

# مجموع فتاوى

شيخ الإسلام ابن تيمية

جميع فرائض الصوم  
وغيرها من فرائض الإسلام

المجلد السابع والثلاثون

002152



Bibliotheca Alexandrina









المكتبة العامة لكتبة الاسكندرية

رقم التبرع :	١٠٠٠
رقم التسجيل :	١٠٠٠

# الفهارس العامة

والنقريب  
لمجموع

فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية  
قدس الله روحه

القرآن

محمد بن عبد الرحمن بن قاسم



# المَجْلَدُ الثَّانِي

« ارسل الله الرسل ليقوم الناس  
بالقسط لأن بني آدم في كثير من  
المواضع لا يعلمون حقيقة القسط  
ولا يقدرُونَ على فعله » •  
« كتاب الله وسنة نبيه يفصلان  
النزاع بين من يحسن الرد اليهما  
ومن لم يهتد لذلك فهو اما لعدم  
استطاعته فيعذر ، او لتفريطه  
فيلام » •

« ابن تيمية. »



## فهرس فهرس المجلد الثانى

صحيفة

- ١ - فهرس أصول الفقه ..... ٣
- ٢ - فهرس الفقه ..... ٣٢
- ٣ - فهرس علوم أخرى ، وصناعات ، ومهن ( أشار إليها ) ..... ٤٥٩
- ( ١ ) الفلك ..... ٤٦١
- ( ٢ ) تقويم الأوقات ..... ٤٦٥
- ( ٣ ) الأجيال ..... ٤٦٦
- ( ٤ ) الحيوان ( ٥ ) النبات ( ٦ ) المعادن ..... ٤٦٨
- الأعراض ..... ٤٦٩
- أحالة العالم ( ٧ ) الكيمياء ..... ٤٧٠
- ( ٨ ) الطب ..... ٤٧١
- ( ٩ ) صناعات ومهن ..... ٤٧٣
- ( ١٠ ) الرياضة ..... ٤٧٤
- ( ١١ ) السياحة والنزهة ( ١٢ ) الحساب ، الجبر ، المقابلة ..... ٤٧٥
- ( ١٣ ) الهندسة ( ١٤ ) تجويد ( ١٥ ) بلاغة ..... ٤٧٦
- ( ١٦ ) الشعر ( ١٧ ) الأنساب ..... ٤٧٧
- ( ١٨ ) الترجمة ..... ٤٧٨
- ( ١٩ ) اللغة العربية ..... ٤٨٠
- ( ٢٠ ) التاريخ ..... ٤٨٣
- ( ٢١ ) علم النفس ..... ٤٨٥
- ٤ - فهرس الأعلام ( الذين ترجم لهم ، أو ذكر عنهم ما يفيد الباحث ) ..... ٤٨٩
- ٥ - فهرس الأسم ، والفرق ، والطوائف ، والطرقية ، والمذاهب ( ذكر ملهم وآرائهم ) ..... ٥٠١
- ٦ - فهرس الكتب ( التي امتدحها المؤلف أو ناقشها أو بن نسبته ) ..... ٥٠٦
- ٧ - الأمكنة والبلدان وأفضلها ، والبقاع وما يصح منها وما يعظم ..... ٥١٠
- ٨ - فهرس موضوعات المجلدين ( ١ ) ..... ٤٣١
- كلمة شكر وتقدير ..... ٥١٣

( ١ ) ملاحظة : ما فيه الألف واللام والهمزة بعدها ( ال ) في آخر حرف الألف ، وما فيه ( ال ) في آخر كل حرف .



# الفهرس العام

أصول الفقه

٣ - ٣٠





## حسبه

١٥٧ ، ١٥٨ ج ١٣ الأصول في اللغة  
١١٢ - ١٢٦ ج ١٣ حشد الفقه والخلاف  
المشهور فيه والصواب في ذلك ، وقولهم  
هو من باب الظنون  
٩٩ ، ١٠١ ، ١٣٤ ، ٣٠٦ - ٣١١ ج ١٩ ،  
١١٤ ج ٣ المراد بالشرع ، والعلم الشرعي ،  
والشريعة ، أو علم الفروع أو فروع الدين ،  
غلط في الشريعة صنفان  
٢٦٨ ج ٣ ، ٢٦٢ - ٢٦٥ ج ١١ ، ٣٩٥ ،  
٣٩٦ ج ٣٥ ، ٣٠٨ ج ١٩ صار لمسمى  
الشرع (٣) أقسام : منزل ، مؤل ، مبدل  
٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٣ العلم يراد به نوعان  
(١) العلم بالله (٢) العلم بشرعه ، العلماء  
ثلاثة ...  
٢٢٨ - ٢٣٤ ج ١٩ قول بعض الناس العلوم  
الشرعية والعلوم العقلية  
٦٢ - ٦٤ ج ٢٠ العلوم والأقوال عقلية  
وملية وشرعية  
٦٥ - ٧٣ ج ٢٠ كل من الدين الجامع من  
الواجبات وسائر العبادات ومن التحريمات  
ينقسم الى عقلي وملي وشرعي  
٧٢ ، ٧٣ ج ٢٠ غالب الفقهاء انما يتكلمون  
في الطاعات الشرعية مع العقلية ، وغالب  
الصوفية ... وغالب المتفلسفة  
٧٤ - ٨٥ ج ٢٠ الصنف أساس الحسنات ،  
الحسنات كلها عدل والسيئات كلها ظلم ،  
العدل القولي والصدق  
٤٣ ، ٤٤ ج ٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ج ٢ أهل الكلام  
يقسمون العلوم الى ضروري وكسبي معنى  
كل من القسمين

١٩٤ ، ١٩٥ ج ٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ج ٥  
العلوم التي تحصل بالأسباب الاضطرارية  
اثبت مما ينتجه النظر ، قد يحصل العلم  
الضروري بدون النظر  
٣٠ - ٣٤ ، ٤١ - ٤٣ ج ٣ ، ٥٣٠ - ٥٣٢  
ج ١٧ تنازع الناس في حصول العلم في  
القلب عقب النظر هل هو على سبيل  
التولد ...  
٣٦ - ٣٩ ج ٤ متى يتضمن النظر في الأدلة  
العلم والهدى  
١٥٦ ، ١٥٧ ج ٩ الدليل والضابط فيه  
٥٩ ج ٢ ، ٣٦ - ٣٩ ج ٤ الدليل الهادي  
على الاطلاق  
١٦٧ ج ٢٩ ، ٤٠٢ ج ٢٠ أصول الفقه  
هي أدلة الأحكام الشرعية على طريق الاجال :  
بحيث يميز بين الدليل الشرعي وبين غيره ،  
ويصرف مراتب الأدلة فيقدم الراجح منها -  
معرفة الدليل الشرعي ومرتبته  
واضعه  
٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٢٠ الكلام في أصول الفقه  
وتقسيمها الى الكتاب والسنة والاجماع  
 واجتهاد الرأي ، والكلام في وجه دلالة  
الأدلة الشرعية على الأحكام : أمر معروف  
من زمن الصحابة والتابعين لهم بإحسان  
ومن بعدهم من أئمة المسلمين ، وهم كانوا  
اقتد بهذا الفن وغيره من فنون العلم الدينية  
ممن بعدهم  
٤٠٣ ج ٢٠ ، ١٧٨ ج ١٩ ، ٨٨ ج ١٠  
أول من جرد الكلام في أصول الفقه من  
الأئمة الشافعي  
٨٦ ، ٨٧ ج ٢ من له مادة فلسفية من متكلمة

المسلمين - كآبى الخطيب وغيره - يبنى كلامه فى أصول الفقه على تلك الأصول الفلسفية كقوله ٠٠٠

٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٩ أول من خلط منطقهم بأصول المسلمين وتكلم فى الحدود على طريقتهم الغزالي (١)

٤٠٠ - ٤٠٥ ج ٢٠ الأصوليون ، وأحق الناس بهذا الاسم

#### الأحكام الخمسة

٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٢٢ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٢٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ج ١٠ الأحكام الخمسة : الإيجاب والاستحباب والتحليل والكراهية والتحرير لا تؤخذ إلا عن الرسول ٣١١ ج ١٩ المراد بالأحكام الشرعية ، والحكم الشرعى

٩٣ - ٩٥ ج ٣٣ ما شرعه الرسول شرعا لازما فلا يمكن تغييره وما شرع لسبب كان مشروعا عند وجود السبب

٥٢٩ ج ١٠ سر تقسيمهم الفعل المطلق الى واجب ومستحب ومكروه ومحرم ومباح الفعل المئين الذى يقال هو مباح اما ان تكون مصلحته راجحة ٠٠٠ وأما ان يكون مفوتا لما هو افضل منه ٠٠٠٠

٦٨٦ ، ٦٨٧ ج ١١ هل ينحقق الوجوب والتحرير بدون عقاب على الترك ٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ١٤ هل يعاقب على مجرد عدم المأمور

١٩٩ - ٢٠٢ ج ٢٠ التحريم والإيجاب (١) انظر المنطق ص ١٥٧-١٧١ الجزء

الأول من الفهارس العامة

قد يكون نعمة وقد يكون عقوبة وقد يكون محنة

٥١٣ ج ٧ ، ٥٩ ج ١٧ غلط من الأصوليين من انكر تفاضل أنواع الإيجاب والتحرير ٢٩٩ - ٣٠٢ ج ١٩ الواجب على التخيير ، والواجب المطلق والواجب المعين والفرق

بينها

٣٩ ج ٧ اذا وصف الواجب بصفات متلازمة فكل صفة يجب اتباعها

١٥٩ - ١٦١ ج ٢٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ج ١٠ ، ١٤٧ ج ٧ غلط الناس فى مسألة مالا يتم

الواجب الا به فهو واجب

٥٣٣ ج ١٠ اذا اشتبهت الميتة بالمذكى ٤٣٦ ج ٤ يجوز ترك المستحب ولا يجوز اعتقاد ترك استحبابه ، معرفة استحبابه فرض كفاية

٤٠٧ ج ٢٢ يستحب ترك هذه المستحباب لتأليف القلوب

١٠٨ ، ١٠٩ ج ١٤ المباح

٢٦٠ ، ٢٦١ ج ٢٢ الجائز

٩ ، ١٠ ج ١٨ ، ٤٤٣ - ٤٤٨ ج ١٥ فعل الرسول يدل على الإباحة لأمته اذا لم يقتصر به قول

٣١٤ - ٣١٨ ج ٢١ ليس كل مركب ولباس وطعام لم يكن موجودا فى عهده لا يحل

٤٦٠ - ٤٦٢ ج ١٠ هل هناك من الأفعال ما هو مباح مستوى الطرفين

٥٣٠ - ٥٤٨ ج ١٠ انكر الكمبي المباح فى الشريعة وعلل ذلك ، اشكل جوابه على كثير من النظار والزومه ، التحقيق فى ذلك ٣٠٠ - ١٣ الكمبي

١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦ ، ١٨ - ٢٩ ، ٥٣٨ - ٥٤١ ج ٢١ الأصل فى الأفعال العادية والأعيان علم التحريم

### التحسين والتقيح

٦٧٥ - ٦٨٢ ج ١١ ، ٨ ، ٩ ج ١٥ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ١٩ هل يكون الفعل قبيحا - كالشرك والظلم والكذب والفواحش - قبل النهى عنه ؟ وهل يعاقب من لم تقم عليه الحجة

٩٠ - ٩٣ ج ٨ ، ١١٤ - ١١٦ ج ١٣ مسألة التحسين والتقيح العقلى والصحيح فيها ٤٣١ ، ٤٣٦ ج ٨ الناس فى مسألة التحسين والتقيح طرفان ووسط ، يعلم حسن الأشياء وقبحها بثلاثة أمور

### الكراهة

٢٧٣ ج ٢٥ اذا ضعفت عما هو أصلح منها أو أوقعت فى مكروهات كرهت ٣١٢ ج ٢١ كل ما يكره استعماله يجب استعماله مع الحاجة وتزول الكراهة ٢٤١ ج ٣٢ الكراهة فى لسان السلف ١٩٤ - ١٩٧ ج ٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ج ١٠ الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهته قاعدة عظيمة وتماها بالجواب عما يعارضها ٨٥ ج ٢١ تحريم الشيء مطلقا يقتضى تحريم كل جزء منه

٢٥٥ ج ٣١ الفرق بين ما يجوز للحاجة وما يجوز للضرورة ١٨٧ ، ١٨٦ ج ٢٣ ما نهى عنه سدا للذرية يباح للصلحة الراجعة

٢٧٢ ج ٢٥ اذا أوجبت العبادة ضررا يمنع فعل واجب انفع منها حرمت

٢٧٣ ج ٢٥ اذا كانت توقعه فى محرم لا تقاوم مفسدته مصلحتها حرمت

٢٨ - ٣٠ ج ٣٥ اذا كان لا يتأتى فعل الحسنه الراجعة الا بسيئة دونها فى العقاب أو لا يتأتى له ترك سيئة الا بسيئة دونها

٣٠ ، ٣١ ج ٣٥ اذا كانت نفس الأمير لا تطيعه الى القيام بمصالح الامارة الا بنوع من الاستئثار والمالسم لا تطيعه نفسه الا بنوع من المنهى عنه من الرأى والكلام والمأبد لا تطيعه نفسه الا بنوع من الرهبانية فهل يكون ذلك اثما ٣١٠ ، ٣١١ ج ٢١ اذا اشتبه الواجب أو

### المستحب بالمحظور

١٨١ ، ١٨٢ ج ٢٦ لا ينبغى ان ينظر الى غلط المفسدة المتقضية للحظر الا وينظر مع ذلك الى الحاجة الموجبة للاذن بل الموجبة للاستحباب أو الايجاب

٥٤ ج ٢٦ يشرع الاحتياط مالم تتبين السنة

١٠٠ ج ٢٥ الاحتياط ليس بواجب ولا محرم

١١٠ ج ٢٥ كل ما امكن وجوبه فى الشريعة يشرع الاحتياط فى أدائه

٦١ - ٦٤ ج ٢١ الخلاف الذى يورث شبهة وينبغى التتره عنه وما ليس كذلك

٣٣٥ ، ٣٣٦ ج ٢٢ ما يريد ان يحتاط فيه مما اختلف فيه العلماء نوعان

٢٩٥ - ٣٠٥ ج ١٩ الفعل الواحد والفاعل الواحد والمعين الواحدة يجتمع فيه ان يكون مأمورا به من وجه منهيا عنه من وجه ٠٠٠٠

#### كالصلاة في النار المفصولة

١١٨ ، ١١٩ ، ١٥٩ ج ٢٠ ، ٣٧ ج ١٦ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ج ١٠ ، ٦٧٣ ، ٦٧٥ ج ١١ الأمر بالشئ نهي عن ضده بطريق اللزام ، وقد يقصده الأمر وقد لا يقصده ، والمطلوب بالنهاي قيل نفس عسدم المنهى عنه وقيل ليس كذلك ، التحقيق

١٧٤ ، ١٧٨ ج ٧ لفظ الأمر اذا اطلق تناول النهي

#### التكليف وشروطه

١٨٢ ج ٨ الفرق بين خطاب التكوين وخطاب التكليف

٢٠٠ ج ٢٠ التكليف الشرعي قد يكون بانزال خطاب ٠٠ وقد يكون باظهار الخطاب لمن لسم يسمعه وقد يكون باعتقاد نزول الخطاب أو معناه ٠٠٠

٤٨٤ - ٤٨٧ ج ٨ الفقهاء المتيقنون للأسباب والحكم قسموا خطاب الشرع واحكامه الى قسمين خطاب تكليف وخطاب وضع واخيار كجعل الشئ سببا وشروطا وامنا فاعترض عليهم نفاة ذلك ، جوابهم

٣٤٤ - ٣٤٨ ج ١٠ ، ٢٨٨ ج ٣ ، ٤١ - ٤٣ ، ١٠٠ - ١٠٢ ج ٢٢ التكليف مشروط بالمكن من العلم والقدرة ٠٠٠ ، قد يسقط التكليف أيضا عن لم تكمل فيه اداة العلم والقدرة تخفيفا كما ٠٠٠

٣٤٦ ، ٣٤٧ ج ١٠ كون الشخص مريدا لما امر به أو كارهها له لا تلتفت اليه الشرائع

٢٨٧ ج ٩ العقل المشروط فسي التكليف لا بد ان يكون علوما يميز بها الانسان بين ما ينفعه وما يضره فالمجنون ٠٠٠

٣٠٨ - ٣١١ ج ٩ الناس متباينون فسي عقلهم للأشياء

٤٣١ ، ٤٣٢ ج ١٠ القلم مرفوع عن الأطفال والمجانين

١٦ - ٢٢ ج ٢٢ هل معنى عن ترك الواجب أو فعل المحرم جهلا أو اعراضا عن طلب العلم الواجب عليه أو علم ولم يلتزمه ١٠٣ - ١٠٩ ج ٣٣ تصرفات السكران ومن زال عقله بالنج ٠٠٠

٧ - ٢٢ ج ٢٢ كفر الكافر لم يسقط عنه ما تركه من الواجبات وما فعل من المحرمات ١٠ ج ٢٢ ما تركه المرتد من الواجبات

٢٥٩ ج ٤ اذا ارتد عن الاسلام هل يجازى بأعماله الصالحة قبل الردة

٣٢٣ - ٣٢٥ ج ١٠ هل تغفر ذنوب الكافر التي فعلها في حال كفره اذا تاب من الكفر ٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٢١ ما فعله المشركون من خير اثبوا عليه في الدنيا ، وإن اسلموا اثبوا على ذلك

٧٠١ ، ٧٠٢ ج ١٢ « من أحسن في الاسلام لم يؤخذ بما عمله في الجاهلية

٣١٨ - ٣٢٦ ج ٣ الجواب عن قول القائل هل ذلك مسن تكليف مالا يطاق ، الخلاف المحقق في هذه العبارة نوعان (١)

٤٤٩ ج ٨ ليس في السلف مسن اطلق القول بتكليف مالا يطاق ، المقتصدون من

(١) وانظر ص ١٤٩ من الفهارس العامة الجزء الأول

### ادلة الأحكام

٣٣٩ - ٣٤٦ ، ٣ ، ج ١١ ، ٩ ، ج ٢٠ طرق  
الأحكام الشرعية التي نتكلم عليها في أصول  
الفقه هي (١) الكتاب (٢) السنة (٣) الاجماع  
(٤) القياس على النص والاجمماع (٥)  
(٥) الاستصحاب (٦) المصالح المرسلة ،  
وبعض يقرب اليها الاستحسان ، وقريب  
منها ذوق الصوفية ووجدهم والهامةهم .  
المصالح المرسلة تشبه من بعض الوجوه  
التحسين العقلي والرائي ونحو ذلك

### الأصل الأول

كتاب الله وهو كلامه (١) القرآن (٢)  
٤٩٩ ج ٢٠ ، ٧٦ - ٩٢ ج ١٩ وجوب  
اتباعه ، وما دل عليه من اتباع السنة  
والجماعة وان لم نجد ما في الكتاب منصوصا  
بعينه عن الرسول غير الكتاب  
٣٩٩ ، ٣٣٧ ج ١١ لم يختلف أحد من  
أئمة المسلمين في أنه طريق ، لم يخالف  
في الاستدلال به الا بعض أهل الضلال في  
بعض المسائل الاعتقادية  
٢٦٠ ج ٢٠ الاحتجاج بالقراءات الخارجة  
عن مصحف عثمان على العمل دون  
التلاوة (٣)

١٨٤ ج ١٩ القرآن مستقل بنفسه ، اشتمل  
على ما في الكتب من المعاسن وعلى زيادات  
لا توجد فيها

(٥) انظر القياس ص ٢٠

(١) انظر ص ٢٢١ في ابطال تفريقت  
الكلاية بين كتاب الله وكلام الله

(٢) انظر ص ٢٤٧ الجزء الأول

(٣) انظر ص ٢٤٧ الجزء الأول

هؤلاء يفصلون فسي ذلك فيقولون تكليف  
مالا يطاق للعجز عنه لا يجوز ، وأما ما يقال  
انه لا يطاق للاشتغال بصدقه فيجوز تكليفه  
٢٨١ - ٢٨٣ ج ١٤ تنازع الناس في ترك  
المأمور وترك المحظور هل هو أمر وجودي  
أو عدي

١٧٠ ج ٩ ، ٣٥٥ - ٣٦٤ ج ٢١ ، ١٦٧  
ج ٢٠ لفظ العلة قد يراد به العلة التامة  
- وهو مجموع ما يستلزم الحكم - فيدخل  
في لفظ العلة على هذا الاصطلاح جبر العلة  
وشروطها وعدم المانع . .

وقد يراد بلفظ العلة ما يقتضى الحكم  
وان توقف على ثبوت شروط وانتفاء موانع ،  
وقد يعبر عن ذلك بالسبب .

٣٤٨ ٣٤٩ ج ١١ معنى الباطل والصحيح  
من المبادات والاعتقادات والمقالات

### القضاء والاعادة والاداء

٣٥ - ٧٧ ج ٢٢ اذا استيقظ آخر الوقت  
أو في أوله ، وهـل تسمى صلاته قضاء  
أو آداء

٦٣٢ - ٦٣٤ ج ٢١ كل من فعل عبادة كما  
أمر بحسب وسعه فلا إعادة عليه

٣٧ - ٣٩ ج ٢٣ كل من ترك واجبا لم يعلم  
وجوبه أو فعل محظورا لم يعلم أنه محظور  
لم تلزمه الاعادة اذا علم

١٠١٦ ج ٢٢ ما تركه المسلم من الواجبات  
أو فعله من المنعوت والقبوض قبل بلوغ الحجة  
أو مع التأويل

٤٦ ج ٢٢ من ارتد ثم عاد الى الاسلام في  
حياة الرسول وبعد

## لا مجاز في القرآن (١)

الحكم والمتشابه في القرآن (٢)

٢٩ ، ٣٠ ج ١٣ النسخ في اصطلاح أكثر

السلف (٣)

٦٥ ، ٦٦ ج ٥ لا نسخ في الاخبار عن

صفات الله ولا ٠٠

١١٢ ، ١١٣ ج ٤ الحكمة في النسخ ومن

انكره

١٤٨ - ١٨٨ ج ١٧ نسخ التلاوة دون الحكم،

والحكم دون التلاوة ٠٠٠

١٤٦ ، ١٤٧ ج ١٤ المعتزلة لا تجوز النسخ

قبل التمكن

٤٠٧ - ٤٠٩ ج ٦ الزيادة على النص ليست

نسحا على الصحيح

١٨٤ - ١٩٢ ج ١٧ هل ينسخ الى غير بدل

٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ١٩ الحكم

لا يثبت الا مع التمكن من العلم ولا يقضى

مالم يعلم وجوبه

٣٩٧ - ٣٩٩ ج ٢٠ لا ينسخ القرآن بسنة

بلا قرآن

٤٦ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ج ١٧ ، ٤٤٢

ج ١٥ عبدة من جوز نسخه بغير قرآن

٣٢ ، ٩٤ ج ٣٣ ، ٢٦٧ ، ٢٥٧ ج ١٩

لا تنسخ النصوص باجماع ، ترك عمر اعطاء

المؤلفة لانه استغنى في زمانه عن اعطائهم

١١١ ، ١١٢ ج ٢٨ دعوى نسخ التعزير

بالعقوبات المالية والجواب عنه ، كثير ممن

(١) انظر ص ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٢) انظر ص ٢٣٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩

(٣) انظر ص ٢٤٢ الجزء الاول

يخالف النصوص لا يحتج الا بدعوى نسخ

١١٢ ج ٢٨ ، ١١٥ ج ٣٢ لا يعرف اجماع

على ترك نص الا وقد عرف النص الناسخ له

٢١٥ ، ٢١٦ ج ٣٥ التحريم المبتدأ لا يكون

نسحا لاستصحاب حكم الفعل

الأصل الثاني السنة

٦ ، ٧ ، ٩ - ١٢ ج ١٨ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ج ١٩

سنة النبي قوله وفعله واقراءه ، لم ينهم

عن تلقيح النخل

٣١٧ ، ٣١٨ ج ٢١ السنة ما قام الدليل

الشرعي عليه بأنه طاعة لله ورسوله سواء

فعله أو فعل على زمانه أو لم يفعله ولم

يفعل في زمانه لعدم مقتضى حينئذ لفعله

أو وجود المانع

١١١ ، ١١٢ ج ٢٣ قد يفعل النبي شيئا

لسبب فيجعله بعض الناس سنة راتبه

٦٣٢ ج ١١ ، ٤٠٩ - ٤١١ ج ١٠ ، ٢٨٠

ج ١ التفریق بين ما يقصد به العبادة

وما يقصد بسنه العادة ومذهب الصحابة

في ذلك

١٠٣ - ١٠٥ ج ١٩ ، ٣٩٩ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،

١٥٤ ج ٣ وجوب طاعة الرسول والاقراء

بما جاء به جملة وتفصيلا

٥٦٧ ج ٢٢ حكم فعل الرسول اذا خرج

امتثالا لأمر أو تفسيراً لمجمل

٨٢ - ٩١ ج ٩ الأمر باتباع الكتاب والقرآن

يوجب الأمر باتباع الحكمة التي بحث بها

وباتباعه وطاعته مطلقا وإن لم نجد ما قاله

منصوصا بعينه في الكتاب

١٨٥ ، ١٨٦ ج ١٩ الأحاديث في وجوب

اتباع سنته

### شمول نصوصهما

١٧٥ ، ١٧٦ ج ١٩ / ٤٤٣ ، ٤٤٤ ج ١٧  
الكتاب والسنة وإفانان بجميع أمور الدين /

يجب ان تعرض أقوال الناس عليهما

٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ٣٤ ، ١٣٣ ج ٤ القرآن  
والحديث فيها كلمات جامعة هي قواعد  
وقضايا كلية تتناول كلما يدخل فيها ،  
وكل ما دخل فيها فهو مذكور باسمه العام ،  
ويسمى كل شيء بما يدل على صفته المناسبة  
للحكم ٠٠

٢٠٧ ج ٣٤ / ٣٣٨ - ٣٥٧ ج ٣١ من  
أمثلة هذه القاعدة اسم الناس والعالمين  
والخير والميسر والأيمان والماء والمشركن  
وأهل الكتاب / ومسائل الفرائض التي هي  
أشكال الأشياء وأدقها

٢٠٦ - ٢٠٨ ج ٣٤ الرد على من يقول ليس  
في الحشيشة آية ولا حديث

٢٣٦ ج ٢٥ الأحكام التي تحتاج الأمة الى  
معرفتها لا بد ان يبينها الرسول وتناقضها  
الأمة

٢٨٠ - ٢٨٥ ج ١٩ ، ٣٣١ - ٣٣٣ ج ٢٢  
النصوص والفسمية بجمهور أفعال العباد ،  
ومنهم من يقول انها وافية بجميع ذلك ،  
من انكر ذلك فلم يفهم معاني النصوص  
العامة وشمولها لأحكام أفعال العباد

١٩٩ ج ١٩ لا يوجد مسألة اتفق السلف  
على أنه لا يستدل فيها بنص جلي ولا خفي  
٢٠٠ ج ١٩ قد يخفى فهم الصحابة للقرآن

والسنة على أكثر التأخرين ، سبب ذلك

٢٠٠ ج ٢٠١ من قال ان الاجماع  
مستند معظم الشريعة فقد أخبر عن نقص  
علمه بهما ، ما من مسألة الا وقد تكلم  
الصحابة فيها أو في نظيرها بالكتاب والسنة ،

٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٣٧ ج ١١ ، ٢٩ ج ١٣ ،

٨٦ - ٩١ ج ١٩ ، ٧ ، ٨ ج ٢٥ (١) السنة

المتواترة التي لا تخالف ظاهر القرآن بسـ

تفسره ٠ اما السنة المتواترة التي لا تفسر

ظاهر القرآن أو يقال تخالف ظاهره فمذهب

جميع السلف العمل بها أيضا الا الخوارج ،

قد ينكر هؤلاء كثيرا من السنن طعنا فـ

النقل لا ردا للمنقول ، كما ينكر كثير من

أهل البدع السنن المتواترة عند أهل العلم

(٢) السنن المتواترة اما متلقاة بالقبول بين

أهل العلم بها أو برواية الثقات لها ، انكرها

بعض أهل الكلام وانكر كثير منهم ان يحصل

العلم بشيء منها ، وكثير من أهل الرأي

قد ينكر كثيرا منها بشروط اشتراطها

ومعارضات دفعها بها

٢٥٧ ج ٢٠ انقسام الأحاديث الى قطعي

الدلالة وغير قطعيها ، يجب اعتقاد موجب

القسم الأول علما وعملا

٢٥٩ - ٢٦٣ ج ٢٠ يجب العمل بالقسم

الثاني في الأحكام الشرعية واختلف فيه اذا

تضمن وعيدا

انقسام الخبر الى متواتر وغير متواتر (١)

وصيغ الاداء (٢)

ما يفيد العلم ويجب تصديقه (٣)

٤٠٨ ، ٤٠٩ ج ١ لا تثبت شريعة بحديث

ضعيف ٠٠٠

١٨٩ ج ٣٢ متى يكون المرسل حجة

٣٤٦ - ٣٥٢ ج ١٣ حكم المراسيل اذا

تعددت طرقها وخلصت عن المواثقة ٠٠

(١) انظر ص ٣٧٠ المجلد الأول

(٢) انظر ص ٣٧٥ المجلد الأول

(٣) انظر ص ٣٧١ المجلد الأول

٢٩٩ ، ٣٠٠ ج ٣٠ لم يدع أحد ان اجماع  
أهل مدينة غير مدينة الرسول حجة يجب

اتباعها

٣٠٣ ، ٣٠٠ ج ٢٠ التحقيق في مسألة  
الاحتجاج باجماع أهل المدينة انه أربع مراتب  
(١) ما يجري مجرى النقل عن النبي فهو  
حجة بالاجماع كمقدار المد والصاع ٠٠٠

٣٠٨ ج ٢٠ (٢) العمل القديم بالمدينة قبل  
مقتل عثمان

٣٠٩ ج ٢٠ (٣) اذا تعارض في المسألة  
دليلان واحدهما يعمل به أهل المدينة

٣١٠ ج ٢٠ (٤) العمل المتأخر بالمدينة  
١٠-١٤ ج ٢٠ أقوال بعض الأئمة كالاربعة

وغيرهم ليس حجة لا زمة ولا اجماعا ،  
الأكابر من اتباعهم لا يزالون اذا ظهر لهم  
دلالة الكتاب والسنة على ما يخالف قول  
متبوعهم اتبعوا ذلك

٣١٩ ج ٢١ ، ٢٣٥ ج ٢٢ ما سنه الخلفاء  
الراشدون فهو سنة

٥٤٧ ، ٥٤٨ ج ١٠ افعال الخلفاء الراشدین  
طاعة وعبادة وطريقة الملوك العادلین طاعة

أو عفو وطريقة الملوك الظالمین ٠٠٠  
٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ٢٣ من المسائل مالا يمكن

العمل فيها بقول مجمع عليه

٣٩٩ ج ٢٣ ، ٥٨٥ ج ٢٠ ، ٢٦ ، ٢٧  
ج ١٣ اذا اختلف الصحابة أو غيرهم في

مسألة ثم اجمع من بعدهم على أحد القولین  
٥١ ، ٦٠ ج ١٣ اذا اختلف الصحابة

والتابعون على قولین لم يجز لمن بعدهم  
احداث قول ثالث

١٤ ج ٢٠ أقوال الصحابة اذا انتشرت

انما تكلم بعضهم بالرأى في مسائل قليلة  
١٣٧ ج ٣ الأصل الثالث الاجماع

٢٠ ج ٢٠ معنى الاجماع ، اذا ثبت اجماع  
الامة على حكم لم يكن لأحد ان يخرج عن  
اجماعهم

٣٤١ ج ١١ الاجماع متفق عليه بين عامة  
المسلمين ، انكره بعض أهل البدع من  
المعتزلة والشيعة ، ما اختلف فيه من  
الاجماع

١٧٦ - ١٨٠ ، ٩١ - ٩٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨  
ج ١٩ ، ١٧ ج ١ ، ٣٧٣ ج ٢٧ ، ١٤٥

ج ٢٨ ، ٣٨ ، ٣٩ ج ٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ج ٣  
الاجماع حق ، أدلة حجيته

١٩٥ - ٢٠٢ ج ١٩ من يحتاج الى الاستدلال  
بالاجماع ، لا يوجد مسألة مجمع عليها  
الا وفيها نص الرسول كالمسائل الآتية

١٩٥ - ١٩٨ (١) المضاربة (٢) الحامل  
المتوفى عنها (٣) المفوضة (٤) الحرام  
(٥) المبتوتة

٢٧٠ ، ١٩٥ ج ١٩ الاجماع مع النص  
دليلان كالكتاب والسنة

٣٥٣ ، ٢٥ ج ١٣ من يعتبر في الاجماع على  
صحة حكم من الأحكام

١٥٧ ج ٣ ، ٣٤١ ج ١١ ، ٢٥ ، ٢٦

ج ١٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ١٩ المعلوم من  
الاجماع ما كان عليه الصحابة وبعد ذلك

يتعذر العلم به غالبا  
٢٧١ ، ٢٧٢ ج ١٩ قول أحمد وغيره من أدعي

الاجماع فقد كتب ولكن يقال لا أعلم نزاعا  
١٠ ج ٢٠ كثير من المسائل يظن بعض الناس

فيها اجماعا ولا يكون الأمر كذلك



ولم تنكر في رماهم فهي حجة وإن تنازعوا  
رد الى الله والرسول ولم يكن قول بعضهم  
حجة ، اذا قال بعضهم قولاً ولم يقل بعضهم  
بخلافه ولم ينتشر

٣٩٩ ، ٤٠٠ ج ٤ قول أبى بكر وعمر حجة  
في احد قوى العلماء بخلاف عثمان وعلى  
٢٧١ ، ٢٧٢ ج ١٩ اذا نقل عالم الاجماع  
ونقل آخر النزاع ، اذا تناظر على نقل  
النزاع اثنان

٢٦ ، ٢٧ ج ١٣ النزاع الحادث بعد اجماع  
السلف خطأ قطعاً بخلاف الخوارج ١٠٠  
٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ج ١٩ الاجماع قطعيه  
قطعي وطنيه وطني

٣٩ ج ٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ج ١٩ الاجماع  
الذى يكفر مخالفه والذى لا يكفر  
٢٣ - ٢٧ ج ١٣ معرفة اقوال السلف  
واعمالهم واجماعهم انفع. من معرفة اقوال  
المتأخرين واعمالهم ، عمدة أكثر المتأخرين  
وعجزهم عن معرفة الاجماع والخلاف في كثير  
من الأصول الكبار

### وجوب اتباع الكتاب والسنة والاجماع

٤٩٨ - ٥٠٣ ج ٢٠ / الكتاب والسنة  
والاجماع هي أصول العلم والدين / وهي  
واجبة الاتباع لأنها حق لا باطل فيه - وهي  
مبنية على أصليين - بخلاف الاسرائيليات  
والمعليات والقياسات والالهامات ففيها  
الحق والباطل

٦٧ - ١٠٢ ج ١٣ عمدة من يخالف السنة  
بما يراه حجة ودليلاً (٣) أمور اما احتجاج  
بقياس فاسد أو تقلل كاذب أو خطاب  
شيطاني

٧١ - ٧٥ ج ١٩ من نصب القياس أو العقل  
أو الذوق مطلقاً أو قدمه بين يدي الرسول  
فهو ضال أيضاً

٧٤ ، ٧٥ ج ١٩ القياس والرأى والذوق  
هو عامة خطأ المتكلمة والمتصوفة وطائفة من  
المتفقهة

٧٤ ، ٧٥ ج ١٩ وتأويل النصوص الصحيحة  
أو الضعيفة عامة خطأ طوائف المتكلمة  
والمحدثة والمقلدة والمتصوفة والمتفقهة

١٥٥ - ١٧٤ ج ١٩ الرسول بين أصول  
الدين وفروعه باطنه وظاهره علمه وعمله ،  
خطأ من انتقص الرسول في علمه أو بيانه  
٦٦ - ٧٥ ، ٩ ج ١٩ الاكتفاء بالرسالة  
والاستغناء بالنبي عن اتباع ما سواه اتباعاً  
عاماً

٩٣ - ١٠٥ ، ٧٦ - ٨١ ج ١٩ بيان ان  
السعادة والهدى في متابعة الرسول وان  
الضلال والشقاء في مخالفته ، وان كل  
خير في الوجود فمنشؤه من جهة الرسول ،  
وان كل شر في العالم فسببه مخالفة الرسول  
أو الجهل بما جاء به

٣٤٢ ج ١١ ، ١٦٥ ج ٢٩ الاستصحاب  
وهو البقاء على الأصل فيما لم يعلم ثبوته  
وانتفاؤه بالشرح ، حجة على عدم الاعتقاد ،  
وهل هو حجة في اعتقاد عدم

١٦٦ ج ٢٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ج ١٣ ، ١٦  
ج ٢٣ متى يجوز العمل بالاستصحاب  
١١٢ ج ١٣. الاستصحاب أضعف الأدلة.  
في كثير من المواضع  
١٥ ، ١٦ ج ٢٣ استصحاب حال العدم

أضعف الأدلة مطلقا ، يرجع عليه استصحاب  
برادة الذمة

٨٤ ، ٨٥ ج ١٤ شرع من قبلنا  
٧ ج ١٩ انما هو شرع لنا فيما ثبت أنه  
شرع لهم دون ما روه لنا ، هذا يفلط فيه  
كثير من المتعبدة والقصاص وبعض أهل  
التفسير وبعض أهل الكلام

١٠٢ - ١٠٦ ج ١٣ ان قيل : في كتب  
الانجيل التي عندهم ان المسيح صلب وانه  
بعد الصلب بأيام أتى اليهم وقال انا المسيح  
انخ . فإين الانجيل الذي قال الله فيه  
( وليحكم أهل الانجيل )

٦٧ ج ١٨ الاحتجاج بالأحاديث الاسرائيلية  
٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ج ١ ما ينقل عن  
الصحابة في جنس العبادات أو الاباحات  
أو التحريمات إذا لم يوافقه غيره من الصحابة  
لم يكن فعله سنة

١٢ ، ١٣ ج ٢٠ إذا تنازع المسلمون في  
مسألة وجب اتباع ما دل عليه الكتاب  
٣٤٣ ، ٣٤٤ ج ١١ الاستحسان يقربه  
بعضهم من المصالح المرسلة

٤٦ ج ٤ القائلون بالاستحسان الذين  
تركوا القياس لنص خير ممن طرد القياس  
وترك النص

٣٣٩ - ٣٤٢ ج ٣١ قول المنبري القياس  
ما قال علي والاستحسان ما قال زيد

٧٦٦ ، ٤٧٧ ج ١٠ الالهام مما فسر به  
الاستحسان ، من طعن فيه

٤٧٨ ، ٤٧٩ ج ١٠ ، ٦٨ - ٧٠ ج ١٣ ،  
٦٥ ، ٦٦ ج ١١ الشارح بين الأمور الكلية

والمعينات تعلم غالبا بأدلة خاصة كالالهام ،  
هل الالهام طريق شرعي مطلقا أو ليس  
بشرعي مطلقا

٤٧٠ - ٤٧٢ ج ١٠ يأمر عبد القادر وامثاله  
بالترجيح بالهام والنزق أو بالقضاء  
والقدر إذا لم يتبين الحكم الشرعي

٧٣ - ٧٦ ج ١٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٢ على  
المحدث والملمه والمكاشف والمخاطب ان يعتبر  
ذلك بالكتاب والسنة

٤٧٢ ، ٤٧٩ ج ١٠ ، ٤٢ - ٤٨ ج ٢٠ ،  
٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ١٣ القلب المصور بالتقوى

إذا رجح بمجرد رأي

٣٧٦ ، ٣٧٧ ج ٢٤ الاعتماد في مسائل  
العلم والدين على النصوص والاجماع  
ويستشهد بالكشوفات والمنامات

٤٥٨ ج ٢٧ الرؤيا المحضة لا يثبت بها  
شيء

٣٤٢ ، ٣٤٣ ج ١١ المصالح المرسلة وهي  
ان يرى المجتهد أن هذا الفعل يجلب منفعة  
راجحة وليس في الشرع ما ينفيه فيه خلاف  
مشهور

٣٤٢ ج ١١ بعض الناس يخص المصالح  
المرسلة بحفظ النفوس والأموال والاعراض  
والمعقول والاديان ، وهي في جلب المنافع  
أيضا

٣٤٢ - ٣٤٨ ج ١١ كثير من الأمراء والعلماء  
والعباد رأوا مصالح فاستعملوها بناء على  
هذا الأصل ولم تكن كذلك ، لم تهمل  
الشرعية مصلحة قط

٩٦ ، ٩٧ ج ١٣ الرسل بعثت بتحصيل  
المصالح وتكميلها وتمطيل المفاسد وتقليلها  
٣٤٤ - ٣٤٧ ج ١١ القول بالمصالح المرسله  
يشرع من الدين ما لم يأذن به الله ، وهي  
تشبه من بعض الوجوه مسألة الاستحسان  
والتحسين العقلي والرأى ونحو ذلك  
٣٧١ ج ٣ لا يجوز لأكابر العلماء والعباد  
ان يأمرؤا بما شأؤا وينهؤا عما شأؤا كما  
فعلت النصارى

### تقاسيم الكلام والأسماء

٤٤٥ - ٤٥٤ ج ١٢ ، ٩٠ - ٩٦ ج ٧  
النزاع فى مبدأ اللغات هل هو توقيفى ،  
أو اصطلاحى ، أو بعضها توقيفى وبعضها  
اصطلاحى ، أو التوقف • لم يقل انها كلها  
اصطلاحية الا طوائف من المعتزلة ومن  
اتبعم ، التحقيق فى ذلك ، الذى قالوا انها  
توقيفية تنازعوا هل التوقيف بالخطاب أو  
بتعريف ضرورى أو كليهما ، ينبئ على  
ذلك  
٩٢ - ٩٥ ج ٧ هل علم الله آدم ومن حمل  
فى السفينة جميع اللغات التى يتكلم بها الناس  
الى يوم القيامة ( وعلم آدم الأسماء كلها )  
٦٢ - ٦٥ ج اللغات لا يختلف معناها  
عند الكلابية والأشعرية

١١٦ ج ٧ الخمر فى النصوص والنقول  
الصحيحة اسم لكل مسكر لم يسم النبيذ  
خمرًا بالقياس (١)

### الحقيقة والمجاز

٤٠٣ - ٤٠٥ ج ٢٠ ، ٨٧ ، ٨٨ ج ٧  
(١) وانظر شمول النصوص ص ٩

أول من جرد الكلام فى أصول الفقه لم  
يقسم الكلام الى حقيقة ومجاز من أئمة الدين  
وسلف المسلمين ولا من أئمة النحو واللغة  
٨٨ ج ٧ من منع هذا التقسيم من العلماء  
الأكابر وأصحاب الأئمة

٤٠٣ ، ٤٠٤ ج ٢٠ هذا التقسيم موجود فى  
كتب المعتزلة ومن أخذ عنهم وشابههم ، لكن  
ليس فيهم امام فى فن من فنون الاسلام  
٨٨ ج ٧ ، ٢٧٧ ج ١٢ أول من عرف عنه  
التكلم بلفظ المجاز لم يمن به ما هو قسم  
الحقيقة

٧٩ ج ٧ قول أحمد هذا من مجاز اللغة  
لا يعنى به أنه استعمل فى غير ما وضع له  
٨٩ ، ٩٠ ج ٧ انكر طائفة ان يكون فى  
اللغة مجاز لا فى القرآن ولا فى غيره ، منهم  
٩٦ ، ٩٧ ج ٧ هؤلاء يقسمون الحقيقة الى  
ثلاث لقوية ، عرفية ، شرعية

٩٦ ، ٩٧ ج ٧ ، ١٣١ - ١٣٤ ج ٢١  
الحقيقة العرفية عندهم هى ما صار اللفظ  
دالا فيها على المعنى بالعرف لا باللغة ، وذلك  
المعنى تارة أعم من اللغوى وتارة أخص ،  
وتارة مباينة له لكن بينهما علاقة استعمل  
لأجلها

٢٣٥ - ٢٥٩ ج ١٩ ، ٤٠ ، ٤١ ج ٢٤  
الأسماء التى علق الله بها الأحكام فى الكتاب  
والسنة منها ما يعرف بالشرع ، ومنها  
ما يعرف باللغة ، ومنها ما يعرف بعرف الناس  
وعادتهم • فما كان من النوع الأول فقد بينه  
الله ورسوله ، وما كان من الثانى والثالث  
فالصحابية والتابعون المخاطبون بهما قد

ولما احتاج في فهم المراد به الى قرينة معنوية غير الاضافة  
٤١٥ ج ٢٠ (٥) قوله : هذه الالفاظ ان  
كانت حقيقة لزم ان تكون مشتركة  
ما تعني بالمشترك

٤١٦ - ٤١٨ ج ٢٠ الاشتراك ، كل لفظ  
اطلق على معنيين في اللغة فلا بد من قدر  
مشترك بينهما  
١٧٥ - ١٧٧ ج ٣١ استعمال اللفظ الواحد  
في معنيين مختلفين

٤٢٣ - ٤٢٥ ج ٢٠ يتفق اللفظان في  
الدلالة على معنى ويمتاز احدهما بزيادة

٤٣١ ، ٤٣٢ ج ٢٠ لفظ الظاهر والمتن  
والساق والكبد والسيف لا يجوز ان  
تستعمل في اللفظة الا مقرونة بما يبين  
المضاف اليه

٤٣٢ - ٤٣٤ ج ٢٠ ان قيل التشابه بين  
معنى الرسول والرسول اتم من التشابه  
بين معنى الكبد والكبد والسيف والسيف  
٤٣٥ ج ٢٠ قوله واما ان كان الاسم واحدا  
والمسمى مختلفا فاما ان يكون موضوعا على  
الكل حقيقة بالوضع الاول او هو مستعار  
في بعضها الخ .

٤٣٦ ، ٤٣٧ ج ٢٠ ان قال لفظ الظاهر  
والمتن والجناح يوجد له معنى غير هذا  
٤٣٨ ج ٢٠ ان قيل فهذا يوجب ان يكون  
في اللفظة لفظ مشترك اشتراكا لفظيا  
٤٣٨ - ٤٤١ ج ٢٠ ان قيل كيف تمنعون  
الاشتراك وقد قام الدليل على وجوده  
٤٤١ - ٤٤٨ ج ٢٠ نزاع الناس فيما تسمى

عرفوا المراد به لعرفتهم بمسماه المحدود في  
اللفظة او المطلق في عرف الناس وعادتهم من  
غير حد شرعي ولا لغوي ، ما بين النبي حد  
مسماه لم يلزم ان يكون قد نقله عن اللفظة  
اوزاد فيه ، امثلة هذا الفصل

٢٩٨ - ٣٠١ ، ١٠٥ ، ١١٧ ج ٧ ، ٤٧٦ ،  
٤٧٧ ج ١٢ التحقيق ان الصلاة والزكاة  
والصيام والحج والايمان لم ينقلها الشارع  
ولم يغيرها ، لكن استعملها مقيدة

٩٦ - ١٠٩ ج ٧ بطلان تقسيمهم الكلام الى  
حقيقة ومجاز والاعتراض على حد كل منهما  
٤٠٠ - ٤٠٣ ج ٢٠ قال الامدي : اختلف  
الاصوليون في اشتمال اللفظة على الاسماء  
المجازية فنفاه الاسفرائيني ومن وافقه  
وابتثه الباكون وهو الحق . الكلام مسح  
الامدي في شيئين (١) تحرير النقل

٤٠٥ - ٤٠٧ ج ٢٠ حجة المبتئين التي  
ذكر الامدي والجواب عنها من وجوه  
٤٠٧ ج ٢٠ (١) قوله ان هذه الاسماء اما ان  
تكون حقيقة او مجازا : اما يصح اذا ثبت  
التقسيم

٤٠٨ ج ٢٠ (٢) بعض القائلين بالحقيقة  
والمجاز وصف اللفظ الواحد بانه حقيقة  
ومجاز

٤٠٨ - ٤١٠ ج ٢٠ (٣) ان هذه الالفاظ  
ان لم يثبتوا انها وضعت لمعنى ثم استعملت  
في غيره لم يثبت انها مجاز  
٤١٠ - ٤٣٥ ج ٢٠ (٤) ان هذا اللفظ  
المضاف لم يوضع الا في هذا  
المعنى ولا يفهم منه غيره ولا يحتمل سواه

به الخالق هل يكون مجازاً في حق المخلوق  
 ٤٤٩ ج ٢٠- (٦) منع المقدمة الثانية ، وهي  
 قوله : لو كان مشتركا لما سبق الى  
 الفهم الخ .  
 ٤٤٩ ، ٤٥٠ ج ٢٠ (٧) ان يقال : انت  
 جعلت دليل الحقيقة ان يسبق الى الفهم الخ  
 ٤٥٠ ج ٢٠ (٨) قولك : من اطلاق جميع  
 اللفظ كلام مجمل  
 ٤٥٠ ج ٢٠ (٩) ان يقال له : اذكر أى  
 قيد شئت و فرق بين مقيد ومقيد  
 ٤٥١ - ٤٥٣ ج ٢٠ وأما حجته الثانية  
 فقوله : كيف وأن أهل الأمصار لم تزل  
 تتناقل تسمية هذا حقيقة وهذا مجازاً  
 ٤٥٤ ، ٤٥٥ ج ٢٠ تسليمه ان النزاع  
 لفظي ، التكلم بالألفاظ التي تكلم بها  
 العرب ... أولى من التكلم باصطلاح حادث  
 ٤٥٤ - ٤٥٨ ج ٢٠ ، ٥٥٣ ج ١٢ ما في  
 اطلاق المجاز من المفاسد العقلية واللغوية  
 والشرعية  
 ٤٥٥ - ٤٥٧ ج ٢٠ دعوهم ان « لا اله  
 الا الله » مجاز  
 ٤٥٧ ، ٤٥٨ ج ٢٠ قول القائل : لا نسل  
 تغيير الدلالة بل غايته صرف اللفظ عما  
 اقتضاه من جهة اطلاقه الى غيره بالقرينة  
 ٤٥٨ - ٤٦٢ ج ٢٠ ، ٢٠٠ ج ٥ قوله :  
 والمجاز والحقيقة من صفات الألفاظ دون  
 القرائن المنوية  
 ٤٦٢ ، ٤٦٣ ج ٢٠ قوله : وقد ذكر نفاة  
 المجاز حجة ضعيفة وهي قولهم ما من صورة  
 الصور الا ويمكن ان يعبر عنها باللفظ  
 الحقيقي الخ

٤٦٣ ، ٤٦٤ ج ٢٠ ، ١١٢ - ١١٤ ج ٧  
 دعوهم المجاز في قوله ( واسأل القرية )  
 ٤٦٤ ج ٢٠ تمام هذا بالكلام على ما ذكره  
 من المجاز في القرآن وهو :  
 ٤٦٤ ج ٢٠ (١) ( تجري من تحتها الأنهار )  
 (٢) ( واشتعل الرأس شيباً )  
 ٤٦٥ ج ٢٠ (٣) ( واخفض لهما جناح  
 الذل من الرحمة )  
 ٤٦٦ ، ٤٦٧ ج ٢٠ (٤) ( الحج أشهر معلومات )  
 (٥) ( لهدمت صوامع )  
 (٦) ( أو جاء أحد منكم من الغائط )  
 « زوجي عظيم الرماد ..... »  
 ٤٦٨ ، ٤٦٩ ج ٢٠ (٧) ( الله نور السموات  
 والأرض )  
 ٤٦٩ ، ٤٧٠ ج ٢٠ (٨) ( فاعتدوا عليه  
 بمثل ما اعتدى عليكم )  
 ٤٧٠ ، ٤٧١ ج ٢٠ ، ١٠٩ - ١١٢ ج ٧  
 (٩) ( وجزاه سيئة سيئة مثلها ) ( ١٠ ) ( الله  
 يستهزئ بهم ) ( ١١ ) ( ويمكرون ويمكر الله )  
 (١٢) ( كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها  
 الله )  
 ٤٧٢ ج ٢٠ (١٣) ( فتنهروا رقبة )  
 ٤٧٢ ج ٢٠ (١٤) ( ويا سماء اقلعي )  
 ٤٧٣ ج ٢٠ ، ١٠٩ ج ٧ (١٥) ( فاذاقها  
 الله لباس الجوع والخوف ) (١٦) ( عينا يشرب  
 بها عباد الله ) (١٧) ( فامسحوا بوجوهكم )  
 (١٨) ( وأرجلكم )  
 ٤٧٤ - ٤٨١ ج ٢٠ قال ابن عقيل فصل  
 في استلثهم فمن ذلك قوله ان ( القرية )  
 مجتمع الناس ( ذلك عيسى بن مريم )

( و اشربوا ففى قلوبهم العجل ) ( ثلاثة قروء ) الخ ، جوابه

٤٨١ ج ٢٠ قول ابن عقيل : ومن ادلتنا على المجاز ( بلسان عربى )

٤٨٢ - ٤٨٨ ج ٢٠ قوله ان القرآن نزل بلغة العرب ، قولهم بالمجاز فى كلام العرب دون القرآن

٤٨٣ - ٤٨٥ ج ٢٠ عجزهم عن التفريق بين الحقيقة والمجاز عندهم

٤٨٦ - ٤٨٨ ج ٢٠ قول ابن جنى : خرج زيد مجاز . ورد

٤٨٨ - ٤٩٠ ج ٢٠ ابطال قول من يجعل التخصيص المتصل مجازا أيضا

٤٩٠ - ٤٩٣ ج ٢٠ تناقض ابن عقيل حيث رد على من يقول بنفى المجاز فى القرآن هنا ونصر القول بنفى المجاز فى اللغة

٤٩٣ ، ٤٩٤ ج ٢٠ قوله ان ( كلمة الله ) المراد بهسا عيسى نفسه ( الحج أشهر معلومات ) ( ولكن البر من اتقى )

٤٩٤ - ٤٩٧ ج ٢٠ لام التعريف واسم الإشارة لا بد معها من قرينة تبين المراد ، ولا يقال انها مجاز

### الكلام

١٠٠ - ١٠٢ ج ٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ج ١٠ ، ٤٦١ ج ١٢ الكلام فى الكتاب والسنة وكلام العرب هو المفيد الذى تسميه النحاة جملة تامة ، مجرد الاسم أو الفعل أو الحرف الذى جاء لمضى لا يسمى فى لغة العرب كلمة ٤٦١ ج ١٢ الخاضعون فى أصول الفقه وان قالوا ان الكلام ما تألف من حرفين

فصاعدا أو ما انتظم من الحروف وصى الأصوات المقطعة المتواضع عليها ، وتنازعا

فى الحرف الواحد المؤلف مع غيره هل يسمى كلاما : فهو اصطلاح خاص لهم

٢٨٨ ج ١٩ لفظ النص يراد به تارة ألفاظ الكتاب والسنة سواء كان اللفظ دلالة قطعية أو ظاهرة ، وهذا هو مراد من قال النصوص تتناول أحكام المكلفين . ويراد بالنص ما دلالة قطعية لا تحتل النقيض ( تلك عشرة كاملة ) لا يوجد نص يخالف قياسا صحيحا كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح

٢٨٩ ج ١٩ من يمكنه ان يستدل على غالب الأحكام بالنصوص وبالأقيسة

٢٨٠ - ٢٨٩ ج ١٩ امثلة ما تناوله النص ٣٥٦ - ٣٦٠ ج ٦ ، ١٦٦ ج ٢٠ الظاهر ٣٩١ - ٣٩٣ ج ٧ الاحتجاج بالظواهر مع الاعراض عن بيان النبى طريق أهل البدع ١١١ ، ١١٢ ج ١٣ الظاهرية عمدتهم ، كثير مما يحتاجون به لا يكون ظاهر اللفظ بل الظاهر خلافا

٣٦٠ - ٣٦٩ ج ٦ الصرف عن الظاهر لا بد فيه من أربعة أشياء

٣٩١ - ٣٩٣ ج ٧ المجمل والمطلق والصام فى اصطلاح الأئمة ..... لا يريدون بالمجمل مالا يفهم منه ... بل مالا يكفى وحده فى العمل به وان كان ظاهره حقا مثال ، تحذير أحمد من المجمل والقياس

١٨٢ ، ١٩٨ - ٢٠٢ ج ٧ العطف وما يقتضى ٢٩١ ج ١٩ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ج ٢٢ خلاف

الفقهاء في صرف النفي الداخِل على المسميات الشرعية « لا قراءة الا بأم الكتاب » « لا صيام لمن لم يبيت ٠٠ » هل هو لنفي الفعل أو لنفي الكمال

٢٩٠ - ٣٩٥ ج ١٩ العبادات الكاملة والناقصة في لفظ الشارع وفي اصطلاح الفقهاء كالطهارة والصلاة والفعل والتسبيحات ، النقص عن الواجب نوعان ، يغلب التعبير في كلام الشارع عن الكامل بالتام

٢٩٥ - ٣٠٥ ج ١٩ الشخص الواحد أو العمل الواحد قد يكون مأمورا به من جهة منهيًا عنه من جهة

١٠٤ ، ١٠٥ ج ٧ بم يحصل البيان

١٠٤ ، ١٠٥ ج ٧ ، ٣٦٣ ج ٤ ان قيل أنا اجوز تأخير البيان عن مورد الخطاب الى وقت الحاجة

### الأمر

٣١٥ ج ١٥ الانشاء أم من الطلب ، وقد يقال الاذن يتضمن معنى الطلب كالاتزام الأمر يستلزم الارادة الشرعية (١)  
٥٢٩ ، ٥٣٠ ج ٢٢ أمر الله ورسوله المطلق مقتضاه الوجوب

٣٨٠ ، ٣٨١ ج ٢١ هل يقتضى الأمر المطلق التكرار على ثلاثة اقوال

٣٠٣ - ٣٠٥ ج ١٩ فعل المأمور يوجب البراءة لكن اذا قارنه معصية بقدره تخل بالمقصود قابل الثواب ، وان نقص المأمور به

(١) انظر ص ١٤٥ الجزء الاول

اثيب ولم تحصل البراءة التامة : فاما ان يعاد واما ان يجبر واما ان ياتم  
٣١٢ - ٣١٤ ج ٣ ما يجب على كل أحد ، ما يجب على أعيان الناس يتنوع بتنوع قدرهم والحاجة

٤٠٨ ، ٤٠٩ ج ٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ج ١٥ لا يجب على كل مسلم ان يعرف كل خبر وكل أمر في الكتاب والسنة ومعناه والعمل به

١٧٥ ، ١٧٦ ج ٢٥ حفظ الكتاب والسنن فرض كفاية

٢٧٤ ، ٢٧٥ ج ١٤ الخطاب نوعان (١) يختص لفظه به لكن يتناول غيره بطريق الأولى (٢) قد يكون خطابا به بجميع الناس والمراد غيره وهو المقدم  
٣٢٢ ج ٢٢ اذا أمر الرسول بأمر أو نهى عن شيء كانت أمته اسوة له في ذلك مالم يقيم دليل على اختصاصه بذلك

٣٢٣ ج ٢٢ من خصائص الرسول ، الرسول هو امام الأمة في كل شيء  
٣٢٤ - ٣٢٦ ج ٢٢ ما تنازع فيه العلماء من خصائصه

٤٣٦،٤٣٥ ج ٨ ، ١٤٧،١٤٤ ج ١٤ قد يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أم يعصيه ولا يكون المراد فعل المأمور به ، مالم تفهمه المتزلة والاشاعرة هنا

١٦٨ - ٢٠٥ ج ١٧ الناس في مقام حكمة الأمر والنهى وحسن المأمور به وقبح المنهى عنه على ثلاثة اصناف

٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٢٥ اذا أمر الشرع بأمر

شدیده فانما أمر به لما فيه من: المنفعة  
لا لمجرد تعذيب النفس

٢٨١ - ٢٩٢ ج ٢٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٢٥ ،  
٨٧ ، ٨٨ ج ٣٢ النهی يدل على ان فساد  
المنهى عنه راجع على صلاحه ، معنى قولهم :  
**النهى يقتضى الفساد** ، الأصل الذى عليه  
السلف والفقهاء ان العبادات والعقود المحرمة  
اذا فعلت على الوجه المحرم لم تكن صحيحة  
لا زمة ، حجة من قال النهى لا يقتضى  
الفساد ، الرسول لم يقل هذا صحيح وهذا  
فاسد ، استدلال الصحابة على الفساد ،  
امثلة

١٢٦ - ١٨٠ ج ٢٩ الخلاف فى العقود  
والشروط هل الأصل فيها الجواز والصحة  
أو الحظر والفساد

٨٩ ، ٩٠ ج ٣٣ الفرق بين ما كان جنسه  
محرمًا فى نفسه وما كان جنسه مشروعًا فى  
البطان وعدمه

٨٥ ، ٨٦ ج ٢١ اذا نهى عن شيء كان نهياً  
عن بعضه واذا أمر بشيء كان أمراً بجميعه  
وكذلك الإباحة

٨٥ - ١٥٩ ج ٢٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ج ١١  
جنس فعل المأمور به أعظم من جنس ترك  
المنهى عنه ، وجنس ترك المأمور أعظم من  
جنس فعل المنهى عنه ، ومتوبة بنى آدم على  
إداء الواجبات أعظم من مثوبتهم على ترك  
المحرمات وعقوبتهم على ترك الواجبات أعظم  
من عقوبتهم على فعل المحرمات ، يبان ذلك  
بوجوده

### العموم

١٧٨ - ١٩١ ج ٢٠ : ٥٤٨ ، ٥٤٩ ج ٢١  
التكلم باللفظ العام لا بد ان يقوم بقلبه  
معنى عام

١٨٨ ج ٢٠ ، ١٠٦ ج ٧ مراد من قال :  
العموم من عوارض الألفاظ ومرجوحية  
قوله

٤٣٩ - ٤٤٥ ج ٦ غلط من قال دلالة العموم  
ضعيفة فقد قيل أكثر العمومات مخصوصة  
وقيل ما ثم لفظ عام الاكلمة أو كلمات ،  
وما قد يقصد من قال ذلك

٤٣٩ ج ٦ العموم المعنوى العقل والعموم  
اللفظى ، المعنوى أقوى  
٤٢٥ ج ٢٨ عموم الكتاب والسنة يتناولان  
عموم الخلق بالعموم اللفظى والمعنوى ، أو  
بالعموم المعنوى

٣٦٢ ج ٤ ، ٤٤٢ - ٤٤٥ ج ٦ من صيغ  
العموم

٤٣٧ - ٤٣٩ ج ٦ ، ٣٤٤ ج ٢٤ اختلاف  
الناس فى صيغ المذكر مظهره ومضموره ،  
« فزوروا »

١٤٧ ج ٣١ الأسماء المضمره اضممار غيبة  
فى الأمر العام موضوعة لما تقدم ذكره من  
غير ان يكون لها فى نفسها دلالة على جنس  
أو قدر

٤٤١ ، ٤٤٢ ج ٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٢  
سبب جحد المرجحة لألفاظ العموم فى اللغة  
والشرع

١١٣ ج ٣١ من شبهات منكرو العموم



٢٨ ، ٢٩ ج ٣١ العمومات الواردة على أسباب لا تختص بأسبابها .  
 ٤٧٦ ، ٤٧٧ ج ٢٨ خص الرسول أشياء بالذكر لوقوعها في زمنه  
 ١٨ - ٣٠ ج ١٩ لم يخص الضارع العرب بحكم من الأحكام كعدم الاسترقاق وأخذ الجزية وتحريم ما امتنعت به .  
 ١٦٦ ، ١٦٧ ج ٢٩ هل يجوز استعمال العموم الذي لم يعلم تخصيصه أو علم تخصيص صورة منه فيما عدى ذلك قبل البحث عن المخصص المعارض له  
 ٤٤٦ ، ٤٤٧ ج ١٥ الخطاب الذي مخرجه في اللفظة خاص (٣) أقسام : أما أن يدل على العموم كما في العام عرفا مثل خطاب الرسول والواحد من الأمة ، ومثل تنبيه الخطاب .  
 وأما أن يدل على اختصاص المذكور بالحكم ونفيه عما سواه كما نفي مفهوم المخالفة إذا كان ٠٠٠ وأما أن لا يدل على واحد منهما لفظا ثم يوجد العموم من جهة المعنى ٠٠٠٠  
 ١٩٦ ج ٢٠ شرح الله ورسوله للعميل بوصف العموم لا يقتضى أن يكون مشروعا بوصف الخصوص كالذكر والدعاء إلا بدليل  
 ٤٨٨ - ٤٩٠ ج ٢٠ ، ١١٦ ج ١٣ شبهة من يجعل التخصيص المتصل مجازا  
 ٣٨١ ، ٣٨٢ ج ٦ التخصيص بالذكر - بعد قيام المقضى للعموم - يفيد الاختصاص بالحكم  
 ٢٠٩ ج ٢١ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ج ١٧ التخصيص بالذكر قد يكون للحاجة إلى معرفته وقد يكون المسكوت عنه أولى بالحكم وقد  
 ١٩١ ج ١٦ التخصيص بالذكر لا يوجب

#### الفضل

٢١٥ ج ٣٥ الخاص المتأخر يقضى على العام المتقدم ، وهل ذلك تفسير له أو تسخير  
 ٢٧١ ج ٢٠ اللفظ العام إذا أريد به الخاص فلا بد من دليل على التخصيص  
 ١٣٧ ، ١٣٨ ج ٣١ التخصيص يفهم الصفة إذا وردت بعد الاسم العام أو قبله  
 ١٠٥ - ١١٠ ج ٣١ دلالة المفهوم هل هي حجة يخص بها العموم والفرق بين الكلام المتصل والمنفصل  
 ٢١٠ ، ١٢٥ ج ١٣ إذا عارض العام المخصوص عمومات محفوظة أقوى منه قدمت عليه  
 ١٢٨ ج ٣١ إذا قوليل عموم بموم آخر فقد يقابل كل فرد بكل فرد وقد يقابل المجموع بالمجموع  
 ١١٦ ج ٣١ الاستثناء عند الأصوليين  
 ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٤ - ١٧٩ ج ٣١ هل يعود الاستثناء المتعقب جملا إلى جميعها أو إلى أقربها أو إلى متأخر لفظا متقدم رتبة  
 ١٤٨ ج ٣١ إذا تعقب الشرط جملا عاد إلى جميعها  
 ١٥٠ - ١٧٣ ج ٣١ الفرق بين الواو وثم في المطف بها .  
 ١٦٢ ج ٣١ الفصل بين المطفوف والمطفوف عليه  
 ١٨٩ ، ١٩٠ ج ٢٠ من فوائد عطف الخاص على العام  
 ١٠١ ج ٣١ متى اتصل بالكلام صفة أو شرط أو غير ذلك من الألفاظ عمل بها  
 ٤٤٢ ، ٤٤٣ ج ١٥ من المطلق والمقيد

## الفحوى والاشادة

٢٠٧ - ٢٠٩ ج ٢١ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٢٧  
تنبيه الخطاب وفحواه وقياس الأولى من  
بدع الظاهرية التي لم يسبقهم إليها أحد  
من السلف ، أمثلة التوعين  
٤٤٦ ، ٤٤٧ ج ١٥ الفرق بين تنبيه الخطاب  
وقياس الأولى

١٣٦ ، ١٣٧ ج ٣١ دلالة المفهوم من جنس  
دلالة المصوم والاطلاق والتقييد ، ظن بعض  
الناس أنها حجة في كلام الشارح دون كلام  
الناس بمنزلة القياس غلط

## القياس

١١٩ ج ٩ القياس في اللغة  
٥٤٠ ج ١٤ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ج ١٢ القياس في  
لغة السلف واصطلاح المنطقين واصطلاح الفقهاء  
٢٥٩ ج ٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ج ٤ ، ٣٤٥ ج ١٢ ،  
١٤ ، ١٥ ، ١٧ ج ١٣ الناس في سمي  
القياس على ثلاثة أقوال (١) أنه حقيقة في  
تمثيل مجاز في الشسول ، وهو قول الغزالي  
وأبي محمد (٢) العكس ، وهو قول ابن  
حزم (٣) أنه حقيقة فيهما ، وهو الأصح  
الذي عليه الجمهور • القياس عند أصحابنا  
وغيرهم ينقسم إلى عقل ، وهو ما يكتفى  
فيه بالعقل ، وإلى شرعي وهو مالا يد فيه  
من أمر معلوم بالشرع

٢٣٧ ، ٢٥٩ ج ٩ قياس الشسول يمكن جعله  
قياس تمثيل وبالعكس  
٢٨٥ - ٢٨٩ ج ١٩ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ج ٢٠ ،  
٢١٠ ج ٣٤ ، ٥٤٠ ج ٢١ القياس الصحيح  
نوعان (١) أن يعلم أنه لا فارق مؤثر بين

الأصل والفرع (٢) أن ينص على حكم لمعنى  
ويكون ذلك المعنى موجودا في غيره ، أمثلة  
١٧ ، ١٨ ج ١٩ ، ٣٣٧ ج ٢٢ تغريغ  
المناط - هو القياس - وهو أن ينص على  
حكم في أمور قد يظن أنه يختص الحكم بها  
فيستدل على أن غيرها مثلها : إما لانتفاء  
الفارق أو للاشتراك في الوصف الذي قام  
الدليل على أن الشارح علق الحكم به في  
الأصل ، يقره جماهير العلماء وينكره نفاة  
القياس ، إنما يكثر الغلط فيه لعدم العلم  
بالجامع المشترك الذي علق الشارح  
الحكم به

١٤ - ١٧ ج ١٩ ، ٣٣٠ ج ٢٢ ، ٣٢٦ ،  
٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٥٤٧ ج ٢١ ، ١٢٢  
ج ٣٤ ، ٤٧٨ ج ١٠ تلقيح المناط وهو أن  
يكون الرسول حكم في معنى وقد علمنا أن  
الحكم لا يختص به فيريد أن يلقح مناط الحكم  
ليعلم النوع الذي حكم فيه ، الصواب أن  
هذا ليس من باب القياس  
١١١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ج ١٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠  
ج ٢٢ ، ١٥٣ ج ٢٩ تحقيق المناط - مما  
اتفق عليه المسلمون - وهو أن يكون الشارح  
قد علق الحكم بوصف فنعلم ثبوته في حق  
المعنى كإفاده باستشهاد ذوي عدل منا ولم  
يذكر فلانا وفلانا  
٣٣١ ، ٣٢٩ ج ٢٢ هذه الأنواع الثلاثة  
هي جماع الاجتهاد

## أدلة إنبات القياس

٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٢١ ، ٣٤ ج ١٧٦ ، ١٩ ج ٨٢ ،  
٨٣ ج ٢٠ القياس من العدل الذي هو  
( الميزان )

١٧ ج ٩ القياس تقريه جماهير العلماء  
 ١٩٩ ، ٢٠٠ ج ١٩ من ادعى اجماع السلف  
 على ترك العمل بالرأى والقياس مطلقا أو ان  
 من المسائل مالم يتكلم فيها أحسن منهم  
 الا بالرأى والقياس فقد أخطأ  
 ١٧٦ ج ١٩ القياس الصحيح يطابق النص  
 من أمثلة ما قيل انه خلاف القياس مسح  
 ثبوته بالنص أو أقوال الصحابة وبيان  
 غلطهم  
 ٥٠٥ - ٥١٢ ج ٢٠ (١) المضاربة والمزارة  
 والمساقاة  
 ٥١٢ ، ٥١٣ ج ٢٠ (٢) الحوالة  
 ٥١٤ ج ٢٠ (٣) القرض  
 ٥١٥ - ٥٢١ ج ٢٠ (٤) إزالة النجاسة  
 والنكاح  
 ٥٢١ ، ٥٢٢ ج ٢٠ (٥) تطهير النجاسة  
 ٥٢٢ - ٥٢٤ ج ٢٠ الوضوء من لحوم  
 الابل  
 ٥٢٧ ، ٥٢٨ ج ٢٠ (٦) الفطر بالحجامة  
 والنضاد  
 ٥٢٩ ج ٢٠ (٧) السلم  
 ٥٣٠ ج ٢٠ (٨) الكتابة  
 ٥٣١ ج ٢٠ (٩) الاجارة  
 ٥٥٢ - ٥٥٥ ج ٢٠ (١٠) حمل العاقلة  
 ٥٥٦ - ٥٥٩ ج ٢٠ (١١) المصراة  
 ٥٦٠ ج ٢٠ (١٢) الرهن  
 ٥٦١ - ٥٦٧ ج ٢٠ (١٣) حديث الثنى ولحق  
 على جارية امراته  
 ٥٦٨ ، ٥٦٩ ج ٢٠ (١٤) المضى فى الحج  
 الفاسد  
 ٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٠ (١٥) الأكل ناسيا  
 ٥٧٦ ج ٢٠ (١٦) امرأة المفقود  
 ٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ١٩ ، ٥٣٩ - ٥٤١ ، ٥٥٥  
 ج ٢٠ القياس الفاسد  
 ١٢٤ ، ١٢٥ ج ٣٤ ، ٤٧ ج ٤ تحذير  
 أبى حنيفة من قياسات زفر الفاسدة ، ومنها  
 ٤٧ ج ٤ قد يطرد بعض الفقهاء قياسا لم  
 تثبت صحته  
 ٣٤٦ ج ٢٣ قياس المسكوت على المنطوق ،  
 قياس منصوص على منصوص يخالفه باطل  
 ٤٢١ ، ٤٢٢ ج ٦ تعقيب الحكم للوصف  
 أو الوصف للحكم بحرف الفاء يدل على ان  
 الوصف علة للحكم  
 ٤٨ - ٦١ ج ٢٠ اذا تعارض حسنتان  
 لا يمكن الجمع بينهما فتقدم احسنهما  
 بتفويت المرجوح . أو سينتان لا يمكن  
 الخلو منهما فيدفع أسوهما باحتمال  
 ادناهما ، أو حسنة وسيدة لا يمكن التفريق  
 بينهما بل فعل الحسنة مستلزم لوقوع سيئة  
 وترك السيئة مستلزم لترك حسنة فيرجح  
 الأرجح من منفعة الحسنة ومفطرة السيئة ،  
 أمثلة  
 ٦٢٣ ، ٦٢٤ ج ١١ كل مالم يشعره الله  
 فضرره أكبر من نفعه أو لا نفع فيه  
 ٢٠ ج ٩ قياس العلة  
 ١٩١ ، ١٩٢ ج ١٩ قياس الشبه  
 ٥١ - ٥٣ ج ٤ الخلاف فى قياس الغائب  
 على الشاهد .  
 ٢٠ ج ٩ قياس الدلالة  
 ٥٥٥ ج ٢٠ يجوز القياس على ما ثبت على  
 خلاف القياس  
 ١١٦ ، ١١٧ ج ٩ ، ٣٤٦ ج ١٢ المطالبة  
 ٢٧٣ - ٢٧٥ ج ١٨ هل يجب طرد العلة

وعكسها ، وهل يملل بعض الأحكام بملتين  
فاكثر

١٦٩ - ١٧٤ ج ٢٠ النزاع في تعليل الحكم  
بملتين لا يرجع الى نزاع تناقض

١٧١ ج ٢٠ الحكم الثابت حين اجتماعهما  
قد يكون مختلفا ، وقد تكون الأحكام متماثلة

١٧٥ ج ٢٠ قد تجتمع الأدلة على المدلول  
الواحد

١٨٢ ج ٢٠ لا يكون في المخلوق علة ذات  
وصف واحد

١٩٢ - ١٩٦ ج ٢٠ الحسنات والسيئات  
كل منهما يملل بملتين

١٦٨ ج ٢٠ فساد العلة بعدم التأثير  
٢٥ ، ٢٦ ج ١٤ هل يجوز تعليل الحكم

الوجودي بالوصف العدمي في العلة التشريعية  
مع قولهم العدمي يملل بالعدمي

٥٠٣ ج ٢٠ الحكم اذا ثبت بمللة زال  
بزوالها

### الاجتهاد

١٠٩ ج ٤ معنى الاجتهاد

٢٠٤ ج ٢٠ ، ١٥٤ ج ٤ القسرة على

الاجتهاد لا تكون الا بحصول علوم تفيد  
معرفة المطلوب

١٩٢ ، ٢١١ ج ٩ قول بعضهم ان تعلم

المنطق من شروط الاجتهاد

٢٣٩ ج ٢٠ غاية ما يعلمه المجتهد من  
الأحاديد

٣١٢ ، ٣١٣ ج ٣ ، ٣١٠ - ٣٢٦ ج ١٣

هل يكفي المجتهد ما يصل اليه من غلبة الظن

٢٠٢ - ٢٠٥ ج ٢٠ كثير مسن المتكلمة

والفقهاء يوجب النظر والاستدلال فسي  
المسائل الأصولية على كل واحد ، وبعض

المحدثه والفقهاء والعامة قد يحرمون النظر  
في دقيق العلم ويوجبون التقليد ، وكذلك

اختلف فسي وجوب النظر والتقليد فسي  
المسائل الفرعية

٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٠٤ ج ٢٠ الاجتهاد يقبل  
التجزى والانقسام

### تصويب المجتهدين وتغطيتهم وبائيمهم

١٣٨ - ١٤١ ج ١٩ التنازع اما ان يكون في  
اللفظ أو في المعنى أو في كل منهما أو في

مجموعهما ، فان كان في المعنى مع اللفظ  
أو بدونه فلا يغلو اما ان يتناقض المعنيان

أو يمكن الجمع بينهما فان كان النزاع في  
المعنيين المتناقضين فاحد القولين صواب

والآخر خطأ ، واما بقية الأقسام فيستثنى  
٢٠٣ - ٢٢٠ ، ٢٢٤ - ٢٢٧ ج ١٩ ، ٢٥

ج ٢٠ اختلف الناس : هل يمكن كل احد

ان يعرف باجتهاده الحق في كل مسألة فيها  
نزاع ، واذا لم يمكنه فاجتهاد فلم يصل الى

الحق في نفس الأمر هل يستحق ان يعاقب

٢٠٤ - ٢١١ ج ١٩ ، ٥٦ - ٦١ ج ٦  
المسائل العلمية في ذلك كالمعملية سواء كان

دليلا قطعيا أو ظنيا

١٢٥ ، ١٢٦ ج ٢٠ عمدة من فرق بين

المجتهد في الأصول والمجتهد في الفروع

١٢٤ - ١٢٦ ج ١٣ ، ١٩ - ٣٩ ج ٢٠ ،

٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ج ١٩ ، ٤٢

ج ٣٣ اذا قسر الخطأ بالاثم فليس المجتهد  
بمخطئ لا في الأصول ولا في الفروع ، وان

١٩ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣١ ج ٢٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧  
ج ١٢ « اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران  
واذا اجتهد فاقطأ فله اجر » المخطىء فى  
الاجتهاد أو فى العمل الذى يشرع جنسه  
١٠٠ ، ١٠١ ج ٢ متى يسمى المخطىء كاذبا  
والفتى والمصل بغير اجتهاد والمفسر للقرآن  
برأيه آثما وان اصاب

٣٣ - ٣٧ ، ٦٥ ، ٦٦ ج ٢٠ ، ٤٩٠ - ٤٩٦  
ج ١٢ الخطأ المغفور فى الاجتهاد يعم المسائل  
العلمية والعملية  
٣٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ج ٣٥ ليس لاحد ان يذم  
أو يعيب المجتهد اذا اخطأ أصل البعد  
يجعلون الخطأ والاثم متلازمين  
٤١ ، ٤٢ ج ٣٣ الصحابة مع سعة علمهم اذا  
تكلما باجتهادهم يتزهون الشرع عن خطئهم  
٦٥ ج ١٣ خطأ بعض السلف فى الامور  
الخفية بخلاف من بعدهم

### رفع الامام عن الأئمة الاعلام

٢٣١ ج ٢٠ يجب على المسلمين موالاة علماء  
المسلمين  
٢٣٢ ج ٢٠ لا يعتمد أحد من الأئمة مخالفة  
الرسول  
٢٣٢ ج ٢٠ ، ١٤ ، ١٥ ج ٤ اذا وجد  
لواحد منهم قول خالف حديثا صحيحا  
فلا بد له من عذر  
٣٣٩ - ٣٤٠ ج ٢٠ ، ١٩٨ ، ١٩ ج ٨٨ ،  
٨٩ ج ٣٣ جميع الاعصاد ثلاثة اصناف  
وتتفرع عن أسباب (١) ان لا يكون الحديث  
يلفه ، لا يمكن لواحد من الأمة الاحاطة بحديث  
الرسول حتى الخلفاء واکابر الصحابة ،  
مما خفي على بعضهم

أريد به علم العلم بالحق فى نفس الامر  
فالمصيب واحد ، لفظ الخطأ يستعمل فى  
العمد وغير العمد

٤٢ ، ٤٣ ج ٣٣ من آيات ما بحث به  
الرسول أنه اذا ذكر مع غيره على الوجه  
المبين طهر النور والهدى على ما بحث به ،  
وعلم ان القول الآخر دونه

٣٠ ، ١٤٣ - ١٤٨ ج ٢٠ نزاع  
الناس فى المجتهد هل عليه اتباع الحكم  
الباطل الخ - أو لم يؤمر قط بالحكم الباطل  
الخ - أو كان حكم الله فى حقه هو الامر  
الباطل الخ -

١٢٣ - ١٢٥ ج ١٣ تناقض من زعم أنه  
ليس فى الباطل حكم مطلوب بالاجتهاد أو  
دليل عليه ويقولون ماثم الا الظن الذى فى  
نفس المجتهد والامارات لا ضابط لها وليس  
بعضها أقوى من بعض

٤٧٧ ، ٤٤٨ ج ١٠ لا بد فى كل حادثة من  
دليل شرعى يصيبه المستدل تارة ويخطئه  
أخرى ، لا تتكافأ الأدلة فى نفس الامر  
١٤٩ - ١٥٢ ج ١٩ الاعتقادات قد تؤثر  
فى الأحكام الشرعية والناس فيها طرفان  
ووسط

١٣٨ ج ١٩ مالا تؤثر فيه الاعتقادات وليس  
كل مجتهد فيه مصيبا بمعنى ان قوله مطابق  
للمعتقد ، من حكى عن العنبرى ان كل  
مجتهد فى الأصول مصيب بمعنى ان القولين  
المتناقضين صادقان فقد حكى عنه الباطل  
١٤٢ - ١٤٤ ج ١٩ تأثير الاعتقادات فى  
رفع العذاب

٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٢٠ (٢) ان يكون بلغه لكن لم يثبت عنده

٢٤٠ - ٢٤٢ ج ٢٠ (٣) اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره

٢٤٣ ج ٢٠ (٥) ان يكون قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه

٢٤٤ ج ٢٠ ، ١٩٨ ج ١٩ (٦) عدم معرفته بدلالة الحديث

٢٤٥ ج ٢٠ (٧) اعتقاده ان لا دلالة في الحديث

٢٤٦ ج ٢٠ ، ١٩٨ ج ١٩ (٨) اعتقاده ان تلك الدلالة قد عارضها ما دل على انها ليست مرادة

٢٤٧ ج ٢٠ (٩) اعتقاده ان الحديث معارض بما يدل على ضعفه او نسخه او تاويله

٢٤٨ - ٢٥٠ ج ٢٠ (١٠) معارضته بما يدل على ضعفه او نسخه او تاويله مما لا يعتقد غيرهُ او جنس معارض ولا يكون معارضه راجعا

٢٥٠ - ٢٥٧ ج ٢٠ ، ٦٤ ج ٢١ قد يعتذر ولا يعاقب العالم في تركه العمل بحديث او آية ونعت نحن في تركنا لقوله

٢٦٣ - ٢٦٩ ج ٢٠ لحوق الوعيد متوقف على شروط وله موانع ، ذكر اشخاص وانواع لم يلحقهم الوعيد المذكور في الاحاديث

٢٦٩ - ٢٧٨ ، ٢٨٠ - ٢٨٩ ج ٢٠ ان قيل هلا قلتم ان احاديث الوعيد لا تتناول محل الخلاف وانما تتناول محل الوفاق فالجواب من وجوه

٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ٢٠ ان قيل فمن المعاقب اذا كان فاعل الحرام مجتهدا او مقلدا فالجواب من وجوه

### هل الخلاف رحمة

٧٩ ، ٨٠ ج ٣٠ قول بعض العلماء اجماعهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة ١٩٥ ، ١٦٠ ج ١٤ قد يكون النزاع في بعض الاحكام رحمة لبعض الناس

١١٧ - ١٢١ ج ١٩ اصول الثابتة بالكتاب والسنة والاجماع للامة بمنزلة الدين المشترك وما تفرعوا فيه مما يجب او يستحب لبعضهم دون بعض فهو بمنزلة ما تنوعت فيه الشرائع

١٢٢ - ١٢٧ ج ١٩ ويشبه ذلك من وجه دون وجه ما تنازع فيه العلماء والأمراء وساغ لهم الاجتهاد فيه مما يأتي

١٢٢ ، ١٢٣ ج ١٩ (١) قطع اللينة وتركها (٢) مسألة الحمارية (٣) سماع الميت صوت الحي

١٢٣ ج ١٩ (٤) تعذيب الميت ببكاء اهلـه (٥) رؤية محمد ربه

١٢٣ ج ١٩ هل احد هذين القولين خطأ ١٢٦ ، ١٢٧ ج ١٩ اذا قصد العلماء والمشايع والأمراء بسياساتهم ومذاهبهم وطرائقهم وجه الله انيبوا على ذلك

١٢٧ ج ١٩ هل يقال مع ذلك ان الله امر كلا من المتنازعين ان يتمسك باطنا وظاهرا بما هو عليه كما أمرت بذلك الانبياء

٤٠٧ ج ٣٠ اذا كانت المسألة من مسائل الاجتهاد لم يكن لأحد ان ينكر على الامام ولا على نائبه ما فعله

٤٧٢ ، ٤٧٣ ج ١٠ بأى شيء يرجع المجتهد  
إذا تكافئت عنده الأدلة

٤٠ ، ٤١ ج ٢٩ قد يكون للعالم فى المسألة  
أو فى النوع الواحد من المسائل قولان فى  
وقتئذ

١٤٠ ج ٢١ كثيرا ما يحكى عن أحمد روايتان  
ويكون منصوصه التفريق بين حال وحال  
٣٢٧ - ٣٣١ ج ٢٠ الكتب التى يذكر فيها  
روايتان أو وجهان ولا يذكر فيها الصحيح  
كالكتابى والمحرر والمقتنع والرعاية والهداية ،  
الكتب التى يتمكن بها من معرفة الصحيح  
منها ، الخبير بأصول أحمد ونصوصه يعرف  
الراجع فى مذهبه

٢٢٩ ج ٢٠ لا يوجد له قول ضعيف الا وفى  
مذهبه قول يوافق الاقوى غالبا

٢٢٩ ، ٢٣٠ ج ٢٠ أكثر مفردات أحمد التى  
لم يختلف فيها مذهبه يكون الراجع فيها  
قوله ، بخلاف ما سمي مفردة

٢٣ ج ٢٣ المسائل التى يقف فيها أحمد  
يخرجها أصحابه على وجهين

١٥٢ - ١٥٤ ج ١٩ مذاهب الأئمة تؤخذ  
من أقوالهم والخلاف فى أفعالهم

١٣٧ ج ١١ قد يقول بعض المصنفين مذهب  
الشافعى أو غيره كذا ويكون منصوصه  
بخلافه ، عذرهم

١٦٨ ج ٤ الناس فى نقل مذاهب الأئمة  
قد يذكرون عنهم ما بلغهم وفهموه

٢١٧ - ٢١٩ ج ٢٠ ، ٤١ - ٤٣ ج ٢٩ ،  
٣٠٦ ج ٥ لازم المذهب ليس مذهباً للإنسان  
إذا لم يلتزمه ، لو قيل لازم المذهب مذهب  
لكفر كل من قال ان الصفات مجاز

٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٣٥ طريقة الفقهاء فى  
تخريج اللوازم على قول امام وقياسه ،  
وما يسمى مذهباً له وما لا يسمى

١٣٧ ج ٣٢ الأقوال الضعيفة لا تحكى عن  
الأئمة لا على وجه القدر ولا على وجه المتابعة  
١٨٤ - ١٨٦ ج ٢٠ المنحرفون عن اتباع  
الأئمة فى الأصول والفروع أنواع (١) قول  
لم يقله الامام ولا أحد من المعروفين بالعلم  
من أصحابه ٠٠٠ (٢) قول قاله بعض  
أصحابه وغلط فيه ٠٠٠ (٣) قول قاله الامام  
فزيد عليه قدراً أو نوعاً ٠٠٠ (٤) ان يلهم من  
كلامه ما لم يرد ٠٠ (٥) ان يجعل كلامه  
عاماً أو مطلقاً وليس كذلك ٠٠٠ (٦) ان  
يكون عنه فى المسألة اختلاف فيستسكون  
بالقول المرجوح ٠٠٠ (٧) ان لا يكون  
قد قال أو نقل عنه ما يزيل شبهتهم مع  
كون لفظه محتلاً لها (٨) ان يكون قوله  
مشتتلاً على خطأ - فالوجه السنة تبين من  
مذهبه نفسه أنهم خالفوه و(٧) و(٨) ٠٠

#### نشأت المذاهب

٣٦١ ، ٣٦٢ ج ١٠ ، ٣٩٠ ج ١٣ علم  
النسبة من الايمان والقرآن وما يتبع ذلك  
من الفقه والحديث واعمال القلوب انما خرجت  
من الأمصار التى يسكنها أصحاب رسول الله  
وهى الحرمان والعراقان والشام وبقيّة  
الأمصار تبع

٣٩٨ ج ٢٣ ، ١٧٨ ج ٤ مذهب الثورى ،  
والاوزاعى ، وحامد بن أبى سليمان ، وداد  
بن علي ، واسحق  
١٧٧ ، ١٧٨ ج ٤ وابن عيينة ، والليث  
بن سعد

٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٢٣ حجة من منع تقليد هؤلاء ، وابن المبارك

٢٩٤ - ٣٢٠ ج ٢٠ ، ٣٦٠ ج ١٠ مذهب أهل المدينة في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أصبح مذاهب أهل المذاهب الإسلامية في الأصول والفروع

٢٩٤ - ٢٩٩ ج ٢٠ هذه الأعصار الثلاثة هي أعصار القرون المفضلة

٣٢٠ - ٣٢٥ ج ٢٠ مالك أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأيا ، الحديث في فضل مالك

٣٢٥ - ٣٢٨ ج ٢٠ تعظيم الناس لمالك ٣٢٧ ج ٢٠ أكثر أقوال مالك توافق الحديث في إحدى الروايتين وإنما تركها بعض أصحابه

٣٢٨ ج ٢٠ سبب انتشار رواية ابن القاسم ٣٢٨ ج ٢٠ أصول مالك وأهل المدينة أصبح الأصول والقواعد

٣٣٠ ج ٢٠ تفضيل أحمد لمذهب مالك على مذهب سفيان

٣٣٣ - ٣٩٦ ج ٢٠ مذاهب أهل المدينة راجعة على مذاهب أهل المغرب والمشرق في الجملة ، يوضح ذلك قواعد : منها قاعدة الحلال والحرام المتعلقة بالنجاسات والأشربة ، والأطعمة ..... (١)

٣٣٣ ، ٣٦٤ ج ١٠ عمدة أحمد في أصوله - العلمية والعملية - وفي الزهد والرقائق

(١) وتأتي في أبوابها من الفقهاء أن شاء الله

والأحوال على المأثور عن النبي والصحابة والتابعين وكتب كتب المأثور عن النبي والصحابة والتابعين ..... ١١١ ، ١١٢ ج ٣٤ مؤلفات الخلال التي

جمعها من تصورات أحمد في مسائل الفقه وأصول الدين وما فات

١١٣ ج ٣٤ موافقة أحمد للشافعي وإسحاق ومشابهة أصوله لأصولهما وتناؤه عليهما ١١٣ ج ٣٤ أصول فقهاء الحديث أصبح من أصول غيرهم

٢٦٩ ج ٣٠ أهل الحديث يؤصلون أصلاً بالنص ويفرغون عليه ، لا يتأزعون في الأصل المنصوص ويوافقون فيما لا نص فيه

١١٣ ج ٣٤ مناظرة الشافعي وإسحاق ١١٤ ج ٣٤ حنبلي وأبو الفرج كانا يسألانه عن مسائل أهل المدينة

١١٤ ج ٣٤ إسحاق بن منصور كان يسأله عن مسائل الأوزاعي وأصحابه

١١٤ ج ٣٤ الشاذلي كان يسأله عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه

١٧٠ ج ٤ لعلم أحمد واتباعه من الكمال والتمام ما يعرفه أهل العلم بذلك

١٦٦ ج ٤ الحنابلة أقل الطوائف نزاعاً واختلافاً

١١١ ، ١١٢ ج ١٣ القاهرة ، ومذهبهم ١١١ ج ١٣ الامامية عمدتهم على ما نقل عن الاثنين عشر

طريقة المتقدمين والمتأخرين في التأليف في الرأي

٣١٨ ج ٢٠ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ١٠ حدث



الكلام في الرأي في أوائل الدولة العباسية،  
وفرع لهم ربيعة بن هرمز فروعا ، كما  
فرع عثمان البستي وامثاله بالبصرة وأبو  
حنيفة وامثاله بالكوفة ، من رد ذلك  
٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ١٠ المتقدمون الذين وضعوا  
طرق الرأي كانوا يخلطون ذلك بأصول  
من الكتاب والسنة والآثار ، اذ العهد  
قريب ٥٥٥٥

٣٦٧ ج ١٠ فأما المتأخرون فكثير من  
صنف في الرأي جرد ما وضعوه المتقدمون،  
ولم يذكر الا رأى متبوعه ، وأعرض عن  
الكتاب والسنة ، ووزن ما جاء به الكتاب  
والسنة على رأى متبوعه : ككثير من اتباع  
أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم

#### أئمة الفقهاء المجتهدون

٣٦٢ ج ١٠ فمالك عالم أهل المدينة  
واثوري وأبو حنيفة وغيرهما من أهل  
الكوفة ، وابن جريج وغيره من أهل مكة  
وحماد بن سلمة وحماد بن زيد من أهل  
البصرة والاوزاعي وطبقته بالشام  
٣٦٢ ج ١٠ الشافعي وان كان أصله مكيًا  
فانه تفقه على طريقه أهل الحديث غير  
متقيد بمصره

٣٣٠ - ٣٣٣ ج ٢٠ مناقب الشافعي  
واجتهاده ومؤلفاته

٣٦٢ ج ١٠ ، ٤٠ ج ٢٠ الامام أحمد وان  
كان أجداده بصريين فانه تفقه على طريقة أهل  
الحديث غير متقيد بالبصريين ولا غيرهم  
٢٩١ - ٢٩٣ ج ٢٠ ترجيح بعض الأئمة  
- كاحمد - أو المشايخ على بعض كثير

ما يدخله الظن والهوى ٥٥٥

٣٦٢ ج ١٠ ابن المبارك وسحاق بن ابراهيم  
والبخاري من الخراسانيين  
٤٠ ج ٢٠ أبو داود

٣٩ - ٤٢ ج ٢٠ جل مسلم والترمذي وابن  
ماجه والطيايلى والدارمي واليزار والدارقطني  
والبيهقي وابن خزيمة وأبى يعلى مجتهدون  
أو فيهم من انتسب الى أبى حنيفة ٥٥٥٥٥٥

#### التقليد والتلهب

٢٦١ ج ١٩ لا يجوز للعالم ان يقلد غيره  
اذا كان ٥٥٥

٦٧ - ٧٢ ج ٧ ، ٣٨٨ ج ٢٨ اذا أمكن  
الاجتهاد في معرفة المشكلات والا جاز التقليد  
٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٣٥ الأقوال التي قالها  
العلماء باجتهادهم يسوغ القول بها ، واذا  
عرف الحق بخلافه لم يجز تركه

٢٠٨ ج ٢٠ انما تجب طاعة العلماء تبعاً  
لطاعة الله

٢١٢ ، ٢٠٤ ج ٢٠ ، ٧١ ج ٧ ، ٢٦١ ،  
٢٦٢ ج ١٩ القادر على الاجتهاد يجوز له  
التقليد عند الحاجة

٢٠٢ - ٢٠٤ ج ٢٠ قول جمهور الأمة ان  
الاجتهاد جائز فلى الجملة والتقليد جائز  
فى الجملة

٢٦٢ ج ١٩ ، ١٧ ج ٢٠ تقليد العاجز عن  
الاستدلال للعالم يجوز عند الجمهور ، وهو  
بنزلة ٥٥٥ الفرق بين اتباع الراوى والرأى  
٢٦٠ - ٢٨٠ ج ١٩ ، ١٥ - ١٨ ج ٢٠ ،  
١٩٧ - ٢٠٠ ج ٤ التقليد والاتباع الذى  
حرمه الله ورسوله هو اتباع غير الرسول

فيما خالف فيه الرسول : اما للعادة  
واما للرئاسة ...

١٦ ، ١٧ ج ٢٠ التقليد المذكور لا يقيد علما  
٢١٣ ، ٢١٤ ج ٢٠ اذا قال : المقلد قد يكون  
للقول الآخر حجة راجحة على هذا النص  
وانا لا أعلمها

٢١٥ ، ٢١٦ ج ٢٠ اذا قال انت أعلم أم  
الامام الفلاني

٤٣ ج ١٨ اذا كان في المسألة روايتان أو وجهان  
فهل يباح للانسان ان يقلد أحدهما

٢٠٣ ج ٢٠ بعض هؤلاء حدد التقليد بعد  
عصر أبي حنيفة ومالك مطلقا

٢٠٣ ج ٢٠ وهل يجب عندهم اتباع واحد  
من الأئمة يقلده في رخصه وعزائمه

٢٠٧ ج ٢٠ من يقلد بعض العلماء فسي  
مسائل الاجتهاد أو يعمل بأحد القولين هل  
ينكر عليه ويهجر

٢٠٩ ج ٢٠ متى يسوغ اتباع شخص معين  
٢١١ ، ٢١٢ ج ٢٠ نصوص الأئمة الأربعة  
في النهي عن تقليدهم

٢١٥ ، ٢١٦ ج ٦ نهى أحمد عن التقليد  
وأصحابه لا يقبلون قوله الا بحجة

٧٩ ج ٣٠ منع مالك ان يعمل الناس على  
الموطأ

٥٨٤ ج ٢٠ هل يسوغ تقليد حصاد بن  
سلمة وابن المبارك والاوزاعي وقد قال رجل

لا يلتفت الى هؤلاء

٢٩٢ ج ٢٠ من ترجع عنده تقليد الشافعي  
لم ينكر على من ترجع عنده تقليد مالك وواحد  
٢٢٣ ج ٣٥ وظيفة المقلد

٨ ، ٩ ج ٢٠ ليس لشخص ان يوالي ويدعو  
الى مقالة أو يعتقدها لكونها قول أصحابه

٦٨٥ ج ٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ج ٣ ليس  
للمفتسين الى شيخ من الشيوخ أو امام

من الأئمة ان يكفروا من عداهم  
٦٩ - ٧١ ج ١٩ من أوجب طاعة امام أو

شيخ أو عالم مطلقا فهو ضال كالرافضة  
٧٠ - ٧٥ ج ١٩ ومن أمر بطاعة الملوك

والأمراء والتضاعة مطلقا فكذلك  
٣٤٣ ج ٣ الانتساب الى الفقه

٤١٥ - ٤٢١ ج ٣ ، ٥١١ ، ٥١٢ ج ١١  
قد يسوغ انتساب الناس الى امام كالحنفي

والمالكي والشافعي والحنبلي ... لكن  
لا يجوز ان يمتحن الناس بها ولا يوالى بهذه

الأسماء ولا يبادى بها

٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٠ لا يجب على أحد تقليد  
شخص بعينه ولا التزام مذهب شخص معين

غير الرسول ، اتباع شخص لمذهب شخص  
بعينه لمجزء عن معرفة الشرع مما يسوغ

٢٢٠ ج ٢٠ قول ابن حمدان من التزم  
مذهبا انكر عليه مخالفته بشير دليل ولا تقليد

أو علز آخر يراد به شيئين  
٢٢١ ، ٢٢٢ ج ٢٠٣ هل للامام ان

يلتزم مذهب معين يأخذ برخصه وعزائمه  
٢٢٢ - ٢٢٦ ج ٢٠ هل يحمد أو ينم التزام

المذاهب أو الخروج عنها  
٢٢٤ ج ٢٠ الواقع في التزام المذاهب

٢٤٨ - ٢٥٠ ج ٢٢ ، ٢١٠ - ٢١٦ ج ٢٠  
ما ينبغي لمن كان متعبا لمذهب امام اذا رأى

ان غيره من المذاهب أقوى في بعض المسائل  
٢٤٩ - ٢٥٣ ج ٢٢ قول بعضهم من ترك

مذهبه فى بعض المسائل فهو مذهب  
٣٠٠ ج ٢٧ ليس لأحد أن يلزم الناس  
بمذهبه

٣٨٤ ج ٣٥ الصحابة مع اشتراكهم فى  
العلم ومشاورة بعضهم لم يلزم واحد منهم  
الآخر بقوله

٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ٢٠ هل يحث من حلف أن  
أفضل المذاهب مذهب فلان

٢٩١ - ٢٩٤ ج ٢٠ كثيرا ما يدخل الظن  
والهوى فى باب التفضيل وقد يقضى الى  
القتال والتفرق

١٢٩ ج ٢٢ قد يكون الشيء محبوبا من وجه  
مستخوطا من وجه فيختل أحد وجهيه على  
بعض الناس ويكون سببا للتفرقة  
٢٥٤ ، ٢٥٥ ج ٢٢ سبب تسلط الأعداء على  
بلاد المسلمين التفرق فى المذاهب وغيرها  
والفتن

٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٣٤٤ ج ٣ / ١٧٢ - ١٧٤  
ج ٢٢ الصحابة كانوا مؤلفين وإن تنازعوا  
فى بعض الفروع / طريقتهم فى البحث  
والمنظرة

٢٧٣ ، ٢٧٤ ج ١٩ سبب نزاعهم فى بعض  
مسائل الأحكام والعقائد والتعميد  
٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٠ من يجب أن يستفتى من  
نزلت به نازلة

١٦٨ ج ٣٣ هل على المقلد أن يقلد الأعم  
١٣٣ ج ٣٣ تجوز الفتيا بالقول السالغ  
وإن خرج عن قول الأئمة الأربعة إذا لم  
يخالف كتابا ولا سنة ولا ما فى متناهما  
١٣٣ - ١٤٤ ج ١٣ لا يجوز الإنكار على  
من أفتى أو حكم بعدم وقوع الطلاق المحلوف  
عليه ولا يجوز نقض حكمه

٣١١ ج ٢٧ إذا أفتى العالم الكثير الفتاوى  
فى عدة مسائل بخلاف السنة لم يمنع من  
الفتيا مطلقا

١٩٨ ، ١٩٩ ج ٢٨ إذا كان المستفتى والمحاكم  
من المنافقين والكفار ويقصد بذلك موافقته  
على هواه لم يجب الحكم والافتاء

٧٩ - ٨١ ج ٣٠ ليس للحاكم ولا للمفتى أن  
يلزم الناس باتباعه فى مسائل الاجتهاد ،  
ولا ينكرها المحتسب باليد

٣٧٢ ، ٣٧٣ ج ٣٥ حكم الحاكم ليس  
شرعا لازما لجميع الخلق بل لهم استفتاء  
غيره

٧٣ ، ٧٤ ج ٣١ إذا شرط على الحاكم أو  
شرط الحاكم على خليفته أن لا يحكم  
إلا بمذهب معين

#### ترتيب الأدلة

٩ ج ٢٠ ما ينبغي للداعي أن يقدم من  
الأدلة سواء كان مجتهدا أو مقلدا  
٢١٠ ، ٢٠٢ ج ١٩ ، ٢٦٧ - ٢٧٠ ج ١٩ ،  
٣٦٨ ج ٢٢ قول بعض المتأخرين : على  
المجتهد أن ينظر أولا فى الإجماع  
١٥٠ ، ١٥١ ج ٢١ ، ٢٠١ ج ١٩ كثير من  
اتباع الأئمة يقولون فى كل حديث يخالف  
مذهبهم : هذا منسوخ

٥٥٢ ج ٢١ الخاص والعام إذا تعارضا  
٣٢٦ ج ٢١ إذا تعارض الأصل والظاهر  
٢٦١ ، ٢٦٢ ج ٢٠ ترجيح العاقل على  
المبيح

١٤١ ج ٣١ القياس الجلي يقدم على المفهوم  
١١٦ ، ١٧ ج ١٣ إذا تعارض خبران أحدهما  
مسند ثابت والآخر مرسل



# الفهرس (النام)

لـ الفقه

١١٢ - ١٢٠ ج ١٣ حد الفقه والخلاف

المشهور فيه والصواب في ذلك (١)

١٧٣-٢٧٥ ج ١٩ وأما العمليات وما يسميه

ناس الفروع والفروع والفقه فقد بينه

الرسول أحسن بيان ، أدلة ذلك

١٧ ج ٢٩ الأصل في العبادات التوقيف

فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله ورسوله

والا دخلنا في دأبهم شركاء ٥٥

٢٧٤ ، ٢٧٧ ج ٩ سبب كثرة البدع في باب

الإرادة والعبادة دون أبواب العقائد حتى

فيمن قبلنا

٥ ج ٢١ أعظمها الصلاة ، الناس إما أن

يبدؤا مسائلها بالطهور أو بالمواقيت

### كتاب الطهارة

٦٧ ، ٦٨ ، ٦١ / ٦ ج ٢١ ، ١٥ ، ١٦ ج ١

يزاد بالطهارة ثلاثة أنواع : من الكفر والحدث

والخبث / الطهارة والنجاسة نوعان تابعان

للحلل والحرام في الأطعمة والأشربة

### باب المياه

٢٣٦ ج ١٩ ، ١٦٤ ج ٢ الماء مطلق في

الكتاب والسنة لم يقسم إلى طهور وغير

طهور ، كل ما وقسح عليه اسم الماء فهو

طاهر طهور

٢٤ - ٢٩ ج ٣٣١ ج ٢١ إذا تغير الماء اليسير

أو الكثير بالطهارات - كالاشنان والصابون

والسدر والعجين - فهو طهور ما دام يسمى

ماء ولم يقلب عليه أجزاء غيره ، لا يفرق بين

التغير الأصلي والطارئ وما يشق الاحتراز

منه وما لا يشق

(١) انظر ص ٣

٦١١ ، ٦١٢ ، ٣١١ ، ٦٩ - ٧٢ ، ٧٥ ج ٢١

الماء المسخن بالنجاسة طاهر ، هل يكره ،

ماخذ الكراهة

٣٦ ج ٢١ إذا تغير بمكثه فهو باق على

طهورته

٤٩ ج ٢١ جواز استعمال الماء البائت في

البرك ولو لم تكن فائضة

٤٨ ، ٥٥ - ٥٨ ، ٣٣٥ ج ٢١ إذا وقعت

الطامة على أرض الحمام والماء المستعمل جار

عليها ثم اغترف بها من الماء الناقص

٥٩ ، ٦٠ ، ٧٢ ، ٣١٩ - ٣٣٣ ج ٢١ الماء

لجاري على أرض الحمام ممن اغتسلين

طاهرا لا

٣١٢ ، ٥٥ ج ٢١ كل ما كره استعماله مع

الجواز فإنه بالحاجة إليه لطهارة واجبة أو

شرب واجب لا يبقى مكروها ، وهل يبقى

مكروها عند الحاجة إلى استعماله في طهارة

مستحبة

٣٠ - ٣٥ ، ٣٧ - ٤٣ ، ٦٠ ، ٤٩٩ - ٥٠٢

ج ٢١ ، ٣٣٧ ج ٢٠ إذا خالطته نجاسة فلم

تغيره فهو طاهر لا فرق بين قليله وكثيره

وبول الأدمي وغيره ، الأقوال هنا

٤١ ، ٤٢ ج ٢١ / ٥٣ - ٥٥ ج ٢١ حكم

البئر إذا بيل فيها ، حديث الثقلين / الرطل

المراقى والمصرى والدمشقي

٣٣ - ٣٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٦٤ ج ٢١ ، ٣٣٧ ،

٣٣٨ ، ٥١٩ ج ٢١ الأجوبة عن « لا يبولن

أحدكم في الماء الدائم ثم يفتسل فيه »

٥٥ - ٦٩ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢١ خياض

الحمام طاهرة ما لم تعلم نجاستها سواء

متغيرا يمد ذلك وشك هل هو بالنجاسة  
أضيف إليها

٤٠ ج ٢١ إذا كان الماء مزبلا يزبل نجس  
٥٦ ج ٢١ لا يستحب الاحتياط بمجرد  
الشك في المياه

٥٦ ، ٥٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ج ٢١ إذا شك  
في نجاسة الماء فلا يستحب البحث عنها كماء  
الميزاب

٢٥٧ ، ٣١ لا تقبل الشهادة بطهارة  
الماء ونجاسته

٧٨ - ٢١ ج ٢١ إذا اشتبه ظهور بنجس  
حرم استعمالهما ، لا يشترط ان يعدم  
الطهور

٧٧ ج ٢١ إذا أصابه شيء من الطهور  
المقتبى بنجس أو أصابا ثوبين أو بدنين  
٧٨ ، ٧٩ ج ٢١ إذا أصابه شيء من طين  
الشوارع ، وإذا علم ان بعض طين الشوارع  
نجس

٧٩ ج ٢١ وإذا شك في النجاسة هل  
أصابت الثوب أو البدن  
٧٩ ، ٨٠ ج ٢١ يجوز للمضطر شرب الماء  
النجس دون الوضوء

#### باب الآنية

٨٦ ج ٢١ ، ٦٤ ج ٢٥ يحرم اتخاذ آنية  
الذهب والفضة ولو من غير استعمال  
٨٣ ، ٨٤ ج ٢١ أو أواني الذهب والفضة  
محرمة على الصنفين  
٨٩ ، ٩٠ ج ٢١ يصح التوضوء والغسل  
منهما

كانت ٠٠٠ تحليل من لا يرى الطهارة منها  
كونه صار مستعملا أو وقعت فيه نجاسة  
أو انغمس فيه جنب أو غمس يده فيه ٠٠٠ ،  
والجواب عنه

٦٠٠ ج ١٢ استعمال ماء زمزم ونحوه  
للوضوء دون الغسل وإزالة النجاسة ،  
وصبه في التراب ونحوه من الطاهرات  
٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ - ٣٩ ، ٦٠ ، ٦١ ج ٢١  
يشرب بضاعه

٧٢ ، ٧٣ ، ٣٢٦ - ٣٢٨ ج ٢١ الماء الجاري  
إذا خالطته نجاسة لا ينجس إلا بالتغير بها  
٥١ ج ٢١ النزاع فيما إذا انفردت المرأة  
بالغتسال أو خلعت به

٣٣٤ ، ٤٨ - ١٥ ج ٢١ جواز اغتسال الرجال  
والمرأة من أثناء واحد وغتسال الرجال  
جميعا وكذلك النساء  
٣٣٨ ، ٥١٩ ج ٢٠ الماء المستعمل في طهارة  
الحدث باق على طهوريته

٤٧ ج ٢١ مقدار الماء الذي يصير مستعملا  
إذا اغتسل فيه الجنب  
٤٣ - ٤٧ ، ٦٥ - ٦٧ ج ٢١ لا يصير الماء  
مستعملا ولا نجسا إذا غمس النائم يده فيه  
أو الجنب

٣٠ ، ٣٣ ج ٢١ إذا تغير بالنجاسة فهو نجس  
٥٠٤ ج ٢١ لنجاسة الماء سببان (١) متفق  
عليه وهو التغير بالنجاسة (٢) القلة

٥١٥ - ٥٢٢ ج ٢٠ لا ينجس الماء  
بالملاقاة ٠٠٠ ، إذا زال التغير زالت النجاسة  
٣٨ ، ٣٩ ، ٧٤ ج ٢١ تطهير الماء المتنجس  
٧٢ ج ٢٤ إذا سقط في الماء نجاسة فرؤي

٩٨ ج ٢١ « ما ابن من الميتة وهي حية  
فهر ميت »

#### باب الاستنجاء

١٠٩ ج ٢١ تقديم اليسرى عند دخول  
الخلاء ...

١٠٥ ج ٢١ « ٠٠ شرقوا او غربوا » خطاب  
لأهل المدينة ونحوهم

١٠٦ ، ١٠٧ ج ٢١ التنجس بعد البول  
والمشى وصلت الذكر ونتره وتفتشه بسة  
١٠٧ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ج ٢١ لا يجب على

المتخلى غسل فرجه بالماء ، يجوز الاستجمار  
٦٠٩ ، ٦١٠ ج ٢١ الاقتصار على الماء أفضل  
وان كان فيه مباشرة النجاسة

١٩٩ ج ٢١ الأمر بالاجبار لأنها الموجودة  
غالباً

٢١١ ، ٢١٢ ج ٢١ اذا استجمر بأقل من  
ثلاثة أحجار فعليه تكميل المأمور به

٢٠٥ ، ٥٧٦ - ٥٧٨ ج ٢١ ، ٣٥ - ٣٧  
ج ١٩ النهى عن الاستجمار بالروث والمظلم،  
تعليل ذلك ، طعام الأدميين أولى بالنهى  
وطعام دوابهم

٢١١ ، ٢١٢ ج ٢١ اذا استجمر بمنهى عنه  
- كالمظلم والروث واليمين - اجزاء وان كان  
عاصياً - هل عليه تنظيف المظلم  
٥٧٧ ج ٢١ « انها ركس »

#### باب السواك وسنن الوضوء

١٠٩ - ١١٢ ج ٢١ الحكمة فسى السواك  
تنظيف الفم ، يشرع عند الصلاة ولو تحقق  
نظافته

٨١ ، ٨٢ ج ٢١ من لم يجد للشرب الا آنية  
الذهب أو الفضة جاز الشرب فيهما

٨١ - ٨٩ ج ٢١ المضرب بفضة أو ما يجري  
مجرى المضرب كالباخر ٠٠٠ اذا كانت الفضة  
يسيرة لحاجة مما لا يباحش بالاستعمال  
فلا بأس ، مراد الفقهاء بالحاجة هنا

٨١ ، ٨٢ ج ٢١ الضرورة تبيح الذهب  
والفضة مفرداً وتبعاً

٨٥ ج ٢١ حلقة الذهب فى الاثاء ، يسير  
الذهب فى الآنية

١٦٤ ج ١٤ « الذى يشرب فى آنية الذهب  
والفضة انما يجرجر فى بطنه نار جهنم  
١٤٠ ج ٢٢ صنعة آنية الذهب والفضة  
١١٣ ، ١١٤ ج ٤ ، ١٥٥ ج ٣٥ حكم  
استعمال آنية الكفار كالمجوس وغيرهم  
ونياهم وسلاحهم

٩٠ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١٠٢ ج ٢١ ،  
١٧ ج ١٨ قولان للعلماء فى طهارة جلود  
الميتة بالدباغ

٩١ - ٩٦ ج ٢١ الأحاديث المروية فى ذلك ،  
والكلام على أسانيدهما ، ووجه الرخصة  
المقدمة ، يقوم الدباغ مقام الذكاة

٩٥ ، ٩٦ ج ٢١ لا يظهر الدباغ الا ما يظهر  
بالذكاة ، لا يظهر جلود السباع والكلاب  
والحمير

٢٠ ، ٩٦ - ١٠١ ج ٢١ حكم اجزاء الميتة  
التي لا رطوبة فيها كالشعر والمظلم والقرن  
ونحوه

٩٩ ، ١٠٠ ج ٢١ العلة فى نجاسة الميتة  
١٠٢ - ١٠٤ ج ٢١ ، ١٥٤ ج ٣٥ لبن الميتة  
وانفتحها طاهر ، وكذلك جبن المجوس



١١٠ ج ٢١ غسل اليد قبل الوضوء  
ولو تحقق نظافتها

٤٤ ، ٤٥ ، ١٢ ج ٢١ غسل اليد قبل  
غسلها في الاناء والحكمة فيه

٢٧٩ ج ١ ، ١٦٧ ج ٢١ ليس في وضوء  
النبي أخذ ماء جديد للاذنين ولا غسل  
ما زاد على الكعبين والمرفقين ولا مسح  
العنق ، غسل العضو أكثر من ثلاث بدعة  
باب فروض الوضوء وصفته

١٠٧ ج ٣٥ ، ١٧١ ج ٢١ فضل الوضوء  
« انكم تأتون يوم القيامة غرا مجبلين ٠٠ »  
١٧٢ ج ٢٣ الأمم قبلنا يصلون بلا وضوء ،  
لكنهم يقتسلون من الجنابة  
٣٦٧ - ٣٨٠ ج ٢١ كل قائم الى الصلاة  
فهو مأمور بالوضوء فان كان قد توضأ قبل  
فقد أحسن

١٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ج ٢١ « اذا قام أحدكم من  
النوم فليستنشق ٠٠٠ »  
٦٣٠ ج ٢٠ قول الفقهاء الوجه مشتق من  
المواجهة

٤٢٤ ج ٢١ غسل الكفين بنية الاغتراف  
يجزى عن تكرار غسلهما  
١٢٢ - ١٢٧ ج ٢١ يجب استيعاب الرأس  
بالمسح حجة ذلك ، من رأى أجزاء البعض  
وحجته

١٢٤ ج ٢١ القدر المجزء مسحه عند من  
جوز مسح البعض

١٢٥ - ١٢٧ ج ٢١ لا يستحب مسح الرأس  
ثلاثا

١٢٧ ج ٢١ لم يصح خبر مرفوع أو موقوف  
في مسح العنق

٢٦٦ ج ٢٥ لم يعم على كراهته بعد الزوال  
للصائم دليل شرعى يصلح لتخصيص  
العمومات ٠٠٠

١٠٨ ، ١٠٩ ج ٢١ قاعدة فيما تشترك  
فيه اليمنى واليسرى من الأفعال وما تختص  
به احدهما

١٠٨ - ١١٣ ج ٢١ الأفضل التسوك باليد  
اليسرى ، رد القول بأن ذلك عبادة مقصودة  
فيكون باليمين

٣٤ ج ٧ الخلاف في وجوب التسمية في  
الوضوء

١١٣ ج ٢١ وقت الختان وحكمه واذا خاف  
على نفسه ضرر الختان

١١٤ ج ٢١ ختان المرأة وكيفيته ، والحكمة  
فيه

١١٥ ج ٢١ لا يختن أحد بعد الموت

١٢٠ ، ١٢١ ج ٢١ يجوز للجنب قص  
شاربه وأظافره ومشط رأسه

٣٠٦ - ٣٠٨ ج ٢١ معنى « عشر مسن  
الفترة ٠٠٠٠ »

١١٥ ج ٢١ التوقيف لحلق العانة وتنف  
الابط

١١٦ - ١١٩ ج ٢١ حلق الرأس على أربعة  
أنواع (١) في حج أو عرة (٢) للحاجة  
(٣) على وجه التعمد والزهد (٤) لغير حاجة  
ولا على وجه التقرب

١١٩ ج ٢١ « نهى عن القرع »  
١٢٠ ج ٢١ يكره تنف الشيب

٢٥٩ ج ٣٢ « لمن التشبهين بالنساء  
والمتشبهات بالرجال »

١٢٨ - ١٣٥ ج ٢١ غسل القدمين متواتر  
عن النبي ، المسح على ظهورهما مذهب  
المتبعة وهو مخالف للكتاب والسنة  
الجواب عن ٥٥  
١٢٥ - ١٣٣ ج ٢١ دلالة قراءة (وارجلكم)  
بالخف على وجوب غسل القدمين أيضا ،  
المسح جنس تحته نوعان  
٤٠٧ - ٤٢٧ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، ١٦٥ - ١٣٨  
ج ٢١ الترتيب والمولات في الوضوء ،  
سقوطهما بالنسيان والجهل وغير ذلك من  
والاعذار ، يعيد المنسي فقط ، اذا وجد  
المتوضئ بعض ما يكفيه  
١٣٧ ، ١٣٨ ج ٢١ لو غسل الصحيح ثم  
برا الألم قبل تشاف الصحيح  
٢٦٦ ج ٢١ لا يجب ازالة ما على الأعضاء  
من القبح الذي يتشور بازالته وإن ستر  
محل الفرض  
٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ج ١٨ ، ٢١٨ ، ٢٣٦  
ج ٢٢ لفظ النية في كلام العرب  
٢١٧ ، ٢١٨ ، ٣٦ ، ٢٤٢ ج ٢٢ ، ٢٦٢ ،  
٢٦٣ ج ١٨ محل النية القلب دون اللسان  
في جميع العبادات  
٢١٨ ج ٢٢ ، ٢٦ ج ١٨ لو تكلم بلسانه  
بخلاف ما نوى في قلبه كان الاعتبار بما نوى  
ففي قلبه ، لو تكلم بلسانه ولم تحصل  
النية في قلبه  
٢٣ - ٢٩ ج ٢٦ ، ٢٥٦ ج ١٨ النية  
المهودة في العبادات تشتمل على قصد  
العبادة وقصد المعبود ، الأقسام ثلاثة  
٢٩ - ٣٢ ج ٢٦ هل تجب نية اضافة  
العبادة الى الله

٢٦٠ ، ٢٦١ ج ١٨ يجب اخلاصها لله  
٢٥٧ - ٢٦٠ ج ١٨ هل تشترط النية في  
الطهارة بالماء أو التيمم  
٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ،  
٢٣٢ ، ٢٣٥ - ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٢٢ ،  
٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ١٨ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٠  
التلفظ بهما سرا لا يجب ولا يستحب ،  
الجهل بها مكروه منهي عنه  
١١٢ ج ٢١ الاعتراف باليمين  
٤٠٧ - ٤٠٩ ج ٢١ البياض الذي بين العذار  
والاذن ، النزعتان من الرأس ، التحذيف  
من الوجه  
٤١٩ ، ٤٢٠ ج ١٤ الذكر بعد الوضوء  
باب المسح على الخفين  
١٢٨ ج ٢١ المسح على الخفين متواتر  
عن النبي  
١٨٥ ، ١٨٦ ج ٢١ خفي على كثير من السلف  
والخلف  
٢٤٢ ج ١٩ ، ١٧٢ - ١٧٤ ج ٢١ أدلة  
جواز المسح على الخفين  
٣٦١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ج ٢١ ، ٤٨ ج ٧  
المسح من الرخص ، والله يحب ان تؤتى  
رخصه  
٩٤ ج ٢٦ ، ١٢٠ ج ٣٤ الأفضل للابس  
الخف ان يمسح ولا يشرع ان يلبس ليسمح  
١٧٧ ، ١٧٨ ، ٣٦١ ، ٢١٥ - ٢١٧ ج ٢١  
توقيت المسح على الخفين بيوم وليلة وثلاثة  
أيام ولياليهن ، اذا كان في خلعه بعد مضي  
الوقت ضرر مسح عليهما للضرورة ، وهو

أولى من التيمم ، وكذا إذا كان معه ما يكفيه  
لطهارة المسح

١٧٢ - ١٧٦ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ،  
٢١٢ ، ٢١٣ ج ٢١ ، ٣٥٢ ج ٢٤ ، ٢٥٢  
ج ١٩ اشترط طائفة من الفقهاء : ( ١ ) أن  
يكون ساترا للمفروض ( ٢ ) يثبت بنفسه .  
ضعفهما ، كلما يلبسه الناس ويمشون فيه  
فلهم أن يمسحوا عليه وإن كان مفتوحا أو  
مغروقا من غير تحديده ، ما يتناوله لفظ الخف  
٢٤٢ ج ١٩ ، ١٨٤ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ١٢٨  
ج ٢١ المسح على الجوربين وحدهما ومع  
الثعلين ، الزربول وما يلبس على الرجل من  
فرووقطن وغيرها

٢١ ، ١٨٦ ج ٢١ المسح على الجرموقين  
٢١ ، ١٨٦ - ١٨٩ ، ١٧٣ ج ٢١ المسح  
على الصماء ، أقوال العلماء فيه ، عمائم  
السلف

٢١٨ ، ٢١ ، ١٨٦ ج ٢١ المسح على خمر  
النساء

١٧٦ - ١٨٢ ، ٤٦٧ ج ٢١ المسح على  
الجبيرة يفارق المسح على الخف من خمسة  
أوجه ، لا يشترط في المسح عليها أن يكون  
لبسها على طهارة ، إذا سقطت بعد البرء  
أو قبله فهل تجب إعادة غسل الجنبابة  
أو الوضوء

٢١٦ ، ١٧٨ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٧ ، ١٨١ ،  
١٨٢ ج ٢١ إذا كان جريحا وأمكنه مسح  
جراحه بالماء دون الفسل أو كان معصوبا  
أو عليه جبيرة مسح ولم يحتج إلى تيمم

٢٠٩ - ٢١١ ج ٢١ يمسح من غسل إحدى  
رجليه ثم أدخلها الخف ثم فعل بالأخرى  
مثلا ، أتى ادخلتهما طاهرتين ،

١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢١ ج ٢١ المسح غسل  
القلانس الدنيات

١٨٤ ، ١٨٥ ج ٢١ المسح على اللفائف  
١٧٨ / ١٨٢ ، ٢١٣ ج ٢١ تستوعب الجبيرة  
بالمسح / بخلاف الخف  
١٧٩ ، ١٨١ ج ٢١ إذا خلع الخفين

٢١٨ ج ٢١ إذا قلع الجبيرة بعد الوضوء  
لم ينتقض

#### باب نواقض الوضوء

٣٩١ ج ٢١ هل ينتقض الريح لكونها  
تصحب جزءا من الفائض . . .  
٣٦٧ ج ٢٠ لا ينتقض الخارج النادر من  
السبيلين

٢١٩ - ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ج ٢١ متى  
يتوضأ وكيف يصل من به سلس البول  
أو الريح أو الاستحاضة ونحو ذلك وهل  
ذلك ناقض

٥٢٦ ج ٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢  
ج ٢١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨  
ج ٢٥ خروج النجاسات من غير السبيلين  
لا ينتقض كالجرح والفساد والحجامة والرعاف  
والقيء إذا كثر ، الوضوء من ذلك مستحب  
٤٣٨ ج ١٠ النعاس اليسير لا ينتقض  
الوضوء

٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٣٩١ - ٣٩٥ ج ٢١ النوم

الوضوء من لحوم الأيسل أو في مباركتها  
لم يعد

٥٢٤ ج ٣٠ ، ١١ ج ٢١ الوضوء من

اللحوم الخبيثة

٥٢٤ ج ٢٠ الوضوء من لحوم الغنم

٥٢٤ ج ٣٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٢٢ ، ٢٤١ ،

٢٤٢ ج ٢١ ، ٢٣٩ ج ٢٥ ، ٣٥٨ ج ٣٥

مما مسته النار

١٠ ج ٢١ ، ٥٢٤ ج ٢٠ الوضوء من

الغضب

٢٤٢ ج ٢١ ، ٣٦٧ ، ٥٢٦ ج ٢٠ الوضوء

من القهقهة في الصلاة

٢٤٢ ج ٢١ يستحب الوضوء لمن أذنب ذنباً

٢٦٤ ، ٢٦٥ ج ٢١ « من بركة الطعام الوضوء

قبله » المضمضة من اللبن والتمر »

٢٢٠ ، ٣٩٥ ج ٢١ إذا تيقن الطهارة ،

لا يجوز الخروج من الصلاة الواجبة لمجرد

الشك

٧٨ ج ٢١ إذا تيقن الرجلان أن أحدهما

أحدث

١٢ ج ١٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٨٨

ج ٢١ ، ٢٤٢ ج ١٣ لا يجوز مس المصحف

بغير وضوء ، كيف يحمله ، إذا قرأ فسي

المصحف أو اللوح ولم يمسه جاز ، يجوز له

أن يكتب في اللوح وهو على غير وضوء

٥٩٩ ، ٦٠٠ ج ١٢ يجوز مس الماء الذي

محي به المكتوب من القرآن

٢٦٨ ، ٢٦٩ ج ٢١ تجب الطهارة للصلاة

فرضها ونفلها

٢٦٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٢١ وسجدتي السهو

النافض ، اليسير من المتكثّر لا ينقض ،

النوم مظنة الحدث « العين وكاء السه ٠٠ » ،

« ولكن من غائط وبول ونوم »

٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٣٩٥ ج ٢١ نوم القائم

والقاعد والراكع والساجد إذا كان يسيراً لم

ينقض بخلاف المضطجع

٢٢٢ ، ٢٣١ ج ٢١ ، ٣٥٨ ج ٣٥ ، ٣٦٧ ،

٥٢٤ ج ٢٠ مس الذكر لا ينقض ، يستحب

الوضوء منه ، مس فرج الحيوان ، باطن

الكف

٢٣٢ - ٢٤٢ ج ٢١ ، ٣٦٧ - ٣٦٩ ، ٥٢٤ ،

٥٢٥ ج ٢٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ج ٢٥ ، ٣٥٧ ،

٣٥٨ ج ٣٥ الأقوال في مس النساء ،

الصحيح منها أحد قولين إما عدم النقص

مطلقاً أو النقص إذا كان بشهوة ، الملامسة

في القرآن

٢٣٢ ج ٢١ إذا قبل زوجته فامضى

٢٤٣ - ٢٤٦ ج ٢١ ، ٢٤٧ ج ٣٢ مس

الأمرد بشهوة كمس النساء

٥٢٦ ج ٢٠ لا يجب الوضوء من غسل الميت ،

الاستحباب متوجّه

٢٦٠ - ٢٦٥ ، ١٠ - ١٦ ج ٢١ ، ٢٤٠ ،

ج ٢٥ ، ٥٢٢ - ٥٢٤ ج ٢٠ الأمر بالوضوء

من لحوم الأبل مطبوخة ونيسة ، صحة

الأحاديث فيه ، هل هو ناقض ، الحكمة

فيه ، ضعف القول بأن المراد بالوضوء غسل

اليدين والقدمين ، لم يتسنخ بتترك الوضوء مما

مسست النار

١٦٦ ج ٢١ إذا صلى غير عالم بوجوب

٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٢١ ، ١٩٥  
ج ٢٦ لا يجوز للمحدث صلاة جنازة  
٢٦٨ - ٢٧٢ ، ٢٧٧ - ٢٧٩ ، ٢٨١ - ٢٨٣  
ج ٢١ ، ١٩٣ ج ٢٦ يجوز له سجود التلاوة  
والشكر ، وهل يكره مع القدرة على الطهارة ،  
سجود سحرة فرعون والمشركين في النجم  
على غير وضوء  
٢٦٩ - ٢٨٠ ج ٢١ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ،  
٢٢١ ، ٢٢٢ ج ٢٦ لا تشترط طهارة  
الحدث في الطواف ولا تجب فيه ، تستحب  
فيه الطهارة الصغرى ، الفرق بينه وبين  
صلاة الجنازة  
٢٦٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٤ ج ٢١ يستحب للمعتكف  
طهارة الحدث وكذلك للذكر والدعاء ، في  
القراءة خلاف شاذ  
٣٧٢ - ٣٧٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ج ٢١ استحباب  
تجديده الوضوء

٢٧٣ ، ٢٧٤ ج ٢١ لا يجب الوضوء على  
من لم يرد الصلاة  
٣١٨ ج ٢٢ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ج ٢١ ، ١٩٠ ،  
١٩١ ج ٢٦ / ٣٤٣ ج ٢١ استحباب  
الوضوء عند كل حدث / وعند النوم لكل  
أحد

٢٩٥ ج ٢١ حكى من صلى محدثاً مستحلاً  
لذلك أو غير مستحل

### باب الغسل

٢٩٥ ج ٢١ الطهارة من الجنابة فرض ،  
ليس لأحد أن يصلي جنباً ولا محدثاً حتى  
يتوضأ

٢٩٦ ج ٢١ المني الذي يوجب الغسل والذي  
لا يوجب ، الخارج عقب البول بالأم أو بدونه  
لا يغسل فيه  
٢٩٧ ج ٢١ إذا وضعت الفواء وقت الجماعة  
لمنع المني من النفوذ إلى مجارى الحبل لم  
يبطل صلاتها وصومها ولو كان في جوفها ،  
الأحوط أن لا يفعل  
٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٢١ الوطء في الدبر يوجب  
الغسل

٣٠٨ ج ٢١ الغسل للدخول في الإسلام ،  
النزاع في وجوبه ووجوب السدر فيه  
٣٠٨ ج ٢١ غسل الحائض  
١٩٠ ج ٢٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٤٥٩ - ٤٦١  
ج ٢١ يمنع الجنب من قراءة القرآن ، ويكره  
له الأذان والخطبة والنوم بلا وضوء وفعل  
المناسك بلا طهارة مع قدرته عليها ، الفرق  
بين الجنب والحائض

١٨٢ ، ١٨٣ ج ٢٦ الخلاف في طواف  
الجنب إذا اضطر  
١٧٨ - ١٨٠ ، ٢٠١ ج ٢٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥  
ج ٢١ ليس للجنب أن يلبث في المسجد ،  
إذا توضأ جاز  
٣٤٥ ج ٢١ الخلاف في منع الكافر من  
دخول المسجد

٥٥ ، ٢٩٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢١ مقدار ماء  
الغسل والوضوء بالرطيل الدمشقي ،  
إذا احتاج إلى الزيادة أحياناً لحاجة فلا بأس ،  
النهى عن الاسراف في صب الماء  
٣٠٧ ج ٢١ الغسل كسل أسبوع لمن  
لا جمعة عليه

٣١٠ ج ٢١ (٢) اذا خلت عن محذور في البلاد الحارة أو الباردة فلا يحرم بناؤها  
٣١٠ - ٣١٣ ج ٢١ (٣) اذا اشتملت على الحاجة والمخطور غالباً فلا تطلق كراهة بناءها وبيعها

٣١٣ ج ٢١ (٤) ان تشتمل على المحذور مع امكان الاستغناء عنها ، هذا محل نص أحمد وتجنب ابن عمر

٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٠٢ - ٣١٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢١ انقسام الناس بالنسبة الى دخول الحمام الى أربعة اقسام (١) مع عدم الحاجة (٢) مع المحذور (٣) للتنعم (٤) تركها مع الحاجة لطهارة واجبة أو مستحبة أو نظافة البدن من الاوساخ التي لا تمكن الا فيها ، أو كان يوجب له من الراحة ما يستعين به على المأمور ...

٣٠٩ ج ٢١ اذا كان به مرض ينفعه فيه الحمام

٣١٣ - ٣١٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٠٤ ج ٢١ ليس لأحد ان يحتج على كراهة دخولها أو عدم استحبابه بكون النبي لم يدخلها ولا أبو بكر وعمر

٣٤٢ ، ٣٣٦ ج ٢١ المرأة تدخلها للضرورة مستورة العورة ، هل تدخلها اذا تمودتها وشق عليها ترك العادة

٣٣٤ - ٣٣٧ ، ٣٤٠ ج ٢١ يحرم دخول

الحمام بلا منتر ، على داخل الحمام ان يستتر عورته من الحامي وغيره ولا يكتنه من لمسها ولا ينظر الى عورته أحد ولا يلمسها ، وعليه ان يامر بالمعروف وينهى عن المنكر بحسب الامكان

٣٦٩ ج ٢٠ ، ٢٩٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ج ٢١ لا يجب على الجنب والحائض الا الاغتسال دون الوضوء ، وهل عليه المضمضة والاستنشاق ، الأفضل للجنب ان يتوضأ ثم يقتسل ولا يعيد الوضوء

٣٦٩ ج ٢٠ ، ٣٩٧ ج ٢١ لاثلاث في الفصل ، ولا يقصد غسل مواضع الوضوء مرتين

١٦٥ - ١٦٧ ، ٤١٨ ج ٢١ لا يجب في الفصل ترتيب ولا موالاة ، تعدد تفريق الفصل كتعدد تفريق غسل العضو الواحد ، وبينهما فرق ، اذا وجد الجنب بعض ما يكفيه استعماله

٢٩٩ ج ٢١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ج ٢١ ليس عليه نية رفع الحدث الأصغر

٢٩٧ ج ٢١ لا يجب غسل داخل الفرج من جنابة أو حيض

٣٤٣ - ٣٤٥ ج ٢١ ، ١٧٩ ج ٢٦ يستحب

للجنب الوضوء اذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يعاود الوطء ، يكره له النوم اذا لم يتوضأ

٣٣٣ ج ٢١ لا يلزم المتطهر كشف عورته لا في الخلوة ولا في غيرها اذا طهر جميع بدنه

٣٠٠ ، ٣١٩ ج ٢١ كراهة أحمد لبناء الحمام وشرائه وكرائه ، وسر ذلك ، محامل كلامه ثلاثة أبعدا

التفصيل في حكم بنائها وبيعها وإيجارها ينحصر في أربعة أقسام

٣٠٢ - ٣٠٩ ج ٢١ (١) ان يحتاج اليها ولا محذور فتجوز ، ما يدخل في اسم الحمام

٣٣٧ ، ٣٤٠ ج ٢١ على وفاة الأمر النهي  
عن كشف العورات والزمان الناس بأن  
لا يدخل أحد الحمام مع الناس الا مستور  
العورة والزمان أهل الحمام بذلك ، اظهار  
العورة فاحشة يجب العقوبة عليه  
٣٣٨ ج ٢١ اذا اغتسل في مكان خال  
يجنب حائط أو شجرة أو نحو ذلك فسي  
يبته أو حمام ٠٠ جاز له كشفها  
٣٣٩ ج ٢١ النزول في الماء بسلا مئزر  
٣٣٩ ج ٢١ فتح الحمام وقت الجمعة حرام ،  
يلزم الولاة منع الناس وعقوبتهم عن انقود  
فيها وفي البساتين والأسواق والنور وغيرها  
وقت الجمعة

#### باب التيمم

٣٤٧ ج ٢١ التيمم لغة وشرعا  
٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٢١ التيمم من خصائص  
هذه الأمة  
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٣٨٣ ،  
٣٨٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ج ٢١ يتيمم من عليه  
حدث أصغر وكذا الجنب ٠٠٠  
٣٥٤ ، ٣٥٥ ج ٢١ التيمم بسدل  
عن الماء

٣٦٣ ، ٤٤٠ ، ٤٥٩ ج ٢١ لكل ما يفعل  
بطهارة الماء من صلاة وطواف و ٠٠٠  
٤٣٥ - ٤٣٧ ، ٣٥٤ - ٣٦٣ ، ٤٠٣ - ٤٠٥  
ج ٢١ فيكون طهورا قبل الوقت وفي الوقت  
وبعد الوقت الى وجود الماء ، ان قيل الوضوء  
يرفع الحدث والتيمم لا يرفعه ، أو قيل هو  
مبيح لا رافع للحدث ، أو أنه طهارة ضرورية ،  
أو قيل هذا ينتقض بطهارة الماسح على

الغفيل وطهارة المستحاضة وذوى الأحداث  
الدائمة

٣٦٩ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ج ٢١ التيمم لكل  
صلاة

٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٢١ ، ٤٤٠ - ٤٤٢ ، ٤٥١ /  
٢٢٣ ج ٢١ اذا كان في حضر وليس عنده  
الا ما يكفيه لشربه أو مسافرا ليس عنده  
الا ما يكفيه لشربه وشرب دوابه / اذا بعد  
الماء صلى بالتيمم في الوقت الخاص

٤٤٢ ، ٤٤٤ - ٤٤٧ ج ٢١ اذا كانت قيمة  
الماء في الحمام أو الطهارة تبغض بما له أو  
تنقص نفقة عياله أو قضاء دينه تيمم ، اذا  
امكنه ان يرحل شيئا عند الحمامي ويوفيه  
في أثناء النهار فعل ، هل عليه ان يدخل  
بالأجرة المؤجلة ، انما يجب عليه أجرة  
الدخول اذا كان الماء يبذل بشئ المثل أو  
بزيادة لا يتفاين الناس بمثلها

٣٩٨ - ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ،  
٢٢٣ ، ٢٢٦ ج ٢١ أو خفاف الضرر  
باستعماله ، أو زيادة مرضه أو تأخير برئه ،  
أو خشية برد ونحوه تيمم ، لا يشترط خوف  
الهلاك

٤٠٢ ، ٤٤٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ج ٢١ لا يكره  
للمسافر أن يجامع أهله وان كان عادما للماء  
٤٥٧ ج ٢١ الحرات اذا خاف ان طلب الماء  
يسرق ماله أو يتعطل عمله النى يحتاج اليه  
صلى بالتيمم

٨٠ ج ٢١ اذا وجد مضطرا الى الشرب وهو  
محتاج الى ما معه من الوضوء  
١٣٧ ، ١٣٨ ج ٢١ اذا حصل ماء لبعض

٢٩٥ ، ٤٦٧ ج ٢١ ، ٢٨٨ ج ٣ ، ٢٣٨ ج ٢٦ لو عجز المحدث عن الماء والتراب صلى ولا إعادة عليه

٤٦٤ ، ٤٦٦ ج ٢١ يؤم التيمم المتوضؤ  
٣٤٨ / ٣٦٦ - ٤٥٩ ج ٢١ التراب الذي ينبعث مراد من النص بالاجماع وفيما سواه نزاع / التيمم بالرمل والسبخة ، بخلاف الأشجار والأحجار والزربخ والنورة / يجوز التيمم بالحصى الذي تحت يديه ، وإذا كان هناك غبار لاصق ببعض الأشياء  
١٢٣ ، ١٢٤ ج ٢١ تعميم الوجه واليدين بالمسح ، لا بد من الصاق الصعيد بالوجه واليدين

٤٢٢ - ٤٢٦ ، ٤٤٠ ، ٢٢ ج ٢١ لا يشرع في التيمم التكرار ، ولا يلزم فيه الترتيب  
٤٥٩ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ ج ٢١ كل من جاز له الصلاة بالتيمم جاز له قراءة القرآن ومس المصحف ويصلي بالتيمم الفريضة والنافلة وغير ذلك

٣٧٧ ، ٤٣٦ ج ٢١ إذا تيمم للنافلة صلى به الفريضة وغيرها  
٣٥٤ - ٣٦٣ ج ٢١ لا يبطل التيمم الا ما يبطل الوضوء مالم يقدر على استعمال الماء

٤٢٢ - ٤٢٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٣٥٤ ج ٢١ صفة التيمم

#### باب إزالة النجاسة

١٦ - ٢٠ ج ٢١ مذهب أهل الحديث وسط بين مذهب العراقيين والحجازيين في نوع النجاسة وفي قدرها  
٢٥٨ ج ١٨ ، ٦٠ ، ٤٧٧ ج ٢١ لا تشترط النية في إزالة النجاسة

أعضائه دون بعض فهل يستعمل ما قدر عليه وتيمم

٤٥٣ ، ٤٥٩ ج ٢١ إذا أمكن الرجل والمرأة ان يتوضأ ثم يتيمما فعلا ولو اقتصر على التيمم أجزا

٤٦٢ ج ٢١ إذا كان به رمد غسل ما استطاع من بدنه وما يضره الماء كالعين وما يقاربها فيه قولان (١) يتيمم له (٢) ليس عليه تيمم

٤٦٣ ج ٢١ إذا كان بها مرض في عينها وثقل في جسمها فهل عليها غسل ما أمكنها والتيمم للباقى سواء كان هو الأكثر أو الأقل أو التيمم

٤٦٦ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ج ٢١ إذا كان عليه جراحة وتوضأ فله ان يؤخر التيمم حتى يفرغ من وضوئه إذا قيل انه يجمع بين الوضوء والتيمم

٤٣٩ ، ٤٥٦ ، ٤٧١ ج ٢١ يتيمم لكل ما يخاف فوته كالجنازة وصلاة العيد والجمعة والجماعة الواجبة ...

٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ج ٢١ ، ٣٥ ، ٣٦ ج ٢٢ إذا دخل وقت الصلاة وهو مستيقظ والماء بعيد منه يخاف ان طلبه ان تفرته الصلاة أو كان الوقت باردا يخاف ان سخنه أو ذهب الى الحمام فانت الصلاة صلى بالتيمم ، وان استيقظ آخر الوقت وخاف ان تطهر طلعت الشمس صلى بالوضوء بعد طلوعها وكذلك الجنب

٤٧١ ، ٤٧٢ ج ٢١ إذا وصل المسافر الى الماء وقد ضاق الوقت صلى بالتيمم ، وكذا ٤٧٣ ج ٢١ صلاته بالتيمم بلا احتقان أفضل من صلاته بالوضوء



٦٠ ، ٧٤ ج ٢١ ، ٣٤٠ ج ٢٠ اذا صب الماء على الأرض حتى زالت عَنِ النجاسة وكذلك السطح اذا اصابه ماء المطر فالماء والأرض طاهران  
٦١٦ - ٦٢٠ ، ٥٣٠ ج ٢١ الأقوال في الكلب ، ارجحها ان ريقه نجس وشعره طاهر ، اذا اصاب الثوب أو البدن رطوبية شعره لم ينجس بذلك ، لعابه اذا اصاب الصيد ، بوله أعظم من ريقه  
٦٢٠ ج ٢١ اذا طلع الكلب من ماء فانتفض فهل يجب تسبيعه  
٥٢١ ج ٢٠ اذا كان ولوغه في اناء يسير ٥٢٩ ، ٥٣٠ ج ٢١ اذا ولغ في طعام ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٦١٦ ج ٢١ اذا ولغ الكلب في اللبن ومخض اللبن وظهر فيه زبدة فهل يحل تطهير الزبدة  
٤٧٤ - ٤٨٢ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٣٢٢ ج ٢١ ازالة النجاسة بغير الماء فيها ثلاثة أقوال (١) المنع (٢) الجواز (٣) الحواز للحاجة ،  
الراجع  
٤٧٥ ، ٤٧٩ / ٥٢٣ ، ٥٢٤ ج ٢١ اذن في ازالته بغير الماء في مواضع (١) الاستجمار (٢) في النعلين (٣) في الذيل (٤) ريق الهرة (٥) الخمر المنقولة (٦) الاستحالة / لا تحتاج سكين القصاب ولا السيوف الى غسل  
٤٧٩ ج ٢١ ، ٥٢٢ ج ٢٠ استحالة النجاسة كرماد السرجين النجس والزرابل النجس يستحيل ترابا  
٦٠٨ - ٦١٣ ج ٢١ الفخار الذي يشوى بالنجاسة طاهر وان قيل انه قد خالطه

#### دخانها

٦١٠ ج ٢١ هل تطهر النار ما لصق من الخنزير المشوى فيه  
٦١٥ ج ٢١ قران يحنى بالزرابل النجس أو الطاهر  
٤٧٩ - ٤٨٢ ، ٥١٠ ج ٢١ الأرض اذا اصابها نجاسة ثم ذهب بالريح أو الشمس ونحو ذلك طهرت وجازت الصلاة عليها والتيمم بها ، طين الشوارع الذي لم يظهر به أثر النجاسة مع تيقن النجاسة فيه  
٧٠ - ٧٢ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٦١٠ ، ٦١١ ج ٢١ ، ٥٢٢ ج ٢٠ اذا صارت النجاسة ملحاً في الملاحة أو رمادا أو صارت الميتة والدم وانصديد تراباً كتراب المقبرة فهو طاهر  
٤٨١ ، ٤٨٣ - ٤٨٥ ، ٧١ ج ٢١ ، ٥٢٢ ج ٢٠ اذا اقلبت الخمرة خلا طهرت  
٤٨٣ ، ٤٧٥ ، ٥٠٣ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ج ٢١ تخليلها لا يجوز ، الأمر باراققتها والنهي عن تخليلها غير منسوخ ، عمل الخل  
٤٨٥ ، ٤٨٧ ج ٢١ وخمرة الغلال تجب اراققتها  
٣٤٠ ج ٢٨ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ج ٣٤ الحشيشة نجسة  
٣٤٠ ج ٢٨ ، ١٩٨ ج ٣٤ ما يغيب العقل ولا يسكر أو يسكر بعد استحالته كالبنج ليس نجسا  
٣٣٤ ج ٢٠ ليس كل ما حرم الله حرمت ملاسته كالسموم  
٤٨٨ - ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥٢٤ - ٥٣١ ج ٢١ المائعات كالزيت والسمن والخل واللبن... اذا وقعت فيها نجاسة - مثل الفارة الميتة فللعلماء ثلاثة أقوال (١) انها كالماء (٢) انها

أولى بعدم التنجيس وهو الأطهر (٣) ان الماء  
أولى بعدم التنجيس

٥٢٥ ، ٤٩٦ ج ٢١ عمدة من ينجسها  
٤٩٠ - ٤٩٦ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ج ٢١ د ان  
كان مانعا فلا تقر به

٥١٥ ، ٥١٦ ، ٤١٧ ج ٢١ د القوصا  
وما حولها وكلوا سمنكم

٥٣١ - ٥٣٣ ج ٢١ الجبن الأفرنجي الذي  
كرهوه ذكره له سيبين

٥٣٣ ج ٢١ الجوخ الأفرنجي وهل هو  
نجس

٣٣٨ ج ٢٠ بول الصبي الذي لم يطعم  
١٦ - ١٩ ج ٢١ العفو عن يسير الدم وغيره  
الذي يشق الاحتراز عنه

٦٠٧ ج ٢١ من وقع على ثيابه ماء طاعة  
لا يدرى ما هو لا يجب غسله ولا يستحب  
السؤال عنه

٥٢٢ ، ٥٢٤ ج ٢١ غسل لحم الذبيحة بدعة  
٥٢١ ، ٥٢٢ ج ٢١ ثوب القصاب وبدنه  
ومكانه في المسجد محكوم بطهارته وان كان  
عليه دسم ، مماسسته ، غسل اليدين من  
مصافحته بدعة

١٩١ ج ٣٠ طهارة ما يصنعه الحجام بيده  
اذا لم يكن فيها نجاسة

٦٠٥ ، ٦٠٦ ج ٢١ الاستجمار بالأحجار  
مطهر أو مخفف

٦١٣ - ٦١٥ ، ٥٣٤ - ٥٨٦ ، ٤٠ ، ٧٤  
ج ٢١ ، ٣٣٩ ج ٢٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٢٥  
بول ما يؤكل لحمه روثه من الدواب والطيور  
طاهر ، القول بنجاسته قول محدث ، غاية

ما اعتمدوا عليه والجواب عنه ، بضعة عشر  
دليلا شرعيا على عدم تنجيسه

٧٤ ، ٧٥ ج ٢١ اذا شك في الروثة هل  
هي من روث ما يؤكل لحمه ففيها قولان

٥٨٧ - ٥٩٢ ، ٦٠١ - ٦٠٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠  
ج ٢١ طهارة منى الأدمي ، والأقوال فيه ،  
ما استدلل به على نجاسته والجواب عنه

٥٨٩ ج ٢١ ، ٣٦٩ ج ٢٠ فرك يابسسه  
وغسل رطبه أو اماعطه

٥٩٨ - ٦٠٠ ج ٢١ ليس الدم قبل بروزه  
نجسا

٦٠١ ج ٢١ كل ما بدأ الله بتحويله من جنس  
الى جنس زال عنه حكم التنجيس

٦٠٥ ج ٢١ من قال ان منى المستجمر  
نجس فقله ضعيف

٦٠ ج ٣٤ لبن الأدميات طاهر

٥٨ ، ٥٩ ج ٢١ بدن الجنب طاهر وعرقه  
وثوبه الذي يكون فيه عرقه وكذلك الخائض  
وثوبها الذي يكون فيه عرقها

٤٢ ، ٤٣ ، ٦٢١ ج ٢١ سؤر الهرة ، اذا  
اكلت فارة ونحوها ثم ولغت في ماء قليل

٥٢٠ ج ٢١ الغلاف في الحمير هل هي  
طاهرة أو نجسة أو مشكوك فيها شعرها  
طاهر

٥٢٠ ج ٢١ بول البغل والحمار وهل  
يعفى عن يسيره

٦٢١ ، ٦٢٢ ج ٢١ اذا جبل الطين بزبل  
حمار وطين به سطح فوقه عليه مطر وكان  
يسيرا عفي عنه

٥٢١ ج ٢١ اذا فرش في الخانات ونحوها  
على روث الحبير ونحوها فهل يعفى عن يسير  
ذلك  
٦٢٠ ، ٦٢١ / ٥٢٠ ج ٢١ سؤر البقل  
والحمار هل يجوز التوضؤ به / وهل يلحق  
بريق الكلب أو بريق الخيل  
٥٢٠ ، ٥٢١ ج ٢١ مقاود الخيل ورباطها  
طاهر ، الخلاف في مقاود الحبير  
٦١٩ ج ٢١ كل حيوان قيسل بنجاسته  
فالكلام في شعره وريشه كالكلام في شعر  
الكلب  
٦١٦ ، ٦١٨ ج ٢١ في الشعور النابتة على  
محل نجس ثلاث روايات ، الراجح طهارة  
الشعور كلها  
٦٢٢ / ٥٢٤ ج ٢١ اذا بآل الفأر في  
الفراش ففسله أحوط ويعفى عن يسيره /  
يعفى من يسير بعره  
٦٢٢ ج ٢١ ريش القنفذ طاهر وان وجد  
بعد موته  
**باب الحيض**  
٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٤١ ج ١٩ الأصل في كل  
ما يخرج من الرحم أنه حيض حتى يقوم  
دليل على أنه استحاضة ، الدم الخارج اما ان  
ترخيه الرحم أو . أو .  
٢٤٠ ج ١٩ لاحد لسن تحيض فيه المرأة ،  
لو قدر انها بعد سنتين أو سبعين رأت الدم  
المعروف من الرحم كان حيضا  
٢٣٩ ج ١٩ الحامسل اذا رأت الدم على  
الوجه المعروف لها فهو حيض  
٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ج ١٩ ، ٦٢٣  
ج ٢١ لاحد لأقل الحيض ولا لاكثره

٢٣٧ ج ١٩ ما رآته المرأة عادة مستمرة  
فهو حيض وان قدر أنه أقل من يوم أو أكثر  
من سبعة عشر ، ان استمر دائما فليس  
بحيض  
٢٣٨ ج ١٩ العادة الغالبة أنها تحيض ربع  
الزمان ستة أو سبعة  
٢٨٩ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٣٧ ، ١٨٣ ،  
١٨٤ ج ٢٦ انتهى عن الصوم أيام الحيض  
والصلاة بلا طهارة وحكمتها  
١٧٦ - ٢٤٧ ج ٢٦ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٧٦  
ج ٢١ منع الحائض من الطواف ، وعلة  
النهى ، واذا اضطرت الى طواف الزيارة وهى  
حائض اجزاها ، وهل عليها مع ذلك دم  
٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٢٦ التفريق بين الحائض  
والجنب في سقوط الصلاة  
١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٩١ ج ٢٦ ،  
٢٦٨ ، ٦٣٦ ج ٢١ لا تمنع من قراءة القرآن  
اذا احتاجت اليه  
١٨٤ ، ٢٠٠ ج ٢٦ مسها المصحف للحاجة  
١٧٧ ج ٢٦ قراءتها القرآن وقراءة النفساء  
قبل الفصل  
٢٨٠ ج ٢١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٦ منعه  
الحائض من الاعتكاف ، اذا حاضت وهى  
معتكفة لم يبطل وتقيم في رحبة المسجد ،  
وان اضطرت الى الاقامة بالمسجد اقامت به  
٦٢٤ ج ٢١ وطه الحائض لا يجوز ، الخلاف  
في الكفارة وفي غسلها من الجنابة دون  
الحيضة ، وطه النفساء كوطه الحائض  
٦٢٤ ج ٢١ الاستمتاع من الحائض . . .  
والنفساء بمسا دون الازار ، الاستمتاع  
بغذيتها فيه نزاع

٦٢٤ - ٢٦٧ ج ٢١ اذا انقطع دم الحائض فلا يطؤها زوجها حتى تفتسل اذا كانت قادرة على الاغتسال والا تيممت ، قول أبي حنيفة

٢٣٨ ، ٢٣٩ ج ١٩ كل امرأة تكون في أول أمرها مبتدأة ، لم يأمر النبي واحدة منهن بالاغتسال عقب يوم وليلة ، ذلك حيض مالم يعلم أنه استحاضة باستمرار الدم

٦٢٧-٦٣٠ ج ٢١ ، ٢٣٩ ج ١٩ المستحاضة المعتادة تجلس عاداتها ، وتقدم العادة على التمييز

٦٢٨-٦٣٠ ج ٢١ ، ٢٣٩ ج ١٩ المستحاضة المميزة تعمل بالتمييز

٦٢٧-٦٣١ ج ٢١ ، ٢٣٩ ج ١٩ المستحاضة المتحيرة تجلس غالب الحيض ستاً أو سبعة

٢٣٩ ج ١٩ المنتقلة اذا تغيرت عاداتها بزيادة أو نقص أو انتقال فذلك حيض حتى يعلم أنه استحاضة باستمرار الدم

٦٣١ - ٦٣٥ ج ٢١ الدماء لا تخرج عن خمسة أقسام (١) مقطوع بأنه حيض (٢) مقطوع بأنه استحاضة (٣) يحتمل الأمرين لكن الأظهر أنه حيض - وهو دم المعتادة المميزة ونحوها من المستحاضات الذي يحكم بأنه حيض (٤) دم يحتمل الأمرين والأظهر انه دم فساد وهو الدم الذي يحكم بأنه استحاضة من دماء هؤلاء (٥) دم مشكوك فيه لا يرجع فيه أحد الأمرين - هذا يقول به طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما

٦٣٢ - ٦٣٥ ج ٢١ بطلان قولهم بأن صاحبة هذا الدم تصوم وتغتسل وتصل وتضي الصوم من وجوه

٢٢٠ ج ٢٦ الصفرة والكبدرة ان كانت في المادة مع الدم الأسود والأحمر فهي حيض والا فلا

١٠٧ ج ٢١ ، ٥٢٧ ج ٢٠ من به سلس البول يتخذ حفظاً يمنعه ، ان كان البول ينقطع مقدار ما يتطهر ويصلي والا صلى ولو جرى البول كالاستحاضة

٤٣٠ ج ٢١ ، ١٠٢ ج ٢٢ اذا لم تصل المستحاضة جهلا لم تعد

١٧٢ ج ٣٢ وطء المستحاضة لا يجوز الا لضرورة

٦٢٩ ج ٢١ الواجب عليها ان تتوضأ عند كل صلاة ، أمرها النبي بالفسل مطلقاً ، هي كانت تفتسل لكل صلاة ، الفسل لكل صلاة مستحب

٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ١٩ النفاس لاجد لافسه ولا لاكثره ، لو قدر ان المرأة رأت الدم أكثر من أربعين أو ستين أو سبعين وانقطع فهو نفاس ، وان اتصل فهو دم فساد

٦٣٦ ج ٢١ اذا انقطع قبل الأربعين فعليها ان تفتسل وتصل ، ينبغي لزوجها ان لا يقربها الى تمام الأربعين

٢٤٠ ج ١٩ اذا لم يكن للنفاس قدر فسواه ولدت المرأة تؤمن أو أكثر مازالت ترى الدم فهي نفساء ، وما تراه من حين تشرع في الطلق فهو نفاس ، حكم النفاس حكم دم الحيض

## كتاب الصلاة

٣٩١ ج ١٠ أصول العبادات : الصلاة والصيام والقراءة  
 ٤٢٧ - ٤٣٠ ج ٣ ، ٥٣٢ ج ١٦ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٢٦١ ج ٢٨ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ج ١٠ ، ٤٢٧ - ٤٣٠ ج ٣ أهم أمر الدين الصلاة ، الصلاة عماد الدين ، وجوب الاعتناء بها  
 ٤٣٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ج ١٠ ، ١٠٧ ج ٣٥ ، ٥ ، ٦ ج ٢٢ فضلها ، اذا أتى بها كما أمره الله نهته عن الفحشاء والمنكر ، الذي يصل وان كان فاسقا خير وأقرب الى الله ممن لا يصل  
 ٥ ج ٢٢ من قبلنا لهم صلاة ليست مماثلة لصلاتنا في الأوقات والهيات  
 ٦٠٥ ج ٧ متى فرضت ، عددها وعدد ركعاتها في أول الأمر  
 ٤٣٤ ج ١٠ وجوبها على كل عاقل بالغ غير حائض ونفساء  
 ٤٣١ ج ١٠ رفع القلم عن الأطفال والمجانين  
 ٤٣٩ ، ٤٤٠ ج ١٠ يحرم ان يتقرب من زال عقله بفرض أو نفل  
 ٦ ج ٢٢ صلاة السكران الذي لا يعلم ما يقول لا تجوز ولا يجوز ان يمكن مسن دخول المسجد  
 ٤٤٢ ج ١٠ ، ١١ ، ١٢ ج ١١ من زال عقله بسبب محرم استحق العقوبة ، هل هو مكلف في حال زوال عقله  
 ٤٣٦ ج ١٠ من آمن ثم كفر ثم جن فحكمه حكم الكافر

٧ ج ٢٢ ما تركه الكافر الأصلي - الذمي أو الحريري - من واجب كالصلاة فلا يجب عليه قضاؤه بعد الاسلام  
 ١٠ ، ٤٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ج ٢٢ المرتد لا يجب عليه قضاء ما تركه في حال الردة من صلاة وزكاة وصيام في المشهور ولزمه ما تركه قبل الردة  
 ١٠٠ - ١٠٢ ج ٢٢ ، ٤٢٩ - ٤٣١ ج ٢١ ، ٤٠ - ٤٧ ج ٢٢ ، ٤٠٦ ج ١١ اذا ترك المسلم الصلاة أو غيرها من الواجبات جهلا بوجوبها عليه بعد الاسلام لم يجب عليه قضاؤه  
 ١٦ - ٢٢ ج ٢٢ حكم من ترك الواجب أو فعل المحرم لا باعتقاد ولا بجهل يعذر فيه ولكن جهلا واعراضا عن طلب العلم الواجب عليه مع تمكنه منه أو أنه سمح ايجاب هذا وتحريم هذا ولم يلتزمه اعراضا لا كفرا بالرسالة ثم تاب هل يجب عليه القضاء  
 ٤٠ ، ٤١ ، ١٨ ، ١٩ ، ١٠٣ ج ٢٢ من ترك الصلاة أو الصوم عمدا بلا تاويل هل يقضيه  
 ١٩ ج ٢٢ من اقام الصلاة وآتى الزكاة نفاقا ورياء اجزأه في الظاهر ولم يقبل منه في الباطن ، لكن اذا تابا لم يجب القضاء عليهما  
 ٥٠ ، ٥١ ج ٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ج ٣ ، ٢٧٧ ج ٢٨ يجب على أهل القدرة وكسل مطاع من المسلمين ان يأمرؤا بالصلاة كل أحد من الرجال والنساء حتى الصبيان ، حكم من لم يأمرهم

٢٦ ، ٢٧ ج ٢٢ ، ٢٤٥ ج ١٠ « مروا أبناءكم بالصلاة لسبع ٠٠ » أمر للرجال ان يأمرهم ، مستحبة للصبيان ، لم يتم فهمهم ٢٧٦ ج ٣٢ يجب أمر الزوجة بالصلاة وهجرها على تركها

٣٠٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ج ٢٨ يجب على الامام أمر الناس بالصلاة وعقوبة من تركها كسائر الواجبات

٦٩ ج ٢٨ على المحتسب ان يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويقاقب من لم يصل بالحبس والضرب ، والقتل الى غيره ٣٠ ج ٢٢ فعل الصلاة في وقتها فرض ، وهو اركن فرائضها

٢٣ - ٢٦ ج ٢٢ تأخيرها عن وقتها من السهو عنها ومن اضاعتها ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٣ - ٥٦ ، ٦٠ - ٦٢ ج ٢٢ من فوتها عمدا فقد اتى كبيرة من اعظم الكبائر ولو واحدة

٤٢٨ ج ٣ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ - ٤٣٥ ج ٢١ / ٢٧ - ٤٠ ج ٢٢ لا يجوز تأخير صلاة النهار الى الليل ولا تأخير صلاة الليل الى النهار لا لمسافر ولا لمرضى ولا غيرهما / ولا لشغل من الاشغال : لا لحصد ولا لحرق ولا لصناعة ولا لجنابة ولا نجاسة ولا صيد ولا لهو ولا لعب ٠٠ ، من أخرها لذلك حتى غربت الشمس وجبت عقوبته ، ان تاب والا قتل ٦١ ، ٦٢ ج ٢٢ مؤخرها عن وقتها فاسق ، الائمة لا يقاثلون بمجرد الفسق ، الجمع يجوز عند الحاجة في وقت احدهما

٢٩ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٣٩ ج ٢٢ ويعذر بالتأخير النائم والناسي ٣٠ - ٣٦ ج ٢٢ ، ٤٣١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ج ٢١ يصلى العريان ومن عليه نجاسة في بدنه أو ثوبه ونحو ذلك في الوقت على حسب حالهم

٥٧ - ٦١ ج ٢٢ ، ٤٤٦ - ٤٤٨ ج ٢١ قول بعض الأصحاب لا يجوز تأخيرها عن وقتها الا لنحو الجمع أو لمشتغل بشرطها لم يقله قيله أحد من الأصحاب ، وليس على عموه وإطلاقه ، وانما فيه صور معروفة ٠٠ الاشتغال بالشرط لا يبيح تأخيرها عن وقتها المحدود شرعا

٥٩ ، ٦٠ ج ٢٢ النزاع المعروف بين الائمة في مثل ما اذا استيقظ النائم في آخر الوقت ولم يمكنه ان يصلى قبل الطلوع بوضوء هل يصلى بالتيمم بخلاف المنتبه آخر الوقت ٤٠ ، ٦٠ ج ٢٢ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ ج ١٠ ، ٣٠٨ ج ٢٨ تارك الصلاة ان لم يكن مقرا بوجوبها كافر بالنص والاجماع / من اعتقد علم وجوبها فهو كافر ولو صلى

٤٢٩ ج ٣ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٣ ج ٢٢ ، ٣٠٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ج ٢٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ج ٧ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ج ٢٠ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ج ٧ ، ٢٠٧ ج ٢٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ج ٣٥ اذا امتنع البالغ من صلاة واحدة من الصلوات الخمس أو ترك بعض فرائضها المتفق عليها استتيب فان تاب والا قتل ، وهل يكون مرتدا كافرا ؟ أو يكون كقاطع الطريق وقاتل النفس

والسجود ٠٠٠ فقد فعل كبيرة ، اذا استحل ذلك كفر بلا ريب  
 ٤٣٩ ، ٤٤٠ ج ١٠ الصلاة لا تدخلها النيابة  
 ولا تسقط بحال  
 ٦٠٩ - ٦١٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٢٥٩ ج ٧  
 النزاع في ترك الزكاة والصوم والحج ،  
 وحجده تحريم شئ من المحرمات الظاهرة  
 المتواتر تحريمها

### باب الأذان

٦٤ ، ٦٥ ج ٢٢ الأذان فرض كفاية ، من  
 قال انه سنة وأنه لو اتفق أهل بلد على  
 تركه قوتلوا فالنزع معه لفظي  
 ٧١ ج ٢٢ يؤذن للمجموعتين جمع تأخير  
 في وقت الثانية

٧٢ ج ٢٢ ويؤذن للفاتنة  
 ٦٤ - ٧٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٢ الترجيع في  
 الأذان وتركه وتنفيه التكبير وتربيته وتنفيه  
 الإقامة وافرادها كل ذلك سنة ، وترجيح  
 احدهما مسن مسائل الاجتهاد ، من تمام  
 السنة في مثل هذا ان يفعل هذا تارة وهذا  
 تارة وهذا في مكان وهذا في مكان . من قال  
 ان الترجيع واجب أو مكروه ومن قال افراد  
 الإقامة مكروه أو تنهيتها فقد أخطأ ، رجح  
 أحمد أذان يسأل واستحسن أذان أبي  
 محنورة

٢٢٨ - ٢٣٦ ج ٢٤ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ١٦  
 الحكمة في اختيار « الله أكبر » شمساراً  
 للصلاة والأذان والأعياد والأماكن العالية ،  
 المواضع التي يشرع فيها التكبير

٢١٧ ج ٢٤ اذا لم يمكن إقامة العدد على مثل  
 هذا فانه يعمل معه الممكن فيهجر ويوبخ  
 حتى يفعل المفروض ٠٠

٦٠ ج ٢٢ اذا جاء وقت الصلاة ولم يصل  
 فانه يقتل ولو قال أصليها قضاء

٦٠ ، ٦١ ج ٢٢ هل يقتل بضيق الأولى  
 - وهو الصحيح - أو الثالثة مبني على انه  
 هل يقتل بترك صلاة أو بثلاث ، اذا قيل  
 بترك صلاة فهل يشترط وقت التي بعدها  
 أو يكفي ضيق وقتها أو يفرق بين صلاتي  
 الجمع وغيرهما

٦٣ ج ٢٢ من كان تراكا للصلوات ويصل  
 الجمعة استوجب العقوبة ، يستتاب فان  
 تاب والا قتل ، لعنه

٤٩ ج ٢٢ من يصل تارة ويترك تارة فهو  
 تحت الوعيد وليس كالتارك ، قد يكون لهذا  
 نوافل تكمل بها فرائضه

٢١٨ ، ٢١٩ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ج ٧ ، ٤٧ ،  
 ٤٨ ج ٢٢ فرض متأخروا الفقهاء مسألة  
 يمتنع وقوعها وهي : رجس مقرر بوجوب  
 الصلاة وهدد بالقتل فلم يصل هل يموت  
 كافراً

٥١ - ٥٣ ج ٢٢ ، ٣٠٨ ، ٣٥٩ ج ٢٨ كل  
 طائفة ممتنعة عن شريعة واحدة من شرائع  
 الاسلام الظاهرة أو الباطنة المعلومة يجب  
 قتالها كمن قال أتشهد ولا أصلي أو قالوا  
 نصلي ولا نركب ٠٠٠

٥٦ ، ٦٠ ج ٢٢ من صلى بلا طهارة أو الى  
 غير القبلة عمداً أو ترك الركوع

٢٣٢ ج ٢٤ الجمع بين التهليل والتكبير في كلمات الأذان ...

١٠٣ ج ٢٣ « حي على خير العمل » فعله بعض الصحابة لعارض

٧٠ ، ٧١ ج ٢٢ السنة ان يقول « الصلاة حين من النوم » مستقبل القيلة

٧١ ج ٢٢ لا يلتفت يمينا وشمالا الا في الحيلة ، ولا يختص المشرق ولا المغرب بهاتين الكلمتين

٧١ ج ٢٢ هل يدور في النار

٧٢ ج ٢٢ اذا سمع المؤذن وهو في الصلاة آتيا ولم يقل مثل ما يقول ، اذا كان في ذكر أو قراءة أو دعاء قطع ذلك وقال مثل ما يقول ، اذا قطع الموالاة لسبب شرعي جاز

٣٢١ ج ١٣ الحكمة في أمر المستنج بقول « لا حول ولا قوة الا بالله »

١٩٢ ج ١ سؤال الوسيلة للرَسُول

بعد الأذان  
٤٦٨ - ٤٧٠ ج ٢٢ لا يرفع الصوت بالصلاة على النبي

### باب شروط الصلاة

٣٤ ج ٢٢ من نسي الطهارة وصلى بلا وضوء فعليه ان يعيد

### (١) الوقت

٧٥ ، ٨٣ - ٩٠ ج ٢٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ج ٢١

الوقت في كتاب الله وسنة رسوله نوعان وقت اختيار ورفاهية ووقت حاجة وضرورة :

الأول خمسة ، والثاني ثلاثة

٧٤ ، ٧٥ ج ٢٢ فقهاء الحديث استعملوا في هذا الباب جميع النصوص في أوقات الجواز وأوقات الاختيار

٧٤ ، ٧٥ ج ٢٢ وقت الظهر ، وقت العصر ، وقت المغرب وقت العشاء

٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ٢٣ العصر تصلى من حين يصير ظل كل شيء مثله الى اصفرار الشمس

١٠٦ ج ٢٣ الصلاة الوسطى صلاة العصر ٩٣ ، ٩٤ ج ٢٢ ، ٥١ ، ٥٢ ج ٢٤ ، ٢٠٨

ج ٢٥ وقت العشاء مفيد الشفق الأحمر ، في البناء يحتاط حتى يغيب الأبيض ، الشفق عند أبي حنيفة ، وقتها عند أصل الحساب ، وقتها في الطول والقصر يتبع النهار ، من زعم ان حصة العشاء بقدر حصة الفجر في الشتاء وفي الصيف فقد غلط

٢٢٩ ، ٢٣٠ ج ٢٥ استحب بعض السلف تأخير المغرب في النسيم وتمجيل العشاء وتأخير الظهر وتقديم العصر لمصلحتين

٧٤ ، ٧٥ ج ٢٢ وقت الفجر ، وقت الفجر يتبع الليل فيكون في الشتاء أطول

٩٥ - ٩٧ ج ٢٢ التفليس بالفجر أفضل اذا لم يكن ثم سبب يقتضى التأخير

٩٦ - ٩٨ ج ٢٢ « أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر » فسر بوجهين

٩٦ ج ٢٢ ، ٢٣ ج ٢٤ « ما رأيت رسول الله يصلي الصلاة لفجر وقتها الا الفجر بزدلفة »

٢١٥ ج ٢٢ لا يعلم طلوع الفجر بالحساب

٢٠٨ ج ٢٥ حصة الفجر في زمان الشتاء



اطول منها في زمان الصيف ، الآخذ بمجرد  
القياس الحسابي يشكل عليه ذلك  
٧٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ج ٢٢ ، ٣٥٩ ج ٢٠ ، ١٢٠  
ج ٣٤ أهل الحديث يستحبون الصلاة في  
أول الوقت في الجملة الا حيث يكون في  
التأخير مصلحة راجحة ، تأخير الظهر في  
الحر مطلقا ، تأخير العشاء مالم يشق  
٧٦ ج ٢٢ ، ٢٦٧ ج ٢٣ أبو حنيفة  
يستحب التأخير الا في المغرب ، الشافعي  
يستحب التقديم مطلقا الا في العشاء  
٩٢ ، ٩٣ ج ٢٢ « افضل الأعمال الصلاة  
في وقتها .  
٣٦٣ ج ٢٠ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٢٥٥ - ٢٥٨  
ج ٢٣ ما يدرك به الوقت  
٤٣٤ ، ٤٣٥ ج ٢٣ اذا دخل عليها الوقت  
وهي طاهرة ثم حاضت لم يجب عليها القضاء  
الا اذا مضى عليها زمن تتمكن فيه من الطهارة  
وفعل الصلاة ، لا يلزمها فعل الثانية من  
المجموعتين مع الأولى ، تدرك الصلاة الأولى  
من المجموعتين بالزمن الذي يتسع لفعلها  
٤٣٤ ، ٤٣٥ ج ٢١ ، ٧٥ ، ٧٦ ج ٢٢ ،  
٣٣٤ ج ٢٣ اذا طهرت الحائض في آخر  
النهار فوقت الظهر باق فتصلي مع العصر،  
واذا طهرت في آخر الليل فوقت المغرب  
باق . . .  
٢٥٩ ج ٢٣ تجب المبادرة الى قضاء الفائتة،  
اذا فاتت عبدا كان قضاؤها واجبا على الفور  
٩٨ ، ٩٩ ج ٢٢ الناس للصلاة عليه ان  
يصلها اذا ذكرها

١٠٤ ، ١٠٧ ج ٢٢ الفوائت المفروضة  
تقضى في جميع الأوقات  
١٠٤ ج ٢٢ التسارعة الى قضاء الفوائت  
الكثير أولى من الاشتغال عنها بالنوافل ومع  
قلتها قضاؤها معها حسن  
١٠٥ ج ٢٢ اذا ذكر الفائتة في انهاء الصلاة،  
أو بعد فراغ الحاضرة  
١٠٥ - ١٠٧ ج ٢٢ من فاتته العصر فوجد  
المغرب قد اقيمت صلى المغرب مع الامام ثم  
العصر ولا يعيد المغرب  
١٠٧ ، ١٠٨ ج ٢٢ اذا ذكر أن عليه فائتة  
وهو يسمع الخطيب أو لا يسمعه قضاها  
اذا أمكنه ادراك الجمعة  
١٠٧ ، ١٠٨ ج ٢٢ الترتيب في قضاء  
الفوائت واجب فسي الصلوات القليلة  
عند الجمهور  
١٠٨ ج ٢٢ هل يسقط بنسيانها وبضييق  
الوقت  
٤١٤ ج ٢١ اذا كانت المنسية هي الأولى  
من صلاتي الجمع أعادها وحدها  
(٢) ستر العورة  
١٠٩ ج ٢٣ اللباس في الصلاة وغيرها  
٢١٧ ج ١٥ اللباس له منفعتان (١) الزينة  
بستر العورة في الصلاة والطواف . . .  
١٠٩ ج ٢٢ طائفة من الفقهاء ظنوا ان الذي  
يستر في الصلاة هو الذي يستر عن أعين  
الناظرين وهو العورة . . .  
١١٣ - ١١٥ ج ٢٢ ليست العورة فسي  
الصلاة مرتبطة بعورة النظر لا طردا  
ولا عكسا

١١٣ ، ١١٨ ج ٢٢ متر الرجال عن الرجال  
والنساء عن النساء في العورة الخاصة

٣٣٦ - ٣٣٨ ج ٢١ يحرم كشف العورة في  
الحمام وغيره ، ما يجب على ولاية الأمور هنا ،  
وعلى داخل الحمام اذا رأى مكتشوف العورة  
٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ٢١ المواضع التي يجوز  
كشفها فيها للحاجة

٣٣٩ ج ٢١ هل يكره نظر كل من الزوجين  
الى عورة الآخر

٣٣٨ ج ٢١ ينهى ان يمس عورة غيره  
١١٦ ج ٢٤ اذا قلنا على احدى الروايتين  
ان العورة هي السوكتان وأن الفخذ ليس  
بعورة فهذا في جواز نظر الرجل اليها

١١٧ ج ٢٢ يستر في الصلاة ابلغ مما يستر  
الرجل عن الرجل والمرأة عن المرأة ، قول  
ابن عمر لنافع لما رآه حاسرا

١١٣ ج ٢٢ ليس لاحد ان يصلي عريانا  
ولو كان وحده بالليل ولا يطوف عريانا  
ولو كان وحده

١١٦ ج ٢٢ لا يجوز للرجل ان يصلي بادي  
الفخذين مع القدرة على الازار سواء قيل هما  
عورة او ليسا بعورة

١١٤ ، ١٢٠ ج ٢٢ نهى الرجل ان يصلي  
في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء  
لحق الصلاة ، ويجوز له كشف منكبيه للرجال  
خارج الصلاة

١١٧ ، ١١٨ ، ١٥٠ ج ٢٢ لو صلت المرأة  
وحدها كانت مأمورة بالاختمار وفي غير

الصلاة يجوز لها كشف رأسها في بيتها  
عند زوجها وذوى محارمها

١١٤ ، ١١٧ - ١١٩ ، ١٢٣ ج ٢٢ الوجه  
واليدان والقدمان لا يجب عليها سترها  
فسي الصلاة ، انما أمرن بالاختمار مسح  
القميص ، ولم تؤمر بسر اويل ولا بما يغطي  
رجليها ٠٠٠ ولا بما يغطي يديها ٠٠٠

١٧٤ ج ٢١ الفتح اليسر في الثوب  
١٢٣ ج ٢٢ اذا انكشف شيء يسير من  
شعرها وبدنها لم يكن عليها الاعادة وان  
كان كثيرا اعادت في الوقت

٨٩ ، ٩٠ ج ٢١ اذا صلى في ثوب محرم عليه  
٤٢٩ ، ٤٤٨ ج ٢١ ، ٣٤ ج ٢٢ ، ٤٤٨  
ج ٢٠ يصلي من عليه نجاسة في بدنسه  
او ثوبه او حيس في محل نجس ونحو ذلك  
على حسب حاله في الوقت ولا يعيد

٤٤٩ ج ٢١ العاجز عن الطهارة او الستارة  
او استقبال القبلة ونحو ذلك يفعل ما يقدر  
عليه ولا اعادة عليه

١١٧ ج ٢٢ يكون امام المرأة وسطهم لأجل  
الصلاة لأجل النظر

١٦٥ - ١٦٩ ، ١٩٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ج ٢٢ ،  
٣٢٢ ، ٣٢٣ ج ٢١ الصلاة في النمل ونحوه  
مثل الجحيم والمذاس والزربول وغير ذلك  
لا يكره بل مستحب اذا علمت طهارتها ، اذا  
علمت نجاستها لم يصلي فيها حتى تطهر ،  
ذلك النمل بالأرض يطهرها ، اذا شك في  
نجاسة النمل والخف لم تكره الصلاة فيه ،  
اذا تيقن بعد الصلاة أنه نجس فلا اعادة  
عليه ، اذا صلى حافيا فإين يضعهما

١٢٤ ج ٢٦ من يخلع نعليه في الصلاة المكتوبة أو صلاة الجنازة خوفا من أن يكون فيها نجاسة فهو مخطئ ، كما يجوز أن يصلي في نعليه فيجوز أن يطوف فيهما ١٢٤ ، ١٢٥ ج ٢٦ من طاف في جوارب ونحوه لثلا يطأ نجاسة من ذرق الحمام فقد خالف السنة

١٢٢ ج ٢٢ لبس القباء في الصلاة لا يكره إذا أدخل يديه في أكمامه ١٢٢ ج ٢٢ تجوز الصلاة في جلد الأرنب بلا ريب ، الثعلب فيه نزاع وجلد الضبع وكل جلد غير جلود السباع التي نهى عن لبسها ٣١٤ ج ٢١ ليس كل لباس لم يكن على عهد النبي لا يحل الا ٠٠

١٢٤ - ١٣٢ ج ٢٢ ٠٠٠ أن الله جميل يحب الجمال ، يدخل فيه حسن الثياب المسؤول عنها ، ويدخل في عمومها بطريق الفحوى الجميل من كل شيء ٠ ضل في هذا الحديث فريقان (١) يرى أنه يحب كل ما خلق (٢) يقول لا يحب شيئا من جمال الدنيا ٠ ما يصفه النبي من محبته للأجناس المحبوبة وما يفضه من ذلك هو مثل ما يأمر به من الأفعال وينهى عنه من ذلك ١٢٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ج ٢٢ حرم علينا اللباس الذي فيه الفخر والخيلاء كاطالة الثياب ، من ترك جميل الثياب بخلًا بالمال لم يكن له أجر ومن تركه متعبدًا بتحريم المباحات كان آثما ومن لبس جميل الثياب

أظهارا لنعمة الله واستعانة على طاعة الله كان مأجورا ومن لبسه فخرا وخيلاء كان آثما ، حرم اطالة الثوب بهذه النية ١٤٤ ج ٢٠ القميص والسرويل وسائر اللباس ليس له أن يجعله أسفل من الكعبين ٢١٩ - ٢٢١ ج ١٤ الاختيال والخيلاء ٠٠٠ وعلامات ذلك في الشخص

٢٧ ج ٢٨ ، ٢٨ ج ٢٨ الخيلاء التي يحبها الله ٣٧٠ ج ٢٩ تحريم تصوير الحيوان ، الصورة هي الرأس ، الفرق بين تصوير الحيوان وغيره

١٦ ج ٤ تحريم لبس الحلق والدسالج والسلاسل والأغلال ، والتختم بالحديد والنحاس بدعة وشبهة

١٤١ ، ١٤٢ ج ٢٢ إذا خاط للنصاري سير حرير فيه صليب آثم ، صانع الصليب ملعون ، ما يصنع بالمعوض المقبوض على عين محرمة أو نفع استوفاه

٨١ ، ٨٦ ج ٢١ إذا اضطر إلى حرير منسوج بنهب أو فضة جاز له لبسه

٢٨ لبس العلم من الذهب ٨٢ ج ٢١ إباحة لبس الحرير للنساء والحكمة فيه

١٣٣ ، ١٢٧ ج ٢٢ الحرير حرام على الرجال الا في مواضع مستثناة ، ترك الحرير يثاب عليه

١٢١ ، ١٢٢ ج ١٣ ، ٨٢ ، ٨٦ ج ٢١ ، ٢٨ ج ٢٨ المقدار المرخص فيه للرجال ٢٧ ج ٢٨ ، ٢٨ ج ١٤٠ ج ٢٢ لبس الرجل

الحرير في حال الحرب : للضرورة ، أو لأرهاب العدو ، وللتدوير

١٤٠ج٢٢ ، ٨٨،٨٥ ج ٢١ يجوز استعمال خيوط الحرير في لباس الرجال ويباح العلم والسجاف ونحو ذلك وهو ما كان موضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة

١٤٠ ج ٢٢ مس الرجل له عند الحاجة لا يحرم ١٤٢ ، ١٤٣ ج ٢٢ يحرم لبس اقباغ الحرير على الرجال ، وعلى النساء لأنها من لباس الرجال

١٤٣ ج ٢٢ ، ٢٩٨ ج ٢٩ لا يجوز لباس الحرير الصبيان ٨٣ ج ٢١ بالباس الدابة الثوب النجس لا يحرم لا الحرير والمحل

٨٣ - ٨٨ ج ٢١ افتراش الحرير حرام على الرجال والنساء

١٤٠ ، ١٤٣ ج ٢٢ لا يجوز خياطة الحرير لمن يلبس لباسا محرما ، خياطته لمن يلبسه لباسا جائزا كخياطته للنساء ١٤٥ ج ٢٢ لبس النساء الكوفية ممن التشبه بالمردان

١٤٥ ، ١٤٦ ج ٢٢ التشبه بالمردان في العمامة والعذار والشعر قد يقصده بعض البغايا ١٤٦ - ١٥٥ ج ٢٢ الضابط في التهي عن تشبه النساء بالرجال وعكسه ليس راجعا الى مجرد ما يختاره الرجال والنساء ويستهنونه ويعتادونه ، الفارق يصود الى ما يصلح للرجال وما يصلح للنساء من اللباس وغيره ، ما يكسب الرجل ممن تشبهه بالنساء

وما تكتسبه المرأة من تشبهها بالرجال ١٤٦ ، ١٥٦ ج ٢٢ كسوة المرأة ما يسترها فسللا يبدى جسمها ولا حجم اعضائها « كاسيات عاريات » ١٤٧ ، ١٤٨ ج ٢٢ ما يباح للمرأة ممن الاسباب

١٥٥ - ١٥٧ ج ٢٢ هذه العمامة التي تلبسها النساء حرام ، العمامة والمصائب الكبار والخف والقباء لا تلبس المرأة ٣١٣ - ٣١٥ ج ١٥ المرأة المتشبهة بالرجل تحبس

١٢٨ ج ٢٢ كره العلماء الأحمر المشبع حمرة ١٣٨ ج ٢٢ ثوب الشهرة المترفع والمنخفض عن العادة

### (٣) اجتناب النجاسة

١٥ ، ١٦ ج ١ أمر الله بطهارة القلب وطهارة البدن ، كثير من المتفقه يهتم بطهارة البدن دون طهارة القلب والتصفوة بالعكس ٣٣٣ ، ٣٣٣ ج ٢١ النصارى يأمرون بطهارة الباطن للصلاة دون الظاهر واليهود بالعكس ، والمؤمنون ٥٠

٥٧٠ ج ٢٠ من ياشمر النجاسة ناسيا فلا إعادة عليه

١٥٧ ج ٢٢ اذا صلى وبعض بدنه فسى موضع نجس لعذر صححت ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٩٩ ج ٢٢ ، ٢٥٨ ج ١٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ج ٢١ ، ١٢٢ ج ٢١ من صلى وعليه نجاسة ناسيا أو جاهلا لم يعد بخلاف طهارة الحدث

٤٢٩ ج ٢١ من كان في بدنه نجاسة لا يمكنه ازالته صلى ولا اعادته عليه

٧٩ ج ٢١ اذا شك في النجاسة هل اصابته النوب او البدن فنضح المشكوك فيه كان حسنا

٧٨ ج ٢١ لو تيقن أن في المسجد او غيره بقعة نجسة ولم يعلم عينها وصلى في مكان فيه ولم يعلم أنه نجس او اصابه شيء من طين الشوارع لم يحكم بتنجاسته

١٨٤ - ١٨٦ ج ٢٢ لا يستحب البحث عما لم يظهر من النجاسة ولا الاحتراز عما ليس عليه دليل ظاهر منها

٣٠٤ ج ٢١ المقبرة لا تصح الصلاة فيها على الصحيح

٣٢١ - ٣٢٣ ج ٢١ ، ٢١ ، ٥٢١ - ٥٢٣ ج ٤ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ١٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ج ١١ ، ٤١ ج ١٩ ، ١٥٩ ج ٢٢ تعليل النهى عن الصلاة في المقبرة لما فيه من مظنة الشرك ومشابهة المشركين وماوى الشياطين ، التعليل بمظنة النجاسة فيه نظر « الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام »

١٤٠ ج ٢٧ الصلاة في المساجد التي بنيت على القبور حرام

١٩٤ ج ٢٢ لا يبني مسجد على قبر ولا يجوز الدفن فيه ، ان كان المسجد قبل الدفن غير القبر « وان كان المسجد بنى على قبر فاما ان يزال المسجد أو تزال صورة القبر

١٩٤ ج ٢٢ المسجد الذى على القبر لا يصل فيه لرض ولا نفل

٣٥٥ ج ١٠ الصلاة خلف قبر النبي لا تجوز

٤٦٦ ، ٤٧٥ - ٤٧٩ ، ٤٩٦ ، ٥٣٠ ج ١٧ ، ٤١٠ ، ٤١١ ج ١٠ ليس من متابعة النبي الصلاة في الموضع الذى صلى فيه اتفاقا كقار حراء و ...

٥٢٤ ، ٥٢٥ ج ٢٠ الحشوش محتضرة فبني اولى بالنهى من اعطان الابل

٣١٩ - ٣٢٢ ج ٢١ ، ٤١ ج ١٩ النهى عن الصلاة في الحمام وعلمه أنه ماوى الشياطين

٣٠٣ ج ٢١ ، ١٦٠ ، ١٩٦ ج ٢٢ حصل يبعد المصل فيه ، وحل النهى نهى تحريم ٣٠٣ ، ٣٠٤ ج ٢١ ما يتناول اسم الحمام ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ج ٢٢ اذا لم يمكنه ان يفتسل ويخرج ويصلى حتى يخرج الوقت فانه يفتسل ويصلى في الحمام

١٦٠ ج ٢٢ ينبغي لمن اصابته جنابة ان احتاج الى الحمام ان يفتسل في اول الوقت ١٦١ ج ٢٢ / ٤٥٢ ج ٢١ الصلاة بالتيمم خير من الصلاة في الأماكن التي نهى عنها ٥٠ / وكذا الجمع بين الصلاتين

٣٠٤ ج ٢١ لا تصح الصلاة فسى اعطان الابل

٣٢٠ - ٣٢٢ ، ١٠ ، ١٣ ج ٢١ ، ٤١ ج ١٩ النهى عن الصلاة في اعطان الابل لأنها ماوى الشياطين « انها جن ٥٠ » ان على ذروة كل بعر ٥٠٠ »

٥٢٤ ج ٢٠ الصلاة في مباركها في السفر جائز

١٥٨ ، ١٥٩ ج ٢٢ النهى عن الصلاة فى  
المواطن السبعة

١٨٩ ، ١٩٠ ج ٢٢ ، ٣٠٢ ج ١٩ ، ٨٩ ،  
٩٠ ج ٢١ ، ٢٤٧ ج ٢٣ الصلاة فى المكان  
المقتضب

١٨٩ ، ١٩٠ ج ٢٢ الصلاة فى المقاصير التى  
يمنع من الصلاة فيها عموم الناس  
١٣ ج ٢١ ، ١٨٠ ج ٢٣ النهى عن الصلاة  
فى المكان الذى نام عن الصلاة فيه لأنه  
عرض فيه الشيطان

٤١ ج ٢٧ كراهة الصلاة فى مواطن العذاب  
١٦٢ ، ١٦٣ ج ٢٢ البيع والكنائس ان كان  
فيها صور لم يصل فيها  
٤٠٩ ج ٣٠ الصلاة فى أفنية الدور

#### (٤) استقبال القبلة

١١ ج ٢٧ الكعبة قبلة ابراهيم وغيره من  
الأنبياء ، المقدس كان قبله ثم نسخ  
٢٠٨ ج ٢٢ من شاهد الكعبة فانه يصل  
اليها

٢٠٦ ج ٢٢ يجب على المصل استقبال القبلة  
فى الجملة

٢٨٥ ج ٢١ ، ٣٧ ، ١٨٥ ج ٢٤ جواز  
التطلع على الراحلة فى السفر ٠٠ بخلاف  
الفرس ، من لم يمكنه النزول لقتال أو مرض  
أو وحل صلى عليها

٢٠٦ ج ٢٢ ليس من شرطه ان يكون وسط  
وجهه مستقبلا لها

٢٠٩ ج ٢٢ من توهم ان الفرض ان يقصد  
المصل الصلاة فى مكان لو سار على خط

مستقيم وصل الى عين الكعبة فقد أخطأ  
٢٠٨ ج ٢٢ من قال يجتهد ان يصل الى عين  
القبلة أو فرضه استقبال الكعبة بحسب  
اجتهاده فقد أصاب أو ٠٠٠

٢٠٦ - ٢١٦ ج ٢٢ النزاع بين القائلين  
بالجهة والعين لا حقيقة له

٢٠٧ ج ٢٢ « لا تستقبلوا القبلة بفائط أو  
بول ولكن شرقوا أو غربوا »

٢٠٧ « الكعبة قبلة المسجد والمسجد قبلة  
مكة ومكة قبلة الحرم والحرم قبلة الأرض »

٢١٢ - ٢١٥ ج ٢٢ ، ٢١٦ ج ٩ لم يؤمر  
أحد بمراعات القطب ولا الجدى ولا بنات  
نمش ، انكر أحمد ان تعتبر القبلة بالجدى  
٢١٢ ، ٢١٦ ج ٢٢ ، ١٠٥ ج ٢١ قبلة  
حران والشام والعراق ، ومصر

٢٢٤ ج ٢١ من اشتبهت عليه القبلة وصل  
ثم تبين له فيما بعد لم يعد وإن أخطأ مع  
اجتهاده

#### (٥) النية

٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ج ١٨ ، ٢١٨ ، ٢٣٦  
ج ٢٢ لفظ النية فى كلام العرب

٢٣ - ٢٩ ج ٢٦ ، ٢٥٦ ج ١٨ النية المعهودة  
فى العبادات تشتمل على قصد العبادة وقصد  
المعبود ، الأقسام ثلاثة

٢٩ - ٣٢ ج ٢٦ هل يجب نية إضافة  
العبادة الى الله

٢٥٧ ج ١٨ العبادة المقصودة لنفسها  
كالصلاة ٠٠ لا تصح الا بنية

٢٣٩ ، ٢٤٢ ج ٢٢ ، ٢٥٧ ج ١٨ لا بد من  
النية فى القلب بلا نزاع

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ج ٢٢ ، ٢٦٢ ج ٢٦٣ ، ١٨ محل النية القلب دون اللسان في جميع العبادات ...

٢١٨ ج ٢٢ ، ٢٦٢ ج ١٨ لو تكلم بلسانه بخلاف ما نوى ففى قلبه كان الاعتبار بما نوى فى قلبه ، لو تكلم بلسانه ولم تحصل النية فى قلبه

٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ - ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٢٢ ، ٢٦٣ ج ٢٦٤ ، ١٨ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٠

التلفظ بها سحرا لا يجب ولا يستحب ، الجهر بها مكروه منهي عنه وتكريرها أشد . وأشد سواه في ذلك الامام والمأموم والمنفرد ، التلفظ بها نقص في العقل والدين ، بعض اتباع الائمة زعم ان التلفظ بها سحرا واجب ، خطؤه

٢٢١ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٢٢ ، ٢٦٢ ج ١٨ بعض اصحاب الشافعي خرج وجها ففى مذهبه بوجوب التلفظ بها وهو غلط ، منشؤه ، مراد الشافعي

٢١٩ ج ٢٢ لم يقل أحد ان صلاة الجاهر بها افضل من صلاة الخافت

٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٥٦ ج ٢٢ حكم من جهر بها معتقدا أنها من الشرع ، واذا أصر على ذلك ، واذا أذى من الى جانبه برفع صوته ، أو كرر ذلك

٢٥٦ ج ٢٢ اذا كان اماما ونهى عن ذلك فلم ينته كان لعزله وجه

٢٢٣ - ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ج ٢٢ جميع

ما أحدثه الناس من التلفظ بالنية قبل التكبير بدعة وضلالة من وجهين ، لا حجة بجمع التراويح و « نعمت البسعة ههنا » ما أنكر الناس من البدع السيئة المشابهة ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ج ٢٢ لا يجب على المصلي ان يقول بلسانه : أصلي الصبح ... ولا اماما ، ولا مأموما ... فرضا أو نفلا

٢٥٧ ج ٢٢ أصلي نصيب الليل لم ينقل عن السلف . أصلي لله صلاة الليل أو أصلي قيام الليل جاز ولم يستحب

٢٤٣ - ٢٤٥ ج ٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٢٣ « نية المؤمن أبلغ من عمله » وبنيانه من وجوه

٢٧٧ ج ٢٢ من يخرج من بيته ناويا الصلاة لا يحتاج الى تجديد نية اذا كان مستحضرا للنية الى حين الصلاة

٢٢٨ - ٢٣٠ ج ٢٢ قول الشافعي لا تصح الصلاة الا بمقارنتها التكبير . المقارنة قد تفسر بوقوع التكبير عقب النية ، وقد ... وقد ...

٢٥٧ ، ٢٥٨ ج ٢٢ ، ٢٤٧ ج ٢٣ اذا ادرك مع الامام ركعة ثم قام ليتيم صلاته فجاء آخر فصلى معه ، اذا نوى المنفرد الانضمام ولم ينو الامام الامامة ، وهل الفرض فى ذلك كالنفل ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٢٣ لا يضر المؤتم الجهل بعين الامام اذا كان مقصوده ان يصلى خلف الامام الذى يصلى بتلك الجماعة ، الامام لا يضره الجهل بعين المأمومين ، وان كان مقصوده ان لا يصلى الا خلفه بطلت

٢٤٨ ج ٢٣ تجوز مفارقة المأموم امامه  
للحاجة

### باب صفة الصلاة

٢٥٩ - ٢٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ج ٢٢ الامر  
بالسكينة في المشي اليها ، اذا اقيمت الصلاة  
فلا تأتوها وأنتم تسمعون وأنتوها وأنتم  
تمشون وعليكم السكينة ٠٠ المراد  
بالسعي في كتاب الله ، سبب الغلط في  
فهم السعي هذا الباب

٢٦١ - ٢٦٣ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠  
ج ٢٢ ، ٢٤٥ ج ٢٣ ينبغي للمصلين ان  
يتنموا الصف الاول ثم الثاني ، وان يقوموا  
الصفوف ويقاربوها ، من جاء اول  
الناس وصف في غير الصف الاول ،  
واذا ضم الى ذلك اسماء الصلاة او فضول  
الكلام « سوا صفوكم ٠٠٠ » الا تصفون  
كما تصف الملائكة ٠٠

٢٦٣ ج ٢٢ على الناس ان يصلوا مصطفين  
وليس لاحد ان يصلي منفردا خلف الصف  
١١٢ ، ١١٣ ج ١٦ الحكمة في اختيار  
التكبير شعارا للصلاة ٠٠٠

٢٣٩ ج ٥ معنى التكبير

١١٣ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١١٨ ج ٣٥٩ ، ٢٠  
لا تنعقد الصلاة بغير لفظ « الله أكبر »  
الحكمة في اختصاص التكبير بحال الارتفاع  
والتسبيح بحال الانخفاض

٤٠٠ - ٤٠٣ ج ٢٣ لم يكن التبليغ والتكبير  
ورفع الصوت بالتحميد والتسليم على عهد  
الرسول ولا على عهد خلفائه ولا بعد ذلك  
بزمن طويل الا مرتين

٤٠١ ، ٤٠٢ ج ٢٣ حيث جاز ولم يبطل  
فيشترط ان لا يخل بشيء من واجبات  
الصلاة ، ان كان لا يطمئن او يسبق الامام  
بطلت

٥٨٣ - ٥٨٨ ج ٢٢ ، ٤٠١ ج ٢٣ لا يجوز  
التبليغ عن الامام الا لحاجة ، مثال الحاجة  
٥٦١ ، ٥٦٢ ج ٢٢ رفع الأيدي عند استفتاح  
الصلاة

٤٠٣ ، ٤٠٤ ج ٢٢ الاستفتاح عقب التكبير  
مستنون

٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٣٦ ج ٢٢ الاستفتاحات  
الثابتة عن النبي كلها جائزة النزاع في  
الأفضل ، ما أمر به من ذلك أفضل لنا  
مما فعله ولم يأمر به

٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ - ٢٤٨ ،  
٤٠٣ ، ٤٠٤ ج ٢٢ من ألفاظ الاستفتاحات  
٣٧٦ - ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤٧٨ - ٤٨٠ ج ٢٢

أنواع الاستفتاحات (٣) - وهي أنواع  
الاذكار مطلقا إعلاها ما كان ثناء على الله ،  
ويليه ما كان خبرا من العبد عن عبادة الله ،  
والثالث ما كان دعاء للعبد (١) « سبحانك  
اللهم وبحمدك ٠٠٠ » « الله أكبر كبيرا ٠٠٠ »

(٢) « وجهت وجهي للذي فطر السموات  
والأرض ٠٠٠ » « لك سجدت ٠٠٠ »  
ان استفتح بهذا بعد ذلك فقد جمع بين  
الأنواع الثلاثة (٣) « اللهم باعد بيني ٠٠٠ »  
ان قيل هذا الترتيب خلاف الاسانيد

٣٣٦ ، ٢٤٥ - ٢٤٨ ج ٢٢ ما فعله النبي  
من أنواع متنوعة وان قيل ان بعض تلك  
الأنواع أفضل فالاعتداء بالنبي بان يفعل  
هذا تارة وهذا تارة أفضل



٢٧٦ ج ٢٢ الأقوال في قرائتها في صلاته  
ثلاثة (١) أنها واجبة وجسوب الفاتحة  
(٢) مكروهة سرا وجهرا (٣) جائزة بل  
مستحبة • اتفاقهم على أن من جهر بها  
أو خافت صحت صلاته

٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٢ ، ٢٧٤ ، ٤٠٧ ج ٢٢ ،  
١٩٨ ج ٢٠ ، ١٩٥ ج ٢٤ مع قرائتها هل  
يسن الجهر بها أولا يسن على ثلاثة أقوال  
(١) يسن (٢) لا يسن (٣) التخيير • الصواب  
أن مالا يجهر به قد يجهر به لمصلحة  
راجحة • • • ويسوغ للإنسان أن يترك  
الأفضل لتأليف القلوب • نص أحمد على أن  
من صلى بالمدينة يجهر بها ، مقصوده

٤٠٨ ج ٢٢ كون النبي يجهر دائما متنع  
٤١٠ - ٤١٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٢٧٨ ،  
٢٧٩ ج ٢٢ « صليت خلف النبي وأبى  
بكر وعمر • • • صريح في نفى الجهر  
لا يحتمل التأويل بأنه لم يسمح مع إمكان  
الجهر بلا سماع لوجوه  
٤١٣ - ٤١٥ ج ٢٢ مثل حديث أنس حديث  
عائشة وعبد الله بن مغفل

٤١٥ - ٤١٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦  
ج ٢٢ ليس في الجهر بها حديث صريح ،  
إنما يوجد الجهر بها في أحاديث موضوعة  
أو في كتب • • الذين لا يميزون بين الموضوع  
وغيره

٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٣٠ - ٤٣٣ ج ٢٢ حديث  
معاوية الذي فيه أن أهل المدينة أنكروا عليه  
ترك قراءة البسلة فصار يقرؤها

٤٥٨ ج ٢٢ جمع الألفاظ في الاستفتاحات  
التي كان النبي يقولها بالفاظ متنوعة عمت  
٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٣٧٠ ج ٢٢  
الجهر بالاستفتاح ليس سنة راتبة

٢٧٥ ج ٢٢ ، ٢٨٣ ج ٧ يستعين قبل  
القراءة ، حكمة الأمر بها

٤٠٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٤٢١ ج ٢٢ الجهر  
بالاستعاذة أحيانا للتعليم ونحوه جائز ،  
الداومة عليه بدعة

٤٠٥ ج ٢٢ مسألة البسلة من شعائر صفة  
الصلاة : هل هي آية من القرآن ؟ ونفى  
قرائتها ، التعصب لهذه المسائل من شعار  
الفرقة

٤٣٢ ، ٤٣٣ ج ٢٢ عمدة من صنف في  
وجوب قرائتها ونفى الجهر بها هو كتابتها  
في المصحف ، الذين نازعوهم دفعوا هذه  
الحجة بلا حق • • •

٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٨ - ٤٤٠ ، ٣٤٩ - ٣٥٥ ،  
٢٧٦ - ٢٧٨ ، ٤٠٦ ج ٢٢ ، ٤١٨ ج ١٣  
الأقوال في كونها من القرآن ثلاثة (١) أنها  
ليست من القرآن الا في سورة النمل (٢) أنها  
من كل سورة آية أو بعض آية (٣) - وهو  
الوسط - أنها من القرآن حيث كتبت  
وليست من السور • وهؤلاء لهم في الفاتحة  
قولان (١) أنها من الفاتحة دون غيرها تجب  
قرائتها حيث تجب (٢) - وهو الأصح -  
لا فرق بين الفاتحة وغيرها • •

٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ،  
٣٤٩ - ٣٥٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٢٦٧ ، ٢٧٥ ،

٣١٥ - ٣١٧ ، ٤٤٥ ج ٢٢ ما كان يقرأ به  
النبي في الفجر ، والظهر ، والعصر ،  
والغروب ، والعشاء غالباً ، وأحياناً  
٣١٠ ج ١٣ تنكيس السور  
٣٩٦ ج ١٣ ترتيب الآيات منصوص  
٣٩٢ - ٣٩٤ ج ١٣ من ثبت عنده قراءة  
العشرة أو الاحدى عشر فله ان يقرأ بها في  
الصلاة وخارجها  
٤٤٥ ج ٢٢ يجوز ان يقرأ بعض القرآن  
بحرف أبى عمرو وبعضه بحرف نافع خارج  
الصلاة وفيها  
٣٩٣ - ٣٩٩ ج ١٣ القراءة الشاذة الخارجة  
عن المصحف الثماني هل يجوز ان يقرأ بها  
في الصلاة  
٤٠٤ ج ١٣ ، ٤٥٩ ج ٢٢ جمع القراءات  
السبع في الصلاة أو في التلاوة بدعة  
٣٥٩ ج ٢٠ القراءة بشير العربية  
٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٢ الركوع في لغة العرب  
٢٨١ ج ٢٢ وجوب تكبير الانتقال  
٥٨٢ - ٥٩٤ ج ٢٢ لما كان الأمراء يصلون  
بالناس الى اثناء دولة بين العباس خلفي بعض  
السنن كالجهر بالتكبير في انتقالات الركوع  
وغيره ، سبب ذلك  
٥٨٨ - ٥٩١ ج ٢٢ غلط ابن عبد البر في  
فهم كلام أحمد في التكبير  
٥٦١ ج ٢٢ : ٥٦٢ ج ٢٢ شرعية رفع الأيدي  
عند الركوع وعند الرفع منه  
٣٧٨ ، ٣٧٩ ج ٢٢ الذكر في الصلاة أفضل  
من الدعاء « اما الركوع فمظنوا فيه الرب »

٢١٠ - ٤٢٢ - ٤٢٥ ج ٢٢ حديث نعيم المجر  
« كنت وراء أبى هريرة فقراً  
( بسم الله الرحمن الرحيم ) ثم قرأ بأم  
الكتاب ... » ليس صريحاً في الجهر بها ،  
وقد عارضه حديثه الآخر « قسمت  
الصلاة ... »  
٢١٠ - ٤٢٦ - ٤٢٨ ج ٢٢ حديث المعتمر  
« أنه كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم  
قبل فاتحة الكتاب وبعدها ويقول ... » ،  
توثيق الحاكم لهذا الحديث لا يعارض  
ما ثبت في الصحيح خلافاً  
٤٠٨ ، ٤٢٠ - ٤٢٦ ج ٢٢ أكثر من نقل عنه  
الجهر بها من الصحابة روى عنه المخافتة ،  
جهرم عارض  
٤٢٨ ، ٤٢٩ ج ٢٢ احتجاج بعضهم على  
الجهر بأن أهل مكة من أصحاب ابن جريج  
يجهرون  
٣٩٢ ، ٣٩٣ ج ٢٢ شرعية البسلة في  
افتتاح الأعمال كلها  
٤١٧ - ٤٢٠ ج ٢٢ ان قيل ترك الجهر بها  
مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ولم ينقل  
٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٢١ موالاة الفاتحة واجبة ،  
اذا كان السكوت نسياناً أو نوباً أو لانتقاله  
الى غيرها غلطاً ، اذا أخل بترتيبها  
٣٩٩ - ٤٠٢ ج ٢٢ قراءة الفاتحة ، غيرها  
لا يقوم مقامها  
٤٤٦ ج ٢٢ اذا احتاج الى المصحف رجح  
اليه فيما يشكل عليه  
٤١١ ج ١٣ عادة النبي وأصحابه الغالبية  
ان يقرأ بسورة في الصلاة

١١٤ - ١١٨ ج ١٦ ، ٣٨١ ج ٢٢ وجوب

تسبيح الركوع والسجود ، لا يتعين لفظ

سبحان ربي العظيم والأعلى ، هل تكره

المدأومة عليه ، لا يجمع بين صفتي تسبيح

٥٩٥ ج ٢٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ج ١٤ مستند

من رأى أن أدنى الكمال في التسبيح ثلاث

٤٤٦ ج ٢٢ رفع الأيدي بعد الركوع

مستحب ، ولم يقل أبو حنيفة أنها تبطل

٣٧٦ - ٣٧٨ ، ٣١١ ج ١٤ ، ٤٤٦ - ٤٤٨ ،

٣٨٠ ج ٣٨١ ، ١٢ ما كان يدعو به النبي

بعد الركوع ، ومعناه

٤٤٨ ج ٢٢ التأخر حين السجود ليس

سنة ، إذا كان المكان ضيقاً فتأخر

٤٤٩ ج ٢٢ الأفضل للمصل أن يضح

ركبته قبل يديه

٥٦٩ ج ٢٢ السجود في لغة العرب (١)

٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ج ٢٣ الدعاء في السجود

أفضل من غيره

٢٣٧ - ٢٣٨ ج ٥ الحكمة في قول سبحان

ربي الأعلى في السجود

٤٥٠ ج ٢٢ « ٠٠ ولا أكف شعراً ولا توباً »

« ولا أكف ٠٠ » مثل الذي يصلي وهو

معقوص ٠٠ « الضفر مع إرساله ليس من

الكفت

٤٠٧ ج ١٤ قول « رب اغفر لي » يكرر أكثر من

مرتين

١٦٣ ج ٢٢ الصلاة على السجادة بحيث

يتحرى المصل ذلك لم تكن سنة السلف

(١) انظر تسبيح الركوع والسجود

١٦٤ - ١٦٦ ج ٢٢ مسجد النبي كان من

جنس الأرض

١٦٥ - ١٧٢ ج ٢٢ في حال الاختيار كانوا

يباشرون الأرض بالجباه وعند الحاجسة

- كالحر ونحوه - يتقون بما يتصل بهم من

طرف ثوب أو عمامة أو قلنسوة

١٧٢ - ١٧٥ ج ٢٢ لا نزاع في جواز

الصلاة والسجود على المفارش إذا كانت من

جنس الأرض كالخمر والمصير

١٧٥ - ١٧٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ج ٢٢ أن قبل

حديث الخمرة حجة لمن يتخذ السجادة

فالجواب من وجوه مراتب الناس هنا أربع

١٧٩ - ١٨٩ ، ١٩٢ ج ٢٢ من اتخذ الخمرة

ليفرشها على حصر المسجد لم يكن له

في حديث ميمونة وعائشة حجة بل كانت

بدعة منكرة من وجوه

١٨٩ - ١٩١ ، ١٩٣ ج ٢٢ تقديم المفارش

إلى المسجد يوم الجمعة أو غيرها محرم ، هل

تصح صلاته عليها حينئذ

١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ج ٢٢ لمن سبق إلى

المسجد أن يرفع ذلك ويصلي ، ويراعى في

ذلك أن لا يؤل إلى منكر أعظم

٤٥١ ، ٤٥٢ ج ٢٢ جلسة الاستراحة ثبتت

في الصحيح ، هل فعل ذلك للحاجة ؟

أو لأنه من سنة الصلاة ؟ من فعل ذلك لم

ينكر عليه وإن كان مأموماً إذا كان التخلف

بقدار لا يعد من التخلف المنهي عنه ، متابعة

الإمام أولى من تخلف المأموم لفعل مستحب

٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٦٩ ج ٢٢

٤٦٢ - ٤٦٥ ج ٢٢ الحكمة في ذكر  
« آل إبراهيم » في أكثر الألفاظ . وذكر  
إبراهيم ، وذكرها

٤٦٣ - ٤٦٥ ج ٢٢ ان قيل لم قيل  
« صل على محمد وعلى آل محمد » وذكر هناك  
« صليت على آل إبراهيم » أو « إبراهيم »  
٤٦٥ - ٤٦٧ ج ٢٢ أجوبة الناس عن  
السؤال المشهور وهو ان « كما صليت .. »  
يشعر بفضيلة إبراهيم لأن المشبه دون  
المشبه به

٤٦٨ - ٤٧٠ ج ٢٢ الأفضل في الصلاة على  
النبي السر في الصلاة وخارجها لأنها دعاء ،  
٤٦٨ ج ٢٢ « ازعجوا اعضائكم بالصلاة  
علي » « أمر بالجهر ليسمع من لم يسمع »  
كل حديث يروى في رفع الصوت بالصلاة  
عليه موضوع ، كما يرويه الباقية ..  
والسؤال

٤٧٠ ج ٢٢ « اللهم صل على محمد ... »  
حتى لا يبقى من صلاتك شيء . . . . . ليس  
مأثورا

٤٧٢ ج ٢٢ « ما اجتمع قوم في مجلس فلم  
يذكروا الله فيه ولم يصلوا علي الا كان  
عليهم ترة يوم القيامة »

٤٠٩ - ٤١٢ ج ٢٧ الصلاة والسلام على  
غيره منفردا أو تبعا

٤٧٣ ، ٤٧٤ ج ٢٢ اظهار الصلاة على علي  
دون غيره مكروه ، اذا لم يكن على وجه الغلو  
وجعل ذلك شعارا لتغير الرسول فلا ما نع  
٣٧٧ - ٣٧٩ ، ٤٩٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ،  
٤٩٣ - ٥٠٤ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥١٨

أنواع التشبهات : تشهد ابن مسعود ،  
تشهد أبي موسى ، تشهد ابن عمر وعائشة  
وجابر ، التشهد بكل منها جائز لا كراهة  
فيه ، من قال ان الاتيان بالفاظ تشهد ابن  
مسعود واجب فقد أخطأ ، أحبها الى أحمد  
٥٥٥ ج ١٠ معنى السلام

٣٩١ ، ٣٩٢ ج ٢٢ ، ٤٠٨ ج ٢٧ التشهد  
في الصلاة لا يد فيه من الشهادة : له في  
الأول والآخر ، الصلاة عليه شرعت مع  
الدعاء ، اظهر الأقوال انها واجبة مع الدعاء  
٤٥٤ - ٤٥٧ ج ٢٢ لفظ حديث كعب في  
الصلاة على النبي ، المشهور فسي أكثر  
الأحاديث والطرق لفظ « آل إبراهيم » وفي  
« بعضها » « إبراهيم » وقد يجيء فسي  
أحمد الموضعين « آل إبراهيم » وفسي  
الآخر « إبراهيم » روى لفظ « إبراهيم وآل  
إبراهيم في حديث رواه البيهقي وهو

٤٥٦ ، ٤٥٧ ج ٢٢ ما روى ابن ماجه عن  
ابن مسعود

٤٥٨ - ٤٦٠ ، ٤٦٢ ج ٢٢ بعض المتأخرين  
يستحب جمع الألفاظ المتنوعة في الصلاة  
على النبي وهو خطأ

٤٦٠ - ٤٦٣ ج ٢٢ في تفسير « آل » قولان  
(١) انهم أهل بيته الذين تحرم عليهم  
الصدقة ، دخول ازواجه في أهل بيته ،  
مواليهن لا يدخلون في موالي آل

٤٦١ ج ٢٢ آل المطلب هل هم من آل ومن  
أهل بيته الذين تحرم عليهم الصدقة  
٤٢٦ ، ٤٦٢ ج ٢٢ (٢) أمته أو الاتقياء من  
أمته

ج ٢٢ ، ٧١٣ ج ١٠ شرعية الأدعية بعد  
التشهد ومناسبتها ، الأحاديث تدل على أنه  
يدعو دبر صلاته قبل الانصراف « اللهم اني  
أعوذ بك من عذاب جهنم » « اللهم اغفر لي  
ما قدمت »

٤٧٤ - ٤٧٨ ج ٢٢ قول أحمد لا يدعو في الصلاة الا بالأدعية المشروعة الماثورة ، المشروع يكون بلفظ النص وبمعناه . ثم ليتخير من الدعاء ما شاء »

٤٧٦ ، ٤٧٧ ج ٢٢ قول الجذ : الا بما ورد  
في الأخبار وبما يرجع الى امر دينه •  
فيه نظر

٤٧٧ - ٤٧٩ ، ٤٨٩ ج ٢٢ كره أحمد الدعاء  
بغير العربية ، الخلاف في بطلان الصلاة به ،  
أهل الرأي توسعوا فسي إبدال القرآن  
بالمعجمة وفي إبدال الذكر بغيره

٤٧٥ ، ٤٧٦ ج ٢٢ اذا دعا بدعاء لم يعلم انه  
مستحب أو علم انه جائز غير مستحب لم تبطل  
صلاته ، المكروه يكره فيها والمحرم يبطلها

٤٨٠ ، ٤٨١ ج ٢٢ هذه الكلمات مشروعة  
في دبر الصلوات المكتوبات أيضا

٤٨٦ - ٤٨٧ ج ٢٢ الجمهور على جواز التساه  
غير التسعة والتسعين ، وان يقول يا منان  
يا دليل الحائرين

٤٨١ ج ٢٢ ويقول يا الله يارحمن ، من  
نكر ان يقول ذلك استتيب

٤٨٠ ج ٢٢ ينبغي لها ان تقول : انى املك  
نت عبدك ، وان كان عبدك بن عبدك له مخرج  
الى العربية

المعروف : الاستغفار ثلاثا ، وقول « اللهم  
 أنت السلام ..... » « لا اله الا الله .. »  
 « لا اله الا الله وحده لا شريك له .. »

« سبحان الله والحمد لله والله أكبر »

ثلاثا وثلاثين . المأثور فيه (٦) أنواع  
٥٠٥ ج ٢٢ التسبيح والتكبير عقب الصلاة  
مستحب ، من أراد ان يقوم قبل ذلك  
فلا بأس

٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٤٩٥ ج ٢٢ ، ٨٩ ج ١٠ رفع  
الصوت بهذا الذكر ، الحكمة في شرعيته  
٥٠٦ ، ٥٠٧ ج ٢٢ عد التسبيح بالأصابع  
سنة وبالنوى والحصى حسن ، التسبيح  
بما يجعل في نظام من الخرز ونحوه ،  
اتخاذها من غير حاجة أو اظهاره للناس مثل  
تعليقه في العنق أو جعله كالسوار في اليد  
ونحو ذلك

٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٦ ج ٢٢ اذا قرأ الامام  
آية الكرسي في نفسه أو قرأها أحد المأمومين  
فلا بأس ، جهر الامام والمأموم بقراءة آية  
الكرسي أو غيرها من القرآن بدعة

٥١٠ ، ٥١١ ج ٢٢ ليس لأحد ان يسن  
للناس نوعا من الأذكار والأدعية غير المستنون  
ويجعلها عبادة راقية يواظب الناس عليها ،  
ما يدعو به المرء أحيانا من غير ان يجعله  
للناس سنة اذا لم يعلم أنه يتضمن معنى  
محرمًا لم يجزم بتحريمه

٥١٦-٥١٩ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٩-  
٥٠٤ ج ٢٢ لم يكن النبي يدعسو  
هو والمأمون عقب الصلوات الخمس ،  
من نقل عن الشافعي أنه استحب  
ذلك فقد غلط عليه ، طائفة من أصحاب  
أحمد وأبي حنيفة وغيرهما استحبوا

الدعاء بعد الفجر والعصر ، واستحب طائفة  
أخرى من أصحاب الشافعي وغيره الدعاء  
عقب الصلوات الخمس ، كلهم متفقون على  
ان من تركه لم ينكر عليه ، دبر الصلاة ٥٠٠  
٥١٣ ج ٢٢ لو دعا الامام والمأموم أحيانا  
عقب الصلاة لأمر عارض لم يعد بدعة

٥١٨ ، ٤٩٩ - ٥٠١ ج ٢٢ كما ان من  
الملاء من استحب عقب الصلاة من الدعاء  
ما لم ترد به السنة فلمن طائفة تقابل هذه  
لا يستحبون القعود المشروع بعقد الصلاة  
ولا يستعملون الذكر المأثور ٥٠٠

٥٢٠ - ٥٢٣ ج ٢٢ ، ١٩٧ ج ٢٠ الاجتماع  
على القراءة والذكر والدعاء حسن مستحب  
اذا لم يتخذ عادة راقية ولا اقترن به بدعة  
منكرة ، كشف الرأس مع ذلك مكروه ٥٠٠

٥٢١ ج ٢٢ محافظة الإنسان على أوراد له  
من الصلاة أو القراءة أو الذكر أو الدعاء  
طرفي النهار وزلفا من الليل وغير ذلك سنة  
٥٢٣ - ٥٢٥ ، ٥١٠ ، ٥١١ ج ٢٢

( بسم الله ) يابئنا ( تبارك ) حيطاننا  
( يسن ) سقنا : هذا الدعاء يقصد به  
التحصن لكنه غير مأثور ، الأدعية والأذكار  
الشرعية غاية المطالب الصحيحه ونهاية  
المقاصد العلية ، دون أحزاب المصايخ

٤٦٨ ، ٤٦٩ ج ٢٢ السنة في الدعاء كله  
والذكر المخافتة الا لسبب ٥٠٠

٥٧٧ ج ٦ لا يرفع بصره حال الدعاء  
والسؤال

## ما يكره فيها

٥٥٩ ، ٥٦٠ ج ٢٢ الالتفات فسي الصلاة  
ينقص الخشوع ولا ينافيه ، لا بأس به  
للحاجة  
٥٧٧ - ٥٨٠ ج ٦ نهى المصل عن رفع بصره  
إلى السماء في الصلاة وتعليل ذلك  
٥٦٠ - ٥٦٢ ج ٢٢ ما بال أحدكم يومئ  
بيديه كأنها إذ ناب خيل شمس ٠٠  
٦٢١ ج ٢٢ التثاؤب الذي لا يمكن دفعه  
١٧١ ج ٢٢ كره مسح الجبهة عن التراب  
في الصلاة ، الخلاف في مسحه بعدها  
١٤ ، ١٥ ج ٢١ مرور الرجل ينقص ثواب  
الصلاة دون لبته في القبلة إذا استدبره  
المصل ٠٠  
٦٢٦ ج ٢٢ المنهى عنه المرور بين يدي  
الإمام والمنفرد  
٦٢٥ ج ٢٢ عد الآيات أو تكرار السورة  
الواحدة بالسبحة لا يبطل  
١٤٤ - ١٤٦ ج ٢١ العمل الكثير يبطل  
الصلاة ، ويعفى ٠٠  
٤١٢ ج ١٣ يكره اعتياد قراءة أواخر السور  
وأوسطها ، دون فعل ذلك أحيانا  
٣٦٦ ج ٢٠ لا تبطل بالتثنية بالقرآن  
والترسيم  
١٩٩ ج ٢١ ، ٥٧٦ ج ٦ « إذا قام أحدكم  
إلى الصلاة فلا يبصق بين يديه ٠٠٠٠ »  
١٤ - ١٦ ج ٢١ يقطع الصلاة الكلب الأسود  
والحمار والمرأة  
١٥ ج ٢١ ، ٥٢ ج ١٩ مرور الشيطان  
الجنى يقطعها إذا علم بمروره

٥٢ ج ١٩ سبب كثرة تصور الجن بصورة  
الكلب والقط الأسود

## أركانها

٥٤٤ ، ٥٤٨ ، ٣٩٩ - ٤٠٢ ج ٢٢ ، ١٤٦  
ج ٢١ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٦٥ - ٥٦٧ ج ٢٢  
، ١١ ، ١٢ ج ١٧ وجوب القيام وتكبيرة  
الاحرام ، والقراءة والركوع ، والسجود  
في الصلاة  
٢٦٨ - ٢٧٠ ج ١٨ « لا صلاة لمن لم يقرأ  
بأم القرآن »  
٧١ - ٨٢ ج ٢٣ جنس السجود أفضل من  
جنس القيام من وجوه  
٥٤٧ ج ٢٢ وجوب الرفع من الركوع  
والسجود  
٥٣٤ - ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٣٩ ،  
٥٤٠ ج ٢٢ وجوب الاعتدال ، اتمام  
الركوع والسجود  
٥٨٢ ، ٥٨٣ ج ٢٢ سبب عدم اتمام  
الاعتدالين أن بعض الأمراء كان لا يتمها  
١٤١ ج ٢٣ وجوب قعدة الفصل  
٥٢٦ - ٥٧٢ ج ٢٢ الطمأنينة واجبة  
٥٤١ - ٥٤٥ ، ٥٤٧ - ٥٥٨ ، ٥٦٥ ج ٢٢  
أدلة القرآن والسنة على وجوبها  
« ٠٠ فانك لم تصل » يدل على انتفاء الواجب  
فيها لا المستحب  
٥٦٩ ج ٢٢ اجماع الصحابة على وجوبها  
٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٢ الركوع والسجود في  
لغة العرب لا يكون الا اذا سكن حين انحنائه  
وحين وضع وجهه على الأرض

٦٠١ - ٦٠٣ ج ٢٢ تارك الطمأنية مسيء ، وجوب الاعادة  
٥٣٢ ، ٥٣٣ ج ٢٢ هل يجبر التطوع ترك الطمأنية  
٣٨٨ ج ٢٢ ، ٤٠٩ ج ٢٧ وجوب التشهد الأخير

٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ج ٢٧ ، ٤٧١ ج ٢٢ الخلاف في وجوب الصلاة والسلام عليه في المكتوبة ، اظهر الاقوال وجوب الصلاة عليه مع الدعاء  
١٤٢ ، ١٤٥ ج ٢١ الترتيب في الصلاة والمالات وهل يسقطان بالنسيان  
١٤٦ ج ٢١ هل يخرج من الصلاة بكسل ما ينافيها كما يخرج بالسلام  
٦١٣ ج ٢٢ اذا أحدث المصل قبل السلام بطلت

#### واجباتها

٣٨١ ج ٢٢ وجوب تكبيرات الانتقال  
٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٣٨٠ ج ٢٢ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ج ٢٣ وجوب جنس التسبيح في الصلاة  
٣٨٠ ج ٢٢ ، ٤٠٩ ج ٢٧ وجوب التشهد الاول مع الذكر  
٣٧ ج ٢٣ ، ٣٤ ج ٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ١٦١ ج ٢١ من ترك واجبا وهو يقدر عليه اعاد كتارك الطمأنية وصاحب اللعنة بخلاف تركه جهلا  
٢٢٣ ج ٢٦ هل يجب في الصلاة مالا تبطل بتركه مطلقا ام لا تبطل بتركه نسيانا كقراءة الفاتحة .....

١٦١ ج ٢١ من ترك واجبا عمدا كالتشهد الاول ... بطلت  
٥٥٣ - ٥٦٤ ج ٢٢ وجوب الخشوع في الصلاة

#### سجود السهو

٢٦ - ٢٣ ج ٢٣ وجوب سجدة السهو ، لم يوجبهما الشافعي لانه  
٣١ ، ٣٢ ج ٢٣ اسباب وجوبه : اما الزيادة او النقص او الشك  
٥٣ ج ٢٣ اذا قام الى خامسة وسبحوا به ولم يلتفت لقولهم وطن انه لم يسه فالاولى ان ينتظروه حتى يسلم بهم  
٦١١ - ٦١٣ ، ٦٠٣ - ٦٠٥ ج ٢٢ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ج ٣٢ الوسواس نوعان (١) لا يمنع ما يؤمر به من تدبر الكلم الطيب والعمل الصالح بمنزلة الخواطر . هذا لا يبطل الصلاة ، ينقص الاجر ، من سلمت منه صلاته فهو افضل (٢) يمنع الفهم وشهود القلب بحيث يصير الرجل غافلا ، يمنع الثواب ، اذا كانت الغفلة في الصلاة اقل من الحضور لم تجب الاعادة وان غلبت على الحضور ففيها قولان ، الصحيح  
٦٠٥ - ٦٠٨ ج ٢٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ج ٧ الذي يعين على دفع الوسواس شيئا ، الوسواس  
٦٠٩ ، ٦١٠ ج ٢٢ قول عمر : اني لاجيز جيشي وأنا في الصلاة  
١٤٤ - ١٤٦ ج ٢١ العمل الكثير يبطل الصلاة  
٦١٤ ج ٢٢ التسبيح لا يبطل الصلاة



٥٤٨ ج ٢٢ السكوت عن خطاب الآدميين  
واجب في جميع الصلاة  
٦١٥ ، ٦١٦ ج ٢٢ الكلام في الصلاة عمدا  
لغير مصلحتها يبطلها ، العمد  
١٤٧ - ١٥٠ ، ١٥٥ - ١٦٤ ج ٢٣ ،  
٦٢٣ ، ٦٤٤ ، ٦١٥ ج ٢١ ، ٣٦٦ ج ٢٠ ،  
٥٤٨ ج ٢٢ كلام الناس والمخطيء لا يبطل  
الصلاة ، اذا تكلم عمدا أو ساهيا لمصلحتها ،  
حديث ذى اليمينين غير منسوخ ، حديث زيد  
بن أرقم  
٦٢٥ ج ٢٢ ان كان المصلى يحسن الرد  
بالاشارة فلا بأس بالسلم عليه .....  
٦١٤ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦٢٤ ج ٢٢ القهقهة  
وتعليل الإبطال بها  
٦١٨ ، ٦٢١ ج ٢٢ ما يدل على المعنى طبعاً  
لا وضماً كالنفخ فيه روايتان  
٦٢١ ، ٦٢٢ ج ٢٢ السعال والعطاس  
والتثاؤب والبكاء الذى لا يمكن دفعه والآنين  
كالنفخ  
٦١٦ ، ٦١٧ ج ٢٢ لا تبطل بالنحنحة ونحو  
ذلك مما لا يدل على معنى لا بالطبع  
ولا بالوضع ، الأقوال فيها  
١٨٦ ج ٢٢ الأمور المنهى عنها فى الصلاة  
وغيرها يعفى فيها عن الناس والمخطيء  
ونحوها  
٤١٥ - ٤١٧ ج ٢١ لو نسي الركوع حتى  
تشهد وسلم فهل يستأنف  
٥٢ ج ٢٣ اذا سهى الإمام عن التشهد الأول  
حتى قام فسبح به فلم يرجع وسجد للسهو  
فقد أحسن ، لو رجع قبل القراءة فهل تبطل  
صلاته

٧ - ١٦ ج ٢٣ « الشك » قيل كل من لم  
يقطع فهو شاك ، وقيل ان كان اماماً فهو  
التساوى ، وقيل ما استوى فيه الطرفان  
أو تقارباً  
٥ - ١٦ ج ٢٣ أحاديث الشك الصحيحة كلها  
متفقة ، يؤمر الشاك بالتحري إذا امكنه  
والا بنى على اليقين  
٧ ، ٩ - ١٦ التحري  
٢٧ ، ٣٢ - ٣٦ ، ٤٤ ج ٢٣ اذا ترك سجود  
السهو - الذى قبل السلام أو بعده - عمداً  
أو سهواً فلا بد منه أو من إعادة الصلاة  
١٧ - ٢٦ ، ٢٨ ج ٢٣ الأقوال فى محل  
السجود هل هو قبل السلام أو بعده ،  
وحجج أصحابها ، أظهرها أنه اذا كان  
لنقص ..... كان قبل السلام ، أو لزيادة  
قبعد السلام ، اذا شك وتحري فيكون  
بعد السلام ، اذا سلم وقد بقى عليه بعض  
صلاته ثم أكملها كان بعد السلام ، اذا شك  
ولم يتبين له الراجع كان قبل السلام  
٣٦ ، ٣٧ ج ٢٣ ما شرع قبل السلام يجب  
فعله قبله ، وما شرع بعده لا يفعل الا بعده .....  
٣٧-٣٩ ج ٢٣ من سجد قبل السلام مطلقاً  
أو بعد السلام مطلقاً مثلاً فلا شيء عليه ،  
واذا تبين له فيما بعد السنة استأنف العمل  
فيما تبين له ولا إعادة عليه  
٣٩ - ٤٤ ج ٢٣ اذا نسي السجود حتى فعل  
ما ينافي الصلاة من كلام وغيره سجدهما متى  
ذكرهما ، وإن تركهما عمداً فهل يسجد  
مع اثمه بالتأخير  
٣٤ - ٣٦ ج ٢٣ الى متى يسجد ، هل يفعل  
بعد طول الفصل ولو منفرداً

٤٥ ج ٢٣ التكبير في سجود السهو قول عامة  
أهل العلم

٤٥ ، ٤٦ ج ٢٣ التسليم فيه ثابت في  
الأحاديث الصحيحة  
٤٨ - ٥١ ج ٢٣ لا تشهد فيها ، عمدة من  
أثبتته حديث عمران وهو ضعيف استنادا  
وقياسا

### صلاة التطوع

٥٣٣ ج ٢٢ فضل التطوع والحكمة فيه  
١٣٣ ، ١٣٤ ج ١٧ لا تكون النوافل قرينة الا  
بعد التقرب بالفرائض  
٣٥١ - ٣٥٤ ج ٢٨ ، ١٩٧ - ٢٠٠ ج ١١  
٥٧ ، ٥٨ ج ١٠ الجهاد أفضل ما تطوع به  
وهو أفضل من الحج والعمرة ومن صلاة  
التطوع وصوم التطوع  
٤٢٨ ج ١٠ الحج أفضل للنساء من الجهاد  
٤٢ ج ٤ فضل تعليم العلم الشرعي  
٣٠٦ ج ٩ أفضل العلوم  
١٢٦ ج ١٣ ، ٣٨٨ ج ٦ ، ٦٦٤ ج ١٠ العلم  
ما قام عليه الدليل والنافع منه ما جاء به  
الرسول ، وقد يكون علم من غير الرسول  
لكن في أمور دنيوية

١٤٥ ، ١٤٦ ج ١٠ قول يحيى بن عمار العلوم  
خمس : فعلم هو حياة الدنيا - وهو علم  
التوحيد - وعلم هو غذاء الدين - وهو علم  
التذكر بمعاني القرآن والحديث - وعلم هو  
دواء الدين - وهو علم الفتوى - وعلم هو  
داء الدين - وهو الكلام المحدث - وعلم هو  
هلاك الدين - وهو السحر ونحوه

١٨٦ ج ٢٨ وجوب حفظ العلم على أهله  
الذين رأسوا فيه أو رزقوا عليه

١٨٨ ج ٢٨ كذب العلماء في العلم وإظهارهم  
للمعاصي والبدع من أعظم الظلم  
٤٩٠ ج ١٠ طريقة العلم يخاف على صاحبها  
من ضعف العمل وطريقة الإرادة يخاف على  
صاحبها من ضعف العلم

٥٤ ، ٥٥ ج ٢٣ العلم الذي يجب على  
الإنسان عينا مقدم على حفظ ما لا يجب من  
القرآن ، وطلب حفظ القرآن مقدم على كثير  
مما يسميه الناس علما ، وهو مقدم في  
التعليم في حق من يريد أن يتعلم علم الدين  
من الأصول والفروع

٥٥ ، ٥٦ ج ٢٣ ان كان يحفظ القرآن أو  
يحفظ ما يكفيه منه وهو محتاج الى تعليم غيره  
فهو أفضل من تكرار التلاوة

٥٦ ج ٢٣ ان كان قد حفظ القرآن  
أو بعضه وهو لا يفهم معانيه فتعلمه لما يفهمه  
من معانيه أفضل من تلاوة ما لا يفهم معانيه

٥٦ ج ٢٣ من تعبد بتلاوة الفقه فتعبد به  
بتلاوة القرآن أفضل ، وتدبره لمعاني القرآن  
أفضل من تدبره لكلام لا يحتاج الى تدبره

٤٩ - ٥١ ج ١٦ الإفراط فسي تجويد  
القرآن (١)

٥٠٤ ج ١١ يجب ان يعلم أولاد المسلمين  
ما أمر الله بتعليمهم إياه وتربيتهم على طاعة  
الله ورسوله

٣٩١ ، ٣٩٢ ج ١٠ أصول العبادات الدينية :  
الصلاة والصيام والقراءة

(١) وانظر تحزيب القرآن ص ٢٤٧ ج ١

١٣٢ ، ١٣٣ ج ٢٣ انه سوف والاستسقاء والتراويح سنة راتبة ينبغي المحافظة عليها والمداومة

٣٠٠ ، ٣١٣ - ٣١٥ ج ٢٢ افضل الجهاد والعمل الصالح ما كان أطوع لله وأنفع للعبد ، وقد يكون ذلك أيسر العملين وقد يكون أشدهما

٥٦ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ج ٢٣ ، ٣٠٩ ج ٢٢ ، ٤٢٧ ج ١٠ ، ١١٩ - ١٢١ ج ١٩ جنس التلاوة افضل من جنس الأذكار ، وجنس الذكر افضل من جنس الدعاء

٥٨ - ٦٠ ج ٢٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٤٥ - ٣٤٨ ج ٢٢ ، ٤٢٧ - ٤٢٩ ج ١٠ ، ١١٩ - ١٢١ ج ١٩ العمل المفضول قد يقترن به

ما يصيره افضل من ذلك ، وهو نوعان (١) ما هو مشروع لجميع الناس مثل ان يفترن بزمان أو مكان أو عمل يكون افضل مثل ما بعد الفجر أو العصر ٠:٠٠ (٢) ان يكون العبد عاجزا عن العمل الافضل : اما عن أصله أو عن فعله على وجه الكمال مع قدرته على فعل المفضول على وجه الكمال

٦٠ - ٦٣ ج ٢٣ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ج ١٧ الصلاة افضل من القراءة في غير الصلاة ، من حصل له نشاط وتدبر وفهم للقراءة دون الصلاة فهو افضل له ، قد تكون القراءة وسماها افضل لبعض الناس

٥٠ ج ٣١ قراءة القرآن كل واحد على حدة افضل من قراءة مجتمعين بصوت واحد ، اذا كان هذا يتم ما قرأه هذا لم يحصل لواحد جميع القرآن

٥٠ ج ٣١ ليس في القراءة بعد المغرب فضيلة مستحبة يقدم بها على القراءة فسي جوف الليل أو بعد الفجر ونحو ذلك

٦١ ، ٦٤ ج ٢٣ ليس لأحد ان يجهر بالقراءة لاني الصلاة ولا في غيرها اذا كان غيره يصلي في المسجد وهو يؤذيه بجهره

٦١ ج ٢٣ أيضا افضل قارئ القرآن الذي لا يعمل به أو العابد

٦٥ ج ٢٣ القيام للمصحف وتقيله لا نعلم فيه شيئا ماثورا عن السلف (١)

٦٦ ج ٣ فتح الغال فيه لم ينقل عن السلف ، وليس من الغال الذي يحبه الرسول (١)

٨٨ ج ٢٣ الوتر سنة مؤكدة ، من أصر على تركه ردت شهادته

٨٤، ٨٨ ج ٢٣ الخلاف في وجوبه ، افضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل وأؤكد ذلك الوتر ، الوتر أؤكد من سنة الظهر والمغرب والعشاء وأفضل من جميع تطوعات النهار

٢٨٥ ج ٢٢ من كانت عادته قيام الليل وهو يستيقظ غالبا فالوتر آخر الليل افضل ٢٨٩ - ٢٩١ ج ٢١ الوتر ركعة وهو صلاة ، احتجاج ابن حزم على ان ما دون ركعتين ليس بصلاة

١٤٧ ج ٢١ ، ٩٥ - ٩٨ ، ٩١ - ٩٣ ج ٢٣ ثبت انه كان يوتر من الليل بأحدى عشرة ٠٠٠ ثم صار يوتر بسبع وبخمس ٠٠٠ ثم يصلي ركعتين بعد

(١) هذان البحتان يتعلقان بأصول التفسير

الوتر وهو جالس ولم يكن يداوم عليهما ،  
الحكمة فيهما

٩٦ ج ٢٣ هاتان الركعتان ليستا ركعتي  
الفجر

٩٢ - ٩٨ ج ٢٣ صلاة ركعتين بعد الوتر  
جالسا لا يلزم الناس بها ولا ينكر على من  
فعلها ولا تسمى « زحافة »

٩٣ ، ٩٤ ج ٢٣ ، ٥٠٣ ج ١١ ينكر ما يفعله  
طائفة من سجدتين مجردتين بعد الوتر ،  
مستندهم

٩٤ ج ٢٣ ، ٥٠٣ ج ١١ وانكر من ذلك  
ان يسجد بعد الصلاة سجدة مفردة

٣٦٨ ج ٢٢ ، ١٤٥ - ١٤٧ ج ٢١ ، ٣٦٠  
ج ٢٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ج ٢٣  
أقوال العلماء في صفات الوتر (١) أنه بثلاث  
متصلة كالمغرب (٢) ان لا يكون الا ركعة  
مفصلة عما قبلها (٣) جواز الأمرين والفصل  
أفضل

٩١ ، ٩٢ ج ٢٣ اذا فعل الامام شيئا مما  
جاءت به السنة وأوتر على وجه من الوجوه  
المذكورة يتبعه المأموم في ذلك

١٩٥ ج ٢٤ استحباب الأئمة ان يدع الامام  
ما هو عنده أفضل اذا كان فيه تأليف  
المأمومين : مثل ان يكون عنده فصل الوتر  
أفضل وهو يؤم من لا يرى الا الوصل

٨٩ - ٩١ ، ٢٠٥ ج ٢٣ ، ٤٧٣ ج ١٧ من  
نام عن صلاة الوتر صلاة ما بين طلوع الفجر  
وصلاة الصبح ، يقضى شفعا معه ، واذا فاته  
قيامه من الليل ...

٢٧١ ، ٢٦٩ ج ٢٢ ، ٩٩ ج ٢٣ قنوت الوتر  
للعلماء فيه (٣) أقوال ٠٠٠٠ ، قنوت الوتر  
من جنس الدعاء السائغ في الصلاة من شاء  
فعله ومن شاء تركه ، اذا صلى بهم في قيام  
رمضان فان شاء قننت في جميع الشهر أو  
في النصف الأخير وان شاء تركه

٢٧٠ ج ٢٢ يشرع ان يقننت عند النوازل  
يدعو للمؤمنين ويدعو على الكفار

٢٦٩ ج ٢٢ ، ١٠٥ ج ٢٣ قننت في المغرب  
والعشاء والظهر والعصر وأكثره في الفجر  
١٥١ - ١٥٤ ج ٢١ لم يداوم على القنوت  
في شيء من الصلوات « اللهم اهدنا ٠٠ »  
عليه الحسن في قنوت الوتر

١٩٧ ج ٢٠ المداومة على القنوت في  
الصلوات الخمس بدعة

٢٧٠ ج ٢٢ ، ١٠١ ج ٢٣ « ما زال يقننت  
حتى فارق الدنيا »

٩٨ - ١١٦ ج ٢٣ للعلماء في القنوت أقوال  
(١) ان المداومة عليه سنة (٢) انه منسوخ  
وانه كله بدعة (٣) انه يسن عند الحاجة  
اليه ، من قال انه من ابعاض الصلاة اشئ  
تجبر بسجود السهو بشئ ذلك على أنه سنة  
راتبة

١٠٠ ، ١٠٦ ج ٢٣ من العلماء من لا يرى  
القنوت الا قبل الركوع ومنهم من لا يراه  
الا بعده ، فقهاء الحديث يجوزون الأمرين  
وان اختاروا القنوت بعده لأنه ٠٠

٢٦٧ - ٢٧١ ج ٢٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ج ٢٣  
اذا اقتدى المأموم بمن يقننت في الفجر أو  
الوتر قننت معه سواء قننت قبل الركوع أو  
بعده ، وان كان لا يقننت لم يقننت معه

٢٧١ ج ٢٢ ، ١٠٩ ، ١١٥ ج ٢٣ ينبغي لكل قانت ان يدعو بالدعاء المناسب لتلك النازلة

٥١٩ ج ٢٢ رفع اليدين في الدعاء  
٥١٩ ج ٢٢ مسح وجهه بهما ليس فيه الا حديث أو حديثان لا تقوم بهما حجة

٣١٧ - ٣١٩ ج ٢١ ، ٢٢٣ - ٢٢٥ ج ٢٢  
الداومة على قيام رمضان جماعة سنة ، لم يداوم عليه خشية ان يفرض عليهم ، قول عمر « نعمت البدعة »

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٩ - ١٢١ ج ٢٣ لم يوقت النبي فيه عددا معينا ، قيامه في رمضان هو وتره - إحدى عشرة ركعة - لما جمعهم عمر على أبي كان يصلي بهم عشرين ويوتر بثلاث ، طائفة من السلف يقومون بأربعين ... وآخرون بست وثلاثين ...

٢٧٢ ج ٢٢ الأفضل يختلف باختلاف احوال المصلين فان كان فيهم احتمال لطول القيام فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها هو الأفضل وان كانوا لا يحملونه فالقيام بعشرين هو الأفضل ...

١١٩ - ١٢١ ج ٢٣ السنة في التراويح ان تفعل بعد العشاء الآخرة ، الرافضة تكره التراويح ، اذا صلوها قبل العشاء لم تكن تراويح ، من صلاها قبل العشاء فقد سلك سبيلهم

١٢٢ ج ٢٣ صلاة ركعتين في جماعة بعد التراويح ثم في آخر الليل يصل تمام مائة ركعة بدعة

١٢١ ج ٢٣ قراءة سورة الأنعام في رمضان في ركعة ليلة الجمعة بدعة

١٢٢ ، ١٢٣ ج ٢٣ قراءة القرآن في التراويح مستحب

٤٠١ ، ٤١١ ج ٢١ اذا نسي بعض آيات السورة قرأها المأموم ، اذا كانت ليلة الجمعة أعاده

٣٢٢ ج ٢٤ اذا دعا الرجل عقيب الختم لنفسه ولوالديه ولشايخه وغيرهم من المؤمنين والمؤمنات كان من الجنس المشروع (١)

١٢٣ - ١٢٦ ج ٢٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٢٢  
السنن الرواتب : ركعتان أو أربعاً قبل الظهر وركعتان بعد المغرب الخ . الأحاديث فيها

١٠٧ ، ١٠٨ ج ١٧ قراءة النبي بسورتي الاخلاص وآيتي البقرة وآل عمران في ركعتي الفجر ...

٢٠٣ ج ٢٣ كان يضطجع احيانا ليستريح اما بعد الوتر واما بعد ركعتي الفجر

١٢٧ ج ٢٣ اذا فاتت السنة الراتبة قضيت ...

١٢٧ ، ٢٥٣ ج ٢٣ من أصر على ترك السنن الرواتب ... ردت شهادته

٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ٢٢ يجوز فعل الرواتب في السفر

٨٩ ، ١٢٨ ج ٢٣ ، ٢٨٠ ج ٢٢ الذي ثبت ان النبي كان يصليه في السفر من التطوع : ركعتا الفجر وكذلك قيام الليل والوتر

(١) للؤلؤ رسالة في دعاء ختم القرآن مطبوعة

١٣٦ ج ٢٣ « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ،  
« لا تجعلوا بيوتكم قبورا »

١١٢ ، ١٣٢ - ١٣٤ ج ٢٣ ، ١٩٧ ج ٢٠ ،  
٤١٣ ، ٤١٤ ج ٢٣ التطوع نوعان  
(١) ما تسن له الجماعة الراتبية : كالسكوف  
والاستسقاء وقيام رمضان فهذا يفعل فسي  
جماعة دائما (٢) ما لا تسن له الجماعة الراتبية  
كقيام الليل والسنن الرواتب و صلاة الضحى  
وتحية المسجد

١٣١ ، ١٣٢ ، ٤١٤ ج ٢٣ اذا صلى ليلة  
النصف من شعبان وحده او في جماعة خاصة  
فقد أحسن ، الاجتماع في المساجد على صلاة  
مقدرة كالاتحاد على مائة ركعة بقراءة الف  
( قل هو الله احد ) دائما بدعة

١٣٢-١٣٥ ، ٤١٤ ج ٢٣ « صلاة الرغائب »  
محدث لا تستحب جماعة ولا فرادى ، الحديث  
المروى فيها كذب

١٣٤ ، ٤١٤ ج ٢٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٤  
ما ابتدع من الصلوات الأسبوعية والحولية ..  
كأول جمعة من رجب وليلة المعراج والصلاة  
يوم الأحد والاثنين وغير هذا من أيام الأسبوع  
لم يستحبها أحد من الأئمة وأحاديثها موضوعة  
٦٩ - ٨١ ج ٢٣ ، ٦ ، ٧ ج ١٤ ، ٢٧٣  
ج ٢٢ تقليل الصلاة مع كثرة الركوع  
والسجود وتخفيف القيام أفضل من تطويل  
القيام وحده مع تخفيف الركوع والسجود  
٧٠ - ٨٣ ج ٢٣ ، ٦ ، ٧ ج ١٤ ، ٢٧٣  
ج ٢٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ج ٢٣ وتطويل الصلاة  
قياما وركوعا وسجودا أفضل من تكثير ذلك  
مع تخفيفه في الوقت الواحد

١٢٥ ، ١٢٦ ج ٢٣ الصلاة المكتوبة ثلاث  
درجات (١) سنة الفجر والوتر ... وكان  
يصليها في الحضر والسفر (٢) ما كان يصليه  
مع المكتوبة في الحضر وهو عشر ركعات  
وثلاث عشرة ركعة (٣) التطوع الجائز في  
هذا الوقت من غير أن يجعل سنة ...

٢٨١ ج ٢٢ مجموع ما كان يصليه النبي  
في اليوم والليلة نحو أربعين ركعة فرضا ونفلا  
١٢٣ - ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ج ٢٣ ، ٢٨٠ -  
٢٨٢ ج ٢٢ الصلاة قبل العصر وقبل المغرب  
وقبل العشاء حسنة وليست سنة راتبة  
« بين كل اذانين صلاة ... » ، اذا كان وقت  
المغرب لا يتسع الا لاجابة المؤذن فلا اشتغال  
بها أولى

٢٠٢ ، ٢٠٣ ج ٢٤ لا يجوز وصل النافلة  
بالفريضة ، الحكمة في ذلك

٨٤ - ٨٨ ج ٢٣ فضل قيام الليل واستحبابه  
٢٨٢ ج ٢٣ استحب الأئمة ان يكون للرجل  
عدد من الركعات يقوم بها في الليل  
لا يتركها فان نشط أطالها ، وان كسل خففها ،  
وان نام عنها صلى بدلها من النهار

٢٩٩ ، ٣٠٠ ج ٢٢ الأفضل في قيام الليل  
٢٨٩ - ٢٩١ ج ٢١ « صلاة الليل والنهار  
مثنى مثنى » ضميم

٩٥ ج ٢٣ لو ترك الرجل قيام الليل لم يكن  
مبتدعا ولا مستحقا للثم والمقاب

٤٧٠ ، ٤٧٢ ج ٥ لفظ الليل والنهار اذا  
اطلق فسي لفظ الشارع « صلاة الليل  
مثنى مثنى »

٢٢٤ ج ٢٤ بعض السلف يرى ان التطويل  
بالليل أفضل وان تكثير الركوع والسجود  
بالنهار أفضل

١٣٠ ج ٢٣ اذا كانت عادته انه يصل قائما  
وانما قعد لمجزه اعطى اجر القائم ، لو عجز  
عن الصلاة كلها لمرض كان الله يعطيه  
أجرها كله

٢٤٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ج ٢٣ التطوع مضجعا  
بدعة

٢٨٣ - ٢٨٥ ج ٢٢ ، ٤٧٣ ج ١٧ صلاة  
الضحى حسنة محبوبة ، من كان مداوما على  
قيام الليل اغناه عن المداومة عليها ، لم يكن  
النبي يقصد صلاة الضحى الا لسبب

٤٧٣ ، ٤٧٤ ج ١٧ لم يصل النبي ثمان  
الركعات بمكة لأجل الفتح

١٣٩ - ١٦٥ ج ٢٣ نزاع الناس في وجوب  
سجود التلاوة ، الذي تبين لي أنه واجب ،  
ادلته

١٥٨ - ١٦٠ ج ٢٣ احتجاج من لم يوجبه  
بان النبي لم يسجد لما قرأ عليه زيد (النجم)  
وقول عمر : انا نمر بالسجدة ولم تكتب  
علينا ..

١٦٥ - ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ج ٢٣ ، ٢٨٩  
ج ٢١ ، ١٩٤ ج ٢٦ سجود التلاوة والشكر  
والآيات ليس صلاة ولا يشرع فيه تحرير  
ولا تحليل لكنها بشروط الصلاة أفضل ،  
لا تشرط لها الطهارة

١٦١ ج ٢٣ اذا قرأ بالسجدة لم يسجد بها  
دون الامام

١٦٠ ، ١٥٨ ج ٢٣ اذا لم يسجد القارئ لم  
يسجد المستمع ، ولا يسجد السامع

١٧١ ج ٢٣ لم يشرع لها الاصطفاف وتقدم  
الامام

١٣٦ - ١٤٠ ج ٢٣ سجود القرآن نوعان  
(١) خبر عن أهل السجود ومدح لهم وهو  
في الستة الأول الى الأولى من الحج  
(٢) أمر به وذم على تركه وهو في التسبيح  
البواقى الا في ( ص ) فهو خير

١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٢ ج ٢٣ ليس لها تكبير  
افتتاح وانما روى أنه كبر فيها تكبيرة  
واحدة : اما للرفع واما للخفض

٤٥ ، ٤٧ ج ٢٣ ، ٢٧٧ ج ٢١ ، ١٩٥  
ج ٢٦ لا تسليم في سجود التلاوة والشكر  
١٤١ - ١٤٦ ، ١٧٣ - ١٧٦ ج ٢٣ لا يكون  
سجود التلاوة الا عن قيام أو قعود ، وعن  
قيام أفضل ، لا يترك ذلك خوفا من ان يقال :  
هو وراء

٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٢١ السجود عند الآيات ،  
وهل يشرع السجود منفردا لغير سبب

٢١٥ ، ١٧٧ ج ٢٣ يجوز الدعاء في صلاة  
الاستخارة قبل السلام وبعده وقبله أفضل  
٢١٥ ج ٢٣ صلاة التوبة

١٩٩ ، ٢٢١ ج ٢٣ الصلاة عقب الوضوء

٢٠٦ - ٢٠٩ ، ٢١٩ ج ٢٣ أوقات النهي  
٢٠٥ - ٢٠٩ ج ٢٣ لا ينهي عن الصلاة وقت  
الزوال في الشتاء ولا يوم الجمعة ، تعليل  
المنع منها في شدة الحر

٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ١٧ ، ٢٩٢ ج ١١ الحكمة  
فى النهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس  
ووقت غروبها

٢٠٠ - ٢٠٥ ج ٢٣ النهى عن العصر معلق  
بفعلها وفى الفجر كذلك.

١٩٧ ج ٢٣ قضاء ركعتي الظهر بعد العصر  
١٧٩ - ١٨٤ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ج ٢٣ الجمهور  
على ان الفوائت تقضى فى اوقات النهى ، فرق  
ابو حنيفة ٠٠٠ بين الفجر والعصر ، واحتجوا  
بصلاته يوم نام هو واصحابه ، جواب الجمهور

١٨٤ - ١٨٨ ج ٢٣ جواز الطواف وركعتيه  
بعد الفجر والعصر ، عن أحمد فى الأوقات  
الثلاثة روايتان ، مالك وابو حنيفة ٠٠٠  
لا يرون ركعتي الطواف فى وقت النهى ،  
الحجة مع الجمهور لوجوه

١٨٨ - ١٩٠ ج ٢٣ اعادة الصلاة فى وقت  
النهى فى المسجد

١٩١ ج ٢٣ الصلاة على الجنائزة بعد الفجر  
وبعد العصر

٢١٨ ، ٢١٩ ج ٢٣ التطوع الذى لا سبب  
له منهى عنه بعد صلاة الفجر حتى تطلع  
الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب ، من  
صل فيها عزز

١٩١ - ١٩٩ ، ٢١٠ - ٢١٧ ، ٢١٩ - ٢٢١  
ج ٢٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ١٧ ، ٢٩٧ - ٢٩٩  
ج ٢٢ أما سائر ذوات الاسباب مثل تحية  
المسجد وسجود التلاوة وصلاة الكسوف  
وركعتي انطواف والصلاة على الجنائزة فى  
الأوقات الثلاثة فالرواية الثانية عنه الجواز ،

والأظهر جسواز ذلك واستحبابه لوجوه  
١٩٧ - ١٩٩ ج ٢٣ قضاء السنن الفوائت  
فى اوقات النهى

٢٩٧ - ٢٩٩ ج ٢٢ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٧٤ -  
١٨٤ ج ٢٣ احاديث النهى عن الصلوات  
فى هذه الأوقات عموم مخصوص واحاديث  
ذوات الاسباب عامة لم يخص منها صورة ،  
العام المحذوف لا يجوز تخصيصه بعام  
مخصوص

١٨٦ - ١٨٨ ، ٢١٢ - ٢١٧ ج ٢٣ ماله  
سبب يفوت وتبطل المصلحة الحاصلة به  
أو يفوت فضل تقديمه بخلاف التطوع المطلق  
فانه يفضى الى المسفدة وليس بالناس حاجة  
اليه فيها

١٩٢ ، ١٩٣ ج ٢٣ الصلاة وقت الخطبة

#### باب صلاة الجماعة

٢٢٣ - ٢٢٥ ، ٢٥٠ - ٢٥٢ ج ٢٣ ، ١١  
ج ١٨ اقامة الصلوات الخمس فى المساجد  
من أعظم العبادات وأجل الثمرات ، من فضل  
تركها ايشارا للخلو والانفراد على الصلوات  
الخمس والجماعات أو جعل الدعاء والصلاة  
فى المشاهد أفضل فقد انخل من رقة الدين

٦١٥ ج ١١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ،  
٤٥٨ ، ٤٥٣ ج ٢٣ الجماعة واجبة على  
الاعيان عند أكثر السلف ٠٠٠ من قال انها  
فرض كفاية أو سنة مؤكدة

٢٥٣ ج ٢٣ من قال انها سنة مؤكدة فانه  
يضم من داوم على تركها ٠٠٠



سوء ينكر عليه ويزجر ، بسل يعاقب وترد شهادته

٢٥٤ ج ٢٣ جار المسجد الذي لا يحضر مع الجماعة ويحتج بدكانه يؤمر بها مع المسلمين ، واذا ظهر منه الاهمال الزم ٠٠٠ ، الجماعة افضل من صلاة الفد ولو كانت في غير المسجد

٢٥٣ ج ٢٣ من اعتقد ان الصلاة في بيته افضل من صلاة الجماعة في المساجد فهو ضال مبتدع

٢٥٤ ، ٢٥٥ ج ٢٣ من ضل جماعة في بيته هل يسقط عنه حضور الجماعة في المسجد ٢٥٨ ج ٢٣ صلاته مع الامام الراتب في المسجد جماعة ولو ركعة خير من صلاته في بيته ولو جماعة

٤٥٢ ، ٤٥٣ ج ٢١ الجمع لتحصيل الجماعة خير من التفريق والانفراد

٢٥٥ ج ٣١ اذا كفى المسجد اهل البقعة وكانوا قريبين منه لم يشرع تفريقهم

٢٥٢ ج ٢٣ من كان اماما راتباً في المسجد فصلاته فيه اذا لم تقم الجماعة الا به افضل ٤٦٩ ج ١٧ الحكمة في فضيلة الصلاة في المسجد المتيق

٢٥٨ ج ٢٣ اذا صلى الفريضة ثم اتى مسجداً تقام فيه تلك الصلاة فليصلها معهم — سواء كان عليه فائنة اولم يكن — وتكون نفلاً

٢٥٩ — ٢٦١ ج ٢٣ الجمع بين حديث يزيد بن الأسود وحديث ابن عمر في إعادة الصلاة ،

١٠١ ج ٢٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ج ١١ ، ٣٥ ، ٣٦ ج ٧ ، ٥٣١ ج ٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ،

٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٣٥ ج ٢٣ هل هي شرط في صحة الصلاة عند من أوجبها على الأعيان ؟ من صلى وحده لغير عذر لم تصح صلاته

٢٢٦ — ٢٤٠ ، ١٥١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ج ٢٣ حجج الموجبين للجماعة من الكتاب والسنة والآثار

٢٢٨ — ٢٣١ ج ٢٣ « لقد هممت ان أمر بالصلاة الخ » قول ابن مسعود وما يتخلف عنها الا منافق الخ

٢٣١ ج ٢٣ ان قيل أتم اليوم تحكمون بنفاق من يتخلف عنها وتجوزون تحريق البيوت عليه اذا لم يكن فيها ذرية ؟

٢٢٢ ، ٢٢٣ ج ٢٣ الجمع بين الأحاديث في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفد بسبع وعشرين وخمس وعشرين

٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٢٣ ليست صلاة المنفرد لعذر في نفسها مثل صلاة الرجل في جماعة ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ — ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ج ٢٣ الذين نفوا الوجوب احتجوا بتفضيل النبي صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده

وحملوا ما جاء من همه بالتحريق على ترك الجمعة أو على المنافقين الذين ٠٠ و « اذا مرض العبد كتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم » ، الجواب عنها

٥٢٣ ج ٤ الأمر بالمحافظة عليها في المساجد ٢٥٢ ج ٢٣ المصّر على ترك الجماعة رجل

خلاف العلماء في الإعادة : « الا رجل يتصدق على هذا يصلي معه »

٢٦١ ج ٢٣ المقرب هل تماد على صفتها . . . .  
٢٥٨ ج ٢٣ لم يكن في عهد السلف يصلي بالمسجد الواحد امامان راتبان وكانت الجماعة تتوفر مع الامام الراتب

٢٦٤ ج ٢٣ اذا اقيمت الصلاة فلا يشتغل بتحية المسجد ولا بسنة الفجر ولا يصلي سنة الفجر لا في بيته ولا في غير بيته ، يصليها ان شاء بعد الفرض

٢٦٣ ج ٢٠ ، ٢٤٢ ، ٢٥٥ - ٢٥٧ ج ٢٣ ، ٣٣٠ - ٣٣٢ ج ٢٣ خلاف العلماء فيما تدرك به الجمعة والجماعة على أقسوال  
(١) انها لا يدركان الا بركعة (٢) بتكبيرة (٣) ان الجمعة لا تدرك الا بركعة والجماعة بتكبيرة ، الصحيح الأول لوجه (٦)  
«من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»  
« من أدرك سجدة ٠٠ »

٢٥٧ ، ٢٥٨ ج ٢٣ اذا كان المدرك أقل من ركعة وكان بعدها جماعة أخرى فصل معهم فهو أفضل

٢٥٨ ج ٢٣ اذا كانت الجماعة سواه فالثانية أفضل ، وإن تميزت الأولى بكمال الفضيلة أو ٠٠ أو ٠٠ فهي من هذه الجبة أفضل ، قد يرجع هذا تارة وهذا تارة  
٢٤٢ ، ٢٤٣ ج ٢٣ ان أدرك أقل من ركعة فله بنيته أجر الجماعة ويكون كمن صلى منفردا

٢٦٥ ، ٢٨٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨

ج ٢٣ ، ٢٤٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٤٢ ج ٢٢  
الأقوال في القراءة خلف الامام طرفان ووسط (١) لا يقرأ خلف الامام بحال (٢) يقرأ خلف الامام بكل حال (٣) قول الجمهور السلف والخلف - وهو اعدل الأقوال أنها تستحب في صلاة السر وفي سككات الامام بالفاتحة وغيرها ، ويكره بالجمهور بها ولا تبطل بذلك

٢٦٨ ج ٢٣ ان كان لا يسمع لبعده أو لضعفه أو يسمع ههمة الامام ولا يفقه ما يقول قرأ في أصح القولين

٢٦٩ - ٢٨٢ ج ٢٣ الدليل على انه في حال الجهر يستمع : الكتاب ، والسنة ، والاعتبار

٢٦٩ - ٢٧١ ، ٣١٢ ، ٣٣٠ ج ٢٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ج ٢٢ «واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا» من اجاب بأنها مخصوصة بغير حال قراءة الامام فجوابه من وجوه

٢٧١ ج ٢٣ « من كان له امام فقراءته له قراءة »

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٣ « واذا قرأ فانصتوا »  
٢٤٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٣١٥ - ٣٢٠ ج ٢٣ « ٠٠٠ مالى أنازع القرآن » فانهى الناس من كلام الزهرى ، وهو دليل على انه لم تركوا القراءة معه حال الجهر

٢٧٥ ، ٢٧٦ ج ٢٣ آثار عن الصحابة في ذلك  
٢٨٢ - ٢٨٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ج ٢٣ الأدلة على أنه في حال المخافة والسكوت يقرأ بالفاتحة وما زاد وأن ذلك ليس بواجب ان الأمر بالقراءة والترغيب فيها يشاؤل

المصلّى أعظم مما يتناول غيره » من صل صلاة  
لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج »

٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٩ - ٣٢٣ ج ٢٣  
« مالى أنزع القرآن » « خلطتم على  
القرآن » « قسمت الصلاة ٠٠ » ( وإذا قرأ  
القرآن فاستمعوا له وانصتوا )

٣٢١ ، ٣٢٢ ج ٢٣ « فلا تقرؤا بشيء من  
القرآن اذا جهرت الا بأم القرآن »

٣٢٣ - ٣٢٥ ج ٢٣ آثار عن الصحابة  
تبين الصواب

٣٣٩ ، ٣٤٠ ج ٢٢ هل قراءته بالفاتحة  
افضل أو يقرأ بغيرها

٢٧٧ - ٢٧٩ ج ٢٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ٢٢  
النبي كان له سكتتان : سكتة في أول القراءة  
وسكتة بعد الفراغ من السورة الثانية ، لم  
يكن له ثلاث سكتات ولا أربع ، سكوتة  
بعد الفراغ من الفاتحة من جنس السكتات  
عند رؤس الآي وذلك لا يتسع لقراءتها

٢٧٨ ج ٢٣ بعض اصحابنا يقرأ عقب  
السكوت عند رؤس الآي فاذا قال ( الحمد لله  
رب العالمين ) ..... هذا لم يقله أحد  
من العلماء

٣٣٨ ج ٢٢ ، ٢٧٨ ج ٢٣ خلاف العلماء  
فى سكوت الامام : قيل لا سكوت فى الصلاة  
بحال ، وقيل سكتة واحدة للاستفتاح ،  
وقيل سكتتان ، الخلاف فى تعيين الثانية

٢٦٦ ، ٢٦٧ ج ٢٣ الذين قالوا يقرأ حال  
الجهر هل قراءته واجبة أو مستحبة ؟  
وانما قالوا ذلك فى الفاتحة

٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٣ الذين اوجبوا القراءة فى  
حال الجهر احتجوا بـ « اذا كنتم ورائى  
فلا تقرؤا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة  
لن لم يقرأ بها » وهو مغلل

٣٤٢ ج ٢٣ القراءة مع جهر الامام منكر  
مخالف للكتاب والسنة ومسا كان عليه  
عامة الصحابة

٢٨٨ - ٢٩٢ ج ٢٣ مما اعتمد عليه من  
يرى وجوب القراءة خلف الامام حتى فى  
حال الجهر - كالبخارى - والجواب عنه  
(١) « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب  
فصاعدا » وما زاد »

٢٨٩ - ٢٩٢ ج ٢٣ (٢) عموم « لا صلاة  
الا بأم القرآن » مخصوص وعسوم الأمر  
بالانصات محفوظ

٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ج ٢٣ (٣)  
« من صل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن  
ففى خداج ٠٠٠ اقرأ بها فى نفسك »

٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٣ - ٣١٦ ، ٢٨١ ج ٢٣  
(٤) « اذا كنتم ورائى فلا تقرؤا الا بأم  
القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » الجواب  
عنه ، وقالوا خروجاً من الخلاف فى وجوبها  
٢٩٤ ، ٢٩٥ ج ٢٣ احاديث آخر ، والجواب  
عنها

٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٢٣ ، ٣٤٠ - ٣٤٣ ج ٢٢  
لا يستفتح ولا يتعوذ فى حال جهر الامام ،  
الأقوال والروايات فى هذه المسألة

٢٨١ ج ٢٣ ، ٣٣٩ ج ٢٢ يستفتح فى  
حال المخافتة ، وهو افضل من القراءة اذا  
ضاق عنهما

٢٨٢ ج ٢٣ اذا اتسع الزمان للقراءة استعاذ  
وقرأ والا انصت

٤٥٢ ج ٢٢ اذا قام من التشهد الاول قبل  
ان يكمله للمأموم أو سلم وقد بقى عليه شيء  
من الدعاء فهل يكمله

٣٣٦ ، ٣٣٧ ج ٢٣ مسابقة الامام حرام  
٣٣٨ ج ٢٣ اذا سبق الامام عمدا فهل تبطل  
صلاته ، على هذا ان يتوب ، اذا لم يتب وجب  
تعزيره

٣٣٧ ، ٣٣٨ ج ٢٣ اذا سبق الامام سهوا  
لم تبطل صلاته لكن يتخذ عنه بقدر  
ما سبق به الامام ، ما يفعله قبل الامام  
لا يعتد به

٣٦٠ ج ٢٨ على كل امام ان يصل بالناس  
صلاة النبي صلاة كاملة ولا يقتصر على  
ما يجوز للمنفرد الاقتصار عليه من قدر  
الاجزاء الا لعذر

٥٩٥ ، ٥٩٦ ج ٢٢ التخفيف الذي امر به  
النبي ليس معناه الاقتصار على ثلاث  
تسبيحات ، الاحاديث الثابتة تبين انه  
يسمح في أغلب صلاته أكثر من ذلك

٥٧٥ ، ٥٩٦ ج ٢٢ التخفيف أمر  
نسبي لا يرجع فيه الى غير السنة « اذا أم  
أحدكم الناس فليخفف »

٥٧٥ ، ٥٩٤ ج ٢٢ أمره بالتخفيف  
لا ينافي أمره بالتطويل « ان طول صلاة  
الرجل وقصر خطبته » التخفيف هناك  
بالنسبة الى ما فعله بعض الأئمة في زمانه  
من قراءة سورة البقرة والاطالة هنا  
بالنسبة الى الخطبة

٥٧٦ ، ٥٩٧ - ٥٩٩ ج ٢٢ تخفيفها عن  
الاطالة اذا عرض للمؤمنين أو بعضهم عارض  
... أو كان في سفر « اني لأدخل في الصلاة  
وأنا أريد ان أطيلها فاسمع ... »

٥٧٣ - ٥٧٦ ، ٥٩٩ ج ٢٢ مقدار القيام في  
كل من الصلوات الخمس والقراءة فيها  
٥٧٦ - ٥٨٣ ج ٢٢ مقدار بقية الأركان  
مع القيام  
٣٦٠ ج ٢٨ تعاهد أئمة المساجد

٤٥٨ - ٤٦٠ ج ٦ ، ٢٩٦ ج ٢٩ ما كان  
يشهد الجمعة والجماعة من النساء الا أقلهن  
« لا تمنعوا اماء الله مساجد الله » فسول  
عائشة لو رأى ما صنع النساء بعده لمتعنهن  
المسجد

### الامامة

٣٤٠ ج ٢٣ فضل الامامة  
٣٨ ج ٣٥ ، ٢٦٠ ج ٢٨ كان الامام العام  
هو الذي يتولى امامة الصلاة والجهاد من عهد  
الرسول وخلفائه ومن سلك سبيلهم فسي  
أدركون

٢٦ ، ٢٧ ج ١٩ التقديم في الامامة بالفضيلة  
العلمية ثم بالفضيلة العملية ، قدم العالم  
بالتقرآن على العالم بالسنة ثم الأسبق الى  
الدين باختياره ثم الأسبق الى الدين بسنة ،  
لا يقدم في الامامة بالنسب

٣٥٧ ج ٢٣ « يؤم القوم اقرؤهم ... »  
٢٦٤ ج ٢٨ اذا تكافأ رجلان وخفى اصلحهما  
أقرع بينهما (١)

(١) وينظر من يستحق الولاية في كتاب  
الجهاد .

ولا يعيد ، من امتنع من الصلاة خلفه حينئذ فهو من أهل البدع  
 ٢٨٦ ج ٣ وإن كان في هجره لمظهر البدعة  
 والفجور مصلحة راجحة هجره  
 ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٤٤ ج ٢٣ ، ٢٨٠  
 ج ٣ وإذا صلى خلف الفاجر من غير عذر لم يعد ، سر الكراهة  
 ٦١ ج ٢٢ والنافلة تصلى خلف الفاسق  
 ٣٤٥ - ٣٥٠ ج ٢٣ صلاة الجمعة خلف  
 من يكفر ببدعته من أهل الأهواء ، مذاهب  
 الأئمة مبنية على الفرق بين النوع والعين ،  
 التفريق بين مسائل الأصول ومسائل  
 الفروع في التكفير خطأ  
 ٣٥٦ - ٣٥٩ ج ٢٣ لا يجوز أن يؤتى في  
 الإمامة بالناس من يأكل الحشيشة أو يفعل  
 من المنكرات المحرمة مع إمكان تولية من  
 هو خير منه  
 ٣٥٨ ج ٢٣ احتجاج المعارض بأن الصلاة  
 تجوز خلف كل بر وفاجر غلط من وجوه  
 ٣٦١ ، ٣٦٢ ج ٢٣ إذا كان الإمام قد قتل  
 مسلماً متعمداً بغير حق فينبغي عزله عن  
 الإمامة ، لا يصل خلفه الا لضرورة ، إذا تاب  
 جاز أن يقر على إمامته  
 ٣٦٢ ج ٢٣ إذا كان من الخطباء من يدخل  
 في مثل هذه النداء فانه من أهل البني  
 والعدوان الذين ينبغي عزلهم  
 ٣٦٣ ج ٢٣ لا ينبغي أن يؤتى في الإمامة من  
 يخيب  
 ٣٦٤ ج ٢٣ الصلاة خلف من يقرأ على  
 الجنائز مكروهة لوجهين

٣٤٠ ، ٣٤١ ج ٢٣ إذا كان أحدهما فاجراً  
 والآخر مؤمناً فالثاني أولى إذا كان من أهل  
 الإمامة وإن كان الأول اقراً واعلم  
 ٢٨٦ ج ٣ الواجب على المسلم إذا صار في  
 مدينة من مدائن المسلمين أن يصلى معهم  
 الجمعة والجماعة  
 ٣٥١ ج ٢٣ يجوز أن يصلى الصلوات  
 الخمس والجمعة وغير ذلك خلف من لم يعلم  
 منه بدعة ولا فسق  
 ٣٥١ ، ٣٥٢ ج ٢٣ ، ٢٨٠ ج ٣ ، ٥٤٢ ج ٤  
 ليس من شرط الانتماء أن يعلم المأموم اعتقاد  
 إمامه ولا أن يمتحنه ، يصلى خلف مستور  
 الحال  
 ٣٤١ ج ٢٣ الصلاة خلف الفاسق منهي عنها  
 نهى تحريم أو تنزيه  
 ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٤١ - ٣٤٣ ج ٢٣ ، ٢٨٦  
 ج ٣ من أظهر بدعة أو فجوراً لا يرتب إماما  
 للمسلمين ، مع القدرة على غيره ، ما يجب  
 نحو هؤلاء ، الفرق بين الداعية وغيره في  
 الإنكار عليه  
 ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ / ٣٦٨ ج ٢٣ / ٢٨٦  
 ج ٣ إذا ولاء غيره ولم يمكن صرفه عن  
 الإمامة أو كان لا يتمكن من صرفه الا بشر  
 أعظم ضرراً من ضرر ما أظهره من المنكر لم  
 يجز / وصل خلفه / والصلاة خلف الأعلم  
 بكتاب الله وسنة نبيه .. أفضل  
 ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٨ ج ٢٣ ،  
 ٢٨٦ ، ٢٨٠ ج ٣ يصل خلفه مالا يمكنه  
 فعلها الا خلفه كالجمع والأعياد والجماعة

٣٦٤ ، ٣٦٥ ج ٢٣ الامام الذي يبصق في الحراب ينهى عن ذلك ، اذا عزل عن الإمامة أو انتهى الجماعة عن الصلاة خلفه سأغ ٢٥٢ ج ٢٣ من عرف عنه التطاهر بترك الواجبات أو فعل المحرمات فإنه يستحق ان يهجر ٠٠٠ حتى يتوب

٣٥٦ ج ٢٣ مسائل الدين التي يتنازع فيها كثير من الناس كمسائل الحرف والصوت ونحوهما قد يكون كل من المتنازعين مبتدعا وكلاهما جاهل متاويل فليس أحدهما أولى من الآخر ، اذا ظهرت السنة وعلمت فخالفها واحد ففيه نزاع

٣٧٣ - ٣٨٠ ، ٣٥٢ ج ٢٣ ، ٣٦٤ - ٣٦٦ ج ٢٠ تجوز صلاة المذاهب الأربعة بعضهم خلف بعض ، هذه المسائل لها صورتان (١) ان لا يعرف المأموم ان امامه فعل ما يبطل الصلاة (٢) ان يتيقن ان الامام فعل ما يسوغ عنده : مثل ترك قراءة البسلة سرا وجهرا والمأموم يعتقد وجوبها ، أو ترك الوضوء من مس الذكر أو لمس النساء أو أكل لحم الإبل أو القهقهة أو خروج البنجاسات أو النجاسة النادرة والمأموم يرى وجوب الوضوء من ذلك ، قول القائل ان المأموم يعتقد بطلان صلاة امامه خطأ

٣٣٨ ج ٢٣ أما اذا أتى الامام بالواجبات كما يفترقه المأموم لكن لا يعتقد وجوبها ٠٠٠ ففيه خلاف شاذ

٣٨١ ، ٣٨٢ ج ٢٣ يجوز للحنفي وغيره ان يقلد من يجوز الجمع للمطر

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٢٤ استحب الأئمة ان يدع الامام ما هو عنده افضل اذا كان فيه تالف

المأمومين ، اذا فعل خلاف الأفضل لبيان انسنه

٣٧٠ - ٣٧٢ ج ٢٣ الناس في انعقاد صلاة المأموم بصلاة الامام على ثلاثة أقوال (١) لا ارتباط بينهما (٢) انها منعقدة بصلاة الامام وفرع عليها مطلقا (٣) انها منعقدة بصلاة الامام لكن انما يسرى النقص على صلاة المأموم مع عدم العذر منها ، ينبغي على هذا

٢٤٩ ، ٢٤٨ ج ٢٣ المنع من امامة المرأة الرجل ، يجوز للمرأة ان تؤم الرجل للحاجة فتصلي بهم التراويح ، موقفها حينئذ

٣٦٥ ج ٢٣ اذا كانت يدا الأقطع يصلان الى الأرض في السجود جازت الصلاة خلفه ، النزاع فيما اذا كان أقطع أيديين والرجلين ، اذا أمكنه السجود على الأعضاء السبعة فالسجود تام وصلاة من خلفه تامة

٣٦٦ ج ٢٣ تصح الصلاة خلف الخصى ، هو أحق بالإمامة ممن هو دونه في العلم والدين

٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٢٣ الاستئجار على الإمامة يجوز مع الحاجة

٣٦٧ ج ٢٣ ان كان المرفع على المراكب يعطى الامام من اجرة مراكبه جاز ، وان كان يعطيه مما يأخذه من الناس بغير حق لم يجز

٢٤٩ ج ٢٣ اذا مرض الامام مرضا مزمنًا تعين انصرافه عن الإمامة

٢٤٩ ، ٤٠٦ ج ٢٣ اذا صلى الامام قاعدة صلوا خلفه قعودا ، ان ابتدأ بهم قائما ثم اعتل جاز الأمران ، كره لغير الامام الراتب

٣٦٤ ، ٥٧٠ ج ٢٠ ، ٣٥٢ ج ٢٣ اذا صلى  
الامام ناسيا حدثه أو جنابته ثم علم أعاد ولم  
يعد المأمومون ، اذا صلى بلا وضوء عامدا  
٣٥٠ ج ٢٣ من لا يقيم قراءة الفاتحة فلا  
يصل خلفه الا من هو مثله كاللثغ  
٤٤٣ ج ٣٦٨ ، ٢٢ ج ٢٣ اللحن الذي لا يحيل  
المعنى في الفاتحة لا يبطلها ، الذي يحيل المعنى  
ان كان عالما به بطلت وان لم يعلم ففيه نزاع  
٣٤٤ ج ٢٢ اذا نصب المخفوف في صلاته  
عالما بطلت  
٣٥٠ ج ٢٣ تصح الصلاة خلف من يبذل  
الضاد بالفاء ، بخلاف الحرفين المختلفين  
صوتا ومخرجا وسما كالراء بالقيين  
٣٧٣ ج ٢٣ ان كانوا يكرهون هذا الامام  
لأمر في دينه ويحبون الآخر لأنه أصلح في  
دينه منه فإنه يجب ان يؤلى عليهم هذا الامام  
الذي يحبونه ، وليس لذلك الامام الذي  
يكرهونه ان يؤمهم  
٣٨٢ ج ٢٣ اذا ادرك مع الامام بعضا وقام  
يأتي بما فاتته فاتم به آخرون جاز  
٣٩٠ ج ٢٣ يصح أن يأتم المفترض بمن يؤدي  
ما شك في وجوبه ، اذا اعتقد الوجوب ثم  
تبين له عدمه ؟  
٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٣ ليس للامام الراتب ان  
يعتاد ان يصل بالناس الفريضة مرتين  
٣٨٣ - ٣٨٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ ج ٢٣  
اقتداء المفترض بالمتنفل بجوز للحاجة ، مثال  
الحاجة ، الأقوال في المسألة وحججها  
٢٨٩ ج ٢٣ اذا أمكن ان يرتب في كل  
مسجد امام راتب فلا يصلح ان يرتب امام  
في مسجدين

٣٩١ ج ٢٣ من وجد جماعة يصلون الظهر  
فأراد ان يقضى معهم الصبح فلما قام للركعة  
الثانية فارقه بالسalam هل تصح  
٢٨٦ ج ٢٣ صلاة العشاء الآخرة خلف من  
يصل قيام رمضان تجوز  
٣٩١ ج ٢٣ اذا ظن ان امامه زيد فتبين انه  
عمرو

### موقف الامام والمأمومين

٣٩٤ ج ٢٣ لا يتقدم المأموم على الامام  
ولا يتخلفون عنه تخلفا كثيرا  
٥٩٩ ج ٢٢ ، ٣٩٥ ، ٢٤٦ ج ٢٣ موقف  
المرأة مع النساء ، ومسح الرجال واذا امت  
النساء  
٢٤٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٩ ج ٢٣ ، ٥٥٩ ج ٢٠  
تقدم المؤتم على الامام عند الحاجة يجوز  
٣٩٣ - ٣٩٧ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٢٣ من صلى  
منفردا خلف الصف لغير عذر لم تصح  
صلاته ، اسناد الحديثين في بطلان صلاة  
الفرد ، ليس فيهما ما يخالف الأصول ، الذين  
عارضوه احتجوا بصحة صلاة المرأة منفردة  
وبحديث أبي بكره الجواب عنهما ، التفريق  
بين العالم والجاهل لا يسوغ  
٣٩٧ ج ٢٣ أبو بكره ادرك من الاصطفاف  
المأمور به ما يكون به مدركا للركعة ،  
لو دخل في الصف بعد اعتدال الامام  
الاقتداء

٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ج ٢٣ صلاة المأموم  
خلف الامام خارج المسجد أو قسى المسجد  
بينهما حائل ان اتصلت الصفوف جاز وان  
كان بينهما وبين الصفوف حائط بحيث  
لا يرون الصفوف ولكن يسمعون التكبير من

غير حاجة لم تصح ، وإن كان بينهم طريق  
أو نهر لم تصح

٤١٠ ، ٤١٥ ، ٤١٢ ج ٢٣ ، ٣٦٣ ج ٢٢  
لا يصفى فى الطرقات والحواميت والأسطحة  
مع خلو المسجد ، من فعل ذلك استحق  
التأديب ، ولأن جاء بعده تخطيه ، من صلى  
فى حانوته والطريق خال لم تصح صلاته ،  
ليس له أن يقعد فى الحانوت وينتظر اتصال  
الصفوف به ، وكذلك الجمعة

٥٠٤ ، ٥٠٥ ج ٢٢ لا ينبغي للإمام أن يقعد  
بعيد السلام مستقبل القبلة الا مقسداً  
ما يستغفر ثلاثاً ويقول ٠٠٠ ، لا ينبغي  
للمأموم أن يقوم حتى ينصرف الإمام عن  
القبلة

١٤ ج ٢٤ الاعتذار المبيحة لترك الجمعة  
والجماعة

### باب صلاة أهل الاعتذار

#### المريض

٣٨٨ ج ٢٨ تجب الصلاة وسائر شروطها  
بحسب القدرة  
٥ ، ٦ ج ٢٤ لا يصح الفرض قاعداً مع  
القدرة على القيام

٥ ، ٧ ج ٢٤ ، ٤٢٨ ج ٢١ يصلى المريض  
على حسب حاله ، اذا شق عليه القيام صلى  
قاعداً ، فإن لم يستطع صلى على جنبه ،  
اذا لم يمكنه النزول الى الأرض صلى على  
الراحلة

٥ ، ٢٤ ج ٢٤ الشيخ الكبير اذا انحلت أعضاؤه  
يفعل ما يقدر عليه ويصلى قاعداً اذا لم  
يستطع القيام ، ويوميء برأسه ، ان سجد

على فخذه جاز ، يمسح بخرقه اذا تخلى  
ويوضؤه غيره ان أمكن

٥ ، ٦ ج ٢٤ اذا صلى على جنبه جعل وجهه  
الى القبلة ، ان لم يجد من ييممه صلى على  
حسب حاله

٤٢٩ ج ٢٤ ان كان محبوساً أو مقيداً  
صلى على حسب حاله

٧٢ ، ٧٣ ج ٢٢ اذا عجز عن الأيما برأسه  
لم يوميء بطرفه

### قصر المسافر الصلاة

١٠٥ - ١٣٦ ج ٢٤ ، ٢٤٣ ج ١٩ السفر  
فى الكتاب والسنة مطلق فى جنس السفر  
وقدره

١٠٥ - ١١٤ ج ٢٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ج ١٨  
نزاع الناس فى جنس السفر الذى يقصر فيه  
ويفطر : منهم من قال لا يقصر الا فى حج  
أو عمرة أو غزو ، ومنهم من قال لا يقصر  
الا فى سفر يكون طاعة فلا يقصر فى مباح ،  
ومنهم من قال لا يقصر فى السفر المكروه  
ولا المحرم ويقصر فى المباح ، حجج هذه  
الأقوال والجواب عنها ، الصحيح ان القصر  
والفطر مشروعان فى جنس السفر

٣٣٠ / ٣٤٦ - ٣٥٢ ج ٢٧ تقصر الصلاة  
فى السفر الى زيارة المسجد النبوى / هل  
يقصر من سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء  
والصالحين ، ماخذ من استثنى قبر النبى (١)

#### قلده

١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ ج ٢٤ لم يجد النبى  
مسافة القصر بعد زمانى ولا مكانى

(١) وانظر شد الرحال الى زيارة القبور



٤٠ - ٥٠ ج ٢٤ ، ٢٤٣ ج ١٩ فيرجع فيه الى العرف لما كان سفرا في عرف الناس فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم ، ادلة ذلك

١٥ ج ٢٤ مما يعد سفرا في العرف ان يتزود له ويربذ في الصحراء ، ان كان ينتقل بين قراها الشجرية كما ينتقل من الصابلية الى دمشق فليس بمسافر

٢٢٤ ج ١٩ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ج ٢٤ النبي يذهب الى قباء وللصلاة على الشهداء ولم يكن مسافرا ، وكذلك من يأتي مسن العوالي والعقيق

٢٤٤ - ٢٤٦ ج ١٩ الخروج من المساكن الى البساتين التي حول المدينة لا يسمى سفرا ولو اقام احدهم طرفى النهار او بات في بستانه واقام فيه اياما ولو كان البستان ابعد من بريد

٢٤٥ ج ١٩ البلد الكبير الذي يكون اكثر من بريد متى سار من احد طرفيه الى الآخر لم يكن مسافرا

١٢٠ ج ٢٤ ، ٢٤٧ ج ١٩ لو كانت المسافة محدودة لكان حد اقلها بالبريد اجود مثل سفر اهل مكة الى عرفة

١٦ ج ٢٤ سفر يوم من رمضان يجوز فيه القصر والفطر

١٢٣ - ١٢٦ ، ١٢٨ - ١٣٢ ج ٢٤ ، ٢٤٣ ج ١٩ فتاوى الصحابة كانت بحسب حال السائل فمن رآه مسافرا اثبتوا له حكم السفر ومن لا فلا

٣٨ - ٥٠ ، ١٢٦ - ١٣٥ ج ٢٤ ، ٢١١ ،

٢١٢ ج ٢٥ نزاع الناس في حد السفر الذي علق به الشارع القصر والفطر : قيل

ثلاثة ايام ، وقيل يومين ، وقيل اقل من ذلك ، وقيل ميل وقيل ( ٤٦ ) ميلا وقيل ( ٤٥ ) وقيل ( ٤٠ ) حجج هذه الاقوال والجواب عنها

١١٥ ، ١١٦ ج ٢٤ من رأى ان اعمال البلد تبع له كالسواد مع الكوفة احتج عليه بقصر اهل مكة مع النبي . . .

١١ ج ٢٠ تحديد مسافة القصر بثلاثة ايام او ستة عشر فرسخا لما كان قولاً ضعيفاً كان طائفة من العلماء ترى القصر فيما دون ذلك

٤١ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ١١٩ - ١٢٣ ، ١٣٥ ج ٢٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ١٩ اذا قطع المسافة الطويلة في مدة قصيرة لم يكن مسافرا ، لو قطع بريدا في ثلاثة ايام كان مسافرا ولو قطعه في نصف يوم لم يكن مسافرا

٢٩٠ - ٢٩٢ ج ٢٢ القصر ستة راتبة وسببه السفر خاصة

٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٣١ ،

٩٦ - ١٠٣ ج ٢٤ ، ٢١٠ ج ٢٥ ، ٨٢ ،

٢٩١ ج ٢٢ ، ٣٦٠ ج ٢٠ اقوال الناس في الترتيب في السفر ، اعدلها انه مكروه وان القصر هو السنة وهو افضل

١٤٣ - ١٦٢ ج ٢٤ ماخذ من لم يكره للمسافر ان يصل اربعا انهم ظنوا ان النبي فعل ذلك او فعله بعض الصحابة فاقروهم عليه وظنوا ان صلاة المسافر ركعتين او اربعا بمنزلة الفطر والصوم في رمضان

١٤٤ - ١٥٦ ج ٢٤ كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم « سنه »

٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٩ ج ٢٤ « قصر واتم » خطأ ، ١٢١ ، ١٤٥ - ١٥٤ ج ٢٤ ، ٧٨ - ٨٣ ،

١٩٠ ج ٢٢ « كان يقصر في السفر وتتم ويفطر وتصوم » « اعتبرت مع رسول الله ... قصرت وأتمت وأفطرت وصمت فقسال أحسنت ... » خطأ من وجوه

١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٦ ج ٢٤ سنة المسافرين القصر بمرفة ومزدلفة حتى أحل مكة (١) ١٣٤ ج ٢٤ لا يؤخر القصر الى ان يقطع مسافة طويلة

٩٢ ، ١٠١ ، ١٠٢ ج ٢٤ اذا اتم بمقيم صلى خلفه أربعاً

٢٤٢ ، ٣٣٣ ج ٢٣ اذا أدرك المسافر مع المقيم ركعة أتم وان أدرك أقل فعل قولين ٩ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٢١ ، ٢٨ ، ٥٠ ، ١٦ ج ٢٤ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٢٩١ ج ٢٢ لا تجب

نية القصر ولا تشتط وهو قول الجمهور ، من عمل بأحد القولين لم ينكر عليه ١٣٦ ، ١٣٧ ج ٢٤ الإقامة خلاف السفر

١٣٧ - ١٤٣ ، ١٨ ، ٣٦ ج ٢٤ من جعل للمقام حدا من الأيام : إما ثلاثة وإما أربعة وإما عشرة ... فقد قال قولا لا دليل عليه ، حجج هؤلاء والجواب عنها

١٧ ، ١٨ ج ٢٤ اذا نوى ان يقيم بالبلد أربعة أيام فما دونها قصر ، وان كان أكثر فالأحوط الاتمام

١٨ ج ٢٤ اذا جرد الى الخبرة لأجل الحمى وهو يعلم انه يقيم شهرين جاز القصر والإقام ، ومن عنده شك في جواز القصر فالإتمام أفضل له

(١) وانظر المناسك

٢١٣ ج ٢٥ لا يقصر ولا يفطر الملاح الذي معه أهله وجميع مصالحه

١٧ ج ٢٤ اذا قال غدا أسافر أو بعد غد ولم ينو المقام قصر أبداً

٢١٣ ج ٢٥ أهل البادية كأعراب العرب والأكراد والترك وغيرهم الذين يشتون في مكان ويصيفون في مكان يقصرون في حال ظعنهم ، واذا نزلوا لم يقصروا وان كانوا يتنعمون المرعى

٣٣ - ٣٨ ، ١٢ ، ١٥ ، ٢٦ ج ٢٤ الفرق بين السفر الطويل والقصر لا أصل في الكتاب والسنة ، من جعلها من الفقهاء نوعين وفرق بين أحكامها فأباح في الطويل القصر والفطر دون القصر

#### الجمع بين الصلاتين

١٩ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٣١ ج ٢٤ ٨٥ ج ٢٢ فعل كل صلاة في وقتها أفضل ... اذا لم يكن به حاجة الى الجمع

٢٧ ج ٢٤ انما كان يجمع في بعض الأوقات اذا جد به السير وكان له عذر شرعى ١٦٩ ج ٢٦ ، ٦٣ ، ٦٤ ج ٢٤ لم ينقل أنه جمع وهو نازل الا مرة

٢٧ ج ٢٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٢٢ ، ٣٦٠ ج ٢٠ الجمع رخصة عارضة ٢٢ - ٢٦ ج ٢٤ الأقوال في الجمع (٣) ،

#### سبب النزاع

٢٩٢ ج ٢٢ ، ١٤ ج ٢٤ ، ٤٣٣ ج ٢١ الجمع سببه الحاجة والمطر فإذا احتاج جمع في السفر القصير والطويل وكذلك الجمع للمطر ونحوه وللمرض ونحوه ولغير ذلك من الأسباب

٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ج ٢٦ ، ٢٢٣ ج ٢١ ، ٤٣٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ج ٢١ من الاعتذار المبيحة للجمع ، وأوسع المذهب فيه

٢٨ ، ٢٩ ج ٢٤ الجمع للوحصل الشديد والرياح الشديدة الباردة ونحو ذلك وإن لم يكن المطر نازلا أولى من أن يصلوا في بيوتهم ، ترك الجمع مع الصلاة في البيوت بدعة

٤٥٢ ج ٢١ جمع بالمدينة للمطر وهو نفسه لم يكن يتضرر به ، تحصيل الجماعة خير من التفريق والانفراد

٧٢-٧٤ ج ٢٤ أدلة جواز الجمع للمطر والسفر والمرض ونحوهما

٦٤ ج ٢٦ وجمع أيضا في الحضر لثلا يخرج أمته

٦٩ ، ٧٢ - ٨٤ ج ٢٦ حديث ابن عباس في الجمع بالمدينة صحيح « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا من غير خوف ولا سفر » « ولا مطر » جمع النبي وجمع ابن عباس بها كان لحاجة عرضت

٥٦ - ٧٢ ج ٢٤ الأفضل أن يجمع بحسب الحاجة والمصلحة في أول الوقت أو آخره أو وسطه ، الأحاديث الواردة في ذلك

٦٣ - ٦٥ ، ٢٧ ج ٢٤ الجمع على ثلاث درجات إن كان سائرا في وقت الأولى وإنما ينزل في وقت الثانية جمع في وقت الثانية ، وإن كان في وقت الثانية سائرا أو راکبا جمع في وقت الأولى ، وإن كان نازلا في وقتها جميعا نزولا مستمرا لم يجمع ، وإن كان مع نزوله يحتاج إلى النوم والاستراحة

أو الأكل وقت الظهر أو وقت العشاء فيؤخر الظهر إلى وقت العصر أو يقدم العشاء

٥٦ ج ٢٤ في عرفة ونحوها يكون التقدير هو السنة

٥٦ ، ٥٧ ج ٢٤ الجمع بمزدلفة المشروع فيه التأخير ، الخلاف في المغرب هل يصلها في طريقه ، لا يسوغ له أن يصل العشاء في طريقه

٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٢٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٨٢ - ٨٤ ج ٢٤ ، ٢٣٠ ج ٢٥ السنة أن يجمع للمطر في وقت المغرب

١٦ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٥٠ ، ٥١ ج ٢٤ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ج ٢١ الجمهور لا يشترطون للجمع نية وهو أظهر ، من عمل بأحد القولين لم ينكر عليه

٢٣١ ج ٢٥ ، ١٥ - ٥٥ ج ٢٤ لا تشترط الموالات ولا الاقتران ، الأقوال في الاقتران ٥٤ - ٥٦ ج ٢٤ غلط من حمل الجمع على الجمع بالفعل

٨٤ ج ٢٤ ، ٣١ ، ٥٣ ، ٥٤ ج ٢٢ الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبار

**صلاة الخوف**

٨٢ ، ٨٣ ج ٢٢ السفر يقتضي قصر العدد والخوف يقتضي قصر الأركان

٣٠ ، ٣١ ج ٢٤ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٢٨٧ ج ٢٢ فقهاء الحديث يجوزون في صلاة الخوف جميع الأنواع المحفوظة عن النبي ، أصل أحمد في هذا ونحوه

١٤٣ ، ١٤٤ ج ٢١ إحدى صفات صلاة الخوف

٣٤٨ ج ٢٢ اذا صلى مرة على وجه ومرة على وجه كان اتبع من حفظ وجه وترك وجه، وقد يكون على وجه افضل في وقت لمناسبة حاله حال ذلك الوقت

٢٩ ج ٢٢ لا يجوز تأخير الصلاة حال القتال ، تأخير صلاة العصر الى ما بعد الغروب خلال القتال منسوخ

١١٤ ج ٢٤ اذا قاتل قتالا محرما فهل يصل صلاة خائف ويعيد

### باب صلاة الجمعة

٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٢٥ يوم الجمعة افضل ايام الاسبوع

٢٣١ ج ١٨ من الحكم في الاجتماع لصلاة الجمعة التذكير بالاسبوع الاول

٦١٥ ج ١١ الجمعة فريضة باتفاق الائمة

١٦٦ - ١٧٠ ج ٢٤ تجب الجمعة على كل قسم مستوطنين ببناء متقارب اذا كان مبنيا بما جرت به عادتهم : من مدر وخشب

أو قصب أو جريد كاهل القرى ؛ بخلاف أهل الخيام الذين ينتجعون في الغالب مواقع القطر وينقلون بيوتهم معهم

١١٨ ج ٢٤ تجب على من حول المصر وهو يقدر بسماع النداء ويفرغ

٤٨٠ ، ٤٨١ ج ١٧ لا تصل الجمعة نسي مساجد القبائل

٢٠٩ ج ٢٤ تقام الجمعة في القرى ، دليل ذلك

٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٢٤ قول على : لا جمعة ولا تشرق الا في مصر جامع

٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٤ تجوز إقامة الجمعة في جامع القلعة ..

١٧٧ - ١٧٩ ج ٢٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ج ١٧ لا تشرع الجمعة للمسافر ، لم ينقل عمن

النبي انه صلى في اسفاره جمعة ولا عيدا ١٨٤ ج ٢٤ وجوبها على العبد قوى :

اما مطلقا واما اذا اذن له سيده ٤٥٨ ج ٦ صلاة النساء في بيوتهن الجمعة والجماعة افضل الا العيد

١٨٤ ج ٢٤ تجب على من في المصر من المسافرين فان لم يجب عليهم الاتمام

١٠٢ ج ٢٤ للمسافرين ان يصلوا يوم الجمعة جماعة اربعا

١٣٧ ، ١٣٨ ج ٢٤ تقسيم الناس الى مسافر ومقيم مستوطن ومقيم غير مستوطن اوجبوا عليه اتمام الصلاة والصيام واوجبوا عليه الجمعة وقالوا لا تعتقد به لا دليل عليه

٢٠٤ ج ٢٤ اذا خشي فوت الجمعة فانه يسرع حتى يدرك منها ركعة فاكتر ، واما ان كان يدركها مع المشي وعليه السكينة فهو افضل

٣٠ ج ٢٨ اذا كانت الجمعة تفوته بالسفر فهل يكره

١٩٠ ج ٢٤ مما يشترط للجمعة ٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٣ وقت صلاة الجمعة

٢٨٨ ج ٢٤ اذا كان في القرية اقل من اربعين رجلا فهل يصلون ظهرا

٢٧٠ ج ٢٤ ٢٣٠ - ٢٣٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥٥ - ٢٥٧ ج ٢٣ ، ٣٦٣ ج ٢٠ الجمعة تدرك

بادراك ركعة وما دونها لا يعتد به وانما يفعله متابعة للامام « من ادرك سجدة »

٢٠٧ ج ٢٤ اذا ادرك ركعة من صلاة الجمعة ثم قام ليقتضى ما عليه لم يجهر بالقراءة

٢١٤ ، ٢١٥ ج ٢٤ خطبة الجمعة فرض ،  
لفرضنا

٣٩٤ ، ٣٩٥ ج ٢٢ ، ٢٣٥ ج ٢٤ منا لا بد  
منه في الخطب الحمد والتشهد ، الشهادة  
ركن في خطب الصلاة وفي الخطب خارج  
الصلاة

٣٩٢ ، ٣٩٣ ج ٢٢ تقديم الحمد في الخطب  
على التشهد ، تستفتح بكلمة « الحمد »  
عند جمهور المسلمين

٣٩١ ج ٢٢ ، ٤٠٨ ج ٢٧ ذكره بالتشهد  
هو الواجب ، الصلاة عليه دعاء ، أظهر  
الأقوال أن الصلاة عليه واجبة مع الدعاء ،  
يكون مقدما على الدعاء للغير

٣٩٨ ج ٢٢ ثم يخاطب الناس بـ « أما بعد »  
٢١٣ ج ٢٦ لو خطب محدث وتوضأ وصل  
الجمعة جاز

٢٠٥ ج ٢٤ استحباب قراءة « الجمعة »  
و « المنافقين » في الجمعة

٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ٢٤ استحباب قراءة  
( الم تنزيل ) و ( هل أتى ) بكاملهما في  
فجر الجمعة ، الحكمة في ذلك ، لا يستحب  
أن يقرأ بسورة فيها سجدة أخرى

١٩٤ ، ٢٠٤ ج ٢٤ ليست قراءة « الم تنزيل »  
ولا غيرها من ذات السجود واجبة في فجر  
الجمعة ، ينفي تركها أحيانا لثلا يعتقد  
الوجوب ، حكم من اعتقد الوجوب

٢٠٨ ج ٢٤ إقامة الجمعة في المدينة الكبيرة  
في موضعين للحاجة جائز

٢١٤ ج ٢٤ إذا اعتقد جمعتان في موضع  
لا تصح فيه جمعتان صحت الأولى دون الثانية

إذا كانتا باذن الامام ، فإن اشكل عسین  
السابقة بطلنا جميعا وصلوا ظهرا

٢١٠ - ٢١٣ ج ٢٤ إذا وافق العيد الجمعة  
فمن شهد العيد سقطت عنه الجمعة ، على  
الامام أن يقيم الجمعة ليشهدها من شاء  
شهودها ومن لم يشهد العيد ، أقوال العلماء  
في المسألة

٢٠٠ - ٢٠٣ ج ٢٤ كان النبي يصلي بعد  
الجمعة ركعتين ، « من كان متكئا مصليا بعد  
الجمعة فليصل بعدها أربعاً »

٢٠٢ ، ٢٠٣ ج ٢٤ السنة أن يفصل بين  
الفرض والنفل في الجمعة وغيرها ، كثير  
من أهل البدع كالرافضة لا ينوون الجمعة  
بل ينوون الظهر ويظهرون أنهم سلموا ٠٠٠

١٨٨ - ١٩٣ ج ٢٤ ليس لبل الجمعة سنة  
رأية مقدرة بعدد ولو كان الاذان على  
عهد ، الفاظه فيها الترغيب في الصلاة يوم  
الجمعة من غير توقيت ، من الصحابة من  
يصلي عشرا ومنهم ، و ٠٠

١٨٩ - ١٩٣ ج ٢٤ عمدة من قال ان لها  
سنة ركعتين أو أربعاً والجواب عنه  
١٩٣ ، ١٩٤ ج ٢٤ هذا الاذان لما سنه  
عثمان واتفق المسلمون عليه صار اذا نأ  
شرعيا

١٩٤ ج ٢٤ من صلى بعد الاذان الأول لم  
ينكر عليه ومن ترك ذلك لم ينكر عليه  
١٩٤ ج ٢٤ قد يكون تركها أفضل اذا كان  
الجهال يظنون أنها سنة رأية أو واجبة

١٩٤ - ١٩٩ ج ٢٤ ان كان الرجل مع قوم  
يصلونها وكان مطاعا اذا تركها وبين لهم

### باب صلاة العيدين

١٦١ ، ١٦٢ ج ٢٣ وجوب صلاة العيد على الأعيان ، قول من قال فرض كفاية لا ينضبط ٤٥٨ ، ٤٥٩ ج ٦ أمر النساء بالخروج للعيدين - بخلاف الجمعة والجماعة - لأسباب ٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٤ تعدد العيد عند الحاجة ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ١٠٢ ج ٢٤ اذا استخلف من يصل بالناس العيد صلى بهم أربعا ١٧٧ ج ٢٤ يشترط للعيدين الإقامة ٤٨٠ ، ٤٨١ ج ١٧ لم يصل في أسفاره جمعة ولا عيدا ١٧٩ ج ٢٤ ، ١٧٠ ج ٢٦ لم يصل بمنى هو ولا أحد من أصحابه ٤٨٠ ج ١٧ لا تصل العيد في مساجد القبائل والبيوت ١٣٤ ج ٢٦ السنة ان يخالف الطريق في الأعياد ١١٢ ج ٢٣ ، ١٩٨ ج ٢٠ ليس له ان يجعل للعيدين وغيرها اذانا كالخمس ، مداومة على ذلك بدعة ٢٢٤ ج ٢٤ صلاة العيد داخلة في التكبير فاختصت بتكبير زائد ٢٢٠ ج ٢٤ ، ٣٦٢ ج ٢٠ تكبيرات العيد الزوائد سبع في الأولى بتكبير الاحرام ، وفي الثانية خمس ٢٢٠ ج ٢٤ يكبر المأموم تبعا للامام ٢١٩ ، ٢٢١ ج ٢٤ : يحمد الله ويشئ عليه ويصلي على النبي ويدعو بما شاء بين التكبيرات ، ان قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ، أو قال الله أكبر كبيرا

السنة فتركها حسن ، وان لم يكن مطاعا. وراى ان في صلاتها تأليفا لقلوبهم الى ما هو أنفع أو دفعا للخصام والشتر فهذا ايضا حسن ٣٠٧ ، ٣٠٨ ج ٢١ الحكمة في الأمر بالاعتسال يوم الجمعة ، النزاع في الوجوب ٢١٥ ج ٢٤ قراءة سورة الكهف يوم الجمعة فيها آثار ، هي مطلقة يوم الجمعة ٢٤٨ ج ٥ ساعة الإجابة من حين يصعد الامام على المنبر الى ان تنقضي الصلاة ، من كانت عادته الجمعة ثم مرض أو سافر ... وكان دعوؤه كدعاء من شهدها ٢١٦ ، ٢١٧ ج ٢٤ السنة ان يتقدم الرجل بنفسه ، من قدم سجادة فهو ظالم ، يجب رفع تلك السجاجة ، لو عوقب أصحابها بالصدقة بها لكان سائفا ٢١٦ ، ٢١٧ ج ٢٤ أصل الفرش بدعة لا سيما في مسجد النبي ٢٠٥ ج ٢٣ أمر الداخل بتحية المسجد عند الخطبة ٢٠٥ - ٢٠٩ ج ٢٣ أقوال الناس في التنفل نصف النهار يوم الجمعة وغيرها ٤٦٩ ج ٢٢ لا يرفع صوته بالصلاة على النبي في الصلاة وخارجها ٢١٧ ، ٢١٨ ج ٢٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ج ٢٢ جهر المؤذن بالصلاة والترغى عند رقي الخطيب المنبر أو جهره بالدعاء للخطيب والامام ونحو ذلك مكروه وأشد منه الجهر بنحو ذلك في الخطبة

٢٠٥ ، ٢١٩ ج ٢٤ مها قرأ به الإنسان جاز ، استحباب قراءة ( الذاريات ) و (اقتربت) أو نحو ذلك مما جاء به الاثر (ق) ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ ج ٢٢ لم ينقل عن النبي أنه افتتح خطبته بغير الحمد لا العيد ولا غيرها

٢٢٥ ج ٢٤ التكبير مشروع في خطبة العيد زيادة على الخطب الجمعة

٢١٤ ج ٢٤ خطبة العيد ليست فرضا

٢٢٣ - ٢٢٥ ج ٢٤ شرعية تكبير العيد

٢٢٠ ج ٢٤ يشرع لكل أحد ان يجهر بالتكبير عند الخروج الى العيد

٢٢١ ، ٢٢٥ / ٢٢٨ ج ٢٤ التكبير مشروع

ايضا في عيد الفطر ، التكبير فيه او كد من جهة ان الله أمر به ، أوله من رؤية الهلال وآخره انقضاء العيد وهو فراغ الامام من الخطبة / حكمة الأمر به

٢٢٠ - ٢٢٢ ، ٢٢٥ - ٢٢٩ ج ٢٤ التكبير

مشروع في عيد الاضحى ، التكبير في النحر او كد من جهة أنه يشرع ادبار الصلوات ، أهل الامصار يكبرون من فجر يوم عرفة الى آخر أيام التشريق

٢٢٨ ج ٢٤ الحكمة في تخصيص التكبير بعد الصلوات في عيد الاضحى وإيسام التشريق دون الفطر

٢٢٧ ج ٢٤ قد يحتج بها من يرى ذكر الله عند رؤية الهدى

٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ج ٢٤ المواضع التي يشرع فيها التكبير والحكمة فيه ، وحكمة الجهر به

٢٢٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ج ٢٤ صفة التكبير المنقول عن أكثر الصحابة : الله أكبر ، الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر ولله الحمد ، ان قال الله أكبر ثلاثا جاز ، من الفقهاء من يكبر ثلاثا فقط ، ومنهم من يكبر ثلاثا ويقول ٠٠٠٠

٢٤٢ - ٢٤٧ ج ٢٤ القاعدة في هذا الباب ان جميع صفات العبادات من الأقوال والأفعال اذا كانت مأثورة أثرا يصح التمسك به لم يكره شيء من ذلك ، بل يشرع كله ولا يجمع بين ذلك

٢٤٧ - ٢٥٢ ج ٢٤ ، ٦٩ ، ٧٠ ج ٢٢ التنوع في ذلك افضل من المداومة على نوع معين

٢٣٦ - ٢٣٩ ج ٢٤ الجمع بين ما تقدم في فضل التكبير والتهيل وبينه افضل الكلام ما اصطفى الله للملائكة سبحانه الله وبحمده ، ٢٤٠ ج ٢٤ جمع في تكبير الأعياد بين

التكبير والتهيل وبين التكبير والتحميد ٤٩٨ ، ٤٧٠ ج ٢٢ اذا ذكر الله وصل على النبي بين تكبيرات العيد لم يجهر بالصلاة على النبي وان جهر بالتكبير

٢٢٢ ج ٢٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٢٥ عيد النحر افضل ممن عيد الفطر ولذا كانت العبادة فيه النحر مع الصلاة ٠٠٠

٢٥٣ ج ٢٤ التهنية في العيد رويت عن طائفة من الصحابة ورخص فيه الأئمة ، أحمد لا يبدأ احدا وان ابتداء أحد اجابه ، التعليل

٢٩٨ ج ٢٥ جمع الناس للطعام في العيدين وأيام التشريق سنة

### باب صلاة الكسوف

١٦٩ ، ١٧٤ ج ٣٥ ليس للموت والحياة  
اثر في الكسوف

١٩٠ - ١٩٣ ج ٢٥ ، ٢٥٩ ج ٢٤ « ان  
الشمس والقمر آيتان من آيات الله  
لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ... »

١٧٦ ، ١٧٧ ج ٣٥ طعن أبي حامد ونحوه  
فسي حديث « ... ولكن الله اذا تجلى  
لشيء خضع له » والرد عليهم مع توضيح  
معنى الحديث

١٦٨ ، ١٧٥ ج ٣٥ تخويف الله العباد  
بالكسوف لأنه قد يكون سببا لعذاب ينزل  
٢٥٩ ج ٢٤ لولا إمكان حصول الضرر  
بالناس عند الكسوف ما كان تخويفا

١٧٦ ج ٣٥ اذا كان للكسوف أجل مسمى لم  
يناف ذلك ان يكون عند أجله يجعله الله  
سببا لما يقتضيه من عذاب وغيره لمن  
يعذبه الله به في ذلك الوقت أو بغيره مما  
ينزل الله به ذلك

١٧٤ ج ٣٥ ، ١٩٠ - ١٩٣ ج ٢٥ لا ينكر  
ان يكون شيء من حركات الكواكب وغيرها  
سببا لبعض الحوادث ، موت بعض الناس  
قد يقتضي حدوث أمر في السماء كاهتزاز  
العرش لموت سعد

١٩١ ، ١٩٢ ج ٢٥ ، ٢٥٩ ج ٢٤ أمر  
بالعبادات التي تدفع العذاب من الصلاة ...  
٢٥٨ ، ٢٥٩ ج ٢٤ صلاة الكسوف متفق  
عليها بين المسلمين وتواترت بها السنن ،  
صلاها يوم موت إبراهيم ، صلاة طويلة

٢٥٩ - ٢٦١ ج ٢٤ ، ٣٦٢ ج ٢٠ قد روى  
في صفة صلاة الكسوف أنواع ، الذي استفاض

٢٩٨ ج ٢٥ اتخاذ مواسم غير شرعية كبعض  
ليالي رجب أو ثامن ذى الحجة أو ثامن شوال  
أو بعض ليالي ربيع الأول من البدع

٣١٨ - ٣٢٨ ج ٢٥ ما يفعله كثير ممن  
يسمى الاسلام في أيام عيد النصارى - كيوم  
الخميس الحقيق أو السبت - من خروج  
النساء وتبخير القبور ووضع الثياب على  
السطح وكتابة الورق والصاقها بالبيوت  
واتخاذها موسما لبيع الحبوب وطبخ الأطعمة ...  
كله من المنكرات

٣١٩ ج ٢٥ القمار بالبعض وبيعه لمن  
يقامر به أو شراءه من المقامر

٣١٩ ج ٢٥ ما يفعله النساء من أخذ ورق  
الزيتون أو الاغتسال بمائه يشبه ماء  
المعمودية

٣١٩ ج ٢٥ ترك الوظائف الراتبية من  
الصنائع والتجارات أو حلق العلم واتخاذها  
يوم راحة وفرجة منهي عنه

٣١٩ ج ٢٥ من صنع دعوة مخالفة للعادة  
في أيام أعيادهم لم تجب ، وكذلك الهدية  
٣٢٩ - ٣٣٢ ج ٢٥ لا يحل للمسلمين ان  
يتشبهوا بهم في شيء مما يختص باعيادهم  
لا من طعام ولا لباس ولا اغتسال ولا ايقاد  
نيران ولا تبديل عادة من معيشة أو عبادة  
أو غير ذلك ... ولا تمكين الصبيان ونحوهم  
من اللعب الذي في الأعياد ولا اظهار الزينة  
٣٣٠ ج ٢٥ اذا أصابته المسلمون قصدا  
فقد كرهه

٣٣٢ ج ٢٥ حكم ماذبحوه لأعيادهم  
١٨١ ج ١٨٣ ، ١٩٧ ج ٢٠ التعريف  
الداوم عليه بدعة ، فعله أحيانا لعارض



عند أهل العلم بسنة الرسول ورواه البخاري ومسلم وهو الذي استجبه أكثر أهل العلم أنه يصلي بهم ركعتين في كل ركعة ركوعان، يقرأ .....  
١٧ ، ١٨ ج ١٨ ما روى مسلم أن النبي صلى الكسوف ثلاث ركوعات أو أربع ركوعات ضعفه حذاق أهل العلم ، كان أحمد يجوز ذلك قبل أن يتبين له ضعف هذه الأحاديث

٢٦١ ، ٢٦٢ ج ٢٤ إطالة السجود

٢٦١ ج ٢٤ الجهر أصح

٢٦٠ ج ٢٤ تكون الصلاة وقت الكسوف إلى أن يتجلى ، طول الكسوف وقصره بحسب ما ينكشف منها ، إذا عظم الكسوف طول الصلاة حتى يقرأ بالبقرة ونحوها في أول ركعة

١٩١ - ٢٠٠ ج ٢٣ مذهب أحمد في ذوات الأسباب كصلاة الكسوف فعلها في وقت النهي ورجعانه بوجوه

٢٥٨ ج ٢٤ ، ١٧٥ ج ٣٥ ، ٢٠١ ج ٢٥ ، إذا تواطأ خبر أهل الحساب على ذلك فلا يكادون يخطئون ، لا يترتب على خبرهم علم شرعي ، لا يصل إلا إذا شاهدنا ذلك

٢٥٤ - ٢٥٧ ج ٢٤ ، ١٧٥ ج ٣٥ ، ١٨٥ ج ٢٥ الكسوف والخسوف لهما أوقسات مقدرة ، يعرفهما من يعرف جريانهما ، ليس خبر الحاسب بذلك من علم الغيب

٢٥٧ ج ٢٤ ، ١٧٥ ج ٣٥ من قال من الفقهاء أن الشمس تكسف في غير وقت الاستسقاء فقد غلط

٢٥٧ ج ٢٤ ما ذكره بعض الفقهاء من اجتماع صلاة العيد وصلاة الكسوف لم

يستحضرُوا فيه هل يمكن ذلك في العادة أولا

٢٦٤ ج ٢٤ الزلزال من الآيات التي يخوف الله بها عباده ، أسبابه ، قول بعض الناس أن الثور يحرك رأسه فيحرك الأرض جهل

١٦٩ ج ٣٥ التخويف بالرياح الشديدة والزلازل والجذب والأمطار المتواترة التي قد تكون عذابا

١٧٦ ج ٣٥ تعذيب الله لقوم عاد بالريح كانت في الوقت المناسب وهو آخر الشتاء ، وكذلك الأوقات التي ينزل الله فيها الرحمة ١٦٩ ، ١٧٦ ج ٣٥ ما كان يخشاه الرسول من هبوب الرياح وما كان يفعل

٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٢٤ الأقوال في الردع والبرق ٢٦٢ ج ٢٤ / ١٦ ١٦ المطر يخلقه الله في السحاب ، المادة التي يخلق منها / هل كل ما في الأرض من ماء السماء

#### باب صلاة الاستسقاء

٣٦٢ ج ٢٠ ثبت أنه صلى صلاة الاستسقاء ، من أنكر صلاة الاستسقاء

٢٨٧ ج ٢٢ صفات الاستسقاء

٢٢٣ ، ٢٢٥ ج ١ التوسل في الاستسقاء بدعاء أهل الخير والصالح ، وإن كانوا من أقارب النبي فهو أفضل ، لم يقل أحد من أهل العلم أنه يسأل الله في ذلك لا نبي ولا غير نبي (١)

٣٩١ - ٣٩٣ ج ٢٢ كان يستفتح خطبه بالحمد حتى الاستسقاء ويقدمه على التشهد

(١) انظر ص ١٤-١٧ المجلد الأول من الفهارس العامة

## كتاب الجنائز

٢٨٤ ج ٢٤ الاتين والبكاء من خشية الله والتضرع والشكاية الى الله حسن ولا ينافي الصبر ، بخلاف الشكوى الى المخلوق  
٢٨٤ ج ٢٤ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ج ١٠ كره طاووس اتين المريض وقال : انه شكوى ، قرأ على أحمد لما أن حتى مات  
٢٨٤ ج ٢٤ ما روى عن السرى السقطى انه حمل « آه » من ذكر الله  
٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٥ ج ٢٤ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ج ٢١ / ١٣ تنازع العلماء ايما أفضل التداوى أو الصبر ، ليس بواجب عند جمهورهم / التحقيق أن منه ما هو محرم ، ومنه ما هو مكروه ، ومنه ما هو مباح ، ومنه ما هو مستحب ، ومنه ما هو واجب وهو ما يعلم انه يحصل به بقاء النفس لا يغيره  
٥٦٣ - ٥٦٧ ج ٢١ ليس التداوى بضرورة لوجوه ، بخلاف أكل الميتة للمضطر  
٢٦٦ - ٢٧٥ ج ٢٤ التداوى بالبحر حرام ، ليس مثل أكل الميتة ، الفرق من وجوه ، الذين جوزوا التداوى بالمحرم قاسوا ذلك على إباحة المحرمات للمضطر ، هذا ضعيف لوجوه  
٥٦٢ ، ٥٦٧ - ٥٧٢ ج ٢١ التداوى بالمحرمات النجسة محرم ويدل عليه وجوه  
٢٧٠ ج ٢٤ التداوى بأكل شحم الخنزير لا يجوز ، التداوى بالتلطيخ به ثم يغسله مبنى على جواز مباشرة النجاسة في غير الصلاة

٢٧٢ - ٢٧٦ ج ٢٤ اذا قال له الأطباء مالك دواء غير لحم الكلب والخنزير لم يحل له ذلك  
٢٧٥ ج ٢٤ قول الأطباء انه لا يبرأ من هذا المرض الا بهذا الدواء جهل  
٢٧٥ ج ٢٤ من استشفى بالأدوية الحبيشة كان دليلا على مرض في قلبه  
٢٦٥ - ٢٧٥ ج ٢٤ « ان الله لم يجعل شفاء أمتى فيما حرم عليها »  
٤٨٦ ، ٤٨٧ ج ١٧ احتجام النبي وأمره بالحجامة في البلاد الحارة  
٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ج ٢٤ ما أبيع للحاجة جاز التداوى به كلبس الحرير  
٨٢ ، ٨٣ ج ٢١ التداوى بأبوال الإبل والبانها ، وليس من الخبائث  
٢٦٦ ج ٢٤ ان كان المذبوح مما يباح أكله جاز التداوى بمرارته  
١٣ ج ١٩ ما يجوز من الرقي ، حكمة النبي عما لا يعلم أنه شرك من الطلاسم ونحوها  
٢٨٣ ج ٢٤ كل اسم مجهول ليس لأحد أن يرقى به فضلا عن أن يدعو به  
٦١ ج ١٩ عامة ما بأيدي الناس من العزائم والطلاسم والرقى التي لا تفقه بالعربية فيها ما هو شرك بالجن (١)  
٦٤ ، ٦٥ ج ١٩ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ج ١٢ يجوز ان يكتب للصاب وغيره من المرضى شيء من كتاب الله وذكره بالمداد المباح ويفسل ويسقى ، ما يكتب للمرأة عند تعسر الولادة

(١) وانظر ص ١٣ من الفهارس العامة ج ١

٢٧٨ - ٢٨٠ ج ٢٤ ما حرمه الله ورسوله  
فضرره أكثر من نفعه كالسيميا ونحوها  
من أنواع السحر

٢٨٤ ج ٢٤ اذا سكن الميت بين أصحابه فلم  
ان يمتنعوه

١١٤ ، ١١٥ ج ٤ الانتفاع بآثار الكفار  
والمنافقين في أمور الدنيا مثل مسائل الطب  
والحساب المحض ، السكن في ديارهم ولبس  
ثيابهم وسلاحهم ، وكتب من اخذ عنهم

٢٦٥ ج ٢٤ اذا مرض النصراني جاز للمسلم  
ان يموده ، قد يكون في ذلك تأليفا له الى  
الاسلام

٢٩٧ ج ٢٤ تلقين المحتضر سنة

غسل الميت وتكفينه

٣٠٠ ، ٣٠١ ج ٢١ يفسل ويكفن المحرم  
والشهيد اذا مات

الصلاة على الميت

٢٧٨ ج ٢١ الصلاة على الميت دعاء مخصوص  
٦٩ ، ٧٠ ج ٢٢ أحمد يجوز على المشهور  
التربيع والتخميس والتسبيع في التكبير  
على الجنازة وان اختار التربيع ، بخلاف  
بعض الفقهاء

٢٧٤ ج ٢٢ ، ٢٨٦ ج ٢١ الصواب ان  
قراءة الفاتحة فيها سنة وان لم يقرأ بل  
دعا جاز ، نزاع العلماء في ذلك

٢٨٦ ج ٢١ لا يتعين في صلاة الجنازة دعاء  
بمعينه

٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢١ التسليم فيها واحدة  
٢٢٠ ج ٢٢ اذا صلى على جنازة يظنها رجلا  
وكانت امرأة أو يظنها فلانا فتبين انه غيره  
صحت ، بخلاف من كان مقصوده ان لا يصل  
الا على من يعتقد انه فلانا

٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٢٤ وجود  
الجن ودخولهم في بدن الانسان ثابت  
بأدلة ٠٠٠ ، ليس في أئمة المسلمين من ينكر  
دخول الجن في بدن المصروع وغيره

٢٨٠ ج ٢٤ من كذب بما هو موجود من  
الجن والشياطين والسحر وما يأتون به  
على اختلاف أنواعه ٠٠٠٠ فقد كذب بما لم  
يحط به علما

٦٢ ج ١٩ أقسام الناس بالنسبة الى  
التصديق بالصرع ورقيته

٣٩ - ٤٣ ج ١٩ صرع الجن عن عشق ،  
وقد يكون عن بغض ومجازاة وهو الأكثر ،  
وقد يكون عن عيب وشر ، علاج هذه الأنواع  
٢٧٧ - ٢٨١ ج ٢٤ معالجة المصروع بالرقى  
والتعوذات على وجهين : ان كانت مما يحبه  
الله فلا بأس به ، وان كانت مما نهى عنه لم  
يفعله ، امثلة النوعين

٤٩ / ٦٠ ج ١٩ تستحب وقد تجب  
رقية المصروع بالأدعية والأذكار وأمر الجن ونهيه  
وقد يجوز زجره ولعنه وضربه وخنقه اذا لم  
يندفع الا بذلك / الضرب انما يقع على الجن  
٥٣ - ٥٨ ج ١٩ أعظم ما يدفع به الشيطان  
عن المصروع وغيره آية الكرسي

٥٣ ج ١٩ قد تقتل الجن أو تؤذى من يعتدى  
عليها من المؤمنين ، ما ينبغي أن يتحصن به  
المعزم ويجتنبه

٦١١ ج ١١ الذين يمالجون المصروع  
بالأحوال الشيطانية هم شر الخلق  
عند الناس

٤٥ ، ٤٦ ج ١٩ قد يعجز الجن عن قتل  
الجنى الصارع للانسان فيخيلوا للمعزم أنهم  
قتلوه أو حبسوه

٤٧ ج ٢٣ ، ١٩٤ ج ٢٦ يشترط لصلاة الجنائز الطهارة واستقبال القبلة والاصطفاف كما في الصلاة  
 ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٢٦٣ ج ٢٣ اذا صلى اماما في جنازة ثم جاء آخرون فله ان يؤمهم ، وله ان يعيدها مع غيره تبعاً  
 ٣٧٨ ج ٢٣ من فاتته الصلاة على الجنازة فله ان يصل على القبر  
 ٢٨٥ - ٢٨٧ ج ٢٤ ، ٢١٧ ج ٧ من كان مظهراً للإسلام أو شك في حاله جرت عليه احكام الاسلام الظاهرة وشرعت الصلاة عليه والاستغفار له وان كانت له بدع أو ذنوب  
 ٢٨٥ ، ٢٨٧ ج ٢٤ ، ٢١٧ ج ٧ من علم منه النفاق والزندقة لم يجز لمن علم ذلك الصلاة عليه وان كان مظهراً للإسلام  
 ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ج ٢٤ من كان مظهراً للفسق مع ما فيه من الايمان تكاهل الكبار فلا بد ان يصل عليهم بعض المسلمين ، من امتنع من الصلاة عليه جزاً لأمثاله كان حسناً ، ومن صلى على احدهم يرجو رحمة الله ولسم يكن في امتناعه مصلحة راجحة كان حسناً ، ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن جمع بين المصلحتين  
 ٢٧٨ ج ٢٤ من كان يصل وقتاً ويترك الصلاة كثيراً أولاً يصل يصل عليه  
 ٢٨٨ ، ٢٩٢ ج ٢٤ تارك الصلاة أحياناً ان كان في هجرة وترك الصلاة عليه ما يبعث على المحافظة على الصلاة  
 ٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٢٤ اذا كان النبي قد ترك الصلاة على من عليه دين وهو دون الكبار فعلي فاعل الكبار كقاتل نفسه والفسال اولى « الشهيد يفر له كل شيء الا الدين »

٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ج ٢٤ / ٢١٧ ج ٧ يجوز لأهل الفضل ترك الصلاة على ذوي الكيثر الظاهرة والدعاة الى البدع / اذا ترك الامام أو أهل العلم والدين .....  
 ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٢٤ رجل يدعى المشيخة رأى ثعباناً فامسكه على معنى الكرامة فلدغه فمات ينبغي لأهل العلم والدين ان يتركوا الصلاة على هذا ونحوه ، وان كان يصل عليه عموم الناس  
 ٢٩٣ ج ٢٤ من ركب البحر للتجارة ففرق مات شهيداً ان لم يكن عاصياً بركوبه ، اذا لم يقلب على طنه السلامة فقد أعان على قتل نفسه  
 ٢٦٥ ج ٢٤ لا يصل على النصراني  
 ١٥٥ ج ٣٥ لا يصل على من مات من القرامطة الباطنية  
**حمل الميت ودفنه**  
 ٢٦٥ ج ٢٤ لا يتبع جنازة النصراني  
 ٣٤٣ / ٣٥٥ / ٣٦١ / ٣٤٥ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ ج ٢٤ النزاع في تشييع النساء الجنازة / « اوجعن مأزورات ... » / « اما انك لو بلغت معهن الكدى ... » / « مفسدة اتباعهن / نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا »  
 ٢٩٣ - ٢٩٥ ج ٢٤ لا يستحب رفع الصوت مع الجنازة لا بقراءة ولا ذكر ولا غير ذلك ،  
 ٣٦٤ ج ٢٣ القراءة على الجنائز مكروهة وأخذ الأجرة عليها أعظم كراهة  
 ٢٩٦ - ٢٩٩ ج ٢٤ الأقوال في تلقين الميت في قبره بعد الفراغ من دفنه ثلاثة : اعدلها الاباحة ، وليس بسنة راتبه  
 ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٣٠ ج ٢٤ / ١٦٥ ج ١ ، ١١٩ ، ١٢٠ ج ٢٧ / ٣٣٠ ج ٢٤ المستحب الذي أمر به النبي وحض عليه الدعاء للميت /

٢٩٠ - ٢٩٣ ج ١١ الحكمة فى النهى عن

اتخاذ القبور مساجد وبناء المساجد عليها

٣٠٠ ، ٣٠٢ ج ٢٤ جعل المصحف عند القبر بحيث لا يقرأ فيه مكروه منهى عنه

٣٠١ ، ٣٠٢ ج ٢٤ جعل المصاحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن وتلاوته بدعة منكورة هو فى معنى اتخاذ القبور مساجد

٢٩٥ ، ٢٩٦ ج ٢٤ اذا كان فى بطن الذمية جنين لمسلم دفنت منفردة وجعل ظهرها الى القبلة

١٥٥ ج ٣٥ لا يجوز دفن القرامطة الباطنية فى مقابر المسلمين

٣٠٣ ج ٢٤ لا يئش الميت بمن قبره الا لحاجة مثل ان يكون فى الاول ما يؤذيه ٣٠٤ ج ٢٤ اذا كان لهم تربة وهى فى مكان منقطع وقد قتل فيها قتيل وقد بنوا لهم تربة اخرى لم يجز نبشهم

٣٦٩ ، ٣٠٥ ج ٢٤ الأجساد لا تنقل من القبور ٠٠٠٠ « ان لله ملائكة ينقلون من مقابر المسلمين الى مقابر المشركين ، وينقلون ٠٠٠ »

٣٦٩ ، ٢٦١ - ٢٦٣ ج ٢٧ « كل مولود يندر عليه من تراب حفرة » لا يثبت ، البدين لا ينقل الى موضع الولادة

٣١٧ ، ٣٠١ ج ٢٤ القراءة الراتبية بعد الدفن على القبر بدعة ، من قال ان الميت ينتفع بسماع القرآن ويؤجر على ذلك فقد غلط

٣١٤ ، ٣١٥ ج ٢٤ الصدقة على الميت ينتفع بها ، وكذلك الحج والاضحية والدعاء والاستغفار

القيام على قبره / الاختلاف الى القبر بعد الدفن ليس بمستحب

٢٩٨ ج ٢٤ القراءة عند الدفن مأثورة فى الجملة عن بعض الصحابة

١٩٤ ج ٢٢ ، ٤٦٢ ج ١٧ اتفق الائمة على انه لا يبنى مسجد على قبر ولا يجوز دفن ميت فى مسجد ، ان كان المسجد قبل الدفن غير اما بتسوية القبر واما بنشئه وان كان بنى بعد القبر فاما ان يزال المسجد او تزال صورة القبر

٣١٨ ج ٢٤ ، ٥٢١ - ٥٢٣ ج ٤ تحريم بناء المساجد على القبور « المشاهد » (١)

٣١٩ ج ٢٤ لا يشرع ان ينذر للمشاهد انتهى على القبور لائت ولا شمع ولا دrahم ولا غير ذلك وللمجاورين عندها وخدام القبور ، وهل فى ذلك كفارة ، ان تصدق بالنذر فى المشاهد على من يستحق ذلك من فقراء المسلمين فحسن

٣٠٠ ، ٣٠١ ج ٢٤ ايقاد السرج على القبور - من قنديل وغيره - منهى عنه مطلقا وهو أحد الفعلين الذين لعن الرسول من فعلهما ٢٧٤ ج ٣ ، ١٦٦ ج ١ النهى عن اتخاذ القبور مساجد (١)

٣١٨ ج ٢٤ الصلاة فيها ليس مأمورا بها لا امر ايجاب ولا استحباب ولا فى الصلاة فى المشاهد التى على القبور ونحوها فضيلة على سائر البقاع فضلا عن المساجد ٣٢٠ ج ٢٤ لا يجوز لأحد ان ينقل صلاة المسلمين وخطبهم من مسجد يجتمعون فيه الى مشهد

(١) انظر ص ١٠ - ١٣ من الفهارس العامة ج ١

٣٢١ ج ٢٤ اذا اهدى لميت ثواب صيام او صلاة او قراءة جاز

٣٢٣ ج ٢٤ اذا هلك الانسان واهدى ذلك للميت نفقه « مسن هلك سبعين ألف مرة واهده للميت يكون براءة له من النار » ليس حديثا

٣٢٤ ج ٢٤ يصل الى الميت قراءة اهلته وتسبيحهم وتكبيرهم وسائر ذكركم اذا اهدوه له

٣٠٩ - ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣٢٤ ج ٢٤ ، ٥١ ، ٥٢ / ٤١ ج ٣١ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٢٤

الأئمة اتفقوا على ان العبادات المالية تصل الميت ، خلافتهم في العبادات البدنية كالصلاة والصيام والقراءة / الصواب أنه يصل

٣٠٦ - ٣١٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٢٤ ، ٤٩٨ - ٥٠٠ ج ٧ لا موارضة بين النصوص الدالة على انتفاع الميت بما يعمل له وبين :

( وان ليس للانسان الا ما سعى ) و « اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث » ، احاديث في انتفاع الميت بذلك

٣٠٠ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ج ٢٤ الاستئجار لنفس القراءة والاهداء لا يصح ، فيه قول بجواز اخذ الاجرة عليها للفقير الذي فعلها له

٣١٦ ، ٣٠٠ ج ٢٤ اذا قصد بذلك مسن يستعين على قراءة القرآن وتعليمه كان افضل ٣٢١ - ٣٢٣ ج ٢٤ ليس من عادة السلف اذا صلوا تطوعا او صاموا او حجوا أو قرؤا القرآن يهدون ثواب ذلك لموتاهم المسلمين ولا لخصوصهم ، كانوا يدعون للمؤمنين والمؤمنات

١٥٦ ج ٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ج ١ لم يكن السلف يهدون ثواب اعمالهم للنبي ، ولم

يكن يحتاج أن يهدى اليه ، له مثل اجر ما يصلونه ٠٠

١٣٠ ج ١ نهى عن الاستغفار للمشركين والدعاء لهم

٣٢٥ ج ٢٤ من كان من امة اصلها كفار لم يجز ان يستغفر لأبويه الا ان يكونا قد أسلما

٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٨١ ج ٢٤ المستحب ان يصنع لأهل الميت طعام ، انما يطيب اذا كان بطيب نفس المهدي وكان على سبيل المعاوضة ، اذا علم انه ليس بمباح ٠٠٠ واذا اشتبه أمره ٠٠

٣١٦ ج ٢٤ صنعة أهل الميت طعاما يدعون الناس اليه غير مشروع بل بدعة

٤٩٥ ج ٢٧ لا يجوز ان تذبج الأضاحي ولا غيرها عند القبور ولا يشرع عندها شيء من العبادات

٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٢٦ يكره الأكل ما ذبح عندها

٣٠٧ ج ٢٦ الصدقة ووضع الطعام عند القبر منكر ٠٠٠

### زيارة القبور

٣٠٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٣١ ، ٣٦٥ ، ٣٧٩

ج ٢٤ ارواح الأحياء اذا قبضت تجتمع بأرواح الموتى ويسأل الموتى القادم عن احوال الأحياء ، الأعلى ينزل الى الأدنى ، الروح تشرف على القبر وتصاد الى اللحد . أحيانا ، استقراهم بحسب منازلهم عند الله

٣٤٣ ، ٣٧٥ - ٣٨٣ ج ٢٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٢٤ / ١٥٠ ، ١٥١ ج ٢٦ والذي عليه الجمهور ان الزيارة الشرعية مستحبة / لمن كان قريبا ومن اجتاز بها

٣٢٦ ج ٢٤ ، ١٤٨ ج ٢٦ زيارة القبور على وجهين شرعية وبدعية

٣٣٤ ، ٣٢٦ - ٣٢٩ ، ٣٤٣ ج ٢٤ ، ٧١ ج ٢٧ / ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٣٦ ج ١ الزيارة الشرعية هي السلام على الميت والدعاء له ، هذه الزيارة هي التي كان النبي يفعلها اذا خرج لزيارة قبور البقيع ٠٠٠ / لا تتشرع الا في حق المؤمنين ، الفرض منها ٣٥٧ ج ٢٤ عمدة الأنسفة في السلام على النبي (١)

٣٥٦ - ٣٦٠ ج ٢٤ ليس في زيارة قبر النبي حديث حسن ولا صحيح ٠٠٠ ، عامة ما يروى في ذلك موضوع ، منها (٢)

١٦٦ ، ٣١ ، ٣٢ ج ١ ، ٣٢٧ - ٣٢٩ ، ٣٣٤ - ٣٤٣ ج ٢٤ ، ١٤٩ ج ٣٦ ، ١٢٠ ، ٣٣٢ ج ٢٧ الزيارة البدعية هي التي يقصد بها ان يطلب من الميت الحوائج او يطلب منه الدعاء والشفاعة او يقصد الدعاء عند قبره لظن القاصد ان ذلك اجوب ٠٠٠ ، الزيارة على هذه الوجوه كلها مبتدعة وهي من جنس الشرك واسبابه

٣٠ ، ٣٣١ ج ٢٧ ، ١٤٩ ج ٢٦ سر كراهة مالك لأن يقال زرت قبر النبي ٣٤٣ - ٣٥٧ ، ٣٦١ ج ٢٤ الصحيح ان النساء لم يدخلن في الاذن في زيارة القبور لعدة اوجه

(١) وانظر صفة السلام عليه

المجلد الأول ص ١٨٠، ١٧

(٢) انظر زيارة قبره وشهد الرجال الى زيارة القبور فيما ياتي

٣٤٣ ، ٣٤٤ ج ٢٤ من اعتقد ان النساء ماذون لهن في الزيارة اعتقد عسوم « زوروا »

٣٣٣ ، ٣٤٩ - ٣٥٢ ، ٣٦٠ - ٣٦٢ « لهن الله زوارات القبور » او « زائرات القبور » والجواب عن الطعن فيه بوجوه

٣٥٢ - ٣٥٦ ، ٣٦٠ - ٣٦٢ ج ٢٤ ان قيل فهب أنه صحيح لكنه منسوخ بـ « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروا » و « بان عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر فقلت لها يا أم المؤمنين اليس كان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور قالت نعم ٠٠ ثم أمر بزيارتها » والجواب من وجوه ، العلة في الاذن للرجال ومنع النساء

٢٤٥ ج ٢٤ وما اعتمدوا عليه في الزيارة : أنها زارت قبر أخيها عبد الرحمن وقالت لو شهدتك ما زرتك ٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٢٤ مصلحة الاتباع اعظم من مصلحة الزيارة وقد منع منه ، ليست مفسدة التشجيع اعظم

٣٢٦ ، ٣٣٤ ج ٢٤ ويعلم أصحابه اذا زاروا القبور ان يقولوا ٠٠٠٠٠٠

٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٠٤ ج ٢٤ الميت يسمع في الجملة كلام الحي ، سمع ادراك ، لا يجب ان يكون دائما

٤٠٣ ، ٣٣١ / ٣٦٥ ، ٣٣٢ ج ٢٤ علم الميت بالحي اذا زاره وسلم عليه / الحياة والرزق ودخول الأرواح الجنة ليس مختصا بالشهداء ١٦٦ ج ١ ، ٣٤٣ ج ٢٧ الزيارة المشتركة تجوز في قبور الكفار ، الفرض منها

٣٨٠ ج ٢٤ التزمية مستحبة ، مثل أن يقول ٠٠٠ ، قول القائل ما نقص من عمره زاد في عمرك .  
 ٤٧ ج ١٠ البكاء على الميت رحمة له حسن لا يتنافى الرضا ، بخلاف البكاء عليه لغوات حظه منه  
 ٣٨٠ ج ٢٤ دمع العين وحزن القلب لا اثم عليه  
 ٣٦٩ - ٣٧٨ ج ٢٤ الميت يتأذى بالبكاء عليه ، الخلف في ذلك ، وطرق الناس في حديث « الميت يعذب ببكاء أهله عليه » ، وليس فيه ان النائحة لا تعذب بالنياحة ، تألمهم بما يعمل عند قبورهم من المصاى ، قد يكون للميت من قوة الكرامة ما يدفع عنه من العذاب  
 الرضا بالمصائب التي ليست ذنوبا لا يجب (١)  
 ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٤ ، ٢٥١ ج ٣٢ النياحة محرمة على الرجال والنساء ، حكم من فعل ذلك ، اذا كان النوح عند القبور للنساء فهو أشد ، كشف النساء وجوههن بحيث يراهن الأجانب لا يجوز

## كتاب الزكاة

٨ ج ٢٥ الزكاة في اللغة  
 ٨ ج ٢٥ الحكمة في فرض الزكاة الاحسان الى الخلق ، شرعت للمواساة  
 ٦٠٦ ج ٧ متى فرضت

(١) انظر ص ١٥٢ ج ١

٧ ج ٢٥ أكد أركان الاسلام بعد الصلاة ، قرن الزكاة مع الصلاة في القرآن  
 ١٨٥ ج ٢٩ الواجبات في المال بلا عوض أربعة أقسام (١) الزكاة ، وجوبها راتب  
 ٧ ج ٨ ج ٢٥ ذكرت الزكاة في القرآن مجملا فيبينه الرسول ، وحد له أنصبة  
 ٨ ج ٢٥ ووضعها في الأموال النامية بنفسها أو بتغير عينها وجعل المال المأخوذ على حساب التعب .....  
 ٩ ، ١٠ ج ٢٥ سر ترتيب مالك ومسلم أحاديث الزكاة  
 ٩ ، ١٠ ج ٢٥ الأموال المجمع على زكوتها  
 ٤٥ ج ٢٥ لا بد في الزكاة من الملك  
 ١٧ ج ٢٥ وجوبها في مال يتنامى  
 ٤٤ ج ٢٥ وجوبها في مال المكلف وغير المكلف  
 ١٤ ج ٢٥ الحول شرط في وجوب الزكاة في العين والماشية ، ربع المال مضموم الى أصله ، يزكى الربح لحول الأصل اذا كان الأصل نصابا وان كان معه عرض تجارة ثم ملك ما يكمل النصاب  
 ٣٨ ، ٤٩ ج ٢٥ اذا ملك الماشية فتوالدت وكانت الأمهات نصابا أو دون النصاب فحال عليها الحول وهي أربمون فالأحوط الزكاة  
 ٣٧ ج ٢٥ صفار كل جنس — من جميع الماشية تبع يعد مع الكبار ، لا يؤخذ الا من الوسط  
 ٢٣٤ - ٢٣٦ ج ٣١ ما وقف على جهة عامة فلا زكاة فيه بخلاف الموقوف على معين ، ان جعل في الكراع والسلاح  
 ١٨ ، ٤٥ ، ٤٦ ج ٢٥ متى يزكى الدين ، والمفصوب والضائع ونحو ذلك



٤١ ، ٣١ ، ٣٢ ج ٢٥ ، ٣٧ ، ٣٧١ ج ٢٠  
 فقهاء الحديث وأهل المدينة أخذوا في أوقاص  
 الإبل بكتاب الصديق بخلاف الكتاب الذي  
 فيه استئناف الفريضة بعد مائة وعشرين  
 ٧٥ ج ٢٥ لما كان المتصود الدر والنسل  
 صار الواجب الأناث  
 ١٠ ، ١١ ج ٢٥ « ليس فيما دون خمس  
 ذود صدقة »

### زكاة البقر

٣٦ ، ٣٧ ج ٢٥ ، صدقة البقر ، الجمهور  
 على أنه ليس فمادون الثلاثين شيء ، اشتراط  
 السوم  
 ٣٧ ج ٢٥ يخرج في الثلاثين الذكر وفي  
 الأربعين الأنثى ، إذا أخرج الذكر يجزيه ،  
 إذا كانت كلها ذكورا ، إذا بلغت مائة  
 وعشرين خير  
 ٢٧ / ٣٥ ج ٢٥ الجواميس يسزلة البقر /  
 ويجزمان في الزكاة  
 ٣٧ ج ٢٥ يقر الوحش لا زكاة فيها ، إذا  
 تولد من الوحش والأهل

### زكاة الغنم

٣٠ ، ٣٥ ج ٢٥ حديث أبي بكر في صدقة  
 الغنم ، الضأن والمغن سواء ، يجزمان في  
 الزكاة ،  
 ٣٢ ، ٣٥ ج ٢٥ « في سائمة الغنم » السوم  
 شرط في الزكاة  
 ٣٧ ج ٢٥ صفار كل جنس تبع يعد مع  
 الكبار ولكن لا يؤخذ إلا من الوسط  
 ٣٧ ج ٢٥ إذا كان الجميع صفارا فهل  
 يزكى منها أو يشتري كبارا

١٩ ج ٢٥ الدين يسقط زكاة العين ، قول  
 مالك أن كان له عروض توفي الدين ترك  
 العين وجعلها في مقابلة الدين ، وإن كان له  
 دين على مئة ثقة جعله في مقابلة دينه وزكى  
 العين فإن لم يكن إلا بيده سقطت  
 ٤٧ ، ٤٨ ج ٢٥ الأقوال في صدقات المرأة  
 على زوجها إذا مرت عليه ستون ، أقربها  
 ٣٢٥ ج ٣٠ الأموال التي بأيدي الأعراب  
 المتناهبين تخرج زكاتها إذا لم يعرف لها  
 مالك معين

٢٧ ، ٢٨ ج ٢٥ إذا كان على مالك الزرع  
 والثمار دين فهل يسقط الزكاة  
 ٤٩ ، ٣٧ ج ٢٥ أن كان الجميع صفارا وكانت  
 أربعين وجبت فيها الزكاة ، وإن كانت أقل  
 من أربعين فالأحوط إذاؤها  
 ٣٨ ج ٢٥ إذا باع النصاب بجنتسه ، أن  
 اشترى بنصاب من العين نصابا من الماشية  
 وكان الأول لم يتم حوله  
 ٤٤ ، ٤٥ ج ٢٥ مالك وأحمد حرما الاحتيا  
 لاسقاطها وأوجبها مع الحيلة ، كره الشافعي  
 الحيلة ، أبو حنيفة وأصحابه

### باب زكاة بهيمة الأنعام

٣٢ ، ٣٥ ج ٢٥ السوم شرط في زكاة الإبل  
 العوامل ليس فيها صدقة  
 ٣٥ ج ٢٥ الإبل على اختلاف أصنافها تجمع  
 في الزكاة  
 ٢٩ - ٣٣ ج ٢٥ حديث أبي بكر في زكاة  
 الإبل ، « ومن بلغت عنده صدقة الجذعة  
 وليست عنده ٠٠٠ »  
 ٢٤٨ ، ٢٤٩ ج ٣١ أجزاء سن أعلا من  
 الواجب

٣٦ ج ٢٥ اذا كان الجنس بعضه ارفع من بعض فهل يأخذ الوسط أو أيها شاء  
 ٣٤ ج ٢٥ « ولا يؤخذ في الصدقة حرمة ولا ذات عوار ولا تيس »  
 ٣٨ ج ٢٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ج ٢٠ الخلطاء في الماشية ، اذا كان لكل منهما أربعون ، شروط الخلطة ، هل من شرطها أن يكون لكل منهما نصيبا  
 ٣٥ ج ٢٥ وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بالسوية  
 ٣٤ ج ٢٥ « ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع »

#### باب زكاة الحبوب والثمار

٢٠ - ٢٢ ج ٢٥ الخلاف فيما يجب فيه العشر أو نصفه  
 ٤١ ج ٢٥ ، ٣٠٤ ، ٣٧١ ج ٢٠ فقهاء الحديث توسطوا في العشرات بين أهل الحجاز وأهل العراق بأنه ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا يوجبون الزكاة في الخضروات ، أحمد يوجبها في الحبوب التي تدخر وإن لم تكن تمرا أو زبيباً ، وقد يلحق بالموسق الموزونات كالقطن  
 ٢٣ ، ٢٤ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٤٣ ج ٢٥ ، ٢٤٩ - ٢٥٢ ج ١٩ النصاب خمسة أوسق ، الوسق ستون صاعاً بصاع النبي ، مقدار صاع النبي بالأمداد ، مقدار المد بالأرطال ، مقدار الرطل بالدرهم ، مقدار الدرهم بالثاقيل ، لو قيل أن الصاع والمد يرجع فيه إلى عادات الناس ؟  
 ٥٤ ج ٢١ الجمهور على أن الصاع والمد في

الطعام والماء واحد وهو أظهر  
 ١٠ ، ١١ ج ٢٥ « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » من تمر ولا حب  
 ١٢ / ٢٨ ج ٢٥ ما زاد على خمسة أوسق فيه الزكاة عند الجميع / الرطب الذي لا يثمر ونحوه اذا بلغ خمسة أوسق ولم يبلغ ثمنه مائة درهم  
 ٢٣ ج ٢٥ ويضم زرع العام الواحد بعضه إلى بعض ولو كان بعضه صيفياً وبعضه شتوياً ولو كانت في بلدان شتى ، أما الشركاء فلا بد أن يكون في حصة كل واحد منهم نصيب

٢٣ - ٢٥ ج ٢٥ ما يعتبر صنفاً واحداً  
 ٢٤ ج ٢٥ من باع ثمرة أو وهبها أو مات عنها بعد بدو صلاحها فالزكاة عليه وإن كان قبل بدو صلاحها فعلى المشتري والموهوب له والوارث إن كان في حصة كل واحد منهم نصيب

٨ ج ٢٥ ما فيه الثعب من طرف واحد فيه نصف الخمس وهو فيما سقته السماء ، وما فيه الثعب من طرفين فيه ربع الخمس وهو ما سقى بالنضح

١٠ ، ١١ ، ٢٠ - ٢٢ ج ٢٥ « فيما سقت السماء والعيون أو كان غريباً وما سقى بالنضح نصف العشر »

٥٦ ، ٥٧ ج ٢٥ العنب الذي لا يصير زبيباً اذا أخرج عنه زبيباً بقدر عشره لو كان يصير زبيباً جاز وهو أفضل ، اذا أخرج العشر عن أجزائه ، لا يتعين على صاحب المال الإخراج من عين المال

٥٧ ج ٢٥ العنب الذى يصير زيبيا لكنه  
قطفه قبل أن يصير زيبيا يخرج زيبيا  
بلا ريب

٢٨ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ٢٢ ج ٢٥ من يبيع عنبه  
ورطبه قبل اليبس يجوز له اخراج عشر الثمن ،  
إذا بلغ خمسة أوسق

٨٢ ، ٨٣ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٤٦ ، ٥٧ ج ٢٥  
اخراج القيمة فى الزكاة والكفارات ونحو  
ذلك الاظهر المنع الا لحاجة أو مصلحة  
أو العسل ، أمثلة « اثنتونى بخميص  
أو لبيس ٥٠ » خلاف أصحاب أحمد وسبيه ،

والأقوال فى المسألة

٢٤ ج ٢٥ يخرص النخل والكرم على اربابه  
ويغلى بينهم وبينه فان شأوا أكلوا وان  
شأوا باعوا ويخفف عنهم

٢٤ ج ٢٥ ما أكل من الزرع والقطافى وهو  
اخضر صغير فلا زكاة فيه « خففوا على الناس  
فان فى المال ٥٠٠ »

٥٧ ج ٢٥ ، ٢٣٦ ج ٣٢ ، ٥٣٨ ج ٤ جواز  
العدول الى الخرص للحاجة « اذا خرصتم  
فخذوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث  
فدعوا الربع »

٨٤ ج ٢٥ اذا كان له ثمر وحنطة جيدة لم  
يخرج عنها ما هو دونها

٥٤ ، ٥٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٩ - ٦٣ ج ٢٥ ،

١٤٩ ج ٣٠ العشر على من ثبت الزرع على  
ملكه ، اذا استأجر أرضا فالعشر على  
المستأجر وان زارع أرضا فعلى كل منهما  
عشر ما اخرجته الله له ، وان أعير أرضا أو

أقطعها أو كانت موقوفة على عبده فزاد  
فيها فعليه العشر وان أجرها فالعشر على  
المستأجر وان زارعها فالعشر بينهما

٥٩ - ٦٣ ج ٢٥ الزكاة فى المساقاة والمزارعة  
مبنية على أصل وهو انها هل هى جائزة أم لا  
٥٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ج ٢٥ اجتماع العشر والخراج

« لا يجتمع عشر وخراج » كذب

٤٢ ، ١٨ ج ٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ج ٢٩ أحد  
يوجبها فى العسل لما فيه من الآثار التى  
جمعها هو وان كان غيره لم تبلغه الا من  
طريق ضيقة

١٨ ، ١٩ ، ٤٤ ج ٢٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ج ٢٠ ،  
٣٧٦ ج ٢٩ المعدن اذا اخرج منها نصابا  
من الذهب والفضة ففيه الزكاة عند أخذه ،  
والياقوت والزبرجد ٥٠٠٠٠٠ عند أحمد ،  
ما يخرج من البحر لا زكاة فيه

٣٧٦ ج ٤٤ ، ٢٩ الركاز ، أبو حنيفة يجعل  
الركاز المعدن وغيره

### باب زكاة التقدين

١١ ، ١٢ ج ٢٥ نصاب الذهب عشرون  
دينارا ، ما دون العشرين ان لم تكن قيمته  
ماتى درهم فلا زكاة فيه ، الخلاف فيما اذا  
كان أقل من عشرين وقيمه ماتى درهم

١٢ ج ٢٥ نصاب الورق ( ٢٠٠ ) درهم  
١٠ - ١٢ ، ٣٠ ج ٢٥ اذا زاد على الخمس

« ولا فيما دون خمس أواق صدقة »

٣٧١ ج ٢٠ مذهب أهل المدينة ان لأوقص  
الا فى الماشية بخلاف التقدين

٢٤٧ ج ١٩ الأوقية فى لفة الرسول أربعون  
درهما

٢٤٧ - ٢٥٢ ج ١٩ الدرهم والدينار  
لا يعرف لهما حد شرعى ولا طبعى ، مرجعه  
الى العادة والاصطلاح ، الدراهم التى ضربها  
عبد الملك ، تحب فى المشوشة  
١٣ ، ١٤ ج ٢٥ هل يضم الذهب الى الفضة  
فيكمل بهما النصاب  
٦٤ ، ٦٥ ج ٢٥ باب اللباس اوسع من باب  
الآنية  
٦٣ ج ٢٥ خاتم الفضة يباح  
٦٤ ج ٢٥ ، ٨٨ ج ٢١ السيف يباح  
تحليته ببسير الفضة  
٦٤ ج ٢٥ الكلايب التى تمسك بها العصاة  
وتحتاج اليها اذا كانت بزنة الخواتم كالمثقال  
ونحوه فهم أولى بالاباحة  
٦٤ ، ٦٦ ج ٢٥ حيصة الفضة فيها النزاع ،  
ان كان فيها فضة يسيرة ابيحت على اصح  
القولين  
٢٣٨ ج ٣١ جواز تحلية لباس الخيل  
بالفضة  
٨٤ ، ٨٧ ج ٢١ ، ٦٤ ج ٢٥ ان كان  
بسير الفضة للزينة ابيع منه مالا يباشر  
بالاستعمال  
٦٦ ، ٦٧ ج ٢٥ كتابة القرآن عليها مكروه ،  
وكذلك على الدرهم والدينار  
٦٣ ج ٢٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ج ٢١ خاتم الذهب  
حرام  
٦٤ ج ٢٥ ، ٨٨ ج ٢١ يباح تحلية السيف  
ببسير الذهب على الصحيح  
٦٦ ج ٢٥ حيصة الذهب محرمة  
٨٩ ج ٢١ المضرب بالذهب داخل فى  
النهى

٨١ ج ٢١ أنف الذهب ورباط الاسنان به  
يباح للضرورة  
٨١ ج ٢١ الذهب والفضة يباحان للضرورة  
مفردين وتبعا  
٨٧ ، ٨٨ ج ٢١ نهى عن الذهب المقطعا ،  
« لا يباح من الذهب الا خريصة »  
٨٧ ، ٨٨ ج ٢١ عن أحمد فى يسير الذهب  
ثلاثة اقوال ، من لبسه من الصحابة لسم  
يبلغه النهى  
٦٤ ، ٦٥ ج ٢٥ يباح يسير الذهب التابع  
لقيره كالطراز ونحوه  
٦٤ ، ٦٥ ج ٢٥ لباس الذهب والفضة  
يباح للنساء بالاتفاق  
١٦ ، ١٧ ج ٢٥ الحل ان كان للنساء  
فلا زكاة فيه عند ٥٠٠٠ وقيل فيه الزكاة  
وهو مروى عن ٥٠٠  
١٧ ج ٢٥ حلية الرجال ما ابيع منه  
فلا زكاة فيه ، وما يحرم اتخاذه ففيه الزكاة ،  
وما اختلف فيه ففيه الخلاف  
١٧ ج ٢٥ حلية الفرس فيه الزكاة  
١٧ ج ٢٥ الدواة والمكحلة ونحو ذلك فيه  
الزكاة سواء كان ذهباً او فضة  
٤٤ ج ٢٥ اختلاف قول أحمد فى الحل  
المباح ، المتصور عند أصحابه انه لا يجب ،  
أبو حنيفة يوجبها فى الذهب والفضة من  
الحل المباح وغيره  
**باب زكاة العروض**  
١٥ ، ١٦ ج ٢٥ العروض للتجارة فيها  
الزكاة ، اذا حال عليها الحول ،

٤٥ ، ١٥ ج ٢٥ الأئمة الأربعة وسائر الأمة  
الا من شذ متفقون على وجوبها في عرض  
التجارة سواء كان التاجر مسافرا أو مقيما  
أو متربصا أو مديرا ، وسواء كانت  
التجارة ٥٥٠

١٦ ج ٢٥ مذهب مالك أن التجار على  
قسمين متربص ومدير ٥٥٥٠ ، المتربص  
عنده لا زكاة عليه الى أن يبيع السلعة  
فيزكيها لعام واحد

٨٠ ج ٢٥ الأصناف التي يتجر فيها يجوز  
ان يخرج عنها جميعا دراهم بالقيمة ، ان لم  
يكن عنده دراهم فاعطى ثمنها بالقيمة  
جاز (١)

#### باب صدقة الفطر

٣١١ ج ٢٣ ، ٥٥٢ ج ٢٠ الصحيح ان صدقة  
الفطر تجب على الزوج والوالد تحملا ،  
فلو اخرجتها الزوجة جاز

٥٥٢ ج ٢٠ لو اخرجها الذي يخرج عنه  
بدون اذن المخاطب بها

٦٨ ج ٢٥ اذا كان أهل البلد يقتاتون أحد  
هذه الأصناف الخمسة جاز اخراجها  
بلا ريب

٦٨ ج ٢٥ ، ٤١٠ ج ١٠ ، ٣٢٦ ج ٢٢  
الخلاف فيما اذا كانوا يقتاتون غيرها هل  
يجب عليهم ان يخرجوا منها أو يجوز لهم  
الأرز والدخن والذرة ، أصح الأقوال الأخير  
٦٩ ج ٢٥ ، ٢٥٥ ج ٢١ أمره بصدقة

(١) وتقدم اخراج القيمة في الزكاة في

باب زكاة الخارج من الأرض

الفطر من تمر أو شعير لانه كان قوت أهل  
المدينة

٦٩ ج ٢٥ يجوز اخراج الدقيق وزنا  
٧٠ ج ٢٥ ان زاد على الصاع في زكاة  
الفطر ونواه نافلة جاز بلا كراهية

٧٠ ج ٢٥ هل الواجب صاع أو نصف  
صاع أو أكثر

٧٣، ٧٢ ج ٢٥ من أوجب استيعاب الأصناف  
الثمانية في صدقة الأموال أوجب الاستيعاب  
في صدقة الفطر

٧٣ ج ٢٥ من كان من مذهبه عدم وجوب  
الاستيعاب جوز دفع صدقة الفطر الى واحد  
٧٣ ، ٧٥ ج ٢٥ من قال ان صدقة الفطر  
تجرى مجرى صدقة الإبدان لم يجوز اعطائها  
الا لمن يستحق الكفارة وهم الآخئون  
لحاجتهم ، هذا القول أقوى ٥٥٠

٧٣ ، ٧٤ ج ٢٥ أضعف الأقوال قول من  
يوجب على كل مسلم ان يدفع صدقة فطره  
الى ( ١٢ ) أو ( ١٨ ) أو ( ٢٤ ) أو ( ٣٢ )  
أو ( ٢٨ ) ونحو ذلك

٧٤ ، ٧٥ ج ٢٥ لو فرض عدد مضطرون  
وان قسم بينهم الصاع عاشوا وان خص به  
بعضهم مات الباقون فينبغي تفريقه بين  
جماعة

٧٥-٧٨ ج ٢٥ ان قيل ( اغا الصدقات ٥٥٠ )  
نص في استيعاب الصدقة ؟ قيل هذا  
خطا لوجوه

#### باب اخراج الزكاة

٦٠٩ - ٦١٧ ج ٧ مسألة تكفير من ترك  
الزكاة أو غيرها من الأركان جعلا أو كسلا  
وبخلا

٢٥٩ ، ٣٠٢ ج ٧ هل يكفر بترك الزكاة ،  
 أو اذا قاتل الامام عليها ، هل يقتل اذا قال :  
 انا اؤديها ولا ادفعها الى الامام  
 ٥١٩ ج ٢٨ اتفاق الصحابة ومن بعدهم  
 على قتال مانعي الزكاة  
 ٤٥٠ - ٤٥٢ ج ٤ غلط بعض الفقهاء في  
 التسوية بين قتال البغاة وقتال الخوارج  
 ومانعي الزكاة  
 ٢٠ ، ٢١ ج ٢٢ اذا اخذ الامام الزكاة قهرا  
 لم تجزه في الباطن

٢٣١ ، ٢٣٢ ج ٣٥ تضعيف عمر الزكاة  
 على بنى تغلب  
 ١٩ ، ٢٠ ج ٢٢ من زكى رياء قبلت منه  
 ظاهرا لا باطنا ولم تجب عليه الاعادة  
 اذا تاب

٨١ ج ٢٥ ما يأخذه ولاية المسلمين من  
 المشرك وزكاة الماشية والتجارة وغير ذلك  
 يسقط ذلك عن صاحبه اذا صرف في مصارفه  
 الشرعية ، ان كان لا يصرفها في مصارفها  
 الشرعية ، فينبغي له ان لا يدفعها اليه الا ان  
 يكره فتحجزؤه

٨٩ ج ٢٥ جيران المال أحق بصدقته فان  
 استغنوا عنها أعطى البعيد ، وان أعطاهما  
 الفقراء في غير البلد جاز

٨٥ ج ٢٥ من كان له اقارب مستحقين  
 للصدقة ولم تحصل لهم كفايتهم من جهة  
 غيره اعطاهم من الزكاة ولو كانوا فسي  
 بلد بعيد

٨٥ ، ٨٦ ج ٢٥ يجوز تعجيل الزكاة قبل  
 وجوبها بعد سبب الوجوب

٨٦ ج ٢٥ اذا ظن انه قد حال الحول أو في  
 نفسه اذا كان قد حال الحصول فهي زكاة  
 والا تكون سلفا على ما يجب بعد أجزاء

٨٩ ج ٢٥ ما اخذته السلطان من الزكاة  
 بغير أمر اصحابه احتسب به  
 ٩٣ ج ٢٥ ما يأخذه ولاية الامور بغير اسم  
 الزكاة لا يعتد به من الزكاة  
 ٣٤٢ ج ٣٠ اذا اخذ العامل في الزكاة من  
 أحد الشريكين أكثر من الواجب بتأويل أو  
 بغير تأويل فللمأخوذ منه ان يرجع على  
 الآخر بقسطه

٥٠ ج ٢٥ اذا كان أحد فلاحى النصف له  
 غنم تجب فيها الزكاة والنصف الآخر ليس  
 لفلاحيه غنما فالزم الامام أهل القرية بزكاة  
 الغنم على الفلاحين اشترك فيسه الجميع  
 بحسب أموالهم

### باب اهل الزكاة

٢٧٣ ج ٢٨ الصدقات لمن سمي الله في  
 كتابه ( انما الصدقات ..... )

٢٧٤ ج ٢٨ الفقراء والمساكين  
 ٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٨ الفقير في الشرع  
 ليس الفقير اصطلاحا ، هل الفقير أشد حاجة  
 أم المسكين

٢٧٤ ج ٢٨ العاملين عليها

٢٧٤ - ٢٩٦ ج ٢٨ المؤلفة قلوبهم ، الحكمة  
 في اعطائهم ، هم نوعان كافر ومسلم

٥٧٨ - ٥٨٠ ج ٢٨ طمن الخوارج على  
 النبي في اعطائه المؤلفة والجواب عنه

١٨٣ ج ٢٩ انى لاعطى رجالا وادع من  
 هو أحب الي منهم ..

٩٤ ج ٣٣ ترك عمر اعطاء المؤلفة لأنه  
 استغنى في زمانه عن اعطائهم ، لا لنسخه

٢٧٤ ج ٢٨ في الرقاب

١٨٣ ، ١٨٤ ج ٢٩ افتكاك الاسرى  
٢٧٤ ج ٢٨ الفارمين ، فى سبيل الله ،  
ابن السبيل

٥٦٩ ج ٢٨ من كان من ذوى الحاجات  
كالفقراء والمساكين والفارمين وابن السبيل  
وجب أن يعطوا من الزكوات ومن الأموال  
المجهولة ومن الفء مما فضل عن المصالح  
العامة التى لا بد منها

٨٧ ج ٢٥ ينبغى للانسان ان يتحرى بالزكاة  
المستحقين من الفقراء والمساكين والفارمين  
وغيرهم من أهل الدين

٨٧ ج ٢٥ من اظهر بدعة أو فجورا استحق  
العقوبة بالهجر وغيره

٨٧ ج ٢٥ من يأخذها وينفقها بحسب  
اختياره أو ينفقها على عياله مع غناه لا يجوز  
دفعها اليه . لا تدفع الا لمستحقها أو لمن  
يعطيها مستحقها

٨٨ ج ٢٥ اذا طلبها من لا يعلم حاجته  
اليها وهو يعلم حاجة آخر فاعطاء من يعلم  
حاجته أولى

٨٩ ج ٢٥ من قال أنا أصلى اعطى والا لم  
يعط

٥٧٣ ج ٢٨ ، ٣٣ ج ٣٠ اذا ادعى الفقر  
من لم يعرف بالفنى وطلب الأخذ من الزكاة  
جاز ان يعطيه بلا بينة بعد ان يعلم ان لا حظ  
فيها لفنى ولا ، ، وان ذكر له عيالا فهل  
يفتقر الى بينة ، لا يجب ان تكون البينة من  
من الشهود المعدلين ، بل . .

٧١ ، ٧٢ ، ٧٨ ج ٢٥ هل يجب على كل  
مرك زكاة المال ان يستوعب بزكاته جميع  
الاصناف المقدور عليها وان يعطى من كل  
صنف ثلاثة أو الواجب ان لا يخرج بها عن  
الاصناف الثمانية وان يتحرى العدل ، واذا

دفع - عند هؤلاء - زكاته لواحد من صنف  
٢٥٧ - ٢٥٩ ج ١٩ لا يجب ولا يستحب ان  
يسوى بين اصناف أهل الزكاة ، بل العطاء  
بحسب الحاجة والمنفعة

٢٠٧ ج ٣١ اذا فرض له القاضى شيئا من  
الصدقات له وللواردين عليه فهل لأحد ان  
يزاحمه عليه

٨٠ ج ٢٥ الدين الذى على الميت يجوز ان يوفى  
من الزكاة وان يملك لوارثه وغيره ، انذى  
عليه الدين لا يعطى ليستوفى دينه

٨٤ ج ٢٥ اسقاط الدين عن المعسر لا يجزىء  
عن زكاة العين

٨٤ ج ٢٥ اذا كان له دين على من يستحق  
الزكاة جاز ان يسقط عنه قدر زكاة ذلك  
الدين ويكون زكاة ذلك الدين

٨٩ ج ٢٥ ان كان له دين على حى أو ميت  
لم يحتسب به من الزكاة

٦٩ ، ٨٨ ، ٨٥ / ٨٩ ج ٢٥ القريب الذى  
يستحقها اذا كانت حاجته مثل حاجة الأجنبى  
فهو أحق بها منه وان كان فى بلد بعيد وان  
كان البعيد أحق لم يحاب بها القريب

٨٨ / ٩٣ ج ٢٥ يجوز أن يصرف الزكاة  
الى من يستحقها وان كانوا من اقاربه الذين  
ليسوا فى عياله / الذى لا ينفق عليه

٩٠ ج ٢٥ يجوز دفعها لمن يأخذ لحاجة  
المسلمين وان كانوا من اقاربه

٩٠ ج ٢٥ الاظهر جواز دفعها الى الوالدين  
اذا كانوا غارمين أو مكاتبين

٩٠ - ٩٢ ج ٢٥ ان كانوا فقراء وهو عاجز  
عن نفقتهم فالأقربى دفعها اليهم فى هذه  
الحال

هذه الأربع « أربع من فعلهن فقد برأ من  
البخل : من آتى الزكاة ، وقرى الضيف ،  
ووصل الرحم ، واعطى في النائية »

١٧٧ ج ٢٩ صلة ذى الرحم المحتاج أفضل  
من العتق

١١٣ - ١١٦ ج ٢٩ يستحب لمن وثق بإيمانه  
ممن فعل المستحبات مالا يستحب لغيره  
كالصدقة بجميع المال

٦ ج ٣١ اذا أخرج الصدقة من ماله فلم  
يجد السائل تصدق بها على آخر

٤٥ ، ٤٦ ج ١١ ذم المسالة ، متى تجوز ،  
جواز أخذ المال ممن غير سؤال ، حال  
الصحابة في ذلك

٩٤ ج ٢٥ اذا اعطاء أخ له شيئا من الدنيا  
فان كان سائلا بلسانه أو مشرفا الى ذلك  
فلا ينبغي ان يقبله الا حيث تباح له المسالة  
والاستشراف ، اذا اتاه ممن غير مسألة  
ولا اشراف وكان الذى اعطاء حقه

٩٥ ج ٢٥ الفنى ينبغي له ان يكافأ بالمال  
من اسداه اليه

٩٤ ج ٢٥ « ما اتاك من هذا المال وانت غير  
مشرف ... »

٩٤ - ٩٧ ج ٢٥ « ان هذا المال حلوة  
خضرة ... » جواز الرد وان كان من غير  
مسألة ولا اشراف

٥٠٣ ، ٥٠٤ ج ١١ تعليم الأولاد الشحاذة  
ومنهم من الكسب يستحق صاحبه العقوبة  
البليغة

٩١ ج ٢٥ دفع زكاتهم لجذتهم لقضاء دينها  
جائز ، وكذلك الى الأقارب لأجل الدين

٩٢ ج ٢٥ ان كان على الولد دين ولا وفاء له  
جاز ان يأخذ من زكاة أبيه

٣٠ ، ٣١ ج ١٩ تحريم الصدقة على النبى  
وأهل بيته تكميلا لتطهيرهم ودفعاً للتهمة  
عنه ، ليس له ولن يورثه من مال الله الا نفقتهم  
٣١ ج ١٩ ذوو قرياه يعطون بمعروف من  
مال الخمس والفى ..... أحمد جعل  
خمس الزكاة فيشا ...

٩٣ ج ٣١ ، ٤٦٠ - ٤٦٣ ج ٢٢ أهل بيت  
النبي كالعالمين والفاطميين الذين يدخل  
فيهم بنو جعفر وبنو عقيل ، العباسيين ،  
فى تحريم الصدقة على أزواجه وروائتان وهم  
من أهل بيته ، مواليهن لا يدخلون فى  
موال آل

٩١ ج ٢٥ ان كانت جدتهم مستغنية  
بنفقتهم أو نفقة غيرهم لم تدفع اليها الزكاة  
٩٢ ج ٢٥ من كان مستغنيا بنفقة أبيه  
فلا حاجة به الى زكاته

٢٦٩ ج ٣١ تعريف كل من الصدقة والهدية  
وأيهما أفضل

١٠٧ ، ١٠٨ ج ١١ اخراج فضول المال  
والاقتصار على الكفاية أفضل ، مجرد حب  
المال وجمعه لا يوجب عقابا اذا قام بالواجب  
فيه

١٨٥ - ١٨٨ ، ١١٥ ، ١١٦ ج ٢٩ جماع  
الواجبات المالية بلا عوض أربعة  
أقسام ، البخیل ممن ترك واحدة ممن



## كتاب الصيام

٢٢٨ ج ١٧ اشتقاق الصوم  
٦٠٦ ج ٧ / ٢٩٦ ج ٢٥ فرض في السنة  
الثانية / في رجب أو غيره  
٦٠٩ - ٦١٧ ، ٢٥٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ج ٧  
مسألة تكفير من ترك الصيام جعدا  
أو تكاسلا  
١٨ ، ١٩ ج ٢٢ هل يقضيه من تركه  
متعمدا  
١٣٣ - ١٤٣ / ١٤٦ - ١٨٣ ج ٢٥ الأدلة  
من القرآن والسنة على وجوب الصوم برؤية  
علاله  
٢٦٥ ج ٢٥ اذا افطر في رمضان مستحلا  
لذلك وهو عالم بتحريمه وجب قتله ، ان  
كان فاسقا عوقب على فطره بما يراه الامام ،  
١١٢ ، ١١٣ ج ٢٥ اذا كانت السماء مصحبة  
ولم يحصل أحد على الرؤية فليس بشك  
عند الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين  
١٢٣ ، ١٢٤ ج ٢٥ لم يستحب الصوم في  
الصحو بل نهى عنه  
١٠٣ ، ١٠٤ ج ٢٥ هل يسمى يوم الغيم  
يوم شك  
٩٨ - ١٠٠ ، ١١٢ - ١٢٥ ، ١٧٨ ج ٢٥ ،  
٢٨٩ ج ٢٢ الخلاف في صوم يوم الغيم  
- وهو ما اذا حال دون مطلع الهلال غيم  
أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان - هل يجب  
أولا يجوز أو يجوز ولا يجب ، الثابت عن  
أحمد انه يستحب ولا يوجب

١٤٨ - ١٦٤ ج ٢٥ « الشهر تسع وعشرون  
فلا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فاقبروا  
له » « فأكملوا العدة ثلاثين » « فعلوا ثلاثين »  
١٠٠ - ١٠٢ ، ١٧٨ ج ٢٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠  
ج ٢٢ ثم ان صامه بنية مطلقة أو نية معلقة  
أو قصد صوم ذلك تطوعا اجزا  
١٧٨ ج ٢٥ اختلف هؤلاء هل يجوز أو يكره  
أو يحرم أو يستحب ان يصام بغير نية  
رمضان اذا لم يوافق عادة  
١٠٣ - ١١٣ ج ٢٥ هل رؤية بعض البلاد  
رؤية لجمعها ؟ فيه اضطراب ، عمدة أحمد  
١٠٤ ، ١٠٥ ج ٢٥ الذين قالوا لا تكون رؤية  
لجميعها منهم من حدد ذلك بمسافة قصر  
أو اقليم ، مخالفة هذا التحديد للفق  
والشرع  
١٠٥ - ١١٣ ج ٢٥ الصواب ان من بلغته  
رؤية الهلال في الوقت الذي يؤدي بتلك الرؤية  
الصوم أو الفطر أو النسك وجب اعتبار ذلك  
بلا شك ، سواء رأى بكان قريب أو بعيد  
١٠٥ ، ١٠٩ ج ٢٥ اذا شهد بالرؤية نهار  
تلك الليلة الى الغروب فليهم امساك ما بقى  
سواء كان من اقليم أو اقليمين ، ولا قضاء  
عليهم  
١٠٦ ، ١١١ ج ٢٥ اذا بلغهم الرؤية بعد  
غروب الشمس فالمستقبل يجب صومه ،  
والماضي ان رأى بكان قريب - وهو ما يمكن  
ان يبلغهم خبره في اليوم الاول - فهو كما  
لو رأى يبلغهم ولم يبلغهم ، وان رأى بكان  
لا يمكن وصول خبره اليهم الا بعد مضي اليوم  
الاول فلا قضاء عليهم

ولا نحسب ، الشهر هكذا وهكذا وهكذا  
وعقد الإيهام في الثالثة ، والشهر هكذا  
وهكذا وهكذا « الأمية المذكورة هنا صفة  
مدح وكمال من وجوه

« لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه »  
وجه الدالة منه

١٨١ ج ٢٥ بطلان القول بأن المراد بـ  
« فاقدروا له » تقدير حساب

١٣٥ - ١٤٠ ج ٢٥ الشرائع قبلنا انما  
علقت الأحكام بالأهلة وانما بدل من بدل

من اتباعهم

١٣٢ ج ٢٥ واخمسح المسلمون عليه ،  
ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلا ولا خلاف  
حديث

١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٨١ ج ٢٥ بعض المتأخرين

من المتفقهة الحادثين بعد المائة الثالثة زعم  
انه اذا غم الهلال جاز للحاسب ان يعمل في  
حق نفسه بالحساب ، هذا القول مع شذوذه  
مسيبوق بالاجماع على خلافه . اتباع ذلك في  
الصحو أو تعليق عموم الحكم به لم يقله  
مسلم ، والمحفوظ عن الشافعي كقول الجماعة

١٧٩ - ١٨٣ ، ١٣٣ ج ٢٥ وابتدع قوم من  
المنتسبة الى الشيعة من الاسماعيلية ونحوهم  
القول بالعدد دون الرؤية ، ومنهم من يروى  
عن جعفر الصادق جدولا يعمل به ، افتراه  
عليه عبد الله بن معاوية ، ومنهم من يعتمد  
على أن رابع رجب أول رمضان ، أو على أن  
خامس رمضان الماضي أول رمضان الحاضر ،  
ومنهم من يعتمد على رؤيته بالمشرق قبل  
الاستسرار ، بطلان هذه البدعة

١٠٦ ، ١٠٧ / ١٠٩ ، ١١٠ ج ٢٥ هؤلاء  
الذين بلغهم الخبر في أثناء الشهر لا يبنون  
الفطر الا على رؤيتهم ، الا اذا بلغهم في اليوم  
الأول / واذا كانت الرؤية قليلة

١٠٦ ، ١١١ ج ٢٥ هلال الفطر اذا ثبتت  
رؤيته في اليوم عملوا بذلك وان كان بعد  
ذلك لم يكن فيه فائدة ، ولكن نقل التاريخ  
١٠٥ - ١١٠ ، ١١٥ ج ٢٥ « صومكم يوم  
تصومون وفطركم يوم تفطرون واضحاكم  
يوم تضحون »

١٠٦ ، ١٠٧ ج ٢٥ اذا صام برؤية مكان  
ثم سافر الى مكان تقدمت رؤيتهم أو تأخرت  
١٢٦ - ١٣١ ج ٢٥ مقدمة في بيان كمال  
الدين ووجوب الاعتصام به ، والنهي عن  
التفريق

١٣١ ، ١٣٢ ج ٢٥ سبب تقديمها اصفاها  
بعض الناس الى ما يقوله بعض جهال اهل  
الحساب من ان الهلال يرى أولا يرى ويبنى  
على ذلك أما في باطنه ، وأما في باطنه  
وظاهره أو يكون في قلبه حسيكة من ذلك  
وشبهة قوية

١٣٢ ج ٢٥ تعلم بالاضطرار من دين الاسلام  
ان العمل في رؤية هلال الصوم أو الحج أو  
العدة أو الايلاء أو غير ذلك من الأحكام بقول  
الحساب انه يرى أو لا يرى لا يجوز

١٣٣ - ١٤٣ ج ٢٥ الأدلة القرآنية على ان  
المعتبر في الصيام وغيره الأهلة لا الحساب  
١٤٦ - ١٨٣ ج ٢٥ الأدلة من السنة على ان  
معرفة طلوع الهلال هو الرؤية لا الحساب  
وجه الدلالة منها « انا امة أمية لا نكتب

١٨٣ - ٢٠١ ج ٢٥ ، ٥٨٩ - ٥٩١ ج ٦  
الدليل العقلي على ان الطريق الى معرفة الهلال  
هو الرؤية أن المحققين من أهل الحساب  
كلهم على أنه لا يمكن ضبط الرؤية بحساب  
بحيث يحكم بأنه يرى لا محالة أو لا يرى  
البتة على وجه مطرد وانما قد يتفق ذلك  
١١٣ ، ١٨٤ - ١٨٦ ، ٢٠٧ ج ٢٥ ، ٢١٦  
ج ٩ بيان امتناع ضبط ذلك بالحساب  
١٨٥ - ١٨٩ ، ٢٠٧ ج ٢٥ ، ٢١٧ ج ٩ ،  
٥٩٠ ، ٥٩١ ج ٦ غاية ما يمكن الحاسب  
اذاصح حسابه ان يعرف - مثلاً - أن  
القرصين اجتماعاً في الساعة الفلانية ، وأنه  
عند غروب الشمس يكون قد فارقتها القمر  
اما بعشر درجات مثلاً أو أقل أو أكثر ، اذا  
كان بعده - مثلاً - عشرين درجة فهذا يرى  
مالم يحل حائل ، وإذا كان على درجة واحدة  
فلا يرى ، ما حصول عشر درجات يختلف  
باختلاف أسباب الرؤية من وجوه

١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٧ ج ٢٥ ، ٥٨٩ ج ٦  
نزاعهم في قوس الرؤية كم ارتفاعه  
١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ج ٢٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧  
ج ٩ أول من تكلم فيه بعض متأخريهم مثل  
كوشيار الديلمي وأمثاله ، سبب ذلك  
١٣٥ - ١٤٠ ج ٢٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ج ١٥  
الذي جاءت به الشريعة هو أكمل الأمور  
وأصحها وأبينها وأحسنها وأبعدها عن  
الاضطراب من اجتماع القرصين ، أو محاذات  
برج كسداً ، أو لأحسدي نقطتي الرأس  
أو الذنب

١٤٠ ، ١٤١ ج ٢٥ قد يسبب العمل  
بالحساب في الصيام وغيره من الأحكام تغيير  
الدين

١١٤ - ١١٨ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٣ ج ٢٥  
اذا رأى هلال الصوم وحده أو هلال الفطر  
وحده فهل عليه ان يصوم برؤية  
نفسه أو يفطر برؤية نفسه أو لا يفطر  
ولا يصوم الا مع الناس ، الأظهر الأخير  
٢٠٤ ، ٢٠٥ ج ٢٥ المنفرد برؤية هلال  
شوال لا يفطر علانية ولا سرا

١١٧ ، ١١٨ ج ٢٥ من كان في مكان ليس  
فيه غيره اذا رآه صامه واذا رآه في مكان  
آخر أو ثبت نصف النهار لم يجب عليه  
القضاء

١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ج ٢٥ اذا رأى بمكان  
لا يمكن وصول خبره اليهم الا بعد انقضاء  
النسك فلا تأثير له فيه

٢٠٢ - ٢٠٥ ج ٢٥ اذا رأى هلال ذى الحجة أو أخبره ثقتان انهما رأياه ولم يثبت عند حاكم فلهن ان يصوموه وان كان في نفس الأمر يكون عاشرا

٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ٢٥ ان قيل قد يكون الامام الذي فوض اليه اثبات الهلال مقصرا لردّه شهادة المدول : اما لتقصيره في البحث عن عدالتهم ، واما رد شهادتهم لعداوة بينه وبينهم ، وغير ذلك من الأسباب أو لاعتماده على قول المنجم

١٠٩ ج ٢٥ اذا بلغ صبي أو أفاق مجنون في اثناء اليوم قبل الاكل أو بعده أمسكوا ولا قضاء عليهم

١٠٥ ، ١٠٩ ج ٢٥ اذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة الى الغروب فعليه امساك ما بقي سواء كان من اقليم أو اقليمين ، ولا قضاء عليهم

٢٠٩ - ٢١١ ج ٢٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ٢٢ / ٣٤٥ ج ١ يجوز الفطر للمسافر باتفاق الأمة ، سواء كان قادرا على الصيام أو عاجزا وسواء شق عليه الصوم أو لم يشق / تخفيفا ٢٠٩ - ٢١١ ج ٢٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ٢٢ انما تنازعت الأمة في جواز الصيام للمسافر ٢١١ ج ٢٥ « ليس من البر الصيام في السفر » كنا نسافر مع النبي فمنا الصائم ومنا المفطر ٥٠٠٠ »

٢١٤ ج ٢٥ ، ٢٨٨ ج ٢٢ والفطر له أفضل ٢١١ ، ٢١٢ ج ٢٥ مقدار السفر الذي يفطر فيه (١)

(١) وانظر تحديد السفر ص ٨١ ، ٨٢

٢١٢ ج ٢٥ اذا سافر في اثناء يوم جاز له الفطر

٢١٢ ج ٢٥ اليوم الثاني يفطر فيه بلا ريب وان كان مقدار سفره يومين

٢١٢ ج ٢٥ اذا قدم المسافر في اثناء اليوم فهل عليه الامساك ، عليه القضاء أمسك أولا ٢١٣ ج ٢٥ يفطر من عادته السفر اذا كان له بلد يأوى اليه

٢١٣ ج ٢٥ من كان معه في السفينة امراته وجميع مصالحه ولا يزال مسافرا لا يفطر

٢١٣ ج ٢٥ أهل البادية الذين يشتون في مكان ويصيفون في مكان اذا كانوا في حال طعنهم مسن المصيف الى المشتى وبالعكس افطروا

٢١٨ ج ٢٥ اذا كانت الحامل تخاف على جنينها افطرت وقضت وتطمع عن كل يوم مسكينا رطلا من خبز بادمه

٢١٧ ج ٢٥ اذا كان كليا أراد ان يصوم أغمى عليه ٥٠ افطر وقضى فان كان يصيبه في أى وقت صام كان عاجزا عن الصيام فيطمع عن كل يوم مسكينا

٢٦٣ ج ١٨ ، ٢١٤ ج ٢٥ ، ٥٧٠ ج ٢٠ المسلم الذي يعلم ان غدا من رمضان وهو يريد صوم رمضان لا يد أن ينويه ضرورة ، ولا يحتاج ان يتكلم به ، أكثر ما يقع عدم التبييت والتعيين في رمضان عند الاشتباه ٣٤ ، ٣٥ ج ٧ « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل »

١١٩ - ١٢١ ج ٢٥ تبييت نية الصوم على ثلاثة أقوال أوسطها ان الفرض لا يجزىء الا بتبييت نية ، واما النفل فيجزء بنية من النهار

١٢٠ ج ٢٥ يجزى التطوع بنية بعد الزوال ،  
الثواب من حين نواه  
١٢١ ج ٢٥ اختلفوا في نية التعيين على  
ثلاثة أقوال (١) انه لا بد من نية رمضان  
فلا يجزى نية مطلقة ولا معينة لغير رمضان  
١٠٠ ، ١٠١ ، ٢١٤ ج ٢٥ من علم ان غدا  
من رمضان فلا بد من التعيين في هذه  
الصورة ، فان نوى فلا او صوما مطلقا لم  
يجزه ، وان كان لا يعلم ان غدا من رمضان  
فها لا يجب عليه التعيين  
باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة  
٢١٩ - ٢٢١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ج ٢٥ الاكل  
والشرب والجماع تفطر بالاجماع  
٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٢١ الوطء في الدبر يفسد  
العبادات التي تقصد بالوطء فسي القبل  
كالصيام  
٢٢٠ ج ٢٥ ازال الماء من الأنف يفطر  
٢٥٨ ج ٢٠ يفطر بالسعوط  
٢٤٥ ، ٢٤٧ ج ٢٥ المنيح منه هو ما يصل  
الى المعدة فيستحيل دما ويتوزع على البدن  
٢٤٦ ج ٢٥ « اذا دخل رمضان ٠٠٠  
وصفت الشياطين »  
٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٦٧ ج ٢٥ القى  
يفطر وهل على من استقاء مع القضاء كفارة  
٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ج ٢٥ « من ذرعه قبيء  
وهو صائم فليس عليه قضاء وان استقاء  
فليقض »  
٢٢٢ ج ٢٥ « قاء فافطر »  
٢٢٤ ج ٢٥ « من استمنى فانزل أفطر »

٢٦٥ ج ٢٥ اذا قبل زوجته او ضمها فامدى  
فسد صومه عند أكثر العلماء  
٢٢٤ ، ٢٥٢ - ٢٥٨ ، ٢٦٧ ج ٢٥ ، ٢٥٧  
ج ٢٠ التفطير بالحجامة والفضاد ونحوهما ،  
نزاع العلماء في المسألة  
٢٦٨ ج ٢٥ اذا افتصد بسبب وجع في  
رأسه فالأحوط القضاء ، ان أمكنه تأخير  
الفضاد أخره  
٢٥٤ - ٢٥٨ ج ٢٥ « افطر الحاجم والمحجوم »  
٢٥٢ - ٢٥٥ ج ٢٥ « احتجم وهو محرم  
صائم »  
٢٢٣ - ٢٢٥ ج ٢٥ « ثلاث لا تفطر القبيء  
والحجامة والاحتلام »  
٢٢٠ ، ٢٤٤ ج ٢٥ دم الحيض ينال في  
الصيام  
٢٤٨ - ٢٥٢ ، ٢٦٧ ج ٢٥ ، ٢٥٧ ، ٥٢٨  
ج ٢٠ علة التفطير بالجماع والحيض  
والاستقاء والحجامة والفضاد ، الفرق  
بينها وبين خروج الاخشين والاحتلام  
والاستحاضة وخروج الدم بالجرح والمسايل  
والاستحاضة والرعاف  
٢٣٣ ، ٢٧٦ ج ٢٥ ، ٥٢٨ ج ٢٠ نزاع  
العلماء في التفطير بالكحل والحقنة وما يقطر  
في الاحليل ومداداة الجائفة والمأمومة ،  
الأظهر انه لا يفطر بشيء من ذلك  
٢٣٤ ، ٢٣٥ ج ٢٥ « ليتق الصائم الائم »  
« اكتحل وأنا صائم قال نعم »  
٢٣٥ - ٢٤٨ ج ٢٥ احتج من قال بالتفطير  
بها باقيسة ، الجواب عنها  
٢٦٧ ج ٢٥ الادمان لا يفطر بلا ريب

٢٢٦ - ٢٢٨ ج ٢٥ الجامع ناسيا ليس عليه كفارة

١٥ ج ١٩ هل يشترط في وجوب الكفارة ان يكون الواطى قد افسد صوما صحيحا ، من لم ينو الصوم ثم جامع ، ومن جامع ثم كفر ثم جامع

٢٦٠ - ٢٦٣ ج ٢٥ اذا اراد ان يواقع زوجته في اثناء النهار فافطر بالاكل قبل ان يجامع ثم جامع

١٢٠ ج ٣٤ كفارة الجماع في رمضان على الترتيب ، وقد يلزم بما هو اصعب عليه

١٣٩ ج ٢١ الموالات في صوم الشهورين واجبة ، اذا قطعه لعذر لا يمكن الاحتراز منه لم يقطع التتابع

٢٥٢ ، ٢٥٣ ج ١٩ لفظ الاطعام لم يقدره الشارع ( من اوسط )

٧٣ ج ٢٥ لا تدفع الكفارة الا لمن يأخذ لحاجة نفسه

**باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء**

٢٦٦ ج ٢٥ ذوق الطعام يكره لغير حاجة ولا يفطر

٢٦٦ ج ٢٥ تكره المبالغة في المضمضة والاستنشاق

٢١٦ ج ٢٥ اذا غاب القرص افطر الصائم ولا عبءة بالحرة الشديدة الباقية في الافق ٢٣٠ ج ٢٥ هل يؤخر مع الغيم

٢٦٩ ج ٢٥ اذا اتصل به المرض ولم يمكنه القضاء فليس على الورثة الا الاطعام عنه ، اذا صام عنه تطوعا وأهداه نفعه ذلك

٢٥٨ ج ٢٠ اذا ابتلع مالا يفتدى كالحصاة لم يفطر

٢٢٨ ، ٢٢٩ ج ٢٥ ، ٥٦٩ - ٥٧٣ ج ٢٠ اذا أكل أو شرب أو جامع ناسيا أو مخطئا فلا قضاء عليه

٥٢٨ ج ٢٠ الاحتلام لا يمكن الاحتراز منه ٥٧١ - ٥٧٢ ج ٢٠ ، ٣٠ ج ٢١ من أكل يظن بقاء الليل لم يفطر

٢٦٠ ج ٢٥ الشاك في طلوع الفجر يجوز له الأكل والشرب والجماع ولا قضاء عليه ٢١٦ ج ٢٥ اذا كان المؤذن يؤذن قبل طلوع الفجر فلا بأس بالأكل والشرب بعد ذلك بزمان يسير ، لو علم بعد ذلك أنه أكل بعد طلوع الفجر فالأظهر لا قضاء

٢٥٩ ، ٢٦٠ ج ٢٥ اذا باشر زوجته وهو يسمح المتسحر يتكلم فلا يدرى أهو يتسحر أو يتكلم ثم غلب على ظنه أنه يتسحر فوطئها وبعد يسير اضاء الصبح لا قضاء عليه ولا كفارة

٢٦٣ ج ٢٥ اذا وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقدا بقاء الليل ثم تبين ان الفجر قد طلع فلا قضاء عليه ولا كفارة

٢٢ ج ١٦ اذا طلع عليه الفجر وهو مولج فهل نزع جماع

٥٧١ - ٥٧٣ ج ٢٠ من أكل يظن الغروب لم يفطر

٢٣١ - ٢٣٣ ج ٢٥ « افطرنا يوم غيم ثم طلعت الشمس ولم يذكر قضاء »

٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٦٣ ج ٢٥ هل يقضى الجامع المتعمد في نهار رمضان وتلزمه كفارة

## باب صوم التطوع

٣٩١ ج ١٠ أصول العبادات : الصلاة والصيام والقراءة

٢٧٤ ج ٢٥ أمره النبي أن يصوم من كل شهر ثلاثة أيام

٢٨٩ ج ٢٥ إذا نذر صوم الاثنين والخميس فانتقل إلى صوم يوم وفطر يوم فقد انتقل إلى ما هو أفضل

٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١٠ - ٣١٢ ج ٢٥ إنما شرع في يوم عاشوراء الصيام ، قد كان واجبا ثم نسخ وجوبه بصوم رمضان ، يستحب لمن صامه أن يصوم معه التاسع

٥١٢ - ٥١٤ ج ٤ ، ٢٩٩ ج ٢٥ بعض المتسنة يفعل في يوم عاشوراء ما ظنّه مستحبا من الكحل والاعتسال والحناء والمصافحة وطبخ الحبوب وإظهار السرور وغير ذلك ، ثم يرد فيه حديث عن النبي ولا عن أصحابه ولا استحبه أحد من أئمة المسلمين

٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣١٢ - ٣١٤ ج ٢٥ ما روى في ذلك وفي الصلاة يوم عاشوراء وفي التوسيع على الأهل فيه

٣٠٧ - ٣١٤ ج ٢٥ الروافض يتخذ ذلك اليوم مأتما ، ومن عارضهم من النواصب أو من الجهال يتخذون يوم عاشوراء موسما كمواسم الأعياد والأفراح

٥١٣ ج ٤ « من اغتسل يوم عاشوراء ... » ٢٧٥ ج ٢٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ج ٢٢ أفضل الصيام صيام يوم وفطر يوم

٢٧٥ ج ٢٥ النهى عن صيام الدهر

٢٧٤ ، ٢٧٥ ج ٢٥ أمره لعبد الله بن عمرو

بالاقتصاد في الصيام والصلاة والقراءة ، صوم عبد الله بن عمرو

٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ج ٢٥ متى كانت العبادة توجب له ضررا ينهه من فعل واجب أنفع له منها حرمت

٢٧٣ ج ٢٥ أن كانت توقفه في محرم لا يقاوم مفسدة مصلحتها حرمت

٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ج ٢٥ أن أضعفته عما هو أصلح منها أو أوقته في مكروهات كرهت

٢٧٦ - ٢٧٨ ج ٢٥ من نذر صوم نصف الدهر فاضر ذلك بمقله وبدنه فعليه أن يفطر ويكفر كفارة يمين ، ويكون فطره قدر ما يصلح به عقله وبدنه

٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ٢٥ قوله : أريد أن أقتل نفسي في الله

٢٨١ - ٢٨٤ ج ٢٥ الأجر على قدر منفعة العمل وطاعة الله لا على قدر مشقته

٤٥٩ ج ٤ ، ٣٠٠ ج ٢٢ جاءت الشريعة في الصيام والأكل والنكاح بما يصلح به دين الإنسان وبدنه

٢٩٠ ، ٢٩١ ج ٢٥ صوم رجب بخصوصه كل أحاديثه ضعيفة بل موضوعة ، متى أفطر بعضا لم يكره صوم البعض

٢٩٠ ج ٢٥ تخصيص رجب وشعبان جميعا بالصوم والاعتكاف لم يرد فيه شيء

٢٩١ ج ٢٥ صوم الأربعة الأشهر الحرم جميعا

٢٨٤ - ٢٨٦ ج ٢٥ ليلة القدر في العشر  
الأواخر من رمضان ، وتكون في الوتر منها ،  
الوتر يكون باعتبار الماضى ٠٠٠ ويكون  
باعتبار ما بقى ، لتاسعة ، تبقى لخامسة  
تبقى ، لثالثة تبقى ،

٢٨٥ ج ٢٥ ينبغي ان يتحراها المؤمن في  
العشر الأواخر جميعه ، وتكون في السبع  
الأواخر أكثر ، أكثر ما تكون ليلة سبع  
وعشرين ، ما روى في علامات ، قد تكشف  
لبعض الناس أو يفتح على قبله من المشاهدة  
ما يتبين به الأمر

٢٨٦ ج ٢٥ ليلة الاسراء أفضل في حق  
النبي ، وليلة القدر أفضل بالنسبة الى  
الامة

٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٢٥ أفضل أيام الأسبوع  
يوم الجمعة وأفضل أيام العام يوم النحر  
وهو أفضل من يوم عرفة

٢٨٧ ج ٢٥ أيام عشر ذي الحجة أفضل  
من أيام العشر من رمضان ، ونىال العشر  
الأواخر أفضل من لياليها

#### باب الاعتكاف واحكام المساجد

٢٩٥ - ٢٩٧ ج ٢٥ التجمع بين قول عائشة  
« ما زال يعتكف حتى فارق الدنيا » وبين  
ما علم من تركه الاعتكاف ثلاثة أعوام ،  
وهل يقضى الاعتكاف

٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٢٥ كل من صام صوما  
مشروعا وأراد ان يعتكف من صيامه كان  
جائزا ، ان اعتكف بدون الصيام ففيه قولان  
٢٥١ ، ٢٥٢ ج ٢٧ الاعتكاف في الجوامع ،  
لا يكون الاعتكاف لا بخلوة ولا بغير خلوة  
لا في غار ولا عند قبر ولا غير ذلك

١٢٣ ج ٢٦ الاعتكاف يشترط له المسجد

#### ولا تشترط له الطهارة

٢١٥ ، ١٢٣ ج ٢٦ اذا حاضت المعتكفة  
خرجت من المسجد ونصب لها قبة بفنائها  
٤١ ، ٥٠ ج ٣١ اذا نذر اعتكافا في مكان  
ليس فيه مزية شرعية غير المساجد الثلاثة  
لم يتعين ، وله ان يفعل ذلك في غيره ،  
وهل تجب الكفارة

١٩٩ ج ٢٢ لو نذر ان يصلي أو يعتكف في  
بقعة من المسجد لم يتعين

٧ ، ٨ ، ٣٢٤ ج ٢٧ المسجد الحرام  
أفضل المساجد ويليها مسجد النبي ويليها  
المسجد الأقصى ، الصلاة في المسجد الحرام  
أفضل منها في مسجد النبي

٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٣١ اذا نذر الصلاة في بيت  
المقدس اجزا عنه الصلاة في أحد الحرمين ،  
ولو نذر الصلاة في مسجد النبي اجزاء في  
المسجد الحرام ، اذا نذر الصلاة في المسجد  
الحرام لم يجزئه في غيره

٦ ، ٧ ج ٢٧ اذا نذر اتيان المسجد الحرام  
لحج أو عمرة وجب عليه الوفاء

٣٣٣ ، ٣٣٢ ، ٦ ، ٧ ج ٢٧ اذا نذر المشى  
الى المسجد الحرام لزمه ، ولو نذر ان يذهب  
الى مسجد المدينة أو بيت المقدس ففيه قولان  
١٥ ج ٢٧ تشرع زيارة بيت المقدس الا في  
الأوقات التي تقصدها الضلال

٣٥١ ج ٢٧ حكمة شرعية السفر الى المساجد  
الثلاثة

٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ج ٢٧ متى بنيت هذه  
المساجد ومن بناها وصلى فيها

٢١ ، ٢٤٧ - ٢٥١ ج ٢٧ لا تشد الرحال  
الا الى ثلاثة مساجد ٠٠٠ ،



٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٢٨ أفضل الأوطان فسى  
حق كل انسان

٢٤٧ ج ١٩ المسجد الحرام يعمر به عن  
عن المسجد وما حوله من الحرم

١١ ج ٢٧ المسجد الأقصى اسم للمسجد  
انذى بنساء سليمان ، صار بعض الناس  
يسمى الأقصى الذى بناه عمر ، الصلاة فى  
هذا المصل الذى بناه عمر أفضل من الصلاة  
فى سائر المسجد

١٩٦ ج ٢٢ هل ينبغى للمعتكف ان ياكل  
فى المسجد او فى بيته

٣٥٣ ج ٢٧ لا تحرم مباشرة الحرم  
والمعتكف بدون شهوة

٥٥٣ ج ١٠ أفضل الأذكار ، مالا يشرع  
منها

٢٩٢ - ٢٩٤ ج ٢٥ الصمت عن الكلام  
مطلقا فى الصوم او الاعتكاف او غيرها بدعة  
مكروهة ، وهل ذلك محرم ، واذا فعله على  
وجه التدوين (١)

### احكام المساجد

٣٦٠ ج ٢٨ تعاهد مساجد المسلمين

٢٠٤ ج ٢٢ يسان المسجد عما يؤذيه  
ويؤذى المصلين فيه ، رفع الصبيان أصواتهم  
فيه وتوسيعهم لحصره لا سيما فى وقت  
الصلاة منكر

٢٠١ ج ٢٢ يجوز ان يصبق فى ثيابه فى  
المسجد ويمتخط فى ثيابه

(١) وتقدم فى العيدين ما يتعلق بأعياد  
انصارى وحكم ما يعمل المسلم فى  
أعيادهم من طبخ الأطعمة .....  
أو التشبيه بهم فى أعيادهم ...

٢٠٣ ج ٢٢ لا يجوز الذبح فسى المسجد  
لا ضحايا ولا غيرها

٢٠٣ ج ٢٢ لا يجوز ان يدفن فى المسجد  
ميت لا صغير ولا كبير ولا جنين ولا غيره

٤١٨ ج ٢٧ من كره بناء المساجد بالحجارة  
والقصة والساج من الصحابة والتابعين ،  
هؤلاء لما فعله الوليد أكره

١٩٣ ج ٢٢ ليس للمسلم ان يتخذ المسجد  
طريقا ،

١٩٦ - ٢٠٠ ، ٢٠٤ ج ٢٢ اذا اتخذ المسجد  
بمنزلة البيوت فى أكله وشربه ونومه وسائر  
أحواله منع ، الرخصة فى بعض ذلك فى  
الشيء اليسير ولذوى الحاجات العارضة .....  
٢٠١ ، ٢٠٣ ج ٢٥ ، ٢٠٩ ج ٣١ لا يجوز

الاستنجاء فى المساجد ، ولا يكره الوضوء  
فيها اذا لم يحصل معه امتخاط أو بصاق  
١٩٣ ج ٢٢ يمنع الكافر أن يتخذ المسجد  
طريقا بلا ريب

١٩٤ ج ٢٢ اذا دخله ذمى لمصلحة ، وهل  
يشترط اذن المسلم

٢٠٥ ج ٢٢ ليس لأحد ان يفعل فى المسجد  
ولا على بابه أو قريبا منه ما يشوش على  
أهل القراءة والصلاة والذكر والدعاء فيه  
ويمنع

٢٠٦ ج ٢٢ السؤال فى المسجد وخارج  
المسجد محرم الا لضرورة

٢٠٦ ج ٢٢ اذا كان به ضرورة وسأل فى  
المسجد ولم يؤذ أحدا بتخطيه ولا غيره ولم  
يكتب فيما يرويه ولم يجهر جهرا بغير  
الناس ... جاز

٢٠٠ ج ٢٢ الكلام الذى يحبه الله ورسوله  
فى المسجد حسن ، المحرم فى المسجد أشد  
تحريما ، وكذلك المكروه ، ويكره فيه  
فضول المباح

١٩٥ ج ٢٢ ، ٤١ ج ٣١ ليس لأحد أن  
يختص بشئ من المسجد بحيث يمنع منه  
غيره دائما « انتهى عن إيطان كايطان البعير »  
١٩٨ ج ٢٢ إذا منع من يقرأ القرآن فى تلك  
البقعة وقال هذا موضعنا فهو ظالم من وجوه  
١٨٩ ، ١٩٠ ج ٢٢ وإذا احتج بأن أولئك  
يقرؤون لأجل الوقف وهذا ليس من أهل  
الوقف

٢٠٠ ج ٢٢ المشى بالتمتع فى المسجد جائز ،  
ينبغي لمن أتى المسجد أن ينظر فيها ...  
٢٠٤ ج ٢٢ لاتفصل الموتى فى المسجد ،  
إذا أحسنت فى المسجد ما يضر بالمصلين  
أزيل وعمل بما يصلحهم

٢٠١ ج ٢٢ السواك فى المسجد لا يكره  
٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٢ أن سرح شعره وجمع  
الشعر فلم يترك فى المسجد فلا بأس

## كتاب المناسك

٤٨٣ ج ١٧ النسك فى اللغة  
٩٨ ج ٢٦ منسك المؤلف الأول ، والثانى  
٤٨٢ - ٤٨٤ ج ١٧ وكان لإبراهيم وآل  
إبراهيم من محبة الله وعبادته والإيمان به  
وطاعته مالم يكن لغيرهم فخصهم الله بأن  
جعل لبيته الذى بنوه خصائص لا توجد  
لغيره ، وجعل ما جعله من أفعالهم قدوة  
للناس وعبادة يتبعونها فيها ، ولا ريب

أن الله شرع لإبراهيم السعي ورمي الجمار  
والوقوف بعرفات بعد ما كان من أمر هاجر  
واسماعيل وقصة الذبيح وغير ذلك ما كان  
٢٦٤ ج ٢٧ لم يوجب الخليل الحج ، ولم  
يكن الحج واجبا فى أول الاسلام

٦٠٦ ، ٦٠٧ ج ٧ ، ٤٨٧ ج ١٧ ، ٢٦٥  
٢٧ نزاع الناس متى فرض ، فرض سنة  
تسع أو عشر ، آية الإيجاب ( ولله على الناس  
حج البيت ٠٠ )

٧ ، ٨ ج ٢٦ من قال انه فرض سنة ست  
احتج بآية الإتمام ، لزومهما بالشروع  
١٤١ ج ٢٥ سبب تأخير النبى للحج أن  
الغرب قد غيرته عن ميقاته

٢٨ ج ١٥ الحج أفضل للنساء من الجهاد  
بخلاف الرجال

٢٣ ج ٤ « الحج من سبيل الله »  
١٠ ج ١٦ - ٢٦ الاكثار من الحج أفضل

من التصديق بنفقته على الفقراء  
١١ ج ٢٦ الحج عن الوالدين من برهما ،  
الأم أسبق فى البر إلا إذا لم يحج الوالد  
الفرض

٢٥٩ ، ٣٠٢ ج ٧ ، ٢٥٦ ج ٤ هل يكون  
مسلمًا من ترك الحج أو غيره من الأركان  
٦٠٩ - ٦١٧ ج ٧ مسألة تكثير من ترك  
الحج أو غيره من الأركان جحدا أو كسلا  
أو بخلا

٢٠٢ ج ١٤ من لم يحج خيف عليه الموت  
على غير الاسلام

٥ - ٩ ، ١٩٧ ، ٢٥٦ ج ٢٦ الأظهر فى  
الدليل عدم وجوب العمرة ، تعليل عدم  
الوجوب

٤٥ ج ٢٦ العمرة واجبة في أشهر الروايتين  
عن أحمد ، ومن أصحابه من جعلها ثلاث  
روايات ٠٠٠٠

٢٥٧ - ٢٦٠ ج ٢٦ لا تجب العمرة على أهل  
مكة ولا تستحب لهم

٩ ج ٢٦ « العمرة هي الحج الأصغر »  
لا يدل على الوجوب

١٠ ج ٢٦ إذا اعتمرت عن نفسها غير العمرة  
عن بنتها جاز

٣٤٤ ج ١٠ شرط التكليف ، ومتى يسقط  
تخفيفا

٣١٤ - ٣١٨ ج ٢١ ليس كل مركب لم  
يكن موجودا على عهد النبي لا يعمل

١٢ ج ٢٦ إذا كانت قلل أكثر من ألف درهم  
٠٠٠ وجب عليها الحج وتزوج بنتها بالباقي  
ان شامت

١٦٠ ج ٢٠ إذا بذلت الاستطاعة لمن يريد  
الحج فهل يجب عليه وإذا بذلها ولده

٢٠ ، ٢٨ ج ٢٦ يجوز ان يحج المدين  
المسر إذا حججه غيره ولم يكن فسي ذلك  
اضاعة لحق المدين

٢٨ ج ٣٠ متى حج به أبوه من ماله جاز ،  
وهل يجب عليه الحج إذا بذل أبوه المال

٨٩ ، ٩٠ ج ٢١ / ٣٠٣ ج ٢٦ إذا حج  
بالمال الحرام / أو على يعمر محرم

١٢ ج ٢٦ الشيخ الكبير إذا لم يستطع  
الركوب على الدابة استتاب من يحج عنه

١٤ - ١٩ ج ٢٦ الحج عن المضروب أو الميت  
بمال يأخذه لينفقه في الحج ويرد الفضل

مستحب إذا كان مقصوده أحد شيئين :  
الاحسان إلى المحجوج عنه ، أو نفس الحج

والشوق إلى المشاعر

١٦ - ٢٠ ج ٢٦ ان كان قصده الاكتساب  
بذلك - وهو ان يستفضل مالا فهذا صورة  
الاجارة والجمالة - لا يستحب وان قيل  
بجوازه ، وكذلك المال الماخوذ

١٧ ، ١٩ ج ٢٦ ان كان محتاجا الى النفقة  
في الحج وقضاء الدين الواجب عليه أو النفقة  
بعد رجوعه

١١١ ج ٢٢ العبد ليس محرما لمولاه في  
السفر

١٣ ج ٢٦ إذا كانت من القواعد وقد يشمت  
من النكاح جاز - في أحد القولين - أن  
تحج مع من تأمله .

١٣ ج ٢٦ يجوز للمرأة ان تحج عن امرأة  
أخرى سواء كانت بنتها أو غير بنتها ،  
ويجوز ان تحج المرأة عن الرجل

٢١ ج ٢٦ إذا خرج حاجا من حين وجب  
عليه الحج فمات في الطريق لم يمت عاصيا  
وله أجر نيته ، وان فرط ومات قبل أدائه  
مات عاصيا وله أجر ما فعله ولم يسقط عنه  
الفرض ويعج عنه من حيث بلغ

### باب المواقيت

١٩٣ ، ١٩٤ ج ٢١ ، ٤٨٧ ج ١٧ لما فرض  
الحج وقت ثلاث مواقيت ٠٠٠ ولما فتح اليمن  
وقت يلملم ، ثم وقت ذات عرق لأهل  
العراق

٩٩ ج ٢٦ ما بين هذه المواقيت وبين مكة ،  
أهل المغرب يعرمون من رابغ وهو قبل  
الجحفة ، إذا اجتازوا بالمدينة أحرما من  
ميقاتها ، انأخروا الاحرام الى الجحفة ففيه نزاع  
٢٩٤ ج ٢٦ المنشئ للحج والعمرة من  
مكان دون الميقات يحرم منه

١٠٠ ، ٦ ج ٢٦ ليس لأحد أن يجاوز الميقات إذا أراد الحج أو العمرة إلا بإحرام ، أن قصد مكة للتجارة أو الزيارة فينبغي له أن يحرم ، وفي الوجوب نزاع  
٣٧٤ ج ٢٠ ، ٢٢٣ ج ٢٢ . لا يستحب الاحرام قبل الميقات  
١٠١ ج ٢٦ الاحرام بالحج قبل أشهره مكروه ، وإذا فعله فهل يصير محرما بعمرة أو حج

### باب الاحرام

٩٩ ج ٢٦ أول ما يفعله قاصد الحج والعمرة إذا أراد الدخول فيهما أن يحرم بذلك ، قبل ذلك هو قاصد الحج والعمرة ولم يدخل فيهما  
٢٣ - ٣٢ ج ٢٦ فرق بين النية المستغرطة للحج والنية التي يتعمد بها الاحرام  
١٠٩ ، ١٣٢ ج ٢٦ يستحب أن يفتسل للاحرام ولو كانت نفساء أو حائضا  
١٩٠ ج ٢٦ هل يقيم للمل هذه الاغسال  
١٠٩ ج ٢٦ وإن احتاج للتنظيف كتقليم الأظفار وتنف الايط وحلق العانة ونحو ذلك فعل وليس من خصائص الاحرام  
١٠٧ ج ٢٦ أن شاء المحرم أن يتطيب فهو حسن ولا يؤمر بذلك قبل الاحرام  
١٠٨ / ١١١ ج ٢٦ التجرد من اللباس واجب في الاحرام وليس شرطا / المخيط  
١٠٩ ج ٢٦ يستحب أن يحرم في ثوبين نظيفين ، أن كانا أبيضين فهو أفضل  
١٠٩ ج ٢٦ السنة أن يحرم فسي ازار

ورداً سواء كانا مخيطين أو غير مخيطين ولو أحرم في غيرهما جاز  
١١٠ ج ٢٦ يجوز أن يلبس كل ما كان من جنس الأزار والرداء  
١٠٩ ج ٢٦ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ج ٢١ ، ١٢١ ، ١٢٢ ج ١٣ الأفضل أن يحرم في نعلين أن تيسر ، أن لم يجدها ليس خفيين ، وليس عليه أن يقطعها دون الكمين ، ولا فدية عليه  
١١٠ ج ٢٦ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ج ٢١ يجوز أن يلبس ما دون الكمين سواء كان واجدا للنعلين أو فاقدًا لهما كالبداس والججم  
١١١ ج ٢٦ ، ٢٠٥ ج ٢١ لا يلبس ما كان في معنى الخف كالموق والجرموق ونحو ذلك  
١٩١ - ٢٠٧ ج ٢١ « ما يلبس المحرم قال لا يلبس القميص ولا العمام ولا السراويلات ولا الخفاف إلا لمن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعها حتى يكونا أسفل من الكمين »  
١٩١ - ٢٠٠ ج ٢١ « السراويل لمن لم يجد الأزار والخفاف لمن لم يجد النعلين »  
٢٠٣ ج ٢١ أن قيل فينبغي أن يرخص في لبس القميص والجبة ونحوها لمن لم يجد الرداء  
١٩٥ ج ٢١ « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد أزارا فليلبس سراويل »  
١٠٨ ، ١٠٩ ج ٢٦ أن كان يصل فرضا أحرم عقبه ، ليس للاحرام صلاة تحممه وهو أرجح القولين  
١٠٨ ، ٢٢ ج ٢٦ لا يصير محرما بمجرد ما في قلبه من قصد الحج ونيتة بل لا بد من قول أو عمل : تلبية أو تقليد هدى ، الخلاف في ذلك

٢٢٢ ، ٢٢٣ ج ٢٢ ، ١٠٥ - ١٠٧ ج ٢٦ الرسول كان يستفتح الاحرام بالتلبية ويشرع للمسلمين ان يلبوا في الحج ، لم يشرع ان يقول قبل التلبية شيئا : لا يقول اللهم انى اريد الحج والعمرة ، ولا الحج والعمرة ، ولا يقول فيسره لى وتقبله منى ، ولا يقول نويتها جميعا ، ولا يقول احرمته الله ولا غير ذلك ، التلبية فى الحج كالتكبير فى الصلاة ، جميع ما احدهه الناس من التلفظ بالنية قبل التلبية من البدع

١٠٦ ، ١٠٧ ج ٢٦ وان اشترط على ربه خوفا من العارض فقال ٠٠٠ كان حسنا ولم يكن يامر بذلك كل من حج

١٠٠ ، ١٦٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ج ٢٦ ، ٢٩٢ ج ٢٢ من وافى الميقات فى أشهر الحج فهو مخير بين ثلاثة أنواع : التمتع ، والافراد ، والقرآن ، وهو مذهب الأئمة الاربعة وجمهور الأمة . التمتع ، القران ، الافراد

٢٩٢ ج ٢٢ وذهب طائفة من السلف والخلف الى أنه لا يجوز الا التمتع وهو قول ٠٠٠ وكان طائفة من بنى أمية ينهون عن التمتع ٠٠٠

١٦٤ ، ٦٢ ، ٢٨٩ ج ٢٦ فقهاء الحديث - كاحمد وغيره - استحَبوا التمتع لمن جمع بين التمسكين فى سفرة واحدة واحرم فى أشهر الحج .

١٦٤ ج ٢٦ وعلموا ان من افرد الحج واعتمر عقبه من الحل - وان قالوا انه جائز - فلم يفعله احد على عهد الرسول الا عائشة على قول

١٦٤ ج ٢٦ وكذلك علموا ان من لم يسق الهدى وقرن بين التمسكين لا يفعله وان قال اكثرهم انه جائز فانه لم يفعله احد على عهد الرسول الا عائشة على قول

٣٧٢ ج ٢٠ ، ٤١ ، ٢٨٩ ج ٢٦ أبو حنيفة يرى القران أفضل ، ومالك يرى الافراد أفضل ، لكن قد قيل يستحب مع ذلك تأخير العمرة الى المحرم ، الشافعى اختار التمتع تارة والافراد تارة ، وفى الآخر يختار الاحرام مطلقا

٨٥ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١١٠ ، ١٠٣ ، ٢٧٦ - ٢٧٨ ، ٢٨٨ ج ٢٦ ، ٢٩٤ ج ٢٢ ، ٣٧٣ ج ٢٠ ، ٨٨ ، ٨٩ ج ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٦ - ٤٨ ج ٢٦ التحقيق أنه اذا افرد الحج بسفرة والعمرة بسفرة فهو أفضل من القران والتمتع الخاص بسفرة واحدة ، وهو مذهب أحمد ، هذا الافراد الذى اختاره أبو بكر وعمر وعلى : اذا رجع الى ديرة اهله فانشأ منها العمرة ، أو اعتمر فى أشهر الحج وأقام حتى يحج ، أو اعتمر فى أشهره ورجع الى اهله ثم حج

٢٧٦ - ٢٧٨ ، ٦٧ ، ٦٨ ج ٢٦ وجه الزام عمر بالاعتمار فى غير أشهر الحج ونهى عثمان عن المتعة ومخالفة بعض الصحابة لهما

٨٦ ، ٤١ - ٤٤ ، ٤٨ ، ٧٥ - ٧٧ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٤٥ ، ٢٧١ ، ١٦٣ ج ٢٦ وأما اذا افرد الحج واعتمر بعد ذلك من الحل - كما يفعله كثير من الناس اليوم - فهذا الافراد لم يفعله الرسول ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه ولا غيرهم الا عائشة تطيبها لخاطرها لما حاضمت فلم يمكنها الطواف

٣٧ ، ٦٢ ج ٢٦ واما ان اراد أن يجمع بين  
النسكين بسفرة واحدة وقدم في أشهر  
الحج ولم يسق انهدى فالتمتع أفضل له  
من أن يحج ويعتمر بعد ذلك من أهل /  
وهو منصف أحمد / سبب اختيار أحمد  
التمتع

٩٤ ، ٩٥ ج ٢٦ الذي يحج متمتعا فعل  
ما شرع باتفاق العلماء المعروفين ، غير المتمتع  
في حجة نزع

٩٥ ج ٢٦ لا يعارض هذا بأن بعض المتقدمين  
كان ينهى عن التمتع وكان بعض الولاة  
يضرب عليها فعلمنا أصحاب هذا القول لم  
يكونوا يحرمون التمتع بل ...

٨٨ ، ٨٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٢٦ من سافر  
بسفرة واحدة واعتزم فيها ثم أراد أن يسافر  
أخرى للحج فتمتعه أيضا أفضل له من  
الحج

٨٨ ج ٢٦ وكذلك لو تمتع ثم سافر من  
دويرة أهله للتمتع فهذا أفضل من سفرة  
بعمره وسفرة بحجة مفردة

٨٨ ج ٢٦ اذا أحرم بالعمره ثم أدخل عليها  
الحج جاز ، واذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه  
العمره لم يجوز ، من جوزه ، تعليل ذلك

١٤٣ ج ٢٦ ليس في عمل القارن زيادة على  
عمل المفرد ، عليه وعلى المتمتع هدي : بدنة  
أو بقرة أو شاة أو شرك في دم ، من لم يجد  
الهدى صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر  
وسبعة اذا رجع ، وله أن يصوم الثلاثة من  
حين أحرم بالعمره ، وقيل يصومها بعد  
التحلل من العمره

١٩٥ - ٣٠١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٨٦ ، ٢٦٠ ،

٢٦١ ، ٢٦٩ ج ٢٦ للفقيه في عمرتها التي  
فعلتها أقوال (١) انها صارت قارنة وهو  
قول جمهور الفقهاء ممن أهل الحديث  
والحجاز ٠٠٠٠ (٢) قول أبي حنيفة انها  
صارت مفردة الحج ، وعمرتها التي فعلتها  
واجبة (٣) وهو رواية عن أحمد أنها كانت  
قارنة وعمره القارن لا تجزئ عن عمره  
الاسلام فامرنا النبي بعمره الاسلام (٤)  
انها امتنعت من طواف القدوم لأجل الحيض  
وان هذه العمره عمره الاسلام ، أضعب الأقوال

١٠٢ ، ج ٢٦ مساجد عائشة بالتنعيم ، لم  
تكن على عهد النبي ، ليس دخولها ولا الصلاة  
فيها لمن اجتاز بها محرما لا فرضا ولا سنة ،  
قصد ذلك واعتقاد أنه يستحب بدعة ، من  
خرج من مكة ليعتمر اذا دخل واحدا منها  
وصل فيه لأجل الاحرام فلا بأس

٤٣ ، ٤٤ ، ٨٥ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ج ٢٦ ،  
١٤٧ - ١٥٢ ج ٢٤ عمر النبي ليس شيء  
منها من مكة ولا في رمضان (١) أحرم بها  
عام الحديبية ٠٠ ، ثم أحرم في العام القابل  
من ذي الحليفة ، ثم عمره الجمرانة ، ثم  
عمرته مع حجته

١٠٣ ج ٢٦ لم يكن على عهد النبي وخلفائه  
أحد يخرج من مكة ليعتمر الا لعذر لا في  
رمضان ولا في غيره

٤٨ ، ٤٩ ج ٢٦ قول بعض الفقهاء : الأفراد  
أن يحج ويعتمر بعد ذلك من مكة غلط

٨٦ - ٨٨ ، ١٠١ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ٢٧٦ ،  
٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٢٦ ، ٢٩٤ ج ٢٢ ،  
٣٧٣ ج ٢٠ ، ٨٨ ، ٨٩ ج ٣٣ / ٣٣ -

٦٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٢٦ الفرق بين القارن  
والتمتع يظهر من وجهين

٥٧ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٦٣ ،  
١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٦ ،  
٢٩٢ ج ٢٩٣ من قال انه احرم احراما  
مطلقا واحتج بحديث مرسل فقد غلط ،  
ومن قال انه تمتع - بمعنى انه لم يحرم  
بالحج حتى طاف وسعى فقله غلط ، ومن  
قال انه تمتع بمعنى انه احل من احرامه  
فهو ايضا مخطيء ، ومن قال انه قرن بمعنى  
انه طاف طوافين وسعى سعيين فقد غلط ،  
من قال ذلك ، الغلط في هذا الباب وقسم  
ممن دون الصحابة

٨٣ ، ١٦٥ ، ١٠٢ ج ٢٦ ، ٢٩٣  
ج ٢٢ من ظن من اصحاب مالك والشافعي  
انه افرد الحج واعتبر بعد ذلك فهذا القول  
خطا

٨٥ ، ١٦٥ ج ٢٦ من قال من اصحاب مالك  
والشافعي انه افرد الحج ولم يعتبر مع حجته  
فقد خالف الاحاديث

١٦٥ - ١٦٧ ج ٢٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ج ٢٢  
سبب غلطهم الفاظ مشتركة سمعوها فسي  
الفاظ الصحابة المناقلين لحج النبي ، مراد  
من قال تمتع بالعمرة الى الحج ، الجمع بين  
ما ورد فيه

٢٧٩ - ٢٨٣ ج ٢٦ ، ٩٥ ج ٣٣ ، ٤٩ -  
٥٤ ، ٩٤ ج ٩٥ ج ٢٦ فسح المفرد والقارن  
وانتقلهما الى التمتع جائز مستحب ، وقيل  
هو واجب وقيل محرم ، من قال بكل قول

٩٢ ، ٩٣ ، ٥٨ - ٦٠ ج ٨٧ ، ٢٦ ج ٣٢١ ،  
٣٢٢ ج ٣٥ حكمة شرعية الهدى للتمتع ،  
هدى التمتع نسك لا جبران  
٨١ ، ٨٩ - ٩٢ ، ٥١ ، ٥٢ ، ١٠١ ، ٢٧٦ ،  
٢٧٧ ، ٢٨٤ - ٢٨٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ج ٢٦ ،  
٢٩٤ ج ٢٢ ، ٢٧٣ ج ٢٠ ، ٨٨ ، ٨٩  
ج ٣٣ / ٧٣ - ٧٧ ج ٢٦ واما ان اراد ان  
يجمع بين النسكين بسفرة واحدة ويسوق  
الهدى فالقران افضل له ، الجواب عمن  
« لو استقبلت من امرى ٠٠٠ » وتعليقات /  
ونقله المروذي عن احمد

٩١ ، ٩٢ ج ٢٦ الهدى الذي يسوقه من  
انحل افضل مما يشتريه من انحرى ، ففى  
احد القولين لا يكون هديا الا ما اهدى من  
انحل

### نسك الثبى والغلط فيه

٦٢ ، ٦٣ ، ٨٠ - ٨٥ ، ١٦٤ - ١٦٦ ، ١٠٢  
ج ٢٦ ، ٣٧٢ ج ٢٠ المنصوص عن احمد  
واثمة الحديث ٠٠٠ انه حج قارنا بين الحج  
والعمرة وساق الهدى ولسم يطف بالبيت  
وبين الصفا والمروة الا طوافا واحدا قبل  
التعريف وهو الصواب ، ادلة ذلك

٦٤ - ٦٦ ج ٢٦ الشافعي اختلف كلامه  
فى حج النبي فقال تارة انه افرد ، وقال  
تارة انه تمتع ، وقال تارة انه احرم مطلقا  
٦٦ - ٧٥ ، ٨١ - ٨٣ ، ١٠٤ ، ٢٧١ ،  
٢٧٣ - ٢٧٦ ج ٢٦ الصواب ان الاحاديث  
متفقة ليست مختلفة الا اختلافنا يسيرا ،  
اتفقت على انه كان قارنا وان عبر عنه بعض  
الرواة بالتمتع او الافراد ، الاحاديث  
وتوجيهها

٥٥ - ٥٨ ، ٩٤ - ٩٦ ج ٢٦ ، ١٧ ج ٢٣  
الذين منعوا الفسخ أو المتعة مطلقا قالوا ان  
ذلك خاص بالصحابة وإن الجاهلية كانوا  
يكرهون العمرة في أشهر الحج فامر بذلك  
ليبين الجواز ، هذا القول خطأ لوجوه

٢٨٠ ج ٢٦ من ساق الهدى فلا يفسخ  
بلا نزاع

٢٨٠ ج ٢٦ الفسخ جائز مالم يقف بعرفة ،  
وسواء كان قد نوى عند طواف القدوم أو  
غير ذلك ، وسواء كان قد نوى عند الاحرام  
القران أو الافراد أو أحرم مطلقا

٢٨٠ ج ٢٦ الفسخ بعمره مجردة لا يجوز  
أحد من العلماء ولا للذي يجمع بين العمرة  
والحج في سفرة واحدة ...

٤٢ ، ٤٣ ج ٢٦ اذا ضاق الوقت على المتمتع  
فهل يدخل الحج على العمرة ويصير قارنا ،  
وكذلك الحائض ، وهل تجزئها عن عمرة  
الاسلام

١٠٦ ، ٣٠٣ ج ٢٦ لو أحرم مطلقا جاز  
١٠٦ ج ٢٦ لو أهل ولبي كما يفعل الناس  
قاصدا للتسكولم يسم شيئا بلفظه ولا قصد  
بقلبه لا تمتعا ولا قارنا ولا افرادا صح  
وفعل واحدا من الثلاثة

١٠٤ ، ١٠٥ ج ٢٦ ، ٢٢٢ ج ٢٢ اذا أراد  
الاحرام فان كان قارنا قال : لبيك عمرة  
وحج ، وان كان متمتعا قال لبيك عمرة متمتعا  
بها الى الحج وان كان مفردا قال لبيك  
حجة .....

١٠٥ ج ٢٦ متى لبي قاصدا للاحرام انعقد ،  
ولا يجب أن يتكلم قبل التلبية بشيء

١١٤ ، ١١٥ ج ٢٦ اذا أحرم لبي بتلبية  
النبي « لبيك اللهم ... » وإن زاد غسل  
ذلك ... جاز ، يلبي من حين يعمرم سواء  
ركب دابة أو لم يركبها وإن أحرم بعد ذلك  
جاز ، معنى التلبية

١١٥ ج ٢٦ يستحب الاكثار منها  
عند اختلاف الأحوال مثل ادبار الصلوات  
واذا علا نضرا أو هبط واديا أو سمع  
ملبيا ... أو فعل ما نهى عنه

١١٥ ج ٢٦ يستحب رفع الصوت بها  
للرجل ... والمرأة بحيث تسمع رفيقتها

١١٥ ج ٢٦ ان دعا بعد التلبية وصلى على  
النبي وسأل الله رضوانه والجنة واستعاذ  
برحمته وسخطه من النار فحسن

٤٦٩ ج ٢٢ لا يرفع صوته بالصلاة على  
النبي بعد التلبية

#### باب مخطووات الاحرام

١١٦ ج ٢٦ مما ينهى عنه المحرم قطع  
شعره ، له ان يحك بدنه اذا حكه ويحتجم  
في رأسه وغير رأسه ، وإن احتاج ان يحلق  
شعرا لذلك جاز

١١٦ ج ٢٦ اذا اغتسل وسقط شيء من  
شعره بذلك لم يفرضه وإن تيقن أنه انقطع  
بالفصل ، ويقتصد ان احتاج الى ذلك ، وله  
ان يقتسل من الجنابة ، وكذلك لغير الجنابة  
١١٦ ج ٢٦ ولا يقلم اظفاره

١١٠ ، ١١١ ج ٢٦ ، ٢٠٦ ج ٢١ الرأس  
لا يقطعه بمخيط ولا غيره كالصامخة والقلنسوة  
الا لحاجة



١١١ ج ٢٦ له ان يستظل تحت السقف  
والشجر ويستظل في الخيمة

١١٢ ج ٢٦ ، ٢٠٧ ج ٢١ الاستظلال  
بالمحمل فيه نزاع

١١١ ج ٢٦ المخطط ، لا يلبس ما كان في  
معنى السراويل

١١١ ج ٢٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢١ له ان  
يعقد ما يحتاج الى عقده ، ان احتاج الى عقد  
الرداء جاز

١١٠ ج ٢٦ اذا تم يجد ازارا فانه يلبس  
السراويل ولا يفتقه ، له ان يلتحف بالقباء  
والجبة والقميص ويتغطى به ، ويلبسه  
مقلوبا ، ويتغطى باللحاف وغيره

١١١ ج ٢٦ لا يلبس القميص لا بكم  
ولا بغيركم ، وسواء ادخل فيه يديه او لم  
يدخلهما ، وسواء كان سليما او مخرقا ،  
ولا يلبس الجبة ولا القباء ، وكذلك الدرع . . .  
١١١ ج ٢٦ اذا طرح القباء على كتفيه من  
غير ادخال يديه

١١٣ ، ١١٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ج ٢٦ ليس  
للمحرم ان يلبس شيئا مما نهى عنه الاحتاجة  
١١٤ ج ٢٦ يجوز أن يخرج الفدية اذا  
احتاج الى فعل المحظور قبله او بعده

١١٦ ج ٢٦ مما نهى عنه المحرم ان يطيب  
بعد الاحرام في بدنه او ثيابه او يتصدلشم  
الطيب ، الدهن في راسه او بدنه بالزيت  
والسمن ونحوه اذا لم يكن فيه طيب فيه  
نزاع وتركه أدلى

١١٦ ج ١٦ ولا يصطاد صيدا بريئا  
ولا يملكه بشراء ولا اتياب ولا غير ذلك ،

ولا يعين على صيد ، ولا يذبح صيدا ، صيد  
البحر كالسمك له ان يصطاده ويأكله ، وله  
ان يقطع الشجر

١٧٤ ، ١٧٥ ج ٢٦ اختلف الناس في اكل  
المحرم لحوم الصيد الذي صاده الحلال وذكاه  
« صيد المحرم حلال مانس تصيده او  
يصد لكم »

١١٨ ج ٢٦ ما يتعرض له من الدواب ينهى  
عن قتله وان كان في نفسه محرما كالأسد  
والفهد ، اذا قتله فلا جزاء عليه في أظهر  
القولين

١١٨ ج ٢٦ للمحرم ان يقتل ما يؤذيه  
بمادته كالحية والعقرب والغارة . . . ، وله  
ان يدفع ما يؤذيه من الأدميين والبهائم ،  
لو صال عليه أحد ولم يندفع الا بالقتال  
قاتله

١١٨ ج ٢٦ اذا قرصته البراغيث والقمل  
فله القاؤها عنه وله قتلها ، القاؤها أهون

١١٨ ج ٢٦ التغل من دون التأذى من  
الترف ، لو فعله فلا شيء عليه

١١٣ ج ٢٦ اذا احتاج الى اللباس لبرد  
يمرضه . . . أو نزل به مرض . . . ، اذا  
استغنى عنه نزعه وعليه ان يغدى

١١٦ ج ٢٦ « لا ينكح المحرم ولا ينكح  
ولا يخطب »

١١٨ ج ٢٦ يحرم على المحرم الوطء  
ومقدماته ، لا يظا شيئا سواء كان امرأة  
أو غيرها ، ولا يتنح بقبلة ولا مس بيده  
ولا نظر بشهوة ، ان جامع فسد حجه ، في  
الانزال بغير الجماع نزاع

١١٩ ، ١٠٨ ج ٢٦ لا يفسد الحج بشئ من المحظورات الا بهذا الجنس  
 ٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٢١ الوطء في الدبر يفسد العبادات  
 ٥٦٨ ، ٥٦٩ ج ٢٠ الحصى في الحج الفاسد  
 ٣٧٥ ، ٣٧٦ ج ٢٠ يفسد حج من وطئ بعد التعريف قبل التحلل ، وبعد التحلل الاول عليه عمرة  
 ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٢٥ لا يبطل الحج بشئ من المحظورات لا ناسيا ولا مخطئا لا الجماع ولا غيره  
 ١١٩ ج ٢٦ ان قبل بشهوة وامضى فعليه دم  
 ٢٣٣ ، ٢٣٨ ج ٢١ لا تحرم مباشرة المحرم بدون شهوة  
 ١١٢ ج ٢٦ المرأة عورة فجاز لها ان تلبس الثياب التي تسترهما وتستظل بالمحمل  
 ١٢٠ ج ٢٢ للمرأة ان تغطي وجهها ويديها لكن بغير اللباس المصنوع على قدر العضو  
 ١٤٩ ، ١٥٠ ج ٢٢ وجه المرأة كيدي الرجل على الصحيح  
 ١١٢ ج ٢٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ج ٢٢ نهيت عن النقاب والقفازين ، في معنى النقاب البرقع وما صنع لستر الوجه  
 ١١٢ ج ٢٦ لو غطت وجهها بشئ لا يمس الوجه جاز بالاتفاق وان كان يمسه فالصحيح الجواز  
 ١١٢ ج ٢٦ لا تكلف المرأة ان تجافس سترتها عن انوجه لا يعود ولا بيد ولا غير ذلك  
 ١١٣ ج ٢٦ البرقع اقوى من النقاب

١١٢ ج ٢٦ احرام المرأة فسى وجهها ، لم يقله النبي  
 ١٠٨ ج ٢٦ وعلى المحرم اجتناب الرفث والفسوق والجدال ، الجدال في الحج والمراد به  
 ١٠٨ ج ٢٦ ينبغي للمحرم ان لا يتكلم الا فيما يعنيه

### باب الفدية

١١٣ ، ١١٤ ، ٣٠٣ ج ٢٦ اذا لبس شيئا مما نهى عنه لحاجة فعليه ان يفتدى اما بصيام ثلاثة ايام واما بنسك شاة واما باطعام ستة مساكين ، نوع الاطعام ، وهل يتقدر  
 ١١٤ ج ٢٦ يجوز ان يذبح النسك قبل ان يصل الى مكة ويصوم ثلاثة الايام متتابعة ومتفرقة ، ان كان له عذر اخر فعلها  
 ٩٢ ، ٩٣ ج ٢٦ حكمة شرعية الهدي للمتمتع  
 ١١٤ ج ٢٦ اذا لبس مرارا ولم يكن ادى الفدية اجزائه فدية واحدة  
 ٥٧٠ ج ٢٠ الطيب واللباس من باب الترفه ، وكذلك الحلق والتقليم  
 ٤٣٧ ، ٢٢٨ ج ٢٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٠ يجب جزاء الصيد حتى على الناسي والمخطئ ، بخلاف غيره من المحظورات ، اقوال الناس ، وتعليل ذلك  
 ٣٢١ ج ٣٥ وجوب بقرقة الهدي في الحرم دون النسك

## باب جزاء الصيد

٣٥٢ ج ٢٠ الصيد يضمن بمثله في الصورة  
٣٥٣ ج ٢٠ في الضبيع كبش ، وفي النعامة  
بدنة ، وفي الظبي شاة  
٣٥٣ ج ٢٠ ومن خالفهم من أهل الكوفة  
انما يوجب القتيبة

## باب صيد الحرم

١٤ ج ٢٧ الحرم ما حرم الله صيده ونباته  
١١٧ ج ٢٦ ولا يصاد به صيدا وان كان  
من الماء كالسمك على الصحيح ولا ينفر صيده  
١١٦ ج ٢٦ نفس الحرم لا يقطع شيئا من  
شجره وان كان غير محرم ولا من نباته  
المباح الا الاذخر

١١٧ ج ٢٦ ما غرس الناس وزرعوه فهو لهم ،  
ما يبس من النبات يجوز اخذه

١١٧ ج ٢٦ وكذلك حرم المدينة وهو ما بين  
عير الى ثور لا يصاد صيده ، اذا دخل عليه  
صيد لم يكن عليه ارساله ، عير ، وثور

١١٧ ج ٢٦ ولا يقطع شجره الا لحاجة  
كالة الركوب والحرق

٣٧٦ ، ٣٧٧ ج ٢٠ جزاء من قطع منه شجرا  
١١٧ ، ١١٨ ج ٢٦ ، ١٤ ج ٢٧ ليس في  
الدنيا حرم ثالث لا بيت المقدس ولا غيره ،  
لا يسمى غيرهما خسرما كما يسمى الجهال  
فيقول : حرم المقدس ، حرم ابراهيم

١١٨ ج ٢٦ لم يتنازع الناس فسي حرم  
ثالث الا في « وج » عند الجمهور ليس بحرم

## باب دخول مكة

١٢٠ ، ١٣٢ ج ٢٦ كان يقتسل لدخول  
مكة ، كما بييت بذى طوى عند الآبار التي  
يقال لها آبار الزاهر ويدخلها نهارا ، من  
تيسر له المبيت بها والاغتسال والدخول  
نهارا والا فلا شيء عليه

١٣٢ ج ٢٦ القس للطواف لا اصل له  
١١٩ ج ٢٦ اذا أتى مكة جاز ان يدخلها  
والمسجد من جميع الجوانب ، الأفضل ان  
يأتي من وجه الكعبة

١١٩ ج ٢٦ دخلها النبي من الثنية العليا  
ثنية كسده المشرفة على المقبرة ، ودخل  
المسجد من باب بنى شيبة ، ثم ذهب الى  
الحجر الأسود

١١٩ ، ١٢٠ ج ٢٦ اذا رأى البيت قبل  
دخول المسجد قال : « اللهم زد هذا  
البيت ٠٠٠ » وقد استحبه من استحبه  
ولو كان بعد دخول المسجد

١٢٢ ج ٢٦ يستحب ان يضطبع في هذا  
الطواف ، الاضطباع

١٧٣ ، ١٧٤ ج ٢٦ يلبي بالعمرة الى ان  
يستلم الحجر

١٢٠ ، ١٧١ ج ٢٦ ، ٢٢٦ ج ٢٢ النبي  
بعد ان دخل المسجد ابتداء بالطواف لم يصل  
قبل ذلك تحية المسجد ولا غير ذلك ، قول  
ابن عقيل وغيره ٠٠٠٠٠

٢٢٦ ج ٢٢ بخلاف المقيم الذي يريد الصلاة  
فيه دون الطواف

١٢٠ ج ٢٦ ، ٧٩ ج ٢٧ اذا دخل المسجد  
بدا بالطواف فيبدأ من الحجر الأسود  
يستقبله استقبالا ويستلمه ويقبله ان أمكن  
ولا يؤدي أحدا بالمزاحمة عليه ، فان لم يمكنه  
استلمه وقبل يده ، والا أشار اليه ،  
ثم ينتقل للطواف ، ويجعل البيت عن  
يساره ويطوف سيما ، وليس عليه ان يذهب  
الى ما بين الركنين ولا يمشی عرضاً ثم ينتقل  
للطواف بل ولا يستحب ذلك

١٢٠ ، ١٢١ ج ٢٦ ويقول اذا استلمه :  
« بسم الله والله أكبر » وان شاء قال :  
« اللهم ايماناً بك ... »

١٢٢، ١٢٣ ج ٢٦ يستحب له في هذا الطواف  
ان يذكر الله ويدعو بما يشرع ، ان قرأ  
القرآن سرا فلا بأس ، ليس فيه ذكر محدود  
عن النبي ...

١٢٢ ج ٢٦ ما يذكره كثير من الناس من  
دعاء معين تحت الميزاب ونحو ذلك فلا أصل له  
١٢٢ ج ٢٦ كان النبي يختم طوافه بين الركنين  
بقوله « ربنا آتينا في الدنيا حسنة ... »

١٢١ ج ٢٦ ، ٧٩ ج ٢٧ ولا يستلم من  
الأركان الا الركنين اليمانيين

١٢١ ج ٢٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ج ٢٧ الركن  
اليماني لا يقبل ولا تقبل اليد

١٢١ ج ٢٦ ، ٧٩ ج ٢٧ جوانب البيت  
ومقام إبراهيم وسائر ما في الأرض من  
المساجد وحيطانها ومقابر الأنبياء والصالحين  
كحجرة نبينا ومقبرة إبراهيم ومقام نبينا  
الذي كان يصلي فيه وصخرة بيت المقدس  
فلا تستلم ولا تقبل ، والطواف بذلك من  
اعظم البدع المحرمة ..

١٢١ ، ١٢٢ ج ٢٦ يستحب له في الطواف  
ان يرمل من الحجر الى الحجر في الأطوفا  
الثلاثة ، الرمل ، ان لم يمكن الرمل للزحمة  
فخرج الى حاشية المطاف والرمل أفضل  
من قربه الى البيت بدون الرمل

٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٧ الرمل في الطواف أمر به  
اولا لمقصود الجهاد ثم شرع نسكا

١٢٢ ج ٢٦ ان ترك الرمل والاضطباع  
فلا شيء عليه

١٢٢ ج ٢٦ يجوز ان يطوف من وراء قبة  
زمزم وما وراءها من السقائف المتصلة  
بحيطان المسجد

١٢٠ ج ٢٦ ولا يخرق الحجر في طوافه

١٢١ ج ٢٦ لو وضع يده على الشاذوان  
لم يضره ذلك وليس من البيت

٢١١ ، ٢١٢ ج ٢٦ لا تشترط للطواف  
شروط الصلاة

٢٣٤ ج ٢٦ وجوب الستارة في الطواف

١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ج ٢٦ يؤمر  
الطائف ان يكون مجتنب النجاسة متطهرا  
الطهارة الصغرى والكبرى

١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ج ٢٢٢ ج ٢٦

في وجوب الطهارة في الطواف نزاع

٢٤٢ ، ٢١١ - ٢١٤ ج ٢٦ الصلواة لهم في  
الطهارة هل هي شرط في الطواف قولان  
(١) أنها شرط وهو مذهب مالك والشافعي  
وأحمد في إحدى الروايتين (٢) ليست شرطا  
وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية  
الأخرى

٢٤٣ ، ١٢٥ ، ٢٠٦ - ٢٠٨ ج ٢٦ فعند  
هؤلاء لو طاف جتبا أو محدثا أو حاملا

للنجاسة اجزاء الطواف وعليه دم ، اختلف اصحاب احمد هل هذا مطلق في حق المعذور ، ابو حنيفة يجعل الدم بدنة اذا كانت حائضا او جنباً

٢١٣ ، ٢١٤ ج ٢٦ للسلف في الطهارة قولان (١) انها واجبة (٢) انها سنة ، وهما قولان في مذهب احمد وغيره وفي مذهب ابي حنيفة

١٩٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ج ٢٦ طهارة الحدث لا تشترط في الطواف ولا تجب فيه بلاريب ، ولكن تستحب فيه الطهارة الصفري

٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ١٢٦ ج ٢٦ ليس للحائض ان تطوف مع الحيض اذا كانت قادرة على الطواف مع الطهر ، النزاع في اجزائه

٢٢٠ ، ٢١٤ - ٢١٧ ، ١٢٧ ، ١٧٦ ، ٢٠١ ج ٢٦ « الحائض تقضى المناسك كلها الا الطواف بالبيت » « انها قد افاضت قال فلا اذا »

٢٢٣ ج ٢٦ المرأة اذا حاضت وطهرت قبل يوم النحر سقط عنها طواف القدوم وطافت طواف الافاضة يوم النحر او بعده وهي طاهر

٢١٤ ، ٢٤٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ج ٢٦ واذا طافت قبل طواف الافاضة فعليها ان تحتبس حتى تطهر وتطوف اذا أمكن ذلك ، وعلى من معها ان يحتبس لاجلها اذا أمكنه

١٢٥ ، ٢١٤ - ٢٤٦ ، ١٧٦ ، ١٧٩ - ١٨٩ ، ٢٠٦ - ٢٠٨ ، ١٢٣ ج ٢٦ اذا لم يمكنها طواف الفرض الا حائضا فتطوف ويجزؤها على الصحيح من قولي العلماء - وينبغي ان

تغتسل وتستثمر - لوجوه (١) ان هذه لا يمكنها الا أحد أمور خمسة ، الأقوال في المسألة ، وبم علل منها من الطواف

٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ج ٢٦ هذه العاجزة عن الطواف ان اخرجت دما فهو احوط ، وان طافت حائضا مع التعمد توجه الوجوب

٢١٧ ، ٢١٨ ج ٢٦ من قال ان عليها دما او ترجع محرمة ونحو ذلك من الأئمة كلام مطلق يتناول من يمكنها ان تحتبس حتى تطهر

١٢٦ ، ١٢٣ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ج ٢٦ « الطواف بالبيت صلاة » لم يثبت عن النبي ١٢٥ ، ١٢٦ ، ٢٠٢ ج ٢٦ « وطهر بيتي للطائفين ... »

٢٤٦ ، ٢٤٧ ج ٢٦ اذا رجعت الحائض الى بلدتها ولم تطف تحللت التحلل الأول وجاز لها الطيب وتغطية الوجه وغير ذلك ، ولا يطؤها زوجها ، ان لم يمكنها العود ففاية ما يقال انها تكون كالمحصرة تتحلل من احرامها بهدي ، الاحوط ان تبعث به الى مكة ، اذا ذبح هناك حلت هنا وجاز لزوجها وطؤها ، اذا امكنها بعد ذلك ان تذهب الى مكة املت بعمرة ، وتطوف بهذا الطواف الباقي عليها ، وان أمكن ان يبعث عنها بعد موتها من يفعل ذلك فعل

٢٤٧ ج ٢٦ وان كان وطئها قبل الطواف لم يفسد الحج لكن يفسد ما بقى وعليها طواف الافاضة وهل تحرم بعمرة أو يجزئها بلا احرام جديد اذا كانت في مكة

١٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ج ٢٦ ما يعجز عنه من واجبات الطواف مثل من كان به نجاسة لا يمكنه ازالةا كالاستحاضة ومن به سلس البول يطوف بعد التعرّيف ولا شيء عليه

١٩٠ ج ٢٦ يكره فعل المناسك بلا طهارة مع قدرته عليها

١٤٠ ج ٢١ الموالاة في الطواف والسمي او كد من الوضوء ، تفريق الطواف لمكتوبة او جنازة تحضر ثم يبني على ذلك

١٨٨ ج ٢٦ يجوز الطواف راكبا ومحمولا للعذر ، وبدون ذلك فيه نزاع

١٢٤ ج ٢٦ من طاف في جوب ونحوه لثلا يطأ نجاسة من ذرق الحمام أو غطى يديه لثلا يمس امرأة ونحو ذلك خالف السنة ١٢٤ ، ١٢٥ ج ٢٦ كما يجوز ان يصل في تعليه يجوز ان يطوف فيها

١٢٧ ج ٢٦ اذا قضى الطواف صلى ركعتين للطواف ، ان صلاحها عند مقام ابراهيم فهو أحسن ، ويستحب ان يقرأ فيها بسورتى الاخلاص

٢١٣ ج ٢٦ النزاع في وجوبها ، اذا قدر الوجوب لم تجب الموالاة

١٩١ - ٢٠٠ ج ٢٣ فعلها في قت النهي ١٢٢ ج ٢٦ لو صلى المصل في المسجد والناس يطوفون امامه لم يكره سواء امامه رجل أو امرأة

٤٨٢ ، ٤٨٣ ج ١٧ الحكمة في تخصيص مقام ابراهيم بالصلاة دون سائر المقامات ٤٨٦ ج ١٧ استلام مقام ابراهيم وتقبيله ليس سنة

١٢٧ ج ٢٦ تم اذا صلاحها استحب له ان يستلم الحجر ثم يخرج الى الطواف بين الصفا والمروة ، يخرج من باب الصفا

### فصل

٢٦١ ج ٢٢ لفظ السعي يخص بالهرولة بين الميئين ، وقد يجعل لفظ السعي عاما بجميع الطواف بين الصفا والمروة ٠٠٠

٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٧ السعي فعل اولا لمقصود ثم شرع نسكا

٤٨٤ ج ١٧ في الحج من الافعال مالا يقصد فيه الا مجرد الذل لله والعبادة كالسعي ورمي الجمار

١٢٧ ، ٢٦٢ ج ٢٦ في الحج ثلاثة أطوفة ، اذا سعى عقب واحد منها جاز

١٢٧ ج ٢٦ كان النبي يرمى على الصفا والمروة وهما ٠٠٠ ، فيكبر ويهلل ويدعو الله ٢٣٣ ج ٢٤ ، ١٢٧ ج ٢٦ قد بني على الصفا والمروة دكتان فمن وصل الى اسفل البناء اجزأه السعي وان لم يصعد فسوق البناء

١٤٩ ج ٢٢ لا يشرع للمرأة صمود الصفا والمروة

١٢٨ ج ٢٦ يطوف بين الصفا والمروة سبعا يتتلا بالصفا ويختم بالمروة ، ويستحب ان يسمى في بطن الوادى من العلم الى العلم وان مشى اجزأه ولا شيء عليه

١٤٠ ج ٢١ الموالاة في السعي

٢٦٢ ج ٢٦ السعي لا يتكرر فعله لا في حج ولا عمرة

١٢٨ ، ١٧١ ، ١٧٢ ج ٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ج ٢٢ ولا صلاة عقب السعي

١٢٨ ج ٢٦ اذا سعى حل من احرامه ،  
المفرد والقارن لا يحلان الا يوم النحر  
٣٤ ج ٢٣ اذا قصد المتمتع بتحلله التحلل  
المطلق فليس له ذلك  
١٢٨ ج ٢٦ ويستحب له ان يقصر من شعره  
ليدع الحلاق للحج

### باب صفة الحج والعمرة

١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٦١ ج ٢٦ اذا كان يوم  
التروية احرم واهل بالحج ، يفعل كما يفعل  
عند الميقات ، ان شاء احرم من مكة  
او خارجها ، السنة ان يحرم من الموضع  
الذي هو نازل فيه ، المكي يحرم من اهله  
٤٩٠ ج ١٧ ، ٢١٢ ج ٢٩ مني وغيرها من  
المشاعر من سبق الى مكان فهو احق به حتى  
ينقل عنه ، وكذلك مكة  
١٢٩ ج ٢٦ السنة ان يبني الحاج بمنى  
فيصلون بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
والفجر ولا يخرجون منها حتى تطلع الشمس  
١٤ ، ١٥ ج ٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣١ ج ٢٦ ،  
٣٦٠ ج ٣٦١ و٢٠ اهل مكة وغيرهم يقصرون  
معه اذا قصر وهو الصواب الذي مضت به  
سنة الرسول  
٧ - ٩ ج ٢٤ قصر الخلفاء : ابو بكر وعمر  
وعثمان في اول خلافته

٢٤٤ ج ١٩ / ٤٦ ج ٢٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠ /  
١٣١ ج ٢٦ اهل مكة لما خرجوا الى منى  
وعرفات كانوا مسافرين يتزودون لذلك  
ويبيتون خارج البلد ويتأهبون اهبة السفر /  
ولما رجعوا الى منى كانوا في الرجوع من  
السفر / لم يكن في منى احد ساكن في  
زمنه

١٢ ، ٤٥ - ٤٧ ج ٢٤ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ج ٢٦  
قصر اهل مكة بعرفة وغيرها من اجل السفر  
لا النسك ، ولهذا لم يكونوا يقصرون بمكة  
وكانوا محرمين

٤٣ - ٤٥ ، ١٥٧ - ١٥٩ ج ٢٤ ، ٣٦١  
ج ٢٠ ، ١٣٠ ج ٢٦ يا اهل مكة اتموا  
صلاتكم فانا قوم سفر ، قاله بمكة في غزوة  
الفتح

٩٠ ، ٩٥ - ٩٧ ج ٢٤ ائمة الصحابة كانوا  
لا يختارون الاتمام بمنى منهم ٠٠٠ ، حجتهم  
٨٥ - ١٠٠ ، ١٦٠ - ١٦٢ ج ٢٤ ، ١٣١  
ج ٢٦ ، ٢٩١ ج ٢٢ اقوال الناس في  
الاعتذار عن عثمان في الاتمام بمنى وكذلك  
من وافقه ، الذي ينبغي ان يحمل عليه  
تربيعة ان القصر عنده للمسافر الذي يحمل  
الزاد والمزاد والخائف ولما عبرت منى وصار  
بها زاد ومزاد لم يقصر بها لنفسه ولا لمن  
معه من الحاج ، وان كان تاهل بمكة فقد  
تاهل بمكان فيه الزاد والمزاد

٩٥ ، ٩٧ ، ١٦١ ج ٢٤ وعائشة اخبرت انها  
نتم لان القصر لأجل المشقة  
١١٤ ، ١٢٢ ، ٩٥ - ٩٧ ج ٢٤ قول عثمان  
وعائشة أحد اقوال العلماء في جنس السفر  
وقدره

١٠٠ ج ٢٤ مع انكار الصحابة عليه التريب  
كانوا يصلون خلفه  
٩٢ ج ٢٤ اذا فعل الامام شيئا متاولا اتبع  
عليه  
١٢٩ ، ١٣١ ج ٢٦ الايقاد بمنى او عرفة  
بدعة ، عرفة

١٢٩ ، ١٦١ ، ١٦٨ ج ٢٦ ويسرون منها الى نمرة على طريق ضب من يمين الطريق فيقيمون بها الى الزوال ، نمرة ، ثم يسرون منها الى بطن الوادي وهو في حدود عرفة ببطن عرفة ، وهناك مسجد يقال له مسجد ابراهيم وانما بني في دولة بني العباس

١٣١ ج ٢٦ في هذه الاوقات لا يكاد يذهب أحد الى نمرة ولا الى مصلى النبي بل يدخلون عرفات بطريق المازمين ويدخلونها قبل الزوال ، يجزى معه الحج لكن فيه نقص عن السنة

١٣٠ ، ١٦١ ج ٢٦ يخطب بهم كما خطب النبي

١٣٩ ج ٢٦ ، ١٧٩ ج ٢٤ لم تكن تلك الخطبة للجمعة وانما لأجل النسك

١٣٠ ، ١٦١ / ١٣٩ ج ٢٦ اذا قضى الخطبة اذن اذا واحد واقام لكل صلاة ولا يجهر بالقراءة

١٣٠ ، ١٤١ ج ٢٦ ، ٤٣٢ ج ٢١ ، ٨٥ ج ٢٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٦ ، ٤٢ ج ٢٤ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ج ٢٦ / ٤٣ ، ٤٤ ج ٢٤ ، ٤٧٩ ج ١٧ فيصل هناك الظهر والمصر قصرا وجمعا ويصل خلفه جميع الحاج أهل مكة وغيرهم / الأقوال في أهل مكة

١٦٩ ج ٢٦ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٦ ج ٢٤ الصحيح أنه لم يجمع بعرفة لمجرد السفر - كما قصر للسفر - بل لاستشفائه باتصال الوقوف عن النزول

١٣٢ ج ٢٦ لاغتسال لعرفة قد روى عن النبي وروى عن ابن عمر وغيره

١٣١ ج ٢٦ ثم بعد ذلك يذهب الى عرفات

١٣٣ ج ٢٦ وعرفة كلها موقف ولا يقف ببطن عرفة

١٦١ ج ٢٦ ثم سار هو والمسلمون معه الى الموقف بعرفة عند الجبل ٠٠

١٣٣ ج ٢٦ وأما صعود الجبل الذي هناك فليس من السنة ، والقبة التي فوقه لا يستحب دخولها ولا الصلاة فيها ، والطواف بها من الكبائر

١٣٢ ج ٢٦ يجوز الوقوف ماشيا وراكبا ، الأفضل يختلف باختلاف الناس فان كان ممن اذا ركب رآه الناس لحاجتهم اليه او كان يشق عليه ترك الركوب وقف وراكبا وهكذا الحج

١٣١ ، ١٣٢ ج ٢٦ ويجتهد في الذكر والدعاء هذه العشية

١٣٢ ج ٢٦ لم يمين النبي لعرفة دعاءا ولا ذكرا ، يدعو بما شاء من الأدعية الشرعية ، ويكبر ويهلل ويذكر الله حتى تغرب

١٣٦ ، ١٧٤ ج ٢٦ يلبي حال سيره لا حال الوقوف بعرفة ومزدلفة وحال المبيت بها ، وقد نقل عن الخلفاء الراشدين وغيرهم ٣٤١ ج ١٨ لا يسقط عن الواقف بعرفة الصلاة ولا الزكاة ٠٠٠

١٣١ ج ٢٦ ويقفون الى غروب الشمس ٤٢٠ ج ٢١ هل يجب على من انصرف من عرفة قبل الامام دم

٢٦٠ ج ٢٦ الحج يترك بادراك التعريف ويغوث بغوث وقته بطول فجر يوم النحر بعد يوم التعريف

١٣١ ج ٢٦ اذا غربت خرجوا ان شاؤا بين الميئين وان شاؤا من جانبهما



١٣١ ج ٢٦ الميلاق الأولان حد عرفسة ،  
والميلان بعد ذلك حد مزدلفة وما بينهما بطن  
عرفة

١٣٣ ج ٢٦ اذا أفاض من عرفات ذهب الى  
المشعر الحرام على طريق المازمين ، وهو  
طريق الناس اليوم

١٣٤ ج ٢٦ فيؤخر المغرب الى ان يصلها  
مع العشاء بمزدلفة ولا يزاحم الناس ، ان  
وجد خلوة أسرع

١٣٤ ، ١٤١ ، ١٣٠ ، ١٦٢ ج ٢٦ فاذا  
وصل الى مزدلفة صلى المغرب قبل تبرك  
الجمال ان أمكن ثم اذا بركوها صلوا العشاء  
وان آخر العشاء لم يضر ذلك

١٤ ، ١٥ ، ٢٦ ، ٤٢ ج ٢٤ ، ٤٣٢ ج ٢١ ،  
٨٥ ج ٢٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ج ٢٦ / ٤٣ ،  
٤٤ ج ٢٤ ، ٤٧٩ ج ١٧ جمع هو وخلفاؤه  
الراشدون بمزدلفة ، يجمع الناس بمزدلفة  
المكي وغير المكي ، من كان أهله على مسافة  
قصر ومن لم يكن أهله كذلك / الأقوال في  
أهل مكة

١٦٩ ج ٢٦ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٦ ج ٢٤  
الصحيح أنه لم يجمع بمزدلفة لمجرد السفر  
— كما قصر للسفر — جمع لأجل السير الذي  
جد فيه الى مزدلفة

٥٦ ، ٥٧ ج ٢٤ الجمع بمزدلفة المشروع  
فيه تأخير المغرب الى وقت العشاء ، الخلاف  
في المغرب هل يصلها في طريقه

١٣٤ ج ٢٦ ويبيت بمزدلفة ، مزدلفة  
١٣٢ ج ٢٦ الفصل للمبيت بها لا أصل له  
١٣٤ ، ١٦٢ ج ٢٦ السنة ان يبيت بها  
الى ان يطلع أنفجر فيصل بها الفجر في أول

الوقت ثم يقف بالمشعر الحرام الى ان يسفر  
جدا قبل طلوع الشمس

١٣٥ ج ٢٦ ومزدلفة كلها موقف ، الوقوف  
عند قرح أفضل

١٣٥ ، ١٦٢ ج ٢٦ من كان من الضعفة  
كالنساء والصبيان ونحوهم فانه يتعجل من  
مزدلفة الى منى اذا غاب القمر فرموا بلبيل  
١٣٥ ج ٢٦ لا ينبغي لأهل القوة ان يخرجوا  
من مزدلفة حتى يطلع الفجر

١٣٥ ج ٢٦ اذا كان قبل طلوع الشمس  
أفاض من مزدلفة الى منى

١٣٥ ج ٢٦ اذا أتى محسرا أسرع قدر زمية  
بحجر

١٣٧ ج ٢٦ له ان يأخذ الحصى من حيث  
شاء ، لا يرمي بحصى قد رمي به ، يستحب  
ان يكون فوق الحصص ودون البندق ، التقاطه  
أفضل ، ان كسره جاز

١٣٥ ، ١٦٢ ، ١٧١ ج ٢٦ اذا أتى منى  
استفتحها برمي جمرة العقبة بسبع حصيات ،  
يرفع يده في الرمي ، يرميها مستقبلا لها  
يجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ،  
يستحب ان يكبر مع كل حصاة ، وان شاء  
قال مع ذلك : «اللهم اجعله حجا مبرورا»  
رمي جمرة العقبة تحية منى

٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٧ رمي الجمار فعل أولا  
لمقصود ثم شرع نسكا

١٣٤ ج ٢٦ أتى جمرة العقبة يوم العيد من  
الطريق الوسطى ثم يعطف على يساره الى  
الجمرة ، لما رجع الى موضعه بنى رجع من

الطريق المتقدمة التي يسير منها جمهور الناس

١٣٦ ، ١٣٣ ج ٢٦ ولا يزال يلبي في ذهابه من مشعر الى مشعر حتى يرمي جمرة العقبة ، اذا شرع في الرمي قطع التلبية

١٣٩ ، ١٧٠ ج ٢٦ ليس بمنى صلاة عيد ، رمي جمرة العقبة لهم كصلاة العيد لأهل الأمصار

١٧٠ ، ١٧١ ج ٢٦ خطب النبي يوم النحر بعد الجمرة

١٣٦ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ج ٢٦ ثم نحر هديه ان كان معه هدى

١٣٧ ج ٢٦ كل ما ذبح بمنى وقد سبق من الحل الى الحرم فهو هدى : من الابل أو البقر أو الغنم

١٣٧ ج ٢٦ اذا اشتراه من عرفات وساقه الى منى فهو هدى وكذلك اذا اشتراه من الحرم فذهب به الى التمتع ، اختلف في تسمية ما اشتراه من منى وذبحه فيها هديا ٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٧ ذبح الكبش فعل أولا لمقصود ثم شرع نسكا

٣٣١ ج ٤ وجعل منى منسكا ١٦٢ ، ١٣٧ ، ١٦٢ ج ٢٦ ، ١١٦ ج ٢١ ثم يخلق رأسه أو يقصره ، الحلق أفضل ، اذا قصره جمع الشعر وقص منه قدر الأثملة أو أقل أو أكثر ، المرأة لا تقصر أكثر من ذلك ٤٠٩ ، ٤١٠ ج ٢١ اذا أحل بالترتيب بين الذبح والحلق جاهلا أو عامدا

١٣٧ ج ٢٦ ، ٢٠٠ ج ٢١ اذا فعل ذلك فقد تحلل التحلل الأول فيلبس الثياب ويقلم أظفاره ، وله على الصحيح ان يتطيب ويتزوج ويصطاد ولا يبقى محظورا عليه الا النساء

### فصل

١٣٨ ، ١٦٢ ج ٢٦ وبعد ذلك يدخل مكة فيطوف طواف الافاضة ان أمكنه ذلك يوم النحر والا فله بعد ذلك (١) ينبغي ان يكون في أيام التشريق ، تأخير عنه فيه نزاع ٢١٤ ، ٢١٦ ج ٢٦ طواف الافاضة انما يجوز ويجب بعد التحلل الأول

٢٣١ ج ٢٦ من طاف وسعى قبل التعريف ناسيا أو جاهلا ثم رجع الى بلده هل يجزيه ١٣٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٦ ، ٣٧٢ ج ٢٠ لا يستحب للمتمتع ولا لفسيه ان يطوف للقعود بعد التعريف ، هذا الطواف هو السنة في حقه

١٣٩ ج ٢٦ اذا طاف طواف الافاضة فقد حل له كل شيء حتى النساء

١٣٨ ج ٢٦ ثم يسعى بعد ذلك سعي الحج ١٣٨ ج ٢٦ ، ٣٧٢ ج ٢٠ ليس على المفرد الا سعي واحد ، وكذلك القارن عند الجمهور ، وكذلك للمتمتع في أصح أقوالهم ، وهو أصح الروايتين عن أحمد

١٩٧ ، ٢٧٢ ج ٢٦ السعي عن أحمد في أنص الروايتين عنه لا يجب الا مرة اما قبل التعريف واما بعده بعد الطواف

(١) انظر طواف الحائض ص ١٢٦، ١٢٧

١٣٨ ، ١٣٩ ج ٢٦ الذين تمتعوا مع النبي لم يطوفوا بين الصفا والمروة الا مرة واحدة قيل التعريف « لم يظف النبي وأصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا طوافه الأول »

١٣٩ ج ٢٦ ما فى حديث عائشة انهم طافوا مرتين قيل انه من قول الزهري.

١٤٤ ج ٢٦ يستحب ان يشرب من ماء زمزم ويتضلع منه ويدعو عند شربه بما شاء من الادعية الشرعية ، ولا يستحب الاغتسال منها

١٦٩ ، ١٦٢ ، ١٤١ ج ٢٦ وقد اقام صلى الله عليه وسلم بمنى ايام التشريق يقصر ولم يجمع فيها ، لم ينقل انه جمع فى السفر وهو نازل الا مرة (١)

١٤٠ ، ١٦٢ ج ٢٦ ثم يرجع الى منى فيبيت بها ويرمي الجمرات الثلاث كل يوم بعد الزوال يتبدا بالجمرة الاولى . . . . . ويستحب ان يمشى اليها فيرميها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، وان شاء قال اللهم اجعله حجاً مبروراً . . . . . ويتقدم قليلا الى موضع لا يصيبه الحصى فيدعو مستقبلاً القبلة رافعاً يديه بقدر سورة البقرة ، المواقف ثلاثة : عرفة ، مزدلفة ، منى

١٤٠ ج ٢٦ ثم الثانية كذلك ويتقدم عن يساره يدعو

١٤٠ ج ٢٦ ثم الثالثة . . . . . ولا يقف عندها ١٤٠ ج ٢٦ ثم يرمي فى اليوم الثاني مثل ما يرمي فى الاول ، ثم ان شاء رمي فى اليوم الثالث وهو الأفضل وان شاء تعجل

(١) وانظر الجمع ص ٨٤ ، ٨٥

قبل غروب الشمس

١٤٥ ج ٢٦ من عجز عن الرمي بنفسه لمرض ونحوه استناب ولا شيء عليه

٢٤٥ ج ٢٦ اسقط عن أهل السقاية والرعاية المبيت بمنى لأجل الحاجة ولم يوجب عليهم دما

١٤١ ج ٢٦ اذا غربت الشمس وهو بمنى اقام حتى يرمى مع الناس فى اليوم الثالث ١٤١ ، ١٧٥ ج ٢٦ يجب على أمير الحاج ان يأتي بكمال الحج حتى تأخير النفر ، والسنة للامام ان يصلى بالناس بمنى ويصلى خلفه أهل الموسم

١٤١ ج ٢٦ يستحب ان لا يدع الصلاة فى مسجد منى - وهو مسجد الخيف - مع الامام ، بني بعد النبي

١٤١ ، ١٦٣ ج ٢٦ ، ٤٨١ ج ١٧ اذا نفر من منى فان بات بالمحصب ثم نفر بعد ذلك فحسن ، الخلاف فى التحصيب هل هو سنة ٦ ، ١٤١ ، ١٦٣ ، ٢٠٤ ج ٢٦ من خرج من مكة وجب عليه ان يودع بخلاف المقيم

١٤٢ ج ٢٦ لا يشتغل بمدة بتجارة ونحوها ، ان قضى حاجته أو اشترى شيئاً فى طريقه بعد الوداع أو دخل الى المنزل الذى هو فيه ليحمل المتاع على دابته ونحو ذلك فلا اعادة ، ان اقام بعد الوداع اعادة

٨ ، ١٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٢٣ ج ٢٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ ج ١٣ سقوطه عن الحائض

١٤٢ ج ٢٦ ان أحب ان يأتي الملتزم فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه ويدعو ويسأل الله حاجته فعل ، وله ان يفعل ذلك قبل طواف الوداع

١٤٢ ج ٢٦ ان شاء قال في دعائه : اللهم  
اني عبدك ٥٠٠

١٤٣ ج ٢٦ لو وقف عند الباب ودعا هناك  
من غير التزام للبيت كان حسنا

١٤٤ ، ١٤٥ ج ٢٦ دخول الكعبة ليس  
يفرض ولا سنة مؤكدة ، بل حسن ، انما  
دخلها النبي عام الفتح

١٤٥ ج ٢٦ من دخلها استحب ان يصل  
فيها ويكبر الله ويدعوه ويذكره ، اذا دخل  
مع الباب تقدم حتى يصير بينه وبين الحائط  
ثلاثة اذرع ، لا يدخلها الا حافيا ، الحجر  
اكثره من البيت ٥٠٠ فمن دخله فهو كمن  
دخل الكعبة ، ليس على داخل الكعبة ما ليس  
على غيره من الحجاج بل يجوز له من المشي  
حافيا وغير ذلك ما يجوز لغيره

١٤٣ ج ٢٦ اذا ولي لا يقف ولا يلتفت  
ولا يمشی القهقري

١٣٤ ج ٢٦ خرج بعد الوداع من باب  
الحزوة ، وخرج من الثانية الوسطى

١٥٤ ج ٢٦ من حمل شيئا من ماء زمزم جاز

## كتاب الزيارة

### وشد الرجال اليها

الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

١٤٥ ج ٢٦ اذا دخل المدينة قبل الحج  
او بعده فانه ياتي مسجد النبي ويصل فيه

٢٦ ج ٢٧ صلاة في مسجدي هذا خير من  
الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام

١٥٦ ج ٢٦ كان السلف يفعلون في مسجده  
ما هو المشروع في سائر المساجد من الصلاة  
والذكر والتدعيب والاعتكاف وتعليم القرآن  
والعلم وتعلمه ونحو ذلك

١٤٦ ج ٢٦ مسجده زيد فيه ، الزيادة لها  
حكم المزيد

٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٤٢٠ ، ٢٦٤ ،  
٣٢٥ ، ٤٢٤ ج ٢٧ فضل لكونه بيت الله ،  
بنائه افضل الانبياء ومعه المهاجرون  
والانصار ٥٥

١٤٠ ج ٢٧ مسجد النبي لم يبن على حجرته  
٣٢٣ - ٣٢٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ١٩٠ ج ٢٧ ،  
١٤٧ ج ٢٦ لما مات دفن في حجرة عائشة  
لثلاثي يصلي احسده عند قبره ويتخذ مسجدا  
فيتخذ قبره وثنا ، وكانت هي وحجر نساءه  
في شرقي المسجد وقبليه ولم يكن شيء من  
من ذلك داخلا في المسجد

٤١٨ - ٤٢٠ ، ١٤٠ ج ٢٧ ادخلت في  
المسجد في خلافة الوليد بعد موت الصحابة  
٤٢٤ ، ٤١٨ - ٤٢٠ ج ٢٧ لم يقصدوا  
دخول الحجرة فيه ، انما قصدوا توسيعه  
فدخلت ضرورة مع كراهة من كره ذلك من  
السلف

٣٢٧ ج ٢٧ : ١٤٨ ج ٢٦ لما ادخلت في  
المسجد بنوا عليها حائطا وسنموه وحرفوه  
لثلاثي يصلي احد الى قبره المكرم

٣٤٨ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ج ٢٧ كانت حرمة  
مسجده في حياته وحياته خلفائه قبل دخول  
الحجرة فيه ، والعبادة فيه اذ ذاك افضل  
لفضل الزمان والرجال

٤٠١ ، ٤٠٢ ج ٢٧ من اعتقد ان فضيلة  
مسجده لم تحصل الا بعد ادخال الحجرة  
فهو جاهل أو كافر

٣٢٥ ج ٢٧ ، ١٦٠ ج ٣٦ « ما بين بيتي  
ومنبري روضة من رياض الجنة » رياض  
العلم والايمان ، « قبرى » ليس فى الصحيح  
٤١٩ ، ٤٢٠ ج ٢٧ لما لم يدفن عثمان مع  
النبي لم يدفن معه الحسن وعائشة

٣٧ ، ٣٨ ج ٢٧ بدن النبي افضل من  
الكعبة بخلاف نفس التراب

٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ج ٢٧ ليست  
قبور الانبياء والصالحين افضل من بيوتهم  
ولا بيوتهم افضل من المساجد وليست  
ابدانهم بعد الموت افضل منها فى الحياة

٢٦١ - ٢٦٣ ج ٢٧ « كل مولود يذرى عليه  
من تراب حفرة » ضعيف ومعناه باطل

#### شد الرجل الى مسجد الرسول

٢٦ / ٢٥٩ ج ٢٧ شد الرجل الى مسجد  
الرسول مشروع باتفاق المسلمين / شرع فى  
حياة النبي

٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٧ - ٢٥٧ ، ٣٣٥ ،  
٣٦٠ ج ٢٧ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ج ٢٦ / ٢٥١ ،  
٢٥٢ ج ٢٧ « لا تشد الرجال الا الى  
ثلاثة مساجد ..... » تحريم للسفر الى غير  
الثلاثة لا نفى للفضيلة والاستحباب /  
لما كانت الانبياء تقصد الصلاة فى هذه الثلاثة  
شرع السفر اليها للصلاة والعبادة اقتداء بهم  
٣٣٢ ، ٣٣٤ ج ٢٧ « لا تعمل المحلى الا الى  
ثلاثة مساجد ... »

٣٣٢ ج ٢٧ ما سواها من المساجد اذا اتاها  
الانسان وصلى فيها من غير سفر كان من  
افضل الاعمال

٣٤٢ - ٣٤٦ ج ٢٧ من سافر الى مسجد  
الرسول فصل فيه وصلى فيه مسجد قباء  
وزار القبور كما مضت به السنة فهذا هو  
الذى عمل العمل الصالح ، ومن انكر هذا  
السفر فهو كافر يستتاب

٣٥ ، ٣٥٢ ، ٣٦٤ ج ٢٧ لم يبين احمد  
من الانبياء مسجدا ودعا الناس للسفر اليه  
للمبادة الا هذه الثلاثة ولا دعا نبي الى السفر  
الى قبره ولا بيته ولا مقامه ولا غير ذلك  
من آثاره

#### السلام على الرسول وعلى صاحبيه

٢٦ ، ٢٥ ج ٢٧ زيارة قبر النبي ليست  
واجبة باتفاق المسلمين ولم يؤمر بها فى  
الكتاب والسنة ، المأمور به هو الصلاة  
والتسليم عليه

٤١٣ ، ٤١٤ ، ٣٢٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ،  
٤٠٠ ، ٤٠١ ، ١٩١ ج ٢٧ كان العمل  
الشائع فى الصحابة بالخلفاء الراشدين  
والسابقين الأولين - أنهم يدخلون مسجده  
ويصلون عليه فى الصلاة ويسلمون عليه  
ولم يكونوا يذهبون الى القبر المكرم لا من  
داخل الحجرة ، ولا من خارجها لا لسلام  
ولا صلاة ولا دعاء ولا غير ذلك من حقوقه  
المأمور بها فى كل مكان .

٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٢٧ وكان الصحابة يقدمون  
من الاسفار للاجتماع بالخلفاء الراشدين  
وغير ذلك فيصلون فى مسجده ويسلمون

عليه في الصلاة وعند دخول المسجد والمخرج منه ولا يأتون القبر اذ كان هذا عندهم مما لم يأمرهم به ولا سنه لهم

٣٠٩ ، ٤١٧ ، ٣٨٧ ج ٢٧ وقد علموا أنه نهاهم ان يتخذوا القبور مساجد وان يتخذوا قبره عيداً أو وثناً وقال « صلوا علي حيثما كنتم »

٣٤٣ ، ٤١٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٢٧ النبي له خاصة لا يماثله فيها أحد من الخلق وهو ان المقصود عند قبره من الدعاء له مأمور في حق الرسول في الصلوات وعند دخول المساجد والخروج منها وعند الأذان وعند كل دعاء

٤٠٧ ، ٤١٥ ج ٢٧ لم يكن أحد منهم يدخل الحجرة الا لأجل عائشة لما كانت مقيمة فيها ، وحينئذ فمن كان يدخل إليها يسلم على النبي كما كانوا يسلمون عليه اذا حضروا عنده . هذا السلام المشروع لمن كان يدخل الحجرة ، وهو الذي يرد النبي على صاحبه ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٨٧ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ - ٤١٨ ج ٢٧ السلام المطلق الذي لا يسمعه - كالسلام عليه في الصلاة - هو الذي يسلم الله على صاحبه عشرا

٣٧٣ ، ١٦ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ٢٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ج ٢٧ عمدة الأئمة في زيارة قبره والسلام عليه على أحاديث السلام والصلاة عليه : « ما من أحد يسلم علي الا رد الله علي بروحي حتى أرد عليه السلام » ان الله وكل بقبري ... « أكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة ... »

٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٢٧ ويبقى الكلام هل هو السلام عليه عند القبر كما كان من دخل على عائشة يسلم عليه أو يتناول هذا والسلام عليه من خارج الحجرة

٣٨٤ ، ٣٣٧ ج ٢٧ اعتمد مالك على ما روى عن ابن عمر فيما يفعل عند الحجرة

٣٩٦ ج ٢٧ فعل ابن عمر اذا لم يفعل مثله سائر الصحابة انما يصلح للتسوية ، القول بأن هذا الفعل مستحب أو منهي عنه أو مباح لا يثبت الا بدليل شرعي

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ج ٢٧ الرسول دفن في حجرته ومنع الناس من الدخول الى هناك والوصول الى قبره فلا يقدر أحد أن يزور قبره كما يزور قبر غيره لا زيارة شرعية ولا بدعية ، انما يصل جميع الخلق الى مسجده وفيه يفعلون ما يشرع لهم أو يكره لهم

١٤٨ ، ١٤٩ ج ٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٠ - ٣٢ ، ١١٩ - ١٢٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ٣٧٥ - ٣٨٤ ج ٢٧ زيارة القبور على وجهين شرعية وبدعية « الشرعية » المقصود بها السلام على الميت والدعاء له و « الزيارة البدعية » ان يكون مقصود الزائر ان يطلب حوائجه من ذلك الميت أو يقصد الدعاء عند قبره أو يقصد الدعاء به (١)

٣٩٥ ، ٣٩٧ - ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٧ ج ٢٧ السلام عليه نوعان (١) في كل صلاة

(١) وتقدمت في الجنائز ص ٩٦ - ٩٨

(٢) عند دخول المسجد والخروج منه ، يتأكد الأخير عند دخول مسجد النبي ، هذان النوعان أفضل وأدوم من السلام عليه عند قبره ٥٥٥٥

٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٩٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ج ٢٧ ابن عمر كان يأتيه فيسلم عليه وعلى صاحبيه عند قدومه من السفر

١١٧ ، ١١٨ ، ٣٨٦ ، ٤٠٥ - ٤٠٧ ج ٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ج ١ كره مالك وغيره من العلماء ان يفعلوه أهل المدينة كلما دخلوا المسجد أو خرجوا منه

٤٠٧ ج ٢٧ لم يكن ابن عمر ولا غيره اذا كانوا مقيمين بالمدينة يأتون قبر النبي لا في الأسبوع ولا في غير الأسبوع

٤١٣ ، ٣٨٧ ج ٢٧ تخصيص الحجرة بالصلاة والسلام جعل لها عيدا ، وقصد نية الصلاة والسلام والدعاء هو اتخاذ له عيدا

٣٨٤ ، ٢٦ ، ٣٠ ج ٢٧ ، ١٤٦ ج ٢٦ كان ابن عمر يقول : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبت ثم ينصرف

١٤٦ ج ٢٦ واذا قال في سلامه السلام عليك يا نبي الله ، يا خيرة الله من خلقه ، يا أكرم الخلق على ربه ، يا امام المتقين . فكلها من صفاته ، وكذلك اذا صلى عليه مع السلام عليه

١٤٦ ج ٢٦ ، ٢٢٩ ج ١ ، ٣١ ، ١١٧ ، ٤١٨ ، ٢٣٠ ج ٢٧ يسلم عليه مستقبل الحجرة مستدبر الكعبة عند أكثر العلماء

١٤٣ ج ٢٦ اذا سلم على النبي لا يلتفت ولا يمشى القهقري اذا ولى

٣٨٤ - ٣٨٦ ج ٢٧ ، ٢٣٢ ج ١ ، ١٤٧ ج ٢٦ ما زاد على ذلك مثل الوقوف للدعاء للنبي مع كثرة الصلاة والسلام عليه كرهه مالك وقال هو بدعة ، فكيف بمن لا يقصد لا السلام عليه ولا الدعاء له وانما يقصد دعاءه وطلب حوائجه منه ويرفع صوته عنده فيؤذى الرسول ويشرك بالله ويظلم نفسه

١٥٤ ، ١٥٥ ج ٢٦ ، ٣٣٢ ج ٢٧ ما يفعله بعض العامة من رفع الصوت عقب الصلاة من قولهم : السلام عليك يا رسول الله ، بأصوات عالية من أقبح المنكرات

٣٩٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١١٧ - ١٢٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٩٠ ج ١٧ ، ١٤٧ ج ٢٦ ، ٣٥٨ ج ٢٤ الصحابة اذا أراد احدهم ان يدعو لنفسه استقبل القبلة - لا القبر - ودعا في مسجده ، لا يقصدون الدعاء عند الحجرة ، ولا يدخل احدهم الى القبر

١٤٧ ج ٢٦ الحكاية المروية عن مالك أنه أمر المنصور ان يستقبل الحجرة وقت الدعاء كذب

١١٧ ج ٢٧ لم يقل أحد من العلماء ان الدعاء مستجاب عند قبره ولا أنه يستحب ان يتحرى الدعاء متوجها الى قبره

٢٣٦ ج ٢٧ لو كان للأعمال الصالحة فضيلة عند القبر لفتح للمسلمين باب الحجرة

٣٢٧ - ٣٢٩ ج ٢٧ استجابة دعائه بأن لا يجعل قبره وثنا فلم يمكن أحد ان يدخل الى قبره فيصلي عنده أو يدعو أو يشرك به

١٥٦ ج ٢٦ ولم يكن السلف يجتمعون عند قبره لا بقرامة ختمه ولا إيقاد شمع ولا اطعام ولا إسقاء ولا انشاد قصائد ونحو ذلك

١٤٦ ج ٢٦ ، ٥٢١ ج ٤ ، ٣٢١ ج ١ ؛ ١٠ ، ٧٩ ، ١٠٧ ج ٢٧ اتفق العلماء على ان من زار قبر النبي أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين أنه لا يتمسح به ولا يقبله ، لا يجوز ان يستلم الحجر ولا يقبلها ولا يطوف بها ولا يصلي اليها

٩١ ج ٢٧ التمسح بالقبر - أي قبر كان - وتقبله وتمريغ الخد عليه من أنواع الشرك ٩٢ ج ٢٧ الاتحناء بالظهر لقبر الله والركوع ٧٩ ، ٨٠ ، ٤١٦ ج ٢٧ تنازع الفقهاء في وضع اليد على منبر النبي لما كان موجودا ١٥٣ ج ٢٦ نهى العلماء عما فيه عبادة لقبر الله وسؤاله مات من الأنبياء والصالحين مثل من يكتب رقعة ويملقها على قبر نبي أو صالح أو يسجد لقبر أو يدعو أو يرغب اليه

١٠٨ ، ١٠٩ ج ٢٧ من أمر الناس بشيء من ذلك - الاستلام والتقبيل - أو رغبتهم فيه أو إيعانهم عليه من القوام أو غير القوام وجب نهيه ومنعه ، من لم ينته عن ذلك عزر ، أقل ذلك ان يعزل عن القيامة

١٠٩ - ١١١ ج ٢٧ الكسب بمثل ذلك خبيث من جنس كسب سدنة الأصنام

#### لفظ زيارة قبر النبي

٣٨٣ ج ٢٧ أبو داود ترجم على حديث « ما أحد يسلم علي ٠٠٠ » ( باب زيارة القبر ) مع ان دلالة الحديث على المقصود فيها نزاع وتفصيل ، وهو لا يدل على كل ما يسميه الناس زيارة

٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٢٤ ، ٣٨٦ ، ٣٠ - ٣٢ ، ١١٨ - ١٢٤ ج ٢٧ ، ٥٢١ ج ٤ كره مالك ان يقال : زرت قبر النبي ، يدل على أنه لم تكن تعرف عندهم الفاظ زيارة قبر النبي ، وذكروا في أسباب كراهته ان هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد به الزيارة البدعية ، ورخص غيره في هذا اللفظ للأحاديث العامة في زيارة القبور

#### السفر الى مسجده وزيارة قبره

٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٢٤٢ ج ٢٧ السفر الى مسجده وزيارة قبره عمل صالح ، تقصر الصلاة فيه ٣٥٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٢٧ من استحسب السفر الى زيارة قبر نبينا فمراده السفر الى مسجده

#### شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبي

أو غيره من قبور الأنبياء والصالحين

٣٤٥ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ج ٢٧ اذا كانوا بعد السفر الى مسجده يفعلون ما سنه لهم في الصلاة والسلام عليه ولا يذهبون الى قبره فكيف يقصدون ان يسافروا اليه ، أو يقصدوا السفر اليه دون الصلاة في المسجد

٣٨٤ ، ٣٨٥ ج ٢٧ السفر الى زيارة قبور الأنبياء والصالحين لم يكن موجودا فسي الاسلام في زمن مالك ، وانما حدث بعد القرون الثلاثة

١٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ج ٢٧ ، ١٢٤ ج ٣٣ أما اذا كان مقصوده بالسفر زيارة قبر النبي دون الصلاة في مسجده فهذه المسألة فيها خلاف ، الذي عليه الأئمة وأكثر



العلماء ان هذا غير مشروع ولا مأمور به ولم يذكروا ان هذا السفر اذا نذره يجب الوفاء به

١٨٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ج ٢٧ ، ١٤٩ ج ٢٦ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ج ٢٤ قد يحتج من لا يعرف الأحاديث بالأحاديث المروية نسي زيارة قبر النبي : مثل « من حج ولم يزرنى فقد جفاني » « من زارني في مماتي فكاننا زارني في حياتي » « مع زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة » « من زارني وجبت له شفاعتي » كذب

٢٧ ، ٢٨ ج ٢٧ « من جائي زائرا لا تنزع الا زيارتي كان حقا علي ان اكون له شفيعا يوم القيامة » ضعيف

١١٩ ، ٣٠ ، ١٦ ج ٢٧ أحاديث زيارة قبره كلها ضعيفة بل موضوعة

١٨٤ ج ٢٧ ، ١٥٣ ج ٢٦ السفر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين كقبر نبينا وغيره بدعة

١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٥٣ ج ٢٧ خلاف العلماء في جواز قصر الصلاة في هذا السفر ٢٧ ، ٢٨ ج ٢٧ ورخص بعض المتأخرين في السفر الى زيارة القبور واحتجوا بـ « من جائي زائرا ٠٠٠ » وهو ضعيف

١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ج ٢٧ واحتجوا لجواز السفر لزيارة القبور بأنه كان يزور قباه وأجابوا عن « لا تشد الرحال ٠٠ » بأن ذلك محمول على نفي الاستحباب ، الجواب

١٨٦ ج ٢٧ واحتج الأولون بـ « لا تشد الرحال ٠٠ » وبأن ذلك بدعة لم يفعلها الصحابة ولا التابعون ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين

١٩١ ج ٢٧ أول من وضع الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد أهل البدع من الرافضة ونحوهم ١٩٢ - ٢١٣ ج ٢٧ تحمل قضاة مصر على الشيخ بسبب هذه الفتوى (١) وانتصار علماء بغداد والشام له وكتبهم الى الخليفة بالأمر بحبسه ، نصوص كتبهم

٢٨٩ - ٣١٣ ج ٢٧ إبطال المؤلف لفتاوى قضاة مصر بحبسه وعقوبته باثني وأربعين وجها

٢٢٥-٢٨٨ ج ٢٧ ودعا اعترض به الأخنائي على الشيخ في شد الرحال الى زيارة قبور الأنبياء والصالحين كقبر نبينا وغيره (٢) ومن ذلك قول المؤلف في الرد عليه :

٢٢٥ ج ٢٧ تحريم السفر الى غير المساجد الثلاثة وان كان قبر نبينا هو قول مالك وجمهور أصحابه ، وكذلك أكثر أصحاب أحمد ، الحديث عندهم معناه تحريم السفر الى غير الثلاثة

٢٢٥ ، ٢٢٦ ج ٢٧ لكن منهم من يقول قبر نبينا لم يدخل في العموم ، لهذا القول مأخذان (١) ان السفر اليه سفر الى مسجده (٢) ان نبينا لا يشبه بغيره من المؤمنين

(١) وهي ان السفر لمجرد زيارة القبور كقبر نبينا وغيره بدعة  
(٢) وتقدم بعض ما اقتطف منه في أول الزيارة

٢٢٦ ج ٢٧ وآخرون من أصحاب الشافعي ومالك قالوا المراد نفى الفضيلة والاستحباب ونفي الوجوب بالتذر ، وهذا قول أبي حامد و ٠٠٠٠

٢٢٦ ج ٢٧ لم أعرف أحدا من العلماء المسلمين في الكتب قال انه يستحب السفر اليها

٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٢٧ اطلق كثير منهم القول باستحباب زيارة قبر النبي وحكى بعضهم الاجماع على ذلك لكون مسجد النبي يستحب السفر اليه

٢٢٧ ج ٢٧ أهل الجبل والضلال يجعلون السفر الى زيارته كما هو المعتاد لهم من السفر الى قبر من يعظمونه يسافرون اليه ليدعوه ويدعوا عنده ويدخلون الى قبره ويقعدون عنده ٠٠٠ وهذا مما لعن النبي أهل الكتاب على فعله

٢٢٨ ج ٢٧ ليس في الجواب تحريم زيارة القبور اذا لم يكن يسفر ولا فيه الاجماع على تحريم السفر

٢٢٩ - ٢٣٢ ج ٢٧ حكم من اعتقد ان ذلك قرينة وطاعة

٢٣٣ ، ٢٣٧ - ٢٤٠ ج ٢٧ جعله من حرم السفر لزيارة قبره وسائر القبور مجاهرا بالمداوة للأنبياء

٢٤٠ ج ٢٧ ظنه ان كل ما كان قرينة جاز التوسل اليه بكل وسيلة

٢٤١ ج ٢٧ ظنه ان القول بتحريم السفر لم يقل به أحد من أهل العلم

٢٤٣ - ٢٥٧ ج ٢٧ ظنه ان السفر الى

زيارة قبر نبينا كالسفر الى غيره من الأنبياء والصالحين وهو غلط من وجوه

٢٤٧ - ٢٥٠ ج ٢٧ لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد ٠٠٠ ٤

٢٦٥ - ٢٦٩ ج ٢٧ هذا المعترض وأمثاله جعلوا السفر الى زيارة قبور الأنبياء نوعا ، ثم لما رأوا ما ذكره العلماء من استحباب زيارة قبر نبينا ظنوا ان سائر القبور يسافر اليها كما يسافر اليه فضلوا من وجوه

٢٧٢ ج ٢٧ كان السفر الى زيارة قبور الأنبياء والصالحين ممتنعا في عهد الصحابة والتابعين وإنما حدث بعدهم

٢٦٩ - ٢٧٣ ج ٢٧ لم تدع الصحابة قبرا ظاهرا يفتتن به الناس ولا يسافرون اليه ولا يدعونه ويتخذونه مسجدا

٢٧٣ - ٢٨٨ ج ٢٧ وكما أخفى الله بهم الشرك فقد أظهر بحمد وأمنه من الإيمان بالأنبياء وتعظيمهم وتعظيم ما جازا به واعلان ذكرهم بأحسن الوجوه بخلاف غيرهم

٤١٤ - ٤٤٤ ج ٢٧ الجواب الباهر لمن سأله حسن أولياء الأمور عما افتى به في زيارة المقابر (١)

٣١٤ ج ٢٧ سبب كتابة هذا الجواب ٣١٥ ج ٢٧ مراجع المؤلف في فتواه ، مخالفوه لا يعرفون كيف كان الصحابة والتابعون يفعلون في زيارة قبره المكرم ٣١٥ - ٣١٧ ج ٢٧ تحديه لخصومه وبينان عجزهم

(١) وتقدم في أول الزيارة مقتطفات منه

٣١٥-٣١٨ ج ٢٧ طلبه من السلطان النظر في فتواه وانصافه

٣١٨ ج ٢٧ مقصوده بما كتب في الزيارة طاعة الله ورسوله وان لا يعبد الا الله وحده ولا تكون العبادة الا بشرية رسول

٣١٩ ، ٣٢٠ ج ٢٧ مالا يحببه الله ورسوله ولا هو مستحب فليس من العبادات والطاعات

٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٤٢٥ - ٤٣٣ ج ٢٧ يجب علينا ان نحب الرسول حتى يكون أحب الينا من انفسنا وابنائنا ونعظمه ونوقره ونطيعه ونوالي من يواليه ونعادي من يعاديه ... من فضائله وحقوقه ، والفرق بين حقه وحق الله

٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢٧ لو نذر السفر الى غير المساجد الثلاثة او السفر الى مجرد قبر نبي او صالح لم يلزمه الوفاء بنذره

٣٣٥ - ٣٣٨ ج ٢٧ ذكر اصحاب الشافعي واحمد في السفر لزيارة القبور قولين (١) التحريم (٢) الاباحة ، قدماؤهم وأئمتهم قالو انه محرم وكذلك اصحاب مالك وغيرهم ٣٣٥ ، ٣٣٦ ج ٢٧ اذا ثبت ان السفر الى القبور ليس بواجب ولا مستحب كان من عمله على وجه التعبد مبتلعا ..

٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٦٦ ج ٢٧ من قصد السفر لمجرد زيارة القبر ولم يقصد الصلاة فسي مسجده وسافر الى المدينة فلم يصل فسي مسجده ولا سلم عليه في الصلاة ثم رجس فهذا مبتدع ..... وهذا هو الذي ذكر فيه القولان

٣٤٦ - ٣٤٩ ج ٢٧ وتنازعوا حينئذ فيمن سافر لمجرد زيارة قبور الانبياء والصالحين هل يقصر ؟ على قولين

٣٤٦ ، ٣٤٧ ج ٢٧ ذكر اصحاب احمد في السفر الى زيارة قبورهم أربعة أقوال ..... ٣٤٧ - ٣٤٩ ج ٢٧ الذين استثنوا قبر نبينا لقولهم وجهان (١) - وهو الصحيح - ان السفر المشروع اليه هو السفر الى مسجده ..... (٢) ان الاستثناء لكونه نبينا ، ثم عدوا ذلك الى سائر قبور الانبياء

٣٥٠ ، ٣٥١ ج ٢٧ النهي عن السفر الى غير المساجد الثلاثة محافظة على توحيد الله ٣٥٣ - ٣٥٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ج ٢٧ السفر الى البقاع المعظمة من جنس الحج عند أهل الشرك

٣٥٤ ، ٣٥٦ - ٣٦٨ ج ٢٧ مشركو العرب يحجون اللات والعزى ومناة وغيرها

٣٥٥ ، ٣٥٦ ج ٢٧ الأوثان التي يحجها مشركو الهند والتي يحجها النصارى

٣٦٠ ج ٢٧ السفر الى بيوت الله غير الثلاثة ليس بمشروع فكيف بالسفر الى بيوت المخلوقين الذين تتخذ قبورهم مساجد وأوثانا وأعيادا ويشرك بها

٣٨٠ ، ٣٨١ ج ٢٧ لا يجوز ان تقصد القبور للصلاة الشرعية ولا ان تعبد كبا تعبد الأوثان ولا ان تتخذ عيدا يجتمع اليها في وقت معين كما يجتمع المسلمون في عرفة ومعنى

٣٣٨ ج ٢٧ قد يسمى المشركون زيارة المشاهد « الحج الأكبر »

٥١٩ ج ٤ كثير منهم اذا سافر لم يكن معه الحج ولا الصلاة في مسجد النبي بل زيارة قبره أو قبر غيره  
٢١ ج ٢٧ ذكر بعض المتأخرين انه لا ياس بالسفر الى المشاهد واحتجوا بأنه كان يأتي قباه ولا حجة فيه

٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٢ - ٤٠٥ ج ٢٧ سبب ترك الصحابة البدع المتعلقة بالقبور نهي النبي لهم عن ذلك ولثلا تشبهوا بأهل الكتاب الذين اتخلوا القبور أو ثانا ، كما دلهم على أفضل تعبدات وأفضل البقاع

٣٨٨ - ٣٩٥ ج ٢٧ الصحابة أفضل الخلق، ما ظهر بعدهم مما يظن أنه فضيلة فهو من الشيطان ونقيصة ، لم يطعم الشيطان ان يظلمهم كما اضل غيرهم من أهل البدع والشرك

٣٦٩ - ٣٧٣ ج ٢٧ المخالف لما اُفتي به المؤلف في الزيارة مخالف لدين المسلمين وشرعهم وسنة نبيهم وسنة خلفائهم الراشدين ...

٤٤٢ ، ٤٤٣ ج ٢٧ وفاة الامور أحق بنصر دين الله وانكار ما خالفه  
١٥٠ ج ٢٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ج ٢٧ يستحب لمن كان بالمدينة ان يأتي مسجد قباه ويصل فيه

٨ ، ١٥١ ج ٢٦ ، ٤٧٠ ج ١٧ مسجد قباه يزار من المدينة وليس لأحد أن يسافر اليه  
٤٦٩ ج ٢٧ لم يستحب علماء السلف قصد شيء من المساجد والمزارات التي بالمدينة وما حولها بعد مسجد النبي الا مسجد قباه

٤٦٦ - ٤٦٩ ، ٤٧٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٤ - ٥٠٣ ج ١٧ ليس من متابعة النبي الصلاة في الموضع الذي صلى فيه اتفاقاً (١)  
١٥٤ ج ٢٦ التمر الصيحاني لا فضيلة فيه، غيره من البرني والعجوة خير منه ، قول بعضهم انه صاح بالنبي جهل

١٥٤ ج ٢٦ قول بعض الجهال ان عسبن الزرقاء جاءت معه من مكة ، لم يكن بالمدينة على عهده عين جارية لا الزرقاء ولا عيون حمزة ولا غيرها

### السفر الى المسجد الأقصى

٦٠ ، ٦٠٥ ج ٢٧ « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد ... »

٦٠ ، ٦٠٥ ، ١٠ ، ٢٠ ج ٢٧ ، ١٥٠ ج ٢٦ اتفق علماء المسلمين على استحباب السفر الى بيت المقدس للعبادة المشروعة فيه كالصلاة والدعاء والذكر وقراءة القرآن والاعتكاف

٦ ، ٢٥٨ ج ٢٧ سأل سليمان ربه ثلاثا « ٠٠ وان لا يؤم أحد هذا البيت لا يريد الا الصلاة فيه الا غفر له »

٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ج ٢٧ النبي صلى في بيت المقدس ليلة المعراج ركعتين ولم يصل في غيره ولا في مسجد الخليل ولا عند قبره  
١٥٠ ج ٢٦ المستحب ان يصلي في قبلي المسجد الذي بناه عمر

١٢ ج ٢٧ الصلاة فيه أفضل من الصلاة في سائر المساجد ، روي ان عمر صلى في محراب داود

(١) وانظر ص ١١ ، ١٢ المجلد الأول من الفهارس العامة

١١ ، ١٢ ج ٢٧ سبب بناء عمر مصلي المسلمين في مقدمه

١٠ ج ٢٧ المسجد الأقصى وسائر المساجد ليس فيها ما يطاف به ولا فيها ما يتسبح به ولا فيها ما يقبل

١٥٠ ج ٢٦ لا تستحب زيارة الصخرة

١٠ ، ١١ ج ٢٧ ، ٥٢١ ج ٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ج ١٧ لا يجوز ان يطاف بالصخرة ولا بالقبّة التي فوق جبل عرفات وأمثالها ، من اتخذها مكانا يطاف بهسا كما يطاف بالكعبة فهو مرتد

١١ ج ٢٧ من قصد ان يسوق اليها غنما او بقرا ليذبحها هناك ويمتد أن الاضحية فيها أفضل وان يخلق فيها شعره في العيد او ان يعرف بها عشية عرفة من البسدة والضلالات

١٥٣، ١٥٤ ج ١٥ لم يصل عمر ولا الصحابة عند الصخرة ولا كان عليها قبة على عهد الخلفاء الراشدين ، عبد الملك بنى القبة على الصخرة وكساها ، سبب ذلك

١٣ ج ٢٧ انما يعظم الصخرة اليهود وبعض النصارى

١٣ ج ٢٧ ما يذكره بعض الجهال من ان هناك أثر قدم النبي وأثر عمامته وغير ذلك كذب

١٣ ج ٢٧ اكذب منه من يظن أنه موضع قدم الرب

١٣ ج ٢٧ المكان الذي يذكر أنه مهد عيسى كذب ، موضع العمودية

١٣ ج ٢٧ من زعم ان هناك الصراط والميزان أو ان السور الذي يضرب بين الجنة والنار هو ذلك الحائط المبني شرقي المسجد ٠٠ ١٣ ج ٢٧ تعظيم السلسلة أو موضعها ليس مشروعا

١٤ ج ٢٧ زيارة معابد الكفار مثل «القاماة» و « بيت لحم » أو « صهيون » أو كنائس النصارى منهي عنها

١٤ ج ٢٧ ليس فسي بيت المقدس مكان يسمى حرما

١٥ ج ٢٧ زيارة بيت المقدس مشروعة في جميع الأوقات ، لا ينبغي ان يؤتى في الأوقات التي تقصدها الضلال ، كثير منهم يسافر ليقف هناك

١٥٠ ج ٢٧ لا يسافر أحد للوقوف بالمسجد الأقصى ولا للوقوف عند قبر أحد

١٦ ج ٢٧ ليس السفر اليه مع الحج قريبة ، قول بعض الناس قدس الله حجتك باطل

٤١٧ ج ٢٧ نقل عن مالك كراهة الحج إلى بيت المقدس لما جعل لهذا وقت معين كوقت الحج الذي يذهب اليه جماعة

١٣ ج ٢٧ وإذا زار القبور التي في بيت المقدس يدون شد وحل فحسن

٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ١٠١ ج ٢٧ لم يكن أحد من الصحابة يسافر إلى زيارة « قبر الخليل » بل كانوا يأتون إلى بيت المقدس فقط

٢٠ ، ٢١ ج ٢٧ السفر إلى مجرد زيارة قبر الخليل أو غيره من مقابر الأنبياء والصالحين

ومشاهدتهم وآثارهم لم يستحبه أحد من أئمة المسلمين .

٣٢ ، ٣٣ ، ٨ ، ٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ج ٢٧  
لو نذر السفر الى زيارة قبر الخليل أو الطور أو جبل حراء أو جبل يثرب أو غير ذلك من المقابر والمقامات والمشاهد أو الى بعض المغارات أو الجبال لم يجب عليه الوفاء ، وليس بمشروع

٢٧٢ ، ١٤١ ج ٢٧ قبر الخليل لما فتح المسلمون البلاد كان عليه السور السلیماني ولا يدخل اليه أحد ولا يصلى اليه ولا عنده أحد

٢٢ ، ٢٧٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ١١١ ج ٢٧ ، ٤٦٤ ج ١٧ لما استولى النصارى على الشام نقبوا البناء الذي كان على الخليل واتخذوا المكان كنيسة ، فلما أخذ المسلمون البلاد بعد ذلك اتخذ ذلك من اتخذ مسجدا وذلك بدعة منهى عنها

٢٣ ج ٢٧ ثم وقف بعض الناس ووقف للعنس والخبز وليس هذا وقفا من الخليل ولا من بني اسرائيل ولا من خلفائه

٢٣ ، ٢٢ ج ٢٧ من اعتقد ان الاكل من هذا الخبز والعنس مستحب فهو مبتدع ، ومن اعتقد ان في العنس مطلقا فضيلة فهو جاهل ٢٣ ج ٢٧ « كلوا العنس فانه يرقى القلب وقد قلص فيه سبعون نبيا » كتب

٢٣ ج ٢٧ من الناس من يتقرب الى الجن بالعنس

١١١ ج ٢٧ السماع الذي يسمونه « نوبة الخليل » بدعة ، لا يجوز ان يقام هناك رقص ولا شجادة ولا ما يشبه ذلك

٣٣٦ ، ٣٣٧ ج ٢٧ لم يكن قبر يوسف الصديق يعرف ، الخلاف فيه

٣٣٣ ج ٢٧ لو سافر الى دمشق من أجل مسجدنا من بلد بعيد لم يكن مشروعا

٤٨ ج ٢٧ لم يرد في جامع دمشق حديث بتضعيف الصلاة فيه ، لكنه من أكثر المساجد ذكرا لله ، ولم يثبت ان فيه (٣٠٠) نبي مدفونين

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٢٧ تحرى الصلاة والدعاء من قبلي شرقي جامع دمشق عند الموضع الذي يقال انه قبر هود أو عند مثال الخشب الذي يقال تحته رأس يحيى بن زكريا ونحو ذلك خطأ وبدعة

١٣٤ ، ١٣٥ ج ٢٧ لا يجوز تعظيم مكان رؤي فيه النبي أو اثر قدمه

١٣٨ ج ٢٧ والغار الذي بجبل قاسيون الذي يقال له « مفارة الدم » والمقامان الذان بجانب الشرقي والغربي ٠٠٠ وما أشعبه ههنا البقاع لا يشرع السفر لزيارتها ولو نذر لم يجب

٤٨٢ ج ١٧ ، ١٣٥ ج ٢٧ ليس لأحد ان يتخذ مقام موسى وعيسى مصلى قياسا على مقام ابراهيم

١٧ - ١٩ ج ٢٧ جبل لبنان وأمثاله من الجبال لا يستحب السفر اليه ، ولكن فيه كثير من الجن يتصورون بصورة الخضر

٥٠ ، ٥١ ، ١٤١ ، ١٤٤ ج ٢٧ ليس في فضل جبل لبنان وأمثاله نص

٥١ - ٥٥ ج ٢٧ جبل لبنان كان ثغرا من جملة الثغور التي يربط عليها المسلمون

للمجاهد كسقلان والاسيكنديرية وعكة وقزوين  
وعبادان وغير ذلك

٥٥ ، ٥٦ ج ٢٧ طوائف ممن يؤثر التخلي  
عن الناس يحسب ان فضل هذا الجبل  
ونحوه لما فيه من الخلوة عن الناس واكل  
المباحات من الثمار التي فيه

٥٥ ج ٢٧ سكنى الجبال والبوادي والفيران  
ليس مشروعا للمسلم الا عند الفتنة في  
الامصار

٥٧ ، ٤٩٨ ج ٢٧ اعتقاد بعض الجبال ان  
به الأربعين الأبدال جهل وضلال

٥٧ ، ٥٨ ، ٤٩٧ - ٤٩٩ ج ٢٧ وقول كثير  
من الجبال ٥٠ ان به أو بغيره رجال الغيب  
٥٨ ج ٢٧ الخبر الذي فيه « أن رجلا نبت  
الشعر على جميع بدنه كالماعز » باطل

٦٠ ، ٦١ ج ٢٧ الانحناء للجبل المذكور  
ونحوه أو لمن فيه أو زيارته بلا قصد للمجاهد  
أو لأمر مشروع أو التبرك بشماره من البدع  
١٧ ج ٢٧ السفر الى عسقلان في هذه  
الأوقات ليس مشروعا

**المجاورة في المساجد الثلاثة والاقامة بالشام**  
٢٤ ، ٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ج ٢٧ المراقبة في  
الشفور أفضل من المجاورة في المساجد  
الثلاثة ، اختلف في المجاورة فكرها أبو  
حنيفة واستحبها مالك وأحمد وغيرهما

٤٥ ، ٤٦ ج ٢٧ الفضيلة الدائمة في كل  
وقت ومكان في الايمان والعمل الصالح

٣٩ ، ٤٨ ج ٢٧ الاقامة في كل موضع  
تكون الأسباب فيه أطوع لله وأفضل للحسنات  
بميت يكون أعلم بذلك وأقدر عليه وانشط  
له أفضل من الاقامة في موضع يكون حاله  
فيه دون ذلك

٣٩ - ٤١ ، ٤٤ - ٤٧ ج ٢٧ هذا يتنوع  
بتنوع حال الانسان ، قد يكون مقام الانسان  
في أرض الكفر والفسوق أفضل اذا كان  
مجاهدا في سبيل الله بيده ولسانه أمرا  
بالمعروف ناهيا عن المنكر بحيث لو انتقل  
الى أرض الايمان والطاعة لقلت حسنته

٤٠ ج ٢٧ لو كان عاجزا عن الهجرة  
والانتقال الى المكان الأفضل التي لو انتقل  
اليها لكانت الطاعة عليه أهون وطاعة الله  
ورسوله في المواضعين واحدة فاشقهما أفضلهما  
٤١ ج ٢٧ اذا كان دينه هناك انقص فالانتقال  
أفضل له وهذا حال غالب الخلق

٤٦ ج ٢٧ قد يكون بعض البقاع أعون على  
بعض الأعمال كاعانة مكة على الطواف  
والصلاة المضغفة ونحو ذلك

٤٧ ج ٢٧ وقد يحصل في الأفضل معارضة  
راجع مثل من يجاور بمكة مع السزّال  
والاستشراف والبطالة أو يطلب الإقامة  
بالشام لحفظ ماله

٣٣٤ ج سكنى المدينة أفضل لمن تنكر  
طاعة الله ورسوله فيها أكثر ، ولما فتحت  
مكة قال : « لا هجرة بعد الفتح »

٤١ - ٤٧ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ج ٢٧ دين الاسلام  
وشرائعه في هذه الأوقات أظهر بالشام منها  
بغيره ، ولا يلزم ذلك في كل وقت

٤٨ ، ٤٩ ج ٢٧ « الصائم المتطوع بالعراق  
كالمفطر بالشام »

٤٨ ، ٤٩ ج ٢٧ « ان الله خلق البركة احدى  
وسبعين جزءا منها جزء واحد بالعراق  
وسبعون بالشام »

٥٠٥ - ٥١١ ، ٤٣ ج ٢٧ ثبت للشام وأهله مناقب بالكتاب والسنة وآثار العلماء ، هذه المناقب أمور (١) البركة فيه ، وفيها الطور والمسجد الأقصى ، ومبعث انبياء بني اسرائيل ، واليه هجرة ابراهيم ، ومصرى نبيينا ، ومنها معراج ، وبها ملكه ، وعمود دينه وكتابه ، وطائفة منصوره من أمته ، واليه يحشر الناس ، وهي خيرة الله من الأرض ، الأمر بلزومها ، أحاديث ، ومنافقوها لا يفلحوا مؤمنيتها

٣٣٥ - ٣٣٨ ج ٢٧ لا يندفع البلاء عن أهل بلد الا بطاعة الله لا يندفع بالقبور ولا بالبقاع

#### القبور والمشاهد المكلوبة

٤٤٤ ، ٤٤٧ ج ٢٧ ليس فى معرفة قبور الانبياء بأعيانها فائدة شرعية  
٢٧٢ ج ٢٧ وليس حفظ ذلك من الدين  
٢٧١ ، ٢٧٢ ج ٢٧ لم تدع الصحابة قبرا ظاهرا من قبور الانبياء يفتتن به الناس ولا يسافرون اليه بل عفوه بحسب الامكان  
٢٧١ ، ٢٧٢ ج ٢٧ ان كان الناس لا يفتتنون به فلا يضر معرفة قبره

٤٤٤ ج ٢٧ من كان قصده الصلاة والسلام على الانبياء والايمان بهم واحياء ذكركم فذلك ممكن له وان لم يعرف قبورهم  
٤٤٤ ج ٢٧ عامة من يسأل عن ذلك انما قصده الصلاة عندها والدعاء بها ونحو ذلك من البدع

٤٥٧ - ٤٥٩ ج ٢٧ غالب ما يستند اليه المشاهدة فى تعيين القبور الرؤيا المحضة أو شم رائحة طيبة أو توهج خرق عادة ، أكثر المنامات كذب ، وبتقدير صدقها قد يكون

اخبره بذلك شيطان ، الرائحة الطيبة لا تدل على تعيينه ، وقد يكون مما صنعه بضض السوقة

٤٤٤ - ٤٤٦ ، ١١٦ ج ٢٧ السنن اتفق عليه العلماء من القبور قبر نبيينا وقبر صاحبيه

٤٤٤ - ٤٤٦ ج ٢٧ جمهور الناس على ان هذا قبر الخليل

٤٤٥ ج ٢٧ اما قبر يوسف والياس وشعيب وزكريا فلا تعرف

١٧٠ ج ٢٧ عامة القبور التى بنيت عليها المساجد اما مشكوك فيها أو متيقن كذبها

٤٤٥ - ٤٤٧ ، ٤٦٦ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ١٧٠ ، ١٦٧ ج ٢٧ « مشهد علي » عامة العلماء

على أنه ليس قبره ، قيل انه قبر المغيرة بن شعبه ، أظهر فى دولة بني بويه ، عمدتهم حكاية عن الرشيد ، قبر علي بقصر الامارة الذى بالكوفة أو قريب منه

٤٥١ ، ٤٤٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ١٧٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ج ٢٧ « مشهد الحسين » من المشاهد المكلوبة

٤٥١ - ٤٥٥ ج ٢٧ عمدة الرافضة فى مقالاتهم ومنقولاتهم وفى تعيين هذا المشهد

٤٥٦ ج ٢٧ هذا المشهد بني بعد مقتله بنحو (٥٠٠) سنة ، نقل من مشهد بسقلاق ، مشهد عسقلان بعد مقتله بأكثر من (٤٣٠) سنة

٤٥٩ ، ٤٦٤ ، ٤٨٦ ج ٢٧ هذا المشهد المسقلاني قد ذكر انه قبر بعض الحواريين أو غيرهم من اتباع عيسى ، وقيل قبر نصراني ٤٦٠ ، ٤٦١ ج ٢٧ النصرارى كثيرا ما يعظمون آثار القديسين منهم ، لا يستبعد أنهم القوا



٤٩١ ج ٢٧ الذى خارج باب الصغير قبر معاوية بن يزيد بن معاوية  
 ٤٩٣ ج ٢٧ معاوية دفن بقصر الامارة من الشام  
 ٤٤٦ ، ٤٩١ ، ٤٨٤ ، ١٧٠ ج ٢٧ والمشهد المضاف الى « اويس القرني » بظاهرنا  
 ٤٩١ ج ٢٧ بنت يزيد بن السكن توفيت بالشام فقبرها محتمل  
 ٤٩١ ، ١٧٠ ج ٢٧ قبر بلال مكن ، القطع بتعين قبره فيه نظر  
 ٤٩٤ ج ٢٧ قبر نسب الى رقية وام كلثوم بالشام ، ماتا بالمدينة تحت عثمان  
 ٤٩ ج ٢٧ قبر عائشة وام سلمة او ام حبيبة ، لم تدخل عائشة دمشق ولا غيرها من ازواج النبي  
 ١٧٠ ، ٤٩٣ ج ٢٧ الذى يقال انه « قبر خالد » بحمص مشكوك فيه ، يقال انه خالد بن يزيد بن معاوية  
 ٤٩٤ ج ٢٧ « قبر جابر » بظاهر حران ، توفي بالمدينة  
 ٤٩٢ ، ١٧٠ ج ٢٧ « قبر ابي مسلم الخولاني » الذى بداريا اختلف فيه  
 ٤٩٤ ، ٤٨٤ ج ٢٧ قبر عبد الله بن عمر بالجزيرة ، الناس متفقون على انه مات بسكة  
 ٤٨٤ ، ٤٥٩ ج ٢٧ والقبر المنسوب بالجزيرة الى عبد الرحمن بن عوف كذب ، سبب احداثه  
 ٦١ ، ٤٥٩ ج ٢٧ سبب احداث قبر نوح بالباقاع  
 ٦١ ، ٦٢ ج ٢٧ قبر نوح بالكرك متيقن كذبه متى بني

الى بعض جهال المسلمين ان هذا قبر من يظلمه المسلمون ليوافقوهم على تعظيمه  
 ٤٦١ - ٤٦٤ ج ٢٧ فرح النصارى بما يفعله المسلمون من مشابهتهم فى البدع والشرك  
 ٤٦٥ - ٤٩٠ ج ٢٧ ليس رأسه فى القاهرة ولا مشهد عسقلان مشهدا له من وجوه (٨)  
 ٤٨٣ ، ١٧٠ ج ٢٧ القبة التى على العباس بالبقيع يقال ان فيها مع العباس الحسن وعلى بن الحسين وابو جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ويقال ان فاطمة تحت الحائط. قريبا من ذلك وان رأس الحسين هناك

٤٩٠ ج ٢٧ وكذلك لم يحمل الى الشام  
 ١٧٠ ج ٢٧ المشهد الذى بحلب كذب  
 ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٩٣ ج ٢٧ بدن الحسين بكان مصره بكر بلا  
 ٤٨٨ ، ٤٨٩ ج ٢٧ سواء كان هذا المشهد صحيحا أو كذبا فبناء المساجد على القبور واتخاذها مساجد يقصد الصلاة عندها منهي عنه ، ليست هذه المسألة مسألة الصلاة فى المقبرة العامة  
 ٤٩٢ ج ٢٧ « قبر علي بن الحسين » الذى بمصر كذب ، توفي بالمدينة ودفن بالبقيع  
 ٤٩٠ ج ٢٧ من قال ان ميتا من الموتى « نفيسة » أو غيرها تجير الخائف وتخلص المحبوس وهي باب الحوائج فهو ضال مشرك  
 ٤٩١ ج ٢٧ القبر المضاف الى هود بجامع دمشق كذب  
 ٤٤٦ ، ٤٦٠ ، ٤٨٤ ، ١٧٠ ج ٢٧ مسن المشاهد المشهورة المكذوبة قطعا « قبر ابي ابن كعب » قبر نصراني

متى حدثت المشاهد ومن يعظمها

٤٤٩ ، ٤٦٧ - ١٧٠ ج ٢٧ الاسلام جاء بتعظيم المساجد لا المشاهد  
٤٤٨ ج ٢٧ اتفق ائمة الاسلام على انه لا يشرع بناء هذه المشاهد على القبور ولا يشرع اتخاذها مساجد ولا تشرع الصلاة عندها ولا ...

١٦٩ ج ٢٧ بناء المساجد على القبور التي تسمى المشاهد وتعظيمها من دين المشركين  
٤٦٦ ج ٢٧ لم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم من ذلك شيء ببلاد الاسلام  
٤٦٥ ، ٤٦٦ ج ٢٧ خلافة بني العباس في اولها وفي حال استقامتها لم يكونوا يعظمون المشاهد

٤٦٦ ج ٢٧ كان ظهورها وانتشارها حين ضعفت خلافة بني العباس وتفرقت الامة وظهر فيهم الزنادقة الملبسون ، وذلك من دولة المعتز لما ظهر القرامطة العبيديّة القداحية

١٦٧ ج ٢٧ ظهر ذلك وكثر في دولة بني بويه كما ظهرت القرامطة بأرض المشرق والمغرب وكان بها زنادقة كفار

٦٦٥ ، ٦٦٦ ج ٢٧ ظهر في اثناء خلافة بني العباس من المشاهد بالعراق وغير العراق ما كان كثير منه كذب وكانوا عند مقتل الحسين بكربلاء قد بنوا هناك مشهدا وكان ينتابه امراء عظماء حتى انكر ذلك عليهم الائمة وبأنه المتوكل في اتيار ذلك

١٣٨ ، ١٣٩ ج ٢٧ السفر الى المشاهد التي على القبور لزيارتها لا يشرع ولا يجب الوفاء به

١٦٢ - ١٦٤ ج ٢٧ الروافض رويوا في انارتها وتعظيمها والدعاء عندها من الاكاذيب ازيد من اكاذيب أهل الكتاب وصنفوا « مناسك حج المشاهد »

١٧٣ - ١٧٦ ج ٢٧ مع ما في هذه المشاهد من الشرك فانه يقترون الكذب بها من وجوه لا يشرع شيء من العبادات عند القبور

١١٥ - ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٥ - ١٥١ ، ١٦٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ ج ٢٧ قول القائل : الدعاء مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين لا اصل له في الكتاب والسنة ولا عن السلف والائمة ، بل النصوص تدل على نقيض ذلك ، لو كان افضل او احب الى الله او اجوب لكان السلف اعلم بذلك واسبق اليه

١٤٥ ، ١٣٤ ج ٢٧ ، ١٥٣ ج ٢٦ قصد الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قبر نبي أو اثر نبي أو قبر بعض الصحابة أو بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو الأبرار أو الفيران من البدع المحدثه

١٤٨ ج ٢٦ ليست الصلاة عند قبورهم مستحبة عند أحد من ائمة المسلمين بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحد من الانبياء والصالحين افضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك ، بل الصلاة في المساجد التي على القبور اما محرمة واما مكروهة

٤٨٨ ج ٢٧ ليس لأحد ان يصلي في المساجد التي على القبور ولو لم يقصد الصلاة عندها ، ليست هذه المسألة عندهم مسألة الصلاة في المقبرة العامة

٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ٢٧ قصد الصلاة والدعاء والعبادة في مكان لم يقصد الأنبياء فيه الصلاة والعبادة بل روي أنهم مروا به ونزلوا فيه أو سكنوه لم يكن ابن عمر ولا غيره يفعله

٥٠٤ ج ٢٧ الفعل الذي لسم يشرعه لنا ولا أمرنا به ولا فعله فعلا سن لنا ان تناسى به فيه ليس من العبادات والقرب ، ما فعله من المباحات على غير وجه التعمد يجوز لنا ان نفعله مباحا كما فعله مباحا

٥٠٠ ج ٢٧ ما كان من تعنته بفار حراء قبل البعثة وامثال ذلك ليس سنة للامة

٤٩٥ ج ٢٧ لا يشرع شيء من العبادات الاصلية كالصلاة والصيام والصدقة عند القبور ولا تذبسح الاضحية ولا غيرها عند القبور ، من ظن ان التضحية عند القبور مستحبة فهو جاهل ضال مخالف لاجماع المسلمين

٤٩٦ ج ٢٧ ان قصد الذهاب الى قبر التكروري للصلاة عنده والدعاء والتمسح بالقبر وتقبيله ونحو ذلك أو ان يعمل شيئا نهى الله عنه من الفواحش والخمر والزمر والتفرج على هؤلاء ورؤية أهل الماصي من غير انكار عليهم فهم عصاة في هذا السفر ويرجى لهم بالفرق رحمة الله

١٢٦ ، ١٢٧ ج ٢٧ قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر ويسلم عليه وخطا سبع خطوات يخطو مع كل تسليمة خطوة الى قبره قضيت حاجته شرك

١٥٣ ج ٢٦ من يقصد بقعة لأجل الطلب من مخلوق هي منسوبة اليه كالقبر والمقام أو لأجل الاستعاذة به ونحو ذلك فهو شرك وبدعة

٧٢ - ٧٥ ، ٨١ ، ٨٢ ج ٢٧ من يأتي قبر نبي أو صالح أو من يعتقد فيه أنه قبر نبي أو صالح وليس كذلك ويسأله ويستنجد به فهذا على ثلاث درجات (١) ان يسأله حاجته ويطلب منه الفعل - هذا شرك صريح

٧٣ - ٧٦ ج ٢٧ (٢) ان يطلب منه ان يدعو الله له ، هذا شرك أيضا

٨٣ - ٨٧ ، ١٣١ - ١٣٤ ج ٢٧ (٣) ان يقول اللهم بجاه فلان عندك أو ببركة فلان أو حرمة فلان عندك افعل بي كذا - هذا من البدع (١)

### زيارة المساجد والآثار التي بمكة

٤٧٧ ، ٤٧٨ ج ١٧ لم يصل النبي بمسجد بمكة غير المسجد الحرام ولم يقصد بقعة للعبادة الا المشاعر ، ولم يذهب هو ولا أحد من أصحابه الى المكان الذي يابعه فيه الانتصار ١٤٤ ج ٢٦ ، ١٢١ ج ٢٧ اما زيارة المساجد التي بنيت بمكة غير المسجد الحرام كالمسجد الذي تحت الصفا وما في سفح أبي قبيس ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار النبي وأصحابه كمسجد المولد وغيره فليس قصد شيء من ذلك من السنة ولا استحبته أحد من الأئمة وكذلك قصد الجبال والبقاع التي حول مكة غير المشاعر مثل جبل حراء والجبل الذي عند منى الذي يقال فيه قبة الفداء ونحو ذلك ، وكذلك ما يوجد في الطرقات من المساجد المبنية على الآثار والبقاع التي يقال انها من الآثار لم يشرع النبي زيارة شيء من ذلك

٣٣ ج ٢٧ غار حراء لم يزوره بعد المبعث ولا أحد من أصحابه وكذلك غار ثور

(١) انظر توحيد الالهية اول المجلد الاول من الفهارس العامة

١٣٣ ج ٢٦ المساجد التي عند الجنرات لا يستحب دخول شيء منها ولا الصلاة فيها ٤٧٨ ج ١٧ بيعة العقبة بالوادي الذي وراء جرة العقبة لم يقصده لفضيلة فيه ، وقد احدث هناك مسجد

### الاكثار من العمرة والمالات بينها

٨٦ ج ٢٦ تكره العمرة فسي ذي الحجة عند طائفة من أهل العلم ٨٦ ، ٩٢ ج ٢٦ عائشة كانت اذا حجت صبرت الى ان يدخل الحرم ثم تحرم من الجحفة

٢٤٨ - ٢٦٣ ، ١٤٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ج ٢٦ من كان بمكة من مستوطن ومجاور وقادم وغيرهم فان طوافه بالبيت افضل له من العمرة وسواء خرج الى أدنى الحل أو أقصى الحل ٢٩٠ ، ١٩٦ ج ٢٦ كثرة الطواف للقادمين افضل لهم من الصلاة بالمسجد الحرام مع فضيلة الصلاة فيه

٢٦٤ - ٢٦٦ ج ٢٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ج ٢٦ الاعتصام من مكة وترك الطواف ليس يستحب بل بدعة مكروهة ، نهى السلف عن ذلك ، من اجازها منهم لم يفعلها

٢٤٩ ، ٢٦٦ ج ٢٦ العمرة من الميقات بان ينصب الى الميقات فيحرم منه أو يرجع الى بلده ثم ينشؤ السفر منه للعمرة ليست عمرة مكبة ، وفيها نزاع : هل المقام بمكة افضل منها

٤٥ ، ٢٦٧ - ٢٨٩ ج ٢٦ لا يستحب الاكثار من العمرة لا من مكة ولا من غيرها ، يجعل بين الصورتين مدة ولو انه مقدار ما ينبت فيه شعره ويمكنه الحلاق لمن يخرج لميقات بلده ويعتمر

٢٦٩ - ٢٩٠ ج ٢٦ الاكثار من الاعتصام والمالات بينها مثل ان يعتمر من منزله قريب من الحرم كل يوم أو كل يومين أو يعتمر القريب من المواقيت التي بينها وبين مكة يومين في الشهر خمس عمر أو ست ونحو ذلك أو يعتمر من يرى العمرة من مكة كل يوم عمرة أو عمرتين مكروه باتفاق السلف ، وإن استحب طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد

٢٩٠ ج ٢٦ المالات بين العمرة من مكة في شهر رمضان أو غيره أولى بالكراهة ، يتفق في ذلك محلوران

٢٩١ ج ٢٦ فضل الاعتصام في رمضان ٢٩١ - ٣٠١ ج ٢٦ « عمرة في رمضان تمدر حجة » « معي » أراد العمرة التي كان المخاطبون يعرفونها وهي قدوم الرجل الى مكة معتمرا ، لم يرد العمرة من الميقات أو من أدنى الحل

٢٩٤ - ٣٠١ ج ٢٦ « تابعوا بين الحج والعمرة فانهما ينفيان الفقر والذنوب ١٠٠٠ » المراد بها عمرة القادم ، لا من مكة

٢٥٣ - ٢٥٥ ج ٢٦ عمر الرسول كلها وهو داخل الى مكة

٢٥٢ ج ٢٦ يستحب الطواف في اثناء المقام بمعنى وفي جميع الحول

٢٥٦ ج ٢٦ الطواف بالبيت لسم يزل مشروعا من زمن ابراهيم وقبله

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٢٦ شرع منفردا وشرع في الحج وشرع في العمرة

٢١٣ ج ٢٦ النظر الى البيت عبادة

## باب اللوات والاحصار

١٠٧ ج ٢٥ اذا اخطأ الناس كلهم يوم عرفة اجزأهم اعتبارا بالبلوغ

٢١١ ج ٢٢ الصواب ان ذلك يوم عرفة باطنا وظاهرا

١٠٧ ج ٢٥ ان اخطأ طائفة منهم لم يجزهم لامكان البلوغ

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ١٦ ج ٢٥ لو انفرد برؤية ذي الحجة لم يكن له أن يقف قبل الناس في اليوم الذي هو في الظاهر الثامن

٣٠٢ ج ٢٦ لا بد بعد الوقوف من طواف الافاضة وان لم يطف بالبيت لم يتم حجه  
٢٢٧ ج ٢٦ المحصر بعدد له ان يتحلل باتفاق العلماء

٢٢٦ ج ٢٦ لكن لا يسقط عنه الفرض  
٣٠٢ ج ٢٦ اذا احصره عدو عن البيت وخاف فلم يمكنه الطواف ذبح هديا وتحلل وعليه الطواف بعد ذلك ان كانت حجة الاسلام ، يدخل بعمره يعتمرها عوضا عن تلك

٢٢٦ ج ٢٦ ، ٣٧٤ ج ٢٠ لو كان قد احرم بقطع من حج أو عمرة فاحصر فالأظهر لا قضاء عليه

٢٢٧ ج ٢٦ المحصر بمرض أو فقر فيه نزاع ، الصحيح

## باب الهدي والأضحية

١٣٧ ج ٢٦ كل ما ذبح بحنى وقد سبق من الحل الى الحرم فهو هدي ، ويسمى أضحية ، بخلاف ما يذبح يوم النحر بالحل

٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٣١ ما كان أحب الى المرى

اذا تقرب به الى الله كان أفضل له من غيره وان استويا في القيمة ، قصة التجربة

٧٥ ج ٢٥ الذكر في الهدايا والضحايا أفضل

١٦٤ ج ٢٣ جواز الأضحية بالشاة عن أهل البيت - صاحب المنزل ونسائه وأولاده ومن معهم

١٣٦ ج ٢٦ ويستحب ان تنحر الابل مستقبلة القبلة معقولة اليد اليسرى ، والبقر والغنم يضجها على شقها الايسر مستقبلا بها القبلة ، ويقول : « بسم الله والله اكبر اللهم منك ولك ، اللهم تقبل مني كما تقبلت من ابراهيم خليلك »

٤١٩ ، ٤٢٠ ج ٢١ اذا ذبح الأضحية قبل الصلاة جاهلا أو ناسيا ، اذا ذبح الهدي قبل الرمي جهلا اجزأه ، الفرق

٤٢٠ ج ٢١ في الأضحية يشترط في أحد القولين ان يذبح بعد الامام

## فصل

٢٤٠ - ٢٤٣ ج ٣١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ج ٣٥ اذا قال هذا هدي أو أضحية هل يخرج عن ملكه

١٦٧ ج ٢٦ اذا عطي الهدي دون محله وجب نحره

١٦٢ - ١٦٤ ج ١٣ الأظهر وجوب الأضحية ، نفاة الوجوب ليس معهم نص ، عمدتهم « من أراد ان يضحي » وجوبها مشروط بالقدرة

٤٨٤ ج ١٧ من قبلنا لا ياكلون من قربان

٢٥٧ ج ١٩ تستحب الصدقة بأكثر من  
الثلث اذا قدر كثرة الفقراء أو كثرة من  
يهدى اليه على الفقراء ، وكذلك الأكل  
١١٥ ، ١١٦ ج ٢٩ النهي عن ادخار لحوم  
الأضاحي كان لأجل الدافعة  
٣٧٨ - ٣٨٠ ج ١ تحريم تبعية الأولاد لغير  
الله ، تسمية النصراني عبد المسيح ، وعلام  
الشيخ يونس أو للشيخ يونس أو غلام ابن  
الرفاعي أو الحريري أو نحو ذلك ، تعليق  
ذلك  
٣٧٩ ج ١ كان الهروي قد سمي أهمل  
بله بعامه اسماء الله الحسنى ، وكذلك  
أهل بيتنا

٣٧٩ ، ٣٨٠ ج ١ من شعار الصحابة في  
الحروب يا بني عبد الرحمن يا بني عبد الله  
يا بني عبيد الله  
١١٨ ج ١٥ تسمية السيد ربا كان جائزا

## الامر بالمعروف والنهي

### عن المنكر

#### الحسبة

#### فضله ووجوبه

٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٢٨ صلاح المعاش والمعاد في  
طاعة الله ورسوله ولا يتم ذلك الا بالأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبه صارت هذه  
الأمة خير أمة  
١٦٠ ج ٣٥ الجهاد والأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر هو أفضل الأعمال

١٦٠ ج ٣٥ ، ٦١ ، ٦٢ ج ٢٨ المقصود  
بالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
هداية العباد في المعاش والمعاد بحسب الامكان  
١٢١ - ١٢٤ ج ٢٨ الرسول أمر بكل  
معروف ونهى عن كل منكر بخلاف من قبله  
من الرسل

١٢٢ - ١٢٥ ج ٢٨ وصف الأمة بما وصف به  
نبيها

١٢٣ ج ٢٨ سائر الأمم لم يأمروا كل أحد  
بكل معروف ولا نهوا كل أحد عن كل منكر  
ولا جاهدوا على ذلك

١٢٦ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٠ ، ٨١ ج ٢٨ الأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية ،  
وقد يكون فرض عين على القادر ، القدرة ،  
ذو السلطان أقدر من غيرهم وعليهم من  
الوجوب ما ليس على غيرهم

١٢٥ ، ١٢٦ ج ٢٨ ليس من شرط ذلك  
ان يصل أمر الأمر ونهي الناهي منها الى كل  
مكلف في العالم ، الشرط ان يتمكن المكلفون  
من وصول ذلك اليهم

١٦٨ ، ١٦٩ ج ٢٨ كل بشر على وجهه  
الأرض لا بد له من أمر ونهي ولا بد ان يأمر  
وينهى حتى لو كان وحده

١٦٩ ج ٢٨ ومن لم يأمر بالمعروف الذي  
أمر الله به ورسوله وينه عن المنكر الذي  
نهى الله عنه ورسوله والا فلا بد ان يؤمر  
وينهى اما بما يضاد ذلك أو بما يشتبه فيه  
الحق والباطل

## ولاية الحسبة واختصاصهم

٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ج ٢٨ مصالح بنى آدم  
لا تتم الا بالاجتماع والتعاون

٦٢ - ٦٥ ج ٢٨ لا بد لجميع بنى آدم من  
طاعة أمر وناه ، الدخول فى طاعة الله  
ورسوله خير له ، وذلك واجب

٦٤ ، ٦٥ ج ٢٨ أمر النبي أمته بتولية  
ولاية أمور عليهم حتى فى اقل الجماعات  
واقصر الاجتماعات تنبيهها على وجوب ذلك  
فيما هو أكثر من ذلك

٦٦ ج ٢٨ المتولون منهم من يكون بمنزلة  
الشاهد المؤتمن والمطلوب منه الصدق ،  
ومنهم من يكون بمنزلة الأمين المطاع والمطلوب  
منه العدل

٦٧ ، ٦٨ ج ٢٨ يجب على كل ولي أمر ان  
يستعين بأهل الصدق والعدل وإذا تمذر  
ذلك استعان بالأمثل فالأمثل وان كان فيه  
كذب وظلم

٦٨ ج ٢٨ عموم الولايات وخصوصها  
وما يستفيد المتولى بالولاية يتلقى من  
الالفاظ والأحوال والعرف وليس لذلك خد  
في الشرع

٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ج ٢٨ جميع الولايات هي  
في الأصل ولاية شرعية ومناصب دينية فاي  
من عدل فيها فساسها بعلم وعدل  
واطاع الله ورسوله بخسب الامكان فهو  
من الابرار الصالحين وأي من ظلم وعمل  
فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين

٣٥٧ ج ٣٠ قد يجب على شخص تولي  
الولاية اذا كان قادرا على تخفيف الظلم  
دون غيره

٦٦ ج ٢٨ ولاية الحسبة وغيرها من  
الولايات انما مقصودها الأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر

١٣٨ - ١٤٢ ج ٢٨ المعاصى سبب المصائب  
والعقاب

٦٩ ج ٢٨ المحتسب له الأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص  
الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم

## آداب المحتسب

١٣٤ - ١٣٧ ، ١٧١ ، ١٨٠ ج ٢٨ ، ٣٣٧ -  
٣٣٩ ج ١٥ ، ٤٨٢ ج ١٤ يجب على الأمر  
والناهي العلم والرفق والصبر والاخلاص  
العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما  
ولا بد من العلم بحال المأمور والمنهي ، وان  
يأتي بالأمر والنهي باقرب الطرق الى حصول  
المقصود

٣٣٨ ج ١٥ وقد يحتاج المنكر الى الحجج  
المبينة لذلك وإلى الجواب عما يعارض به  
أصحابها من الحجج وإلى دفع أهوائهم  
وارادتهم

١٥٣ - ١٦٥ ج ٢٨ مما يدخل في الأمر  
بالصبر الصبر على الأذى وعلى ما يقال  
١٥٣ ج ٢٨ لا يمكن العبد ان يصبر ان لم  
يكن له ما يطمن به ويتنعم به ويفتدي به  
وهو اليقين

١٥٣ ، ١٥٤ ج ٢٨ اذا أمر غيره بحسن أو  
أحب موافقته على ذلك أو نهى غيره عن شيء  
فيحتاج ان يحسن الى ذلك الغير إحسانا  
يحصل به مقصوده من حصول المحبوب  
واندفاع المكروه

١٦٩ ج ١٥ الأمر النهي اذا أُوذِيَ وكان  
أذاه تعدياً لحدود الله وفيه حق لله يجب  
على كل أحد النهي عنه وصاحبه مستحق  
للعقوبة

١٦٨ - ١٧٤ ج ١٥ للأمر النهي ان يدفع  
عن نفسه ما يضره كما يدفع الصائل ،  
واذا تاب من أذاه فهل له ان يقتص منه  
٣٧٠ ج ٣٠ إذا فعلوا معه ما يكره اعرض  
عنهم ويأمرهم بالمعروف

٣٩ ج ١٩ يستعمل مع الجن ما يستعمل  
مع الانس من الأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر والدعوة الى الله وان يدفع  
صائلهم بما يدفع به صائل الانس

#### مراتب انكار المنكر

١٢٧ ج ٢٨ ، ٢٩٨ ج ١٨ مراتب التغيير :  
تارة تكون بالقلب ، وتارة باللسان ،  
تارة باليد

٣٣٩ ج ١٥ تغيير القلب يكون بالبغض  
لذلك وكراهته

١٣١ ج ٢٨ بغض القلب وحبه وارادته  
وكراهته يعني ان تكون كاملة جازمة ،  
واما فصل اليد فهو بحسب قدرته ، متى  
كانت ارادة القلب وكراهته تامة وفعل العبد  
معه بحسب قدرته فانه يعطي ثواب الفاعل  
الكامل

١٢٧ ج ٢٨ القلب يجب بكل حال  
٣٤٠ ، ٣٤١ ج ١٥ قد يوجد من يبغض  
الكفر والفجور وأهلها لكن يبغض نهيمهم  
وجهادهم كما يجب المعروف وأهله ولا يجب  
ان يأمر به ولا يجاهد عليه بالنفس والمال ،  
وكثير من الناس كراحتهم للجهاد على

المنكرات أعظم من كراحتهم للمنكرات ،  
لا سيما اذا كثرت وقويت فيها الشبهات  
والشبهات

٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ج ١٨ ينهى عن  
الجزع والكلال والنيابة عند رؤية المنكر  
وتغير الأحوال ويؤمر بالصبر والتوكيل  
والثبات على الاسلام و.....

٣٣٩ ج ١٥ ثم بعد ذلك يكون الانكار  
باللسان

٣٣٨ ج ١٥ فأول ذلك ان تذكر الأقوال  
والأفعال المكروهة على وجه الذم لها والنهي  
عنها وبيان ما فيها من الفساد

٣٠ - ٣٢ ج ٣٥ ، ٤٩١ ج ١٠ لا يترك  
ذلك جيباً ولا بخلاً وخشية للأمراء ولغيرهم  
ولا اشتراءاً للثمن القليل بآيات الله ولا يفعل  
أيضاً للرئاسة عليهم وعلى العامة

٢٤١ - ٢٤٣ ج ٢٨ رسالة الى السلطان  
يأمره باقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر وأمره الرعية  
بذلك

٣٢ ج ٣٥ ويجب اظهار النهي : اما لبيان  
التحريم واعتقاده والخوف من فعله ، أو  
لرجاء الترك ، أو لاقامة الحجّة بحسب  
الأحوال

٥٨ - ٦١ ج ٢٠ ما للعالم والداعي الى الله  
من الاجتهاد في الأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر أو السكوت الى أجل (١)

٣١ ، ٣٢ ج ٣٥ فرق بين ترك نهى بعض  
الناس عن الشيء اذا كان فيه مفسدة راجحة  
وبين اذنه في فعله

(١) وانظر متى يسقط تغييره باللسان  
ص ١٥٥



٣٣٩ ج ١٥ ثم يكون باليد

٧٩ ، ٨٠ ج ٣ مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تنكر باليد مثل بيع الباقله الاخرى في قشره وبيع المقاتي جملة واحدة ٠٠٠٠٠٠

**القلط في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر**  
١٢٧ - ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢ / ١٦٧ ،

١٦٨ ج ٢٨ يغلط في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرقان : فريق يترك ما يجب من الامر والنهي تأويلا للآية / وطلبا للسلامة من الفتنة وهم قد وقعوا فيها

٤٧٩ ج ٤ (عليكم انفسكم) لا يقتضى ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر : لا نهيا ولا اذنا

٤٧٩ ج ١٤ يسقط تغيير المنكر باللسان اذا قوي اهل الفجور حتي لا يبق لهم اصفاء الى البر ، بل يؤذون الناس

١٢٧ - ١٢٩ ، ١٤٢ ج ٢٨ والفريق الثاني من يريد أن يأمر وينهى اما بلسانه واما بيده مطلقا من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح وما يقدر عليه وما لا يقدر عليه

١٢٦ ، ١٢٩ - ١٣٤ ، ١٦٥ - ١٦٨ ج ٢٨ الامر والنهي وان كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له

فان كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورا به بل يكون محرما اذا كانت مفسدته أكثر فاذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بسين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما بل اما ان

يقبلوهما جميعا أو يتركوهما جميعا لم يجز ان يؤمروا بمعروف ولا ان ينهوا عن منكر بل ينظر فان كان المعروف أكثر أمر به وان

استلزم ما دونه من المنكر ولم ينه عن منكر يستلزم تفويت معروف أعظم منه وان كان المنكر أغلب نهي عنه وان استلزم فوات ما هو دونه من المعروف ، هذا في الامور المعينة ، اعتبار مقادير المصالح والمفاسد بميزان الشريعة

١٣٠ ج ٢٨ واما من جهة النوع فيؤمر بالمعروف مطلقا وينهى عن المنكر مطلقا

٤٧٢ ج ١٤ لا يجوز انكار المنكر بما هو انكر منه مثل الخروج على ولاة الامر بالسيف ١٣٨ ج ٢٨ المصير في الامر والنهي قد يكون أعظم ذنبا من المتعدي في الامر والنهي

١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ج ٢٨ قد يذنب الرجل أو الطائفة ويسكت آخرون عن الامر والنهي فيكون ذلك من ذنوبهم ويترك عليه آخرون انكارا منهيا عنه فيكون ذلك من ذنوبهم فيحصل التفرق والاختلاف

١٤٧ - ١٤٩ ، ١٦٧ - ١٧٠ ج ٢٨ الناس في الامر والنهي ثلاثة أقسام : قوم لا يقومون الا في أهواء نفوسهم فلا يرضون الا بما يملكونه ولا يفضيئون الا لما يحرمونه ، وقوم يقومون ديانة صحيحة ٠٠٠٠٠٠ ، وقوم يجتمع فيهم هذا وهذا

**دواعي فعل المنكر ودواعي فعل المعروف**  
١٤٣ ، ١٤٩ ج ٢٨ المعاصي وان كانت مستقبحة في الفعل والدين فهي مشتهاة ايضا للنفس والشياطين

١٤٣ - ١٤٦ ج ٢٨ ومن شأن النفوس أنها لا تحب اختصاصا غيرها بها ، بل تحب الاشتراك والتساوي أو الاستثثار والعلو

١٤٩ - ١٥١ ج ٢٨ كثير من أهل المنكر يحبون من يوافقهم على ما هم عليه ويغضون من لا يوافقهم ، وقد يأمرن الشخص بمشاركتهن فيما هم عليه من المنكر فان شاركهم والا أذوه على وجه قد ينتهي الى حد الاكراه

١٥١ ، ١٥٢ ج ٢٨ دواعي فعل المعروف ابلغ من دواعي المنكر وهي (١) داع الايمان (٢) من يعمل مثل ذلك (٣) من يحب موافقته على ذلك (٤) أمرهم اياه بذلك ومعاداتهم اياه على ذلك .....  
**من المعروف**

٦٩ - ٧١ ج ٢٨ فعل المحتسب ان يأمر العامة بالصلوات الخمس في موافقتها ، ويتمهد الأئمة والمؤذنين ٠٠٠ ويستعين فيما يصجز عنه بوالي الحرب والحكم وكل مطاع يعين على ذلك

٣٤ ج ٣ ويأمرها بالسنة الراتيات ٠٠٠ وكذلك الصدقات المشروعة والصوم المشروع وحج البيت واركان الايمان ، ومثل الاحسان ، وسائر ما أمر الله به ورسوله من الأمور الباطنة والظاهرة مثل اخلاص الدين ، والنسب الى مكارم الأخلاق ٠٠٠

٧١ ج ٢٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ج ٣ ، ٣٢٩ ج ٢١ ويأمر المحتسب بالجمعة والجماعات ويصدق الحديث وأداء الأمانات

#### من المنكرات

٤٢٤ ، ٤٢٥ ج ٣ اعظم المنكرات الشرك بالله ، كما حرم الله قتل النفس بغير حق واكل اموال اليتامى بالباطل ، وكذلك قطيعة الرحم وعقوق الوالدين

٧١ ج ٢٨ وينهي عن المنكرات : من الكذب

والخيانة وما يدخل في ذلك من تطفيف الكيسال والميزان والفض في الصناعات والبياعات والديانات

٧٢ ج ٢٨ الفش يدخل في البيوع بكتمان العيوب وتدليس السلع

٧٢ ج ٢٨ ويدخل في الصناعات مثل الذين يصنعون المظومات من الخبز والطبخ والعدس والشواء وغير ذلك ، أو يصنعون اللبوسات أو يصنعون غير ذلك من الصناعات

٧٢ ، ٧٣ ج ٢٨ الكيماوية من هؤلاء الذين يفشون النقود والجواهر والمطر وغير ذلك (١)

٧٣ ج ٢٨ ويدخل في المنكرات عقود الربا والميسر ، ومثل بيع الفرر ، وحبل الحيلة ، والملامسة ، والنافقة ، وربا النسيسة ، وربا الفضل ، وكذلك النجش ، وتصرية الدابة اللبون ، وسائر أنواع التدليس

٧٣ ج ٢٨ وكذلك المعاملات الربوية سواء كانت ثنائية أو ثلاثية اذا كان المقصود بها اخذ دراهم بدراهم أكثر منها الى اجل ، أمثلة ٧٤ ، ٧٥ ج ٢٨ ومن المنكرات تلقي السلع قبل ان تجيء الى السوق ، وبيع المسترسل بأكثر

٧٥ ، ٧٦ ج ٢٨ ومن ذلك الاحتكار لما يحتاج الناس اليه ، المحتكر

٧٥ ، ٧٦ ج ٢٨ لولي الأمر ان يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس اليه

٧٦ - ٧٩ ، ٨٧ - ١٠٥ ج ٢٨ التسعير منه ما هو ظلم لا يجوز ومنه ما هو عدل جائز (١)

(١) انظر الفش والتسعير والاحتكار في البيع

٧٧ - ٧٩ ج ٢٨ أبلغ من هذا ان يكون الناس قد الزموا ان لا يبيع الطعام أو غيره الا أناس مخصوصون لا تباع تلك السلع الا لهم ثم يبيعونها هم ٠٠٠ فهنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون الا بقيمة المثل ولا يشترون أموال الناس الا بقيمة المثل

١٠٤ ، ١٠٥ ج ٢٨ لو امتنع صاحب الخان والقيسارية والحمام مع حاجة الناس إليها الا بما شاق الزم ببذل ذلك بأجرة المثل

١٠٥ ، ١٠٦ ج ٢٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ج ٣ الفس والتدليس في الديانات مثل البسدع المخالفة للكتاب والسنة واجماع سلف الأمة من الأقوال والأفعال : مثل اظهار المكاه والتصدية في مساجد المسلمين ، ومثل سب جمهور الصحابة وجمهور المسلمين أو سب أئمة المسلمين ومشايخهم وولاة أمورهم المشهورين عند عموم الأمة بالخير ، ومثل التكذيب بأحاديث النبي التي تلقاها أهل العلم بالقبول ، ومثل رواية الأحاديث الموضوعة ، ومثل الغلو في الدين بأن ينزل النبي منزلة الاله ، ومثل تجويز الخروج عن شريعة النبي ، ومثل الإلحاد في أسماء الله وآياته وتحريف الكلم عن مواضعه ، والتكذيب بقدر الله ، ومعارضة أمره ونهيه بقضائه وقدره ، ومثل اظهار الخزيعات السحرية والشعبذية الطبيعية وغيرها التي يضاهي بها ما للأنبياء والأولياء من المعجزات والكرامات ، وكذلك العبادات المبتدعة ، من ظهر منه شيء من هذه المنكرات وجب منعه من ذلك وعقوبته من قتل أو جلد أو غير ذلك

إذا لم يتب حتى قدر عليه ، وعلى المحتسب ان يمنع من الاجتماع في مظان النهم

٤١٤ ج ٣٥ إذا قدر ان الداعي لا يستحق العقوبة أولا تمكن عقوبته بينت بدعته وحذر منها

١٩٥ ج ٣٥ يجب عل ولي الأمر وكل قادر منع المنجمين من هذه الصناعة ومن الجلوس في الطرقات

### العقوبات الشرعية ومقاديرها

١٠٧ ج ٢٨ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم الا بالعقوبات الشرعية

١٨١ - ١٨٥ ، ١٤٥ ج ٢٨ الذنوب التي فيها ظلم الفير والاخرار به في الدين والدنيا اعظم عقوبة في الدنيا مالم يتضمن ضرر الغير وان كان عقوبته في الآخرة اعظم ، امثلة

٢١٧ ، ٢١١ - ٢١٣ ج ٢٨ من فعل شيئا من المنكرات كالفواحش والخمر والظلم وجب الإنكار عليه وتعميره بحسب القدرة ٢٠٥ ج ٢٨ التعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات وفعل المحرمات كتناك الصلوة والزكاة والتظاهر بالمظالم والفواحش والداعي الى البدع

٢١٥ ج ٢٨ إذا ظهر الذنب ولم ينكر كان ضرره عاما فكيف اذا كان في ظهوره تحريك غيره اليه

٢١٧ - ٢٢٦ ، ٢٠٥ ج ٢٨ إذا أظهر الرجل المنكرات وجب الإنكار عليه علانية ، ولم يبق له غيبة ، ووجب ان يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر أو غيره

٢٢٥ - ٢٢٩ ، ٢١٩ - ٢٢١ ج ٢٨ ذكر  
الناس بما يكرهون على وجهين (١) ذكر  
النوع : فكل صنف ذمه الله ورسوله يجب  
ذمه وليس من الغيبة  
٢٢٥ ، ٢٢٩ - ٢٣٦ (٢) ذكر الشخص  
المعين فيذكر ما فيه من الشر في مواضع  
(١) المظلوم له ان يذكر ظالمه بما فيه :  
اما على وجه دفع ظلمه واستيفاء حقه ،  
أو يذكر ظالمه على وجه القصاص ....  
وترك ذلك أفضل (٢) ان يكون على وجه  
النصح للمسلمين في دينهم ودنياهم وفي معنى  
هذا نصح الرجل فيمن يامله أو يعاشره  
ومن يوكله ويوصي اليه ومن يستشهده  
ومن يتحاكم اليه .... (٣) النصح فيما  
يتعلق به حقوق عموم المسلمين من الامراء  
والحكام والشهود والعمال ، ومثل أئمة  
البدع .. ومن يظهر الفجور مثل الظلم  
والفواحش ، ويبان حال من يغلط في  
الحديث والرواية ومن يغلط في الرأي والفتيا  
٢٣٥ ، ٢٢١ ج ٢٨ القائل في ذلك بعلم  
لا بد له من حسن النية ..... وسلوك أسير  
الطرق التي تمكنه

٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٢٨ من الناس من يفتاب  
موافقة لجلسائه وأصحابه وعشائره مع  
علمه ان المفتاب بريء مما يقولون أو فيه  
بعض ما يقولون ، ومنهم من يخرج الغيبة  
في قالب ديانة وصلاح ، ومنهم من يرفع  
غيره رياء فيرفع نفسه ، ومنهم من يحمله  
الحسد على الغيبة ، ومنهم من يخرج الغيبة  
في قالب تمسخر ولعب ، أو تعجب ،  
أو اغتمام ، أو غضب وانكار منكر

٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٦٥٠ ج ٢٨ تباح المعارض  
عند الحاجة الشرعية وقد تسمى كذباً باعتبار  
الافهام وان لم تكن كذباً باعتبار الغاية  
السافقة

٥٤١ ج ٤ كفارة الغيبة

٢٢٢ - ٢٣٦ ج ٢٨ « الغيبة ذكرك أخاك  
بما يكره .... »

٢٢٢ - ٢٢٥ ج ٢٨ الفرق بين الغيبة  
والبهتان

٢١٩ ج ٢٨ « لا غيبة لفاسق »

١٠٧ ج ٢٨ العقوبات الشرعية تنقسم الى  
مقدرة وغير مقدرة ، المقدرة مثل جلد المفتري  
وقطع السارق

١٠٧ ج ٢٨ وغير المقدرة قد تسمى  
« التعزير » وتختلف مقاديرها وصفاتها  
بحسب كبر الذنوب وصغرها ، وبحسب  
حال المذنب وقلة الذنب وكثرته

١٠٧ ج ٢٨ التعزير اجناس منه ما يكون  
بالتوبيخ والزجر بالكلام ومنه ما يكون  
بالحبس ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن ،  
ومنه ما يكون بالضرب

١٠٧ ج ٢٨ اذا كان لترك واجب مثل  
الضرب على ترك الصلاة أو ترك أداء الحقوق  
الواجبة ضرب مرة بعد مرة حتى يؤدي  
الواجب ، ويفرق الضرب عليه يوماً بعد يوم

١٠٧ ج ٢٨ وان كان الضرب على ذنب  
ماض .... فعمل منه بقدر الحاجة فقط  
وليس لأقله حد

١٠٧ - ١٠٩ ج ٢٨ أكثر التعزير فيه  
ثلاثة أقوال (١) انه عشر جلدات (٢) دون  
أقل الحدود (٣) لا يتقدر ، لكن ان كان  
ما فيه مقدر لم يبلغ به المقدر

١٠٨ ج ٢٨ من لم يندفع فسادة في الأرض  
الا بالقتل قتل مثل المفرق لجماعة المسلمين  
والداعي الى البدع في الدين

١٠٩ ج ٢٨ المحتسب ليس له القتل والقطع  
١٠٩ ج ٢٨ ومن أنواع التعزير الفقي  
والتفريط

١٠٩ - ١١١ ج ٢٨ ، ٢٩٤ - ٢٩٧ ج ٢٩  
والتعزير بالعقوبات المالية مشروع في  
مواضع : مثل كسر دقان الخمر وشق  
ظروفها ، أو عية الخمر يجوز اتلافها ويجوز  
تطهيرها ، اذا أظهر الفكر حتى أنكر عليه  
استحق العقوبة باتلاف ، أمره عبد الله بن  
عمر بحرق التوبين المصفرين .....  
١١١ - ١١٧ ج ٢٨ دعوى نسخها  
والجواب عنه

١١٣ ، ١١٨ ، ٦٦٧ ج ٢٨ المفكرات من  
الأعيان والصفات يجوز اتلاف محلها  
تبعا لها كالأصنام ، آلات الملاهي يجوز  
اتلافها ، الجانوت والدار والقرية التي يباع  
فيها الخمر يجوز تحريقها

١١٤ ج ٢٨ اذا شاب اللبن بالماء جاز  
اراقته عليه

١١٤ - ١١٦ ج ٢٨ اتلاف الغشوشات في  
الصناعات مثل الثياب التي نسجت نسجا  
رديئا يجوز تمزيقها وتحريقها

١١٤ - ١١٧ ج ٢٨ ليس اتلاف ذلك واجبا  
على الاطلاق ، بل اذا لم يكن في المحل مفسدة  
جاز ابقاؤه كالطعام الذي لم ينضج والطعام  
المغشوش ويتصلق به أو يبتى لله ، وهل  
ذلك في التليل والكثير. والسك. والزعفران

١١٦ ج ٢٨ من وجد عنده شيء مغشوش  
لم يقشه هو واتما اشتراه أو وهب له  
أو ورثه فلا يتصلق بشيء من ذلك

١١٦ ج ٢٨ اذا لم ير ولي الأمر عقوبة  
الغاش بالصدقة أو الائتلاف فلا بد ان يمنع  
وصول الفسرد الى الناس بذلك الفس :  
اما بازالة الفس أو بيع المغشوش ممن يعلم  
أنه مغشوش ولا يقشه على غيره

١١٧ ، ١١٨ ج ٢٨ اما التفريط فمثل كسر  
الدرهم والدنانير التي فيها باس ومثل  
تغيير الصورة المجسمة وغير المجسمة اذا لم  
تكن موطوءة

١١٨ ج ٢٨ ما كان من العين أو التأليف  
المحرم فزالته وتغييره متفق عليها ، انما  
النزاع في اتلاف محلها تبعا للحال والصواب  
جوازه

١١٨ ج ٢٨ وأما التفريط فمثل من سرق  
من الثمر المعلق قبل ان يؤويه الجرين ،  
وفيمن سرق من الماشية قبل ان تؤى الى  
المراح ، والضالة المكتومة : يضعف غرمها  
١١٨ ، ١١٩ ج ٢٨ اذا امكن ان تكون  
العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو  
المشروع بحسب الامكان مثل أمر عمر بازكاب  
شاهد الزور دابة مقلوبا وسود وجهه  
٣٠٥ ، ٣٠٦ ج ٢٨ ولي الأمر اذا ترك  
انكار المنكرات واقامة الحدود مال ياحسده  
كان بمنزلة مقدم الحرامية و ...

### المستتر بالمعصية

١٥٧ ج ٢٤ من اظهر لنا خيرا قبلنا علانيته  
وولكلنا سيرته الى الله

٢١٥ ، ٢٠٥ ج ٢٨ ما دام الذنب مستورا فمعصيته على صاحبه

١٧٥ ج ٢٤ من كان مستترا بمعصية أو مسرا لبدعة غير مكفرة لم يهجر

١١٧ ، ٢٢٠ ج ٢٨ وانكر عليه سرا وستر عليه ، وإذا نهاء المرأ سرا ولم ينته فعل ما ينكف به من هجر وغيره إذا كان أنفع

### التولي والهجر

٤١٨ ، ٤١٩ ج ٣ ، ١٩٠ ج ٢٨ قد أوجب الله موالات المؤمنين بعضهم لبعض وأوجب عليهم معادات الكافرين

٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢٨ المؤمن عليه أن يوالى في الله ويمادى في الله وإن اعتدى عليه وظلم ، والكافر تجب معاداته وإن أعطاك وأحسن إليك ٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٢٨ إذا اجتمع في الشخص خير شر وفجور وطاعة وسنة وبدعة استحق الموالات والشواب بقدر ما فيه من الخير ، واستحق من المعادات والعقاب بحسب ما فيه من الشر

١٩٠ - ١٩٦ ج ٢٨ النهي عن موالات الكفار وبيان أن ذلك منتف في حق المؤمنين ، حال المنافقين في موالات الكافرين

٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٨ ومن تولى أمواتهم أو أحيائهم بالمحبة والتعظيم والموافقة فهو منهم ١٩٩ - ٢٠٢ ج ٢٨ من كان من هذه الأمة مواليا للكفار من المشركين وأهل الكتاب ببعض أنواع الموالات وتحوها مثل اتيانه أهل الباطل واتباعهم في شيء من مقالهم الباطل كنحو أقوال الصابئة وأفعالهم المخالفة للكتاب والسنة ٠٠٠٠ كان له من النلم والعقاب والنفاق بحسب ذلك

٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٦ ج ٢٨ الهجر الشرعي نوعان (١) بمعنى ترك المنكرات

٢٢١ ، ٢٢٢ ج ٢٨ يحرم حضور مجالس المنكر باختياره من غير ضرورة إذا لم ينكره ، حضوره لمجرد الفرجة واحضار امرأته تشاهد ذلك مما يقدح في عدالته ومروته

٢٣٩ ج ٢٨ ليس للانسان أن يحضر الأماكن التي يشهد فيها المنكرات ولا يمكنه الانكار الا لموجب شرعي

٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٦ ج ٢٨ (٢) بمعنى التأديب عليها

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ج ٢٨ هجر من أظهر المنكرات حتى يتوب منها بمنزلة التعزير

١٧٤ ، ١٧٥ ج ٢٤ يهجر المسلم إذا ظهرت منه علامات الزين من المظهرين للبدع والمظهرين للكبائر

٢١٨ ج ٢٨ ويتبني لأهل الخير والدين أن يهجروه ميتا فيتركوا تشييع جنازته إذا كان في ذلك كف لأمثاله

٢١١ - ٢١٣ ج ٢٨ عقوبة الظالم وهجره مشروط بالقدر

٢٠٦ ج ٢٨ الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقتلتهم وكثرتهم ، المقصود بالهجر .

٢١٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ج ٢٨ إذا كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضى هجره الى ضعف الشر وخفيته كان مشروعا ، وإن لم يكن في هجرانه انزجار إحد ولا انتهاء أحد بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها والهاجر ضعيف لم تكن هجرة مأمورا بها

٢١٧ ج ٢٨ اذا كان يحصل بها من الفساد ما يزيد على فساد الذنب فليست مشروعة  
٢١٦ ج ٢٨ هجرة تارك الصلاة ونحوه من المظهرين لبدعة او فجور تتنوع ، ليس القادر على تعزيرهم بالهجرة حكم المأجور ، ولا هجرة من يحتاج الى مجالستهم كهجرة المحتاج

٢٠٧ ج ٢٨ الهجر لهوى النفس ليس طاعة لله

٢١٤ ج ٢٨ من تاب توبة نصوحا تاب الله عليه ، اذا تاب الرجل وعمل عملا صالحا سنة من الزمن ولم ينقض التوبة فان الله يقبل منه ذلك ويجالس ويكلم

٢١٤ ، ٢١٥ ج ٢٨ اذا تاب ولم تمض عليه سنة فللعلماء فيه قولان ، وهما من مسائل الاجتهاد

٢٠٧ ج ٢٨ الهجر لأجل حفظ الانسان لا يجوز أكثر من ثلاث

١٩٤ ج ٢٩ ومن فروض الكفايات : أصول الصناعات عند الحاجة اليها

٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ - ٩٠ ج ٢٨ ، ١٩٥ ج ٢٩ اذا احتاج الناس الى صناعة ناس مثل الفلاحة والنساجة والبنائية والخياطة اجبر اصحابها ولهم اجرة المثل ٨٨ - ٩٠ ج ٢٨ ، ١٩٥ ج ٢٩ اذا احتاج الناس الى الطحانين والخيازين او صناعاتهم او الى الصنعة والبيع الزموا وسمر عليهم الدقيق والحنطة

٩٨ ، ٩٩ ج ٢٨ اذا اضطر قوم الى ما عند شخص من بيت أو ثياب أو آلات

٩٩ ج ٢٨ بذل منافع الدين يجب عند الحاجة كما يجب تعليم العلم وافتاء الناس واداء الشهادة والحكم بينهم وغير ذلك ١٨٤ ، ١٨٦ ج ٢٨ حفظ الكتاب والسنة صورة ومعنى واجب على الكفاية ، ومنه ما يجب على أعيانهم ، وجوب ذلك عينا وكفاية على أهل العلم الذين رأسوا فيه أو رزقوا عليه أعظم من وجوبه على غيرهم ١٨٧ ، ١٨٨ ج ٢٨ اذا لم يبلقوا علم الدين أو شيعوا حفظه كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين

١٨٨ ج ٢٨ كذبهم في العلم من أعظم الظلم وكذلك اظهارهم للبدع والمعاصي التي تمنع الثقة بأقوالهم وتصرف القلوب عن اتباعهم ويستحقون من النثم والعقوبة عليها مالا يستحقه من أظهر الكذب والمعاصي والبدع من غيرهم

## (١) كتاب الجهاد

٣٥٤ ج ٢٨ أصل القتال المشروع هو الجهاد ١٣٦ ج ٢٨ كل من قاتل الكفار من المسلمين بسيف أو رمح أو حجارة أو عصا فهو مجاهد تعلم الرمي والفروسية وصناعة القتال ٢٥٩ ج ٢٨ ، ١٧٤ ج ١٥ يجب الاستعداد للجهاد في وقت سقوطه للمعجز ١٠ ج ٢٨ كان للنبي السيف والقوس والرمح ٨ - ١٢ ج ٢٨ الرمي والطعن والضرب لكل منها محل يليق به ...

(١) انظر فضله ص ١٦٥

١٣ ج ٢٨ تعلم هذه الصناعات من الأعمال الصالحة ، على المتعلم ان يحسن نيته في ذلك ويقصد وجه الله

١٣ ج ٢٨ وعلى المعلم ان ينصح للمتعلم ويجهت في تعليمه ، وعلى المتعلم ان يعرف حرمة استاذ

١٣ ، ١٤ ج ٢٨ ليس لاحد من المعلمين ان يعتدي على الآخر ولا يؤذيه بقول أو فعل بغير حق ، وليس لاحد ان يعاقب احدا على غير ظلم ولا تعدي حد ولا تضيق حق

١٥ ج ٢٨ اذا جنى شخص فلا يجوز ان يعاقب بغير العقوبة الشرعية ، وليس لاحد من المعلمين ان يعاقبه بما شاء ولا يعاون ويوافق على ذلك

١٥ ، ١٤ ، ١٧ ج ٢٨ وليس للمعلمين ان يحزبوا الناس ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء

١٦ ، ١٨ - ٢١ ، ٢٥ ج ٢٨ وليس لاحد منهم ان يأخذ على أحد عهدا بموافقته على كل ما يريد وموالة من يواليه ومعادات من يعاديه

١٦ ، ١٧ / ٢٥ ج ٢٨ واذا وقع بين معلم ومعلم وتلميذ وتلميذ خصومة ومشاجرة لم يجز لاحد ان يمين أحدهما حتى يعلم الحق / ويجب رد ذلك الى الله ورسوله

١٧ - ١٩ ج ٢٨ من مال مع صاحبه سواء كان الحق له أو عليه فقد حكم بحكم الجاهلية ١٧ - ١٩ ج ٢٨ ولا يقصد وسطه لمصلحة ولا لغيره ، اذا كان المقصود بهذا الشد التعاون على البر والتقوى فقد أمر الله به بدونه

١٨ ، ١٩ ج ٢٨ ليس لغير المعلم ان يأخذ أحدا من تلامذته لينسبوا اليه على الوجه البديعي ، وليس له ان يجحد حق الأول عليه ، وليس للأول ان يمنع من افادة المتعلم من غيره ، وليس للثاني ان يقول شد لي وانتسب لي دون معلمك الأول . . .

١٩ ، ٢٠ ج ٢٨ اذا كان من علمه استاذ كان محالفا له كان المنتقل عن الأول الى الثاني ظلما . .

٢٠ ج ٢٨ عليهم ان ياتمروا بالمعروف ويتناهوا عن المنكر ولا يدعوا بينهم من يظهر ظلما أو فاحشة ولا يدعوا صبيا أمرد يتبرج أو يظهر ما يفتن به الناس ، ولا ان يعاشر من يتهم بعشرته ، ولا يكرم لغرض فاسد ٢٢ ج ٢٨ وللمعلمين ان يطلبوا جملا ممن يعلمونه هذه الصناعة

٢٢ ج ٢٨ لو أهدى المتعلم لاستاذ كان جائزا

٢٢ ج ٢٨ اذا أخرج ولي الأمر مالا من بيت المال للمتسابقين بالنشاب والخيول والابل جاز ، أو تبرع بذلك مسلم ، وان اخرجوا جميعا العوض وكان معها آخر محللا يكافيهما جاز ، وان لم يكن بينهما محلل وبذل أحدهما شيئا طابت به نفسه من غير الزام له اطعم به الجماعة أو اعطاه للمعلم أو رفيقه جاز

١٨٦ ج ٢٨ ما علم من الجهاد كالرماية ليس له اضافته ١٦٢ ، ١٦٣ ج ٢٨ نشيد الحرب المرخص فيه لم يكن بالآلات



٦٥٠ ، ٦٥١ ج ٢٨ تأثير الشعر في تحريك النفوس للحرب والسلام

### أنواع السلاح

٦٠ ج ١٩ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ج ١٧ يقاتل بما ينكؤ العدو كالقوس الفارسية ونحوها مما يحتاج اليه في قتالهم  
١١٣ ، ١١٤ ج ٤ لبس سلاح الكفار والمنافقين

٢٧ ، ٢٩ ج ٢٨ لباس الحرير عند القتال يجوز للضرورة ، والأظهر جوازه لأرهاب العدو

١٢٦ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ١٨٤ ج ٢٨ الجهاد فرض كفاية

٤٢٨ ج ١٠ النساء جهادهن الحج ٢٨ ، ٢٩ ج ٢٨ ان كان السفر يضر بعياله لم يسافر ، وسواء تضرروا بقلّة النفقة أو لضعفهم ، وإن كانوا لا يتضررون بل يتألمون وتنقص أحوالهم فإن لم يكن نسي السفر فائدة جسيمة تربو على مقامه عندهم فمقامه عندهم أفضل

٨٧ ، ٤٢١ ج ٢٨ ، ١٩٥ ج ٢٩ العاجز عن الجهاد بنفسه عليه الجهاد بماله

### مراتب الجهاد

٣٤٩ ، ٤٢٩ ج ٢٨ ، ٥٠٤ ج ١٠ ، ١٧٤ ج ١٥ لما بعث نبيه وأمره بدعوة الخلق الى دينه لم يأذن له في قتل أحد على ذلك ولا قتاله حتى هاجر الى المدينة فأذن له وللمسلمين

٣٥٠ ج ٢٨ ، ٥٠٤ ج ١٠ ، ٢٢٩ - ٢٣٢ ج ١٤ ثم بعد ذلك أوجب عليهم القتال

٣٥٠ - ٣٥٢ ج ٨ ، ٢٢٩ - ٢٣٢ ج ١٤ وأكد الايجاب وعظم أمر الجهاد في عامة السور المدنية وذم التاركين له ووصفهم بالنفاق ومرض القلوب

٤٢٩ ج ٢٨ غزى بنفسه مدة مقامه بدار الهجرة بضعا وعشرين غزوة ، أولها بدر وآخرها تبوك وكان القتال منها في تسع ٤٣٠ ، ٤٣٢ ج ٢٨ غزوة بدر

٤٣٠ - ٤٣٢ ج ٢٨ غزوة أحد

٤٣٢ - ٤٦٧ ج ٢٨ غزوة الأحزاب

١٢٣ ، ١٢٤ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ج ٢٨ سائر الأمم منهم من لم يجاهد ومن جاهد منهم كان لدفع عدوهم لا لدعوة المجاهدين وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر

٣٧٤ - ٣٧٦ ج ٣٥ النصر مقرون باتباع الرسول ، والهزيمة بسبب الذنوب ٢٥٤ ، ٢٥٥ ج ٢٢ سبب تسليط الأعداء على بلاد الشرق كثرة التفرق بينهم والفتن بينهم في المذاهب وغيرها

٣٦ ، ٣٧ ج ٣٥ ، ١٢٥ ج ١٩ ، ٥٥١ ج ١١ قيام الدين بالكتاب والحديد

٢٦٤ ج ٢٨ ، ٣٦٥ ج ٣٥ من عدل عن الكتاب قوم بالحديد

٣٩٣ ج ٢٠ يقوم الاسلام اذا كان السيف تابعا للكتاب ، اذا كان العلم بالكتاب فيه تقصير وكان السيف تارة يوافق الكتاب وتارة يخالفه كان دين من هو كذلك بحسب ذلك

### الاسلام دين ودولة

٤٠٠ ج ٣٥ الشرع واف بسياسة العالم وبمصالح الأمة

٥٥١ ، ٥٥٢ ج ١١ كان الرسول وخلفاؤه يسوسون الناس في دينهم وديارهم ، ثم بعد ذلك تفرقت الأمور فصار أمراء الحرب يسوسون الناس في أمر الدنيا والدين الظاهر ، وشيوخ العلم والدين يسوسون الناس فيما يرجع اليهم فيه من العلم والدين ٣٩٤ ، ٣٩٥ ج ٢٨ اذا انفرد السلطان عن الدين أو الدين عن السلطان فسدت أحوال الناس

٣٩٤ ، ٣٩٥ ج ٢٨ لما غلب على كثير من ولاية الأمور أرادة المال والشرف رأى كثير من الناس أن الإحارة تنافي الإيمان وكمال الدين ، ثم منهم من غلب الدين وأعرض عما لا يتم الدين إلا به ، ومنهم من رأى حاجته إلى ذلك فأخذ معرضا عن الدين . من انتسب إلى الدين ولم يكمله بما يحتاج إليه من السلطان والجهاد والمال وسبيل من أقبل على السلطان والمال والحرب ولم يقصد بذلك إقامة الدين مما سبيل المضروب عليهم والضالين ، الصراط المستقيم

٥٩-٦٢ ج ١٨ الملوك والعلماء قد يعارضون الرسل وقد يتابعونهم ، عاقبة الجميع ، أسعد الخلق وأعظمهم نعيما وإعلاهم درجة أعظمهم اتباعا له وموافقة له علما وعملا

٣٦٨ - ٣٧٢ ج ٣٥ ، ٣٣٥ ج ٢٨ ، ١٧٠ ج ١٥ المقصود بالجهاد أن لا يعبد إلا الله فلا ينعو غيره ولا يصل لغيره ولا يسجد لغيره ولا يصوم لغيره ولا يعتز ولا يحج إلا إلى بيته ولا تذبح القرابين إلا له ولا ينذر إلا له ولا يتوكل إلا عليه ولا يحلف إلا به ولا يخاف إلا إياه .

٣٥٤ ج ٢٨ مقصوده أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا

١٢٦ ج ٢٨ الجهاد من تمام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٣٠٨ ج ٢٨ العقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات هو مقصود الجهاد

٢١٠ - ٢١٢ ، ١٩٢ ج ١٠ الجهاد يتضمن كمال محبة ما أمر الله به وكمال بغض ما نهى الله عنه

٢٤٠ ، ٢٤١ ج ٢٢ قول القائل : « كل يعمل في دينه ما يشتهي » كلمة عظيمة يجب أن .

٥١٠ - ٥١٤ ج ١٠ يرى بعض متحرفة الزهاد أن الجهاد نقص لما فيه من قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال ، ومنهم من يحرم ذبح الحيوان

٣٦٨ ، ٣٦٩ ج ٣٠ من خلق الرسول انتقامه لربه وعدم انتصاره لنفسه ، أقسام الناس في الانتصار للنفس أو للرب

٢٩٥ ، ٢٩٦ ج ٢٨ وانقسم الناس في الغضب إلى ثلاثة أقسام : قسم يغضبون لأنفسهم ولربهم ، وقسم بالعكس ، وقسم يغضب لربه لا لنفسه

٩٩ - ١٠٣ ج ٢٠ المبيع للقتل : الكفر أو المحاربة أو هما

٣٥٤ ج ٢٨ القتال هو لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهار دين الله

٣٨٠ ج ٣١ الكفر مع المحاربة موجودان في كل كافر

٣٥٥ ج ٢٨ لم توجب الشريعة قتل المقدور عليه من الكفار

٩٩ - ١٠٣ ج ٢٠ المرتد يقتل لكفره بعد  
إيمانه وإن لم يكن محارباً ولا من أهل القتال  
١٠٢ ج ٢٠ المبيح لقتل الكافر الأصلي  
عند أحد هو وجود الضرر منه أو عدم النفع  
فيه ، والكتابي وما أشبهه قد وجد إحدى  
غايتي القتال في حقه ، والوثني إن أخفت منه  
الجزية فهو كذلك ، متى جاز استرقاقه كان  
كأخذ الجزية منه

٩٩ - ١٣٠ ج ٢٠ مذهب الثلاثة في ذلك  
١١ ، ٢٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٤١٨ ج ٢٨ ،  
١٦٠ ج ٣٥ الجهاد الفضل ما تطوع به الإنسان ،  
أفضل من الحج والعمرة ومن صلاة التطوع  
والصوم التطوع ، وهو ظاهر عند الاعتبار  
٤٤١ - ٤٤٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ج ٢٨ الجهاد  
سنام العمل وانتظم جميع الأحوال الشرعية  
ففيه سنام المحبة ، وسنام التوكل ، وسنام  
الصبر ، وكان موجبا للهداية ، وفيه حقيقة  
الزهد ، وحقيقة الاخلاص

٤١٧ - ٤٢٣ ج ٢٨ الجهاد فيه خير الدنيا  
والآخرة ، وفي تركه خسارة الدنيا والآخرة  
٤٤ ج ١٥ إذا اشتغل المسلمون بالجهاد  
جمع الله قلوبهم وألف بينهم ، وإذا تركوه  
فقد تقع بينهم الفتنة  
٤٣٥ - ٤٣٧ ج ١٥ أيما أعظم : النصر  
أو الرزق

٣٠٠ ، ٣١٣ ج ٢٢ أفضل الجهاد والعمل  
الصالح ما كان أطوع لله وأنفع للعبد  
٢٨ ، ٢٩ ج ٢٨ من كان سفره قلقاً وتزجية  
للوقت فمقامه يعبد الله في بيته خير له

يجب عينا

١٨٧ ج ٢٨ الجهاد يلزم بالشروع فيه :  
فإذا صاف المسلمون عدواً أو حاصروا حصناً

فليس لهم الانصراف عنه حتى يفتحوه  
« لا ينبغي لنبي ... »

٨ ، ٨٧ ، ١٨٤ ج ٢٨ ، ١٩٤ - ١٩٦ ج ٢٩  
يكون فرضاً على الأعيان مثل أن يقصد العدو  
بلداً أو يستنفر الإمام أحداً من أهل صناعة  
القتال ...

٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٨ إذا أراد العدو الهجوم  
على المسلمين وجب الدفاع على المقصودين  
كلهم وعلى غير المقصودين لأعانتهم

١٨٤ ، ١٨٥ ج ٢٨ وجوبه عينا على المرتزقة  
الذين يعطون مال الفتي لأجل الجهاد

١٨٥ ، ١٨٦ ج ٢٨ عقوبتهم على ترك الجهاد  
وذمهم على ذلك أعظم بكثير من ذمهم وعقوبتهم  
على شرب الخمر ...

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٢٩ وإذا احتاج العسكر إلى  
خروج قوم تجار فيه لبيع ما لا يمكن العسكر  
حمله من طعام ولباس وسلاح ونحوه وجب  
عليهم

٥ ، ٦ ، ١٢ ، ٤١٨ ج ٢٨ ، ٥١ - ٥٣  
ج ٢٧ الرباط في الثغور أفضل من المجاورة  
بالمساجد الثلاثة ، والعمل بالقوس والرمح  
في الثغور أفضل من صلاة التطوع ، وفي  
الامصار البعيدة عن العدو نظير صلاة  
التطوع

٤١٨ ج ٢٨ من أسباب إقامة النبي بالمدينة  
دون مكة أنهم كانوا مرابطين بها  
٢٤٠ ، ٢٤١ ج ٢٨ المقيم ببلد ماردين إن  
كان عاجزاً عن إقامة دينه وجبت عليه  
الهجرة ، والا استتحت ولم تجب ، وليست  
دار سلم ولا دار حرب ، يعامل المسلم فيها  
بما يستحقه ويعامل الخارج عن شريعة  
الاسلام بما يستحقه

٢٨١ - ٢٨٤ ج ١٨ متى تسمى الأرض دار كفر أو دار ايمان أو دار فسوق •  
« لا هجرة بعد الفتح ... »

٢١٧ - ٢١٩ ج ١٩ عذر التجاشي ومؤمن آل فرعون ويوسف وامرأة فرعون ونحوم من لم يهاجر ولم يلتزم جميع الشرائع

من يستحق الولايات : امارة الحرب وغيرها ومن يقدم فيها

٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٢٨ جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة اداء الامانات الى اهلها والحكم بالعدل (x) اداء الامانات نوعان

(١) في الولايات

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ج ٢٨ يجب على ولي الأمر ان يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٢٨ يجب عليه البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار : من الأمراء والقضاة ومن أمراء الأجناد ومقدمي المسار والولاية الأموال

٢٤٧ ج ٢٨ وعلى كل واحد من هؤلاء ان يستنيب ويستعمل أفضل من يجده من ...

٢٢٤ ج ٢٨ التقديس بأمر الله اذا ظهر وبفعله - وهو ما يرجحه بالقرعة - اذا خفي الأمر

٣٢٩ ، ٣٣٠ ج ١٥ امتحان الولاية

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٢٨ لا يقدم الرجل لكونه

طلب الولاية أو سبق في الطلب (x) الحكم بالعدل في الحدود والحقوق يأتي مفصلا في أبوابه

٢٤٨ ، ٢٤٩ ج ٢٨ التقديم بالقرابة والصداقة والمرافقة والرشوة والعدول عن الأصلح لضغن أو عداوة خيانية

٢٤٩ ، ٢٥٠ ج ٢٨ اذا قدم المتولي الأحق بالولاية حفظ في أهله وماله والعكس بالعكس

٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ج ٢٨ اذا لم يجد الأصلح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه

٢٥٣ ج ٢٨ الولاية لها ركنان (١) القوة (٢) الأمانة

٢٥٣ ، ١٥٨ ج ٢٨ القوة في امارة الحرب ترجع الى شجاعة القلب والى الخبرة بالحروب والمخادعة ، والى القدرة على أنواع القتال ، مدار القتال على قوة البدن وصنعتة للقتال وعلى قوة القلب وخبرته به ، المحمود منهما ما كان يعلم دون التهور

١٥٤ - ١٥٨ ج ٢٨ مدح الشجاعة ودم الجبن

٨ - ١٢ ج ٢٨ الرمي والظعن والضرب كل منهما له محل يليق به هو أفضل فيه من غيره فالسيف عند مواصلة العدو والظعن عند مقاربته والرمي عند بعده أو عند الحائل، كل ما كان انكى في العدو وانفع للمسلمين فهو أفضل، هذا يختلف باختلاف حال العدو وحال المجاهد

٢٥٣ ج ٢٨ الأمانة ترجع الى خشية الله وان لا يشتري بآيات الله ثمنا قليلا وترك خشية الناس

٢٥٤ ج ٢٨ اجتماع القوة والأمانة فى الناس قليل

٢٥٤ ج ٢٨ اذا تمين رجلان احدهما اعظم امانة والآخر اعظم قوة قسم انفعهما لتلك الولاية واقلهما ضررا فيها ، فيقدم في اماره الحرب الرجل القوي الشجاع وان كان فيه فيجور على الرجل الضعيف وان كان امينا . ٢٥٥ ، ٢٥٦ ج ٢٨ اذا لم يكن فاجرا كان أولى بامارة الحرب ممن هو اصلح منه في الدين اذا لم يسد مسده .

٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ٢٨ للمتولي الكبير اذا كان خلقه يميل الى اللين فينبغي أن يكون خلق ناثيه يميل الى الشدة والعكس بالعكس ، استعمال أبي بكر لخالد واستعمال عمر لأبي عبيدة

٢٥٧ ، ٢٥٨ ج ٢٨ اذا كانت الحاجة في الولاية الى الامانة أشد قدم الأمين كحفظ الأموال (١)

٢٥٨ ج ٢٨ استخراج الأموال وحفظها لا بد فيه من الامانة والقوة

٦٦ ج ٢٨ المتولون منهم من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن والمطلوب منه الصلح ومنهم من يكون بمنزلة الأمين المطاع والمطلوب منه العدل

٢٥٨ ج ٢٨ اذا لم تتم المصلحة برجل واحد جمع بين عدد

٢٥٩ ج ٢٨ مع أنه يجوز تولية غير الأهل للضرورة اذا كان اصلح الموجود فيجب مع ذلك السعي في اصلاح الأحوال حتى يكمل في الناس مالا بد لهم منه من أمور الولايات والامارات ونحوها

٢٦٠ ج ٢٨ اذا غلب على أكثر الملوك والرؤساء قصد الدنيا أو الرئاسة ولوا من

(١) انظر ما يتعلق بتولية القضاة في باب القضاء

يعينهم على ذلك

٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤٦ ج ٢٨ دخول النصارى في جهاز الدولة هو سبب الفتن بين المسلمين وتفرقتهم على ملوكهم

٦٤٢ ، ٦٤٤ ج ٢٨ نهى عمر لخالد عن اتخاذ كاتب نصراني ، وضرب عمر لأبي موسى ٦٤٦ ج ٢٨ تعليل منعهم ان يكونوا على ولاية المسلمين أو على مصلحة من يقويهم أو يفضل عليهم فسى الخبرة والأمانة من المسلمين

٦٤٦ ج ٢٨ استعمال من هو دونهم في الكفاة انفع للمسلمين في دينهم وديناهم

٨٢ ج ٢٨ هذه الأعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يقم بها غير الانسان صارت فرض عين عليه ، لا سيما ان كان غيره عاجزا عنها

٥٢١ ، ٥٢٢ ج ١٠ من ابتلي بها أعين عليها ومن تعرض لها خيف عليه

٣٥٦ ج ٣٠ اذا ولي على الكلف السلطانية واجتهد في العدل فالأفضل بقاؤه في الاقطاع ولا اثم عليه

٦٨ ج ٢٨ جميع الولايات هي في الأصل ولاية شرعية ومناصب دينية فمن ساسها بعلم وعدل واطاع الله ورسوله بحسب الامكان فهو من الابرار الصالحين ومن ظلم وعمل فيها بجعل فهو من الفجار الظالمين ٣٥٤ ، ٣٣٥ ج ١٠ اذا استقام ولاة الأمور استقام عامة الناس

٢٦٨ ، ٢٦٩ ج ٢٨ أولى الأمر كالسوق ما نفق فيه جلب اليه

٤٠٠ ج ٣٥ سبب جرة الولاية على مخالفة الشرع وخروج الناس الى أنواع من البدع السياسية

## المقصود بالولايات اصلاح دين الخلق واصلاح مالا يقوم الدين الا به الطريق الى ذلك

٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٦٦ ، ٦١ ، ٦٢ ج ٢٨  
المقصود بالولايات اصلاح دين الخلق الذي  
متى فاتهم خسروا خسراتا مبينا ولم يتفهمهم  
ما نعموا به في الدنيا ، واصلاح مالا يقوم  
الدين الا به من أمر دنياهم : وهو قسم المال  
بين مستحقه ، وعقوبة المعتدين

٢٦٢ ج ٢٨ لما تفتيت الرعية من وجهه  
والرعاة من وجه تناقضت الأمور ، اذا اجتهد  
الراعي في اصلاح دينهم ودنياهم بحسب  
الامكان كان من أفضل أهل زمانه وكان من  
أفضل المجاهدين في سبيل الله (١)

٣٦١ ج ٢٨ متى اهتمت الولاة باصلاح دين  
الناس صلح للطائفتين دينهم ودنياهم  
ولا اضطربت الأمور عليهم

٣٦١ - ٣٦٤ ج ٢٨ أعظم عون لولي الأمر  
خاصة ولغيره عامة ثلاثة أمور (١) الاخلاص  
والتوكل عليه بالدعاء وغيره (٢) الاحسان  
الى الخلق بالنفع والمال الذي هو الزكاة  
(٣) الصبر على أذى الخلق وغيره من النوائب  
٣٦٤ ج ٢٨ ليس حسن النية بالرعية  
والاحسان اليهم ان يفعل ما يهوونه ويترك  
ما يكرهونه

٣٦٥ ، ٣٦٦ ج ٢٨ اذا سألوا ولي الأمر  
مالا يصلح من الولايات والأموال والأجور  
والشفاعة في الحدود وغير ذلك عوضهم من

(١) انظر ما يتعلق بنصب الامام في باب  
الخلافة والملك

جهة أخرى ان أمكن أو ردهم بميسور من  
القول مالم يحتج الى الإغلاظ

٣٣٦ - ٣٦٩ ج ٢٨ النفوس لا تقبل الحق  
الا بما تستعين به من حظوظها التي هي  
محتاجة إليها ، وتلك الحظوظ عبادة وطاعة  
مع النية الصالحة

٣٦٩ ج ٢٨ العقوبات شرعت داعية الى  
فعل الواجبات وترك المحرمات

٣٦٩ ج ٢٨ ينبغي تيسير طريق الخير  
والطاعة والاعانة عليه والترغيب فيه بكل  
ممكن ، أمثلة

٣٧٠ - ٣٧٢ ج ٢٨ والشر والمعصية ينبغي  
حسم مادته وسد ذريعته ودفع ما يفضي اليه  
اذا لم يكن فيه مصلحة راجحة ، أمثلة

٣٨٦ ، ٣٨٧ ج ٢٨ لا غنى لولي الأمر عن  
المشاورة ومشاورة النبي أصحابه والحكمة فيها  
٣٨٧ ج ٢٨ اذا استشارهم فان بين له  
بعضهم ما يجب اتباعه من كتاب الله أو سنة  
رسوله أو اجماع المسلمين فعليه اتباع ذلك  
ولا طاعة لاحد في خلاف ذلك

٣٨٧ ، ٣٨٨ ج ٢٨ وان كان امرا قد تنازع  
فيه المسلمون فينبغي ان يستخرج من كل  
منهم رأيه ووجه رأيه فاي الآراء كان أشبه  
بكتاب الله وسنة رسوله عمل به

٣٨٨ ج ٢٨ اذا أمكن في الحوادث المشكلة  
معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة كان هو  
الواجب ، وان لم يمكن ذلك لضييق الوقت  
أو عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير  
ذلك فله ان يقلد من يرتضى علمه ودينه

٦٨ ج ٢٨ عموم الولايات وخصوصها يتلقى  
من الألفاظ والأحوال والعرف وليس لذلك

حد في الشرع فقد يدخل في ولاية الحرب  
ما يدخل في ولاية القضاء في بعض الأمكنة  
والأزمئة

٦٩ ج ٢٨ ، ٤٠٠ - ٤٠٢ ج ٣٥ ولاية  
الحرب في هذا الزمان في هذه البلاد تختص  
باقامة الحدود التي فيها اتلاف مثل قطع  
السارق وعقوبة المحارب ونحو ذلك ويدخل  
فيها من العقوبات ما ليس فيه اتلاف كجلد  
السارق ويدخل فيها الحكم في المخاصمات  
والمضاربات ودواعي التهم التي ليس فيها  
كتاب ولا شهود ، وكما يختص باتيسات  
الحقوق والحكم في مثل ذلك والنظر في حال  
نظار الوقوف وأوصياء اليتامي ، وفي بلاد  
اخرى - كالمغرب - ليس لوالي الحرب حكم  
في شيء والسا هو منفذ لما يأمر به متولي  
القضاء

٣٩٩ - ٤٠٢ ج ٣٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠  
ج ٣٤ الامتحان بالضرب ونحوه هل يشرع  
للقاضي والوالي ، أو للوالي دون القاضي ،  
او ...

٨١ ج ٢٨ كان الرسول في مدينته يتولى  
جميع ما يتعلق بولاية الامور ويولي في الأماكن  
البعيدة عنه ، وكان يستوفي الحساب على  
العمال

٣٦٠ - ٤٦٢ ج ٢٨ ، ٣٨ ، ٣٩ ج ٣٥  
لما كان أهم أمر الدين الصلاة والجهاد كانت  
السنة ان الذي يصلي بالمسلمين الجمعة  
والجماعة ويخطب بهم هم أمراء الحرب ،  
وهي سنة الرسول وخلفائه ومن سلك  
سبيلهم في الملوك

### منع المخلد

٢٦ ج ٢٨ اذا كان للمسلمين بالجندي منفعة  
وهو قادر عليها لم ينبغ له ان يترك ذلك  
لغير مصلحة راجحة

٢٦ ج ٢٨ من شرط الجندي ان يكون ديناً  
شجاعاً ، الناس أربعة أقسام

١٥٦ ج ٣٥ لا يستخدم في ثغور المسلمين  
الا المأمونين على دين الاسلام وعلى المسلمين  
وامامهم

١٥٥ ، ١٥٦ ج ٣٥ استخدام النصرانية في  
ثغور المسلمين أو حصونهم أو جندهم  
كاستخدام الذناب لرعي الغنم

١٥٦ ، ١٥٧ ج ٣٥ اذا استخدموا وعملوا  
المشروط عليهم فلهم قيمة عملهم

٦٤٣ ج ٢٨ « ارجع فلن استعين بمشرك »  
٢٩ ، ٣٠ ج ٢٨ لا يكوه السفر في يوم من  
الأيام وكذلك الجماع والصناعات

١٧٨ ، ١٧٩ ج ٣٥ قول المنجم لملي :  
لا تصافر والقمر في المغرب ، المنجمون  
يختارون الطالع لما يفعلونه كالسفر

### التنفيل

٢٧١ ج ٢٨ يجوز للامام ان ينفل من ظهرت  
منه زيادة نكابة ....

٢٧١ ج ٢٨ ، ٥٠٧ ج ٢٠ كان النبي  
وخلفاؤه ينفلون في البداية الربع بعد الخمس  
وفي الرجعة الثلث بعده بشرط وغير شرط ،  
وينفل الزيادة على ذلك بالشرط

٢٧١ ج ٢٨ ، ٣١٦ ج ٢٩ هذا النفل  
يجوز ان يكون من الأربعة الأخماس

### طاعته ومناصحته والصبر معه

٢٤٥ ، ٦٤٨ ، ١٧٠ ج ٢٨ ، ٥ - ١٧ ، ٢٠  
ج ٣٥ وجوب السمع والطاعة لولاة الأمور  
ومناصحتهم  
٥٥١ ج ١١ ، ٢٦٧ ج ١٠ ، ١٧٠ ج ٢٨ /  
١١٦ ، ١١٧ ج ١٩ ألو الأمر جم العلماء  
والأمراء / وهم خلفاء الرسول في أمته  
١٩٦ ج ٢٩ ، ٥٥١ ج ١١ ، ٢٦٦ - ٢٦٨  
ج ١٠ ، ١٧٠ ج ٢٨ الامام العدل تجب  
طاعته فيما لم يعلم أنه معصية ، وغير العدل  
تجب طاعته فيما علم انه طاعة كالجهاد  
٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٢٨ ابلاغ ذي السلطان  
حاجات الرعية وتمريفه بأمورهم ودلالته على  
مصالحتهم وصرفه عن مفاسدهم  
١٧٠ - ١٧٢ ج ٢٤ الأمر بالجماعة والنهي  
عن الفرقة

٩٢ - ٩٤ ، ٩٩ - ١٠١ ج ١١ ، ٩٢ - ٩٨  
ج ٣٥ التحزب ، والمواخاة وعقد الأخوة  
٤١ ، ٤٢ ج ٢٨ لا بد لكل من يريد عبادة الله  
أو الجهاد في سبيله من الايذاء  
١٦٥ - ١٧٨ ج ٢٨ لما كان الجهاد في  
سبيل الله من الابتلاء والمحن ما يعرض به  
المرؤ نفسه للفتنة صار في الناس من يتعمل  
لترك ما وجب عليه من ذلك بأنه يطلب  
السلامة من الفتنة وهو ساقط فيها ، الناس  
هنا ثلاثة أقسام

١٧٩ ، ١٨٠ ج ٢٨ الصبر على ظلم الولاة  
وجورهم  
١٨٠ ج ٢٨ وعلى ولاة الأمور من الصبر  
والحلم ما ليس على غيرهم ، الامساك عن

ظلمهم والعدل عليهم وجوبه أظهر من هذا  
٣٠ - ٤٦ ج ٢٨ رسالة من الشيخ الى  
أصحابه وهو في سجن الاسكندرية  
٣٠ ، ٣١ ج ٢٨ سروره وما فتح عليه  
من العلم

٣١ - ٣٣ ج ٢٨ اللذة والسرور والخير كله  
في معرفة الله وطاعته  
٤٧ ، ٥٧ - ٥٩ ج ٢٨ وكتب وهو في السجن  
يشكر الله على اخراج خصومه كتبه التي هي  
حجة عليهم  
٤٨ ، ٤٩ ج ٢٨ كتابه الى والدته يعتذر  
عن تأخره  
٥٠ ، ٥٦ ج ٢٨ وكتب ينهاهم عن تأنيب  
أصحابه  
٦٥٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ج ٢٨ التوبة في أمر  
الحرب

### اصناف من يقاتل

٢٨٦ ج ٢٨ انما خلق الخلق لعبادته  
فالكافرون به أباح أنفسهم التي لم يعبده  
بها

٣٤٩ ، ٣٨ ، ٤ ج ٢٨ كل من بلغته دعوة  
الرسول الى دين الله فلم يستجب له فانه  
يجب قتاله

٣١٧ ج ٢١ كانت سنة النبي جهاد من  
يليه من الكفار من المشركين وأهل الكتاب  
٢٣٢ ج ٨ / ٢٩٥ ج ١٥ اعصاه الله  
نوعان : الكفار والمنافقون ، أم الله نبيه  
بجهاد الطائفتين والغلظة عليهم

٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٨ ابغ الجهاد الواجب  
للكفار والممتنعين عن بعض الشرائع ، يجب



ابتداء ودفاعا ، ان كان ابتداء فهو فرض كفاية

٣٥٥ ج ٢٨ ، ٢١ ج ١٩ / ٢٠٩ ج ٣٤  
اهل الكتاب والمجوس يقاتلون حتى يسلموا  
او يسطرو الجزية ١٠٠ / اهل الكتاب

٣٨٠ ج ٣١ قتال النبي لاهل الكتاب  
٦٢٤ - ٦٢٩ ج ٧ كل من اليهود والنصارى  
خرج عن الاسلام ، اليهود يغلب عليهم الكبير  
ويقل فيهم الشرك والنصارى بالعكس  
٤٣٥ ج ١٠ ، ٦٦١ ج ٢٨ كفر الرهبان ،  
غلظ كفرهم

٦٠١ - ٦٢٩ ج ٢٨ رسالة المؤلف الى ملك  
النصارى بقبرص

٦٠٦ ج ٢٨ بنو اسرائيل امة قاسية عاصية  
تارة يعبدون الاصنام ، وتارة يعبدون الله ،  
وتارة يقتلون الانبياء بغير حق ، وتارة  
يستحلون محارم الله يادني الحيل

٦٠٦ ج ٢٨ بحث عيسى ، خلقه من انثى  
بلا ذكر ، معجزاته ، انقسام الناس فسي  
المسيح ومن اتبعه من الحواريين الى ثلاثة  
اقسام : قوم كذبوه وكفروا به وزعموا انه  
ابن بغي ورموا امة بالفرية وزعموا ان شريعة  
التوراة لم ينسخ منها شيء ، وقوم غلوا فيه ،  
وزعموا انه الله او ابن الله ، وأن اللاهوت  
تدرج بالناسوت ، وأن رب العالمين نزل  
وانزل ابنه ليصلب ويقتل فداء لخطيئة آدم ،  
وقالوا بأن الاله الاحد ٠٠ قد ولد  
واتخذ ولدا ٠٠٠

٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦١٢ ج ٢٨ تفرقهم فسي  
التثليث والاتحاد  
٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ج ٢٨ عامة رؤسائهم

- من كبار البابوات والبطارقة والاساقفة -  
منحلون عن دينهم ، متفقون لاهل دينهم  
وعامتهم ، يعترف كثير منهم بانهم ليسوا  
على عقيدة النصارى وانما بقاؤهم على دينهم  
لأجل العادة والرياسة

٦٠٩ ، ٦١٠ ج ٢٨ مكر الرهبان بالعامه ،  
النار التي كانوا يصنعونها ويدعون انها  
نزلت من السماء  
٦١٠ ، ٦١١ ج ٢٨ المناقضة بين النصارى  
واليهود في التشريع والرسل

٦١١ ج ٢٨ ابتداءهم الصلاة الى المشرق  
٦١١ ج ٢٨ ابتداءهم الصليب  
٦١١ ج ٢٨ ادخالهم الألحان في الصلوات  
٦١١ ج ٢٨ عامة أنواع العبادات والأعياد  
التي هم عليها لم ينزل بها كتاب ولا بحث  
بها رسول

٦١٢ ج ٢٨ ايمان جماعة من علماء اهل  
الكتاب قديما وحديثا وهجرتهم وتصنيفهم  
في دلالات نبوة محمد

٦١٢ ج ٢٨ بحث النبي محمد داعيا الى ملة  
ابراهيم ، وما أمر به

٦١٣ - ٦١٥ ج ٢٨ أمته وسط في الدين  
وشرائعه والأخلاق

٦١٩ ج ٢٨ وفد نجران على الرسول  
ومناظرتهم

٦١٩ ، ٦٢٠ ج ٢٨ بحث النبي الكتب الى  
ملوك النصارى ومعرفتهم بأنه النبي الذي  
بشر به المسيح وایمانهم به

٦٢٠ ، ٦٢١ ج ٢٨ سيرة النبي مع من آمن  
ومن لم يؤمن منهم ، عقائد النصارى فسي  
القيامة ونعيم الجنة

٦٢١ ، ٦٢٢ ج ٢٨ المسيح لم يؤمر بجهاد  
لا سيما جهاد الأمة الحنيفية ولا الحواريون  
بعده

٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ج ٢٨ تخويفه  
الملك والنصارى من المسلمين

٦٢٣ ج ٢٨ متى أخذت قبرص من المسلمين  
٦٢٤ - ٦٣٠ ج ٢٨ طلبه من ملك النصارى

فك أسرى المسلمين والاحسان اليهم  
٦٢٨ ج ٦٢٩ الملك وكل عاقل يعلم

ان أكثر النصارى خارجون عن وصايا المسيح  
والحواريين ورسائل بولص وغيره ، وان

أكثر ما معهم من النصرانية شرب الخمر  
وأكل الخنزير وتعظيم الصليب ونواميس

مبتدعة ، وبعضهم يستحل ما حرّمته الشريعة  
النصرانية ، وكل مخالفون لما يقرون به

٦٢٩ ج ٢٨ نزل عيسى وانتقامه من اليهود  
٤١٤ج ٢٨ المثلون يجب قتلهم حتى يرجعوا

الى ما خرجوا منه ، ، ويقتل من قاتل منهم  
ومن لم يقاتل كالشيخ الهرم والأعمى والزمن

وكذلك نساؤهم  
٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٦٣٥ - ٦٣٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥

ج ٢٨ ، ١٤٥ - ١٦٠ ج ٣٥ النصرانية  
مرتدون تقتل مقاتلتهم وتقسم أموالهم ،

جهاد هؤلاء قبل جهاد أهل الكتاب سببي  
الذرية واسترقاق المرتدين فيه نزاع ،

مذهب النصرانية ، قتل الواحد منهم  
٦٣٥ - ٦٣٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ج ٢٨ ١٦١

١٦٢ ج ٣٥ الاسماعيلية والقرامطة الباطنية  
والنوروز خارجون عن شريعة الاسلام ،

مذهبهم ، جواز قتالهم ، عداوتهم للمسلمين ،  
استنقاذ القاهرة من أيديهم ، قتل الواحد منهم

١٢٠ - ١٤٤ ج ٣٥ بنو عبيد القداح من

القرامطة الباطنية ، مذاهبهم

٥٥٣ - ٥٥٥ ج ٢٨ هؤلاء الذين يرون  
مذهب النصرانية الذين أجمعوا على رجل

واختلفت أقوالهم فيه هل هو اله أو نبي  
أو ٠٠٠ يجب قتالهم ما داموا ممتنعين حتى

يلتزموا شرائع الاسلام ، تقتل مقاتلتهم  
وتغنم أموالهم ، سبي الذرية فيه نزاع ، وإذا

لم يظهر الرافض وان هذا الكذاب هو  
المهدي وامتنعوا قوتلوا أيضا كما يقاتل

الخوارج ولا تسبى ذراريهم ولا تغنم أموالهم  
التي لم يستعينوا بها على القتال

٥٥٥ ج ٢٨ ان قدر عليهم وجب ان يفرق  
شملهم وتحسم مادة شرهم

٥٥٥ج ٢٨ الخلاف في قتل من أظهر الاسلام  
وابطن الكفر ، من كان منهم داعيا الى الضلال

لا ينكف شره الا بقتله قتل وان أظهر التوبة  
وان لم يحكم بكفره

٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ - ٥١٣ ، ٥٤٤ -  
٥٤٦ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٤٦٨ - ٤٧٢ ج ٢٨

كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من شرائع  
الاسلام الظاهرة يجب قتالهم حتى يلتزموا

شرائعه وان كانوا ناطقين بالشهادتين  
وملتزمين بعض شرائعه ، أمثلة ترك بعض

الشرائع  
٥٥٦ ، ٥٥٧ ج ٢٨ هؤلاء القوم الذين لهم

شوكة ولا يصلون الصلوات المكتوبات  
ولا يؤدون الزكاة ولا يتحاكمون الى الشرع ٠٠٠

يجب قتالهم  
٣٥٨ ، ٥٠٣ ج ٢٨ اختلف الفقهاء فسي

الطائفة الممتنعة لو تركت السنة الراتبية هل  
يجوز قتالها

٥٠٩ ، ٥٥٤ ، ٦١٨ ج ٢٨ هـ - ٥٥٤  
الذين يقدمون الى الشام مرة بعد مرة وتكلموا  
بالشهادتين وانتسبوا الى الاسلام ولم يبقوا  
على الكفر الذي كانوا عليه في اول الامر  
يجب قتالهم بالكتاب والسنة واجماع المسلمين  
٥٠٦ - ٥٠٨ ج ٢٨ قتالهم واجب مع كل  
امير وطائفة اقرب الى الاسلام منهم  
٤٩٠ - ٤٩٣ ج ٢٨ تحريض المؤلف لاهل  
الشام على قتال التتار  
٥٥١ ج ٢٨ يجب على المسلمين ان يقصدوهم  
في بلادهم حتى يكون الدين لله  
٥١٠ - ٥١٣ ج ٢٨ قتالهم مبني على اصلين  
(١) معرفة حكم الله في مثلهم من كل  
طائفة متمتعة عن شريعة من شرائع الاسلام  
الظاهرة المتواترة  
٥١٠ - ٥١٩ ، ٥٤٤ ج ٢٨ (٢) المعرفة  
بحالهم وعقائدهم وضررهم على الاسلام  
والمسلمين ، ايضا ذلك  
٥٤٦ ج ٢٨ التتار واشباہهم اعظم خروجا  
عن شريعة الاسلام من مانعي الزكاة  
والخوارج من اهل الطائف الذين امتنعوا  
عن ترك الربا  
٥٢٠ - ٥٢٣ ج ٢٨ قتالهم على ملك جنكزخان  
واعتقادهم فيه ، جنكزخان ، ونسبه  
٥٢٥ ج ٢٨ تقسيمهم الناس الى اربعة  
اقسام  
٥٢٥ ، ٥٢٦ ج ٢٨ زعم وزيرهم ان الرسول  
يرضى بكل الاديان  
٥٤٢ ، ٥٤٣ ج ٢٨ فخرهم بقرابة جنكزخان  
٤١٣ - ٤١٦ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ج ٢٨ عسكر  
التتار مشتمل على اربع طوائف (١) طائفة

كافرة باقية على كفرها (٢) مسلمة فارتدت  
عن الاسلام (٣) من كان كافرا فانتمى الى  
الاسلام ولم يلتزم شرائعه (٤) قوم ارتدوا  
عن شرائع الاسلام وبقوا متمسكين  
بالانتساب اليه  
٤٢٤ - ٤٦٧ ، ٦١٧ - ٦١٩ ج ٢٨ قصة  
النصر على التتار قازان وجنوده  
٤٣٠ ، ٤٣١ ج ٢٨ مقارنة المؤلف بين هزيمة  
المسلمين في العام الماضي بهزيمة أحد  
٤٣٢ - ٤٦٧ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ج ٢٨ مقارنة  
المؤلف بين ما ابتلى به المسلمون في هذا  
العام بما ابتلى به المسلمون عام الخندق ،  
وانقسام المسلمين فيها كانقسامهم عام الخندق  
٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٤ - ٥٤٠ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧  
ج ٢٨ حكم من قفز من عسكر المسلمين الى  
التتار او اكرهوه على القتال  
٥٥٢ ج ٢٨ لا يقاوم معهم غير مكره  
الا فاسق او مبتدع او زنديق  
٥١٣ - ٥١٩ ، ٥٤٨ - ٥٥١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤  
ج ٢٨ للعلماء في قتال من يستحق القتال  
من اهل القبلة طريقان (١) من يرى ان قتال  
يوم حرواء ويوم الجمل وصفين وقتال  
مانعي الزكاة ونحوهم كله من « باب قتال  
اهل البغي » (٢) ان قتال مانعي الزكاة  
ونحوهم ليس كقتال اهل الجمل وصفين  
٥١٥ ، ٥٤١ - ٥٤٣ ج ٣٥ من سلك  
الطريقة الاولى قد يتوهم ان قتال هؤلاء  
التتار من قتال اهل البغي المتأولين ويحكم  
فيهم بمثل هذه الاحكام ، خطؤه وضلاله

٥٥١ ج ٢٨ هؤلاء التتار اذا كان لهم طائفة  
ممتنعة جاز قتل اسيرهم واتباع مدبرهم  
والاجهاز على جريحهم

٣٩٩ ، ٤٠٠ ج ٢٨ اعدهاء الله صنفان  
(١) التتار ونحوهم ٠٠٠ (٢) اهل البلد  
المارقون مثل اهل الجبل والجرد والكسروان  
٤٠٠-٤٠٩ ج ٢٨ اعتقاد هؤلاء فى الصعابة ،  
منتظرهم ، عقيدتهم فى الصفات والقدر ،  
فرحهم بيجى التتار ، شيوخهم

٤٠٧ - ٤٠٩ ج ٢٨ ما يعمل مع هؤلاء بعد  
النصر عليهم ، مسك رؤسهم ، اقامة شرائع  
الاسلام والجمعة والجماعة فى قراهم ،  
اقراءهم القرآن ، ويكون لهم خطباء  
ومؤذنون ، وتقرأ فيهم الاحاديث النبوية  
وتنشر فيهم المعالم الاسلامية ويعاقب من  
عرف منهم بالبدعة والنفاق

٥٣٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ج ٢٨  
لم يتنازع الفقهاء فى وجوب قتال الخوارج  
والرافضة ونحوهم اذا كانوا ممتنعين ،  
القتال اوسع من القتل

٥٧ / ٥٥ ، ٥٦ ج ٣٥ الخوارج يقاتلون  
ابتداء / نصوص الامر بقتالهم والحث عليه  
٤٦٨ - ٤٧٢ ج ٢٨ كل طائفة ممتنعة عن  
شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة  
يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله

٤٧١ ج ٢٨ الذى يستحل دماء المسلمين  
وأموالهم ويستحل قتالهم أولى ان يكون  
محارباً لله ورسوله

٤٧٠ ، ٤٧١ ج ٢٨ المبتدع الذى خرج عن  
بعض شريعة الرسول وسنته واستحل دماء

المسلمين وأموالهم أولى بالمحاربة من الفاسق  
وان اتخذ ذلك ديناً

٤٧٤ ج ٢٨ عقوبة علي لأصناف الرافضة  
٤٧٤ - ٤٧٦ ، ٥٢٨ ج ٢٨ الغالية الذين  
يدعون الالهية والنبوة فى علي يقتلون باتفاق  
المسلمين ، قتل الواحد المقذور عليه منهم  
٤٧٦ ، ٤٧٧ ج ٢٨ هؤلاء الرافضة ان لم  
يكونوا شرا من الخوارج المنصوصين فليسوا  
دونهم ، مذهب الخوارج

٤٧٧ ج ٢٨ مذهب الرافضة : تكفيرهم  
أباً بكر وعمر وعثمان وعامة المهاجرين  
والأنصار والذين اتبعوهم بأحسن وجههم  
الأمة من المتقدمين والمتأخرين

٤٧٨ ، ٤٨٤ ، ٥٢٧ - ٥٣٠ ، ٦٣٥ ، ٦٣٨  
ج ٢٨ معاوتهم الكفار - التتار والنصارى  
- على المسلمين وسبب ذلك ، وهم من أعظم  
الأسباب فى دخول التتار قبل اسلامهم الى  
أرض المشرق بخراسان والعراق والشام ،  
ومن أعظم الناس معاونه لهم على أخذهم لبلاد  
الاسلام وقتل المسلمين

٤٧٩ ج ٢٨ هم أشد ضرراً على الاسلام  
وأهله وأبعد عن شرائع الاسلام من الخوارج  
الحرورية

٤٧٩ ج ٢٨ ما فيهم من الكذب والنفاق  
٤٧٩ ، ٤٨٠ ج ٢٨ ما اشبهوا فيه اليهود  
والنصارى

٤٨٠ ج ٢٨ موالاتهم لليهود والنصارى  
والمشركين على المسلمين

٤٨٠ ج ٢٨ ولا يصلون جمعة ولا جماعة  
ولا يرون جهاد الكفار مع أئمة المسلمين

ولا الصلاة خلفهم ولا طاعتهم في طاعة الله  
ولا تنفيذ شيء من أحكامهم

٤٨١ ج ٢٨ ويكفرون كل من آمن باسماء الله  
وصفاته وكل من آمن بقدر الله وقضائه

٤٨١ ج ٢٨ وأكثر محققهم يرون أن أبا بكر  
وعمر وأكثر المهاجرين والأنصار وأزواج  
النبي ٠٠ وسائر أئمة المسلمين وعامتهم  
ما آمنوا بالله طرفة عين

٤٨١ ج ٢٨ ويردون أحاديث الرسول  
الثابتة المتواترة عند أهل العلم

٤٨٢ ج ٢٨ ويعطلون المساجد ويبنون على  
القبور المكذوبة وغير المكذوبة مساجد  
ويتخذونها مشاهد ، ويرون الحج إليها من  
أعظم العبادات ، ومن مشايخهم من يفضلها  
على حج البيت

٤٨٢ ج ٢٨ الرافضة شر من عامة أهل  
الأهواء وأحق بالقتال من الخوارج

٤٨٣ ج ٢٨ الخوارج يتبعون القرآن بمقتضى  
فهمهم ، وهؤلاء إنما يتبعون الإمام المعصوم  
عندهم الذي لا وجود له .

٤٨٣ ج ٢٨ الخوارج ليس فيهم زندق  
ولا غال ، غالب أئمة الرافض زنادقة ،  
يظهرون الرفض لأنه طريق إلى عدم الاسلام  
٤٨٤ ، ٤٨٥ ج ٢٨ الخوارج من أصدق  
الناس وأوفاهم بالعهد بعكس هؤلاء

٤٨٤ - ٤٨٦ ج ٢٨ قول المستفتى أن  
الرافض يؤمنون بكل ما جاء به محتدم .  
كتب ، كفروا مما جاء به مما لا يحصيه  
إلا الله فتارة .....

٤٨٦ ، ٤٨٧ ج ٢٨ من اعتقد من المنتسبين  
إلى العلم أو غيره أن قتال هؤلاء بمنزلة قتال  
البغاة الخارجين على الإمام بتأويل سائغ  
فهو غلط

٤٨٧ ، ٤٨٨ ج ٢٨ دخولهم في أحاديث  
« من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ٠٠٠ »  
« من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهم جميع  
فاضربوه بالسيف » « من أتاكم وأمركم على  
رجل واحد ٠٠٠ »

٤٨٩ ج ٢٨ إنما كانوا شرا من الخوارج  
الحرورية وغيرهم من أهل الأهواء لاشتغال  
مذاهبهم على شر مما اشتملت عليه مذاهب  
الخوارج

٤٨٩ ، ٤٩٠ ج ٢٨ سبب كون بدعة  
الخوارج أخف من بدعة الرافض

٤٩٤ - ٤٩٩ ج ٢٨ من العلماء من يرى أن  
لفظ الخوارج شمل الجميع ومنهم من يرى  
أنهم دخلوا فيه من باب التنبيه والنفوى  
أو من باب كونهم في معناه ، ألفاظ حديث  
الخوارج

٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ج ٢٨ قتل  
الواحد المقدور عليه من الخوارج كالحرورية  
والرافض ونحوهم فيه قولان ، الصحيح  
أنه يجوز قتل الداعية إلى مذهبه ونحو ذلك  
مما فيه فساد ، ولا يجب قتل كل واحد منهم  
إذا لم يظهر هذا القول أو كان في قتله  
مفسدة راجحة

٥٠٠ ، ٥٠١ ج ٢٨ الصحيح أن هذه الأقوال  
التي يقولونها التي يعلم أنها مخالفة لما جاء به  
الرسول كفر ، وكذلك أفعالهم التي هي من

جنس أفعال الكفار بالمسلمين ، تكفير الواحد  
المين منهم والحكم بتخليده في النار موقوف  
على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه

٤٧١ ، ٤٧٢ جـ ٥٧/٢٨ جـ ٣٥ قتال مانعي  
الزكاة ، يبدؤن بالقتال

٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٠٦ جـ ٢٨ ويدعون قبل  
القتال الى التزام شرائع الاسلام ان لم تكن  
الدعوة قد بلغتهم ٠٠٠ ، كما ان الكافر  
الأصل يدعى أولا الى الاسلام

٣٥٩ ، ٣٠٨ جـ ٢٨ غير المتنعين من أهل  
ديار الاسلام يجب إلزامهم بالواجبات التي  
هي مباني الاسلام الخمس وغيرها  
٣٦٠ جـ ١٨ لم ينصب المسلمون المنجنيق  
على عهد النبي الا على الطائف

٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٦٦٠ - ٦٦٣ جـ ٢٨ ، ٨٠  
جـ ١٦ من لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة  
كالنساء والصبيان والراهب والشيخ الكبير  
والأعمى والزمن وتحوم فلا يقتل الا ان  
يقاتل بقوله أو فعله

٥٤٦ ، ٥٤٧ جـ ٢٨ جيش الكفار اذا تفرسوا  
بمن عندهم من أسرى المسلمين وخيف على  
المسلمين من الضرر اذا لم يقاتلوا قوتلوا ،  
وان لم يخف الضرر ففي جواز القتال المفضي  
الى قتلهم قولان

٣٥٥ جـ ٢٨ ، ٤٧٠ جـ ١٠ ، ١١٦ جـ ٣٤ ،  
٤٩١ - ٤٩٦ جـ ١٧ اذا اسر الرجل منهم في  
القتال مثل ان تلقيه السفينة اليها أو يضل  
الطريق أو يؤخذ بحيلة يفعل الامام فيه  
الأصلح من قتله أو استعباده أو المثل عليه  
أو مفاداته بمال أو نفس

١١٦ ، ١١٧ جـ ٣٤ لو حكم سعد في بني  
قريظة بغير ذلك نفذ حكمه ، لو نزل أهل  
حصن على حكم حاكم فحكم يابن فأباه الامام  
٤١٧ ، ٤١٨ جـ ٢٨ معاملة المسلمين للأسرى  
من أهل الذمة والمسيبين من النصارى  
٣١٤ ، ٣١٥ جـ ٢٨ التمثيل في القتل لا يجوز  
الا على وجه القصاص ، والترك أفضل  
٣٤٥ جـ ٢٨ هل يقتل المسلم المتجسس  
للعُدو على المسلمين

### الاسترقاق

٨٩ جـ ٣٢ أصل ابتداء الرق من السبي  
٣٨٠ جـ ٣١ سبب الاسترقاق هو الكفر  
مع المحاربة ، الكفر والمحاربة موجودان في  
كل كافر ، كلما أباح المقاتلة أباح السبي  
٢٢٣ ، ٢٢٤ جـ ٢٩ اذا دخل المسلم الى دار  
الحرب بغير أمان فاشترى منهم أولادهم  
وخرج بهم الى دار الاسلام كانوا ملكا له ،  
وكذلك اذا باع الحربي نفسه للمسلم وخرج ،  
أو اعطوه أولادهم وخرج بهم ملكهم ، وكذلك  
لو سرق أنفسهم أو أولادهم أو قهرهم  
بوجه من الوجوه ، تنازع العلماء فيما اذا  
كان مستأمنا فهل له ان يشتري منهم أولادهم  
٢٢٤ جـ ٢٩ اذا هادن المسلمون أهل  
بلد وسياهم من باعهم للمسلمين

٣٧٦ - ٣٨٣ جـ ٣١ جواز استرقاق العرب  
والعجم ، هل يسترى الوثني ، الجواب عن :  
« ليس على عربي رق »

١٨ - ٢٣ جـ ١٩ لم يخص الشارح العرب  
بحكم من الأحكام كعدم الاسترقاق ، رأي  
عمر ان يستقوا العرب لما كثر السبي من  
العجم من باب المشورة

٦٠٠ ج ٢٨ الأرقاء الذين يشترون مسن  
أموال بيت المال اذا تصرف فيهم الملك الثاني  
يعتق أو اعطاء نفذ كالأول

٦٠١ ج ٢٨ اذا كان السابي للطفل مسلما  
حكم بإسلامه وان كان كافرا أو لم تتم حجة  
بأحدهما لم يحكم بإسلامه وأولاده تبع له  
٢٤٦ ج ٤ اذا مات أحد أبوي الطفل الكافرين  
حكم بإسلامه

#### قسمة الغنيمة

٢٦٥ ج ٢٨ القسم الثاني من الأمانات  
الأموال

٢٦٥ - ٢٦٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ج ٢٨ على كل  
من الولاة والرعية ان يؤدي الى الآخر ما يجب  
أداؤه اليه

٢٦٦ ج ٢٨ وليس للرعية ان يطلبوا  
من ولاة الأمور مالا يستحقونه

٢٨٢ ج ١٠ ما أضيف الى الله ورسوله من  
الأموال كان المرجع في قسمته الى أمر النبي  
بخلاف ما سمي مستحقه كالموارث

٢٧٩ - ٢٨٢ ج ١٠ الإضافة فيه لا تقتضى  
الملك والاستحقاق

٢٦٧ ج ٢٨ وليس لولاة الأمور ان يقسموها  
بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكه

٤٦٩ ، ٤٧٠ ج ١٠ الناس في المباحات من  
الملك والمال وغير ذلك على ثلاثة أقسام  
(١) لا يتصرفون فيها الا بحكم الأمر الشرعي

(٢) من يتصرف فيها بحكم إرادته والشهوة  
التي ليست بحرمة (٣) لا بهذا ولا بهذا  
٢٦٩ - ٢٧٣ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ج ٢٨ الأموال

السلطانية التي لها أصل في الكتاب والسنة  
ثلاثة أصناف (١) الغنيمة ، وهي ٠٠٠

٢٧٣ ج ٢٨ اذا كان المغنوم مالا قد كان  
للمسلمين قبل وعرف صاحبه رد اليه

٥٨٩ ج ٢٨ ما أخذ من التتار يخس ويباح  
الانتفاع به وان نهبوا أموال النصارى  
والمسلمين

٣١٧ ٣١٨ ج ٢٩ ، ٢٧٢ ج ٢٨ اذا قال  
الامام من أخذ شيئا فهو له ولم تقسم الغنائم  
فان قيل بجواز ذلك فمن أخذ شيئا ملكه  
وعليه تخميسه

٣١٨ ج ٢٩ من أخذ منها مقدار حقه جاز له  
ذلك ، واذا شك في ذلك فاما ان يأخذ  
بالورع المستحب أو يبني على غالب ظنه

٢٧٢ ج ٢٨ واذا لم يأذن أو أذن اذنا  
غير جائز ٠٠٠٠

١٣٦ ج ٣٠ ليس لقاتل ان يقول آخذنه  
بمجرد الاستيلاء

٤٩٥، ٤٩٦ ج ١٧ من كان قد نفع المجاهدين  
بنفع استعانوا به على تمام جهادهم جعل منهم  
وإن لم يحضر

٥٠٧ ج ٢٠ سلب القاتل هل هو مستحق  
بالشرع أو بالشرط

#### الخمس وصرفه

٢٧٠ ج ٢٨ ، ١٨١ ج ١١ يجب في المغنم  
تخميسه وصرف الخمس الى من ذكره الله

٢٨٣ ج ١٠ ، ١٨١ ج ١١ ، ٣١ ج ١٩  
والخمس يرجع الى اجتهاد النبي ونظيره ،  
ويرجع الى الخلفاء الراشدين المهديين الذين  
خلفوا الرسول في أمته فيقسمونه باجتهادهم

٣٠ ، ٣١ ج ١٩ لا يكون للنبي ولبن يمونه  
من مال الله الا نفقتهم

٣١ ج ١٩ ذورا قرياه يعطون بمعروف من  
مال الخمس والقيء الذي يعطى منه فسي  
سائر المصالح

٣١ ج ١٩ ما جعل لذي القربى قبل انه سقط  
بموته ، وقيل هو لقربى من يلي الأمر بعده ،  
وقيل لذوي قربي الرسول دائما

٣١ ج ١٩ من هؤلاء من يقول هو مقدر  
بالشرع وهو خمس الخمس

١٨٢ - ١٨٤ ج ٢٩ المؤلفة قلوبهم يعطون  
ايضا من مال المفاتيح والقيء

٤٩٥ ج ١٧ الذين اعطاهم النبي من غنائم  
خيبر من اهل الغنيمة ، من قال ان العطاء  
من خمس الخمس لم يدر كيف وقع الأمر

٢٥٧-٢٥٩ ج ٣١ لا يجب ولا يستحب  
ان يسوى بين اصناف اهل الخمس

٢٨٣ ج ١٠ الغنائم يقسمها الامراء بسين  
القائمين

٤٩٥ ، ٤٩٦ ج ١٧ ، ٢٨٣ ج ١٠ للامام  
ان يقسم الغنيمة باجتهاده

٢٧٠ ج ٢٨ ، ١٣٤ ج ٣٠ اذا قسم بين  
المقاتلة وجب ان تقسم بالعدل ٠٠٠

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٨ العدل في القسمة ان  
يقسم للراجل سهم وللفراس ذي الفرس  
العربي ثلاثة اسهم ، هل يسوي بين العربي  
والهجين ، ما يعده السلف للقتال وللغايرة  
والبيات والسير من انواع الخيل

١٣٣ ج ٣٠ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ج ١٧ يجوز  
للإمام ان يفضل بعض القائمين لزيادة منفعة

١٣٣ ج ٣٠ للامام ان يخص كل طائفة  
بصنف

١٣٤ ، ١٣٥ ج ٣٠ اذا كان فسي القسم  
ظلم ٠٠٠ فهو الاستثناء ، المعطى ان اعطى  
قدر حقه او دون حقه كان له ذلك

١٣٤ ج ٣٠ اذا قدر ان القاسم او الحاكم  
ليس عدلا لم تبطل جميع احكامه وقسمه

٢٧٢ ج ٢٨ اذا كان الامام يجمع الفنائم  
ويقسمها لم يحل لاحد ان يغفل شيئا ،  
ولا تجوز النجبة

٥٧٤ - ٥٧٦ ج ٢٠ ، ٢٣٢ ج ٣٠ ، ٤٩٢ ،  
٤٩٣ ، ٤٩ ج ١٧ ، ١١٨ - ١٢٠ ج ٣٤ ،

٥٨١ - ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ج ٢٨ لا يجب  
في الأرض المفتومة عنوة قسمها - كخيبر -  
ولا وقفها - كارض السواد وغيره - بخير  
الامام بينهما تخيير مصلحة

٤٩٣ ج ١٧ ، ٢١٠ - ٢١٤ ج ٢٩ لو فتح  
الامام بلدا وغلب على طنه أن اهله يسلمون  
ويجاهدون جاز ان يمن عليهم بانفسهم  
وأموالهم وأولادهم كما فعل بأهل مكة ،  
السبب الموجب لابقائها بيد اربابها من غير  
خراج مع انها فتحت عنوة

٢١٠ - ٢١٤ ج ٢٩ فساد قول من قال ان  
الخراج يضرب على مزارعها

٦٦٢ ، ٦٦٣ ج ٢٨ مصر رفع عنها الخراج  
وصارت الرقبة للسلمين ، والعراق نقله  
خلفاء بني العباس الى المقاسمة بعد المخارجة ،  
هذه الأرض لا يجوز ان تجعل حبسا على  
هؤلاء الرهبان يستقلونها بفير عوض



٥٨٨ ، ٥٨٩ ج ٢٨ ليس لشخص ان ينتزع  
أموال الناس من أيديهم اذا اشترى بما يخص  
السلطان من الثلث

٢٠٧ ، ٢٠٨ ج ٢٩ لا يكره للمسلم اخذ  
الأرض الخراجية من الفتي أو غيره بالخراج  
٢٠٧ ، ٢٠٨ ج ٢٩ اذا كثر المسلمون كان  
استيلائهم عليها بالخراج أنفع لهم ٠٠٠

٢٠٨ ج ٢٩ اذا اسلم النعمي الذي هو  
مستول عليها بقيت بيده مؤديا لخراجها  
٢١٢ ج ٢٩ الأرض اذا كانت للمسلمين  
واستولى عليها الكفار ثم استنقذوها وعرف  
صاحبها قبل القسمة اعينت اليه

٩ ج ٢٢ ما استولى عليه أهل الحرب من  
أموال المسلمين ثم اسلموا فهو لهم

٢٠٥ - ٢٠٧ ج ٣٥ لا كلام لولي بيت المال  
في مال من اسلم بعد رده ولو كان الكفر سببا  
٢٥٣ ج ١٩ ، ٣٥٠ ج ٣٥ ليس الخراج  
مقدرا بالشرع

٢٠٠ ج ٢٩ المساكن لا خراج عليها  
٨٥ - ٨٧ ج ٣١ ، ٣٨ ، ٣٩ ج ٣٥ ولاية  
الخراج كان ميذوها في خلافة عمر  
٢٧٣ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٢٧٧ ج ٢٨ (٢)  
الصدقات ، مصرفها (١)

الفتية وأموال بيت المال جبايتها  
٢٧٤ - ٢٧٧ ، ٥٦٢ - ٥٦٨ ج ٢٨ (٣)  
الفتية ما اخذ من الكفار بغير قتال  
٢٧٤ - ٢٧٧ ج ٢٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٢٨٣ -  
٢٨٥ ، ٥٩٩ ، ٥٩٢ - ٥٩٧ ج ٢٨ ، ٣٢٨  
ج ٣٠ ، ٣٢١ ج ٢٩ يدخل في الفتية جزية  
(١) وتقسم في الزكاة ص ١٠٤ ، ١٠٥

الرؤوس التي على اليهود والنصارى ،  
وما يؤخذ من تجار أهل الحرب ومن تجار  
أهل الذمة اذا اتجروا في غير بلادهم ،  
وما يؤخذ من أموال من ينقض العهد منهم ،  
وما يصلح عليه الكفار من المال ، وما جلوا  
عنه وتركوه خوفا من المسلمين ، وما ضرب  
على الأرض المفتوحة غنوة ولم تقسم ،  
وما يهدونه الى سلطان المسلمين ، والأموال  
التي ليس لها مالك معين ، والأموال التي  
تعذر ردها الى أصحابها ، والأموال التي يجبل  
مستحقها و ٠٠٠ ، يجتمع من الفتي جميع  
الأموال السلطانية التي لبيت المال

٣١ ج ١٩ أحمد جعل خمس الزكاة فيها  
وعليه يدل ٠٠

٢٧٨ ، ٥٩٠ ج ٢٨ ، ١٤٨ ج ٢٤ الأموال  
في هذا الزمان وقبله ثلاثة اصناف  
(١) يستحق الامام قبضه بالاجاع (٢) يحرم  
اخذة بالاجاع كالجبايات التي تؤخذ من أهل  
القرية لبيت المال لأجل قتل بينهم  
والمكوس (٣) فيه اجتهاد وتنازع ، ما يؤخذ  
من المكوس بعضه أخف من بعض

١٤٨ ، ١٤٥ ج ٣٤ ليست الدية لبيت المال  
١٤٥ ج ٣٤ وليس لولي الأمر ان ياحشد  
من القاتل مالا لنفسه

٢٨٠ - ٢٨٣ ج ٢٨ ما اخذه العمال وغيرهم  
من مال المسلمين بغير حق فلولي الأمر  
استخراجه منهم كالهدايا التي ياخذونها  
بسبب العمل

٢٨١ ج ٢٨ محابيات الولاية في المعاملة ٠٠٠  
من نوع الهدية

٢٨١ ، ٢٨٢ ج ٢٨ قد يبتلى الناس من الولاة بمن يتمتع من الهدية ونحوها ليتمكن بذلك من استيفاء المظالم منهم وترك قضاء حوائجهم

٢٨٣ ج ٢٨ اذا كان ولي الأمر يستخرج من العمال ما يريد ان يختص به هو وذووه فلا ينبغي اعانة واحد منها

### مصرف القبيى وأموال بيت المال

ومن يقدم فيها ، ومتى يجوز الأخذ منها ٥٦٤ - ٥٦٧ ج ٢٨ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ج ٨ ، ٤٤ ج ١١ مضاروف القبيى فى الآية

٥٦٥ ، ٢٨٦ ج ٢٨ القبيى لم يكن ملكا للقبى فى حياته وليس فيه خمس ، يصرف منه بعد موته :

٥٦٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٨ ، ١٣٤ ج ٣٠ الواجب ان يبدأ بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين العامة ، المقاتلة أحبب للناس بالقبيى ولا يختص بهم

٥٦٩ ج ٢٨ وكذلك ذريتهم لا سيما من بني هاشم الطالبيين والعباسيين وغيرهم ٥٨٦ ج ٢٨ اذا مات المقاتل أو قتل أعطيت امرأته وأولاده الصغار حتى . . .

٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٥٦٦ ج ٢٨ ولولاة أمور المسلمين من ولاية الحرب ولولاة الديوان ولولاة الحكم ومن يقرضهم القرآن ويفتيهم ويحدثهم ويؤذن لهم

٥٦٦ ، ٢٨٦ ج ٢٨ ويصرف منه فى سداد نفورهم وعمارة طرقاتهم وحسنونهم وكذلك صرفه فى الأثمان والأجور لما يسم نفقة

٥٦٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٨ ويصرف منه الى ذوى الحاجات أيضا

٥٦٦ ج ٢٨ يقدم ذووا المنافع الذين يحتاج المسلمون اليهم على ذوى الحاجات الذين لا منفعة فيهم

٥٧٦ ج ٢٨ ، ١٣٩ ج ٣٠ من يأخذ بمصلحة عامة - كالحاكم - يأخذ مع حاجته ، وهل له ان يأخذ مع الغنى

٢٨٧ ج ٢٨ اذا حصل من هؤلاء متبرع والا اعطي ما يكفيه أو قدر عمله

٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ٢٨ يقدمون فى غير الصدقات من القبيى أو نحوه على غيرهم

٥٦٩ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ج ٢٨ من كان من ذوى الحاجات كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل يجب ان يطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة وكذلك يطوا من القبيى ما فضل عن المصالح العامة التى لا بد منها سواء كانوا مشغولين بالعلم الواجب على الكفاية أولا ، وسواء كانوا فى ربط أولا ، من كان مميذا بعلم أو دين كان مقدما على غيره

٥٧٦ - ٥٨١ ج ٢٨ قول القائل ان عناية الامام بأهل الحاجات يجب ان تكون فوق عنايته بأهل المصالح العامة ليس بمستقيم لوجوه

٥٧٥ ، ٥٧٦ ج ٢٨ لو قدر أنه لم يحصل لهم من الزكوات ما يكفيهم وأموال بيت المال مستفرقة بالمصالح العامة فاعطاء العاجز منهم عن الكسب فرض كفاية

٥٧٤ - ٥٧٨ ج ٢٨ اطلاق القول بأن جميع أهل الزوايا والربط مستحقون باطل كاطلاق القول بأن كل من فيهم مستحق لما يأخذه

٢٥٧ - ٢٥٩ ج ١٩ لا يجب أن يسوي بين  
أصناف أهل الفقيه ولا يستحب

٢٨٨ ج ٢٨ لا يجوز للامام أن يعطي أحدا  
مالا يستحقه لهوى نفسه من قرابة أو مودة  
فضلا عن منفعة محرمة منه  
٥٧٠ ، ٥٧١ ج ٢٨ لا يعطى المبتدعة  
ولا الزنادقة من بيت المال

٥٧١ ج ٢٨ لا يعطى الفقير القادر على  
الكسب ولا من يصنع بها دعوة للفقراء  
ولا يقيم بها سباطا

٥٧٢ ج ٢٨ فقدت العدالة في توزيع  
الأموال السلطانية : فاقوام كثيرون ممن  
ذوى الحاجات والدين والعلم لا يعطى أحدهم  
كفايته ٠٠٠ ، وأقوام يأكلون أموال الناس  
بالباطل ويصدون عن سبيل الله ، وقوم  
لهم رواتب أضعاف حاجتهم ، وقوم لهم  
رواتب مع غناهم وعدم حاجتهم ، وقوم  
ينالون جهات كساجد وغيرها ٠٠٠ ، وأقوام  
في الربط والزوايا يأخذون مالا يستحقون  
ويمنعون من هو أحق منهم

٥٧٢ ، ٥٧٣ ج ٢٨ السعي في تمييز المستحق  
من غيره وإعطاء الولايات والأرزاق من هو  
أحق بها والعمل بين الناس في ذلك بحسب  
الإمكان من أفضل أعمال ولاية الأمور بل ٠٠٠  
٢٩٣ - ٢٩٥ ج ٢٨ افترق الناس في  
المطاء والأخذ ثلاث فرق (١) وأوان السلطان  
لا يقوم الا بمطاء وقد لا يأتي المطاء  
الا باستخراج الأموال من غير حلها  
(٢) من لا يأخذ لنفسه ولا يعطي غيره

٥٧٥ ج ٢٨ قول بعضهم انه لا يستحق من  
هؤلاء الا الزمن والكسح والأعشى خطاء

٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ٢٨ كل من ليس له كفاية  
تكفيه وتكفى عياله فهو ممن الفقراء  
أو المساكين كالصانع البنى لا تقوم صنعة  
بكفايته والتاجر الذى لا تقوم تجارته بكفايته  
٢٨٨ - ٢٩٥ ج ٢٨ يجب الاعطاء لتأليف  
من يحتاج الى تأليف قلبه وإن كان لا يحل له  
أخذ ذلك من الصدقات ومن الفقيه ونحوه ،  
المؤلفة نوعان : كافر ومسلم ، هذا الاعطاء  
وإن كان ظاهره إعطاء الرؤساء وترك  
الضعفاء فالأعمال بالنيات ، ينكره ذووا  
الدين الفاسد كالخوارج

٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٣٠ إذا احتاج ولي الأمر  
الى إعطاء ظالم أو كافر لدفع شرهم  
واستئساف من الناس أموالا رجعوا بها على  
بيت المال

٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ٢٨ المطاء يكون بحسب  
منفعة الرجل وبحسب حاجته في مال  
المصالح وفي الصدقات

٥٨٢ - ٥٨٦ ج ٢٨ مذنب عمر وأبي بكر  
ومالك في قسمة الفقيه

٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٨٨ ج ٢٨ ما فضل عن  
مصالح المسلمين قسم بينهم

٥٨٣ ، ٥٨٤ ج ٢٨ ويجب تقديم الفقراء  
على الأغنياء الذين لا منفعة فيهم فلا يعطى  
غني شيئا حتى يفضل عن الفقراء

٥٨٤ ج ٢٨ إعطاء النبي الأهل قسمين  
والعزب قسما

١٣٣ ج ٣٠ للامام أن يخص كل طائفة  
بصنف من أموال الفقيه

ولا يتألف الناس (٣) اتفاق المال والمنافع للناس بحسب الحاجة الى اصلاح الاحوال ولاقامة الدين والدنيا

٥٨٧ ج ٢٨ اذا كان بيت المال مستقيما فمن صرف بعض اعيانه أو منافعه فى جهة من الجهات التى هي مصارف بيت المال بغير اذن الامام فقد تعدى ، وللامام فصل الاصلح من النقض والاقرار

٥٨٧ ج ٢٨ وان كان مضطربا فلا ينبغى نقض التصرف ولا تضمين المتصرف

٥٩٠ ج ٢٨ مال الديوان الاسلامي ليس كله ولا اكثره حراما ، وفيه ما هو شبهة ، اذا علم ان الذى اعطاه من الحرام لم يكن له اخذه وان جهل الحال لم يحرم عليه ٥٩١ ، ٥٩٩ ج ٢٨ ينبغى لمن فى عطائه شبهة جعل الحلال لأكاله ثم الذى يليه للناس ثم الذى يليه لملف دوابه الجمال ثم ٩٩٨ ، ٥٩٩ ج ٢٨ اذا كان له حق فى بيت المال فاحيل ببعض حقه على بعض المظالم ٥٩٣ - ٥٩٥ ج ٢٨ نقض قول أبي الممالى اذا طبق الحرام الأرض ولم يبق سبيل الى الحلال فانه يباح قدر الحاجة من المطاعم والملايس والمسكن ، صورة ذلك

### وضع المواوين

٢٧٧ ج ٢٨ لم يكن للأموال المقبوضة والمقسومة ديوان جامع على عهد الرسول وأبي بكر ، كانت تقسم الأموال شيئا فشيئا ٨٧ ج ٣١ ، ٣٥٣ ج ٣٠ وكان النبى يحاسب عماله المتفرقين ، محاسبته لابن التبية

٢٧٧ ، ٢٧٨ ج ٢٨ ، ٨٥ - ٨٧ ج ٣١ ولما كثر المال واتسعت البلاد وكثر الناس فى زمان عمر جعل ديوان العطاء للمقاتلة وغيرهم ، وكان للامصار دواوين : الخراج ، والفيء ، وما يقبض من الأموال

### باب الامان والهدنة

٢١٣ ، ٢١٤ ج ٢٩ يجوز قبل الاستيلاء أن يؤمن من ترك القتال فى أرض العتوة على نفسه وماله

١٧٤ ج ١٥ قد تكون المصلحة الشرعية المهادنة

٤١٤ ج ٢٨ الكافر الأصلي يجوز أن يعقد له امان وهدنة ويجوز المن عليه والمفادات به اذا كان اسيرا

٤١٤ ج ٢٨ المرتدون لا يجوز أن يعقد لهم امان ولا هدنة

١٤٠ - ١٤٢ ج ٢٩ غلط من قال لا تصح الهدنة الا مؤقتة

١٤١ ج ٢٩ ما اقت من اليهود لم يباح نقضه

٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٣٠ اذا احتاج ولي الأمر الى اعطاء الكفار لدفع شرهم واستسلف أموالا رجعوا بها

٣٨٥ ج ٣١ العبد اذا هرب من أرض الحرب فهو حر

١٧٧ ج ٣٢ المهاجر من عبيد أهل الذمة يكون حرا

### باب يعقد الذمة

٦٢٢ ، ١٤٢ - ١٤٦ ج ٢٩ الأمر بالوفاء باليهود والمواثيق والنهي عن نقضها

٤١٤ ج ٢٨ يجوز اذا كان كتابيا ان يعقد له ذمة

٤١٤ ج ٢٨ المرتدون لا يجوز ان يعقد لهم ذمة

١٠٠ ج ٨ ، ١٨ - ٣٠ ج ١٩ ، ٣٥٦ ج ٢٨ ، ٢٠٩ ج ٢٩ المشركون لا يقرون بالجزية وان اقرت المجوس

٦٠٨ ج ٢٨ الصابئون والمشركون كالبراهمة ونحوهم من منكري النبوات مشركين بالله في اقرارهم وعبادتهم وفاسدي الاعتقاد في رسله

٣٥٦ ج ٢٨ ، ٢١٨ ج ٢٩ أهل الكتاب والمجوس يقاتلون حتى يسلموا أو يمطوا الجزية عن يد وهم صاغرون

١٨٧ - ١٩٠ ج ٣٢ المجوس ليسوا من أهل الكتاب وليس لهم كتاب ، تعليل أخذ الجزية منهم

١٨٩ ج ٣٢ الصابئون ليس لهم كتاب الا ان يدخلوا في دين أحد من أهل الكتابين ٢٠٧ ، ٢٢٤ - ٢٢٣ ج ٣٥ ، ٥٠ ، ٥٦

٧ ج ٣٨١ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٢٧ ج ١٩ كل من تدين بدين أهل الكتاب فحكمه حكمهم في أخذ الجزية ٥٠٠ سواء دخل في

دينهم قبل النسخ والتبديل أو بعده ، وسواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم يدخل لوجوه ، الخلاف في نصارى بني تغلب ٢٣٢ ج ٣٥ عمر جعل جزيتهم مخالفة لجزية غيرهم

١٨ - ٣٠ ج ١٩ ، ٣٥٦ ج ٢٨ لم يخص الشارع العرب بحكم من الأحكام كعدم أخذ الجزية ، السبب في ان النبي لم يأخذها منهم أنهم اسلموا

٦٥٩ - ٦٦٣ ج ٢٨ الربهان الذين تنازع العلماء في أخذ الجزية منهم

٢٠٩ ج ٢٩ لو صالح الامام قوما من المشركين بلا جزية ولا خراج لم يجز الا للحاجة

٢٥٣ ، ٢٥٤ ج ١٩ ، ٣٥٠ ج ٣٥ الجزية ليست مقدرة بالشرع ، المرجع فيها الى ما يراه ولي الامر مصلحة وما يرضاه الماعدون ، وكذلك الضيافة المشروطة عليهم

٥٤ ، ٥٥ ج ٢٩ تصح الجزية مطلقة غير موصوفة ، ما صالح عليه النبي أهل خيبر وأهل نجران

٦٦٤ ج ٢٨ كل كتاب تدعيه اليهود باسقاط الجزية كذب

٢٣ ج ١٩ اقراره يهود خيبر بالجزية لأنهم كانوا مهادين ، وأمر بإخراجهم قيل لما استفتى عنهم وقيل انه مخصوص بجزيرة العرب

٦٣٠ ، ٦٣١ ج ٢٨ اخرجهم عمر من المدينة وخيبر ويثيب واليمامة ومغاليب هذه البلاد ، أقر اليهود والنصارى بالأردن وفلسطين وغيرها ، المدينة من الحجاز لا من الشام ، الفاصل بين الشام وجزيرة العرب

٧ ج ٢٢ لا يسقط ما على الذمي من الحقوق التي أوجبتها الذمة كضياء الدين ورد الأمانات والقصوب اذا اسلم

٦٥٣ ج ٢٨ أهل الذمة يذلون ولا يظلمون « من آذى ذميا فقد آذاني » كذب

### احكام أهل الذمة

٦٦٥ ج ٢٨ اذا اظهر الذمي شرب الخمر هل يحده

٦٥١ - ٦٥٤ ج ٢٨ شروط عمر التي  
اشتروطها على أهل النمة .

٦٥٤ ج ٢٨ هذه الشروط ما زال يجدها  
عليهم من وفقه الله من ولاية الأمور ك...  
٦٥٦ ، ٦٥٧ ج ٢٨ قول المؤلف قد اشتراطنا  
عليهم من الشروط ما فيه عز الاسلام والسنة  
ولم نثق لهم بقول حتى يصير المشروط  
معمولا

٦٥٨ ج ٢٨ يجب ابقاؤهم على الزي الذي  
يتميزون به عن المسلمين

٢٥٦ - ٢٦٠ ج ٣٢ علة النهي عن التشبه  
بالاعراب والأعاجم وأهل الكتاب ونحو ذلك  
فيما هو من خصائصهم

٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٤٠ ، ٦٤٧ ، ٦٥٥ ج ٢٨ ،  
٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ٣١ هدم كنائس العنوة جائز  
إذا لم يكن فيه ضرر على المسلمين ، النزاع في  
وجوبه ، اعراض من أعرض عن هدمها لقلة  
المسلمين ونحو ذلك

٦٣٥ ج ٢٨ إذا كان لهم كنيسة بأرض  
العنوة فبنى المسلمون مدينة عليها كان لهم  
أخذ تلك الكنيسة

٦٣٤ ج ٢٨ قولهم ان هذه الكنائس التي  
بالقاهرة قائمة من عهد عمر وان الخلفاء  
أقروهم عليها كتب

٦٣٧ ، ٦٣٨ ج ٢٨ بنيت الكنائس بالقاهرة  
في دولة الرافضة المناقن

٦٥٥ ، ٦٥٦ ج ٢٨ سبب أحداث هذه  
الكنائس شيثان

٦٣٨ ج ٢٨ كان في بر مصر كنائس قديمة  
أقرهم المسلمون عليها لأن ...

٦٣٤ ، ٦٣٥ ج ٢٨ ما بناء المسلمون من  
المباني لم يكن لأهل النمة ان يحدثوا فيها  
كنيسة

٦٣٥ ج ٢٨ ما فتحه المسلمون صلحا يجوز  
إبقاء كنائسهم القديمة ، ولا يجوز ان يحدثوا  
كنيسة في أرض الصلح

٦٤٧ ج ٢٨ ليس لأحد ان يحدث كنيسة  
ببر الشام وان كان هناك آثار كنيسة قديمة  
٦٣٥ ، ٦٣٨ ج ٢٨ القرية التي يسكنها  
المسلمون وفيها مساجد المسلمين لا يجوز  
أن يظهروا فيها شيئا من شعائر الكفر  
لا كنائس ولا غيرها ...

٦٥٥ ج ٢٨ لو أقرت بأيديهم لكونهم أهل  
الوطن ثم ظهرت شعائر المسلمين فيما بعد  
بتلك البقاع بحيث بنيت فيها المساجد  
فلا يجتمع شعائر الكفر مع شعائر الاسلام  
« لا تصلح قبلتان بأرض » « لا يجتمع بيت  
رحمة وبيت عذاب »

٦٥٥ ج ٢٨ لا يجوز ان تحبس أرض  
المسلمين على الديارات والصوامع ولا يصح  
الوقف عليها ، سبب أحداث هذه الأحياس  
عليها

٦٣٩ ج ٢٨ كان ولاية الأمور الذين يهدنون  
كنائسهم ويقومون أمر الله فيهم مؤيدون  
مقصورين

٦٤١ - ٦٤٤ ج ٢٨ النصارى محتاجون الى  
المسلمين ولا عكس

٦٤٢ ، ٦٤٣ ج ٢٨ الإشارة على ولاية الأمور  
بإظهار شعائرتهم وتقويتهم حرام ، لا يشير  
بذلك الا منافق أو له غرض فاسد أو جاهل

٦٤٤ - ٦٤٦ ج. ٢٨ النهي عن موالاتهم ومبايعتهم والحكمة في ذلك

١٢ ، ١٣ ج. ٣٠ هل يعل على الجار المسلم جـدار الملك المشترك بين مسلم وذي ، لا يجوز لمسلم ان يجعل جداره المسلم ذرية لرفع كافر على مسلم ، من شارك الكافر او استخدمه واراد بجاه الاسلام ان يرفعوا على المسلمين فقد بفس الاسلام

٦٦٤ - ٦٦٧ ج. ٢٨ ليس لاهل النعمة ان يبيعوا خمرهم لمسلم ولا يهدوها اليه ولا يعاونوه عليها بوجه من الوجوه ، عقوبتهم على ذلك ، هل ينتقض عهدهم بذلك

٦٦٥ ج. ٢٨ ليس لهم ان يستمينوا بجاه احد ممن يخدمونه او من اظهر الاسلام منهم على اظهار شيء من المنكرات

٦٦٧ ج. ٢٨ لو باع ذمي لذي خمر سرا لم يمتنع ، اذا تقابضا جاز ان يعامله المسلم بذلك الثمن

١٩٤ ج. ٢٢ هل يجوز دخول الذمي المسجد لمصلحة ، وهل يشترط اذن المسلم

١٩٧ ، ١٩٨ ج. ٢٨ الخلاف في الحكم بين المعاهدين من اهل الحرب كالمستأمن والمهادن والذمي

٢٧٦ ج. ٢٨ يؤخذ من تجار اهل الحرب العشر ، وتجار اهل النعمة نصف العشر اذا اتجروا في غير بلادهم

٣١٦ ج. ٢٨ المحارب

٦٤١ ج. ٢٨ اذا تجسس احد من اهل النعمة على المسلمين وجبت عقوبته وهل ينتقض عهده

٣٩٧ ج. ٣٠ اذا آوى صاحب ذمة اهل الحرب او عاونهم على المسلمين انتقض عهده ، لا يترك مثل هؤلاء في موضع يخاف ضررهم على المسلمين او ينقل اليهم اولاد المسلمين

## كتاب البيع

١٨٩ ، ١٩٠ ج. ٢٩ المعاوضات من ضرورة الدنيا والدين

٢٦ - ٣٩ ج. ٢٩ اصول مالك في البيوع اجود من اصول غيره ، سبب ذلك ، احمد موافق له في الاغلب

١٦ - ١٨ ج. ٢٩ الاصل في العادات الاباحة ١٨٦ ، ١٨٧ ج. ١٥ ، ١٢ ج. ١٨ انتم اعلم بامور دنياكم ،

٣٨٦ ج. ٢٨ لا يحرم من المعاملات التي يحتاج اليها الا ما دل الشرع على تحريمه

١٨ ج. ٢٩ البيع والهبة والاجارة وغيرها هي من العادات التي يحتاج الناس اليها في معاملاتهم

١٨ ، ١٨٠ ج. ٢٩ الشريعة جاءت في هذه العادات بالآداب الحسنة فحرمت منها ما فيه فساد ، واوجبت مالا به منه ، وكرمت مالا ينيغي ، واستحيت ما فيه مصلحة راجحة : في انواع هذه العادات ومقاديرها وصفاتها

٣٨٥ ، ٣٨٦ ج. ٢٨ عامة ما نهى عنه من المعاملات يعود الى تحقيق العدل والنهي عن الظلم دقه وجله ، امثلة

١٨١ - ١٨٤ ، ١٨٩ ج ٢٩ العقود التي فيها نوع معاوضة اما ان تكون مباحة من الجهتين كالبيع والاجارة ٠٠٠ واما ان تكون حراما من الجهتين كبيع الخمر بالخنزير ٥ - ٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ١٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ج ٢٠ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ج ٣١ تصح العقود بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل ، أقوال الفقهاء في المسألة ثلاثة ، أدلة القول الأول

٧ ج ٢٩ اذا اختلف اصطلاح الناس في الالفاظ والأفعال انعقد عند كل قوم بما يفهمونه بينهم من الصيغ والأفعال ١٢ ج ٢٩ اذا قيل بكرة العقود بغير لفظ العربية لغير حاجة كان متوجها ١٣٩ ج ٢١ ، ٤١١ ج ١٣ لو تأخر القبول عن الإيجاب حتى خرجا عن ذلك الكلام الى غيره أو تفرقا بإبادهما فلا يرد من إيجاب ثان ان كان حاضرين ، اذا كانا غائبين أو أحدهما غائبا ٠٠٠

### شروطه

#### (١) التراضي

٦ ، ١٤ ، ١٥٥ ، ١٩٠ ج ٢٩ الأصل في العقود هو التراضي ١٨٥ - ١٩٦ ج ٢٩ بذل المال بطريق التعويض ينقسم الى واجب ومستحب كالبايعة والمؤاجرة والمشاركات ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ج ٢٩ ، ٥٠٤ ج ٨ ، ١١٨ ج ١٤ أقوال المكره بغير حق لغو عندنا ، اذا أكره على العقد فهو باطل ، واذا أكره على التقابض فلي كل منهما ان يرد ما قبضه ،

وان تلف المال المقبوض تحت يد القابض بفعله أو تقريطه أو عذرانه ضمن ٠٠٠ ١٩٨ ، ١٩٩ ج ٢٩ اذا أكرهوا على بيع اعيان ليست لهم ثم اشتروها صورة فطولبوا بالثمن فليس للمشتري المطالبة بزيادة على الثمن ولا مطالبة برد الأعيان ١٩٩ ج ٢٩ اذا أكره على بيع دار ولده لم يصح البيع وترد الى مالكها .

٢٠٠ ، ٢٠١ ج ٢٩ اذا أكره السلطان أو اللصوص أو غيرهم رجلا على أداء مال بغير حق وأكره رجلا آخر على اقراضه أو الإتياع منه وأداء الثمن عنه أو اليه فهل يذهب على مالكه وليس على الآخر شيء ٠٠٠ ٣٣٣ - ٣٣٦ ، ٣٩٥ - ٣٩٨ ، ٥٢٩ ج ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ج ٣٠ « بيع الأمانة » صورته : أن يعطيه المال ويستغل العقار عن منفعة المال ما دام المال في ذمة الآخذ واذا رد عليه المالك أخذ العقار لا يجوز ، الواجب في مثل هذا ان يرد العقار الى ربه والمالك الى ربه ويمزرا اذا كانا عالمين بالتحريم

٣٩٥ ، ٣٩٦ ج ٢٩ اذا باع زوجته دارا بيع أمانة فبا حصل لها من الأجرة بعد ان علمت التحريم تحسبه من رأس المال وما قبضته قبل ذلك فهو على الخلاف ، وان اصطلاحا على ذلك فهو أحسن ، وما قبضته بعقد مختلف فيه تعتقد صحته لسم يجب عليها رده

٣٩٦ ج ٢٩ اذا طلب منه ان يقرضه دراهم فامتنع الا ان يبيعه الكرم واذا جاءه بالدرهم اعاد عليه الكرم لم يكن بيعا لازما ٠٠٠



١٨٨ - ١٩٦ ، ٤٣٩ ج ٢٩ اذا بذل ما يحتاج اليه بلا اكراه لم يشرع الاكراه ، واذا لم يبذل فقد يوجب معاوضة تارة ، وقد يوجب عوضا مقدرا تارة ، وقد يوجبهما معا ، وقد يوجب التحويل لمعين أخرى

١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ج ٢٩ المعاوضة اذا احتاج المسلمون اليها بلا ضرر يزيد على حاجة المسلمين وجبت ، وعند علم الحاجة ومع حاجة رب المال المكافئة قرب المال اول ٧٧ ، ٧٨ ج ٢٨ مواضع يجوز فيها الاكراه على البيع

١٨٨ ، ١٨٩ ج ٢٩ يغلط هنا فريقان : قوم يجعلون الاكراه على بعضها اكرها بحق وهو اكرها بباطل وقوم يجعلونه اكرها بباطل وهو اكرها بحق ، وفيها ما يكون اكرها بتأويل حق .....

(٢) ان يكون العاقد جائز التصرف (١)

(٣) ان تكون العين مباحة النفع

٦١ ج ٣٤ الخلاف في بيع لبن الآدميات ٢١٢ ، ٢١٣ ج ٣٦ يبيع المصحف بكره عند احمد كراهة تحريم أو تنزيه ، ويجوز ابداله في احدي الروايتين من غير كراهة ، اذا بيع واشترى بثمنه فهو من جنس الابدال في ظاهر منهجه

١٨١ ج ٢٩ العقود التي فيها نوع معاوضة قد تكون حراما من الجهتين وقد تكون حراما من احدهما ...

٣٠٦ ج ٢٢ لفظ البيع مع الاطلاق لا يتناول بيع الخمر ونحوه

(١) انظر المحجر

٥١٢ ج ٢١ الخلاف في جواز بيع الدهن المتنجس من مسلم أو كافر اذا أعلم بنجاسته ٨٣ ، ٥١١ ، ٥١٢ ج ٢١ يباح الاستصباح بالدهن المتنجس

١٤٣ ، ١٤٤ ج ٢٢ بيع الحرير للكافر والنساء يجوز

٢٢٢ ج ٢٩ الحر المسلم لا يمكن بيعه ، اذا انضم الى بعض الملوكة أو الأمراء متقسما باسم مملوكه ليعطيه حقه من بيت المال

٢٢٥ ج ٢٩ اذا ثبت أنه حر وجب تفريره للذي باعه ، وللمشتري ان يطلب بالثمن من الذي قبضه منه ، وله أن يطلبه من الآخذ الذي غره

٢٨٠ ج ٣١ كل موضع لا تصير فيه الأمة أم ولد لا يجوز بيعها

(٤) ان يكون من ماله

١٧٨ - ١٨٠ ج ٢٩ الملك في الشرع انواعا، الفرق بين الملك التام والناقص

٢٢٩ ج ٢٩ اذا اشترى من التتر فعليه ان يعطى الثمن لمن باعه وان كان تتريا

٢٣٠ ج ٢٩ اذا رسم للتاجر بأن لا يؤخذ منه شيء على تجارته فباع المرسوم على تاجر آخر فلم يسافر لم يستحق على المشتري شيئا وكذلك ما يطلق من بيت المال لمن وقد على السلطان أو خرج ليريد ...

٢٠٣ ج ٢٩ يبيع الملك بغير اذن مالكه ولا ولاية عليه باطل ، الواجب ...

٢٠٢ ، ٢٠٣ ج ٢٩ اذا سير على يد رجل قماشا ليسلمه الى ولده فلم يسلمه وباعه كان ظالما ، وان فات فعليه قيمته ، وان باعه

بيما خارجا عن العرف فهو ضامن لما يتلف من الثمن ، وإن باعه بدون قيمة المثل وسلم المبيع فهو ضامن للمقص

٢٠٣ ج ٢٩ إذا ملكتك بولدها ملكا وباعه ثم ملكته الثاني لم يصح تملكها الثاني

٥٧٧ - ٥٨١ ج ٢٠ ، ١٦٣ ج ٣٢ ، ٢١ ، ٣٦٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ - ٢٥٠ ج ٢٩

إذا تصرف في حق غيره بغير إذنه هل يقع تصرفه مردودا أو موقوفا على إجازته ، القول بوقف العقود مطلقا هو الأظهر في الحجة وليس في ذلك ضرر ، هل يكون ضامنا لعهد المبيع إذا لم يسلم موكله

٥٨٨ ، ٥٨٩ ج ٢٨ ، ٢٠٤ - ٢٠٦ ج ٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٣١ الأرض الخراجية يجوز بيعها في أصح قولي العلماء ، حكمها بيد

المشتري كحكمها بيد البائع ، ينبغي أن يباع ما لبيت المال من هذه الأرضين وما لبيت المال من المقاسمة التي هي بمنزلة الخراج

٤٨٨ - ٤٨٩ ج ١٧ سر كراهة بعض السلف لبين الأرض الخراجية

٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٣١ ، ٥٨٨ ج ٢٨ الأرض المفتوحة عنوة توجب وتورث ويوصى بها

٢٠٤ ، ٢٠٥ ج ٢٩ وارثها أحق بها بالخراج ٢٠٦ ج ٢٩ إذا أخذه ذمي من الذمي الأول

بالخراج وعاقبه على ذلك لم يمتنع ٢٠٧ - ٢٠٩ ج ٢٩ لا يكره للمسلم أخذ

الأرض الخراجية من الذمي أو غيره بالخراج ٢٠٨ ج ٢٩ لو أسلم الذمي الذي هو مستول عليها بقيت بيده مؤديا لخراجها

٢٠٨ ج ٢٩ الخراج إنما يثبت برضا المخارج واختياره

٢٠٩ ج ٢٩ إذا فتحت الأرض فتح صلح وأهلها مشركون من غير أهل الجزية لم يجز إقراهم بغير جزية

٢٠٩ - ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ج ٢٩ مكة فتحت عنوة

٢١١ - ٢١٤ ج ٢٩ ، ٤٨٩ - ٤٩١ ج ١٧ ، ١١٣ ج ٣٤ يجوز بيع بيوت مكة - التأليف

أو التأليف والانتقاض - ويكسب المشتري قد استفاد بذلك أنه أحق بالمرصة من غيره

مادام محتاجا ، وإذا باعها الإنسان قطع اختصاصه بها وتوريثه إياها ، ولا تجوز

إجارتها على الصحيح ، المانع من إجارتها كونها أرض المشاعر

٢١١ ج ٢٩ فساد قول من يقول أن الخراج يضرب على مزارعها

٢١٣ ، ٢٠٩ ج ٢٩ سبب إبقائها بيد أهلها بدون خراج

٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ج ٢٩ إذا كان الماء محبوبا عليه في الاقطاع وهو يريد تعطيل

ما يستحقه من الزرع وبيعه لغيره جاز ، بخلاف الماء الذي يجري في ملكه بلا عوض

كالعين الجارية في أرض أحيائها فعليه بذل فضله لمن يحتاج إليه للشرب للذميين

والدواب بلا عوض ٢١٥ ، ٢٢٠ ج ٢٩ الماء الذي يكون بالأرض

المباحة والكلا الذي يكون بها لا يجوز بيعه ٢١٥ - ٢١٧ ج ٢٩ إذا كان يملك ماء نابعا

كبئر محفورة في ملكه أو يملك عين ماء في أرض مملوكة جاز أن يبيعهما ، ويجوز أن

يبيع بعضها مشاعا على أصعب وأصعبين ،

واذا باع الماء بدون القرار واذا باع الأرض ولم يذكر الماء هل يستل

٢١٦ ج ٢٩ كذا يباع مع البستان والدار ماله من الماء كاصبح من قناة كذا . . .

٢١٧ - ٢١٩ ج ٢٩ الكلا النابت في الأرض المباحة بغير فعل آدمي مشترك بين الناس فمن سبق اليه فهو أحق به ، النابت في أرض مملوكة أو مستأجرة . . ان كان صاحبه محتاجا اليه فهو أحق به ، وان كان مستغنيا عنه فالأكثر يجوزون أخذه ورعيه بغير عوض

٢١٨ - ٢٢٠ ج ٢٩ « الناس شركاء في ثلاث »

٢٢٠ ، ٢٢١ ج ٢٩ لا حق على أهل النحل لأهل الأرض التي يجنى منها ، الطلول أحق بالبذل من الكلا ، ان كان جنى تلك النحل تضر به فله المنع من ذلك ، اذا كان لصاحب الطلول نحل فهو أحق به

٢١٨ ، ٢١٩ ج ٢٩ الناس يشتركون في كل ما ينبت في الأرض المباحة : من المعادن الجارية كالقير والنفط والجمادة كالذهب والفضة والملح وغير ذلك

(٥) أن يكون مقبورا على تسليمه

٤٢٧ ، ٤٢٦ ج ٢٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ج ٣٠ ، ٥٤٣ ج ٢٠ ، ٣٨٥ ج ٢٨ مالا يقدر على تسليمه لا يجوز بيعه سواء كان موجودا أو معدوما ، أمثلة

٥٢٩ ج ٢٠ « لا تبع ما ليس عندك » يراد به مالا يقدر على تسليمه وان كان في النمة

(٦) ان يكون المبيع معلوما

٢١٦ ج ٢٩ لا يشترط ان يرى جميع المبيع ، بل ما جرت العادة برؤيته

٤٨٧ ، ٤٩١ ج ٢٩ ما يحصل الحرج برؤية جميعه يكتفى برؤية ما يمكن منه

٣٤٥ ج ٢٠ جواز بيع الاعيان الغائبة بالصفة

٤٢٧ ج ٢٩ بيع الحصاة ٢٠١ ج ٣٠ يصح اشتراء الضرير ، لا بد ان يوصف له ، ان وجدته بخلاف الصفة فله الفسخ

٢٢١ ج ٢٩ اذا علمت الملك بالصفة ثم باعته صح ، وكذا اذا رآه وكيلها في البيع . . . ٢٢٢ ج ٢٩ اذا لم ير المبيع بوصف فالبيع باطل وعليه رده بمثله أو قيمته

٢٣٧ ج ٣٠ ، ٥٣٧ ج ٢٠ الحكمة فسي النهي عن بيع المعنات كحبل الجبله والنمر قبل بلو صلاحه والمضامين والملاقيح

٥٥٠ ، ٥٥١ ج ٢٠ ، ٧٢ ج ٢٩ ، ١٩٧ - ٢٠٢ ج ٣٠ اذا عقد هل لبن الماشية بموض

فقارة يشتري لبنها وعلفها وخدمتها على المالك ، وتارة على المشتري . . .

٣٤٦ ج ٢٠ ، ٢٢٧ - ٢٢٩ ، ٤٨٦ - ٤٩٣ ، ٣٣ - ٣٦ ج ٢٩ بيع المغيب في الأرض كالجزر واللنت والقلقاس والفجل والثوم والبصل جائز على الصحيح

٣٨٥ ج ٢٨ الحكمة في النهي عن بيع الملامسة والمناينة

٣٤١ ج ٢٠ ، ٤٧١ ج ٢٤ ما رخص فيه من بيع الغرر

٢٢٨ ، ٤٨٥ - ٤٨٧ ، ٤٩٠ - ٤٩٣ ، ٣١ ، ٢٢ ج ٢٩ بيع ما يكون قشره موصولا له

كقصب السكر والعنب والرمان والموز واللوز واللوز في قشره الواحد والباقلة في قشره جازر باتفاق الأمة

٢٢٥ - ٢٢٩ ج. ٢٩ ، ٣٤٦ ج. ٢٠ يصح بيع البندق والفستق والبقول والحبس ذوات القشور على الصحيح  
٤٩٣ ج. ٢٩ كون المبيع معلوماً أو غير معلوم لا يؤخذ عن الفقهاء وحدهم بل ...

#### (٧) ان يكون الثمن معلوماً

١٢٧ ج. ٣٤ ، ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٧ ج. ٢٩ اذا ابتاع طعاماً بما ينقطع به السعر أو بما يبيع به الناس أو بما اشتراه من بلد أو برقمه جاز في أحد القولين ، بيع المساومة

٢٣١ ، ٢٣٢ ج. ٢٩ اذا باع سلمة مثل ما يبيع الناس لتختلف المثلية فله قيمة المثل وقت القبض

٢٣٢ ، ٢٣٣ ج. ٢٩ اذا أخذ سنة الفلاء غلة وقال قاطعني فيها قال حتى يستقر السعر وصبراً شهراً ثم أخذ حظه بمائة وخمسين اردباً فليس له غيرها

٢٣٧ ج. ٢٩ بيع ( جفان ) الزيت جازر وان لم يعلم مقدار زيتة كعب القطن والزيتون ونحوهما من المنصدرات والمبيعات مجازفة  
٥٥ ج. ٢٩ العوض عما ليس بنال كالصداق والكتابة والفدية في الخلص والصالح عن القصاص والجزية والصالح مع أهل الحرب ليس بواجب ان يعلم الثمن والأجرة

٢٣٣ - ٢٣٥ ج. ٢٩ يجوز بيع المشاع وحق الشريك باق في النصف الآخر ، وللمشتركين ان يتهايا فيه بالمكان أو بالزمان

٢٣٥ ج. ٢٩ بيع نصيب الغير لا يصح الا بولاية أو وكالة ، اذا لم يجره المستحق بطل ، وللمشترى الخيار في نسخ البيع أو اجازته

٣٤١ ج. ٢٩ اذا باعه خلا وخمراً - وقيل يصح فسخ الحلال بقسطه - فلمن تفرقت عليه الفسخ

٢٣٥ ج. ٢٩ اذا باع نصيبه وسلم الجميع للمشترى وتسلر على الشريك الانتفاع بنصيبه كان ضامناً لنصيب الشريك بقيته  
٧١ ، ٧٢ ج. ٢٩ اذا كان في فريق الصفقة ضرر جاز الجمع بينهما في المعاوضة وان لم يجرز افراد كل منهما ...

#### فصل

٢٩٠ - ٢٩٢ ج. ٢٩ النهي عن البيع بعد النداء الثاني ، اذا كان غيره يشغل عن الجمعة كان أولى بالنهي ، اذا حصل البيع في هذا الوقت وتعدرد الرد ...

٢٣٦ ، ٢٣٢ ج. ٢٩ لا يجوز بيع العنب ممن يصهره خمراً ، اذا لم يمكن بيعه وطباً ولا تزييبه اتخذ خلا أو دبساً

٢٣٧ ج. ٢٩ ان كان قد اشترط ان تكون الجفنة لرب المصر بحيث قد واطا العاصر على ان يبقى فيها زيتاً كان غشاً وحرم شراؤه للزيت

١٤١ ج. ٢٢ ، ٢٧٥ ، ٢٣٢ ج. ٢٩ يبيع السلاح لمن يقاتل به قتلاً محرماً لا يجوز

٢٩٧ ، ٢٩٨ ج. ٢٩ ما حرم لبسه لم تحل صناعته ولا يبيع لمن يلبسه من أهل التحريم كالحرير للرجل

٢٢٣ ج ٢٩ اذا كان مالكة المسلم في بلاد  
التتر فهرب منه وكان في رجوعه الى بلادهم  
ضرر عليه في دينه او دنياه بيع في بلاد  
الشام بدون اذن مالكة

٣٣٨ ج ٣٢ اذا اسلم رقيق الكافر الذي  
لم يزل ملكه عنه لكن يؤمر بازالته . . .

٢٣٧ ج ٢٩ اذا جمع بين بيع و اجارة  
معا جاز في اظهار قولي العلماء

٧٣ ، ٧٤ ج ٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٤١ ،  
٥٣٣ - ٥٣٥ ج ٢٩ اذا جمع الى القرض  
بيعا او اجارة ، او مساقاة او مزارعة فهي  
من المعاملات الربوية « لا يحل سلف وبيع »  
٢٢٨ ، ٢٢٩ ج ٢٩ اذا باع القلقاس فقلع  
المشتري منه ثم جاء آخر فزاد عليه فقبل  
الزيادة وطرد المشتري الاول لم يحل قبولها  
وكان للاول

٢٨١ - ٢٨٥ ج ٢٩ من البيوع ما نهى عنه  
لما فيه من ظلم احدهما للآخر كالبيع على  
بيع اخيه والنجش وتلقى السلع والمعيب  
والمصراة ، النهي يدل على ان العقد موقوف  
على الاجازة

١٠٢ ، ١٠٣ ج ٢٨ « نهى ان يبيع حاضر  
لباد » وعن « تلقى الجلب »

٤٤٨ - ٤٥٠ ج ٢٩ النزاع فيما اذا باع  
ربويا كالحنطة والشعير الى اجل هل يجوز ان  
يعتاض عن ثمنه بحنطة او شعير . . . ، اذا  
كان البائع قد اخذ الحنطة او الشعير بدون  
قيسته فذاك اخف

٤٤٩ ج ٢٩ وان باع ما عند المشتري من  
حنطة او شعير واستوفى حقه من الثمن جاز  
٣٠٠ ، ٣٠١ ج ٢٩ اذا باع قمحا او غلة  
بشمن مؤجل ثم حل الاجل ولم يكن عند المدين  
الا قمحا او غلة جاز ان ياخذ منه غلة او قمحا  
وهو افضل للغيرم اذا كان ارفق بالمدين

٤٤٦ - ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٣٠ - ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠  
ج ٢٩ ، ٧٤ ج ٢٨ اذا باعه السلعة الى  
اجل واشتراها من المشتري باقل من ذلك  
حالا لم يجز اذا كان مقصودهما دارهم بدارهم  
الى اجل « من باع بيعتين في بيعة فله او كسهما  
او الربا » « اذا تبايعتم بالعينة . . . »

٧٤ ج ٢٨ اذا ادخل بينهما محلا للربا مثل  
ان يشتري السلعة منه اكل الربا ثم يبيعها  
معطى الربا الى اجل ثم يعيدها الى صاحبها  
ينقص دراهم يستفيدا المحلل  
٥٠٠ ، ٤٤٢ - ٤٤٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٤٣٤ ،

٤٣١ ج ٢٩ اذا كان قصد المشتري الدراهم  
وغرضه ان يشتري السلعة الى اجل ليبيعها  
وياخذ ثمنها فقد اختلف العلماء فيه على  
ثلاثة اقوال ، اقواها انه منهي عنه وانها  
اصل الربا « التورق »

٢٥٩ ، ٢٦٠ ج ٢٩ المباحات التي يشترك  
فيها المسلمون في الاصل اذا جبرها  
السلطان وامر ان لا ياخذها الا نوابه وان  
تباع للناس لم يحرم شراؤها :

٢٦٠ - ٢٦٢ ج ٢٩ اذا استخرج نواب  
السلطان بغير حق من يستخرج تلك المباحات  
فهذا فيه شبهة ، طريق التخلص منها

٢٥٢ ج ٢٩ اذا كان الانسان يبيع سلعة وعليها وظيفة تؤخذ من البائع أو المشتري فلا يحرم السلعة ولا الشراء ولا شبهة في ذلك ، وكذلك اذا كان المأخوذ يبيع السلعة ٢٥٨ ، ٢٥٩ ج ٢٩ تجوز رشوة العامل لدفع الظلم ، لا لمتع الحق

٢٦٤ - ٢٧٢ ج ٢٩ المدينة التي لا يذبح فيها شاة الا ويأخذ المكاس سقطها وكوارعها ثم يبيع ذلك يجوز الشراء منه والتورع عنه أول

٢٦٥ - ٢٦٧ ج ٢٩ من عامل معاملة يعتقد جوازها في مذهبه وقبض المال لم يحرم عليه ، و ...

٢٦٩ ج ٢٩ اذا اشترى شيئا فظهر انه مفصوب ولم يعرف مالكة ياعه وأخذ ثمنه وتصدق بالربيع

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٩ حكم معاملة من غالب أموالهم حرام كالنكاسين وآكلة الربا واشباعهم وأصحاب الحرف المحرمة

٢٧٣ ج ٢٩ ما يأخذه رؤساء القرى ظلما من افاس فهو حرام وما كان ملكا له أو مكتسبا بطريق شرعي فهو مباح

٢٧٣ ج ٢٩ شيخ الحارة اذا أخذ اجرتة على الحراسة بالمعروف ولم يعتمد فهي حلال ٢٧٤ ج ٢٩ اذا أخذ رؤساء القرى من الغامي ما يضيئون به المنقطعين بغير اختياره وجبوا له من المساكن والأراذل حل يحل له

٢٧٥ - ٢٧٧ ج ٢٩ معاملة التتار يجوز فيها ما يجوز في امثالهم ويحرم فيها ما يحرم من معاملة امثالهم

٢٧٦ ج ٢٩ اذا كان معهم أو مع غيرهم أموال يعرف انهم غصبوها من معصوم لم يجز شراؤها

٢٧٦ ج ٢٩ وان علم ان في أموالهم شيئا محرما لا تعلم عينه لم تحرم معاملتهم

٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٢٩ الحرام اذا اختلط بالحلال نوعان ، اذا اشتبه واختلط بغيره لم يحرم الجميع ، بل

٢٧٧ ج ٢٩ اذا علم ان في البلد شيئا من هذا النوع لا يعلم عينه لم يحرم على الناس الشراء من ذلك البلد

٢٧٧ ، ٢٧٨ ج ٢٩ المحرمات في الشريعة ترجع الى الظلم ، الظلم نوعان

٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ٢٩ كثير من الناس ينظرون ما في الفعل أو المال من كراهة توجب تركه ولا ينظرون ما فيه من جهة أمر يوجب فعله ، امثلة

٢٩٣ ج ٢٩ اذا اشترى سلعة وكانت حراما في الباطن لم يكن عليه اثم

٣٠٧ ج ٢٩ اذا خلف المرابي مالا وولدا وعلم الولد قدر الربا رده الى أصحابه أو تصدق به ، ولا يحرم الباقي ، القدر المشتبه يستحب له تركه ، وان كان الأب قبضه بالمعاملات الربوية التي يرخس فيها بعض الفقهاء جاز للوارث الانتفاع ، وان اختلط الحلال بالحرام وجهل قدر كل منهما جعل ذلك تصفين

٣٠٨ ج ٢٩ اذا اختلط ماله الحرام بالحلال اخرج قدر الحرام بالميزان وقدر الحلال له ، وإذا لم يعرفه وتمازرت معرفته تصدق به عنه

٣٠٩ ج ٢٩ اذا كان الرجل محتاجا والجهة فيها حلال وحرام أو فيها شبهة فينبغي لصاحبها ان يصرفها في الأمور البرانية ، وإذا تصدق بها على الفقراء ، أو نوى الصدقة بها عن يستحقها كان حسنا

٣٠٨ ج ٢٩ المال المكسوب ان كان عينا أو منفعة مباحة في نفسها وانما حرمت بالقصد فهذا يفعله بالموضع لكن لا يطيب له أكله كمن يبيع عتبا لمن يتخلله خمر

٣٠٩ ج ٢٩ وإن كانت العتيق أو المنفعة محرمة كخمر البقي وثمان الخمر فلا يقضى له به قبل القبض ، ولو اعطاه اياه لم يحكم برده ، ولا يحل للبقي والخمار ونحوهما ، بل يصرف في مصالح المسلمين

٣٠٩ ج ٢٩ اذا تأتت هذه البقي وهذا الخمار وكانوا فقراء جاز ان يصرف اليهم من هذا المال مقدار حاجتهم ، اذا تصدق به لاعتقاده أنه يحل أثيب ، وإن تصدق به كما يتصدق المالك بملكه لم يقبل

٣١١ - ٣٣١ ج ٢٩ قول القائل أكل الحلال متمرد لا يمكن وجوده في هذا الزمان خطأ ، كان يقول بعض أهل البدع وبعض أهل الفقه الفاسد والنسك الفاسد

٣١٢ ، ٣١٣ ج ٢٩ طائفة لما رأوا مثل هذا الهرج سدت باب الورع فصاروا نوعين (١) المباحية

٣١٣ ج ٢٩ ومن الناس من آل بهم الإفراط في الورع الى ان امتنع من أكل ما في الأسواق ولم يأكل الا ما نبت في البراري ...

٣١٥ - ٣١٨ ج ٢٩ ويتبين بذكر أصول (١) انه ليس كل ما اعتقد فقيه معين أنه حرام كان حراما

٣٦٥ - ٣٦٧ ، ٣١٨ - ٣٢٠ ج ٢٩ (٢) ان المسلم اذا عامل معاملة يعتقد جوازها وقبض المال جاز لغيره من المسلمين ان يعامله في مثل ذلك المال وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة (٣) ان الحرام نوعان (١) لوصفه كالميتة (٢) لكسبه كالماخوذ غصبا أو بمقد فاسد

٣٢١ (٤) ان المال اذا تمرد معرفة مالكه صرف في مصالح المسلمين

٣٣٢ ج ٢٩ (٥) ان المجهول في الشريعة كالمعدوم والمجوز عنه

٣٢٩ ج ٢٩ ما ذكر ان وقعت المنصورة لما لم تقسم فيها القناتم واختلطت فيها المنافع دخلت الشبهة

٣٣١ ج ٢٩ قول القائل الدرهم كيف قبل التغير وصار حراما بالسبب المنوع ولم يقبل التغير فيصير حلالا بالسبب المشروع

٨٧ ج ٢٨ التعميم في الأموال اذا كان الناس محتاجين الى سلاح للجهاد فعلى أهل السلاح ان يبيعوه بعوض المثل ولا يمكنون من ان يحبسوا السلاح حتى يتسلط العدو أو يئذل لهم من الأموال ما يختارون

٧٦ - ٧٩ ، ٨٧ - ١٠٥ ج ٢٨ السعر منه ما هو ظلم لا يجوز ومنه ما هو عدل جائز ، اذا كان الناس يبيعون سلمهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء وإما لكثرة الخلق فالزامهم

ويسعر عليهم الدقيق والحنطة ويعطوا  
أجرة المثل

٣٠٠ ج ٢٩ المضطر الذي لا يجد حاجته  
الا عند هذا الشخص يربح عليه مثلما يربح  
على غيره

٩٨ ج ٢٨ ، ٣٠٠ ج ٢٩ لو اضطر ناس  
الى سكنى في بيت انسان او مكان يأوون اليه  
فعليه ان يسكنهم ، وكذلك لو احتاجوا ان  
يعبرهم ثيابا يستدفئون بها أو آلات يطبخون  
بها أو ييثون أو يستقون

٩٥ - ٩٧ ج ٢٨ « ان الله هو المسعر ٠٠ »  
٥٢٠ ، ٥٢٣ ج ٨ ، ٥٢٣ - ٥٢٥ ج ٢٩  
الفلاء والرخس من جملة الحوادث التي  
يخلقها الله ، قد يكون ارتفاعها بسبب ظلم  
بعض العباد وانحطاطها بسبب احسانهم

٥٢٣ - ٥٢٥ ج ٢٩ رغبة الناس هي المؤثرة  
في ارتفاع الأسعار وانخفاضها وكذلك العوض  
والقدرة

٧٥ ، ٧٦ ج ٢٨ ومن المنكرات الاحتكاك  
لما يحتاج الناس اليه ، المحتكر

٧٥ ، ٧٦ ، ١٠٢ ج ٢٨ لولي الامر ان يكره  
الناس على بيعس ما عندهم بقيمة المثل  
عند ضرورة الناس اليه

١٠٤ ، ١٠٥ ج ٢٨ لو امتنع صاحب الخان  
والقيسارية والحمام مع حاجة الناس اليها  
الا بما شأوا ألزم ببذل ذلك بأجرة المثل

٣٠٤ ج ٢٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ج ٢٨ اذا ترك  
احدهما مزاينة صاحبه لأجل مشاركة  
لم يحرم اذا كان في السوق من يزايدهما ،

ان يبيعوا بقيمة يعينها اكراه بغير حق ،  
اذا امتنع ارباب السلع من بيعها مع ضرورة  
الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة  
وجب عليهم بيعها بقيمة المثل

٧٧ - ٧٩ ج ٢٨ ، ٢٥٤ ج ٢٩ اذا كان  
لا يبيع الطعام ونحوه الا أناس مخصوصون  
لاتباع تلك السلع الا لهم فهنا يجب التسعير  
عليهم فلا يبيعون الا بقيمة المثل ولا يشترون  
الا بقيمة المثل ٠٠٠

٩٠ - ٩٣ ج ٢٨ تنازع العلماء في التسعير  
في مسألتين (١) اذا كان للناس سعر غال  
فاراد بعضهم ان يبيع بأغلى من ذلك فانه  
يمنع منه في السوق في مذهب مالك ، وهل  
يمنع النقصان على قولين

٩٣ - ٩٥ ج ٢٨ (٢) هل يحذر لأهل السوق  
حد لا يتجاوزونه مع قيام الناس بالواجب ،  
حجة من منع ذلك أو جوزه ، طريقة التحديد  
عند من جوزه

٩٥ - ١٠١ ج ٢٨ حجة من منع التسعير  
مطلقا والجواب عنها

٨٢ - ٩٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ج ٢٨ ، ١٩٣ ج ٢٩  
التسعير في الأعمال اذا كان الناس محتاجين  
الى صناعة قوم كالزراعة والحيكة والبنائة  
اجبر اصحابها واعطوا أجرة المثل ، لا يمكن  
المستعملون من ظلمهم ولا الصال من مطالبتهم  
بزيادة على حقهم

٨٩ ، ٩٠ ج ٢٨ اذا احتساج الناس الى  
الطحانين والخبازين الى صناعتهم أو الى  
الصنعة والبيع قدخلوا في ذلك طوعا أو الزموا



بدون هذا لم يجوز احتمال هذا الفساد بدون مصلحة راجحة ، وإن كان بدون هذا لا يحصل للناس ما يكفيهم من الطعام ونحوه أو لا يلقون ذلك إلا بأثمان مرتفعة وبذلك يحصل ما يكفيهم بشئ المثل اغتفر في جانبها ما ذكر من المنع

١٢٩ ج ٣٢ الاشهاد على البيع

### باب الشروط في البيع

٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٦٥ ، ٣٤٦ ج ٢٩ لا يلزم العبد شيء إلا بالتزامه أو الزام الشارع له ٤٠٦ ج ٢٩ العقد الصحيح يوجب على كل من المتعاقدين ما اقتضاه العقد كالتقابض ٣٥٣ ج ٢٩ الشرط المتقدم على العقد كالمقارن له على الصحيح ٨٩ ، ٩٠ ج ١١ « المسلمون على شروطهم الا شرطا ٠٠ »

٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ ج ٢٩ ، ٢٧ ج ٣١ الأصل في الشروط الصحة وال لزوم الاما دل الدليل على خلافه

٣٤٧ ج ٢٩ ، ٢٩ ج ٣١ إذا كان نفس الشرط والمشروط لم ينص الله على حله بل سكت عنه فليس مناقضا لكتاب الله وشرطه ٣٤٨ ج ٢٩ الشرط المخالف لكتاب الله لا يلزم ولو رضيا به

٣٣٧ - ٣٥٦ ج ٢٩ ، ٢٩ ج ٣١ « ابتاعها واشترط لي لهم الولاء ٠٠٠ » كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ٠٠٠ »

١٥٥ ، ١٥٦ ج ٢٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ج ٣٥ قول بعض اتباع الأئمة أن الشروط التي من مقتضى العقد لا يصح اشتراطها أو قد تقسمه كلام فاسد

بخلاف ما إذا اتفق أهمل السوق على أن لا يزايدوا في سلع هم محتاجون إليها لبيعها صاحبها بدون قيمتها ويتقاسمونها ٣٠٥ ج ٢٩ لا يجوز للدلال إذا كان وكيل البائع في المبادات أن يكون شريكا لمن يزيد منه غير علم البائع ، وإذا تواطأ جماعة على ذلك عزورا

٢٣٨ - ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٣١٠ ج ٢٩ ، ٧٧ - ٧٩ ج ٢٨ إذا ضمن من ولاية الأمور أن لا يباع صنف من الأصناف إلا من عنده أو قال أعمل كذا وكذا على أن غيري لا يعمل مثله فلا يحل له من وجهين (١) أنه يمنع غيره من البيع الحلال (٢) أنه يضطر الناس إلى الشراء منه بما يريد

٢٥٤ ج ٢٩ هؤلاء نوعان (١) من يستاجر حانوتا بأكثر من قيمتها أو يجعل عليه مال بلا استئجار (٢) أن لا يكون عليهم ضمان لكن يلزمون بالبيع للناس ويمنعون ممن سواهم من البيع

٢٣٧ - ٢٥١ ، ٢٥٦ - ٢٦٣ ، ٢٧٧ ج ٢٩ لا يحكم بتحريم الشراء منه مع الحاجة ، من غلب على ماله الحلال جازت معاملته وإن غلب الحرام فهل معاملته محرمة أو مكروهة ، ومجاليته مع الفنى من الشراء منه أولى ، حكم ما يؤخذ منه تبرعا

٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٣١٠ ج ٢٩ إذا اختاروا أن يقوموا بما يحتاج الناس إليه من تلك المبيعات وإن لا يبيعوها إلا بقيمة المثل على أن لا يمنع غيرهم من البيع ومن دخل معهم في ذلك مكن فلا يتبين تحريمه ، إذا كان أمر الناس صالحا

٤٩٨ ، ٤٩٩ ج ٢٩ اذا اشترى السلعة الى  
اجل فان كان مقصوده الانتفاع بها والاتجار  
منها فهو جائز

٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٥٤٥ ج ٢٠ جواز استثناء  
منفعة في المبيع

٨٣ ، ٨٤ ج ٣٠ ، ٢٨ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٣٣٤ ،  
٣٣٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٤١ ، ٥٢٨ ،  
٥٣٣ ج ٢٩ الجمع بين البيع والشركة او  
البيع والقرض او الاجارة والمساقاة او  
المشاركة والقرض او يبيعه على ان يحتاج  
منه ١٠٠٠ لا يجوز ، لا يحل سلف وبيع  
ولا شرطان في بيع ١٠٠٠ « نهى عن بيعتين  
في بيعه »

٣٣٩ ج ٢٩ ، ٨٣ ، ٨٤ ج ٣٠ ، ١٦١ ج ٣٢  
الشرط الفاسد لا يفسد العقد ولا يلزم  
الوفاء به ، وله فسخ العقد ، وهل له ارش  
فواته

٣٤٢ ج ٢٩ من الشروط الفاسدة  
٣٣٢ ج ٢٩ اشتراط ان تكون الجارية  
تصنع الخمر شرط باطل والعقد مع ذلك فاسد  
٣٣٩ ، ٣٥٢ ج ٢٩ اذا كان المشترط  
للشرط الباطل جاهلا بالتحريم طائفا انه  
شرط لازم لم يكن البيع في حقه لازما  
ولا باطلا وله الفسخ اذا لم يعلم ان هذا  
الشرط يجب الوفاء به (١)

٣٥٦ ج ٢٩ اذا ابتاع عبدا بشرط البراءة  
من سائر العيوب خلاف الايباق فهرب

#### باب الخيار

٣٥٨ ج ٢٩ اذا اسقط أحدهما حقه مسن  
الخيار سقط ولم يسقط خيار الآخر

(١) وتقدم « بيع الأمانة » ص ١٨٦

٣٥٠ ج ٢٩ شرط الخيار في البيع هل  
الأصل صحته ، او بطلانه لكن جوزنا ثلاثا  
على خلاف الأصل

٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٢٩ اذا تبايعا عينا وشرط  
لكل منهما فسخ البيع او امضاؤه في مدة  
معتبرة شرعا فاختار أحدهما ففسخه فله  
ذلك بدون رضى الآخر ولو سبق الآخر  
بلامضاء

٧٤ ، ٧٥ ج ٢٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ج ٢٩ ،  
١٠٢ ، ١٠٣ ، ٧٤ ج ٢٨ من المنكرات  
تلقى السلع قبل ان تجيء الى السوق ،  
ثبوت الخيار له اذا غبن وهبط السوق  
١٩٢ ، ١٩٣ ج ٢٩ « نهى أن يبيع حاضر  
ليباد »

٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٩ اذا زاد البائع فسي  
سلعته كان ناجحها واذا واطا من يتاجش  
هل يبطل البيع ، اذا تجش أجنبي لم يبطل  
٣٥٩ - ٣٦١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ج ٢٩ ، ١٠٢ ،  
١٠٣ ، ٧٥ ج ٢٨ ، ١٢٧ ج ١٥ اذا كان  
المشتري مسترسلا لم يجز للبائع أن يفينه  
غبنا يخرج عن العادة ، اذا غبنه غبنا فاحشا  
فله الخيار ، الفين الفاحش ، المسترسل  
٣٦٠ ج ٢٩ كل من كان جاهلا بالقيمة  
لا يجوز تقريره مثل أن يسام سوما كثيرا  
خارجا عن العادة لينزل له ما يقارب ذلك  
٣٦١ ج ٢٩ المضطر الذي لا يجد حاجته  
الا عند هذا الشخص ينبغي أن يربح عليه  
مثل ما يربح على غير المضطر

٣٦٠ ج ٢٩ من علم أنه يفنهم  
استحق العقوبة والمنع من البيع ، اذا تاب

هذا الغائب ولم يمكنه أن يرد إلى المظلومين حقوقهم

٧٢ ، ٧٣ ج ٢٨ من المنكرات الفس بتدليس السلع ...

٣٦٣ ج ٢٩ كلما كان مفشوشا ينهى عن بيعه وعن عمله لمن يبيعه

٣٦١ - ٣٦٣ ج ٢٩ بيع المفشوش الذي يعلم قدر شفه إذا عرف المشتري بذلك ولم يدلّسه على غيره جائز ، إذا كان قدر الفس مجهولا ... لم يجوز ولو علم المشتري أنه مفشوش

٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ج ٢٩ عقوبة من صنع مثل هذا بتمزيق الثوب والتصدق بالطعام وكذلك ماء الورد

٣٦٧ ج ٢٩ تنقيح حرقان الورد والينولر وخلطه بماء الورد وماء الينولر لا يجوز لمن يريد بيعه ولو علم بذلك المشترون

٣٦٨ ، ٣٩٠ « الكيمياء » محرمة شرعا باطلة طبعاً ، هي من الفس ، لا يجوز عملها ولا بيعها بحال : مثل ما صنع من اللؤلؤ والياقوت والمسك والعنبر وماء الورد وغير ذلك ، ليس هذا مثل ما يخلقه الله بل مشابه له من بعض الوجوه

٣٦٨ - ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ج ٢٩ لم يخلق الله شيئاً يقبر العباد أن يصنعوا مثله ، وما يصنعونه فلم يخلق لهم مثله

٣٧٣ ج ٢٩ الكيمياء على مراتب منها ما يستحيل بعد بضع سنين ؛ ومنها ما يستحيل بعد ذلك

٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ ج ٢٩ لم يكن في أهل الكيمياء أحد من الأنبياء ولا من علماء الدين ومشايخ المسلمين ولا من الصحابة والتابعين

٣٨٩ ج ٢٩ من قال أن الكيمياء والسيمياء من علوم الأنبياء والأولياء فهو كاذب

٣٧٤ ج ٢٩ أقدم من يحكى عنه شيء من الكيمياء خالد بن يزيد بن معاوية

٣٧٤ ج ٢٩ جابر بن حيان

٣٧٧ ج ٢٩ ولم يكن قارون يعمل الكيمياء

٣٣٤ ج ٢٩ الكيمياء أشدّ تحريماً من الربا

٣٧٨ ج ٢٩ أمر المؤلف باتلاف كتب الكيمياء

٣٧٨ ، ٣٧٩ ج ٢٩ لم يعمل الكيمياء الأضال مبطل مثل ابن سبعمين أو بني عبيد ...

٣٧٩ ، ٣٨٠ ج ٢٩ لا يفتر بما ذكره صاحب كتاب السعادة وجواهر القرآن وأمثالهما

٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٩ زعم الكيمائية أن الفضة ذهب لم يستكمل نضجه كذب

٣٨٣ ج ٢٩ فضلاء الكيمائية يضمون إليها « السيمياء » وهو من السحر

٣٨٦ ج ٢٩ من طلب المال بالكيمياء أفسس

٣٨٧ ، ٣٨٨ ج ٢٩ استدلال الكيمائية

بالزجاج وفساد حجتهن

٣٦٢ ج ٢٩ من باع مفشوشاً لم يحرم عليه من الثمن إلا مقدار ثمن الفس ، عليه أن يعطيه لصاحبه أو يتصلق به إن تعذر

رده

٤٢٦ ج ٢٩ النهي عن بيع المصرة والمحفلة ، جعل الخيار له ثلاثاً إذا حلبها

٥٥٦ - ٥٥٨ ج ٢٠ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ج ٤

رد المصراة وصاعا من تمر قليل أنه خلاف الأصول أو قياس الأصول وهو خطأ  
٣٥٨ ج ٢٠ هل الضمان بالتمر لمن يقتات التمر

١٠٤ ج ٢٨ ، ١٢٧ ج ١٥ لمن لم يعلم بالتدليس الخيار

١٠٤ ج ٢٨ ، ٣٥٠ ، ٤٧٧ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٤٠ ج ٢٩ ، ٢٩٩ ج ٣٠ ، ١٢٧ ج ١٥

لمن لم يعلم بالعيب الخيار بين الأرض وبين رد المبيع ، الفرق بين العيوب في المبيع والعيوب في التكاثر

٣٥١ ، ٣٥٢ ج ٢٩ العيب الحادث في السلسلة قبل التمكن من القبض يوجب الفسخ ولا يبطل العقد

٣٩٢ ج ٢٩ اذا اشترى جارية فبانئت عاشقة لسيدتها وباعها الثاني ثلثت فهو عيب ، اذا لم يعلم به المشتري فله ردها على المشتري الثاني ، واذا كان لم يعلم بالعيب فله ردها على الأول

٣٩١ ، ٣٩٢ ج ٢٩ اذا اشترى عبدا سليما من العيب ثم سرق وأبقى فللمشتري ان يطالب بالأرض

٣٩٣ ج ٢٩ اذا حدث به عيب اباق أو غيره بعد القبض فلا رد له عنه ...

٣٦٥ - ٣٦٧ ج ٢٩ اذا اشترى دارا وفيها قناة مجددة فازيلت وهو يظنها من حقوقه كان عيبا

٣٨٨ ، ٣٨٩ ج ٢٩ باع ملكا وخرج مستحقا فان كان عالما بالفصص فهو ضامن

للمنفعة انتفع أو لم ينتفع وإن لم يعلم فقرار الضمان على البائع ، وإن انتزع المبيع من يد المشتري فله ان يطالب بالثمن الذي قبضه وإن أخذ منه الثمن وهو مفرورجع به على البائع الفار

٣٩٤ ج ٢٩ اذا ظهر بالدابة عيب قديم قبل البيع ولم يكن علم به فله ردها مالم يظهر دليل الرضا

٣٦٧ ج ٢٩ واذا ألزم يهدم شيء فهدمه فله ان يطالب البائع الفار بأرض ما لزمه يفرره

٣٦٦ ج ٢٩ اذا اشهد بطلب الأرض استحقه ولا يسقط الأرض بتصرفه

٣٦٤ ج ٢٩ ان كان الثمن لم يقبضه البائع سقط منه قدر الأرض وإن كان قد قبضه للبائع أو وكيله فله ان يطالب البائع بالأرض ، الوكيل ان ضمن عهدة المبيع أولم يسم موكله في العقد فهو ضامن للأرض ٣٠٠ ج ٣٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ج ٢٩ الطريق الى معرفة مقدار الأرض

٣٩٤ ج ٢٩ اذا باعه وسلم اليه المبيع وتلف بعد ذلك أو بئره فتلف فلا ضمان الا ان يكون به عيب أو تدليس ونحو ذلك

٣٦٦ ، ٢٣٣ ج ٢٩ ، ٣٩٩ ج ٣٠ تعيب المبيع عند المشتري يمنع الرد بالعيب ويوجب الأرض في احسنى الروايتين ، اذا بنى في المقار قبل علمه بالعيب ثم علم بالعيب ...

٣٩٧ ج ٢٩ اذا اشترت خوقة تخيطها  
ووجدتها خامية وفيها فزور فلها ان تطالبه  
بارش العيب القديم ، وان نقص بنا أحدثه  
من العيب الحادث كان لها الرد مع ارش  
العيب الحادث

٣٩٣ ج ٢٩ ان كان البائع قد كتم  
العيب حتى ابقى عند المشتري طالبه بجميع  
الثمن ، وان ابقته بسبب ما فصل بها  
المشتري فلا شيء له

٣٦٦ ج ٢٩ خيار الرد بالعيب على التراخي  
٣٦٦ ج ٢٩ اذا ظهر منه ما يدل على الرضا  
من قول أو فعل سقط خياره كبنائه بعد علمه  
بالعيب

٣٩٥ ج ٢٩ اذا ادعى المشتري ان تلفه بسبب  
عيب كان فيه وكان قد اشترى منه غيره  
وشهدوا انه سليم لم يقبل قول المشتري ،  
وان لم يكن للبائع بينة فالقول قوله مع  
يمينه ، اذا قال أهل الخبرة قد نبت النبات  
المعتاد كان حجة للبائع

٩٩ ج ٣٠ ، ٤٦٧ ج ٢٩ البيع بتغيير الثمن  
سواء كان مرابحة أو مواضعة أو تولية  
أو شركة لا بد ان يستوي علم المشتري والبائع  
١٠٠ ج ٣٠ من اشترى سلعة على وجه  
الاكراه بين الحال عند تخبيره بالثمن ، واذا  
اعادها على المشتري بنصف الربح

١٠٠ ج ٣٠ اذا باعها بربح ثم وجدها  
تباع فاشترها : هل له ان يسقط الأول من  
الثمن الثاني او يخبر بالحال أو ليس عليه  
ذلك

١٠٢ ج ٣٠ اذا اشترى عشرة أزواج متاع  
جملة واحدة اخبر انه اشترها مع غيرها  
وانه قسط الثمن على الجميع فجاء قسط  
هذا كذا وهذا كذا

٥٣٧ ج ٢٩ الرد باختلاف الصفة

٣٠٧ ج ٢٩ اذا كان المشتري قد فسخ  
البيع لغوات الصفة ولم يمكنه رد المبيع الى  
البائع بعينه ولا حفظه بعينه عند أحد  
فباعه وحفظ ثمنه لم يجب عليه غير ذلك  
الثمن اذا باعه بثمن مثله

### فصل

التصرف في المبيع قبل القبض وما يحصل به  
القبض

٣٤٤ - ٣٤٤ ج ٢٠ ، ٢٧٢ ج ٣١ ، ٥٠٦  
ج ٢٩ ليس القبض من تمام العقد ،  
اثر القبض : اما في الضمان أو جواز التصرف ،  
تعلق الضمان بالتمكن من القبض أحسن  
من تعليقه بالقبض  
٥٠٦ - ٥٠٩ ، ٥١٣ ج ٢٩ نزاع العلماء  
في جواز بيع المبيع قبل قبضه وبعد التمكن  
من قبضه وتعليل ذلك

٤٠٥ ج ٢٩ مضت السنة ان ما ادركته  
الصفقة ٠٠٠

٥١٩ ج ٢٩ « انا بيع الا بل بالبيع ٠٠ »  
٢٧٥ ، ٢٧٦ ج ٣٠ ليس من شرط القبض  
ان يكون عقب العقد ، بل يجب وقوعه حسب  
ما اقتضاه العقد لفظا وعرفا

٣٩٨ - ٤٠٤ ج ٢٩ ، ٢٧٧ ج ٣٠  
الضمان والتصرف لا يتلازمان  
٣٤٤ ج ٢٠ من جعل التصرف تابعا للضمان  
فقد غلط ، أمثلة

٤٠٢ ، ٤٠٣ ج ٢٩ حل التصرف وحرمة له أسباب « لا تبع ما ليس عندك »

٤٠٤ ج ٢٩ اذا تلف المبيع وقت العقد فالبيع باطل سواء باعسه بالصفة أو بغير الصفة أو برؤية سابقة على العقد ، ولو تلف بعد العقد وقبل وجودها على الصفة أو الرؤية الأولى لا يفسخ البيع

٢٣٨ - ٢٤٠ ، ٢٦٦ - ٢٦٩ ج ٣٠ ، ٤١٥ ج ٢٩ اذا تلف المبيع قبل التمكن من قبضه مثل من يشتري قميصا من صبرة كان من ضمان البائع بلا نزاع

٤٠٤ ، ٤٠٥ ج ٢٩ اذا اشترى صبرة مجازفة ثم تلفت فهي من ضمان المشتري في ظاهر مذهب أحمد ، وإما ...

٤٠١ ، ٤٠٢ ج ٢٩ اذا مكن البائع المشتري من القبض لم يكن عليه ضمان

٢٣٨ ، ٢٣٩ ج ٣٠ النزاع فيما اذا تلف بعد التمكن من القبض وقبل القبض كمن اشترى معيبا ومكن من قبضه ، الراجح

٤١٥ ، ٤١٦ ج ٢٩ اذا أقر المشتري بالقبض قبل التمكن منه لم يصح اقراره ، واذا قامت عليه بينة بالاقرار وكان الاقرار صحيحا فله تحليف البائع ان ظاهر الاقرار كباطنه

٤١٦ ج ٢٩ اذا باع ثم جحد البيع واشهد المشتري على نفسه بالفسخ لم يكن للبائع الزام المشتري بالقبض ثانيا

٤١٧ ج ٢٩ اذا ظهر المبيع مستحقا فللمشتري ان يرجع بالثمن على من قبضه منه أو يبدله ، وان كان القابض منه غائبا

حكم عليه اذا قامت الحجة وسلم للمحكوم حقه من ملك الغائب مع بقاءه على حجته

٢٠ ج ٢٩ المرجع في القبض الى عرف الناس وعاداتهم

٢٧٥ ، ٢٧٦ ج ٣٠ المشتري انما عليه ان يقبضه على الوجه المعروف سواء كان مستقبلا للعقد أو مستأخرا وسواء كان جملة أو شيئا فشيئا

٥٢٠ - ٥٢٥ ج ٢٩ عوض المثل كثير الدوران في كلام العلماء يحتاج اليه فيما يضمن بالاتلاف وفي المعاوضة للغير. وفيما يجب شراؤه لله ، ومداره على القياس والاعتبار للشيء بمثله

٥٢٢ ج ٢٩ عوض المثل هو مثل المسمى في العرف وهو السعر والمادة

٥٢٣ ج ٢٩ يعتبر المسمى الشرعي

٥٢٣ ، ٥٢٤ ج ٢٩ فعند كثرة الحاجة وقوتها ترتفع القيمة مالا ترتفع عند قلتها وضغطها وبحسب الماوض والعوض

#### المقبوض بعقد فاسد

٤٠٦ ، ٤٠٧ ج ٢٩ اذا كان العقد فاسدا لم يثبت جميع مقتضاه من وجوب التقاض والتصرف وحل التصرف والانتفاع ونحو ذلك ، اذا اتصل فيه القبض فهو قبض مأذون فيه ليس مثل قبض الغاصب ، الفرق ٤٠٨ - ٤١٠ ، ٤١٣ ج ٢٩ ، ٨٤ ، ٨٥ ج ٢٨ ان كان المقبوض به موجودا واراد الرد رده ، وان كان فائتا رد مثله ان أمكن فان تعذر فلا بد من رد عوض ان كان المبيع من ذوات القيم ، أمثلة

٤١٣ - ٤١٥ ج ٢٩ المثل من فاسد فسد مثله ، فليس المثل مثل الحال ولا احد النوعين مثل الآخر امثلة

٤١١ - ٤١٣ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٢٣٣ ج ٢٩ العاقد عقدا فاسدا اما ان يكون يعتقد الفساد ويعلمه أولا يعتقد الفساد ، اذا قبض الاول شيئا هل يملكه أولا ، او يفرق بين ان يتصرف فيه أولا يتصرف ، وان كان يعتقد صحة العقد فقبضه ملكه كاهل الذمة ، اذا تحاكموا اليها قبل القبض فسخ العقد ٠٠

٤١٢ ، ٤١٣ ج ٢٩ كل عقد اعتقد المسلم صحته بتاويل من اجتهاد او تقليد مثل المعاملات الربوية التي يبيحها مجوزوا الحيل وبيع النبيذ المتنازع فيه عند من يعتقد صحته ، ويبيع القرض عند من يجوزها اذا حصل التقاضى لم تنقض بعد ذلك لا يحكم ولا يرجع عن ذلك الاجتهاد

٤١٣ ج ٢٩ واذا تحاكم المتماقدان الى من يعلم بطلانها قبل التقاضى او استفتياه اذا تبين لهما الخطأ فرجع عن الراي الاول فما كان قبض بالاعتقاد الاول امضي ، وان كان قد بقى في الذمة رأس مال وزيادة ربوية اسقطت الزيادة

٥١٣ ج ٢٩ الاقالة ، وهل هي فسخ او بيع

### باب الربا

٢٧٣ ، ٢٧٤ ج ١٩ لفظ الربا يتناول ربا الفضل وربا النساء والقرض الذى يجز منقعة وغير ذلك

٤١٨ ج ٢٩ المراجعة حرام بالكتاب والسنة والاجماع

٤١٩ ، ٤٥٦ ج ٢٩ ، ٢٣٥ - ٢٣٧ ج ٣٢ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ج ٢٠ حرم لانه متضمن للظلم فانه اخذ مال بلا مقابل

٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ج ٢٠ ، ٢٣٥ - ٢٣٧ ج ٣٢ تحريم الربا اشد من تحريم الميسر ٣٧٤ ج ٢٠ ، ٥٦ ج ٢١ ، ٤٧٢ ، ٤٤ ج ١٤ المحرمات نوعان (١) حبيشة (٢) لكسبه كالربا ١٢٦ ، ١٢٧ ج ١٥ الربا حرام ولو رضى به المرابي الرشيد ، وله ان يطالبه بالزيادة ولا يعطيه الا رأس ماله

### وبا الفضل

٢٣٨ ج ٣٢ عذر من استجاز الدرهم بالدرهمين ظنهم ان الربا لا يحرم الا في النساء ٣٤٧ - ٣٤٩ ج ٢٠ ، ٤٧٠ - ٤٧٢ ، ٤٢٤ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٥١٥ ج ٢٩ لا يباع الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب بجنسه الا مثلا بمثل ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٥١٥ ج ٢٩ لا تباعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ٠٠

٥١٤ ، ٥١٥ ج ٢٩ الخلاف في جواز بيع الحنطة بالشعير متفاضلا

٥١٥ ، ٤٧٠ - ٤٧٤ ج ٢٩ ، ٤٢٠ ج ٣٥ اختلفوا في علة الربا هل هو التماثل - وهو الكيل والوزن - او الطعم ، او مجموعهما ، او القوت وما يصلحه ، او النهي غير معلل ، او المالية ، اتحاد الجنس شرط على كل قول من ربا الفضل

٤٧١ - ٤٧٤ ج ٢٩ الأظهر ان علة تحريم الريا في الدنانير والدراهم هي الثمنية لا الوزن ، وكذلك الفلوس اذا كانت اثمانا ، اشتراط الحلول والتقابض فيها

٤٧١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ج ٢٩ ولا يحرم التفاضل في سائر المؤنونات كالرصاص والحديد والحريز والقطن والكتان ، دليل ذلك ، المعمول من ذلك كتياب القطن والكتان حل يحرم فيه الريا ؟ على ثلاثة اقوال ، اصحها الفرق بين ما يقصد وزنه وبين مالا يقصد وزنه

٣٥٠ ج ٢٠ ، ٤٢٨ ج ٢٩ نهى عن بيع الصبرة من الطعام لا يعلم كيلها بالطعام المسمى »

٤٢٠ ج ٣٥ يجوز شراء الفاكهة بالحنطة والشعير يدا بيد ، الخلاف في النسيئة ٤٢٧ ، ٤٢٨ ج ٢٩ المحاقلة

٤٢٧ - ٤٢٩ ج ٢٩ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ج ٢٠ ، ٤٧٢ ج ١٤ الرايا استثنيت من المزايعة للمصلحة الراجعة ، يلحق بها عند بعض العلماء

٢٣٦ ج ٣٢ ، ٥٣٨ ج ٤ العدول الى الخرص للحاجة

٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ج ٢٩ ، ٣٤٧ - ٣٤٩ ج ٢٠ مسألة مدعوجة ، اصل هذه المسألة ان يبيع مالارويا بجنسه ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسهما اقوال العلماء في ذلك ثلاثة (١) المتع مطلقا (٢) الجواز مطلقا (٣) الفرق بين ان يكون

المقصود بيع الربوي بجنسه متفاضلا أولا يكون ، الصحيح جواز الأخير ، امثلة ٤٥٣ ، ٤٦٦ - ٤٦٨ ج ٢٩ لا تباع حتى تفصل »

٥٦ ج ٢٩ اذا كان المقصود الأكبر غير الجنس جاز كشاة ذات لبن أو صوف بصوف أو لبن

٤٦٣ ، ٤٦٤ ج ٢٩ بيع الذهب المخيش اذا علم قدر ما فيه من الفضة أو الذهب بأحدهما اذا كان المنفرد أكثر من الذي معه غيره على ثلاثة اقوال (١) ان يكون المقصود

بيع ذهب بذهب متفاضلا ويضم الى الانقص من غير جنسه حيلة ، لا يجوز (٢) ان يكون المقصود بيع أحدهما وبيع عرض بأحدهما وفي العرض مالميس مقصودا ، يجوز عند أكثر العلماء (٣) ان يكون كلا الأمرين مقصودا ، الأظهر جوازه

٤٦٣ ، ٤٦٤ ج ٢٩ بيع الفضة المخيشة بذهب ينهب عند السبك بفضة مثله جائز ٤٦٤ ج ٢٩ اذا بيعت الفضة المصنوعة بفضة أكثر منها لأجل الصناعة لم يجز ٤٦٤ ج ٢٩ اذا بيعت الفضة المصنوعة المخيشة بذهب أو بيعت بذهب مفشوش جاز

٤٦٤ ج ٢٩ بيع الدراهم النقرة التي تكون فضتها نحو الثلثين بالدراهم السود التي تكون فضتها نحو الربع أو أقل أو أكثر تخرج على النزاع في « مسألة مدعوجة » ٤٦٦ ج ٢٩ بيع النقرة المغشوشة بالنقرة المغشوشة جائز



٤٥٠ ، ٤٥١ ج ٢٩ إذا كان الفضة الذي في  
الفضة لا يقصد بالفضة جاز ، وإن كانت  
الفضة أكثر من الفضة لم يجز - لا سيما  
إذا كانت الفضة التي في المقشوش أكثر  
من الخالصة

٤٥١ - ٤٥٣ ج ٢٩ إذا كانت الفضة الخالصة  
في أحدهما بقدر الفضة الخالصة في الأخرى  
وهي المقصودة والنحاس يذهب وقد علم  
قدر ذلك بالتحري والاجتهاد جاز في أحد  
قولي العلماء

٤٥١ - ٤٥٦ ج ٢٩ بيع الأكاديس الافرنجية  
بالدراهم الإسلامية يجوز مع التفاوت اليسير  
بينهما ، للجواز ثلاثة مآخذ

٤٧٤ ج ٢٩ يخس الكيال والميزان من  
الأعمال التي أهلك الله بها قوم شعيب ،  
الأصراع على ذلك من أعظم الكبائر ، ضاحيه  
مستوجب تغليظ العقوبة ، ينبغي أن يؤخذ  
منه ما يخسه من أموال المسلمين على طول  
الزمان ويصرف في مصالح المسلمين إذا لم  
يسكن أعادته إلى أصحابه

٤٧٤ ، ٤٧٥ ج ٢٩ لا يحل أن يجعل بين  
الناس كيالا أو وزانا يخس أو يحابي ،  
كما لا يحل أن يكون بينهم مقوم يحابي  
٤٧٠ ج ٢٩ تحريم ربا النسئنة متفق عليه  
بين الأمة

٣٤٩ ، ٣٥٠ ج ٢٠ ، ٤٧٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ،  
٣٠٧ ، ٤١٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ - ٤٣٧ ، ٤٣٩ ،  
٤٤٠ ج ٢٩ ربا النسئنة ، ربا الجاهلية ،  
المرايبي مقصوده أن يأخذ دراهم بدراهم إلى

أجل ويلزم الأخذ أكثر مما أخذ بلا فائدة  
حصلت له ، أمثلة

٥١٦ ج ٢٩ بيع الذهب بالفضة إلى أجل  
حرام وكذلك بيع الحنطة بالشعير إلى أجل  
٤٢٥ ج ٢٩ إذا باعت أسورة ذهب بذهب  
أو فضة إلى أجل لم يجز ، يجب ردّها إن  
كانت باقية أو بدلها إن كانت فائنة

٤٢٥ ج ٢٩ الحياصة التي فيها ذهب  
أو فضة لا تباع إلى أجل بذهب أو فضة  
بل بعرض

٣٤٩ ج ٢٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ج ٢٨ ، ٤٣٠ ،  
٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ج ٢٩  
بأي شيء توصلوا إليه حصل الفساد والظلم  
مثل أن يتواطأ أن يبيعه ثم يبتاعه (١) ومثل  
أن يدخل بينهما محلا يشتري السلعة منه  
أكل الربا ثم يبيعها لمطري الربا إلى أجل  
ثم يبيعها إلى صاحبها بنقص دراهم  
يستفيدها المحلل

٤٣٥ - ٤٣٧ ج ٢٩ إذا كان يداين الناس  
كل مائة بمائة وأربعين ويجعل ذلك سلفا  
على حرير ليوفيه إياه عن دينه فهو بمنزلة  
أن يبيعه إياه إلى أجل ليشتره بأقل  
٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٢٩ إذا قال هذا يساوي  
الساعة كذا وأنا أبيعك كذا إلى أجل  
فهو ربا

٤٣٧ ، ٤٩٨ - ٥٠٠ ج ٢٩ قول القائل  
لغيره أديتك كل مائة بكسب كذا وكذا حرام

(١) « مسألة الميتة » وتقدمت ص ١٩١

### العرف

٤٥٦ ج ٢٩ اذا اشترى فلوسا أربعة عشر  
قرطاسا بدرهم ويصرفها ثلاثة عشر بدرهم  
جاز اذا كان هو السعر العام  
٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٨ - ٤٧٤ ج ٢٩ الاظهر  
المنع من صرف الفلوس النافقة بالدراهم  
نساء  
٤٦٠ ج ٢٩ الفلوس هل يجرى فيها الربا  
اذا بيع بعضها ببعض  
٢٤٢ ، ٢٤٣ ج ٢٩ هل تتعين الدراهم في  
المعقود والقبوض  
٤٥٨ ج ٢٩ صرف الفلوس بالدراهم  
المغشوشة جائز  
٤٥٧ ، ٤٦٢ ج ٢٩ وكذلك اذا قال اعطني  
بوزن هذه الدراهم الثقيلة انصافا أو دراهم  
خفالا جاز سواء كانت مغشوشة أو خالصة  
٤٦١ ، ٤٦٢ ج ٢٩ اذا قال اعطني بهذه  
الدراهم انصافا فالأكثر على جواز ذلك  
٤٥٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ج ٢٩ من اشترى سلعة  
بدرهم فعليه ان يوفيقها دراهم وان تراضيا  
على التعويض عن الثمن أو بعضه بفلوس  
بالسعر الواقع جاز  
٤٥٧ ج ٢٩ اذا دفع الدرهم فقال اعطني  
بنصفه فضة وبنصفه فلوسا جاز  
٤٦٧ ، ٤٦٨ ج ٢٩ انا نبهس بالذهب  
ونقتضى الورق ٠٠ »

### ضرب الفلوس

٤٦٩ ج ٢٩ ينبغي للسultan ان يضرب لهم  
فلوسا تكون بقيمة المعدل في معاملاتهم من  
غير ظلم لهم

٤٣٨ ج ٢٩ اذا كان له مع رجل معاملة  
فتأخر له معه دراهم فطالبه وهو معسر  
فاشترى له وياعها له بزيادة مائة درهم  
حتى صبر عليه لم يجز ، الواجب  
٤٦٦ ج ٢٩ يجوز بيع شاة بشاة الى أجل  
٥١٢ ج ٢٠ ، ٤٧٢ ، ٥١١ - ٥٢٠ ، ٤٠١ ،  
٤٠٣ ج ٢٩ ، ٢٦٤ ج ٣٠ نهى عن بيع  
الكاليه بالكاليه . بيع الدين بالدين ليس  
فيه نص عام ولا اجماع وهو ينقسم الى بيع  
واجب بواجب ، ويصح ساقط يساقط ،  
وساقط بواجب ما يجوز من ذلك  
٤٢٩ ج ٢٩ اذا اشترى قمحا بثمن الى  
أجل ثم عوض اليافع عن ذلك الثمن سلعة  
الى أجل لم يجز

### اذا تلب المرابي

٤٣٧ ، ٤٣٨ ج ٢٩ ، ١٣٦ ، ١٢٧ ج ١٥  
المرابي لا يستحق في ضم الناس الا ما اعطاهم  
أو نظيره  
٤١٩ ، ٤٣٨ ج ٢٩ الواجب على ولاة الأمور  
تعزيز المرابين  
١٢ ج ٢٣ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢٠ ، ٤١٨  
ج ٢٩ اذا عامل معاملة ربوية يمتد جوازها  
بتأويل من ربا أو ميسر ثم تبين له الحق وتاب  
أقر على ما قبضه بهذه المعقود  
٤١٣ ج ٢٩ واذا تحاكم المتعاقدان الى من  
يعلم بطلانها قبل التقاضى أو استفتياه اذا  
تبين لهما الخطأ فرجس عن الراى الأول  
فما كان قد قبض بالاعتقاد الأول امضي ، واذا  
كان قد بقى في الدمة رأس وزيادة ربوية  
استقطت

٤٦٩ ج ٢٩ « نهى عن كسر سكة المسلمين  
الجائزة بينهم الا من بأس »

٢٩٦ ج ٢٩ ولا يتجر ذوا السلطان فسي  
الفلوس

٤٦٩ ج ٢٩ ولا يحرم عليهم الفلوس التي  
بأيديهم ويضرب لهم غيرها

٤٦٩ ج ٢٩ يضرب ما يضرب بقيمته من  
غير ربح فيه للمصلحة العامة ويعطى أجرة  
الصناع من بيت المال

### باب بيع الاصول والثمار

٤٧٦ ، ٤٧٧ ج ٢٩ اذا أحدث في دار بروزا  
وسلماً وسقفا وخاف من الدعوى عليه لباعها  
حيلة لم يسقط الدعوى ولا اليمين الواجب  
عليه ، لصاحب الحق ان يدعى على كل من  
المشتري والبايع

٤٧٧ ج ٢٩ اذا بنى داراً عالية وسافلة  
واجرى ماء العالية على السافلة ثم باعها في  
صفتين لاثنين ولم يعلم المشتري ان على  
سطحه حقاً لغيره فله الفسخ أو الأرض

٨٦ ج ٢٩ « من ابتاع نخلاً مؤبرة فثمرتها  
للبايع الا ان يشترطها المبتاع »

٤٨٠ ج ١٩ اذا اشترط المبتاع الثمر المؤبر  
جواز

٤٧٧ ج ٢٩ ، ٥٤٤ ج ٢٠ اذا بيع الثمر  
قبل بنو صلاحه على أنه باق لم يجز

٥٣٧ ج ٢٠ ، ٤٦ - ٥١ ، ٥٧ ، ٥٨ ،  
٧٧ ، ٨٢ - ٨٦ ج ٢٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٣٠

« نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه وعن  
بيع الحب حتى يشتد » تعليل ذلك

٥٤٤ ج ٢٠ ، ٢٧١ ج ٣٠ اذا بدى صلاحه  
جاز ان يبيعه بشرط البقاء الى كمال الصلاح  
٢٦٠ ج ٣٠ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ج ٢٩ وله  
ان يبيعه قبل الجذاذ

٤٧٧ ج ٢٩ ، ٥٤٤ ج ٢٠ ، ٢٧٥ ج ٣٠  
لو اشتراه بشرط القطع جاز

٢٢٦ ج ٣٠ « نهى عن بيع العنب حتى  
يسود »

٤٧٧ ج ٢٩ ، ٤٧٥ ج ٣٠ ان اطلقا فالعرف  
تأخيره الى كمال الصلاح ، الجمهور لا يجوزون  
بيعه مطلقاً

٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٣٣ - ٤٠ ج ٢٩ ،  
٥٤٧ ج ٢٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٣٠ يجوز

بيع المقاتي كالبطيخ والخيار والقثاء اذا بدى  
صلاح اللقطة الموجودة وان كان من الصماء  
من قال لا يباع إلا لقطة لقطة ، للقول الأول  
ماخذان (١) ان العروق كاصول الشجرة ٠٠

(٢) - وهو الصحيح - ان هذه لم تدخل  
في النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه ،  
اذا تلقت بعد ذلك بجائحة فكتلف الثمار  
بالجائحة ، بيع الرطبة

٤٨٥ ، ٤٨٦ / ٤٩٤ ج ٢٩ جواز بيع القصب  
ونحوه سواء بيع على ان يقلع أو يقطع من

مكان معروف وان كان مغطى بورقه (١) /  
اذا تلف القصب والقلقاس ونحو ذلك

وهو تحت الأرض عند ادراكه فهو من ضمان  
البايع

٤٨٦ - ٤٩٣ ج ٢٩ بيع الجزر واللفت  
والفجل والقلقاس ونحو ذلك فيه قولان

(١) وقد ذكر في البيع ص ١٨٨

٤٩ ، ٥٠ ج ٢٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ،  
 ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٨ ج ٣٠ اذا اشترى  
 ثمرًا قد بدى صلاحه فاصابته جائحة سماوية  
 اتلفت قبل تمام صلاحه فهو ممن ضمان  
 البائع ، وان اتلفه آدمي فللمشتري الفسخ  
 وله الامضاء ومطالبة المتلف  
 ٢٧٨ ج ٣٠ ان اتلفها من الآدميين من لا يمكن  
 ضمانه كالجبوش التي تنهبها واللصوص  
 الذين يغربونها  
 ٢٦٧ ج ٣٠ المتلف لا يطالب الا بالبدل  
 الواجب بالاتلاف ، والمشتري لا يطالب  
 الا بالمسمى الواجب بالتلف  
 ٢٦٨ ، ٢٦٩ ج ٣٠ الأصل في ان تلف المبيع  
 قبل التمكن من قبضه يفسخ به العقد  
 من السنة  
 ٢٧٠ ج ٣٠ وضع الجوائح ثابت بالنص  
 وبالمعمل القديم وبالتقياس الجلي والقواعد  
 المقررة  
 ٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٣٠ الجواب عما احتجوا به  
 من ظاهر الحديثين  
 ٢٧٣ ، ٢٧٤ ج ٣٠ اعترض بعضهم على  
 حديث الجوائح بأنه محمول على بيع الثمر  
 قبل بدو صلاحه وهو باطل لعدة أوجه  
 ٢٧٥ ، ٢٧٦ ج ٣٠ استدلالهم بأن القبض  
 هو التخلي  
 ٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٣٠ استدلالهم بجواز  
 التصرف فيه بالبيع  
 ٢٧١ ، ٢٧٩ ج ٣٠ لا فرق بين قليل الجائحة  
 وكثيرها

٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٣٠ الجوائح.موضوعة في  
 جميع الشجر ، وكذلك ما تكرر حمله كالقتاء  
 والخيار ونحوهما من البقول  
 ٢٨١ ج ٣٠ ان تركها الى حين الجذاذ فتلفت  
 ٢٨١ ، ٢٨٢ ج ٣٠ اذا تركها حتى تجاوز  
 وقت نقلها وتكامل بلوغها ثم تلفت  
 ٢٧٢ ج ٣٠ اذا اشترى الأصل بعد ظهور  
 الثمر أو قبل التأخير واشترط الثمر  
 فلا جائحة  
 ٨٦ ج ٢٩ بدو الصلاح في الثمار متنوع  
 ٤٨٠ ج ٢٩ اذا بدى بعض ثمر الشجر جاز  
 بيع جميعها اتفاقا  
 ٤٨٠ ، ٣٧ - ٣٩ ج ٢٩ اذا بدى الصلاح  
 في شجرة كان الصلاح لذلك النوع في تلك  
 الحديقة عند الجماهير ، وفي سائر البساتين  
 نزاع  
 ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٨١ ، ٨٢ ج ٢٩ ، ٢٢٠  
 ج ٣٠ اذا اشترى مجرد الثمرة ومونة السقي  
 على البائع فان كان البستان مشتتلا على  
 أنواع ففيها قولان (١) جواز بيع البستان  
 اذا صلح نوع منه ، وهو أقوى  
 ٤٧٨ - ٤٨٢ ، ٧٩ ، ٨٠ ج ٢٩ ، ٥٤٧ -  
 ٥٤٩ ج ٢٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٣٠ اذا ضمن  
 بستانا يختلف بدو صلاحه وكان الضامن  
 هو الذى يزرع أرضه ويسقى شجره للملءاء  
 فيها ثلاثة أقوال (١) انها داخلة في النهي  
 (٢) التفريق بين ان تكون الأرض قليلة أو  
 كثيرة (٣) جواز ذلك مطلقا وهو أصح (١)  
 ٢٨٥ - ٢٨٧ ج ٣٠ اذا حصلت جائحة في  
 هذا الضمان

(١) وانظر المساقاة

٥٦ ج ٢٩ اذا باع عبدا له مال وكان مقصوده العبد جاز وان كان المال مجهولا أو من جنس الثمن

### باب السلم

٤٩٥ ج ١٩ السلم جائز بالاجماع « من اسلف فليسلف في كيل معلوم »

٥٢٩ ، ٥٣٠ ج ٢٠ اياحة السلم على وفق القياس ، الجواب عن « لا تبع ما ليس عندك »

٤٩٦ ، ٤٩٧ ج ٢٩ اذا قوم سلعة بقيمة حالة وباعها الرجل بأكثر من ذلك فهو منهى عنه

٤٩٦ ، ٥٠١ ج ٢٩ اذا اشترى قماشا بزيادة الثلث الى أجل جاز ، ينبغي اذا كان محتاجا

ان يربح عليه الربح الذي جرت به العادة ٤٩٨ - ٤٩٩ ، ٤٣٧ ج ٢٩ اذا اراد ان

يشترى سلعة من تاجر للارتفاع بها أو الاتجار فقال لا ابيعها الا بخسين مؤجلة

وقد اشترها بثلاثين جاز ، ان كان المشتري مضطرا لم يجوز ان يباع الا بقيمة المثل

٥٠١ ج ٢٩ اذا كان عنده فرس اشتراه بمائة وثمانين فطلبه انسان بثلاثمائة الى

أجل لينتفع به أو يتجر فلا بأس ٥٠٢ ج ٢٩ اذا كان عنده صنف دفع له فيه

زجل ألفين نقدا ودفع له آخر ألفين وسبعمائة الى أجل لينتفع بها أو يتجر فيها جاز

٤٩٥ ج ٢٩ السلم في الزيتون وأمثاله من المكليات والموزونات يجوز ، الفزاع فيما اذا

اسلم في غير المكمل والموزون ٤٩٦ ج ٢٩ يجوز بيع الشاة بالشاة الى

أجل

٥٢ ج ٢٩ « استسلف من رجل بكذا ٥٠٠ »

٤٩٧ ، ٤٩٨ ج ٢٩ اذا اسلف في عش الحمامات فلا بد ان يسلف في قدر معلوم

الى أجل معلوم وان يقبض رأس المال في المجلس ٥٠٠

٥٢ ج ٢٩ تأجيل الديون الى الحصاد والجذاذ جائز

٥٢٦ ، ٥٢٧ ج ٢٩ اذا حل دين السلم ولم يكن عنده وفاء فقال بعني بزيادة على

الثلث الأول لم يجوز لثلاثة أوجه ٥٢٦ ج ٢٩ اذا كان عنده لرجل مائة

وثمانون مؤجلة فباعها بأقل منها حالة فهو ربا ، وان كانت حالة فآخذ البعض

وأبرأه من البعض فأجره على الله ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٦ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ج ٢٩ ،

٢٦٥ ج ٣٠ لا يجوز بيع دين السلم قبل قبضه لا من المستسلف ولا من غيره ، اذا

وقع هذا العقد فهو فاسد وعليه ان يرد هذا الموضع ان كان قبضه ، لا يستحق هذا

البائع الا دين السلم « نهى عن ربح مالم يضمن »

٥٠١ ج ٢٩ اذا كان قد باعه وربح فيه فليصدق بالربح ٥٠١ ، ٥٠٣ - ٥٢٠ ج ٢٩ الاعتياض عن

دين السلم فيه روايتان (١) لا يجوز (٢) يجوز ، اذا أخذ عوضا غير مكمل

ولا موزون بقدر دين السلم حين الاعتياض أو أخذ من نوعه بقدره جاز وهو الصواب

٥١٧ ، ٥١٩ ج ٢٩ الجواب عن « من أسلف في شيء فلا يصرقه الى غيره »

٥٢٧ ج ٢٩ اذا تدانين ثم اعسر ومات  
استوفاه صاحبه « الشهيد يفر له كل شيء  
الا الدين »

٥١٣ ج ٢٩ الاقالة في السلم

٥١٩ ج ٢٩ اذا اعتاض عن ثمن المبيع  
والقرض فانما يعتاض عنه بسعره

### باب القرض

٤٧٣ ج ٢٩ القرض

٥١٤ ، ٥١٥ ج ٢٠ مأخذ من جعل القرض  
على خلاف القياس

٥٣١ ج ٢٩ يجوز قرض الخبز عددا ،  
وقرض الخمر وان كان لا يجوز عددا

٥٣٢ ج ٢٩ يجوز قرض البيض وغيره من  
المعدودات

٥٣٢ ج ٢٩ قرض الحيوان

٥٣١ ج ٢٩ يجوز قرض الدارهم المغشوشة  
اذا كانت متساوية الفش او كان الفش  
متفاوتا يسيرا ، مثال

٥٣١ ج ٢٩ يجوز قرض الحنطة وغيرها  
من الحبوب وان كانت مغشوشة بالتراب  
والشعير

٤٧٣ يعيد المقترض نظير ما اقتترض  
في صفته

٣٥٢ ج ٢٠ ايجاب المثل في كل شيء  
بحسب الامكان مع مراعاة القيمة اقرب الى

العدل ممن اوجب القيمة من غير المثل (١)  
٥٣٣ ج ٢٩ اذا باعه أو أجره وحاياه في

المبايعه والمواجرة لاجل قرضه فهو ربا ، أمثلة

(١) وانظر عوض المثل ص ٢٠٠

٥٣٢ ج ٢٩ لا يجوز للاستاذ ان ينقص  
الصانع من أجرة مثله لأجل ماله عنده  
من القرض

٥٢٨ ج ٢٩ اذا اقترض لرجل الف درهم  
فطالبه فقال انا اشترى منك صنفا بزيادة على  
ان تصير ستة شهور استحقا التعزير ، ان  
يجب رد السلعة والقرض الى صاحبه ، ان  
تعذر ذلك لم يكن له الا قيمة المثل

٥٢٩ ج ٢٩ اذا اراد ان يعسر ملكه فباعه  
الملك بيع امانة فهو ربا (١) ، ليكرى الملك  
أو بعضه ، ان كان عند المظني سلعة يحتاج  
اليها الآخذ - كجراويل - جاز ان يشتريها  
الى أجل

٥٣٣ - ٥٣٥ ج ٢٩ اذا اقترض البذر لفلاحي  
اقتطاعه وكان الكراء بقيمة المثل أو أكثر  
من قيمته

٥٣٠ ، ٥٣٤ ، ٤٥٥ ج ٢٩ ، ٥١٥ ج ٢٠  
اذا اقترضه درهم ليستوفيها منه في بلد  
آخر جاز ، كل منهما منقطع بهذا الاقتراض  
« السفتجة »

٥٣٢ ج ٢٩ يجوز ان يرد خيرا مما اقتترض  
٥٣٢ ج ٢٩ ان كان له اقتطاع وجاء  
عنده لفلاحيه ، فاطعموه واعطاهم عوض ما اكل  
فلا بأس

٥٣٠ ج ٢٩ يجب على المقترض ان يوفي  
القرض في البلد الذي اقتترض فيه ،  
ولا يكلفه السفر ، ان قال ما اوفيك الا في  
بلد آخر فعليه ضمان ما ينفقه بالمعروف

(١) انظر بيع الأمانة ص ١٨٩

## باب الرهن

٥٤٠ ج ٢٩ اذا رهنا ملكها على دراهم  
- لأجل فكائها - فانكرت الرهن فك الرهن  
٤٠٢ ج ٢٩ - ٢٧٢ - ٢٧٥ ج ٣١ اشتراط  
القبض في الرهن  
٢٧٢ - ٢٧٥ ج ٣١ صفة قبض المشاع  
اذا رهن أو تصدق به  
٣٩٩ ج ٢٩ - جواز رهن الثمرة والزرع  
الأخضر  
٢٧٢ - ٢٧٥ ج ٣١ العقود التي يشترط  
القبض في لزومها واستقرارها  
٥٣٦ ج ٢٩ اذا قال المرتهن للراهن المعسر  
بمعنى الدار بشرط ان وفيتني أخذتها بالثمن  
وان سكنتها لم أخذ منك أجرة فليس بيعا  
صحيحا ، واذا عمر فوقها بناء حسبت له  
العامة  
٥٤٣ ج ٢٩ بيع الرهن اللازم بدون اذن  
المرتهن لا يجوز ، للمرتهن ان يطلب دينه  
من الراهن المدين ان كان قد حل ، وله ان  
يطلب عسود الرهن أو استيفاء حقه منه ،  
ان شاء طالب البائع له ، وان شاء طالب  
المشتري ، ان كان المشتري مفرورا فقرار أجرة  
المبيع على البائع ، وان كان عالما فعليه ضمان  
المنفعة  
٥٤٢ ج ٢٩ اذا قبضت الفرس من مالكة  
بغير حق ورهنت فله ضمان ما نقصت ،  
وان كان المستولي عليها غاصبا فقرار  
الضمان عليه ، وان كان مفرورا ولم يتلف  
بسبب منه فقرار الضمان على الأول الذي غره  
وضمن له الدرك

٥٤٤ ج ٢٩ اذا نقصت الحياسة باستعمال  
المرتهن فعليه ضمان ما نقص بالاستعمال  
٥٣٦ ، ٥٣٧ ج ٢٩ اذا اعاره نصف البستان  
ليرهنه لم يكن له الرجوع  
٥٣٧ ج ٢٩ وفي الغريم بعض الدين وبقي  
بعضه فالرهن باق بما بقي من الحق ، اذا  
فك المرتهن الرهن حصل الفكاف  
٥٤١ ج ٢٩ اذا لم تكن الجارية مرهونة  
عند أهل الدين الثاني لم يكن لأهل هذا  
الدين اختصاص بها  
٥٣٨ - ٥٤٠ ج ٢٩ اذا حل الدين وكان  
اذن له في بيعه جاز والا ياعه الحاكم ووفاء ،  
اذا تعلل ذلك فهل يدفعه الى ثقة يبيعه ،  
اذا أمكن استيفاء الحق منه لم يجوز حبس  
الغريم  
٥٣٩ ج ٢٩ اذا حلف صاحب الرهن ليحضره  
معتقدا ان الرهن باق بعيته لم يعدم ثم تبين  
علمه لم يحث

٥٣٨ ج ٢٩ لا يقبل اقرار الراهن بما يبطل  
الرهن ، وللمقر له ان يطالبه بموجب اقراره

## فصل

٥٦٠ ، ٥٦١ ج ٢٠ قول بعضهم الرهن  
مركوب ومحلوب على خلاف القياس  
٢٧٩ ج ٣١ اذا وطئ المرتهن الأمة  
المرهونة باذن الراهن وظن ان ذلك جائز  
فولده حر ، وهل عليه قيمة الولد والمهر  
٥٦٠ ، ٥٦١ ج ٢٠ نفقة الحيوان واجبة  
على ربه ، اذا اتفق المرتهن أو المستاجر عليه  
فله الرجوع ، وكذلك المودع والشريك  
والوكيل

## باب الضمان

٥٥١ ج ٢٩ اذا ثبت أنه ضامن ببينة أو اقرار أو خطه لزمه ما ضمنه

٥٤٧ ج ٢٩ ان كان تحت حجر أبيه لم يصح ضمانه

٥٥١ ج ٢٩ اذا لم يكن ضامنا ولده ولا عنده له مال لم تجز مطالبته بما عليه

٥٥١ ج ٢٩ اذا ثبت أنه كان محجورا عليه لم يصح ضمانه ، ان قال ان المضمون له يعلم اني كنت محجورا علي فله تحليفه وكذا اذا ادعى الاكراه

٥٤٦ ، ٥٤٧ ج ٢٩ اذا ضمن المستاجرين بما عليهم من الدين فلصاحب الحق ان يطالب الضامن بذلك الحق أو بما بقي منه وللضامن ان يطلب الفرماء اذا طلب

٥٥٠ ج ٢٩ ٠٠٠ للفرم ان يطلب من شاء منها فاذا استوفى لم يكن له مطالبة . وله ان يطالبهما جميعا

٥٤٧ ج ٢٩ اذا خاف الفرغ ان يفيب أولا يفي بما عليه فله ان يحتاط عليه اما ببلازمته واما بعائنه في وجهه ، الترسيم عليه ملازمة ٥٤٧ ج ٢٩ متى اعتقله الحاكم ثم بذل جميع ماله ومال التمكين من ذلك مكن : اما ان يخرج مع ترسيم ، واما ان يوكل من يبيع الملك ويسلمه

٥٤٧ ج ٢٩ اذا ضمن املاكها في ذمته وقد استحققت ولم يكن معه دراهم وله ملك يحرز القيمة وزيادة فيذل بيع ماله لم تجز عقوبته بحبس ولا غيره

٥٤٥ ج ٢٩ اذا كان الضامن لم يعرف له مال قبل ذلك وادعى الاعسار فالقول قوله مع يمينه ولا يحتاج الى اقامة بينة

٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٤٧ ج ٢٩ ظلم الضامن بمطالبته بما لا يجب عليه بالعقد الذي دخل فيه وان كان معروفا ابلغ من غناه الاجنبية للرجال

٥٥٠ ج ٢٩ اذا ضمن رجلا باذنه فطلب منه فهو يمينه عجز عن احضاره وغرم بسبب ذلك أموالا فله الرجوع فيما انفقه بسبب ضمانه اذا كان ذلك بمعرف

٥٥٣ ج ٢٩ ما ألزم الضامن بسبب عدوان المضمون منه فله الرجوع بذلك

٥٥٥ ج ٢٩ اذا استدان الصبي المميز وكفله أبوه وثلاثة اخرون باذنه ثم غاب الأب فالزم أحد الكفلاء بوزنه فله ان يرجع على من كفله ٥٥٦ ج ٢٩ وان كان في الباطن قد استدان لأبيه ولكن أبوه أمره بالاستدانة للأب ، والا فله تحليف الأب ان الاستدانة لم تكن له

٥٤٦ ج ٢٩ يصح ضمان ما في الذمة بغير اذن المضمون عنه ويطلب المستحق للضامن

٥٤٩ ج ٢٩ ضمان الاسواق - وهو ضمان ما يجب وضمان المجهول - وهو ان يضمن الضامن ما يجب على التاجر من الديون وما يقبضه من الأعيان ضمان صحيح ، ويجوز للكاتب والشاهد ان يكتبه وان يشهد عليه ولو لم ير جوازه

٣٦٤ ج ٢٩ الوكيل ان ضمن عهدة المبيع أو لم يسم موكله في العقد فهو ضامن للأرض ٥٤٦ ج ٢٩ ، ٥٦٠ ج ٢٠ اذا قضاه بغير اذن الغريم فهل له ان يرجع بذلك على المدين



٣٤٨ ، ٣٤٩ ج ٣٠ من ادعى عن غيره حقاً واجباً رجع به ان لم يكن متبرعاً ، اذا افتك اسيراً بغير اذنه رجع عليه بما افتكه به ٥٢ ج ٣٠ ان كان يعامل الناس وقد اجتهد في استعمال كاتب ثقة لم يكن في ذمته شيء اذا ذهب شيء من حقوق الناس

#### الكفالة

٥٥٤ ج ٢٩ اذا كان الضامن ضامناً وجه المضمون في حبس الشرع فسلمه اليه فيه برى بذلك ولا يلزمه احضاره له من الحبس ، للمضمون له ان يطلب حقه منه ويستوفيه وان كان في الحبس ، وللحاكم ان يخرج به من الحبس حتى يحاكم ثم يمينه اليه ٥٥١ ج ٢٩ ان أمكن الوالد معاونة صاحب الحق على احضار ولده بالتعريف بمكانه ونحوه لزمه

٥٥٥ ج ٢٩ اذا كان الخفراء مستأجرين على حفظ الجمال فسرق منها شيء فعليهم الضمان بما تلف بتفريطهم ٥٥٦ ج ٢٩ السجبان ونحوه ممن هو وكيل على الفريم بمنزلة الكفيل للوجه ، عليه احضار الخصم ، فان تغذر احضاره ضمن ما عليه عند أحمد ومالك

#### باب الحوالة

٥١٢ ، ٥١٣ ج ٢٠ غلط من قال الحوالة تخالف القياس وانها بيع دين بدين ٥٥٧ ج ٢٩ اذا أجل بدين على صديق حال ثم قبض المحيل الدين من المحال عليه صححت الحوالة ، ليس للمحيل قبض المحال به بعد الحوالة ، ولا تبرأ ذمة المحال عليه بالاقباض لها الا ان يكون بأمر المحال ، للمحتال ان يطلب كل واحد من المحال عليه

ومن القابض دينه بغير اذنه ، وللمحتال عليه ان يرجع على المحيل بما قبضه منه بغير حق ، وللخصم تحليف المقر له ان باطن الاقرار كظاهره

#### باب الصلح واحكام الجوار

٥٤ ، ٥٥ ج ٢٩ الصلح عن التصاص والجزية والصلح مع أهل الحرب ليس بواجب ان يعلم الثمن والاجرة ١٧٤ ج ٢٩ الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً ، ٧٢ ج ٣٠ الفريم اذا جحد الحق حتى وصولح كان الصلح في حقه باطلا ولم تبرأ ذمته ، وان كان المعني انما صالحه خوفاً من ذهاب جميع الحق فهو مكروه لا يصح صلحه ، وله ان يطالبه بالحق بعد ذلك اذا اقر به أو قامت به بينة

٩ ج ٣٠ اذا كانت يده على علو الحوانيت وصاحب السفل لا يدعى انه له فهو لصاحب اليد ، وما انشاء صاحب السفل من الصارة الحديثة فليس له ذلك الا ان يكون ممن حقوق ملكه

٢٦١ ج ٣١ ما خرج عن حدود الوقف الى طريق المسلمين وإلى الجيران ازيل ، وان خرج الى ملك الغير ولم يأذن ازيل

٦ ج ٣٠ لا يجوز بيع شيء من طريق المسلمين النافذ ، وليس لوكيل بيت المال بيع ذلك سواء كانت واسعة أو ضيقة

٣٠ ج ٣٠ الشهادة بانها لبيت المال بمجرد كونها طريقاً

١٠ ج ٣٠ ولا يجوز لأحد أن يخرج في طريق المسلمين شيئاً من أجزاء البناء حتى تقصيص الحائط من خارج الا ...

٥ ج ٣٠ إذا اشترى دارا بحقوقها ولها بابان واحداهما مسدود فله أن يفتحه كما كان أولا إلا أن يكون مستثنى من البيع لفظا أو عرفا

١١ ج ٣٠ ليس له أن يفتح بابا في درب غير نافذ إلا باذن أهله إلا أن يكون له فيه حق الاستطراق

٧ ج ٣٠ إذا كان الدخول إلى أحد البيتين من تحت ميزاب الآخر من قديم لم يمنع الميزاب

٨ ج ٣٠ ليس للجبار أن يحدث في الطريق المشترك الذي لا ينفذ شيئا غير إذن رفيقه وشركائه ، إذا فعل ذلك فللشريك إزالته قبل البيع وبعده

٩ ، ١٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ج ٣٠ ليس له أن يحدث في الدرب الذي لا ينفذ روشنا ولو كان له باب إلى مدرسة ، النزاع في جوازه في الدرب النافذ إذا كان لا يضسر باذن الامام

٩ ج ٣٠ إذا ادعى أن له فيه حق روشن لم يقبل قوله إلا بحجة وله تحليف الجيران على نفي استحقاقه

١٠ ج ٣٠ السبايط ونحوه إذا كان مضرا ٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٣٠ هل له بناء دكة إذا كان يحاذي ما على يمينه وشماله

١١ ج ٣٠ ليس له أن يفتح في الدرب الذي لا ينفذ بابا يكون أقرب إلى الدرب من بابه الأصلي إلا باذن المشاركين له في الاستطراق

٨ ج ٣٠ لا يحدث في ملكه ما يضر بجاره ١٥ ج ٣٠ إذا بنى في ملكه بناء لم يتعد فيه على الجار لكن يخاف أن يسكن في البناء الجديد أناس آخرون فينتقص كراء الأول لم يكن له منعه

١٤ ج ٣٠ إذا كان الجدار مختصا بأحدهما لم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج إليه الجار ولا يضر بصاحب الجدار ١٦ ، ١٧ ج ٣٠ إذا كان لصاحب الجدار مصلحة في وضع الجنوع عليه من غير ضرر الجنوع جاز

١٤ ج ٣٠ إذا بناء أحدهما بماله لكن وضع بعض أساسه من هذا وبعضه من هذا لم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج إليه ولا يضر بصاحب الجدار

١٩٨ ، ١٩٩ ج ٣١ ليس لأحد أن يبني على جدار الوقف ما يضر به وكذلك مالا يضر به عند الجمهور

١٥ ج ٣٠ إذا كان له ملك وهو واقع فاعلموه بوقوعه فأبى أن ينقضه ثم وقع على صغير وجب عليه الضمان

١٦ ، ١٧ ج ٣٠ إذا كان لرجل نهر يجري في أرض مباحة فأراد جار النهر أن يعرضه إلى أرضه أو بعضه بلا ضرر جاز ذلك ولم يحل منعه

١٧ ج ٣٠ لو أراد أن يجري في أرضه من بقعة إلى بقعة ويخرجه إلى أرض مباحة أو إلى أرض جار راض من غير أن يكون على رب الماء ضرر

١٧ ج ٣٠ إذا قلنا بأجراء مائه فاحتاج أن يجري مائه في طريق مياه ثم يقاسمه جاز ١٣ ، ١٤ ج ٣٠ إذا أراد أحد الشريكين في بستان أن يبني بينه وبين شريكه جدارا وكانا محتاجين إلى السترة فبنته من البناء أو امتنع من البناء معه أجبر ، ويؤخذ الجدار من أرض كل منهما بقدر حصته

٥ ، ٦ ج ٣٠ إذا أراد أن يصمر غرفة فان لم يكن فيه ضرر على الجار بأن يبني ما يمنع

الاشراف عليه أولا يكون فيه اشراف عليه  
لم يمنح  
١٢ ، ١٣ ج ٣٠ اذا كان الملك مشتركا بين  
مسلم وذمي فهما لم يجز تعليته على ملك  
جارهما المسلم ، واذا علياه وجب عدمه

#### باب الضجر

الحجر لحظ الغرماء

١٩ ، ٢٥ ، ٣٧ ج ٣٠ ، ٢٠٤ ج ٣٢ ان كان  
معسرا وجب انظاره  
١٩ ، ٢٨ ج ٣٠ ، ٢٠٤ ج ٣٢ لا يحل لهم  
ان يطالبوه اذا علموا اعساره ولا يمنعه  
عن الحج

٣٣ ج ٣٠ اذا ادعى الاعسار وعرف له مال  
لم تقبل دعوى الاعسار الا ببينة  
٤١٠ ج ٣٥ اذا كان الدين عن معاوضة  
وكان له مال معروف فشهدوا بذهابه صار  
بمنزلة من لم يعرف له مال  
٤١٠ ج ٣٥ ان شهدوا انه معسر عما لزمه  
من الدين وعرفوا قدره صححت الشهادة ،  
وتصح وان لم يعرفوا قدره اذا شهدوا بانه  
لا يقدر على وفاء شيء

٢١ ج ٣٠ لا تقبل دعوى اعساره بعد  
الاعتراف بالقدرة وبعد الحجر عليه اذا لم  
يبين السبب الذي ازال الملازمة  
٤١٠ ج ٣٥ ان ادعى انه ليس له الا كذا  
حلف عليه

٢٩ ج ٣٠ اذا قال لم يحدث لي بعد تلف  
مالي شيء فالقول قوله مع يمينه  
٣٣ ج ٣٠ ، ٤١٠ ج ٣٥ ، ٢٠٤ ج ٣٢ /  
١٨ ج ٣٠ من لم يعرف له مال فالقول  
قوله مع يمينه انه عاجز عن وفاء ما يحلف  
عليه / اذا كان الدين لزمه بغير معاوضة  
كالضمان

١٩ ج ٣٠ اذا حلف ان يوفيه الى شهر فهي  
محمولة على حال القدرة .

٢١ ، ٢٢ ج ٣٠ ليس له طلب اتمام  
الحكم عليه وان يدعي ذلك ويشته عند غير  
الحاكم الذي حبسه وسجور عليه بدون اذنه  
١٨ ج ٣٠ اذا كان الغريم قادرا على الوفاء  
لم يكن لاحد ان يلزمه رب الدين بترك  
مطالبته ولا يطلب منه حيلة لا حقيقة لها . .

٥١٣ ج ٢٠ مطل الغني ظلم  
٣٤ ، ٣١ ج ٣٠ اذا طلب ان يمكن من بيع  
ما يوفي دينه وجب تمكينه بقدر ذلك

٢٥ ج ٣٠ اذا لم يكن له وفاء الا الرهن  
وجب اماله حتى يبيعه ، ومتى لم يمكن بيعه  
الا بخروجه أو كان بيعه وهو في الحبس  
ضرر عليه وجب اخراجه

٢٤ ج ٣٠ ان قال ابيعه الى اجل واحيل  
الغرماء فرضوا وأبو ان يحتالوا

٢٤ ج ٣٠ اذا طلب الغرماء تمجيل بيع  
ما يمكن بيعه نقدا اذا بيع بشئ المثل

٢٦ ج ٣٠ للغريم ان يطلب كل وقت  
ما يقدر عليه وهو التقيسيط

٣٧ ج ٣٠ اذا لم يكن له ما يوفي به الا منافع  
الوقف عليه استوفى الدين من اجرة منافع  
الوقف بحسب الامكان ، فان ظهر له مال  
سوى ذلك استوفى منه ما أمكن

٣٢ ، ٣٣ ج ٣٠ اذا لم يكن له الا عمل يده  
لم يعمل اعتقاله ولا ضربه ، يمكن من العمل

حتى يوفي بحسب الامكان  
٢٠ ج ٣٠ اذا كان الدين حالا وهو قادر

على الوفاء أو مؤجلا ومحل قبل قدوم المدين  
فلهم ان يمنعه من السفر حتى يوثق برهن  
أو كفيل

٢٩ ج ٣٠ ان كان السفر مخوفا كالجهاد  
فلهم منعه اذا تمنى عليه

٢٨ ج ٣٠ اذا كان عليه دين فاذن له  
الغرماء في السفر للحج جاز وان منعه ليعمل  
ويوفيهم فلكم ذلك

٢٤ ج ٣٠ لا يجوز له ان يجعد حقه  
ويحلف انه لا شيء عليه اذا خاف  
من الاعتقال ٠٠

٣٥ ج ٣٠ اذا قال متي يموت هذا المملوك  
فتمنه علي حرام خوفا من بعض الظلمة فان  
قصد ان يوفي به الغرماء فلا شيء عليه ، وان  
قصد تحريم الثمن فليل عليه كفارة

٢٢ ، ٢٣ ، ٣٧ - ٣٩ ج ٣٠ اذا امتنع من  
وفاء الناس جميع حقوقهم وكان ماله ظاهرا  
وصبر على الحبس عوقب بالضرب والحبس  
مرة بعد أخرى حتى يؤديه

٣٧ - ٣٩ ج ٣٠ ، ٢٤٠ ج ٢٤ اذا غيب ماله  
وأصر على الحبس ومن عنده امانة أو وديعة  
أو غصب أو عارية أو مال للمسلمين أو عمل  
ولم يردّها الى مستحقها وظهر كذبه يضرب  
حتى يحضر المال أو يعرف مكانه ولا يحلف  
٢٣ ج ٣٠ منهم من قدر الضرب كل مرة  
بـ (٣٩) سوطا ٠٠٠

٣٦ ج ٣٠ ما يبدي العبد لسيدته يوفي منه  
دينه وان كتم شيئا منه عوقب حتى يظهره ،  
ويباع أيضا في وفاء دينه

٢٤ ج ٣٠ للحاكم ان يبيعه ويقيم من يوفي  
ويستوفي مع عقوبته على ترك الواجب

٢٣ ج ٣٠ ليس على الحاكم ان يتولى هو  
بيع ماله وفاء دينه وان جاز له ذلك

٢٤ ج ٣٠ متى رأى ان يلزمه هو بالبيع  
والوفاء زجرا له ولأمثاله عن المثل أو لشنل  
الحاكم أو لمساعدة تخشى كانت عقوبته  
بالضرب حتى يتولى ذلك

١٩ ج ٣٠ ان باع الورثة ووفوا من الثمن  
جاز ، وان سلموه للغرماء واستوفوا ديونهم  
جاز ولم يجب على الورثة ان يتولوا البيع ،  
وان طلبوا من الحاكم ان يقيم لهم أمينا يتولى  
ذلك جاز

٢٧٩ ج ٢٩ يوفى الدين من المال ولو كان  
فيه شبهة

٣٠ ج ٣٠ اذا أخذ الغريم رأس خيـل  
قيمتها أكثر من باقي الدين كان ضامنا  
لما زاد على قدر حقه ، وعليه أجرة ذلك ،  
القول في قيمتها قول الغاصب ، الا ان يعرف  
ان قيمتها أكثر ، أو تقوم بينة بالقيمة

٢٤٤ ، ٢٤٥ ج ٢٩ للبائع ان يستوفي دينه  
مما لهم في يده من المال ولا يحتاج الى  
استئذان حاكم ، المعلوم لصاحبه ان يستوفيه  
من مال من هو عليه ولا يحتاج الى اذن حاكم  
٢٤ ج ٣٠ اذا كان الذي عليه الحق مطله  
حتى أحوجه الى الشكاية فما شرمه بسبب

ذلك على الماطل على الوجه المعتاد

٤٦ ج ٣٠ اذا أبرأت زوجها وادعت الحجر  
فلما تزوجت بأخر طالب الاول بالصداق  
لا تقبل دعوى الحجر

٤٤ ج ٣٠ اذا كان عليه حقوق شرعية  
فتبرع بملكه بحيث لا يبقى لأهل الحقوق

ما يستوفونه بهذا التملك فهو باطل ، وإن كان الملك مستحقا لتفسيره أو فيه ما يستحقه غيره لم يصح تصرفه في حق الغير

٢٩ ، ٢٦ ج ٣٠ إذا كان حين اعتقه عليه دين يحيط بماله ففي صحة المتق نزاع  
٢٤٢ ج ٢٩ هل ينفذ تبرع من عليه دين قبل الحجر عليه

٤٥ ج ٣٠ الأصل صحة التصرف وعدم الحجر حتى يثبت أنه محجور عليه

٢٦ ج ٣٠ ما كان في حانوت الفلاس من الأمانات فهي لأصحابها ، إذا كان قد أخذ للناس غزلا ولم يوجد عين الفزل لم يجز لصاحب الفزل أن يأخذ مال غيره بدلا من ماله

٢٧ ج ٣٠ من أقام بينة أن هذا عين ماله أخذه

٢٧ ج ٣٠ إذا أقام شاهدا وحلف مع شاهده حكم له

٢٧ ج ٣٠ أن وجدت علامات مميزة كاسم كل واحد على متاعه عمل بذلك  
٢٧ ج ٣٠ إذا تعلم ذلك كله أقرع بين المدعين

٢٥ ج ٣٠ لا يباع ماله إلا بشئ المثل المعتاد غالبا إلا أن تكون العادة قد تغيرت تغيرا مستقرا

٣١ ، ٣٢ ج ٣٠ إذا كان له دين على جماعة فاتفقوا على إيماله على أن يعدل في بقية ماله ويوفوهم وكان لأحدهم دين حال فليس له أن يأخذه دونهم

٢٧ ج ٣٠ ، ٥٤١ ج ٢٩ يجب أن يعدل بين الغرماء بعد الحجر ، قبل الحجر فيه نزاع  
٢٩ ج ٣٠ إذا تمكن الغرماء من استيفاء حقوقهم فعليهم تخليته

### المحجور عليه فعلة

٤٢ ج ٣٠ عمره سبع سنين أركبه رجل دابة فرمته وهربت لا يلزم والده شيء  
٥١ ج ٣٠ أن باع قبل أن يرشد فبيعه باطل لا سيما أن كان قد باع بالغبن الفاحش  
٥٢ ج ٣٠ إذا ادعى المشتري أنه كان رشيدا وقامت بينة بسفه حكم ببطال البيع

٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ج ٣٠ متى صارت رشيدة زال الحجر عنها سواء رشدها أبوها أو الحاكم أولا ، وإن نوزعت في الرشد فشهد شاهدان به قبلت شهادتهما ولم يلتفت إلى الأب ولا غيره ، وإذا تصرفت مدة وشهد الشاهد أنها كانت رشيدة في مدة التصرف كان صحيحا وإن كان الأب يدعي أنها تحت الحجر

٤٥ ، ٤٦ ج ٣٠ لها على أبيها اليمين أنه لا يعلم رشدها إذا طلبت ذلك ولم يقم بينة  
٤٠ ج ٣٠ ولولم يكن الشاهدان من أقارب ، الرشد ونحوه قد يعلم بالاستفاضة

٤١ ج ٣٠ للرشيدة أن لا تصرف في مالها إلا بأذن أبيها أن لم يكن التصرف واجبا عليها

٣٢٤ ، ٣٣٠ ج ٣١ إذا أنس الوصي منهم الرشد دفع اليهم المال ولا يحتاج إلى شهود ويغير إذن الحاكم ، ولـه اثبات ذلك عند الحاكم

٣٢ ، ٣٣ ، ٤٩ ج ٣١ بذل المال لا يجوز  
 الا لمنفعة في الدين أو الدنيا ومن خرج عن  
 ذلك كان سفيا وحجر عليه  
 ٤٥ ، ٤٦ ج ٣٠ ليس لأبيها الولاية عليها  
 الا بشرط دوام السفه  
 ٣٠٠ ج ١٥ يتولى الكافر العدل في دينه  
 مال ولده الكافر  
 ٤٥ ، ٤٦ ج ٣٠ اذا كان يتصرف في مال ابنته  
 لنفسه كان قادحا في أهليته ومنع من الولاية  
 عليها كالحجر  
 ٣٥٥ ج ٣٢ ابراء المحجور عليها باذن ابيها  
 ٤١ ، ٤٢ ج ٣٠ ، ٣٢٨ ج ٣١ لو صيها الحجر  
 عليها ان كانت سفية والا فالحاكم ، ولاخيرها  
 ان يرفع أمرها للحاكم  
 ٤٦ ، ٤٢ ج ٣٠ لاخيرها الولاية عليها من  
 جهة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 ١٧٦ ج ٣٣ المراد بالحاكم في عرف الفقهاء  
 العادل القادر ، ان كان مضيعا لأموال اليتامى  
 أو عاجزا عنها لم يجب تسليمها اليه مع  
 امكن حفظها بدونه  
 ٤٤ ج ٣٠ لا يجوز ان يولى على مال اليتامى  
 الا من كان قويا خيرا بيا ولي عليه أمينا ،  
 اذا لم يكن بهذه الصفة استبدل به من يصلح  
 ٣٩ ، ٤٠ ج ٣٠ اذا ثبت أنه حدث عليها  
 سفه فالحجر عليها لولي الأمر لا لأبيها  
 ٤٣ ج ٣٠ اذا اشترى لليتيم ثمن المثل  
 أو بزيادة للمصلحة جاز ، وبزيادة لا يتغابن  
 الناس بمثلها عليه ضمان الزيادة  
 ٥١ ج ٣٠ ليس لولي اليتيم لباسه الحرير  
 واسقاؤه الحمر ، يكسوه من المباح ما يحصل  
 به التجميل والزينة في الأعياد وغيرها ٠٠

٣٢٤ ج ٣١ هل لوصي اليتيم ان يبيع من  
 أملاكها ما يجهزها به  
 ٤٩ ج ٣٠ يجوز بسل ينبغي للوصي ان  
 يتجر في مال اليتيم ولا يفترق الى اذن حاكم  
 وان كان غير وصي ، وان كان الناظر في  
 أموال اليتامى الحاكم ٠٠ يحفظه أو يأمر فيه  
 بالمصلحة وجب استئذانه  
 ٣٢٢ ، ٣٢٣ ج ٣١ اذا قارض في مال اليتيم  
 فالربح له  
 ٣٢٢ ، ٣٢٣ ج ٣١ ، ٤٤ خ ٣٠ ان كان  
 الوصي فقيرا وقد عمل في المال فله ان يأخذ  
 أقل الأمرين من أجره مثله أو كفايته  
 ٤٥ ج ٣٠ اذا كان لا يصلح لم يستحق  
 الاجرة المسماة بل أجره مثله  
 ٤٧ ، ٤٨ ج ٣٠ اذا دفع مال اليتيم الى  
 عامل يشتري به ثمرة مضاربة ومعه آخر  
 أمينا عليه ٠٠٠ ان كان الولي مفرطاً فيما  
 فعله ضمن ، وان كان العامل خان أو فرط  
 فعليه الضمان ، وعلى كل منهما اليمين في  
 نفي التفريط والخيانة  
 ٢٥٠ ج ٢٩ لو خان وصي اليتيم ثم تصرف  
 مع ذلك صح تصرفه في حق المشتري وحق  
 رب المال  
 ٣٢٩ ج ٣١ اذا مات الوصي ولم يعرف  
 ان مال اليتيم قد ذهب بغير تفريط فهو باق  
 في تركه الميت  
 ٣٢٩ ، ٣٣٠ ج ٣١ ان كان الوصي قد اقبضه  
 لغيره وذلك الغير اقبضه لليتيم ، ان انكر اليتيم  
 بعد ايناس الرشد وصوله اليه من جهة ذلك  
 القابض أو انكر اقباض الوصي أو وكيله لأحد ٠

٤٧ ج ٣٠ اذا اعترف بمال لايتام ثم طأليه  
احدهم عند الحاكم فانكر ثم غلب منه في  
مرضه الابراء لم يصح الابراء

٤٨ ج ٣٠ ايتام اسرهم التتار فخاف وراثتهم  
على أموالهم فكتبوا محضرا على تقدير عنهم  
وأنتهم وراثتهم هل يجوز ذلك وهل لأحد أخذ  
هذا الملك

٥٠ ج ٣٠ توفي وهنم أكبر أولاده بعض  
الملك وانشاء ورزق فيه والورثة يطالون فلما  
طلبوا القسمة قصد هدم البناء : ان كان  
يناه كله من ماله فله أخذه وعليه ضمان  
البناء الأول وان كان اساعده بالبناء الأول  
فهو لهم

٥٢ ج ٣٠ ان كان يعامل الناس وقد اجتهد  
في استعمال كاتب ثقة ...

٢٠٢ ، ٢٠٣ ج ٣٢ اذا جنى العبد تعلق  
برقبته ويغير سيده .....

#### باب الوكالة

٢٠ ج ٢٩ الاذن المرئي في التصرف بطريق  
الوكالة كاللفظي ، أمثلة

٦٦ ، ٦٧ ج ٣٠ ما وجد بخط الأمير أو  
اخير به كاتبه أو لفظ وكيله في ذلك وجب  
العمل به ولا يحتاج اصحاب الحقوق  
الى بيينة

٩٧ ، ٩٨ ج ٣٠ الوكيل له ان يوكل غيره ،  
النزاع في توكيله بلا اذن الموكل

٧٥ ج ٣٠ التوكيل في اكتساب المباحات  
٥٧ ، ٥٨ ج ٣٠ اذا فسخ الوكيل الماذون له  
في فسخ النكاح بعد تمكين الحاكم له من  
الفسخ صح ولم يحتج الى حكم حاكم  
بفسخ الفسخ

٥٧ ج ٣٠ اذا كان الفاسخ هو الحاكم  
١٢٠ ، ١٢١ ج ٣٣ اذا قال لوكيله ان

رضيت بهذه النفقة والا فسلم اليها كتابها  
لم يملك الوكيل ان يطلق ثلاثا

١١٨ - ١٢٠ ج ٣٣ اذا وكل امرأته في بيع  
أو غيره ثم طلقها ثلاثا لم تبطل الوكالة

٦٩ ج ٣٠ اذا وكل غلامه في ايجار حانوت  
لشخص ثم ان المستأجر أجره لشخص فليس  
للموكل ولا للمستأجر الأول الزيادة في أجرة  
الحانوت ، وليس للموكل مطالبة المستأجر  
الثاني ، واذا أخذت منه الأجرة غصبا فله  
استرجاع ذلك ، ولا يقبل قوله في انكار  
الوكالة مع كونه يتصرف له تصرف الوكالة  
مع علمه بذلك .....

١١٨ ج ٣٣ اذا وكل زوجته الثانية في  
طلاق الأولى ثم طلق الثانية بطلت الوكالة

٦٠ - ٦٤ ج ٣٠ اذا مات موكله أو عزله  
ولم يعلم بذلك حتى تصرف فهل ينزل قبل  
العلم ، واذا أقام بيينة ببطله آخر وحكم بها  
حاكم من غير دعوى على المشتري

٦٢ ج ٣٠ ولو حكم ببطلان الوكالة لم يجب  
على الوكيل ولا على المشتري ضمان  
ما استوفاه من المنفعة

٦٥ ج ٣٠ لو وكل في بيع سلعة فباعها الى  
أجل بأكثر وتلف بعض الثمن خير المالك بين

مطالبة البائع بقيمتها بنقد وبين ان يطالب  
بالثمن المؤجل جميعه ، تلف بعض الثمن  
على الوكيل ، اذا اصطلحا صح الصلح عن  
بدل المتلف بأكثر من قيمته في ضمانه

٥٥ ، ٥٦ / ٦٨ ج ٣٠ اذا أجر الوكيل  
بنصف أجرة المثل ضمن النقص ، وللمالك  
ابطال الاجارة / ان كان المستأجر لم يعلم  
بحال الوكيل فله ان يرجع على من غسره  
بما لزمه ، وزوجه محترم ، ينزل بأجرة

المثل ، وإن كان عالما فهو ضامن وزرعه زرع غصب ، وهل للمالك قلعه مجانا ، وهل يملكه بنفقته ، ايقاؤه بأجرة المثل ، اذا ادعى على المستأجر أنه عالم بالحال فانكر فالقول قوله يمينه

٥٦ ، ٥٨ ج ٣٠ اذا أجر الوكيل اقطاعهم بدون اجرة المثل فلأرباب الأرض ان يضمنوه تمام اجرة المثل ، وإن كان المستأجرون علموا انه ظالم وأله حايابهم فلاصحاب الأرض تضمينهم ، وإن كانوا لم يعلموا فهل لأصحاب الأرض تضمينهم ، واذا ضمنوهم فلهم الرجوع على هذا الغار

٥٩ ج ٣٠ اذا وكل رجلا في عمارة اقطاعه لخدمه المزارعون فسجلوه باقل من القيمة فله مطالبة الوكيل بما نقص سواء اطلق الوكالة أو قيدها بأسوة أمثاله

٥٩ ج ٣٠ ان كان المسجل قال للوكيل هذه الاجرة هي اسوة الناس ثم تبين كذبه طالبه الوكيل أو الموكل بتمام الاجرة ان كان قد زرع الأرض

٣٦٤ ج ٢٩ اذا ضمن الوكيل عهدة المبيع أو لم يسم بموكله في العقد ضمن الأرض

٧٢ ، ٥٤ ج ٣٠ الوكيل في الاستيفاء لا يصح ابرائه ولا مصالحته على بعض الحق ٧١ ، ١٦٨ ج ٣٠ اذا وكله في شراء شيء أو استئجاره ولم يوكله في الاقالة لم يكن وكيلا فيها

٣٢٦ ج ٣١ اقرار الوكيل فيما وكل فيه بلفظه أو خطه المعروف مقبول

٦٢ ج ٣٠ ان افكر الموكل قبض الثمن ولم يقم عليه يمينه به فان كان الوكيل بلا جمل قبل قوله على الموكل ، وإن كان بجمل نفية قولان ، لا يقبل قول الوكيل على المشتري ، ان كان البيع مفسوخا فلهم ان يطالبوا الوكيل بالثمن ، والوكيل يرجع على الموكل ٥٤ ، ٥٥ ج ٣٠ اذا وكل فاشترى واخذ من البائع جعلنا واضافه الى الثمن بغير علم موكله لم يجز ، لو وجهه البائع مسن غير مواطنة أو اتفاق

٦٧ ج ٣٠ ان كان وكله بالعشر أو وكله توكيلا مطلقا على الوجه المعتاد الذي يقتضى في العرف ان له العشر فله ذلك

٦٧ ج ٣٠ ان كان قد عمل له على ان بعضه عوضا ولم يبين له ذلك فله اجرة المثل ، وله ان يستوفيه من تركته ويدين اذنه

٧٠ ج ٣٠ اذا ارسلوا قوما واعطوهم ما ينفقونه جاز وعليهم تمام نفقتهم ما داموا في حوائجهم

٧١ ج ٣٠ ان كان يحفظ الزرع لصاحب الأرض والفلاح فله اجرتة على الفلاح ، وإن كانت المؤنة التي يأخذها على الفلاح بقدر حقه عليه فلا بأس

٥٣ ج ٣٠ ان كان الوكيل لا يأخذ لنفسه الا اجرة عمله والزيادة يأخذها المقطع فالمقطع هو الذي ظلم الفلاحين

#### باب الشركة

٧٤ ، ٩٩ ج ٣٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ج ٢٠ الجمهور يقولون الشركة نوعان : شركة املاك ، وشركة عقود



٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ - ٢٨٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠  
ج ٢٩ حكم معاملة من غالب أموالهم حرام ،  
ومن غالب أموالهم حلال (١)

٣٥٣ ج ٢٠ شركة الأملاك

٩٢ ج ٣٠ الشريكان في فرس اذا لم يتفقا ان  
تكون عند احدهما ولا عند ثالث يختاره لها  
ولا طلب احدهما مفاضلة الآخر فيها بيعت  
ويقسم ثمنها بينهما

٩٢ ، ٩٣ ج ٣٠ اذا كان لشريكين فرس  
فاذن احدهما للآخر في سعيه فاركب غيره  
فحصل بذلك مرضى او موت ضمن الشريك  
النقص والتلف

٩٤ ج ٣٠ اذا طلب الشريك في بقرة ان  
يفاضله فيها لزمه ، واذا طلب بيعها بيعت  
عليهما واقتسما الثمن ، واذا كان الشريك  
ياخذ اللبن وكان بقدر العلف فلا شيء عليه ،  
وان كان انتفاعه بها اكثر من العلف اعطى  
شريكه نصيبه من الفضل

٩٥ ج ٣٠ راع معه غنم خلطا فاحتاجت الى  
نفقة لباع بعضها وانفق على الباقي يقسمون  
الباقي على قدر رؤوس الأموال أو يفرم  
ارباب الباقي ما انفق عنهم

٩٥ ، ٩٦ ج ٣٠ ان كان احد الشريكين  
قد سلم الفرس الى الآخر فقلقت تحت يده  
من غير تعريض ولا عدوان فلا ضمان عليه ،  
والقول قوله يمينه في نفي التعريض  
والعدوان

(١) انظر ص ١٩٥

٩٦ ، ٩٧ ج ٣٠ اذا قطع الشريك من  
اخشاب البستان شيئا له ثمر يفل بفر اذن  
المالك ٠٠٠ فليسه ضمانه ، وللمالك ان  
يطالب بالضمان الذين تولوا قطع الخشب

### شركة العقود

٢٥٣ ، ٢٥٤ ج ٢٠ ، ٧٤ - ٧٦ ج ٣٠  
جواز شركة العنان حتى مع اختلاف المالكين  
وعنم اختلاطهما

٩١ ج ٢٠ اذا كان من احدهما دابة ومن  
الآخر دراهم كانت هي والدراهم رأس المال  
وما ربحا فبينهما ، واذا تقاسما بيعت  
الدابة واقتسما ثمنها مع جلة المال

٩٩ ج ٣٠ اذا اشترك اثنان كان كل منهما  
يتصرف لنفسه بحكم الملك وللشريك بحكم  
الوكالة ، اذا علم الناس انهم شركاء  
ويسلمون اليهم أموالهم جعلوا ذلك اذنا  
لاحدهم ان ياذن لشريكه

٨٢ - ٨٦ ج ٣٠ رجل عنده قماش فطلبه  
منه تاجر على ان يشتري النصف مشاعا ويبقى  
النصف الآخر لصاحبه يشتركان فيه شركة  
عنان وزاد عليه من الجانبين زيادة اتفقا عليها  
وان المال جميعه بيد المشتري: هذه المعاملة فاسدة  
من وجوه ، والمال باق على ملك صاحبه ،  
ان كان قد عمل فيها المشتري الشريك فله  
ربح مثله وليس عليه الزيادة التي زيدت  
على ربح المثل

٨١ ، ٩١ ج ٣٠ الشركة بالعروض من  
جنس شركة الايدان ، لو ابطنا هذه الشركة  
فحكم الفاسد حكم الصحيح في الضمان  
وعنده وصحة التصرف وفساده

الشركة بمعد تأبير الثمرة فالأظهر صحة هذه الشركة

٨٥ ، ٩١ ج ٣٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٣٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ج ٢٨ ما فسد من المشاركات والمضاربة والمساواة والمزاعة اذا عمل فيها العامل استحق قسط مثله من الربح لا اجرة المثل

٨٤ ج ٢٨ ، ٨٥ ، ٨٦ ج ٣٠ / ٤٠٦ ج ٢٩ يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في الصحيح / العقد الصحيح يوجب .. ٥٠٨ ج ٢٠ اذا عمل المضارب ولم يربح لم يكن له شيء

٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٢٩ لو خان الشريك نسم تصرف صح تصرفه في حق المالك وفي حق المشتري

٨٨ ج ٣٠ ليس له ان يدفع المال الى غيره الا باذن المالك أو الشارع ، ومتى فعل كان ضامنا

٩٠ ج ٣٠ لا يتفق المقارض على نفسه من مال المقارضة حضرا أو سفرا ولو شرطها ، وحيث كانت له النفقة فيالمعروف

٨٢ ج ٣٠ اذا اشتركوا على ان بعضهم يعمل بيده كالمضارب وبعضهم بماله أو بماله ويبدنه وتلف المال أو بعضه من غير عدوان ولا تفريط لم يكن على العامل ضمان سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة

٣٥٤ ج ٢٠ اذا تحاسب الشريكان عنده من غير افراز كان قسمة

٧٢ ج ٢٩ اذا تضررت القسمة وجب على الشريك البيع أو الاجارة

٨٤ ج ٣٠ ، ٦٢ ج ٢٥ لا يجوز ان يشترط اختصاص احدهما بربح سلعة معينة ولا بمقدار من الربح ولا تخصيص احدهما بالضمان

٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٩ اذا اخذ السلطان من احد الشريكين الوظائف الظلمية على المال رجح على الآخر

٨٥ ، ٩١ ج ٣٠ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ج ٢٩ ما فسد من المشاركة وجب وبيع المثل ، لا اجرة المثل

٨٤ ج ٢٨ يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في الصحيح

١٩٥ - ١٩٧ ج ١٩ ، ١٠١ - ١٠٥ ج ٢٩ ، ٧٤ ج ٣٠ ، ٣٥٣ ج ٢٠ المضاربة ثابتة بالسنة وعن الصحابة ، غلط من قال انها ثابتة بالاجماع بلا نص

٨٧ ، ٩٩ ج ٣٠ ، ١٠١ - ١٠٥ ج ٢٩ وهي اصل مستقل وقيست على المزراعة والمساواة

٥٠٦ - ٥١٢ ج ٢٠ مستند من قال المضاربة على خلاف القياس ظنهم انها من جنس الاجارة ، غلطهم ، هذه العقود من جنس المشاركات .....

٦٢ ج ٢٥ ، ٢٢٧ ج ٣٠ لا يجوز ان يشترط لاحدهما شيء مقدور من التناهي في المضاربة

١٠٩ ، ١١٠ ج ٣٠ لو اعطاء عرضا فقال بعه وضارب بشئنه

٤٧ ج ٣٠ اذا دفع مال يقيم الى عامل يشتري به ثمرة مضاربة ومعه آخر امينا عليه وله النصف ولكل منهما الربح وكان

٣٥٤ ج ٢٠ لو خسر المال بعد ذلك لم  
تجبر الوضعية من الربح

٤٦ ج ٢٩ المشاركات بأصنافها لا توجب  
الوفاء مطلقا

٨٩ ج ٣٠ اذا رافع المضارب الى الحاكم  
وحكم عليه بدفع جميع المال وطلب منه  
الانظار ٥٠ فسافر عن البلدة مدة انفسخت  
الشركة بمطالبتة المذكورة ، ويضمن المال  
في ذمته بتأخير التسليم عن وقت وجوبه مع  
الامكان

٨٦ ، ٨٧ ج ٣٠ / ١٠٢ ج ٢٩ تنفسخ  
المضاربة بموت المالك ، اذا علم العامل بموته  
وتصرف بلا اذن المالك لفظا او عرفا ولا ولاية  
شرعية فهو غاصب ، الربح الحاصل بينها /  
اذا اتجر في مال غيره بغير اذنه فالربح بينهما  
٨٧ ، ٨٨ ج ٣٠ اذا جرى بين العامل والورثة  
ما يقتضي ابقاء عقد المضاربة استحق  
السمي له من الربح

٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٢٩ اذا مات المضارب ولم  
يعين المضاربة قسم صاحب المال بعين ماله  
على الغرماء

٤٠٦ ، ٤٠٧ ج ٢٩ اذا ترك العامل  
أو المضارب العمل مع بقاء العقد فهو مفرط  
٨٨ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٤٨ ج ٣٠ متى فرط  
العامل في المال أو اعتدى فعليه ضمانه وكذلك  
العامل الثاني اذا جحد الحق أو كثر المال  
الواجب عليه أو طلب التزامهم اجارة لغير مسوغ  
٨٨ ج ٣٠ لا يجوز ان يوفي العامل دينه  
من مال القراض الا ان يختار رب المال  
٨٨ ، ٨٩ ج ٣٠ اذا ادعى العامل أنه لم

يقبض من مال القراض شيئا أو عدمه أو وقع  
فيه تفريط بغير سبب ظاهر لم يقبل مجرد  
قوله فيما خالف العادة

١٤٥ ج ٣٠ اذا دفعت اليه المال مضاربة  
واعطاها شيئا وقال هذا من الربح كان لها  
المطالبة برأس المال ولم يقبل قوله ان هذه  
الزيادة من رأس المال

٨٨ ج ٣٠ اذا اقر بالربح لزمه ما اقر به ،  
فان ادعى بعد ذلك غلطا لا يعذر في مثله  
لم يقبل قوله ، وان كان يعذر في مثله ففي  
قبوله خلاف

٦٢ ج ٢٥ ، ٧٧ ، ١٢٥ ج ٢٩ ، ١١٤ ،  
١١٥ ج ٣٠ اذا دفع دابته أو سفينته الى  
من يكتسب عليها والربح بينهما ، ومن  
يدفع ماشيته أو نعله لمن يقوم عليها  
والصوف والولد والعسل بينهما ٥٥٥٥

٧٤ ، ٨١ ، ٩٩ ج ٣٠ ، ٣٥٣ ج ٢٠ جواز  
شركة الوجوه ، وهي ٥٥٥

٩٩ ج ٣٠ ليس لولي الأمر المنع من هذه  
المقود

٩٨ ، ٩٩ ، ٧٣ - ٧٨ ج ٣٠ شركة الأبدان  
نوعان

٧٣ - ٧٥ ، ٧٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ج ٣٠ (١) ان  
يشتركا فيما يتقبلان من العمل في ذمتيهما ،  
جوزة أكثر الفقهاء

٩٩ ج ٣٠ كل منهما يتصرف لنفسه بحكم  
الملك ولشريكه بحكم الوكالة

٧٥ ج ٣٠ الشركة في اكتساب المباحات  
٧٥ ، ٧٦ ج ٣٠ (٢) ان يشتركا فيما  
يؤجران فيه ابدانها ودابتيهما اجارة خاصة ،  
جواز هذا النوع أصح

جوزا ما تدعو الحاجة اليه : فجوز مالك والشافعي في القديم المساقاة مطلقا وفي الجديد قصر الجواز على النخل والعناب وجوزا من المزارعة ما يدخل تبعا اذا كان قدر الثلث فمادون - كقول مالك - او كان قليلا لا يمكن سقي الشجر الا بسقيه كقول الشافعي ، وان كان كثيرا والنخل قليلا ففيه لأصحابه وجهان ، هذا اذا جمع بينهما في عقد رسوى بينهما في الجزء المشروط ٠٠٠٠

٦٠ - ٦٢ ج ٢٥ ، ١٠٣ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٩ ج ٣٠ ، ٨٢ - ٨٤ ج ٢٨ (٢) جواز المساقاة على جميع الأشجار والمزارعة - الملك والاقطاع - سواء كانت الأرض بيضاء أو ذات شجر بجزء شائع ، وهو قول جمهور السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو مذهب الليث ٠٠٠ وفقهاء الحديث كاحمد و ٠٠٠ ، وهو الصحيح

٥٠٦ - ٥١٢ ج ٣٥٥ ، ٢٠ ، ٨٤ ج ٢٨ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٢ - ١٢٤ ج ٣٠ مستند من قال المساقاة والمزارعة على خلاف القياس ظنهم ان هذه العقود من جنس الاجارة وهي لا تجوز بموض مجهول ، وهو قياس فاسد

٩١ - ٩٣ ج ٢٩ ، ١١٦ ، ١١٧ ج ٣٠ ، ٦٢ ج ٢٥ عندهم مع هذا القياس ما بلغهم من النهي عن المخاطبة وعن كراه الأرض ١٠٦ - ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ٨٧ ج ٢٩ ، ١٠٣ - ١٠٥ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٣٢ ، ١٤٠ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ج ٣٠ ، ٥٠٨

٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٩ ج ٣٠ اذا كان الحاكم لا يجوز شركة الابدان والوجود ٠٠٠ فليس له منع الناس من مثل ذلك ولا من نظائره فيما يسوغ فيه الاجتهاد

٧٦ - ٧٨ ، ٩٧ ج ٣٠ اشتراك الشهود اذا اشتركوا فيما يكتسبونه بالشهادة قد يقال هو من شركة الابدان ، ما يستحقه كل واحد من الجمل ، وما يجب عليه من العمل

٩٧ ج ٣٠ واذا عمل بعضهم أكثر من بعض ولم يكن متبرعا طالبيهم بما زاد في العمل أو زيادة في الأجرة بقدر عمله ، وان اتفقا على ان يشترطوا له زيادة جاز

٧٧ ج ٣٠ اذا استعمل جماعة في ان يشهدوا عليه ويكتبوا خطوطهم بالشهادة

٧٨ ج ٣٠ واذا اكرههم القضاة على هذه الشركة ، وما يجب على كل واحد منهم وما يجب له

٩٧ - ٩٩ ج ٣٠ اشتراك الدلائل في بيع السلع ، واذا كان احدهم سلم السلعة الى غيره من الدلائل يعلم المالك أو بالعرف جاز ، النزاع في جواز توكيله بلا اذن الموكل

٣٢ ، ٣٣ ج ٢٩ شركة المفاوضة

#### باب المساقاة والمزارعة

٦٠ ج ٢٥ ، ٨٨ - ٩٠ ج ٢٩ ، ٨٤ ج ٢٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٤٩ ج ٣٠ ، ٥٠٩ ج ٢٠ المساقاة والمزارعة هل هي جائزة ؟ على قولين (١) انها لا تجوز ، وهذا قول ، أبي حنيفة ٠٠٠ مالك والشافعي

٣٥٥ . ٣٥٦ ج ٢٠ الأحاديث كحديث رافع وغيره جاءت مفسرة بأنها المزارعة التي يشترط فيها لرب الأرض زرع بقعة بعينها أو شيء مقدر من النماء ، وهذا الشرط باطل بالنص وإجماع العلماء ، علة المنع ، لم يكن نهيا عما فعله هو وأصحابه في عهده وبعده

٩٥ - ٩٨ ج ٢٩ ، ١١٨ ، ١٣٨ ج ٣٠ من أدلة جواز المساقاة والمزارعة معاملة النبي لأهل خيبر ومعاملة أصحابه المهاجرين والأنصار وأكابر الصحابة والتابعين ٩٧ ج ٢٩ من أبطل المساقاة والمزارعة تناول ذلك بتاويلات مردودة كقولهم ٠٠٠

٩٨ - ١٠٠ ج ٢٩ ، ٣٣٣ ج ٢٠ ، ١٢٥ ، ٢٢٧ ج ٣٠ والقياس الصحيح يقتضي جواز ذلك مع عمومات الكتاب والسنة المبيحة له أو النائية للحرج ومن الاستصحاب وذلك من وجوه (١) ان هذه المعاملة مشاركة (٢) انبا من جنس المضاربة (٣) ان لفظ الاجارة فيه عموم وخصوص ٠٠٠٠٠

٣٥٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ج ٢٠ ، ٩٠ ، ١٠٠ ج ٢٩ ، ٦١ ج ٢٥ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٥ ج ٣٠ ، ٨٥ ج ٢٨ المساقاة والمزارعة أقرب الى العدل وأهل من الواجبة بأجرة مسماة ١١٣ - ١١٦ ، ٩٣ ج ٢٩ قول النبي « من كانت له أرض فليزرعها أو ليعتقها أخاه والا فليمسكها » أمر استحباب

١٤١ ج ٣٠ الشهادة على المزارعة جائز ولو كان الشاهد ممن لا يجيزها

١٠٤ ج ٣٠ لو شرط لأحدهما ثمرة شجرة بعينها أو مقدارا محدودا من الثمر لم يجز ١٠٥ - ١٠٩ ج ٣٠ لو اشترط أحدهما على الآخر ان يزرع له أرضا أخرى أو يبضعه بضاعة يختص بربها أو يسقي له شجرة أخرى أو استعارة دوابه لم يجز ، وكذلك اذا تواطأ على ذلك قبل العقد

١٠٦ - ١٠٩ ج ٣٠ اذا تبرع أحدهما بهدية الى الآخر مثل ان يهدي الفلاح غنما أو دجاجا أو غير ذلك خير المالك بين الرد ، والقبول والمكافاة عليها بالمثل أو يحسبها له من نصيبه من الربح اذا تقاسما ٢٦٢ ج ٣١ المناصب

٤٦ ج ٢٩ المشاركات بأصنافها لا توجب الوفاء مطلقا

١١٥ ج ٣٠ اذا زارعه حولا بعينه فالمزارعة عقد لازم كما تلزم اذا كانت بلفظ الاجارة ١٢٦ ج ٣٠ اذا كان له أرض فاعطاها لشخص مفارسة ٠٠٠ ففارس بعضها وتعمل ما في الأرض من الفرس كان لرب الأرض الفسخ ، واذا فسخ العامل أو كانت فاسدة فلرب الأرض تملك نصيب الفارس بقيته اذا لم يتفقا على قله

١٤٨ ج ٣٠ اذا عرض العامل عن العقود عليه في المساقاة قبل العمل لم يستحق شيئا ، وبعد وجود العمل على استحقاق نصيبه فيها وعليه تمام العمل

١٢٦ ج ٣٠ اذا كان قد فرس بأذن المالك بأعارة أو اجارة وانقضت مدته أو كانت مطلقة فعلى صاحب الفرس أجرة المثل ، وهي

## فصل

١٣٨ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٢٤ ، ١١٠ ،  
١١٨ ج ٣٠ ، ٦٢ ج ٢٥ المزارعة بالثلث  
أو غيره ممن الأجزاء السابعة سواء كانت  
الأرض بيضاء أو ذات شجر جائز في أصبح  
قولي العلماء (١)

١٤٣ ج ٣٠ إذا زرع في أرض مشتركة بغير  
إذن الشركاء وكانت العادة جارية بأن يكون  
له نصيب معلوم ولرب الأرض نصيب معلوم  
جعل ما زرعه في مقدار انصيبه شركائه  
مقاسمة بينهم على الوجه المعتاد

١٢٧ - ١٣١ ج ٣٠ ان كان المقطع الأول  
قد أزدعه بسمله وبذره وبقره ثم أقطع  
للتاني كانت المنفعة الحادثة للمقطع الثاني  
فان كان الاقطاع انتقل في نصف المدة كان  
للتاني نصف المنفعة وان كان في ربعها الماضي  
كان له ربع المنفعة

١٣٩ ج ٣٠ ان كان قد نوى الحرام بفعله  
بأن نتج الإبل أو الغنم أو زرع الأرض قسم  
المال بين منفعة المال ومنفعة العامل

١٤٢ ج ٣٠ ما يستحقه الجنعي (- كالثلث في  
المزارعة - ) ينتقل الى ورثته سواء كان  
المشروط مكتوب أو غير مكتوب ، متى شهد  
شاهد عدل أو مزكى وحلف المدعي مع  
الشاهد حكم له بذلك

١١٩-١٢٢، ١٣١-١٤١ ، ١٠٣، ١١٠، ٣٠،  
٨٣ ج ٢٨ / ١٢١ ، ١٢٢ ج ٢٩ سواء كان

(١) وتقدم أول الباب أدلة ذلك والجواب  
عما احتج به من منعها

البذر من رب الأرض أو من العامل أو من  
ثالث / دليل ذلك النص والقياس  
١٢٠ ، ١٢١ ج ٢٩ بيان نص أحمد  
١١٠ ، ١١١ ج ٣٠ ، ٥١١ ج ٢٠ ، ٦٢  
ج ٢٥ إذا كان البذر من العامل فهو أولى  
بالصحة مما إذا كان من المالك

١١٢ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ج ٣٠ ،  
١١٨ - ١٢٠ ج ٢٩ ، ٥١١ ج ٢٠ من قال  
ان المزارعة يشترط فيها ان يكون البذر من  
المالك فليس معه حجة شرعية ولا اثر عن  
الصحابة ، قياسه على المضاربة قياس فاسد ،  
وليست مثل الواجزة

١٠٤ ، ١١٦ ، ١١٧ / ١١٦ - ١٢٠ ،  
٢٢٧ ، ٢٢٨ ج ٣٠ من سمي المعاملة ببذر  
من المالك مزارعة ومن العامل مخابرة فهو  
قول لا دليل عليه / المخابرة التي نهي عنها  
هي التي يشترط فيها لرب الأرض زرع  
بقعة بيمينها (١)

١٠٥ ج ٣٠ ، ٥٠٨ ج ٢٠ اشتراط عود  
مثل البذر

١٣٢ ج ٣٠ للسلطان ان يشترط على  
المقاطعة ان يتركوا في الأرض قوة اذا كان  
الأول قد ترك فيها قوة والثاني محتاج اليها  
١٣٢ ج ٣٠ اذا جرت العادة بأن من دخل  
على قوة خرج على نظيرها ومن اعطى قوة من  
عنده استوفاهما مؤجلة كان اقطاع ولبي الأمر  
لهذا الشرط وذلك جائز

(١) وتقدم في الباب

١٤١ ج ٣٠ اذا كانت حنطة بعض الفلاحين خيرا من حنطة بعض فليس للمقطع ان يخلط ذلك ويفرقه عليهم وقت البذر ، وان كانت الحنطة سواء وقد احتاج الى الخلط فلا بأس ٢٨٣ - ٢٨٥ ، ٢٢٠ - ٢٤٣ ، ١٥٢ ، ٢٥٩ ، ٣٠٩ ج ٣٠ ، ٣٠٦ ج ٢٠ ، ٦١ ج ٢٩ « **الضمان والقبالة** » (١) وهي ان يضمن الأرض والشجر جميعا بعوض واحد لمن يقوم على الشجر والأرض ويكون الثمر والزرع له ؛ فيه ثلاثة أقوال (١) أنه باطل ، هذا القول منصوص عن أحمد وهو قول أبي حنيفة والشافعي بناء على ان ذلك بيع (٢) يجوز اذا كانت الأرض هي المقصودة والشجر تابع لها وهو قول مالك (٣) الجواز مطلقا وهو قول طائفة من أصحابنا وغيرهم وهو الصواب ، مأخذ هذا القول ، وإدلته ، والفرق بينه وبين ما نهي عنه من بيع الثمر قبل بدو صلاحه من وجوه ٢٤٤ / ١٥١ ج ٣٠ ضمان الاقطاع صحيح ، لم يفت أحد بتحريمه الا بعض أهل هذا الزمان لظنهم أنه بمنزلة المستمير / الضمانان شبيهة بالمواجرات ٢٣٥ - ٢٤٠ / ٢٤٤ ج ٣٠ اذا نقص الثمر عن الوجه المعتاد في البساتين المضمنة فهو من باب تلف المنفعة المقصودة بالعقد أو فواتها ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨٥ - ٢٨٧ ، ٣٠٩ ج ٣٠ اذا حصلت جائحة في هذا الضمان - قبل ظهور الثمرة وقبل بدو صلاحها أو بعدهما أو بينهما - وجب وضعها على القول بصحة (١) ويسمى - حيلة - مساقاة واجارة وتقدم ص ٢٠٦

هذا العقد أو فساده ، من الآفات السماوية ... ٢٥٦ ج ٣٠ اذا قال اضمنه يكتذا وان أكله الجراد فهو عقد فاسد ، اذا كان العقد فاسدا كان الواجب رد المقبوض به ، وان كان صحيحا زيد على نصيب الباقي من المسمى بقدر قيمته ... ٢٢٠ - ٢٢٤ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ج ٣٠ ، ٦١ - ٦٣ ج ٢٩ ، ٦٩ ج ٣١ اذا قلنا لا يصح هذا العقد فقد قيل يؤثر الأرض ويساقى على الشجر بجزء حيلة ، هذا لا يجوز ان شرط أحد العقدين في الآخر ٢٨٤ ، ٢٤٠ ج ٣٠ وان لم يشترط أحد العقدين في الآخر كان لرب الأرض ان يلزمه بالأجرة عن الأرض بدون المساقاة ٢٣٣ ج ٣٠ اجارة المساكن تبعا للأرض والشجر ، واجارة الأرض والشجر تبعا للمساكن ٦٩ ج ٣١ لا يجوز اكراه الشجر بحال ١١١ ، ١١٢ ج ٣٠ طائفة من أصحاب أحمد جوزوا هذا العقد - اذا كان البذر من العامل - بلفظ الاجارة لا المزارعة وطائفة بالعكس ٦٢ ج ٢٥ أصبح الأقوال جوازهما سواء كان بلفظ الاجارة أو المزارعة ٩٠ ، ٩١ ج ٢٩ وروي عن جماعة من السلف المنع من اجارتها بالأجرة المسماة وان كانت دراهم أو دنانير ٩٣ ، ٩٤ ، ١١٧ - ١٢٠ ج ٢٩ من يرخس في المزارعة دون المواجرة يقول ٩٤ ج ٢٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٣٠ ومن يجوز المواجرة دون المزارعة يستدل بـ « نهي عن تقييد الطحان »

١١٥ ج ٣٠ التفريق بينهما بأن الاجارة عقد لازم بخلاف المزارعة ممنوع  
٩٠ - ٩٣ ج ٢٩ ، ١١٦ ، ١١٧ ج ٣٠  
عذرهم مع هذا القياس ما بلغهم من النهي عن المخابرة ، وعن كراه الأرض  
٩٤ - ٩٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ج ٢٩ ، ٨٥ ج ٢٨  
وذهب جميع الفقهاء الجامعون لطرقه كلهم الى جواز المزارعة والمواجرة ونحو ذلك اتباعا لسنة الرسول وسنة خلفائه واصحابه وما عليه السلف وعمل المسلمين وبينوا معنى الأحاديث التي يظن اختلافها  
١١٤ ج ٣٠ المزارعة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة ، تعليل ذلك  
٨٥ ج ٢٨ وسواء كانت الأرض مقطعة أو غير مقطعة من قاس المقطعة على المستعارة فقد خطأ من وجهين  
٨٦ ج ٢٨ المرابصة نوع من المزارعة ولا تخرج عنها الا اذا استكرى بأجرة مقدرة من يعمل له فيها  
١٢٤ ج ٣٠ اذا استأجره ليطن له طبيخا أو يخبز له رغيفا أو يخطط له ثيابا أو يسقي له زروعا أو يقطف له تمرا أو اعطاء ماءه ليسقي به قطنه أو زرعه ويكون له رבעه أو ثلثه جاز  
١٢٣ ج ٣٠ اذا استأجر الأرض بجزء من زرعها وصححتها ولم تزرع نظر الى معدل الخلل فيجب القسط المسمى فيسه ، واذا جعلنا مزارعة وصححتها فينبغي ان تضمن بمثل ذلك ، واذا افسدناها وسميناها اجارة فالواجب قسط الخلل

١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ٦٧ ج ٣٠ اجارة الأرض بجنس الطعام الخارج منها جائز في أظهر قولي العلماء  
١١٦ ج ٣٠ اذا استأجر من يشق الأرض ويبذر فيها ويسقيها بطعام من عنده وقد استأجره على ان يبذر له طعاما  
١١٦ ج ٣٠ اذا استأجر قوما ليستخرجوا له معدن ذهب أو فضة أو ركازا من الأرض بدراهم أو دنائير  
١١٨ ج ٣٠ اذا كان العامل قد فرط حتى مات بعض المصنود فأخذ المالك مثل ذلك من أرض أخرى وجعل ذلك له بحيث لا يكون فيه عنوان لم يحنث  
١٢٢ ج ٣٠ مؤنة الحصادين على من اشتراطاه ، وان اشتراطا المؤنة عليهما فعليهما ، وان شرطاهما على احدهما فهي عليه ، وفي الاطلاق نزاع ، ولهما اقتسام الحب والتبن  
٣١٧ ج ٣٠ يباح للقاط اذا حصده المالك أو الفاصب  
١٤٤ ج ٣٠ اذا امتنع بعض الشركاء عن الاتفاق الذي يحتاج اليه الزرع جاز لبعضهم ان يزرع في مقدار نصيبه ويختص به  
١٤٤ ، ١٤٥ ج ٣٠ اذا طلب أحد الشريكين من الآخر ان يزرع معه أو يهايشه وامتنع الآخر فللأول ان يزرع في مقدار حصته ولا أجره عليه للشريك  
١٤٦ ج ٣٠ اذا كان الوقف مشاعا على جهتين فاعطى العامل فلاحا إحدى الجهتين بذرا فزرعه ولم يعط الجهة الأخرى فليس لهم مشاركة أرباب البذر



١٤٦ ج. ٣٠ إذا لم يمكن الفلاحين البذر وحده لتضيوع الأرض وامتناع الشركاء من المقاسمة والمعاونة ، فالزروع كله لرب البئر إذا زرع في قدر ملكه المضاع ، وإن جعل ما زرع في نصيب التارك مزارعة من أرباب البئر بالميلور من الأرض والعمل للعامل ويقسم الزرع بينهم ٠٠٠٠

١٣٣ ، - ١٢٥ ج. ٢٩ « من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته »

١١٥ ج. ٣٠ إذا زارع حولا بعينه فاللزراعة لازمة كما تلزم إذا كانت بلفظ الاجارة

١٤٨ ج. ٣٠ من له في الأرض فلاحه لم ينتفع بها له قيمتها بعد الفسخ ٠٠٠

٨٤ ، ٨٥ ج. ٢٨ ، ٦٠ ج. ٢٥ إذا فسدت هذه المشاركات وجب نصيب المثل لا أجرة المثل

١٣٧ ج. ٣٠ إن لم تنقص حصة الشركاء لا في الأرض ولا في الزرع فعليهم اجابة طالب القسمة ، وإن أمكن انقسام عوض المقسوم من غير ضرر فعلي

١٤٧ ج. ٣٠ إذا بذر في غير الوقت الذي يبذر مثله أو في أرض ليست على الوصف الذي اتفقا عليه فنقصت كان من ضمانه ، أقل ما عليه مثل راض المال

١٤٩ ج. ١٥٠ ج. ٣٠ إذا أخذ الفلاح شيئاً من غير استحقاق ظاهر كان خيانة

١٤١ ج. ٣٠ لا يجوز أن يشترط على العامل شيء معين لا دجاج ولا غيره

١٠٥ - ١٠٩ ج. ٣٠ لو اشترط أحدهما على الآخر أن يزرع له بقعة أخرى يختص

ببيعها لم يجز ، إذا تبرع أحدهما بهديه ١٤٧ ج. ٣٠ إذا عامله على أرض فيها حب من العام الماضي صح واستحق العامل ما شرط له

١٢٥ ج. ٣٠ إذا كانت الأرض لواحد ومن الآخر البقر والبئر ومن المراجع العمل على أن لرب الأرض النصف ولهذين النصف ٢٥١ ج. ٣٠ إذا حرث الفلاح أرضاً وزرعها غيره وكانت مقاسمة لرب الأرض سهم وللـفلاح سهم قسم نصيب الفلاح بين الحارث والزارع

### باب الاجارة

١٠٤ ج. ٢٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ج. ٢٠ الاجارة على ثلاث مراتب (١) الاجارة الخاصة : أن يستأجر عينا ، أو يستأجره على عمل في النعمة بحيث تكون المنفعة معلومة فيكون الأجر معلوماً والـاجارة لازمة

٢٣٣ ج. ٣٠ الخراج اجارة الأرض وإن لم تقدر مدة اجارتها

٥٣١ - ٥٥٢ ، ٥٠٦ ، ٥١٠ ج. ٢٠ ، ٣٣٣ ج. ٢٢ من جعل الاجارة على خلاف القياس قال انها بيع معلوم وبيع المعدوم على خلاف القياس ، نقد ذلك

١٦٥ ، ١٦٦ ج. ٣٠ للفقهاء في الاجارة الشرعية قولان (١) انها تمنع بما عده الناس اجارة ، أمثلة (٢) لا بد من الصيغة في ذلك ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٥٣٣ ج. ٢٠ المرجع في العقود : الاجارة ٠٠٠ الى العرف ولا يشترط لفظ معين ، إذا عرف المتعاقدان المقصود انعمت بأي لفظ من الألفاظ

١٧٦ ج. ٣٠ إن كان الناظر من يعتقد صحة الاجارة بما جرت به العادة جاز أن يسلمه

بما هو اجارة في العرف ، وان كان لا يرى  
صحة الاجارة الا باللفظ كان عليه  
ان لا يسلمها الا اذا أجرها كذلك

١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٥ ج ٣٠ ليس لناظر  
الوقف وولي اليتيم والوكيل ان يؤجره  
اجارة غير شرعية

٢١٨ ، ١٦٠ ج ٣٠ اذا قال الناظر للطالب :  
اكتب عليك اجارة واسكن فقد أجره

١٦٥ ، ١٦٦ ج ٣٠ اذا قال اجرنى المكان  
الفلااني بكذا فاشهد المستاجر على نفسه دون  
المؤجر . وسلم اليه المكان واذا اراد الساكن  
ان يخرج لم يمكنه صاحب المكان فهي اجارة  
شرعية

٥٣٣ ج ٢٠ هل تنعقد الاجارة بلفظ البيع ،  
التحقيق

١٨٦ ج ٣٠ العقد لا يقتصر الى اشهاد  
شروطها (١) معرفة المنفعة

١٥٢ ج ٣٠ يجوز اجارة منبت القصب  
ليزرع فيها المستاجر قصباً ، وكذلك اجارة  
المقصبه ليقوم عليها المستاجر ويسقيها

١٥٣ ج ٣٠ ان استاجرها على ان يزرع فيها  
نوعاً من المحبوب لم يكن له ان يزرع ما هو اشد  
ضرراً ، ولو زرع ما هو اشد ضرراً كان  
للمؤجر مطالبة بالقيمة ، وان استاجرها على  
ان يزرع فيها ما شاء فله ذلك

٣٠٥ ج ٣٠ اجارة الأرض لينتفع بذلك  
انتفاع مثله بمثلها جائز

٢٤٨ ج ٣٠ ان اشترط للمستاجر ان ينتفع  
بجميع ما في الأرض حتى في الكلاً المباح

واعقاب الزرع وغير ذلك فهو شرط لازم ،  
وكذلك اذا كانت العادة تتضمن ذلك

### (٢) معرفة الأجرة

٥١٠ ج ٢٠ الاجارة باجرة مجهولة ٠٠٠  
من الميسر

٥٢٩ ج ٢٩ اذا اشترط على المستاجر  
عارة موصوفة جائز

١٦٥ ج ٣٢ ، ٣٥٠ ج ٣٥ تصح اجارة  
الاجير بالطعام والكسوة ٠٠ ويرجع في ذلك  
الى العرف

٢٤٣ ج ٣٠ اجارة الظئر جائز بالكتاب  
والسنة والاجماع

١٩٧ - ٢٠١ ، ٢٤٣ ج ٣٠ ، ٧٣ ، ٧٤  
ج ٢٩ قول من قال : اجارة الظئر للرضاع  
على خلاف القياس - لأن الاجارة عقد على  
منافع واجارة الظئر عقد على اللبن ، وقالوا  
المقصود وضع الطفل في حجرها ٠٠٠ -  
كلام فاسد

٥٣١ - ٥٥٢ ج ٢٠ الظئر تارة تستاجر  
باجرة مقننة ، وتارة بطعامها وكسوتها ،  
وتارة يكون طعامها وكسوتها من جملة  
الأجرة

١٩٧ - ٢٠١ ، ٢٣٠ ، ٢٤٣ ج ٣٠ ، ٥٥١  
ج ٢٠ ، ٧٧ ، ٧٨ ج ٢٩ اجارة الحيوان  
كالجواميس والغنم والطيور والناقة لشرب  
لبنها أو تسليها : (١) ان يكون المستاجر هو  
الذي يقوم على هذه الدواب ، هذا اجارة ،  
وأولى من اجارة الظئر (٢) ان يكون صاحب  
الماشية هو الذي يقوم عليها وطالب اللبن  
لا يعرف الا لبنها وقد استاجرها لترضع

سخلا فهو مثل اجارة الظئر . وهل يسمى بيما (٣) ان يشتري اللبن مدة مقدارا معيناً من ذلك اللبن يأخذنه أقساطاً من هذه الماشية ، هذا جائز ٠٠٠ وهل يسمى بيما (٤) ان لا يكون مقدارا معيناً فهو المنهي عنه بـ « لا يباع لبن في ضرع »

١٩٩ ، ٢٠٠ جـ ٣٠ كما تصح الاجارة على المنافع تصح على ما يتجدد ويحدث كماء البئر وغير ذلك

٤١٥ جـ ٣٠ ، ١٢٧ جـ ٣٤ تجب أجرة المثل فيما جرت العادة فيه وان لم يشترط ، أمثلة

٣٠٠ ، ٣١٩ جـ ٢١ سر كراهة أحمد لبناء الحمام وشراؤه وكرائه ، محامل كلامه ثلاثة (١)

١٩٤ ، ١٩٥ جـ ٣٠ هل يكره كراء المصاغ بجنسه ، كراؤه بفير جنسه وأكله جائز بلا كراهة اذا اكري في مباح

١٤٣ - ١٤٦ جـ ٢٥ اذا كان مبدأ الحكم بالهلال حسبت جميع الشهور بالأهلة وان كان بعضها أو جميعها ناقصاً

١٤٣ - ١٤٦ جـ ٢٥ وان كان مبدأ الحكم في اثناء الشهر فان كان كاملاً كمل ثلاثين وان كان ناقصاً جعل تسعة وعشرين

### (٣) الاباحة في العين

١٤١ / ١٤٢ جـ ٢٢ الصليب لا يجوز عمله بأجرة ولا غير أجرة / يتصلق بذلك العوض ويتوب

(١) انظر ص ٤٠

٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ جـ ٣٠ اذا اكترى منفعة لفعل محرم كالغناء والزنا وشهادة الزور وقتل المصوم والتوحم كان حراماً ، وكذلك اذا اكراهها لفعل ما وجب عليه ، أمثلة

٢١١-٢١٦ جـ ٣٠ تحريم استئجار الشبابة ، لا حجة في حديث ابن عمر على ابحاثها ، آلات الملاهي لا يجوز الاستئجار عليها

١٩٥ جـ ٣٥ أخذ الأجرة والهبة والكرامة على النجاسة حرام على الآخذ والدافع ١٩٥ ، ١٩٧ جـ ٣٥ يحرم اكراء الحوانيت من المتعجبين ، ويجب منعهم من الجلوس في الدكاكين

٢١٥ جـ ٣٠ ليس كل ما جاز فعله جاز اعطاء العوض عليه

٢٠٩ جـ ٣٠ اذا استوفى تلك المنفعة ومنع العامل أجرته كأن غدرا وظلماً ايضاً

٢٠٩ جـ ٣٠ / ١٤١ ، ١٤٢ جـ ٢٢ اذا استؤجر لحمل الخمر قضى له بالأجرة لكنها لا تطيب له : اما كراهة تنزيهه أم تحريم فيما جنسه مباحا كالحمل بخلاف الزنا / فلا يجوز الانتفاع به ولا رده على صاحبه

١٤١ ، ١٤٢ جـ ٢٢ المقبوض على منفعة محرمة يتصلق به ، ويتوب الى الله ، صدقته بالمعوض كفارة

١٨٩ جـ ٣٠ اذا وزن الوزن بالعدل وأخذ أجرته ممن عليه الوزن جاز اذا وزن بالآلات الصحيحة ، وان كانت الآلات قاسمة والوزان باخساً كان من الظالمين

٣٣٥ جـ ٢٩ اذا أجره حنطة لينتفع بها ثم يرد اليه مثلها مع الأجرة لم يجز

#### (٤) اشتغال العين على المنفعة

٣٠٣ - ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٢٤٧ ، ١٧٤ ج ٣٠  
اجارة ارض تصلح للزراعة جائز سواء  
شمسها الري او لم يشمسها اذا كانت العادة  
انه يشمسها ، وما تروى احيانا ففيه  
نزاع (١)

٣٠٤ ج ٣٠ اجارة العين بمنفعة ليست فيها  
اجارة باطلة

٣٠٥ ج ٣٠ اذا تنازعا في اماكن الانتفاع  
رجع الى غيرها

(٥) ان تكون المنفعة للمؤجر او ماذونا له فيها  
٣١ ج ٧٦ ان كان الثاني قد استأجر المكان  
من غير من له ولاية الايجار مع بقاء اجارة  
صحيحة عليه فهي باطلة

١٦٣ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ج ٣٠ اذا اكراه المؤجر  
على الاجارة بغير حق او اكراه بغير حق على  
تفنيها لم تصح

٢١٠ ج ٣٠ اذا لم يسم موكله في الاجارة  
كان ضامنا للأجرة ، وان سماه فهل يكون  
ضامنا

٣٠٨ ج ٣٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٧٧ ج ٣٠  
٣٩٩ ج ٢٩ هل له ان يؤجرها باكثر  
مما استأجرها به ؟ على اقوال (١) - وهو  
الصحيح - الجواز

٢٤٥ ج ٣٠ اذا اذن المير في الاجارة جازت  
١٩٩ ج ٣١ ، ١٥٦ ج ٣٠ اذا كان في استئجار  
جدار الوقف مصلحة للوقف جاز

١٧٣ ج ٣٠ ، ٨٥ ج ٢٨ ايجار المقطع  
للارض يصح

(١) وانظر ما يأتي : وان اجره ارضا  
بلا ماله

٦٤ ، ٦٥ ج ٣٤ قول القاضي : لها ان تؤجر  
نفسها لرضاع ولدها سواء كانت مسع  
الزوج او مطلقة

٢٧٢ ج ٣٢ ليس للزوجة ان ترضع غير  
ولدها الا باذن الزوج

٢٧٢ ج ٣٢ اذا استأجرها لارضاع ولدها  
فهل له منع زوجها من وطئها خشية ان يقل  
لبنها بالحمل

يشترط في العين المؤجرة (١) معرفتها

٣٠٥ ج ٣٠ اذا استأجر ارضا لم يرها  
ولم توصف له لم تصح الاجارة عند الجمهور ،  
من صححها اثبت له خيار الرؤية ،  
ان وصفت بانها تروى كل عام فلم ترو  
فله الفسخ

٣٠٧ ج ٣٠ اجارة الارض المينة جائزة  
وان لم يعلم ذرعاتها

٣٠١ ج ٣٠ يصح استئجار الأعمى  
عند الجمهور ، لا بد ان يوصف له المستأجر ،  
ان وجده بخلاف الصفة فله الفسخ

(٢) ان يعقد على نفعا دون اجزائها

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣٠ اذا اعطى الشمع لمن  
يوقده وقال كلما نقص منه اوقية يكذا جاز  
اذا اوقد في امر مباح

(٣) القنطرة على التسليم

٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٣٠ اذا استأجر نصف بستان  
مشاع وامتنع صاحب النصف المشاع من  
المعارة والسقي معه اجبر على ذلك في اصح  
قولي العلماء ، وفي الثاني لا يجبر ، لكن  
للآخر ان يعصر ويسقي ويمنع من لم يعمر  
ويسقي ان ينتفع بما حصل من ماله

٢٤٧ ج ٣٠ ليس للمقطع الثاني ان يطالب  
المقطع المنفصل بما بور الفلاح من الأرض ،  
المقطع الثاني مخير بين مطالبتها بالأجرة التي  
رضي بها الأول وبين أجرة المثل لما تسله  
من المنفعة

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٣٠ لو قدر ان الأرض آجره  
اياها اجارة فاسدة وسلم اليه الأرض قبل  
اقطاع الثاني كان على المستأجر ضمان  
الأرض كلها للمقطع الثاني

٢٤٧ ، ١٦٩ - ١٧١ ، ١٧٣ ج ٣٠ اذا آجر  
الاقطاع ثم انتقل لغيره انفسخت الاجارة من  
حين انتقاله ، ان شاء الثاني آجرها لذلك  
المستأجر وان شاء لم يؤجره وكذلك  
المستأجر ، ان كان فيها للمستأجر زرع أو  
قصب فليس له قلعه مجانا ، بل هو مخير  
ان يبقي زرع وقصبه بأجرة مستأنفة لكن  
لا يلزمه بأكثر من أجرة المثل

١٧٣ ج ٣٠ ولو استأجرها غيره جاز على  
الصحيح وقام غيره فيها مقام الأول ، وان  
شاء ان يبقي زرع وقصبه بأجرة المثل وان  
شاء ان يؤجره اياها برضاه

٢٥١ ، ٢٥٢ ج ٣٠ اذا استأجر من ثلاثة  
نفر قطعة أرض وبثر ماء معين وزرعها الاشيا  
ثم باع النصف لاحدهم فمن حين انتقلت  
اليه الانشأب فلشركته مطالبة بحقهم من  
الأجرة ، وعلى المستأجر ان يدفع للمشتري  
حصته من الأجرة ٠٠٠٠

١٨١ ج ٣٠ اذا آجره مدة يعلم أنه يبلغ في  
انائها فأكثر العلماء يجوزون لليتم الفسخ

١٨٧ ج ٣٠ يجب على ناظر الوقف ان يفعل  
مصلحة الوقف في اجارة المكان مسانئة  
أو مشاورة أو مياومة

٢٤٦ ج ٣٠ اذا كان الوقف على جهة عامة  
جازت اجارته بحسب المصلحة ولا يتوقف  
بعدد سنتين عند أكثر العلماء

١٨٠ ج ٣٠ اجارة الوقف أربعين سنة فيها  
خلاف

١٦٩ ج ٣٠ اذا كان الحرف في الاجارة يقتضي  
سنة أو سنتين أو نحو ذلك فاجر الوكيل  
أرض الاقطاع مدة ثلاثين سنة لم تصح

٢٧٥ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ج ٣٠ يجوز عقد  
الاجارة لمدة لا تلي العقد

١٥٨ ، ١٥٩ ج ٣٠ اذا كانوا استأجروها  
مدة ثلاث سنين وكانت في اجارة الآخرين  
جازت

٢٠٣ ج ٣٠ صلاة الفرض لا يفعلها أحد  
عن أحد لا بأجرة ولا بغيرها ، وكذلك النافلة  
في الحياة أو بعد الموت

٢٠٣ ج ٣٠ اذا تولى وأوصى ان يصل عنه  
بندراهم تصدق بها عنه ويخص بالصدقة  
أهل الصلاة

٢٠٤ - ٢٠٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ج ٣٠  
تعليم القرآن والعلم بلا أجرة أفضل الأعمال ،  
الصحابة والتابعون وتابعوا التابعين وغيرهم  
من العلماء المشهورين بمحمد الأمة كانوا يعلمون  
بشئ أجرة ، نزاع العلماء في جواز الاستئجار  
على تعليم القرآن والحديث والفقه على ثلاثة  
أقوال : أقربها جوازه مع الحاجة ، مأخذ  
العلماء

٢٠٦ ج ٣٠ يجوز ان يعطى هؤلاء من مال المسلمين على التعليم كما يعطى الائمة والمؤذنون والقضاة

٢٠٢ ج ٣٠ الاستنجار على الاذان والامامة، اوهما

٩ ج ٣١ معرف على المراكب بنى مسجدا وجعل للامام اجرة : ان كان يعطيها من اجرة المراكب التي له جاز اخذها ، وان كان يعطيها مما ياخذ من الناس بغير حق فلا

١٩٠ ج ٣٠ اذا كان يختم القماش وذكر ان له جهة اخرى حللا يعطى الاجرة منها وغلب على الظن صدقه جاز اخذها

١٩٠-١٩٤ ج ٣٠ اذا حجم الحاجم استحق اجرة حجه ، ليست حرما ، يكره للحجر اكلها تنزيها ، حال المحتاج اليه ليس كحال المستغني عنه ، هي خير من مسالة الناس

٥٩٩ ج ٢٨ امر النبي ان يطعمه الرقيق والناضج

٥٠٧ ج ٢٠ لو استأجر طبيبا اجارة لازمة على الشفاء لم يجز بخلاف ما اذا جمل له جملا ، قصة اللدينغ

٢٠١ ج ٣١ على المؤجر عمارة ما يحتاج اليه المكان والذي هو من موجب العقد ٠٠٠

٢٠١ ج ٣٠ اذا اتفق الطبيب على المريض طالبا للمرض لفظا أو عرفا فله المطالبة به ٢٣٣ ، ٢٣٤ ج ٢٩ اذا امتنع أحد الشريكين من المواجهة أجبر عليها ، وهل يجبر على المياة

١٦٥ ، ١٦٦ ج ٣٠ الاجارة الشرعية لازمة من الطرفين

٢١٧ - ٢١٩ ، ١٩٤ ج ٣٠ اذا أجر الأرض أو الرياح كاللدور والحوانيت والفنادق وغيرها كانت لازمة من الطرفين

٢١٧ ، ١١٥ ج ٣٠ لو استكراه كل يوم ب درهم ولم يوقت أجلا فهي غير لازمة ، وكلما دخل شهر فله فسخ الاجارة ، وكذلك اذا كان أجر الشهر بكذا ، أو كل سنة بكذا ولم يعين أجلا

٢١٧ ، ٢١٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٨٥ - ١٨٨ ج ٣٠ اذا كانت لازمة لم يكن للمؤجر ان يخرجها قبل انقضاء المدة لأجل زيادة حصلت له في أثناء المدة ولا تغير زيادة سواء كانت العين وقفا أو طلقا وسواء كانت ليتيم أو غير يتيم

١٧٤ - ١٧٨ ج ٣٠ ليس للناظر ان يجعل الاجارة لازمة من جهة المستأجر جائزة من جهة المؤجر

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٨٥ ج ٣٠ متى كان ناظر وقف أو مال يتيم فاسلمه الى الساكن وأمره ان يكتب عليه اجارة وطالبه بمكتوب الاجارة والاجرة المسماة وقال اني لم أوجره اجارة شرعية كان قادحا في عدالته

١٦٥ ، ١٨٩ ج ٣٠ وكان ظلما في اقراره لهم مع امكان اخراجهم ويكون ضامنا لما فوته على أهل الوقف

١٨٦ ج ٣٠ على الناظر ان لا يؤجر حتى يغلب على ظنه انه ليس هناك من يزيد عليه ، وعليه ان يشهر المكان عند أهل الرغبات

١٨٦ ج ٣٠ ان حابا بعض اصدقائه أو بعض من له عنده يد أو غيرهم فاجروهم بدون اجرة المثل كان ضامنا لما نقص

١٨١ ج ٣٠ متى أجر الوصي بدون قيمة المثل كان ضامنا ولم تكن اجارة لازمة لليتيم بعد رشده ، ان كان المستأجر عالما كان ضامنا ١٨٦ ، ١٨٧ ج ٣٠ لو تغيرت أبعاد العقار بعد الاجارة لم يملك الفسخ

١٨٧ ج ٣٠ ما ذكره بعض متأخري الفقهاء من التفريق بين ان تكون الزيادة بقدر الثلث أو أقل فهو قول مبتدع

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ج ٣٠ اذا زاد على المستأجر بعد ركون المؤجر الى اجارته كان قد سام على سوم اخيه

١٨٦ ، ١٨٧ ج ٣٠ ولو زاد عليه بعد العقد وامكان الفسخ فهو مثل الذي يبيع على بيع اخيه ، فكيف اذا زاد عليه مع وجود الاجارة الشرعية ، عقوبته

٥٤٨ ج ٢٩ لا يجبر صاحب الدابسة ان يكتري لها ، ولو اكره على ذلك لم يجز أن يؤخذ منه زيادة على ثمن المثل

٩٨ ج ٢٨ ، ٣٠ ج ٢٩ لو اضطر ناس الى السكنى في بيت انسان او مكان يؤولون اليه فعليه ان يسكنهم مجانا اذا كان مستغنيا عن تلك المنفعة أو عوضها

١٨٣ ج ٣٠ اذا كان ينقل الناس بلا اجرة فترك الاجرة للفقراء أفضل ، وان كانوا اغنياء وهناك محتاج لماخذه لأجل المحتاج أفضل

#### تسمير اجرة العمال (١)

١٧٩ ، ١٨٠ ج ٣٠ ، ٧٦ ج ٣١ اذا أجر

(١) انظر ص ١٩٤

ضيمعة مدة ثم اجرها تلك المدة أو قبيل انقضائها آخر كانت الثانية باطلة ، وللمستأجر الأول الخيار بين ان يفسخ الاجارة وتسقط عنه الاجارة من حين الفسخ - ويطالب أهل المكان بهذا الثاني بأجرة المثل - وبين امضاء الاجارة ويعطي أهل المكان أجرتهم ويطالب القاصب بأجرة المثل من حين استيلائه على ما استأجره

١٨٣ ج ٣٠ اذا ترك الأجير العمل لم يستحق الأجرة ، وان عمل بعضه اعطي من الأجرة بقدره ، وان تلف من المال شيء بسبب تفريطه ضمنه ، التفريط

٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٦١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٥٥ ج ٣٠ اذا تلفت العين المؤجرة قبل قبضها بطلت الاجارة ، القبض

٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ج ٣٠ ، ٣٩٩ ج ٢٩ اذا تلفت عقب قبضها وقبل التمكن من الانتفاع بطلت أيضا

٢٣٩ ج ٣٠ اذا استأجر أرضا للزراعة فاصابتها آفة فان كانت مانعة من الزرع فلا اجرة عليه ، وان منعه من تمام صلاحه بعد ما ثبتت فالأظهر أنه من ضمان المؤجر

٢٨٩ ، ٢٩٨ ، ٢٣٥ ، ١٥٣ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ ج ٣٠ وان تعطل نفعها بعض المدة لزمه من الأجرة بقدر ما انتفع به كما لو اصاب الأرض جراد أو نار أو جائحة اتلفت بعض الزرع نقص من القيمة بقدر ما نقص من الزرع

٢٦٢ ، ٢٦٣ ج ٣٠ وكذا اذا سرق مال  
أو احترق من الدار أو سرق سارق زرع  
١٩١ / ١٩١ - ٢٩٨ ج ٣٠ اذا استأجر  
أرضاً للزرع فانقطع الماء عنها بعد زرعها  
فإن حصل معه بعض المنفعة وجب من الأجرة  
بقدر ذلك ، وإن تعطلت المنفعة كلها فلا أجرة  
/ لا فرق بين انقطاع الماء وبين الفرق  
ونحوه ، شبهة من فرق بينهما

٣٠١ ج ٣٠ اذا كانت التقاوى من الملاك بذرا  
في الأرض وجاء برد أهلك الزرع بعد اقباله  
فلا ضمان على الفلاحين ، وإن كانت قرصاً  
مطلقاً في النعمة فهي في ذمة المقترض

٣١١ ج ٣٠ اذا استأجر ما تكون منفعة  
اجارة للناس كالحمام والفندق والقيسارية  
فانقصت المنفعة المعروفة حط عن المستأجر  
من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة

٢٤٥ ج ٣٠ اذا استأجر نصف بستان  
مشاع واتفق مع صاحب النصف الآخر على  
العمارة فعمر المستأجر نصيبه وامتنع الآخر  
حتى سرق أكثر الشجرة وامتنع أيضاً من  
السقي حتى تلف أكثر الشجرة فعليه ضمان  
ما تلف من نصيب شريكه (١)

٢٠٧ ، ٢٠٨ ج ٣٠ ما تلف من الزرع فهو  
من ضمان مالكه لا يضمنه له رب الأرض

(١) تقدم أصل البحث في «وضع الجوانح»  
وأدلة ذلك ، والخلاف فيه ، والجواب  
عما استدلت به من منع ذلك ، وما هي  
الجائز ، وتحديدتها ، ومتى  
توضع ص ٢٠٦

٢٨٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٢٣٥ ، ١٥٣ ، ٢٥٨ ،  
٢٥٧ ج ٣٠ أن زال بعض نفعها  
المقصود وبقي بعضه فهذا نوعان (١) حصول  
بعض المنفعة في نفس المكان الواحد والزمان  
الواحد : مثل أن يمكن زرع الأرض بغير  
ماء ويكون زرعاً ناقصاً أو كان الماء يتحسر  
عن الأرض التي غرقت على وجه يمنع بعض  
الزراعة أو نشوء الزرع ٠٠٠ فلاصحابنا  
وجهاً (١) أنه لا يملك إلا الفسخ (٢) أنه  
يخير بين الفسخ وبين الأرض ٠ لو قيل  
هنا ليس له إلا المطالبة بالأرض لكان أوجه  
وأقرب من قول من يقول ليس له اذا تعقب  
المنفعة إلا الرد دون المطالبة بالأرض  
٣٠٠ ، ٢٥٧ ج ٣٠ كيف يتقدر الأرض

٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ج ٣٠ (٢) حصول  
المنفعة في بعض زمان الاجارة أو بعض أجزاء  
العين المستأجرة ٠ فهذا تقسط فيه الأجرة  
على قدر ذلك ، ويجب بقسط ما حصل من  
المنفعة ، وتكون الأجرة مقسومة على قدر  
قيمة الأمانة والأمانة لا بأجزاء الزمان ، مثال  
٢٩٠ ج ٣٠ وإن بقي من المنفعة ما ليس  
هو المقصود مثل أن ينقطع الماء عن الأرض  
المستأجرة للزرع ويمكن الانتفاع بها بوضع  
حطب أو نصب خيمة في دار انهدمت وصيد  
السماك في الأرض التي غرقت فهل تبطل  
الاجارة

٢٦٢ ج ٣٠ اذا تلف المالك الذي استأجر  
الدابة لأجله فالأجرة عليه

١٥٧ ج ٣٠ ليس للمؤجر فسخ الاجارة  
بمجرد موت المستأجر ، بل يوفونه كما يوفيه  
الميت ، وهو أظهر القولين



٣٠٠ - ٣٠٢ ج ٣٠ ما يتوهمه بعض الناس :  
ان جائحة الزرع في الأرض المستأجرة توضع  
من رب الأرض أو يوضع من رب الأرض  
بعض الزرع قياساً على جائحة المبيع في الثمر  
غلط

٣٠١ ، ٣٠٢ ج ٣٠ نظير الأرض المستأجرة  
للازدراع الأرض المستأجرة للغراس والبناء  
٢٣٩ ج ٣٠ ان اصابته الآفة بعد تمكن  
المستأجر من اخذ الزرع ونجبت الأجرة على  
المستأجر

٢٣٩ ، ٢٦١ ج ٣٠ لو فرط المستأجر في  
استيفاء المنافع حتى تلفت كانت من ضمانه ،  
وان تلفت بشي تغريط كانت مسن ضمان  
المؤجر

١٧٤ ج ٣٠ اذا كانت الأرض ما يروي  
غالبها صححت اجارتها قبل شمول الري لها ،  
واذا طلب الزيادة فليس له الا الأجرة المسماة  
٣٠٤ - ٣٠٧ ، ٣١٢ ج ٣٠ ان شملها الري  
وامكن الزرع المعتاد وجبت الأجرة ، وان لم  
يرو منها لم يجب عليه شيء ، وان روي بعضها  
وجب من الأجرة بقدره ، وان قال - من ظن  
ان الأرض لا تجوز اجارتها قبل ريهما -  
أجرتها مقيلاً ومراحاً ، أو اطلق

١٦٧ ج ٣٠ ، ٧٦ ج ٣١ اذا غصب الأرض  
المستأجرة وبنى فيها غير المستأجر بين ان  
تفسخ الاجارة بهذا السبب وتسقط عنه  
الأجرة وبين ان يضى في الاجارة ويطالب  
الفاسد بأجرة ما انتفع به من الأرض ،  
ويخير بين ان يبقى ببناءه فيها وبين ان  
يزيله ان كان مما دخل في عقد اجارته

١٦١ ج ٣٠ اذا استأجر داراً وبجواره رجل  
سواء لم يعلم به عسال العقد فله الفسخ  
ولا أجرة عليه من حين الفسخ

١٨٢ ج ٣٠ اذا كان المستأجر لم يعلم بان  
هذا الحمام اذا أديرت يحصل من أدارتها  
الضرر الذي ينقص قيمة المنفعة فله الفسخ ،  
والقول قوله في عدم العلم مع يمينه

١٦٣ ، ١٧٠ ج ٣٠ اذا كان المستأجر  
قد دلس على المؤجر وغره حتى استأجر بدون  
قيمة المثل ٠٠ فله فسخ الاجارة ، ويطالبه  
بأجرة المثل

١٦٨ ج ٣٠ اذا تعذر استيفاء المستأجر  
الأجرة التي يستحقها فله فسخ الاجارة

٥٤٥ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ج ٢٠ جواز بيع العين  
المؤجرة ، واذا كان فيها للبائع منفعة  
٢٤٦ ج ٣٠ ما قطعه المستأجر من الأشجار  
فعليه ضمانه

١٩٦ ج ٣٠ اذا اذنوا في غسل المنديل  
المزركش فتعلت عليه أمة الصانع في سقل  
النهب فتقرض ضمن ما نقصت القيمة ،  
وان تراضوا بان يأخذ الصانع المنديل  
ويعطيهم قيمته التي تساوي في السوق قبل  
التقرض جاز ٠٠٠

٢٥٣ ، ٢٥٤ ج ٣٠ لا يلزم الراعي شيء  
اذا لم يكن منه تغريط ولا عدوان  
٢٥٣ ، ٢٥٤ ج ٣٠ اذا ادركها الموت فينبغي  
للمراعي ان يذكيها ولا ضمان عليه ، وكذلك  
غيره

٢٥٥ ج ٣٠ إذا تسلم غنما وسلمها لصبي عمره ( ١٢ ) سنة فذهب منها شيء ضمنه الراعي

١٥٥ ج ٣٠ هل تملك الأجرة بالعقد ؟ وملك المطالبة بها إذا سلم العين ، لا يلزم تعجيل الأجرة ، ولا تجب الا باستيفاء المنفعة

١٥٦ ج ٣٠ إذا كان المؤجر وقفا ونحوه فليس للناظر تعجيل الأجرة كلها من غير حاجة الى عمارة ونحوها ، ولو شرط ذلك لم يجز

١٥٤ - ١٥٧ ج ٣٠ إذا استأجر أرض بستان بأجرة مقسطة ثم توفي وطلب من أولاده تعجيل الأجرة بكما لم يجب عليهم ، وإذا لم يثق أهل الأرض بذمتهم فلهم أن يطلبوهم بمن يضمن لهم الأجرة في أقساطها ١٥٥ ج ٣٠ إذا كانت مؤجلة لم تطلب الا عند محل الأجل

٨٨ ، ٧٧ ، ٨ ج ٣١ إذا استأجر قطع أرض وقف وغرس فيها غراسا وأثمر وانقضت مدة الإيجار فأراد نظار الوقف قلع الغراس فليس لهم ذلك ، لهم المطالبة بأجرة المثل ، أو تملك الغراس بقيمته ، أو ضمان نقصه إذا قلع

١٥٩ ج ٣٠ إذا استأجر الأرض وفيها زرع للغير أبقى بأجرة المثل

١٧٥ ج ٣٠ إذا فسخ المستأجر الإجارة فإن كانا قد تقابلا أو فسخا بحق فعليه من الأجرة بقدر ما استولى على الأرض وله قيمة حرثه بالمعروف

١٨٤ ج ٣٠ ما زرعه زائدا عما يستحقونه

بالإجارة فزرعهم بأجرة المثل ، وإن لم يستعملوه فهل لرب الأرض قلمه بما انفقوه وإن اختار بقلعه والمطالبة بأجرة المثل

٢١٨ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ج ٣٠ إذا سكنوا غصبا فللمالك أن يخرجهم ولا يطالبهم بالأجرة المسماة بل بأجرة المثل

٨٦ ، ٢١٩ ، ٤٠٨ - ٤١٠ ج ٣٠ يجب في الإجارة الفاسدة أجرة المثل

٤٨ ج ٣٠ يضمن في الفاسد نظير ما يضمن في الصحيح

٢٤٩ ج ٣٠ إذا كان الذي ادعى عليه أن الأرض استؤجرت لسه قد استغل الأرض وجب عليه ضمان المنفعة ، وإن لم يعترف أنه استوفها بطريق الإجارة ولا بإذن المالك فهو غاصب .

١٨٩ ج ٣٠ إذا ادعى الناظر أن الإجارة كانت فاسدة وادعى المستأجر أنها كانت صحيحة فالقول قول من يدعي الصحة

٧٢ ج ٢٤ ، ٥٢٠ - ٥٢٥ ج ٢٩ « أجرة المثل » إنما تقدر بالمسمى إذا كان هناك مسمى يرجعان اليه

### باب السبق

٢٢٤ - ٢٢٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٣٢ ، ٤٩ ج ٣١ ، ٢١٦ ج ٣٠ جواز السباق بالأقدام والمصارعة وغير ذلك إذا كان بغير عوض ولم يكن فيه مضرة راجعة

٢٤٦ ، ٢١٩ ج ٣٢ اللصب بالحمام منهى عنه ولو من غير قمار ، من أشرف على الجيران أو رماه بالحجارة لأجل ذلك عزر ومنع

٥٦٦ ، ٥٦٧ ج ١١ ، ٢١٦ / ٢١١ - ٢١٦  
ج ٣٠ الترخيص للصغار في اللعب في الأعياد ،  
لعب عائشة / وزمارة الراعي

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٩ / ٢٢٣ ج ٣٢ ، ٢١٦  
ج ٣٠ ما ينبغي أن يلهو به المرء ويتحدث  
بـه / « كل شيء يلهو به ابن آدم قباطل  
الارميه بقوسه ٥٠٠ »

٢١٦ - ٢١٨ ج ٣٢ ان اشتملت المسابقة  
والمنافسة على ترك واجب أو فعل محرم :  
مثل ان يتضمن تأخير الصلاة عن وقتها  
أو ترك ما يجب فيها من أعمالها الظاهرة  
أو الباطنة ، أو تشغل عن واجب في غير  
الصلاة من مصلحة النفس أو الأهل  
أو الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر  
أو صلة الرحم أو بر الوالدين أو ما يجب  
فعله من نظر في ولاية أو امامة أو غير ذلك ،  
أو اشتملت على محرم أو استلزمت محرماً  
كالكنب واليمين الفاجرة والخيانة أو على  
الظلم والاعانة عليه حرمت ٥٠٠

٢١٦ - ٢٣٩ ، ٢٤٣ - ٢٤٥ ج ٣٢ ، ٥١٠  
ج ٢٠ ، ٢٨٣ ج ١٩ اللعب بالشطرنج  
منه ما هو محرم بالاجماع - وهو ما كان  
يعوض

٢١٦ - ٢١٨ ج ٣٢ وكذلك اذا اشتمل  
اللعب بها على ترك واجب أو فعل محرم  
مثل ان يتضمن تأخير الصلاة عن وقتها  
أو ترك ما يجب فيها من أعمالها باطنية  
أو ظاهرة

٢١٨ ج ٣٢ وكذلك اذا شغل عن واجب  
في غير الصلاة من مصلحة النفس أو الأهل  
أو الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر

أو صلة الرحم أو بر الوالدين أو ما يجب  
فعله من نظر في ولاية أو امامة أو غير ذلك  
٢١٨ ج ٣٢ وكذلك اذا اشتملت على محرم  
أو استلزمت محرماً كالكنب واليمين الفاجرة  
والخيانة أو على الظلم والاعانة عليه ،  
أو استلزمت فساداً غير ذلك مثل اجتماع  
على مقدمات الفواحش أو التعاون على  
العدوان أو غير ذلك ، ومثل ان يفرض اللعب  
بها إلى الكثرة والظهور الذي يشتمل معه  
على ترك واجب أو فعل محرم ، علنا التحريم  
٢٢٠ - ٢٤٣ ، ٢١٦ ، ٢١٨ - ٢٢٣ ج ٣٢  
ومنه ما هو محرم عند الجمهور وهو ما اذا  
خلف عن ذلك كله

٢٢٣ - ٢٣٩ ، ٢٤١ - ٢٤٣ ج ٣٢ من أدلة  
تحريم الشطرنج ونحوه وإن لم يكن يعوض  
وجوه ، علة التحريم ، ما في ذلك من المفاسد ،  
ليس في ذلك مصلحة معتبرة أو مقاومة ،  
غايته انه يلهي النفس ويريحها

٢٢٩ - ٢٣١ ج ٣٢ في المباحات ما ترتاح به  
النفوس ويفنى عن الألعاب المحرمة  
٢١٨ - ٢٢٣ ، ٢٤٤ - ٢٤٦ ج ٣٢ ، ٢٨٣  
ج ١٩ ، ٥١٠ ج ٢٠ تحريم اللعب بالنرد  
يعوض مجمع عليه

٢١٦ - ٢١٨ ج ٣٢ اذا اشتمل النرد على  
ترك واجب ٥٠٠ أو فعل محرم ٥٠٠ أو  
استلزم محرماً ٥٠٠٠ حرم بالاجماع

٢٢٠ - ٢٢٣ ، ٢٤٦ ج ٣٢ « من لعب بالنرد  
شريف كأنما غس يداه في لحم خنزير ودمه »  
« فليشقق الخنازير » « فقد عصى الله  
ورسوله »

٢١٩ - ٢٢٣ ، ٢٤١ - ٢٤٤ ج ٣٢ ان خلا  
النرد عن العوض فهو محرم عند الجمهور  
٢٢٣ - ٢٣٩ ، ٢٤١ - ٢٤٣ ج ٣٢ من  
أدلة تحريم النرد وان لم يكن بعوض وجوه ،  
علة التحريم

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٤١ - ٢٤٤ ج ٣٢ اذا  
اشتمل النرد والشطرنج على عوض أو خلوا  
عن عوض فالشطرنج شر من النرد ، وان  
اشتمل النرد على عوض فالنرد شر

٢٤٣ ج ٣٢ النرد كان معروفا عند العرب  
فلذلك جاء في الأحاديث ، الشطرنج أصله  
من الهند ، ثم انتقل الى الفرس ، لم يعرف  
عند العرب الا بعد ان فتحت البلاد

٢٢٠ ، ٢٤٥ ج ٣٢ تنازع العلماء هل يسلم  
على اللاعب بالشطرنج .

٢٣٨ ج ٣٢ غفر من استجاز الشطرنج  
والنرد من السلف

٢٤٥ ج ٣٢ ما روي عن سميد بن جبير من  
اللعب بها : لما طلبه الحجاج للقضاء ٠٠

٢٢٠ ، ٢٢١ ج ٣٢ المغالبات المشتملة على  
القمار من الميسر سبوا كانت بالجوز  
أو بالكعب أو البيض  
٢٥٣ ج ٣٢ النقاد بين الديوك والنطاح  
بين الكباش

٢٥٠ ج ٣٢ المغالبة على هذه الأزجال كوصف  
الردان وعشقهم ومقدمات الفجور بهم وكل  
ما فيه إغاة على الفاحشة والترغيب فيها  
حرام ، والمراهنة في ذلك وغير المراهنة ظلم  
وعدوان ، تحريم ذلك أعظم من تحريم النرد  
والنياحة ولو كان المال من أحدهما أو من  
غيرهما

٢٥٦ - ٢٦٠ ج ٣٢ التشبه بالبهائم في  
أصواتها وأفعالها مذموم منهي عنه مثل ان  
يتنبح نبيح الكلاب أو ينفق نفيق الحمار  
ونحو ذلك

٢٢٧ ج ٣٢ ما كان معينا على ما أمر الله  
به ورسوله في ( واعدوا لهم ٠٠ ) جاز بجعل  
وغير جعل

٢٢ ج ٢٨ اذا اخرج ولي الامر من بيت  
المال للمتسابقين بالنشاب والخيول والابل  
ونحو ذلك جاز ، ولو تبرع مسلم بذلك كان  
ماجورا ، وان اخرجها جميعا العوض وكان  
معهما آخر محللا يكافيهما ، أولم يكن بينهما  
محلل فيذل احدهما شيئا ثابت به نفسه  
أطعم به الجماعة أو أعطاه لمعلمه أو لرفيقه  
جاز (١)

٢٢٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٣٢ ، ٤٩ ج ٣١ ،  
٢١٥ ، ٢١٦ ج ٣٠ لا سبق الا في خف  
أو حافر أو نصل ،

٢٢٧ ، ٢٥٣ ج ٣٢ ، ٤٩ ج ٣١ المغالبات  
ثلاثة أنواع (١) ما كان معينا على ما أمر الله  
به ورسوله في قوله ( واعدوا لهم ٠٠٠ )  
فيجوز بجعل وبغير جعل (٢) ما كان مفضيا  
الى ما نهى الله عنه كالنرد والشطرنج  
فمنهي عنه بجعل وبغير جعل (٣) ما كان  
فيه مفعة بلا مضرة راجعة كالسابقة ٠٠  
فيجوز بلا جعل

(١) انظر تعلم الرمي والفروسية  
وصناعة القتال وحكم الرمي بالقوس  
الفارسية ص ١٦١ - ١٦٣

#### ٥١٤ ج ٢٠ باب العارية

٢٢٩ ج ٣٠ يجوز اعراء الشجر كما يجوز افقار الظهور

٣٥٢ ج ٢٠ يجب المثل في العارية بحسب الامكان مع مراعاة القيمة ، وهو اعدل ممن اوجب القيمة من غير المثل

٣١٥ ج ٣٠ اذا طلب منه دابة فلما وصل الى الفندق ماتت ففيها قولان (١) لا ضمان عليه اذا تلفت بلا تقريط ولا عدوان (٢) عليه الضمان

٣١٤ ج ٣٠ اذا استعارت زوجسي حلق وفرطت في حفظها لزمها غرامتها ، وان لم تفرط ففيه نزاع ...

٣١٦ ج ٣٠ اذا قال الامير لاحد رجلين عنده : اطلب سيف رفيقك على سبيل العارية فاجاب واخذه الامير فعلمه عنده لم يكن على الرسول ضمان ، الضمان على الامير ان فرط او تعدى ، وان لم يفرط ففي ضمانه نزاع ٨٥ ، ٨٦ ج ٢٨ اذا اذن المستعير في الاجارة جازت

٣١٤ ج ٣٠ اذا اعار نصيب الشريك بغير اذنه فمات الفرس فله مطالبة المير المتعدي بقيمة نصيبه ومطالبة المستعير ايضا

٢٤٩ ج ٢٥٠ ج ٣٠ اذا ادعي المزدرد انه زرعها بطريق العارية وقال المالك بطريق الاجارة فالقول قول رب الأرض ، أو تنازعا في دابة فقال اعرتني وقال المالك بل اكريتك ٢٥٠ ج ٣٠ هل يطالب بالاجرة التي ادعاها او باجرة المثل أو بالأقل منها

#### باب القصب

٢٣٦ ج ٣٢ الظلم الذي يتعين فيه الظالم اعظم من ظلم لا يتعين فيه ، ظلم الفقير اعظم من ظلم الثني

٣١٨ ج ٣٠ ليس لاحد ان يستولي على ارضه بغير حق

١٨٣ ج ٣٠ الحر المسلم قد يستولي عليه الكفار وقد يستولي عليه الفجار باستماله بغير اختياره ولا اذن الشارع كمن يجبر الصناع كالخياطين والفلاحين بغير حق ، الاستيلاء على النفوس بغير حق اسر

٣٦٠ - ٣٦٢ ج ٢٩ اذا غصب من يطبخ له أو ينسج له فينتظر النفع الحاصل في تلك العين بعمل المظلوم فيعطي أجره ، وان تعذر معرفة ذلك تصدق به عنه

٢٣١ ج ٣٠ ، ٣٢١ ، ٣٣٠ ج ٣١ اذا اشترى بهيمة بثمن بعضه له وبعضه مفسوب فالنصف الآخر يدفع الى صاحبه ان امكن والا تصدق به

٣٢٠ ج ٣٠ نتاج الدابة للمالكها ولا يعمل للفاسب

٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٩ ، ٣٧٨ ، ٣١٨ ج ٣٠ المال المفسوب اذا عمل فيه الفاسب حتى يحصل منه ثناء فيه أربعة اقوال (١) أنه للمالك وحده (٢) يتصدق به (٣) يكون للعامل اجرة عمله ان كانت العادة جارية بمثل ذلك (٤) بينهما كما يكون بينهما اذا عمل بطريق المضاربة والمساواة والمزاوعة هذا اعدل الاقوال

٣١٩ ج ٣٠ اذا غرس نخلة في أرض الغير فالنخلة له وعليه اجرة الأرض لأهلها اذا ابتوها

٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٢٩ اذا خلط المصوب بمثله على وجه لا يتميز فهل يكون كالاتلاف - فيبقى حق المظلوم في النمة - او حقه باق في العين - فله ان يأخذ من عين الخلطة بالقسمة فيه وجهان

٣٢٥ - ٣٢٧ ج ٣٠ الاموال التي بأيدي هؤلاء الأعراب المتناهبين : اذا كان النهب بين طائفتين معروفتين نظر قدر ما اخذته كل طائفة من الأخرى ، ان كانا سواء تقاضيا وأقر كل قوم على ما بأيديهم وان لم يعرف عين المنهوب منه

٣٢٧ ج ٣٠ وان كان قدر المنهوب مجهولا حمل على التساوي ، ويقر كل واحد على ما في يده اذا تاب

٣٢٧ ج ٣٠ واذا عرف ان في ماله حلالا وملوكا وحراما لا يعرف مالكة وعرف قدره قسم المال على قدر الحلال والحرام ، ويتصدق بالحرام عن أصحابه

٣٢٨ ، ٣٢٧ ج ٣٠ وان لم يعرف مقدار الحلال والحرام جعل نصفين ، وأوصل النصف الثاني الى أصحابه ان عرفهم والا تصدق به

٣٢٧ ج ٣٠ عمر شاطر عماله على الضام ومصر والمراق لما رأى انه اختلط بأموالهم شيء من أموال المسلمين ولم يعرف لا أعيان المملوك ولا مقدار ما أخذه هؤلاء من هؤلاء ٣٢٨ - ٣٣٠ ج ٣٠ اذا كان جميع ما بيده أخذ من الناس بغير حق ٠٠٠٠ فهذه الاموال مستحقة لأصحابها ، يقتسمون ما وجدوه على قدر حقوقهم ، فاذا لم يعرف مقدار ما خصبه ولا أعيسان الغرماء كلهم فمن أخذ منهم من هذه الاموال قدر حقه لم يحكم

٣١٨ ج ٣٠ ليس لاحد ان يستولي على أرضه بغير حق ، له ان يطالب من زرع في ملكه بأجرة المثل وله ان يأخذ الزرع ان كان قائما ويعطيه نفقته

٧٩ ، ٨٠ ج ٣١ اذا انتفع الورثة بالعين الموقوفة على وجوه البر أو وضعوا أيديهم عليها فعليهم أجرة المنفعة

٥٦٢ ج ٢٠ من غير مال غيره بحيث يفوت مقصوده عليه فله ان يضمه اياه

٥٦٢ ، ٥٦٣ ج ٢٠ ، ٢٤٣ ج ٢٩ اذا تصرف في المصوب بما ازال اسمه ففيه ثلاثة أقوال (١) انه باق على ملك صاحبه وعلى الغاصب ضمان النقص ولا شيء له في الزيادة (٢) يملكه الغاصب بذلك ويضمنه لصاحبه (٣) يخير المالك بين أخذه وتضمن النقص وبين المطالبة بالبدل ، وهو اعدل الأقوال ٣٢٠ ج ٣٠ اذا انزى على بهائم فعل غيره فالنتاج له ، ان كان ظالما في الاتزاء بحيث يضرب بالفعل فعليه ضمان نقصه

٣١٨ ج ٣٠ اذا سرق البئر وبذره ولم يعرف مالكة تصدق بمقدار البئر ، والزيادة مزارة ٠٠٠

### فصل

٣٣٠ ، ٣٣١ ج ٣٠ اذا أخذت لهم غنم أو غيرها من المال ثم ردت إليهم أو بعضها وقد اشتبه ملك بعضهم ببعض فان عرف قدر المال تحقيقا قسم الموجود بينهم على قدره ، وان لم يعرف الا عدده قسم على العدد ان لم يعرف الرجحان ، وان عرف وجهل قدره اثبت منه القدر المتيقن واسقط الزائد المشكوك فيه

بأنه حرام ، وإن ظهر فيما بعد غراما ولهم قسط من ماله كان لهم المطالبة بقدر حقوقهم ٣٢٩ ، ٣٣٤ ج ٣٠ النص الذي يسرق أموالا ويخلطها لا يحرمها على أصحابها ، يقتسمونها بينهم على قدر حقوقهم ، إن جهل مال الرجل لكونه باعاه ٠٠ فموضه يقوم مقامه

٢٦٠ - ٢٦٣ ج ٢٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ج ٣٠ لو اختلطت دراهمه ودنانيره بما غصبه من الدراهم والدنانير لم يوجب تحريم ماله عليه ، الواجب أن يخرج من ذلك القدر المحرم ، لو أخرج مثله من غيره ففيه وجهان ٣٢٥ ج ٢٩ إذا أطمع المال لضييف لم يعلم بالفصب فلا اثم ولا غرم عليه لصاحبه ٣٣٠ ج ٣١ تبرأ ذمة كل غاصب إذا وصل المال إلى مستحقه ولو كان بفعل غير الغاصب ولا تعد

٣٨٩ ج ٢٩ إذا انتزع المبيع من يد المشتري فله أن يطالب بالثمن الذي قبضه ، وإن أخذت منه الأجرة وهو مغرور رجع بها على البائع الغار

٣١٩ ج ٣٠ وللمشتري أن يرجع على الغاصب بالثمن الذي قبضه منه سواء كان عالما بالفصب أولا

٦٥ ج ٣٠ إذا لم يعرف المشتري بالفصب فليس عليه إلا الثمن المسمى

٣٣٦ ج ٣٠ إذا عرف أن للأرض مالكا معيناً وقد أخذت منه بشيء عوض فلا يعمل فيها بغير إذنه أو اذن وليه أو وكيله

٣٨٩ ج ٢٩ إذا كان المشتري عالما بالفصب فهو ظالم ضامن للتمتعة

٣٢٦ ج ٢٩ إذا غصب رجلا جاريتا فاشتراها منه إنسان واستولدها أو وهبه إياها فأولدها من المغرور أحرار ، هل للمالك تضمين هذا المغرور ثم يرجع على الغار

٣٢٥ ج ٢٩ إذا علم فيما بعد أنه مسروق لم يستقر عليه ضمان

٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٩١ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٣٠ يجب العدل في « المظالم » التي تطلب من الشركاء : مثل المشتركين في قرية أو مدينة إذا طلب عليهم شيء يؤخذ من أموالهم أو رؤوسهم ٠٠٠٠٠٠ أمثلة

٣٣٩ - ٣٤٢ ج ٣٠ ليس لبعض الشركاء أن يظلم بعضا فيما يطلب منه بأن يحتال على أن لا يؤخذ منه شيء ويقول اني لم أظلم لوجوه

٣٤٢ - ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٣٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٩ إذا تغييب بعض الشركاء أو امتنع من الاداء فأخذت حصته من شريكه كان عليه ادائها إلى من أدى عنه في أظهر قولي العلماء

٣٥٠ ج ٣٠ ويعاقب إن امتنع عن أدائه ، ويطيّب لمن أدى عنه إن يأخذ نظير ذلك من ماله

٣٥١ ج ٣٠ وله أن يدعي بما أداه عنه عند حكم العدل

٣٤٢ - ٣٥٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٣٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٩ إذا طلب من ناظر الوقت والوكيل والشريك ما يتوب المال من الكلف أدوا ذلك ورجعوا به ، وكذلك إذا قدر أن

المال غائب فاقترضوا عليه وادوا عنه  
أو أدوا من مال لهم عن مال الموكل والمولى  
عليه

٣٤٥ - ٣٤٧ ج ٣٠ إذا قبض الفاسب من  
العين المشتركة نصيب أحد الشريكين كان  
من مال ذلك الشريك

٣٤٦ ، ٣٤٧ ج ٣٠ لو غلط الظالم مثل أن  
يقصد القطار أخذ مال شخص فيأخذون  
غيره فلما أنه الأول فهل يضمن الأول

٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٣٠ إذا احتاج ولي بيت المال  
إلى إعطاء ظالم أو كفار لدفع شرمه ولم يكن  
في بيت المال شيء واستسلف من الناس  
أموالا رجعوا بها على بيت المال

٣٤٨ - ٣٥٠ ج ٣٠ كل من أدى عن غيره  
حقا واجبا فله أن يرجع به عليه إذا لم يكن  
متبرعا وإن أداه بغير اذنه

٣٤٩ ج ٣٠ وكذلك من افتك أسيرا من  
الأسر بغير اذنه أو أدى عن غيره نفقة واجبة  
عليه ، وإذا كان له حق في بهائم الغير

٣٥٤ ج ٣٠ وكذلك من خلص مال غيره من  
التلف بما أداه عنه يرجع به عليه ...  
ولو لم يكن مؤتمنا على ذلك المال ولا مكرها  
على الاداء

١٧٢ ج ٣٠ المظالم إذا وضعت على الزرع  
أخذت من رب الزرع وإذا وضعت على العقار  
أخذت من العقار إذا لم يشترط على  
المستأجر ، وإن وضع مطلقا رجع إلى العادة

٣٥٦ - ٣٦٠ ج ٣٠ إذا كان الرجل قه ولي  
ولايات وعلى أخذ الكلف السلطانية عن  
الاقطاعات وقد اجتهد في العدل ودفع الظلم

بحسب امكانه ، وولايته أصلح للمسلمين  
من غيره جاز له البقاء على الولاية والاقطاع  
ولا اثم عليه ، بقاؤه أفضل من تركه ،  
وقد يكون ذلك واجبا عليه

٣٣٦ ج ٣٠ من يطلب منه جمع كلف من  
أهل البلد يحق أو يغير حق إذا قام فيها  
بغية العدل ... وتخفيف الظلم مهما أمكن  
واعانة الضعيف لئلا يتكرر الظلم عليه  
بلا نية اعانة الظالم كان كالمجاهد  
في سبيل الله

٣٧١ ج ٣٠ إذا كان لرجل عند غيره حق  
من عين أو دين فهل يأخذه أو نظيره بغير اذنه؟  
هذا نوعان (١) أن يكون سبب الاستحقاق  
ظاهرا لا يحتاج إلى اثبات ... فله أن يأخذه  
٣٧٢ - ٣٧٥ ج ٣٠ (٢) إذا لم يكن سبب  
الاستحقاق ظاهرا فغيبه قولان (١) ليس له  
أن يأخذ (٢) له أن يأخذ ، حجج المائتين  
« أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن  
من خانك »

٣٧٥ ج ٣٠ رجل مديون وله عند صاحب  
الدين بضاعة وخاف أن اطلع عليها الورثة  
أن يأخذوها ولا يعطوه حقه : يبيعها ويستوفي  
من الثمن ماله في ذمة الميت وما بقي يوصله  
إلى مستحق تركته ، وإذا حلفوه ...

٦٥ ج ٣٠ إذا تلفت العين عند الفاسب  
إلى بدل كان للمالك الغيرة بين المطالبة وبين  
البديل المطلق - وهو المثل أو القيمة - وبين  
البديل المعين

٥٦٣ - ٣٠٦ ج ٢٠ ، ٣٣٢ : ٣٣٣ ج  
٣٠ المتلفات تضمن بالجنس بحسب



الزروع ، ويجوز أن يستأجرها ، ويجوز أن يعمل فيها بأجرته مع الضمان

٣٣٦ ج ٣٠ إذا علم أنها مفصوبة ولم يعرف لها مالك معين فالأظهر جواز العمل فيها إذا كان العامل لا يأخذ إلا أجرة عمله

٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ج ٢٩ ، ٣١٨ ، ٣٧٨ ، ٣٣٦ ، ٣٢٨ ج ٣٠ من بيده مال غصب أو ودعة أو عارية أو رهون أو مال جهل مالكة وهو لا يعلم عين مالكة تصدق به عنه ، أو صرف في مصالح المسلمين ، أو سلم إلى قاصم عادل يصرفها في مصالح المسلمين الشرعية ، ولصاحبه إذا ظهر أن لا ينفذ ذلك ، من المصالح الشرعية ٠٠٠

٣٢٨ ج ٣٠ وكذلك يفعل من بيده مال حرام لا يعرف مالكة ٣٣٥ ج ٣٠ إذا قدم للسultan من الغصب وأعطاه ما أعطاه فليصدق بقدر ذلك المفصوب عن صاحبه إن لم يعرفه ، وكذلك ما أهداه للأمير وعوضه عنه

٢٦٩ ج ٢٩ إذا اشترى شيئا وظهر أنه مفصوب ولم يعرف مالكة : له بيعه ويأخذ منه ويتصدق بالربح

٢٦٣ / ٣٠٩ ج ٢٩ وإذا صرفت على هذا الوجه جاز للفقير أخذها / وكذلك البغي والخمار

٣٧٨ ج ٣٠ إذا غصب شاة ثم تراضى هو وصاحبها جاز أكلها

٢٠ ، ٢١ ج ١٦ إذا توسط دارا مفصوبة فخرجته بنية تخلية المكان وتسليمه إلى مستحقه ليس منهيا عنه

الامكان مع مراعات القيمة ، حكومة داود وسليمان من هذا الباب

٣٣٢ ، ٣٣٣ ج ٣٠ القصاص في الاتلاف في الأموال مثل أن يخرق ثوبه فيخرق ثوبه المسائل له ٠٠٠ فيه قولان (١) أن ذلك غير مشروع ٠٠ (٢) مشروع - أن قيل بالنفع من ذلك لغير حاجة فإذا اتلف ذلك فهل يضمه بغير جنسه بالقيمة ؟ أو بجنسه مع القيمة ؟ الأخير أقرب إلى العدل

٥٢٠ - ٥٢٥ ج ٢٩ « عوض المثل » هو السعر والعادة ، يعتبر بالمسمى الشرعي ٣٢١ ج ٣٠ إذا طليت الجارية لنفسها خاتما على لسان سيدها ولم تكن أذنت لها كانت غاصبة ، إذا تلفت في يدها فضمانه من قيمتها ، وسيدها بالخيار ٠٠٠

٧٩ ج ٣١ العين المقر بها إذا انتفع بها الورثة أو وضعوا أيديهم عليها فعليهم أجرة المنفعة ٠٠

٣٢٩ ج ٣٠ وإن أتجر بالمفصوب فليل الربح لمالكه ، وقيل له إذا اشترى في ذمته ، وقيل يتصدق به ، وقيل يقسم بينه وبين صاحب المال ، وهو أعدل الأقوال

٣٠ ج ٣٠ إذا كان له على رجل دين لم يبق منه إلا مائة فأخذ رأسي خيل قيمتهما أكثر منها كان ضامنا لما زاد على قدر حقه ، وعليه أجرة ذلك ، والقول في قيمتها قول الغاصب إلا أن يعلم أن قيمتها أكثر أو تقوم بينة بالقيمة

٣٣٥ ج ٣٠ الأراضي السلطانية والطواحين السلطانية التي يعلم أنها مفصوبة يجوز للإنسان أن يعمل فيها مزاعة بنصيب من

٣٣٦ ، ٣٣٧ ج ٣٠ من غصب له مال  
أو مطل به فالمطالبة في الآخرة للغاصب  
لا للورثة

٣٦١ - ٣٦٨ ج ٣٠ لا يكون العفو عن  
الظالم مسقطاً لأجر المظلوم عند الله  
ولا منتصفاً له ، بالعفو يكون أجره أعظم ،  
إذا لم يعف كان حقه على الظالم : فله أن  
يقتص منه بقدر مظلومته

٣٦٨ ج ٣٠ من توهم أنه بالعفو يحصل له  
ذل ويحصل للظالم عز واستقالة عليه  
فهو غالط

٣٦٨ - ٣٧٠ ج ٣٠ من خلق الرسول عدم  
الانتقام لنفسه وانتقامه لربه ، أقسام  
الناس في الانتقام للنفس أو للرب

١٥ ج ٣٠ إذا كان له ملك وهو واقف  
فأعلموه بوقوعه فأبى أن ينقضه ثم وقع  
على صفيح وجب عليه الضمان ، من يلزم  
الضمان ، الواجب نصف الدية أو الأرض  
فيما لا تقدير فيه ، ويجب على عائلة هؤلاء  
أن أمكن والا فعليه

٢٠٠ ج ٣١ إذا أخبره الساكن أو غيره بأن  
المسكن يخشى سقوطه فرآه وقال إن شئت  
فأسكن وإن شئت فلا تسكن ثم سقط على  
زوجة الساكن وأولاده فعليه الضمان

٣٠٦ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ج ٢٠ نقض الدواب  
في الحرث بالليل مضمون عند الجمهور ،  
ضمانه بالمثل إن أمكن ، حكومة داود  
وسليمان

٣٧٧ ج ٣٠ على أهل الزرع حفظ زرعهم

بالنهار وعلى أهل المواشي حفظ مواشيه  
بالليل

٣٧٧ ج ٣٠ ليس لهم دفع البهائم الداخلة  
إلى زرعهم إلا بالأسهل فالأسهل ، إن أمكن  
إخراجها بدون العرقبة فمقبوها  
عزروا ٥٠٠ وضمنوا للمالك بدلها

٣٧٩ ج ٣٠ إذا رفسته الفرس برجلها فعات  
فلا ضمان على الفسلاط المسك لها فرط  
أولم يفرط ولا على صاحب الفرس ، إذا كان  
على الفرس راكب أو قائد أو سائق فضربته  
برجلها أو بيدها عند الشافعي أو بيدها  
عند أحمد

٣٨٠ ج ٣٠ إذا انقلب الجمل الكبير على  
الصغير فقتله فلا ضمان على صاحب الجمل  
الكبير إذا قيده القييد الذي يمنعه

١٨١ - ١٨٤ ج ٢٩ افتكاك المصنوبات  
والمستولى عليه من حر أو زوجة عند ظالم  
ولو برشوة

٣٣٤ ج ٣٠ إذا كان ضرب السارق بالسيف  
حتى مات هو الطريق في استرجاع ما معه  
لم يلزم الضارب شيء « من قتل دون ماله  
فهو شهيد »

٢٨٣ ج ٣٢ إذا صال عليه القط فله دفعه  
ولو بالقتل ، والتعل بفير التحريق

١٩٦ ج ٣٠ إذا قال الق متاعك في البحر  
وعطي ثمنه جاز

٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٧٧ ج ١١ من اتلف  
المنازف - وهي آلات اللهو كلها - فلا ضمان  
عليه إذا أزال التأليف المحرم ، وإن اتلف  
المالية ففيه نزاع ، وكذلك إذا اتلف دنان

الخمر وشق ظروفه وائف الاصنام المتخذة  
من الذهب وامثال ذلك (١)

١٤١ ، ١٤٢ ج ٢٢ حكم صناعة آلات الملاهي  
وامكنة المعاصي والكفر

#### باب الشفعة

١٧٨ ج ٢٩ الحكمة في ثبوتها

٣٨٥ ج ٣٠ اذا باعه بضمن معلوم كان على  
الشريك اداء ذلك الثمن ، وان كان البيع  
فاسدا وقد فات كان عليه قيمة مثله .

٣٨٨ ج ٣٠ يجب على المشتري ان يسلم  
الشقص المشفوع بالثمن الذي تراضيا عليه  
في الباطن اذا طلب الشريك ذلك ، ان منعه  
ذلك قدح في دينه

٣٨٥ ، ٣٨٦ ج ٣٠ الاحتيال على اسقاط  
الشفعة بعد وجوبها لا يجوز

٣٨٦ ، ٣٨٧ ج ٣٠ الخلاف في الاحتيال  
عليها قبل وجوبها وبعد انعقاد السبب ،  
الصواب انه لا يجوز ، ما وجد من التصرفات  
لاجل الاحتيال المحرم فباطل ، كما اذا اظهر  
صورة افساخ البيع وعسود الشقص الى  
البائع ثم اظهر برائة البائع من قبض الثمن  
ووقفه على المشتري

٣٨١ - ٣٨٤ ج ٣٠ اتفاق العلماء على ثبوت  
الشفعة في العقار الذي يقبل قسمة  
الاجبار ، ، تنازعوا فيما لا يقبلها على  
قولين (١) ثبوتها فيه ، وهو الصواب ،  
سجج القولين

(١) وانظر ص ١٥٩

٣٨٣ ج ٣٠ نزاع العلماء في شفعة الجار  
على ثلاثة اقوال ، اعدلها انه اذا كان شريكا  
في حقوق الملك ثبتت

٣٨٧ ج ٣٠ اذا اخر الطلب بعد علمه حتى  
خرجت عن ملك المشتري بموضع أو غيره  
فلا شفعة ، مثال

٣٨٧ ج ٣٠ وان كان قد اخرجه من ملكه  
بالبيع قبل علمه بالبيع فله الشفعة

٣١٧ ج ٢٩ وقف المشاع فيه شفعة

٣٨٧ ج ٣٠ ان تصرف مشتريه بوقفه أو هبته  
ففيه نزاع

٣٨٦ ج ٣٠ لا يبطل الوقف بمجرد حكم  
الحاكم باستحقاق الشفعة ، ان اخذ الشريك  
الشقص بالشفعة بطل التصرف الموجود قبل  
ذلك عند من يقول به

#### باب الوديعة

٣٩٤ ج ٣٠ جواز الاقتراض من الوديعة  
بلا اذن المودع اذا علم ان صاحب المال  
راض ، متى وقع شك في ذلك لم يجز

٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٨٩ ج ٣٠ اذا اطلقت بغير  
تفريط منه ولا عدوان لم يلزمه ضمان ،  
واذا ذهبت مع ماله كان ابلغ

٣٢٥ ج ٢٩ اذا اودع الظالم المال عند من لم  
يعلم انه غاصب فثلثت الوديعة فليس  
للمالك ان يطالب المودع

٣٩٥ ج ٣٠ اذا اشترى سلعة مودعة فأودعها  
المشتري عند المودع ثم باعها الآخر كان  
البيع الثاني باطلا ، واذا سلمها المودع الى

المشتري الثاني كان للمالكها وهو المشتري الأول - ان يطالب بها المودع الذي سلمها ، ويطالب بها المشتري الذي تسلمها

٣٩٨ ج ٣٠ واذا تلفت بتفريط صاحبها لم يضمن المودع ، مثال

٣٨٩ ج ٣٠ اذا كان عادتهم الايداع عند هذا الأمين وأصحاب القماش يعلمون ذلك فلا ضمان على الدالين

٣٩٠ ج ٣٠ اذا مات وترك بنتين .. واحدى البنتين غالبة فعل الناطر على التركة حفظ مال الغائبة ، ولا يودعه الا لحاجة

٣٩٠ - ٣٩٢ ج ٣٠ ان أودعه عند من يغلب على الظن حفظه - كالحاكم العادل ان وجد أو غيره - فلا ضمان عليه

٣٩٢ ج ٣٠ اذا أوصى ان يوصل المال لأولاده وجب ان يوصل الى كل وارث حقه منه ، ويحفظ المودع نصيب أولاد الأمة الصغار ...

٣٠٩ ج ٣٠ المودع أن لم يعلم أنه وديعة عنده فالأظهر عدم ضمانه

٥٦١ ج ٢٠ نفقة الحيوان واجبة على ربه ، اذا انفق المودع .. من مال نفسه واعتاض بمنفعة المال كان محسنا اذا لم ينفق عليه صاحبه

٣٩١ ج ٣٠ اذا مات هذا المودع ولم يعلم حال الوديعة هل أخذت منه أو أخذها أو تلفت كانت ديناً على تركته ووجب وفائها من ماله ، وإن لم يكن له مال غير الموقوف الذي لم يخرج عن يده حتى مات بطل في احد قولي العلماء ، وإن كان قد صح ولزم

وله مستحقون ولم يكن صاحب الدين ممن تناوله الوقف لم يوف من ذلك (١)

### فصل

٣٨٩ ج ٣٠ اذا ادعوا عدم قبض الوديعة وانكر ذلك الدال فالقول قوله مع يمينه مالم تقم بينة

٣٩٥ ، ٣٩٦ ج ٣٠ اذا ادعى ان الوديعة ذهبت دون ماله كان ضماناً لها في احد قولي العلماء ، وإن ادعى أنه ذهب جميع المال ثم ظهر كذبه فوجب الضمان عليه أوكد ، فاذا ادعى صاحب الوديعة أنه طلب الوديعة منه فلم يسلمها اليه أو أنه خان في الوديعة ولم تتلف كان قبول قوله مع يمينه أقوى وأوكد ، ويستحق التعتير ، واذا شهد عليه من أهل دينه القبولين عندهم قبلت شهادتهم ٣٩٤ ج ٣٠ اذا حلف المودع أنه ملكه لدفع الظلم وأراد ملك القبض والاستيلاء عليه لم يحنت ولم ياتم ، وإن اعتقد أنه ملكه المعروف واعتقد جواز هذا لدفع الظلم فليستغفر ولا كفارة

٣٩١ ج ٣٢ اذا غصب الوديعة غاصب فلناظر المودع ان يطالبه ، وللمودع أيضاً ان يطالبه في غيبة المودع ، وللمالك ان يطالب الغاصب ، وله ان يطالب الناظر أو المودع ان حصل منه تفريط

### باب احياء الموات

٥٨٦ ج ٢٨ هل احياء الموات جائز بدون اذن الامام مطلقاً ، أو لا بد من اذنه ، وإن كان بعيداً من العمران

٥٨٦ ج ٢٨ ان كان الاحياء في أرض الخراج فهل يملك بالاحياء ولا خراج عليه

(١) انظر ص ٢١٥

٥٩١ ج ٢٨ اذا أقطع أحد أكثر مما يستحق  
فامر السلطان ان يؤخذ منه بعض الزيادة  
لم يكن ظلما

١٤٣ - ١٤٥ ج ٢٨ حب الاختصاص بالمباح  
يسبب الظلم والبخل والحسد

٤٠٧ ج ٣٠ الأمور المتعلقة بالامام متعلقة  
بنوابه

٤٠٧ ج ٣٠ اذا كانت المسألة من مسائل  
الاجتهاد انتى شاع فيها النزاع لم يكن  
لأحد ان ينكر على الامام ولا على نائبه من  
حاكم وغيره ما فعله من ذلك

٤٩١ ج ١٧ منافع الأسواق والمساجد  
والطرقات التى يحتاج اليها المسلمون من  
سبق الى شيء منها فهو أحق به ، وما استغنى  
عنه أخذ بغير عوض ، وكذلك المباحات التى  
يشارك فيها الناس

٤٠٠ ج ٣٠ الارتفاق بالعمود في الواسع  
للبيع والشراء على وجه لا يضيق على أحد  
ولا يضر بالمارة

٤٠٠ ج ٣٠ وله ان يظل على نفسه  
بمالا ضرر فيه من ٠٠٠

٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٣٠ هل له بناء دكة اذا كان  
يحتاج ما على يمينه وشماله ولا يضر بالمارة  
أصلا

٤٠٩ ، ٤١٠ ج ٣٠ الانتفاع بأفنية الدور  
بدون إذن المالك ، اذا حجر عليها صاحبها  
صارت ممنوعة

٤١٠ ج ٣٠ فناء الدار والمسجد لا يختص  
بناحية الباب

١٢٧ ، ١٢٨ ج ٣٠ الاقطاع نوعان

(١) اقطاع تملك كما يقطع الموات لمن يحييه  
بتملكه (٢) استغلال ، وهو اقطاع منفعة  
الأرض لمن يستغلها بزرع أو إيجار أو مزارعة  
٢١٨ ، ٢١٩ ج ٢٩ الناس يشتركون في كل  
ما ينبت في الأرض المباحة من المعادن  
الجارية كالقير والنفط ، والجمادة كالذهب  
والفضة والملح

٣٩٩ - ٤٠٢ ج ٣٠ حكم البناء في طريق  
المسلمين الواسع والشوارع والرحيات بين  
العمران ، اذا كان البناء لا يضر بالمارة  
فهذا نوعان (١) ان يبني لنفسه ، هذا  
لا يجوز في المشهور من مذهب أحمد ، وبإذن  
الامام فيه قولان

٢١٢ ، ٢١٣ ج ٢٩ اذا بني في أرض مشتركة  
المنفعة كالشاعر وجنبات الطرق ٠٠٠ فهو  
أحق بها وليس له المفاوضة على الأرض

٤٠٢ - ٤٠٦ ج ٣٠ (٢) ان يبني في الطريق  
الواسع مالا يضر المارة لمصلحة المسلمين :  
كمسجد أو توسيعه أو لمصلحته ، جواز  
هذا النوع في مذهب أحمد وترجيحه ،  
واشترط إذن الامام في رواية ، والمنع مطلقا  
في رواية

٤٠٧ ج ٣٠ وان كان متصلا بالطريق  
فكذلك

٤٠٧ ج ٣٠ اذا كان البناء في فناء المسجد  
والدار فهو أحق منه في جادة الطريق

٤٠٩ ج ٣٠ اذا قدر رحبة خارجة عن العادة  
وهي تشبه الطريق الذي لا ينفذ المتصل  
بالطريق النافذ فهو أحق من غيره

٤٠٩ ج ٣٠ الانتفاع بالصحراء المملوكة  
على وجه لا يضر بأصحابها كالصلاة والمقيل  
ونزول المسافر فيها

### باب الجمالة

١١٥ ج ٣٠ ، ٥٠٦ ج ٢٠ الجمالة في  
معنى الاجارة

٥٠٧ ج ٢٠ يجوز أن يكون الجمل جزءا  
مشاعا مجهولا جهالة لا تمنع التسليم

٥٠٦ ج ٢٠ ، ٢٢٧ ج ٣٠ الجمالة يكون  
العمل فيها مقصودا لكنه مجهول أو غرر

٥٠٧ ج ٢٠ ان عمل هذا العمل استحق  
الجمل والا فلا

٥٠٦ ج ٢٠ تجوز الجمالة على الشفاء دون  
الاجارة

١١٥ ج ٣٠ ، ٥٠٦ ج ٢٠ الجمالة عقد جائز  
٢٢ ج ٢٨ اذا أخذ المعلم الجمل على صناعة

القتال جاز

٧٦ / ٨٦ ج ٣٠ اذا لم يقدر الجمل وقد علم  
انهم يعملون بالجمل استحقوا جمل مثلهم /

وفي الجمالة الفاسدة جعل المثل  
٤١١ ج ٣٠ اذا وجد فرسا لرجل فأخذها

منهم ثم مرض جاز له بيعه ويحفظ الثمن

### باب اللقطة

٤١٦ ج ٣٠ اذا غرق المركب وفيه رمان  
ولم يعرف له صاحب كاللقطة ، ان كانوا

لا يرجون وجود صاحبه ففي تعريفه قولان ،  
على القولين لهم ان يأكلوا الرمان أو يبيعهوه

ويحفظوا ثمنه ثم يعرفوه بعد ذلك  
٤١٦ ج ٣٠ اللقطة ان رجي وجود صاحبها

عرفت حولا

٤١٢ ج ٣٠ يعرفها تعريفا ظاهرا على وجه  
مجمل بأن يقول ٠٠٠

٤١٢ ، ٤١٣ ج ٣٠ ، ٢٦٢ ، ٣٢٢ ج ٢٩  
يعرف اللقطة سنة قريبا من المكان الذي

وجدها فيه فان لم يجد صاحبها بعد سنة  
فله ان يتصرف فيها بشرط ضمانها ولو كان

غنيا ، وله ان يتصلق بها ، وتصرف في  
مصالح المسلمين

٤١٢ ج ٣٠ الدراهم المنثورة يعرفها حولا  
فان وجد صاحبها والا فله ان ينفقها وله ان

يتصلق بها

٤١٣ ، ٤١٤ ج ٣٠ لما جاء التتار وجفل  
الناس من بين أيديهم وخلقوا دوابا وأثانا

وضمه مسلم وطالت مدته ولم يظهر له  
صاحب : له أن يستعمل الدواب والمتاع ،

وله ان يتصلق به

٤١٣ ج ٣٠ ما أخذ من الحرامية من أموال  
الناس وما هو منبوذ مسن أموال الناس

يتصلق به ويصرف في مصالح المسلمين  
٤١٥ ، ٤١٦ ج ٣٠ لو كان المال حيوانا

فخلصه من مهلكة ملكه

٤١٤ - ٤١٦ ج ٣٠ سفينة غرقت وكان فيها  
جرار زيت فجمع أهل القرية الزيت على وجه

الماء : الزيت لصاحبه ولهم أجره المثل

### باب اللقيط

٤١٦ ج ٣٠ اذا كان الطفل مجهول النسب  
وادعت أنه ابنها قبل قولها ، ويصرف من

المال الذي معه في نفقته مدة وجوده  
عند الملتقط

٣٥١ ج ٢٠ القافة هي الاستدلال بالشبه  
على النسب اذا تعذر الاستدلال بالقرائن  
٢٥٧ ج ٢١ اسبيل قوة الفراسة ٠٠٠٠٠

## كتاب الوقف

### تعريفه

٣٩١ ج ٣٠ وقف المدين الذي أحاط الدين بحاله فيه نزاع

٥ ، ٦ / ٧ ج ٣١ اذا لم يسبل للناس كما تسبل المساجد بحيث تصل فيه الصلوات الخمس لم يصير مسجدا بمجرد الاذن في عمارة صنورة مسجد وبناء المحراب فيه / مجرد تصوير المحراب لا يجعله مسجدا

٦ ج ٣١ ينبغي لمن أخرج ثمن هذه الصارة ان لا يعود فيه ٠٠

شروطه (١) المنفعة من معين مع بقاء عينه

٨ ج ٣١ يجوز ان يقف البناء الذي بناه في الأرض المستأجرة مسجدا أو غير مسجد ٨ ج ٣١ وقف العلو لا يسقط حق ملاك السفلى

٢٢٩ ج ٣٠ يجوز ان يقف الشجر لينتفع أهل الوقف بثمرها كما يقف الأرض لينتفعوا بمغلها

٢١٢ ج ٣١ وقف المصحف

٢١٧ ج ٢٩ وقف الماء والمشاع

٢٦٧ ج ٣١ وقف المنقول كالنور والسلاح وكتب العلم

٢٣٤ ج ٣١ وقف الدراهم والدنانير للقرض أو التنمية والتصدق بالربح

٢٣٦ - ٢٣٩ ج ٣١ وقف الفرس والسرجه والجام المفضض

٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٣١ وقف الحلبي على الاعارة واللبس

### (٢) ان يكون على بر

٤٧ ، ٤٩ - ٥١ ، ١٣ ، ٣٥ ، ٥٨ ج ٣١

الوقوف التي توقف على الأعمال لا بد ان تكون قريبة : إما واجبا أو مستحبا : كالقرآن والحديث والفقه والصلاة والاذان والامامة ونحو ذلك

٢٠٦ ج ٣١ تنوير المسجد النبوي على المصلين وكذلك غيره من بيوت الله حسن ، والزيادة التي لا فائدة فيها ليست مشروعة ولا مصرورة في تنويره

٣٠ ، ٣١ ، ٥٨ ، ٥٩ ج ٣١ الوقف على معين جائز وإن كان كافرا ذميا بخلاف الوقف على جهة معينة كالكنفاز

٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٦١ ج ٣١ الوقف على جهة مباحة - كالأغنياء - باطل على الصحيح ، بخلاف ما لو اعطوا لأجل القرابة والجهاد

٢٧ - ٣٢ ، ٤٧ ج ٣١ لا يوقف على ما ليس بطاعة ، ان كانت منها عنها - فهي تحريم أو تنزيه - لم يجز الوقف عليها ولا اشتراطها في الوقف

١٠ - ١٢ ج ٣١ الوقف على المشاهد بمسعة ٢٠٦ ج ٣١ الوقف على زيت وشمع يوقد

على قبر النبي أو غير ليس برا ٥٩ ، ٦٠ ج ٣١ أو يشترط الايقاد على

القبور وايقاد شمع ودهن ونحو ذلك ٣٦ ، ٤٠ ، ٤١ ج ٣١ اذا شرط عليهم ان

يبينوا كل ليلة بالتربة المذكورة فشرطه باطل ٤٠ ، ٤١ ج ٣١ مبيت الشخص في مكان

معين دائما ليس قريبة ولا طاعة الا في الفجور والحرس وليالي متى ٠٠٠

١٩٨ ج ٢٢ ، ٦١ ، ٦٢ ج ٣١ لو عين  
الواقف بقعة من المسجد لقراءة أو تعليم  
لم تتعين

٤١ ج ٣١ تعين مكان معين للصلاة الخمس  
أو قراءة القرآن أو إهدائه غير ما عينه  
الشارع ليس مشروعاً

٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ج ٣١ ومثل أن يشترط  
على أهل الرباط ملازمته أو يشترط غسل  
الفقهاء اعتقاد بعض البدع المخالفة للكتاب  
والسنة أو بعض الأقوال المحرمة أو يشترط  
على الإمام والمؤذن ترك بعض سنن الصلاة  
والأذان أو فعل بعض بدعها أو أن يقيم  
صلاة العيد في المدرسة والمسجد أو يصلوا  
وحداناً أو يشترط على أهل مدرسة أو رباط  
إلى جانب المسجد الأعظم أن يصلوا فيها  
فرضهم

١٤ ج ٣١ إذا اشترط الواقف على الموقوف  
عليه التزام نوع معين الطعام أو اللبس  
أو السكن الذي لم تستحبه الشريعة أو ترك  
بعض الأعمال التي تستحب الشريعة عملها  
ونحو ذلك فهو باطل

٢٦ ، ٣٥ ، ٣٧ - ٤٣ ج ٣١ من وقف على  
صلاة أو صيام أو قراءة أو جهاد غير شرعي  
لم يصح وقفه ، وكذلك سائر البدع

٢٦ ، ٣٥ - ٤٣ ، ٥٠ ، ٥٣ ج ٣١ ، ٣١٧ ،  
٣٠١ ج ٢٤ إذا وقف على جماعة يقرؤون  
عند قبره بعد صلاة الصبح وبعد صلاة  
النصر وفي ليلة كل جمعة لم يصح تعيين  
المكان

٤٦ - ٥٢ ج ٣١ أوقف رباطاً وجعل فيه  
جماعة وشرط عليهم أن يجتمعوا في وقتين  
معينين من النهار يقرؤون مجتمعين ويهدون  
ثواب التلاوة ومن لم يفعل لم يأخذ ما جعل  
له : لا يلزم بعض هذه الشروط

٥٠ ج ٣١ قراءة كل واحد على حدته أفضل  
من قراءة مجتمعين بصوت واحد ، هذه  
تسمى قراءة « الإرادة » ٠٠٠ ليس في القراءة  
بعد المغرب فضيلة مستحبة يقدم بها على  
القراءة في جوف الليل أو بعد الفجر ،  
اشتراط اهداء ذلك ينبغي على اهداء ثواب  
العبادات البدنية ، وما يقع مستحقاً بمقد  
اجارة أو جمالة لا يكون قرينة (١)

٥٢ ، ٥٣ ج ٣١ إذا وقف وقفاً على مدرسة  
بيت المقدس وشرط على أهلها الصلوات  
الخمس فيها فصلوا في المسجد الأقصى  
استحقوا المرتب ، بل هو أفضل

٥٢ - ٥٤ ج ٣١ إذا وقف رباطاً على صوفية  
فجاء ناظر فشرط عليهم أن يصلوا الصلوات  
الخمس فيه يقرؤون بعد الصبح والمصر ،  
وإذا غاب أحدهم كتب عليهم غياباً : ليس  
للناظر أحداث مثل هذه الشروط ويثاب  
من أبطلها

٦٢ ج ٣١ إذا شرط على أهل الرباط أن  
يصلوا الصلوات الخمس هناك في جماعة  
اعتبرت الجماعة

١٦٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ج ٣١ الشارع أعلم من  
الواقفين بما يقرب إلى الله فالواجب أن يعمل  
في شروطهم بما أحبه الله ورضيه لهم

(١) انظر ص ٩٦



#### (٤) أن يقف ناجزا

٢٠٥ ج ٣١ إذا قال إذا مت فداري وقف على المسجد الفلاني فعرفي ثم حدث عليه ديون جاز أن يبيعهما في الدين الذي عليه ٢٣٧ ، ٢٠٦ ج ٣١ إذا أوصى بوقف أو عتق نفذ

٣٣١ ج ٣١ هل يفترق الوقف على معين إلى قبوله ، بخلاف الوقف على جهة عامة ٦ ، ٧ ، ٢٠٥ ج ٣١ ، ٣٩٢ ج ٣٠ هل يبطل الوقف الذي لم يخرج عن يده حتى مات

٢٣٣ ج ٣١ ، ١٧٨ ج ٢٩ الوقف على معين هل هو ملك له

٣٣٣ ج ٣١ الوقف على جهة عامة كالمساجد ملك لله ، وقد يقال هو لجماعة المسلمين

#### فصل

#### شروط الواقف

٢٤ ج ٣١ إذا وقف وقفاً ولم يشتهه عند الحاكم وامكن ثبوته وجب ثبوته والعمل به وإن عمل بعده محضر يخالفه وحكم بذلك حاكم ٠٠٠

٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ج ٣١ شروط الواقف تنقسم إلى صحيح وفاسد

٤٧ ، ٤٨ ، ٩٨ ، ٦٠ ، ١٠٠ - ١٠٢ ج ٣١ من قال من العلماء أن نصوص الواقف كنصوص الشارع فمراده في الدلالة على مراد الواقف - من حيث إرادة العموم والخصوص والاطلاق والتقييد والتشريك والترتيب - لا في وجوب العمل بها

٤٧ ، ٤٨ ، ١٤٤ ج ٣١ مع أن التحقيق أن لفظ الواقف والحالف والشافع وكل عاقد يحمل على عادته ولغته سواء وافقت العربية العرياء أو العربية المولدة أو العربية المملوثة أو كانت غير عربية وسواء وافقت لغة الشارع أو لم توافقها

١٠٩ ج ٣١ لو فسر الواقف لفظه بما يخالف ظاهره لم يقبل

١٦-١٤ ج ٣١ إذا وقف على مدرسة وشرط على من كان له بها وظيفة أن لا يشتغل بوظيفة بغير مدرسته لم يلزم هذا الشرط إذا ذهب بعض أصل الواقف ونقص الريح عن كفايته (١)

١٠٠ - ١٠٢ ج ٣١ يرجع إلى لفظ الواقف في التقييد والاطلاق

#### في التشريك

٩٤ ، ٩٥ ج ٣١ إذا كان بيده مسجد فتمرض له ولد من كان بيده المسجد أولاً وطلب مشاركته أو عزله ولم يكن له مستند شرعي لم يجز الزام إمام المسجد على المشاركة ولا التشريك بينهما ولا عزله

٢٠٧ ج ٣١ إذا فرض له شيء من الصدقات لأجله وأجل الواردين عليه من الفقراء لم تحل مزاحمته في ذلك ولا انتزاعه منه

١١١ ج ٣١ لو قال وقفت على ولدي وولد ولدي اقتضى التشريك

١٥١، ١٤٦ ، ٦٧، ٦٦ ج ٣١ الوار لا تقتضي الترتيب

(١) وانظر أمثلة من الشروط الفاسدة وغير اللازمة ص ٢٤٩ ، ٢٥٠

١٢ ج ٣١ اذا وقف على مسجد وعلى ذرية الواقف والفقراء كانوا هم والمسجد في تناول الوقف لهم سواء

٩٥ ج ٣١ اذا وقف مدرسة على الفقهاء والمتفقهة الفلانية يرسم سكانهم واشتغالهم فيها لم تختص السكنى والارتزاق بشخص واحد ، وتجوز السكنى من غير ارتزاق كما يجوز الارتزاق من غير سكنى ، ولا يجوز قطع احد الصنفين الا بسبب شرعي سواء كان يحضر الدرس أولا

٧١ ج ٣١ اذا اشترط المحاصصة بين ارباب الوظائف والفقهاء فاختلت السلطنة أكثر الوقف وكان الذي يحصل لأرباب الوظائف - كالبواب والقيم والسواق ونحوهم - أجرة مثلهم لم يعطوا زيادة على ذلك ، وإن كان يحصل دون أجرة المثل وأمكن من يعمل بذلك لم يحتج الى الزيادة ، وإن أمكن ان يجعل شخص واحد قيما وبوابا ، أو قيما ومؤذنا ، أو يجمع له بين تلك الوظائف ويقوم بها فعل

٧٠ ج ٣١ يصرف من الوقف على الجوامع والمساجد الى الأئمة والمؤذنين والقوام ما يستحقه أمثالهم ، ويصرف في فرش المساجد وتنويرها كفايتها بالمعروف ، صرفها الى القضاة ومنع مصالح المساجد لا يجوز

١٩٨ ج ٣١ القائمون بالوظائف مما يحتاج اليه المسجد من تنظيف وحفظ وفرش وتنوير وفتح الأبواب وإغلاقها ونحو ذلك يستحقون من الوقف على مصلحة المسجد

١٤ ج ٣١ اذا نقص الرئيس عما شرطه الواقف جاز للطالب ان يرتزق تمام كفايته من جهة أخرى ، وجاز للنظر ان يوصل الى المرتزقة ما جعل لهم

٢٠٣ ج ٣١ اذا غاب الفقيه المنزل في المدرسة في أشهر البطالة استحق ما يستحقه الشاهد من الجامكية

٤٢ ، ٤٣ ج ٣١ الاستخلاف في مثل هذه الأعمال المشروطة جائز ، وإن شرط الواقف ان لا يستنيبوا اذا كان النائب مثل مستنيبه، متى نقصوا من الشروط لهم كان لهم ان ينقصوا من الشروط عليهم بحسب ذلك ٢٠٤ ج ٣١ النائب يستحق المشروط كله، لكن اذا عاد المستنيب فهو أحق بمكانه

٢١ ، ٢٢ ج ٣١ وتقدير الاستحقاق

١٩ ج ٣١ اذا وقف وأوصى للجيران ولم يعرف مقصوده لا بقريفة لفظية ولا عرفية ولا كان له عرف في مسمى الجيران رجس في ذلك الى المسمى الشرعي

٢٥٥ ، ٢٥٦ ج ٣١ الشهادة بالاستحقاق غير مقبولة ، الشاهد يشهد بما يعلم من الشروط والحاكم يحكم في الشرط بموجب اجتهاده

### وتقديم

٢١ ، ٢٢ ، ١٧ ج ٣١ اذا وقف على مدرسة وشرط ان تلت ريعه يصرف على العمارة والثلاثين للفقهاء وللمدرسة وارباب الوظائف وإن حصر المدرسة وملا الصهريرج من جامكية الفقهاء ٠٠٠ وإن معلوم الامام في كل شهر عشرون درهما وكذلك المؤذن فطلب الفقهاء

الأجانب ، وإذا اتسع الوقف لسد حاجته  
سنت حاجته منه

### واعتبار وصف

١٠١ - ١٠٣ ج ٣١ إذا قال وقف على  
أولادى الفقراء أو المدول أو الذكور اختص  
بهم ، أو على أنهم يمتطون إذا كانوا فقراء  
أو ٥٠٠ ، أو من كانت أيما أعطيت

٢٢ ج ٣١ إذا وقف تربة وشرط المقرئ  
عزبا فهو شرط باطل ، المتناهل أحق إذا  
استويا في الصفات

٦٣، ٦٢ ج ٣١ اشتراط التعزب والرهانية  
لا يصح : لا على أهل العلم ، ولا أهل العبادة ،  
أو الجهاد

٦٤ ج ٣١ إذا شرط أن لا يسكنه إلا الرجال  
منعت المرأة ، لا تمكن العزباء من السكن مع  
الفقراء في الزاوية سواء كانوا عزبا  
أو متاهلين

٥٤ - ٥٦ ج ٣١ الصوفي الذي يدخل في  
الوقف على الصوفية ويكون مقصودا بالرباط  
تعتبر له ثلاثة شروط (١) أن يكون عدلا  
في دينه (٢) أن يكون ملازما لغالب الآداب  
الشرعية في غالب الأوقات وأن لم تكن واجبة  
(٣) قناعته بالكفاف من الرزق ، من كان  
جامعا لفضول المال فقد يفسخ لهم في مجرد  
السكنى في الربط وتحويلها دون إجراء  
الأرزاق عليهم

٥٦ ج ٣١ من كان من المذكورين المستحقين  
فيه قدر زائد مثل اجتهاد في نوافل العبادات

من أرباب الوظائف أن يشاركوهم  
فيما يؤخذ منهم وشرط أن الناظر بالمصلحة  
نراى تقديم أرباب الوظائف - كالإمام  
والمؤذن - فقد أصاب إذا كان ما يأخذونه  
لا يزيد على جعل مثله

٢٢ ج ٣٠ إذا أمكن صرف ثمن الحصر  
وعلى الصهرج من ثلث العمارة أو غيره  
ويصرف الثلثان على مستحقه فعل

٢٢ ج ٣١ الإمامة والأذان شعائر لا يمكن  
إبطالها ولا تنقيصها بحال

٢٢ ج ٣١ المدرس والمفيد والفقهاء من جنس  
واحد (١)

١٥ ، ١٧ ج ٣١ الوقف ليس كالجمالة  
ولا كالأجارة

٢٢ ، ٧١ ج ٣١ ويجب أن يقدم الجاني  
والعامل والصانع والبناء ونحوهم ممن يأخذ  
على عمل يعمل في تحصيل المال أو عمارة  
المكان بأخذ الأجرة

٦٦ ، ٦٧ ج ٣١ إذا شرط للناظر جارية  
وجامكية كما شرط للمفيد والفقهاء لم يقدم  
الناظر ، الواو مقتضاها الاشتراك والجمع  
المطلق ، أن كان ثم دليل يقتضى الاختصاص  
والتقدم مثل أن يكون حائزا أجرة عمله عمل  
بذلك ، لا فرق بين الجارية والجامكية

٢٣ ، ٨٤ ج ٣١ إذا وقف على عدد من  
النساء والأرامل والأيتام وله أقارب محتاجون  
قدموا على من يساوهم في الحاجة من

(١) انظر ص ٣١٩ ج ١ من الفهارس :  
العلماء ثلاثة

١٠١ ج ٣١ اذا قال وقفت على اولادي كان  
عاما للذكور والاناث والفقراء والاعفيا  
والعبدول ٠٠٠

### ونظر (١)

٦٥ ، ٧٣ ج ٣١ ليس للحاكم ان يولي  
ولا يتصرف في الوقف بدون امس الناطر  
الشرعي الخاص ، الا ان يكون قد تعدى ،  
للحاكم ان يفترض عليه اذا خرج  
عما يجب عليه  
٦٥ ج ٣١ واذا كان بين الناطر والحاكم  
منازعة حكم بينهما غيرهما  
٦٥ ج ٣١ واذا اعتدى احدهما على الآخر  
عوقب بمثل ذلك ان امكنت المائسة ،  
والا عوقب بحسب ما يمكن شرعا  
٦٦ ج ٣١ الناطران لا يتصرفان الا جميعا  
في جميع المنظور ، ولا يوزع المنظور بينهما  
٨٩ ج ٣١ ليس لناظر غير الناطر المتولي  
لهذا الوقف ان يضع يده عليه ولا يتصرف  
منه بشئ اذنه

٧٣ ج ٣١ اذا شرط النظر للحاكم صح  
٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٤ ج ٣١ اذا شرط الواقف  
النظر الى حاكم المسلمين بدمشق لم يكن  
مختصا بحاكم مذهب معين  
٨٦٠٧٣ ، ٨٧ ج ٣١ على ولادة الامر من الامام  
والحاكم ونحوه اقامة العمال على ما ليس  
عليه عامل من جهة الناطر ، العامل في عرف  
الشارع يدخل فيه الذي يسمى ناظرا

(١) انظر ص ١٦٦ ، ١٦٧ من يستحق  
ولاية الوقف ، ومن يقدم فيها ،  
وما يشترط فيه ، واذا لم يكف  
واحد لضمه او قلة امانته

او سعي في تصحيح احوال القلب او طلب  
شئ من علم الاعيان او الكفاية فهو اولى  
من غيره (١)

٥٥ ج ٣١ ما فوق هؤلاء من ارباب المقامات  
العلية والاحوال الزكية وذوى الحقائق  
الدينية والتمتع الربانية يدخلون في العموم  
ولا يختص الوقف بهم  
٥٥ ، ٥٦ ج ٣١ ما دون هذه الصفات من  
المقتصرين على مجرد رسم في لبسة او مشية  
ونحو ذلك لا يستحقون الوقف  
٥٦ ج ٣١ ومن لم يكن متادبا بالآداب  
الشرعية لم يستحق شيئا  
٥٦ ج ٣١ من ليس فيه الآداب الشرعية  
ولا علم عنده لا يستحق  
٥٦ ج ٣١ طالب العلم الذي ليس له تمام  
كفايته اولى ممن ليس فيه الآداب الشرعية  
ولا علم عنده

### وغير ذلك

١٩٨ ، ١٩٩ ج ٣١ ممن طلب استنجاره  
وكان مصلحة للوقف جاز بل يجب  
١٩ ، ٢٠ ج ٣١ الجهاد الدينية : مثل  
الخوانك والمدارس وغيرها لا يجوز ان ينزل  
فيها فاسق - يظلمه للخلق او بتعديده  
حدود الله - واذا شرط الواقف ذلك كان  
تاكيدا  
٢٠ ج ٣١ من نزل من اهل الاستحقاق  
تنزيلا شرعيا لم يجز صرفه  
١٠١ ج ٣١ ويرجع الى لفظ الواقف في

### الاطلاق

(١) انظر ص ١٧٦ - ج ١ الفهارس  
العامة

و يدخل فيه غير الناظر لقبض المال ممن هو عليه وصرفه الى من هو له  
 ٧٤ ج ٣١ اذا ولي احد الحاكمين شخصا وولى الآخر شخصا آخر فالواجب على ولاية الامر تقديم احقهما بالولاية  
 ٢٦٢ ، ١٠ ، ٨٩ ج ٣١ لا يجوز لنظار الوقف ان يصرفه في غير مصارفه الشرعية ، ولا يجوز لهم حرمان ورثة الواقف الداخلين في شرطه  
 ١٠٩ ج ٣١ اذا وقف على جهة عامة او خاصة لم يمكن تغييرها  
 ٦٧ ، ٦٨ ج ٣١ ، ١١٩ ج ٣٤ اذا اوقف وقفا على جماعة وجعل للنظار عزل من شاء وزيادة من شاء حسب المصلحة فليس له ان يفعل شيئا الا بمقتضى المصلحة الشرعية ، وعليه ان يفعل الاصلح فالاصح (١)  
 ٦٧ ، ٦٨ ج ٣١ ، ١١٩ - ١٢١ ج ٣٤ وليس له ان يفصل ما يهواه مطلقا ، ولو شرط ذلك الواقف لم يكن شرطا صحيحا  
 ٦٨ ج ٣١ اذا فعل ذلك بمقتضى المصلحة الشرعية فليس للمعزول ولا غيره تناول شيء من الوقف  
 ٦٩ ج ٣١ اذا تنازعوا هل الذي فعله هو المأمور به ام لا رد الى الله ورسوله  
 ٦٩ ج ٣١ على الناظر بيان المصلحة فان ظهرت وجب اتباعها وان ظهر انها فاسدة ردت ، وان اشتباهه وكان الناظر عالما عادلا سوغ له اجتهاده  
 ٨٩ ج ٣١ من اصر على صرف مال الغير لغير مستحقه ومنع المستحق قلدح في دينه وعادته  
 ٧٥ ج ٣١ الناظر يستحق معلومه اذا عمل ما عليه

(١) انظر ص ١٨٠ ، ١٨١

٢٦٠ : ٩٢ ج ٣١ الناظر عليه ان يعمل ما يقدر عليه من العمل الواجب ويأخذ لذلك العمل ما يقابله ، وله ان يأخذ على فقره ما يأخذه الفقير على فقره ، وهل له ان يأخذ مع الغنى  
 ٧٨ ، ٧٩ ج ٣١ ليس اجرة اثبات الوقف والسعي في مصالحه من تركه الميت  
 ٢٣٥ ، ٢١٤ ج ٣١ الكراع والسلاح ان شرط الواقف نفقة والا كان من بيت المال - كسائر ما يوقف للجهات العامة ، بخلاف الموقوف على معين  
 ٧٩ ج ٣١ تعيين ناظر بعد آخر هل يعد عزلا ؟ يرجع فيه الى عرف مثل هذا الوقف ، وكذلك اذا كان في عرفه ما يقتضى انفراد الثاني بالتصرف  
 ٩١ ، ٩٢ ج ٣١ اذا ولي على وقف ووجد الموقوف على غير ستن مستقيم ويتعرض لها مثل القاضى والخطيب وامام الجامع وهو عاجز عن صد التعرض لها فهل يحل له عزل نفسه عنها ، وعن القيام بما يقدر عليه من مصالحها  
 ٧٤ ج ٣١ اذا فوض بعض الحكام اهلا لم يجز لحاكم آخر عزله بغير قاذح  
 ٢٥٨ ج ٣١ اذا لم يتم الناظر بالواجب غيره من له ولاية ذلك بمن يقوم بالواجب اذا لم يتب  
 ٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٢٩ لو خان الناظر ثم تصرف مع ذلك صح تصرفه في حق المشتري وحق رب المال  
 ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٣١ المال الموقوف على فكاك الأسرى اذا استدين في ذم الأسرى وهم لا يجدون وفاءه او استدانه ولي فكاهم بامر ناظر الوقف او غيره جاز صرفه من الوقف

٥١٧ ج ٢٨ ان تصرف في ملك الوقف واليتيم بغير اذن الناظر تصرفا من جنس التصرف المشروع فقد تعدى وللناظر فعل الاصلح من التقض والاقرار  
٨٤ - ٨٧ ج ٣١ لولي الأمر ان ينصب ديوانا مستوفيا لحساب الاموال الموقوفة عند المصلحة

٨٦ ج ٣١ نصب المستوفي الجامع للعمال المتفرقين بحسب الحاجة وقد يكون واجبا ، المستوفي الجامع نائب الامام في محاسبتهم ٨٥ ، ٨٦ ج ٣١ وله ان يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بقدر ذلك المال واستيفاء الحساب وضبط مقبوض المال ومصروفه من العمل الذي له اصل  
٨٦ ج ٣١ واذا عمل هذا ولم يعط جعله فله ان يطلب على العمل الخاص  
١٤٠ ج ٣٢ اذا وقف على اولاده لم يدخل ولد البنات

٨١ ، ٨٢ ، ١٢٨ - ١٣٢ ج ٣١ اذا قال على اولادي ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم • ففيها قولان (١) - وهو الأقوى - انه لترتيب الأفراد على الأفراد ، مثال

١٨٥ - ١٨٧ ج ٣١ وقف على ولديه عبد الله وعمر ، ثم على اولادهما ابدا • فتوفي عبد الله وخلف اولادا فرفع عمر ولد عبد الله الى حاكم يرى ترتيب المجموع على المجموع فحكم به لصم : فهل هذا الحكم لازم لجميع البطون ؟ واذا حكم حاكم باشتراك اولادهما فهل لحاكم ثالث ان ينقض حكم الثاني ؟  
١١١ ، ١١٨ - ١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ج ٣١ اذا قال وقفت على زيد وعمرو وبكر ثم على

المساكين لم ينتقل الى المساكين الا بعد موت الثلاثة ، أو قال على اولادي الثلاثة ثم على المساكين ، أو قال على هؤلاء ثم على المساكين ، أو على هذين ثم على المساكين فهو من ترتيب الكل على الكل

١٤٥ ، ١٤٦ ج ٣١ الطبقات الباقية هل يشرك بينها عملا بما تقتضيه الوار مسن مطلق التشريك أو يرتب بينها استدلالا بالترتيب فيما ذكره في الباقي - كما هو مفهوم عامة الناس ( اذا وقف على اولاده ثم اولادهم ثم على أنسالمهم واعتاقهم )  
٨١ ج ٣١ اذا قال على اولادي ثم على اولادهم على أنه من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده كان مسن ترتيب الأفراد على الأفراد بلا نزاع

١٩٤ ج ٣١ وقف على اولاده فلان وفلان وعلى ابن ابنه فلان على أنه من توفي منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن بنت انتقل نصيبه اليها ثم الى أعمامها • فمات ابن الابن عن غير ولد وترك أخته من أبويه وأعمامه : ينتقل الى أخته

١٠٠ - ١٨٠ ج ٣١ اذا وقف على اولاده ثم على اولاد اولاده ما تناسلوا على أنه من توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد • • كان لودي طبقته • فتوفي بعض هؤلاء الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد • • كان لولده دون اخوته وبني عمه لوجوه (١) أنه مقيد بالصفة (٢) انه مقتضى للترتيب ، الجواب عما اعترض به على ذلك

٩٦ - ٩٩ ج ٣١ اذا قال وقف على فلان ثم على اولاده على أنه من توفي منهم وترك ولدا كان نصيبه من الوقف الى ولده وان توفي

ولم يكن له ولد ولا ولد ولد كان نصيبه مصروفا الى من هو في درجته مضافا الى ما يستحقه من ربح الوقف . فتوفيت احدى البنات ولم يكن لها ولد ، ثم ماتت البنت الثانية ولها ابنتان ، ثم ماتت الثالثة ولم يكن لها ولد ، ثم ماتت الرابعة : لم يشارك أولاد هذه لأولاد هذه في النصيب الأصلي الذي كان لأماها ، وأما النصيب العائد فيشترك فيه أولاد هذه وأولاد هذه

١٨٠ ج ٣١ اذا وقف على أربعة أنفس وقال : فمن توفي منهم عن ولد عاد ما كان جاريا عليه على ولده . ومن توفي منهم عن غير ولد عاد نصيبه وقفا على اخوته ثم على انسالهم . فتوفي عمر عن فاطمة وتوفيت فاطمة عن عيناى ثم توفيت عيناى عن غير نسل ولا عقب فينتقل نصيب عيناى من أمها الى ابنتي عمها ولا تختص به أختها لأبيها

١٤٧ - ١٥٠ ، ١٥٣ ج ٣١ الضمير يجب عوده الى جميع من تقدم ذكره ، فان تعلق عوده الى الجميع أعيد الى أقرب المذكورين أو الى ما يدل دليل على تعيينه . . . . .

١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٤ - ١٦٨ ، ١٤٧ - ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ج ٣١ اذا تم قب الاستثناء « بالا » جملا معطوفة عاد الى الجميع غالباً ، وقيل يعرود الى الأخيرة ، وقيل ان كان بين الجملتين تعلق عاد الى جميعها وان كانا اجنبتين عاد الى الأخيرة

١٦١ - ١٦٣ ج ٣١ يجوز ان يعرود الى الأولى فقط اذا دل عليه دليل ، مثال

١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦١ ج ٣١ الصفات التابعة للاسم الموصوف وما اشبهها بمنزلة الاستثناء

١٥٦ ج ٣١ الاستثناء بحروف الشرط عائد الى الجميع . . . . .

١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٠ ج ٣١ الشروط المعنوية بحروف الجر أو بحروف العطف مثل الاستثناء بحروف الجزاء . . . . . أمثلة

١٥٧ ج ٣١ وقد يأتي ما يقوي اختصاص الشرط بالجملة الأخيرة : وقفت على أولادي ثم عل ولد فلان ثم على المساكين على ان لا يعطى منهم الا صاحب عيال

١٤١ - ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٥ - ١٦٨ ج ٣١ قول من قال من الفقهاء ان الاستثناء في شرط الواقف اذا تعقب جملا معطوفة عاد الى الجملة الأخيرة . كلام باطل من وجوه

١٥٣ - ١٥٥ ج ٣١ ان قيل قد قال به بعض الفقهاء مسن الحنفية والحنبلية في الطلاق فهؤلاء يقولون به هنا

١٥٠ - ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٧ - ١٦٣ ج ٣١ لا فرق بين العطف بالوار أو بالفاء أو بثم فيما اذا تعقب الشرط جملا

١٧٣ ج ٣١ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشرط يفصله عن مشاركة الثاني ، مثال ١٨٨ ، ١٩٠ - ١٩٢ ج ٣١ تنتقل الحقوق المرتبة شرعا أو شرطا الى الطبقة الثانية عند عدم

الأولى أو عدم استحقاقها لا استحقاق الأولى  
أولا ، سر ذلك

٨١ - ٨٣ ، ٩٨ ، ٩٩ ج ٣١ اذا قال على  
اولادي ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم  
فمات احد اولاده في حياة ابيه ثم مات الأب  
عن ولد آخر وعن ولد الولد . اشتركا

١٨٧ ج ٣١ وقف وقفا على ابن ابيه فلان  
ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فمن توفي  
منهم عن ولد او ولد ولد عاد ما كان جاريا  
عليه على من معه في درجته . فتوفي الاول عن  
اولاد توفي احدهم في حياته عن اولاد ثم مات  
الاول وخلف بنته وولدي ابنه : ينتقل الى  
ولدي الابن ما كان يستحقه ابوهما لو كان  
حيا دون اخته

١٨٩ - ١٩٤ ج ٣١ اذا وقف انسان على  
زيد ثم على اولاد زيد الشمالية فمات واحد  
من اولاد زيد في حياة زيد وترك ولدا ثم مات  
زيد . فينتقل الى ولد ولد زيد ما كان  
يستحقه والده

٩٤ ج ٣١ ان وقف على بني فلان او اقارب  
فلان ولم يكن في الوقف ما يقتضي أنه لأهل  
البيت النبوي لم يدخل بنو هاشم في هذا  
الوقف

٩٣ ج ٣١ اذا كان الوقف على أهل بيت  
الرسول او على بعض أهل البيت : كالعلويين  
والفاطميين أو الطالبين الذين يدخل فيهم  
بنو جعفر وبنو عقيل أو على العباسيين لم  
يستحق من ذلك الا من كان نسبه صحيحا  
تابئا ، من ادعى انه منهم ولم يثبت انه منهم  
أو علم أنه ليس منهم لم يستحق من هذا  
الوقف كبنى عبيد

٩٤ ج ٣١ من وقف على الأشراف لم يدخل  
فيهم الا من كان صحيح النسب من أهل  
بيت النبي

٩٠ ، ٩١ ج ٣١ اذا وقف على فقراء المسلمين  
وجب على الناظر ان يقسم الاق فالأحق ، واذا  
قدر ان المصلحة اقتضت صرفه الى ثلاثة - مثل  
ان لا يكفيهم أقل من ذلك - لم يدخل غيرهم  
من الفقراء ، واذا كفاهم وغيرهم من الفقراء  
يدخل الفقراء معهم ويساويهم

١٣١، ١٩٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤ ج ٣١ الأقارب الفقراء أولى  
من الفقراء الأجانب مع التساوي في الحاجة ،  
يجوز ان يصرف الى الفقير القريب كفايته  
اذا لم يوجد من هو أحق منه ، واذا قدر  
وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا ،  
واذا لم يندفع الا بتفويض كفاية أولئك من  
هذا الوقف من غير ضرورة تحصل لهم تعين  
ذلك

٩٥ ج ٣١ وقف وقفا على الفقهاء والمتفقهة  
هل تكون السكنى مختصة بالمرتزين .....  
٦٣ ج ٣١ اشترط ان يكونوا من أهل بلد  
أو قبيلة من الأئمة والمؤذنين لا يصح

٩٤ ج ٣١ رجل بيده مسجد ثم ان ولد من  
بيده المسجد أولا تعرض له وطلب مشاركته  
في الامامة أو عزله

### فصل

٢٥٩ ج ٣١ اذا حكم بصحة الوقف لم يجز  
تغييره ولا تبديل شروطه

٢٠٥ ج ٣١ اذا قال اذا مت فداري وقف  
على المسجد الفلاني فعوفي ثم حدث عليه ديون  
جاز ان يبيعها في الدين الذي عليه .



إذا بيع واشتري بثمانه فهو مسن جنس  
الابدال

٢١٢ ، ٢١٣ ج ٣١ مذهب أحمد في غير  
المسجد جواز بيعه للحاجة ، أمثلة

٢١٢ - ٢١٩ ، ٢٥٣ ج ٣١ أحمد يجوز  
بيع المسجد أيضا للحاجة في أشهر  
الروايتين ، ونص على ابدال العرصة بعرصة  
أخرى

٢١٧ - ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٣١ ،  
٤٠٤ - ٢٠٦ ج ٣٠ : إذا خرب وذهب  
أهله ، أو كان ضيقا لا يسع أهله ، أولم يكن  
له جيران ولم يوجد من يعمره ، أو كان محله  
قذرا ، بناء مسجد آخر إذا كثر الناس وإن  
كان يقرب مسجد آخر

٢٥٢ ج ٣١ المسجد إذا خرب ولم تمكن  
عمارة فتباع العرصة ويشتري بثمانها  
ما يقوم مقامها وتنقل آتته الى مكان آخر  
إذا خرب ما حوله

٢١٣ ، ٦ ج ٣١ المسجد إذا كان موقوفا  
ببلدة أو محلة فتعلمو انتفاعهم به بني به  
مسجد في موضع آخر أو يعمر عمارة ينتفع  
بها في مسجد آخر

٢٢٥ ج ٣١ قرية بها عدة مساجد قد خرب  
بعضها ولها وقف : تجب عمارة المسجد  
لأقامة الصلاة فيه ، وكذلك ترتيب امام  
في مسجد آخر عند الحاجة ، ولا يحل اغلاق  
المساجد عما عمرت له ، وعند قلة أهل البلدة  
واكتفائهم بواحد لا يجب تفريق شملهم

٢٥٢ ج ٣١ الفرس الجيش للفرز إذا لم  
يمكن الانتفاع به للفرز يباع

٢٠٤ ج ٣١ إذا أمكن وفاء الدين من ربح  
الوقف لم يجوز بيعه ، وإذا لم يمكن وفاء  
الدين الا ببيع شيء من الوقف - وهو في  
مرض الموت - بيع ، وإن كان الوقف في  
الصحة لمنعه قول قوي

٢٣٥ ج ٣١ إذا تمعن من ينفق على الموقوف  
على الجهات العامة بيع

٢٦٢ ج ٣١ ، ٢٠٣ ج ٢٢ بيع الوقف  
الصحيح اللازم الذي يحصل به مقصود  
الواقف من الانتفاع لا يجوز ، ولا يصح  
وقف المشتري له

٢١٢ - ٢٥١ ، ٢٩٤ ج ٣١ ابدال الوقف  
حتى المساجد بخير منها للحاجة أو المصلحة  
٢٥٢ ، ٢٩٤ ، ٢٦٥ ، ٢١٢ ، ٩٢ ج ٣١  
ابدال الموقوف والمنذور بخير منه نوعان  
(١) ابدال للحاجة مثل أن يتمطل فيباع  
ويشتري بثمانه ما يقسوم مقامه تسارة ،  
أو يعوض فيها بالبدل تارة

٩٢ ج ٣١ إذا خرب مال موقوف فتتمطل  
نعمه بيع وصرف ثمنه في نظيره أو نقلت  
الى نظيره

٢٥٢ ج ٣١ إذا لم يمكن الانتفاع بالموقوف  
عليه من مقصود الواقف فيباع ويشتري  
بثمانه ما يقوم مقامه

٢٦٥ ج ٣١ أو يتلفه متلف فيؤخذ منه  
عوضه ويشتري به ما يقوم مقامه ، الوقف  
مضمون بالاتلاف ومضمون باليد ..

٢٥٤ ج ٣١ بيع الوقف من غير استبدال  
بما يقوم مقامه لا يجوز

٢١٢ ، ٢١٣ ج ٣١ المصحف يجوز ابداله  
عنده في إحدى الروايتين ، ظاهر مذهبه أنه

٢٣٥ ج ٣١ الكراع والسلاح اذا تعذر من  
ينفق عليه بيع

٢٢٠ ج ٣١ قول القائل لا يجوز النقل  
والاببدال الا عند تعذر الانتفاع • ممنوع ،  
ولم يذكروا على ذلك حجة شرعية ولا منهجية  
٢٢٥ ج ٣١ جواز بيع الوقف اذا خرب  
ليس مشروطا بان لا يوجبه مستأجر .

٢٢٤ ، ٢٢٥ ج ٣١ لغالبية الناس طريقان  
في الوقف اذا خرب (١) ان يؤجر - وهو  
الحكر - (٢) ان يستسلف ما يعمر به ويوفى  
من غلة الوقف ، ضمفهما

٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٩٤ ، ٢١٥ - ٢٣٨ ، ٢٦١ .

٢٦٦ ج ٣١ (٢) الاببدال لمصلحة راجحة :  
مثل المسجد اذا بني بدله مسجد آخر اصلح  
لاهل البلد وبيع الاول • هذا ونحوه جائز  
عند احمد وغيره من العلماء ، أدلة ذلك  
٢٤٤ - ٢٥١ ، ٢٦١ ج ٣١ أدلة ابدال  
عرصة المسجد بعرصه أخرى اذا اقتضت  
المصلحة ذلك ، ابدال عمر ••

٢٥٠ ، ٢٥١ ج ٣١ منع الرسول ابدال  
التجبية التي اهداها عمر لا يرد على جواز  
ابدال الوقف للمصلحة

٢١٥ ، ٢٣٨ ، ٢٥٣ ج ٣١ ابدال المسجد  
بغيره ا' مصلحة مع امكان الانتفاع بالاول فيه  
قولان في مذهب احمد وغيره ، الجواز اظهر  
في نصوصه ، بسط ذلك ، اختلاف اصحاب  
احمد في ذلك ، والجواب عما استدلوا به ،  
النصوص والآثار والقياس تقتضي جواز  
الابدال للمصلحة

٢٢٣ - ٢٢٨ ج ٣١ قولهم وان لم تتمتع  
منفعته بالكلية لكن قلت او كان غيره انتفع  
منه واكثر ردا على اصل الوقف لم  
يجز بيعه •••

٢٣٣ ج ٣١ ، ٣٥٣ ج ٢٧ المساجد الثلاثة  
لا يجوز ابدال عرصتها بغيرها وتجوز  
الزيادة فيها ••

٢٥٣ ، ٢٠٩ ، ٢٤٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ج ٣١  
يجوز تغيير صورة الوقف الى صورة اصلح  
منها ، ابدال عمر وعثمان وغيرهم من خلفاء  
المسلمين مسجد النبي ببناء غير بنائه الاول ،  
وكذلك المسجد الحرام •• لولا ان قومك ••  
٢٤٤ ج ٣١ تبديل بناء الكعبة ببناء آخر  
جائز

٢٦١ ج ٣١ تغيير صورة البناء من غير عدوان  
ينظر فيه الى المصلحة : فان كانت اصلح  
للووقف وأهله اقرت وان كانت اعادتها الى  
ما كانت عليه اصلح اعييت ، وان كان بناء  
ذلك على صورة ثالثة اصلح بنيت

٢٥٩ ج ٣١ اذا كان نقض الطبقة التي فوق  
المسجد مصلحة للمسجد فتنقض وتصرف  
الانقاض في المسجد

٢١٨ ج ٣١ اذا كان المسجد ليس بحصين  
نقضت متارقه وحصن بها

٢١٧ ، ٢١٩ - ٢٢٢ ، ٢٠٩ ، ٢٥٣ ج ٣١ ،  
٤٠٦ ج ٣٠ المسجد اذا ارادوا رفعه من  
الارض وان يجعل تحته سقاية وحوانيت  
وكان مصلحة للمسجد وأهله جاز ، اذا امتنع  
بعض الجيران نظر الى قول أكثرهم

٢٥٣ ، ٢٦٥ ، ٢٢٩ ج ٣١ وقف القلة اذا ابدل  
 بخير منه كدار أو حانوت أو بستان أو قرية  
 يكون مغلها قليلا أجازته أبو تور وغيره من  
 العلماء ، وهو قياس قول أحمد في تبديل  
 المسجد من عرصة إلى عرصة للمصلحة  
 ٢٦٠ ج ٣١ وقف على الفقراء فيه أشجار  
 ثمرها قليل : يجوز قطعها ويشتري بثمنها  
 ما يكون مغلها أكثر ، ولا يقسم الثمن بين  
 الموجودين ، ليس بمنزلة الزرع والشجر  
 والمنافع التي يختص كل أهل طبقة بما يؤخذ  
 في زمنها منها  
 ٢٣٦ - ٢٤٠ ج ٣١ بيع الفضة من السرج  
 واللجم وإبدالها بما هو أنفع  
 ٢٣٨ ج ٣١ اذا وقف ما هو مزين بنقوش  
 ورخام وخشب وغير ذلك مما يكون ثمنه  
 مرتفعاً لزينة بيع واشتري به ما هو أنفع  
 لأهل الوقف  
 ٢٠٨ ج ٣١ اذا كان قلع الأشجار مصلحة  
 للأرض بحيث يزيد الانتفاع بها قلعت ،  
 ويصرف ثمنها فيما هو أصح للوقف من  
 عمارة الوقف أو مسجد  
 ٢٥٤ ج ٣١ اذا وقف كرماً على الفقراء  
 وكان فيها ضرر على الجيران جاز أن يناقل  
 عنه ما يقوم مقامه ، ويكون الأول ملكاً  
 والثاني طلقاً  
 ٢٦٢ ج ٣١ اذا ناصب على أرض وقف  
 على أن للوقف ثلثي الشجر لم يجز بيع  
 ذلك إلا لحاجة تقتضي ذلك  
 ٢٢١ ج ٣١ يشتري الوقف المجاور للمسجد  
 ويعوض أهله  
 ٢٤٦ ج ٣١ لا يجوز للموقوف عليه بيع  
 الوقف

٢٦٦ - ٢٦٨ ج ٣١ حيث جاز البطلان  
 فلا يشترط أن يكون الوقف في الدوب  
 أو البلد الذي فيه الوقف الأول اذا كان  
 أصح ، أمثلة ، العدول عن ذلك قد يكون  
 جائزاً وقد يكون واجباً  
 ٢٦٧ ج ٣١ الوقف على قوم بعينهم أحق  
 بجواز نقله إلى مدينتهم من المسجد  
 ٢٦٧ ج ٣١ اذا كان الوقف ببلدهم أصح  
 لهم كان اشتراء البطل ببلدهم هو الذي  
 ينبغي فعله  
 ٢٦٧ ج ٣١ الوقف المنقول كالنور والسلاح  
 وكتب العلم على ذرية رجل بعينهم يجب أن  
 يكون مقره حيث كانوا  
 ٢٦٧ ج ٣١ اذا وقف على أهل بلد بعينه  
 ٢٦٧ ج ٣٢ اذا كان الفرس محبوباً على  
 ناس ببعض الثفور ثم انتقلوا إلى نفر آخر  
 فشرأ البطل في الثفر الذي هو فيه مضمون  
 أولى من شرائه بثفر آخر  
 ٢٥٦ ج ٣١ بيعة بقرية بالشام ولها وقف  
 اذا لم يبق من أهل النعمة الدين استحقوا  
 تلك أحد جاز أن يتخذ مسجداً  
 ٢١٢ ج ٣١ إبطال المستحق بنظره اذا تعذر  
 صرفه إلى المستحق  
 ٢٥٧ ج ٣١ اذا خيف تضرر المسجد وإيذاء  
 المصلين فيه وجب إزالة ما يخاف من الضرر  
 على المسجد وأهله ، واذا لم يزل إلا بالهدم  
 هدمت الكنيسة الخراب ..  
 ٢٦١ ج ٣١ ما خرج من ذلك عن حدود  
 الوقف إلى طريق المسلمين وإلى حقوق  
 الجيران فيجب إزالته ، وإن خرج إلى الطريق  
 النافذ فلا بد من إزالته ، وما خرج إلى ملك  
 الغير فإن أذن فيه ولا أزيل

٢٦٣ ج ٣١ ليس له ان يبني في مقبرة المسلمين ، حائطا ، ولا ان يحتجز منها ما يختص به دون سائر المستحقين .  
 ٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٣١ ليس لجدار الحمام الموقوفة على الفقراء والمساكين والفقهاء ان يتصرف فيها بغير اذن الشركاء ولا باذن الشارع ولا يستولي على شيء منها بغير اذن الشركاء ، ولا يقسم بنفسه شيئا ويأخذ نصيبه ، ولا يغير بناء شيء منها ، ولا يغير القدر ولا غيرها ، وليس له ان يفلقها  
 ٢٦٤ ج ٣١ يكرى على جميع الشركاء اذا طلب بعضهم ذلك وتقسم بينهم الأجرة

٢٥٦ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ج ٣١ لا تصح قسمة رقبة الموقوف على جهة واحدة ، تصح قسمة المنافع - وهي المهايأة - واذا كانت مطلقة لم تكن لازمة ، لا سيما اذا تغير الموقوف فيجب بغير المهايأة ، لا فرق بين مناقلة المانع وبين تركها على المهايأة بلا مناقلة  
 ١٩٧ ج ٣١ اذا لم تكن قسمة ثمرة الوقف قبل البيع بلا ضرر فعليها ان يبيع مع شركائه ويقاسمهم الثمن

٢٦٤ ج ٣١ واذا احتاجت الحمام الى عمارة لا بد منها فلي الشريك ان يعمر معهم  
 ٨٩ ج ٣١ تنازع العلماء في جواز صرف الفائض

٢١٠ ج ٣١ ما فضل من الربيع عن المصارف المشروطة ومصارف المساجد يصرف في جنس ذلك : مثل عمارة مسجد آخر ومصالحها والى جنس المصالح ، لا يحبس أبدا لا سيما في مساجد قد علم ان ريعها يفضل عن كفايتها دائما

٢٥٩ ج ٣١ اذا كان نقض الطبقة التي فوق المسجد مصلحة للمسجد فنقض وتصرف في مصالحه ، وان أمكن أن يشتري بها ما يوقف عليه او يصرف في عمارته او عمارة وقفه فعل

٢٥٨ ، ١٨ ، ٩٣ ، ٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ٣١ الفاضل عن مصلحة المسجد يجوز صرفه في المصالح التي هي نظير مصالحه وما يشبهها مثل عمارة مسجد آخر وفي المستحقين للصدقة من أقارب الواقف وجيران المسجد ونحو ذلك

٢١٣ ، ٢٥٣ ، ٩٣ ج ٣١ كسوة الكعبة تباع وتصرف في سبيل الخير ، عمر يقسم كسوة الكعبة كل عام بين الحجيج  
 ٢١٣ ج ٣١ واذا فضلت فضلة عن قدر كتابته من المال المجموع

٩٤ ج ٣١ نظير كسوة الكعبة المسجد المستغني عنه من العصر ونحوها

١٧٠ ، ٩٣ ج ٣١ اذا صرف الى الأئمة والمؤذنين والقوام من الوقف على المساجد والجوامع ما يستحقه أمثالهم وصرف في فرش المساجد وتنويرها كفايتها وفضل صرف في مصالح مساجد آخر ، ويصرف في المصالح كإزاق القضاة في احد قولي العلماء  
 ٢٠٦ ج ٣١ اذا كان للمسجد النبوي أو غيره من المساجد ما يكفي لتنويرها صرفت الزيادة الى غيره

٢١٣ ج ٣١ زيت المسجد وحصره اذا استغني عنها المسجد تصرف الى مسجد آخر - عنده - ويجوز صرفها الى فقراء الجيران

٢٦٤ ج ٣١ قناة سبيل لها فائض ينزل على قناة الريسغ وقريب منها قناة طاصرة قليلة

الماء : يجوز أن يساق ذلك الفائض إلى المطهرة  
 باذن ولي الأمر ، ولا يجوز منع ذلك إذا لم  
 يكن فيه مصلحة ، ويثاب الساعي في ذلك  
 ٩٢ ، ٢٠٦ ج ٣١ إذا خرب بعض الأماكن  
 الموقوفة عليها - كالمساجد - على وجه يعتذر  
 عمارته صرف ريع الوقف إلى غيره

٧ : - ١٩ ج ٣١ وقف وقفا على مسجد  
 وأكفان الموتى وشرط للإمام والمؤذن والقيم  
 ستة دراهم ودارين ثم زاد الريع جاز أن  
 يعطى الإمام والمؤذن قدر وزن مثلهما وأن كان  
 زائدا عمن الثلثين إذا كانا فقيرين وليس  
 لما زاد مصرف معروف زقام بعض الريع  
 بالأكفان ، تقدير الواقف دراهم مقدرة  
 قد يراد به النسبة إذا كان هناك قرية

٢٠٣ ، ١٠ ، ٨٤ ج ٣١ الوقف على أكفان  
 الموتى إذا فاض عنها صرف في مصالح  
 المسلمين ، وإذا كان أقرابه محاريج فهم أحق  
 من غيرهم

٢١١ ج ٣١ حاكم رتب له على فائض مسجد  
 رزقه فيبقى سنتين لا يتناول شيئا لهم  
 الفائض ثم زاد الريع : إذا لم يكن له مصرف  
 أصلا واقتضى نظر الإمام أن يصرف إليه  
 عوضا عما فاتته جاز

٢١٠ ج ٣١ مساجد وجامع يحتاج إلى عمارة  
 وعليها رواتب مقررة على الفائض والريع  
 لا يقوم بذلك : إذا أمكن الجمع بين  
 المصلحتين بأن يصرف مالا بد من صرفه  
 لضرورة أهله وقيام العمل الواجب بهم وإن  
 يصمر بالباقي كان هذا هو المشروع وإن  
 تأخر بعض العمارة قدر لا يضر تأخره ، من  
 لا تقوم العمارة إلا بهم فهم من العمارة

٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٣١ يجوز أن يعمل في مشيق  
 المسجد مترا للوضوء إذا كان فيه مصلحة  
 للمسجد وأهله وليس فيه محذور ٠٠٠

٢٥٧ ج ٣١ مسجد ليس له وقف وبجزائه  
 ساحته يجوز أن تعمل مسكنا للامام ،  
 الساحة ليست من المسجد

٢٥٨ ج ٣١ - ٣١ يجوز أن يبنى خارج  
 المسجد من المساكن ما كان مصلحة لأهل  
 الاستشفاء لريح الوقف القائلين بمصلحته  
 ٨٩ ج ٣١ يجوز لغير الناظر المتولي  
 أن يستقل تصرف الناظر

٧ ج ٣١ أنشأ على المسجد المعد للصلاوات  
 الخصى فيه نراج

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣١ قرية وقفا صلاح الدين  
 على شخص معين ثم على أولاده من بعده  
 والنصف والربع على الفقراء فدفرت قصرها  
 بعض المشايخ بأمر السلطان ثم توفي وله  
 أولاد فقراء : أن لم يكونوا داخلين في شرط  
 الواقف فيمنهي أن يصرف إليهم ما غرمه  
 والدهم من مقل الوقف

٢٠٢ ، ٢٠٣ ج ٣١ إذا وكل على عمارة  
 حمام موقوف تحته فعمر عمارة زائدة عن  
 العمارة المأذون فيها لم تجب عليهم  
 ولا قيمتها ، له أن يأخذها إذا لم يضر أخذها  
 بالوقف ، وإذا كانت تزيد كسراء الحمام  
 فاتفقوا على أن تغطي العمارة له ويكون  
 ما يحصل من زيادة الأجر بأزاء ذلك ، وإذا  
 أراد أهل الوقف أن يقلعوا العمارة الزائدة  
 فلهم ذلك إذا لم تنقص المنفعة المستحقة  
 بالمقنة ، وإن اتفقوا على أن يسلطوه بقيعة

### باب الهبة والعتية

١١١ ، ١١٢ ج ١١ اعطاء المال لأجل الدعاء

أو الشفاء مذموم (١)

٣٠٢ ج ٣١ من عقد عقدا وعقله غائب  
لم يصح

٢٩٢ ج ٣١ اذا كان عليه دين مستغرق  
للماله فليس له ان يتبرع بهبة لا محاباة  
ولا ابراء من دين الا باجازة الغرماء

٢٧١ ج ٣١ اذا وهبت لزوجها كتابها وكانت  
من يصح تبرعه صحت هبتها رضي  
اخوتها أولا

٢٩٣ ، ٢٩٤ ج ٣١ اذا ابرأته في الصحة  
جاز ، وثبت بشاهد ويمين أو شهادة امرأتين  
ويمين

٢٩٢ ، ٢٩٣ ج ٣١ اذا وهبتها أختها لأجل  
منفعة تحصل لها منها فلم تحصل فلها أن  
تفسخ الهبة ، قيل ان العوض في مثل هذه  
الهبة يكون بقدر قيمة ذلك

٢٩٠ ج ٣١ طلق زوجته وسألها الصلح  
فصالحها وكتب لها دينارين ، فقال لها  
هبينى الدينار الواحد فوهبه ثم طلقها فلها  
ان ترجع فيما وهبته

٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٣١ اذا كان المقصود بالهبة  
المماوضة مثل ان يعطي رجلا عطية ليعاوضه  
عليها أو يقضي له حاجة فهذا اذا لم يف  
بالشرط المعروف لفظا أو عرفا فله ان يرجع  
في هبته أو قدرها

(١) وانظر ص ١٨١ ، ١٨٢ - والكلام  
حول الهدية آخر الباب

العمارة ويزيد هو في الأجرة بقدر ما زاد من  
المنفعة جاز

٧٦ ، ٧٧ ج ٣١ قوم وقف عليهم حصة  
من حوائيت وبعضها وقف على جهة أخرى  
فتداعى الوقف فأجروه فادعى بعض الشركاء  
اختصاصه بالبناء وادعى المستأجر استحقاق  
البناء : هو لأهل العرصة بحكم الاشتراك  
حتى يقيم أحدهم أو المستأجر حجة  
بالاختصاص

٨ ج ٣١ اذا انقضت مدة الاجارة وانهدم  
البناء زال حكم الوقف

٧٨ ، ٨ ج ٣١ اذا استأجر أرض وقف  
وغرس فيها غراسا ومضت مدة الايجار  
فليس لأهل الأرض قلع الغراس ، بل لهم  
المطالبة بأجرة المثل ، أو تملك الغراس بقيمته  
أو ضمان نقصه اذا قلع

١٩٨ ، ١٩٩ ج ٣١ ليس له ان يبني على  
جدار الوقف ما يضر به ، وكذلك اذا لم  
يضر به ، ودعواه الاستئجار غير مقبولة ...  
٦٩ ج ٣١ اذا أجر الناظر الوقف لمن يضر  
بالوقف وهدم حوضا للسبيل ومطهرة عجز  
المستأجر وضمن ...

٢٠٠ ، ٢٠١ ج ٣١ رجل ساكن وقف وله  
مباشر لعمارته فاخبره الساكن ان المسكن  
يخشى سقوطه فراه وقال ان شئت فاسكن  
وان شئت فلا تسكن ثم سقط على زوجة  
الساكن واولاده : يضمن ما تلف بسقوطه  
من مال الوقف للوقف والمنافع التي استحقها  
المستأجر ، وكذلك ما تلف من النفوس  
والأموال التي للمستأجر ، ويضمن ما تلف  
للحيوان ، هل يشترط الاشهاد عليه ،  
واذا شك في سقوطه فما يصنع

٢٨٥ ، ٢٨٩ ج ٣١ اذا وهب الأمير أو بعض الأكابر بشرط الثواب لفظا أو عرفا فله ان يرجع في الموهوب ولو بعد موت الأمير اذا لم يحصل له الثواب الذي استحقه ، وإن كان تألقا فله قبضته ، انثواب هنا هو العوض المشروط على الموهوب

٢٨٩ ج ٣١ اذا وهب لبعض الأكابر غلاما ولم يعط شيئا ولم يعتقه الموهوب له كان باقيا على ملك الواهب ، فاذا تزوج فاولاده تبع لأهمهم

٢٨٤ ج ٣١ اذا وهب لانسان فرسا تسم بعد مدة طلب منه أجرتها فاعاده عليه فليس له المطالبة بأجرتها ولا مطالبته بالضمان

٢٧٠ ، ٢٧١ ج ٣١ يجوز هبة المجهول والمردوم ، واذا كان على وجه الإبراء والصلح ٢٧٥ ج ٣١ اذا وهب ربع مكان فتبين أنه أقل من ذلك لم تبطل الهبة

٢٧٧ - ٢٧٨ ج ٣١ ، ٣٤٥ ج ٢٠ الهبة والبيع والاجارة لا يشترط فيها لفظ معين ، المرجع فيها الى العرف وتثبت بالمعاطة أيضا ٢٧٧ - ٢٧٩ ج ٣١ له جارية فاذن لولده ان يستمتع بها ويطأها يكون تمليكاً ، ولولده حر ، وهي أم ولد له

٢٨١ ج ٣١ اذا كان قد ملك أخته الربيع تمليكاً مقبوضاً وملك ابنته الثلاثة أرباع فملك الأخت ينتقل الى ورثتها

٢٨٢ ج ٣١ ما جهز به ابنته على الوجه المعتاد فهو لها ينتقل الى ورثتها

٣٠١ ج ٣١ ما ملكته البنت ملكاً تاماً مقبوضاً وماتت انتقل الى ورثتها

٢٩٩ ج ٣١ اذا وهب لأولاده منها ما وهبه وقبض ذلك ولم يكن فيه ظلم لأحد كان هبة صحيحة ولم يكن لأحد ان ينتزعه منها ، واذا كان قد جعل نصيب الأولاد اليها حياً وميتاً وهي أهل لم يكن لأحد ان ينتزعه منها ، واذا حلفت تحلف ان ما عندها للميت شيء

٣٠٧ ج ٣١ مجرد التملك يدون القبض الشرعي لا يلزم به عقد الهبة ، اذا كانت هبة تلجنة كانت باطلة

٢٧٢ - ٢٧٥ ج ٣١ صفة قبض المشاع اذا وهب أو تصلق به أو وقف وكيفية التصرف فيه

٢٧٣ ج ٣١ ما ذكره الفقهاء من أصحاب مالك من اشتراط الخيار ، وإن بقاءه في يد الواهب باكراً أو استعارة أو غيرها يبطل الحيابة ، وإن حيابة المتهب له ثم عوده الى الواهب في الزمن القريب يبطل الحيابة :٠٠٠

في نفس الموهوب المفرد والمشاع ، اما النصف الباقي فهم متفقون على أن بقاءه وتصرف المالك فيه لا يبطل ما وقع من الهبة والحيابة السابقة

٢٧٤ ج ٣١ اذا تساكنا في الدار بعد اقباض النصيب المشاع لم تنتقض الهبة

٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ج ٣١ اذا لم تقبض الهبة حتى مات الواهب بطلت في المشهور من منهب الأئمة الأربعة

٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٣١ اذا تصدقت على ولدها في حال صحتها ولم تخرج الصدقة عن يدها حتى ماتت بطلت ، ولو حكم بصحتها حاكم ٢٧٣ ج ٣١ هبة المشاع والمتنازع فيه

٢٨٢ ج ٣١ اذا اعطى الكلب المعلم ولم يكن من نيته ان يأخذ عوضا ولا قصد بالهبة التواب ثم اعطاه شيئا فلا بأس

### فصل

٢٩٤ - ٢٩٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ج ٣١ ، ٣٤١ ج ٣٠ يجب على الرجل ان يسوي بين اولاده في العطية والحرمان ، ولا يجوز ان يفضل بعضا على بعض ، ولو فعل ذلك في صحته لم يجر في اصح قولي العلماء ، ولو حكم بذلك حاكم ، عليه ان يعدل بينهم ويرد الفضل ، ويرده المخصوص في حياة الظالم الجائر وبعد موته « اتقوا الله واعملوا بين اولادكم » « اشهد على هذا غيرى » « الى لا اشهد على جور »

٢٩٥ ج ٣١ ، ٣٤١ ج ٣٠ أن خص احدهما بسبب شرعي مثل ان يكون محتاجا مطيعا لله والآخر عاص غني ... فقد احسن

٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٣١ ولو كان الولد حال العطية حملا

٣٠٠ ج ٣١ اذا كان قد اعطاه للمرأة من صداقها فاعطته لولدها لم يكن له ان يرجع فيه

٤٢٩ ج ٣٥ اذا كتب لابنته عطاه وفضل الزباء على المتزوجة ثم توفيت المتزوجة

٢٨١ ج ٣١ اذا كان قد ملك أخته ربح الدار تملكها مقبوضا وملك ابنته الثلاثة أرباع فملك الأخت ينتقل الى ورثتها وليس للمالك ان ينقله الى ابنته

٢٨٢ ج ٣١ ليس للأب الرجوع بعد موته فيما جهزها به على الوجه المعتاد ...

٣٠٢ ج ٣١ اذا كان قد اعطى ولده شيئا عوضا عما أخذه له فليس له ان يرجع في ذلك ، وان كان قد تصدق بذلك ففي رجوعه قولان

٢٩٨ ج ٣١ اذا وهب لأولاده ممالك وكانوا محتاجين اليهم فتركهم لأولاده أفضل من استرجاعهم وعقهم ، وان كان اولاده مستغنيين عن بعضهم فعتقهم حسن ...

٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٣١ ليس للواهب ان يرجع في هبته الا الولد

٢٨٤ ج ٣١ اذا وهب لابنه هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكه تضمن ذلك الرجوع

٢٩٠ ج ٣١ اذا اشترى عبدا ووهبه شيئا ثم ائرى ثم ظهر ان العبد كان حرا فله ان يأخذ منه ما وهبه

٣٠٠ ج ٣١ اذا اعطى أولاده الكبار شيئا ثم اعطى لأولاده الصغار نظيره ثم قال اشترؤا بالربيع ملكا أوقفوه على الجميع لم يكن رجوعا في الهبة ، ولو كان رجوعا لم يكن له الرجوع في هذه الهبة

٣٠١ ج ٣١ اذا وهب لابنته مصاغا لم يتعلق به حق لأحد وحلف بالطلاق أنه لا يأخذ منه شيئا واحتاج فله الرجوع ويحنت ، وان كان قصده ان لا يأخذ شيئا بغير طيب قلبها فطابت نفسها أو اذنت لم يحنت

٣٠٢ ج ٣١ ان كان قد وهب لولده شيئا ولم يتعلق به حق الغير فله الرجوع في ذلك



٢٩٩ ج ٣١ ، ٦٩ ج ٣٤ ، ٤٠ ج ٣٢  
للوالد أن يملك من مال أولاده مالا يكون  
مضرا بهم ، كاشتراء جارية يطؤها وتخدمهم ،  
وله أن يستخدمه مالم يضر به

٣٠٣ ج ٣١ يؤجر الولد بثناء والده عليه  
إن كان مظلوما ، كما يؤجر على صبره ،  
ويأثم من يدعو على غيره عدوانا

٢٦٩ ج ٣١ الفرق بين الهدية والصدقة ،  
الصدقة أفضل إلا أن يكون في الهدية معنى  
تكون به أفضل من الصدقة

٢٨٦ - ٢٨٨ ج ٣١ من أهدى هدية لولي  
أمر ليفعل معه ما لا يجوز كان حراما على  
المهدي والمهدي إليه « لعن الله الراشي  
والمرتشي »

٢٨٦ - ٢٨٨ ج ٣١ إذا أهدى له هدية  
ليكف ظلمه عنه أو يعطيه حقه الواجب  
كانت حراما على الآخذ ، وجاز للدافع أن  
يدفعها إليه « اني لأعطي أحدهم العطية  
فيخرج بها يتأبطها نارا »

٢٨٦ - ٢٨٨ ج ٣١ الهدية في الشفاعة  
مثل أن يشفع لرجل عند ولي أمر : ليرفع  
عنه مظلمة ، أو يوصل إليه حقه ، أو ليؤليه  
ولاية يستحقها ، أو يستخدمه في الجند  
المقاتلة وهو مستحق لذلك أو يعطيه من المال  
الموقوف على الفقراء أو الفقهاء أو غيرهم  
وهو من أهل الاستحقاق فلا يجوز فيها  
قبول الهدية ، ويجوز للمهدي أن يبذل من  
ذلك ما يتوصل به إلى أخذ حقه أو دفع الظلم  
عنه ، وليس من باب الجمالة

٢٨٨ ج ٣١ إذا أخذ وشفع لمن لا يستحق  
وغيره أولى فليس له أن يأخذ ولا يشفع ،  
وتركها خير ، وإذا أخذ وشفع لمن هو الأحق  
وترك من لا يستحق فترك الشفاعة والأخذ  
أضر من الشفاعة لمن لا يستحق

٢٨٨ ج ٣١ ما يجب على مقبول الشفاعة من  
النصيحة

٢٨٨ ج ٣١ الرجل المسموع الكلام إذا أكل  
قدرا زائدا على الضيافة الشرعية فلا بد أن  
يكتفيه المظم بمثل ذلك ، أو لا يأكل القدر  
الزائد

٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ٣١ مفاسد أخذ الرشوة  
وقبول الشافع ونحوه الهدية

#### فصل

١٩ ج ٣٢ نكاح المريض صحيح ، تركه  
وليس لها إلا مهر المثل

٢٩٢ ج ٣١ التبرع في مرض الموت كالوصية  
٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٨  
ج ٣١ ليس للمريض أن يخص الوارث  
بأكثر مما أعطاه الله ، ولا يجوز لأحد أن  
يشهد على ذلك ، إذا فصل ذلك فلباقسي  
الورثة وده فأخذ حقوقهم

٣٠٤ ج ٣١ وينبغي للأولاد أن يقرؤا  
ما أعطاه لأهمهم ، ولا يجبرون « لا وصية  
لوارث »

٣١٨ ج ٣١ إن أعطى كل أنسان شيئا  
معينا بقدر حقه أو بفض حقه فبغير قولان ،  
وإذا قيل أن له ذلك بحسب ميراث أحدهم  
فعطية المريض في مرض موته المخوف بمنزلة  
وصيته بعد موته

٢٩٣ ج ٣١ اذا إبرأت زوجها في مرض موتها من الصداق لم يصح الا بإجازة باقي الورثة

٢٩٤ ج ٣١ اذا أقرت في مرض موتها أنها إبرأته في الصحة لم يقبل هذا الاقرار  
٤٢٥ - ٤٢٧ ج ٣٥ اذا أقرت في مرض الموت لبعض أولادها بشيء فهل يقبل هذا الاقرار

## كتاب الوصايا

٤٨ ج ٣٢ لا تصح وصية الصغير المميز عند الجمهور ولا تدبره

٣٠٦ ، ٤٧ ج ٣١ تنقذ بكل لفظ يدل على ذلك

١٠١ ج ٣١ متى اتصل بالكلام شرط أو صفة أو غير ذلك من الألفاظ التي تغير موجهه عن الاطلاق عمل بها (١)

٣٠٥ ج ٣١ اذا قال يدفع هذا المال الى يتامى فلان في مرض موته وكان هناك قريبة تبين انه وصية أو اقرار عمل بها والا جعل وصية

٦٦ ج ٣٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ج ٣١ كل ما وجد بخط الأمير أو أخير به كاتبه أو لفظ وكيله في ذلك وجب العمل به لا سيما في المعاملات التي لم تجر العادة بالاشهاد فيها ، وعلى صاحب الدين اليمين بالاستحقاق أو نفي البراءة

٣٣٦ ج ٣١ اذا كان ممن يكتب ما عليه للناس في دفتر ونحوه وله كاتب يكتب باذنه ما عليه ونحوه رجع في ذلك الى الكتاب الذي

(١) انظر عود الاستثناء ونحوه اذا تعقب جملا في الوقف ص ٢٥٧

يخط وكيله ، اعطاء المدعي بمجرد قوله لا يجوز

٣٤١ ج ٣٠ للمريض ان يوصي بثلث ماله لغير وارث

٣١٢ ، ٣١١ ج ٣١ يعطى الموصى له الثلث ، ما زاد على الثلث فهو للوارث ان اجازاه والا بطل

٣١٢ ج ٣١ لم يكن لها وارث سوى ابن أخت لأم وقد أوصت بصدقة أكثر من الثلث

٣١٣ ، ٣٢٨ ، ٣١٦ ج ٣١ على الوصي ان يخرج جميع الثلث ولا يدع للوارث منه شيئا ، وليس للورثة ابطالها اذا كانت تخرج من الثلث ، ان انكر الوارث الوصية فلها عليه اليمين ، وان شهد لها شاهد عدل وحلفت مع شاهدها حكم لها ، وان خرج المال عن يد الوصي وشهد لها قبلت شهادته

٣٣٣ ج ٣١ اذا كانت كتبت أولا ما عند الوصي لتأخذ منه ما وصى لها به كان ذلك عذرا لها في الباطن وان لم يقم لها بذلك بينة

٣٠٩ ج ٣١ الوصية لولد الولد الذين لا يرثون ، جائزة

٣١٤ ج ٣١ اذا خلفت أباه وعمها وجدتها ووصت في مرض موتها لزوجها بالنصف ولعمها بالنصف الآخر صححت الوصية للمع دون الزوج

٣٠٧ ج ٣١ اذا أشهد على أبيه أن عنده ثلاث مائة حجة عن فلانة فقال ورثتها لا يخرج الا بثلاثها لم يوجب أن يكون هذا المال تركة ..

٣٤١ ج ٣٠ لا يخص الوارث بزيادة على حقه من الثلث

٣٠٩ - ٣١١ ج ٣١ ، ٤٢٦ ج ٣٥ تحريم الجور في الوصية ، لا يجوز للذي فضل أن يأخذ الفضل ، عليه أن يرده في حياة الظالم وبعد موته

٤٢٤ ج ٣٥ « من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة » أن الرجل ليعمل ستين سنة بطاعة الله ثم يجور في وصيته ٠٠ ، ٣٠٩ ج ٣١ ، ٤٢٦ ج ٣٥ اثم الكاتب والشاهد والمشير في وصية الجور

٣٩٣ ج ٣٠ ، ٣٠٩ - ٣١٣ ج ٣١ ، ٤٢٤ - ٤٣٧ ج ٣٥ الوصية للوارث لا تلزم بدون اجازة الورثة ، اقراره للوارث لا يجوز عند الجمهور لا سيما مع التهمة ، ان كانت قد ابرأته من الصداق ثم اقر لها به لم يجز ، ولو جعل ذلك تمليكاً لها

٣٠٦ ج ٣١ اذا ذكر في وصيته ان في ذمته زوجته مائة درهم ولم تعلم ان لها في ذمته شيئاً لم تحل لها ، ولا تعطى شيئاً حتى تصدقه على الاقرار في مرض الموت ، واذا صدقته فادعى الوصي أو بعض الورثة ان هذا الاقرار من غير استحقاق لم تعط شيئاً حتى تحلف

٣١٨ ج ٣١ ان وصى لكل وارث بمقدار ارثه

٣٦٣ ج ٣١ ينبغي للميت ان يوصي لقربائه الذين لا يرثونه

١٧٧ ج ٢٩ الوصية للذي الرحم المحتاج افضل من الوصية بالعتق ، الخلاف في وجوب الوصية لهم ، واذا وصى لأجنبي

دوتهم فهل ترد على اقاربه أو يعطى ثلثها أو تنفذ ٣٤١ ج ٣٠ وان كان له ان يعطيه كله للأجنبي

٣١١ ج ٣١ ينظر ما وصت به لأخيها والناس فان وسعه الثلث والا قسم بينهم على قدر وصاياها

٣١١ ج ٣١ اذا وصت وصايا في حال مرضها لزوجها وأخيها ثم وضعت ولداً ثم توفيت بطلت الوصية للزوج

٣٠٦ ج ٣١ قبول الموصى له لفظاً أو عرفاً ٣١٠ ، ٣١١ ج ٣١ لا يحلف الموصى له ولا وليه

٢٠٦ ، ١٠٩ ج ٣١ الوصية بما يفعل بعد موته له أن يرجع فيها ويغيرها ولو كان قد أشهد بها واثبتها سواء كانت وصية بوقف أو عتق أو غير ذلك ، وفي الوقف المعلق بموته والعتق نزاعان

٣٣٥ ج ٣١ تقديم الدين على الوصية ٣١٣ ، ٣١٩ ج ٣١ مالا يخرج عن ثلثه لا يجب على الورثة الا ان يكون واجبا عليه بحيث لا يحصل حجة الاسلام

٣١٣ ج ٣١ خلف أولادا وأوصى لأخته كل يوم بدرهم فاعطيت حتى نفذ المال وبقي عقار مثله كل سنة ست مائة درهم لا تعطى الا ما يبقى معه للورثة الثلثان ان لم يكن متسماً لأن تعطى منه كل يوم درهما ، ولو لم تخلف الا العقار فتمعطى من مثله أقل الأمرين

#### باب الموصى له

٢٣٢ ج ٣١ الوصية لأم الولد صحيحة اذا كانت تخرج من الثلث ٣٢٠ ج ٣١ اذا وصى لمين اذا فعل فعلاً أو وصى لمطلق موصوف جاز

٣١٧ ج ٣١ اذا وصى ان يحج عنه فلان  
بكذا فامتنع وكان الحج تطوعا أقيم غيره  
مقامه

٣١٦ ، ٣١٧ ج ٣١ اذا امكن شراء الأرض  
التي عينها الموصي اشتراها ووقفها ،  
والا اشترى مكانا آخر ووقف على الجهة التي  
وصى بها

٣١٧ ج ٣١ اذا قال بيعوا غلامي من زيد  
وتصدقوا بشئنه فامتنع فلان من شرائه بيع  
من غيره وتصدق بشئنه

٣١٧ ج ٣١ لو أوصى ان يمتق عبده المملوك  
أو نذر عتق عبدا معين فمات لم يمتق غيره مقامه  
٣١٨ ج ٣١ اذا أوصى ان يباع شيء مصنف  
من ماله من عقار أو منقول يضم الى ثمنه  
شيء آخر قدره من ماله ويصرف ذلك في وقف  
شرعي جاز اذا خرج من الثلث

٣١٥ ج ٣١ اذا وصت بأن يخرج من ثلث  
مالها ما يصرف في قرية وجب تنفيذها  
٢٣٥ ج ٣١ اذا أوصى ان تنفق على خيـل  
وقفها غيره جاز

٣١٥ ، ٣١٦ ج ٣١ اذا أوصى زوجته ان  
لم تنفذ

٤٩ ، ٦٠ ج ٣١ ما لا ينتفع به الموصي  
لا تصح الوصية به

٣١٥ ، ٣١٦ ج ٣١ اذا أوصى زوجته ان  
لا تعطى أجرة لمن يقرأ القرآن ويهديه له  
نفذت وصيته (١)

٣١٦ ج ٣١ اذا أرادت نفـس زوجها  
للتصدق عنه بما تريد الاستئجار به ،

(١) انظر ص ٣٥ ، ٩٦

أو تصدق على قراء القرآن الفقراء ليستغفروا  
عن التآكل به

لو أوصى بثلثه للـحـاويـج وله أقارب محايـج  
غير وارثين لم يوص لهم فهم أحق به (١)

### باب الموصى به

٣٢٠ ج ٣١ جواز الوصية بالمجهول

٣١٧ ج ٣١ لو أتلف الموصى به متلف  
فبدله يقوم مقامه

### باب الوصية بالانصباء والأجزاء

٣١٢ ج ٣١ خلف ستة أولاد ذكور وابن  
ابن وبنت ابن ووصى لابن ابنه بثلث نصيب  
أولاده ولبنت ابنه بثلث ما بقي من الثلث  
فكم نصيب كل واحد

٢١٣ - ٢١٥ ج ٩ حساب الجبر والمقابلة  
وان كان صحيحا فشرعية الاسلام ليست  
موقوفة على شيء يتعلم من غير المسلمين ،  
أول من ادخله في الوصايا

### باب الموصى اليه (٢)

٣٢٨ ج ٣١ المال أمره للموصي لا لزوجه الأم  
٣٠٦ ج ٣١ قبول الوصية في التصرف فيها  
موقوف على قبول الموصى له لفظا أو عرفا وعلى  
إذن ( الموصى ) في التصرف فيها أو إذن  
الشارع ، يجوز صرف مال الأسير في فكاهه  
بلا إذنه

(١) انظر ص ٢٥٨

(٢) الدخول في الولايات : متى يجب  
أو يجوز ، وإذا كان المتولي عاجزا  
أو فاسقا ص ١٦٦ ، ١٦٧

٣٣٣ ج ٣١ اذا نزل الوصي عن وصيته عند الحاكم لرفع الضرر عن نفسه وسلم المال الى الحاكم وطلب منه ان يأذن له في محضر ليسلمه فعليه اجابته

٣٢٨ - ٣٣٢ ج ٣١ اذا جحد الورثة الوصية فللموصى له تحليفهم ، متى شهد للموصى له شاهد بقول الوصي أو أقيره فله ان يحلف مع شاهده وبأخذ حقه

٣٣٢ ج ٣١ القول قول المستودع الموصى اليه في قدر المال مع يمينه ، والقول قوله اذا دفع الى المرأة ما دفع اذا صدقته على ذلك ، والقول قول كل منهما مع يمينه أنه ليس عنده أكثر من ذلك

٣١٩ - ١٢٢ ج ٣١ اذا قال الموصي مسن ادعى بعد موته علي شيئاً فحلفه واعطيه بلا بينة وجب ذلك على الوصي ، وسواء كان يخرج من الثلث أولا

٣٢٥ ج ٣١ ليس للموصي ان يقضي ما يدعي من الدين الا بمستند شرعي ، اذا قضاه بمجرد الدعوى فهو ضامن ، لا يجوز له التعويض الا بقيمة المثل ، ما عرضه بدون ذلك مما لا يتفان به يضمن النقص أو يمسح التمييز ، المستند الشرعي مثل اقرار الميت أو اقرار من يقبل اقراره عليه .. ومثل شاهد يحلف معه المدعي وخط الميت ...

٣٣١ ج ٣١ بيع العقار ليس للموصي ان يفعله الا لحاجة أو مصلحة راجحة ، اذا ذكر انه يباعه للاستخدام لم يكن له ان يشتريه لليتيم الآخر

٣٢٤ ج ٣١ للولي ان يبيع من عقار اليتيمة ما يجهزها به الجهاز المعروف والحلي المعروف ٣١٩ ج ٣١ اذا باع وكيل الوصي الدار بثمن المثل وكان قد رآها صبح والا ففیه نزاع وان باعها بدون ثمن المثل فقد فرط ، ويرجع عليه بما فرط فيه أو يفسخ البيع اذا لم يبذل له تمام المثل

٣٠٨ ج ٣١ اجره الوصي مدة ثلاثين سنة بغير قيمة المثل وتوفي ولم ترض بعد رشدها باجارتها : لها ان تفسخ هذه الاجارة ، وهل تقع باطله من اصلها أو مضمونة على المؤجر ٣٢٧ ج ٣١ وصي يتجر له ولنفسه بماله فاشتري صنفا ومات ولم يعين هل هو لاحدهما اولهما : اذا علم انه لم يشتريه الا بماله وحده أو بمال اليتيم وحده فهو لاحدهما ، فان أمكن علمه .. عمل بذلك ، وان تعذر معرفة المستحق : فليل يقسم بينهما ، وقيل يوقف الأمر حتى يصطلحا ، وقيل يقرع بينهما ويحلف من اصابت به القرعة

٣٢٢ ج ٣١ اذا عرف ان مال اليتامي كان مختلطا بمال الوصي فينظر كم خرج من مال اليتامي نفقة وغيرها ويطلب الباقي وما اشبه ذلك ويرجع فيه الى العرف المطرد

٣٢٦ ج ٣١ ان كان بعض مال الوصي مشتركا بينه وبين وصي عليه وللموصي فيه نصيب وباع الشركاء انصباهم أو اكروه للموصي واحتاج الولي ان يبيع نصيب اليتيم جاز له الشراء

٣٢٣ ج ٣١ وصي تحت يده ايتام أطفال والذتهم حامل : فهل تعطى الزوجة قبل

وضع الحمل ، ان آخرت القسمة الى حين  
الوضع فينفق على اليتامى بالمعروف ولا يأس  
ان يختلط مالهم بمال الأم اذا كان مصلحة  
لليتامى

٣٣٣ ج ٣١ اذا اجتهد الوصي في ثبوت  
الوصية ولم يكن متبرعا فما افقه بالمعروف  
فهو من مال اليتيم

٣٣٤ ج ٣١ اذا كان الوصي فقيرا وقد عمل  
في المال فله ان يأخذ أقل الأمرين من أجره  
مثله أو كفايته

٣٣٤ ج ٣١ توفي صاحب له في الجهاد  
فجميع تركته في مدة ثلاث سنين بعد تعب :  
ان كان وصيا فله أقل الأمرين من أجره  
مثله أو كفايته ، وان كان مكرها فله أجره  
مثله ، وان عمل متبرعا فلا شيء له ، وان  
عمل ما يجب غير متبرع فالأظهر الوجوب

٢٤٦ ج ٢٩ اذا مات رجل في موضع  
لا وصي له ولا وراث ولا حاكم فلرفقته  
الولاية على ماله فيحفظونه ويبيعون ما يرون  
بيعه مصلحة ، ولهم ان يقبضوا ما باعوه  
ولا يقف على اجازة الورثة

## كتاب الفرائض

٢١٣ ج ٩ « علم الفرائض ، نوعان : احكام  
وحساب ، الاحكام أنواع : علمها على مذهب  
بعض الفقهاء ، ويليه علم أقاويل الصحابة  
فيما اختلف فيه منها ، ويليه علم أدلة ذلك  
من الكتاب والسنة

٢١٤ ج ٩ وحساب الفرائض : معرفة  
أصول المسائل وتصحيحها والمناسخات  
وقسمة التركات

٢١٤ ج ٩ حساب الجبر والمقابلة وان كان  
صحيحا فشرعة الاسلام ليست موقوفة على  
معرفة شيء يتعلم من غير المسلمين وان كان  
طريقا صحيحا

٣٤٢ ج ٣١ « افرضكم زيد » حديث  
ضعيف ، لا أصل له ، لم يكن زيد معروفا  
بالفرائض على عهد النبي

٣٤٣ ، ٣٤٤ ج ١٣ ، ٣٣٨ - ٣٥٢ ، ٣٥٤  
ج ٣١ اختلاف الصحابة في الجدة والاختوة  
وفي الشركة ونحو ذلك لا يوجب ريبا في  
جمهور مسائل الفرائض ، انزل في الفرائض  
ثلاث آيات مفصلة .....

٣٣٦ ج ٣١ زوج وأبوان وأربعة أولاد  
ذكرور وأنثى

٣٣٥ ج ٣١ ما بقي بعد الدين والوصية  
النافذة للزوجة ثمنه مع الأولاد

### الجدة والاختوة

٣٤٢ ، ٣٤٣ ج ٣١ جمهور الصحابة على  
ان الجدة كالأب يحجب الاختوة وهو الصواب ،  
من قال بذلك منهم ، ومن ورثهم معه

١٩٩ ج ١٩ حجج من رأى ان الجدة أبا في  
الميراث ، روي عن علي وزيد أنهم  
احتجوا بالقياس

### أحوال الأم

٣٣٤ ج ٣١ الابن أقوى من الأب فلهما  
معه السدس

٣٤٤ ج ٣١ لها السدس مع البنات  
والأخوات والأخوة الذكور

٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٦٢ ج ٣١ لها الثلث اذا  
ورثت المال هي والأب

٣٤٤ ج ٣١ لها الثلث مع الذكر من  
الأخوة ، ومع الأنثى ومع العم وغيره بطريق  
الأولى

٣٤٣ - ٣٤٥ ج ٣١ ليس في السورة ما يدل  
على أن للام الثلث مع الأب والزوج ، من  
أعطاهم الثلث مطلقا حتى مع الزوجة فقد  
خالف مفهوم القرآن

٣٣٥ ، ٣٤٥ ج ٣١ اذا خلفت زوجها وأبويها  
فله النصف ولأبيها الثلث والباقي  
للأم وهو السدس

٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٦٢ ج ٣١ اذا ورثه الجد  
والعم والأخ فهي بالثلث الأولى وهو الصواب

٣٥٢ ج ٣١ ميراث الجدة فاكثر السدس

٣٥٢ - ٣٥٤ ج ٣١ قيل : لا يرث الاثنتان ،  
وقيل ثلثات ، وقيل يرث جنس الجدات  
المدليات بوارث - وهو الراجح

٣٥٣ ج ٣١ من علت بالأومة ورثت ٠٠٠ ،  
لا فرق بين أم أبي الجد وبين أم الجد

٣٥٤ ج ٣١ ولا تسقط الجدة بإبنتها ، من  
أدلى بوارث سقط به . باطل طردا وعكسا ،  
العلة أنه يرث ميراثه

#### ميراث البنات وبنات الابن والأخوات

٣٤٩ - ٣٥٢ ج ٣١ للبنات وحدها النصف ،  
وكذلك الأخت وحدها ، وللبنتين الثلثان ،  
ومع أخيها الثلث

٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٤٨ ج ٣١ بنت الابن  
- أو بنات الابن - مع البنت لهن السدس  
مع البنت

٣٥٤ ، ٣٥٥ ج ٣١ وكذا الأخت من الأب  
مع أخت الأبوين

٣٤٦-٣٥٥ ج ٣١ ميراث الأخوات مع البنات  
وأنهن عصبية

٣٥٤ ، ٣٥٥ ج ٣١ اذا استكمل البنات  
الثلثين لم يبق فرض ، ان كان هناك عصبية  
من أولاد البنين فالمال له ، وان كانت معه  
أو فوقه عصبية

٣٤٩ - ٣٥٥ ج ٣١ النزاع في الأخت للأب  
مع أخيها اذا استكمل البنات الثلثين

٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ٣١ النص والقياس دلا على  
ان الثلث يختص به ولد الأم دون الأخوة  
لأبوين ، من قال بذلك ، وان كان منفردا  
أخذ السدس

#### باب الحجب

٣٣٦ ج ٣١ زوج وجدة وابن وأخوة  
أشقاء : لا شيء للأخوة

٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٣١ حجب الأخت والأخ  
بالابن

٣٦٠ ج ٣١ بنتين وأخيه من أمه : لا يرث

٣٣٧ ج ٣١ زوج وأم وابنتين وأختين أشقاء :  
لا شيء للأخوات مع البنات

٣٣٨ ج ٣١ زوج وبنت وأم وأخت لأم :  
لا شيء لها

٣٥٧ ج ٣١ بنت وابن عم وأخ لأم لا شيء له ،  
اذا حضر القسمة رضى له

## باب العصباء

٣٤٢ ج ٣١ العصبية تارة يحوز المال كله ،  
وتارة يحوز أكثره ، وتارة لا يبقى له شيء  
٨٢ ج ٣١ ترتيب العصبية  
٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ١٩٠ ج ٣١ ميراث الابن  
العصب ، ثم ابنه وإن سفل  
٣٤٧ ، ١٩٠ ج ٣١ ميراث الأب عصبية ،  
ثم أبوه وإن علا  
٣٤٦ ، ٣٤٧ ج ٣١ ميراث الأخ العصب  
٣٥٨ ج ٣١ أم ، أخوة لأم ، أخوة لأب  
٣٥٧ ج ٣١ أخت شقيقة وعم  
٣٦٠ ج ٣١ بنت وابن أخ من الأب  
٣٥٧ ج ٣١ بنت وأخ لأم وابن عم  
٣٦٣ ج ٣١ أبناء عم لأب وأخوة أبيه من  
الأم  
٣٤٠ ، ٣٤١ ج ٣١ « الحقوا الفرائض بأهلها  
فما بقي فلأول رجل ذكر »  
٥٨ ج ٣٢ المعلقة هي التي ترثها ثم أقرب  
عصباتها من بعدها  
٣٤٩ ج ٣١ « المرأة تحوز ثلث موارث  
عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه »  
١٩٠ ج ٣١ الأقرب إذا علم أو كان ممنوعاً  
لكفر أو رق انتقل الحق إلى من يليه  
ولا يشترط أن يكون الأول قد استحق  
٣٤١ ج ٣١ أبناء عم أحدهما أخ لأم : للأخ  
للأم السلس ويشتركان في الباقي

## المشركة ، أو الحمارية

٣٣٨ - ٣٤٢ ج ٣١ ، ١٢٢ ج ١٩ النص  
والقياس دلا على أن الثلث يختص به ولد الأم  
دون الأخوة من الأبوين ، وقال بذلك ..

٣٤٠ ج ٣١ قول القائل إن أباهم كان

حماراً - فاسد حساً وشرعاً

٣٤١ ج ٣١ إذا قيل : فالأب إذا لم ينفعهم

لم يضرهم

٣٣٩ ، ٣٤٢ ج ٣١ قول القائل :

هو استحسنان

٣٤١ ج ٣١ لو كان فيهن أخوات من الأب

لفرض لهن الثلثان وعالت ، ولو كان معهن

أخوهن سقطن

## باب أصول المسائل والوعول والرد

٣٣٧ ج ٣١ ذات القروح ، قسمتها  
٣٣٦ ج ٣١ زوج وأبوين وأربعة أولاد ذكور  
وأنثى فسلك الزوج نصيبه لساكنة الورثة  
٣٦٠ ج ٣١ بنتين ، وعمه أخا أبيه من أمه  
٣٣٨ ج ٣١ زوج وبنت وأم وأخت لأم :  
عند من يقول بالرد ومن لا يقول به  
٣٥٩ ج ٣١ زوجة وأخت لأبوين وبنيات  
أخ لأبيه

## باب المناسخت

٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٣١ توفيت عن زوج ، وأب ،  
وأم ، وولدين - أنثى وذكر - وبعد وفاتها  
توفي والدها وترك أباه وأخته وجده وجدته  
٣٦٢ ج ٣١ خلف زوجته وثلاثة أولاد  
ذكور منها ، ثم مات أحدهم وخلف أمه  
وأخويه ، ثم مات الآخر وخلف أمه وأخاه ،  
ثم مات الثالث وخلف أمه وابن له

## قسمة التركات بالقراريط

٣٦١ ج ٣١ زوجة وابنتان وأخ وأختان  
شقيقتان وخلف موجودا ..  
٣٦٣ ، ٣٦٤ ج ٣١ خلف ابنتين وبنتين  
وزوجة وابن أخ



## باب ميراث ذوي الأرحام

٢٦٠ ج ٢٢ « ذووا الأرحام » يعم جميع الأقارب ، لما ميز ذووا الفرض والعصبة صار في عرف الفقهاء ذووا الأرحام مختصا بمن لا فرض له ولا تصيب

٣٥ ج ٣١ نزاع العلماء في ميراثهم

٣٦١ ج ٣١ ابن أخت هو الوارث ، وفي احد قولي العلماء بيت المال الشرعي

٣٦١ ج ٣١ يرثون بالتزويل ، لا يعتبر القرب من الوارث اذا اختلقت الجهة ، بنت بنت عم لأب خلفت أولاد عم وأولاد ابن عم الأم

٣٥٨ ج ٣١ زوج وابن أخت

٣٦٦ ج ٣١ لغير

جدتي أمه وأبي جده وأنانعة له وهو خالي

## باب ميراث الحمل

٣٦٣ ، ٣٦٤ ج ٣١ خلف ابنين وبنتين وزوجة وابن أخ ، فتوفي الابنان وأخذت الزوجة ما خصها وتزوجت بأجنبي وبقي نصيب الذكرين ما قسم وحبلت الزوجة من الزوج الجديد فأراد بقية الورثة قسمة الموجود

٣٦٧ ج ٣١ لغير

في البطن منى جنين دام يشكركم فأخروا القسمة حتى تعرفوا الحملا

فان يكن ذكرا لم يعط خردلعة

وان يكن غيره أنشئ فقد فضلا

بالنصف .....

.....

٤٨ ، ٤٩ ج ٣٠ المدة التي ينتظر فيها

## المفقود

٣٥٦ ج ٣١ من عمي موتهم فالأشبه بأصول الشريعة أنه لا يرث بعضهم من بعض ، يرث كل واحد ورثته الأحياء

## باب ميراث أهل الملل

٣٧٢ ج ٣١ ، ٣٥ ، ٣٦ ج ٣٢ ، ٤٤٣ ج ١٥ الكافر لا يرث المسلم ولا المسلم الكافر ، زوجته النعمة لا تراث منه شيئا

٤٤٢ ، ٤٤٣ ج ١٥ الأولوية في العصبة مشروطة بالإيمان

٣٣٨ ج ٣٢ اذا أسلم على موارث لم تقسم قسمت على حكم الاسلام

٦١٦ - ٦٢١ ج ٧ ، ٢٠٦ ج ٣٥ ممن لا يحافظ على الصلوات الخمس ولا يتركها جملة ، والمتأول وغير المتأول من أهل البدع اذا قيل هو كافر يرثون ويورثون

## باب ميراث المطلقة

٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ج ٣١ تراث المطلقة باثنا بعد الدخول في مرض الموت ، وترث بعد انقضاء عدتها ، وترث قبل الدخول أيضا ، وهل يرثها

٣٦٩ - ٣٧٢ ج ٣١ المطلقة طلاقا رجعيا في مرض الموت ترثه بالإجماع

١٩ ج ٣٢ نكاح المريض صحيح ترثه ولا تستحق الا مهر المثل

٣٧١ - ٣٧٣ ج ٣١ اذا طلق إحدى زوجتيه - المسلمة والكتانية - ومات قبل البيان أقرع بينهما ، فان خرجت على المسلمة لم ترث شيئا ، وان خرجت على الذمية ورثت المسلمة ميراث زوجة كاملة

### باب الاقراء بمشارك في الميراث

٤١١ ج ٣٥ اذا شهد على نفسه ان وارثي هذا لا يرثني غيره

٣٧٤ ج ٣١ رجل له جارية وله ولد فزني بالجارية وهي تزني مع غيره فجات بولد فنسبته الى ولده : ان كان الولد استلحقه في حياته ولم يكن له أب يعرف غيره كان من أولاده ، وكذلك ان علم أن الجارية كانت ملكا للذين

٣٧٤ ، ٣٧٥ ج ٣١ له والدة ولها جارية فواقها بغير إذن والدته فولدت غلاما وملكهما : لا يرث أحدهما الآخر

٣٧٥ ج ٣١ أعطى لزوجته من صداقتها جارية فاعتقتها ثم وطئ الجارية فولدت ابنا : لا يرث أحدهما من الآخر

### باب ميراث القاتل والولاء

٣٦٤ ، ٣٦٥ ج ٣١ القاتل لا يرث شيئا  
١٤٠ ج ٢١ عن أحمد في قتل الموصي روايتان ، ومنصوصه التفريق بين حال وحال  
٣٩٣ ج ٣٠ أم الولد لا ترث من سيدها شيئا ، لكن اذا مات أحد بناتها

٣٧٣ ، ٣٧٤ ج ٣١ الولاء هل يختص بالذكر أو مشترك بين البنين والبنات  
٨٢ ج ٣١ اذا كان ابن المعتق قد مات في حياة المعتق ورث الولاء ابن ابنه

٢٧٧ ج ٢٨ كان النبي وخلفاؤه يتوسعون في دفع الميراث الى من بيته وبينه نسب ، دفعه لمن ليس له وارث الى أكبر قبيلته - أقربهم نسبا الى جدهم - ، ومات رجل

ولم يخلف الا عتيقا فدفع ميراثه اليه .  
ودفع ميراث رجل الى رجل من أهل قرابته  
٩٩ ، ١٠٠ ج ١١ ، ٩٣ ج ٣٥ كانوا يتوارثون بالمواخاة والحلف حتى نزلت : ( وألوا الأرحام ٠٠ ) هل التوارث بذلك عند عدم القرابة والولاء محكم أو منسوخ ( والذين عقدت إيمانكم ٠٠ )

٨٢ ، ١٩٠ ج ٣١ الأقرب اذا عدم أو كان ممنوعا لكفر أو رق انتقل الحق الى من يليه ولا يشترط ان يكون الأول قد استحق

### باب العتق

١٧٧ ج ٢٩ فضله

٢٣١ ج ٣١ ، ١٠٠ ج ٢٨ ، ١٧٨ ج ٢٩ وجوب تكميل العتق ، وان كان موسرا الزم بالمعوض عند الجمهور ، وان كان مصرا فممنهم من قال بالسعاية ٠٠ « من اعتق شركا له في عبد ٠٠ »

٢١ ج ٣٠ اذا اعتق عبده وكان موسرا فقد عتق ، وان كان محتاجا وعليه ديون فهل يبيمه لوفاء دينه

٣٨٤ ج ٣١ ليس له أن يقتل نفسه وان كان سيده ظلمه واعتدى عليه ، عليه اذا لم يمكنه دفع الظلم عن نفسه أن يصير ٠٠ ، ان كان سيده ظلمه حتى فعل ذلك ٠٠ فعليه من الوزر ٠٠

٣٨٥ ج ٣١ اذا كان الرجل يمنع ماله من فعل ما أمر الله به ويكرههم على فعل ما نهى الله عنه كان خروجهم من تحت يده جائزا ٠٠

٢٨٦ ج ٣١ اذا اشترى ممالك للرجل باذنه  
فهم للرجل ، واذا اعتقهم بغير اذن المالك لم  
يصح عتقه ، وان اشتراهم بمال الرجل  
بغير اذنه فلصاحب المال ان يأخذهم ، وله ان  
يغرم هذا الفاسد ماله ، واذا اعتقهم هذا  
المشتري فلصاحب المال ان يأخذهم ويكون  
العتق باطلا

٢٥٥ ج ٣١ بيع المديون في الدين

٥٣٠ ، ٥٣١ ج ٢٠ ، ٢٤٩ ج ٣٥ الكتابة  
ليست على خلاف القياس

### احكام امهات الاولاد

٧٠ ج ٣٤ اذا ملك أمة حاملا من غيره  
ووطئها حرم استعباد الولد « كيف يستعبدونه  
وحولا يحل له ٥٠ »

٣٧٤ ، ٣٧٥ ج ٣١ له والدة ولها جارية  
فواقعتها بغير اذن والدته فحملت منه فولدت  
غلاما وملكها ويريد ان يبيع ولده من الزنا :  
ينبغي له ان يعتقه ، وهل يعتق عليه من  
غير اعتاق

٥٦١ - ٥٦٨ ج ٢٠ « قضي في رجل وقع على  
جارية امراته ان كان استكرهها فهي حرة  
وعليه لسيدتها مثلها وان كانت طارعتة  
فهي له وعليه لسيدتها مثلها » لا فرق بين  
أمة امراته وبين غيرها

٢٧٩ ج ٣١ وهل تصير أم ولد وولده  
حر (١)

٥٦٥ ، ٥٦٦ ج ٢٠ ممن مثل بعبدته أو  
استكره عبد غيره على التلوط عتق عليه

(١) تقدم ما يتعلق بالاسترقاق

ص ١٧٦ ، ١٧٧

٣٧٦ ج ٣١ ، ١٣٧ ج ٣٢ يجوز عتق  
ولد الزنا ويثاب معتقه ، وهل يعتق عليه  
بالملك

٣٩٣ ج ٣٠ أم الولد وأولادها منه أحرار  
١٧٨ ج ٢٩ قد يملك أم الولد ولا يملك  
بيعتها ولا هبتها ولا تورث عنه عند الجمهور  
ويملك ووطئها واستخدامها باتفاقهم

٤٩١ ج ١٧ من لم يجوز بيعها لم يجوز  
هبتها ولا ان تورث

### كتاب النطخ

٨٦ ج ٢١ ، ٩٢ ، ١١٣ ج ٣٢ ، ٤٢١ ج ٧  
الأمر بالنكاح - الواجب والمستحب - أمر  
بالمقد والوطء جميعا

٣٥٤ ج ٢٩ المقصود بالنكاح الوطء

٥١٥ ج ٢٠ القول بأن النكاح على خلاف  
القياس من أفسد الأقوال ، شبهتهم

٤٥٦ - ٤٦١ ج ١٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ج ٢٨ ،  
٤٦٢ ، ٤٦٣ ج ١٠ جاءت الشريعة بما يصلح  
به دين الانسان ويدنه

« وأتزوج النساء » وفي بضع أحدكم صدقة  
٩٠ ج ٣٢ للنصاري يحرمون النكاح على  
بعضهم ، ومن أباحوا له النكاح لم يبيحوا له  
الطلاق ، واليهود ٥٠

٦٦ ج ٣٢ « يا ٥٠٠ من استطاع منكم  
البائة ٥٠ القدرة على المؤنة

٦ ج ٣٢ من لا مال له هل يستحب ان  
يقترض ويتزوج

٢٠٧ - ٢٠٩ ج ١٤ ميل النفس الى النساء  
عام في طبع جميع بني آدم وقد يبتلى كثير  
منهم بالميل الى المردان ، وان لم يكن يفعل  
الفاحشة الكبرى كان بما هو دون ذلك من  
المباشرة ، وان لم يكن كان بالنظر ، من  
ابتلى ببعض ذلك فعليه ان يجاهد نفسه

٦ ج ٣٢ يعالج العشق المحرم بثلاثة أمور  
(١) التزوج أو التسري (٢) المداومة على  
الصلوات الخمس ٠٠ والدعاء في وقت  
السحر ٠٠ (٣) ان يبتعد عن مسكن الشخص  
والاجتماع بمن يجتمع به

٢٠٧ - ٢١٠ ج ١٤ « من عشق نعت وكرم  
ثم مات مات شهيدا »  
٢٥٢ - ٢٥٩ ج ٢١ ، ١٣٩ ج ١٠ ابن  
سينا وأتباعه يأمرون بعشق الصور  
مملئين ٠٠ ، ما في ذلك من الفساد (١)

٢٦٩ ج ٣٢ ( ولن تستطيعوا ان تعدلوا  
بين النساء ) في الحب والجماع ، العدل في  
النفقة والكسوة

٣٣٧ ج ١٥ المصاحبة والمصاهرة والمواخاة  
لا تجوز الا مع أهل طاعة الله « المرء على دين  
خليله فليُنظر أحدكم من يخالل »

٢٥١ ، ٢٥٢ ج ٢١ ، ٤١٩ ج ١٥ ، ١٠٩ -  
١٢٠ ج ٢٢ ان كان النظر لمصلحة راجحة  
كنظر الخاطب والطبيب ونحوهما أبيع لكن  
مع علم الشهوة

٣٥٤ ، ٣٥٥ ج ٢٩ « اذا التقى الله في قلب  
أحدكم خطبة امرأة فليُنظر إليها »

(١) وانظر مرض العشق ص ١٩٢ ج ١  
الفهارس العامة

٢٤٩ ج ٢١ « أنظر إليها فان في أعين  
الأنصار شيئا » تستحب الرؤية ولا تجب ،  
ويصح النكاح بدونها ، ليس من عادة  
المسلمين ان يصفوا المرأة المنكوحاً  
كما يصفون المبيع ، الفرق بين اختلاف  
الصفات في المبيع وفي النكاح

١١٨ ج ٢٢ لم تنه عن ابداء وجهها ويديها  
وقدميها للنساء ولا لغير المحارم

١١٣ ج ٢٢ للمرأة كشف رأسها في بيتها  
وعند زوجها وذوي محارمها

١١١ ج ٢٢ ينظر العبد الى مولاته للحاجة  
ولا يخلو بها

٣٧٢ - ٣٧٥ ، ٤١٨ ج ١٥ ، ٢٥٠ ج ٢١  
يستثنى من ذلك من تحصل الفتنة بترك  
احتجابه وابداء زينته

٢٤٩ - ٢٥٢ ، ٢٤٥ - ٢٤٧ ج ٢١ ، ٣٧٠  
ج ٢٨ النظر الى الأمرد ثلاثة أقسام (١)

٢٤٥ ج ٢١ ، ٤١٢ ج ١٥ ، ٢٤٧ - ٢٤٩  
ج ٣٢ يحرم التلذذ بمس ذوات محارمه  
والمرأة الأجنبية والأمرد

٣٩٦ ج ١٥ لا يجوز للمرأة ان تنظر الى  
الرجال الأجانب بشهوة ولا بغير شهوة

٣٧٠ ج ٢٨ ، ٢٥١ ج ٢١ ، ٤١٩ ج ١٥ ،  
٥٠٥ ، ٥٤٦ ج ١١ النهي عن الخلوة  
بالأجنبية وتعليل ذلك

(١) انظر بحث النظر الى الأجنبية  
والأمرد ٠٠٠ وغض البصر عن ذلك  
ونظرة الفجأة ص ٣٠٧ ، ٣٠٩ -  
ج ١ من الفهارس العامة

٦٤ ج ٣١ يمنع سكنتى المرأة مسح الرجال  
والرجال مع النساء

١٢ ج ٣٢ الذى يتكلم شبه كلام النساء  
وهو « ملنجير » يجب نفيه واخراجـه ،  
لا يسكن بسين الرجال ولا بسين النساء  
« اخرجوهم من بيوتكم » (١)

٩ ج ٣٢ لا يجوز أن يخلو بأمرأة أخيه  
وبنات عمه وبناات خاله ، ان دخل مع غيره  
بلا خلوة ولا ربية جاز

١١ ج ٣٢ المطلقة ثلاثا اجنبية من الرجل ،  
ليس له ان يخلو بها ولا ينظر اليها

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٣٢ الخلوة بالأمرد ومضاجمته  
حرام (١)

٢٤٨ ج ٣٢ يمكن تعليم المردان وتاديبهم  
بدون هذه المفاسد

٨ ، ١١ ، ١٢ ، ٩٥ ج ٣٢ ، ٢٩ ج ٣٤  
لا يجوز التصريح بخطبة المعتدة من غيره في  
عدة طلاق أو وفاة ، ولا ينفق عليها  
ليتزوجها ، من فعل هذا استحق العقوبة  
في الدنيا والآخرة ، وزجر عن التزويج بها

٨ ، ٩٥ ، ٩٦ ج ٣٢ ان كانت بائنا ففى  
جواز التمريض نزاع ، فكيف اذا كان في  
تكاح تحليل

١١ ، ١٢ ج ٣٢ لا يجوز له ان يواطئها على  
ان يتزوج غيره ثم تطلقه وترجع اليه ولا يجوز  
ان يطئها ما تنفقه في ذلك

١١ ، ٨ ، ٩٥ ج ٣٢ اذا كان الطلاق رجـميا  
لم يجز التصريح ولا التمريض أيضا ، فكيف  
اذا كانت في عصمة زوجها

(١) (١) ويأتى في العشرة

٧ ، ٩ ج ٣٢ ، ٢٠٧ ج ٣١ لا يجوز للرجل  
ان يخطب على خطبة أخيه اذا اجبب الى  
النكاح وركنوا اليه ، وتجب عقوبة من فعل  
ذلك واعان عليه ، وهل يكون نكاح الثانى  
صحيجا أو فاسدا

١٠ ج ٣٢ اذا خطب امرأة وركن اليه ٠٠  
واشهدوا بالاملاك المتقدم على العقد وقبضوا  
منه الهدايا لسم يجعل لغيره ان يخطبها ،  
والأشبه ان العقد الثانى باطل

١٨ ج ٣٢ يستحب عقده في المساجد

٢٢٢ - ٢٢٦ ج ١٤ ، ٢٧٧ - ٢٩٠ ج ١٨  
خطبة الحاجة - خطبة ابن مسعود - شرحها  
٢٨٦ ، ٢٨٧ ج ١٨ وتستحب هذه الخطبة  
في افتتاح مجالس التعليم والوعظ والمجادلة  
وليست خاصة بالنكاح

١٢ - ١٤ ج ٣٢ الأسباب التى بين الله  
وعبادـه ، وبين العباد : الخلقية والكسبية ،  
الشرعية والشرطية ( يا أيها الناس اتقوا  
ربكم ٠٠ والأرحام ) وجوب الوفاء بعقد  
النكاح

فصل

أركانـه

١٣ - ٢١ ج ٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ج ٢٠  
تصح العقود بكل ما دل على مقصودها من  
قول أو فعل

٥٣٣ - ٥٣٥ ج ٢٠ ، ٦٤ ، ١٣٣ ج ٣٢  
أصح قولى العلماء ان النكاح ينعقد بكل  
لفظ يدل عليه وهو مذهب جمهور العلماء  
وعليه كل التصوص وهو أحد القولين في  
مذهب أحمد ونصوصه لا تدل الا عليه

٥٠٤ - ج ٨ اذا اكره على عقد النكاح او غيره فهو باطل

٣٩ ج ٣٢ الصغيرة البكر يزوجه ابوها ولا اذن لها

٢٢ ، ٢٣ ج ٣٢ الصحيح أن مناط الاجبار هو الصغر لا البكارة

٢٢ - ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٥٢ ، ٥٧ ج ٣٢ اجبار الأب - أو الأب والجد - لابنته البكر البالغ على النكاح فيه قولان (١) يجبرها (٢) لا يجبرها ، وهو الاظهر في الكتاب والسنة والاعتبار

٢٣ - ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ج ٣٢ لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستامر فقليل له ان البكر تستحي فقال اذنها صماها ، ٣٣ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٢ ج ٣٢ «البكر يستأذنها ابوها» والصحيح ان استئذنها واجب ٣٩ ، ٤٠ ج ٣٢ «ان اباه زوجها وهي كارهة فرد نكاحه»

٢٩ ج ٣٢ ان كانت البكارة زالت بوثبة أو بأصبح أو نحو ذلك فكالبكر

٢٤ ، ٣٩ ، ٤٠ ج ٣٢ عمدة المجبرين : «الثيب أحق بنفسها من وليها» «والبكر يستأذنها أبوها»

٢٣ ، ٢٤ ج ٣٢ الذين قالوا بالاجبار تنازعوا فيما اذا عينت كفوا وعين الأب كفوا آخر

٢٩ ، ٣٩ ج ٣٢ ان كانت ثيبا من زوج وهي بالغ فلا تنكح الا باذنها لا الأب ولا غيره بالاجماع

١٥ - ١٧ ، ٣٢ ج ٧ ، ٩ - ٦ ج ٢٩ ، ٥٣٣ - ٥٣٥ ج ٢٠ عمدة من قال لا يصح النكاح الا بلفظ «الانكاح» و«التزوج» - الا في لفظ اعتقك وجعلت عتقك صداقك - أنهم قالوا ما سوى هذين كناية والكناية تفتقر الى نية والشهادة على النية غير ممكنة وهو ضعيف لوجوه

١٧ ج ٣٢ ومنهم من يجعله تعبداً ، ضعفه أيضاً

١٥ ، ١٦ ، ٦٤ ج ٣٢ ثم ألفاظ هي حقائق عرفية ابلغ من لفظ «انكحت» : «املكتها بما ملك من القرآن»

١٥ - ١٧ ، ١٣٣ ج ٣٢ ، ٩ - ١٣ ج ٢٩ ومنعوا عقده بغير العربية لمن يحسنها ٠٠٠ بناء على ذلك

١٨ ج ٣٢ يعقد بالعربية كالأذكار المشروعة ١٢ ج ٢٩ لو قيل بكراهة العقود بغير العربية - كما يكره سائر أنواع الخطابات بغير العربية لكان متوجهاً

١٣٩ ، ١٤٠ ج ٢١ الموالاة بين الإيجاب والقبول واجبة ، لو تأخر القبول عن الإيجاب حتى خرجا من ذلك الكلام الى غيره أو تفرقا بإبدانها فلا بد من إيجاب ثان ، اذا أوجب النكاح لغائب وذهب اليه الرسول فقبل في مجلس البلوغ صح العقد ، غلط بعض أصحابه في ذلك

### فصل

#### شروط

#### (٢) رضاهما

٣٩ ، ٥٢ ج ٣٢ المرأة لا ينيهي لأحد ان يزوجه الا باذنها فان كرهت لم تجبر على النكاح

٢٩ ، ٣٠ ، ٤٢ ج ٣٢ اذا تزوجت بغير اذنها  
ثم اجازت العقد جاز ولا يحتاج الى استئناف،  
لا سيما اذا كان الأب يستقدها بكرا وأنه  
لا يحتاج الى استئذنها ، والا فهو نكاح  
الفضولي ...

٥٦ ج ٣٢ اذا تزوج العبد بغير اذن مواليه  
فهو موقوف على الاجازة

٥٤ ج ٣٢ الأمة والمملوك الصغير لسيدهما  
ان يزوجهما بغير اذنها ، البالغ هل لسيدته  
ان يزوجه بغير اذنه ويكرهه على ذلك

٥٢ ج ٣٢ اذا رضيت كفوا وجب على  
وليها كالأخ والعلم ان يزوجه به

٤٠ ، ٥٢ ج ٣٢ البكر البالغ ليس لغير  
الأب والجد تزويجها بمن لا ترصاه

٤٣ - ٥٠ ج ٣٢ اليتيمة اذا بلغت تسع  
سنين زوجها الأولياء - من العصبات  
او الحاكم ونائبه - بكفوء لها وبمهر مثلها  
وهو اعدل الأقوال

٤٥ ، ٤٦ ، ٥٢ ج ٣٢ الذين جوزوا نكاحها.  
لهم قولان (١) انها تزوج باذنها ولها الخيار  
اذا بلغت (٢) لا تزوج الا باذنها ولا خيار لها  
اذا بلغت وهو الصحيح « تستاذن اليتيمة في  
نفسها فان سكبت فهو اذنها وان أبت  
فلا جواز عليها » لا تنكح اليتيمة حتى  
تستاذن « اليتيمة »

٥٠ ، ٥١ ج ٣٢ لو زوجها حاكم يرى ذلك  
كان تزويجه حكما لا يمكن نقضه ، ان كان  
الحاكم شافعيًا ، فان كان قد قلد من يصحح  
هذا النكاح وراعى سائر شروطه وكان ممن

له ذلك جاز ، وان كان قد أقدم على ما يعتقد  
تحريره لم يجز فعله ، وان كان قد ظنها  
بالغا فزوجها فكانت غير بالغ لم يصح النكاح  
٢٩ ، ٤٢ ج ٣٢ وان كانت ثيبا من زنا  
فكالثيب من النكاح ، ينبغي استئذنها  
بالأدب

٣٠ ج ٣٢ ليس لأحد الأبوين ان يلزم الولد  
بنكاح من لا يريد واذا امتنع لم يكن عاقا

٣٠ ، ٣١ ج ٣٢ ان كان سفيها محجورا  
عليه لم يصح نكاحه بدون اذن أبيه ويفرق  
بينهما ، واذا فرق بينهما قبل الدخول  
فلا شيء عليه ، وان كان رشيدا صح نكاحه  
وان لم يأذن له أبوه ، واذا تنازع الزوجان  
هل نكح وهو رشيد أو سفيه فالقول قول  
مدعي الصفة

١٩ ج ٣٢ تزوجه في مرضه صحيح  
ولا تستحق الا مهر المثل

### (٣) الولي

١٣١ ج ٣٢ دلالة الكتاب والسنة وهدي  
الصحابة على تزويج الولي المرأة

٢١ ، ٥٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ج ٣٢ النكاح  
بغير ولي باطل ، يمز من فعل ذلك ، طائفة  
يقيسون الحد في ذلك بالزجم وغيره « لا نكاح  
الا بولي » أيضا امرأة تزوجت بغير اذن  
وليها ...

١٨ ج ٣٢ تزويج النفي ابنته من ذمي جائز  
٣٦ ج ٣٢ لا يزوج المسلم الكافرة : بنته  
او غيرها ، المسلم اذا كان مالكا للأمة زوجها  
بحكم الملك وكذلك اذا كان ولي أمر زوجها  
بحكم الولاية

١٨ ، ٣٦ ج ٣٢ لا ينبغي ان يكون الكافر متوليا لنكاح مسلم ، ولا يظهر بطلان العقد ٣٧ ج ٣٢ من لا ولي لها لا تزوج الا باذن السلطان وهو الحاكم

١٣١ ج ٣٢ ، ١٣ ج ٢٩ المرأة لا تزوج نفسها

٣٤ ، ٣٥ ج ٣٢ من كان لها ولي من النسب وهو العصبية أو الولاء مثل أبيها وجدها وأخيها وعمها وابن أخيها وابن عمها ، وإن كانت معتقة لمعتقها : فلهذا يزوجه الولي بأذنها ، والإبن ولي عند الجمهور ولا يقتصر الى الحاكم

٥٨ ج ٣٢ الذي يأذن له في النكاح مالك نفسه أو وكيله وناطق النصيب المحبس

٥٨ ، ٥٩ ج ٣٢ تزوج المعتقة بدون اذن معتقها في صحته قولان

٥٩ ج ٣٢ يزوج المعتقة من يزوج معتقها بأذن المعتقة مثل أخ المعتق ان كان أهلا والا زوجها الحاكم

٥٤ ج ٣٢ الذي يزوج الأمة سيدها أو وكيله ٣٣ ، ٥٧ ، ٥٢ ج ٣٢ اذا خطبها من يصلح لها فعل أولاد سيدها ان يزوجهما

٣٥ ج ٣٢ من لا ولي لها ان كان في القرية أو الحلة نائب حاكم زوجها هو وأمير الأعراب ورئيس القرية ، واذا كان فيهم امام مطاع زوجها ايضا بأذنها

٣٣ ، ٣٤ ج ٣٢ اذا زوجها الحاكم يحكم أنه وليها ولم يكن لها ولي أولى منه صح وإن ظنها عتيقة وكانت حرة الأصل ، ومن يقول ان المعتقة يكون زوجها المعتق وليها والقاضي

نائبه فاذا زوج الحاكم بهذه النياية ولم يكن قبولها من جهتها ولكن من كونها حرة الأصل ففيه نظر

٣٢ ج ٣٢ اذا برطل ولي المرأة ليزوجه اياها فزوجها ثم صالح صاحب المال عنه فهو آثم والنكاح صحيح ولا شيء على المرأة

٥٢ ج ٣٢ يجب على الأولياء ان ينظروا في مصلحة المرأة لا في أهوائهم ، إنما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلم الذين يزوجون نساءهم لمن يختارونه لغرض لمصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك أو يخلونها حتى تفعل ، ويعضلونها عن نكاح من يكون كفوا لها

٣٧ ج ٣٢ اذا حلف الولي الأقرب ان لا يزوجها حنث اذا فعل المخلوف عليه أو وكيله ، اذا كان الخاطب كفوا للولي الأبعد ان يزوجها أو يزوجه الحاكم بأذنها ودون اذن المعتق

٣٣ ج ٣٢ من العلماء من يقدم الحاكم اذا عضل الأقرب ومنهم من يقدم العصبية ، اذا لم يكن له عصبية زوج الحاكم بالاتفاق وكذا لو امتنع العصبية كلهم أو اذنوا للحاكم

١٠٠ ، ١٠١ ج ٣٢ النكاح بولاية الفاسق يصح عند جماهير الأئمة

٣١ ج ٣٢ ان غاب غيبة بعيدة انتقلت الولاية الى الأبعد أو الحاكم ، ولو زوجها شافعي معتقدا ان الولد لا ولاية له فهو من مسائل الاجتهاد ، اذا زوجها مالكي يعتقد أنه لا يزوجه الا ولدها فليس عليه وزوجه من يعتقد ولدها ولم يكن هذا الحاكم زوجها بولايته ولا زوجت بولاية من نسب له ، ولا فهو باطل



٥١ ج ٣٢ وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له فوجد لها أخ غائب غيبة منقطعة ولم يكن يعرف حينئذ لها أخ لا يبطل النكاح  
١٩ ج ٣٢ اذا زوجها خالها فنكاحها باطل وللأب ان يجده

١٩ ج ٣٢ من شهد ان خالها أخوها وان أباها مات وجب تعزيره وتعزير الخال  
٢٠ - ٢٢ ج ٣٢ لها أب وأخ وركيل إبيها في النكاح حاضر وجاءت بأجنبي ادعت أنه أخوها : يجب تعزيرها وتعزير أليفا ، لو عزرها ولي الأمر مرات كان حسنا ، ويعاقب الزوج أيضا ، والذي ادعى أنه أخوها والمعرفون ، نوع عقوبة الشهود ، يعزر هؤلاء الحاكم والمحاسب وغيرهما من ولاية الأمور  
٣١ ج ٣٢ اذا لم يكن أخوها عاضلا لها وكان أهلا للولاية لم يصح نكاحها بدون إذن

٣٧ ج ٣٢ ليس للحاكم ان يمنع من يتوكل للولي ويعقد العقد على الوجه الشرعي  
١٧ ، ١٨ ج ٣٢ توكل الذمي في قبول نكاح مسلمة فيه نزاع ...

١٧ ج ٣٢ لو وكل امرأة أو مجنوناً أو صبياً غير مميز لم يجز ، وإن كان الوكيل ممن يصح منه قبول النكاح يأنّ وليه فوكل في ذلك ففيه قولان ، وإن كان يصح منه قبول النكاح بلا إذن لكن في الصورة المعينة لا يجوز لما منع فيه صحت الوكالة

٣٦٤ ج ٢٨ القرعة اذا خفي الأمر

٥٤ ج ٣٢ المملوك يقبل لنفسه اذا كان كبيرا ويقبل له وكيله ، وإن كان صغيرا فسيده يقبل له ، واذا كان المملوكان له قال بحضرة شاهدين زوجت مملوكي فلانا بأمتي فلانة

### فصل

#### (٤) الشهادة

١٢٧ - ١٣٣ ج ٣٢ اشتراط الاشهاد دون غيره ضعيف

٣٥ ج ٣٢ ، ١٥٨ ج ٣٣ ليس في اشتراطه حديث ثابت

١٢٨ - ١٣٣ ، ٣٨ ج ٣٢ المشترون للاشهاد مضطرون : منهم من يجوز شهادة فاسقين ، ومنهم من اشترط ان يكونا مستورين ، وشهد بعضهم فاوجب ان يكونا معلومي العدالة ، وقيل ان عقده حاكم ، ثم المعروف العدالة عند حاكم البلد ، وإن اشترطوا ما يكون مشهورا بالخير

١٣٠ ، ٣٨ ، ٣٥ ، ٩٤ ، ١٢ ، ١٢٧ ج ٣٢ ، ١٥٨ ج ٣٣ الذي لا ريب فيه ان النكاح مع الاعلان يصح وإن لم يشهد شاهدان ، ومع الكتمان والاشهاد فيه نظر ، واذا اجتمعا صح بلا نزاع ، وإن خلا عنهما فهو باطل عند العامة ..

١٣١ ج ٣٢ وإن كان الناس ممن يجهل بعضهم حال بعض ولا يعرف من عنده هل هي امرأته أو خديته فقد يقال يجب الاشهاد  
٣٥ ج ٣٢ ان كان النكاح بحضرة شاهدين من المسلمين صح وإن لم يكن هناك أحد من الأئمة

٩٤ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ج ٣٢ ،  
 ١٥٨ ج ٣٣ بطلان نكاح السر عند عامة  
 العلماء ، لا سيما اذا تزوجت بلا ولي  
 ولا شهود وكتبوا ذلك  
 ١٠٣ ج ٣٢ ويستحقان العقوبة ، ان اعتقد  
 ان هذا نكاحا جائزا كان الوطء فيه وطء  
 شبهة يلحق الولد فيه  
 ٤٢ ج ٣٢ اذا زالت بكارتها بمكروه وعلم  
 من يتزوجها بذلك فشهد الشهود انها  
 ما زوجت كانوا صادقين  
 ٤٠ ، ٤١ ، ٥٦ ج ٣٢ الاشهاد على اذنها  
 ليس شرطا في صحة العقد عند الجماهير ،  
 اذا قال الولي اذنت لي في العقد فعقد وشهد  
 الشهود ثم صدقته كان النكاح صحيحا  
 ظاهرا وباطنا ، وان انكرت فقولها مع يمينها  
 ولم يثبت النكاح  
 ٤١ ، ٤٢ ج ٣٢ الذي ينبغي لشهود النكاح  
 ان يشهدوا على اذن الزوجة قبل العقد لوجوه  
 ٤٢ ج ٣٢ الماقد الذي هو نائب الحاكم اذا  
 كان هو المزوج لها بطريق الولاية عليهما  
 فلا يزوجها حتى يعلم أنها قد اذنت بخلاف  
 ما اذا كان شاهدا على العقد  
 ٤٠ ج ٣٢ يجب على ولي المرأة ان يتقي الله  
 فيمن يزوجها به ، ويتنظر في الزوج هل  
 هو كفوء او غير كفوء ، وليس له ان يزوجها  
 بزوج ناقص لفرض له وقد خطبها من هو  
 اصلح من ذلك الزوج  
 ٢٨ ج ١٦ ، ٥٦ ج ٣٢ نزاع العلماء في  
 الكفاءة : منهم من لا يراها الا في الدين ،  
 ومنهم من يراها في النسب ايضا ، وهن  
 هي حق لله او للادمي

٦٠ ، ٦١ ج ٣٢ لا يجوز لأحد ان يزوج  
 موليته رافضيا ولا من يترك الصلاة ، ومتى  
 زوجوه على أنه سني فصل الخمس ثم ظهر  
 أنه رافضي لا يصل أو عاد الى الرض  
 وترك الصلاة فسخوا النكاح ، ان تزوج  
 هو رافضية صح ان كان يرجو ان تتوب ،  
 ترك نكاحها افضل ، الرافضة المحضمة (١)  
 ٥٦ ، ٥٨ ج ٣٢ ليس للعلم ولا غيره من  
 الأولياء ان يزوج موليته بغير كفوء اذا لم  
 ترض بذلك ، ويستحق العقوبة  
 ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٣٧ ج ٣٢ الزاني الذي  
 لم يتب لا يجوز ان يزوج عفيفة  
 ٥٩ ، ٦٠ ج ٣٢ للولي ان يمنع موليته من  
 يتناول من الجهات السلطانية التي  
 يعتقد حراما ، لا سيما ان ورثها منه ،  
 ان كان يطعمها من غيره أو تاكل هي من  
 غيره فله ان يزوجها اذا كان الزوج متأولا  
 فيما يأكله  
 ٢٨ ، ٢٩ ج ١٩ هؤلاء لا يخصصون بالنسب  
 بل يقولون هي من الصلات التي تتفاضل  
 فيها النفوس كالصناعة واليسار والحرية  
 وغير ذلك ، ليس عن النبي نص صحيح  
 صريح في هذه الأمور ، لم ينص العرب دون  
 غيرهم بأحكام شرعية  
 ٥٤ ج ٣٢ تزويج الماليك بالامام جائز  
 سواء كانوا مالكا واحدا أو مالكين مع بقائهم  
 على الرق

(١) انظر الرافضة ص ١٧٤ ، ١٧٥  
 و ج ١ ص ٥٥ ، ٥٦

٨٤ ج ٣٤ لو وضيت بغير الكفو كان لولي  
آخر غير الزوج ان يفسخ النكاح  
٣٩ ج ١٩ تكره مناكحة الجن ٠٠

### باب المحرمات في النكاح

المحرمات على الأبد

١٨ ج ٣٣ نكاح المحارم باطل بالاجماع  
٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ١٤٠ ج ٣٢ ، ٢٨٢ ج ٢٩  
الضابط في المحرمات بالنسب : أن كل أقارب  
الرجل من النسب حرام عليه الا أربعة  
اصناف : بنات أعمامه ، وأخواله ، وعماته ،  
وخالاته

٦٥ ، ١٣٥ ج ٣٢ ( حرمت عليكم ٠٠ )  
يدخل في الأمهات أم أبيه وأم أمه وإن علت ،  
ويدخل في البنات بنت ابنه وبنت ابن ابنته  
وإن سفلت ، ويدخل في الأخوات الأخت من  
الأبوين والأب والأم ، ويدخل في الصمات  
والخالات عمات الأبوين وخالات الأبوين ،  
وفي بنات الأخ والأخت ولـد الأخوة وإن  
سفلن ٠٠٠

٦٨ ج ٣٢ لا يجوز له تزوج سرية جده  
التي كان يطؤها ، ويفرق بينهما ، ولا يحل  
إبقاؤها معه ، ان استحل ذلك استتيب

٧٧ ج ٣٢ اذا اشترى جارية فوطئها ثم  
ملكها لولده لسم يجوز للابن ان يطأها ان  
استحل ذلك استتيب

٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٧ ولد الزنا ليس بولد في  
الميراث ونحوه وهو ولد في تحريم النكاح  
والمحرمة ، اذا دلت دلالة على أنه ليس بأخ  
في الباطن استحب الاحتجاب منه ، قصة ابن  
وليدة زمة

١٣٤ - ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ - ١٤٦ ج ٣٢ ،  
٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٧ منذهب الجمهور أنه  
لا يجوز تزوجه ابنته من الزنا - وهو  
الصواب - ، تنازعوا هل يفسق أو يقتل اذا  
لم يكن متأولا معلورا

١٣٨ - ١٤٠ ج ٣٢ بنت التي زنا بها من غيره  
لا يحل التزوج بها ، اذا اشتبهت بغيرها  
حرمت عليه

١٣٩ ، ١٣٧ ج ٣٢ بنت الملاعبة لا تباح  
للملاعن عند عامة العلماء ، وليس فيه  
الاخلاف شاذ

٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٧ ، ١٣٧ ج ٣٢ ابن الملاعبة  
عند الجميع ٠٠ ولد في تحريم النكاح  
والمحرمة وليس ولدا في الميراث  
٣٢٤ ج ١٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ج ٣٣ تحريم  
الملاعبة على الملاعن

١٣٦ ، ١٣٩ ج ٣٢ « يحرم من الرضاعة  
ما يحرم من النسب » ، لا يثبت بالرضاع  
الا التحريم والمحرمة

١٣٩ ج ٣٢ أمهات المؤمنین أمهات في الحرمة  
لا في المحرمية

٣٠٤ ج ١٥ ضابط المحرمات  
بالمصاهرة : أقارب الزوجين كلهن حلال له  
الا أربعة اصناف : حلائل الآباء ، والأبناء ،  
وأمهات النساء وبناتهن : يحرم على الرجل  
أم امرأته وأم أمها وأبيها وإن علت ، وتحرم عليه  
بنت امرأته وهي الزبينة وبنت بنتها وإن  
سفلت ، وبنت الربيب ، ويحرم عليه ان  
يتزوج بامرأة أبيه وإن علا وامرأة ابنه وإن  
سفل

٦٦ ، ٧٧ ج ٣٢ ، ٣٠٤ ج ١٥ — هؤلاء الأصناف الأربعة يحرم بالعقد إلا الربيبة فانها لا تحرم حتى يدخل بأمرها ، وحمل الموت كالدخول

٦٦ ج ٣٢ بنات هاتين وأمهاتهما لا يحرم ، يجوز له ان يتزوج بنت امرأة أبيه وابنه

١٤٠ ج ٣٢ امرأة المتبنى تحل

٦٦ ، ١٠٣ ج ٣٢ من وطئ امرأة بما يعتقد نكاحا لحق به النسب وتثبت فيه حرمة المصاهرة وان كان باطلا .

٦٦ ، ٦٧ ج ٣٢ وكذا كل وطء اعتقد انه ليس حراما وهو حرام ، أمثلة

١٤٠ ، ٦٧ ج ٣٢ تنزع العلماء في الزنا المحض هل ينشر حرمة المصاهرة ، فإذا أراد ان يتزوج بأمرها وينتها من غيره . . . . . إذا قلد الانسان في هذه أجد القولين جاز

١٤٢ ج ٣٢ إذا زنا بأمرأة ومات فحمل يجوز لولده ان يتزوج بها

#### المحرّمات الى أمه

٦٩ ج ٣٢ تحريم الجمع . الضابط فيه ٦٨ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٧٦ ج ٣٢ ، ٢٨٢ ج ٢٩ « نهي ان يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها » ولو رضيت احداهما ، يتناول عمه كل من الأبوين ، ويتناول الجمع بين خالة الأب وخالة الأم والجدّة

٧٥ ، ٧٦ ج ٣٢ إذا كان أخاه من أبيه فقط لم تكن خالة احداهما خالة الآخر بل عمته

٧١ ، ٧٢ ج ٣٢ إذا كان بينهما حرمة بلا نسب أو نسب بلا حرمة جاز الجمع ، أمثلة

٧٢ ، ٧٣ ج ٣٢ تحريم الجمع يزول بزوال النكاح لا بالطلاق الرجعي

٧٦ ج ٣٢ ان تزوجها في عدة طلاق رجعي لم يصح العقد الثاني

٧٣ ، ٧٦ ج ٣٢ إذا كان الطلاق بائنا فهل يتزوج الخامسة في عدة الرابعة والأخت في عدة أختها

٧٦ ج ٣٢ إذا تزوج احداهما بعد الأخرى كان نكاح الثانية باطلا لا يحتاج الى طلاق ، ان دخل بها فارقها كما تفارق الأجنبية

٧٦ ج ٣٢ إذا أراد نكاح الثانية فارق الأولى فإذا انقضت عدتها تزوج الثانية ، ان طلقها طلقا أو طلقتين بلا عوض فان كان الطلاق رجعيا لم يصح نكاح الثانية حتى تنقض عدة الأولى ، فان تزوجها لم يجز ان يدخل بها ، فان دخل بها وجب ان يعتزلها ٧٦ ج ٣٢ وحل له أن يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في عدتها منه

٦٩ - ٧١ ، ١٨٤ ج ٣٢ من حرم جميعها في النكاح حرم في التسري

١٨٤ ج ٣٢ النكاح يقتصر فيه على عدد

٣٠٧ - ٣٢١ ج ٣٢ « اسلمت وتحتى عشر نسوة . . »

١٨٤ ج ٣٢ وله ان يستمتع بملك اليمين مطلقا من غير اعتبار قسم . . .

١٨ ج ٣٣ ، ٣٧٩ ج ٢٠ نكاح المعتنة باطل بالاجماع ، ولو من زنا

٨٨ ج ٣٣ عمر ومن وافقه حرموا المنكوحة في العدة على نكاحها ابدا

٧٨ ج ٣٢ طلق امرأته فلبثت ثمانية أشهر ثم تزوجت بأخر فلبثت معه شهرا ، ثم طلقها فلبثت ثلاثة أعوام ولم تحض ، ثم تزوج بها المطلق الأول : لا يصح العقد الأول ولا الثاني عليها ، ان تكمل عدة الأول ثم تقضى عدة الثاني ، ثم بعد انقضاء العدتين تتزوج من شاءت منها

٧٨ ، ٧٩ ج ٣٢ ان صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل ، عليه ان يفارقها ، وعليها ان تكمل عدة الأول ثم تعتد من وطء الثاني ، فان كانت حاضت الثالثة قبل ان يطأها الثاني فقد انقضت عدة الأول ، ثم اذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ثم تزوج من شاءت بنكاح جديد ٧٩ ج ٣٢ بانث فتزوجت بعد شهر ونصف بحيضة واحدة : تفارق هذا الثاني وتتم عدة الأول بحيضتين ثم تعتد من وطء الثاني بثلاث ثم يتزوجها بعقد جديد

١٠٣ ج ٣٢ اذا تزوجت الأمة تحت الحر قبل ان تفسخ النكاح فنكاحها باطل ، وان كان نكاحها الأول فاسدا فرق بينهما وتزوج من شاءت بعد انقضاء عدتها

١٠٥ ج ٣٢ اذا أقر أنه طلق امرأته من عدة تزيد على المدة الشرعية وكان فاسقا أو مجبولا لم يقبل قوله في استقاط العدة

١٠٥ ، ١٠٦ ج ٣٢ ، ١١١ ج ٣٣ تزوج امرأة ولا دخل بها ولا أصابها فولدت بعد شهرين : الصحيح ان العقد باطل ٠٠ ، ويجب التفريق بينهما ، ينبغي ان يفرق بينهما حاكم يرى فساد العقد

١٠٩ - ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٠٦ ، ١٤١ ، ١١٦ ج ٣٢ ، ٣٢٨ ج ١٥ ، ٣٨٠ ج ٢٠ نكاح الزانية حرام - بالكتاب والسنة والاعتبار - حتى تنوب ، على الزاني بها وغيره - وهو الصواب - الذين لم يعملوا بأية النور ذكروا لها تأويلا ونسخا ، ٠٠ ومالك والشافعي يشترطان الاستبراء وهو الصواب ، يحضه ٣٧٩ ج ٢٠ نكاح الحامل من الزنا باطل ١٤٣ ج ٣٢ اذا كان له جارية تزني فليس له ان يطأها حتى تحيض ويستبرأها من الزنا

١٤١ ج ٣٢ اذا كانت المرأة تزني لم يكن له ان ينسكها على تلك الحال ١٤٣ ج ٣٢ ، ٣٢٠ - ٣٢٨ ج ١٥ اذا كان له أمة يطؤها وهو يعلم ان غيره يطؤها ولا يخصنها فهو ديوث ، لا يدخسل الجنة ديوث

١١٦ ، ١٤٣ - ١٤٦ ج ٣٢ الجواب عن « لا ترد يد لامس ٠٠ » سنده ، ظاهره ، وما أول به

١٢٥ ج ٣٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ج ١٥ بتحقيق توبتها لا يكون بالمرادة ، لا بد ان يغلب على ظنه صدق توبتها

٣٣٠ ج ١٥ معرفة أحوال الناس تارة تكون بشهادات الناس ، وتارة بالجرح والتعديل ، وتارة بالاختبار والامتحان

١٤٥ ج ٣٢ والزاني لا يزوج حتى ٥٠  
٣٢١ ، ٣٣٠ ج ١٥ لا يجوز للمرأة ان  
تتزوج بمخنث يؤتى من دبره ، المخنث  
كالبيهي وتوبته كتوبتها

٨١ ، ٨٢ ، ٩٠ ، ٩٢ - ٩٧ ، ٩٧ / ٦ ،  
٩٨ ج ٣٢ ، ٢٨٢ اذا اوقع بالمرأة  
الطلاق الثلاث حرمت عليه حتى تنكح زوجا  
غيره - بالكتاب والسنة واجماع الامة -  
ويطأها فيه عند عامة السلف والخلف ،  
حكم من قال باباحتها او استحل وطئها بعد  
وقوعه / وان كان قبل بلوغها

٨٠ ج ٣٢ وكذا اذا طلقها قبل الدخول  
١١ ، ١٢ ج ٣٢ لا يجوز له ان يواطئها على ان  
تتزوج غيره ثم تطلقه وترجع اليه ، ولا يجوز  
ان يعطيها ما تنفق في ذلك (١)

٩٩ - ١٠١ ج ٣٢ ليس لأحد بعد الطلاق  
الثلاث ان ينتظر في الولي هل كان عدلا  
او فاسقا ليجمع فسقه ذريعة الى عدم وقوع  
الطلاق

١٠٩ ج ٣٢ القول بان المرأة المطلقة اذا  
وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها قول  
باطل ، ما يذكر عن المالكية وعن سعيد بن  
المسيب من عدم اشتراط الوطء قول شاذ  
٢٦٩ ، ١١٨ ج ٢٦ يحرم على المحرم الوطء  
ومقدماته

٢٦٩ ج ١٩ لا ينكح المحرم  
١٨٤ ، ١٨٥ ج ٣٢ لا يتزوج أهل الكتاب  
نساء المسلمين ، حكمة ذلك

١٠٠ ج ٨ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ج ٣٢  
اتفاق الامة على تحريم نكاح نساء المشركين  
(١) وانظر نكاح التحليل ص

١٨٢ ، ١٨٣ ج ٣٢ لا يجوز نكاح الوثنيات  
١٨٧ - ١٩٠ ج ٣٢ ، ١٠٠ ج ٨ ، ٣٢٢  
ج ٣٥ لا يجوز نكاح المجوسيات ، دليل  
ذلك ، وليسوا من أهل الكتاب ، ولأهل كتاب  
١٨٧ - ١٩٠ ج ٣٢ وسنوا بهم سنة أهل  
الكتاب غير ناكحي نسائهم ٥٠٠

٢١٢ - ٢١٦ ج ٣٥ ، ٩١ - ٩٤ ج ١٤ ،  
١٧٨ - ١٩١ ج ٣٢ ، ٥٤ - ٥٦ ج ٧  
دل الكتاب والسنة والاجماع القديم على حل  
نكاح الكتابية ، يحرمهن بعض الرافضة ،  
الجواب عن ( ولا تنكحوا المشركات )  
( ولا تمسكوا بمعصم الكوافر )

١٨١ ج ٣٢ في كراهة نكاحهن مع عدم  
الحاجة نزاع

٢٢٣ - ٢٢٤ ج ٣٥ ، ٥٥ ج ٧ الصواب  
المقطوع به ان كون الرجل كتابيا او غير  
كتابي حكم مستقل بنفسه لا ينسبه ، كل  
من تدين يدين أهل الكتاب فهو منهم ،  
م سواء كان أبوه او جده دخل في دينهم او لم  
ينخل ، وسواء كان دخوله قبل النسخ  
والتبديل او بعد ذلك ، وهو مذهب الجمهور  
والمخصوص الصريح عن أحمد وان كان بين  
أصحابه في ذلك نزاع

٢٢٢ - ٢٢٤ ج ٣٥ ، ٥٥ ج ٧  
المخصوص عن أحمد أنه لا بأس بنكاح نساء  
بنى قليب

١٨٢ ج ٣٢ تنازع العلماء في جواز تزويج  
الامة الكتابية (١)

(١) وانظر الدرر والنصيرية ٥٠٠  
والمرتدين في باب حكم المرتد

ذلك الحظر الا ما ورد الشرع باجازه وهو قول ٥٠٠، عدة هؤلاء : « قصة بهيرة » و « نهى ببيع وشرط »

١٣٢ - ١٨٠ ج ٢٩ الثاني ان الأصل في العقود والشروط الجواز والصحة ولا يحرم منها ولا يبطل الا ما دل الشرع على تحريمه وإبطاله نصا أو قياسا ، أصول أحمد المنصوصة عنه أكثرها يجرى على هذا القول ، ومالك قريب منه

١٣٥ ج ٢٩ فجوز أحمد في النكاح عامة الشروط التي للمشترط فيها غرض صحيح ١٣٥ ، ١٧٦ ج ٢٩ ، ١٦٤ - ١٦٦ ، ١٧٠ ج ٣٢ وجوز ان تستثنى المرأة ما يملكه الزوج بالاطلاق كاشتراطها ان لا تسافر معه ، ولا تنقل من دارها ، أو لا يتزوج عليها ولا يتسرى

١٦٩ ، ١٧٠ ج ٣٢ شرطوا عليه في العقدان كل امرأة يتزوج بها تكون طالقا وكل جارية يتسرى بها تمتق عليه : لا يقع عليه طلاق ولا غتاق ، اذا تزوج وتسرى كان الأمر بيدها ١٦٤ ج ٣٢ وكانت لها ابنة فشرط عليه ان تكون عند أمها صح

١٦٥ ج ٣٢ شرط مقام ولدها عندها ونفقت عليه : يرجع فيها الى العرف ويحتمل من الجهالة فيه مالا يحتمل في الثمن والأجرة ، متى لم يوف بها فلها الفسخ ، هل يتوقف على حكم حاكم ، اذا رفع الى حاكم يرى امضاء امضاء وان رأى إبطاله إبطله

٣٨٣ - ٣٨٦ ج ٣١ ، ١٠٤ ج ٣٢ نكاح الحر للملوك لا يجوز الا بشرطين ، اذا تزوجا للضرورة كان ولده مملوكا

١٨٢ ، ١٨٧ - ١٩٠ ج ٣٢ نكاح الأمة المجوسية مبني على أصليين (١) ان نكاح المجوسيات لا يجوز (٢) ان من لا يجوز نكاحهن لا يجوز وطنهن بملك اليمين كالوثنيات

٦٩ ج ٣٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ج ١٩ ما حرم بالنكاح حرم بملك اليمين فلا يحل التسري بنوات محارمه ولا وطه السرية في الاحرام والصيام والحيض

١٨١ - ١٨٦ ج ٣٢ وطه الاماء الكتابيات يملك اليمين أقوى من وطنهن بملك النكاح ٦٨ ج ٣٢ لا يجوز له تزوج سرية جده التي كان يطؤها ، ويفرق بينهما ، ولا يحل ابقاؤها معه ، ان استحل ذلك استتيب

٧٧ ج ٣٢ اذا اشترى جارية ووطأها ثم ملكها لولده لم يجز للابن ان يطأها ، ان استحل ذلك استتيب

١٨١ - ١٨٦ ج ٣٢ وطه الاماء الكتابيات يملك اليمين أقوى من وطنهن بملك النكاح ، الدليل على أنه لا يحرم التسري بهن وجوه

### باب الشروط في النكاح

١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٠٨ ج ٣٢ ، ٣٥٣ ج ٢٩ ، ٣٧٨ ج ٢٠ الشروط والموطاة المتقسم على العقد كالمقارن له في أصح قولي العلماء

١٢٦ - ١٨٠ ج ٢٩ ، ٢٧ - ٢٩ ج ٣١ قيل الأصل في العقود والشروط فيها ونحو

١٦٨ ج ٣٢ شرط ان يسكنها في منزل أبيه وكانت مدة السكن منفردة فعجز عن ذلك : لا يجب عليه ما هو عاجز عنه ، اذا كان قادرا على مسكن آخر لم يكن لها غير ما شرط لها ١٦٧ ج ٣٢ شرط عليه ان لا يدخل عليها الا بعد شنة فدخل بها . . . ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ج ٣٢ ، ٣٤٢ ج ٢٩ ، ١٢٥ ج ٣٤ « ان احق الشروط ان يوفى بها ما استحللتم به الفروج » ١٦٤ ج ٣٢ « مقاطع الحقوق عند الشروط ، ٣٥٠ - ٣٥٤ ج ٢٩ ، ١٥٧ - ١٥٩ ج ٣٢ للعلماء في الشروط الفاسدة اقوال (١) لا يصح النكاح . ثم هل يصح امضاء الشرط الفاسد (٢) يصح ، ويبطل الشرط (٣) يبطل نكاح الشغار والمتمعة ونكاح التحليل المشروط في العقد ، ويصح النكاح مع المهر المحرم ومع نفي المهر ١٥٧ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ٢٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ج ٣٢ ، ١٥٩ - ١٦١ ج ٣٢ ، ٣٤٣ ، ٢٨٢ ج ٢٩ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ج ٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ج ٣٤ تحريم نكاح الشغار ، نهي النبي عنه ، ابطال الصحابة له ، الملة أنهم اشفروا الفكاك عن مهر - وهو الأصح - وقيل الاشتراك في البضع ، وقيل حيث يكون المهر فالتكاح صحيح ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥١ ج ٣٢ ، ٣٧٨ ج ٢٠ المقصود في العقود معتبر ، وعلى هذا يبنى ابطال نكاح التحليل والمخالص بخلع اليمن و . . .

١٥٧ ج ٣٢ ، ٣٤٨ ، ١٣٥ ج ٢٩ من الشروط الفاسدة المحرمة في النكاح شرط التحليل ٦١ ج ٣٢ ولا تجبر المرأة على نكاح التحليل ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٠٨ ج ٣٢ اذا تزوجها الرجل بنية أنه اذا وطأها طلقها ليحلها للأول أو توطأ على ذلك قبل العقد لفظا أو عرفا فهو نكاح التحليل المحرم ١٥٣ ج ٣٢ رفاعه كان قد تزوجها نكاحا ثابتا . ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ٢٥٢ ج ٣٢ ، ٢٧٥ ج ٢٠ الأحاديث في تحريم نكاح التحليل « لمن الله المحلل والمحلل له » تليظ الصحابة في ذلك ٣٦ ، ٩٢ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ج ٣٣ نكاح التحليل لم يكن ظاهرا في عهد الرسول وخلفائه ٣٩ ، ٤٠ ج ٣٣ رأى طائفة من العلماء ان فاعله يثاب ، رده ١٥١ ، ١٥٢ ج ٣٢ لا تعل لزوجها الأول بهذا العقد ولا يحل للمحلل امساكها بهذا التحليل ١٦٠ - ١٦٣ ج ٣٢ على هذا القول لو تكهبا بنية التحليل أو شرطه ثم قصد الرغبة هو وهي واسقطا شرط التحليل فهل يحتاج الى استئناف عقد ، أصح الاقوال ١٥٢ ج ٣٢ لكن اذا كان قد تبين باجتهاد أو تقليد جواز ذلك فتحللت وتزوجها بعد ذلك فالأقوى لا يجب عليه فراقها



١٥٤ ج ٣٢ تزوج المرأة المطلقة بعبد  
يطؤها ثم تباح الزوجة : من صور التحليل

١٥٦ ج ٣٢ العبد الذي لا وطأ فيه أو فيه  
ولا يعد وطؤه وطئا لا نزاع في أنه لا يحلها  
١٥٣ ج ٣٢ اذا تزوجت بالمحلل ثم طلقها  
فعليها العدة ، ولا يحل للاول وطؤها ، عليه  
ان يمتزلها ، فإذا وطئها فهو زان ، فإذا  
جاءت بولد الحق بالمحلل ، ان علم المحلل ان  
الولد ليس منه بل من هذا العاهر فعليها  
ان ينفيه بلعان

٣٤٩ ج ٢٩ شرط الطلاق في النكاح اذا مضى  
الأجل شرط باطل

١٣٥ ج ٢٩ وينفسخ عنده بالفسر  
الفاصلة المنافية للمصوده كالتوقيف

١٢٧ ج ٣٢ نكاح المتعة مثل الاجارة  
١٢٧ - ١٥١ ج ٣٢ اذا قصد ان يستمتع  
بها الى مدة ثم يفارقها ففيه ثلاثة أقوال :  
قيل هو جائز ، وقيل انه نكاح تحليل ،  
وقيل مكروه . الصحيح انه ليس بنكاح  
متعة ولا يحرم

١٠٦ - ١٠٨ ج ٣٢ رجل ( ركاض ) يسير  
في البلاد في كل مدينة شهرا أو شهرين :  
له ان يتزوج في مدة اقامته ، لكن يتكح  
نكاحا مطلقا لا يشترط فيه توقيتا ،  
ان نوى طلاقها حتما عند انقضاء سفره كره ،  
وفي صحة النكاح نزاع

١٠٧ ، ١٤٨ ج ٣٢ لو نوى أنه اذا سافر  
واعجبته امسكها والا طلقها - جائز ، ولكن  
لا يشترط في العقد

١٤٨ ج ٣٢ شرط ان يسكنها بمعرف  
أو يسرحها باحسان : شرط صحيح

١٠٧ ج ٣٢ ، ٩٦ ج ٣٣ الترخيص في  
نكاح المتعة منسوخ « حرم متعة النساء » ١٠٠ ،  
١٠٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ ج ٣٢ اذا نوى الزوج  
الأجل ولم يظهره للمرأة ففيه نزاع

١٦٢ ، ١٦٣ ج ٣٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ج ٣٤ ،  
٣٤٨ ، ٣٤٩ ج ٢٩ المصححون لنكاح التحليل  
والشفاة ونحوهما قد يقولون ما نهى عنه  
النبي لم تصححه ولكن يبطل شرط نفى المهر  
في المقد وببطل شرط التحليل والتأجيل  
ويبقى العقد لازما

١٦٢ ، ١٢٦ ج ٣٢ ان قيل ينبغي مع الشرط  
الفاصل ان يخير القائد كالبيع ، الفرق

١٥٩ - ١٦١ ، ١٣٣ ج ٣٢ ، ١٢٥ ج ٣٤ ،  
٣٧٥ ج ٢٠ احتج الاكثرون على هؤلاء  
بالنصوص الثابتة والذي يقتضى الفساد  
وبان الصحابة ابطالوا هذه العقود

### فصل

٣٥٢ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ج ٢٩ ، ١٣٥  
ج ٣٤ اذا شرط ان يتزوجها بلا مهر لم ينعقد  
٦٣ ج ٣٢ ، ٣٥٠ - ٣٥٤ ج ٢٩ اذا شرط  
في النكاح نفى المهر ففي صحته قولان  
(١) يبطل (٢) يصح ، ويجب مهر المثل

١٥٩ ، ١٦٠ ج ٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ج ٢٩  
النكاح بالمهر الفاسد وشرط نفى المهر  
صحوه بناء على ان النكاح يصح بدون  
تسمية المهر ، الجواب

٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ١٣٣ ج ٢٩ اذا شرط في النكاح الخيار ففيه ثلاثة أقوال ، الأظهر صحته

١٣٥ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ج ٢٩ ، ١٦١ ج ٣٢ يجوز ان يشترط كل منهما في الآخر صفة مقصودة كالجمال والبكارة ونحو ذلك ، ويملك الفسخ بفواته ، واذا شرط الحرية والرق

١٧٥ ، ١٧٦ ، ٣٥٤ ج ٢٩ ، ١٦١ ج ٣٢ اشتراط الزيادة على مطلق العقد جائز مالم ينح منه الشرع ، واذا بائت بدوله فله الفسخ

١٧٥ ج ٢٩ اشتراط المرأة في الرجل اوكد ١٧٥ ، ١٧٦ ج ٢٩ ، ١٦١ ، ١٤٩ ج ٣٢ اذا اشترط الزوج أنه محبوب أو عنيّن أو ان المرأة رتقاء أو مجنونة صح الشرط

١٣٥ ج ٢٩ وهو من أشد الناس قولاً بفسخ النكاح ، ويجوز لفسخه بالتدليس كما لو وطئها حرة فظهرت أمة

٣٨٣ ج ٣١ ، ٥٣ ج ٣٢ اذا وطأها بنكاح يمتنعها حرة أو استبرأها فوطأها يظنها مملوكة فهنا ولله حر سواء كان عربياً أو عجمياً ويسمى « المفروء » وعليه الفسداء لسيد الأمة

١٠٤ ، ٢٩٨ ج ٣٢ اذا تزوج الحر الأمة لم يبطل بعقها ، وهل لها الفسخ

#### باب العيوب في النكاح

١٧٥ ج ٢٩ العقد المطلق يوجب سلامة الزوج من الجب والعنة عند عامة الفقهاء ٣٨٣ ج ٢٨ لو كان مجبوبة أو عنيّة لا يمكنه جاعها فلها الفرقة ٥٣٠ ، ٥٣١ ج ٢٠ اذا عجز عن وطئ

أو صدق كان لها الفسخ

٨٩ ج ٣٤ اذا تنازعا في الوطء وهي ثيب فما يصنع بالرجل

١٦١ ج ٣٢ ، ١٣٥ ج ٢٩ وكذلك له الفسخ عنده بالعيوب المانعة من مقصود النكاح

#### فصل

١٧٥ ج ٢٩ وكذلك يوجب سلامتها من موانع الوطء : كالرتق ١٧٢ ج ٣٢ ، ٣٥٤ ج ٢٩ وكذلك سلامتها من العيوب التي تمنع كماله كخروج النجاسات منه أو منها

١٧٢ ج ٣٢ ان كانت مستحاضة لا ينقطع دمها ٠٠ فهو عيب يفسخ به النكاح ولها الخيار مالم يصدر عنه ما يدل على الرضا بقول أو فعل فان وطئها بعد ذلك فلا خيار له الا ان يدعي الجهل

٣٥٤ ج ٢٩ ما يمكن معه الوطء وكمال الوطء لا تنضبط فيه اغراض الناس

١٧١ ، ١٧٢ ج ٣٢ اذا طهر بأحد الزوجين جنون أو جذام أو برص فللاخر الفسخ

١٧١ ج ٣٢ ان رضي بعد ظهور العيب فلا فسخ له

١٦٥ ج ٣٢ الأقوى ان الفسخ المختلف فيه كالعنة لا يفترق الى حكم حاكم

١٧١ ج ٣٢ ان فسخت قبل الدخول سقط مهرها ويعلمه لم يسقط

١٧٢ ج ٣٢ اذا فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه ، ان كان وطئها رجح بالمهر على مسن غره ، وله ان يحلف من ادعى الفرار عليه انه لم يغره

### باب نكاح الكفار

١٧٤ ج ٣٢ « ولدت من نكاح لا من سفاح »  
منكحهم في الجاهلية على انحاء

١٧٤ ، ١٧٥ ج ٣٢ النكاح في الجاهلية  
صحيح .. وكذلك سائر مناكح اهل الشرك  
التي لا تحرم في الاسلام ، ويلحقها احكام  
الارث الصحيح من الارث والايلاء وغير ذلك ،  
وفي لحوق النسب وثبوت الفرائض

٨ ج ٢٢ ما فعله الكافر من عقود النكاح  
التي يستحلها في دينه كالنكاح بلا ولي  
ولا شهود

١٧٥ ج ٣٢ لو اسلم الكافران اقرا على  
نكاحهما وان كانا لا يقران على وطء شبهة  
٣٣٧ ، ٣٣٨ ج ٣٢ الكافر اذا اسلمت  
امراته هل تتعجل الفرقة مطلقا او يفرق  
بين المدخول بها وغيرها او الامر موقوف مالم  
تتزوج فاذا اسلم فهي امراته ، دلالة  
الاحاديث على هذا القول ...

١٧٦ ج ٣٢ اذا هاجر زوجها قبل النكاح  
ردت اليه وان كانت قد حاضت

١٧٦ ج ٣٢ اذا اسلمت النصرانية قبل  
زوجها بساعة حرمت عليه

١٩٠ ج ٣٢ اذا ارتد ولم يعد الى الاسلام  
حتى انقضت عدة امراته بانته منه ، وان  
طلقها بعد ذلك لم يقع به الطلاق

١٩٠ ج ٣٢ اذا عاد الى الاسلام فله ان  
يتزوجها وان طلقها في زمن العدة قبل ان  
يعود الى الاسلام ففيه قولان

٣١٧ - ٣١٩ ، ٣٠١ ج ٣٢ « اسلمت  
وتحتي اختان .. »

٣١٨ - ٣٢١ ، ٣٠٢ ج ٣٢ « اسلم وتحتي  
عشر نسوة فقال اسلمك منهن اربعا »  
« طلق ايها شئت » ليس المراد الطلاق  
المعذور بل الفراق لوجوه

٣١٧ ، ٣١٨ ج ٣٢ اسلمت وعندى ثمان  
نسوة فقال اختر .. »

٣١٩ ، ٣٠٢ ج ٣٢ اذا اختار ما زاد على  
الاربعة كفى ولم يحتج الى انشاء طلاق  
في الباقي

٣٠٢ ج ٣٢ اذا اسلم وتحتي اكثر من اربع  
فقال طلقت هذه كان فرقة لها واختيارا  
للأخرى

### باب الصداق

٦٩ ، ١٢٦ ج ٣٤ ، ٣٤٤ ج ٢٩ لا بد من مهر  
مسمى مفروض أو مسكوت عن فرضه

١٩٢ - ١٩٤ ج ٣٢ السنة تخفيف الصداق  
وان لا يزيد على نساء النبي وبناته ، مقدار  
صداقهن والاحاديث في ذلك

١٩٢ - ١٩٥ ج ٣٢ يكره للرجل ان يصدقها  
ما يضره ان نكحه أو يعجز عن وفائه

١٩٥ ج ٣٢ من كان ذا يسار ووجد فاحب  
ان يعطي امراته صداقا كثيرا فلا بأس بذلك

١٩٣ ، ١٩٥ ج ٣٢ تكثر المهر للرئيساء  
والفقر سوهم لا يقتصدون اخذه من الزوج  
وهو لا ينوي ان يعطيهم اياه - مفكر قبيح

٣٤٤ ج ٢٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ج ٣٢ النبي  
خاصة جوز له ان يتزوج بلا مهر

١١ ج ٢٩ « التمس ولو خاتما من حديد »  
١٥ ، ١٦ ج ٣٢ « ملكتها بما ملك من  
القرآن »

٥ - ١١ ج ٢٩ « انكحتكها بما منك من القرآن »

٧٧ج ٢٤ اذا اصدقها تعليم صناعة وتعلمتها ثم قالت تعلمتها من غيره فالتقول قول من يشهد له العرف

٣٥١ ج ٢٩ المسلمون كلهم يجوزون ان يشترط في المهر شيئا معينا كهذا العبد وهذه الفرس

٤٠٨ ، ٤٠٩ ج ٢٩ اذا فسد المسمى في النكاح وجب بدل المهر المسمى : مثله ، او قيمته ، لا بدل البضخ

٥٢٠ - ٥٢٥ ج ٢٩ عوض المثل مداره على القياس والاعتبار للشيء مثله

١٩٥ ج ٣٢ يستحب تعجيل الصداق كله قبل الدخول ان امكن ، اذا قدم البضخ واخر البعض فهو جائز

٧٦ ج ٣٢ الصداق المؤخر لا يجوز ان تطالبه وان اعطاهها فحسن ، وان امتنع لا يجبر الا بعد فرقة بموت او طلاق ونحوه

٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ج ٢٩ ،

١٢٦ ج ٢٤ اذا اشترط ان يتزوجها بمهر محرم فهو نكاح باطل

٣٧٩ ج ٢٠ لو سميا المهر بما يعتقدان تحريمه بطل النكاح

٣٥٠ ، ٣٥١ ج ٢٩ المتزوجة على مهر لم يسلم لها موقوف على اجازتها

### فصل

٣٦٠ ج ٣٢ لو زوجها الأب واشترط لنفسه بعض الصداق جاز

١٠٣ ج ٣١ اذا قال زوجتك بنتي على ألف او على ان تعطيتها ألفا او على ان يكون لها في ذمتك ألف كان شرطاً ثابتاً وتسميته صحيحة

٣٦٠ ج ٣٢ ويجوز للأب ان يزوج المرأة بدون مهر المثل

وللاب قبض صداق محجور عليها لا رشيدة (١)

٢٠١ ج ٣٢ تزوج العبد بدون اذن سيده باطل اذا لم يجزه ، ان اجازه بعد المقدصع ٢٠٢ - ٢٠٥ ج ٣٢ اذا غر المرأة وذكر أنه حر ودخل بها وجب المهر ، وهل هو المسمى أو مهر المثل أم الخمسان ، ويتعلق هذا الواجب برقبته

٣٠٤ ، ٣٠٥ ج ٣٢ تزوج بأمرأة وفي ظاهر الحال أنه حر ثم طلقها وطالبته بحقوقها فقال أنه مملوك يلزمه القيام بحق الزوجة ٢٠٥ ج ٣٢ اذا ادعى أنه مملوك ولا بينة ولم يعرف خلاف ذلك ففي قبول قوله ثلاثة أقوال

### فصل

وتملك المرأة صداقها بالمقد (٢)

٣٤٣ ج ٢٠ ولها ثماؤه المعين

٢٦ ج ٣٢ وان طلق من اقبضها الصداق قبل الدخول والخلو فلها نصف الصداق ٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٣٠ غفر الزوج عن نصف الصداق ، وغفر المرأة اسقاط نصفه

(١) انظر ص ٢١٥ ، ٢١٦

(٢) انظر ص ١٩٩

## فصل

٢٦ ، ٣٦٣ ج ٣٢ وللاب ان يعفو عن نصف  
الصداق ، وهو الذي بيده عقدة النكاح  
٣٥٦ ج ٣٢ وان تنازعا هل اعطاها شيئا  
اولم يعطها ولم يكن حجة نقولها  
١٩٦ ج ٣٢ الشرط المتقدم على العقد اذا لم  
يفسخ حين العقد كالمقارن في اظهر قولي  
العلماء  
١٩٩ ج ٣٢ تزوج امرأة واعطاها المهر  
وكتب عليه صديق ألف دينار وشرطوا عليه  
انها ما تأخذ منك شيئا انما هذه عادة  
وسعة فتوفي : ليس لها المطالبة بذلك  
١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣٢ ما يقدمه الزوج للمرأة  
من النقد الذي اتفقوا عليه - غير الصداق  
المنسوب - اذا اعطاها الزوج ذلك أو بعضه  
أو بدله لم يحسب عليها من الصداق  
المنسوب ، وكذلك اذا كان قد اهدى لها  
١٩٨ ج ٣٢ اتفقوا على النكاح من غير عقد  
ناعطى أباهما لأجل ذلك شيئا فمات قبل  
العقد : اذا كانوا لم يمنعوه من نكاحها  
فليس له ان يسترجع ما اعطاهم  
٣٥٦ ج ٣٢ اذا اعطاها زائدا عن الواجب  
كمصاغ وحلي وقلائد على وجه التملك لها  
فقد ملكته ، وليس له اذا طلقها ابتداء ان  
يطلبها بذلك  
٣٥٦ ج ٣٢ وان كان اعطاهما لتتجمل به  
لا على وجه التملك فله ان يرجع به متى  
شاء  
٣٥٦ ج ٣٢ وان تنازعا هل اعطاها على  
وجه التملك أو الاباحة ولم يكن هناك  
عرف فالقول قوله

٢٦ ، ٣٦٣ ج ٣٢ وللاب ان يعفو عن نصف  
الصداق ، وهو الذي بيده عقدة النكاح  
٣٥٦ ج ٣٢ وان تنازعا هل اعطاها شيئا  
اولم يعطها ولم يكن حجة نقولها  
١٩٦ ج ٣٢ الشرط المتقدم على العقد اذا لم  
يفسخ حين العقد كالمقارن في اظهر قولي  
العلماء  
١٩٩ ج ٣٢ تزوج امرأة واعطاها المهر  
وكتب عليه صديق ألف دينار وشرطوا عليه  
انها ما تأخذ منك شيئا انما هذه عادة  
وسعة فتوفي : ليس لها المطالبة بذلك  
١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣٢ ما يقدمه الزوج للمرأة  
من النقد الذي اتفقوا عليه - غير الصداق  
المنسوب - اذا اعطاها الزوج ذلك أو بعضه  
أو بدله لم يحسب عليها من الصداق  
المنسوب ، وكذلك اذا كان قد اهدى لها  
١٩٨ ج ٣٢ اتفقوا على النكاح من غير عقد  
ناعطى أباهما لأجل ذلك شيئا فمات قبل  
العقد : اذا كانوا لم يمنعوه من نكاحها  
فليس له ان يسترجع ما اعطاهم  
٣٥٦ ج ٣٢ اذا اعطاها زائدا عن الواجب  
كمصاغ وحلي وقلائد على وجه التملك لها  
فقد ملكته ، وليس له اذا طلقها ابتداء ان  
يطلبها بذلك  
٣٥٦ ج ٣٢ وان كان اعطاها لتتجمل به  
لا على وجه التملك فله ان يرجع به متى  
شاء  
٣٥٦ ج ٣٢ وان تنازعا هل اعطاها على  
وجه التملك أو الاباحة ولم يكن هناك  
عرف فالقول قوله

٢٦ ، ٣٦٣ ج ٣٢ وللاب ان يعفو عن نصف  
الصداق ، وهو الذي بيده عقدة النكاح  
٣٥٦ ج ٣٢ وان تنازعا هل اعطاها شيئا  
اولم يعطها ولم يكن حجة نقولها  
١٩٦ ج ٣٢ الشرط المتقدم على العقد اذا لم  
يفسخ حين العقد كالمقارن في اظهر قولي  
العلماء  
١٩٩ ج ٣٢ تزوج امرأة واعطاها المهر  
وكتب عليه صديق ألف دينار وشرطوا عليه  
انها ما تأخذ منك شيئا انما هذه عادة  
وسعة فتوفي : ليس لها المطالبة بذلك  
١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣٢ ما يقدمه الزوج للمرأة  
من النقد الذي اتفقوا عليه - غير الصداق  
المنسوب - اذا اعطاها الزوج ذلك أو بعضه  
أو بدله لم يحسب عليها من الصداق  
المنسوب ، وكذلك اذا كان قد اهدى لها  
١٩٨ ج ٣٢ اتفقوا على النكاح من غير عقد  
ناعطى أباهما لأجل ذلك شيئا فمات قبل  
العقد : اذا كانوا لم يمنعوه من نكاحها  
فليس له ان يسترجع ما اعطاهم  
٣٥٦ ج ٣٢ اذا اعطاها زائدا عن الواجب  
كمصاغ وحلي وقلائد على وجه التملك لها  
فقد ملكته ، وليس له اذا طلقها ابتداء ان  
يطلبها بذلك  
٣٥٦ ج ٣٢ وان كان اعطاها لتتجمل به  
لا على وجه التملك فله ان يرجع به متى  
شاء  
٣٥٦ ج ٣٢ وان تنازعا هل اعطاها على  
وجه التملك أو الاباحة ولم يكن هناك  
عرف فالقول قوله

٢٠٣ ج ٣٢ اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج فباع العوض وقبضت الثمن ثم اقرت أنها قبضت الصداق من غير ثمن الملك : لا يبطل حق المشتري ، وللورثة ان يطلبوا منها ثمن الملك

### باب وليمة العرس

٢٠٦ ، ٩٤ ج ٣٢ وهي سنة ، منهم من أوجبها ، تحليل ذلك

٢٠٦ ج ٣٢ الاجابة اليها واجبة عند العلماء عند شروط ذلك وانتفاء موانع

اذا لم يحرم هجره (١)

٢١٥ ج ٣٢ ان عرف الحرام بعينه لم يأكل حتما ، وان لم يعرف عينه لم يحرم الاكل ، اذا كثر الحرام كان متروكا ورعا

٢١٤ ، ٢١٥ ج ٣٢ اذا كان أكثر ماله حلالا وفيه شبهة قليلة فاضاف الرجل أو دعاه وكان في الاجابة مصلحة الاجابة فقط وفيه مفسدة الشبهة (٢)

٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ٣٢ وليمة الختان جائزة ، ولم تكن الصحابة تفعلها ، الاجابة اليها ٢٠٦ ج ٣٢ وكذا وليمة الولادة ، الا ان يكون قد عرق عن الولد

٢٠٦ ج ٣٢ وليمة الموت بدعة ، وتكره الاجابة اليها

٢٠٧ ج ٣٣ « من أتى الى طعام لم يدع اليه دخل سارقا وخرج مقبرا »

(١) انظر الهجر ص ١٦٠ ، ١٦١

(٢) انظر ص ١٩٢ ، ١٩٣

١٠٦ ، ٥٤ ج ٣٢ تزوج امرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت بعد شهرين لا يستقر عليه المهر ، والعقد باطل ، يجب ان يفرق بينهما ، ولا مهر عليه ولا نصف مهر ولا متعة كسائر العقود الفاسدة اذا حصلت الفرقة فيها قبل الدخول ، ينبغي ان يفرق بينهما حاكم يرى فساد العقد

١٩٨ ج ٣٢ ان اعتقلت موته وطلاقه فهو وطء شبهة بتكاح فاسد فلها المهر ، وهل هو المسمى أو مهر المثل

٢٠ ج ٣٢ تزوجت برجل فهرب وتركها من ست سنين ولم يترك عندها نفقة ثم تزوجت ثم فرق الحاكم بينهما فهل يلزم الثاني الصداق

١٩٨ ج ٣٢ اذا علمت انها مزوجة ولم تستشعر موته ولا طلاقه فتزوجت فهي زانية مطاوعة لا مهر لها

٧٦ ، ١٩ ج ٣٢ هل له ان يتزوج هذه الموطوءة بالتكاح الفاسد في عدتها منه

٢٠٤ ج ٣٢ تزوج امرأة وكتب لها كتابها ودفع لها المال وبقي المقسط وطلبها للدخول يجب عليها تسليم نفسها ولا لخالتها ولا غيرها ان تمتعها ، تمر الخالة وتجبر المرأة ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ج ٣٢ تزوج امرأة ولها كتاب الى مدة : اذا كان مفسرا قسط عليه الصداق على قدر حاله ولم يجز حبسه ، أكثر العلماء يقولون قوله في الاعسار مع يمينه

٥٣٠ ج ٢٠ اذا عجز عن صداق أو سائر المعاوضات كان للأخر الرجوع في عوضه

وان علم ان ثم منكر (١).

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٥٤ ج ٣٢ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها بالخمير »

٩٤ ج ٣٢ من اعلانه الوليمة عليه والطيب والشراب ...

« اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف »

١٦٢ ج ٢٨ رخص في الضرب بالدف في الأعراس والأفراح للنساء والصبيان

٢١٦ ج ٣٠ ، ٥٦٦ ج ١١ ، ٥٥٣ ج ٢٩ يرخص لمن يصلح له اللعب ان يلعب في الأعياد ، كانت صغيرتان تفتيان أيام العيد في بيت عائشة والنبي لا يستمع اليهن ولا ينهانهن ، ولما قال أبو بكر : ابعزما الشيطان في بيت رسول الله قال دعهما فان لكل قوم عيدا ٠٠ « ليعلم المشركون ان في ديننا فسحة (٢) »

٤٢٧ ج ٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٣٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ج ٢٩ سماع الفنا على وجه اللعب من خصوصية الأفراح للنساء والصبيان ٥٥٣ ج ٢٩ نصب مغنية للنساء والرجال منكر بكل حال (٣)

٣١٥ ج ٣٠ وهو للرجال اما محرم أو مكروه ٥٥٣ ج ٢٩ غناه الرجال للرجال لم يبلغنا انه كان في زمن الصحابة

(١) انظر ص ١٥٥ وسماع الفناء فيما يأتي

(٢) وانظر ص ١٦٢ ، ١٦٣ نشيد الحرب

(٣) وانظر أخذ الأجرة على ذلك ص ٢٢٩

٥٧٨ ج ١١ ، ٣٣٦ ج ٢٠ لما سئل مالك

عن يترخص فيه قال انما يفعله عندنا الفساق

٥٦٥ ج ١١ ، ١٥٤ ج ٢٢ لما كان الفنا

والضرب بالدف والكف من عمل النساء كان

السلف يسمون من يفعل ذلك من الرجال

مخنثا ، ويسمون الرجال المخنثين مخانيث

٢١٥ ج ٢٨ ، ٣٣٢ ج ١٥ انكار احمد

وغيره اشكال الشعر الغزلي الرقيق ، علة ذلك

٣١٣ ، ٣١٤ ج ١٥ ، ٤١٧ ، ٤٠٨ ج ١٠ ،

٥٧٤ ج ١١ « الفنا رقية الزنا » هو أعظم

الاسباب لوقوع الفواحش

٣١٤ ج ١٥ « الفنا يثبت النفاق في القلب

كما يثبت الماء البقل »

٥٣٢ ، ٥٣٣ ج ١١ « ان العيد اذا ركب

الدابة أتاه الشيطان وقال له تفن فان لم

يتفن قال له تمن »

١٦٠ - ١٦٣ ج ٢٨ « انما نهيت عن صوتين

أحمرين فأجرين : صوت عند نغمة لهو ولعب

ومزامير شيطان ٠٠ » (١)

٥٣٥ ، ٥٧٥ ج ١١ ، ١٦١ ج ٢٨ ، ٤١٧ ،

٤١٨ ج ١٠ « ٠٠ يستحلون الحر والحرير

والمعازف » المعازف آلات اللهو كلها (٢)

٤٢٤ ج ٣ ( المكاء ) الصغير ( التصدية )

التصفيق باليد

(١) وتقسم اللعب بالشطرنج والنرد

ص ٢٣٧ ، ٢٣٨

(٢) وانظر اتلافها ص ٢٤٤ ، ٢٤٥

### آداب الأكل والشرب

٣١٠ ، ٣١١ ج ٢٢ ، ٢١٢ ج ٣٢ كان النبي يأكل ما تيسر اذا اشتهاه ، ولا يرد موجودا ولا يتكلف مفقودا : ان حضر خبز ولحم أكله ، وان حضر فاكهة ولحم وخبز أكله ، وان حضر تمر وحده أو خبز وحده أكله ، وان حضر حلو أو عسل طعمه أيضا . وكان أحب الشراب اليه الحلو البارد ، وكان يأكل القثاء بالرطب ، ولم يكن اذا حضر لوان من الطعام يقول لا أكل لوتين ، ولا يستنع من طعام لما فيه من اللذة والحلاوة ، وكان أحيانا يمضي الشهران والثلاثة لا يوقد في بيته نار ولا يأكلون الا التمر والماء ، وأحيانا يربط على بطنه الحجر من الجوع

٢١٢ ج ٣٢ من أكل بنية الاستعانة على طاعة الله كان مأجورا وكذا ما ينفقه على أهله

٢١٣ ج ٣٢ لا يصح ترغيب النبي في أكل البطيخ

٢١١ ، ٢١٢ ج ٣٢ « من أكل بطيخا أصفر عمره »

٢١٢ ج ٣٢ ما نقل عن أحمد أنه امتنع من أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي كذب

٢٣ ج ٣٢ « أكل البطيخ بالرطب » ومعنى ذلك

٢١٣ ج ٣٢ « أكل البطيخ بالرطب الأصفر »

٢١٤ ج ٣٢ « اذا حضر الخبز لا تنتظروا شيئا » قاله بعض الناس ، معناه الأمر بالقناعة ، أما اذا كانوا منتظرين أدما يحضر فاكلهم الادم مع الخبز هو الذي يصلح

٣٥٢ ج ٣٢ التسمية عند الأكل ، واذا أكل أنواعا من الطعام

٥٦٧ ج ١١ « كان ابن عمر مع النبي فسمع صوت زُمارة راع فعدل عن الطريق وقال هل تسمع ؟ هل تسمع ؟ حتى انقطع الصوت »

٢١١ - ٢١٦ ج ٣٠ الثيباية لم يبيحها أحد من العلماء لا للرجال ولا للنساء لا في العرس ولا في غيره ، حديث زُمارة الراعي يدل على النهي عنها لوجوه

٥٣٥ ، ٥٧٦ ج ١١ السماع المشتعل على الشيبات والدفوف المصلصلة - اذا فعل على وجه اللهو واللعب - فمذهب الأربعة تحريمه (١)

٧٨ ج ١٠ ، ٥٦٧ ج ١١ الفرق بين السماع والاستماع

٥٧٠ - ٥٧٢ ج ١١ هذا السماع لم يرغب فيه وينسب اليه في الأصل الا متهم بالزندقة كابن الراوندي والفارابي وابن سميثا وامثالهم، وزعموا ان النفوس تزكو وترتاض به وتهذب به الأخلاق بخلاف الحنفاء

٥٧٠ ج ١١ الفارابي كان بارعا في الفنا الذي يسمونه « الموسيقى » حكايته مع ابن حيدان

٢٢٣ ، ٢٢٤ ج ٣٢ يقصر نظر كثير من المتفكّهة والمتفلسفة عن معرفة ما يجب الله ورسوله من مصالح القلوب ومفاسدها وأنواع المعارف بالله وملائكته .....

(١) انظر اذا فعل الفنا أو استعملت آلات اللهو على وجه العبادة ص ١٩٩ - ٢٠١ ج ١ من الفهارس العامة



٢١٢. ج ٢٣ « ان الله ليرضى عن العبيد يأكل الاكلة فيحمده عليها ... »

٢٠٨. ج ٣٢ الأفضل ان يتنفس في الشرب ثلاثا ويكون نفسه في غير الاناء ، وان شرب بنفس واحد جاز ، الأحاديث في ذلك « الطاعم الشاكر ... »

٢٠٩ - ٢١١ ج ٣٢ الأكل والشرب قائما مع العذر لا بأس به ، ومع علم الحاجة يكره ، وبه يحصل ألجمع بين النصوص وهي ... »

٢٦٤ ، ٢٦٥ ج ٣١ « تمضمض من لبن شربه وقال ان له دسما »

٣١٠ ، ٣١١ ج ٢٢ ، ٢١٢ ج ٣٢ وكان لا يصيب طعاما فان اشتهاه آكله والا تركه وأكل على مائدته الضيق ... »

٢١١ ج ٣٢ « أكل العنب دو ، دو »

٣١٢ ، ٣١٣ ج ٢٢ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ج ٣٢ المنحرفون عن طريقته في ذلك على وجهين : قوم يحرمون الطبيبات ويبتدعون رهبانية لم يشرعها الله ، وقوم يسرفون في تناول الشهوات مع اعراضهم عن القيام بالواجبات ٢١٢ ج ٣٢ الاسراف في الأكل مذموم

٢٠٧ ج ٣٢ « من أكل مع مفقود غفر له » ٣٢٧ ج ١٥ « لا يأكل طعامك الا تقي »

### باب العشرة

٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٢٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤ - ٢٩ ، ٧٤ / ٢٦١ ، ٢٧٥ ج ٣٢ يجب على كل من الزوجين ان يؤتي الى الآخر حقوقه بطيب نفس وانشراح صدر ، للمرأة حق في ماله وهو الصداق والنفقة وحق في بدنه وهو العشرة والمتعة / فضل طاعة المرأة لزوجها ،

اذا احسنت معاشرته زوجها كان موجبا لرضا ربها واکرامه من غير ان تعمل ما يختص بالرجال من الجهاد ونحوه

٨٤ ، ٨٥ ، ٩١ ج ٣٤ المعروف فيما له ولها هو موجب العقد المطلق

اذا لزم العقد وجب تسليم الحرية (١) مالم تشتط دارها أو بلدما (٢)

٢٨٤ ج ٢٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ج ٣٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٤ ج ٣٢ للرجل ان يستمتع منها متى شاء مالم يضربها أو يشغلها عن واجب

٢٩ ج ٢٨ لا يكره الجماع في ليلة من ليالي ولا يوم من الأيام

٨٩ ، ٩٠ ج ٣٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ج ٣٢ اذا اردا ان ينتقل بها الى مكان أو بلد آخر مع قيامه بما يجب عليه وحفظ حدود الله فعليها ان تطيعه ولو نهاما أبوها مالم تشتط خلافة

٢٦٥ ج ٣٢ ليس له أن يسكنها حيث شاء ولا يخرجها حيث شاء بل يسكنها في مسكن يصلح لئلا ، ولا يخرج بها عند أهل الفجور ، ولا الى أماكن الفجور ، ولا يماشر أهل الفجور على فجورهم ، متى فعل ذلك عوقب عقوبتين

٣٢٥ ج ١٥ مقارنة الفجار انما يلعلها المؤمن في موضعين

٦٢٤ - ٦٢٧ ج ٢١ ، ٢٦٨ ج ٣٢ لا يجوز وطء الحائض ، الخلاف في الكفارة ، اذا انقطع الدم ولم تفتسل ... ، الحكمة في ذلك ، والنفساء كالحائض ، الاستمتاع بهما ، وكيفيته

(١) وتقدم في باب الصداق

(٢) وتقدم في الشروط

الأحوال : فخدمة البدوية ليست مثل خدمة القروية ، وخدمة القوية ليست مثل خدمة الضعيفة .  
٢٤٧ - ٢٦٠ ج ٣٢ التشبيه بالبهاشم  
(١) عشرة المردان والتغزل فيهم (٢) النظر اليهم وتقبيلهم

### فصل

٨٩ ، ٨٥ ج ٢٤ ، ١٧٤ ج ٢٩ عليه  
ان يبيت عندها بالمعروف  
٢٧١ ج ٣٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٢٨ ، ١٧٣ ،  
١٧٤ ج ٢٩ ، ٨٥ ، ٨٩ ج ٣٤ ، ٥٣٠  
ج ٢٠ يجب عليه ان يطأ زوجته بالمعروف ،  
وهو أوكد من اطعامها ، الوطء الواجب :  
قيل في كل أربعة أشهر مرة ، وقيل بقدر  
حاجتها وقدرته - وهو أصح  
١٦٨ ج ٣٢ ليس له ان يطأها وطأ يضربها  
٨٣ ج ٣٤ يقدر الحاكم مقدار الوطء اذا  
ادعت أنه يضربها

٢٧٢ ج ٣٢ لا يحرم على الرجل النظر الى  
شيء من بدن امراته ولا لمسه ، يكره النظر  
الى الفرج ، وقبيل لا يكره ، وقبيل  
الا عند الوطء

٨٩ ، ٩٠ ج ٣٤ ، ٣٨٤ ج ٢٨ ، ٢٦٣ ،  
٢٦٤ ج ٢٨١ ، ٣٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٣٣  
لا يحل للزوجة ان تخرج من منزلها الا بأمره  
الا لموجب شرعي : فلا تفتقل ولا تسافر  
لغير حاجة الا بأذنه ولا يحل لأحد أن يأخذها

(١) انظر ص ٢٣٨

(٢) انظر ص ١٩٧ ج ١

٢٦٥ - ٢٦٨ ج ٣٢ وطء المرأة في دبرها  
حرام بالكتاب والسنة ، وهو قول جماهير  
السلف والخلف ، وهو المشهور من مذهب  
مالك ، جملة اللوطية الصغرى ، القول  
الأخر بالرخصة فيه من الناس من يجعله  
رواية عن مالك ، ومنهم من ينكر ذلك

٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ج ٣٢ أصل ذلك  
ما نقل عن نافع انه نقله عن ابن عمر ،  
من الناس من يقول غلط نافع على ابن عمر  
أولم يفهم مراده ، ومنهم من يقول غلط  
ابن عمر في فهم الآية ، سبب نزولها  
٢٦٦ ، ٢٦٨ ج ٣٢ « ان الله لا يستحيي  
من الحق لا تأتوا النساء في ادبارهن »  
« ٠٠ في حشوشهن »

٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ٣٢ من وطئها في الدبر  
وطأعته عزرا جميعا ، فان لم ينتهيا لفرق  
بينهما

٢٧ ج ١٠ العزل وتجديده التمسك ، عزل الماء  
لا يمنع انعقاد الولد اذا شاء الله  
١٠٨ ج ٣٢ حرمة طائفة من العلماء ،  
مذهب الأربعة جوازه باذن المرأة  
٢٧١ ، ٢٧٢ ج ٣٢ تضع دواء عند المجامعة  
يمنع نفوذ المنى في مجاري الحبل : في جواز  
ذلك نزاع ، الأحوط ان لا يفعل

٩٠ ج ٣٤ ، ٢٦٠ ج ٣٢ ، ٣٨٤ ج ٢٨  
تنازع العلماء هل عليها ان تخلعه في مثل  
فراش المنزل ومناولة الطعام والشراب والحيز  
والطحن والطعام لمالكه وبهاثمه مثل علف  
دوابه ونحو ذلك ، الصواب وجوب الخلعة  
بالمعروف من مثلهامثله ، ويتنوع ذلك بتنوع

اليه ويعبسها عن زوجها سواء كان ذلك لكونها مرضعا أو قابلة أو غير ذلك ممن الصناعات

٢٦٠ - ٢٦٣ ج ٣٢ زوجها أملك من أبويها وطاعته أوجب

٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ٣٢ إذا سافر بها أبوها بغير إذن الزوج عزو ، وتعزرو الزوجة إذا كان التخلف يمكنها ولا نفقة لها من حين سافرت

٩٠ ج ٣٤ وليس له أن يعبسها حبسا يضربها

١٦٨ ج ٣٢ ليس عليه أن يمكن من الدخول إلى منزله : لا أمها ولا أختها إذا كان معاشرها لها بالمعروف

٢٧٣ ج ٣٢ ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها إلا بإذن الزوج

٢٧٢ ج ٣٢ أجرت لبنها : ليس للمستاجر أن يمنع زوجها من وطنها إذا لم يكن فيه منع الحق السابق بعقد الاجارة

### فصل

#### القسم

٢٦٩ ج ٣٢ يجب عليه أن يعدل بين الزوجتين

٢٦٩ - ٢٧١ ج ٣٢ عليه أن يعدل في القسم بين الزوجتين ، إذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاث بات عند الأخرى بقسم ذلك ولا يفضل أحدهما في القسم

٢٦٩ ج ٣٢ أن كان يحبها أكثر ويظونها أكثر فلا جرم عليه ( ولن تستطيعوا ) « اللهم هذا قسمي فيما أملك »

٢٧٠ ج ٣٢ العدل في النفقة والكسوة هو السنة أيضا

٢٧٠ ج ٣٢ إذا أراد أن يطلق أحدهما فله ذلك ، فإن اصطاح هو وهي على أن تقيم عنده بلا قسم وهي راضية جاز

١٨٤ ج ٣٢ وله أن يستمتع بملك اليمين مطلقا من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل ونحو ذلك

### فصل

#### النشوز

٤١١ ج ١٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٣٢ النشوز لفة ، وشرعا أن تنفر عن زوجها بحيث لا تطيعه إذا دعاها إلى الفراش أو تخرج من منزله بلا إذنه ونحو ذلك فيما يجب عليها من طاعته

٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ج ٣٢ إذا امتنعت عن إجابته إلى الفراش كانت عاصية ناشزة ، وذلك يبيح ضربها ضربا غير مبرح وسقوط نفقتها وقسمها ( واللاتي تخافون )

٢٨١ ج ٣٢ إذا خرجت من بيته بلا إذنه كانت عاصية ناشزة مستحقة للعقوبة ولا نفقة لها ولا كسوة

٢٧٩ ج ٣٢ له أن يضربها إذا آذته أو تعدت عليه

٢٨١ ج ٣٢ حيث كانت عاصية له فيما يجب له عليها من طاعته لسم يجب لها نفقة ولا كسوة

٢٨١ ج ٣٢ وكذا إذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل

كانت هي الظالمة بدون اذنها ، وان كان هو الظالم فرقا بينهما بغير اختياره ، أكثر العلماء على أنهما حكمان يحكمان بغير توكيل الزوجين

١٦ ج ٣٣ الالتزام بالفرقة لمن لزم بمقام بالواجب من مسائل الاجتهاد

### باب الخلع

١٥٣ ، ١٠ ج ٣٣ الخلع هو الفرقة بعوض ٢٨٥ ج ٣٢ اذا كانت أهلا للتبرع جاز خلعها وإبرؤها بدون إذن حاكم ٣٥٥ ج ٣٢ اذا أبرأته مكرهه بغير حق أو كانت تحت الحجر لم يصح الإبراء ولم يقع الطلاق المعلق به

٣٠٧ ، ٩١ ، ٩٢ ج ٣٢ يجوز الخلع من الأجنبي وينبغي ان يكون مشروطا بما اذا كان قصده تخليصها من رق الزوج لمصلحةها في ذلك

٢٨٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٣٢ ، ١٥٢ ج ٣٣ الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة أن تكون المرأة كارهة للزوج فتمطيه الصداق أو بعضه فداه لنفسها ويخلعها

٢٩٧ ، ٣٢١ - ٣٤٤ ج ٣٢ قصة اختلاع امرأة ثابت بن قيس وقولها « اني لا انقسم عليه في خلق ولا دين ولكن أكره الكفر في الاسلام » فقال أتريدان عليه العديقة ... وطلقتها تطليقة وأمرها ان تمته بحيضة ، وطرق الحديث

٥٧٩ ج ٢٠ ولم يأمره بمهر المثل ٢٨٢ ج ٣٢ اما اذا كان كل منهما يريدان لصاحبه فهذا الخلع محلت في الاسلام ٢٦٤ ج ٣٢ « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها راحة الجنة »

٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٣٢ اذا كانت لا تصلي وجب عليه ان يأمرها بالصلاة ويحضها بالرغبة والرغبة ، ان امتنعت من تمكينه الا مع ترك الصلاة فلا فقة لها

٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٣٢ هجر الرجل لها على ترك الصلاة من أعمال البر ، ان أصرت على ترك الصلاة وجب عليه ان يطلقها

٢٦٤ ج ٣٢ ، ١١٢ ج ٣٣ اذا أمرها أبواها أو احدهما بما فيه طاعة الله مثل المحافظة على الصلوات وصدق الحديث وأداء الأمانة ونهوها عن تبذير ماله وإضاعته ونحو ذلك فعليها ان تطيعهما في ذلك ، ولو كان الأمر غير أبويها

٢٦٤ ج ٣٢ ، ١١٢ ج ٣٣ واذا نهاها الزوج عما أمر الله أو أمرها بما نهى الله عنه لم يكن لها ان تطيعه في ذلك

١٥٧ ج ٣٢ اذا تزوجها بكتاب صحيح كان عليه ان يقوم بما يجب لها ولا يتعدى عليها في نفسها وماله وما أخذ من ذلك ضمنه

١٥٧ ، ٢٨٣ ج ٣٢ وليس له ان يمنع من يكشف حالها - كالأم وغيرها - اذا اشتكت ، أو تسكن بجانب جيران من أهل الصدق والدين يكشفون حالها

٧٩ ج ٣٤ اذا تنازعا في الموطأ وهي ثيب لم يقبل مجرد قولها : بل ...

٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٥٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ج ٣٢ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ج ٣٥ اذا خيف الشقاق بينهما

ولم يعلم الظالم وليس بينهما بينة بمقتضى حكمين غير متهمين : حكما من أهل الرجل وحكما من أهل المرأة ، فإن رأيا المصلحة ان يجعلا بين الزوجين جمعا ، أو يفرقا بينهما : اما بعوض تبذله المرأة ان

٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٣٢ ليس لها ان تطيع أمها فيما تأمرها به من الاختلاع أو مضاجرتة حتى يطلقها ، ولا ان تطالبه من النفقة والكسوة والصداق بما تطليه حتى يطلقها ٢٦٤ ج ٣٢ « المختلعات والمنزعات من المناقات »

٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ٣٢ اذا ابغضته وهو محسن اليها طلبت منه الفرقة من غير الزام بذلك ، فان فعل والا أمرت بالصبر اذا لم يكن ما يببب الفسخ

٢٨٢ ج ٣٢ ان اكراه على فراقها بالضرب أو الحبس وهو محسن لمشرتها لم تقع الفرقة ٢٨٣ ج ٣٢ وان اكراه على الفرقة بحق مثل ان يكون مقصرا في واجباتها أو مضرا لها بغير حق من قول أو فعل كانت الفرقة صحيحة

٢٨٣ ، ٣٠٨ ج ٣٢ لا يحل للزوج ان يفضلها بأن يمنها ويضيق عليها حتى تعطيه بعض الصداق ولا يضربها لأجل ذلك

٢٨٣ ج ٣٢ اذا أتت بفاحشة مبينة كان له ان يفضلها لتفتدي منه وله أن يضربها - هذا فيما بينه وبين الله

٢٨٣ ، ٢٨٠ ج ٣٢ وأما أهل المرأة فيكشفون الحق مع من هو فيعينونه عليه فان تبين أنها هي التي تمت الحدود وأذنت للزوج في فراشه فهي ظالمة فلتفتد منه ، وان قال انه أرمدها الى عرس ولم تذهب الى العرس فليسأل الى أين ذهبت ، فاذا ذكر أنها ذهبت الى قوم لا ربية عندهم وصدقها أولئك القوم

أو قالوا لم تأت البنا والى العرس لم تذهب كان ربية وقوى قوله

٣٢٠ ، ٣٢١ ج ١٥ ، ٢٨٤ ج ٣٢ الزنا يبيح الاعضال حتى تفتدي منه نفسها ان اختارت فراقه أو تتوب

٢٨٥ ج ٣٢ لو قامت بينة بأنها سفيرة ولم تكن تحت الحجر لم يبطل الإبراء

### فصل

٢٨٩ - ٣١٣ ، ٣٢١ - ٣٤٤ ، ٣٤٨ ج ٣٢ ، ٢٨٤ ج ١٩ ، ٣٠٥ ، ١٥٢ ، ٩ ، ١٠ ج ٣٣ النزاع في الخلع : (١) انه طلاق بائن محسوب من الثلاث (٢) انه فرقة بائنة وليس من الطلاق الثلاث ، ترجيعه

٢٩٠ - ٢٩٣ ج ٣٢ لا يصح عن الصحابة ان الخلع طلاق بائن محسوب من الثلاث

٢٩٢ ج ٣٢ عذر من جعلها طلاق بائنة من الفقهاء ظنهم صحة ما نقل عنهم

٢٩٤ - ٣١٥ ج ٣٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ج ٣٣ أصحاب القول الأول تنازعوا هل من شرط كون الخلع فسحا ان يكون بغير لفظ الطلاق ونيته ؟ على ثلاثة أقوال (١) انه لا بد ان يكون بغير لفظه ونيته

٢٩٤ ، ٣١٦ ج ٣٢ ويقول هؤلاء اذا عري عن صريح الطلاق ونيته فهو فسخ ، وقد يقولون لا يكون فسحا الا اذا كان بلفظ الخلع والفسخ والمفادات - دون سائر الألفاظ كلفظ الفراق والسراح والإبانة وغير ذلك من الألفاظ التي لا يفارق الرجل امراته الا بها

٢٩٤ - ٢٩٦ ، ٣١٦ ج ٣٢ (٢) أنه ان كان  
بغير لفظ الطلاق - كلفظ الخلع والمفادات  
والفسخ - فهو فسخ سواء نوى به الطلاق  
أو لم ينو

٢٩٤ ج ٢٩٥ ج ٣٢ على هذا القول هل هو  
فسخ اذا عري عن صريح الطلاق بأي لفظ  
من الألفاظ والكنائيات أو هو مختص بلفظ  
الخلع والفسخ والمفادات : على وجهين

٢٩٦ - ٣١٦ ج ٣٢ (٣) أنه فسخ بأي لفظ  
وقع وليس من الطلاق الثلاث ، أصحاب هذا  
القول لم يشترطوا لفظا معينا ولا عدم نية  
الطلاق ، هذا القول هو مقتضى نصوص أحمد  
وأصوله ، وهو مقتضى أصول الشرح  
ونصوص الشارح

٣٠٩ ج ٣٢ / ١٥٢ ج ٣٣ على هذا القول  
اذا غارق المرأة بالموض عدة مرات كان له  
ان يتزوجها سواء كان بلفظ الطلاق أو غيره  
٢١ ج ٣٣ الخلع في الحيض جوزه أكثر  
العلماء لأنه ليس بطلاق على قول ٠٠٠

١٥٢ ج ٣٣ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ج ٣٢ الخلع  
تبين به المرأة البينونة الصغرى ، ليس له  
ان يتزوجها بعده الا برضاها

٢٨٨ ج ٣٢ اذا طلق زوجته طلاق رجعية  
فلما حضر عند الشهود قالوا قل طلقها على  
درهم فقال ذلك وقال انما قتله اقرارا بالطلاق  
الأول وليس ممن يعلم ان الطلاق بالعوض  
يبينها فالقول قوله يبينه

٣٠٩ ج ٣٢ اذا قيل الطلاق صريح في احدي  
الثلاث فلا يكون كناية في الخلع

٢٨٧ ج ٣٢ اذا ابرأته بشرط ان يطلقها  
بانت منه ولم يقع بها بعد هذا طلاق  
١٨ ، ١٢ ج ٢٩ ، ٣٠٤ ج ٣٢ يصح الخلع  
بغير اللفظ العربي

٣٠٠ ، ٣١٥ ج ٣٢ اذا شرط الرجعة في  
الموض هل يصح ، وهل تصح الرجعة  
٥٣٠ ج ٢٠ اذا عجزت عن عوض الخلع  
كان للأخر الرجوع في عوضه

٨ ، ٩ ج ٢٩ اذا قالت اخلعني على ألف  
فقبضته على الوجه المعتاد

٣٠٧ ج ٣٢ يجوز الخلع بدون الصداق  
المسمى باتفاق الأئمة ، وجوزه الأكثرون  
بأكثر من الصداقات ، ويجوز أيضا بغير  
جنس الصداق

٢٨٤ ، ٣٥٦ ج ٣٢ الجهاز الذي جاءت به  
من بيت أبيها عليه ان يردّه إليها بكل حال ،  
وان اصطالحوا فالصلح خير

٣٥٣ ج ٣٢ اذا خالعهما على ان تبراها من  
حقوقها وتأخذ الولد بكفالتة ولا تطالبه  
بنفقتة صح ، اذا خالعه بينهما من يرى صحة  
مثل هذا الخلع لم يجز لغيره أن ينقضه ،  
وان رآه فاسدا ، ولا يجوز ان يفرض عليه  
بعد هذا نفقة للولد

٣٥٣ ج ٣٢ يصح الخلع بالمصدم الذي  
ينتظر وجوده كما تحمل أمتها وشجرتها

### فصل

٢٨٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ج ٣٢ اذا كانا قد تواطا  
على ان توهبه الصداق وتبريه على ان يطلقها  
فأبرأته ثم طلقها كان ذلك طلاقا بائنا ،

٢٦ ، ٣٥٩ ج ٣٢ للآب ان يطلق ويخلع امرأة ابنه الطفل اذا رأى المصلحة

٢٦ ، ٣٥٨ - ٣٦١ ، ٣٥٥ ج ٣٢ الأطهر ان المرأة اذا كانت تحت حجر الآب فله ان يخالف معاوضة واقتداء لنفسها من الزوج اذا كان مصلحة لها ، اما اسقط مهرها وحققها الذي تستحقه بالنكاح فقد يكون عليها في ذلك ضرر ...

٣٥٩ ، ٣٦٠ ج ٣٢ يجوز عندهم كلهم ان يختلعا ( الآب ) بشيء من ماله ، ولها ان تخالعه ببالها اذا ضمن ذلك ( الآب ) ، وكان للزوج على الآب مثل الصداق أو مهر المثل ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٣٥ خلع الايمان باطل وهو اصح اقوال العلماء ، صورته ومضى حدث

٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٣٣ اذا خالغ وفعل المحلوف عليه معتقدا ان الفصل بعد الخلع لم تتناول به يمينه دخلت هذه الصورة في يمين الجاهل المتناول

٣٥١ ج ٣٢ اذا قال ان ابريتيني فانت طالق فقالت ابراك الله مما يدعي النساء على الرجال

٣٦١ ، ٣٦٢ ج ٣٢ طلقها ثلاثا وبراءته من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل : لا تدخل نفقة الحمل في الابراء ، ولو علمت بالحمل وبراءته من حقوق الزوجية فقط لم يدخل في ذلك نفقة الحمل ، الا ان يكون الابراء يقتضى ان لا يبقى بينهما مطالبة بعد النكاح أبدا

وكذلك لو قال ابريتني وأنا اطلقك ، أو ان ابريتني طلقتك ونحو ذلك ، وان كانت ابراءه براءا لا يتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فالطلاق رجعي ، وهل لها ان ترجع في هذا الابراء

٢٨٦ ج ٣٢ اذا كان الابراء منها لا يسبب منه ولا عوض لم ترجع فيه

٢٨٧ ج ٣٢ ان كان سياق الكلام يدل على انها ابراءه بشرط ان يطلقها بانت منه ولم يقع بها بعد هذا طلاق ، الشرط المتقسم على العقد كالمقارن ، والشرط العرفي كاللفظي ١٠٣ ج ٣١ اذا قال انت طالق على ألف ولم تقبل الزوجة

٣٥٧ ج ٣٢ اذا قال ان اعطيتني كتابك لهذا الرجل كنت طالقا ثلاثا وكان مقصوده اعطاء الكتاب على وجه الابراء فاعطته الكتاب عطاء مجردا ولم تبرمه منه لم يقع به الطلاق ، واذا قال كان مقصودي العطاء في ذلك

٣١٣ ج ٣٢ لا يحل ان يوقع الثلاث أيضا بالعوض

٣٥٤ ج ٣٢ قال لصهره ان جئتني بكتابي وبراءتي منه فبنتك طالق فجاء له بكتاب غيره ولم يعلم الزوج فقال بنتك طالق ثلاثا يظن الابراء صحيحا

٣١٤ ، ٣١٥ ج ٣٢ اذا بذلت له العوض على الثلاث المحرمة لم يقع الا المباح

٣١٠ ، ٣١٣ ج ٣٢ « وطلقها تطليقة ٠٠ » اذن له في الواحدة بعوض ونهي له عن الزيادة ٣١٤ ، ٣١٥ ج ٣٢ لو طلقها طلقتين وبذلت له العوض على الفرقة باللفظ الطلاق أو غيره لم تقع الطلقة الثالثة

## كتاب الطلاق

٣٠٥ ج ٣٢ ، ٣٦ ج ٢٤ الفرق بين الطلاق المطلق والطلاق مع العوض من ثلاثة أوجه :  
 يجعله الله رجعياً ، ويجعل فيه تبرص ثلاثة قروء وجعله ثلاثاً بخلاف الخلع

١٩ ج ٣٣ الطلاق ثلاثة أنواع (١) الرجعي ٠٠ (٢) البائن ٠٠ (٣) المحرم لها ٠٠

٨٩ ج ٣٢ إباحة رحمة منه بعباده لحاجتهم اليه أحياناً

٩٠ ، ٢٤٠ ج ٣٢ النصارى لا طلاق عندهم ، واليهود لا رجعة بعد ان تزوج غيره

٢٨٩ ج ٣٥ شرع الله الطلاق مبيعاً له ، أو أمراً به ، أو ملزماً له إذا أوقعه صاحبه ٢٩٨ ج ٣٥ ، ٨٩ ، ٣٢١ ، ٢٩٣ ج ٣٢ ، ٢١ ج ٣٣ الطلاق منهي عنه مع استقامة حال الزوج ، وحل هو محرم أو مكروه

٨١ ج ٣٣ ، ٢٦٤ ج ٣٢ الأصل في الطلاق الحظر وإنما أبيع منه قدر الحاجة « ان إبليس ينصب عرشه ٠٠ » « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق ٠٠ » « ان المختلعات والمفتزعات ٠٠ »

١١٢ ج ٣٣ ليس عليه ان يطلقها لقول أمه بل عليه ان يبر أمه ، وليس تطليق المرأة من برها »

١٦ ج ٣٣ الأب الصالح إذا أمر ابنه بالطلاق لما رآه من مصلحة الولد

١١٢ ج ٣٣ ، ٢٦٤ ج ٣٢ لا يجب عليها ان تطيح أباه ولا أمها في فراق زوجها - إذا كان متقياً لله ولا في زيارتهم

٢٧٧ ج ٣٢ يجب الطلاق إذا لم تصل

١٦ ج ٣٣ الزام المولي بالفرقة إذا لم يف في مدة التبرص

٨ ، ١٥ ، ٢١ ج ٣٣ متى يحرم

١٤٩ ج ٣٢ الرجل يملك الطلاق ولا تملكه المرأة

٣٦٨ ج ٣١ يقع الطلاق إذا كان عاقلًا مختارًا

١١٥ ج ١٤ ، ١٠٩ ج ٣٣ ، ٣٦٨ ج ٣٢ الأقوال في الشرع لا تعتبر الا من عاقل يعلم ما يقول ويقصده ، المجنون والطفل الذي لا يميز أقواله لفو ، وكذلك النائم

١٢٧ ، ١٢٨ ج ١٥ الجاهل بما عليه في الفعل من الضرر لا اعتبار برضاه وإذنه كما لو قال انت طالق ان دخلت الدار ونوى موجهاً عند الله من العرية وهو لا يعرف ذلك

١٠٤ ج ٣٣ ، ١١٧ ج ١٤ ، ١١ ، ١١/١٢ ج ١١ تنازعوا فمن زال عقله بغير سكر كالبنج هل يلحق بالسكران أو بالمجنون / السكر بالأحوال الباطنة

١٠٣ ج ٣٣ النشوان

١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ - ١٠٩ ج ٣٣ ، ١١٥ - ١١٨ ج ١٤ طلاق السكران فيه قولان : أصحهما أنه لا يقع ، ولا تنعقد يمينه إذا حلف به وهو احدى الروايتين عن أحمد ٠٠ أدلة ذلك

١٠٣ ، ١٠٤ ج ٣٣ تنازع العلماء في تصرفات السكران ، كثير من أجوبة أحمد فيه التوقف ٠ الأقوال الواقعة في مذهبه وغيره :



القول بصحة تصرفاته مطلقا ، والقول  
بفسادها مطلقا ، والفرق بين أقواله وأفعاله  
والفرق بين الحدود وغيرها ، والفرق فيما له  
وما عليه ، وما ينفرد به وما لا ينفرد به .  
الذي تدل عليه النصوص والأصول وأقوال  
الصحابه ان أقواله هدر

١٠٦ - ١٠٩ ، ١٠٢ ج ٣٣ الدليل على أنه  
لا تصح تصرفاته وجوه (١) أمر النبي  
باستنكاه ما عزر (٢) ان عباداته لا تصح  
(٣) ان جميع الأقوال مشروطة بالتمييز  
والعقل (٤) ان العقود وغيرها من التصرفات  
مشروطة بالتصود (٥) ان هذا من باب  
خطاب الوضع والاخبار . . .

١٠٣ - ١٠٦ ج ٣٣ ، ١١٧ ج ١٤ الذين  
أوقموا طلاقه لهم ثلاثة مأخذ (١) ان ذلك  
عقوبة له ، ضعفه (٢) أنه لا يعلم زوال عقله  
الا بقوله وهو فاسق يشر به فلا يقبل قوله  
في عدم العقل والسكر (٣) ان حكم التكليف  
جار عليه ، ضعفه

٣٨ - ٤٣ ج ٣٣ ما في القول بوقوع طلاق  
السكران ٠٠ من المفاسد

١١٠ ، ٩١ ج ٣٣ ، ٥٠٤ ج ٨ ، ١١٨  
ج ١٤ اذا اكراه على الطلاق بشئ حق لم يقع  
به عند جماهير العلماء

١١٠ ج ٣٣ واذا كان حين الطلاق قد أحاط  
به أقوام يعرفون بأنهم يعادونه أو يضربونه  
ولا يمكنه اذ ذاك ان يدفعهم عن نفسه وادعى  
أنهم اكروهوه على الطلاق قبل قوله ، فان كان

الشهود بالطلاق يشهدون بذلك وادعى  
الأكراه قبل قوله ، وفي تحليفه نزاع  
١١٠ ، ١١١ ج ٣٣ مسك وضرب وسجن  
وغصبوه على الطلاق فطلق لا يقع ويعز من  
أكراهه

٣٨ - ٤٣ ج ٣٣ ما في القول بوقوع طلاق  
المكره من المفاسد والحيل

١٠٩ ج ٣٣ اختصم مع زوجته خصومة  
شديدة فبلغ الأمر الى أنه لا يعمل ما يقول  
فقال لزوجته انت طالق ثلاثا : لا يقع به  
شيء

١٠٩ ج ٣٣ غضب فقال طالق ولم يذكر  
زوجته واسمها : ان لم يقصد بذلك ثلثيتها  
لم يقع بهذا اللفظ طلاق

١٢٠ ج ٣٣ اذا قال لو كيلى ان لم ترش به  
التفقة العادة فسلم اليها كتابها كان كتابا  
عن الطلاق ، فان قال الموكل انه اراد بذلك  
الطلاق أو علم ذلك بدلالة الحال ملك أن  
يطلق واحدة وسلم يملك أن يطلق ثلاثا  
الا باذن الموكل ، وان قال للموكل لم أريد  
بذلك أنه يطلقها ثلاثا قبل قوله ، واذا طلقها  
الموكل واحدة ثم راجعها الزوج صححت  
الرجعة

١١٨ ، ١١٩ ج ٣٣ اذا قال لزوجته الجديدة  
متى رديت أم أولادي كان طلاقا بيديك ثم  
طلق التي بيدها الوكالة بطلت الوكالة  
١١٩ ج ٣٣ اذا قال أملكك بيديك أو أمر فلان  
بيديك فله الرجوع فيه

## فصل

### طلاق السنة وطلاق البعدة

٥٠٠ ، ٢٠٦ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ١٥٧ ، ١٣٠ ، ٣٣ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٢ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ج ١٥ **الطلاق المباح** الذي يقع باتفاق العلماء هو أن يطلق الرجل امرأته طليقة واحدة إذا ظهرت من حيضتها بعد أن تفتسل وقبل أن يطأها ثم يدعها تتريص ثلاثة قروء . وهذا يسمى طلاق السنة - فان كان له مرض راجعها في العدة

٦٧ ، ٧٢ ، ١٥٧ ج ٣٣ إذا ارتجىها في العدة وتزوجها بعد العدة بمقد جديد وإراد أن يطلقها فإنه يطلقها كما تقسم ، ثم إذا سترجىها أو تزوجها مرة ثانية وأراد أن يطلقها فإنه يطلقها كما تقدم

٩٨ / ١٠١ ج ٣٣ وهل يطلقها في الطهر الأول الذي يلي حيضة الطلاق أولا يطلقها لا في الطهر الثاني من حيضة ثانية على قولين / أمره بتأخير الطلاق إلى الطهر الثاني لئتمكن من الوطء في الطهر الأول ٠٠٠

٤٥٠ ، ٤٥١ ج ١٥ ، ٨٩ ج ٣٢ الرجعية إذا قاربت انقضاء العدة لا يؤمر فيها بتطبيق ثان إذا لم يرتجىها وإنما يؤمر بتخلية سبيلها ٦٧ ج ٣٣ ، ٢٠ ، ٧١ / ٧١ ج ٣٣ ، ٤٢١ ج ٢٩ فان طلقها الثانية أو الثالثة في ذلك الطهر فهذا حرام وفاعله مبتدع عند أكثر العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه ، علة ذلك / والأظهر أنه لا يلزم

١٧ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ج ٣٣ ، ٣١١ ج ٣٢ وكذا إذا طلقها الثانية أو الثالثة قبل الرجعة

- بأن يفرق الطلاق على ثلاثة أظهار - أو المقعد عند مالك وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما

٧٢ ج ٣٣ وكذلك لو طلقها ثلاثا قبل أن تنقضى عدتها فهو حرام عند الأكثرين وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه

### الطلاق الثلاث

٧ ، ٨ ، ١٥ ، ٢٨ ، ٦٧ ، ٧١ - ٧٣ ، ٧٦ - ٩٨ ، ١٣٠ ج ٣٣ ، ١١ ج ٢٠ ، ٤٢١ ج ٢٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٨٧ ج ٣٢

وان طلقها ثلاثا ، في طهر واحد بكلمة واحدة أو كلمات - مثل أن يقول : أنت طالق ثلاثا ، أو أنت طالق وطالق وطالق ، أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق ، أو يقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، أو يقول أنت طالق ، عشر طلقات أو ٠٠ أو ٠٠ فللعلماء من السلف والخلف فيه ثلاثة أقوال ، وفيه قول رابع محدث مبتدع (١) أنه طلاق مباح لازم ، وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية القديمة عنه اختارها الخرقى وهو منقول عن بعض السلف ، رجوع أحمد عن القول بإباحته (٢) أنه طلاق بدعة محرم لازم ، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد في الرواية المتأخرة عنه ، وهذا القول منقول عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين (٣) أنه محرم ولا يلزم إلا طليقة واحدة ، وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف مثل الزبير وابن عوف ، ويروى عن علي وابن مسعود وابن عباس القولان ، وهو قول كثير من التابعين ومن بعدهم مثل طاووس وخلاس وابن عمر

ومحمد بن اسحاق ، وهو قول داود وأكثر أصحابه ، ويروى عن أبي جعفر وابنه ، وذهب إليه من ذهب من الشيعة ، وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد وبعض أهل الكلام (٤) لا يلزمه شيء ، قاله بعض المعتزلة والشيعة ، ولا يعرف عن أحد من السلف ، من أدلة هذه الأقوال

٩ - ١٥ ، ٦٧ ، ١٣٠ ، ١٥٦ ج ٣٣ ، القول الثالث ، أظهر لدلائل كثيرة (١) أن كل طلاق شرعه الله في المسخول بها رجعي إلا الثالثة ...

١٧ - ٢٠ ، ٢٤ ج ٣٣ (٢) ليس في الكتاب والسنة ما يوجب الإلزام بالثلاث لمن أوقعها جملة بكلمة أو كلمات

١٣ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٣ / ٨٤ ، ٨٧ ج ٣٣ ، ٣١١ ج ٣٢ (٣) « كان الطلاق على عهد الرسول وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر إن الناس قد استجعلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم فامضاه عليهم » / الذين ردوا هذا الحديث تأولوه بتأويلات ضعيفة ، أقوى ما ردوه به أنهم قالوا ثبت عن ابن عباس أنه أفتى بلزومها ، الجواب

١٣ - ١٥ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ج ٣٣ ، ٣١٢ ج ٣٢ (٤) « طلق ركانة امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها ٥٠ فسأله رسول الله كيف طلقتها ؟ قال طلقتها ثلاثا ، قال في مجلس واحد ؟ قال نعم ، قال إنما تلك واحدة فارجمها إن شئت ، فرأجمها » صحته

٦٣ ، ٧١ ، ١٣ ، ٨٤ ، ١٢ - ١٥ ج ٣٣ لم ينقل بإسناد ثابت أن النبي الزم بالثلاث من طلقها جملة واحدة ، وروي في ذلك أحاديث كلها ضعيفة باتفاق علماء الحديث بل موضوعة ١٤ ، ١٥ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٨٦ ج ٣٣ ، ٣١١ ، ٣١٢ ج ٣٢ « أن ركانة طلق امرأته البتة فقال له النبي آ لله ما اردت الا واحدة ؟ قال ما اردت الا واحدة فردها عليه » ضعيف ٧٣ ، ٧٧ ، ٨٦ ج ٣٣ وجاء في أحاديث صحيحة « أن فلانا طلق امرأته ثلاثا »

والمراد متفرقة

٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ج ٣٣ وجاء « أن الملاعن طلق امرأته ثلاثا ، وتلك لا سبيل له

إلى رجعتها

١٨ - ٣٠ ، ٨٩ ج ٣٣ (٥) ما أباحه الله تارة وحرمه أخرى إذا فعل على الوجه المحرم لم يكن لازما نافذا

٢٤ - ٣٠ ج ٣٣ فقول الطائفة الثالثة أشبه بالأصول والتصوص

١٣ - ١٦ ج ٣٤ من أنكر الفتيا بأنه لا يقع الطلاق وادعى الإجماع على وقوعه وقال أن الولد ولد زنا فهو المخالف لإجماع المسلمين ...

أعلام الأئمة المجتهدين : الصحابة ومن بعدهم

(١) في الإلزام بها

٨٢ ج ٣٣ الصحابة الذين روي عنهم الوقوع بها ، ومن لا يراه منهم ، أو يراه تارة

١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٩ ، ٤٠ - ٤٣ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ج ٣٣ الذين الزموا من أوقس جملة الثلاث بها مثل عمر : لما رأى الناس قد أكثروا مما حرمه الله عليهم من جمع الثلاث وهم لا ينتهون عن ذلك الا بعقوبة رأى عقوبتهم بالزامها لثلاث يفعلوها

٩١ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٣ - ٩٨ ، ٣٥ ج ٣٣ ، ٣١٢ ج ٣٢ الآثار الثابتة عن الزم بالثلاث مجموعة من الصحابة تدل على أنهم لم يجعلوا ذلك شرعا لازما ، بل كانوا مجتهدين في العقوبة بالزام ذلك ، والالزام بالعقوبة لمن لم يقم بالواجب مما يسوغ فيه الاجتهاد

٩١ ، ٩٣ - ٩٦ ، ٩٨ ج ٣٣ ليس مع من جعل ذلك شرعا لازما للأمة حجة يجب اتباعها من من كتاب أو سنة

٣١٢ ج ٣٢ وإذا لم يكن شرعا لازما ولا عقوبة اجتهادية لازمة ففايته أنه اجتهاد سائن مرجوح او عقوبة شرعية عارضة

٩٧ ج ٣٣ ، ٣١٢ ج ٣٢ العقوبة بذلك يدخلها الاجتهاد من وجهين : من جهة أن العقوبة بذلك هل تشرع أم لا ؟ فقد يرى الامام العقوبة بنوع لا يرى العقوبة به غيره ، ومن جهة أن العقوبة انما تكون لمن يستحقها

١٧ ، ٩١ ، ٩٧ ج ٣٣ ، ٣١٢ ج ٣٢ اما من لا يستحق العقوبة بجهل أو تأويل فلا وجه لزامه بالثلاث

٩٧ ج ٣٣ ، ٤٢٢ ج ٢٩ من لم يعلم أن جمع الثلاث محرم فلما علم أن ذلك محرم

تاب من ذلك اليوم ان لا يطلق الاسنيا فهو من المتقين في باب الطلاق فلا يتوجه الزامه بالثلاث بل بواحدة منها

٣٥ ج ٣٣ ومن كان يعلم ان ذلك حرام وفعل المحرم وهو يعتقد أنها تحرم عليه ولم يكن عنده الامن يفتيه بأنها تحرم عليه فانه يعاقب معاقبة يقدر ظلمه - كمعاقبة أهل السبب - ولهذا كان ابن عباس تارة يوافق عمر في الالزام بذلك للمكثرين من فعل البعدة المحرمة عليهم مع علمهم بأنها محرمة ، وروى عنه انه تارة لا يلزم الا واحدة

٤٢٢ ج ٢٩ الذين الزمهم عمر ومن وافقه بالطلاق المحرم كانوا عالمين بالتحريم وقد نهوا عنه فلم ينتهوا

٤٢٢ ج ٢٩ عمر عاقبهم بالالزام ولم يكن هناك تكاح تحليل فكانوا لاعتقادهم ان النساء يحرمن عليهم لا يقعون في الطلاق المحرم فانكفوا بذلك عن تعدي حنود الله

٣٠ - ٤٣ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ج ٣٣ طائفة من العلماء تقول لمن لم يجعل الثلاث المجموعة الا واحدة اثم خالفتم عمر وقد استقر الامر على التزام ذلك في زمنه ، وبعضهم يجعل ذلك اجماعا ، الجواب ، ما خولف فيه عمر

٩٠ ج ٣٣ الذين خالفوا قياس اصولهم في الطلاق خالفوه لما بلغهم من الآثار

٩١ ج ٣٣ ولما ثبت عندهم عن ائمة الصحابة أنهم الزموا بالثلاث مجموعة

## (٢) في ترك الالزام

١٧ ، ٤٠ - ٤٣ ، ٩٧ ، ٨٢ ج ٣٣ كثير من الصحابة والتابعين نازعوا ممن قال ذلك : اما انهم لم يروا التعزيز بمثل ذلك ، واما ان الشارع لم يعاقب بمثل ذلك

٣٦ - ٣٨ ، ٩٢ ج ٣٣ ، ٤٢٢ ج ٢٩ ولم يكن على عهد النبي وخلفائه نكاح تحليل ظاهر ، ولم يكونوا يحتاجون الى تحليل في الامر الغالب

٩٢ ، ٣٨ - ٤٢ ج ٣٣ اذا كان انفاذ الثلاث يفضى الى التحليل المحرم وغير ذلك ممن المفسد لم يجز أن تزال مفسدة حقيقية بمفسد أغلظ منها

٩٢ ، ٣٨ - ٤٣ ج ٣٣ من المفسد في الالزام بالثلاث

٤٢٢ ج ٢٩ الذين كان النبي يجعل ثلاثهم واحدة في حياته كانوا يتوبون

٤٢٢ ج ٢٩ فاذا صاروا يوقعون الطلاق المحرم ثم يردون النساء بالتحليل المحرم صاروا يفعلون المحرم مرتين ، بل ثلاثا ، بل أربعا ، فلا يحصل بالالزام في هذه الحال انكفاف عن تمدي حدود الله فترك الزامهم بذلك - وان كانوا ظالمين غير تائبين - خير من الزامهم به

## (٣) الالزام تأوة وترك الالزام تأوة

٩٢ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٣٥ ج ٣٣ ، ٤٢٣ ج ٢٩ ولهذا كان طائفة من العلماء - كابن البركات - يفتنون بلزوم الثلاث في حال دون حال كما نقل عن بعض الصحابة ، وهذا : اما لكونهم راوه ممن باب التعزير ، واما لاختلاف

اجتهادهم قراؤه تأوة لازما وتأوة غير لازم ٤٢٣ ج ٢٩ اذا قيل فالنبي استفتى ابن عباس ونحوه لو قيل له تب لتاب

٤٢٣ ج ٢٩ واذا كان الالزام عاما ظاهرا كان تخصيص البعض بالإعانة نقضا لذلك ولم يوثق بتوبته

٤٢٢ ج ٢٩ فالمراتب أربعة (١) : أما اذا كانوا يتقون الله ويتوبون فلا ريب ان ترك الالزام - كما كان في عهد النبي وأبي بكر - خير (٢) وان كانوا لا ينتهون الا بالالزام فينتهون حينئذ ولا يوقعون المحرم ولا يحتاجون الى التحليل فهذا هو الدرجة الثانية التي فعلها فيها عمر (٣) ان يحتاجوا الى التحليل المحرم فهنا ترك الالزام خير (٤) انهم لا ينتهون بل يوقعون المحرم ويلزمون به بلا تحليل فهنا ليس في الزامهم به فائدة الا آصار واغلال لم توجب لهم تقوى الله وحفظ حدوده ، بل حرمت عليهم نسائهم وخربت ديارهم بل ترك الزامهم أقل فسادا .....٠

١١٦ ، ١٣٢ ، ٨ ج ٣٣ الطلاق ثلاثا قبل الدخول ويعلمه سواء في ثبوت التحريم بذلك عند الأئمة الأربعة

٧ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٣٠ ج ٣٣ ، ٨٧ ، ٨٩ ج ٣٢ ، ٤٢١ ج ٢٩ ، ٢٩٨ ج ٣٥ وان طلقها في الحيض بدون سؤالها الطلاق ، أو بعد ان يطأها وقبل ان يتبين حملها فهذا الطلاق محرم ٠٠ ويسمى طلاق بدعة ، تعليل ذلك

٧ / ٦٦ ، ٧٠ - ٧٢ ، ٨١ ، ١٣٠ ج ٣٣  
الطلاق المحرم في الحيض وقبل تبين الحمل  
هل يقع فيه قولان معروفان للسلف والخلف  
/ والأظهر أنه لا يقع

٩٨ - ١٠١ ، ٢٠ - ٢٥ ج ٣٣ منشأ النزاع  
في وقوع الطلاق في الحيض أنه قال  
« مره فليراجعها حتى تحيض ثم تطهر »  
و ليطلقها طاهراً أو حاملاً ، فمن  
العلماء من فهم أنها رجعة المطلقة وبدوا على  
هذا ان المطلقة في الحيض يؤمر برجعتها مع  
وقوع الطلاق

٩٨ ، ٢٢ ج ٣٣ وهل هو أمر إيجاب  
أو استحباب على قولين ، وهل يطلقها في  
الطهر الأول الذي يلي حيضة الطلاق أولا  
يطلقها الا في الطهر الثاني من حيضة ثانية  
على قولين ، وهل عليه ان يطلقها قبل الطلاق  
الثاني

٩٩ ، ١٠١ ج ٣٣ وتنازعوا في علة منعه  
طلاق الحائض : هل هو تطويل العدة ،  
أو لكونه حال الزهد في وطئها ، أو تعبد

٩٩ ، ٢٢ - ٢٤ ج ٣٣ ومن العلماء من قال  
الأمر بمراجعتها لا يستلزم وقوع الطلاق بل  
لما طلقها طلاقاً محرماً حصل منه الاعراض  
عنها ومجانبتها لها لظنه وقوع الطلاق فأمره  
ان يردّها الى ماكانت

٩٩ ، ١٠٠ ج ٣٣ لو كان الطلاق قد وقع  
كان ارتجاعها ليطلقها في الطهر الأول  
أو الثاني زيادة ضرر عليها وزيادة في الطلاق  
المكروه

١٠١ ج ٣٣ أمره بتأخير طلاقها الى الطهر  
الثاني ليتسكن من الوطء في الطهر الأول ٠٠٠

٧٥ - ١٠١ ، ٣٥ ج ٣٣ اذا قال انت طالق  
ثلاثا وهي حائض فهو مبني على أصلين  
(١) ان الطلاق في الحيض محرم (٢) ان طلاق  
البدعة هل يقع ٠٠٠ على القول الراجح  
لا يلزمه شيء لكونها كانت حائضاً اذا كان  
من اتقى الله وتاب من البدعة

٧ ، ٦٦ ج ٣٣ وان كانت ممن لا تحيض  
لصفرها أو كبرها فانه يطلقها متى شاء  
سواء كان وطئها أولاً ، وهل يسمى طلاق  
سنة أو بدعة ؟ أو لا يسمى ؟

٧ ، ٧٠ ، ٧٦ / ٢٠ ج ٣٣ وان كان قد تبين  
حملها وأراد ان يطلقها فله ان يطلقها ، وهل  
يسمى طلاق سنة ؟ أولا يسمى طلاق بدعة  
ولا سنة ؟ / « ليطلقها طاهراً أو حاملاً »

٥٣٥ ، ٥٣٦ ج ٢٠ / ٤٤ ج ٣٣ قيل ان  
الصريح في الطلاق : هو لفظ الطلاق فقط /  
مما يكون بصيغة الفعل أو المصدر أو اسم  
الفاعل أو اسم المفعول ، وقيل هو الطلاق  
والفراق والسراح ، وقيل الصريح أهم من  
هذه الألفاظ

٤٤٩ ، ٤٥٠ ج ١٥ من قال ان السراح  
والفراق صريح في الطلاق لأن القرآن ورد  
بذلك ، وجعل الصريح ما استعمله القرآن  
فيه فقله ضعيف لوجهين

٩١ ج ٣٢ ، ٢٢٩ ج ٣٣ ، ٥٤٢ ج ١٥  
طلاق الهازل يقع

٣١٧ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ج ٣٢ اذا قدر ان لفظ  
الطلاق يحتمل الطلاق الممدود ويحتمل معنى  
آخر ونوى ذلك المعنى لم يقع بـه الطلاق  
الممدود

١٥٢ ج ٣ ، ٣١٧ ج ٣٢ ولفظ الصريح عندهم - كلفظ الطلاق - لو وصله بما يخرج به عن طلاق المرأة لم يقع به الطلاق كما لو قال انت طالق من وثاق السجن

٣١٧ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ج ٣٢ وهل يقبل منه في الحكم ؟ على قولين  
١١٤ ج ٣٣ اذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد وانما قصد واحدة لم يقع به الا واحدة

١١٤ ج ٣٣ لو اراد ان يقول طاهر فسبق لسانه بطالق لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله

٩ ج ٢٩ هل يقع الطلاق بالكتابة  
٣٠٤ ج ٣٢ يصح الطلاق بشي لفظ العربية باتفاق الامة

٢٤١ ج ٣٣ لو تكلم الا عجمي بلفظ الطلاق وهو لا يفهمه لم يقع

### فصل

كناياته نوعان

٨٢ ج ٣٢ ، ١٣٣ ج ٣٣ تنازعهم في الكنايات الظاهرة هل يقع بها واحدة رجعية ؟ او بائن ؟ او ثلاث ، او يفرق بين حال وحال ؟

١٥٢ ج ٣٣ والسلف وجهان في الخلف متفقون على ان اللفظ الذي يحتمل الطلاق وغيره اذا قصد به الطلاق فهو طلاق ، وان قصد به غير الطلاق لم يصير طلاقا ، وليس للطلاق عندهم لفظ معين ، فلهذا يقولون انه يقع بالصريح والكناية

١١١ ج ٣٣ اذا اوقع بها الطلاق قبل ان يقول اذهبي الى بيت أمك واراد يذكر انه يطلقها لا انه سيطلقها فهذا يقع به طلاق واحدة ان لم ينو أكثر

٣٠٢ ج ٣٢ يقع الطلاق بأي لفظ يحتمله . . .  
لم ينازع في ذلك الا بعض متأخري الشيعة والظاهرية . . . فاذا قال فارقتك أو سرحتك أو سبيتك ونوى به الطلاق وقع ، وكذلك سائر الكنايات

### فصل

١٦٠ ، ١٦٧ ج ٣٣ اذا كان مزوجا وحرم امرأته فهو مظاهر ، وهو مذهب أحمد

١٦٠ ، ١٥٦ ، ٧٤ ج ٣٣ ، ٢٩٥ ج ٣٢ لو قال انت علي حرام ونوى به الطلاق لم يقع به الطلاق عند أحمد

١٦٠ ، ١٥٦ ، ٧٤ ج ٣٣ ، ٢٩٥ ج ٣٢ ولو قال انت علي كظهر أمي وقصد به الطلاق لم يقع عند عامة العلماء

١١٧ ، ١٦٠ ، ١٦١ ج ٣٣ اذا قال كل شيء علي حرام : اما غير الزوجة فعليه كفارة يمين ، واما الزوجة فللعلماء فيها نزاع : هل تطلق أو تجب عليه كفارة طهار أو يمين . . . الصحيح انه لا يقع به طلاق ويجب عليها ان تمكنه

١٢٠ ج ٣٣ اذا قال لزوجه امرئ بيدك : هل هو كالتوكيل أو كالتملك

١٤٩ ، ١٥٠ ج ٣٢ ، ٧٤٦ ج ١٠ لو نوى الطلاق بقلبه وجزم به ولم يتكلم به لم يقع

## فصل

٢٣٧ ج ٣٣ اذا حلف على المتنع لذاته  
- ليشربن ماء الكوز ولا ماء به - لم يحث  
عند الأكثرين

### باب تعليق الطلاق بالشروط

٢٤٥ - ٢٤٧ ج ٣٣ ، ٨٣ ج ٣٢ تعليق  
الطلاق بالتركاح : من قال بوقوعه ومن  
لم يقل بذلك

١١٤ ج ٣٣ اذا قال كل امرأة أتزوجها  
من هذه المدينة فهي طالق ٠٠ : فله ان  
يتزوج ان شاء من المدينة وان شاء من غيرها  
٢٣٣ ج ٣٣ حلف بالطلاق أنه ما يتزوج  
فلانة ثم بدى له أن ينكحها : له ان يتزوجها  
ولا يقع به طلاق

٢٤٥ ، ٢٤٦ ج ٣٣ اذ طلق زوجته ثم قال :  
كلما تزوجت هذه كانت طالقا - وقصد  
كلما تزوجتها برجة أو عقد جديد - فمضى  
ارتجعها قبل انقضاء العدة طلقت ثانية ،  
ثم ان ارتجعها طلقت ثالثة ، وان تركها حتى  
تنقض عدها بانته منه ٠ فاذا تزوجها  
بعد ذلك فهل يقع به الطلاق ، قوله على  
مذهب مالك لا يلزم

٢٤٦ ، ٢٤٧ ج ٣٣ ارادت الصلح مع زوجها  
الأول ٠٠ فقال لها كلما حللت لي حرمت  
علي : لا تحرم عليه بذلك ، وفيها قولان  
(١) له ان يتزوجها ولا شيء عليه  
(٢) عليه كفارة : اما كفارة طهار في قول  
أو كفارة يمين ، وهل يقع به الطلاق اذا  
تزوجها

١١٣ ج ٣٣ وان اعتقد ان تلك النية  
طلاق فاقر انه طلقها بتلك النية لم يقع  
بهذا الاقرار في الباطن ولكن يؤخذ به في الحكم  
١١١ ج ٣٣ الوعد بالطلاق لا يقع ولو كثرت  
الفاظه ولا يجب الوفاء به ولا يستحب

### باب ما يختلف به عدد الطلاق

٢٩٣ ، ٨٩ ج ٣٢ حكمة تحديد الطلاق  
بنلاث  
٢١٦ ج ٣٣ اذا قيل يقع به الطلاق فان  
نوى باليمين الثانية تأكيد الأولى لم يقع به  
الا واحدة ، وان أطلق وقع به ثلاث ، وقيل  
لا يقع الا واحدة  
١٥٠ ج ٣١ اذا قال انت طالق ثم طالق  
ان دخلت الدار فهل تكون كالواو أو بينهما  
فرق

### باب الاستثناء في الطلاق

٢٣٢ ج ٣٣ ، ١٥٣ ج ٣١ مالك واحد  
وغيرهما لا يجوزون الاستثناء في ايقاع  
الطلاق  
٢٣٨ ج ٣٣ حلف بالطلاق ثم استعثنى حنية  
بقدر ما يمكن فيه الكلام : لا يقع به الطلاق  
ولا كفارة ، ولو قيل له قل ان شاء الله نفعه  
ذلك ولولم يخطر له الاستثناء الا لما قيل له

### باب الطلاق في الماضي والمستقبل

٢٦٦ ج ٣٥ / ١٢٩ ج ٣٣ تسمية الفقهاء  
الطلاق المعلق بسبب طلاقا بصفة كما اذا قال  
انت طالق في أول السنة / أو بالهلال  
١١٥ ج ٣٣ اذا قال ان لم أوفك الى آخر  
هذا الشهر فانت طالق ثلاثا فابراثة من  
الدين لم يحث لوجهين



١٥٢ ، ١٥٣ ج ٣١ إذا علقه بشرط متأخر :  
أثنى طوائق ثم أثنى طوائق ان دخلتن  
الدار : تعلق الشرط في الجميع

### الحلف بالطلاق

٢٤٤ ، ٣٣٥ ج ٣٥ عقد الفقهاء لمسائل  
الأيان بابين (١) « باب تعليق الطلاق  
بالشرط » فيذكرون فيه الحلف بصيغة  
الجزاء وان دخل فيه صيغة القسم ضمنًا وتبعا  
(٢) « باب جامع الأيمان » مما يشترك فيه  
الحلف بالله والطلاق والعقاق وغير ذلك  
فيذكرون فيه الحلف بصيغة القسم وان  
دخلت صيغة الجزاء ضمنا وتبعًا ٥٥٥٥

٢٢٤ ٢٢٣ ، ١٤٠ ، ٧٠ ، ٥٨ ، ٤٥ ، ٤٤  
ج ٣٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ج ٢٠ الألفاظ التي  
يتكلم الناس بها في الطلاق ثلاثة أنواع  
(١) « صيغة تنجيز » - وهو إيقاع الطلاق  
من غير قيد بصفة ولا يمين - كقوله : أنت  
طالق أو مطلقة ٥٥٥ فهذا يقع به الطلاق  
باتفاق المسلمين (١)

٤٥ ، ٤٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٣١ -  
١٤٤ ، ٢٢٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ج ٣٣  
(٢) « صيغة قسم » كقوله : الطلاق يلزمي  
لأفعلن كذا ، أولا أفعل كذا - يحلف به على  
حض أو منع أو تصديق أو تكذيب - للعلماء  
فيها ثلاثة أقوال (١) إذا حدث لزمه ما حلف  
به (٢) لا يلزمه شيء (٣) يلزمه كفارة  
يعين ٥ وهو أظهر الأقوال ، أدلة ذلك ، ومن  
قال به

(١) وتقدم أول الكتاب

١٣٢ ج ٣٣ ولو حلف بالثلاث فقال الطلاق  
يلزمي ثلاثا لأفعلن كذا ثم لم يفعل فطائفة من  
السلف والخلف يفتون بأنه لا يقع به  
الثلاث ، لكن منهم من يوقع به واحدة

١٤٤ - ١٥٢ ج ٣٣ ، ٣١٩ ج ٣٥ إذا قال  
الطلاق يلزمي على المذاهب الأربعة ، أو على  
مذهب من يلزمه بالطلاق ، أو على الغلط  
قول قيل في الاسلام أو على ان لا استفتي  
من يقتيني بالكفارة فذلك كله لا يخرج  
هذه العقود ان تكون ايمانا مكفرة

١٥١ ، ١٥٢ ج ٣٣ ان قصد لزوم الجزاء  
عند الشرط لزمه مطلقا ولو كان بصيغة  
القسم

٤٥ - ٤٧ ، ٥٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥١ ،  
١٥٢ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٢٢١ ، ١٩٨ - ٢٠٠ ،  
٢٠٥ - ٢٠٧ ، ٢٢٣ - ٢٢٥ ، ١٦١ ج ٣٣ ،  
٢٦٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٣٦ ، ٢٤٦ - ٢٥٣  
ج ٣٥ ، ١٣ ، ٤ ج ٢٠ « صيغة تعليق »  
التعليق نوعان النوع الأول : أن يكون قصده  
اليمين وهو يكره الطلاق - يكره الشرط  
ويكره الجزاء - كالحلف بالطلاق على حض  
أو منع أو تصديق أو تكذيب مثل أن يقول :  
ان سافرت معكم فنسائي طوائق ٥٥

٢١٥ - ٢٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٨٧ ،  
١٨٨ ، ٢٠٥ - ٢٠٧ ، ١٩٨ ، ٤٦ ، ٤٧ ،  
٥٩ ، ٦٢ ج ٣٣ ، ٨٥ ، ٧٣ ج ٣٢ ، ٢٦٤  
ج ٣٥ للعلماء في الحلف بالطلاق ثلاثة أقوال  
(١) أنه يقع به الطلاق اذا حدث ، وهذا قول  
بعض التابعين ، وهو المشهور عند أكثر  
الفقهاء المتأخرين ٥٥ حيثهم (٢) لا يقع به  
طلاق ولا تلزمه كفارة ، وهو مأثور عن بعض

السلف ، ومذهب داود وأصحابه وطائفة  
من الشيعة أصل هؤلاء (٣) وهو أصح  
الأقوال - عليه الكفارة عند الحنث إلا أن  
يختار إيقاع الطلاق وهو قول طائفة من السلف  
والخلف ، ومقتضى نصوص أحمد وأصوله  
١٢٧ ج ٣٣ وإن كانت اليمين على ماض أو  
حاضر قصد به الخبر - لا الحض والمنع -  
فهذا إن كان معتقدا صدق نفسه ففيه ثلاثة  
أقوال (١) لا يلزمه شيء ٠٠٠٠ - وهو أصح  
الأقوال - (٢) تلزمه الكفارة فيما يكفر  
(٣) إن كانت غير مكفرة كالحلف بالطلاق  
والعتاق لزمه

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٣٣ ، ٣٢٤ - ٣٢٦ ، ٢٧٦  
ج ٣٥ فإن كانت اليمين غموسا ففيها قولان  
(١) يلزمه الطلاق ٠٠ إذا قلنا لا كفارة في  
الغموس (٢) إن هذا كاليمين الغموس بالله ،  
ولا يلزمه ما التزمه من الطلاق ٠٠ وهو  
أصح القولين

٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٣٥ إذا اختار الطلاق فهل  
يقع من حين الاختيار أو من حين الحنث

٣٠٤ ج ٣٥ هل تجب الكفارة على الفور  
إذا لم يطلقها حينئذ ؟ أولا تجب إلا إذا عزم  
على إمساكها ؟ أولا تجب حتى يوجد منه  
ما يدل على الرضا بها من قول أو عمل ؟  
أو لا تجب حتى يفوت الطلاق ؟ الأقيس أنه  
مخير بينهما على التراخي ما لم يوجد منه دليل  
الرضا بأحدهما

٣١٦ ج ٣٣ إذا قيل يقع به الطلاق ، فإن  
نوى باليمين الثانية تأكيد الأولى لم يقع به  
إلا واحدة ، وإن أطلق وقع به ثلاث وقيل  
لا يقع إلا واحدة

١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،  
٥٦ ج ٣٣ ، ٨٤ ج ٣٢ واتفقوا على أنه إذا  
قال إن فعلت كذا فعلي إن أطلق امرأتي ٠٠  
لا يقع به الطلاق ، ويجزؤه كفارة يمين في  
مذهب أحمد ، وهو ٠٠٠

٢١٩ ج ٣٣ هذه الأقسام - في الحلف  
بالطلاق - حكوها أيضا في الحلف بالعتق  
والنذر وغيرها (١)

١٢٦ ج ٣٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ج ٣٢ ومنهم من  
فرق بين الطلاق والعتاق وبين غيرها وهو  
المعروف عن الشافعي

١٢٦ ، ٤٥ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٢٠٠ ، ٢٠١  
ج ٣٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ - ٢٦٥ ، ٤٥  
ج ٣٥ ومنهم من فرق بين اليمين بالطلاق  
والعتاق وبين اليمين بالنذر ، وقالوا إنه  
يقع بالطلاق والعتاق بالحنث ولا تجزؤه  
الكفارة بخلاف اليمين بالنذر ، هذا المعروف  
عن الحسن ، وهو قول الشافعي وأحمد في  
الصريح المنصوص عنه وإسحاق وأبي عبيد  
وغيرهم

١٦١ ، ١٦٢ ج ٣٥ اعتذر أحمد عما ذكرناه  
عن الصحابة في كفارة العتق بعشرين ٠٠٠  
١٢٦ ج ٣٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٣٥ ، ٨٤  
ج ٣٢ أبو ثور يقول في العتق المعلق على وجه  
اليمين يجزيه كفارة يمين ٠٠ وتوقف  
في الطلاق

### فتوى المؤلف

١٢٥ - ١٣٠ ، ١٣٥ - ١٣٨ ، ١٨٧ - ٢٠٧ ،  
٢١٥ - ٢٢٥ ، ٧٥ ج ٣٣ ، ٨٤ ج ٣٢ ،  
٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٢٣ ج ٣٥ ، ١١ ، ١٢

(١) ويأتي في باب الأيمان والنذور

ج ٢٠ إذا حلف بالطلاق (١) والعناق أو الظهار أو الحرام (٢) أو التلذذ يميناً - تقتضى حضا أو متاعاً أو تصديقا أو تكديبا مثل أن يقول : أن فعلت كذا فتسائي طولاق أو عبيدي أحرار أو الحل علي حرام لا أقبل كذا أو الطلاق يلزمني لا أفعل كذا أو أن فعلت كذا ، أو فعلي عشر حجج - فهي من إيمان المسلمين وهي إيمان منعقدة وفيها كفارة إذا حثت ، ولا يلزمه إذا حثت طلاق ولا عناق ولا حرام

ج ٢٦٧ ج ٣٥ الدليل على هذا القول : الكتاب والسنة والأثر والاعتبار .

ج ٢٦٨ - ٢٧٢ ، ٣٢٩ ج ٣٥ ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك .. قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ) وجه الدلالة منها ، موجود في اليمين بالعناق والطلاق أكثر منه في غيرها من إيمان نذر اللجاج والغضب

ج ٢٧٠ - ٢٧٦ ، ٣٢٨ ج ٣٥ ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبيبات ما أحل الله لكم .. ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم ) ...

ج ٢٧٠ ، ٢٧١ ج ٣٥ ادخلوا الحلف بالطلاق والعناق في عموم « من حلف فقال أن شاء الله فإن شاء فعل وإن شاء ترك »

ج ٢٧٣ - ٢٧٦ ، ٣٣٢ ج ٣٥ الحلف بالنذر والطلاق ونحوهما حلف بصفات الله ج ٢٧٧ ، ٣٢٨ ج ٣٥ ( ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم ) ...

(١) وتقدم بعض أدلة ذلك مع حكايته المناهض والأقوال وترجيحه  
(٢) ويأتي الحلف بالظهار والحرام

ج ٢٧٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ج ٣٥ « لأن يستلج أحدكم يمينه في أهله آثم له عند الله من أن يعطي كفارة » ...

ج ٢٧٨ - ٢٨٣ ج ٣٥ « إذا حلفت على يمينه فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير » ...

ج ٢٨١ ، ٢٨٢ ج ٣٥ « لا يمين عليك ولا نذر في مصيبة الرب » ...

ج ٢٨١ - ٢٨٧ ج ٣٥ « من حلف على يمينه فقال أن شاء الله فلا حث عليه »

ج ٢٨٩ ج ٣٥ الحالف بالطلاق والحج لسم يقصد التزام طلاق ولا حج ولا تكلم بما يوجب ابتلاء

ج ٢٩٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥٩ ج ٣٥ اليمين بالطلاق بدعة محدثة .. ذكروها في إيمان البيعة التي رتبها الحجاج ...

ج ٣٠١ ج ٣٥ الذي بحث به معمد تخفيف الإيمان بالكفارة لا تثقلها بالإيجاب والتحريم ج ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٢٦٥ ج ٣٥ الاعتبار بنذر اللجاج والغضب

ج ١٣٨ ، ١٣٩ ج ٣٣ وفي القول بعدم وقوعه من صيانة أنفسهم وحريتهم وأموالهم واعراضهم وصالح ذات بينهم ..... واستغنائهم عن مصيبة الله ما يوجب ترجيحه ...

ج ١٣٣ ، ١٣٤ ج ٣٢ بعض أهل الرأي وسعوا باب الطلاق فاوقعوا طلاق السكران والطلاق المحلوف به وأوقع هؤلاء طلاق المكره وهؤلاء الطلاق المشكوك فيما إذا حلف به فتوسع الآخرون في الاحتياط

١٢٩ ، ١٣٠ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦١ ،  
٦٤ - ٦٦ ، ٧٠ ، ٢٢١ ، ١٦١ ، ١٩٩ ،  
٢٠٥ - ٢٠٧ ، ٢٢٣ - ٢٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،  
١٥١ ، ١٥٢ ج ٣٣ ، ٢٦٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ،  
٣٣٦ ج ٣٥ النوع الثاني - من نوعي  
التعليق - أن يقصد ايقاع الطلاق عند وجود  
الشرط - وإن كان الشرط مكروها له -  
فيقع به الطلاق إذا وجد الشرط عند السلف  
وجهور الفقهاء مثل أن يكون كارها للتزويج  
بامرأة بغي ٠٠٠ وهو لا يختار طلاقها  
إلا إذا فعلت هذه الأمور فيقول أن زنيته ٠٠  
فانت طالق

#### تعليقه بالحيفش

١٢٩ ج ٣٣ ، ٢٦٦ ج ٣٥ إذا قال لامرأته  
إذا تطهرت من الحيفش فانت طالق

#### تعليقه بالعمل

١٢٩ ج ٣٣ إذا تبين حملك فانت طالق ٠  
وقع بها الطلاق عند الصفة

#### تعليقه بالولادة

٧٣ ج ٣٢ إذا قال إن لم تلدي في هذا الشهر  
فانت طالق وقد بقيت على واحدة فلا يزول  
نكاحها إلا إذا انقضى الشهر ولم تلد ، وهل  
يجوز له وطؤها ووطؤ الرجعية

١٦٤ ج ٣٣ قال إن جاءت زوجتي ببنت  
فهي طالق فزل عن طلقه ثم وضعت بنتا ؛  
إن كانت الطلقة بعوض أو ودعها حتى  
تنقضى عدتها ففيه قولان ٠ وإن كان لم بينها  
بل راجع في العدة فالتكاح باق فإن وجدت  
الصفة المعلق بها وقع الطلاق

٢٩٠ - ٣٠١ ، ١٤٨ - ١٥٠ ج ٣٣ لما اعتقد  
من اعتقد أن الطلاق يقع بها لا محالة صار في  
وقوع الطلاق بها من الأغلال على الأمة  
ما هو شبيهه بالأغلال التي كانت على بني  
إسرائيل ، ونشأ عن ذلك خمسة أنواع من  
الحيل والمفاسد في الأيمان (١) الاحتيال على  
نقض الأيمان وإخراجها عن مفهومها ومقصودها  
(٢) الاحتيال بالخلع وإعادة النكاح  
(٣) الاحتيال بالبعث عن فساد النكاح  
(٤) الاحتيال بمنع وقوع الطلاق  
(٥) الاحتيال بنكاح المحلل

٢٦٨ ، ٢٦٩ ج ٣٥ من المفاسد في ايقاع  
الطلاق المحلوف به في الدين أن الطلاق مكروه  
مع استقامة حال الزوجين فكيف إذا كانا  
في غاية الاتصال ٠٠٠ ، وكذلك ضرر الدنيا  
بحيث لو خير أن يخرج من ماله ووطنه  
وبين الطلاق لاختار الأول

٢٩٠ - ٣٠٠ ج ٣٥ قيل الحالف بالطلاق  
هو الذي أوقع نفسه في أحد هذه الضرائر  
الثلاث : فالجواب ٠٠

١٣٣ - ١٤٤ ج ٣٣ لا يجوز الانتكار على  
من أفتى أو حكم بعدم وقوع الطلاق المحلوف  
به ، ولا ينقض حكمه ، إلا أنما بوقوع  
الطلاق للحالف في يمينه حكم يخالف الكتاب  
والسنة ، من قال إن من أتبع هذه الفتيا  
فولد له ولد بعد ذلك فهو ولد زنا كان في  
غاية الجهل والضلال ٠٠٠

٣٥٧ - ٣٨٨ ج ٣٥ وذلك لا يدخل  
فيما يحكم فيه الأحكام

### تعليقه بالطلاق

٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ج ٣٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤  
ج ٣٥ « المسألة السريجية » - اذا وقبـح  
عليك طلاقـي أو اذا طلقـتك فانت طالق قبله  
ثلاثا - باطلـة في الشرع والعقل ، لم يفت بها  
أحد من سلف الأمة ، انما افتى بها طائفة  
من الفقهاء بعد المائة الثالثة ، وانكر ذلك  
عليهم جمهور فقهاء المسلمين - وهو الصواب  
- لوجوه

٢٤١ ج ٣٣ ، ٢٩٣ ج ٣٥ شبهة هؤلاء  
٢٤١ ج ٣٣ لكن اذا اعتقد الحالف صحة  
هذا اليمين ٠٠ وطلق بعد ذلك معتقدا أنه  
لا يقع به الطلاق لم يقع

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ج ٣٣ ولو تبين له  
فساد التسريح بعد ذلك وأنه يقع المنجز لم  
يكن موجبا لوقوع الطلاق عليه ، وكذلك  
لو احتاط فراجع امرأته خوفا ان يكون  
الطلاق وقع به أو معتقدا وقوع الطلاق به لم  
يقسح

٢٤٢ ج ٣٣ ولو أقر بعد ما تبين له فساد  
التسريح ان الطلاق وقع لم يقع بهذا الاقرار  
شئـ

٢٤٢ ج ٣٣ ولو اعتقد وقوع الطلاق فراجع  
امراته ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أنسه  
قد حنت فيه مرة فلا يحنت فيه مرة ثانية لم  
لم يقع به

٢٤٢ ج ٣٣ ولو تزوجها ثم فعل المحلوف  
عليه معتقدا ان البيئـة حصلت وانقطع  
حكم اليمين الأولى لم يحنت

٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ج ٣٣ وقوله بعد ذلك  
لامراته : انت طالق تقسح هذه الطلقة ،  
واذا اعتقد أنه بهذه الطلقة قد كملت ثلاثا  
وأقر أنه طلقها ثلاثا لم يقع بهذا الاعتقاد  
شئـ ولا بهذا الاقرار  
٢٤٤ ج ٣٣ ابن سريج يريـ ما نسب اليه  
فيها

### تعليقه بالحلف

٢٤٧ ج ٣٥ اذا قال ان حلفت بطلاقك فانت  
طالق ثم قال ان دخلت أولم تدخل - مما فيه  
الحض والمنع - فهو حالف  
٢٤٧ ج ٣٥ ، ٤٧ ج ٣٣ ولو كان تعليقـا  
محضا كقوله ان طلعت الشمس فانت طالق  
فاختلفوا فيه

### تعليقه بالكلام

١٧٦ ج ٧ ، ١٢٠ ج ٣٠ اذا قال لامراته  
ان عصيت امرى فانت طالق فعصت نهيه  
حنـ

### تعليقه بالاذن

١٦٣ ج ٣٣ اذا خرجت بغير اذنه حلت ،  
فان اذن لها اذا عاما جاز اذا لم يكن له نية  
أو سبب يخالف ذلك  
١٢٩ ج ٣٣ وكذا لو نهاها عن امر وقال  
ان فعلته فانت طالق وهو اذا فعلته يريـه أن  
يطلقها : وقع به الطلاق

### تعليقه بالمشيئة

٣٠٩ ج ٣٥ أنت طالق ان شئت فقالت  
قد شئت ان شئت  
١٥٤ ج ٣١ اذا قال انت طالق ثم طالق  
ان شاء زيد

٤٤ ج ١٣ ، ٣٠٨ - ٣١٥ ج ٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ . ج ٢٣ إذا قال أنت طالق إن شاء الله وقصد حقيقة التعليق لم يقع الا بتطليق بعد ذلك ، وكذا إذا قصد تعليقه لثلا يقع الآن . وإن قصد إيقاعه الآن وعلقه بالمضيئة تؤكد وقوعه

٢٨٣ - ٢٨٨ ، ٣١٢ ج ٣٥ انقسمت الأمة في دخول الطلاق والماتق في حديث الاستثناء الى ثلاثة أقسام (١) قالوا لا يدخل في ذلك الطلاق والماتق انفسهما (٢) لا يدخلان في ذلك - لا إيقاعهما ولا الحلف بهما بصيغة الجزاء ولا بصيغة القسم (٣) إن إيقاع الطلاق لا يدخل وهو الصواب ، قول أحمد : الطلاق والماتق حرفان واقعان ، وقوله : إنما يكون الاستثناء فيما فيه حكم الكفارة . . . ٢٨٨ ج ٣٥ بعض أصحاب أحمد صحح الاستثناء في الحلف بهما دون الكفارة

### فصل

٢٣٦ ، ٢٣٧ ج ٣٣ إذا أكره على اليمين بالطلاق بغير حق لم تنعقد ولا حث ٢٢٧ ، ٢٢٨ ج ٣٣ كاتب عبده وحصل منه حرج فحلف بالطلاق الثلاث أنه لا يفارقه من الضرب والترسيم حتى يحضر حسابه ويعيد المطلوب من الجامكية : إذا عجز والزمه ولي الأمر بفراقه لم يحث ولم يكن عليه طلاق ، وكذا إذا لم يجب عليه احضار أحدهما ، أو اعتقد أن إعادة الجامكية واجب عليه ثم تبين أنه ليس بواجب ، أو اعتقد أن المحلوف عليه قادر على الفعل المطلوب فتبين

أنه عاجز ، أو اعتقد أنه خان أو سرق ثم تبين بخلاف ذلك

٢٠٨ - ٢١٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ج ٣٣ ، ٥٧٠ ج ٢٠ ، ٢٥٢ ج ١٥ ، ٨٦ ج ٣٢ إذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ليمينه أو مخطئاً أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه فلملأه فيه ثلاثة أقوال (١) لا يحث في جميع الأيمان (٢) الفرق بين اليمين المكفرة كاليمين بالله والظهار والحرام واليمين التي لا تكفر - على منصوصه - وهو اليمين بالطلاق والماتق (٣) يحث في جميع الأيمان وهو منذهب . . . والأول أصح

٢٠٩ ج ٣٣ وكذلك من فعله مثلاً أو مقلداً . . . أو مجتهداً مصيباً أو مخطئاً لم يكن حائثاً

٢٢٩ ج ٣٣ إذا كان الحالف قد اعتقد أن المرأة إذا ولد لها ولد لا حثت عليه ودخلت بهذا الاعتقاد لم يحث ، لكن يمينه باقية فإذا فعل المحلوف عليه عالماً عامداً حث

٢٠٩ ج ٣٣ ويدخل في هذا إذا خالغ وفعل المحلوف عليه معتقداً أن الفعل بعد الخلع لم تتناول يمينه

٢٣٣ ج ٣٣ وجد ابن خالته عند زوجته فحلف بالطلاق أن ابن خالته كان عند زوجته وكان عندها إذا كان صادقاً في يمينه فلا حث عليه ، وكذا إذا اعتقد صدق نفسه ولو كان الأمر بخلاف ذلك في أصبح رلي العلماء

٢٣٧ ج ٣٣ إذا كانت الحجة قد دلت بيمينه قبل اليمين وكان قد اعتقد بقاها لم يثبت عند الجمهور لو جهن

٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ٢٠ اذا حلف أن أفضل  
المذاهب مذهبه واعتقد كل واحد ان الأمر  
كما حلف عليه فاطهر القولين لا يحسن  
واحد منهما

٢١٠ ج ٣٣ وكذا لو قيل زلها بطلقة فزلها  
بطلقة ثم فعل المحلوف عليه لم يقع عليه  
بالفعل طلقة ثانية في صورة الخطأ والجهل  
٨٦ ج ٣٢ لو اعتقد أن امرأته بانث بفعل  
المحلوف عليه ثم تبين أنها لم تبين

٨٦ ج ٣٢ ولو حلف على شيء يشك فيه  
ثم تبين صدقه  
٨٦ ج ٣٢ وكذا إذا حلف ليفعلن اليوم كذا  
ومضى اليوم أو شك في فعله

٨٧ ج ٣٢ من طلق امرأته بصفة فتبين  
بخلافها مثل أن يقول انت طالق أن دخلت  
الدار - بفتح الهزء - ولم تكن دخلت  
أو قال انت طالق لأنك فعلت كذا ولم تكن  
فعلته ، ولو قيل له امرأتك فعلت كذا فقال  
هي طالق ثم تبين أنهم كذبوا عليها

٢١٠ - ٢١٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٣٧ ج ٢٣ ،  
٣١٥ ج ٣٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ٢٠ اذا حلف  
على شيء يعتقد كما حلف عليه فتبين  
بخلاله فهو أولى بعدم التحنيث أمثلة ، وهل  
عليه كفارة يمين

٢٢٩ ، ٢٣٠ ج ٣٣ اذا كان قد اعتقد أن  
زوجته قد خانتها فحلف أن لم تأت بذلك  
لاخرجنها ثم تبين أنها لم تخنه لم يكن عليه  
أن يخرجها ولا حنث عليه

١٦٢ ج ٣٣ اذا قال الطلاق يلزمي ما بقيت  
أحلف بالطلاق الا ان كنت ناسيا أو غالطا  
ثم قال إيمان المسلمين تلزمه : اذا كان

ناسيا لليمين الأولى وحلف الثانية ثم ذكرها  
بعد ذلك فلا حنث عليه

١٦٩ ، ٥٨ ج ٣٣ اذا قال ان دخلت الدار  
فانت طالق قد دخلت ناسية

٢٢٥ ج ٣٣ ان كان الحالف قد اعتقد ان  
المحلوف عليه يطيعه ويبر يمينه ولا يدخل  
اذا حلف عليه فتبين له الأمر بخلاف ذلك  
ولو علم أنه كذلك لم يحلف : فالأقوى أنه  
لا يحسن

٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٣٣ ان كانت قد اعتقدت  
ان حكم يمينه قد انقضى وقطعت المحلوف  
عليه بعد ذلك لم يحسن الحالف ، وان كان  
قد قال انت الساعة طالق مني ثلاثا لاعتقاده  
أنه وقع به الطلاق لم يقع بذلك شيء

٢٢٩ ج ٣٣ اذا كانت اعتقدت ان هذه  
الصورة ليست داخلة في يمينه لم يحسن

٢٣١ ج ٣٣ حلف بالطلاق الثلاث حصل  
زوجته أنها لا تنزل من بيته الا بأذنه فقالت  
اليوم اتفدى أنا وأمك فاعتقد ان أمه تجيء  
إلى عندها واعتقدت أنه اذن لها فخرجت :  
لا يقع به الطلاق

#### باب التأويل في الحلف

١٦٢ ج ٣٣ اذا قال الطلاق يلزمي متى  
رأيت فلانة عندك فطلعت ولم يرها أو اجتمع  
بها في بيت غيره لم يحسن الا ان يكون في نيته  
أو سبب اليمين يقتضي ذلك

١٦٣ ج ٣٣ اذا قال الطلاق يلزمي ما بقيت  
ارفع المصاعك - وقصه بذلك اذا خرجت  
بغير اذنه : لا طلاق عليه بالحوال ، واذا

خرجت بغير اذنه حنث فان اذن لها اذا عاما  
جاز اذا لم يكن له نية أو سبب يخالف ذلك  
١٦٥ - ١٦٧ ج ٣٣ اذا كان رأى من الأحوال  
ما كره ان تقيم تلك المرأة عندهم فحلف  
بالطلاق أنه لا يقيم ولا يسكن وقصد على  
تلك الحال أو كان سبب اليقين يدل على ذلك  
لم يحنث اذا عاد وقصد ، وان كان قد نوى  
الصوم حنث بالعود ، وان اطلق اليمين  
ففيه نزاع ، وحيث يحنث بالعود فاذا كان  
الذى قصده هو السكنى لم يحنث بأكثر من  
طلقة الا ان يقصد أكثر ، واذا كان القعود  
داخل في ضمن السكنى - كما هو ظاهر  
اللفظ المطلق - فكتدأخل الصفات ، فالأقوى  
انه لا يقع الا واحدة

٢٢٦ ج ٣٣ حلف بالطلاق أن لا يسكن في  
المكان الذى هو فيه وقد انتقل وأخله ان كان  
السبب الذى حلف لأجله قد زال فله  
ان يمود

١٦٤ ، ١٦٥ ج ٣٣ قال الطلاق يلزمنى  
منك ثلاثا ان قلت طلقنى طلقتك ولم ينو أنه  
يطلقها في المجلس بل عند الشهود لم يحنث  
اذا افترقا من غير طلاق ، لكن يطلقها بعد  
ذلك الطلاق الذى قصد يمينه ، واذا لم  
يقصد ان يطلقها ثلاثا ولا اثنتين أجزأ ان  
يطلقها واحدة : هذا اذا كان مقصوده اجابة  
سؤالها مطلقا ، وأما ان قصد اجابة سؤالها  
اذا كانت طالبة للطلاق فاذا قالت لم أرد  
الطلاق لم يكن عليه شيء اذا لم يطلقها

١٦٨ ، ١٦٩ ج ٣٣ اذا قال ان لم تبيننى

جاريتهك والا ابتنتك طالق ثلاثا وبيته ان لم  
تطيني ولم يقصد الطلاق فلا حنث . . .

١٦٩ - ١٧٣ ج ٣٣ اذا حلف بالطلاق  
الثلاث ان القرآن حرف وصوت وكان مقصوده  
ان أصوات العباد بالقرآن والمداد الذى يكتب  
به حروف القرآن قديمة ازيله حنث

١٧١ ، ١٧٢ ج ٣٣ وان كان مقصوده ان  
القرآن الذى انزله الله على محمد هو هذه  
المائة والأربع عشرة سورة حروفا  
ومعانيها . . لم يحنث ، وكذا اذا كان  
مقصوده ان هذا القرآن الذى يقرؤه المسلمون  
ويكتبونه في مصاحفهم هو كلام الله  
حقيقة لا مجازا

١٧٤ ج ٣٣ وكذا اذا كان مقصوده بذكر  
الصوت التصديق أن الله ينادى بصوت

١٧٥ - ١٨٦ ج ٣٣ واذا حلف بالطلاق  
الثلاث ان الرحمن على العرش استوى على  
ما يفهمه الظاهر وكان الحالف ممن في  
عرف خطابه ان ظاهر هذه الآية ما هو مماثل  
لظاهر صفات المخلوقين حنث ، وان كان في  
ظاهر خطابه ان ظاهرها هو ما يليق بالله لم  
يحنث ، وان لم يعلم عرف أهل ناحيته في  
هذه اللفظة ولم يكن سبب يستدل به على  
مراده وتعذر العلم بنية فلا يحنث بالشك .  
هذا على قول من يقول ان من حلف على شيء  
يعتقده كما حلف عليه فتبين بخلافه حنث

٢٣٠ ج ٣٣ اذا كان نية الحالف أو سبب  
اليمين يقتضى الحلف على التزويج الأول ثم  
نكحت زوجا فطلقها جاز ان يزوجه المرة  
الثانية ، وان كان السبب باقيا حنث



٢٣٠ ، ٢٣١ ج ٣٣ حج له زوجتان وحلف بالطلاق الثلاث أنه لا يطعمهم شيئا : ان كان نيته أو سبب اليمين يقتضى أنه امتنع لسبب وقد زال انحلت يمينه في أظهر قولي العلماء ٢٣٤ ، ٢٣٥ ج ٣٣ امتنعت عليه زوجته من مجامعتها وكانت حاملا فحلف بالطلاق ان لا يجامعها بعد الولادة : ان كان حلف لسبب وقد زال فلا حث في أظهر قولي العلماء ، وان كان قصده الامتناع عن وطئها ابدا فهذا نوع آخر

٢٣٤ ج ٣٣ من حلف على معين لسبب كان يحلف أن لا يدخل البلد لظلم وآه فيه ثم يزول الظلم أولا يكلم فلانا ثم يزول الفسق فأظهر القولين لا حث ، ومن نهى عن دخول بلد أو كلام شخص لمعنى ثم زال ذلك المعنى زال المنهى عنه

٢٣٥ ج ٣٣ حلف على زوجته بالطلاق ان لا يطاها لست شهور ولم يكن بقي له غير طلقة ونيته حتى تنقضى المدة : اذا انقضت فله وطؤها ولا شيء عليه اذا لم تطالبه بالوطء عند انقضاء الأربعة

٢٣٦ ج ٣٣ اذا كانت نيته أو سبب اليمين يقتضى أنه لا يطؤها بملك اليمين كان له ان يتزوجها ويطاها ، وان كان ذلك يقتضى أنه لا يطؤها بحال : لا ملك ولا عقد حث اذا فعل المحلوف عليه

٣٠٢ ج ٣١ وهب لابنته مصاغا وحلف بالطلاق ان لا يأخذ منها شيئا منه واحتاج ان كان قصده ان لا يأخذ شيئا بغير طيب قلبها أو بغير اذنها فطابت نفسها أو اذنت لم يحث

٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٦٥٠ ج ٢٨ المعارض : المعارض تباح عند الحاجة ، وقد تسمى كذبا باعتبار الافهام وان لم تكن كذبا باعتبار الغاية السائفة ، فان لم يكن على ما يعنيه فهو الكذب المحض

٣٩٤ ج ٣٠ اذا كان عنده بعير وديعة فسرق من جملة ابله فطلب السارق منه ان يحلف أنه كان البعير على ملكه ففيه تفصيل ١٦٣ ج ٣٣ اذا قال الطلاق يلزمى منك ثلاثا ان لم تحضرى الدراهم فتبين انها لم تأخذ الدراهم فلا حث في أصح القولين

### باب الشك في الطلاق

٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ٢٠ لو قال ان كان غرابا فزوجه طالق وقال الآخر ان لم يكن غراب فزوجه طالق ففيها قولان ، الصحيح ان من حلف على شيء يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه فلا طلاق عليه

٣٧١ ، ٣٧٢ ج ٣١ اذا قال احداكما طالق ومات اقرع بينهما

٢٣٩ ، ٢٤١ ج ٣٣ لو خاطب من يظنها اجنبية بالطلاق فتبين انها امراته لم يقع الطلاق على الصحيح

### باب الرجعة

٩٠ ج ٣٢ اليهود لا رجعة عندهم بعد ان تتزوج غيره

٣٦ ج ٢٤ اثبت الرجعة في مسمى الطلاق بعد الدخول ، ولم يقسم طلاق المدخول بها الى بائن ورجعي

٦ ج ٣٣ اذا اراد ان يرتجعا في الصدة  
فلسه ذلك بدون رضاها ولا رضا وليها  
ولا مهر ، وان تركها حتى تنقضي الصدة  
فعليه أن يسرحها باحسان فقد بانته منه  
١٠٠ ج ٣٣ الرجعة من الطلاق يستقل بها  
الزوج بمجرد كلامه

١٠٠ ج ٣٣ والأفاط الرجعة هي الرد  
والامساك ، وتستعمل في استدامة النكاح  
١٢٩ ج ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ج ٣٣ الاشهاد في  
الرجعة والحكمة فيه دون الطلاق

٣٨١ ج ٢٠ ، ٧٣ ج ٣٢ الوطء رجعة مع  
النية ، وهو اعدل الأقوال  
٦ ج ٣٣ اذا اراد ان يتزوجها بعد انقضاء  
العدة جاز لكن بمقد

٣٨٠ ج ٢٠ الذي يطلق امرأته طلاقاً  
أو طلقين ثم تتزوج من صبيها ثم تعود  
الى الأول تعود على ما بقي عند مالك وهو  
قول الأكابر من الصحابة وهو مذهب ٠٠٠

### فصل

٢٣٨ ج ١٩ قد تحيض المرأة في الشهر  
ثلاث حيض ، ان قدر لها حاضمت ثلاثاً  
في إبل من ذلك أمكن ، لكن ان ادعت انقضاء  
عدتها فيما يخالف العادة المعروفة فلا بد ان  
يشهد لها بظانته من أهلها

### فصل

٣١٣ ، ٣١٤ ج ٣٢ البينونة الكبرى  
٨٨ ، ٨٩ ج ٣٢١ ج ٣٢ حرمت الزوجة  
بعد ثلاث عقوبة للرجل ثلاثاً يطلق لغير حاجة  
٢٩٣ ، ٩٠ ج ٣٢ الحاجة تندفع بثلاث  
٩٠ ج ٣٢ لو أبيع الطلاق بغير عدد - كما

كان في أول الأمر كان في ذلك من الضرر  
والفساد ما أوجب حرمة ، لم يكن الفساد  
لمجرد حق المرأة ٠٠٠

٣٠٩ ، ٣١٠ ج ٣٢ لا تحرم الزوجة إلا بعد  
الطاقة الثالثة ولو نوى حرمتها

٩٢ ج ٣٢ ، ١٥٧ ، ٦ ، ٩٢ ج ٣٣ اذا طلقها  
ثلاث تطليقات له في كل طلاق رجعة أو عقد  
جديد (١) فهنا حرمت عليه حتى تنكح زوجاً  
غيره - النكاح المبيح - ولا يجوز عودها اليه  
بنكاح تحليل (٢)

٨ ج ٣٢ اذا طلقها ثلاثاً قبل الدخول  
لم تحل للأول

١٥٦ ج ٣٢ العبد الذي لا وطء فيه أو فيه  
ولا يمد وطؤه وطناً لا يحلها

١٠٩ ج ٣٢ القول بأن المرأة اذا وطأها  
الزوج في الدبر تحل لزوجها قول باطل ،  
ما يذكر عن المالكية وسعيد بن المسيب من  
عدم اشتراط الوطء قول شاذ

## كتاب الديار

٥١ - ٥٤ ج ٣٣ الايلاء هو الحلف والقسم ،  
والمراد به هنا ان يحلف ان لا يطأ امرأته

٣٠٩ ج ٣٢ ، ٢٥٢ ، ٣٣٠ ج ٣٥ أهل  
الجاهلية كانوا يصنون الايلاء طلاقاً  
فابطل الله ذلك

٥٢ ج ٣٣ جعل الله المولي بين خيرتين :  
اما ان يفتر وأما ان يطلق

(١) وتقدم البحث في طلاق السنة وطلاق  
البينة من ٣٠٨  
(٢) وانظر من ٢٩٠

٢٨١ ج ٢٠ ، ٨٢ ج ٣٢ ، ١٦ ج ٣٣  
ومذهب أهل المدينة وفقهاء الحديث وغيرهم  
أنه عند انقضاء أربعة أشهر يوقف : أما أن  
يفيه وأما أن يطلق

٣٠٩ ج ٣٥ ، ٢٨١ ج ٢٠ من جعل الإيلاء  
طلاقا مؤجلا فقله مرجوح  
٥٢ ج ٣٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ج ٣٥ إذا فاء لم  
تسقط الكفارة ، الحكمة في فرض الكفارة  
في الإيمان  
٢٥٢ ، ٣٢١ ج ٣٥ التكفير قبل الحنث  
١٦ ج ٣٣ الزام المولي بالفرقة إذا لم يف  
في مدة التربص

## كتاب الظهار

٨ ج ٣٤ إذا قال أنت علي حرام مثل أمي  
فهر مظاهر  
٢٩٥ ج ٣٢ ، ٧٤ ، ١٦٠ ج ٣٣ ، ٣٠٩  
ج ٣٢ لو نوى بلفظ الظهار الطلاق لم يقع  
ولو نوى بالحرام الطلاق لم يقع  
٥ ج ٣٤ إذا قال لامراته أنت علي مثل أمي  
وأختي ومقصوده في باب النكاح فهو ظهار  
٥ ، ٦ ج ٣٤ إذا تزوج وأراد الدخول الليلة  
الفلانية والا كانت عندي مثل أمي وأختي  
ولم تنهيا له ذلك الوقت لم يقع عليه طلاق ،  
ويكون مظاهرا ، فإذا أراد الدخول كفر  
٦ ج ٣٤ إذا قال إن بقيت أنكحك أنكح أمي  
تحت ستور الكعبة : إذا نكحها فعليه كفارة  
ظهار

٧ ج ٣٤ إن أراد أنها عندي مثل أمي في  
الامتناع عن وطئها والامتناع بها ونحو ذلك  
مما يحرم من الأم فهو مظاهر

٧ ج ٣٤ وإن نوى أنها محرمة علي كامي  
فهر مظاهر في مذهب ٠٠٠

٨ ج ٣٤ إذا قال لامراته بائن عنه إن رددتك  
تكوني مثل أمي وأختي فالأوسط عليه كفارة  
ظهار

٥ ج ٣٤ قال لامراته أنت علي مثل أمي  
وأختي - وكان مقصوده في الكرامة - لا شيء  
عليه

٧ ج ٣٤ إذا أراد أنها مثل أمي أنها تسترني  
ولا تهتكني ولا تلومني أدب أن لسم يكن  
جاهلا ، ولا تحرم عليه

٨ ج ٣٤ إذا قالت زوجته أنت علي حرام  
مثل أبي وأمي وقال لها أنت علي حرام مثل  
أمي وأختي فلا طلاق ، إن استمر النكاح  
فعل كل منهما كفارة ظهار قبل أن يجتمعا

### فصل

٥٧ ، ٥٨ ج ٣٣ الصبيغ التي يتكلم بها الناس  
في الظهار ثلاثة أنواع (١) « تنجيز » : كانت  
علي كظهر أمي أو الحل علي حرام  
٥٨ ، ٧٤ ، ٧٥ ج ٣٣ ، ٣٢٠ ج ٣٥  
(٢) « صيغة قسم » : الحل علي حرام لأفعلن  
كذا أولا أفعله ، للعلماء فيها ثلاثة أقوال  
(١) إذا حنث لزمه ما حلف به (٢) لا يلزمه  
شيء (٣) يلزمه كفارة يمين وهو أقوى

٣١٩ - ٣٢٣ ج ٣٥ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٦٠ ،  
١٦١ ، ١٦٧ ج ٣٣ (٣) « صيغة تعليق »  
إذا حلف بالظهار أو الحرام على - أو منع  
كقوله إن فعلت هذا فانت علي كظهر أمي  
أو حرام فعليه كفارة يمين إذا كان مقصوده  
عدم الفعل وعدم التحريم ، والزم أصحابنا  
إذا حنث بالظهار

## كتاب اللعان

٣٨٣ ج ٢٨ يجوز للزوج ان يقذف امراته  
اذا زنت ولم تحبل من الزنا  
٣٢٣ ج ١٥ ، ١١٧ ج ٣٢ اذن الله للقاذف  
اذا كان زوجها ان يلاعن ٠٠٠ ، وجعل ذلك  
يدفع عنه حد القذف ، كما لو اقام على ذلك  
اربعة شهود ، حكمة ذلك  
٣٥١ ج ١٥ شهادة الزوج اربع شهادات ٠٠  
لا توجب الحد على امراته  
٣٨٣ ج ٢٨ اذا قذفها فاما ان تقر بالزنا  
واما ان تلعنه فتدرو عنها العذاب  
٣٩٠ ج ٢٠ ، ٣٥١ ج ١٥ يقام الحد على  
المرأة اذا لم تلتصن عند مالك وظاهر الكتاب  
والسنة يوافقه  
٣٠٥ ج ١٥ ، ٤٢٠ ج ٧ الشبه له تأثير  
في ذلك وان لم يكن بيته ان جاءت به ٠٠٠  
ولو كنت راجعا احدا بغير بيته لرجعتها  
٣٧٤ ج ١٥ مضت السنة بالتفريق بين  
المتلاعتين ، سواء حصلت الفرقة بتلاعهما  
او احتاجت الى تفريق حاكم ، او حصلت عند  
انقضاء لعان الزوج  
١٢ ج ٣٤ البينة : قيل امرأة واحدة ، وقيل  
امراتان ، وقيل اربع  
٣٨٣ ج ٢٨ ، ٣٢٤ ج ١٥ ان حبلى من  
الزنا وولدت فعليه ان يقذفها وينفي ولدها  
لثلا يلحق به من ليس منه  
١٥٤ ج ٣٢ اذا علم المحلل ان الولد ليس  
منه فعليه ان ينفيه بلعان

٣٢٢ ، ٣٢٣ ج ٣٥ بخلاف ما ، لو اراد ثبوت  
التحريم او الظهار فانه يلزمه ما اوقفه  
ولا يجزيه كفارة يعني ، أمثلة

٣٢٢ ، ٣٢٣ ج ٣٥ ينبغي ان نخبره اذا حنت  
بين الوفاء بالتحريم وبين تكفير يمينه  
٢٤٧ ج ٣٣ احمد في المشهور عنه يصحح  
الظهار قبل الملك ٠٠

٣١٥ ، ٣١٦ ج ٣٥ ويصح الاستثناء في الظهار  
٣١٨ ج ٣٥ لا يجوز الوطء قبل رفع هذا  
التحريم بالكفارة

٨ - ج ٣٤ ، ٣١٧ ، ٢٥٢ ج ٣٥ اذا اراد  
امساكها فلا يحل له الوطء حتى يكفر باتفاقهم  
٣٤٤ ، ٣٤٥ ج ٣٢ تداخل الكفارات

### فصل

٨٩ ج ٣٣ ، ٣١٧ ج ٣٥ عقب المظاہر  
بالكفارة الكبرى ولم يحصل ما قصده من  
الطلاق

٦ ج ٣٤ كفارة الظهار ٠٠

٢١٦ ج ٧ هل يجوز عتق الصغير

### فصل

١٣٩ ج ٢١ الترتيب واجب في صوم  
الشهرين ، اذا قطع لعذر لا يمكن الاحتراز  
منه لم ينقطع التتابع الواجب

٧٢ ، ٧٣ ج ٢٥ لا تدفع الكفارة الا لمن يأخذ  
لحاجة نفسه

٢٨٢ ج ١٠ ، ٣٤٩ - ٣٥٢ ج ٣٥ طعام

الكفارات يرجع فيه الى العرف ، ليس مقدرا  
في الشرع

٣٥١ ج ٣٥ ادم هل هو واجب

٣٥٢ ، ٣٥٣ ج ٣٥ ولا يجب التملك

## فصل

ما يلحق من النسب

١٠ ، ١٢ ج ٣٤ اذا ولدت لأكثر من ستة أشهر من حين دخل بها ولو بلحظة لحقه الولد ، مثل هذه القضية وقعت في زمن الصحابة

٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٧ ، ٣٧٤ ج ٣١ ، ١٤ ج ٣٤ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٣٢ « الولد للفراس وللعاشر الحجر »

١٢٩ ج ٣٢ ، ١٢ ج ٣٤ لا يحتاج النسب الى الاشهاد على ولادة امراته

١٢ ج ٣٤ لو ادعت أنها ولدته في حال يلحق به نسبه اذا ولدته وكانت مطلقة وانكر ان تكون ولدته لسم تقبل في دعوى الولادة الا ببينة ، ويكفي يمينه أنه لا يعلم أنها ولدته

١٧ ج ٣٤ ، ١١١ ج ٣٣ ، ١١٠ ج ٣٢ تزوج ولم يدخل بها فولدت بعد شهرين : لا يلحقه الولد باتفاق المسلمين

١٢ ج ٣٤ اذا انقضت عدتها ومضى لها أكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج الأول المطلق لم يقبل قولها

١١ - ١٣ ج ٣٤ تزوج وأقامت معه خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بأخر بعد اخبارها بانقضاء المدة ثم طلقها الثاني بعد ست سنين وجاءت ببنت وادعت أنها من الأول : لا تلحق بالأول

١٣ ج ٣٤ لو قالت ولدت ذلك الزمن قبل ان يطلقني لم يقبل قولها ، القول قوله أنها لم تلدها على فراشه

١٣ ج ٣٤ ولو قالت وضعت هذا الحمل قبل ان أتزوج بالثاني وانكر الزوج الأول فالقول قوله أنها لم تضعها قبل تزوجها بالثاني ، لا سيما مع تأخر دعواها ، تأخر الدعوى الممكنة في هذه المسائل ونحوها

١٦ ، ١٧ ج ٣٤ ادعت مطلقة بعد ست سنين ببنت وبعد أن تزوجت بزوج آخر فالزومه بعض الحكماء باليمين : عليه اليمين أنها لم تلدها في المدة ، أو أنها لم تلدها على فراشه ، أو أنها لم تلدها في بيته بحيث أمكن لحوق النسب به . أما اذا تزوجت بغيره وأمكن أنها ولدتها من الثاني فليس عليه اليمين أنها لم تلدها ، واذا حلفت أنها لم تلدها قبل تكاح الثاني . .

١٧ ج ٣٤ اذا أكره على الاقرار لم يصح اقراره

١١ ج ٣٤ اشترى جارية واعترف بوطئها : يلحقه الحمل اذا وضعت لمدة الامكان

١١ ج ٣٤ لكن اذا ادعى الاستبراء ففي قبول قوله وتحليله نزاع

١١ ج ٣٤ وليس له ان يبيع الحمل ولا أمه ٦٧ ج ٣٢ ، ٣٨٣ ج ٣١ ، ٣٢٩ ، ٣٢٧

ج ٢٩ من وطء أمه غيره ينكح أو زنا فالولد للسيد ، اذا اشترىها ممن يظن أنه مالك لها أو تزوجها يظنها حرة فهو المبرور وولده حر ، وأوجبوا للسيد بدل الولد

٣٧٤ ج ٣١ اذا زنى بجارية أبيه أو أمه وهي تزني بغيره فجاءت بولد لحقه نسبه اذا استلحقه في حياته اذا لم يكن له أب يعرف غيره

٢٧٧-٢٧٩ ج ٣١ من أذن لولده أن يستمتع بجاريته إذا يدل على التمليك فولده حسر لاحق النسب ، وإن قدر أن الأب لم يصدر منه تسليم بحال زاعقه الإبن أنه قد ملكها كان ولده حرا وتسببه لاحق ولا حد عليه

٢٧٩ ج ٣١ وإن اعتقد الإبن أنه لم يملكها ولكن وطاها بالأذن فهذا يثبت على الأصل الثاني

٢٧٩ ج ٣١ فإن الناس اختلفوا فيمن وطه أمة غيره بأذنه ٠٠٠

١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٩ ، ١٣٧ ج ٣٢ ولد الزنا يلحق بأبيه الزاني إذا استلحقه عند طائفه من الملاء « الولد للفراش » إذا كان للمرأة زوج ، بنت الملاء ينقطع نسبها من أبيها ، لكن لو استلحقها لحقته وإن كانا لا يتوارثان ٤٢٠ ، ٤٢١ ج ٧ الانساب ثبتت في بعض الأحكام دون بعض ٠٠

١٣ - ١٦ ج ٣٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ج ٣٢ كل نكاح اعتقد الزوج أنه سائغ إذا وطه فيه لحقه الولد ولو كان باطلا ، سواء كان النكاح مسلما أو كافرا

١٣ ج ٣٤ اليهودي إذا تزوج بنت أخيه لحقه نسبه وورثه

١٤ ج ٣٤ والمسلم الجاهل لو تزوج امرأة لي عدتها - كما يفعل جهال الأعراب - ووطاها يعتقدها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه

١٤ ج ٣٤ ثبوت النسب لا يفتقر إلى صحة النكاح بل الولد للفراش

١٤ - ١٦ ج ٣٤ ، ٧٩ ، ٣٨٣ ، ١٠٣ ج ٣٢ ، ٢٦ ج ٣٤ ومن نكح امرأة نكاحا فاسدا متفقا على فساده أو مختلفا في فساده أو ملكها ملكا فاسدا متفقا على فساده أو مختلفا في فساده أو وطاها يعتقدها زوجها الحرة أو أمته المملوكة فإن ولده منها يلحقه نسبه ، وهو حر

١٥ ج ٣٤ وإن كان القول الذي وطه به ضعيفا كمن وطه في نكاح المتعة أو بلا ولي ولا شهود

١٣ - ١٦ ج ٣٤ طلق امرأته ثلاثا وافتاه مفت بأنه لم يقع الطلاق فقلده ووطاها : من قال انه ولد زنا فهو في غاية الجهل ٠٠

١٠ ج ٣٤ لو استلحق مجهول النسب وقال انه ابني لحقه إذا كان ذلك ممكنا ولم يدع أحد أنه ابنه

٥٥ ، ٦٧ ج ٣٢ الأولاد تبع لأبهم في الحرية والرق سواء ولدوا من زوج أو زنا ، ولو كانت الأم معتقة أو حرة الأصل والأب مملوكا كان أولاده أحرارا

٥٥ ، ٦٧ ج ٣٢ ، ٣٢٦ ج ٢٩ أما النسب والولاء فهم ينتسبون إلى أبيهم ، وإن كان الأب عتيقا والأم عتيقة كانوا منتسبين إلى موالى الأب ، وإن كان الأب مملوكا انتسبوا إلى موالى الأم فإن عتق الأب بعد ذلك انجر الولاء من موالى الأم إلى موالى الأب

٥٥ ، ٦٧ ج ٣٢ ويتبع خيرهما ديناً

## كتاب العدد

٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٣٢ لفظ  
العدة في كلام السلف يقال على القروء الثلاثة  
وعلى الاستبراء بحيضة  
٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ج ٣٢ الصلدة حيث  
وجبت فيها حق للأزواج

٣٤٨ ج ٣٢ استبراء الرحم لا بد منه في كل  
موطوءة  
٣٢٨ ج ٣٢ المطلقات يتربصن بأنفسهن  
ثلاثة قروء ،

١٠ ج ٣٣ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٣٢ ج ٣٢  
الخلع فسوخ / مما اعتقد به القائلون بأنه  
فسوخ كاحمد وغيره ، والذين اتبعوا ما نقل  
عن الصحابة من أنه طلاق بائنة من الفقهاء  
ظنوا تلك نقولا صحيحة

٣٣٦ ، ١١١ ج ٣٢ الفرقة الحاصلة باختلاف  
الدين فسوخ ليست طلاقا

٢٣٣ ج ٣٢ من الفسوخ التي تجب فيها  
العدة

٢٣٣ ج ٢١ المس يملكون شهوة لا يوجب  
العدة

### فصل

#### المتدات ست

١٩٦ ، ١٩٧ ج ١٩ (١) الحامل المتوفي عنها  
تعتد بوضع الحمل لا بأبعد الأجلين

٩٨ ج ٣٤ اذا لقت سقطا انقضت به العدة ،  
وسواء كان قد نلغ فيه الروح أولا اذا كان  
قد تبين فيه خلق الانسان فان لم يتبين ففيه  
نزاع

١١ ج ٣٤ استدلال الصحابة على امكان كون  
الولد لسنة أشهر (١)

٢٢ - ٢٤ ج ٣٤ اذا احبت ان تسترضع  
لابنها لتحيض أو تشرب ما تحيض به فلها  
ذلك

٢٤ ج ٣٤ لو شربت دواء قطع الحيض  
أو باعد بينه كان طهرا

### (٢) المتوفي عنها بلا حمل منه

٢٧ ، ٢٨ ج ٣٤ المعتدة عدة وفاة تربص  
أربعة أشهر وعشر

٣٧١ - ٣٧٣ ج ٣١ اذا كان الطلاق رجعيا  
في الصحة أو المرض ومات قبل انقضاء العدة  
فهل تمتد عدة الطلاق ؟ أو عدة الوفاة ؟  
أو أطولهما ؟ أظهرها أنها تمتد أبعد الأجلين  
٢٥ ج ٣٤ قال لها في مرض موته انت طالق  
ثم انكر ما وقع منه من الطلاق ومات : عليها  
عدة الوفاة مع عدة الطلاق ان كان عقله  
حاضرا حين تكلم بالطلاق : وان كان عقله  
غائبا لم يلزمها الا عدة الوفاة

٣٧٢ ، ٣٧٣ ج ٣١ اذا ورثت المبتوتة في مرض  
الموت فقبل تعتد أبعد الأجلين ، وقيل عدة  
الطلاق فقط

٣٧١ - ٣٧٣ ج ٣١ اذا طلق احدى زوجتيه  
ومات قبل البيان فالأظهر وجوب العدة  
على كل منهما

### (٣) الحائض ذات الأقراء

٤٧٩ ج ٢٠ ، ١١ ج ٣٣ ، ١١٢ ج ٣٢  
الأقراء عند أكابر الصحابة هي الحيض  
لا الأظهار

(١) انظر لحوق النسب

١١ ج ٣٣ ، ١١٢ ج ٣٢ ، ٤٧٩ ج ٢٠  
لا تنقضى العدة حتى تنقضى الثالثة لا بالطمع  
فيها وهو مذهب ..

٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ج ٣٢ الحكمة  
في أمر المطلقة بالتريص ثلاثة قروء

٣٤١ ، ٣٤٢ ج ٣٢ المطلقة آخر ثلاث  
تطبيقات تعد بثلاث حيض ، فان كان من  
العلماء من قال انما عليها الاستبراء بحيضة  
فله وجه قوي

٣٤١ ، ٣٤٢ ج ٣٢ « أمر فاطمة بنت قيس  
لما طلقها آخر ثلاث تطبيقات ان تعد »

٣٤٢ ج ٣٢ أمرها ان تعد في بيت أم  
مكتوم ، ثم أمرها بالانتقال الى بيت أم شريك  
٣٤١ ج ٣٢ أم الولد تعد بعد وفاة زوجها  
بحيضة عند أكثر الفقهاء

١١١ ، ١١٢ ، ٣٣٣ ج ٣٢ اذا اعتقت  
اعتدت بحيضة

١٠١ ، ١١١ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٢١ - ٣٢٣ ،  
٣٢٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٩٠

ج ٣٢ ، ١٠ ج ٣٣ ثبت بدلالة الكتاب  
وصريح السنة وعن أكابر الصحابة وغير  
واحد من السلف ان المختلعة ليس عليها  
إلا استبراء بحيضة لا عدة كعدة المطلقة وهو  
أحد الروايتين عن أحمد .. وقول عثمان  
وابن عباس وابن عمر في آخر قوله و ..  
وهو الصحيح . ما روى عن بعض الصحابة  
انها تعد بثلاث لا يصح

٣٢٣ - ٣٢٧ ، ٣٢٩ - ٣٣٤ ، ٣٩١ ج ٢٢  
الأحاديث في ذلك وطرقها ، حديث امرأة  
ثابت بن قيس ، وحديث الربيع

٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ - ٣٤٤  
ج ٣٢ احتج أبو محمد في « مفتيه »  
ب ( المطلقات .. ) وبأنها فرقة بعد  
الدخول في الحياة فكانت ثلاثة قروء ،  
الجواب

٣٢٩ - ٣٣٣ ج ٣٢ اعتراض ابن جزم على  
حديث عبد الرزاق ومعارضته خبر الربيع  
وحبيبة « أمرها ان تعد » الاعتداد  
يستعمل عندهم في الاعتداد بحيضة

٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٣٢ قد يكون أحمد ثبت  
عنده في المختلعة فرجع اليها

٣٤٠ ، ٣٤١ ج ٣٢ والاعتبار يؤيد هذا  
القول لأنه لا سكنى لها ...

٣٤١ ، ٣٤٢ ج ٣٢ ان قيل هذا ينتقض  
بالمطلقة آخر ثلاث تطبيقات فانها تعد ثلاث  
حيض

٣٤٢-٣٤٤ ج ٣٢ مما يوضح هذا ان العلماء  
انما يوجبون في المسيبات استبراءا بحيضة  
وهو اعتداد من وطء زوج يلحقه النسب  
وطؤه محترم « أتى على امرأة مجع .. »  
« نهى أن يسقي الزجل مائه .. »

٣٤٣ ، ٣٤٤ ج ٣٢ لو تحاكم إلينا الكافر  
هو وامراته في العدة ثم طلق امرأته الزمناه  
بثلاثة قروء

٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٣٢ مما يؤيد أن الخلع ليس  
فيه الا استبراء بحيضة



٣٤٨ ، ٣٤٩ ج ٣٢. ان قيسل في حديث طليحة ان عمر قال ايما امرأة تكحت في عدتها فان لم يدخل بها الثاني اتمت عدتها زوجها وان دخل بها اتمت بقية عدتها الاول ثم اعتدت للثاني ، وكذلك قال علي

٣٤٩ ، ٣٥٠ ج ٣٢ ان قيل قد اختلف عمر وعلي هل تباح للثاني ولو كان وطئه الثاني كوطئه الشبهة لم يمتح الاول ان يتزوجها.

٣٣٦ ، ١١١ ، ١٧٦ ج ٣٢ الفرقة باختلاف الدين - كاسلام امرأة الكافر - انما يوجب استبراءا بحيضة ، وهي فسخ ليست طلاقا

(٤) من فارقتها حيا ولم تحض لصفو

او اياس

٧ ج ٣٣ ، ١٩ ، ٢٠ ج ٢٤ من لا تحيض والآيسة عدتها ثلاثة اشهر ، لا تعتد بقروء ولا بضم

٢٠ ، ٢١ ج ٢٤ تزوج امرأة ولها عنده اربع سنين لم تحض وقبل زواجها كذلك فطلقها ثلاثا تعتد عدة الآيسات

٢١ ج ٣٤ ، ٢٤٠ ج ١٩ نزاع العلماء في الاياس ، اذا انقطع دمها ويشست من ان يعود ففسد يشست من المحيض ولو كانت بنت اربعين ، ثم اذا تربست وعاد الدم تبين انها لم تكن آيسة ، وان عاودها بعد الاشهر الثلاثة فهو كما لو عاود غيرها من الآيسات والمستريبات

١٩ ج ٣٤ الاياس لا يثبت بقول المرأة

(٥) من ارتفع حيضها ولم تنو صبيه

٢٠ ج ٣٤ المستريبة التي لا تدري ما رفع

حيضها هل هو ارتفاع اياس أو ارتفاع لمرض ثم يعود كالمرض والرضاع

٢١ ، ٢٣ ، ١٩ ج ٣٤ من ارتفع لعارض كالمرض والرضاع تنتظر زواله وتحيض باتفاق العلماء

٢٢ ، ٢٤ ج ٣٤ فسخ الحاكم نكاحها عقب الولادة ٠٠ وبعد ثلاثة شهور رغب فيها من يتزوجها : تبقى في العدة حتى تحيض ثلاث حيض ، وان تاخر ذلك الى انقضاء عدة الرضاع ، ان احبت ان تسترضع لابنها لتحيض أو تشرب ما يحيض به فلها ذلك

٢١ ، ٢٣ ، ٢٠ ، ١٩ ج ٣٤ متى ارتفع لا تدري ما رفعه اجلت سنة فان لم تحض فيها زوجت في أصح قولي العلماء ، وهو مذهب مالك وأحمد في المنصوص عنه وقول للشافعي . ومذهب أبي حنيفة والشافعي في الجديد تمكث حتى تطعن في سن الاياس - تمام خمسين أو ستين سنة - فتعتد عدة الآيسات ، هذا القول ضعيف جدا مع ما فيه من الضرر العظيم

٢٤٠ ج ١٩ اذا عاودها الدم ٠٠

٢٢ ، ٢٣ ج ٣٤ كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت ستة اولاد ولم تحض وفارقها وهي مرضع واقامت نصف سنة ولم تحض فزوجها حاكم وبلغ قاضي آخر ف ضرب الزوج مائة وطلق عليه ٠٠

٢٤ ج ٣٤ شابة كانت عادت ان تحيض فشربت دواء فانقطع عنها الدم ثم طلقت : ان كانت تعلم ان الدم ٠٠ ياتيها فيما بعد فعدتها ثلاث حيض ، وان كان يمكن ان يعود وان لا يعود فانها تتريص سنة

١٩ ج ٣٤ اذا طعنت في سن الاياس لسم  
تحتج الى تأجيل

١٠٥ ج ٣٢ اذا أقر أنه طلق امرأته من مدة  
تزيد على المدة الشرعية وكان فاسقا  
أو مجهولا لم يقبل قوله في إسقاط العدة ،  
وإن كان عدلا وقد أخبرها لما قدم أنه طلق  
من مدة كذا : فهل تعتد من حين بلغها الخبر  
إذا لم تقم بذلك بيئة أو من حين الطلاق

#### (٦) امرأة المفقود

٥٧٦ - ٥٨٣ ج ٢٠ ، ٤٨ ج ٣٠ امرأة  
المفقود لما أجلها عمر أربع سنين أمرها أن  
تتزوج بعد ذلك ثم لما قدم المفقود خبره بين  
امراته ومهرها ، اتبعه فيه أحمد وغيره ،  
من خالف عمر لسم يكن عنده من الخبرة  
بالقياس ما عند عمر ٠٠٠

٥٧٨ ج ٢٠ إن قبل المفقود المنقطع خبره  
تبقي امرأته الى ان يعلم خبره ٠٠٠ فهذا  
لم تأت الشريعة بمثله

#### فصل

٢٨ ، ٢٩ ج ٣٤ تنقضي عدة المتوفي عنها  
بمضي أربعة أشهر وعشر من حين الموت  
وإن لم تعد

٣٤٠ ، ٣٣٥ ، ٣٥١ ، ١١٠ ، ١١١ / ٣٤٨  
ج ٣٢ اذا مضت السنة بأن المختلة انما عليها  
اعتداد بحيضة - الذي هو استبراء -  
فالموطوءة بشبهة والزني بها أولى بذلك ،  
وهو احدي الروايتين / لثلا يختلط مساء  
الواطيء الثاني بماء الزاني

٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ج ٣٢ والمنكوحه  
نكاحا فاسدا أولى من المختلة ٠٠

٣٤٩ ج ٣٢ لو وطئت امرأته بشبهة لسم  
يزل نكاحه ويعتزلها حتى تعتد

٣٨٠ ج ٢٠ ، ٣٤٤ - ٣٥٢ ج ٣٢ ، ١٩ ،  
٢٠ ج ٢٤ تلاخل العدتين وطئت بشبهة  
أو تزوجت في عدتها : مذهب مالك أنها  
لا يتداخلان بل تعتد لكل واحد منهما وهو  
المأثور عن عمر وعلي وهو مذهب الشافعي  
وأحمد ، أبو حنيفة لا يوجب الا عدة واحدة  
من الثاني وتدخل فيها بقية عدة الأول ،

#### حججهم

١٩ ، ٢٠ ج ٣٤ طلقها في ٢٨ ربيع الأول  
وجامها دم الحيض مرة ثم تزوجت في ٢٣  
جاءى الآخرة من السنة وادعت انها حاضت  
ثلاث حيض فلما علم الزوج الثاني طلقها  
في المشر من شعبان من السنة وادعت انها  
آيسة : عليها عدتان : عدة للأول وعدة من  
وطء الثاني ونكاحه فاسد لا يحتاج الى  
طلاق ، فاذا لم تحض الامرة فتعتد العدتين  
بالشهور ستة أشهر بعد فراق الثاني  
إذا كانت آيسة ، وإن كانت مستريبة كان  
سنة وثلاثة أشهر ٠٠٠

٣٦ ج ٣٤ تزوجها من ثلاث سنين وذكر  
انها لما تزوجت لم تحض الا حيضتين وكان  
قد طلقها ثانيا على هذا المقد المذكور :  
ان صدقها في كونها تزوجت قبل الحيضة  
الثالثة فالنكاح باطل ، وعليه ان يفارقها ،  
وعليها اكمال عدة الأول ثم تعتد من وطء  
الثاني ، ثم تزوج من شاعت فان كانت  
حاضت قبل ان يطأها الثاني فقد انقضت  
عدة الأول

١١١ ج ٣٣ اذا نكح حاملا مسن الزوج  
الأول وجب التفريق بينهما حتى تقضى  
العدة من الأول بالوضع ، والعدة من الثاني  
فيها خلاف : ان كان يعلم ان النكاح محرم  
فالصحيح أنه لا بد من ذلك ، وان كان  
يعتقد صحة النكاح فلا بد ان تعتد من وطء  
الثاني

١٤ ج ٣٤ لا تحسب العدة الا من حين ترك  
الوطء

٣٤٩ - ٣٥٣ ، ٧٦ ج ٣٢ هل يجوز للثاني  
ان ينكحها في عدتها منه ، وكذلك الواطئ  
بشبهة ومن نكحها نكاحا فاسدا ،  
ولاحد في هذا الأصل روايتان

٣٥٠ ج ٣٢ له ان ينكح المختلعة في عدتها  
منه

٣٥٢ ج ٣٢ لو وضعت ولدا بعد اعتلاها  
من الأول وامكن كونه منها عرض على  
القافة

٧٩ ج ٣٣ من طلقها الثانية او الثالثة  
بنت على عدتها ولم تستأنف

٢٨ ج ٣٤ لا يحل لأزواجه ان يتزوجن  
بغيره أبدا لا في العدة ولا في غيرها بخلاف  
غيرهن ، وعلى المسلمين احترامهن ...

### فصل

الاحداد

١٣٨ ، ١٣٩ ج ٢٤ ثلاثة أيام يجوز فيها  
ما كان محظور الجنس

٩٠ ج ٣٢ ، ١٣٩ ج ٢٤ لا يحل لامرأة  
ان تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج ...

٢٧ ، ٢٩ ج ٣٤ تجتنب الزينة والطيب  
في بدنها وثيابها

٢٧ ، ٢٩ ج ٣٤ ويجوز لها ان تاكل كلما  
اباحه الله كالفاكهة واللحم - لحم الذكر  
والأنثى - وتشرب ما يباح من الأشربة  
وتشم الفاكهة

٢٧ ج ٢٤ ويجوز ان تلبس ثياب القطن  
والكتان وغير ذلك مما اباحه الله ، وليس  
عليها ان تصنع ثيابا بيضا أو غير بيض  
للعدة ، بل يجوز لها لبس المقصص

٢٧ ج ٣٤ لا تلبس الأحمر الصافي والأزرق  
الصافي

٢٧ ج ٣٤ ولا تلبس الحلي : مثل الأسورة  
والخلاخل والقلائد ولا تختضب بحناء  
ولا غيره

٢٧ ج ٣٤ ولا يحرم عليها شغل من  
الأشغال المباحة كالطريز والخياطة والغزل  
 وغير ذلك مما تفعله النساء

٢٨ ج ٣٤ ويجوز لها سائر ما يباح لها  
في غير العدة مثل كلام من تحتاج الى كلامه  
من الرجال اذا كانت متمسرة وغير ذلك

### فصل

٢٨ ، ٢٧ ج ٣٤ المتوفي عنها تعتد في بيتها  
٢٧ ج ٣٤ وتلزم منزلها فلا تخرج بالثاءر  
الا لحاجة ولا بالليل الا لضرورة

٢٨ ج ٣٤ ان خرجت لأمر يحتاج اليه ولم  
تبت الا فيه فلا شيء عليها

٢٩ ج ٣٤ قدمت في عدته أربعين يوما ولم  
تقدر مخالفة السلطان فسافرت الى القاهرة :

ان كان قد بقي من عدة الوفاة شيء فلتتمه  
في بيتها

٢٩ ج ٣٤ ليس لها ان تسافر في العدة  
من الوفاة الى الحج في منهن الأئمة الأربعة  
٢٩ ج ٣٤ وتجتمع بمن يجوز لها الاجتماع  
به في غير العدة

٢٨ ج ٣٤ ان خرجت لغير حاجة وباتت  
في غير منزلها لغير حاجة أو تركت الاحداد  
فلتستغفر وتكسب ولا إعادة عليها

#### باب الاستبراء

٣٠ ج ٣٤ ، ٣٨٠ ج ٣١ اذا اشترى جارية  
لم يحل له وطؤها قبل استبرائها باتفاق  
الأئمة

٣٤٢ - ٣٤٤ ج ٣٢ لا يحل لأحد ان يطأ  
السبية قبل استبرائها باتفاق المسلمين

٣٤٢ - ٣٤٤ ج ٣٢ ، ٢٥٥ ج ١٩ ، ٣٧٨  
ج ٣١ ، ٦٨ - ٧٠ ج ٣٤ « من كان يؤمن  
بالله واليوم الآخر فلا يسقي مائه ذرع  
غيره » أتى على امرأة صحيح على باب  
فسطاط ٥٠

٢٥٥ ج ١٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ٣٢ ، ٧٠ ،  
٧١ ج ٣٤ « لا توطأ حامل حتى تضع  
ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ » قاله في  
رتيق السبي ، ولم يقل مثل ذلك فيما ملك  
بارت أو ثراء أو غيره

٣٣٩ ج ٣٢ الاماء اللاتي يبعن على عهد لم  
يكن يوطئن في العادة ٥٠٠

٢٥٥ ج ١٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ج ٣٢ ، ٧٠ ،  
٧١ ج ٣٤ الواجب انه ان كانت توطأ لم  
يحل وطؤها حتى تستبرأ لثلاث يسقي الرجل  
مائه ذرع غيره ، وان علم انه لم يكن سيدها  
يطؤها : اما لكونها بكرا أو لكون الـ مد  
امراة أو صغيرا أو قال - وهو صادق -  
لم اكن أطاها لم يكن لتحريمها وجه

٣٤٥ ج ٣٢ لا يوجبون الاستبراء اذا اعتقها  
وتزوجها اذا لم يكن البائع قد وطأها  
ويوجبونه اذا لم يعتقها

٣٤٥ ج ٣٢ ، ٣٠ ج ٣٤ ، ٧١ ج ٣٤  
لا يجوز في احد قولي العلماء ان يبيعها  
الوطأ حتى يستبرأها ، لو اشترى جارية  
وباعها قبل ان يستبرأها لم يكن على  
المشتري الثاني الا استبراء واحد

٣٤٥ ج ٣٢ لو اشترى أمة قد اشترك في  
وطئها جماعة فهل عليها استبراء واحد  
أو تستبرؤ لكل من الشريكين استبراء اذا  
كانت في ملكهما

٣٤٥ ج ٣٢ اذا باعها لغيرها فلا يجب  
على المشتري الا استبراء واحد

٣٣٨ ، ٣٧٩ ج ٣٢ ، ٢٥٥ ج ١٩  
« لا توطؤ حامل حتى تضع ولا غير ذات  
حمل حتى تحيض حيضة »

٣٣٨ ، ٣٣٩ ج ٣٢ ليس في الحديث  
ايجاب استبراء على من لا تحيض ، ايجابه  
بمعيد عن القياس ، اضطرب القائلون به  
على أقوال

## كتاب الرضاع

٥٠ ج ٣٤ اذا وطأها زوج ثم ثاب لها لبن  
نشر الحرمة

٣٦ - ٤١ ، ٤٦ ، ٤٨ ج ٣٤ المحرمات  
بالرضاع

٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٤٦ ج ٣٤ يحرم  
من الرضاع ما يحرم من النسب

٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٤٦ ج ٣٤ يحرم  
من الرضاع ما يحرم من الولادة

٣٧ - ٤١ ج ٣٤ قد استثنى بعض الفقهاء  
المستأخرين من هذا العموم صورتين  
وبعضهم أكثر ، وهو خطأ ايضاحه (١)

٣٥ ، ٤٢ - ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٣٧ ،  
٣١ ج ٣٤ الرضاع المحرم فيه ثلاثة أقوال  
هي ثلاث روايات عن أحمد (١) يحرم قليلة  
وكثيره وهو مذهب مالك وإبي حنيفة ،  
واحتجوا به ٥٠٠ (٢) لا تحرم الرضعة  
والرضعتان ويحرم ما فوق ذلك ، وهو  
مذهب طائفة منهم أبو ثور وغيره واحتجوا  
به ٥ لا تحرم الرضعة والرضعتان  
والمصة والمصتان ، و ٥ الاملاجة  
والاملاجتان

٤٢ ، ٣٥ ، ٤٢ - ٤٤ ، ٥٩ ج ٣٤ ولم  
يحتجوا بحديث عائشة قالوا ٥٠٠  
(٣) لا يحرم الا خمس رضعات ، وهذا  
مذهب الشافعي وظاهر مذهب أحمد

(١) ويأتى في التمثيل بأبى المرتضع  
ص ٣٣٦

واحتجوا به ٥ ان مما نزل من القرآن عشر  
رضعات ٥٠٠ وجه الدلالة منه به ٥ أرضعني  
خمس رضعات ٥٠٠ ، وأجابوا عن حجج  
أولئك ٥٠٠

٤٥ - ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ،  
٦١ ، ٣١ ، ٦٣ ، ٤٤ ، ٣٩ ج ٣٤ الرضاع  
المحرم ما كان في الحولين قبل الفطام ،

وما كان بعد تمام الرضاعة فليس منها  
٥٩ ، ٦٠ ج ٣٤ ، وانما الرضاعة من المجاعة ،  
٥٩ ، ٦٠ ج ٣٤ لا يحرم من الرضاع  
الا ما ففق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام ،  
٥ ان ابني مات في الثدي

٣٩ ج ٣٤ فيمن رضع قريبا من الحولين  
نزاع ٥٠

٣٩ ، ٦٣ ، ٤٤ / ٥٩ ، ٦٠ ج ٣٤ رضاع  
الكبير لا يحرم عند جمهور العلماء الاثمة  
الأربعة وغيرهم / واحتجوا به ٥٠

٦٠ ج ٣٤ ، ٣٣٩ ج ١٣ وذهب طائفة  
من السلف والخلف الى ان رضاع الكبير  
يحرم ، واحتجوا به ٥ ان سالما ٥٠٠  
أرضعني خمس رضعات ٥ عائشة رأت  
الفرق بين أن يقصد رضاعة أو تغذية :  
فجوزت الأول عند الحاجة الى جعله ذا حرم ،  
وهو متوجه

٥٥ ج ٣٤ لعن مع امرأته فوضع من لبنها :  
لا يحرمها في مذهب الأربعة

٥٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ج ٣٤ الرضعة ليست هي  
الشبعة بل اذا أخذ الثدي ثم تركه في زمن  
واحد فهي رضعة ، وان تركه بغير اختياره  
ثم عاد قريبا ففيه نزاع ، قد تعرضه بالفلاة  
ثم بالعشى ويكون في كل نوبة رضعات كثيرة

٤٥ ، ٦٢ ج ٣٤ اذا شك هل دخل اللبن في جوف الصبي أوم يحصل فلا تحريم وان علم انه حصل في قمه

٥٥ ج ٣٤ السعوط ، الوجور ، أكثر العلماء على أن الوجور يحرم وهو أشهر الروايتين عن أحمد ، وكذلك يحرم السعوط في إحدى الروايتين ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، وللشافعي القولان

٥٥ ج ٣٤ اذا غسل عينيه بلبن امرأة يجوز ولا تجرم بذلك لوجهين ..

٥٠ ج ٣٤ لو قدر أن اللبن ثاب لامرأة لم تنزوي لهل ينشر الحرمة

٣٨ ، ٥٧ ، ٤٩ ج ٣٤ الرضاع ينشر الحرمة من الجهات الثلاث

٣٦ ، ٣٧ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٤٥ / ١٣٦ ج ٣٤ اذا ارتضع الطفل أو الطفلة من امرأة خمس رضعات في الحولين قبل الفطام صار ولدا من الرضاعة باتفاق الأئمة / في التحريم والحرمة

٣٦ ، ٣٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٧٦ ج ٣٤ وصار الرجل الذي در هذا اللبن بوطئه ابا لهذا المرتضع من الرضاعة باتفاق الأئمة المشهورين

٣٧ ، ٥٦ ، ٣٤ ج ٣٤ وأبو الرجل وأمهاته : أجداده وجداته فلا يتزوج بأجداده وجداته ٣٧ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٣٢ ، ٣٤ ج ٣٤ وجميع أولاد الرجل - قبل الرضاع وبمده - منها ومن غيرها ، وكذلك أولاده من الرضاع اخوة له

٤٨ ، ٤٠ ، ٣٢ ج ٣٤ رجل له امرأتان ارضعت احدهما طفلا والأخرى طفلة لا يجوز أن يتزوج احدهما الآخر ، واذا تزوجها فرق بينهما

٣٧ ، ٣٣ ، ٣٥ ج ٣٤ واذا كان أولاده اخوته كان أولاد أولاده أولاد اخوته فلا يجوز للرضيع أن يتزوج أحدا من أولاد اخوته ولا من أولادهم

٥٧ ، ٣٣ ، ٧٦ ، ٣٧ ج ٣٤ واخوة الرجل أعمامه وعماته ، ومن حرام عليه

٥٧ ، ٣٣ ، ٧٦ ، ٣٨ ، ٥٣ ، ٧٦ ج ٣٤ وكذلك أولاد هـل المرتضع وأولاد أولاده يحرمون على أجداده وجداته واخوته واخواته وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته من الرضاع

٣٢ - ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٥ - ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ج ٥٧ ج ٣٤ وأقارب المرأة - من هذا الرجل ومن غيره - أقارب للمرتضع من الرضاعة - سواء وجدوا قبل الرضاع أو بعده - أولادها - ولو من الرضاعة - اخوته ، ولولاد أولادها أولاد اخوته وأبائهما وأمهاتها أجداده وجداته ، واخوتها واخواتها أخواله وخالاته ، وكل هؤلاء حرام عليه

٥٨ ، ٣٤ ج ٣٤ لو تراضع طفلان فوضع هذا أم هذا ورضعت هذه أم هذا حرم على كل واحد منهم أن يتزوج أولاد مرضعته

٣٨ ، ٤٥ ج ٣٤ واذا كان المرتضع ابنا للمرأة فأولاده وأولاد أولاده أولادها ، ويعرم على أولاده ما يحرم على الأولاد من النسب

٥٠ ج ٣٤ فإذا ارتضعت طفلة خمس رضعات صارت بنتها وابن بنتها ابن اختها وهي خالته ، سواء كان الارتضاع مع الطفل أو لم يكن

٣٣ ، ٣٧ ج ٣٤ بنات عمه وبنات عماته وبنات أخواله وبنات خالاته من الرضاع حلال

٤٩ ، ٥٠ ، ٤٧ ، ٤٥ ج ٣٤ إذا كان الحاطب لم يرتضع من أم المخطوبة ولا هي رضعت من أمه جاز أن يتزوج أحدهما الآخر وإن كان أخوته رضعوا من أمها وأخوتها رضعوا من أمه بمنزلة أخت أخيه من أبيه .

٥٨ ، ٣٣ - ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٨ - ٥١ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٦١ / ٣٣ ج ٣٤ وأما أبو المرتضع من النسب وأمهاته وأخوته وأخواته من النسب والرضاع - غير رضاع هذه المرضعة - فهم أجنب من أبيه وأمه وأخوته من الرضاع : فيجوز للمرتضع أن يتزوج أخوه من الرضاة بأمه من النسب ، ويجوز لأخيه من النسب أن يتزوج أخته من الرضاة ، ويجوز لأخوته من الرضاع أن يتزوجوا أخوته من النسب - سواء في ذلك التي رضعت مع الطفل أو غيرها

٣٨ - ٤١ ج ٣٤ يقول بعض الناس يحرم في النسب على أخي أن يتزوج أمي ولا يحرم مثل هذا في الرضاع . وهذا غلط ، إيضاحه ٤٠ ج ٣٤ المشهور عند الأئمة تحريم منكوحة أبيه من الرضاع ، وفيها نزاع لكونها من المحرمات بالصهر

٥٧٩ ج ٢٠ إذا أقسد نكاح امرأته برضاع رجع بالمسمى

٥٧٨ ، ٥٧٩ ج ٢٠ خروج البضع من ملك الزوج متقوم عند الأكثرين ، وهو مضمون بالمسمى

٥٢ ج ٣٤ إذا كانت الأم معروفة بالصدق وذكرت أنها ارتضعت خمس رضعات قبل قولها ، وفرق بينهما في أصح القولين

٥٢ ج ٣٤ وإذا شك في صدقها أو في عدد الرضعات فهو من الشبهات ، ولا يحكم بالتفريق بينهما إلا بحجة ، وإذا رجعت عن الشهادة قبل التزويج لم تحرم الزوجة ، لكن إن عرف أنها كاذبة في رجوعها وأنها رجعت لأنه دخل عليها حتى كتبت الشهادة لم يحل التزويج

٥٣ ج ٣٤ إذا كان الرجل معروفا بالصدق وهو خير بما ذكر وأخبر أنها رضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين رجع إلى قوله

### باب النفقات

#### نفقة الزوجة

٧٦ / ٧٣ ج ٣٤ المزوجة نفقتها واجبة من غير صداقها / وإن لم يكن هناك حمل

٧٤ ج ٣٢ تزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا وكلما اتفق هذا اتفق هذا وإذا ظلمها هذا ظلمها هذا

٨٣ ج ٣٤ إذا كان الرجل يتفق على امرأته بالمعروف - كما جرت عادة مثله لمثلها - فلا يحتاج إلى تقدير حاكم ، تقديره يكون عند تنازعها فيها

٣٥٠ ج ٣٥ أحمد لا يقسدر طعام المرأة والملوك والأطعمة الواجبة مطلقا ولا غير الأطعمة مما وجب مطلقا ، هذا القول هو الصواب ...

٨٣ - ٨٩ ج ٣٤ ، ٢٨ ج ١٠ ما يجب من نفقة الزوجة وكسوتها مرجعه الى العرف : نوعا وقدرها وصفة . وان كان ذلك يتنوع بتنوع حالها من اليسار والاعسار والزمان - كالشتاء والصيف والليل والنهار - والمكان فيطمعها في كل بلد ما هو عادة اهله ، ادلته

٨٦ ج ٣٤ الكفاية بالمعروف تتنوع بحال الزوجة في حاجتها وتنوع الزمان والمكان ، وتنوع حال الزوج في يساره واعساره ، ليست كسوة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة ، ولا كسوة الشتاء ككسوة الصيف ، ولا كفاية طعامه كطعامه ولا طعام البلاد الحارة كالباردة ، ولا المعروف في بلاد الشر والضمير كالمعروف في بلاد الفاكهة والخمر.

٨٣ ، ٨٦ ج ٣٤ ، ١٨٢ ج ١٠ « خذنى ما يكفيك وولدك بالمعروف »

٨٦ ، ٨٧ ج ٣٤ « لهن عليكم رزقهن ٠٠ »  
٨٦ ج ٣٤ « ان تطعمها اذا طعمت ٠٠ »  
٨٥ ج ٣٤ « وليست النفقة والكسوة مقدرة بالشرع ٠٠ »

٨٦ ، ٨٧ ج ٣٤ في الزوجة تارة يذكر انه يجب الرزق والكسوة بالمعروف ، وتارة يأمر بمواساتهم بالنفس ، فمن العلماء من جعل المعروف هو الواجب والمواساة

مستحبة ، وقد يقال أحدهما تفسير للآخر ١٦٨ ج ٣٢ اذا كان للسكن ويصلح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها ان تفسخ

٢٧٠ ج ٣٢ العدل في النفقة والكسوة هو السنة أيضا

### فصل

٣٤٠ ج ٣٢ ، ٧٣ ج ٣٤ الرجعية لها النفقة والسكنى في زمن العدة

٣٤١ ج ٣٢ التي فورقت بغير طلاق ليس لها نفقة ولا سكنى

٩٩ / ٧٥ ، ٧٣ ج ٣٤ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٨٩ ج ٣٣ المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ولا سكنى « ليس لك نفقة ولا سكنى »

٧٢ ج ٣٤ اذا كانت حاملا منه وهي مطلقة استحققت نفقتها وكسوتها بالمعروف

٧٣ - ٧٥ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ٧٢ ج ٣٤ للعلماء هنا ثلاثة أقوال (١) ان هذه نفقة زوجة معتلة : لا فرق بين ان تكون حاملا أو حائلا ، من قال به (٢) ينفق عليها نفقة زوجة لأجل الحمل ٠٠٠ هذا القول متناقض

٧٣ ج ٣٤ هؤلاء يقولون هل وجبت النفقة للحمل أو لها من أجله ٠٠٠ (٣) - وهو الصحيح - ان النفقة تجب للحمل ولها من أجل الحمل : نفقة عليه لكونه أباه لا عليها لكونها زوجة من قال به

٣٦١ ، ٣٦٢ ج ٣٢ وأنها من جنس نفقة الأقارب كأجرة الرضاع لا من جنس نفقة الزوجات



٧٤ ج ٣٤ على هذا لو لم تكن زوجة بل كانت حاملا بوطه شبهة يلحقه نسبه او كانت حاملا منه وقد اعتقها وجبت عليه نفقة الحمل ، كما تجب عليه نفقة الارضاع ٧٤ ج ٣٤ ولو كان الحمل لفسيره كما لو وطه أمة غيره بتركاح او شبهة او ارث فليس على الواطيء شيء وان كان زوجا ٧٤ ج ٣٤ ولو تزوج عبد حرة فحملت لم تجب النفقة على أبيه العبد ولا أجرة ارضاعه ٧٤ ، ٧٥ ج ٣٤ لو كانت الحامل أمة والولد حر - كالمفرور - انفق على الحامل والمرضة

٣٦١ ج ٣٢ اذا طلقها ثلاثا وأبرأته من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل لم تدخل نفقة الحمل

٣٦١ ، ٣٦٢ ج ٣٢ ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط لم تدخل في ذلك نفقة الحمل

٩٨ ج ٣٤ اذا القت سقطا سقطت به النفقة ، وسواء كان قد نفق فيه الروح أولا اذا تبين فيه خلق الانسان ، فان لم يتبين ففيه نزع ٧٥ ، ٦٦ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ج ٣٤ البائن لها أجرة الرضاع باتفاق العلماء

٧٦ ج ٣٤ حيث كانت ناشزا عاصية له فيما يجب له عليها (١) فلا نفقة لها ولا كسوة ، وكذلك اذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل

٢٧٦ ج ٣٢ اذا امتنعت من تمكينه الا مع ترك الصلاة فلا نفقة لها

(١) وتقدمت أمثلة النشوز

٩٥ ج ٣٤ او كان التخلف عن السفر يمكنها ٨٩ ج ٣٤ اذا تنازع الزوجان فمتى اعترفت أنه يطعمها اذا أكل ويكسوها اذا اكتسى - وذلك هو المعروف لها في بلدنا - فلا حق لها سواء ، وان أنكرت ذلك أمره الحاكم ان ينفق بالمعروف

٧٦ - ٨٢ ج ٣٤ اذا تنازعا في قبضها رجع الى العرف والمادة فان كانت العادة ان الرجل ينفق على المرأة في بيته ويكسوها وادعت أنه لم يفعل ذلك فالقول قوله مع يمينه وهو الصواب لأوجه

٩٦ ج ٣٤ اذا تسلم المرأة التسليم الشرعي وهو وأبوه أو نحوها يطعمها كما جرت به العادة لم يكن للاب ولا لها ان تنص بالنفقة

٨٠ ج ٣٤ لو أخذت المرأة نفقتها من ماله بالمعروف وادعت أنه لم يعطها نفقة قبل قولها في هذه الصورة

٨١ ج ٤٣ لو كان الزوج مسافرا عنها مدة وهي مقيمة في بيت أبيها وادعت أنه لم يترك لها نفقة ولا أرسل اليها نفقة فالقول قولها مع يمينها

٣٢٣ ، ٣٢٤ ج ٣١ المتوفي عنها الحامل هل تستحق نفقة لائل الحمل على ثلاثة أقوال

٨٧ ج ٣٤ الواجب هو الرزق والكسوة بالمعروف : في النزع ، والقدر ، وصفة الانفاق

٨٧ ، ٨٩ ، ٨٣ ج ٣٤ - « النوع » - لا يمتنع ان يعطيها مكيلا كالبر ولا موزونا كالخبز ولا ثمن ذلك كالدراهم ، من أمثلة الكفاية في النوع

٨٨ ، ٨٩ ، ٧٩ ، ٨٣ ج ٣٤ - « القدر » -

لا يمتنع مقدار مطرد - بل تتنوع المقادير  
بتنوع الأوقات

٨٨ ، ٨٩ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٩٦ ، ٩٧

ج ٣٤ - « الصفة » - قيل الواجب تليقها  
النفقة والكسوة وقيل لا يجب التليق  
- وهو الصواب - من عرف المسلمين  
في ذلك

٨٠ ج ٣٤ وله ولاية الاتفاق عليها كماله  
الولاية على الاتفاق على رقيقه

٩٦ ج ٣٤ من كلف الزوج أن يسلم الي  
أبيها دراهم ليشترى لها بها ما يطعمها في  
كل يوم فقد خرج عن السنة

٩٦ ج ٣٤ من توهم ان النفقة حق لها  
كالدين فلا بد أن يقبضه الولي وهو لزم  
بإذن فيها كان مخطناً من وجوه

٩٧ ج ٣٤ ولا يقال أنه لم يامن الزوج  
على النفقة

٨٨ ، ٨٩ ج ٢٤ وليس للحاكم أن يأمر  
بدراهم مقدرة مطلقاً أو بحب مقدر مطلقاً .  
يامر بالمعروف الذي يليق بهما

٨٩ ، ٩٤ ج ٣٤ لا تسقط بمضي الزمان  
عند الجمهور

٩٥ ج ٣٤ اذا ادعى الابن صداق أمه  
وكسوتها الماضية فعل الاب ان يوفيه  
ما يستحقه

### فصل

٩٣ ، ٩٧ ، ٩١ ج ٢٤ اذا عرضت المرأة  
عليه فيبدل له تسليمها وهي من يوطسؤ  
مثلها وجبت عليه نفقتها

٩٨ ج ٣٤ له سبع سنين لم ينتفع بهما

لأجل مرضها : تستحق النفقة

٩٣ ، ٩١ ج ٣٤ ، ١٦ ج ٣٣ ، ٥٧ ، ٥٨  
ج ٣٠ اذا تعدت النفقة من جهته كان لها  
المطالبة بالفسخ اذا كان محجوراً عليها  
على وجهين

٥٧ ، ٥٨ ج ٣٠ ، ٩١ ج ٣٤ الفسخ  
للاعتسار جائز في مذهب الثلاثة ، الحاكم  
ليس فاسخاً ، اذا كان هو الفاسخ  
فلا يحتاج فسخه الى حكم حاكم فيه ، ان  
فسخت هي ففيه نزاع

٩١ ج ٣٤ اذا لم يفسخ الحاكم وشهد لها  
انه قد مات وتزوجت لأجل ذلك ولم يمت  
فالنكاح باطل . .

٢٤٥ ج ٢٩ ، ٣٧١ - ٣٧٥ ج ٣٠ اذا  
كان سبب الاستحقاق طاهراً لم يحتج الى  
اذن حاكم كنفقة المرأة على زوجها  
« خلى ما يكفيك » . .

٩٤ ، ٩٧ ج ٣٤ اذا كان موسراً وامتنع  
عن الاتفاق فطلبت من القاضي ان يأمرها  
بالاستدانة فأمرها رجعت عليه

١٠١ ج ٣٤ تطعم من بيت زوجها بالمعروف  
مثل الخبز والبطيخ والثفكة مما جرت  
العادة باطعامه

### باب نفقة الأقارب والماليك

١٨٥ ج ٢٩ الواجبات في المال أربعة . . .  
وصلة الأرحام

٣٦٧ ج ٢٨ نفقة الرجل على نفسه وأهله  
فرض عين ، وهي مقدمة على غير ذلك  
« عندي دينار . . »

١٠١ ، ١٠٢ ج ٣٤ على الولد الموسر ان  
ينفق على أبيه وزوجة أبيه وأخوته الصغار،  
ان لم يفعل كان عاقا

١٠٢ ج ٣٤ اذا كان الولد موسرا وأبوه  
محتاجا فعليه ان يعطيه تمام كفايته ، وكذلك  
أخوته اذا كانوا عاجزين عن الكسب ،  
ولأبيه ان يأخذ من ماله ما يحتاجه بغير اذنه  
١٠٦ ، ١٠٨ ج ٣٤ نفقة الولد على أبيه  
بعد فطامه دل عليها النص تنبيها

٩٥ ج ٣٤ ، ٣٧١ ج ٣٠ اذا كان الابن  
محتاجا عاجزا عن الكسوة فعل الأب اذا كان  
موسرا ان ينفق عليه وعلى زوجته وأولاده  
الصغار المحتاجين والعاجزين عن الكسب  
١٠٤ ج ٣٤ عليه نفقة ولده بالمعروف اذا كان  
الولد فقيرا عاجزا عن الكسب والوالد  
موسرا ، واذا لم يمكن الانفاق على الولد  
الا باجارة ما هو متعطل في عقاره وبصارة  
ما يمكن عمارته منه ، أو يمكن الولد من  
ان يؤجر ويعمر ما ينفق منه على نفسه فعل  
الوالد ذلك

٣٧١ ج ٣٠ للولد ان يأخذ نفقته بدون  
اذن والده . . .

١٠٧ ج ٣٤ ان كان الجد عاجزا عن نفقة  
ابن ابنه لم تجب عليه نفقته

ج اذا كان الوالد محتاجا الى صلة  
والأم مستغنية قدم الأب

٣٥٠ ج ١٥ وجوب الصلة والنفقة وغيرها  
لنوي الأرحام الذين لا يرثون بفرض  
ولا تعصيب ، أم مسطح بنت خالة أبي بكر

١٠٧ ج ٣٤ اذا كان المال لا يتسع للأقارب  
والأباعد فان نفقة القريب واجبة عليه  
فلا يعطى البعيد ما يضر بالقريب  
١٠٠ ج ٣٤ ولد الزنا يتيم ينفق عليه  
المسلمون

١٠٣ ج ٣٤ اذا اختلفا في يسار الأب ولم  
يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه  
١٠٤ ، ١٣٤ ج ٣٤ حكم له حاكم لفبيته  
عنه أمه : ليس لها ان تطالبه بالنفقة  
المفروضة ولا بما أنفقوه عليه في هذه الحالة  
١٠٧ ج ٣٤ ومن حضنته ولم تكن  
الحضانة لها وطالبت بالنفقة لم يكن لها  
ذلك

١١٠ ج ٣٤ اذا أخذت الولد على ان تنفق  
عليه من عندها ولا ترجع الى الأب لم ترجع  
عليه ، لو أرادت ان تطالبه بالنفقة في  
المستقبل فله ان يأخذ الولد منها

١٠١ ج ٣٤ تزوج امرأة ولها ولد من غيره  
فشارطته على أن لا تطالبه ببعض صداقها  
ما دام النصبى عنده : ليس له مطالبتها  
بما أنفق على النصبى اذا كان الانفاق بمعروف ،  
سواء انفق باذن أمه أولا

١٠٣ ج ٣٤ المدة التي كان عاجزا فيها  
عن النفقة على بنيه لا نفقة عليه ولا رجوع  
لن انفق فيها بغير اذنه

٩٣ ، ٩٤ ، ٧٧ ، ١٠٣ ج ٣٤ لم يقل أحد  
من العلماء ان نفقة الغراب تثبت في الذمة  
لما مضى من الزمان ، الا اذا كان قد استدان  
عليه النفقة باذن حاكم أو انفق بغير اذن  
حاكم غير متبرع وطلب الرجوع بما أنفق  
ففيه خلاف

٩٤ ج ٣٤ اذا حكم الحاكم باستقرارها في النمة بمجرد الفرض لم يلزم حكمه

٩٤ ج ٣٤ ولئن أخذ منه المال بغير حق ان يرجع بما أخذ ، مذهب أبي حنيفة تسقط بمضي الزمان وان قضى بها القاضى الا ان ياذن القاضى بالاستدانة ، وذكر بعضهم في قضاء القاضى حل يصير به ديناً ورويتين

١٣٤ ج ٣٤ اذا كان الابن في حضانة أمه فانفقت عليه تنوى بذلك الرجوع على الأب فلها ذلك

٩٩ ج ٣٤ خلفت ثلاث بنات فاعطاهن لحية وحماة وقال لهن روحوا بهم الى بلدكم حتى اجيء اليهم فغاب عنهم ثلاث سنين : ما انفقوه عليهم بالمعروف بنية الرجوع فلهم ذلك اذا كان ممن تلزمه نفقتهم

٩٤ ج ٣٤ لو امر القريب بالاستدانة فلم يستدئ واستغنى بنفقة متبرع أو بكسب له فهل تستقر في النمة بهذه الصورة

٦٦ - ٦٨ ج ٣٤ على الأب النفقة - رزقها وكسوتها - وعلى الأم الارضاع

٦٣ - ٦٥ ج ٣٤ تمام الرضاعة حولان كاملان ، وما بعده غلابة ، مبدؤ الحول ، للفقهاء هنا قولان ضعيفان

٦٦ - ٦٨ ج ٣٤ يجوز اتمام الرضاع ويجوز الفطام قبل ذلك اذا كان مصلحة ، لو أراد أحدهما اتمام الآخر التفصال قبل ذلك فالأمر لمن أراد اتمام

٣٤٩ ج ٣٠ الأم أحق بارضاع ابنها من غيرها ، لو طلبت الارضاع بالاجرة قدمت على المتبرعة

٢٧٣ ج ٣٢ ، ٦٦ - ٦٨ ج ٣٤ اذا امتنعت الأم عن الارضاع إلا بأجرة وكان عاجزا عنها فله ان يسترضع غيرها

٦٦ - ٦٨ ج ٣٤ اذا لم يوجد غيرها تعين عليها

٣٦٢ ج ٣٢ نفقة الارضاع من جنس نفقة الأقارب

٧٥ ، ٦٦ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ج ٣٤ البائن لها أجرة الرضاع باتفاق العلماء ، أدلة ذلك

٦٣ - ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٢ ج ٣٤ ( والوالدات يرضعن أولادهن ) هل هو خاص بالمطلقات أو عام ؟ لا منافاة بين القولين اذا كانت عامة دلت على انها ترضع ولدها مع اتفاق الزوج عليها وتدخل نفقة الولد في نفقة الزوجية

٦٦ - ٦٨ ج ٣٤ قول القاضى لها ان تؤجر نفسها لرضاع ولدها سواء كانت مع الزوج أو مطلقة خلاف الآية

٧١ ، ٧٢ ج ٣٤ ( أجورهن ) رزقهن وكسوتهن بالمعروف اذا لم يكن بينهما مسمى يرجعان اليه

٣٤٩ ج ٣٠ لم يشترط عقد إيجار ولا اذن الأب لها في الارضاع بالأجر

#### فصل

#### نفقة الرقيق

٨٧ ج ٣٤ « ٠٠ فليطعمه ما يأكل وليلبسه ما يلبس ٠٠ » « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف ٠٠ » من العلماء من جعل المعروف هو الواجب والمواساة مستحبة ، وقد يقال أحدهما تفسير للآخر

٨٩ ج ٣٤ لا يجب تملك المملوك نفقته ،  
العرف في زمن النبي

١٠٦ ج ٣٤ ، ٥٨ ج ٣٢ اذا كانت  
الجارية محتاجة الى النكاح فليعفها : بوطنها  
أو تزويجها ، لا يجوز ان يطلها الا زوج  
أو سيدها

### فصل

#### نفقة البهائم

٥٦٠ ، ٥٦١ ج ٢٠ نفقة الحيوان واجبة  
على ربه ، اذا انفق المرتهن أو المستاجر عليه  
فله الرجوع ، وكذلك المودع والشريك  
والوكيل  
٢١٤ ج ٣١ اذا هزلت الدابة الموقوفة  
فالموقوف عليه بالخيار بين الانفاق عليها  
أو بيعها وصرف ثمنها في مثله

#### باب الحضانة

١٠٨ ج ٣٤ اليتيم في الآدميين من فقد أباه  
لأنه هو الذي يهذب ويرزقه وينصره ، تعظيم  
أمر اليتامى في القرآن ، وحكمته

١٠٨ ج ٣٤ حضناته على الأب كنفقته  
١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ج ٣٤ جنس النساء في  
الحضانة مقدمات على الرجال : هن ارقق  
بالصغير ، وأخبر بتفديته وحمله وأصبر  
على ذلك وأرحم به

١٢٨ ج ٣٤ اذا اجتمع امرأة بعيدة ورجل  
قريب

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ج ٣٤ فتقدم  
الأم على الأب ، وتقدم الجدة أم الأب على  
الجدة ، وتقدم اخواته على اخوته وعماته  
على أعمامه وخالاته على أخواله

١٢٢ ، ١٢٣ ج ٣٤ تقديم جنس نساء الأم  
على نساء الأب مخالف للأصول والمقول ،  
تقديم نساء العصبية على أقارب الأم هو  
أرجح القولين

١٢٢ ج ٣٤ وعلى هذا أم الأب مقدمة على  
أم الأم والأم والأخت من الأب مقدمة على  
الأخت من الأم ، والعمة مقدمة على الخالة

٣٦٠ ج ٣٤ حضانة الجارية لبنت العم  
دون العم من الأم ودون ابن العم الذي ليس  
بمحرم

١٢٢ ج ٣٤ ويقدم أقارب الأم من الرجال  
على أقارب الأم ، والأخ للاب أولى من الأخ  
للأم ، والعم أولى من الخال

١٢٢ ، ١٢٣ ج ٣٤ قيل لا حضانة للرجال  
من أقارب الأم بحال بل لا تثبت الا لرجل  
من العصبية أو لامرأة واردة أو مدلية بعصبية  
أو وارث فان عسوا فالحاكم

١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ج ٣٤ من  
الأقوال المتناقضة في الحضانة

٨٢ ، ٨٣ ، ١٩٠ ، ١٩١ ج ٣٢ متى كانت  
الطبة الثانية موجودة والأولى لا استحقاق  
لها استحققت الثانية ، سواء كانت الأولى  
استحققت أو لم تستحق ، ولا يشترط  
لاستحقاق الثانية استحقاق الأولى

١٠٧ ج ٣٤ ، ٣٢٨ ج ٣١ لا حضانة  
للأم المزوجة بأجنبي ، الحكمة

١٠٣ ، ١٠٤ ج ٣٤ اذا كان مقيما في بلد  
غير بلد الأم فالحضانة له لا للأم وإن كانت  
أحق بالحضانة في البلد الواحد

١٠٧ ج ٣٤ اذا سافرت سفر نقلة  
فالحضانة للجد دونها

### فصل

#### حضانة المميز

١١١ - ١١٣ ج ٣٤ النزاع في حضانة الابن  
المميز ، وعن أحمد في حضانته ثلاث روايات  
(١) ان الأم أحق به مالم يبلغ

١١٣ ، ١١٤ ج ٣٤ (٢) ان الأم أحق بالغلام  
مطلقا كمنهه ماله (٣) تخيير بين أبويه  
وهو المشهور عن أحمد ، وهو مذهب ٠٠

١٢١ ، ١١٦ - ١٢٢ ، ١٢٨ ج ٣٤ التخيير  
في الشرع نوعان (١) تخيير رأي ومصلحة  
(٢) تخيير شهوة ، تخيير الصبي المميز من  
الآخر ، الحكمة في عدم تعيين أحدهما

١١٦ ، ١٣٣ ج ٣٤ « خير غلاما بين أبويه »  
١٢٨ ج ٣٤ وقالوا اذا اختار الأب كان  
عنده ليلا ونهارا ولا يمنع من زيارة أمه  
ولا تمنع الأم من تمرضه اذا اعتل

١٢٨ ، ١٣٣ ج ٣٤ وقالوا اذا اختار الأم  
كان عندها ليلا وبالنهار عند الأب ليعلمه  
ويؤدبه

١٢٨ ج ٣٤ وقالوا اذا اختار الأب مدة ثم  
اختار الأم فله

١٢٨ ج ٣٤ وقالوا من اختار أحدهما  
ثم اختار الآخر نقل إليه ، وكذلك اذا اختار  
أبدا

١٣٣ ج ٣٤ ان اختار المقام عند أمه وهي  
غير مزوجة كان عندها ولم يكن لأبيه  
تسفيره مع أخيه ، وان كان عند الأب ورأى

من المصلحة له تسفيره ولم يكن في ذلك  
ضرر على الولد فله ذلك

١١٠ ج ٣٤ لو انفقا - الأم والأب - على  
ان يكون عند الأم وتنفق عليه من عندهما  
فهل يكون العقد بينهما لازما ، اذا كان  
لازما فلا ضرر على الأب في هذا الالتزام

١٣١ ج ٣٤ حتى الصغير اذا اختار احد  
أبويه وقدمناه انما تقدمه بشرط حصول  
مصلحته وزوال مفسدته

١٣١ ، ١٣٢ ج ٣٤ لو قدر ان الأب ديوت  
لا يصونه والأم تصونه لم يلتفت الى اختيار  
الصبي

١٣٢ ج ٣٤ اذا كان أحد الأبوين يفعل  
معه ما أمر الله به والآخر لا يفعل معه الواجب  
أو يفعل معه الحرام قدم من يفعل الواجب  
ولو اختار الصبي غيره ، العاصي لا ولاية له  
٤١٨ ج ١٥ لا يمكن للأمرد الحسن من  
التبرج ولا من الجلوس في الحمام بين  
الأجانب ٠٠٠ (١)

١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ج ٣٤ النزاع فسي  
حضانة البنت المميّزة ، وفيها عن أحمد  
روايتان (١) ان الأب أحق بها (٢) ان الأم  
أحق

١١٥ ج ٣٤ من قال بتخير الجارية ،  
حديثه ضعيف

١٢٨ ، ١٣٠ ج ٣٤ الأصلح لها ان تجعل  
عند أحد الأبوين مطلقا

(١) انظر ص ٣٠٧ - ٣٠٩ ج ١  
الفهارس العامة

## كتاب الجنایات

٢٣١ ج ٣٢ سر تقديم الفقهاء ربع العبادات  
على ربع المعاملات ، ثم ربع المناكحات على  
ربع الجنایات

١٤٨ ج ٣٤ في العقوبات الجارية على سنن  
العدل والشرع ما يعصم الدماء والأموال ،  
ويغني ولاية الأمور عن وضع جبايات تفسد  
العباد والبلاد

٣٧٣ - ٣٧٧ ج ١٠ الظلم للغير يستحق  
صاحبه العقوبة في الدنيا لا محالة لكن ظلم  
الناس بعضهم عن بعض ، ما عاد من الذنوب  
باضرار الغير في دينه ودنياه فعقوبتنا له في  
الدنيا أكثر ، وما عاد من الذنوب بضررة  
الانسان في نفسه فقد تكون عقوبته في  
الآخرة اشد وان كنا لا نعاقبه في الدنيا

٢٩٧ ، ٣٧ ج ٢٨ ، ٤٢٨ - ٤٣٩ ج ١٥  
الحدود التي لا دمي معين : منها النفوس ،  
تحریم القتل

٤٢٨-٤٣٩ ج ١٥ « أكبر الكبائر ثلاث ٠٠ »  
« أي الذنب أعظم ٠٠ » سر هذا الترتيب  
٢٨٣ ج ٣ الأصل في دماء المسلمين وأموالهم  
التحریم « ان دماءكم »

٢٨٩ ، ٢٩٠ ج ٢٤ لا يجوز له ان يقتل  
نفسه وان كان سيده قد ظلمه واعتدى عليه  
٩٩ ج ٢٠ يقتل القاتل لعدوانه على الخلق  
لما في ذلك من الفساد المتعدي

٤٢٨ - ٤٣٩ ، ٤٢٥ ج ١٥ القتل فساد  
النفوس الموجودة ، وهو ناشئ عن القوة

١١٦ ، ١٣٠ ج ٣٤ ليس في تخييرها نص  
ولا قياس صحيح ، الفرق بين تخييرها  
وتخيير الابن

١٣٢ ج ٣٤ الشارح ليس له نص عام في  
تقديم أحد الأبوين مطلقا ولا تخيير أحد  
الأبوين مطلقا ، والعلماء متفقون على انه  
لا يتعين أحدهما مطلقا

١٢٩ ج ٣٤ واختيار أحدهما يضعف  
رغبة الآخر في الاحسان والصيانة لها

١٣٠ ، ١٣١ ج ٣٤ اجتهد العلماء في  
تعيين أحدهما ، من عين الأم ٠٠ لابد ان  
يراعوا صيانتها لها

١٣١ ج ٣٤ للأب انتزاعها من الأم اذا لم  
تكن حافظة لها

١٣١ ج ٣٤ ولو قدر ان الأب عاجز عن  
حفظها وصيانتها أو مهمل قدموا الأم في  
هذه الحالة

١٣٢ ج ٣٤ لا يقدم من يكون مفرطا أو  
متعمدا على البر العادل المحسن القائم  
بالواجب

١٣٢ ج ٣٤ اذا قدر أن الأب تزوج ضرة وهي  
تترك عند ضرة أمها لا تعمل مصلحتها بل  
تؤذيها أو تقصر في مصلحتها وأمها تعمل  
مصلحتها ولا تؤذيها فالحضانة للأم

١٣٣ ج ٣٤ توفيت أمها وبقيت عند زوج  
أمها فتمرض بعض الجند لآخذها : الجند  
ليس محرما لها ، اذا كان زوج أمها يحضنها  
حضانة تصلحها لم تنقل من عنده لأجنبي  
لا يحل له النظر إليها والخلو بها

الفضيية ، وهو اعتداء وفساد فيها ، انقسام الأمم الثلاث في هذه القوة ، كمال القوة الفضائية الشجاعة ، وكمال الشجاعة العلم ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ج ٣٤ اذا قتله قتلا محرما : لعداوة أو مال أو خصومة ... فهو من الكبائر ، ولا يكفر بمجرد ذلك (+) ، اذا قتله لأجل دين الاسلام فهو كافر عارب مخلد في النار

١٦١ ج ٣٤ تعدد اصقاط الجنين يقدح في دين الزوج وعذالته

٢٥ ، ٢٦ ج ١٦ الجمهور على ان توبة القاتل مقبولة ...

١٧١ - ١٧٣ ج ٣٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ج ١٦ قاتل النفس بغير حق عليه حقان (١) حق لله لكونه تعدى حدود الله .. هذا الذنب يفره الله بالتوبة الصحيحة

١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ج ٣٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ج ١٦ (٢) حق الأدميين ، فاذا مكنتهم من القصاص أو صالحهم بمال أو طلب منهم العفو فعفو فقد أدى ما عليه من حقهم وذلك تمام التوبة

١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٧٣ ج ٣٤ فاذا قتلوه لم يسقط حق المقتول في الآخرة ، اذا كثرت حسنات القاتل أخذ منها ما يرضى به المقتول ، أو يعوضه الله من عنده اذا تاب توبة نصوحا

١٧٣ ج ٣٤ حق المظلوم لا يسقط باستفغار

(+) انظر ص ١٣٧ - ١٣٩ ج ١  
الفهارس العامة

الظالم لا في قتل النفس ولا في سائر مظالم العباد

٩ ج ٢٢ لا يساقب الكافر على ما فعله قبل اسلامه من محرم كالقتل ، سواء كان يعتد بتحريمه أولا

٣٧٣ ج ٢٨ القتل ثلاثة أنواع

١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٧ / ١٥٦ ، ١٥٧ ج ٣٤ القتل عمدا فيسه القود لوارثه : ان شاء قتل ، وان شاء عفى ، وان شاء أخذ الدية / وان كان مسافرا قتله الحرمانية

٣٧٣ ج ٢٨ ، ٣٨١ ج ٢٠ ، ١٤٤ ج ٣٤ (١) العهد المحض وهو ان يقصد من يعلمه مضموما بما يقتل غالبا سواء قتل بحده كالسيف - أو بشقله - كالسندان - أو بغير ذلك : كالتحريق ، والتفريق ، والالقاء من شاحق ، والخنق الذي يموت به صاحبه غالبا ، وامساك الخصيتين حتى تخرج الروح ، وغم الوجه حتى يموت ، وسقي السموم ونحو ذلك . فهذا اذ فعله وجب فيه القود

١٤٤ ج ٣٤ اذا ادعى ان هذا الخنق لا يقتل غالبا لم يقبل منه بغير حجة ، ان كان أحدهما قد غشى عليه بعد الحنق ورفضه الآخر برجله حتى خرج من فيه شيء فمات وجب القود بلا ريب

١٤٥ ج ٣٤ يجب القود على الخائف الذي رفض الآخر في انثييه

١٤٥ ، ١٤٩ ج ٣٤ الفعل الذي يقتل غالبا يجب به القود في مذهب .. مثل ما لو ضربه في انثييه حتى مات



قتله وجب القود عليهم جميعهم ، وإن كان بعضهم قد باشر وبعضهم قائم يحرس المباشر ويعاونه أو أدخل الرجل الى البيت

١٥٢ ج ٣٤ اذا مات بضربه بالدبوس وكان ضربه عدوانا محضا وجب القود ، فان مات مع ضرب آخر ففى القود نزاع

١٤٥ ج ٤٣ اذا ضربه عدوانا فمكث زمانا ضعيفا ثم مات بالضربة وجب القود

١٧٤ ، ١٤٩ ج ٣٤ اتهموه النصارى في قتل نصارى ولم يظهر عليه فالزموا النائب ان يعاقبه فعوقب حتى مات ولم يقر : يجب ضمان الذي التزموا دمه ، بل يعاقبون كما عوقب

١٤٩ ج ٣٤ اخذ له مال فاتهم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فاقر ثم انكر فضربه حتى مات : اذا فعل به فعلا يقتل بلا حق ولا شبهة وجب القود

١٥٧ ج ٣٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٠ قتل الشهود اذا رجعوا عن الشهادة وقالوا تمعدنا الكذب

٣٨٢ ج ٢٠ والحاكم الجائر

١٥٧ ج ٣٤ الدال على الشخص المصوم اذا تمعد الكذب عليه القود

٦٤٣ ، ٦٤٤ ج ١١ هؤلاء اذا قتلوه بالأحوال الشيطانية الفاسدة فعليهم القود والدية والتقصاص

٣٧٨ ج ٢٨ ، ٢٠ - ٢٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ج ٢٠ (٢) الخطأ شبه العمد ٠٠ ، ومن قالها به « الا ان قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والمصا »

١٤٥ ج ٣٤ اذا ضربه عدوانا فمكث زمانا ضعيفا ثم مات ٠٠ ففيه دية مغلظة ان لم يكن موته بالضربة

١٦٦ ج ٣٤ اذا قتله خطأ بان كان احدهما مريضا وقد ضربه الآخر ضربا شديدا يزيد في مرضه وكان سببا في موته

١٤٠ ، ١٣٨ ، ١٥٧ ج ٣٤ ، ٣٧٨ ج ٢٨ ، ٢٠ - ٢٤ ج ٢٠ (٣) الخطأ المحض لا يؤخذ

منه قصاص لا في الدنيا ولا في الآخرة . قسم الفقهاء الخطأ الى خطأ في الفعل وخطأ في القصد (١) ان يقصد الرمي الى ما يجوز رميه من صيد وهدف فيخطئ بها . هذا فيه الكفارة والدية (٢) ان يخطئ في قصده لعدم العلم مثل ان يرمي من يعتقده مباح الدم ثم يتبين انه كان مسلما . لا دية فيه في احد القولين

١٥٨ ج ٣٤ عند الصبي والمجنون خطأ عند الجمهور

### فصل

١٤٢ - ١٤٤ ، ١٣٩ ج ٣٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٠ ، ٨٤ ج ١٤ اذا اشتركوا في قتل معصوم بحيث أنهم جميعهم باشروا

وغلاق الأبواب ففيها قولان (١) لا يجب القود الا على المباشر وهو قول ٠٠ (٢) يجب على الجريح وهو قول ٠٠٠ ترجيحه ، وان شاموا قتلوا بعضهم

١٤٤ ج ٣٤ المسك يقتل في منعب

٣٨٢ ج ٢٠ لو تمالأ عليه أهل صنعاء ٠٠٠  
٥٠٣ ج ٨ ، ٣٨٣ ج ٢٠ اذا اكراه على قتل معصوم لم يحل له قتله ، وان قتل فقتل يجب القود عليهما ، وقيل عسل المكره ، وقيل على المكره المباشر

١٥٢ ، ١٥٣ ج ٣٤ واعد آخر على قتل مسلم بحال معين ثم قتله : يجب القود على الموعود ، ويجب ان يعاقب الواعد بما يردعه وامثاله . وعند بعضهم يجب عليه القود

١٥٣ ج ٣٤ الوارث كالأب وغيره اذا قتل مورثه عمدا لم يرث ماله ولا دينه ٠٠

١٦١ ، ١٦٢ ج ٣٤ دفنت ابنها في الحياة حتى مات : هو الوأد ، عليها الدية في قول الجمهور لورثته غيرها ، وفي وجوب الكفارة قولان

١٤٣ ج ٣٤ اتفق على قتله أولاده وجوارره ورجل أجنبي : يجوز قتلهم جميعهم البالغ منهم وان شاموا قتلوا بعضهم ، الأمر في ذلك لغير المشاركين في قتله من ورثته كاخوته ، وان كان الصغار من أولاده اعانوا على قتله لم يكن دمه اليهم ولا الى وليهم ، الصغار يعاقبون بالتأديب ولا يقتلون

١٦٥ ج ٣٤ حر وعبد حملوا خشبة فتهورت من غير عمد فاصابت رجلا فاقام يومين

ثم مات : ان حصل منهما تفريط أو عدوان وجب الضمان عليهما ، ٠٠٠ ، اذا وجب الضمان على العبد والحر نصفين تعلق برقبته ٠٠٠٠

١٦٥ ج ٣٤ اذا جنى العبد وهرب بحيث لا يمكن سيده تسليمه فليس على السيد شيء الا ان يختار

### باب شروط وجوب القصاص

٧٤ ج ١٤ القصاص لغة

٣٧٥ ج ٢٨ ، ٧٣ - ٨٦ ج ١٤ وشرعا

هو المساواة والمعادلة في القتل (١)

٤٩٤ ج ٢٨ ، ١٣٥ ج ٣٤ أباح الله من قتل النفوس ما يحتاج اليه في صلاح الخلق ٣٧٧ ج ٢٨ الواجب في كتاب الله الحكم بسنن الناس في الدماء والأموال وغيرها بالقسط انذى أمر الله به ، ومحو ما كان عليه كثير من الناس من حكم الجاهلية ، واذا اصلح مصلح بينهما فليصلح بالعدل

(١) وانظر القولين في كتب عليكم القصاص

في القتل ( الأول ) انه القسود

أو اخذ الدية بدله . والمراد على هذا لا نقول ان يقتل الحر بالحر والعبد بالعبد بخلاف ما كانت تفعله الجاهلية ( الثاني ) انه يكون بين الطائفتين المقتلتين قتال عصبية وجهالية فيقتل من هؤلاء وهؤلاء أحرار وعبيد ونساء فأمس الله بالعدل بين الطائفتين بأن يقاس دية حر بدية حر . هذا مدلول الآية والأول يستفاد من دلالتها

٣٨٤ ، ٣٧٥ ج ٢٨ ، ٧٨ ج ١٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ج ٣٠ كتب علينا القصاص وأخير ان فيه حياة فانه يحقن دم غير القاتل من أولياء الرجلين .

٣٧٤ - ٣٨١ ج ٢٨ ، ٧٧ - ٧٩ ج ١٤ وايضا اذا علم من يريد القتل انه يقتل كف عن القتل

٣٧٤ ج ٢٨ فضل القصاص

#### شروطه

#### (١) عصمة المقتول

١٦٨ ، ١٦٩ ج ٣٤ ، ٣٢٢ - ٣٢٨ ج ١٥ وجد عند امرأته رجلا أجنبيا : ان كان قد وجدهما يعلنان الفاحشة وقتلها فلا شيء عليه في الباطن في أظهر قولي العلماء ، ومنهم من قال يسقط القود عنه ان كان الزاني عصما سواء كان القاتل زوج المرأة أو غيره ، وان كان لم يفعل الفاحشة بعد ووصل لأجلها ففيه نزاع والأحوط له ان يتوب من القتل في مثل هذه الصورة

١٢٢ ج ١٥ واذا لم يندفع الا بالقتل جاز قتله بالاتفاق ، ويجوز في أظهر قولي العلماء قتله وان اندفع بدونه ، ويقبل قوله أنه قتله لذلك اذا ظهرت دلائل ذلك

#### (٢) التكليف

١٥٢ ج ٣٤ ان كان الذي شرب الخمر يعلم ما يقول فقتل وجب بالقود وعقوبة قاتل النفس ، وان كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول أو أكثر من ذلك ففيه قولان (١)

(١) وانظر ص ٣٠٦ ، ٣٠٧

١٤٣ ج ٣٤ الصغار لا يقتلون ، يعاقبون بالتاديب

#### (٣) المكافئة

٣٧٥ - ٣٧٨ ج ٢٨ ، ٧٥ ، ٨٥ ج ١٤ ، ١٤٦ ، ١٤٤ ج ٣٤ التكافؤ هو في المسلم الحر مع المسلم الحر ، الذمي ليس بكفؤ للمسلم ، وكذلك المستامن ، ولا يجوز قتل الذمي بغير حق

٣٨٢ ج ٢ ، ٨٥ ج ١٤ قتل المسلم بالكافر والذمي فيه ثلاثة أقوال : أعدله لا يقتل به الا في المحاربة

٨٦ ، ٨٧ ج ١٤ لا يقتل الذمي الحر بالعبد المسلم

٣٨٢ ، ٣٧٨ ج ٢٨ ، ٣٢٦ ج ٣٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٥ - ٨٧ ج ١٤ قتل المسلم الحر بالعبد فيه ثلاثة أقوال : أعدله لا يقتل به الا في المحاربة

٨٥ ، ٨٦ ج ١٤ « من قتل عبده قتلناه » « من مثل بعبده عتق عليه » لأن الإمام وليه والآنبي تقتل بالأنبي وبالذكر ، والحر يقتل بالحر أيضا عند عامة العلماء

٨١ ، ٨٢ ج ١٤ ولو تفاضلت قيم العبيد

٣٧٤ - ٣٧٦ ج ٢٨ ، ٧٧ ، ٧٨ ج ١٤ ، ١٣٥ ج ٣٤ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ج ٣٥ « المسلمون تتكافؤ دماؤهم » فلا يفضل عربي على عجمي ولا قرشي وهاشمي على غيره من المسلمين ، ولا حر أصلي على مولى عتيق ، ولا عالم أو أمير على أمي ومأمور ،

بخلاف ما كان عليه في الجاهلية وحكام اليهود

٧٦ ج ١٤ والحر يقتل بالأنثى عند عامة العلماء ، وقيل يشترط ان يؤدي تمام ديته ٨٤ ، ٨٥ ج ١٤ « وكتبنا عليهم ٠٠ »

#### (٤) عدم الولادة

١٦٦، ١٦٧ ج ٣٤ دفنت ابنها حتى مات (١)

٣٦٥ ج ٣١ ابن العم هل يقتل أباه ١٤٣ ج ٣٤ اذا اتفق على قتله اولاده وجواره ورجل أجنبي قتل البالغ منهم (٢)

#### باب استيفاء القصاص

##### شروطه

#### (١) كون مستحقه مكلفا

٣٣٢ ، ٣٣١ ج ٣٤ هل للأب ان يستوفي حق القصاص الذي لابنه أم يتركه حتى يبلغ ، ان كان بالغه استيفاء العقوبات البدنية واستيقاظها

١٤١ ج ٣٤ ليس للورثة قبل وضع الحمل ان يقتصوا منه الا عند مالك ، وان وضعت بنتا أو بنتين بحيث يكون لابن العم نصيب من التركة كان للعصبة ان يقتصوا قبل بلوغ البنات عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية ، ولم يجزهن القصاص في المشهور عنه وهو قول الشافعي

١٤١ ج ٣٤ وهل لولي البنات - كالحاكم - ان يقوم مقامهن في الاستيفاء أو الصلح على مال

(١) وتقدم

(٢) وتقدم

١٤١ ، ١٤٢ ج ٣٤ لكن ان كانت البنات محلولج هل لوليهن المصالحة على مال لهن ١٤٣ ج ٣٤ وان كان الوارث صغيرا لم يبلغ فلمن له الولاية عليه ، وان لم يكن له ولي فالسلطان وليه والحاكم نائبه في احد القولين ، وفي الثاني حتى يبلغ وهو مذهب ٠٠٠

#### (٢) اتفاق الأولياء المشتركين فيه على استيفائه

٣٦٥ ج ٣١ دم المقتول لورثته

١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ج ٣٤ اذا اتفق الكبار من الورثة على قتلهم فلمن ذلك عند اكثر العلية ، وكذلك اذا والى ولي الصغار - الحاكم أو غيره - على القتل مع الكبار ٠٠٠

٣٦٥ ج ٣١ اذا اختلفوا فارادت الأم أمرا وأراد ابن العم أمرا قدم ما أراهه ابن العم - وهو ذو العصبة وهو احدى الروايات - التي اختارها أكثر أصحاب مالك ، وفي الثانية أن الأمر أمر من طلب الدم ، الثالثة ان من عفى من الورثة صح عفو

٣٦٥ ج ٣١ وان عفى بعض مستحقى القود سقط

٨٦ ج ١٤ من قتل ولولي له كان الامام ولي دمه : فله ان يقتل ، وله ان يعفو عن الدية ، لا مجانا

١٤٣ ج ٣٤ وليس للسلطان حق في دمه ولا في ماله

١٤٥ ج ٣٤ وليس لولي الأمر ان ياخذ من القاتل شيئا لنفسه ولا لبيت المال وانما الحق في ذلك لأولياء المقتول

٣٦٦ ج ٣١ ، ١٤٧ ج ٣٤ اذا سقط القود  
عن قاتل العمد جلد مائة وحبس  
سنة عند ٠٠٠

(٣) ان يؤمن الاستيفاء ان يتعدى الجاني  
٣٧٤ ج ٣٠ اذا كان المظلوم لا يمكنه ان  
يقتص الا بالعنوان لم يجز

#### فصل

١٦٧ ج ٣٤ ان كان قاطع طريق : فقتل  
بأذن الامام ، فمن علم ان الامام اذن في قتله  
بدلائل الحال جاز ان يقتله على ذلك ٠٠٠ ،  
واذا وجب قتله كان قاتله مأجورا

٣١٣ ، ٣١٤ ج ٢٨ القتل المشروع هو  
ضرب العنق بالسيف ٠٠٠

١٦٧ ، ١٦٨ ج ١٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ج ٢٠ ،  
٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣١٤ ج ٢٨ حجة من رأى  
ممن الفقهاء ان لا قود الا بالسيف  
في العنق ٠٠٠ ، الذين قالوا يفعل به مثل  
ما فعل أقرب الى العدل ، ايضاح ذلك ،  
وادلته ، ومن قال به ، وأمثله

#### باب العفو عن القصاص

٧٣ ج ١٤ كان في بنى اسرائيل القصاص  
ولم يكن فيهم الدية

٣٧٣ - ٣٧٥ ج ٢٨ ، ١١٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ،  
١٦٧ ، ٧٥ ج ١٤ ، ٣٦٥ ج ٣١ ، ٥٥٠  
ج ٢٠ اذا كان القتل عمدا مكن اولياء  
المقتول من القاتل فان احبوا قتلوا وان  
احبوا عفو ، وان احبوا اخذوا الدية

٥٥٠ ج ١١ من العدل ان يمكن المظلوم من  
الانتصاف ثم بعد ذلك الشفاعة الى المظلوم  
في العفو ويصلحه الظالم

٣٧٧ ، ٣٧٨ ج ٢٨ ينبغي ان يطلب العفو  
من اولياء المقتول فانه افضل لهم

٥٤٨ ج ١١ واذا اعترف الظالم بظلمه  
وطلب من المظلوم ان يعفو عنه ويستغفر الله  
فهذا حسن مشروع وكان من المحسنين وان  
أبى الا طلب حقه لم يكن ظالما

٣٥٠ ج ١١ وللمظلوم ان يهجره ثلاثا  
واما بعد الثلاث فليس له هجره على ظلمه  
اياه

٥٥٠ ج ١١ ليس من شرط طلب العفو من  
المظلوم ان الظالم يقوم على قدميه ولا يضع  
نعله على راسه ونحو ذلك

٣٦٨ ج ٣٠ » ٠٠ ما زاد الله عبدا بعفو  
الا عزا »

١٥٧ ج ٣٤ اذا عفوا عن القتل بشرط ان  
لا ينزل بلادهم ولا يسكن فيها ولم يف لم  
يكن العفو لازما ، وهل لهم ان يطالبوه  
بالدية أو الدم

٥٣١ ج ٢٠ اذا عجز عن العوض في الصلح  
في القصاص

٢٥٤ ج ١٩ الدية في العمد يرجع فيها  
الى رضى الخصمين

٣١٦ ، ٣١٧ ج ٢٨ قتل الفيلة لا عفو فيه ،  
وكذلك قتل السلطان

٣٧٤ ج ٢٨ من قتل بعد العفو أو أخذ  
الدية فهو أعظم جرما ممن قتل ابتداء ،  
وهل يجب قتله حتما

٣٧٤ - ٣٧٧ ج ٢٨ ، ٨٠ ج ١٦ ، ٨٠ ج ١٤  
وليس لهم ان يقتلوا غير قاتله

٨٢ ج ١٤ هل يستحق العاقب الدية  
بمجرد عفو

٣٦٥ ، ٣٦٦ ج ٣١ هل له ان يأخذ الدية  
بغير رضا القاتل

٣٥١ ، ٣٥٢ ج ٢٠ واذا تعذر القصاص  
عدل الى الدية

باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس  
٧٦ ج ١٤ ، ١٦٧ ج ١٨ المكائفات في  
الأعضاء والجروح معتبرة ، يؤخذ العضو  
بنظيره

١٦٧ ج ١٨ القصاص مشروع اذا أمكن  
استيفاؤه من غير حيف كالاقتصاص في  
الأعضاء التي تنتهي الى مفصل

٣٧٩ ج ٢٨ واذا قطع يده أيمنى من  
مفصل فله ان يقطع يده كذلك واذا قلع  
سنه فله ان يقلع سنه

٣٧٩ ، ٣٨٠ ج ٢٨ واذا لم تمكن المساواة  
مثل ان يكسر له عظما باطنا فلا يشرع ،  
تجب الدية المحددة أو الأرض

### فصل

٣٧٩ ج ٢٨ ، ١٦٧ ج ١٨ ، ٥٤٨ ج ١١ ،  
٣٥١ ج ٢٠ القصاص في الجراح أيضا  
ثابت ٠٠٠ بشرط المساواة في الجروح التي  
تنتهي الى عظم : فاذا شجعه في رأسه أو وجهه  
فاوضح العظم فله ان يشجعه كذلك

٣٧٩ ج ٢٨ واذا شجعه دون الموضحة لم  
يقتص ، تجب الدية المحددة أو الأرض

١٦٣ ج ٣٤ العدل في القصاص معتبر  
بحسب الامكان

١٦٧ ج ٣٤ قبض أحدهما واحدا والاخر

ضربه فشلت يده : الأظهر وجوب القود  
عليهما ان وجب والا فالدية

١٧٠ ج ٣٤ ان صالحه على شلل يده على  
شئ وجب ما أصطلحنا عليه وان اعطاه  
بلا مصالحه فله ان يطلب تمام حقه

١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ١٨٥  
ج ٣٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ج ٢٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩  
ج ١٨ ، ٥٤٨ ج ١١ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ،  
٥٦٤ ، ٥٦٥ ج ٢٠ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ج ١١  
ثبوت القصاص في الضربة واللطمه ونحو  
ذلك مذهب الخلفاء الراشدين وهو المنصوص  
عن أحمد وبه جاءت السنة وهو الصواب ،  
وذهب بعض الفقهاء الى ان المشروع فيه  
التعزير ، تعليلهم وجوابه ٠ الا ان يكون  
الفعل محرما لحق الله كفعل الفاحشة  
وتجريمه الخمر

٢٢٧ ج ٣٤ رجل من أكابر مقدمي العسكر  
معروف بالخير والدين كُتب عليه بعض  
المكاسين حتى ضرب وعلق وطيف به على  
حصار وحبس : الجمهور يشبتون القصاص  
في مثل ذلك

٢٣١ ج ٣٤ المضرروب يستحق ان يضرب  
من طلب ضربه اذا لم يعرف بالشر قبل  
ذلك ، أدلته

٣٨٠ ج ٢٨ اذا ضرب الوالي رعيته ضربا غير  
جائز فلهم الاقتصاص منه

١٧١ ج ٣٤ واذا كانت الضربة مما تقلع  
الأسنان في العادة فلم يجني عليه القصاص ٠٠

١٥٨ ج ٣٤ اذا جنى الصبي جناية توجب دية مثل ان يكسر سنا خطأ فديته على عاقلته

١٣٨ ج ٣٤ والدية تجب للمسلم والمعاهد ١٤٩ ج ٣٤ رجل ركب فرسا مربيه دياب ومعه دب فجفل الفرس ورمى راكبه ثم هرب ورمى رجلا فمات : لا ضمان على صاحب الفرس ، وعلى الدباب العقوبة

٨٣ ج ١٤ اذا كان نائب ولي الامر متاولا لم يمكنوا من مطالبته وحبسه

١٤٩ ج ٣٤ اذا ضرب الوالي المتهم ليقرب حتى مات فعليه عتق رقبة ، وتجب ديته الا ان يصلح ورثته على اقل مسن ذلك ، ولو كان فعل به فعلا يقتل غالبا بلا حق ولا شبهة وجب القود ، ولو كان بحق لم يجب شيء

١٥٠ ج ٣٤ اذا كان الجندي لا يعلم حال المتهم بالقتل ولا هو ضامن له لم تجز مطالبته ، وان كان مطلوبا بحق وهو يعلم مكانه دل عليه ، فان قال لا أعرف مكانه فالقول قوله

#### باب مقادير ديات النفس

٢٥٤ ج ١٩ الدية في الخطأ مقدرة بالشرع تقديرها عاما للامة ٥٣٨ ج ٤ قدر ديات النفس والأعضاء ومنافعها ونحو ذلك ليقطع بها نزاع الناس ٢٥٤ ج ١٩ وقد يقال تختلف باختلاف أحوال الناس في جنسها وقدرها وهو أقرب القولين وعليه تدل الآثار

٣٨٠ ، ٣٨١ ج ٢٨ ، ١٣٥ ، ١٦٣ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ١٨٥ ، ٢٢٨ ج ٣٤ ، ٥٤٧ ج ١١ والقصاص في الأعراض مشروع فان كان العنوان عليه محرما لحقه لما يلحقه من الأذى جاز الاقتصاص منه بمثله : اذا لعنه أو دعا عليه ، أو شتمه بشتمه لا كتب فيها - مثل الاخبار عنه بما فيه من القبائح أو تسميته بالكلب والجمار والخنزير ، أو اخراكه الله ونحو ذلك

١٣٥ ج ٣٤ اذا قال له الهاشمي يا كلب أو لعنك الله قال له مثل ذلك (١)

١٦٧ - ١٦٩ ج ١٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ج ٣٠ وهنا النظر أيضا في ضمان الحيوان والعقار ونحوه بمثله تقريبا ، أو بالقيمة

٣٣٢ ، ٣٣٣ ج ٣٠ القصاص في اتلاف الأموال مثل ان يخرق ثوبه فيخرق ثوبه المائل له أو يهزم داره فيهزم داره أقرب الى العدل ...

٣٥٩ ج ٢٠ شرع القصاص في النفوس والأموال والأعراض بحسب الامكان

## كتاب الديات

٢٥٣ ج ١٩ الدية لفة

٨٢ ج ١٤ ثبوت الدية للقاتل وأنها مختلفة باختلاف المقتولين ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ج ٣٤ ان كان القتل عمدا فالدية في مال القاتل ، والخطأ ديته على عاقلته

(١) ويأتى في التعزير اذا كان الشتم محرم الجنس أو شتم أباه أو جده

### باب دية الأعضاء ومنافعها

١٦٥ ج ٣٤ القولا عليه عمود رخام فكسروا  
ساقه : يجب ضمان ذلك ، من العلماء من  
يوجب فيه حكومة ٠٠  
١٧١ ج ٣٤ يجب في كل سن نصف  
عشر الدية ٠٠

### فصل

١٧٠ ج ٣٤ شلل اليد فيه دية اليد  
١٦٤ ، ١٨٥ ج ٣٤ ضربه فتعطلت منفعه  
اصبعه بالجناية تجب دية الاصبع وهي  
عشر الدية الكاملة

### باب الشجاج وكسر العظام

١٧١ ج ٣٤ ويجب في تحويل العنك  
الأرش  
١٦٤ ، ١٧١ ج ٣٤ الأرض - الحكومة -  
أن يقوم المجني عليه ٠٠٠

### باب العاقلة وما تحمله

٢٥٥ ج ١٩ ، ٥٥٣ ج ٢٠ العاقلة في كل  
زمان ومكان من ينصر الرجل ويعينه في  
ذلك الزمان والمكان ، لما كان في عهد النبي  
انما ينصره ويعينه اقاربه كانوا هم العاقلة ،  
ولما كان في زمن عمر جعلها على أهل الديوان  
لأن جند كل مدينة ينصر بعضه بعضا ٠٠  
وان لم يكونوا اقارب ، وهذا أصح القولين  
١٥٨ ، ١٦٦ ج ٣٤ العاقلة هم عصبته  
كالم وبنيه والاخوة وبنيتهم ، وأبو الرجل  
وابنه من عاقلته عند الجمهور  
٢٥٥ - ٢٥٧ ج ١٩ د قضي في المرأة  
العاقلة ٠٠

٢٥٤ ج ١٩ النبي انما جعلها مائة لا قوم  
كانت أموالهم الابل ، ولهذا جعلها على  
أهل النصب ذهباً وأهل الفضة فضة وأهل  
الشاء شاةا وعلى أهل الثياب ثيابا وبذلك  
مضت سيرة عمر وغيره

٣٨٤ ، ٣٨٥ ج ٢٠ ، ١٤٦ ج ٣٤ دية  
الذمي فيها أقوال : أصحها أنها نصف دية  
المسلم ، وقيل يفرق بين الصمد والخطا  
١١٩ ج ٢٨ أضعف عثمان الدية على  
المسلم لما قتل الذمي عمدا

٣٨٥ ، ٣٨٦ ج ٢٠ وعقل المرأة كعقل  
الرجل الى الثلث فاذا زادت كانت على  
النصف

١٦٠ ج ٣٤ لو قدر ان الشخص اسقط  
الحمل خطأ فعليه غرة عبد أو أمة ، ويكون  
بقدر عشر دية الأم عند جمهور العلماء

١٦١ ج ٣٤ وان تمعد الاسقاط عوقب  
عقوبة تردعه عن ذلك ، وذلك مما يقدح  
في دينه وعيادته

١٦١ ، ١٥٩ ج ٣٤ تعمدت اسقاط الجنين  
اما بضربه او بشرهبا دواا يجب عليها غرة  
عبد أو أمة تكون لورثة الجنين غير أمه  
فان كان له أب كانت لأبيه فان أحب ان  
يسقطه عن المرأة فله ذلك وتكون قيمته  
الغرة عشر الدية أو خمسون دينارا

١٦٥ ج ٣٤ اذا وجب الضمان على العبد  
تعلق برقبته ٠٠٠٠ واذا هرب ٠٠٠



٥٥٢ - ٥٥٤ ج ٢٠ وحمل العقل على وقف القياس

٨٣ ج ١٤ تنازع الفقهاء في خطأ ولي الأمر هل هو في بيت المال أو على ذمته

١٥٩ ج ٣٤ وإذا وجب على الصبي شيء ولم يكن له مال حمله عنه أبوه في أحبي الروايتين وفي قول الأكثرين ٠٠ أنه في ذمته ١٥٧ ج ٣٤ ، ٥٥٣ ج ٢٠ أن لم يكن له عاقلة فعليته

٥٥٢ ج ٢٠ تنازعوا في العقل هل تحمله ابتداء أو تحملا

٥٥٣ ج ٢٠ لا بد من إيجاب بدل المقتول ٥٥٣ ج ٢٠ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ج ٣٤ العاقلة لا تحمل العمد بلا نزاع ، والأظهر لا تحمل شبه العمد ، العاقلة إنما تحمل الخطأ

١٦٦ ج ٣٤ إذا رضي أهل القتل بما دون دية الخطأ التامة فعل العاقلة ، وليس لأهل القتل أن يطالبوا بأكثر منه

١٦٦ ج ٣٤ تخاصما وتماسكا بالأيدي ولم يضرب أحدهما الآخر وكان أحدهما مريضا ثم بعد أسبوع توفي أحدهما وهرب الآخر فمسك أبو الهارب فالتزم أنه مهما يتم على ابنه كان هو القائم به وظن أن الخصم لم يمت ولم يثبت على الابن شيء لا يلزم العاقلة شيء بأقرار الأب

٥٥٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ج ٢٠ ، ١٥٩ ج ٣٤ لا تحمل العاقلة عند الأكثرين إلا ماله قدر كبير فنصد مالك وأحمد لا تحمل ما دون الثلث ، وعند أبي حنيفة تحمل المقدرات ٠٠ وعند الشافعي تحمل جميع الدية

٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ١٩ الصحيح أن تعجيلها وتأجيلها بحسب الحال والمصلحة وهو المنصوص عن أحمد

### فصل

#### كفارة القتل

١٣٩ ، ١٧٠ ج ٣٤ الجمهور على أن قتل العمد أعظم من أن يكفر والذين أوجبوا الكفارة اتفقوا على أن الائم لا يسقط بجردها ١٣٨ ، ١٧٠ ج ٣٤ الكفارة تجب في قتل الخطأ

١٥٩ ج ٣٤ إذا قال لزوجته اسقطي ما في بطنك والائم علي ففعلت فعليها الكفارة ١٦١ ، ١٦٠ ج ٣٤ اسقاط الجنين : أما بضربه أو شرب دواء : عليها الكفارة ١٤٦ ج ٣٤ وتجب كفارة قتل النمي ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٤٦ ج ٣٤ الكفارة عتق ٠٠٠ ١٧٠ ج ٣٤ إذا مات من عليه الكفارة ولم يكفر فليطعم عنه ابنه ستين مسكينا

١٧٠ ج ٣٤ المرأة إذا صامت شهرين متتابعين لم يقطع الحيض تنابها

#### باب القسامة

٢٣٨ ج ٣٤ لولا القسامة لأفضى إلى سفك الدماء

٣٩٥ ج ٣٥ القسامة تمتاز عن غيرها بعدد الايمان

١٤٧ ج ٣٤ إذا لم يعرف قاتل لا بينة ولا اقرار ففي مثل هذا تشرع القسامة إذا كان هناك لوث

١٥٤ ج ٣٤ ، ٣٩٥ ج ٣٥ اللوث ما يفلب على الظن أنه قتله

١٥٥ ج ٣٤ اذا كان بينهما عدلوة وخصومة ووعد بالقتل ووجد أثر الدم اقرب الى القرية التي فيها المتهم وغير ذلك لوث وقرينة

١٥٤ ج ٣٤ اذا كان به اثر قتل فقال فلان ضربني عمدا هل يكون لوثا

١٥٤ ج ٣٤ لو كان القتل خطأ فلا قسامة في أصح

١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٢ ج ٣٤ أقر على نفسه وعلى رفيقه أنهما قتلاه : ان شهد شاهد مقبول أنه قتله كان لأوليائه المقتول ان يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا السلم ، وكذلك اذا كان هناك لوث

١٥٦ ج ٣٤ ان أقر واحد عدل أنه قتله كان لوثا لأوليائه المقتول ان يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا به الدم

١٥١ ج ٣٤ اذا قال ما قاتل الا فلان لم يؤخذ بمجرد قوله وهل يكون لوثا

١٥٣ ، ١٥٤ ج ٣٤ تخاصم مع شخص فراح الى بيته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة أشهد ان قاتله فلان ٠٠ لا يلزمه شيء بمجرد هذا القول ، يجب على المدعى عليه اليمين بنفي ما ادعاه ٠٠

١٥٤ ج ٣٤ ضربه ليقر لا يجوز الا مسح القرائن التي تدل على أنه قتله

١٥٦ ج ٣٤ وان أقر مكرها ولم يتبين صدق اقراره لم يترتب عليه حكم ولا يؤخذ به هو ولا غيره

٤٨٦ ج ١٤ اذا لم يوجد اللوث في القتل ترجح جانب المنكر

١٥١ ج ٣٤ اذا حلف معه المدعون خمسين يمينا على واحد يمينه حكم لهم بالدم ، وان اقساموا على أكثر من واحد ففي القود نزاع ١٥١ ج ٣٤ وان ادعوا ان القتل كان خطأ او شبه عمد من جماعة قبلت واستحقوا الدية

٣٩١ ج ٣٥ يقسم خمسون منكم ٠٠٠ ٣٩٥ ج ٣٥ القسامة توجب القود عند ٠٠ والدية عند ٠٠

٣٩١ ج ٣٥ ، ١٥٤ ج ٣٤ و تستحقون دم قاتلكم ،

١٤٨ ج ٣٤ واذا قيل توضع الدية في بعض الصور على أهل المكان مع القسامة فالدية لورثته لا لبيت المال

١٤٨ ج ٣٤ ولا توضع الدية بدون قسامة ٣٩٥ ، ٣٩٢ ج ٣٥ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ج ٣٠ ، ١٤٧ ج ٣٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ج ١٤ القسامة يبدو فيها بايمان المدعين عند عامة فقهاء الحجاز وأهل الحديث ٠٠٠

٣٩١ ، ٣٩٥ ج ٣٥ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ج ٣٥ طائفة من فقهاء الكوفة مثل أبي حنيفة وغيره يرون اليمين دائما في جانب المنكر حتى في القسامة ويوجبون عليه الدية ٠٠٠

١٥٤ ج ٣٤ تحلفون خمسين يمينا ،

١٤٧ ، ١٥٥ ج ٣٤ ، ٣٩٢ ج ٣٥ فان لم يحلفوا حلف المدعى عليه ولا يؤخذ بفجر حجة

١٩٨ ج ٣٤ ومتى اتهم بقتيل وكان معروفا بالفجور فلولي الأمر عند طائفة ان يعاقبه تمزييرا على فجوره وتمزييرا له .

١٤٦ - ١٤٨ ج ٣٤ وحسب هؤلاء المعروفون بالفتن والفساد لولي الأمر أن يسك منهم من عرف بذلك فيحبسه وله أن ينقله إلى أرض أخرى ليكف بذلك عدوانه ، وله أن يعزر أيضا من ظهر منه الشر ليكف بذلك شره وعدوانه

## كتاب الحدود

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٢٨ تسمية العقوبة المقدرة حدا عرف حادث

٢٩٧ ج ٢٨ الحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين تسمى حقوق الله وحدود الله : مثل حد الزناة ، والسراق ، وقطاع الطريق ، ونحوهم

٤١٥ ج ١١ ليس المروء من الشرائع مجرد ضبط العوام بل المراد منها الصلاح باطنا وظاهرا للخاصة والعامة في المعاش والمعاد ، لكن في بعض العقوبات المشروعة في الدنيا ضبط العوام « ان الله يزع بالسلطان .. » ٣٠١ ج ٢٨ اذا أقيمت الحدود ظهرت طاعة الله ونقصت مصيبته فحصل الرزق والنصر « لحد يعمل به في الأرض .. »

٣٢٩ ، ٣٣٠ ج ٢٨ / ٢٨٨ - ٢٩٦ ج ١٥ إقامة الحدود والعقوبات الشرعية من العبادات ، وهي رحمة من الله بعباده / وادوية نافعة

٣٤٧ ج ٢٨ العقوبة نوعان (١) على ذنب ماض - كجلد الثمارب والقاذف وقطع المحارب والسارق (٢) لتأدية واجب وترك محرم في المستقبل

٣٣٥ ج ٢٨ لا يرجع إلا البالغ

١٧٥ ، ١٧٤ ج ٣٤ ، ١٠٧ ج ٢٨ وجوب إقامة الحدود على السلطان ونوابه

١٧٥ ، ١٧٦ ج ٣٤ لو كان للأمة عدة أئمة لكان يجب على كل امام ان يقيم الحدود ويستوفي الحقوق ، وكذلك لو شاركوا الامارة وصاروا احزابا لوجب على كل حزب فعل ذلك في أهل طاعتهم ، ولو كان طاعة الامراء للأمير الكبير ليست تامة فعليه ان يقيموا ذلك

١٧٦ ج ٣٤ ولو فرض عجز بعض الامراء عن إقامة الحدود والحقوق أو اضاعة لذلك كان الفرض على القادر عليه

١٧٦ ج ٣٤ قول من قال لا يقيم الحدود إلا السلطان أو نوابه . اذا كانوا قادرين قائمين بالعدل

١٧٦ ج ٣٤ لو كان الأمير مضيعا للحدود أو عاجزا عنها لم يجب تفويضها إليه مع إمكان اقامتها بدوره

١٧٦ ج ٣٤ متى امكن اقامتها من أمير لم يحتج الى اثنين ، ومتى لم يقدّر الا بمدد ومن غير سلطان أقيمت اذا لم يكن في اقامتها قساد يزيد على اضاعتها

١٦٧ ج ٣٤ ان علم ان الامام اذن في قتل قاطع الطريق بدلائل الحال ... جاز ان يقتله على ذلك

٣١٢ ج ١٥ ما جاءت به الشريعة من المأمورات والعقوبات والكفارات وغير ذلك يفعل بحسب الاستطاعة

٢٩٧ ج ٢٨ هذا القسم يجب على الولاية  
البحث عنه وإقامته من غير دعوى أحد به  
وكذلك تقام الشهادة فيه

٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ج ٢٨ هنا  
القسم يجب إقامته على الشريف والوضيع  
( والقوى ) والضعيف ، ولا يحل تعطيله  
بشفاعة ولا هدية ولا غيرها ، ولا تحل  
الشفاعة فيه

٢٩٨ - ٣٠٠ ج ٢٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ج ١٥  
« ٠٠ اتشفع في حد ٠٠ » « اذا بلغت  
الحدود السلطان ٠٠ » « من حالت  
شفاعته ٠٠ »

٣٠٢ - ٣٠٤ ج ٢٨ لا يجوز ان يؤخذ من  
الزاني والسارق وقاطع الطريق ونحوهم  
ما تعطل به الحدود ولا لبيت المال ولا غيره  
٣٠٢ - ٣٠٦ ج ٢٨ اذا فعل ذلك ولي  
الأمر جمع بين فسادين

٣٠٣ - ٣٠٥ ج ٢٨ وذلك مما يسقط  
حرمة الوالي وقدره ويكون بمنزلة مقدم  
الحرامية والقواد

٣٠٢ - ٣٠٦ ج ٢٨ كثير مما يوجد من  
فساد أمور الناس انما هو لتعطيل الحد  
بمال أو جاه

٣٢٩ ، ٣٣٠ ج ٢٨ ينبغي للوالي ان يكون  
شديدا عند إقامته : لا تأخذه رافة فيعطله  
ويكون قصده رحمة الخلق وكف الناس عن  
المنكرات لاشغاف غيظه وإرادة الطول ففي ذلك  
من المصالح وانكشاف المفاسد ٠٠٠

٢٨٧ - ٢٩٧ ج ١٥ النهي عن الرافة بأهل  
الفواحش والزناة ، وما تسببه الرافة بهم  
من المفاسد

١٧٩ ، ١٨٠ ج ٣٤ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ج ١٠  
ان تاب من الزنا والشرب والسرقة قبل ان  
يرفع الى الامام سقط الحد عنه على الصحيح  
كما سقط عن المحاربين

٣٧٢ ج ٢٨ لا تقام الحدود الا بالبينة  
٣١ ، ٣٢ ج ١٦ ، ١١٠ ج ٣٥ ، ٣٠٠ ،

٣٠١ ج ٢٨ اذا قامت البينة بأنه زلى  
أو سرق أو شرب فاطهر التوبة بعد رفعه  
الى الامام لم يوثق بها ، لو درى الحد بمثل  
هذا لم يرق حد ، وان كان قد تاب في الباطن  
كان الحد مكفرا وكان تكتينهم من تقام التوبة  
وكان مأجورا على صبره ، وان كانوا كاذبين  
كان عقوبة لهم

٢٩٩ ج ٢٨ اذا تاب السارق سبقت يده  
الى الجنة وان لم يتب سبقت يده الى النار »

٣١ ، ٣٢ ج ١٦ ، ٣٠١ ج ٢٨ فأما ان ثبت  
باقرار : جاء مقسرا بالذنب تأثبا  
فلا يجب ان يقام عليه الحد ، بل ان طلب  
إقامة الحد عليه أقيم وان ذهب لم يرق عليه  
حد - كالذى يذنب سرا - وعلى هذا حمل  
« فها تركتموه » « أصبت حدا فاقمه علي  
فاقيمت الصلاة » والغامضية ردها مرة  
بعد مرة « لقد تابت توبة ٠٠ » « تمافوا  
الحدود فيما بينكم ٠٠ »

٤٦٥ ج ١٤ ، ١٨٠ ج ٣٤ « من ابتلى  
بشيء من هذه القاذورات ٠٠ » « كل أمي  
معافى الا المجاهرين »

بالجريد والنعال واطراف الثياب بخلاف  
الزاني والقاذف

٢٢٦ ج ٣٤ ويكون بسوط معتدل وضرب  
معتدل

٣٤٨ ج ٢٨ ولا تجرد ثيابه ، بل ينزع عنه  
ما يمنع ألم الضرب من الحشايا والغراء  
ونحو ذلك

٣٤٨ ج ٢٨ ، ٢٢٦ ج ٣٤ ولا يربط  
الا اذا احتيج الى ذلك

٣٤٩ ج ٢٨ ويعطى كل عضو حظه من  
الضرب كالظهر والاكتاف والفخذين  
ونحو ذلك

٣٤٨ ج ٢٨ ولا يضرب وجهه ولا مقاتله  
٤٨٢ ج ٧ لم يؤمر بقتل الزاني والقاذف  
والشارب

٣٤٤ ، ٣٤٥ ج ٣٢ لو شرب ثم شرب  
أو سرق ثم سرق

٦٥٩ ج ١١ الزنا أعظم من شرب الخمر  
اذا استويا في القدر

٦٥٩ ، ٦٦٠ ج ١١ الذنب يتغلف بتكراره  
وبالاصرار عليه وبما يقتزن به من سيئات  
آخر

١٨٠ ج ٣٤ المعاصي في الأيام المفضلة  
والأمكنة المفضلة تغلف وعقابها بقدر فضيلة  
الزمان والمكان

٣٤٣ ج ١٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ١٤ من أصاب  
حدا خارج الحرم ثم لجأ اليه لم يقم عليه  
حتى يخرج منه

١١٨ ج ٢٦ وله ان يدفع ما يؤذيه من  
الآدميين والبهائم حتى لو صال عليه أحد  
ولم يدفع الا بالقتال قاتله

١٧٧ ، ١٧٨ ج ٣٤ تملقت أهمهم يشخص  
اقامت معه على الفجور : لا يجوز لهم اقامة  
الحد عليها بقتل ولا غيره ، يجب على عصيتها  
وأولادها ان يمنعوها من المحرمات فان لم تمتنع  
الا بالحبس حبسوها ، وان احتاجت للقيود  
قيدوها ، وما ينبغي للولد ان يضرب أمه  
وليس لهم ان يمنعوها برها ، ولا يجوز لهم  
مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء وان  
احتاجت لرزق وكسوة رزقوها وكسوها

٢٢٥ ، ٢٢٦ ج ٣٤ من أمراء المسلمين له  
ماليك وغلما : يجب عليه ان يأمرهم  
بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبغي ، وأقل  
ما يفعل أنه اذا استأجر أجيرا منهم يشترط  
عليه ذلك ومتى خرج واحد منهم عن ذلك  
طرده ، واذا كان قادرا على عقوبتهم بحيث  
يقره السلطان على ذلك في العرف .. وغيره  
لا يعاقبهم لكونهم تحت حمايته فينبغي له  
ان يعزهم اذا لم يؤدوا الواجبات ويتركوا  
المحرمات الا بالعقوبة

١٧٨ ج ٣٤ على سيد الأمة اذا زنت ان يقيم  
عليها الحد ، فان لم يفعل كان عاصيا  
وقادحا في عدلته « اذا زنت .. »

٣٤٨ ، ٣٣٦ ج ٢٨ ، ٤٨٣ ج ٧ / ٢٢٦  
ج ٣٤ الجلد الذي جاءت به الشريعة هو الجلد  
المعتدل بالسوط ولا يكتفى بالمرة ، المرة  
تستعمل في التميز ، ولا يكون بالعصي  
ولا بالمقارع

٤٨٣ ج ٧ وكذلك يجوز جلد الشارب

٢٨٥ ، ٢٨٦ ج ١٥ الحكمة في الأمر بمقوبة الزانيين علانية

٢٨٧ ج ١٥ أمر عمر بإعادة جلد ابنه عبد الرحمن علانية ، لم يمت من ذلك الجلد

ومن مات في حد (١)

#### باب حد الزنا

٢١٤ ، ١٩٨ ج ٣٤ قاعدة الشريعة ان ما تشتهيه النفوس من المحرمات كالزنا والخمر ففيه الحد ، ومالا تشتهيه كالليتة ففيه التعزير

١٤٧ ج ١٥ اتفق أهل الأرض على استباح الفواحش وكراهتها

٤٨٣ ج ٧ ، ٤٣٠ ج ١٥ ، ٩٩ ج ٢٠ الزنا اعتداء وفساد في القوة الشهوانية

٢٨٨ - ٢٩٦ ج ١٥ ، ٢٥٤ ج ٢١ محبة الفواحش مرض في القلب ، ليس دواؤه في ان يعطي نفسه محبوباتها وشهوتها من ذلك ولا يظن أنه اذا حصل له استمتاع بمحرم يسكن بلاؤه ، بل يوجب له انزعاجاً عظيماً وزيادة في البلاء والمرض في المال ، الرافعة به ان يحصى ...

١١٤ ج ٣٢ تحريم الزنا

٤٢٨ - ٤٣٥ ج ١٥ « أكبر الكبائر ثلاث : الكفر ، ثم قتل النفس ، ثم الزنا » وجه هذا الترتيب ، وانقسام الأم باعتبار القوى الثلاث : العقل ، والفضب ، والشهوة

(١) انظر ص ٣٤٨ ، ٣٥٣

١٢٢ ، ١٢٧ ج ١٥ من زنا بامرأة المجاهد مكن يوم القيامة من حسناته يأخذ منها ما شاء « وان تزاني بطيلة جارك »

١٣٩ ج ٣٤ الزنا أعظم من أن يكفر

١٢٠ - ١٣٠ ج ١٥ الفاحشة حرام لحق الله ولو رضي الزوج والمرأة والناس ١٢٠ - ١٢٣ ج ٣٢ ، ٣١٩ ج ١٥ امرأة

الزاني تكون زانية من وجوه كثيرة

١٧٧ ج ٣٤ من زنى باخته مع علمه بالتحريم وجب قتله

٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٢٨ ، ٣٨٣ ج ٢٠ ، ٢٩٦ ج ١٥ ، ٥٤٣ ج ١١ الزاني ان كان محصناً وقامت البينة أو كان الجبل أو الاعتراف رجم بالحجارة حتى يموت ، أدلة ذلك

٣٣٣ ج ٢٨ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ج ١٥ هل يجلد قبل الرجم ، أكثرهم لا يوجبون مع الرجم جلد مائة

٣٤٢ ، ٣٣٤ ج ٢٨ ، ١٢٣ ج ١٥ ، ١٢٢ ج ٣٢ والمحصن من وطئ لمن تزوجها نكاحاً صحيحاً في قبلها ولو مرة

٣٣٤ ج ٢٨ وهل يشترط أن تكون الموطوءة مساوية للواطئ في هذه الصفات ، وهل تحسن المرافقة البالغ وبالعكس

٣٣٤ ج ٢٨ أهل الذمة محصنون أيضاً عند الأكثر

٣٣٣ ج ٢٨ ، ٢٩٥ - ٢٩٧ ، ٣٠٨ - ٣١١ ج ١٥ وان كان غير محصن جلد مائة وغرب عاماً

٣٠٨ - ٣١٥ ج ١٥ التفریب جاء في السنة  
في موضعین (١) الزانسی اذا لثم یحصن  
(٢) نفی المختنن

٣٠٩ ج ١٥ الذین أمر النبي بنفیهم لثم  
یکونوا یرمون بالفاحشة الكبرى ، تخنیثهم  
وتانیثهم لینا في القول وخضایا في الأیدی  
والأرجل كخضباب النساء ولعبا کلعبهن

٣٠٩ ، ٣١٠ ج ١٥ الذي یمكن الرجال من  
نفسه والاستمتاع به وبما یشاهدونه من  
محاسنه وفعل الفاحشة الكبرى به شر  
من هؤلاء

٢٥٠ ج ٢١ یمنع المردان من الخروج اذا  
خیفت الفتنة بهم الا لحاجة

٢٤٩ ج ٣٢ مخالطتهم ضرر علی الاتقیاء  
وزیادة ضرر علی الفجار

٣١٠ ج ١٥ اذا وجد هناك من یفعل  
الفاحشة كان نفیه بحبسه في مكان واحد  
لیس معه غیره ، وان خیف خروجه قید

٣١٢ ، ٣١٣ ج ١٥ اذا لم یمكن النفی  
والحبس عن جمیع الناس كان علی حسب  
القدرة ، أمثلة

٣١٣ ج ١٥ وكذلك المرأة المتشبهة بالرجال  
تحبس شبیها بحالها اذا زنت سواء كانت  
بکرا أو ثیبا

٣١٣ ج ١٥ ، ٣٥١ ج ٣٢ وما یدخل  
في هذا نفی عمر نصر بن حجاج من المدینة  
الی البصرة لما سمع تشبیه النساء به  
وتشبهه بهن ، وكان أولا قد أمر  
بازالة شعره

١٧٩ ج ٣٤ اذا غریبه والده في الحبس  
ولو في دار الأب بر في یمینه ، وان كان  
غیر مقید

١٨١ ج ٣٤ ، ٦٤ ج ٣١ امرأة قوادة  
وقد ضسرت وحبست ثم عادت وقد لحق  
الجران الضرر بها : لولي الأمر ان یصرف  
ضررها بما یراه مصلحة : اما بحبسها  
واما بنقلها عن الحرائر أو بغير ذلك ، كان  
عمر یأمر العزاب ان لا تسکن مع المتأهلین ،  
وان لا یسکن المتأهل بین العزاب

٢٩٦ ، ٢٩٧ ج ١٥ من الفقهاء من یفرق  
بین الرجل والمرأة في التفریب ، المرأة یجب  
ان تصان وتحفظ بما لا یجب مثله  
في الرجل

٣٨٣ ج ٢٨ في جلد الزنا علیه نصف الحد  
٢٥٠ ج ٢٠ الصحابة وبعض الامم لا یعرفون  
الزناط

٤١٢ ج ١٥ ، ٢٤٥ ج ٢١ ، ٣٩٠ ج ٢٠ ،  
٣٣٥ ج ٢٨ ، ٥٤٣ ج ١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٢  
ج ١٥ ، ٤٠٦ ج ٣٥ الجمهور علی ان عقوبة  
اللوطی اعظم من عقوبة الزنا بالأجنبية :  
فیجب قتل الفاعل والمفعول به ، سواء كان  
احدهما محصنا أو لم یکن ، وسواء كان  
احدهما مملوكا لآخر أولا

١٨١ ، ١٨٢ ج ٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢٨ ، من  
وجدتموه یعمل عمل قوم لوط فاقتلوا  
الفاعل والمفعول به «

٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢٨ ، ٢٤٥ ج ٢١ ، ٥٤٣  
ج ١١ ، ٤١٢ ج ١٥ وقتله بالرجم

عند أكثر السلف والفقهاء ، تعليق ذلك ،  
وقيل يحرق و ٠٠ و ٠٠٠

٥٤٢ ، ٥٤٣ ج ١١ عذب المستحلين لهما  
بعض ما عذبه أحدا من الأسم : طمس  
أبصارهم ، وقلب مدائنهم ، واتبعهم بالمجارة

٥٤٣ ج ١١ من استحلها بمملوك أو غيره  
فهو مرتد

٣٣٥ ج ٢٨ ان كان أحدهما غير بالغ عوقب  
بما دون القتل

٥٤٣ ج ١١ وعليهما الاغتسال ، وترتفع  
الجنابة ، ولا يطهران من نجاسة الذنب  
الا بالتوبة

٢٤٧ ج ٣٢ الأمر المليح كالأجنبية في كثير  
من الأمور

٢٥٤ ج ٣٢ معاشر أهل الزجل والتفزل  
في مردان يستحق العقوبة معهم

١٨٢ ج ٣٤ « من أتى بهيمة فاقتلوه  
واقتلوها ، وهو أحد قولي العلماء

#### انتفاء الشبهة (١)

٣٠٨ ج ١٥ « إدروا الحدود بالشبهات »  
١١٥ ، ١١٦ ج ١٥ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ٨ ،

١٨٧ ج ١٦ ، ١١٤ ج ٣٢ يفرق بين المرأة  
المطوعة على الزنا والمكرهة عليه ، اذا  
أضجعت وقيدت حتى فعل بها الفاحشة  
لم تأثم بالاتفاق ، وان أكرهت حتى زنت  
ففيها قولان ، اذا أكره الرجل على الزنا  
ففيه قولان (١) لا يكون مكرها

(١) انظر ٣٢٧ ، ٣٢٨

١١٤ ج ٣٢ واذا زنت بفائم لم يعتبر زانیا  
١٠٢ - ١٠٩ ج ٣٣ أمر النبي أن يستنكحوا  
ماعزاً لما أقر بالزنا ليعلم هل هو سكران  
٣٧٢ ج ٢٨ ، ٣٠٥ ج ١٥ لا تقام الحدود  
الا بالبينة

٣٣٣ ج ٢٨ لا يقام عليه الحد حتى يشهد  
على نفسه أربع شهادات عند كثير من  
العلماء أو أكثرهم ، ومنهم من يكتفى بمرة  
٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٢٨ ، ٣١ ج ١٦ لو أقر  
على نفسه ثم رجس فهل يسقط الحد ،  
فرق بين من أقر تأثبا ، ومن أقر غير تأثب  
٣٠١ ج ٢٨ وان ذهب لم يقم عليه حد  
« فلهذا تركتموه » (١)

٣٣٣ ج ٢٨ ، ٣٥٢ ج ١٥ أو يشهد عليه  
أربعة شهادات

٣٠٦ ج ١٥ اذا شهد شاهد أنه رأى  
الرجل والمرأة أو الصبي في لحاف أو في  
بيت مرحاض أو رأها مجردين أو علولي  
السراويل ويوجد ما يدل على ذلك ٠٠

٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٥١ ج ١٥ لا يرجس  
بالاستفاضة

٣٥٢ - ٣٥٨ ج ١٥ لا يقام الحد على مسلم  
الا بشهادة مسلمين ، لم يقيدهم بأن يكونوا  
عدولا مرضيين كما قيدهم في ٠٠٠

٣٥١ ج ١٥ شهادة زوجها لا يوجب عليها  
الحد

٣٥١ ج ١٥ لو اعترف المقتوف مرة أو  
مرتين أو ثلاثا درى الحد عن الغاذف ولم  
يجب الحد فيها عند أكثرهم

(١) وانظر ص ٣٥٨



٣٥١ - ٣٥٨ ج ١٥ تنازعوا هل شهادة الأربعة التي لا يجب بها الحد على الزاني - مثل شهادة أهل الفسوق والجصيان - تدرك الحد عن القاذف

٣٥٣ ج ١٥ اذا استتراب الحاكم في الشهود فرقمهم وسألهم عن ...

٣٣٤ ج ٢٨ اذا وجلت حبلى ولم يكن لها زوج ولا سيد ولم تدع شبهة فتحد وهو المأثور ... ، والأشبه بالأصول ومذهب ... ٣٥٥ ، ٣٥٦ ج ١٥ الشبهة له تأثير في ذلك وان لم يكن بينة

#### باب حد القذف

٣٨٤ ج ٢٨ اذا كانت الفرية ونحوها لا قصاص فيها ففيها العقوبة كالقذف ٣٤٢ ، ٣٨٢ ج ٢٨ من الحدود التي جاء بها الكتاب والسنة واجمع عليها المسلمون حد القذف

١٨٣ ، ١٨٤ ج ٣٤ مطلقة تحد على قذفها ثمانين جلدة اذا طلبت امرأته المقنونة ، ولا تقبل لها شهادة أبدا ، وكذلك الرجل وهو فاسق اذا لم يتب

٣٨٣ ج ٢٨ ، ١٨٤ ج ٣٤ الا الزوج خيجوز له ان يقذف امرأته اذا زنت ولم تحبل من الزنا ، فان حبلى وولدت فعليه ان يقذفها وينفي ولدها ...

٣٨٣ ج ٢٨ ، ١٨٥ ج ٣٤ ولو كان عبدا فعليه نصف الحد

٣٨٢ ج ٢٨ اذا كان المقنون محصنا وهو المسلم الحر المغني

٣٨٢ ج ٢٨ ، ٣٥١ ج ١٥ ، ١٨٥ ج ٣٤ المشهور بالفجور لا يحد قاذفه ، وكذا الكافر والرقيق ، ويعاقب كل منهما دون الحد

١٨٥ ج ٣٤ اذا قذفه بالزنا والواط كقوله أنت علق ... فعليه حد القذف

٣٥١ ج ١٥ شهادة الزوج على امرأته أربع شهادات تدرك عنه حد القذف

٣٥٠ - ٣٥٨ ج ١٥ شهادة الأربعة التي لا يجب بها الحد هل تدرك الحد عن القاذف

٣٥١ ج ١٥ ولو اعترف المقنوف مرة أو مرتين أو ثلاثا درى الحد عن القاذف

٣٣٢ ج ١٥ ، ١٨٥ ج ٣٤ والرمي بغيرها فيه الاجتهاد ، ويجوز عند بعض العلماء ان يبلغ الثمانين لا اوتى بأحد يفضلني .. (١)

٣٧١ ج ١٣ انقاذ كاذب وان كان قد قذف من زنا في نفس الأمر

٣٨٢ ج ٢٨ ، ١٨٣ - ١٨٥ ج ٣٤ ان عفى عنه سقط عند الجمهور

١١٧ ، ١١٨ ج ٣٢ قذف المرأة طعن في زوجها

١١٧ ، ١١٨ ج ٣٢ ما بقت امرأة بنى قط ،

٣٥٣ ، ٣٥٤ ج ١٥ قصة الأفك ، الذين قذفوا عائشة

(١) انظر القصاص في الاعراض اذا قال يا كافر يا حمار ص ٣٥٣

١١٨ ، ١١٩ ج ٣٢ انما لم يفارقها لانه لم يصدق ما قيل أولا ، ولما حصل له شك استشار عليسا وزيدا وسال الجارية ، القرآن هو الذي ثبت تكاها

١١٩ ج ٣٢ من قذف أم النبي قتل ، طعن في نسبه . ومن قذف نساءه قتل ، طعن في دينه ، انما لم يقتلهم لانهم تكلموا قبل أن يعلم براءتها

٥٤١ ، ٥٤٢ ج ٤ من قذف غيره أو اغتابه فعليه ان يتوب من ذلك ، ويدعو لهم ويثني عليهم بقدر ما لعنهم وسبهم

٥٤٨ ج ١١ اذا أقر الظالم بظلمه وطلب من المظلوم ان يعفو عنه ويستغفر الله له فحسن مشروع

#### باب حد السكر

١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢٢١ - ٢٢٤ ، ٢١٢ ج ٣٤ ، ٢٠٢ ج ١٧ ، ٢٢٥ ج ٣٢ التدرج في تحريم الخمر (١) أخبر ان فيها اثم كبير ومنافع ولم يحرمها - فكان من الناس من لم يشربها ٠٠ (٢) ثم شربها قوم فقاموا يصلون وهم سكارى فخلطوا فنهوا عمن شربها قرب الصلاة ، فكان منهم من تركها (٣) ثم انزل : ( انما الخمر ٠٠ ) فحرمها من وجوه ، الحكمة في تأخير تحريمها

٢٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ج ٣٥ ، ٢٧٥ ج ٢٩ / ٧٠٠ ج ١١ وجاء الوعيد فيها : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة ٠٠ » / « من شرب الخمر ثم لم يتب منها ٠٠ »

٢٢٥ ج ٣٢ ، ١٩٦ ج ٣٤ ، ٣٦٦ ج ٢٠ لما أمر باجتناب الخمر حرم مقاربتها بوجه :

فأمر باراققتها ، وشق ظروفها ، وكسر دنانها ، ونهى عن تخليلها وان كانت ليتامى مع انها اشترت لهم قبل التحريم ، وأمر بجلدها ، حسماء مادة الفساد \*

٦٦٧ ج ٢٨ تخريب المكان والقرية التي يباع فيها الخمر

١٤٠ ج ٢٢ صنعة الخمر لا تجوز

١٧٩ ، ١٨٠ ج ١٧ ، ١٠ ج ٢١ ، ٤١٧ ج ١٠ ، ٢٢٤ ج ٣٤ الحكمة في تحريمها أنها تفسد العقول والأخلاق

١٩٤ ، ١٩٥ ج ٢٠ ، ٤٦ ج ٢٩ ، ١٩٧ ج ٣٤ ، ٣٨٤ ج ١٥ علتان لتحريم الخمر (١) حصول مفسدة العدواة الظاهرة والبغضاء الباطنة (٢) المنع من المصلحة التي هي رأس السعادة

٣٣٦ ج ٢ ، ٩ ، ١٠ ج ٢١ تحريم جنس الخمر أشد من تحريم اللحوم الخبيثة

٩ ، ١٠ ج ٢١ والمفاسد الناشئة من السكر أعظم

٢٢٢ ج ٣٤ لم يحرم ما ينفعهم ويصلح حالهم ، قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر ٠٠٠

٢٢٨ - ٢٣٩ ج ٣٢ صاحب الخمر يطلب راحة نفسه ولا تزيده الا تعباً وغماً ، وان كانت تفيده مقدارا من السرور فما تعقبه من المضار ويفوته من المسار أضاعاف ذلك ، لا تنقضي نعمة صاحبه الا بقدر بعد قدح

٢٢٣ ج ٢٤ السكران بالخمر يطيش عقله حتى يسخر بآله ويتشجع على اقارانه فيعتقد

الفر أنها أوردته الشجاعة والسخاء وإنما أوردته عدم العقل ، ومن لا عقل له لا يعرف قدر المال فيجود بجعله

٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٣٤ الأنبياء أطباء القلوب والأبدان

١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٨ - ٢٠٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦

ج ٣٤ ، ٣٣٤ ج ٢٠ كل شراب كان جنسه مسكرا حرام ، سواء سكر منه أو لم يسكر . « كل مسكر حرام » أراد بالمسكر كما يراد بالمشبع ٠٠ ولم يرد آخر قدح

١٩٥ ج ٣٤ « ما اسكر الفرق منه فعله الكف منه حرام » « ما اسكر كثيره فقليله حرام »

١٩١ ج ٣٤ لأنه يدعو الى الكثير

١٨٧ ، ١٨٨ ج ٣٤ ، ٢٨٠ ج ١٩ اسم الخمر في لغة العرب يتناول المسكر من التمر وغيره ولا يختص بالمسكر من العنب ٢٦٠ ج ٢٢ لما أفرد ما يصنع من غير العنب باسم النبيذ صار اسم الخمر في المعروف مختصا بصير العنب حتى ظن طائفة من العلماء ان الخمر في الكتاب والسنة مختص بذلك

١٨٧ - ١٨٩ ، ٢٦٠ ، ٣٦ ج ٢٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ج ٣٤ ، ٢٨٢ ج ١٩ ، ٣٣٧ ج ٢٨ الخمر في الأحاديث عام لا يختص بصير العنب ، لما حرمت بالمدينة لم يكن من عصير العنب شيء ، وكان عامة شرابهم من نبيذ التمر

٢٣٦ ، ٢٨٢ ج ١٩ ، ٣٦ ج ٢٤ ، ٢٠٣ ج ٣٤ الاسم اذا بين النبي حد مسماه لم

يلزم ان يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه كاسم الخمر ٠٠ وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلقه على كل مسكر أو تخص به عصير العنب لا يحتاج الى ذلك ، وبأن الخمر في لغة المخاطبين بالقرآن كانت تتناول نبيذ التمر وغيره

٢٨٠ ، ٢٨٣ ج ١٩ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ومن ظن أن النص إنما يتناول غير العنب وحرّم كل خمر بطريق القياس - أما في الاسم وأما في الحكم - فقد غلط

٢٨١ ، ٢٨٢ ج ١٩ ، ٢٠٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ج ٣٤ والصواب الذي عليه الأئمة الكبار ان الخمر المذكورة في القرآن تناولت كل مسكر فصار تحريمه بالنص العام والكلمة الجامعة لا بالقياس وحده

٢٨٢ ج ١٩ ، ٢٠٣ ج ٣٤ وثبتت أيضا نصوص صحيحة بتحريم كل مسكر ٠٠٠

٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٠٤ - ٢١٠ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ - ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٣٤ ج ٢٨١ ، ٢٨٢ ج ١٩ الخمر التي حرمها الله ورسوله وأمر بجعلها شرابها كل شراب مسكر من أي أصل كان : من الثمار كالعنب والرطب والتين ، أو الحبوب كالحنطة والشعير ، أو الطلول كالعسل أو الحيوان كلبن الخيل ، وسواء كان نبيثا أو مطبوخا ، مأكولا أو مشروبا ، جامدا أو مائعا ، موجودا في زمنه أولا

١٧٤ ج ٣٤ كل ما كانت فيه الشدة المطربة التي تصد عن ذكر الله ٠٠ فهو خمر من أي مادة كان

١٩٤ ج ٣٤ « ان من الحنطة خمر ، ومن الزبيب خمر »

١٩٥ ج ٣٤ « نزل تحريم الخمر وهي من خمسة ٠٠٠ والخمر ما خامر العقل »

١٩٣ - ١٩٥ ج ٣٤ ، ٢٨٢ ج ١٩ ، ٢٠٣ ج ٣٤ « كل مسكر حرام » ، « كل شراب »  
« كل مسكر خمر وكل خمر حرام »

٣٣٧ ج ٢٨ ، ٣٣٥ ج ٢٠ تواترت السنة عن النبي وخلفائه وأصحابه انه حرم كل مسكر وبين انه خمر

١٨٦ ، ١٩٨ - ٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٦ ، ٧ ج ٢١ ، ٣٣٤ - ٣٣٦

ج ٢٠ مذهب جمهور علماء المسلمين من ٠٠٠ ان كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام ، وما اسكر كثيره فقليله حرام ، سواء كان نيتا أو مطبوخا ، وسواء ذهب تلكا أو ثلثه أو نصفه بالطبخ أو غير ذلك ، وسواء كان من الثمار أو الحبوب أو العسل أو لبن الخيل أو غير ذلك

٦ ، ٧ ج ٢١ ، ٢٨٠ - ٢٨٣ ج ١٩ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٠١ - ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٤٣٤ - ٣٣٦

ج ٢٠ والكوفيون لا خمر عندهم الا من العنب ، ولا يحرمون القليل من المسكر : الا ان يكون خمر من العنب ، أو ان يكون من نبيذ التمر أو الزبيب النبيذ ، أو ان يكون من مطبوخ عصير العنب اذا لم يذهب ثلثاه

٣٠٤ ج ٢٠ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٢٣٩ ج ٣٢ وعندهم ان نبيذ التمر أو الزبيب اذا طبخ حل وان اسكر ، وسائر الانبيذة تحل وان

اسكرت ، لكن يحرمون المسكر منها ، وما طبخ من العنب قبل الاشتداد حتى ذهب ثلثاه حل

٣٣٦ ج ٢٠ ، ٢٠٣ ج ٣٤ مبيع هذه الاشربة ليس معه نص ولا قياس ٠٠٠

١٨٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ - ١٩٥ ، ١٩٧ ج ٣٤ والقول الأول هو الصحيح الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار

٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ١٩١ ج ٣٤ والمفسدة التي حرم لأجلها الخمر تشترك فيها جميع المسكرات

١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٥ ج ٣٤ عذر من خالف هذه الأحاديث أنها لم تبلغهم ، وسمعا ان النبي وأصحابه كانوا يشربون النبيذ فظنوا ان الذي شربوه كان مسكرا

١٩٣ - ١٩٧ ج ٣٤ « الصرماء » و « القمز » ١٩٧ ج ٣٤ « السويقة » التي تعمل من الجزر

٢١٨ ج ٣٤ حجرة تحتها فلو : يجوز الشرب من لبنها اذا لم يصر مسكرا

١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣٤ « ليشربن ناس من امتي الخمر يسمونها بغير اسمها »

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ - ٢٢٤ ، ٢١٠ ، ٢١١ ج ٣٤ الحشيشة - حشيشة العشب - من أخبت المحرمات

٢١١ ، ٢١٣ ج ٣٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ج ٣٤ الصحيح أنها مسكرة كالخمر وأكلوها يكثران تناولها

الثلث ويشرب منه لأجل الدواء ومتى أكثر  
شربه أسكر : هو خمير

٣٣٩ ج ٢٨ ، ٢٦٦ - ٢٧٦ ج ٢٤ ولو شرب  
منه قطرة واحدة لتداو أو غير تداو جلد  
« انها داء ٠٠ » « ان اتله لم يجعل شفاه  
أمتى ٠٠ » « نهى عن الدواء الخبيث » (١)

٢١٨ ج ٣٤ اعتاد ان يتناول كل ليلة قبل  
العصر شيئاً من المعاجين مدة سنين : اذا  
كان يغيب العقل لم يجز له أكله

٤٧١ ج ١٤ يباح لدفع العطش في أحد  
القولين ، ومن لم يجعها قال انها لا تدفعه ،  
ان علم أنها تدفعه أبيحت

٤٧١ ج ١٤ الخمر يباح لدفع الفصة بالاتفاق  
١٩٨ ج ٣٤ ، ٣٠٤ ، ٢١٦ المسكر يجب  
فيه الحد

٥٠٢ ، ٥٠٣ ج ٨ ، ١٠٤ ج ٣٣ اذا أكره  
على شرب الخمر ونحوه من الأفعال فآكثروهم  
يجوز ذلك له

١٩٨ ، ٢١٦ ج ٣٤ ، ٣٣٦ ج ٢٨ حصة  
الشرب ثابت بالسنة والاجماع ٠٠ « من شرب  
الخمر فاجلدوه ٠٠ »

٢١٦ ، ٢١٩ ج ٢٤ وحده أربعون جلدة ،  
أو ثمانون . ان جلد ثمانين جاز بالاتفاق ،  
وان اقتصر على الأربعين ففي الاجزاء نزاع  
٣٣٦ ، ٣٣٧ ج ٢٨ ، ٤٨٣ ج ٧ ، ٨٨  
ج ٣٣ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ج ٣٤ ، ٣١٣ ج ١٥  
ضرب النبي في الخمر أربعين وأبو بكر ،

(١) وانظر ص ٩٢

٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٢١ - ٢٢٤ ج ٣٤ ،  
٣٣٩ ج ٢٨ والخمر توجب الحدة والخصومة ،  
وهذه توجب الفتور والذلة و ٠٠٠

٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٢١ - ٢٢٤ ج ٣٤ ،  
٣٣٩ ج ٢٨ وهي شر من الشراب المسكر  
من بعض الوجوه ، والمسكر شر منها من  
وجه ، ما اشتملت عليه من الضرر في دين  
المرء وعقله وخلقه وما فيها من المفاسد

٢٠٦ - ٢١٠ ج ٣٤ قول القائل ما فيها آية  
ولا حديث من جهله

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ج ٣٤ ، ٣٥٨ ج ٢٣  
المسكر منها حرام باتفاق العلماء

٣٠٤ ، ١٩٥ ، ١٩١ ، ٢١٤ ، ٢٨١ ، ٢١٣ ،  
٢١٠ ، ٢١١ ج ٣٤ قليلها المسكر حرام  
عند جماهيرهم ، أدلته

٢٠٤ ، ٢٠٥ ج ٣٤ لا فرق بين ان يكون  
المسكر منها ماكسولاً أو مشروباً جامداً  
أو مائماً

٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢١٤ ج ٣٤ ظهرت الحشيشة  
بظهور التتار

١٩٧ ، ٢١١ ، ٢١٤ ج ٣٤ كل ما فيه  
الشدة المطربة فهو حرام

٢٠٤ ، ١٩٨ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ج ٣٤ ،  
٤٤٢ ج ١٠ كل ما يغيب العقل يحرم أكله  
وان لم يكن فيه نشوة ولا طرب كالبنج ٠٠

٢٦٦ - ٢٧٦ ج ٢٤ التداوى بالخمر حرام  
بالنص وعليه جماهير العلماء

٢١٤ ج ٣٤ يأخذ شيئاً من العنب ويضيف  
إليه أصنافاً من العطر ثم يغليه الى أن ينقص

وحزب عمر في خلافته ثمانين ، وعلي مرة  
أربعين ، ومرة ثمانين ٠٠ من العلماء من  
يقول يجب ضرب الثمانين ، ومنهم من يقول  
الواجب أربعون والزيادة يفعلها الامام  
عند الحاجة اذا ادمن الناس الخمر وكان  
الشارب ممن لا يرتدع بدونها ونحو ذلك  
وهو اوجه القولين

٣٣٧ ج ٢٨ ، ٢١٦ ج ٣٤ وكان عمر  
لما كثر الشراب زاد فيه التفريق الى خيبر  
وحلق الرأس ٠ فلو غرب الشارب مع  
الأربعين لينقطع خبره أو عزله عن ولايته  
كان حسنا ، بلغ عمر عن بعض نوابه انه  
تمثل بابيات في الخمر فعزله

٤٨٣ ج ٧ وكذلك صفة الضرب فانه يجوز  
بالجريد والتمال وأطراف الثياب

٤٨٢ ج ٧ ، ٣٤٧ ج ٢٨ ، ٩ ، ١٠  
ج ٢١٧ ، ٢١٩ ج ٣٤ القتل عند أكثر  
العلماء منسوخ ، وقيل محكم ، وقيل هو  
تعزير ثم ان شربها في الثالثة أو الرابعة  
فاقتلوه « فان لم يتركوه فاقتلوه »

٢١٧ ج ٣٤ ، ٤٨٢ ج ٧ من أجود ما يحتج  
به على ان القتل منسوخ : « لعنه الله  
ما أكثر ما يؤتى به الى النبي ٠٠ »

٣٨٣ ج ٢٠ ، ٣٣٩ ج ٢٨ الحد واجب  
اذا وجدت منه رائحة الخمر ، أو روى وهو  
يتقيها ، ونحو ذلك : اذا لم يكن هناك  
شبهة ، وهو المأثور عن الخلفاء الراشدين  
وغيرهم من الصحابة ، وعليه تدل سنة  
الرسول ، وهو النى يصلح عليه حال الناس ،

وهو مذهب مالك وأحمد في غالب نصوصه  
وغيرها ٠٠

٢٣٧ ، ٢٣٨ ج ٣٢ ضرب عمر بن عبد العزيز  
للمصائم لما حضر شربها

٢٠٢ ، ٢١٣ ج ٣٤ وسواء استحل شربها  
بنوع شبهة - وقعت لبعض السلف -  
ظن انها إنما تحرم على العامة فاتفق الصحابة  
على أنه يستتاب فان اقر بالتحريم جلد وان  
أصر على استحلها قتل

٢١١ ج ٣٤ النصارى يتقربون بشرب  
الخمر

٢٠٥ ، ١٩٨ ، ٢٢١ ج ٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠  
ج ٢٨ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢٣ يجب في  
الحشيشة الحد كما يجب في الخمر

٢١٢ ، ٢١٣ ج ٣٤ وعلى تناول القليل منها  
والكثير حد الشرب ثمانون سوطا ،  
أو أربعون ، ان كان مسلما يعتقد تحريم  
المسكر ٠٠٠

٢١٢ ج ٣٤ ومن ظهر منه أكل الحشيشة  
فهو بمنزلة من ظهر منه شرب الخمر ،  
وشر منه من بعض الوجوه ، ويهجر ويماقب  
٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ج ٣٤ ، ٣٥٧  
ج ٢٣ من استحل المسكر منها استتيب  
فان تاب والا قتل مرتدا ، وان اعتقد ذلك  
قربة وقال هي لقيمة الذكر والفكر وتحرك  
العزم الساكن الى أشرف الاماكن وتنفع في  
الطريق فهو أعظم وأكبر

٤٥٠ ، ٤٥١ ج ١٤ نفي التحريم الشرعي  
يقع فيه طائفة من الإباحية

٢٢١ - ٢٢٤ ج ٣٤ اذا اعتقدوا انها محرمة لكن قالوا ان الحسنة ينهين السيئات وان لهم وردا بالليل وتصيدات، وانها اذا حصلت نشوتها برؤوسهم أعانتهم على تلك العبادات، ولا تأمرهم بسوء، ولا فاحشة، وأنه ليس لها ضرر على أحد من خلق الله :  
فالجواب

١٤ - ١٦ ج ٢٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ ج ٣٢  
تشرع عقوبة المتأول - كالشارب - في بعض المواضع ، الغرض من عقوبته / المتأول المنذور لا يفسق ولا يائم

١٠٨ ج ٣٣ من سكر سكر لا يعاقب عليه مثل ان يشرب مالا يعلم أنه مسكر ونحو ذلك لم يائم ولم يستحق العقوبة

٢٠٤ ج ٣٤ وغير المسكر يجب فيه التعزير كالبنج ونحوه

٣٣٩ ج ٢٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٢٠ يجب الحد اذا قامت البيئة أو اعترف أو وجد سكرانا

١٩٨ - ٢١٠ ج ٣٤ ، ٢٣٨ ج ٣٢ النصوح الذي يعمل من العنب وهو ان يأخذ ثلاثين رطلا من ماء العنب ويغل قبل أن يصير مسكرا حتى يبقى ثلثه وذكر من فعل ذلك أنه يسكر ويقولون كان على زمن عمر : متى كان كثيره مسكرا حرم قليله ، أدلة ذلك

٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٣٤ الذي أباحه عمر - الطلاء - لم يكن مسكرا صفته ٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٣٤ نشأت الشبهة من جهة ان المطبوع قد يسكر : لأن طبخه

لم يكن تاماً ، أو اضيف الى المطبوع بعض الأفاويه وغيرها ما يقويه ويشده حتى يصير مسكرا ، أو يكون لبعض البلاد طبيعة يسكر فيها ما ذهب لثناه : فيحرم اذا أسكر ٢٠٣ ، ١٩٥ ، ١٠٣ ج ٣٤ ، ٣٣٧ ج ٢٨ من اعتقد ان النبيذ الذي أرخص فيه يكون مسكرا فقال يباح منه ما لا يسكر فقد أخطأ

١٣٤ ، ١٣٥ ، ٢٣٨ ج ٣٢ ، ١٤ - ١٦ ج ٢٢ من شرب النبيذ متاولا جلد عند الجمهور ، ولا يفسق ولا يائم

٢٠٢ ج ٣٤ من استحل عصير العنب الذي غلا واشتد وقذف بالزبد استتيب ٠٠٠

٧ ج ٢١ ، ٢٠٣ ، ٢٠١ ج ٣٤ أحمد ٠٠ حرم العصير والنبيذ بعد ثلاث وان لم يظهر فيه شدة ، متابعة للسنة ، تعليل

٢٠١ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٢٢٥ ج ٣٢ ، ٢١٠ ج ٣٥ نزاع العلماء في الخليطين اذا لم يسكر ، علة ذلك ، اذا صار الخليطان من المسكر حرم بالاتفاق ٠٠

٢١٠ ج ٣٥ الاقسما اذا كان من خليطين أو من ذبيب فقط

١٩٥ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٣٣٧ ج ٢٨ ، ٢١٠ ج ٣٥ النبيذ الذي يشربه النبي والصحابة هو أنهم ينبذون الثمر والزبيب ونحو ذلك في الماء حتى يحلو فيشربه أول يوم ، وثاني يوم ، وثالث يوم ، ولا يشربه بعد ثلاث

٢١٩ ، ٢٢٠ ج ٣٤ هس الذرة فاخذ يغل في قدره ثم ينزله ويعمل عليه قمحا ويغليه الى بكرة ويصفيه فيكون مما لا يسكر في

ذلك اليوم ثم يخلية يومين وثلاثة بعد ذلك فيبقى يسكر : يجوز شربه مالم يسكر الى ثلاثة ايام ، اذا اسكر حرم سواء اسكر قبل الثلاث أو بعدها

٢١٠ ج ٣٥ كل هذه الأشربة اذا حمضت - بالخل ٥٠ أو الليمون - ولم تصر مسكرة يجوز شربها مطلقا

٢٢٥ ج ٣٢ ، ٢٠٣ ج ٣٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ج ٨ ، ٣٣٨ ج ٢٨ نهى عن الانتباذ في الأوعية التى يذب السكر فيها ولا يدرى ما به كالدباء والحنتم والزفت والنقير - سدا للذرائع المفضية الى ذلك - وأمر بالانتباذ في الوعاء الموكاه

٤٦١ ، ٤٦٢ ج ٨ ، ٣٣٨ ج ٢٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ج ٣٤ ، ٧ ج ٢١ ، ٢٢٥ ج ٣٢ للناس في النهي عن الانتباذ في تلك الأوعية ثلاثة اقوال ، سبب ذلك

٧٠٠ ج ١١ من تاب من شرب الخمر ولبس الحرير لبس ذلك في الآخرة

#### باب التعزير

٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٢٨ العقوبة نوعان (١) على ذنب ماض جزاء بما كسب (٢) لتأدية واجب أو ترك محرم في المستقبل ١٠٧ ج ٢٨ ومنها مقدر ، ومنها غير مقدر ، وقد يسمى « التعزير »

٣٤٣ ، ١٠٧ ج ٢٨ ، ٤٠٢ ج ٣٥ المعاصى التى ليس لها حد مقدر ولا كفارة : فيها التعزير ، والتنكيل ، والتأديب

٤٠٢ ، ٤٠٤ ج ٣٥ ، ١٠٧ ، ٢٧٩ ج ٢٨ (١) ترك واجب كترك الصلاة أو ترك أداء الحقوق الواجبة كوفاء الدين مسح القدرة عليه أو ترك رد النصب أو الأمانات الى أهلها

٣٢٣ ج ٢٨ ، ٣٧ ، ٣٨ ج ٣٠ من امتنع من حق واجب عليه لا تدخله النيابة كتعريف بمكان المال أو الشخص المطلوب بحق استحق التعزير

٣٤٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٢٧٨ - ٢٨٠ ج ٢٨ ، ٢٤٧ ج ٢١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ج ٣٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ١٥ ، ٢٤٦ ج ٣٢ ، ٢٤٠ ج ٣٤ من فصل المحرم : تقبيل الصبي ، أو المرأة الأجنبية ، أو مباشرة بلا جماع ، أو أكل ما لا يحل كالدم والميتة ، أو يسرق من غير حرز ولو شيئا يسيرا ، أو يخون في أمانته كولاة أموال بيت المال أو الوقوف ومال اليتيم ونحو ذلك ٥٥٠ ، أو يفش في معاملته ٥٥٠ ، أو يطفف المكيال والميزان ، أو يشهد بالزور ، أو يرتشي في حكمه ، أو يحكم بغير ما أنزل الله ، أو يعتدى على رعيته أو يتعزى بمزاة الجاهلية ٥٥٠

٣١١ ، ٣١٢ ج ١٣ تعزير عمر لمن اتبع المتشابه ، صبيغ

١٠٣ ، ١٢٦ ج ٣٢ نكاح السر فيه التعزير ٣٢١ ج ١٥ السحاق زنا

٢٢٨ ج ٣٤ اذا قال انت ملمعون ولد زنا عزر ، ويجب حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة أن فعله قبيح كفعل ولد الزنا



٣٣٢ ، ٣٣٣ ج ١٥ الرمي بغير الغذف فيه  
الاجتهاد ، ويجوز عند بعض العلماء أن  
يبلغ به حده أحيانا

١٦٣ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ج ٣٤ ، ٣٨١ ج ٢٨  
إذا كان الشتم محرم الجنس مثل تكفيره أو  
تفسيقه بغير حق أو الكذب عليه عزز تعزيرا  
بليغا يردعه وأمثاله

١٣٥ ، ١٦٣ ج ٣٤ ، ٣٨١ ج ٢٨ ، ٥٤٧  
ج ١١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٣٤ ولو سب أباه  
أو لعنه أو لمن قبيلته أو أهله بلسه  
ونحو ذلك لم يحل له أن يتعدى على أولئك  
١٣٦ ج ٣٤ من سب أباه الهاشمي أو غيره  
عز ، ولا يجعل ذلك سباً للهي ولو سب  
أباه أو جده (١)

٢٢٨ ج ٣٤ سامري ضرب مسلماً وشتمه :  
تجب عقوبته عقوبة بليغة تردعه وأمثاله  
١٠٧ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ ج ٢٨ ، ٤٠٤ ج ٣٥ ،  
٢١١ ج ١٥ ، ٣٠٨ - ٣١٢ ج ١٥ ، ٥٥٢  
ج ١١ والتعزير أجناس فمنه ما يكون  
بالتوبيخ والزجر بالكلام ، ومنه ما يكون  
بالحبس ، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن ،  
ومنه ما يكون بالضرب

٣٤٣ ج ٢٨ التعزير بقدر ما يراه الوالي :  
على حسب كثرة الذنب في الناس وقلته ،  
وعلى حسب حال المذنب ، وعلى حسب كبر  
الذنب وصغره

(١) وتقدم القصاص الجائز في الأعراض  
ص ٣٥٣

٣٤٤ ج ٢٨ ليس لأقل التعزير حد بل هو  
بكل ما فيه إيلاام الانسان من قول وفعل  
وترك قول وفعل . فقد يعزر بوعظه  
وتوبيخه والإغلاط عليه ، أو بهجره وترك  
السلام عليه حتى يتوب ، أو بعزله عن  
ولايته ، أو بترك استخدامه في الجند ، أو  
قطع أجره ، أو بحبسه ، أو تسويد وجهه  
واركابه على ذابة مقلوبا

١٠٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٢٨ ،  
٤٠٤ ج ٣٥ ، ٢٤٠ ج ٣٤ إذا كان لترك  
واجب مثل الضرب على ترك الصلاة أو ترك  
أداء الحقوق الواجبة ٠٠٠ فيضرب مرة بعد  
مرة حتى يؤدي الواجب ، ويفرق عليه  
الضرب يوما بعد يوم ، لكن لا يزيد كل مرة  
على التعزير عند من يقدر أعلاه

١٠٧ ج ٢٨ وإن كان الضرب على ذنب  
ماض نكالا من الله له ولغيره فهذا يفعل منه  
بقدر الحاجة فقط ، وليس لأقله حد

٥٥٤ ج ١١ ضرب الرجل تحت رجله  
من التعزير

١٠٨ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ - ٣٤٧ ج ٢٨ ،  
٤٠٤ - ٤٠٦ ج ٣٥ ، ٤٦٤ ج ١٢ أكثر  
التعزير فيه ثلاثة أقوال (١) عشر جلدات  
(٢) دون أقل الحدود - أما تسعة وثلاثون  
سوطا ، أو تسعة وسبعون ٠٠٠ (٣) لا يتقدر  
بذلك ٠٠ لكن إن كان التعزير فيما فيه  
مقدر لم يبلغ ذلك المقدر مثل التعزير على  
سرقة دون النصاب لا يبلغ به القطع ٠٠٠٠  
وهذا أعدل الأقوال ، أدلته

١١٨ ج ٢٨ والتفجير مثل من سرق الثمر الملق قبل ان يؤويه الجرين ، او سرق من الماشية قبل ان تاوى الى المراح ، والضالة المكتومة

١١٨ ، ١١٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٢٨ وقد تكون العقوبات منهما كجلد السارق من غير حرز وتضميف الثمر عليه

٢٢٩ - ٢٣١ ج ٣٤ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ج ١٠ الاستمناه باليد حرام عند جماهير العلماء ، وهو اصح القولين في مذهب احمد ، ويعزر من فعله ، ان اضطر اليه مثل ان يخاف الزنا او يخاف المرض فبيعه قولان ، وقد رخص في هذه الحال طوائف من السلف والخلف ، والصبر عنه افضل ، ونكاح الاماء خير منه ، وبدون الضرورة لم يرخص فيه احد . . .

٢٣٠ ج ٣٤ ما نزل من الماء بغير اختياره فلا اثم عليه

### باب القطع في السرقة

٣٢٩ ج ٢٨ ، ٢٣٩ ج ٣٤ يجب قطع يده السارق بالكتاب والسنة والاجماع ، الحكمة في ذلك

٣٣٣ ج ٢٨ ، ٢٢٣ ج ٣٤ لا قطع على منتهب ولا مختلس ولا خائن ، المنتهب ، المختلس

٣٣٣ ج ٢٨ الطرار يقطع على الصحيح ٣٣١ ج ٢٨ « قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم » ربع الدينار كان ثلاثة دراهم

١١٩ ج ٢٨ اضعف عمر وغيره الغرم في ناقة اعرابي اخذها ممالك جياح ودرأ عنهم القطع

١٠٨ ، ١٠٩ ج ٢٨ ، ٤٠٤ - ٤٠٦ ج ٣٥ ومن لم يندفع فسادة الا بالقتل قتل مثل المفرق لجماعة المسلمين ، والداعسي الى البدع في الدين . . . أدلة ذلك

٢٠ ج ٣٢ تكرار التعزير على الفعل اذا اشتمل على عدة محرمات

٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٣٠ ج ٢٨ « لا يجلد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله » فسر . .

١١٨ ج ١٢٠ ج ٢٨ ، ٢١ ، ٢٢ ج ٣٢ اذا امكن ان تكون العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو المشروع بحسب الامكان . . . ٣١٢ ج ١٥ ، ٥٥٢ ج ١١ ما جاءت به الشريعة من الامورات والعقوبات يفصل بحسب الاستطاعة

١٠٩ ج ١١٣ ، ٢٨ ج ٣٨٤ ، ٢٠ ج ٢٩٤ - ٢٩٧ ج ٢٩ والتعزير بالعقوبات المالية مشروع في مواضع : مثل كسر دنان الخمر وشق ظروفها . . (١)

١١١ - ١١٧ ج ٢٨ دعوى نسخها والجواب عنه

١١٤ - ١١٦ ج ٢٨ واتلاف المفشوشات في الصناعات

١١٧ ، ١١٨ ج ٢٨ والتفجير مثل كسر الدراهم والدنانير التي فيها باس ، ومثل تفجير الصورة المجسمة وغير المجسمة اذا لم تكن موطوءة

(١) وانظر ص ١٥٩

٣٢٩ ج ٢٨ ثبوت السرقة بالبينة  
او بالاقرار

٢٣٣ ج ٣٤ سرق بيته مرارا ثم وجد بعد  
ذلك في بيته مملوكا بعد ان اغلق بابيه فاقر  
انه دخل البيت مختلسا مرارا ولم يقر انه  
اخذ شيئا : يعاقب على دخول البيت  
ويعاقب أيضا ٠٠ ، اذا اقر بما تبين انه اخذ  
المال مثل ان يدل على موضع المال أو على  
من اعطاه اياه ٠٠ أخذ المال واعطى لصاحبه  
٢٣٣ ج ٣٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ج ١٤ وينبغي  
للمعاقب له ان يحتال عليه بما يقر به ،  
اقل ذلك ان يقضي عليه برد اليمين على  
المدعى ٠٠٠

٢٣٤ - ٢٣٦ ج ٣٤ ، ٣٩٦ ج ٣٥ المتهم  
بسرقه ونحوها : ان كان معروفا بالبر لم  
تجز مطالبته ولا عقوبته ، وهل يحلف ٠٠٠  
وقيل يعزى من رماه بالتهمة

٣٩٦ ، ٣٩٧ ج ٣٥ اذا وجد في يد رجل  
عدل مال مسروق وقال ابتعته من السوق  
لا ادري من باعه فلا عقوبة عليه

٢٣١ ج ٣٤ له ولد صغير اتهم وضرب  
بالمقارع وخسر والده اربعمائة درهم ثم  
وجدت السرقة فصالح المتهم بمائة درهم :  
ما غرمه أبوه فله أن يرجع على من غرمه  
سواء ابراه الولد أولا

٢٣٤ ، ٢٣٦ ج ٣٤ ، ٣٩٧ - ٣٩٩ ج ٣٥  
وان كان مجهول الحال حبس حتى يكشف  
أمره : قيل شهر ، وقيل اجتهد ولي الأمر

٣٣٤ - ٣٣٨ ج ٣٤ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٣٥  
ان كان معروفا بالفجور المناسب للتهمة  
فقال طائفة يضرب حتى يقر بالمال

٣٣٧ ج ٣٤ المتولي له ان يقصد بضربه  
مع تقريره عقوبته على فجوره المعروف

٢٤٠ ج ٣٤ كان له ذهب مخيط في ثوبه  
فاعطاه للفسال نسيانا فلما رده وجد مكان  
الذهب مفتقا ولم يجده : اما ان يحلف  
المدعى عليه بما يبرؤه ، واما ان يحلف  
المدعى انه اخذ الذهب بغير حق ويضمنه ،  
وان كان الفسال معروفا بالفجور ٠٠ جاز  
ضربه وتعزيره

٤٠٤ ج ٣٥ اذا أقر حال الامتحان بالضرب  
أو الحبس هل يؤخذ به اذا علم صدقه ،  
أو لا بد من اقرار آخر ؟

٢٣٧ ، ٢٣٨ ج ٣٤ ليس للمتولي ان يرسل  
جميع المتهمين حتى يأتي ارباب الاموال  
بالبينة على من سرق

٢٣٥ ، ٢٣٦ ج ٣٤ التهم في السرقة وقطع  
الطريق ونحو ذلك ليس له ان يفوضها الى  
من يقلب على ظنه أنه يظلم فيها مع امكان  
ان يقيم فيها من العدول ما يقدر عليه

٢٩٧ ، ٢٩٨ ج ٢٨ اتفقوا على أنه لا يحتاج  
الى مطالبة المسروق بالحد ، واشترط  
بعضهم المطالبة بالمال

٢٣٥ ، ٢٣٦ ج ٣٤ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠  
ج ٢٨ قطعه حق واجب لله لا لرب المال ،  
رب المال يأخذ ماله حتى لو قال اعطينه

٣٢٠ ج ٢٨ ويستخرج السلطان المال  
للناس

٣٢١ ج ٢٨ ان كان المال قد تلف بالاكل  
٣٢٩ ج ٢٨ لا يجوز بعد ثبوت الخد بالبينة  
عليه أو بالاقرار تأخيره : لا يحبس ولا يبال  
ولا غيره ، تقطع في الأوقات المظلمة وغيرها  
٣٢٩ / ٣٨٣ ، ٣١٣ ج ٢٨ تقطع يده  
اليمين / القطع لا يتنصف

٣٣٠ ، ٣١٣ ج ٢٨ وتحسم بالزيت

٣٣٠ ، ٣٣١ ج ٢٨ ويستحب ان تعلق في  
عنقه

٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٤٦ ج ٢٨ فان سرق ثانيا  
قطعت رجله اليسرى ، ان عاد ثالثا ورابعا  
ففيه قولان ٠٠

٨٤ ج ١٤ حكم الردى حكم المباشر في  
السرقه

٩ ج ٢٢ لا يعاقب الكافر على ما فعله من  
محرم كالسرقه قبل الاسلام

٣٣١ - ٣٣٣ ، ١١٩ ج ٢٨ المال الضائع  
من صاحبه والشمر الذى يكون في الشجر  
في الصحراء بلا حائل والماشية التى لا راعي  
عندها ونحو ذلك لا قطع فيه ، ويعزر ،  
ويضعف عليه الضر

#### باب حد قطاع الطريق

٢٩٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٨ / ٣١٥ ج ٢٨ المحاربين  
وقطاع الطريق الذين يعترضون الناس  
بالسلاح في الطرقات ونحوها ليفصبوهم  
المال مجاهرة / أو بالمصي والحجارة  
٣١٥ ، ٣١٦ ج ٢٨ ولو شهروا السلاح  
في البنيان لأخذ المال فهم أحق بالمعقبة

٣١١ ج ٢٨ لا تشترط المكافئة في المحاربين  
١٠٠ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٣ ج ٢٨ ، ٩٩  
ج ٢٠ ، ١٤٧ ، ٢٣٩ ، ١٦٧ ج ٣٤ اذا  
قتل شخصا لأجل المال قتل حتما باتفاق ،  
وليس لورثة المقتول العفو عنه ، الحكمة ،  
ولم يقطع ٠

٣١٤ ج ٢٨ التمثيل لا يجوز الا على وجه  
القصاص ، والعفو أفضل

٣١٤ ج ٢٨ وصلب ، وهو رفعه على مكان  
عال ليراه الناس ٠٠٠ بعد القتل

٣١٦ ، ٣٤٦ ج ٢٨ من يقتل غيلة لأخذ  
المال ففيه قولان (١) يقتل حدا وهو الأشبه  
٣١٧ ج ٢٨ من يقتل السلطان هل هو  
كالمحارب

٣١٣ ، ٣١٠ ج ٢٨ ، ٢٣٩ ج ٣٤ اذا أخذوا  
المال فقط ولم يقتلوا قطع من كل واحد يده  
اليمنى ورجله اليسرى عند الأكثر  
وتحسمان ، قد يكون أجزر من القتل

٢٣٩ ج ٣٤ اذا أخذوا شيئا من أموال  
المسلمين ففى أخذ أموالهم خلاف ، اذا قلد  
السلطان أحد القولين ٠٠

٣١٣ ، ٣١٠ ج ٢٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ج ١٥  
واذا شهروا السلاح ولم يقتلوا نفسا ولم  
يأخذوا مالا ثم أغمدوه أو هربوا وتركوا  
الغراب نفوا : قيل هو تشريدهم ٠٠ وقيل  
حبسهم ، وقيل ما يراه الامام أصلح من  
ذلك أو غيره وهو أعدل ، ومنهم ٠٠  
٣١٠ ج ٢٨ قول ابن عباس ٠٠٠

٣١٧ - ٣١٩ ج ٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٣٤  
هذا اذا قدر عليهم ٠ أما اذا طلبهم السلطان

٣٧٤ ، ٣٧٥ ج ١٠ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ج ٢٨  
من تاب من الكفار والمحاربين وسائر الفساق  
قبل القدرة عليه سقطت عنه العقوبة التي  
لحق الله (١)

٣٢٠ ، ٣٢١ ج ٢٨ ، ٢٤٣ ج ٣٤ يسترد  
السلطان الأموال من المحاربين ، ان امتنعوا  
من احظار المال بعد ثبوته عليهم وغيبوه  
أو جحدوا موضعه عاقبهم بالحبس والضرب  
حتى يؤدوه أو يدلوا على موضعه ، ومن  
كان متها جاز ضربه معاقبة على ما فعل  
من الكذب والظلم ، ويقرر مع ذلك على المال  
أين هو ويطلب منه احضاره

٣٢١ ج ٢٨ هذه المطالبة والعقوبة بحق  
لرب المال

٣٣٤ ج ٣٠ من وجد عين ماله فهو أحق به ،  
والذين عدت أموالهم يتقاسمون ما غرمه  
الحرامية لهم على قدر أموالهم

٣٢١ ج ٣٨ ان كانت الأموال قد تلفت  
بالأكل وغيره عندهم ٠٠٠

٣٤٦ ج ٣٠ اذا قصد القطاع أخذ مال  
شخص فاخذوا مال غيره فهل يضمن الأول

٣٢١ ، ٣٢٢ ج ٢٨ لا يحل للسلطان أن  
يأخذ من ارباب الأموال جعلاً على طلب  
المحاربين واقامة الحد وارتجاع أموال الناس  
منهم ، ولا على طلب السارقين : لنفسه ،  
ولا للجنود الذين يرسلهم في طلبهم

٣٢٢ ج ٢٨ ولا يرسل من يضعف عسن  
مقاومة الحرامية

(١) انظر اذا تابوا بعد القدرة عليهم  
أول الحدود ص ٣٥٨

أو نوابه لاقامة الحد بلا عدوان فامتنعوا  
وجب على المسلمين قتالهم حتى يقدر عليهم  
كلهم ، ومتى لم يتفادوا الا بقتال يفضي الى  
قتلهم كلهم قوتلوا ، سواء قتلوا أولاً ،  
ويقتلون في القتال كيلاً أمكن ٠٠٠ ، ويقاتل  
من قاتل معهم ممن يحميمهم ويمينهم ٠٠٠ ،  
ولا يجهز على جريحهم الا ان يكون قد وجب  
عليه القتل ، واذا هرب لم تتبعه الا ان  
يكون عليه حد أو نخاف عاقبته ، ومن  
أسر منهم أقيم عليه الحد

٣١٩ ج ٢٨ اذا تحيزوا الى مملكة طائفة  
خارجة عن شريعة الاسلام وأعانهم على  
المسلمين قوتلوا كقتالهم

١٣ ج ٣٥ « ليس من أمي من خرج على  
أمتي يضرب برها وفاجرها »

٣١٩ ج ٢٨ اذا أخذوا خفارة أو ضريبة  
على أبناء السبيل على الرؤوس والدواب  
والأحمال فعليهم عقوبة المكاسين ، الخلاف  
في جواز قتله

٣١١ ج ٢٨ ، ٣٢٦ ج ٣٠ ، ٨٤ ج ١٤ ،  
٢٤٣ ج ٣٤ حكم الردى حكم المباش

٣٢٢ ، ٣٢٣ ج ٢٨ ان كان بعض نواب  
السلطان أو رؤساء القرى ونحوهم يأمرهم  
بالأخذ في الباطن أو الظاهر ويقاسمونهم  
وينادفون عنهم ٠٠ وارضى المأخوذون ببعض  
أموالهم أولم يرزهم فكالردى ، وان كان  
لم يأذن لهم لكن لما قدر عليهم قاسمهم  
الأموال وعطل بعض الحدود والحقوق

٣٢٣ ج ٢٨ ومن أوى محارباً أو سارقاً  
أو قاتلاً ونحوهم فهو شريكه في الجرم

## باب الخلافة والملك

### نصيب السلطان فرض كفاية

٣٩٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٣٩ ج ٢٨ لا تتم مصلحة

بني آدم الا بالاجتماع والتعاون والتناصر ،  
ولا بدتهم عند الاجتماع من رأس

٣٩ ، ٢٩٧ ج ٢٨ ، ٥٥ - ٥٧ ج ٢٠  
ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين ،  
لا قيام للدين والدنيا الا به

٤٥ ، ٤٦ ج ٣٥ ، ٣٩٠ ج ٢٨ « السلطان  
ظل الله في الأرض يأمر إليه كل ضعيف  
وملهوف »

٣٩١ - ٣٩٧ ج ٣٥ ، ١٤٣ ج ٢٠ الواجب  
اتخاذ الامارة ديناً وقربة ، انما يفسد فيها  
حال أكثر الناس لاتباعه الرياسة أو المال بها  
١٤٣ ، ١٤٤ ج ٢٠ نفس وجود السلطان  
والمال الذي يتنقى به وجه الله والقيام  
بالحق ويستعان به على طاعة الله ولا يفتقر  
القلب عن محبة الله والجهاد في سبيله  
ولا يصده عن ذكر الله من أكبر النعم ،  
قل ان تجد ذا سلطان أو مال الا وهو  
متبسط مبسطه عن ذلك

٣٩٢ ، ٣٩٣ ج ٣٥ الناس أربعة أقسام  
(١) يريد العلو على الناس والفساد في  
الأرض . وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدون  
كفرعون وحزبه . وهم شر الخلق  
(٢) الذين يريدون الفساد بلا علو كالسراق  
والمجرمين من سفلة الناس (٣) ان يريد  
العلو بلا فساد كالذين عندهم دين يريدون

٣١٩ ج ٢٨ ويجوز للمظلومين الذين تراء  
أموالهم قتال المحاربين - الصائل - ولا يجب  
ان يذللهم قليل ولا كثير من المال اذا أمكن  
قتالهم

٣١٩ ، ٣٢٠ ج ٢٨ ، ٢٤٢ ج ٣٤ الصائل  
اذا كان مطلوبه قتل الانسان جاز له الدفع  
ولو بالقتل ، وهل يجب عليه . هذا اذا  
كان للناس سلطان . هل له ان يدفع عن  
نفسه الفتنة أو يستسلم .

٣٩ - ٥٨ ج ١٩ يدفع صيال الجن بما يدفع  
به صيال الانس ، النهي عن قتل جنسان  
البيوت

٣١٩ ، ٣٢٠ ج ٢٨ ، ٢٢ ج ١٣ ، ١٢٢ ،  
١٢٣ ج ١٥ وان كان المطلوب الحرمة كالزنا  
بمحارمه ، أو يطلب من المرأة أو الصبي  
المملوك أو غيره الفجور به وجب ان يدفع  
عن نفسه بما يمكن ولو بالقتال ، ويجوز  
في أظهر القولين قتله وان اندفع بدونه

٣٢٠ ج ٢٨ ، ٢٤٢ ج ٣٤ اذا طلبوا المال  
لم يجب عليه ان يعطيهم ، يدفعهم بالأسهل  
فالأسهل ، ان لم يندفعوا الا بالقتال فله  
ان يقاتلهم فان قتل كان شهيداً ، وان قتل  
أحداً منهم على هذا الوجه قدمه هدر

٣٣٤ ج ٣٠ اذا كان الطريق في استرجاع  
ما مع السارق ضربه بالسيف لم يلزم  
الضارب شيء

٣١٩ ، ١٠٨ ج ٢٨ ، ٢٤٣ ج ٣٤ ، ٢٢  
ج ١٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٣٠ « من قتل  
دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه  
فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ،  
ومن قتل دون حرمة فهو شهيد »

ان يعلمو به على الناس (٤) أهل الجنة الذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا ٣٦٢ ، ٣٦٣ ج ٣٠ ، ٣٦٢ ، ٦١ ج ٢٨ ، ٥٥ ج ٢٠ « ٠٠ امام عادل » « أهل الجنة ثلاثة ٠٠ وذو سلطان مقسط »

### الرسول العبيد لله والرسول الملوك

٢٠ ، ٣٩ ج ٣٥ « كانت بنوا اسرائيل تسوسهم الانبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وانه لا نبي بعدي »

٤٩٣ ، ٤٩٤ ج ١٤ ( نرفع درجات من نشاء ) بالعلم بالسياسة والتدبير في يوسف ٠٠

٣٤ ، ٢٥ ج ٣٥ ، ٢٧٩ - ٢٨٢ ج ١٠ انبي له ثلاثة احوال (١) : اما ان يكذب فلا يتبع ولا يطاع فهو نبي لم يؤت ملكا (٢) واما ان يطاع فنفوس كونه مطاعا هو ملك . لكن ان كان لا يأمر الا بما امر الله به فهو عبد رسول ليس له ملك ، وهو اكمل ، وهو حال نبينا ٠٠٠ (٣) وان كان يأمر بما يريد مباحا له ذلك بمنزلة الملك فهو نبي ملك ، ولهذا كان امر نوح وابراهيم وموسى وعيسى افضل من داود وسليمان ويوسف

٢٢ ، ٣٤ ج ٣٥ « ان الله خيرني بين ان اكون عبدا رسولا وبين ان اكون نبيا ملكا ٠٠٠ »

### خلافة النبوة

واجبة في الاصل ، وافضل من الملك

٤٢ - ٤٥ ج ٣٥ الخليفة من كان خلفا عن غيره ، ظن بعض الفاطميين ان الخليفة هو الخليفة عن الله : بمعنى نائب الله

٢٢ - ٢٨ ج ٣٥ خلافة النبوة واجبة في الاصل ، وهي افضل من الملك « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين »

٢٣ ج ٣٥ ما فعله عثمان وعلي من الاجتهاد ائذي سبقهما بما هو افضل منه ابو بكر وعمر ودلت النصوص وموافقة جمهور الأمة على رجحانه وكان سببه افتراق الأمة لا يؤمر بالاعتداء بهما فيه اذ ليس من سنة الخلفاء ٢٣ ج ٣٥ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ج ٤ ابو بكر وعمر ساسا الأمة بالرغبة والرهبة وسلما من التاويل في التماس والأموال ، وعثمان غلب الرغبة وتاول في الأموال ، وعلي غلب الرهبة وتاول الدماء ، وأبو بكر وعمر كمل زهدهما في المال والرياسة ، وعثمان كمل زهد في الرياسة ، وعلي كمل زهد في المال ١٨ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٢٧ ج ٣٥ ، ٤٧٨ ج ٤ « خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتي الله ملكه من يشاء »

٤٧٨ ج ٤ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ج ٣٥ خلفاء النبوة : ابو بكر ، عمر ، عثمان ، علي

### الملك

وهل يجوز ، او لا يجوز الا مع العجز عن خلافة النبوة

٣٣ ، ٢٥ ، ٣٥ ج ٣٥ الملك في شرع من قبلنا جائز ، الملوك الصالحون قليل وجنس الملوك كثير ، ومنهم ٠٠٠

٢٠ ج ٣٥ يجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين خلفاء - وان كانوا ملوكا ولم يكرنوا خلفاء الانبياء

٢٦ ، ٢٢ / ٢٤ ج ٣٥ ، ٥٧ ج ٢٠ خبر  
الرسول بانقضاء خلافة النبوة فيه ذم للملك  
وعيب له / واستياؤه للملك بعد خلافة  
النبوة دليل على أنه متضمن لترك بعض  
الدين الواجب ، والنصوص الموجبة لنصب  
الأئمة والأمراء وما في الأعمال الصالحة التي  
يتولونها من الثواب حميد لذلك وترغيب  
فيه : فيجب تخلص محمود ذلك من  
مذمومه ، وفي حكم اجتماع الأمرين

٢٢ - ٢٤ ج ٣٥ قولان متوسطان  
(١) ان يقال خلافة النبوة واجبة وانما يجوز  
الخروج عنها بقدر الحاجة (٢) ان يقال يجوز  
قبولها من الملك بما ييسر فعل المقصود  
بالولاية ولا يسره

٢٤ ج ٣٥ قد يحتج من يجوز الملك  
بـ « ان ملكك فاحسن » وبإقرار عمر  
لعاوية لما قدم الشام على ما رآه من أبهة  
الملك ، وفيهما نظر ، وهما طرفان ، ووسط  
٢٢ - ٣٠ ج ٣٥ ، ٥٤ ، ٥٥ ج ٢٠ تحقيق  
الأمر ان يقال انتقال الأمر عن خلافة النبوة  
الى الملك : اما ان يكون لمجر العباد من  
خلافة النبوة أو اجتهد سائغ ، أو مع القدرة  
علما وعملا . فان كان مع المعجز علما أو  
عملا كان ذوا الملك معذوروا في ذلك وان  
كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة .

٣١ ج ٣٥ اذا تعمّر فعل الواجب في الإمارة  
لا ينوع من الملك فهل يكون الملك مباحا  
كما يباح مع التعذر .  
٢٥ ج ٣٥ وان كان مع القدرة علما وعملا  
وقدر ان خلافة النبوة مستحبة وان اختيار  
الملك جائز في شريعتنا . فهذا التقدير اذا  
فرض أنه حق فلا اثم على الملك العادل أيضا

٢٧ ، ٢٨ ج ٣٥ واما ان كانت خلافة النبوة  
واجبة وهي مقدورة وقد تركت فهل تركها  
كبيرة أو صغيرة : ان كانت صغيرة لم تقدر  
في العدالة ، وان كانت كبيرة ففيها قولان  
٢٨ ج ٣٥ لكن يقال هنا اذا كان القائم  
بالملك والإمارة يفعل من الحسنات المأمور بها  
ويترك من السيئات المنهي عنها ما يزيد به  
ثوابه على عقوبة ما يتركه من واجب أو يفعله  
من محذور : فهذا قد ترجحت حسناته

٢٨ ج ٣٥ فاذا كان غيره مقصرا في هذه  
الطاعة التي فعلها مع سلامته عن سيئاته  
فله ثلاثة أحوال : اما ان يكون الفاضل من  
حسنات الأمير أكثر من مجموع حسنات  
هذا أو أقل . فان كانت فاضلة أكثر كان  
افضل ، وان كانت أقل كان مضطورا ،  
وان تساويا تكافأ

٢٨ - ٣٠ ج ٣٥ ، ٥٥ - ٥٧ ج ٢٠ يتفرع  
من هذا مسألة وهو ما اذا كان لا يتأتى له  
فعل الحسنة الراجعة الا بسيئة دونها في  
العقاب فلها صورتان (١) اذا لم يمكن  
الا ذلك فهنا لا يبقى سيئة ثم ان كانت  
مفسدته دون تلك المصلحة لم يكن محظورا ،  
وكذلك مسألة للترك

٥٧ ، ٥٨ ج ٢٠ أقوام ينظرون الى الحسنات  
فيرجعون هذا الجانب وان تضمن سيئات  
عظيمة . وأقسام ينظرون الى الحسنات  
فيرجعون الجانب الآخر وان ترك حسنات  
عظيمة ، والمتوسطون قد لا يتبين لهم  
أو لاكثرهم مقدار المنفعة والمضرة أو يتبين  
لهم فلا يجدون من يمتنعهم العمل بالحسنات  
وترك السيئات



٢٨ - ٣٠ ج ٣٥ (٢) اذا كان يمكن فعل الحسنات بلا سيئة لكن يمشقة لا تطيعه نفسه عليها أو بكرامة من طيعه بحيث لا تطيعه نفسه الى فعل تلك الحسنات الكبار المأمور بها إيجاباً أو استحباباً ان لم يبذل لنفسه ماتحبه من بعض الأمور المنهي عنها : مثل ان لا تطيعه نفسه الى القيام بمصالح الإمارة الا بحفظ منهي عنها من الاستئثار ببعض المال والرياسة على الناس والمحابة في القسم وغير ذلك من الشهوات ...

٣١ ، ٢٠ ، ٢١ ج ٣٥ ... حكم الشريعة انه لا يؤذن لهم فيما فعلوه من السيئات ، ولا يؤمرون به ، ولا يجعل حظ أنفسهم عذراً لهم في فعلهم اذا لم تكن الشريعة عذرتهم

٣١ ج ٣٥ لكن يؤمرون بما فعلوه من الحسنات ويحضون على ذلك ويرغبون فيه وان علم أنهم لا يفعلونه الا بالسيئات المرجوحة

٣١ ، ٣٢ ج ٣٥ ثم اذا علم أنهم اذا نهوا عن تلك السيئات تركوا الحسنات الراجعة الواجبة لم ينهوا عنها ، الا ان يمكن الجمع بين الأمرين

٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٣٠ ، ٢٦٢ ، ٦١ ج ٢٨ ، ٥٥ ج ٢٠ نشر العدل بحسب الامكان ورفع لظلم بحسب الامكان فرض على الكفاية ، يقوم كل انسان بما عليه من ذلك اذا لم يقر غيره في ذلك مقامه ، ولا يطالب بما يعجز عنه من رفع الظلم

٥٥ ج ٢٠ لو كانت الولاية غير واجبة وهي مشتملة على ظلم ومن تولاهما اقام الظلم حتى تولاهما شخص قصده بذلك تخفيف الظلم عنها ودفع أكثره باحتمال أسرهم كان ذلك حسناً مع هذه النية ، وكان فعله لما يفعله من السيئة بنية دفع ما هو اشد منها جيد

٦٢ ج ٢٨ « ان الله ينصر الدولة المتعادلة وان كانت كافرة ، ولا ينصر الظالمة وان كانت مؤمنة »

٢٧ - ٣٠ ج ٣٥ ما يقال في الملوك كما تقدم يقال في أمرائهم وقضاتهم وعلمائهم وعبادهم ٣٥٤ - ٣٥٦ ج ١٠ اذا استقام ولاية الأمور الذين يحكمون في النفوس والأموال استقام عامة الناس ..

٢٥٨ ج ٢١ انما العزة في طاعة الله ، وان حملت بهم البراذين

١٤ ، ٥ ج ٣٥ وصف الرسول لخيار الأئمة ودعاؤه لهم ووصفه لفرارهم ودعاؤه عليهم ، الأحاديث في ذلك ٣٠ ، ٣١ ج ٣٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ج ٢٠ بسبب

تخليط الملوك وأمرائهم وقضاتهم وعلمائهم وعبادهم نشأت الفتن في الأمة : فاقواهم نظروا الى ما ارتكبوه من الأمور المنهي عنها فذمواهم وانبضواهم ، واقسواهم نظروا الى ما فعلوه من الأمور المأمور بها فاحبواهم . ثم الاولون ربما عدوا حسناتهم سيئات ، والآخرين ربما عدوا سيئاتهم حسنات

٢٠ ج ٣٥ مصير الأمر الى الملوك ونوابهم من الولاية والقضاة والأمراء ليس لنقص فيهم فقط بل لنقص في الراعي والرعية ( وكذلك نولى .. ) « كما تكونون .. »

### يثبت نصب السلطان

٤٧ - ٤٩ ج ٣٥ صحت خلافة أبي بكر بالكتاب والسنة والاجماع ، وإن كانت إنما انعقدت بالاجماع والاختيار

٣٠٣ ، ٣٠٤ ج ٢٥ ثم استخلف عمر

٤٧٩ ج ٤ ، ٣٠٤ ج ٢٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ج ٢٨ عمر جعل الشورى في ستة ، الحكمة في المشاورة ، وماذا يتبع من الآراء ...

٤٠٣ - ٤٠٦ ج ٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ج ٤ واجتهاد أهل الحل والعقد ، مبايعة عثمان ، مبايعة علي ، مبايعة الحسن وتنازله (١)

وإذا قهر الناس بالسيف وجبت طاعته

٥ - ٩ ج ٣٥ ، ١٤٦ ج ٣٣ وجوب طاعة الله وطاعة رسوله وأولي الأمر في كل حال على كل أحد . وإن ما أمر به من طاعة ولاية الأمور ومناصحتهم واجب على المسلم وإن استأثروا عليه ، وما نهى الله عنه ورسوله من معصيتهم فهو محرم عليه وإن أكره عليه ، الأحاديث في ذلك « بايعنا رسول الله ... وأثرة علينا » « على المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية »

٧ - ٩ ج ٣٥ « وإن تناصحوكم من ولاية الله أمركم ..... »

٩ - ١٥ ج ٣٥ ، ١٤٦ ج ٣٣ وإن لم يعاهدكم عليه ، وإن لم يحلف لهم الأيمان المؤكدة ، إذا حلف كان توكيدا ، سواء حلف بالله أو غير ذلك من الأيمان التي يحلف بها المسلمون

(١) انظر ص ٥٢ ج ١ ألفهارس العامة

١٠ - ١٢ ج ٣٥ ولا يجوز لأحد أن يفتيه بمخالفة ما حلف عليه والحنث ، ولا يجوز أن يستفتى ، من افتى مثل هؤلاء فهو مفت بغير دين الاسلام

١١ ج ٣٥ وإذا أكره ولي الأمر أناس على ما يجب عليهم من طاعته ومناصحته وحلفهم لم يجوز لأحد أن يأذن لهم في ترك ذلك

١١ ج ٣٥ أهل العلم والفضل لا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاية الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه ، الأحاديث في ذلك

١٢ - ١٥ ج ٣٥ ، ١٤٦ ج ٣٣ غلط.

تحريم الغدر ونقض البيعة والأحاديث فيه

١٣ - ١٥ ج ٣٥ أمر بطاعة ولي الأمر

وإن كان عبدا حبشيا ، الأحاديث (١)

١٦ ج ٣٥ من أطاع ولاية الأمور لأمر الله

بطاعتهم أتيب ، ومن أطاعهم لما يأخذه من

المال والولاية فليس له في الآخرة من خلاق

٣٠ ج ١٩ خص قريشا بأن الإمامة فيهم لأن

جنس قريش لما كانوا أفضل من غيرهم

الإمامة في أفضل الأجناس مع الامكان

٢٢١ ج ٣٥ « الناس معادن ... »

٢٣٤ ، ٢٣٥ ج ٣٠ يجب أن يكون ولي

الأمر عدلا إذا أمكن بلا مفسدة راجحة (٢)

(١) انظر ص ٧٠ ، وإن الإمام العدل

تجب طاعته فيما لم يعلم أنه معصية

وغير العدل تجب طاعته فيما علم

أنه طاعة كالجهاد

(٢) وتقدم إذ فعل صغيرة أو كبيرة هل

تقدح في عدالته

ينخالفه كان باطلا ، وفي المباحث نزاع  
٣٠٦ ج ٢٥ عزل نفسه عن الامامة ، قصة  
الحسن

٦١ ج ٢٢ ليس كل ما جاز فيه القتل  
جاز ان يقاتل الائمة لعلهم اياه ، تعليل ذلك  
« اجعلوا صلاتكم ٠٠ »

٤٧٢ ج ١٤ لا يجوز الخروج على الائمة  
لأجل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
٤٤٤ ج ٤ ، ١٢٧ ، ١٣٨ ج ٣٥ مذهب أهل  
السنة والحديث ترك الخروج بالقتال على  
الملوك البغاة والصبر على جورهم (١)

٣٩١ ج ٢٨ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ج ٣٠ « ستون  
سنة من امام جائر خير من ليلة واحدة  
بلا امام »

٣١٧ ج ٢٨ من يقتل السلطان هل هو  
كالمحارب

١٤ ج ٣٥ لا تجوز مناقبتهم بالسيف :  
ما أقاموا فيكم الصلاة « يقدركم بكتاب الله »  
٢٦٢ ج ٢٨ ، ٥٥ ج ٢٠ المقصود الواجب  
بالولايات اصلاح ديسن الخلق الذي متى  
فاتهم خسروا خسروا مبينا ولم ينفعهم  
ما نصموا به في الدنيا واصلاح ما لا يقوم  
الدين الا به من أمر دنياهم وهو قسم  
المال بين مستحقيه وعقوبات المعتدين

٣٦٤ ج ٢٨ ليس حسن النية بالريعية  
والاحسان اليهم ان يفعل ما يهوونه ويترك  
ما يكرهونه (٢)

(١) وانظر ص ٥٨ ، ١٢١ ج ١ من  
الفارس العامة  
(٢) وانظر ص ١٦٨

ويجوز ان ينفذ من ولي الأمر - مع فجوره -

من ولايته وقسمه وحكمه ما يسوغ  
٦١ ج ٢٨ الولايات مقصودها ان يكون  
الدين كله لله وان تكون كلمة الله  
هي العليا (١)

٢٦٤ ج ٢٨ ، ٢٧ - ٣٠ ج ٣٥ فيتوصل  
اليه بأقرب الطرق فالأقرب ، وينظر الى  
الرجلين أيهما كان أقرب الى المقصود  
ولي (٢)

٥٦ ج ٢٠ الولاية وان كانت جائزة  
أو واجبة فقد يكون في حق الرجل المصن  
غيرها أوجب أو أحب فيقدم خير الخيرين  
وجوبا تارة واستحبابا أخرى (٣)

٢٤٣ ج ٣٥ كانت السنة ان الناس  
يباعون الخلفاء كما بايع الصحابة النبي  
يعقدون البيعة كما يعقدون عقد البيع  
والنكاح ونحوه ، واما ان يذكروا الشروط  
التي يبايعون عليها ثم يقولون بايعناك  
على ذلك

٢٤٤ ج ٣٥ أحدث الحجاج تحليف الناس  
بالطلاق والعتاق واليمين بالله وصدقة  
المال - هذه ايمان البيعة القديمة المبتدعة -  
ثم أحدث المستخلفون عن الأمراء من الخلفاء  
والملوك وغيرهم أيمانا كثيرة ٠٠٠

٩٨ ج ٣٥ الشروط التي تقع في عقود البيعة  
ما كان منها موافقا للكتاب وفي به وما كان

(١) وانظر المقصود بالولايات والطريق

الى ذلك ص ١٦٨ ، ١٦٩

(٢) وتقدمت الموازنة بينه وبين غيره

(٣) وانظر من يستحق الولايات ومن

يقدم فيها ص ١٦٦ ، ١٦٧

٤٧٣ ج ٤ ملوك المسلمين

١٩ ج ٣٥ ، ٤٧٨ ج ٤ معاوية أول ملوك المسلمين ، وفضلهم باتفاق العلماء (١)  
٣٥٦ ، ٣٥٧ ج ١٠ وملكه ملك ورحمة  
١٩ ج ٣٥ « تكون خلافة نبوة ورحمة ، ثم يكون ملك ورحمة ، ثم يكون وجيرية ، ثم يكون ملك عضوض »  
٢٧ ، ٢٤ ج ٣٥ كل من انتصر لمعاوية وجعله مجتهدا في اموره ولمس ينسبه الى معصية فعله ان يقول باحد القولين : اما جواز شوبها بالملك ، واما عدم اللوم على ذلك  
٢٧ ، ٥٠ ، ٥١ ج ٣٥ واما أهل البدع كالمعتزلة فيفسقون معاوية لحرب علي وغير ذلك : بناء على أنه فعل كبيرة ، وهي توجب التفسير ٠ لا بد من منح احدي المتقدمين

#### يزيد بن معاوية (٢)

١٢٧ ج ٣٥ دولة بني أمية وبني العباس وخلفاؤهما أقرب الى الله ورسوله من دولة بني عبيد وأعظم علما وإيمانا من دولتهم ، وأقل بدعا وفجورا من جعتهن  
وخليفة الدولتين أطوع لله ورسوله من خلفاء دولتهم (٣)

(١) وانظر ص ٥٣ - ٥٨

(٢) ص ٥٨

(٣) وانظر دولة العبيديين - القاطمين -

في أنواع المرتدين ص

٣٩ ، ٤٠ ج ٣٥ كانت مواضع الأئمة ومجامع الأمة هي المساجد

٣٩ ج ٣٥ ففي مسجد النبي الصلاة والقراءة والذكر وتعليم العلم والخطب ، وفيه السياسة وعقد الألوية والرايات ، وتأمير الأمراء ، وتعمير العرفاء ، وفيه يجتمع المسلمون عنده لما اصمهم ٠٠٠

٣٩ ج ٣٥ وكذلك عماله في مثل مكة والطائف وبلاد اليمن وغير ذلك وعماله على البوادي

٤٠ ج ٣٥ وكان الخلفاء والأمراء يسكنون في بيوتهم لكن مجلس الامام الجامع هو المسجد الجامع

٤٠ ج ٣٥ أمر عمر بتحريق قصر سمند كراهة لنوالي الاحتجاج عن رعيته

٤٠ ج ٣٥ احتجب معاوية لما خاف الاغتيال ، واتخذ المقاصير في المساجد ليصلي فيها ذو السلطان وحاشيته ، واتخذ المراكب فاستن به الخلفاء الملوك

٤٠ ج ٣٥ فصاروا مع كونهم يتولون الحرب والصلاة بالناس ويباشرون الجمعة والجماعة والجهاد واقامة الحدود لهم فصور يسكنون فيها ويفشاهم رؤوس الناس فيها

٤٠ ج ٣٥ كانت الخضراء لبني أمية ، والمساجد يجتمع فيها للعبادات والعلم وغير ذلك

٤٠ ، ٤١ ج ٣٥ ثم أحدثت الملوك والأمراء القلاع والحصون

٤٠ ج ٣٥ كانت تبني قديما في الثفور خشية ان يدمعها العدو

٤١ ج ٣٥ واحداثت المدارس لأهل العلم ،  
واحداثت الربط والخوانق لأهل التعبد ،  
ميدؤ انتشار ذلك

١٣ ج ٢٢ ، ٨٢ ج ١٤ ، ٥١ ، ٧٨ ،  
٧٥ ، ٧٦ ج ٣٥ ، ٥٥١ ج ٢٨ قتال الجمل  
وصفين قتال فتنة بتاويل (١)

٤٣٧ - ٤٥٠ ج ٤ ، ٣٩٤ ج ٢٠ ، ٥٦ ،  
٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٥١ ج ٣٥ تنازع اجتهد  
السلف والخلف فيه : يقوم يقولون بوجوب  
القتال مع علي وعمار كما فعله المقاتلون معه  
وكما يقوله كثير من أهل الكلام والرأى الذين  
صنفوا في قتال أهل البغي قالوا لوجوب  
طاعته ووجوب قتال البغاة ومنهم من يرى  
الامساك ، وهو المشهور من قول أهل  
المدينة وأهل الحديث ، والأحاديث توافق  
قولهم ، ولهذا كان المصنفون لمقائد أهل  
السنة يذكرون ترك القتال في الفتنة  
والامساك عما شجر بين الصحابة

٥٦ ، ٧٠ ج ٣٥ ، ٥١٣ ج ٢٨ « ان أبني  
هذا سيد .. » « اللهم اني أحبها .. »  
٤٣٧ - ٤٣٩ ج ٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ج ٣٥  
استراب أئمة السنة وعلماء الحديث في  
وصف الطائفة الأخرى بالبغي والصدوان ،  
ومن وصفها بالظلم والبغي جعل المجتهد في  
ذلك من أهل التاويل

٧٦ ج ٣٥ « عمار تقتله الفئة الباغية »  
ليس نصا في ان هذا اللفظ لمعاوية

(١) انظر ص ٥٣ ، ٥٤ ج ١ الفهارس  
العامة

وأصحابه ، بل يمكن أنه أريد به تلك  
العصاة التي حملت عليه حتى قتلته ..

٧٦ ج ٣٥ والذين يقولون بقتال البغاة  
المتأولين يقولون مع الأمر بقتالهم قتالنا لهم  
لدفع ضرر بغيهم لا عقوبة لهم

٥٤ - ٥٧ ، ٧٠ ، ٧١ ج ٣٥ ، ٣٩٤ ج ٢٠ ،  
٥١٣ ج ١٤ ، ٥١٩-٥١٥ ، ٥٤٨-٥٥١ ،  
٣٠٣ ، ٥٠٤ ج ٢٨ جمهور أهل العلم  
يفرقون بين قتال الخوارج المارقين (١) وبين  
أهل الجمل وصفين وغير أهل الجمل وصفين  
ممن بعد من البغاة المتأولين ، أدلتهم ،  
بخلاف من سوى بين قتال هؤلاء وهؤلاء ،  
بل سوى بين قتال هؤلاء وقتال الصديق  
لما نهي الزكاة . قول هؤلاء من جنس  
أقوال أهل الجمل والضلال

٥٠ ، ٥١ ج ٣٥ ، ٥١٤ ج ٢٨ أهل  
الأهواء في علي ومن حاربه على أقوال  
(١) الخوارج تكفر الطائفتين (٢) الرافضة  
تكفر من قاتل عليا . ولهم في قتال طلحة  
والزبير وعائشة ثلاثة أقوال (١) تفسيق  
( إحدى ) الطائفتين لا بيمينها (٢) تفسيق  
من قاتله الا من تاب .. (٣) تخطئته في  
قتال طلحة والزبير دون قتال أهل الشام  
٥١ ، ٥٣ ج ٣٥ ، ٥١٤ ج ٢٨ أهل السنة  
متفقون على عدالة الصحابة ، ولهم في  
التصويب والتخطئة في القتال أربعة  
مذاهب (١)

(١) انظر قتال الخوارج ص ١٧٣، ١٧٤  
(٢) وانظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة

٨٢ ، ٨٣ ج ١٤ ، ١٣ ، ١٤ ج ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٣٤ ج ٨ القتال بتأويل كقتال أهل الجمل وصفين لا ضمان فيه ، قول الزهرى ...

### قتال أهل البغي

١٧٥ ، ١٧٦ ج ٣٤ ، ٤٤١ ج ٤ السنة ان يكون للمسلمين سلطان واحد والباقيون نوابه ، اذا فرض ان الامة خرجت عن ذلك لمصلحة من بعضها وعجز من الباقين او غير ذلك فكان لها عدة ائمة وجب على كل امام ان يقيم الحدود ويستوفي الحقوق ٤٣٨ ، ٤٥٠ ج ٤ لما اعتقد طوائف من الفقهاء وجوب القتال مع علي جعلوا ذلك « قاعدة فقهية » فيما اذا خرجت طائفة على الامام بتأويل سائق وهي عنده راسلهم فان ذكروا مظلمة ازالها عنهم وان ذكروا شبهة بينها فان رجعوا والا وجب قتالهم عليه وعلى المسلمين

٤٥٠ ج ٤ هذا تجده في الأصل رأى بعض فقهاء أهل الكوفة واتباعهم ، ثم الشافعي واصحابه ، ثم كثير من اصحاب أحمد الذين صنفوا قتال أهل البغي نسجوا على متوال أولئك كالخرقي ...

٤٥١ ، ٤٥٢ ج ٤ كتب الحديث المصنفة مثل صحيح البخارى والسنن ليس فيها الا قتال أهل الردة والخوارج - وهم أهل الأهواء - وكذا كتب السنة المنصوصة عن أحمد ونحوه

٧٨ ، ٧٩ ج ٣٥ ، ٤٤١ - ٤٤٥ ج ٤ ( وان طائفتان ) الاقتتال الأول لم يؤمر به ، أمر بقتال الباغية بعد الاقتتال ، ولم يؤمر

بالقتال ابتداء مع واحدة من الطائفتين ، ولا أمر كل من بغى عليه ان يقاتل الباغي ٤٥٠ ج ٤ وصاروا فيمن يتولى أمور المسلمين من الملوك والخلفاء وغيرهم يجعلون أهل العدل من اعتقدوه لذلك ثم يجعلون المقاتلين له بقاء لا يفرقون بين قتال الفتنة كاققتال الأمين والمأمون ...

٤٥٢ ج ٤ تجده في تلك الطائفة يدخلون في كثير من أهواء الملوك ولاة الأمور ويأمرون بالقتال معهم لاعدائهم ... وهم في ذلك بمنزلة المتصبيين لبعض ائمة العلم أو ائمة الكلام أو ائمة المشيخة على نظرناهم

٤٥٠ ، ٤٥٢ ج ٤ ، ٥٤ - ٥٧ ج ٣٥ ثم ادخلوا في هذه القاعدة قتال الصديق لمائعي الزكاة وقاتل علي للخوارج

٤٥٢ ج ٤ ، ٧٠ - ٧٣ ج ٣٥ فاركتب هؤلاء ثلاثة محاذير (١) قتال من خرج عن طاعة امام معين - وان كان قريبا منه او مثله في السنة والشرعية - لوجود الافتراق ، وليس في النصوص أمر به (٢) التسوية بين هؤلاء وبين المرتدين عن بعض شرائع الاسلام (٣) التسوية بين هؤلاء وبين قتال الخوارج

٥٣ ج ٣٥ نفى الفرق بين البغاة والخوارج انما هو قول طائفة من اصحاب ...

٥٣ ، ٥٤ ج ٣٥ ثم هم مع ذلك متفقون على ان مثل طلحة والزبير ونحوهما ممن الصحابة من أهل المدالة ، يطلقون القول بأن البغاة ليسوا قساقا

٥٧ ، ٧٤ - ٧٩ ج ٣٥ أهل البغي المجرّد لا يكفرون باتفاق أئمة الدين ولا يوجب لعنتهم  
 ٧٢ ج ٣٥ إذا اقتتل خليفتان فأحدهما ملعون ، كذب  
 ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٨ / ٨٠ ، ٨١ ج ٣٥ ولكن إذا اقتتلوا أمر بالإصلاح بينهم : ثم إن يفت الواحدة قوتلت / من طرق الإصلاح ١٤ ، ١٥ ج ٢٢ عدم عقاب الباغي المتأول في الآخرة لا يمنع قتاله وجلده  
 ٥٢ ج ٣٥ قالت طائفة من الفقهاء إن مهزم البغاة يقتل إذا كان له طائفة يأوى إليها فيخاف عوده ، بخلاف المخن بالجرّاح  
 ٤٨٦ - ٤٨٨ ج ٢٨ التأويل السائغ هو الجائر الذي يقر صاحبه عليه كتأويل الصلوات المتنازعين في مواقع الاجتهاد ..  
 ٣٣٤ ج ٨ البغاة المتأولون حيث أمر الله بقتالهم إذا قاتلهم أهل العدل فأصابوا من أهل العدل نفوساً وأموالاً لم تكن مضمونة عند الجماهير  
 ٥٤٨ ج ٢٨ ممن ليس لهم تأويل سائغ التتار تأويلهم من جنس تأويل مانعي الزكاة والخوارج واليهود والنصارى  
 ٧٩ - ٨٣ ج ٣٥ الفتن التي تقع بين أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضاً ويستبيح بعضهم حرمة بعض من أعظم المحرمات  
 ٨٠ ج ٣٥ الأمر بالائتلاف والنهي عن الفرقة وبيان أضرارها  
 ٨٢ ، ٨٣ ج ٣٥ على الباغي أن يتوب ويستغفر

٨٠ ، ٨١ ج ٣٥ يجب الصلح بين هاتين الطائفتين بما أمر الله به ورسوله  
 ٨٠ ، ٨١ ج ٣٥ ، ٨٢ ج ١٤ من طرق الإصلاح الضمان بالاتلاف أو المقاصة ، أو تحمل حمالة للإصلاح بينهم  
 ١٣ ج ٢٢ ما اتلفه أصل البغي الذي لا تأويل فيه يضمنونه  
 ٣١٢ ، ٤٢٢ ج ٢٨ ، ٨٤ ، ٨٥ ج ٣٥ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ج ١٤ المقتتلون على باطل لا تأويل فيه مثل المقتتلين على عصبية ودعوى جاهلية - كقيس وبن واصل وحلال ... طائفتان ، ولا تكون عاقبتهم إلا عاقبة سوء « إذا التقى المسلمان ... لا ترجعوا بعدي كفاراً ... »  
 ٨٥ ج ٣٥ ، ٣١٢ ج ٢٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ج ٤ ، ٣٢٧-٣٢٥ ج ٣٠ يجب الإصلاح بين هاتين الطائفتين ، الإصلاح له طرق : منها أن تجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع في مثل ذلك ، أو تعفوا إحدى الطائفتين أو كلاهما عن بعض ماله على الأخرى من الدماء والأموال ، أو يحكم بينهما بالعدل فينظر ما اتلفه كل طائفة على الأخرى من النفوس والأموال فيتقاصان ، وإن لم يعلم عين القاتل ولا عين المنهوب منه ، فإن فضل لأحدهما شيء طالبتهما بذلك ، فإن كان يجهل عدد القتلى أو مقدار المال جعل المجهول كالمعلوم . وإن كان قدر المنهوب مجهولاً لا يعرف ما نهب هؤلاء من هؤلاء ولا هؤلاء من هؤلاء حمل على التساوى ، وإن ادعت أحدهما على الأخرى زيادة فاما أن تحلفها أو تقيم البيينة أو تمتنع عن اليمين فيقضى بالنكول

بعد الهزيمة جماعة : ان كان المنهزم بنية التوبة عن المقاتلة المحرمة لم يحكم له بالنار ، وان كان قد انهزم عجزا فهو في النار ، وهو أولى من المقتول في المعركة

٤٨٧ ج ٢٨ « من قتل تحت راية عمية ٩٠ ، ٩١ ، ٨٩ ج ٣٥ اقوام مقيمون في

الثغور يغيرون على الأرمن وغيرهم ويكسبوا المال : ان كانوا انما يغيرون على الكفار المحاربين لتكون كلمة الله هي العليا فهم مجاهدون . وان كان احدهم لا يقصد الا اخذ المال وانفاقه في المعاصي فهم فساق . . .

٩١ ج ٣٥ وان كانوا يغيرون على المسلمين هناك فهم محاربون . . .

٩١ ج ٣٥ رسم السلطان بنهب ناس من العرب وقتلهم لهربوا ثم رجعوا ليحاربوا فوقع من الجندي ضربة في واحد فمات ان كان المطلوب من الطائفة المفسدة . . . . . وقد طلبوا لقيام فيهم امر الله جاز قتالسه ولا شيء على من قتله (١)

٩٢ ، ٩٥ ج ٣٥ الاخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان والتزام كل منهم بقوله : ان مالى مالك ، ودمى دمك ، وولدى ولدك ، ويشرب احدهم دم الآخر : ليس مشروعا ، وشرب الدم لا يجوز بحال

(١) وانظر قتال كل طائفة مستنعة عن شريعة من شرائع الاسلام كالتتار والخوارج والروافض من ١٧٢-١٧٦ واصناف من يقاتل ص ١٧٠

٨٦ ج ٣٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ج ٤ ، ٨٨ ، ٨٩ ج ٣٥ اذا كانت احدى الطائفتين تبغى بأن تمتنع عن العدل الواجب ولا تجيب الى امر الله وتقاتل على ذلك أو تطلب قتال الأخرى واتلاف النفوس والأموال ولم يقدر على كفها، الا بالقتل قوتلت حتى تفيء

٨٦ - ٨٩ ج ٣٥ وان أمكن ان تلزم بالعدل بدون القتال : مثل ان يعاقب بعضهم أو يحبس أو يقتل من وجب قتلهم ونحو ذلك عمل به

٨٧ ، ٨٨ ج ٣٥ قول القائل : ان الله اوجب علينا طلب النار كذب

٨٨ ج ٣٥ واذا طلبت احدى الطائفتين حكم الله فقاتل الأخرى نحن نأخذ حقنا بأيدينا في هذا الوقت فهو من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة هذا القائل . . .

٨٨ ج ٣٥ ويحكم بينهم في الحقوق القديمة والحديثة

٨٨ ، ٨٩ ج ٣٥ ومن قتل احدا بمسد الاصلاح والمعاقدة استحق القتل ، وهل يقتل حدا

٣٢٨ ج ٢٨ . . . وان كانا جميعا غير ظالمين : لشبهة أو تاويل أو غلط وقس بينهما سعي بينهما بالاصلاح أو الحكم

٤٤٢ ج ٢٨ التعصب لأهل البلد أو المذهب أو الطريقة أو القرابة والأصدقاء دون غيرهم فيه شعبة . .

٥١ ج ٣٥ اقتتل طائفتان من الفلاحين فكسرت احدهما الأخرى وقتل منهم



٩٢ - ٩٦ ج ٣٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ج ١١  
النزاع في مواخاة يكون مقصودهما بهما  
التعاون على البر والتقوى بحيث تجمعهما  
طاعة الله وتفرقهما المعصية ، أكثر العلماء  
يروون الاستفتاء بالأخوة الإيمانية فينبغي  
أن يجتهد في تحقيق أداء واجباتها ، ومنهم  
من سوغها على الوجه المشروع إذا لم  
تشتمل على شيء من مخالفة الشريعة

٩٢ ، ٩٣ ج ١١ وان كانوا قد زادوا في  
ذلك ونقصوا مثل التحزب لمن دخل في  
حزبهم بالحق والباطل والاعراض عن  
لم يدخل في حزبهم سواء كان على الحق  
والباطل فهو من التفرق المذموم

٩٧ ج ٣٥ جميع ما يقع بين الناس من  
الشروط والعقود والمحالقات في الأخوة  
وغيرها ترد إلى الكتاب فكل شرط يوافقه  
يؤي به ، وإن كان يخالفه كان باطلا ،  
وفي المباحات نزاع

٩٧ ، ٩٦ ج ٣٥ وأما أن تقال على المشاركة  
في السيئات والسيئات فمن دخل منهما الجنة  
أدخل صاحبه ونحو ذلك مما قد يشترطه  
بعضهم على بعض فلا تصح ولا يمكن الوفاء  
بهما

٩٩ ، ١٠٠ ج ١١ ، ٩٢ ، ٩٣ ج ٣٥ النبي  
آخى بين المهاجرين والأنصار لما قدم المدينة ،  
المواخاة بين المهاجرين أو بين الأنصار باطل  
١٧٦ ج ٣٤ ينفذ من أحكام أهل البغي  
ما ينفذ من أحكام أهل العدل

باب حكم المردة

٧٠٠ ج ١١ الردة ضد التوبة ، ليس من  
السيئات ما يمحو جميع الحسنات إلا هي

٣٣٥ ، ٣٣٦ ج ١٢ الكفر عدم الإيمان بالله  
ورسوله سواء كان معصية تكذيب أو كان  
شكاً وردياً ، أو اعراضاً عن هذا كله حسداً  
وكبراً ، أو اتباعاً لبعض الأهواء الصارفة  
عن اتباع الرسالة ، وإن كان المكذب أعظم  
كفراً ، وكذلك الجاحد المكذب حسداً مع  
استيقان صدق الرسل

٥٠٤ ج ٨ المكروه على كلمة الكفر يجوز له  
التكلم بها مع طمأنينة قلبه بالإيمان

٣٨٣ ج ٣ قد يمرق من الإسلام والسنة في  
هذه الأزمنة من انتسب إليه بأسباب منها  
الفلو الذي ذمه الله

٤٢٢ ج ٣ ، ٤٩٩ - ٥٠٢ ج ١١ ، ٤٨١  
ج ٢ من اعتقد في بصر أنه إله أو دعا ميتاً أو  
طلب منه الرزق والنصر والهداية أو توكل  
عليه أو سجد له استتيب (١)

٣٢٣ ج ١٤ ، ٢١٧ - ٢٢٩ ج ٨ جحود  
الصانع أعظم السيئات على الإطلاق

٦٣٣ ، ٥٣٤ ج ٧ المستكبر الذي لا يقر بالله  
في الظاهر - كفرعون - أعظم كفراً من  
المستكبر عن إخلاص الدين وإن كان عالماً  
بوجود الله ، وإبليس الذي يأمر بهذا كله  
ويستكبر عن عبادته أعظم كفراً من هؤلاء  
وإن كان عالماً بوجود الله وعظمته (٢)

١٤٩ - ١٥١ ج ١٩ الإباحية الكافرة لا تقر  
بالعبادة ولا بالوعد والوعيد ، الرد عليهم

(١) وانظر الشرك في الألوية وأنواعه

ص ٥ - ١٠ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر ص ٣١ ج ١ الفهارس العامة

استخفاف الالهية من خصائص رب العالمين (١)  
٣٢٨ ج ٣ قول طائفة من أهل الكلام ان  
الصفات الثابتة بالعقل هي التي يجب  
الاقترار بها ويكفر تاركها بخلاف ما ثبت  
بالسمع ٠٠ لا أصل له عن سلف الأمة  
وانتمها

٤٩٧ ، ٤٩٨ ج ١٢ ، ٦١٩ ج ٧ التحقيق  
ان القول قد يكون كفرا - كمقالات ٠٠  
الجهمية - ولكن قد يخفى على بعض الناس  
انه كفر (٢)

٥٣٨ ، ٥٣٩ ج ٧ الجهل ببعض اسماء الله  
وصفاته لا يكون صاحبه كافرا اذا كان  
مقرا بما جاء به الرسول ولم يبلغه ما يوجب  
العلم بما جهله على وجه يقتضى كفره

٢٠١ ج ٣٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ج ٢ ، ٦٢٤  
ج ٧ اليهود والنصارى كفار كفرا معلوما  
بالاضطرار من دين الاسلام

حجد بعض كتبه (٣)

٢٠١ ج ٣٥ المبتدع اذا كان يحسب أنه  
موافق للرسول لم يكن كافرا ولو قدر أنه  
يكفر فليس كفره مثل كفر من كذب  
الرسول (٤)

(١) انظر ص ١٠٢، ١٤ ج ١ الفهارس  
العامة

(٢) وانظر ص ١١٩ - ١٢٤ ، ٣٧ ج ١  
الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٢١٧ ج ١ الفهارس العامة

(٤) انظر ص ٦١ ج ١ لفهارس العامة  
بخلاف في تفكير الفسوق الثنتين  
والسبعين

٣٣٦ - ٣٤٠ ج ١٢ ، ٦٣٩ ج ٧ من آمن  
ببعض المرسلين دون بعض كاليهود  
والنصارى أو آمن ببعض صفات الرسالة  
وكفر ببعض من الصابئين الفلاسفة ونحوهم  
الذين قد يقرون بأصل الرسالة لكن  
يجعلون الرسول بمنزلة الملك العادل ٠٠٠ ،  
أو يقولون ان الرسالة للعامة دون الخاصة ،  
أو في الأمور العامة دون الخاصة ، أو في  
الأمور التي يشترك فيها الناس دون  
الخصائص التي يمتاز بها الكل

١٨٦ ج ١١ أصل الكفر والنفاق هو الكفر  
بالرسل وبما جاؤا به ٠٠٠

حجد الملائكة (١)

حجد البعث (٢)

١٧١ ج ١١ من لم يؤمن بجميع ما جاء به  
النبي فهو كافر كالأخبار والرهبان من  
علماء اليهود والنصارى وعبادهم ، وكذلك  
المنتسبين الى العلم والعبادة من مشركي  
العرب والهند والترك ٠٠٠

٤٠٣ ج من سب الله أو رسوله كفر  
ظاهرا وباطنا

١٢٣ ، ١٩٨ ج ٣٥ من سب نبيا قتل

٩٩ - ١٠٤ ج ٣٥ القائل بجواز الخطأ في

مسألة التأخير ليس متفصلا للرسول ،  
خطأ الرسول لا يقر عليه بخلاف غيره ،  
ولا يكفر أحد من العلماء بذلك ، ما ينبغي  
من الآداب عند التحلل عن الرسول

(١) ص ٤٣ ج ١ الفهارس العامة

(٢) ص ٤٥ - ٤٧ ج ١ الفهارس  
العامة

٥٢٨ ج٤ اليهود والنصارى الذين يسبون نبيا بينهم اذا تابوا واسلموا قبل منهم

١٩٧ ج ٣٥ ، ١٣٦ ج٣٤ اذا قال لشريف لئن الله من شرفه استفسر فان ثبت بتفسيره او بانقراضه انه اراد لئن النبي وجب قتله والا لم يجب

١٩٨ ج ٣٥ لا يجب قتل مسلم بسب أحد من الأشراف

١٣٦ ج ٣٤ سب أبي الهاشمي أو جده ليس سباً للنبي

٤٠٥ ، ٤٠٦ ج ١١ ، ٢١٨ ، ٣٨ ج ٢٨ ، ٨٢ ج ٣٢ أو جحد تحريم المحرمات الظاهرة المتواترة - كالفواحش والظلم والخمر والميسر والزنا ، أو جحد حل بعض المباحة الظاهرة المتواترة كالخبز واللحم والنكاح فهو مرتد ، وإن أضمر ذلك كان زنديقا

١٠٥ ، ١٠٦ ج ٤٠٥ ، ٣٠٨ ، ٢١٨ ، ١١ ج ٢٨ ، ٨٢ ج ٣٢ من لم يعتقد وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج فهو مرتد وإن تكلم بالشهادتين

١٠٦ ، ٢٠١ - ٢٠٣ ج ٣٥ أو قال إن من تكلم بالشهادتين ولم يؤد الفرائض ولم يجتنب المحارم يدخل الجنة ولا يعذب أحد منهم بالنار فهو مرتد

١٠٤ ج ٣٥ لا تكفير في مسائل الظنون (١) ٥٢٥ ج ١٢ ليس كل من خالف شيئا علم بنظر العقل يكون كافرا ، ولو قدر أنه جحد

(١) انظر ص ١٠ ، ١١

بعض صرائح العقول لم يحكم بكفره حتى يكون قوله كافرا في الشريعة

٤٠٦ - ٤٠٨ ج ١١ من الناس من يكون جاهلا ببعض هذه الأحكام جهلا يعذر به فلا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة من جهة بلاغ الرسالة

من جعل بينه وبين الله وسائط (١) ٢٧٣ ، ٢٧٤ ج ٧ ، ٤٨ - ٥٠ ج ١٥ الاستهزاء بالله كفر ، والاستهزاء بالرسول وحده كفر ، وكذلك الآيات ، والاستهزاء بهذه الأمور متلازم ، الاستهزاء بالدعاة إلى التوحيد (٢)

ادعاء النبوة (٣)

أو سجد لوكوب ونحوه (٤)

أو انكر الاسلام (٥)

أو انكر الشهادتين أو احدهما (٦)

١٦٥ ج ٣٥ إذا سمع كلاما أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن ولا من أحاديث الرسول

(١) انظر ص ٨ - ١٠ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر احترام المصحف ص ٢٣٠ ج ١٠ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٣٣ ، ٣٤ ج ١ الفهارس العامة

(٤) انظر ص ٨ ج ١ الفهارس العامة

(٥) انظر ص ٣ ج ١ الفهارس العامة

(٦) انظر ص ٣ ، ٤٤ ج ١ الفهارس العامة

١٦٦ ج ٣٥ لا من جرى على لسانه سبقا من غير قصد (١)

٦٧٧ - ٦٧٩ ج ٧ الكفر المبين للإيمان لا يدخل صاحبه الجنة وما دونه كسائر الكبائر (٢)

١٣٩ - ١٤٧ ج ١١ هل يسمى الفاسق كافرا للنسبة ومنافقا

٤٨ ج ٣٣ وإن قال هو يهودي أو نصراني أن فعل كذا على وجه اليقظ فليس شركا ١١٩ ج ٣٢ من قذف أم النبي قتل

١٨٨ ج ٢ كفر من قال يقدم العالم وانكار انقطاع السموات والأرض وانشقاقهما (٣) كفر من اعتقد حدوث الصانع (٤)

٥٠٢ - ٥٠٤ ج ٧ القول بأنه مائم عذاب أصلا من أقوال الملاحدة والكفار (٥)

٤٥٧ ، ٤٥٨ ج ٨ ، ٤٠١ - ٤٠٣ ج ١١ المباحية المسقط للشرائع شر بمن اليهود والنصارى ومشركي العرب ، متو، وجدوا

(١) وانظر ص ١٩٠، ١٩١ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر ص ١٣٨ ج ١ الفهارس العامة

(٣) وانظر بطلان القول بقدم العالم أو شيء منه ص ٢٨ - ٣١ ج ١ الفهارس العامة

(٤) انظر ص ٢١ ، ٢٥ ج ١ الفهارس العامة

(٥) وانظر ص ١٣٧ ج ١ الفهارس العامة

٣٦٨ ، ٣٧٠ ج ٢ ، ٤٨٦ ج ١٢ من شك في كفر اليهود والنصارى والمشركين أو أهل الوحدة ٠٠٠ فهو كافر

أو قال بتضليل الأمة (١)

قول القائل ما ثم إلا الله (٢)

أو قال إن الله بذاته في كل مكان (٣)

٥٩ ج ٢٧ ، ٤٢٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ج ٣ ، ٣٣٩ ج ٢٤ أو اعتقد أن لأحد طريقا إلى الله غير متابعة محمد أو لا يجب عليه اتباعه أو أن له أو لغيره خروجا عن اتباعه وأخذ ما بعث

٢٢٥ - ٢٢٧ ج ١١ أو قال أنا محتاج إلى محمد في علم الباطن دون علم الظاهر ، أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة

٥٩ ج ٢٧ ، ٤٢٢ ، ٣٣٩ ج ٢٤ ، ٥٢ - ٥٥ ، ٢٢٥ - ٢٢٧ ج ١١ أو قال إن من الأولياء من يسعه الخروج عن شريعته وطاعته عموما أو خصوصا (٤)

ضلال من يحاكم إلى غير الشرع من مقالات الصابئة والفلاسفة أو غيرهم أو إلى سياسة بعض الملوك الخارجين عن شريعة الإسلام

(١) انظر ص ١٠ ، ١١

(٢) انظر ص ٣٦ ، ٣٧ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٣٢ ، ٣٦ ج ١ الفهارس العامة

(٤) وانظر ص ٣٥ ج ١ الفهارس العامة

ووجوب التحاكم الى الشريعة ووعيد (١) ٥٩ ج ٢٧ أو اعتقد ان هدي غير النبي خير من هديه

٤٢٢ ج ٣ أو فضل أحدا من المشايخ على النبي (٢)

أو قال ان معنى ( قضي ) قدر ، وجعل عباد الأصنام ما عبدوا الا الله (٣)

٢٤٦ ج ٣١ من جعل النظر الى صور نساء العالم عبادة فهو مرتد كمن جعل اعانة طالب الفواحش عبادة أو جعل تناول يسير الخمر عبادة أو جعل السكر بالحشيشة عبادة ٢٠٠ ج ٣٥ ليس لأحد ان يلعن التوراة ، من أطلق لعنها استتيب فان تاب والا قتل ، وان كان ممن يعرف انها منزلة من عند الله وأنه يجب الايمان بها لم تقبل توبته ، ان لعن دين اليهود الذي هم عليه في هذا الزمان أو سب التوراة التي عندهم بما يبين ان قصده ذكر تحريفها ومن عمل اليوم بشرائعها المبدلة والمنسوخة فهذا حق

١١٩ ج ٣٢ من قذف عائشة قتل ١٩٨ ج ٣٥ وفي سب الصحابة تفصيل ونزاع (٤)

(١) انظر ص ٢٧٤ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر ص ٣٣ ، ٣٤ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٣٤ ج ١ فهارس عامة

(٤) وانظر ص ٥٥ - ٥٨ ج ١ الفهارس العامة

الاسلام لغة وشرعا (١)

٣٠٨ ج ٢٨ ، ٢١٧ ج ٣٤ هل يكون اشارك للصلوات الخمس مرتدا (٢)

١١٩ ج ٣٥ اذا قال لو جأني محمد بن عبد الله فيه ما قبلت شفاعته قتل ولو تاب بعد رفعه الى الامام في أظهر القولين ، وان تاب قبل رفعه سقط عنه في أحد القولين ، وان عزر بعد التوبة كان سائغا

### فصل

١٣٥ ج ٣٥ استتابة المرتد ٥٠٦ ج ٢٨ الدعوة الى الاسلام قبل القتل والقتال

١٦٥ ، ١٦٦ ج ٣٥ المقالة التي هي كفر يقال هي كفر ولا يجب ان يحكم على كل شخص قالها بأنه كافر حتى تثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه ، امثلة

٢٢٨ ، ٢٢٩ ج ٣٥ من كان أباه همل الاسلام فارتد كان كفره اغلظ من كفر من أسلم هو ثم ارتد

١٠٣ ج ٢٠ ويفرق في المرتدين الردة المجردة فيقتل الا ان يتوب ويدين الردة المخلطة فيقتل بلا استتابة

٤١٣ ج ٢٨ ، ٢١٣ ج ٣٤ ، ٣٧٢ ج ٢٠ المرتد اعظم كفرا من الكافر الأصلي ومن اليهود والنصارى من وجوه ، يجب ان يقتلوا حتما الا ان يرجعوا عما خرجوا منه

(١) انظر ص ٣ ج ١ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٤٨

ويرى أنه تحصل السعادة والنجاة بمتابته  
وبغير متابته : اما بطريق الفلسفة  
والصوب أو بطريق اليهود والنصر

٤٣٤ ، ٤٣٥ ج ٢٨ ، ٦٣٩ ج ٧ وفي  
المتنبيين الى الاسلام من عامة الطوائف  
منافقون كثيرون ، ويسمون « الزنادقة »  
ويكثرون في المتفلسفة ونحوهم ، ثم في  
الأطباء ، ثم في الكتاب أقل من ذلك ،  
ويوجدون في المتصوفة والمتفقهة وفي المقاتلة  
والأمراء ، وفي العامة ، ويوجدون كثيرا في  
نحل أهل البدع لا سيما الرافضة

٢٧ - ٣١ ، ٢٥ ج ١٦ القرآن بين توبة  
الكافر وإن كان قد ارتد ثم عاد الى الاسلام  
٣٠ ج ١٦ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ج ٢٨ ، ٤٧١ ،  
٤٧٢ ج ٧ ، ٢٠٦ ج ٣٥ والفقهاء وإن  
تنازعوا في قبول توبة من تكررت ردة أو  
قبول توبة الزنديق فذاك في الحكم الظاهر  
٤٧١ ، ٤٧٢ ج ٧ « الزنديق » في عرف  
الفقهاء ، وفي اصطلاح كثير من أهل الكلام  
والعامة

١١٠ ج ٣٥ ، ٢١ ج ١٣ ، ٤٠٥ ج ١١  
للعلماء قولان في الزنديق اذا أظهر التوبة :  
هل تقبل منه فلا يقتل ؟ أم يقتل لأنه لا يعلم  
صدقه ؟ الاكثرون على أنه يقتل وإن  
أظهرها ، فإن كان صادقا نفعته عند الله  
وكان تطهيرا له وإن كان كاذبا كان عقوبة  
له

٢١ ج ١٣ ، ٤٠٥ ج ١١ اذا أظهروا زندقته  
قتلوا بهذه الآية

٩٩ - ١٠٣ ، ٣٧٢ ج ٢٠ ، ٤١٣ ج ٢٨ ،  
٢١٣ ج ٣٤ يقتل لكفره بعد ايمانه وإن  
لم يكن محاربا ، ولو كان أعشى أو زمنا  
أو راهبا ، ولا يطلق اسيرهم ولا يفادي  
بمال ولا رجال ولا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح  
نساؤهم ، ولا يسترقون ٠٠٠٠

١٨٤ ، ١٨٥ ج ٣٥ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ج ٢٨  
تحريق علي لغالية الرافضة

١٨٥ ج ٣٥ « من بدل دينه ٠٠ »

٥٤٣ ج ٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ٣ من سب  
رسولا معتقدا انه ساحر أو كاذب قبل  
اسلامه ثم تاب تاب الله عليه ، من هؤلاء ٠٠٠  
٦٢٠ ، ٦٢١ ج ٧ الكفر نوعان : كفر ظاهر ،  
وكفر نفاق

٤٣٤ ج ٢٨ ، ٥٢٤ ، ٦٣٩ ج ٧ النفاق  
الأكبر بأن يظهر تكذيب الرسول أو جحد  
بعض ما جاء به أو ينفضه أو علم اعتقاد  
وجوب اتباعه أو المسرة بانخفاض دينه  
أو المسامة بظهور دينه ونحو ذلك  
ما لا يكون صاحبه الا عدوا لله ورسوله

٤٤٣ ج ٢٨ ، ٤٦٣ - ٤٧١ ج ٧ هذا القدر  
كان موجودا في زمن النبي ، وبعمه أكثر ،  
السبب

٦٣٩ ج ٧ النفاق المحض الذي لا ريب في  
كفر صاحبه كان لا يرى وجوب تصديق  
الرسول ولا وجوب طاعته ٠٠٠ وإن اعتقد  
مع ذلك ان الرسول عظيم القدر علما وعملا  
وأنه يجوز تصديقه وطاعته لكنه يقول  
لا يضر اختلاف الملل اذا كان المعبود واحدا ،

٤٢٢ - ٤٢٤ ج ٧ سبب امتناع الرسول  
من عقوبة المنافقين لأن فيهم بعض من لم  
يعرفهم ، والذين كان يعرفهم لسوء عاقب  
بعضهم لغضب له قومه

#### أنواع المرتدين وأعيانهم (١)

٤١٢ ، ٤١٣ ج ٢٨ أنواع المرتدين بعد موت  
النبي : قوم ارتدوا عن الدين بالكليسة ،  
وقوم عن بعضه ، وقوم آمنوا مع النبي  
بقوم من الكذابين  
٤٦ ، ٤٧ ج ٢٢ من ارتد ثم عاد إلى الاسلام  
في حياة الرسول وبعده  
لا تقبل توبة أئمة الاتحادية إذا أسنذوا  
قبلها (٢)

٣٥٨ ج ٢ يقول توبة القائلين بوحدة  
الوجود أو بالحلول والاتحاد وموتهم على  
الاسلام يرجع إلى الملك العلام  
٤٨٠ - ٤٨٧ ج ٢ من اعتقد ما يعتقد  
الحلاج من المقالات التي قتل عليها فهو مرتد  
زندقته وكفره بأقراره وغيره ، ومنها قوله ٠٠  
١٠٨ ج ٣٥ من قال انه قتل بغير حق  
فهو منافق أو ملحد ، أو جاهل

١١٠ ، ١١٩ ج ١ ٣٥ ان كان الحلاج وقت  
قتله تاب في الي نفعته ، وان كان كاذبا  
فقد قتل كافرا

١١٠ ، ١١١ ج ٣٥ ما يذكر أنه ظهر له  
وقت القتل شيء من الكرامات لا يصح  
١١١ - ١١٨ ج ٣٥ من مخاريقه ومخاريق  
اشباهه

(١) وانظر ص ١٧٢

(٢) وانظر ص ٣٨ ج ١ الفهارس العامة

١٢٠ - ١٤٤ ج ٣٥ العبيديون أو الفاطميون  
القول بعصمة المعز الذي بنى القاهرة وأولاده  
من الذنوب والخطأ باطل من وجوه

١٢٧ ج ٣٥ سيرتهم من سيرة الملوك  
وأكثرها ظلما وانتهاكا للمحرمات وأبعدها  
عن إقامة الأمور والواجبات وأعظمها اظهارا  
للبدع وإعانة لأهل النفاق

١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ج ٣٥ من  
شهد لهم بالإيمان والتقوى أو بصحة  
النسب فقد شهد لهم بما لا يعلم

١٢٨ - ١٣٠ ج ٣٥ شهادة علماء الأمة  
وانتمها وجاهريها عليهم بالنفاق والزندقة ،  
وان مذاهبهم شر من مذاهب اليهود  
والنصارى ومن مذاهب الفالية

١٢٧ - ١٣١ ج ٣٥ طعن جمهور الأمة  
في نسب العبيديين وأنه لا يتصل  
بالفاطمين ، وانما بالمجوس أو اليهود

١٣١ ج ٣٥ بنو عبيد من القرامطة الباطنية  
١٣١ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ج ٣٥ مذاهب  
الباطنية مركبة من مذاهب المجوس  
والفلاسفة والرافضة

١٣٢ ج ٣٥ قول القاتل : انهم اصحاب  
العلم الباطن اعظم دليل على أنهم زنادقة ،  
علم الباطن الذي ادعوه كفر باجماع أهل  
الملل والمشركين

١٣٢ ، ١٣٣ ج ٣٥ مذهبهم في الأوامر  
والنواهي الشرعية ، وتاويلاتهم الباطلة لها

١٣٣ ، ١٣٤ ج ٣٥ ومذهبهم في الاخبار  
عن البعث والثواب والعقاب وأسماء الله  
وصفاته

١٣٣ ج ٣٥ اخبارهم التي يتبعونها هي فلسفة المشائين ، ويريدون ان يجمعوا بين ما اخبرت به الرسل وما يقوله هؤلاء

١٣٤ ج ٣٥ اصحاب «رسائل اخوان الصفاء» على طريقة العبيدين ، ما فيها مخالف للملل الثلاث ، وان اشتملت على علوم رياضية وطبيعية وبعض فلسفية والهيبة وعلوم الاخلاق والسياسة والمنزل ، نسبتها الى صبو كذب

١٣٥ ج ١٤٠ ، ١٣٦ ج ٣٥ مضمون علم الباطن الذي ادعوه ، القابهم وترتيباتهم ١٣٦ ج ٣٥ انتسابهم الى محمد بن اسماعيل ابن جعفر

١٣٦ ج ١٣٧ ، ٣٥ وصاياهم في الدعوة الى الحادهم العظيم ، وقدحهم في الصحابة والانبيا

١٣٦ - ١٣٨ ج ٥١ ج ٣٥ ما جروه على المسلمين في الشام والعراق ومصر والمغرب من حروب وويلات ، طردهم من تلك البلدان على يد السلاجقة وصلاح الدين

١٣٥ ج ٣٥ المتفلسفة الذين يعلم خروجهم من دين الاسلام كانوا من اتباع مبشر بن فاتك وابي علي بن الهيثم ، وابن سينا وابنه واخوه كانوا من اتباعهما ، سيرة الحاكم ، وما فعله هشتكين بامر من دعوته الناس الى عبادته ومقاتلة أهل مصر على ذلك ، ثم ذهابه الى الشام حتى اضل وادي التيم ابن ثعلبة ، كتب الحاكم

١٣٦ ج ١٣٧ ج ٣٥ سر تمظيهم لموسى

ومحمد وادعائهم انها اظهرها للعامة خلاف ما يعرفه الخاصة

١٣٩ ج ١٤٥ ، ١٥٠ ج ٣٥ القرامطة الخارجين بارض العراق الذين كانوا سلفا لهؤلاء ذهبوا من العراق الى المغرب ثم جاؤا من المغرب الى مصر ، كفر هؤلاء وردتهم اعظم من كفر اتباع مسييلة ونحوه

١٣٩ ج ٣٥ بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو قرنين دار ردة ونفاق

١٣٩ ج ٣٥ قبورهم موجهة الى غير القبلة

١٣٩ ج ١٤٠ ج ٣٥ الخيل اذا فلتت ذهبوا بها الى قبور الباطنية والاسماعيلية ونحوهم او قبور اليهود والنصارى

١٤٠ ج ٣٥ عداوة العبيدين للاسلام اعظم من عداوة التتار

١٤١ ج ٣٥ كتمان القرامطة الباطنية لمقاتلتهم واستعمالهم التقية

١٤٢ ج ١٤٣ ج ٣٥ المشابهة بين القرامطة الباطنية وبين الفلاسفة المشائين

١٤٣ ج ١٤٤ ج ٣٥ أمة القرامطة الاسماعيلية اكفر من اليهود والنصارى ، بل ومن الاتحادية

١٤٤ ج ٣٥ قد انضم اليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن عالما بحقيقة باطنهم ولا موافقا لهم على ذلك فيكون من اتباع الزنادقة المرتدين

١٤٥-١٥٠ ج ٣٥ التصورية وسائر اصناف القرامطة الباطنية اكفر من اليهود والنصارى بل ومن اكثر المشركين

١٤٩ ج ١٥٨ ، ١٥٩ ج ٣٥ وضرهم على أمة محمد اعظم من ضر الكفار المحاربين مثل كفار التتار والافرنج وغيرهم



ولا يصلى على موتاهم ، من قبل توبتهم اذا التزموا شريعة الاسلام اقر أموالهم عليهم ، ومن لم يقبلها لم تنقل الى ورثتهم من جنسهم ، ما لهم يكون فيثا لبيت المال ١٥٧ - ١٥٩ ج ٣٥ على القول بقبولها فيعمل معهم ما عمله أبو بكر بالمرتدين لما تابوا

١٥٨، ١٥٧ ج ٣٥ تخيير الصديق للمرتدين وشروطه عليهم

١٥٨ ج ٣٥ من قتله المرتدون المحاربون لا يضمن (١)

١٥٩ ج ٣٥ يثاب المعاون على كف شرهم وهدايتهم بحسب الامكان

١٦١ ، ١٦٢ ج ٣٥ للثورية والنصيرية ، وردتهم ، هم اكفر من الغالية

١٦١ ، ١٦٢ ج ٣٥ حقيقة مذهبهم ، وهم من الاسماعيلية القائلين بأن محمد بن اسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبد الله

١٦٢ ج ٣٥ وهم من قرامطة الباطنية الذين هم اكفر من اليهود والنصارى

ومشركي العرب ، وقولهم مركب من قول الفلاسفة والمجوس ويظهرون التشيع نفاقا

١٦٢ ج ٣٥ ويجب قتل علمائهم وصلحائهم ويحرم النوم في بيوتهم ورفقتهم والمشي معهم

وتشيع جنازهم

١٦٣ ج ٣٥ القلتورية الذين يحلقون ذقونهم من اهل الضلالة والجهالة ، واكثرهم كافرون بالله ورسوله لا يرون وجوب الصلاة و ٠٠٠ ، كثير منهم اكفر من اليهود والنصارى ، ليسوا من اهل الملة ولا من اهل التمة

(١) وانظر ص ١٧٢ في جهادهم

١٤٩ ج ٣٥ تظاهرهم بالتشيع وموالة اهل البيت

١٤٩ - ١٥٠ ، ١٥٢ ج ٣٥ حقيقة مذهبهم انهم لا يؤمنون بنبي ولا كتاب ولا دين ولا خالق ولا دار ٠٠٠ مع تظاهرهم بأن للايمان والشرائع حقائق يعرفونها

١٥٠ ج ٣٥ نموذج من تاويلاتهم الباطلة ومعاداتهم للاسلام واهله

١٥٠ ، ١٥١ ج ٣٥ استيلاء النصارى على سواحل انشام وعلى القدس بمساندتهم

١٥٢ ج ٣٥ الالقاء التي يعرفون بها عند المسلمين : الملاحقة ، القرامطة ، الباطنية ، الاسماعيلية ، النصيرية ، الغرمانية ، المحمرة

١٥٣ ج ٣٥ مذهبهم تارة بينونه على مذاهب الفلاسفة ، وتارة على قبول المجوس ، ويضمون الى ذلك الرفض ، ويحتجون اما

بقول مكذوب او محرف

١٥٣ ج ٣٥ طريقتهم في نشر دعوتهم الملعونة « الهادية »

١٥٣ ج ٣٥ مضمون « البلاغ الاكبر ، والناموس الاعظم »

١٥٣ ج ٣٥ اصحاب « رسائل اخوان الصفا » من ائمتهم

١٥٣ ، ١٥٤ ج ٣٥ زعمهم ان الرسل مثلهم طائنين للرياسة فمنهم من احسن في طلبها كوسى ومحمد ، ومنهم من اساء حتى قتل

١٥٤ ج ٣٥ استهزأهم بالصلاة والزكاة والصوم والحج وتحليل ذوات المحارم والفواحش

١٥٤ ج ٣٥ هؤلاء لا تجوز مناكرتهم

١٥٥ ج ٣٥ ولا دفنهم في مقابر المسلمين

١٦٣ ج ٣٥ من قال ان قللتو موجود زمن النبي فقد كذب

١٦٣ ج ٣٥ اصل هذا الصنف انهم كانوا قوما من نساك الفرس يدورون على ما فيه راحة قلوبهم بعد اداء الفرائض واجتناب المحرمات ، ثم تركوا الواجبات وفعلوا المحرمات

١٦٤ ج ٣٥ « الملامية » و « الملاميات »

١٦٤ ج ٣٥ كل من خرج عن الهندي ودين الحق فهو كافر ان اظهره ومنافق ان اخفاه

١٦٤ ج ٣٥ سبب ظهور مثل هؤلاء القلندرية ١٠٦ ج ٣٥ ، ١١٨ ج ٢٨ من احكام المرتد : لا يفصل ولا يصل عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين

٦٣ ، ٦٤ ج ١١ ، ١٠ ج ٢٢ ايمان المرتد الأول واعماله وعقوده لا تبطل اذا تاب

٢٥٨ ج ٤ ، ٧٠٠ ج ١١ هل يقال كان للمرتد ايمان صحيح يحبط بالردة ٠٠

٧٠٠ ج ١١ اذا ارتد بعد الاسلام ثم تاب بعد الردة واسلم هل يعود عمله الأول ٢٥ ، ٢٦ ج ١٦ ما يحتاج اليه التائب

٣٠٥ ج ٣٥ من شهد عليه بينة بالردة فانكر وتشهد حكمه باسلامه ، ولا يحتاج أن يقر بما شهد به عليه

٣٠٥ ج ٣٥ اذا اسلم المرتد عصم دمه وماله ، وان لم يحكم بذلك حاكم

٢٠٥ - ٢٠٧ ج ٣٥ لا كلام لولي بيت المال في مال من اسلم بعد رده ولو كان الكفر سبياً ١٧٠ ، ١٧١ ج ٣٥ السحر محرم بالكتاب والسنة والاجماع ، وعيد متعاطيه

والسيمياه من السحر (١)

٣٨٤ ، ٣٨٥ ج ٢٩ ، ٣٤٦ ج ٢٨ أكثر

العلماء على ان الساحر كافر يجب قتله (٢)

الكاهن (٣)

١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ج ٣٥ « ان قوما

ياتون الكهان فقال انهم ليسوا بشيء »

« من أتى عرافا » « وحلوان الكاهن »

### التنجيم

١٨١ ج ٣٥ النجوم نوعان (١) حساب . وهو معرفة أقدار الأفلاك والكواكب وصفاتها ومقادير حركاتها وما يتبع ذلك . هذا في الأصل صحيح ، جمهور التدقيق فيه كثير التحب قليل الفائدة . ان كان أصل هذا مأخوذاً عن ادريس فهو ممكن

١٦٦ - ١٧٠ ج ٣٥ من قال ان النجوم والشمس والقمر لها تأثير ما قد علم بالحس وغيره من هذه الأمور فهذا حق

١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩٢ - ١٩٥ ج ٣٥

٣٨٤ ، ٣٨٥ ج ٢٩ (٢) من جنس السحر

والشرك . النجوم التي من السحر نوعان

(١) علمي - احكام - وهسو الاستدلال

بحركات النجوم والاختيارات للأعمال من

جنس الاستقسام بالالزام (٢) عملي - تأثير -

وهو التمزيج بين القوس الفلكية والقوابل

(١) وانظر ص ١٩٧

(٢) وانظر ص ١٣ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ١٣ ج ١ الفهارس العامة

الأرضية كطلاسم ونحوها ، وهو أرفع  
أنواع السحر : محرمان بالكتاب والسنة  
والإجماع

١٧٢ ، ١٧٣ ج ٣٥ ( الأول ) وإن توهموا  
أن فيه تقدمه للمعرفة بالحوادث وإن ذلك  
ينفع فجهلهم وكذبهم ومضرة ذلك أضعاف  
ما فيه من الصديق والمنفعة ، وهم في ذلك  
من أنواع الكهان

١٧٢ ، ١٧٣ ج ٣٥ مناظرة المؤلف للمنجمين  
بدمشق ، اعترافهم بأنهم يكذبون مع  
الواحدة مائة

١٧٣ ج ٣٥ مبني عليهم على أن الحركات  
العلوية هي السبب في الحوادث والعلم  
بالسبب يوجب العلم بالسبب ، فقد هذا  
التفريع

١٧٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ج ٣٥ من أدلة فساد  
هذه الصناعة « من أتى عرفاً » « أن العيافة »  
« من اقتبس » « أن قوماً » « وحلوان الكاهن »  
« مطرنا بنوه » « والاستسقاء بالنجوم »

١٩٥ ج ٣٥ لم تعبد عامة الأوثان إلا بسبب  
المنجمين

١٧٤ - ١٧٦ ج ٣٥ لا ينكر أن يكون شيء  
من حركات الكواكب وغيرها سبباً لبعض  
الحوادث

١٧٥ ج ٣٥ ليس خبر المنجم عن الكسوف  
المستقبل كخبره عن الحوادث الأخرى  
١٧٧ ج ٣٥ احتجاج المنجمين بـ ( والمدبرات  
أمر ) ( فلا أقسم بمواقع النجوم ) باطل

١٧٧ ، ١٧٨ ج ٣٥ فساد اعتقاد الطرية  
بأن نجما هو المتولى لسعدته ونحوه ، ما بني  
عليه ، ومن أخذ أخذ عنه

١٨٧ ج ٣٥ منجموا الصابئة ، وأخذهم  
طالع المولود ...

١٧٨ ، ١٧٩ ج ٣٥ اختيارهم الطالع  
لما يفعلونه من الأفعال هو من هذا الباب  
المذموم

١٨٧ - ١٨٩ ج ٣٥ دعوى المدعى أن نجم  
النبي كان بالمقرب والمريخ ، وأمه بالزهرة ،  
ونجم النصارى بالمشتري ، وإن المشتري  
يقتضى العلم والدين ، والزهرة تقتضى اللهو  
واللب : من أوضح الكذب ، الأمر بالعكس  
١٨٩ ، ١٩٠ ج ٣٥ من دلائل كذب أحكام  
المنجمين ما ذكروه في مدة بقاء هذه الأمة . .  
١٨٢ ج ٣٥ وصف القارابي لأوضاع  
المنجمين

١٧٩ ج ٣٥ « لا تسافر والقمر في المقرب »  
كذب

١٧٧ ج ٣٥ ( الثاني ) أن اعتقد أنه هو  
المدير له فهو كافر ، وإن انضم إلى ذلك  
دعاؤه والاستعانة به كان كفراً عظيماً وشركاً

١٧٩ - ١٨٧ ج ٣٥ قول القائل إنها صنعة  
أدريس . جوابه من وجوه

١٨٣ ، ١٨٤ ج ٣٥ وقد أضيف إلى جعفر  
الصادق من جنس هذه الأمور وهو كذب  
عليه ، ونسب إليه : « أحكام الحركات  
السفلية » و « الجفر » و « الهفت » و  
« البطاقة » و « رسائل اخوان الصفا »

١٧٣ ج ٣٥ العراف قيل انه اسم عام  
للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم ممن يتكلم  
في تقدم المعرفة بهذه الطرق ، وقيل انه  
في اللغة اسم ليمض هذه الأنواع فسائرهما  
يدخل بطريق العموم المعنوي

١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ج ٣٥ اخذ الأجرة  
والهبة والكرامة على النجامة والفسرب  
بالحصى حرام على الدافع والآخذ

١٩٢ ، ١٩٣ ج ٣٥ الخط ونحوه ممن  
فروع النجامة

١٩١ ، ١٩٢ ، ١٧١ ، ١٧٢ ج ٣٥ كتابة  
الطلاسم ونحوها لا تجوز ، من أعظم أنواع  
السحر

١٩٥ ، ١٩٧ ج ٣٥ يحرم على الملاك والنظار  
والوكلاء اكرام الحوانيت من هؤلاء وجلسهم  
١٩٥ ، ١٩٧ ج ٣٥ ويمنعون من الجلوس  
في الطرقات ، ودخولهم على الناس في منازلهم  
الرقية (١)

لا يجوز الحل بالسحر (٢)

## كتاب الرطمة

٤٤ ج ٧ النعم. انما اياها للمؤمنين

٤٣ - ٥١ ج ٧ اهل الكفر وأهل الجرائم  
والذنوب وأهل الشهوات يحاسبون يوم  
القيامة على النعم التي تنعموا بها فلم يذكره  
ولم يعبده بها

(١) انظر ص ١٣ ج ١ الفهارس العامة  
وص ٩٢ ، ٩٣

(٢) انظر ص ١٣ ج ١ الفهارس العامة

١٧٩ ، ١٨٠ ج ١٧ ، ٥٤٠ ، ٥٨٥ ، ١٠  
ج ٢١ الطيبات التي اياها هي المطاعم  
النافعة للمقول والأخلاق أو غيرها . الطيب  
وصف قائم بالأعيان

٣٣٤ ج ٢٠ فالسوم يحرم أكلها

١٧٩ ، ١٨٠ ج ١٧ ، ٥٤٠ ، ٥٨٥ ، ١٠  
ج ٢١ والخبائث هي الضارة للمقول  
والأخلاق

٣٤٠ ، ٣٣٤ ج ٢٠ ، ٤٤٠ ج ١٤ / ٣٤٠  
ج ٢٠ ، ١٧٩ ج ١٧ ، ٢٤ ، ٢٥ ج ١٩  
الخبائث المحرمة نوعان (١) ما خبثه لوصف  
قائم به كالدم والميتة ولحم الخنزير / اذ هي  
تفذي تغذية خبيثة توجب للانسان الظلم  
واليفي

٣٣٤ ج ٢١ ، ٣٣٥ ج ٢٠ ، ٥٤٠ ج ٢١ ،  
٢٣٧ ج ٣٥ كل ما حرمت ملابسته  
- كالتجاسات - حرم آكله ، تحريم الميتة  
وانحكمة فيه

٨٣ ج ٢١ اطعام الميتة للبيزة والصقور

٥٨٥ ج ٢١ النبات المسقى بالماء النجس

٢٥ ج ١٩ ، ٣٤٠ ، ٣٣٥ ج ٢٠ ، ٢٥٨  
ج ٢٥ ، ٥٢٢ ، ٥٤٠ ج ٢١ اللحم يجمع  
قوى النفس من الشهوة والفضب ، فاذا  
اغتنى منه زاد شهوته وغضبه على العدل ،  
ولهذا لم يحرم منها الا المسفوح بخلاف  
القليل فانه لا يضر

٥٢٢ ، ٥٢٣ ج ٢١ أكل الشوى والشريح  
جائز سواء غسل اللحم أو لم يغسل ،  
غسل اللحم بدعة

ذوات المخالب ، ويكرهون كل ذي ناب من السباع ، وفي تحريمها عن مالك روايتان ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٢١ ، ٥٢٣ ج ٢٠ أسباب التحريم : اما القوة السبعية ٠٠ فتصير أخلاق الناس أخلاق السباع

٣٥ ج ٢٠ الضبيح تحرم عند أهل الكوفة في أحد القولين

٥٨٥ ، ٥٨٦ ج ٢١ خبث مطعمها من أسباب التحريم كالذي يأكل الجيف من الطير

٢٤ ج ١٩ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ج ١٧ من قال من العلماء انه حرم على جميع المسلمين ما تستخبثه العرب وأحل لهم ما تستطيه ٠٠ فجمهور العلماء على خلافه ك ٠٠ ، ولكن الخرقي وطائفة من قدماء أصحاب أحمد وإفقوا الشافعي على هذا القول ، عامة نصوص أحمد موافقة لقول الجمهور ٠٠٠

٦٠٩ ج ١١ أكل الخبائث. وأكل الحيات والمقارب حرام بالإجماع ٦٠٩ ، ٦١٠ ج ١١ ولو ذكى الحية ٠٠ ( خمس فواسق )

٥٨٥ ، ٥٨٦ ج ٢١ من أسباب التحريم أنها في نفسها مستخبثة كالحشرات ، الحشرات عند مالك

١٠ ج ٢١ لما كان الله إنما حرم الخبائث لما فيها من الفساد إما في العقول أو الأخلاق أو غيرها ظهر على الذين استحلوا بعض المحرمات من الأطعمة والأشربة من النقص

٢٥ ج ١٩ ، ٣٣٥ ج ٢٨ ، ٥٤٠ ج ٢١ ولحم الخنزير يورث عامة الأخلاق الخبيثة اذ كان أعظم الحيوان في أكل كل شيء لا يعاف شيئا

٢٤٧ ، ٩ ، ١٠ ج ٢١ يعزر من تناول الميتة والدم ولحم الخنزير غير مستحل لها

٨٣ ج ٢١ يباح من استعمال الخبائث فيما لا يتصل بين الإنسان مالا يباح اذا كان متصلا به (١)

٨٣ ج ٢١ النزاع في جواز شرب أبوال الابل لغیر الضرورة ، تعليل ذلك ٢

٦ ج ٢١ ، ٣٣٥ ج ٢٠ مذهب أهل الحديث وسط بين العراقيين والحجازيين : أهل المدينة كمالك وغيره الغالب عليهم في الأطعمة عدم التحريم ، وأهل الكوفة في غاية التحريم

٦ ، ٧ ، ٥٤٠ ج ٢١ ، ٣٣٥ ، ٥٢٣ ج ٢٠ فأخذوا في الأطعمة بقول أهل الكوفة في تحريم الحمر الأهلية وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير

٦ ج ٢١ الميغال والحمر روي عن مالك أنها مكروهة أشد من كراهة السباع وروي عنه أنها محرمة بالسنة دون تحريم الجدير ٨ ، ٩ ج ٢١ ، ٢١٥ ج ٣٥ وعلّموا ان ما حرّمه الرسول زيادة تحريم لا نسخ

٦ ج ٢١ ، ٣٣٥ ج ٢٠ وأهل المدينة كمالك ٠٠ يبيحون الطيور مطلقا وإن كانت من

(١) (١) وانظر ص ٩٢

بقدر ما فيها من المفسدة ، ولولا التأويل لاستحقوا العقوبة

٢٠٨ ج ٣٥ ما تولد بين حلال وحرام كاليفل الذي أحد أبويه حمار أهلي حرم ، « والسبع » و « الاسيار »

٢٠٩ ج ٣٥ نجدة ولدت خروفا نصفه كلب ونصفه خروف وهو نصفين بالطول لا يحل ٢٠٩ ج ٣٥ اذا ارضعت امرأته العنقاق جاز أكل لحمها وشرب لبنها

### فصل

٥٤٠ ج ٢١ من المباحات التي لا مضرة فيها : الأنعام ، والألبان وغيرها

٢٠٨ ج ٣٥ لحوم الخيل حلال عند جماهير العلماء ، أدلته

٩ ج ٢١ ، ١٧٩ ج ١٧ ، ٣٥ ج ٢٠ ولم يوافق أهل الحديث الكوفيين على تحرير الخيل لصحة السنن ٠٠٠

٩ ، ٦ ، ٢٤ ج ٢١ ، ١٧٩ ج ١٧ ولا على تحرير الضباب

٥٨٥ ج ٢١ تحرير الجلالة ولبنها وبيضها ١٩٢ ج ٣٠ « من أكل من هاتين الشجرتين » ٣١٤ - ٣١٨ ج ٢١ ليس كل طعام لم يكن موجودا على عهد النبي لا يحل

٧٩ ، ٨٠ ج ٢١ / ٣٤٠ ج ٢٠ الخبائث جميعا تباح للمضطر فله ان يأكل عند الضرورة الميتة والسم ولحم الخنزير ، لو وجد ميتة فلم يأكل منها فمات دخل النار / تعليل ذلك (١)

١٩١ ج ٢٩ المضطر الى طعام الغير اذا بذل له بما يزيد على القيمة فله ان يأخذه بقيمة المثل

١٩١ ج ٢٩ لو امتنع عن بذل الطعام فله ان يقاتله عليه ، ونضمنهم دية لو مات (٢)

٢١٠ ، ٢١١ ج ٣٥ اذا اضطر هو ودابته وعند قوم مال يطعمونه ولم يطعموه فله ان يأخذ كفايته بغير اختيارهم ويعطيهم ثمن المثل

٢١١ ج ٣٥ وان كان في سفر وجب أن يضيفوه ، ولا أخذ ضيافته بغير اختيارهم ولا شيء عليه ٤١٠ ج ٣٠ الثمار التي ليس عليها حائل ولا ناظر يجوز فيها من الأكل بلا عوض مالا يجوز في المتنوعة على مذهب أحمد : اما مطلقا واما للمحتاج - وإن لم يجز الحمل ١٨٥ ، ١٨٦ ج ٢٩ ، ٢٨٨ ج ٣١ قرى الضيف واجب عندنا ، ونص عليه الشافعي ، الواجبات في المال ٠٠

٢٤٥ ج ٢٩ للضيف المظلوم ان يأخذ حقه بغير اذنه

### باب الزكاة

٢٣٧ ج ٣٥ ( الا ما ذكيت ) « ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه ٠٠ »

٢٢٤ ج ٣٥ كل من تدين بدين أهمل الكتاب فهو منهم سواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أولم يدخل وسواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل أو بعده ، وهو مذهب

(١) وتقدم بيع المضطر ص ١٩٤

(١) وانظر اذا كان في سفر معصية

جمهور العلماء والمنصوص الصريح عن  
أحمد ، وإن كان بين أصحابه نزاع (١)

٢١٢ - ٢٣٣ ج ٣٥ ليس لأحد أن ينكر  
على أحد أكل ذبيحة اليهود والنصارى  
في هذا الزمان ولا يحرم ذبيحتهم للمسلمين  
- لا فرق بين عربي وغيره - لوجوه ، من  
انكر ذلك فهو مخالف للاجماع

٢١٣ ، ٢١٦ ج ٣٥ المتكر لهذا لا يخرج  
عن مأخذين (١) أن يكون ممن يحرم ذبائح  
أهل الكتاب مطلقا كما يقوله بعض الرافضة  
وليس من أقوال أحد من أئمة المسلمين . . . .

٢١٣ - ٢١٦ ج ٣٥ أن قيل ( وطعام الذين  
أتوا الكتاب ) معارض بـ ( ولا تنكحوا  
المشركات ) فالجواب من وجوه

٢١٧ ، ٢١٨ ج ٣٥ أو قيل ( وطعام الذين  
أتوا الكتاب ) محمول على الفواكه والمحبوب .  
قيل هذا خطأ من وجوه

٢١٩ - ٢٣٣ ج ٣٥ (٢) كون هؤلاء الموجودين  
لا يعلم أنهم من ذرية من دخل في دينهم  
قبل النسخ والتبديل

٢١٩ ج ٣٥ وهو مبني على أن ( والمحصنات  
من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ) هل  
المراد به من هو بعد نزول القرآن متدين  
بدين أهل الكتاب ؟ أو المراد به من كان  
أباؤه قد دخلوا في دين أهل الكتاب قبل  
النسخ والتبديل ؟ الأول قول جمهور  
المسلمين . . . .

٢١٩ - ٢٢٣ ج ٣٥ ، ١٩٠ ج ٣٢ أصل  
هذا القول نزاع علي وابن عباس في ذبائح  
بني تغلب ، والراجح فيها الحل ، وهو  
آخر قول أحمد . .

٢٢٠ ، ٢٢١ ج ٣٥ سائر اليهود والنصارى  
- كتفوخ وبهراء - ليس في ذبائحهم نزاع  
عن الصحابة والتابعين ولا عن أحمد . .

٢٢١ ، ٢٢٢ ج ٣٥ الخلاف بين أصحاب  
الأربعة فيما إذا آكان أحد أبويه مجوسيا  
أو وثنيا أو كلاهما

٢٢٣ ، ٢٢٤ ج ٣٥ من كره ذبائح بني  
تغلب تنازعوا في مأخذ علي وفرعوا عليه  
أن الاعتبار بالنسب لا بنفس الشخص وهو  
خطأ ، مأخذ علي المنصوص عن أحمد وهو  
الصواب أنهم لم يتسككوا من دين أهل  
الكتاب إلا بشرب الخمر

٢٣٤ ج ٣٥ ، ٢٠١ ج ٢٦ تجوز ذكاة  
المرأة وإن كانت حائضا

١٠٠ ج ٨ ، ١٧٨ ، ١٨٨ ج ٣٢ اتفقت  
الأمة على تحريم ذبائح المشركين

١٨٧ - ١٩٠ ج ٣٢ ، ١٠٠ ج ٨ ، ١٠٠  
ج ٢١ لا تحل ذبائح المجوس ، أدلته ،  
الحكمة في تحريم ذبائحهم وأخذ الجزية منهم  
« سموا بهم » . . (١)

١٠٠ ج ٢١ ، ١٥٤ ج ٣٥ لا تحل ذبيحة  
المرتد ، النصيرية . . .

٨٩ ، ٩٠ ج ٢١ ذبح الشاة بالسكين المحرمة

(١) وانظر ص ٢٨٩

(١) وانظر ص ٢٨٨

أو على غير اسم الله وإن قصد به اللحم (١)  
 ٣٣٢ ج ٣٥ كره جمهور الأئمة - أما كراهة  
 تحريم أو تنزيه - أكل ما ذبحوه لأعيادهم  
 وقربانهم ادخلا له فيما أحل به  
 لغير الله ..  
 ٣١٣ ، ٣١٤ ج ٢٨ « إذا قتلتم فأحسنوا  
 القتلة »

### باب الصيد

٩٩ ، ١٠٠ ج ٢١ حرم ما مات بسبب غير  
 جارح محدد ، تحريم ما صيد بعرض  
 المعراض

٢٣٧ ج ٣٥ « ما أنهر الدم .. »  
 ٧٢ ج ٣٤ « إذا رميت بسهمك وغاب  
 عنك .. »

٢٣٩ ، ٢٣٤ ج ٣٥ ، ٨٢ ج ٣٤ « إذا  
 أرسلت كلبك ... »

٦٢٠ ج ٢١ لأب الكلب إذا أصاب الصيد  
 عفي عنه ..

٢٥٩ ج ٣٢ لم يبع إقتناء الكلب الا لضرورة  
 جلب منفعة كالصيد أو دفع مضرة عن  
 الماشية والحرث ، ما يستدعي الشياطين  
 وينفر الملائكة لا يباح الا لضرورة

٢٥٧ ج ٣٢ من أكثر عشرة بعض الدواب  
 اكتسب من اخلاقها : كالكلابين والجمالين ،  
 النهي عن التشبيه بالبهائم مطلقا فيما هو  
 من خصائصها وإن لم يكن مذموما بعينه  
 تعيين مكسب على مكسب من صناعة  
 أو تجارة أو بناءة أو حراثة أو غير ذلك  
 يختلف باختلاف الناس (٢)

(١) وانظر ص ٩ ج ١ الفهارس العامة  
 (٢) انظر ص ٢٥٥ ، ٢٠٢-٢٠٤ ج ١  
 الفهارس العامة

٢٣٧ - ٢٣٩ ج ٣٥ « ما أنهر الدم .. »

٥٣١ ، ٥٣٢ ج ٢١ الا فرنج قيل انهم  
 يضربون رأس البقر ولا يكونه ، ليس كل  
 ما يعقرونه من الأنعام يتركون ذكاته ، هذا  
 هذا لا يوجب تحريم ذبائحهم المجهولة الحال

١٠٠ ج ٢١ الذكاة في غير المحل لا تبيح  
 ٢٣٩ ، ٢٣٤ ج ٣٥ ما وقع في بئر ونحوها  
 ولم يوصل الى مذبحه فيجرح حيث أمكن

٢٣٤ ج ٣٥ إذا كان الجرح غير موح وغاب  
 رأس الحيوان في الماء لم يحل ، وإن كان  
 جذبه في الماء ورأسه خارج الماء لم يضر ،

وإن كان الجرح موحيا ففيه نزاع

٢٣٥ ج ٣٥ إذا ذبحت الدابة وخرج منها  
 دم كثير ولم تتحرك حلت في أظهر القولين

٢٣٥ - ٢٣٨ ج ٣٥ المتخنقة وأخواتها إذا  
 كان حيا فذكي حل أكله ، ولا يعتبر في  
 ذلك حركة مذبوح إذا جرى الدم الذي يجري  
 من المذبوح - وليس دم الميت - وإن تيقن  
 أنه يموت بعد ساعة ، دم الميت

٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٣٥ التسمية واجبة ،...  
 أظهر الأقوال أنها لا تحل بدونها سواء  
 تركها عمدا أو سهوا ، أدلته

٢٤٠ ج ٣٥ إذا وجد لحما ذبحه غيره ولم  
 يعلم هل سمي النايح أو لم يسم جاز أن يأكل  
 منه ويذكر اسم الله عليه ، وإن تيقن أنه لم  
 يسم لم يأكل ، وكسنا الأضحية « سموا  
 أنتم واكلوا »

٣٥٢ ج ٢٢ السمية عند كل شاة أفضل  
 لمن ذبح شاة بعد شاة

٤٨٤ - ٤٨٦ ج ١٧ تحريم ما ذبح لغير الله



## كتاب الإيمان

٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ج ٣٥ عقد الفقهاء لمسائل الإيمان بابين (١) ( باب جامع الإيمان ) مما يشترك فيه الحلف بالله والطلاق والعقاق وغير ذلك فيذكرون فيه الحلف بصيغة القسم وإن دخلت صيغة الجزاء ، ضمنا وتبعا (٢) ( باب تعليق الطلاق بالشروط ) ( خ )

٣٣١ ج ٣٥ الإيمان في اللغة

٣٢٩ - ٣٣٢ ، ٢٧٣ ج ٣٥ لفظ الإيمان في القرآن وفي لفظ أصحاب الرسول . . . يتناول ما حلف عليه بأي لفظ كان ، وبأي اسم من أسماء الله ، وكذلك الحلف بصفاته كعزته ، وأحكامه كالتحريم والإيجاب ٣٣٣ - ٣٤٠ ج ٣٥ من أقوال الصحابة التي تبين معنى الإيمان في القرآن وسنة الرسول . . . . .

٢٤٢ ج ٣٥ الإيمان تشتمل على جملتين : جملة مقسم بها ، وجملة مقسم عليها ٢٤٢ ج ٣٥ ومسائل الإيمان إما في حكم المحلوف به ، وإما في حكم المحلوف عليه ٢٤٢ - ٢٤٤ ، ٢٧٣ ج ٣٥ فالإيمان الذي يحلف بها المسلمون مما قد يترتب عليه حكم ستة أنواع (١) الإيمان بالله ، وما في معناها مما فيه الالتزام كفر على تكذيب خبر . . . (٢) الإيمان بالنذر - الذي يسمى نذر اللجاج والغضب . . . . (٣) الإيمان

( خ ) وتقدم من ٣١٤ - ٣١٨

بالطلاق ( خ ) (٤) الإيمان بالعقاق (٥) الإيمان بالحرام ( خ خ ) (٦) الظهار ( خ خ )

٢٤٤ ج ٣٥ ، ٥٧ - ٥٩ ج ٣٣ هذه الإيمان يحلف بها تارة بصيغة القسم وتارة بصيغة الجزاء

٢٤٥ ج ٣٥ المقسم في صيغة القسم مؤخر في صيغة الجزاء المؤخر في صيغة الجزاء مقدم في صيغة القسم

٢٤٦ ج ٣٥ صيغة القسم تكون فعلية . . . وتكون اسمية ، وصيغة الجزاء تكون فعلية في الأصل وهم ستة أنواع ( خ خ خ )

٣٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٥٩ - ٢٦٧ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٤٤ ج ٣٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٠ - ٦٣ ، ٦٨ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١١٢ ، ١٥٩ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٢٢٢ ، ١١٢ - ١٢٧ ، ١٦٠ ، ١٦١ ج ٣٣ ، ٣٥ ج ٢٤ ، ٢٩٦ ج ٣١ ، ٣٠٤ ج ١ ، ٣٤٩ ج ٢٧ الإيمان التي يحلف بها الخلق ثلاثة أنواع (١) يمين محترمة متقدمة كالحلف باسم الله . هذه ليه الكفارة ، بالإجماع (٢) ما ليس من إيمان المسلمين كالحلف بالمخلوقات أو للمخلوقات كالحلف بالكعبة . . . والآباء وتربهم ، لا فرق بين الأنبياء وغيرهم

( خ ) وتقدم من ٣١٥

( خ خ ) وتقدم من ٣٢٥

( خ خ خ ) وتقدمت في تعليق الطلاق بشرط

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٣٣/٢٧٤ ، ٣٢٤ - ٣٢٦

ج ٣٥ اذا كانت اليمين غموسا - وهو ان يحلف كاذبا علما بكنب نفسه - فهي اعظم من ان تكفر ، تمحي بالتوبة الصحيحة (١) وهي من الكبائر

٣٢٤ ، ٣٢٦ ج ٣٥ ، ١٢٧ - ١٢٩ ج ٣٣

واذا كان الحلف بالنذر والظهار والحرام والطلاق والعناق يمينا غموسا فمن قال هي اعظم من ان تكفر فلهم قولان اصحهما انه لا يلزمه ما التزمه (٢)

٢١٢-٢١٥ ، ١٢٧ ، ٨٦ ج ٣١٥، ٣٣٠ ج ٣٠

لغو اليمين : اذا سبق على لسانه لا والله وبلى والله وهو يعتقد ان الامر كما حلف عليه ، واذا سبق على لسانه اليمين في المستقبل ، او تصد اليمين على امر يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه . والخلاف في ذلك

٣٣٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ج ٣٥ لم يوجب الله الوفاء باليمين لأن مقصود صاحبها الحض أو المنع

٣٠٣ ، ٣٠٤ ج ٣٥ ان لم يحدث فلا شيء عليه

٢٠٦ ج ١ اذا حنثه ولم يبر قسمه فالكفارة على الحالف

اذا حلف مكرها أو ناسيا ليمينه أو جاهلا أو مخطئا (٣)

(١) وتقدم في الطلاق اذا كان عالما بكنب نفسه

(٢) وانظر ص ٣١٦

(٣) وانظر ص ٣٢٠ ، ٣٢١

الحلف بالنبي منهى عنه ولا تتعقد به اليمين ولا كفارة فيه عند الجمهور ، من حلف بها فينبغي له ان يوحد الله ويتوب (٣) ان يعتقد اليمين لله كالحلف بالحرام والنذر والطلاق والحاق ٠٠ فهذه فيها ثلاثة أقوال (١) اذا حلف لزمه ما حلف عليه (٢) لا يلزمه شيء (٣) يلزمه كفارة يمين . ومنهم من قال الحلف بالنذر يجوز فيه الكفارة ، والحلف بالطلاق والعناق يلزمه ما حلف به . اظهر الأقوال انه يجوز كفارة يمين في جميع إيمان المسلمين

٢٦٨ - ٣٠٥ ج ٣٥ الأدلة على ان كل يمين يحلف بها المسلمون ففيها الكفارة ، اثبات يمين يلزم الحالف بها ما التزمه ولا تجزؤه فيها الكفارة ليس من دين المسلمين

١٥١ ، ١٦١ ج ٣٣ اذا قصد ثروم الجزاء عند الشرط لزمه مطلقا ولو كان بصيغة القسم ٢٧٣ ، ٢٤٦ ج ٣٥ القسم بصفات الله قسم به في الحقيقة كما لو قال وعزة الله أو لعمرك الله

١١١ ج ١ والقسم بالقرآن

١٤٢ ج ٦ الموجود اذا أريد به الموجود عند الثبوت فهو من الاسماء الحسنى (١) ٣٣٤ ، ٣٢٥ ج ٣٥ اليمين مقصودها الحض أو المنع في الانشاء أو التصديق أو التكذيب في الخبر

٣٢٤ - ٣٢٦ ج ٣٥ اليمين المغفرة هي الحلف على المستقبل

(١) وانظر ص ٧٤، ٧٣، ١٣، ١٢ ج ١ الفهارس العامة

٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٥ ، ٢٨١ - ٢٨٨ ج ٣٥  
انقسام الأيمان الى ما فيه معنى الطلب  
والخبر ، والى خبر محض وطلب محض  
٣٠٧ - ٣٠٩ ج ٣٥ اذا كان خيرا لا طلب  
معه غير تعليق وجبت الكفارة ٠٠  
٣٠٨ ج ٣٥ يصح الاستثناء في الخبر  
المحض  
٣٠٧ - ٣٠٩ ج ٣٥ الطلب المحض اذا كان  
لا يدري يطيعه أم يعصيه لا يحسن  
الاستثناء فيه ولا كفارة  
٣١٢ ج ٣٥ الاستثناء لا يرفع الانشاءات  
لا الطلاق ولا غيره ، الاستثناء فيها استثناء  
تحقيق  
٣٠٨ ، ٣٠٩ ج ٣٥ فصار لقائل لأفعلن  
كلذا ان شاء الله ثلاث ثبات (١) ان يكون  
غرضه تعليق الإرادة ٠٠٠ هذا لا يصح ان  
يكون مريدا ، ولا ترتفع الكفارة بهذا وحده  
٣٠٨ - ٣١٠ ج ٣٥ (٢) ان يكون غرضه  
تعليق الأخبار ٠٠ فاذا لم يغير به  
فلا مخالفة فلا حنث  
٣١٠ ، ٣١١ ج ٣٥ (٣) ان لا يكون غرضه  
تعليق واحد منهما بل تحقيق الجزاء ٠  
فهذا اذا نواه هل يرفع الكفارة ٠ بهذا  
التقسيم يظهر قول من قال ان نوى  
بالاستثناء معنى : ( ولا تقولن ٠٠٠ )  
٣١٢ ج ٣٥ فالاستثناء الرافع للكفارة  
انما يعلق ما في اليمين من معنى الخبر المحض  
أو المشوب ، لا يعلق ما فيها من معنى  
الطلب المحض أو المشوب

٣١٥ ، ٣١٦ ج ٣٥ يصح الاستثناء في  
الظهار (١)  
٢٨٢ - ٢٨٨ ج ٣٥ يصح الاستثناء في  
الحلف بالطلاق والعناق وتصح الكفارة (٢)  
٢٨١ - ٢٨٨ ج ٣٥ « من حلف فقال ان  
شاء الله لم يحنث » « قلته ثنيا » وعمومه  
لكل يمين  
اذا لم يخطر له الاستثناء الا لما قيل له (٣)  
٨٦ ج ٣٢ اذا حلف ليفعلنه اليوم ثم مضى  
اليوم أو شك في فعله  
٢٥٣ ، ٣٣٢ ج ٣٥ الأفعال ثلاثة : إما طاعة  
أو معصية أو مباح ٠ فاذا حلف ليفعلن  
مباحا أو ليركبه فالكفارة مشروعة ، وكذا  
اذا كان المحلوف عليه فعل مكروه أو ترك  
مستحب ٠ وان كان فعل واجب أو ترك  
محرم لم يجز الوفاء ويجب التكفير  
٣٤٨ ج ٣٥ حلفت عليه والدته ان  
لا يصالح زوجته وان صالحا ما ترجع  
تكلمه : ينبغي لها الحنث والتكفير  
٢٩٦ ج ٣١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ج ١٩ سواء  
حلف باسم الله أو بالندر أو الطلاق أو  
العناق أو الظهار أو الحرام  
٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٣٦ ج ٣٥ ، ١٤٠ ج ٣٣  
« من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها »  
كل ما ينفع فيه الاستثناء من الأيمان ينفع  
فيه التكفير ، وكل ما ينفع فيه التكفير ينفع  
فيه الاستثناء

- (١) وانظر ص ٣٢٥ ، ٣٢٦  
(٢) وانظر ص ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٠  
(٣) انظر ص ٣١٤

١٤٠ ج ٣٣ ، لأن يلج أحدكم في يمينه ،  
٢٠٥ ج ١ الأمر بإبراء المقسم

٢٠٦ ، ٢٠٩ ج ١٠ اجابة السائل بالله  
٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٣٣٠ ج ٣٥ ، ٤٥٠ ج ١٤  
إذا حرم حلالا فهو يمين مكفرة ، سبب نزول  
الآية : تحريم الفسل ، أو تحريم  
ما رية أو هما

١٤٦ ج ٣٣ ما كان محرما قبل اليمين فهو  
بعد اليمين اشد تحريما ، وما كان مباحا  
قبل اليمين لم يصر بها حراما ومالم يكن  
واجبا عليه فعله إذا حلف عليه لم يصر  
واجبا عليه بل له ان يكفر

١٩٩ ، ١٣٧ ، ٤٨ ج ٣٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ،  
٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٣٥ ، ٩١ ج ٣٢ إذا قال  
هو يهودي أو نصراني ان لم يفعل ذلك فهو  
يمين عند أكثر أهل العلم ، الخلاف في  
لزوم الكفارة ، بخلاف ما لو قال ان اعطيتوني  
الدراهم كفرت

٢٧٦ ج ٣٥ ، من حلف بنية غير الاسلام  
فهو كما قال ،

٢٤٣ ، ٢٤٤ ج ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ج ٣٣  
وان قال ايمان البيعة تلزمني ، أو قال ايمان  
المسلمين تلزمني ان فعلت كذا

### فصل

#### كفارة اليمين

٣٣٠ ج ٣٥ ، ١٤٧ ج ٣٣ من قبلنا إذا  
حرموا على أنفسهم شيئا حرم عليهم ولم  
يكن لهم أن يكفروه  
٣٥٠ - ٣٥٣ ج ٣٥ الكتاب والسنة والاجاع  
بينت الرخصة في كفارة اليمين بعد عقدتها

٣٣٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٧ ج ٣٥ الشارح لم  
يجعل له ولاية التحريم والايجاب على نفسه  
مطلقا ، شرع له تحلة يمينه ، وشرع له  
الكفارة المرافعة لموجب الاثم الحاصل بالحنث  
في اليمين إذا كان الحنث والتكفير خيرا من  
اليمين

٣٣٢ ج ٣٥ تنازع الفقهاء في اليمين هل  
تقتضى ايجابا وتحريما ترفعه الكفارة ؟  
أو لا تقتضى ذلك ؟ أو هي موجبة لذلك  
لولا ما جعله الشرع مانعا من هذا الاقتضاء  
اصحها الأخير

١٢٠ ج ٣٤ ، ٦٩ ج ٣٣ ، ٣٤٨ - ٣٥٣  
ج ٣٥ كفارة اليمين : اما عتق رقبة أو  
اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم فان لم  
يجد فصيام ٠٠٠

٣٤٩ ، ٣٥٠ ج ٣٥ ، ٢٨٢ ج ١٠ مقنن  
ما يطعم مقدر بالمعرف على الصحيح :  
قدرا ونوعا

٣٥١ ، ٣٥٢ ج ٣٥ عادة الطعام تختلف  
بالثبته والصيف والفلاء والرخص  
واليسار والاعسار (١)

٣٥١ ج ٣٥ الصحيح أنه ان كان يطعم  
أهله بادم اطعم المساكين بادم ، من الأدم  
٣٥٢ ج ٣٥ إذا جمع عشرة مساكين  
وعشاهم خيرا وأدما أجزأ ٠٠

٣٥٢ ، ٣٥٣ ج ٣٥ حجة من أوجب تقليدكم  
انطعام والجواب عنها

٣٤٨ ج ٣٥ إذا كساهم كساهم ثوبا ثوبا  
٢٥٢ ج ٣٥ التكفير قبل الحنث

(١) وانظر ص ٣٣٩ ، ٣٤٠

٢١٩ ج ٣٣ اذا كرر اليمين المكفرة مرتين  
أو ثلاثا على فعل واحد فاشهرهما تجزيه  
كفارة واحدة

٣٤٨ ج ٣٥ ويجوز ان يكفر عنها باذنها  
المحلف عليه أو زوجته

### باب جامع الأيمان

٨٦ ج ٣٢ اتفقوا على أنه يرجع في اليمين  
الى نية الخالف اذا احتملها لفظه ولم يخالف  
الظاهر أو خالفه وكان مظلوما

٨٧ ج ٣٢ وتنازعوا هل يرجع الى سبب  
اليمين وما هيجهما • وان كان السبب اعم  
من اليمين عمل به عند من يرى السبب ،  
وان كان خاصا فهل يقصر اليمين عليه

٣٢٤ ج ٣٥ حلف أنه من حين عقل لم  
يفعل الذنب وقد كان فعله وله نحو عشرين  
سنة ونوى الله لم يفعله من حين بلغ : ان  
كان مراده من حين بلغ الحلم فهو يار ،  
وان اراد من حين ميز فابن عشر يميز ••

### فصل

فان عدم ذلك رجع الى ما يتناوله الاسم  
٣٥١ ج ٣٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ج ١٣ ، ٢٨٦ -  
٣٠١ ج ٧ قول الفقهاء الاسماء ثلاثة اقسام :  
نوع يعلم حده بالشرع •••• ، ونوع يعرف  
حده باللغة •• ، ونوع يعرف حده بالعرف  
كلفظ القبض •• (١)

١١ ج ٣٥ يمين المكره بغير حق لا تنعقد

(١) وانظر ص ١٣ - ١٦

سواء كان بالله أو بالنذر أو الطلاق  
أو العتاق

٢٠٨ ج ٣٣ اذا حلف لا يفعل شيئا ففعله  
ناسيا ليمينه أو جاهلا أو مخطئا ثم يحدث  
في جميع الأيمان (١)

٣٤٧ ج ٣٥ أمر أجبره أن يرحم شيئا عند  
شخص فعدم لحلف ان لم يأت به لم يستعمله  
معتقدا أنه لم يقدم لم يحدث

٣٤٧ ج ٣٥ حلف هل ولده لا يدخل  
الدار حتى يعطيه الكساء الذي أخذه ثم  
تبين له أنه لم يأخذ شيئا لم يحدث اذا  
دخل

٢٠٩ ج ٣٣ اذا حلف على من يعتقد أنه  
يطعمه ويبر يمينه فتبين الأمر بخلاف ذلك  
فالأقوى لا يحدث

١٦٩ ، ٥٨ ج ٣٣ اذا قال ان دخلت الدار  
فانت طالق فدخلت ناسية لم يقع الطلاق  
في أظهر القولين (٢)

### باب النذر

٢٥٨ ، ٢٤٢ ج ٣٥ النذر نوع من اليمين ،

كل نذر فهو يمين

٣٣٥ ج ٣٥ صيغة النذر تكون غالبا بصيغة  
التعليق صيغة المجازات •• ، وصيغة  
اليمين تكون غالبا بصيغة القسم ، ويجمع  
القسم والجزاء

٣٥٤ ج ٣٥ ، ٣٨ ، ٤١٩ ج ١٠ ، ٥٠٥  
ج ١١ ، ٣١٣ ج ٢٥ أصل عقد النذر  
- الذي يجب الوفاء به - مكروه

(١) (٢) وانظر ص ٣٢١، ٣٢٠

١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٣٦ ج ٣٣ ، ٢٥٣ ، ٣٣٣  
ج ٣٥ ، ٨٤ ج ٣٢ ولهذا يحلف بصيغة  
انشرط تارة ، وبصيغة القسم أخسرى :  
مثل أن يقول علي الحج لا أفعل كذا ،  
ولا فعلت كذا ، أو علي العتق ان فعلت  
كذا ، أو لا فعلت كذا ٠٠٠

٤٩ - ٥١ ، ٤٥ ، ١٣٨ ، ١٩٨ ج ٣٣ ،  
٨٣ - ٨٥ ج ٣٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ج ٣٥  
وللعلماء فيه ثلاثة أقوال (١) يلزمه ما حلف  
به اذا حنث ٠٠٠ (٢) أنه يمين غير منمقدة  
فلا شيء عليه اذا حنث ٠٠ (٣) أنه يجزيه  
كفارة يمين ، وهو الصحيح (١)

٢٥٤ - ٢٥٨ ، ٣٠٤-٣٠٦ ، ٣٢٧ ج ٣٥ ،  
٨٥ ج ٣٢ ، ٣٦ ج ٣٣ وهو مخير بين  
الوفاء وبين الكفارة على الصحيح

١٤٤ - ١٥٢ ج ٣٣ اذا قال الحالف : على  
مذهب مالك ، أو على مذهب من يلزمه ،  
أو على أغلظ قول قيل في الاسلام

١٩٨ ج ٣٣ هذا اذا كان المنذور قربة  
٥٥ ، ١٣٨ ج ٣٣ اذا كان المعلق يقصد  
وقوع الجزاء عند الشرط وقع اذا وجد  
الشرط

٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٣٥ لو قال في جنس مسائل  
اللجاج والغضب اخترت التكفير أو اخترت  
فعل المنذور : هل يتعين بالقول أو لا بد  
من الفعل

(١) وانظر ص ٣١٦ - ٣١٨

٣٥٤ ج ٣٥ ، ٤١٩ - ٤٢١ ج ١٠ ،  
١٦١ ، ١٦٢ ج ٢٩ ، ٣١٤ ج ٢٥ وهي  
عن النذر ٠٠

٣٤٥ - ٣٤٧ ، ٩ - ١٥ ج ٣٥ ، ١٤٥ ،  
١٤٦ ج ٣٣ ، ١٥٥ - ١٥٧ ج ٢٠ ما وجب  
بالشرع اذا نذر العبد اقتضى له وجوباً  
ثانياً ، وما كان محرماً قبل اليمين فهو  
بعدها أشد تحريماً ، من قال من أصحابنا  
انه اذا نذر واجباً فهو بعد النذر كما كان  
قبل النذر بخلاف نذر المستحب : ليس  
كما قال

٣١٨ ج ٣٣ اذا قال علي نذر  
٣١٩ ج ٣٤ « كفارة النذر كفارة يمين »

٤٩ - ٥١ ، ١٣٧ ج ٣٣ نذر اللجاج  
والغضب هو أن يكون مقصوده الحظ أو  
المنع أو التصديق أو التكذيب

٥٤ ، ٥٥ ، ٢٠٤ ج ٣٣ ، ٢٥٠ ج ٣٥  
يمين محضة ، لكن علق الحنث فيها على  
شيئين : فعل المحلوف عليه ، وعدم إيقاع  
المحلوف به . تسمية الفقهاء لهذا بنذر  
اللجاج والغضب تسمية مقيدة

٢٥٠ ، ٢٥٨ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠  
ج ٣٥ صورته صورة نذر التبرر في اللفظ  
ومعناه مفاير له

٢٤٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ٣٥ ، ١٩٧ - ١٩٩  
ج ٣٣ نذر اللجاج والغضب قصد الناذر  
أن لا يكون الشرط ولا الجزاء ، ثم انه  
لقوة امتناعه ألزم نفسه أن فعله بهتته  
الأمور الثقيلة عليه ليكون لزومها له  
اذا فعل مانعاً من الفعل

٣٣٧ ج ٣٥ ، ٢١٨ ج ٣٣ / ٤٩ ج ٣٣ /  
 ٢٥٨ ج ٣٥ وان كان من المباحات فهو  
 مع النية الحسنة طاعة ، ومع النية السيئة  
 ذنب ، ومع عدم كل منهما لا هذا ولا هذا  
 (١) / اذا نذر ما ليس بطاعة لم يكن عليه  
 الوفاء / وهل عليه كفارة

٥٥٢ ، ٥٥٣ ج ٢٩ ، اني نذرت ان اضرب  
 على رأسك بالدف ٥٠٠ ،

٣٣٧ ج ٣٥ ان كان مما نهى الله عنه نهى  
 عنه وعن الاعانة عليه

٩٨ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ج ٣٣ فان لم يكن قربة  
 كالطلاق فلا شيء عليه عنده ٥٠٠ ، والمشهور  
 عن أحمد ان عليه كفارة يمين

٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٢٥ ، ٣٢٧ ج ٣٥ اذا نذر  
 عبادة مكروهة مثل قيام الليل كله وصيام  
 النهار كله ٥٠٠ لم يجب الوفاء ، وعليه  
 كفارة يمين في أظهر القولين

٥٠٤ ج ١١ ، ٣٣٦ ج ٣٥ ، ٤٩ ، ٢١٨ ،  
 ١٢٣ - ١٢٥ ج ٣٣ ، ٤١٩ ج ١٠ اذا  
 نذر محرما - كصوم أيام الحيض أو مجرد السفر  
 الى قبر النبي ٥٠٠ - لم يجز الوفاء به ،  
 عليه كفارة يمين في أحد القولين . هذا اذا  
 كان النذر لله

٣٤٣ ، ٣٤٥ ج ٣٥ قضاء مروان بالكفارة  
 في امرأة نذرت ان تنحر ابنها عند الكعبة  
 وتوقف ابن عمر وقول ابن عباس انحري  
 مائة من الإبل أو كبشاً ، توجه استدلاله

(١) وانظر ص ٤

٢٧٦ ج ٢٥ اذا كان المنذور يفضى الى ترك  
 واجب أو فعل محرم كان معصية

١٢٥ ج ٣٣ ، ٨ ، ٩ ، ٢٠ - ٢٢ ،  
 ٣٣٣ - ٣٣٥ ج ٢٧ اذا نذر السفر الى  
 الطور ، أو غار حراء ، أو قبر الخليل ،  
 أو أبي بريد ، أو قبور أهل البقيع :  
 لم يف به (١)

٣٥٤ ج ٣٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ج ١١ ،  
 ١٢٣ ج ٣٣ النذر لغير الله كالنذر  
 للموتى أو لقبورهم أو للمقيمين عندها  
 أو للأشجار أو الأحجار والعيون شرك  
 ومعصية ، سواء كان نفقة أو ذهباً أو زيتاً ٥٠٠

٣٥٤ ج ٣٥ ، ٥٠٤ ج ١١ اذا صرف ذلك  
 المنذور في قربة مشروعة مثل ان يصرف  
 الدهن في تنوير المساجد أو تصرف الفضة  
 الى صالح الفقراء كان عملاً صالحاً (٢)

١٩٩ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ج ٣٣ ، ٢٤٩ ،  
 ٢٥٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٣٢٢ ج ٣٥ ، ٤٢٠  
 ج ١٠ ، ٨٣ ، ١٢٤ ج ٣٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧  
 ج ٣١ نذر التبرؤ مثل ان يكون مقصود  
 الناذر حصول الشرط ويلتزم الجزاء شكراً  
 لله - كقوله ان شفى الله مريضى ٥٠ -  
 وكفصل الصلاة أو الصيام أو الاعتكاف عليه  
 ان يوفي به ، الفرق بينه وبين نذر اللجاج

(١) وانظر الزيارة ص ١٣٤ - ١٤٤

(٢) وانظر ص ٢٦٢

٢٤١ - ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ج ٣١ اذا نذر  
الهدى أو الأضحية أو عبدا معينا أو دراهم  
معينة جاز ابدالها بخير منها وهو أفضل  
٣١٧ ج ٣١ اذا نذر عتق عبد معين فمات  
لم يقم غيره مقامه

٣٢٧ ج ٣٥ حلف بالمشي الى مكة : يجزيه  
كفارة يمين ٠٠

٣١٥ - ٣١٩ ، ٣٠٩ ج ٣٥ ما ذكر في  
اليمين يظهر معنى الوعد والوعيد في جواز  
اتحلف فيه

## الرفاء

المقصود بالولايات ، ومن يستحقها ، ومن  
يقدم فيها ، واذا لم تقم المصلحة برجل  
واحد ، والمشاورة ، وما يتبع مسن  
الآراء (١)

٣٠٣ ج ٢٧ الفتيا أيسر من الحكم :  
الفتي لا يلزم

٣٠٣ ج ٢٧ ما يجوز ان يحكم به الحاكم  
يجوز ان يفتي به المفتي

٣٧٩ - ٣٨١ ج ٣٥ المفتي والجندي  
والصامي اذا تكلموا بالقسم بحسب  
اجتهادهم : اجتهدا أو تقليدا قاصدين  
اتباع الرسول بيمين علمهم لا يستحقون  
المقوبة وان كانوا قد اخطئوا خطأ مجعما  
عليه ، واذا قالوا انا قلنا الحق واحتجوا  
بالادلة الشرعية لم يكن لأحد من الحكام

(١) تقدم ص ١٦٦ - ١٦٩

٦ ، ٣٢ ، ٣٣٣ ج ٢٧ نذر السفر الى  
المسجد الحرام نذر طاعة ، ونذر السفر الى  
مسجد المدينة أو بيت المقدس فيه قولان  
اظهرهما وجوب الوفاء (x)

٣٤٢ - ٣٤٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ج ٣٥ نذر  
عبد المطلب نذر تبرر ، وكذلك التي نذرت  
ان تنحر ايها عند الكعبة « من نذر ان  
يطيع الله ٠٠ »

٥٧ ، ٥٨ ، ٩٧ ج ٣٣ فالصبيغ التي يتكلم  
بها الناس في النذر ٠٠٠ ثلاثة أنواع  
(١) صيغة تنجيز : عبدي حر ٠٠ هذا يقع  
ليس فيه كفارة لو نجز ذلك فهل يخرج  
عن ملكه أو يستحق الاخراج (٢) ان يحلف  
بذلك فيقول علي الحج لأعلن كذا  
أولا أفعله (x x)

٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ج ٣٣ (٣) ان يعلق النذر  
أو العتاق بشرط فان كان مقصوده ان  
يحلف بذلك ٠٠ فعليه حكم الحالف ، وان  
كان مقصوده وقوع هذه الأمور وقعت  
عند وقوع الشرط (x x x)

٤٩ ج ٣٣ اذا لم يوف بالنداء لله فعليه  
كفارة يمين عند أكثر السلف ، وهو قول  
أحمد ٠٠ قيل مطلقا ، وقيل اذا كان  
في معنى اليمين

٤٩ ج ٣٣ ، ٢٧٧ ج ٢٥ « كفارة النذر  
كفارة يمين » من نذر ان يطيع الله ٠٠ »

(x) وانظر ص ١٣٥ ، ١٤٢

(x x) (x x x) وانظر نظير

اللجاج وانظر ص ٣١٦ - ٣١٨



٣١١ ، ٣٠١ ج ٢٧ لو قدر ان العالم الكثير الفتاوى أفتى في عدة مسائل بخلاف سنة الرسول الثابتة عنه وخلاف ما عليه الخلفاء الراشدون لم يجز منعه من الفتيا مطلقا بل يبين له خطؤه فيما خالف فيه ، أمثلة ٣٠١ ج ٢٧ ومن منع عالما من الافتساء مطلقا وحكم بحسبه لكونه أخطا في مسائل كان باطلا بالأجماع ٣٠٧ ج ٢٧ لو قدر ان المفتى أفتى بالخلا فالمعقوبة لا تجوز الا بعد اقامة الحجة ... ويعاب عما احتج به ٣٨٨ ج ٢٨ متى أمكن في الحوادث المشككة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة كان هو الواجب ، وان لم يمكن ذلك لضيق الوقت أو عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير ذلك فله ان يقلد من يرتضى علمه ودينه (١)

تغير الفتوى بحسب الأحوال (٢)

٣٨٩ ج ٣٥ مبدأ ولاية

## المظالم

٣٩١ - ٣٩٣ ج ٢٠ لما صارت الخلافة في ولد العباس واحتاجوا الى سياسة الناس وتقلد لهم القضاء من تقلده من فقهاء العراق ولم يكن ما معهم من العلم كافيا في السياسة المأدلة احتاجوا الى وضع « ولاية مظالم » وجعلوا ولاية حرب غير ولاية شرع ...

(١) وانظر الاجتهاد ، والتقليد ،

والتنذهب ، ومن يجب ان يستفتى

ص ٢٢ - ٢٩

(٢) انظر ص ٣٠٨ - ٣١١

ان يلزمهم بمجرد قوله ولا يحكم بأن الذي قاله هو الحق دون قولهم ، يحكم بينه وبينهم الكتاب والسنة ، والحق الذي بعث به الرسول لا يغطي بل يظهر : فان ظهر رجح الجميع اليه ، وان لم يظهر سكت هذا عن هذا وهذا عن هذا ، وعلى ولاية الأمور ان يتمتعهم من التظالم

٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٣ والذي على السلطان في مسائل النزاع بين الأمة : ان يحصلهم كلهم على ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة ، واذا تنازعوا فهم كلامهم - ان كان ممن يمكنه فهم الحق - فاذا تبين له دعي اليه ، والا أقر الناس على ما هم عليه كما يقرهم على مذاهبهم العملية ...

٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٢٧ ما تنازع فيه المسلمون وجب رده الى الله والرسول

٧٩ - ٨١ ج ٣٠ ليس للمفتى ان يلزم الناس باتباعه في مسائل الاجتهاد أمثلة ذلك ، لما استشار الرشيد مالكا ان يحمل الناس على الموطن في مثل هذه المسائل منعه وقال ..

١٣٣ ج ٣٣ تجوز الفتيا بالقول المسائغ وان خرج عن قول الأئمة الأربعة اذا لم يخالف كتابا ولا سنة ولا ما في معناها ، مثال

٣٠١ ج ٢٧ المفتى لو أفتى في المسائل الشرعية بأحد قول العلماء واستدل على ذلك بالكتاب والسنة وذكر ان هذا القول هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة دون القول الآخر لم يكن لأحد ان يلزمه بالقول الآخر بلا حجة ، ولا ان يحكم يلزومه ، ولا منعه من القول الآخر

٣٩١ ج ٣٠ قول القائل هذا سياسة  
٣٩٢ ، ٣٩٣ ج ٢٠ والذين انتسبوا الى  
السياسة صاروا يسوسون بنوع من الرأي  
من غير اعتصام بالكتاب والسنة ، وخيرهم  
الذي يحكم بلا هوى وتحري العدل ، وكثير  
منهم يحكمون بالهوى ، ويحابون القوي ،  
ومن يرشوه ، ونحو ذلك

## كتاب القضاء

### القضاء

١٧١ ج ١٤ ، ٣٠٣ ج ٢٧ الحكم والقضاء  
الزام وأمر

٣٥٥ ، ٣٣٦ ج ٣٥ المقصود من القضاء  
وصول الحقوق الى اربابها وقطع الخصومات  
٣٥٥ ، ٣٥٦ ج ٣٥ الفصل مع الصلح  
خير الأقسام : حصل به وصول الحق ،  
وقطع الخصومة ، وصالح ذات البين ،  
بخلاف الفصل بالحكم المسر أو بالصلح  
وحده ...

٣٦٦ ج ٢٨ اذا حكم على الانسان فقد يتأذى  
اذا طيب نفسه بما يصلح من القول  
والعمل كان من تمام السياسة

### وجوب التحاكم الى الشريعة

٦٣ ج ٣٤ كتاب الله يفصل النزاع بين  
من يحسن الرد اليه ومن لم يهتد لذلك  
فهو اما لعدم استطاعته فيعذر أو لتفريطه  
فيلام

٣٧ ، ٣٨ ج ٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٢٧ ،  
٤٠٨ ، ٣٦٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٦١ - ٣٦٧  
ج ٣٥ ، ١٧ ، ١٨ ج ٥ معلوم باتفاق  
المسلمين انه يجب تحكيم الرسول في كل  
ما شجر بين الناس في أمر دينهم ودنياهم  
في أصول دينهم وفروعه ، وعليهم كلهم  
اذا حكم بشيء ان لا يجدوا في أنفسهم حرجا  
مما حكم ويسلموا تسليما

١٢٩ ج ٢٥ في الأمة من يظهر الانقياد لحكم  
الرسول وهو في الباطن بالعكس

٣٨٤ - ٣٨٦ ج ٢٨ يجب الحكم بين الناس  
بالعدل في الأموال والمعاملات والاجارات  
والوكالات والمشاركات والهبات والوقوف  
والوصايا ونحو ذلك

### الشرع والشريعة

١١٤ ج ٣ ضرورة الخلق الى الشرع  
٩٩ ج ١٩ ليس المراد بالشرع التمييز بين  
الفاسد والنافع بالحس ... بل التمييز بين  
الأفعال التي تضر فاعلها في معاشه ومعاده

٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٧  
ج ٣٥ ، ٢٦٨ ج ٣ ، ٣٠٨ ج ١٩ ، ٢٦٢ -  
٢٦٥ ج ١١ لفظ الشرع في هذه الأزمنة  
ثلاثة أقسام (١) « الشرع المنزل » - وهو  
الكتاب والسنة - واتباعه واجب لا يخرج  
عنه الا كافر ، من خرج عنه وجب قتله ،  
ويدخل فيه أصول الدين وفروعه وسياسة  
الأمراء وولاية المال وحكم الحكام ومشيخة  
الشيوخ وغير ذلك (١)

(١) وانظر ص ٩ الكتاب والسنة والبيان  
بجميع أمور الدين ...

٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ - ٣٦٧ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩٦ ج ٣٥ وسيوف المسلمين تنصر هذا الشرع « أمرنا رسول الله أن تضرب بهذا - يعنى السيف - من خرج عن هذا - يعنى المصحف - » وينصر القائم به شرعا وقدرا (٢) « الشرع المؤول » وهو موارد النزاع والاجتهاد بين الأئمة - أهل العلم والدين - فمن أخذ بما يسوغ فيه الاجتهاد أقر عليه ، ولم تجب على جميع الخلق موافقته الا بحجة ٠٠٠ (٣) « الشرع المبدل » مثل ما يثبت من شهادات الزور ، أو يحكم فيه بالجهل والظلم بغير العدل والحق حكما بغير ما أنزل الله ، أو يؤمر فيه باقرار باطل لاضاعة حق

٢٦٥ ج ١١ وإن أضاف أحد الى الشريعة ما ليس منها مثل أحاديث مفتراة أو تناول النصوص بخلاف مراد الله ونحو ذلك فهو من نوع التبديل

### الشرع هو العدل

٣٦١ - ٣٦٧ ، ٣٨٩ ، ٢٥٣ ج ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ج ٢٨ العدل هو ما أنزل الله - وهو الكتاب والسنة - الكتاب والعدل متلازمان ، الكتاب هو المبين للعدل ، فالشرع هو العدل والعدل هو الشرع ٣٨٤ - ٣٨٦ ج ٢٨ ، ٤٨ ج ٤ ، ٩٩ - ١٠١ ج ١٩ من العدل ما هو ظاهر يعرفه كل أحد بعقله ومنه ما هو خفي جاءت به الشرائع ، ومن ذلك ما قد تنازع فيه المسلمون

التحاكم الى غير الشرع تحاكم الى الطاغوت ٤٠٧ ج ٣٥ ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله - سواء كان من العلماء أو الملوك أو الشيوخ أو غيرهم لا بين المسلمين ولا الكفار ولا الفتيان ولا رماة البندق ولا الجيش ولا الفقراء ولا غير ذلك - الا بحكم الله ورسوله

٤٠٨ ، ٣٨٦ ج ٣٥ من حكم بحكم البندق وشرع البندق أو غيره مما يخالف شرع الله ورسوله وهو يعلم ذلك فهو من جنس التتار ٠٠٠ والاعراب الذين يحكمون بالمعادات

٤٠٧ ، ٤٠٨ ج ٣٥ وتناوله : ( افحكم الجاهلية ٠٠ ) ( فلا وربك ٠٠ )

٣٠٠ ، ٢٠١ ج ٢٨ التحاكم الى غير كتاب الله تحاكم الى الطاغوت ٣٤٩ ، ٣٤٠ ج ١٢ ، ٣١٧ ج ٣ ، ١٧ ، ١٨ ج ٥ ذم المسعين الايمان بالكتب كلها وهم يتركون التحاكم الى الكتاب والسنة ويتحاكمون الى الطواغيت المعظمة من دون الله كما يصيب ذلك كثيرا ممن ينفي الاسلام وينتحمه في التحاكم الى مقبالات الصابغة والفلاسفة وغيرهم أو الى سياسة بعض الملوك الخارجيين عن شريعة الاسلام من ملوك التتر وغيرهم

٣٧٢ - ٣٧٤ ج ٣٥ ومتى ترك العالم ما علمه من كتاب الله وسنة رسوله واتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتدا

٢٧٣ ج ٣٥ ولو حبس وضرب وأوذى ٠٠٠  
 ٢٨٧ ج ٣٥ « ما حكم قوم بغير ما أنزل الله  
 الا وقع بأسهم بينهم »

٢٠١ ج ٢٨ المطاع في معصية الله والمطاع  
 في غير اتباع الهدى ودين الحق هو طاغوت  
 ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ٢٨ ومن تحوكم اليه من  
 حاكم بغير كتاب الله طاغوت

#### صيانة القضاء

١٥٥ ، ١٥٦ ج ١٥ من أصول الاسلام ان  
 يميز بين ما بعث الله به محمدا من الكتاب  
 والحكمة ، ولا يخلط بغيره ولا يلبس الحق  
 بالباطل كفعل أهل الكتاب

٣٥٦ ج ١٥ أعداء الرسل - اذا أتوا بما  
 يخالفه - ثلاثة أقسام : اما أن يقول ان الله  
 أنزله ليكون قد افترى على الله ، أو يقول  
 أوحى اليه ولم يسم من أوحاه ، أو يقول  
 أنا أنشأته وأنا أنزل مثل ما أنزل الله

٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ٣ ، ٣٥٤ ، ٣٢٦ - ٣٢٩ ،  
 ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٦٧ ، ٧٠ - ٨٢ ج ٧  
 الانسان متى بدل الشرع المجمع عليه كان  
 كافرا مرتدا باتفاق الفقهاء. اذا استحل  
 ذلك ، وان لم يستحل فهو كفر دون كفر  
 وفسق دون فسق وظلم دون ظلم

٣٨٨ ج ٣٥ « القضاء ثلاثة ٠٠ » هذا  
 اذا حكم في قضية معينة لشخص ٠ واما اذا  
 حكم حكما عاما في دين المسلمين فجعل  
 الحق باطلا والباطل حقا والسنة بدعة  
 والبدعة سنة والمعروف منكرا والمنكر

معروفا ونهى عما أمر الله به ورسوله  
 فهذا لون آخر يحكم فيه رب العالمين

٥٩ ج ٢٧ من اعتقد أن لأحد من جميع  
 الخلق : علمهم وعبادهم وملوكهم خروجا  
 عن اتباعه وطاعته وأخذ ما بعث به ممن  
 الكتاب والحكمة فهو كافر (١)

#### فصل القضاء وخطره

٦٨ ج ٢٨ جميع الولايات هي في الأصل  
 ولاية شرعية ومناصب دينية فمن ساسها  
 بعلم وعدل واطاع الله ورسوله بحسب  
 الامكان فهو من الابرار الصالحين ، ومن ظلم  
 وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين

١٦٩ ، ١٧٠ ج ١٨ ، ٣٨٨ ج ٣٥ ، ٢٥٣  
 ج ٢٨ لما كان العزل لا بد ان يتقدمه علم  
 صار الناس من القضاء وغيرهم ثلاثة  
 أصناف : العالم الجائر ، والجاهل الظالم .  
 فهذان من أهل النار « القضاء ثلاثة ٠٠٠٠ »

٢٩٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ج ٣٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣  
 ج ١١ لو حكم الحاكم لشخص بخلاف الحق في  
 الباطن لم يجز له أخذه « انكم تختصمون  
 الي ٠٠٠ »

٣٠ ، ٣١ ج ٣٥ ما يقال في الخلافة - كما  
 تقدم - يقال في القضاء

(١) وتقدم من اعتقد ان هدي غير  
 النبي خير من هديه أو ان من  
 الأولياء من يسعه الخروج عن  
 شريعته وطاعته عموما أو خصوصا

٢٥٤ ج ٢٨ ، ١٧٠ ج ١٨ القاضي اسم لكل من قضى بين اثنين وحكم بينهما سواء كان خليفة أو سلطانا أو نائبا أو واليا أو كان منصوبا يقضى بالشرع أو نائبا له حتى من حكم بين الصبيان في الخطوط اذا تخايروا  
**افضل القضاة ، واعلم الناس بالقضاء**

٥٥٢ ج ١١ كان الرسول وخلفاؤه يسوسون الناس في دينهم وديناهم ثم تفرقت الأمور : وصار شيوخ العلم والدين يسوسون الناس فيما يرجع اليهم فيه من العلم والدين  
 ٢٦٢ ج ١١ ، ٣٩٦ ، ٣٧٧ ج ٣٥ افضل القضاة العالمين العادلين سيد الحكام والامراء والملوك محمد ..

٤٠٩ ج ٤ ما قضى به النبي من هذا النوع لا يبلغ عشر حكومات ، السبب  
 ٤٠٥ ج ٤ الصحابة في زمن أبي بكر لم يتنازعوا في مسألة الا فصلها وارتفع النزاع  
 ٤٠٨ ج ٤ « علي اقصانا » قاله عمر بعد موت أبي بكر

٤٠٨ ج ٤ « اقصاكم علي » انما يروى من طريق من هو معروف بالكذب  
 ٤٠٨ - ٤١٣ ج ٤ « اعلم امتي بالحلال والحرام معاذ »

٨١ ، ٨٢ ج ٢٨ القضاء من فروض الكفايات  
 ٨٧ ج ٣١ يجب على الامام نصب حاكم عند الحاجة والمصلحة اذا لم تصل الحقوق الى مستحقها اولم يتم فعل الواجب وترك المحرم الا به ، وقد يستغني عنه الامام اذا أمكنه مباشرة الحكم بنفسه

٨٧ ج ٣١ النبي كان يباشر الحكم واستيفاء الحساب بنفسه ، وفيما بعد عنه يولى من يقوم بالأمر

٨٧ ج ٣١ ، ٣٨ ج ٣٥ لما كثرت الرعية في عهد أبي بكر وعمر والخلفاء استعملوا القضاة ، استناب عمر زيد وعبد الله بن مسعود ، ولاية القضاء كان مبدؤها في خلافة عمر

٤٠٩ ج ٤ لما أمر أبو بكر عمر ان يقضى بين الناس مكث حولا لم يتحاكم اليه اثنان

**ما للحاكم ان يحكم فيه وما ليس له**

٣٦٠ ج ٣٥ ، ٢٣٨ ج ٣ ، ٣٠٤ ج ٢٧ ، ٣٨٤ - ٣٨٦ ج ٢٨ ليس للحاكم ان يحكم الا في الأمور المعينة التي يتحاكم فيها اليه مثل ميت مات قد تنازع ورثته في حكم تركته  
 ٣٦٠ ج ٣٥ واذا حكم هنا بأحد القولين المزم التخصم بحكمه ولم يكن له ان يقول لا أرضى حتى يحكم بالقول الآخر

٣٥٧ - ٣٦٠ ، ٣٧٨ ، ٣٧٢ ج ٣٥ ، ٢٣٨ ج ٣ ، ٣٠٤ ، ٢٩٦ ج ٢٧ ، ٧٩ - ٨١ ج ٣٠ ما لم يجعل لواحد من المخلوقين الحكم فيه مثل الأمور العامة الكلية اننى أمر جميع الخلق ان يؤمنوا بها ويعملوا بها مما أجمعت عليه الأمة أو تنازعت فيه كما لو تنازع حاكم أو غير حاكم في :  
 ( أولا مستثم النساء ) ..

٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٧٨ - ٣٨١ ج ٣٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٣ والي الأمر ان عرف ما جاء به الكتاب والسنة حكم بين الناس به ، وان

لم يعرفه وامكنه ان يعلم ما يقول هذا وما يقول هذا حتى يعرف الحق حكم به ، وان لم يكنه لا هذا ولا هذا ترك المسلمين على ما هم عليه كل يعبد الله على حسب اجتهاده ، وليس له ان يلزم أحدا يقبول قول غيره وان كان حاكما

٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٣٥ ، ٣٠٨ ج ٢٧ عليهم ان يبينوا الحق فاذا تبين له خطؤه وظهر خطؤه للناس واصر على اظهار ما يخالف الكتاب والسنة وجب ان يمنع ويصاقب ان لم ينتح

٣٨٤ ج ٣٥ ولهذا كان من أصول السنة والجماعة ان من تولى بعد الرسول لا يجب ان يتفرد بعلم لا يعلمه غيره

٣٧٨ ج ٣٥ واذا خرج ولاية الأمور عن هذا فقد حكموا بشئ ما أنز الله ووقع باسمهم بيهم

#### من يستحق ولاية القضاء ومن يقدم فيها

٢٤٧ ، ٢٤٨ ج ٢٨ يجب عليه البحث عن المستحقين للقضاء المقصود بالولايات ، ومن يستحقها ، ومن يقدم فيها ، واذا لم تكن المصلحة بواحد (١)

٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٥٦ ج ٢٨ يقدم في ولاية القضاء : الأعم ، الأورع ، الأكفأ ، ان كان أحدهما أعلم والآخر أورع قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف فيه الهوى الأورع ، وفيما يدق حكمه ويخاف الاشتباه

(١) انظر ص ١٦٦ - ١٦٨

الأعلم ويقدمان على الأكفأ اذا كان الغاضى مؤيدا ، ويقدم الأكفأ اذا كان القضاء يحتاج الى قوة أكثر

٢٥٩ ، ٢٥٨ ج ٢٨ انكفأة : اما بقهر ورهبة ، او باحسان ورغبة ، لا يد من كل منهما

٢٢٤ ج ٢٨ التقديم بأمر الله اذا ظهر ، ويفعله - وهو ما يرجحه بالقرعة - اذا خفى الأمر

٣٦٠ ، ٣٦١ ج ٣٥ على الحاكم أن يجتهد ، وقد يخص بعض الأنبياء والعلماء والحكام بعلم دون غيره

١٧٠ ج ١٨ الحكام مأمورون بالعدل والعلم ، المفروض انما هو فيما يبلغه جهد الرجل « اذا اجتهد الحاكم »

١٩٨ ج ٢٨ اذا كان الحاكم من المنافقين والكفار ويقصد بذلك موافقته على هواه لم يجب الحكم

٥٢١ ، ٥٢٢ ج ١٠ « من سأل القضاء واستعان عليه بالشعاع وكل اليه ، ومن لم يسأل »

١٧٦ ج ٣٤ المراد بالحاكم في عرف الفقهاء السادل القادر

٧٤ ج ٣١ بعض البلاد كانت بولاية قضاء مستقلين ، ثم عموم النظر في عموم العمل ، وفيمن يعين اذا تنازع الخصمان هل يعين الأقرب أو بقرعة

١٩٣. ج ٣٠ من يأخذ بمصلحة عامة  
- كالحاكم - يأخذ مع حاجته ، وهل له ان  
يأخذ مع الفنى (١)

٢٥٨ ج ٢٨ القاضى المطلق يحتاج ان يكون  
علما عادلا قادرا ، أي صفة نقصت ظهر  
الخلل

٢٥٩ ج ٢٨ الأئمة متفقون على أنه لا بد في  
التولي ان يكون عدلا أهلا للشهادة

٢٥٩ ج ٢٨ واختلفوا في اشتراط العلم :  
هل يجب ان يكون مجتهدا ، أو يجوز ان  
يكون مقلدا ، أو الواجب تولية الأمثل  
فالأمثل

٣٨٨ ج ٢٨ ما يشترط في القضاة يجب  
فعله بحسب الامكان

٣٣٨ ج ٢٨ ، ٢٩٩ ج ٢٧ متى أمكن في  
الحوادث المشكلة معرفة مادل عليه الكتاب  
والسنة كان هو الواجب ، وإن لم يمكن  
لضيق الوقت أو عجز الطالب أو تكاسف  
الأدلة عنده أو غير ذلك فله ان يقلد من  
يرتضى علمه ودينه (٢)

٧٣ ج ٣١ لو شرط الامام على الحاكم  
أو شرط الحاكم على خليفته ان لا يحكم  
الا بمذهب معين بطل الشرط ، وفي فساد  
العقد وجهان

٧٤ ج ٣١ اذا أمكن القضاة ان يحكموا  
بالعلم والعدل من غير هذا الشرط (وجب)

(١) انظر ص ١٨٠ ، ١٨١

(٢) وانظر ص ٢٢ - ٢٩

فاما اذا قدر ان في الخروج عن ذلك من الفساد  
جهلا وظلما أعظم مما في التقرير كان ذلك من  
باب دفع أعظم الفسادين بالتزام اداناهما

### باب آداب القاضي

٢٥٣ ج ٢٨ القوة في الحكم بين الناس  
ترجع الى العلم بالعدل الذي دل عليه  
الكتاب والسنة ، والى القدرة على تنفيذ  
الأحكام

١٣٦ ج ٢٨ « ما كان الرفق في شيء الا زاله  
ولا كان العنف في شيء الا شانه » ان الله  
رفيق ..

١٣٦ ج ٢٨ العلم والصبر على الأذى

### التطير والمال (١)

مشاورة النبي أصحابه ، وما يتبع

### من الآراء (٢)

٢٥٨ ج ٢٩ ، ٢٨٦ ج ٣١ تجوز رشوة  
المامل لدفع الظلم لا لمنع الحق ، وإرتشاهه  
حرام عليه فيهما

٢٨٦ - ٢٨٨ ج ٣١ لا يجوز للشافع قبول  
الهدية ، ويجوز للمهدي اذا لم يحصل على  
حقه الا بذلك

٧٨ ج ٣ اذا أكره إلقضاة الشهود على  
الاشتراك في الشهادة

٢٩٩ ج ٢٧ ليس للحاكم ان يحكم على  
خصمه

(١) انظر ص ١٣ ج ١ فهارس عامة

(٢) انظر ص ١٦٨

٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٣٥ « الحبس الشرعي »  
ليس هو السجن في مكان ضيق ، وإنما هو  
تمويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه ،  
سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكيل  
الخصم أو وكيل الخصم عليه - هذا هو  
الحبس على عهد الرسول وصاحبه  
٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٣٧ ولما انتشرت الرعية في  
زمن عمر ابتاع بمكة دارا للحبس وجعلها  
سجنا وحبس فيها

٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٣٥ نزاع العلماء هل يتخذ  
الامام حبسا

٦٧ ، ٦٨ ج ٢٨ يجب على كل ولي أمر ان  
يستعين بأهل الصدق والعدل ، وإذا تعدد  
ذلك استعان بالأمثل فالأمثل وإن كان فيه  
كذب وظلم

٣٠٢ ، ٣٠٣ ج ٢٧ الحاكم متى خالف  
نصا أو إجماعا أو معنى ذلك نقض حكمه  
باتفاق الأئمة

٣٠٣ ج ٢٧ ، ٧٩ ج ٣٠ ما وافق قول  
بعض المجتهدين في مسائل الاجتهاد لا ينقض  
لأجل مخالفة قول الأربعة

٣٥٤ ج ٣٢ متى عقد الحاكم عقدا ساغ  
فيه الاجتهاد أو نسخ لم يكن لغيره نقضه

٥٧ ج ٣٠ إذا فعل الحاكم فعلا مختلفا فيه  
ثم رفع الى حاكم لا يراه فهل له نقضه  
قبل ان يحكم به أو يكون فعل الحاكم حكما  
٥٧ ج ٣٠ النزاع فيما إذا كان هو الماقد  
أو الفاسخ ، والصحيح أنه لا يحتاج عقده  
وفسخه الى حكم حاكم فيه

٣٩٧ - ٣٩٩ ج ٣٥ المدعى اذا طلب المدعى  
عليه الذي يجب احضاره وجب على الحاكم  
احضاره الى مجلس الحكم حتى يفصل  
بينهما

٣٩٨ ج ٣٥ ويحضره من مسافة الدعوى  
التي هي عندهم يريد - وهو مالا يمكن  
الذهاب اليه والعود في يوم - وعند بعضهم  
ان مسافة القصر أربعة برد (١)

٣٩٩ ج ٣٥ نزاع العلماء هل يحضر  
الخصم المطلوب بمجرد الدعوى أم لا يحضر  
الا اذا كان ممن لا يتجمل بالحضور حتى  
يبين المدعى الدعوى أصل

٣٩٨ ج ٣٥ ثم القاضي قد يكون مشغولا  
عن تعجيل الفصل ، وقد يكون عنده  
حكومات سابقة فيبقى المطلوب محبوسا  
موقفا من حين الطلب الى حين الفصل ،  
وهذا حبس بدون تهمة

#### باب طريق الحكم وصفته

٢٣٨ ج ٣ ليس للمدعى عليه ان يختار  
حكم حاكم معين بل يجب الى من يحكم بالعلم  
والعدل

٢٢٤ ج ٢٨ القرعة

٣٨٦ ج ٣٥ اذا كان الحق في يد صاحبه  
كالوقف وغيره - يخاف ان لم يحفظ  
بالبيئات ان ينسى شرطه ويجحد سمعت  
الدعوى والشهادة من غير خصم

(١) وانظر ص ٨٢ ، ٨٤



٢٩٧ ج ٢٨ الحدود والحقوق التي ليست لمعينين تقيمها الولاية من غير دعوى

٤٠٨ ج ٤ الذي يختص بالقضاء انما هو فصل الخصومات في الظاهر مع جواز ان يكون الباطن بخلافه « الكسم تختصون الي ٥٠ »

٤٠٩ ج ٤ القضاء نوعان (١) الحكم عند تجاهد الخصمين : مثل ان يدعى احدهما امرا يكذبه الآخر فيه فيحكم فيه بالبيينة ونحوهما . هنا انما يكون في الأغلب مع الفجور وقد يكون مع النسيان (٢) مالا يحتاجان فيه ولكن لا يعلنان ما يستحق كل منهما : كتنازعهما في قسم فريضة ، او فيما يجب لكل من الزوجين على الآخر ، او فيما يستحقه كل من الشريكين ونحو ذلك . واذا افتاحها من يرغبيان بقوله كفاحها

٤٠٩ ج ٤ ما يختص بالقضاء لا يحتاج اليه الا قليل من الأبرار ، لما أمر أبو بكر عمر ان يقضى بين الناس مكث حولا لم يتحاكم اثنان في شيء ، ولو عدما قضى به النبي من هذا النوع لم يبلغ عشر حكومات

٣٢٧ ج ٢٨ لا يثبت أنه مظلوم بمجرد دعواه ، من ادعى الظلم كشف خبره من خصمه وغيره (١)

٣٩٩ ج ٢٧ ليس للحاكم ان يحكم حتى يسمح كلام المحكوم عليه وحجته

٨١ ، ٨٢ ج ٢٤ النبي جعل البيينة على المدعى اذا لم يكن معه حجة ترجح جانبه

(١) وانظر الحكم بالصلح ، والفصل المر

٦٦ ، ٦٧ ج ٣٠ ، ٣٢٦ ج ٣١ لا يحتاج صاحب الدين الى بيينة اذا وجد بخلط الأمير أو أخبر به كاتبه أو لفظ وكيله لا سيما من عرف بعدم الاشهاد ، وعلى صاحب الدين اليمين بالاستحقاق ٣١١ ج ٣١ لا يحلف الموصى له

٣٩٠ ج ٢٠ ، ٣٥٣ ج ١٥ الأئمة متفقون على أنه يحكم بالنكول أو الرد ، وأنه يحكم بشهادة النساء منفردات (١)

٤٨٤ - ٤٨٧ ج ١٤ اذا كان المتهم فاجرا فقلمدعى ان لا يرضى بيمينه

٢٩٩ ج ٣١ اذا اعطاه زوجها حقوقها فادعى عليها أحد وأراد تحليفها فلها ان تحلف ان ما عندهم للبيت شيء

١٦ ج ٣٤ اذا ادعت عليه مطلقة بينت بعد تزوجها بآخر فصلة اليمين ٥٠٠

١١٦ ، ١١٧ ج ١٣ اذا زكى أحد الشاهدين ولم يزكى الآخر فالزكى ارجح وان جاز في نفس الأمر ان يكون قول الآخر هو الحق ٣٥٢ ج ١٥ اعتبار عدالة البيينة (٢)

٣٧٧ ج ٣٥ ، ٨١ ج ٣٤ « وانما اقضى بنحو ما اسمع »

٤٢١ ج ٣٥ تنازعوا في المرف هل يكفى ان يكون واحدا او لا بد من اثنين

(١) وانظر القضاء بالشاهد واليمين الخ

(٢) ويأتى ص

٢٢٩ ج ٢٧ ، ٦١ ج ٣٠ تنازع العلماء في الحقوق كالأموال هل يحكم فيها على غائب ، ومن جزؤه قال هو باق على حجه ، العقوبات والحدود لا يحكم فيها على غائب  
٣١٠ ج ٣١ اذا ثبت لمجنون أو صبي حق على غائب حكم به ولو لم يحلف عليه

### كتاب القاضى الى القاضى

٦٦ ، ٦٧ ج ٣٠ ، ٣٢٦ ج ٣١ اذا كان الشخص معروف الخط

### باب القسمة

٤١٩ ج ٣٥ القسمة جائزة في جميع المال ٧٢ ، ٢٤٨ ، ١٧٨ ج ٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٨٤ ج ٣٠ ، ٤١٦ ج ٣٥ من كان بينهما مال لا يقبل القسمة - اذا كان في قسمة العين ضرر كحيوان - اجبر الشريك ان يبيع مع شريكه ويقسم الثمن  
١٩٧ ج ٣١ اذا لم يمكن قسمة الثمرة قبل البيع بلا ضرر فعليه ان يبيع مع شركائه ويقاسمهم الثمن

٤١٨ ج ٣٥ اذا طلب الشريك ان يؤجروا العين ويقسموا الأجرة على قدر حقوقهم أو يهايوه فيقسموا المنفعة وجب على الشركاء ان يجيبوه الى أحد الأمرين ، فان اجابوه الى المهايأة وطلبوا تطويل الدور الذى يأخذ فيه نصيبه وطلب هو تقصير الدور وجبت اجابته

٥٠٦ ج ٢٠ ، ٤١٩ ج ٣٥ المقاسمة جنس غير جنس المعاوضة الخاصة وإن كان فيها شوب معاوضة حتى ظن بعض الفقهاء انها بيع

يشتراط فيها شروط البيع الخاص ١٩٦ ، ٢٥٦ ج ٣١ اذا كان الوقف على جهة واحدة فان عينه لا تقسم قسمة لازمة ، وصرحوا بجوازه اذا كان على جهتين ، تجوز المهايأة على منافعه ، لا فرق في ذلك بين مناقلة المنافع وبين تركها على المهايأة ، فان ( لم ) يتراضوا بذلك أعيد المكان شائما كما كان في العين والمنفعة

٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٣٠ اذا طلب أحد الشريكين القسمة فيما يقبلها وجبت اجابته بالنص والاجماع

١٣٧ ج ٣٠ ان لم تنقص حصة الشركاء في الاقطاع لا في الأرض ولا في الزرع فعليهم اجابة طالب القسمة

٤١٧ ج ٣٥ له عشرة أسهم من أصل أربعة وعشرين في بستان : اذا كان قابلا للقسمة وطلب الشريك القسم وجبت اجابته سواء كان الشريك الآخر رشيدا أو تحت الحجر (١)  
٤١٦ ج ٣٥ اذا كانت الدار تقبل القسمة ممن غير ضرر بحيث لا تنقص بالبيع اجبر الممتنع

١٣٣ ، ٣٣٠ ج ٣٠ وتعديل السهام بالأجزاء ان كانت الأموال متماثلة كالكيل والموزون ، وتعديل بالتقويم ان كانت مختلفة كالأجزاء الأرض ، وإن كانت من المعدودات كالابل والبقر والغنم قسمت أيضا على الصحيح وعدلت بالقيمة ، وإما الدور المختلفة ففيها نزاع

(١) وانظر المساقاة

٣٣٠ ، ٣٣١ ج ٣٠ كيف تكون قسمة ما اشتبه من الحيوان والثياب ، وكذلك الحيوان المشترك

٤١٧ ج ٣٥ وللحاكم ان يقاسم عن المحجور عليه اذا رآه مصلحة . واذا طلب الشريك : اما القسمة واما العارية فللحاكم ان يجيبه الى احدهما

٤١٩ ج ٣٥ القسمة افراز بين الانصباء ، الصحيح أنها ليست بيعا

٤١٩ ج ٣٥ قسمة اللحم بالقيمة الصحيح جوازه

٤١٩ ، ٤٢٠ ج ٣٥ تجوز قسمة الاموال الرطبة كالرطب والعنب والتين بلا ميزان

٤١٩ ج ٣٥ الصحيح في المعدودات كلها انها تقسم بالقيمة

٤١٩ ج ٣٥ تجوز قسمة الرمان والبطيخ والخيار عددا

٤١٩ ، ٤٢١ ج ٣٥ المقصود بالقسمة ان تكون بالعدل فاذا لم يمكن التعديل بالكيل

والوزن كان التعديل يقوم مقام ذلك من الخرص والتقويم في الاموال الربوية ، وتجوز قسمة الثمر قبل بدو صلاحه

٤١٩ ج ٣٥ تعديل الاجزاء تعتبر فيه الخبرة

### باب الدعاوي والبيئات

٣٨٩ ج ٣٥ الدعاوي - التي يحكم فيها ولاية الامور سواء سوا قضاة او ولاية او تسمى بعضهم في بعض الاوقات ولاية

الاحداث او ولاية المظالم او غير ذلك - قسمان (١) دعوى تهمة (٢) غير تهمة

٣٨٩ ، ٣٩٠ ج ٣٥ « دعوى التهمة » ان يدعى فعلا يحرم على المطلوب وجوب عقوبة .

٣٩٠ ج ٣٥ « غير التهمة » ان يدعى دعوى عقد من بيع او قرض او رهن او ضمان او دعوى لا يكون فيها فعل محرم مثل

الدين الثابت في التهمة

٣٩٠ ج ٣٥ كل من القسمين قد يكون دعوى حد لله محض كالشرب والزنا وقد يكون

حقا محضا لادمي كالايسوال ، وقد يكون فيه الامران كالسرقة وقطع الطريق

٣٩٠ ج ٣٥ هذان القسمان - دعوى العقد او دعوى فعل غير محرم - اذا اقام المدعى

فيه حجة والا فالقول قول المدعى عليه مع يمينه « لو يعطى الناس بدعواهم » « قضي باليمين على المدعى عليه »

٣٩١ ، ٣٩٢ ج ٣٥ ، ٣٨٨ - ٣٩٠ ج ٣٠ ، ٢٣٨ ج ٣٤ الحديث المشهور في السنة

الفقهاء : « البينة على من ادعى واليمين على من انكر » ليس اسناده في الصحة والشهرة

كثيره . . . ولا يقول بصومه الا طائفة من فقهاء الكوفة كما احتجوا بـ « لو يعطى

الناس بدعواهم » . . .

٣٩٢ - ٣٩٤ ج ٣٥ ، ٨١ ، ٣٨٨ ج ٢٠ سائر علماء الملة . . . تارة يحلفون المدعى ، وتارة يحلفون المدعى عليه

٣٩٢ ج ٣٥ ، ٢٣٨ ، ٣٨٨ - ٣٩٠ ج ٢٠ ، ٨١ ، ٢٣٨ ج ٢٤ والاصل عند جمهورهم

ان اليمين مشروعة في أقصى الجانبين ،  
وأجابوا عن الحديثين وعما في القرآن من  
ذكر الشاهدين والشاهد والمرأتين  
٣٩٢ - ٣٩٤ ج ٣٥ وقد ثبت عن النبي أنه  
طلب البينة من المدعي واليمين من المنكر في  
حكومات معينة ليست ممن جنس دعاوى  
التهمة ٠٠

٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٢ ج ٣٥ ، ٣٨٨ - ٣٩٠  
ج ٢٠ ، ٨١ ، ٢٣٨ ج ٣٤ البينة التي  
هي الحجة الشرعية : تارة تكون بشاهدين  
عدين وجلين ، وتارة رجلاً وامرأتين ،  
وتارة أربعة شهداء ، وتارة ثلاثة عند بعض  
العلماء ٠٠٠ في دعوى الافلاس ٠٠ وتارة  
تكون الحجة شاهداً ويمين الطالب ٠٠٠  
وتارة تكون نساً ٠٠٠ وتارة غير ذلك

٣٩٥ ج ٣٥ وتارة تكون الحجة اللوث  
واللطن والشبهة مع ايمان المدعين خسين ،  
كما امتاز اللعان بأن كانت أربع شهادات  
وقد تكون دلائل غير الشهود كالصفة في  
اللقطة

٣٢٠ ج ٣٤ هل رد اليمين كالاقرار  
او كالبينة

٣٩٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ج ٣٥ القسم الثاني  
من الدعاوى « دعاوى التهم » وهي دعوى  
الخيانة والافعال المحرمة مثل دعوى القتل  
وقطع الطريق والسرقة والعدوان على الخلق  
بالضرب وغيره ٠ هذا ينقسم المدعي عليه  
الى ثلاثة اقسام (١) ان كان برا لم تجز

عقوبته بالاتفاق ، واختلفوا في عقوبة  
المتهم له

٣٩٧ - ٣٩٩ ج ٣٥ ، ٢٣٥ ج ٣٤ (٢) ان  
يكون مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور ٠  
هذا يحبس حتى يتكشف حاله عند عامة  
علماء الاسلام (١)

٣٩٩ ج ٣٥ واختلفوا في مقدار الحبس في  
التهمة : هل هو مقدر أو مرجعه الى اجتهاد  
الامام

٤٠٠ ج ٣٥ ، ٢٣٥ ج ٢٤ (٣) ان يكون  
معروفاً بالفجور مثل المتهم بالسرقة والمتهم  
بقطع الطريق والمتهم بالقتل اذا كان أحد  
هؤلاء معروفاً بما يقتضى ذلك

٤٠٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ج ٣٥ ما علمت من  
أئمة المسلمين المتبعين قال ان المدعي عليه  
في جميع هذه الدعاوى يحلف ويرسل بلا  
حبس ولا غيره من جميع ولاية الأمور ، ومن  
زعم ان هذا على اطلاقه وعمومه هو الشرع  
فقد غلط غلطاً فاحشاً ٠٠ ويمثل هذا  
الغلط استجراً ولاية الأمور على مخالفة الشرع  
وخرج الناس الى أنواع من البدع السياسية  
(٢)

٣٩٩ - ٤٠١ ج ٣٥ ، ٢٣٥ ج ٣٤ الامتحان  
بالضرب ونحوه اختلف فيه هل يشرع  
للقاضي والوالي أو للوالي دون القاضي  
أو ليس لواحد منهما على ثلاثة اقوال

(١) وانظر الحبس الشرعي  
(٢) وتقدم الحبس في السرقة وقطع  
الطريق ونحوهما

٤٠٠ ، ٤٠١ ج ٣٥ ومن قال لا يضرب بل يحبس فحبس المتهم عندهم أبلغ من حبس المجهول ، وهل يحبس حتى يموت ، وكذلك المتبدع اذا لم ينته عن بدعته

٤٠١ ، ٤٠٢ ج ٣٥ والي الحرب ووالى الحكم كل منهما يفعل ما اقتضته ولايته الشرعية مع رعاية العدل وأصول الشريعة ٤٠٢ - ٤٠٧ ج ٣٥ ، ٢٤٠ ج ٣٤ ، ٣٢٤ ج ٢٨ لا أعلم منازعا في ان من وجب عليه حق من دين أو عين وهو قادر على وفائه ويستنتج أنه يعاقب حتى يؤديه أو يعرف بمكانه ونصوا على عقوبته بالضرب (١)

٤٠٢ ، ٤٠٣ ج ٣٥ وكذلك من وجب عليه احضار نفس لاستيفاء حق وجب عليه - مثل ان يقطع رجل الطريق ويفر الى بعض ذوى القدرة فيحول بينه وبين أخذ الحقوق أو الحدود منه - استحق العقوبة حتى يفعله

٤٠٣ ج ٣٥ وأما اذا كان الاحضار الى من يظلمه أو احضار المال الى من يأخذه بغير حق فلا يجب ولا يجوز

٤٠٣ ، ٤٠٤ ج ٣٥ وأما مواطن الاشتباه المشتعلة على الظلم من الجانبين مثل ولاية الأمور السلطانية اذا أخذوا ما ( لا ) يستحقونه وكان المستخرج لها ظالما في

(١) وانظر مقدار الضرب في التعزير

صرفها أيضا فليس على أحد ان يعين الظالم القادر على ابقائها في يده ولا يعين الطالب الظالم في قبضها ، بل ان ترجح أحد الجانبين بنوع من الحق أعان على الحق ، وان كان كل منهما ظالم ولا يمكن صرفها الى مستحق عدل بين الظالمين في ذلك

٤٢٨ ج ٣٥ دعواها بحقها بعد المدة الطويلة من غير مانع يعوق لا يقبل في أحد القولين

٤٠٤ ج ٣٥ اذا اقر حال الامتحان بالضرب أو الحبس هل يؤخذ به أو لا بد من اقرار آخر الا اذا ظهر صدقه

٣٢٨ ، ٣٢٧ ج ٣٠ وان لم يعرف مقدار الحلال والحرام جعل نصفين وأوصل النصف الثاني لأصحابه ان عرفهم والا تصدق به

٤٢٧ ، ٤٢٨ ج ٣٥ اذا قامت بينة شرعية على اقرارها بالقبض والابراء القرعى كانت دعوى ورثتها باطلة ، ولو أقاموا بينة واثبتوا ذلك عند الحاكم كانت بينة الاقرار بالقبض والابراء مقدمة والا ٠٠٠

٨١ ج ٣٤ الأصل المستقر في الشريعة ان اليمين مشروعة في جنية أقوى المتداعيين سواء ترجح ذلك بالبرأة الأصلية أو اليد الحسية أو العادة العملية

٣٢٣ ج ٢٩ الأصل فيما بيد المسلم ان يكون ملكا له ان ادعى ذلك أو يكون وليا عليه أو وكلا فيه

٨١ ، ٨٢ ج ٣٤ اذا تنازع الزوجان في متاع البيت حكم لكل منهما بما جرت العادة باستعماله اياه فيحكم للمرأة بمتاع النساء ، وللرجال بمتاع الرجال وان كان السيد الحسية منهما ثابتة على هذا وهذا

### باب الشهادات

١٦٨ - ١٧٠ ج ١٤ الشهادة تتضمن كلام الشاهد وقوله وخبره عما شهد به  
١٦٩، ١٧٠ ج ١٤ تنازع العلماء في الشهادة عند الحكام هل يشترط فيها لفظ أشهد ، كلام أحمد يقتضى أنه لا يعتبر ...

٩٩ ج ٢٨ الشهادة من المنافع التي يجب بذلها للناس عند الحاجة

٧٩ ج ٣١ ما علم الشهود من حق يصل الى مستحقه بشهادتهم لم يكتموا

٧٩ ج ٣١ وان كان يوجد من لا يستحقه ولا يصل الى مستحقه فليس عليهم ان يمينوا واحدا منها

٢٩٦ ج ٢٠ « يشهدون قبل ان يستشهدوا »  
٩٩ ، ٥٧٤ ج ٢٨ / ٢٨٨ ج ٣١ / ٣٠٨

ج ١٥ للفقهاء في اخذ الجمل على الشهادة اربعة اقوال ... (١) لا يجوز مطلقا

(٢) لا يجوز الا عند الحاجة (٣) يجوز الا ان تتعين عليه (٤) يجوز فان اخذ عند التحمل

لم ياخذ عند الاداء / واذا قام بها لضيافة / او رزقا مع العلم بكثرة من يشهد بالزور

٤٢١ ، ٤٣٠ ج ٣٥ الشاهد يشهد بما سمعه من كلام المقر سواء صدقه المقر له أو كذبه

٥٧٤ ج ٢٨ كانت العادة ان الشهود في الشام المرتزقة لا يشهدون في الاجتهادات ، بل بالحسيات

٢٥٦ ج ٣١ الشهادة في الوقف وفي الارث بالاستحقاق لا تقبل ، وكذا بطهارة المساء او نجاسته ، الشاهد يشهد بما علمه من الشروط

٤١٢ ، ٤١٣ ج ٣٥ ما يجرى به الشاهد وغيره مما يقدر في عدالته يشهد به اذا علمه الشاهد به بالاستفاضة

٣٠٦ ج ١٥ الاستفاضة ليست حجة في الرجم

٣٠٦ ج ١٥ اذا شهد شاهد أنه رأى الرجل والمرأة أو الصبي في لحاف أو في بيت فحاض أو رأهما مجريدين أو محلولي السراويل ويوجد مع ذلك ما يدل على ذلك من وجود اللحاف قد خرج عن العادة الى مكانهما أو كان مع أحدهما سراج فاطفاه كان من اعظم البيان على ما شهد به

٣٠٦ ج ١٥ ما جاءت به الشريعة التي أهلها كثير من القضاة والمتفقه زاعمين أنه لا يعاقب أحد الا بشهود عاينوا أو اقرار مسموع خلاف ما تواترت به السنة ...

### فصل

شروط من تقبل شهادته

٣٠٦ ج ١٥ قبول شهادة الصبيان في الجراح اذا أدوها قبل التفريق

٨٧ ج ١٤ لا تقبل شهادة النمي على المسلمين الا في الوصية في السفر عند ٠٠  
٣٩٦ ج ٣٠ اذا شهد عليه من اهل دينه المقبولين عندهم قبلت في أحد قولي العلماء  
٢٨٥ ج ٣ كان السلف مع الاقتتال يقبل بعضهم شهادة بعض

٣٧٧ ج ١٠ عقوبة الدنيا من الهجر الى القتل لا تمنع ان يكون العاقب عدلا او صالحا

٣٥٦ - ٣٥٨ ج ١٥ العدالة المشروطة في هؤلاء الشهداء هي الصلاح في الدين والمروءة : الصلاح في أداء الواجبات وترك الكبيرة (١) والاصرار على الصغيرة ، واستعمال ما يجمله ويزينه واجتناب ما يدينه ويشينه

استماع كلام النساء على وجه التلذذ به والنظر المحرم (٢)

٣٥٦ ج ١٥ ، ٥٧٣ ج ٢٨ أما أنه لا يستشهد أحد في وصية أو رجة في جميع الأمكنة والأزمنة حتى يكون بهذه الصفة فليس في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك  
٣٥٦ ج ١٥ ثم ان القائلين بهذا قد يفسرون الواجبات بالصلوات الخمس وتحوها ، قد يجب على الانسان من حقوق الله وحقوق

- (١) وانظر حد الكبيرة ص ١٣٨ ج ١  
الفهارس العامة  
(٢) انظر ص ٢٧٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨

عباده مالا يحصيه الا الله مما يكون اعظم اثما من شرب الخمر والزنا ومع ذلك لم يجملوه فادحا في عدالته : اما لعدم استعمار كثرة الواجبات أو لتفتانهم الى ترك السيئات دون فعل الواجبات

٣٥٧ ج ١٥ قول القائل : الأصل في المسلمين العدالة باطل

٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ١٥ ، ٤١٥ ج ٣٥ ، باب الشهادة ، مداره على أن يكون الشهيد مرضيا أو يكون ذا عدل يتحرى القسط والعدل في أقواله وأفعاله والصدق في شهادته وخبره وكثيرا ما يوجد هذا مع الاخلال بكثير من تلك الصفات ، وكثيرا ما توجد بدون هذا ، لكن يقال ان ذلك مظنة الصدق والعدل ٠٠٠ (١)

٣٠٧ ج ١٥ الأمر بالتثبت في خبر الفاسق ، من الأنبياء ما ينهى فيه عن التبين ، ومنها ما يباح فيه ترك التبين ، ومن الأنبياء ما يتضمن العقوبة لبعض الناس

٣٠٧ ج ١٥ متى اقترن بخبر الفاسق دليل آخر يدل على صدقه فقد استبان الأمر وزال التثبت

١٢٥ ج ١٣ قبول شهادة اهل الأهواء والصلاة خلفهم ، من رداه - كمالك واحمد - فليس ذلك مستلزما لاثمهما بل لانكار

- (١) وانظر ص ٢٨٣

المنكر وهجر من أظهر البدعة (١)

٤٨ ، ٤٩ ج ٧ الأخذ بالرخى (٢)

ولا تقبل شهادة الرقاص (٣)

٤٠٩ ج ٣٥ تقبل شهادة المرأة في الجملة

٤٠٩ ج ٣٥ ، ٨٧ ج ١٤ قبول شهادة العبد

٤١١ ج ٣٥ أشهد على نفسه أن وارثي هذا

لم يرثني غيره لا تقبل أن كان له وارث غيره في الشرع

#### باب موانع الشهادة وعدد الشهود

٤١٠ ج ٣٥ إذا ذكر أن له عيال فهل

يبطل نكاح شريتها لا برشاع ولا غيره

٣٠٤ ج ١٥ نصاب الشهادة مختلف

باختلاف السبب

نصاب الشهادة بالزنا واللواط والاقترار

به (٤)

٤١٠ ج ٣٥ إذا ذكر أن له عيالا فهل

يفتقر الى بيعة ، وإذا رأى الإمام قول من

يقول يفتر الى بيعة فلا نزاع أنه لا يجب

أن تكون من الشهود المعدلين ، بل يجب

أنهم لم يرتزقوا على الشهادة ، إذا أتى

الواحد من هؤلاء بمن يعرف صدقه من جيرانه

(١) وانظر بحث تكفير أهل البدع

والأهواء ص ٥٥، ٦١ ، ١٤٦، ٥٦ -

١٢٤، ١٥٣ ج ١ الفهارس العامة ،

وص ١٧٤ ، ١٧٥

(٢) انظر ص ٢٧ - ٢٩

(٣) انظر ص ٢٩٧ ، ٢٩٨

(٤) انظر ص ٣٦٢ ، ٣٦٣

ومعارفه وأهل الخبرة الباطنة قبل ذلك

منهم

٤١٠ ج ٣٥ إذا شهدوا أنه معسر عما لزمه من

الدين وعرفوا قدره صححت الشهادة ولا يمنع

قدرته على وفاء بعضه ، وتصح الشهادة

بذلك وإن لم يعرفوا قدره إذا شهدوا أنه

لا يقدر على وفاء شيء

٤١٠ ج ٣٥ إذا كان الدين عن معاوضة

وكان له مال معروف فشهدوا بذهاب ماله

صار بمنزلة من لم يعرف له مال ، وفي مثل هذا

القول قوله مع يمينه أنه معسر عاجز عن وفاء

ما يحلف عليه ، أن ادعى العجز عن وفاء

قليل وكثير حلف على ذلك وحصل المقصود

بذلك ، وإن ادعى أنه ليس له إلا كذا حلف

عليه ، أحد القولين أنه لا بد أن تكون

البيعة الشاهدة بعسره ثلاثة إذا كان له

مال بخلاف ما لو شهدت بتلف ماله

بسبب ظاهر

#### الشهادة على الشهادة

٤١٥ ج ٣٥ إذا رجع عن شهادته قبل

الحكم بها لم يحكم بها ، وإذا كان يعلم أنه

قد غلط وجب عليه أن يرجع ، ولا يقدح

ذلك في دينه وعدالته

#### باب اليمين في الكفاوي

٣٩٧ ج ٣٥ الحدود التي لا يحلف فيها

المسعى عليه عند عامة العلماء إذا أخذ

المستحق ماله

٣٢٨ ج ٣١ إذا جحد الورثة الوصية حلفوا



٤٢٢ ج ٣٥ اذا ادعى أنه لم يبرؤه من ذلك  
الحق وأن الغريم يعلم أنه لم يبرؤه منه  
وطلب يمينه انه لم يبرؤه منه فله ذلك  
٣٢١ ج ٣١ اذا علم ان عليه حقا وشك  
في أدائه لم يحلف بل اذا حلف المدعى عليه  
واعطاه فقد فعل الواجب  
٣٢١ ج ٣١ اذا ادعى عليه بأمر لا يعلم  
ثبوته ولا انتفاءه لم يحلف على نفيه يمين  
بت  
١٦ ، ١٧ ج ٣٤ اذا ادعت عليه مطلقة بعد  
ست سنين ببيت بعد ان تزوجت بأخر  
نصفه اليمين ٠٠

#### باب الاقارار

١٧٠ ج ١٤ الاقارار لا يشترط فيه لفظ  
الشهادة  
٤٣١ ج ٣٥ اذا كتب عليه حجة اقر بها  
وهو مكره بغير حق لم يصح اقراره ،  
ولا يجوز الزامه بما فيها  
٤٠٤ ج ٣٥ اذا اقر حال الامتحان بالضرب  
أو الحبس هل يؤخذ به اذا علم صدقه  
أو لا بد من اقرار آخر  
٤٢٥ ج ٣٥ اذا اكرهه بغير حق كان اقراره  
باطلا والشهادة على الاقارار لا تنفذه ، واذا  
اقام بينة على ذلك سمعت  
٦٦ ، ٤٢٨ ج ٣٥ خط الميست كلفظه في  
الاقارار والوصية ونحوهما  
١٥٦ ج ٣٤ اذا اتهموا بقتيل فضربوا  
فاقر واحد منهم هل يسرى على الباقيين

٣٠٥ ج ٣١ اذا قال يدفع هذا المال الى  
يتامى فلان في مرض موته ولم يعلم احوال اقرار  
او وصية : ان كان هناك قرينة تبين مراده  
والا جعل وصية

٤٢٦ ، ٤٢٧ ج ٣٥ ماتت وخلفت زوجا  
واولادا اشقاء ولأم فاقرت للأشقاء في مرض  
موتها بألف درهم . اذا كانت كاذبة فهي  
عاصية والا فهي محسنة ، وأكثر العلماء  
لا يقبلون هذا الاقرار في الظاهر ، وان وجد  
شواهد خلاف هذا الاقرار عمل به ، وان  
ظهر شواهد كذبه أبطل

٤٢٣ ج ٣٥ اذا أقر ان جميع مالي بيتي  
ملك لزوجتي الا السلاح والدواب وآلة  
الغسيل كان اقراره صحيحا ، وان كان  
مستنده في هذا الاقرار أنه ملك لزوجته  
تملكا شرعيا لازما كان الاقرار صحيحا  
باطنا وظاهرا

٤٢٤ ج ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٤ ج ٣١ اقراره  
لزوجته لا يصح ، وكذا اقراره للوارث  
لا يجوز ، وكذا اقراره بالدين الذي إبرأته  
صاحبه ، واذا إبرأته من الصداق ثم اقر  
لها به ولو جمل ذلك تسليمكا لها

٤٢٩ ج ٣٥ اذا أقر لأبنتيه بمال في ذمته  
ولم يكن لهما قبل ذلك في ذمته مال لم  
يصر لهما عليه شيء بهذا الاقرار (١)

(٢) الاقرار بالنسب

(١) وتقدمت الوصية والعطية

(٢) انظر ص ٣٢٧ ، ٣٢٨

## فصل

٤٢٣ ، ٤٢٧ ج ٣٥ اذا ادعى ما يناقض  
اقراره وابراءه ...

٣٠٦ ج ٣١ ، ٤٢٨ ج ٣٥ اذا ادعى في  
الاقرار أنه أقر قبل القبض ...

٤٧ ج ٣٠ اذا أقر بمال لايتام ثم أنكر ،  
ثم في مرضه طلب الابراء منهم لم يصح  
الابراء

## فصل

٤٢١ ج ٣٥ الاقرار يصح بالمعلوم والمجهول  
والتميز وغير المتميز

٣٢٠ ج ٣١ الاقرار بالمجهول جائز

٤٣٠ ج ٣٥ المقر اذا فسر كلامه بما يمكن

في العادة عمل بموجبه ، وإن كذبه المقر  
حلف المقر على نفي ما ادعاه المقر له

## آخر الفهارس العامة للفقهاء

فهرس موضوعات

المجلدين



## فهرس المواضيع والفنون

الواردة في الفهارس العامة للمجلدين مرتب على حروف الهجاء

### ( حرف الألف )

أرض ص ٣٢٠ ، ٢٩١ ،	أحكام امهات الأولاد	آداب القاضي ص ٤١٧ ج ٢
٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥ ( × )	ص ٢٧٧ ج ٢	آثار الصالحين ص ١١ ، ١٣ ج ١
أرضون ص ٨٩ ج ١	أحوال الأم ص ٢٨٢ ج ٢	آداب الأكل والشرب
أركان النكاح ص ٢٧٩ ج ٢	أحياء الموات ص ٢٤٦ ج ٢	ص ٢٩٨ ج ٢
أركان الصلاة ص ٦٥ ج ٢	اختلاف التنوع صنفان	إبدال الوقف ص ٢٥٩ ج ٢
إزالة النجاسة ص ٤٢ ج ٢	ص ٢٤٠ ج ١	أبوي الرسول ص ٤٨ ج ١
أسباب المغفرة ص ٥٤ ج ١	اختلاف التضاد ص ٢٤٢ ج ١	اتخاذ الوسائط ص ٨ ج ١
أسباب النزول وقوائد	إخراج الزكاة ص ١٠٣ ج ٢	اتصاف الله بالصفات
معرفتها ص ٢٤١ ج ١	أخص وصف الله ص ١٠٢ ج ١	الفعلية أزلا ص ٩٦ ج ١
استقبال الحجرة حال	ج ١	اثبات صفات الله ص ٧٤ ج ١
السلام ص ١٧ ج ١	أخلاق ص ١٩٣ ج ١	اجتناب النجاسة ص ٥٤ ج ٢
استلزام الايمان المطلق	آداب السلام عليه وعلى	اجماع أهل المدينة ص ١٠ ج ٢
للأعمال ص ١٣٠ ج ١	صاحبيه ص ١٧ ج ١	ج ٢
استمداد علم التفسير	آداب المحتسب ص ١٥٣ ج ٢	أجناس العبادات الشرعية
ص ٢٣٩ ج ١	أدلة اثبات الصانع	ص ١٩٣ ج ١
استواء الله على العرش	ص ٢١ ، ٢٣ ج ١	أحاديث السؤال بالخلقين
ص ٨٥ - ٨٧ ، ٢٨٤ ج ١	أدلة الأحكام ص ٧ ج ٢	ص ١٦ ج ١
استيفاء القصاص ص ٣٥٠ ج ٢	أذكار معينة لبعض	احترام المصحف ص ٢٣٠ ج ١
أسماء الله وصفاته حقيقية	الصوفية ص ١٩٥ ج ١	أحسن طرق التفسير
ص ١٠٢ ج ١	إرادة الانسان بعمله	ص ٢٣٩ ج ١
( × ) وانظر علم الفلك	الدنيا ص ١٤ ج ١	

أقوال وأشعار لأهل وحدة	أعلم الناس بالتفسير	أسماء الله ص ٧٢ - ٧٤
الوجود ص ٣٤ ج ١	ص ٢٤٥ ج ١	ج ١
كبار مفسري القرآن	أعلم الناس بحديث النبي	أسماء القرآن ص ٢٢٣
ص ٢٤٥ ج ١	وآثار الصحابة والتابعين	ج ١
الله في السماء ص ٨٨ ج ١	ص ٢٤٤ ج ١	أشعارات الصوفية
الفاظ ابن عربي ص ٣٣	أعمال القلوب ص ١٨٣	ص ٢٠٧ ، ٢٤٣ ج ١
ج ١	ج ١	أشراط الساعة ص ٤٥
أمثال القرآن ص ٢٣٧	أعياد اليهود والنصارى	ج ١
ج ١	ص ٣١٠ ج ١	أصح التفاسير ٢٤٤ ج ١
امرأة المفقود ص ٣٣٢	أفضل الأنبياء ص ٥٣ ج ١	أصح كتب التفسير
ج ٢	أفضل أولياء الله أنبياءه	ص ٣٧٧ ج ١
أمراض القلوب وشفاؤها	ص ٥٣ ج ١	أصول التفسير ص ٢٣٥
ص ١٩٢ ج ١	أفضل الطرق طريقة	ج ١
أنت وحظك ص ١٣ ج ١	الرسول وصحابته	أصول فقهاء الحديث
انزله في ليلة القدر	ص ١١٨ ج ١	ص ٢٦ ج ٢
ص ٢١٨ ج ١	أفعال الله قسمان ص ٩٥	أصول الفقه ( فن )
أنواع الشرك ص ٧ ج ١	ج ١	ص ٣ - ٣٠ ج ٢
أنواع العبادة ص ٤ ج ١	أفعال العباد ص ١٤٧ ج ١	أصول مسائل الفرائض
أصل الحلول والاتحاد	أفعال العبد ص ١٤٤ ج ١	ص ٢٧٤ ج ٢
أربعة أقسام ص ٢٧٠، ٣٢	أقسام السلوك ص ١٨٢	أطفال المؤمنين ص ٨٤ ج ١
ج ١	ج ١	أطفال المشركين ص ٤٨
أهل الزكاة ص ١٠٤ ج ٢	أقسام القرآن ص ٢٣٨	ج ١
أهل الوحدة ص ٣٢-٣٩	ج ١	اعتقاد السلف وأهل
ج ١	أقسام القياس ص ١٦٦	السنة على سبيل الاجال
أوقات النهي ص ٨٣ ج ٢	ج ١	ص ٤٣ ج ١
أولوا الأمر ص ٢٧٤ ج ١	أقوال بعض الأئمة كالأربعة	أعداء الخلفاء الراشدين
أولياء الشيطان ص ٢١٠	ص ١٠ ج ٢	ص ٥٥ ج ١
ج ١	أقوال المرجئة في الإيمان	أعراب القرآن ص ٢٢٥
أئمة الفقهاء المجتهدون	ص ١٣١ ج ١	ج ١
ص ٢٧ ج ٢	أقوال الناس في كلام الله	أعلم أهل الأرض
الآنية ص ٣٣ ج ٢	وتكليمه ص ٧٧ ج ١	بالتفاسير ص ٢٤٤ ج ١
		أعلم الناس بعلم الحديث
		ص ٣٧٦ ج ١

(×) الأرض	الاحتكار من ١٩٤ ج ٢	الآثار التي بمكة
الأسباب من ١٤٨ ج ١	الاحتياط من ٥ ج ٢	من ١٤٩ ، ١٥٠ ج ٢
الاستبراء من ٣٣٤ ج ٢	الاحداد من ٣٣٣ ج ٢	الاباحية من ٣٨٠،٣٥٠،٥
الاستثناء في الاسلام	الاحرام من ١١٨ ج ٢	٢٠٥ ج ١
من ١٣٧ ج ١	الأحرف السبعة من ٢٤٦	الأبدال من ٢١١ ج ١
الاستثناء في الايمان	ج ١	الآبيات الملحنة من ١٩٩
من ١٣٧ ، ١٣٦ ج ١	الأحكام من ٢٦٨ ج ١	ج ١
الاستثناء في الطلاق	الأحكام الخمسة من ٤ ج ٢	الاتحادية ٣٢ - ٣٩
من ٣١٤ ج ٢	الأحوال من ٩٤ ج ١	من ٢٦٩ ، ٣١٣ ج ١
الاستحسان من ١٢ ج ٢	الأحوال الايمانية	الأتيان من ٩٤،٩٣ ج ١
الاستشفاع من ١٧،١٤	من ٢١١،٢١٣،٢١٢ ج ١	الاثبات في الجملة
ج ١	الأحوال الشيطانية	من ١١٩ ج ١
الاستصحاب من ١١ ج ٢	والنفسية من ٢١١ ج ١	الاجارة من ٢٢٧ ج ٢
الاستطاعة من ١٤٩ ج ١	الاختلاف في التفسير	الاجازة من ٣٧٥ ج ١
الاستعاذة من ٩٠،٢٥٢ ج ١	من ٢٤٢ ج ١	الاجتهاد من ٢٠،٢٢ ج ٢
الاستماعة من ٤ ج ١	الاختلاف في طريقة	الاجماع من ٣٧١ ، ٢٧٥
الاستفاضة من ٨،٤ ج ١	التصوف، والتصوفية،	ج ١ ، ٩ ، ١٠ ج ٢
الاستفغار من ١٨٧،١٨٩	من ١٨٢ ج ١	الاجاع هل تصديق الخبر
ج ١	الاخلاص من ١٨٣ ج ١	من ٢٤٣ ج ١
الاستفتاح من ٥٨ ج ٢	الأخوة من ٣٨٦ ج ٢	الأحاديث الاسرائيلية
الاستكبار من ٥ ج ١	الاداء من ٧ ج ٢	من ١٢ ج ٢ ، ٢٣٩ ج ١
الاستماع من ٢٠١ ج ١	الأدعية غير المشروعة	الأحاديث المنكرة من ٣٧٣
الاستنجاه من ٣٤ ج ٢	من ١٩٨ ج ١	ج ١
الاسرائيليات من ٣٧٤	الأدلة من ١٧٠ ج ١	الأحاديث التي تناولها
ج ١	الأذان من ٤٩ ج ٢	المؤلف بالشرح ، أو
الأسف من ٨٢ ج ١	الأذكار غير المشروعة	التصحيح ، أو التضعيف
الاسلام من ١٢٩،٣ ج ١	من ١٩٨ ج ١	أو الجمع أو غير ذلك
الاسلام مبني على أصليين	الارادة من ١٧٩،٨٠ ج ١	وهي مرتبة على جروف
من ٥ ج ١	الأزجال من ٢٣٨ ج ٢	الهجاء من ٤٦٨-٣٨٠ ج ١
الاسلام دين ودولة		الاحتفاء من ١٩٧ ج ١
من ١٦٣ ج ٢		
(×) وانظر علم الفلك		

الاسماء ص ٧٢-٧٤ ج ١	الاقالة ص ٢٠١ ج ٢	ص ٢٥٥ ج ١
الاسماء الحسنى ص ٢٨٥	الاقتداء ص ٨١ ج ٢	الامر ص ١٧ ج ٢ ، ٨٤ ج ١
٧٢ - ٧٤ ج ١	الاقرار ٤٢٧ ج ٢	الامر بالمعروف والنهي
الاسم الأعظم ص ٢٦٦	الاقرار بمشارك في الميراث	عن المفكر ص ١٥٢ ج ٢
ج ١	ص ٢٧٦ ج ٢	الاسماك عما شجر بين
الاسم والمسمى ص ٧٤	الاقسما ص ٣٦٩ ج ٢	الصحابه
ج ١	الأقطاب السبعة ص ٢١٢	الامية ص ٢٥٨ ج ١
الاشارات ص ٢١١ ج ١	ج ١	الانابة ص ٤ ج ١
الاشتراك ص ١٤ ج ٢	الاقطاع ص ٢٤٧ ج ٢	الانبياء افضل من الاولياء
الاشتراك اللفظي ص ١٠٢	الاقيسة ص ١٧٠ ج ١	ص ٢١٠ ج ١
ج ١	الاقيسة العقلية التي	الانبياء جاؤا بالاثبات
الاصطلاح ص ١٩٠ ج ١	اشتمل عليها القرآن	المفصل والنفي المجمل
الاصوليون ص ٤ ج ٢	ص ٢٩٨ ج ١	ص ١١٠ ج ١
الاصول العقلية ص ١١٥	الاكتار من العمرة والموالة	الانتساب الى الفقر او
ج ١	بينها ص ١٥٠ ج ٢	التصوف ٠٠ او الى
الاضافات ص ٩٤ ج ١	الاله ص ٣ ج ١	مشايخه واتباعهم
الاطمة ص ٣٩٨ ، ٣٨٩	الالفاظ المتبدعة عموما	ص ١٧٩ ج ١
ج ٢	ص ١١٤ ج ١	الانتقال ص ٩٤ ج ١
الاعادة ص ٧ ج ٢	الالفاظ المتواطئة ص ١٤	الانحراف ص ١٩٣ ج ١
الاعتصام بالسنة ص ٦٠	ج ٢ ، ٢٤١ ج ١	الانحناء لغير الله ص ١٨
ج ١	الالفاظ المشتركة ص ٢٤	ج ١
الاعتكاف ص ١١٤ ج ٢	ج ٢ ، ٢٤١ ج ١	الأوتاد ص ٢١١ ج ١
الاعراض ص ١١٤ ج ١	الالفاظ المتباينة ص ١٠٢	الاقاف ص ٢٤٩ - ٢٦٤
الافتاء ٤١٠ ج ٢	ج ١	ج ١٣ ، ٢٤٩ ، ٢٦٤
الافتراق ص ٦١ ج ١	الالفاظ المترادفة ص ١٠٢	الايام ص ٢٨٣ ج ١
الافعال الاختيارية	ج ١	الايلاء ص ٣٢٤ ج ٢
الافلاك ص ٢٨ ، ٣٠	الالهام ص ١٢ ج ٢	٤٠٣ ج ٢ الأيمان
٣٢٠ ، ٨٧ ج ١ (x)	الالفاظ المتكافئة ص ١٠٢	الايان ( فن ) ص ١٢٩ -
(x) وانظر علم الفلك	ج ١	٢٧٩ ، ٢٦١ ج ١
	الامان والهدنة ص ١٨٢	ج ٢
	ج ٢	



تأويل الصفات والأسماء	بين أسماء الله وصفاته	الايمان بالرسل والأنبياء
ص ١٠٥ ج ١	وبين أسماء خلقه قدر	ص ٤٤ ج ١
قد تتحمل الشياطين ان يدعو	مشترك ص ١٠٢ ج ١	الايمان بصفات الله
غير الله أو يتعبد بعبادة	البارى ص ٢٨١ ج ١	ص ٤٣ ج ١
لم يشرعها ص ١٨ ج ١	الباطل ص ٧ ج ٢	الايمان بالقدر ص ١٤٣
تحديد النسل ص ٣٠٠	الباطن ص ٩٢ ج ١	ج ١
ج ٢	البخل ص ١٩٣ ج ١	الايمان بالقرآن ص ٢١٧
تحزيب القرآن ص ٢٤٧	البدع في القرآن ص ٢١٩	ج ١
ج ١	ج ١	الايمان بالملائكة ص ٤٣
تحسين العقل وتقييده	البدعة ص ٦٠ ج ١	ج ١
ص ١٥١ ج ١	البر ص ٣٦١ ج ١	الايمان باليوم الآخر
تحقيق الرسول للتوحيد	البرهان ص ١٦٧ ج ١	ص ٤٥ ج ١
ص ١١ ، ١٣ ج ١	البرهاني ( القياس )	الايمان مخلوق أو غير
تحقيق المناط ص ٢٠ ج ٢	ص ١٦٦ ج ١	مخلوق ص ١٣٧ ج ١
تخريج المناط ص ٢٠	البسط ص ٨٣ ج ١	الايمان والاسلام
ج ٢	البسطة ص ٢٥٢ ج ١	عند الخوارج والمعتزلة
تدليس السلع ص ١٩٧	ج ٥٩ ج ٢	ص ١٣٢ ج ١
ج ٢	البصر ص ٧٦ ج ١	الايمان والاسلام في
ترتيب الآيات ص ٢٤٦	ج ١	الشرع ص ١٢٩ ج ١
ج ١	البفضاء ص ١٩٣ ج ١	( حرف الباء )
ترتيب الأدلة ص ٢٩ ج ٢	البفض ص ٨٢ ج ١	بحر ص ٨٨ ج ١
ترتيب الأربعة في الخلافة	البغي ص ١٩٣ ج ١	بحرف ( كلام الله )
ص ٥١ ، ٥٢ ج ١	البيان ص ١٧ ج ٢	ص ٨٠ ج ١
ترتيب السور ص ٢٤٦	البيع ص ١٨٥ ج ٢ ،	بخس المكيال والميزان
ج ١	ج ٢٦٧ ج ١	ص ٢٠٣ ج ١
ترك الجماعة ص ١٩٥ ج ١	( حرف التاء )	بيت المال ص ١٧٩ -
ترك الجمعة ص ١٩٥ ج ١	تأصيل الأنبياء ص ٢٣	ج ١٨٢ ج ٢ ( x )
ترك الدنيا والانقسام في	ج ١	بيع الأصول والثمار
ذمها ص ٢٠٤ ج ١	تأصيل الفلاسفة	ص ٢٠٥ ج ٢
ترك الطريق ص ٢٠٥ ج ١	والتكلمين والصوفية	( x ) وانظر ص ٣٣٧
تسلسل الحوادث ص ٢٥	ص ١٣ ج ١	ج ٣٠

تفضيل الفقير على الصوفي	تعليق الطلاق بالولادة	تسمية المسائل العلمية
ص ١٧٨ ج ١	ص ٣١٨ ج ٢	مسائل أصول والعلمية
تقسيم الكلام والأسماء	تعليق الحكم بعلتين	مسائل فروع ص ١٢٤
ص ١٣ ج ٢	ص ٢٢ ج ٢	ج ١
تقبيل الأرض ص ١٨ ج ١	تعيين صفات الكمال	تصحيح الأئمة ص ٣٧٢
تقسيم الكلام الى حقيقة	واضدادها وتحقيق المناط	ج ١
ومجاز ص ١٠٦ ج ١	فيها بالعقل ص ١٠٠ ج ١	تصوف ص ١٧٦ - ٢١٣
تكفير الجهمية ص ١٢٤	تغطية الوجه ص ١٩٥	ج ١
ج ١	ج ١	تصويب المجتهدين
تكلم الله بالقرآن ص ٢١٧	تفاضل الناس في	وتخطئهم وتأييهم
ج ١	ولاية الله ص ٢١٠ ج ١	ص ٢٢ ج ٢
تكليف مالا يطاق ص ٦	تفاضل الصحابة ص ٤٩	تعارض الحسنات
ج ٢ ، ١٤٩ ج ١	ج ١	والسيئات ص ٢١ ج ٢
تكليم الله لموسى ص ٨٩	تفاضل كلام الله ص ٨٠	تعريب المنطق ص ١٦٠
ج ١	ج ١	ج ١
تكليم الله على ثلاثة أوجه	تفتيل الشعر ص ١٩٥	تعليق الطلاق بالشروط
ص ٨٩ ج ١	ج ١	ص ٣١٤ ج ٢
تلاوة القرآن ص ٢٤٧	تفريق القرآن ص ٢٤٧	تعليق الطلاق بالأذن
ج ١	ج ١	ص ٣١٩ ج ٢
تناقض المتكلمين وحيرتهم	تفسير الاسراء والمعراج	تعليق الطلاق بالحلف
ص ١١٨ ج ١	الذي ألفه الرازي ص ١٩٧	ص ٣١٩ ج ٢
تنزيه أهل السنة عن	ج ١	تعليق الطلاق بالحمل
الحشو وكل لقب مذموم	تفسير القرآن العظيم	ص ٣١٨ ج ٢
ص ٦٣ ج ١	( فن ) ص ٢٥٢ - ٣٦٦	تعليق الطلاق بالحيف
تنقيح المناط ص ٢٠ ج ٢	ج ١	ص ٣١٨ ج ٢
توحيد الأسماء والصفات	تفضيل السلف على	تعليق الطلاق بالطلاق
( فن ) ص ٧٢ - ١٢٥ ج ١	الخلف ص ٦٣ - ٦٧ ج ٢	ج ٢
توحيد الالهية ( فن )	تفضيل الفقير الصابر	تعليق الطلاق بالكلام
ص ٣ - ١٨ ج ١	على الفني الشاكر	ص ٣١٩ ج ٢
توحيد الربوبية ( فن )	ص ١٧٨ ج ١	تعليق الطلاق بالمشفقة
ص ٢١ - ٣٢ ج ١		ص ٣١٩ ج ٢

التعليم من ٩٩ ج ١	التسمين في الأموال ص ١٩٢	توحيد. العبادة ص ٣ ج ١
التغير من ٢٠٠ ج ١	ج ٢	التأويل من ١٠٩، ١٠٨
التفريق بين العبادات	التسول من ٥ ج ١١٥، ١١٥	٢٣٥، ٢٦٨، ٢٦٩ ج ١٠
الاسلامية والعبادات	ج ٢	التأويل في الحلف
البنعية من ١٦ ج ١	التشبه بالأدعيين الذين	ص ٣٢١ ج ٢
التفريق بين لفظ الدين	جنسهم ناقص والتشبه	التبرك من ١٣، ١٢ ج ١
والإيمان من ١٣٦ ج ١	بالبهائم ٠٠ ص ٢٥٦، ٢٥٧	التجلى من ٩٤ ج ١
التفسير من ٢٣٥ ج ١	ج ٢	التحاكم الى الشريعة
التفسير (فن) من ٢٥٢ -	التشبيب من ٣١٢ ج ١	ص ٤١٢ ، ٤١٣ ج ٢
٢٦٦ ج ١	التشبيه من ٦٧ ج ١	التحسين والتقييح ص ٥
التفسير بالرأي المجرد	التشكيك من ١٠٢ ج ١	ج ٢
ص ٢٤٥ ، ٢٤٠ ج ١	التصرف في المبيع قبيل	التحريف من ١٠٤ ج ١
التفسير والتأويل	القبض وما يحصل به	التحزب من ١٧٠ ج ٢
ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ج ١	القبض من ١٩٩ ج ٢	التحيز من ١١٤، ٨٨ ج ١
التفسير والفرجة من ٢٣٥	التصوف ( فن )	التخبير بالثمن من ١٩٨
ج ١	ص ١٧٦ - ٢١٣ ج ١	ج ٢
التفسيق من ١٣٨، ١٣٩	التصوف من ١٨٢ ج ١	التخليد في النار
ج ١	التصوير من ١٤ ج ١	ص ١٣٩ ج ١
التفصيل بين الملائكة	التضاد من ٢٤٢ ج ١	التخميس من ٢٤٥ ج ١
والناس من ٥٣ ج ١	التعارض من ٣٧٣ ج ١	التداوي من ٩٢ ج ٢ ( × )
التقدير من ١٤٣ ج ١	التعبيد في الأسماء لغير الله	الترادف في اللغة من ٢٤١
التقليد من ٢٧ ج ٢	ص ١٨ ج ١	ج ١
التكبير في أوائل السور	التعدد من ١١٣ ج ١	الترادف في ألفاظ القرآن
وأواخرها من ٢٤٦ ج ١	التعري من ١٩٥ ، ١٩٧	ص ٢٤٢ ج ١
التكسب من ٢٠٥ ج ١	ج ١	التردد من ٩٩ ج ١
التكفير من ١٣٨ ، ١٣٩	التغزل من ١٩٧ ج ١	التركيب من ١١٣ ج ١
ج ١	التعزير من ٣٧٠ ج ٢	التسمير في الأعمال ص ١٩٤
التكليف بشروطه من ٦	التعشير من ٢٤٦ ج ١	ج ٢
ج ٢	التعليق نوعان ص ٣١٥	
	ج ٢	( × ) ويأتي في الطب

## ( حرف الحاء )

حجج الاتحادية ص ٣٦  
ج ١  
حج المساعد ص ١٠ ، ٩  
ج ١  
حجرة النبي ص ١٢ ج ١  
حد علم المنطق ص ١٦٠  
ج ١  
حد الزنا ص ٣٦٠ ج ٢  
حد قطاع الطريق  
ص ٣٧٤ ج ٢  
حد القذف ص ٣٦٣ ج ٢  
حد المسكر ص ٣٦٤ ج ٢  
حديث المعراج ص ٢٩٧  
ج ١  
حديث ( فن ) ( خ )  
ص ٣٨٠ - ٤٦٨ ج ١  
الحرب من يقدم في ولايته  
ص ١٦٦ ج ٢  
حروف القرآن غير مخلوقة  
ص ٢٢٤ ج ١  
حروف المعجم حل هي  
قديمة ص ٢٢٤ ج ١  
حروف القرآن ومعانيه  
ص ٢٢٠ ج ١  
حساب الخلاق ص ٤٧  
ج ١  
حسن غريب ص ٣٧٢  
ج ١  
( خ ) مرتب على حرف  
الهاء.

جمع أهل التمثيل بين  
التمثيل والتعطيل ص ١٢٥  
ج ١  
جمع القرآن ص ٢٤٥ ج ١  
جمع القراءات ص ٢٤٦ ج ١  
الجهاء ص ١٦٠ ، ١٤ ج ١  
الجائز ص ٤ ج ٢  
الجسدي ( قياس )  
ص ١٦٦ ج ١  
الجد والاخوة ص ٢٧٢  
ج ٢  
الجسم ص ١١٣ ج ١  
الجمالة ص ٢٤٨ ج ٢  
الجمع بين الصلاتين  
ص ٨٤ ج ٢  
الجن ص ٢٨٢ ج ١  
الجنايات ص ٣٤٥ ج ٢  
الجناز ص ٩٢ ج ٢  
الجنب ص ٩٩ ج ١  
الجنة ص ٤٨ ، ٢٥٦ ج ١  
الجنة التي أهيئت منها  
آدم ص ٤٨ ج ١  
الجهاد ص ١٦١ - ١٨٥  
الجهل ص ١٩٢ ج ١  
الجهة ص ١١٤ ، ٨٨ ج ١  
الجوار ص ٢١١ ج ٢  
الجوع ص ١٩٧ ، ١٩٥ ج ١  
الجوهر ص ١١٣ ، ١١٤  
ج ١  
الجزء الفرد ص ١١٣  
ج ١

التكليم ص ٧٦ - ٨٠ ج ١  
التلاوة ص ٢٢٨ ج ١  
التمائم ص ١٣ ج ١  
التذهب ص ٢٧ ج ٢  
التنازع في التفسير  
ص ٢٤٠ ج ١  
التنجيم ص ١٣ ج ١ ،  
٣٩٦ ج ٢  
التنفيل ص ١٦٩ ج ٢  
التواتر ص ٢٤٦ ج ١  
التوبة ص ١٨٧ ، ١٨٨  
ج ١  
التوحيد نوعان ص ٣ ج ١  
التوسل ص ١٧ ، ١٤ ج ١  
التوكل ص ٢٠٦ ، ١٨٢  
ج ١  
التولي والهجر ص ١٦٠  
ج ٢  
التييم ص ٢١ ج ٢  
( حرف الجيم )  
جامع الايمان ص ٤٠٧ ج ٢  
جبايات لا تجوز ( خ )  
بحرود الصانع ص ٣١ ج ١  
جزاء الصيد ص ١٢٥ ج ٢  
جمع أهل التعطيل بين  
التعطيل والتتمثيل  
والتناقض ص ١١٥ ج ١  
( خ ) انظر ص ٣٣٧ ج ٣٠

الحلف بالمخلوقات ص ١٣	الحركة ص ٩٣ ج ١	حضانة المميز ص ٣٤٤
ج ١	الحزن ص ١٨٧ ج ١	ج ٢
الحلف بالنبي ص ١٣ ج ١	الحسبة ص ١٥٢ ج ٢	حقيقة مذهب أهل البدع
الحلولية والاتحادية	الحسد ص ١٩٢ ج ١	ص ٦٠ ، ٦١ ج ١
( فن ) ص ٣٢ - ٣٩ ،	الحسن ص ٣٧٢ ج ١	حكم المنطق وتعلمه
٢٢٣ ج ١	الحشو ص ٦٧، ٦٥ ج ١	ص ١٥٧ ج ١
الحمارية ص ٢٧٤ ج ٢	الحشوية ص ٦٧، ٦٦ ج ١	خلق الرأس ص ١٩٥ ج ١
الحمام ص ٤٠ ج ٢	الحشيشة ص ٣٦٧ ج ٢	حل الحيات ص ١٩٥ ج ١
الحمد ص ١٨٥ ج ١	الحضانة ص ٣٤٣ ج ٢	حل الميت ودفنه ص ٩٤
الحوادث ص ١١٤ ج ١	الحقائق الثلاث ص ٢٠٧	ج ٢
الحوالة ص ٢١١ ج ٢	ج ١	حياة القلوب وصحتها
الحوض ص ٤٧ ج ١	الحقد ص ١٩٣ ج ١	ونموها ولذتها ص ١٩١
الحي ص ٢٦٦ ج ١	الحقيقة ( والمجاز )	ج ١
الحيرة ص ١٨٩ ج ١	ص ١٣ ج ٢	الحجاب ( للمرأة )
الحيش ص ٤٥ ج ٢	الحقيقة البدعية	ص ٣١٨ ج ١
( حرف الحاء )	ص ٢٠٦ ج ١	الحجب ص ٢٧٣ ج ٢ ،
خاتم الأنبياء ص ٢١٠ ج ١	الحقيقة القدرية ص ٢٠٦	٨٩ ج ١
خاتم الأولياء ص ٣٣ ،	ج ١	الحجر ص ٢١٣ ج ٢
٢١٠ ، ٢١١ ج ١	الحقيقية الكونية ص ٢٠٦	الحد ص ١٠٠ ، ١٦١ ج ١ ،
خبر الواحد ص ٢٤٢ ،	ج ١	١٦٢ ج ١
٣٧١ ، ١١٦ ج ١	حكم المرتد ص ٣٨٧ ج ٢	الحدود لفظة وشرعا
خطبة المؤلف ص ٣ ج ١	الحكم المأمورة في أقوال	ص ١٦٤ ج ١
خلاف الخوارج ص ١١ ج ٢	الرب وأفعاله ص ١٤٩ ،	الحدود الشرعية ص ٣٥٧
خلافة النبوة ص ٣٧٧ ج ٢	١٥٠ ج ١	ج ٢
خلو العرش منه ص ٩٢	الحكمة ص ٨١ ج ١	الحديث النبوي ص ٣٧٠
ج ١	الحكمة الأولى ص ٢٧ ج ١	ج ١
الخارجين عن الطريقة	الحلف بالعتق ص ٣١٦	الحديث الواحد ص ٣٧٠
الشرعية أو بعضها	ج ٢	ج ١
ص ٢٠٨ ج ١	الحلف بالطلاق ص ٣١٥	الحرف ( صوت العبد )
	ج ٢	ص ٢٢٩ ج ١

الذنوب من ١٩٢ ج ١  
النوق من ٢٠٧ ، ١٨٦  
ج ١ ، ١٢ ج ٢

### ( حرف الراء )

ربا النسيفة من ٢٠٣ ج ٢  
ربا الفضل من ٢٠١ ج ٢  
رفع اللام عن الائمة الاعلام  
( موضوع ) من ٢٣ ج ٢  
الرمي من ١٦١ ج ٢

روح الآدمي من ٢٩٨ ج ١  
روح القدس من ٣١١ ج ١  
رواية الأحاديث الضعيفة  
من ٣٧٣ ج ١  
رؤية الكفار ربهم من ٩٨  
ج ١

الرب من ٢١ ج ١  
الربا من ٢٠١ ج ٢ ،  
٢٦٧ ج ١  
الرباط في سبيل الله  
من ١٦٥ ج ٢

الرجا من ٥ ، ١٨٧ ج ١  
الرجعة من ٣٢٣ ج ٢  
الرحمة من ٨٢ ج ١  
الردة من ٢٨٤ ج ٢

الرد على أهل الحلول  
والاتحاد ( فن ) من ٣٢-  
٣٩ ج ١

الرد على المطلة وفروعهم  
والحكم عليهم من ١٢٣ ج ١  
الرسول أحكم الأسماء  
والصفات من ٧٢-١٠٣  
ج ١

### ( حرف الدال )

دخول مكة من ١٢٥ ج ٢  
دعاء غير الله من ٧ ج ١  
دلالة الايمان على الأعمال  
١٣٢ ج ١

دواعي فعل المنكر ودواعي  
فعل المعروف من ١٥٥ ج ٢  
دواوين الاسلام التي  
يعتمد عليها من ٣٧٨ ج ١  
ديسة الاعضاء ومنافعها  
من ٣٥٤ ج ٢  
الدعاء من ٤ ج ١

الدعاوي من ٤٢١ ج ٢  
الدف من ٢٩٧ ج ٢  
الدفوف المصصلة  
من ٢٩٨ ج ٢  
الدم من ٣٩٨ ج ٢  
الدواوين من ١٨٢ ج ٢  
الدهر من ٣٦ ج ١  
الديات من ٣٥٣ ج ٢  
الدين من ٣ ، ١٣٦ ج ١

### ( حرف الذال )

ذكر الله من ١٩٧ ج ١  
ثم المنطق وأهله  
من ١٥٧ ج ١  
الذات من ٢١ ج ١  
الذبح من ٤ ج ١

الذبح لغير الله من ٩ ج ١  
الذكاة من ٤٠٠ ج ٢  
الذكر بعد الصلاة  
من ٦٣ ج ٢

الخالق من ٢١ ج ١  
الخروج عن الطريقة  
الشريعة اعتماداً على  
الحقيقة البدئية أو الحقيقة  
الكونية من ٢٠٦ ج ١  
الخشوع من ٤ ج ١  
الخشية من ٤ ج ١  
الخطأ شبه العمد من ٣٤٧  
ج ٢

الخطأ المحض من ٣٤٧  
الخطابي من ١٦٦ ج ١  
الخلاف بين السلف في  
التفسير من ٢٤٠ ج ١  
الخلاف رحمة من ٢٤ ج ٢  
الخلافة والملك من ٣٧٦  
الخلطة ( المخالطة )  
من ١٩٥ ج ١  
الخلق من ٣٠٢ ج ٢  
الخلق ( صفه )  
من ٨٣ ج ١  
الحلوات البدئية من ١٩٤  
ج ١

الخلوة في بعض الأماكن  
من ١٩٥ ، ١٩٧ ج ١  
الخلّة من ٨١ ج ١  
الخليفة من ٢٥٦ ج ١  
الخمر من ١٣٠ ، ٣٦٤ ج ٢  
الخمس ومصرفه من ١٧٧  
ج ٢

الخوارق من ٢١٢ ، ٢١٣  
ج ١  
الخوف ، ٥ ، ١٨٧ ج ١  
الخيار من ١٩٦ ج ١

## (حرف السين)

رسائل العبيد ب الله -	زكاة البقر ص ٩٩ ج ٢	سبب الأحوال الايمانية
والرسائل الملوك ص ٣٧٧	زكاة الحبوب والثمار	ص ٢١٣ ج ١
ج ٢	ص ١٠٠ ج ٢	سبعات وجهه ص ٨٣ ،
الرضا ص ٨٢ ج ١	زكاة العروض ص ١٠٢	٨٩ ج ١
الرضا بالمصائب ص ١٨٤	ج ٢	سجود التلاوة ص ٧٣ ج ٢
ج ١	زكاة الفهم ص ٩٩ ج ٢	سجود السهو ص ٦٦ ج ٢
الرضاع ص ٣٣٥ ج ٢	زكاة القلب ص ١٩١ ج ١	سند النبي كل طريق
الرطل ص ٣٢ ج ٢	زكاة النقدين ص ١٠١	يفضي بامته الى الشرك
الرجب والرمح ص ١٨٧	ج ٢	ص ١١ ، ١٣ ج ١
ج ١	زكاة ص ٢٩٨ ج ٢	سماع آيات الله ص ١٩٩
الرقى ص ٩٢ ج ٢ ،	زيارة قبر النبي	ج ١
١٣ ج ١	ص ١٣٥ - ١٤٢ ج ٢	سماع الغناء ص ٢٩٧ ج ٢
الركوع لغير الله ص ١٨	زيارة القبور ص ١١٤، ٩٦	مثنى الوضوء ص ٣٤ ج ٢
ج ١	ج ٢	سؤال الناس ص ٥ ج ١
الرمية ص ٢٣٧ ، ٢٣٨	زيارة قبر الخليل أو غيره	صورة الفاتحة ص ٢٥٢
ج ٢ ، ١٦١ ، ١٦٢ ج ٢	ص ١٤٣ ج ٢	ج ١
الرحن ص ٢٠٩ ج ٢	زيارة المساجد والآثار	سورة البقرة ص ٢٥٢
الروح ص ٢٩٨ ، ٣١١ ،	التي بمكة ص ١٤٩ ج ٢	ج ١
٢٩٥ ، ٤٥ ، ١ ج ١ ، ٩٦ ،	الزكاة ص ٩٨ ج ٢	سورة النساء ص ٢٧٢
٩٧ ج ٢	الزكاة ص ٢٩٨ ج ٢	ج ١
الرؤيا ص ٢٠٦ ج ١ (X)	الزكاة ص ٣٩٢ ج ٢	سورة آل عمران ص ٢٦٨
، ٢٣٣ ج ١	الزهد ص ٢٠٤، ٢٠٢ ج ١	ج ١
الرؤيا المحضة ص ١٢ ج ٢	الزهد المشروع ص ٢٠٢	سورة النساء ص ٢٧٢
الرؤية ص ٩٧ ج ١	ج ١	ج ١
الرياء ص ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥	الزيادة والنقص ص ٣٧٣	سورة المائدة ص ٢٧٦
ج ١	ج ١	ج ١
(حرف الزاي)	الزيارة ص ١٣٤ - ١٥٠	سورة الأنعام ص ٢٨٠
زكاة بهيمة الأنعام	ج ٢	ج ١
ص ٩٩ ج ٢	الزيارة البدعية ص ١٧	سورة الاعراف ص ٢٨٣
(X) ويأتي علم الرؤيا	ج ١	ج ١
	الزيارة الشرعية ص ١٧	
	ج ١	

سورة الأنفال ص ٢٨٦	سورة الفرقان ص ٣١٠	سورة الجاثية ص ٣٢٨
ج ١	ج ١	ج ١
سورة براءة ص ٢٨٧	سورة الشعراء ص ٣١٠	سورة الأحقاف ص ٣٢٨
ج ١	ج ١	ج ١
سورة يونس ص ٢٨٩	سورة النمل ص ٣١٢	سورة محمد ص ٣٢٩
ج ١	ج ١	ج ١
سورة هود ص ٢٩٠	سورة القصص ص ٣١٢	سورة الفتح ص ٣٢٩
ج ١	ج ١	ج ١
سورة يوسف ص ٢٩٢	سورة المتكوت ص ٣١٣	سورة الحجرات ص ٣٢٩
ج ١	ج ١	ج ١
سورة الرعد ص ٢٩٤	سورة الروم ص ٣١٤	سورة ق ص ٣٣١
ج ١	ج ١	ج ١
سورة ابراهيم ص ٢٩٤	سورة لقمان ص ٣١٥	سورة الذاريات ص ٣٣١
ج ١	ج ١	ج ١
سورة الحجر ص ٢٩٥	سورة السجدة ص ٣١٥	سورة الطور ص ٣٣٣
ج ١	ج ١	ج ١
سورة النحل ص ٢٩٥	سورة الاحزاب ص ٣١٥	سورة النجم ص ٣٣٣
ج ١	ج ١	ج ١
سورة الاسراء ص ٢٩٧	سورة سبأ ص ٣١٨	سورة القمر ص ٣٣٤
ج ١	ج ١	ج ١
سورة الكهف ص ٢٩٩	سورة فاطر ص ٣١٩	سورة الرحمن ص ٣٣٤
ج ١	ج ١	ج ١
سورة مريم ص ٣٠٠	سورة يس ص ٣١٩	سورة الواقعة ص ٣٣٥
ج ١	ج ١	ج ١
سورة طه ص ٣٠٠	سورة الصافات ص ٣٢٠	سورة الحديد ص ٣٣٥
ج ١	ج ١	ج ١
سورة الانبياء ص ٣٠١	سورة (ص) ص ٣٢١	سورة المجادلة ص ٣٣٦
ج ١	ج ١	ج ١
سورة الحج ص ٣٠٣	سورة الزمر ص ٣٢٢	سورة الحجر ص ٣٣٦
ج ١	ج ١	ج ١
سورة المؤمنون ص ٣٠٥	سورة غافر ص ٣٢٣	سورة المتحفة ص ٣٣٧
ج ١	ج ١	ج ١
سورة النور ص ٣٠٥	سورة فصلت ص ٣٢٤	سورة الصف ص ٣٣٨
ج ١	ج ١	ج ١
	سورة الشورى ص ٣٢٦	سورة الجمعة ص ٣٣٨
	ج ١	ج ١
	سورة الزخرف ص ٣٢٧	سورة المنافقون ص ٣٣٨
	ج ١	ج ١
	سورة الدخان ص ٣٢٨	سورة التغابن ص ٣٣٩
	ج ١	ج ١



سورة الطلاق ص ٣٣٩	سورة الانشقاق ص ٣٤٨	سورة العصر ص ٣٥٦
ج ١	ج ١	ج ١
سورة التحريم ص ٣٣٩	سورة البروج ص ٣٤٨	سورة الهمزة ص ٣٥٧
ج ١	ج ١	ج ١
سورة الملك ص ٣٤٠ ج ١	سورة الطارق ص ٣٤٨	سورة الفيل ص ٣٥٧ ج ١
سورة ن ص ٣٤٠ ج ١	ج ١	سورة لا يلاف ص ٣٥٧
سورة الحاقة ص ٣٤١ ج ١	سورة الأعلى ص ٣٤٨ ج ١	ج ١
سورة المعارج ص ٣٤١ ج ١	سورة الفاشية ص ٣٥٠	سورة أرايت ص ٣٥٧
سورة نوح ص ٣٤٢ ج ١	ج ١	سورة الكوثر ص ٣٥٧
سورة الجن ص ٣٤٢ ج ١	سورة الفجر ص ٣٥١ ج ١	ج ١
سورة المزمل ص ٣٤٣	سورة البلد ص ٣٥١ ج ١	سورة الكافرون ص ٣٥٨
ج ١	سورة الشمس ص ٣٥١ ج ١	ج ١
سورة المدثر ص ٣٤٣ ج ١	سورة الليل ص ٣٥٢ ج ١	سورة النصر ص ٣٦٠ ج ١
سورة القيامة ص ٣٤٣	سورة الضحى ص ٣٥٢	سورة تبت ص ٣٦٠ ج ١
ج ١	ج ١	سورة الاخلاص ص ٣٦٠
سورة الدهر ص ٣٤٤	سورة الانشراح ص ٣٥٣	ج ١
ج ١	ج ١	سورة الفلق ص ٣٦٦ ج ١
سورة المرسلات ص ٣٤٤	سورة التين ص ٣٥٣ ج ١	سورة الناس ص ٣٦٦ ج ١
ج ١	سورة العلق ص ٣٥٣ ج ١	السباق بالاقدام ص ٣٦٦
سورة النبأ ص ٣٤٥ ج ١	سورة القدر ص ٣٥٥ ج ١	ج ٢
سورة النازعات ص ٣٤٥	سورة البيئة ص ٣٥٥	السبحات ص ٨٩ ، ٨٣
ج ١	ج ١	ج ١
سورة عبس ص ٣٤٦ ج ١	سورة الزلزلة ص ٣٥٦	السبق ص ٢٣٦ ج ٢
سورة التكوثر ص ٣٤٦	ج ١	الساق ص ٩٩ ج ١
ج ١	سورة العاديات ص ٣٥٦	السجود لغير الله ص ١٨
سورة الانفطار ص ٣٤٧	ج ١	ج ١
ج ١	سورة القارعة ص ٣٥٦	السحر ص ١٣ ج ١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨
سورة المطففين ص ٣٤٧	ج ١	ج ٢
ج ١	سورة التكاثر ص ٣٥٦	السخرية ص ٨٢ ج ١
	ج ١	السنخط ص ٨٢ ج ١

شبهة الأعراض ص ١١٤	السنوات ص ٢٩١، ٢٩٠	السعداء أربيع مراتب
ج ١	٨٩ ، ٢٨٣ ج ١	ص ٢١٠ ج ١
شبهة التركيب ص ١١٣	السمومات والأرض	السمي ص ١٢٨ ج ٢
ج ١	ص ١٤٤ ج ١	السفر ٢٦٢ ج ١٦٩، ١
شبهة التعدد ص ١١٣	السم ص ٧٦ ج ١	ج ٢
ج ١	السمعة ص ١٩٥ ، ١٩٣	السفر الى مسجد النبي
شبهة الحوادث ص ١١٤	ج ١	وزيارة قبره ص ١٣٨
ج ١	السنن الرواتب ص ٧١	ج ٢
شد الرجال لمجرد زيارة	ج ٢	السفر الى المسجد الأقصى
قبر النبي ص ١٣٨ ج ٢	السنة ص ٢٣٣، ٦٠ ج ١،	ص ١٤٢ ج ٢
شد الرجال الى مسجد	٨ ج ٢	السكوت ص ٨٠ ج ١
الرسول ص ١٣٥ ج ٢	السنة الشمسية ص ٢٨٩	الصلاح ص ١٦٣ ج ٢
شرع من قبلنا ص ١٢	ج ١	السلام على الرسول وعلى
ج ٢	السنة القمرية ص ٢٨٩	صاحبيه ص ١٣٥ ج ٢
شرعية ( الحقيقة ) ص ١٣	السهر ص ١٩٥ ج ١	السلام الذي يرد النبي
ج ٢	السهر ص ٣٧٣ ج ١	على صاحبه والذي يبلفه
شرط أبي داود ص ٣٧٢	السواك ص ٣٤ ج ٢	ص ١٧ ج ١
ص ٣٧٢ ج ١	السؤال بالجاء ص ١٤ ،	السلطانين ص ٢٨٤ ج ١
شرط أبي داود في سننه	١٦ ج ١	السلف أعلم وأحكم من
ج ١	السياحة ص ١٩٤ ج ١	الخلف ص ٦٣-٦٧ ج ١
شرط أحمد ص ٣٧٢ ج ١	السياسة ص ٢٨١ ج ١،	السلم ص ٢٠٧ ج ٢
شرط أحمد في مستنده	١٦٣ - ١٧٠ ، ٣٧٦ -	السلوك ص ١٧٦-٢١٣
ص ٣٧٧ ج ١	٣٨٧ ج ٢	السماح ص ١٩٩ ، ٢٠١
شرط البخاري ومسلم	السيماء ص ١٩٧ ج ٢	ج ١
ص ٣٧٢ ج ١		السماح اذا اقيم على وجه
شرك الطاعة ص ١٤ ج ١	( حرف الشين )	اللهو ص ٢٠١ ج ١
شركة الأبدان ص ٢٢١	شبه نقاة الكلام ص ٧٩	السماح المحدث ص ١٩٩
ج ٢	ج ١	ج ١
شركة الأملاك ص ٣١٩	شبهة التشبيه ص ١١١	السماح ص ٣١٢ ، ٢٨٣
ج ٢	ج ١	ج ١ ( X )
شركة العقود ص ٢١٩	شبهة التجسيم ص ١١١	( X ) وأنظر علم الفلك
ج ٢	ج ١	

الشك من ١٩٢ ج ١	الشرك الخفي من ١٣ ج ١	شركة العنان من ٢١٩ ج ٢
الشك في الطلاق من ٣٢٣ ج ٢	الشرك في الالهية من ٥ ج ١	شركة الوجوه من ٢٢١ ج ٢
الشكل من ٢٤٧ ، ٢٢٥ ، ٢٤٦	الشرك في الربوبية من ٣١ ج ١	شروط البيع من ١٨٦ ج ٢
الشمس من ٢٩٠ ، ٢٨ ج ١	الشركة من ٢١٨ ج ٢	شروط الصلاة من ٥٠ ج ٢
الشورى من ١٦٨ ج ٢	الشروط في البيع من ١٩٥ ج ٢	شروط النكاح من ٢٨٠ ج ٢
الشهادة من ٢٨٣ ج ٢	الشروط في النكاح من ٢٨٩ ج ٢	شروط وجوب القصاص من ٣٤٨ ج ٢
الشهادة بالجنة من ٤٩ ج ١	الشطرنج من ٢٣٨ ، ٢٣٧ ج ٢	شروط الوقف من ٢٤٩ ج ٢
الشهادة على الشهادة من ٤٢٦ ج ٢	الشعر من ٣١١ ، ٣١٢ ج ٢ (X)	شروط الواقف من ٢٥١ ج ٢
الشیطان من ٣٠٦ ج ١	الشعر من ٢٩٧ ج ٢ (X)	شطحات الشيوخ من ٢٠٨ ج ١
( حرف الصاد )	الشعري من ١٦٦ ج ١	شمس من ٢٨٤ ج ١ (X)
صحة المردان من ١٩٧ ج ١	الشفار من ٢٩٠ ج ٢	شمول نصوص الكتاب والسنة من ٩ ج ٢
صحيح حسن غريب من ٣٧٢ ج ١	الشفاعة ( في الآخرة ) من ٤٧ ج ١	الشبابية من ٢٩٨ ج ٢
صدق الرسل من ٢٢ ج ١	الشفاعة الشريكية من ٨ ج ١	الشجاج وكسر العظام من ٣٥٤ ج ٢
صدقة الفطر من ١٠٣ ج ٢	الشفاعات المثبتة من ٩ ج ١	الشيخ من ١٩٣ ج ١
صرف الفاضل من ٢٦٢ ج ٢	الشفاعات المنفية من ٩ ج ١	الشرع والشريعة من ٤١٢ ج ٢
صريح الطلاق من ٣١٢ ج ٢	الشفعة من ٢٤٥ ج ٢	الشرك من ٢٨١ ، ١٩٢ ج ١
صفات الله من ٧٤ - ١٠٣ ج ١	الشكر على المصيبة من ١٨٥ ج ١	(X) انظر علم الفلك
صفات الاثبات من ٧٥ - ٩٩ ج ١	واقظر في العلوم الشعر	
صفات النقي من ٩٩ ج ١		

الصمت ص ١٩٥ ، ١١٥	الصابئة ص ٦٥ ، ٧٧ ،	صفة الحج والعمرة ص ١٢٩
ج ١	٢٩٧ ج ١	ج ٢
الصوت ص ٢٢٣ ج ١	الصبر ص ١٨٤ ج ١	صفة الصلاة ص ٥٨ ج ٢
الصوفي ص ١٧٧ ج ١	الصحابة ص ٥٣ ج ١٠	صلاة أهل الأعذار ص ٨٢
الصوفية ص ٣٩ ، ٣١٠	الصحابي ص ٢٧٥ ج ١	ج ٢
ج ١	الصحيح ص ٣٧١ ج ١	صلاة الاستسقاء ص ٩١
الصيام ص ١٠٧ ج ٢	ج ٧	ج ٢
الصيد ص ٤٠٢ ج ٢	الصحيح أنواع ص ٣٧٢	صلاة التطوع ص ٦٨ ج ٢
<b>( جرف الضاد )</b>	ج ١	صلاة الجماعة ص ٧٤ ج ٢
ضرب الفلوس ص ٢٠٤	الصحيحين ص ٣٧١ ، ٣٧٠	صلاة الجمعة ص ٨٦ ج ٢
ج ٢	ج ١	صلاة الخوف ص ٨٥ ج ٢
الضحك ( صفة ) ص ٨٢	الصدائق ص ٣٩٤ ج ٢	صلاة الضحى ص ٧٣ ج ٢
ج ١	الصدقات ، مصرفها	صلاة العيدين ص ٨٨ ج ٢
الضعفاء ص ٣٨٣ ج ١	ص ١٧٩ ج ٢	صلاة الكسوف ص ٩٠
الضعيف ص ٣٧٣ ، ٣٧٢	الصرف ص ٢٠٤ ج ٢	ج ٢
ج ١	الصفات زائدة على	صلوات الصوفية
الضمان ص ٢١٠ ج ٢	الذات ؟ ص ١١٣ ج ١	ص ١٩٥ ج ١
الضمان والقبالة ص ٢٢٥	الصفات العقلية ص ١١٥	صناعات ص ١٦١ ، ١٦٢ ،
ج ٢	ج ١	٢٤٥ ، ٢٩ ،
<b>( حرف الطاء )</b>	الصفات المختلف فيها	٢٩٠ ، ٣٤٤ ج ٢ ، ١٦٩
طاعة الرسول ص ٤٤	ص ٩٩ ج ١	ج ١
طاعة ولاية الأمور	الصفات والأفعال الخيرية	صناعة الخمر ص ٣٦٤
ومناصحتهم والصبر معهم	ص ٩٥ ج ١	ج ٢
ص ١٧٠ ج ٢	الصلاة ص ٤٧ ج ٢	صوت الباري ص ٨٠ ج ١
ج ١	الصلاة على الميت ص ٩٣	صوت العبد بالقرآن
طب ص ٩٢ ج ٢ ( خ )	ج ٢	ص ٢٢٥ ج ١
طبقات الزهاد ص ٢٠٣	الصلاة في الدار المفصوية	صوم التطوع ص ١١٣
ج ٢	ص ٦ ج ٢	ج ٢
طبقات الصوفية ص ١٨١	الصلاة في مسجد النبي	صيد الحرم ص ١٢٥ ج ٢
ج ١	ص ١٣٤ ج ١	صيغ الاداء ص ٣٧٥ ج ١
( خ ) وانظر فن الطب	الصالح ص ٢١١ ج ٢	
في العلوم		

عقد النعمة من ١٨٢، ١٨٣	الطلاق في الحيض من ٣١١	طبقات أولياء الله من ٢١٠
ج ٢	ج ٢	ج ١
عقيدة الأنبياء من ٤٣ ج ١	الطلاق في الماضي والمستقبل	طريق الحكم وصفته
عقيدة السلف في أسماء الله	من ٣١٤ ج ٢	٤١٨ ج ٢
وصفاته اجمالاً من ٤٣ -	الطلاق المباح من ٣٠٨	طريقة اتباع الأنبياء هي
٧٢ ج ١	ج ٢	الموصلية الى الحق دون
عقيدة الشيخ عدي	الطهارة من ٣٢ ج ٢	طرق من خالفهم من
من ١٩٦ ج ١	الطيرة من ١٣ ج ١	الفلاسفة والمتكلمين
علل الحديث من ٣٧٦		في التنزيه من ١١٠ ج ١
ج ١	( حرف الظاء )	طريقة أهل السنة من ٦٢
علم الكلام من ١١٧ ج ١	ظلم الظالم من ١٩٢ ج ١	ج ١
علم ما بعد الطبيعة	ظل الله من ٨٢ ج ١	طريقة التجهيل من ١٠٨
من ١٥٩، ١٢٧ ج ١ ( X )	( الظاهر ) يراد به من ١٦	ج ١
عموم رسالة محمد من ٤٤	ج ٢	طريقة التصوف والصوفية
ج ١	الظاهر من ١٠٧ ج ١	من ١٨٢ ج ١
عمومات الكتاب من ٢٤٢	الظلم من ١٩٢ ج ١	طريقة المتفلسفة في اثبات
ج ١	الظهار من ٣٢٥ ج ٢	الصانع من ٢٥ ، ٢٦ ج ١
عوض المثل من ٢٠٠ ج ٢		طريقة المتقدمين والمتأخرين
العارية من ٢٣٩ ج ٢	( حرف العين )	في التأليف في الرأي
العاقل وما تحلله من ٣٥٤	عبادات من ١٩٣ ج ١	من ٢٦ ج ٢
ج ٢	عبادات غير مشروعة	طلاق السنة وطلاق
العالم من ٢٥ ، ٣٠ ،	من ١٩٤ ج ١	البدعة من ٣٠٨ ج ٢
٨٧ ج ١	عرفية ( الحقيقة ) من ١٣	الطرق الباطلة في
الحال والنازل من ٣٧٥	ج ٢	النفي والاثبات من ١١١
ج ١	عصاة الموحدين	ج ١
العام من ١٦ ج ٢	من ١٣٧ - ١٣٩ ج ١	الطلاسم من ٣٩٨ ج ٢
	عصاة الأنبياء من ٤٤	الطلاق من ٣٠٦ ج ٢
( X ) وانظر علم الفلك،	ج ١	الطلاق الثلاث من ٣٠٨
وعلم الأجيال ،	عظمة القرآن واعجازه	ج ٢
وعلم النفس ،	من ٢٣٤ ج ١	
وغير ذلك من		
العلوم بعد نهاية		
هذا الفهرس		

العهد من ٣٠٥ ج ١	العفو عن القصاص	العبادات من ١٩٣ ج ١
العول من ٢٧٤ ج ٢	من ٣٥١ ج ٢	العبادات الكاملة والناقصة
الغيب من ١٩٨ ج ٢	العقل من ١٧١ ج ١	من ١٧ ج ٢
العينين ( صفة ) من ٨٣ ج ١	العقل دل على الصفات	العبادة من ٣ ج ١
الغيوب في التكاح	من ١١٥ ج ١	العتق من ٢٧٦ ج ٢
من ٢٩٢ ج ٢	العقل لا يخالف النقل	للعجب من ٨٢ ، ١٩٣ ج ١
( حرف الفين )	من ١١٦ ج ١	العجل من ٢٨٥ ج ١
غالية القدرية من ١٤٤ ج ١	العقوبات الشرعية	العلم من ١٧١ ج ١
غريب الحديث من ٣٧٨ ج ١	ومقاديرها من ١٥٧ ج ٢	وانظر من ٤٥٩ ، ٤٦٠
ج ١	العقيدة المنسوبة الى	العدل من ٣٢٩ ج ٢
ج ١	الشيخ علي من ١٩٦ ج ١	العرفاء من ٣٩٨ ج ٢
ج ١	العلم من ١٧١ ج ١	العرش من ٢٩٣ ، ٣٦٦ ج ١
ج ١	العلم ( صفة ) من ٧٥ ج ١	٨٧ ، ٢٨١ ، ١٤٤ ، ٨٥ ج ١
ج ١	العلم الاعلى من ٢٧ ج ١	العرض من ٣٧٥ ج ١
ج ١	العلم الالهي من ٢٧ ، ٢١ ج ١	الغزل من ٣٠٠ ج ٢
ج ١	العلم الضروري من ٣ ج ٢	الغزلة من ١٩٥ ج ١
ج ١	العلم الكسبي من ٣ ج ٢	الغزم من ٩٩ ج ١
ج ١	العلو من ٨٤ - ٨٥ ج ١	الغزة من ٨٢ ج ١
ج ١	العلة من ٧ ، ٢١ ج ٢	العشرة من ٢٩٩ ، ١٦٩ ج ٢
ج ١	العلة الاولى من ٢٧ ج ١	العشق من ٨٢ ، ١٩٢ ج ١
ج ١	العمد المفضى من ٣٤٦ ج ٢	العصبات من ٢٧٤ ج ٢
ج ١	العمرة من ١٥٠ ج ٢	العصبة من ٣٠١ ج ١
ج ١	العمل ( صفة ) من ٩٩ ج ١	العطية من ٢٦٤ ج ٢
ج ١	العموم من ١٨ ج ٢ ، ٢٤٢ ج ١	العظيمة ( صفة ) من ٨٣ ج ١
ج ١	ج ١	العفو من ٨٢ ج ١

الغنيء وأموال بيت المال  
ومصرفهما ص ١٧٩ ،  
١٨٠ ج ٢

### ( حرف القاف )

قتال الجمل وصفين  
ص ٣٨٣ ج ٢  
قتال الخوارج والرافضة  
ونحوهم ص ١٧٤ ج ٢  
قتال الكفار ص ١٦٤ ج ٢  
قتال ما نعي الزكاة  
ص ١٧٦ ج ٢

قتال أهل البغي ص ٣٨٤  
ج ٢

قدر السفر ص ٨٢ ج ٢  
قدم العالم أو شيء منه  
ص ٢٨ ، ٣١ ج ١

قسمة التركات ص ٢٧٤  
ج ٢

قسمة الفتيمة ص ١٧٧  
ج ٢

قصر المسافر الصلاة  
ص ٨٢ ج ٢

قصة الالك ص ٣٠٧ ج ١  
قصة موسى ص ٢٩٢ ،  
٢٨٤ ج ١

قطعي الدلالة ص ٣٧١  
ج ١

قدر ص ٢٨٤ ج ١ ( × )  
قياس الدلالة ص ٢١ ج ٢

قياس الشبه ص ٢١ ج ٢  
قياس العلة ص ٢١ ج ٢

( × ) وانظر علم الفلك

الفسرق بين السماء  
والاستيعاب ص ٢٠١ ج ١  
الفرق بين شرعي العبادات  
وبدعيها ص ١٩٣ ج ١  
الفرق بين المنهاج النبوي  
والمنهاج الصائبي وما تفرع  
عنه من المنهاج الكلامي  
ص ٢٣ ج ١

الفرق في القرآن ص ٢١٩  
ج ١

الفرقة ص ٦٠ ج ١  
الفرقة باختلاف الدين  
ص ٣٣١ ج ٢

الفروسية ص ١٦٢، ١٦١  
ج ٢

الفروق التي يتبين بها  
كون الحسنة من الله  
والسيئة من النفس  
ص ١٥٠ ج ١

فضل الصعابة ص ٤٩  
ج ١

الفطرة ص ٢٢ ج ١  
الفقر في اصطلاحهم  
ص ١٧٧ ج ١

الفقه ( تعريف ) ص ٣٢  
ج ٢

الفقه ( الفن ) ص ٣١ -  
٤٢٠ ج ٢

الفقر في اصطلاح الصوفية  
ص ١٧٨ ج ١

الفلسفة الأولى ص ٢٧ ج ١  
الفلك ص ٢٨ ، ٣٠  
ج ١ ( × )

الفوات والاحصاء ص ١٥١  
ج ٢

الخلط في الزهد ص ٢٠٢  
ج ١

الغلل في الاثبات ص ١١٩  
ج ١

الغلل في قبور الصلحاء  
ص ١١ ، ١٣ ، ٢٠١ ج ١

الغناء ص ١٩٠ ج ١ ،  
٢٩٧ ج ٢

الغنائم ومن يقسمها  
ص ١٧٨ ج ٢

الغوث ص ٢١١ ج ١  
الغيرة ص ٨٢ ج ١

### ( حرف الفاء )

فروض الكفايات ص ١٦١  
ج ٢

فروض الوضوء وصفته  
ص ٣٥ ج ٢

فضل كتابة الحديث  
ص ٣٧٨ ج ١

الفتوة ص ١٩٦ ج ١  
الفجور ص ١٩٣ ج ١

الفحوى والاشارة ص ٢٠  
ج ٢

الفدية ص ١٢٤ ج ٢  
الفراصة وأسباب قوتها  
ص ٢٤٨ ج ٢

الفرائض ص ٢٧٢ ج ٢  
الفرح ص ٨٢ ج ١

الفرق بين أهل الوحدة  
وبين أهل العلم والايمان  
ص ٣٨ ج ١

الفرق بين أولياء الله  
وأولياء الشيطان ص ٢٠٩  
ج ١

القلب من ١٩١ ، ١٩٢	القرآن كلام الله حقيقة	قيام الدين بالكتائب
ج ١	( الفن ) ص ٢١٧ - ٢٣٠	الحديث من ١٦٣ ج ٢
القلب من ١٤٤ ج ١	ج ١	قيام رمضان من ٧١ ج ٢
القلوب من ١٩١ ، ١٩٢	القراءات من ٢٤٦ ج ١	قيام الليل من ٧٢ ج ٢
ج ١	القراءة خلف الامام من ٧٦	القاضي ( جنس ) من ٤١٥
القمار من ٨٩ ، ٩٠ ج ٢	ج ٢	ج ٢
القمر من ٢٨ ج ١ ( x )	القراءة الخارجة عن	القبر وعذابه ونعيمه
القياس من ٢٠ ج ٢ ،	المصحف العثماني	ص ٤٥ ج ١
١٦٤ ج ١	من ٢٤٧ ج ١ ، ٢٠٧ ج ٢	القبور المكتوبة من ١٤٦
القياس الفاسد من ٢١	القراءة الملحنة من ٢٠١	ج ٢
ج ٢	ج ١	القتال من ١٦١ ، ٦٢ ج ٢
القيام للقدام من ١٨	القرب من ٨٩ ، ٩١ ج ١	القدر من ١٢ ج ٢
ج ١	القرض من ٢٠٨ ج ٢	القدر ( فن ) من ١٤٣ -
القيامة الصفري من ٤٥	القسامة من ٣٥٥ ج ٢	١٥٣ ج ١
ج ١	القسم من ٣٠١ ج ٢	القدر شرعا من ١٤٣ ،
القيامة الكبرى من ٤٧	القسمة من ٤٢٠ ج ٢	١٤٤ ج ١
ج ١	القصاصات الملحنة من ١٩٩ ،	القدرة ( صفة ) من ٧٥
	٢٠١ ج ١	ج ١
( حرف الكاف )	القصاص من ٣٤٨ ج ٢ ،	القدرة على الفعل من ١٤٩
كتاب القاضي الى القاضي	٢٦١ ، ٢٦٢ ج ١	ج ١
من ٤٢٠ ج ٢	القصر سنة من ٨٣ ج ٢	القدر والتقدير لغة
كتاب الله ( دليل ) من ٧	القصاص من ٢٣٨ ، ٢٩٢	ص ١٤٣ ج ١
ج ٢	ج ١	القدرية أربعة أصناف
كتابة الحديث ( فضلها )	القضاء بعد الوقت من ٧	ص ١٤٥ ج ١
من ٣٧٦ ج ١	ج ٢	القدمين من ٨٣ ج ١
كتابة القرآن في اللوح	القضاء ٤١٢ ج ٢	القديم من ٢٩٣ ج ١
المحفوظ من ٢١٨ ج ١	القضاء من ٢٨ ج ٢	القرآن ( تعريفه ) من ٢٣٣
كتب التصوف من ١٨١	القطب ٢١١ ج ١	ج ١
ج ١	القطع في السرقة من ٣٧٢	القرآن أحسن القصص
( x ) وانظر علم الفلك	ج ٢	ص ٢٩٢ ج ١
		القرآن كلام الله حقيقة
		ص ٢١٩ ، ٢٢٥ ج ١



اللفظ بالقرآن ص ٢٢٧ ج ٢ ،	لباس الفتوة ص ١٩٦ ج ١	كتابة القرآن ( فضلها ) ص ٣٧٨ ج ١
٢٢٨ ج ١	لبس الصوف ص ١٩٥ ج ١	كتب التفسير ص ٢٤٤ ج ١
اللقاء ص ٩٨ ج ١	لبس الازار والسرده ص ٩٥ ج ١	كتب الحديث ص ٣٧٠ ج ١
اللقيط ص ٢٤٨ ج ٢	لحق النسب ص ٣٢٧ ج ٢	كتب الروم ص ٣١٤ ج ١
اللقطة ص ٢٤٨ ج ٢	لفظ ص ٢٧٥ ج ٢	كتب الكلام ص ١١٨ ج ١
اللهو الحق ، واللهو الباطل ص ٢٠٠ ج ١ ،	لفوة ( الحقيقة ) ص ١٣ ج ٢	كتب المعتزلة ص ١٣ ج ٢ ( X )
٢٣٧ ج ٢	لفظ زيارة قبر النبي ص ١٣٨ ج ٢	كتب المنطق ص ١٥٧ ج ١
<b>( حرف الميم )</b>	للمنحرفين عن منهج السلف في كلام الرسول ثلاث طرق ص ١٠٣ ج ١	كرامات الاولياء ص ٥٩ ج ١
ما بين الحمد والشكر من العموم والخصوص ص ١٨٥ ج ١	لوازم مسلك أهل التأويل ص ١٠٦ ج ١	كشف الرؤوس ص ١٩٥ ج ١
ما شاء الله وشئت ص ١٣ ج ١	اللعن ص ٢٤٥ ، ٢٤٧ ج ١	الكتابة ( فقه ) ص ٢٧٧ ج ٢
ما عليه أهل العلم والايمان مما يشبه الحلول والاتحاد ص ٣٩ ج ١	اللعان ص ٣٢٦ ج ٢	كنائس ص ١٨٤ ج ٢
ما يختلف به عدد الطلاق ص ٣١٤ ج ٢	اللعب بالشطرنج ص ٢٣٧ ج ٢	كشف الرؤوس لغير الله ص ١٨ ج ١
ما يشبه الحلول والاتحاد في معنى ص ٣٩ ج ١	١٣٨ ج ٢	كفارة القتل ص ٣٥٥ ج ٢
ما يشبه الحلول والاتحاد المطلق وهو حق أو مشوب بباطل ص ٣٩ ج ١	اللعب بالحمام ص ٢٣٦ ج ٢	<b>( حرف اللام )</b>
ما يضطر اليه عموم الناس ص ٢٤٢ ج ١	اللعب بالترد ص ٢٣٧ ج ٢	لازم المذهب ص ٢٥ ج ٢
ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة ص ١١١ ج ٢	اللعب في الأعياد ص ٢٣٦ ج ٢	لباس الخرقه ص ١٩٦ ج ١
	اللعن ص ٨٢ ، ١٣٨ ج ١	لباس الصوف ص ١٩٥ ج ١
		( X ) وانظر الكتب في المؤلفات

ما يقيد العلم من ٣٧١ ج ١	مخاريق الرفاعية	مراتب انكار المنكر
ما يكره في الصلاة من ٦٥ ج ٢	واشيائهم من ٢١١ ج ١	من ١٥٤ ج ٢
ما يكره ويستحب وحكم القضاء من ١١٢ ج ٢	مذاهب الأئمة من ٢٥ ج ٢	مراد المشايخ من ٢٠٧ ج ١
ما يلتقي فيه المتكلم بالفيلسوف من ٢٣ ج ١	مذهب أهل السنة	مسائل الأصول من ١٢٤ ج ١
ما يلحق من النسب من ٣٢٧ ج ٢	من ١٣١ ، ١٤٥ ج ١	مسائل الفروع من ١٢٤ ج ١
ما يوجب القصاص فيما دون النفس من ٣٥٢ ج ٢	مذهب سفيان من ٢٦ ج ٢	مسالك الناس في الأدلة السمعية من ١٠٣ ج ٤
مباينة الله للعالم من ٨٨ ج ١	مذهب السلف ترك التأويل من ١٠٦ ج ١	مسالك الناس في الأدلة العقلية من ١١٠ ج ١
مثالان ( في الصفات ) من ١٠٣ ج ١	أسماء الله وصفاته اجمالا من ٤٣ - ٧٢ ج ١	مستند الاختلاف في التفسير من ٢٤٢ ج ١
مجاز من ٢٣٦ ج ١ ، ١٣ ج ٢	مذهب السلف في أسماء الله وصفاته تفصيلا من ٧٢ - ١٣٠ ج ١	مسجد النبي ( المجاورة فيه ) من ١٤٥ ج ٢
مجمال اعتقاد السلف من ٤٣ - ٤٤ ج ١	مذهب السلف وأهل السنة أن القرآن كلام الله من ٢١٣ ، ٢١٧ ج ١	مسمى القياس من ١٧٠ ج ١
مجمال مقالات الطوائف في الصفات من ١١٩ ج ١	مذهب الكرامية من ٢١٩ ج ١	مشاهد من ١٤٨ ج ٢ (X)
محاسن أهل السنة وفضائلهم من ٦٢ ج ١	مذهب الفلاسفة في اثبات الصانع من ٢٨ ، ٢٦ ج ١	مشهد الحسين من ١٠ ج ١
محبة الله ورسوله من ١٨٦ ج ١	مذهب مالك من ٢٦ ج ٢	مشهد النجف من ١٠ ج ١ ، ١٤٦ ج ١
محبة الفواحش من ٣٦٠ ج ٢	مذهب الحنابلة وبطلانها من ١٢٥ ج ١	مصنف عثمان من ٢٤٦ ج ١
محظورات الاحرام من ١٢٢ ج ٢	مراتب الخلفاء الأربعة في الفضل من ٥٠ ، ٥١ ج ١	مصطلح أهل الحديث ( فن ) من ٣٧٠ - ٣٧٧ ج ١
		(X) وانظر الأماكن

مصنفات أبي عبد الرحمن	من المعروف ص ١٥٦ ج ٢	ميراث العدل ص ٢٧٥
السلمي ص ٣٧٧ ج ١	من المنكرات ص ١٥٦ ج ٢	ج ٢ ميراث ذوي الأرحام
معجزات الأنبياء ص ٢١٢	منهج التكلمين في	ص ٢٧٥ ج ٢ ميراث القاتل والولاء
١٤ ج ١	الاستدلال على اثبات	ص ٢٧٦ ج ٢ ميراث المطلقة ص ٢٧٥
مفردات أحمد ص ٢٥ ج ٢	الصانع ص ٢٤ ، ٢٥	ج ٢ ميراث المطلقة ص ٢٧٥
مفصل الاعتقاد ( فن )	من يستفتى ص ٢٩ ج ٢	ج ٢ الماء تحت العرش
ص ٤٤ - ٦٥ ج ١	مهذبوا المنطق ص ١٦٠	ص ٢٩١ ج ١
مقادير ديوات النفس	ج ١	المادة ص ٣٠ ج ١
ص ٣٥٣ ج ٢	مواخاة النساء الأجانب	المأهية ص ١٦١ ج ١
مقالة التعطيل ص ١١٩	ص ١٩٧ ج ١	المباح ص ٤ ج ٢
ج ١	موضوع أصول التفسير	المتابعة ص ١٦ ج ١
مقامات الأولياء ص ١٨١	ص ٢٣٥ ج ١	المتباينة ص ١٠٢ ج ١
ج ١	موضوع علم المنطق	الترادفة ص ١٠٢ ج ١
مقدمة في أصول التفسير	ص ١٦٠ ج ١	المتشابهة ص ٢٦٨ ج ٢
( فن ) ص ٢٤٧-٢٣٣	موقف الإمام والمأمومين	٢٣٦ ج ١
ج ١	ص ٨١ ج ٢	المتصوفة ص ٣١١ ج ١
منافع هذه الأنواع من	مؤلفات في الحديث	المتفق عليه ص ٣٧٢ ج ١
الشرك والعبادات المبتدعة	ص ٣٧٧ ج ١	المتكافئة ص ١٠٢ ج ١
ص ١٧ ج ١	مؤلفات أحمد ص ٣٧٧	المتواتر ص ٣٧٠ ج ١
منامات ص ٣٧٤ ج ١	ج ١	المتواطئة ص ٢٤١ ج ١
مناسك حج المشاهد	مؤلفات السلف ص ١٢٣	المثل ص ٢٥٥ ج ١
ص ١٤٨ ج ٢	ج ١	المجاز ص ١٣ ج ٢
من تقبل شهادته ص ٤٢٤	ج ٢	المجاز في القرآن ص ٧
ج ٢	ميراث أهل الملل ص ٢٧٥	ج ٢ ، ٢٣٦ ج ١
منزل ص ٢١٧ ج ١	ميراث البنات وبنات	المجانين ص ٤٨ ج ١
منشأ علم السلوك	الابن والأخوات ص ٢٧٣	المجاورة في المساجد
والتصوف واستمداده	ج ٢	الثلاثة ص ١٤٥ ج ٢
ص ١٨٠ ج ١	ميراث الجدة ص ٢٧٣	الجميل ص ١٦ ج ٢
من قد يستفيد من علم	ج ٢	
المنطق ص ١٥٩ ج ١		

المجاهد المكشوبة ومتى	المرأة ص ٣١٨ ج ١	المجىء ص ٩٤ ، ٩٣ ج ١
حدثت ص ١٤٦ ، ١٤٧ ،	١١٦ ج ٢	المحبة ص ٨١ ، ٤ ، ٧ ،
١٤٨ ج ٢	المرتد ص ٣٨٧ ج ٢	١٨٦ ج ١
المشايع ص ٢٠٧ ج ١	الردان ص ١٩٧ ج ١	المجربون عن فهم القرآن
المشترك ص ١٤ ج ٢	المرسل ص ٢٧٣ ج ١	ص ٢٣٥ ج ١
المشتركة ص ٢٤١ ج ١	٩ ج ٢	المحرمات الى امد ص ٢٨٦
المشركة ص ٢٧٤ ج ٢	المرید ص ١٧٩ ج ١	ج ٢
المشروع من الأذكار	المریض ص ٨٢ ج ٢	المحرمات بالرضاع
والأدعية ومراتبها	المزارة ص ٢٢٢ ج ٢	ص ٢٣٥ ج ٢
ص ١٩٧ ج ١	المساجد ص ١١٥ ج ٢	المحرمات بالمصاهرة
المشككة ص ١٠٢ ج ١	المساقاة ص ٢٢٢ ج ٢	ص ٢٨٥ ج ٢
المشهور ص ٣٧١ ج ١	المستتر بالمعصية ص ١٥٩	المحرمات بالنسب ٢٨٥
المشيئة ص ٨٠ ج ١	ج ٢	ج ٢
المشى الذي يضر الانسان	المسترسل ص ١٩٦ ج ٢	المحرمات في النكاح
بلا فائدة ص ١٩٧ ج ١	المستحب ص ٤ ج ٢	ص ٢٨٥ ج ٢
المصاحف ص ٢٢٥ ج ١	المستفيض ص ٣٧١ ج ١	الحكم ص ٢٣٦ ، ١٠٩ ،
المصارعة ص ٢٣٦ ج ٢	المسجد الأقصى والمجاورة	٢٣٦ ج ١
المصالح المرسلة ص ١٢	فيه ص ١٤٥ ، ١٤٢ ،	المخالطة ص ٣٦١ ، ٣٦٢
ج ٢	١١٤ ، ١٤٣ ج ٢	ج ٢ ، ١٩٥ ج ١
المصحف ص ٢٣٠ ج ١	المسجد الحرام والمجاورة	المختلعة ص ٣٣٠ ج ٢
المصحف العثماني	فيه ص ٢٦٣ ج ١ ، ١٤٥	الممداد ص ٢٢٢ ، ٢٢٩
ص ٢٤٦ ج ١	ج ٢	ج ١
المضاربة ص ٢٢٠ ج ٢	المسح على الخفين ص ٣٦	المدائح ص ٣١٢ ج ١
المضاف الى الله على ثلاثة	ج ٢	المدبر ص ٢٧٧ ج ٢
أقسام ص ٩٦ ج ١	المسجد النبوي ص ١١٤ ،	المذاهب في حد الايمان
الطلق ص ١٦ ، ١٩ ج ٢	١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ،	ص ١٣١ ج ١
	ج ٢	المراثي ص ٣١٢ ج ١
		المراسيل ص ٢٤٣ ، ٢٧٣
		ج ١ ، ٩ ج ٢

المنقطع من ٣٧٣ ج ١	المقيد من ١٩ ج ٢ ،	المظالم من ٤١١ ج ٢
المنهاج الصابني من ٢٣ ج ١	٢٤٢ ج ١ .	المظالم المشتركة من ٢٤١ ج ٢
المنهاج النبوي من ٢٣ ج ١	المكتاتبة من ٣٧٢ ج ١	المعجزة من ٢١٢ ، ٥٩ ج ١
المواخاة من ١٩٦ ج ١	المكاشفات من ٢٠٦ ج ١	المعلق من ٢٤٢ ج ١
المواد التي خلقت منها السموات وآدم من ٣٠ ج ١	المكر من ٨٢ ج ١	المعية من ٨٩ ، ٩٠ ج ١
المواقيت من ١١٧ ج ٢	المكس من ١٩٢ ج ٢	المغفرة من ٨٢ ج ١
الموصى اليه من ٢٧٠ ج ٢	الملك من ٢٥٦ ج ١ ،	المقابلات من ٢٣٨ ج ٢
الموصى به من ٢٧٠ ج ٢	٣٧٧ ج ٢	المفاوضة من ٢٢٢ ج ٢
الموصى له من ٢٦٩ ج ٢	الملاهي من ٢٠١ ج ١	المفردات (في علم المنطق)
الموضوع من ٣٧٤ ، ج ١	الملوك من ٢٨ ج ١ ،	من ١٦٥ ج ١
الموضوعات من ٢٤٣ ج ١	٣٧٧ ج ٢	المفقود من ٢٧٥ ج ٢
المؤلفات والمؤلفون في المنطق من ١٨٠ ج ١	المماحلة من ٨٢ ج ١	المقامات والأحوال من ١٨٣ ج ١
المياه من ٣٢ ج ٢	المناسبات من ٢٧٤ ج ٢	المقام الأول في العهد من ١٦٧ ، ١٦٢ ج ١
الميزان من ٤٧ ج ١٨	المناسك من ١١٦ ج ٢	المقام الثاني ( في العهد ) من ١٦٣ ج ١
( حرف النون )	المنافق من ٣١٦ ج ١	المقاييس العقلية من ٢٣ ج ١
نار من ٣٢٠ ج ١	المنامات من ١٢ ج ٢	المقبوض بمقتله فاسد من ٢٠٠ ج ٢
نجوم من ٢٨٤ ج ١	المناوله من ٣٧٥ ج ١	المقت من ٨٢ ج ١
نزول الرب الى سماء الدنيا من ٩٢ - ٩٤ ج ١	المنحرفون عن اتباع الأئمة في الأصول والفروع أنواع من ٤٥ ج ٢	المقدمات - في المنطق - من ١٦٦ ج ١
	المنحرفون عن القرآن من ٢٣٤ ج ١	
	المنطق ( فن ) من ١٥٥ - ١٧١ ج ١	
	المنطقي من ١٦٠ ج ١	

نسك النبي والغلط فيه ص ١٢١ ج ٢	نواقض الوضوء ص ٣٧ ج ٢	النطاح بسين الكباش ص ٢٣٨ ج ٢
نشأت المذاهب ص ٢٥ ج ٢	الناسخ والمنسوخ ص ٢٤٢ ج ١	النظائر ص ٢٤١ ج ١
نشر الصحائف ص ٤٧ ج ١	النجباء الثلاثة ص ٢١١ ج ١	النظر الى الأجنبية والأمرد ص ٢٧٨ ج ٢
نصب السلطان ص ٣٧٦ ج ٢	النجش ص ١٩٦ ج ٢	النظر ( أصول فقه ) ص ٣ ج ٢
نظر ص ٢٥٤ ج ٢	النداء ص ٧٩ ج ١	النظر في كتب المتكلمين ص ١١٨ ج ١
نفقة الأقارب والماليك ص ٣٤٠ ج ٢	الندم ص ١٨٧ ج ١	النظر والاستدلال ص ٦٤ ج ١
نفقة البهائم ص ٣٤٣ ج ٢	النذر للمخلوقات ص ٩ ج ١	النفاق ص ٣١٦ ج ١ ، ٣٨٧ ج ٢
نفقة الرقيق ص ٣٤٢	النذور ص ٣١٦ ، ٤٠٧ ج ٢	النفاخت ص ٤٥ ج ١
نفقة الزوجة ص ٣٣٧ ج ٢	النرد ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ج ٢	النفس ص ٩٩ ج ١
نقد مذهب المرجئة ص ١٣٢ ج ١	الغزول ص ٨٩ ج ١	النفاخت ص ٣٣٣ ج ٢
نقل المؤلف عن أهل الكلام ص ١١٨ ج ١	النساء ص ٢٧٨ ج ٢	النفي في الجملة مذهب ٠٠ ص ١١٩ ج ١
نكاح التحليل ص ٢٩٠ ج ٢	النسب ٩٤ ج ١	النقار بسين الديوك ص ٢٣٨ ج ٢
نكاح الكفار ص ٢٩٣	النسخ ص ٨ ج ٢ ، ٢٤٢ ج ١	النقد ص ٢٠٤ ج ٢
نكاح المتعة ص ٢٩١ ج ٢	النسك ص ١٧٦ ج ١	النقط ص ٢٢٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ج ١
نهج الأنبياء في الاستدلال ص ٢٣ ج ١	النشرة ص ١٣ ج ١	النقل ص ٢٤٢ ج ١
	النشوز ص ٣٠١ ج ٢	النكاح ص ٢٧٧ ج ٢
	النص ص ١٦ ج ٢	النهي عن البدعة ص ٦٠ ج ١
	النصوح ص ٣٦٩ ج ٢	

النهي يقتضى الفساد	ولاة المحسبة واختصاصهم	الورع الواجب ص ٢٠٣
ص ١٨ ج ٢	ص ١٥٣ ج ٢	ج ١
النية ص ٥٦ ج ٢	ولد الأم ص ٢٧٣ ج ٢	الوسائط ص ٨ ج ١
	وليمة الختان ص ٢٩٦	الوسيلة ص ١٤ ، ١٧
( حرف الهاء )	ج ٢	ج ١
الهبه ص ٢٦٤ ج ٢	وليمة العرس ص ٢٩٦	الوصايا ص ٢٦٨ ج ٢
الهجاء ص ٣١٢ ج ١	ج ٢	الوصية بالانصباء
الهجر ص ١٦٠	وليمة الموت ص ٢٩٦	والأجزاء ص ٢٧٠ ج ٢
الهجرة ص ٢٧٤ ج ١ ،	ج ٢	الوضوء ص ٣٤ ج ٢
١٦٥ ج ٢	وليمة الولادة ص ٢٩٦	الوعد ص ١٣٧ ، ١٣٨
الهدية ص ٢٦٧ ج ٢	ج ٢	ج ١
الهدى والأضحية ص ١٥١	الواقفة ص ٢٢٠ ج ١	الوعيد ص ١٣٧ ، ١٣٨
ج ٢	الوتر ص ٦٩ ج ٢	ج ١
( حرف الواو )	الوجد ص ٢٠٧ ، ٢٠٨	الوقف ص ٢٤٩ ج ٢
واجب ص ٤ ج ٢	ج ١	الوقوف على السطح دائما
واجب الوجود ص ٢٦	الوجه ص ٨٣ ج ١	ص ١٩٥ ج ١
ج ١	الوجوه ص ٢٤١ ج ١	الوقوف في الشمس
وجوب اتباع الكتاب	الوحي ص ٢٣٣ ج ١	ص ١٩٥ ج ١
والسنة والاجتماع ص ١١	الوديعة ص ٢٤٥ ج ٢	الوكالة ص ٢١٧ ج ٢
ج ٢	الورع ص ٢٠٤ ج ١	الولاء ص ٢٧٦ ج ٢
واضح علم أصول الفقه	الورع المستحب ص ٢٠٣	الولايات ومن يستحقها
٣ ج ٢	ج ١	ويقدم فيها ص ١٦٦ -
واضح علم المنطق	الورع المشروع ص ٢٠٣	١٦٩ ج ٢
ص ١٥٩ ج ١	ج ١	الولاية ص ٣٣ ، ٢٠٩
وضع الرأس قدام بعض	ج ١	ج ١
الشيوخ أو بعض الملوك	ج ١	الولي في التكاح ص ٢٨١
ص ١٨ ج ١	ج ١	ج ٢

( حرف لا )

لا يشرع شيء من العبادات  
عند القبور ص ١٤٨ ج ٢  
لا يسلب الفاسق المني  
اسم الايمان المطلق  
ص ١٣٦ ج ١

لا يرى الله أحد في الدنيا

يعينه ص ٩٨ ج ١

( حرف الياء )

يستثنى في الاسلام  
ص ١٣٧ ج ١

اليدين ص ٨٣ ج ١

اليقين ص ١٩٢ ج ١

اليمن ص ٢٦٤ ج ١

اليمن في الدعاري

ص ٤٢٦ ج ٢

اليوم الآخر ص ٤٥ ج ١





## علوم أخرى، وصناعات (\*)

### مقدمة : في الأمية ، والعلم ، والعلوم ، والعلماء

ما يضره أو يضر الناس كان ضرراً ومنقصة  
وسيلة

١٧١ ، ١٧٢ ج ٢٥ ان أمكن ان يستغنى  
عنها بالكلية بحيث ينال كمال العلوم من  
غيرها وينال كمال التعليم بدونها كان  
أفضل له واكمل وهذا حال نبينا

٤٣٥ ، ٤٣٦ ج ١٧ ، ١٦٤ ، ١٧٧ ج ٢٥  
« أنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب ،  
الشهر هكذا »

٦٦٤ ، ٦٦٥ ج ١٠ ، ٥٤ ج ٢٣ العلم  
الموروث عن النبي هو الذي يستحق ان  
يسمى علماً ، وما سواه اما ان يكون علماً  
فلا يكون نافعاً ، أولا يكون علماً وان سمي  
به ، ولئن كان علماً نافعاً فلا بد ان يكون  
في ميراث النبي ما يفني عنه ما هو مثله  
وخير منه

٢١٥ ، ٢١٦ ج ٩ شريعة الاسلام ومعرفتها  
ليست موقوفة على شيء يتعلم من غير المسلمين

وان كان صحيحاً كالجبر والمقابلة  
٦٦٤ ج ١٠ وليجتهد ان يعتصم في كل باب  
من أبواب العلم بأصل ما ثور عن النبي ،  
واذا اشبه عليه - مما قد اختلف فيه  
الناس ٥٥٥ ، الكتب والمصنفون فيه

٣٨٨ ج ٦ العلم هو النقل المصدق  
والبحث الحق

### الأمية

٤٣٥-٤٣٧ ج ١٧ ، ١٦٧ ج ٢٥ « الأمي »  
نسبة الى الأمة : لم يتميز عنها بما يمتاز به  
الخاصة من الكتابة والقراءة ، ويقال الأمي  
لمن لا يقرأ ولا يكتب كتاباً

٤٣٥ ج ١٧ ثم يقال لمن ليس لهم كتاب  
منزل من الله يقرؤنه وان كان قد يكتب  
ويقرأ ما لم ينزل ، وبهذا المعنى كان العرب  
كلهم أميين

٤٣٥ ، ٤٣٦ ج ١٧ والمسلمون أمة أمية  
بعد نزول القرآن وحفظه لأنهم لا يحتاجون  
الى كتابة دينهم ولا الى حساب

٤٣٣-٤٣٨ ج ١٧ ليس في كون الشخص  
لا يخط ذم اذا قام بالواجب ، انما الذم  
على كونه لا يعقل الكتاب الذي انزل اليه  
نحوه كتبه او قرأه أولم يكتبه ولم يقرأه

١٦٧ - ١٧٢ ج ٢٥ الأمية - مثل الكتاب  
والحساب - منها ما هو محرم ، ومنها ما هو  
مكروه ، ومنها ما هو نقص وترك الأفضل  
١٧١ ج ٢٥ وان استعان به على تحصيل

(\*) استخلصت من مباحث في رسائل  
المقائد والفقه المتقدمة

٤٨٦ ، ٤٨٧ ج ١٠ الطريقة الموصلة للعلم  
والطريقة الموصلة للعلم

١٣٨ - ١٤٠ ، ١٣٦ ج ١٣ من العلوم  
مالا يعلمه غير الأنبياء الا بخبر الأنبياء

٢٢٨ - ٢٣٤ ج ١٩ ، ١٢٨ ج ٩ العلوم  
الشرعية والعلوم العقلية ، ما خرج ممن  
العلوم العقلية عن مسمى الشرعية - وهو  
مالم يأمر به الشارع ولم يدل عليه - فهو  
يجرى مجرى الصناعات كالفلاحة والبنائة  
والنساجة ، وهذا لا يكون الا من العلوم  
المفضولة المرجوحة

١٣٦ ج ١٣ العلم ما قام عليه الدليل ،  
والنافع منه ما جاء به الرسول ، ولقد يكون  
علم من غير الرسول لكن في أمور دنيوية  
كالطب والحساب

٣٧٨ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ج ١٣ العلم علمان :  
فعلم القلب هو النافع ، وعلم اللسان حجة الله  
على عباده

٤٠ ج ١٠ العلم النافع هو أصل الهدى ،  
والعمل بالحق هو الرشاد

١٤٥ ، ١٤٦ ج ١٠ قول يحيى بن عمار :  
العلوم خمسة

٣٠٦ ج ٩ العلوم بعضها أفضل من بعض ،  
إلعلم بالله أفضل من العلم بخلقته ، وهو  
أكبر العلوم وأعلاها

٨٠ ج ٢٨ طلب العلم الشرعي فرض  
كفاية ، ومنه فرض عين

٥٠٣ ، ٥٠٤ ج ١١ يجب ان يعلم المسلمون  
اولادهم ما أمر الله بتعليمهم إياه

٣٩ ، ٤٠ ج ١٠ فضل العلم الشرعي  
والذاكرة فيه ، قول معاذ ٠٠

١٨٦ ، ١٨٧ ج ٢٨ وجوب حفظ العلم على  
أهله الذين رأسوا فيه أو رزقوا عليه

٥٤ ، ٥٥ ج ٢٣ طلب حفظ القرآن مقدم على  
كثير مما تسميه الناس علما وهو اما باطل  
أو قليل النفع ، وهو أيضا مقدم في التعليم  
في حق من يريد ان يتعلم علم الدين من  
الاصول والفروع .

٥٤ ، ٥٥ ج ٢٣ بخلاف ما يفعله كثير من  
أهل البدع من الأعاجم وغيرهم حيث يشتغل  
أحدهم بشيء من فضول العلم : من الكلام ،  
أو الجدل والخلاف ، أو الفروع النادرة ،  
أو التقليد الذي لا يحتاج اليه ، وغرائب  
الأحاديث التي لا تثبت ولا ينتفع بها ، وكثير  
من الرياضيات لا تقوم بجليها حجة

٥٥ ، ٥٦ ج ٢٣ أيما أفضل تكرار التلاوة  
التي لا يحتاج الى تكرارها ، وكذلك اذا كان  
حفظ من القرآن ما يكفيه وهو يحتاج الى  
علم آخر كالفقه ( × )

٣٦١ - ٣٧٢ ج ١٠ ، ٣٩٠ ج ١٣ علم  
النبوة من الايمان والقرآن وما يتبع ذلك  
من الفقه والحديث وأعمال القلوب انما خرجت  
من الأمصار التي يسكنها أصحاب الرسول  
وهي : الحرمان ، والعراقان والبشام ،  
وسائر أمصار الاسلام قبح

( × ) وانظر ص ١٦٠ ج ١ الفهارس  
العامة

## علم الفلك

### مقدمة

أولية الله وأدلة وجوده (١)

٥٠٣ ، ٢٢١ - ٢٢٣ ج ١٧ سبب سؤال  
المشركين للنبي هل ربه من كذا ، أو من  
كذا ، وسؤال اليهود ٥٠٠

٢١٠ - ٢٤٣ ج ١٨ « جلنا نسألك عن  
أول هذا الأمر فقال كان الله ولم يكن شيء  
قبله » أخبار بخلق السموات والأرض  
وما بينهما ، لا بابتداء الحوادث ، ولا بأول  
مخلوق (٢)

١٣٩ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ج ٦ ، ٢١٣ - ٢١٥  
ج ١٨ العرش خلق قبل القلم  
٥٩٥ ج ٦ العرش فوق جميع المخلوقات  
١٥٠ ج ٥ العرش فوق الكرسي

٥٤٦ - ٤٥٩ ج ٦ ، ٥٢ ج ٣ ، ١٥١ ج ٥  
العرش ليس فلکا مستديرا مطلقا ، فوق  
السموات مثل القبة ، حملته ، له قوائم ،  
مقدار ارتفاعه لا يعلم بالهيئة

٥٥٠ ج ٦ كان العرش على الماء قبل ان  
يخلق السموات والأرض  
٣٠٧ ج ١٨ العرش لا يفنى

(١) انظر ص ٢١-٣١ ج ١ الفهارس  
العامة

(٢) وانظر ص ٢٥ وص ٢٨ بطولان  
القول بقدم العالم أو شيء منه

١٣٩ ، ١٤٠ ج ٤ فضل علوم وأعمال اتباع  
الرسول على علوم أهل الكتابين فضلا عن  
انصابتهم ، فضلا عن مبتدعتهم

٢١٠ ، ٢١١ ج ٤ علوم متفلسفة الهند  
واليونان وفارس والروم : كالمنطق ،  
والطبيعة والهيئة لمصاصات الى المسلمين  
هذبوها

١٦٠ ج ٩ لكن بقي فيها من الباطل  
والضلال شيء كثير (×)

١٥١ - ١٥٤ ج ١٥ أدخل كثير من الناس  
من علم أهل الكتاب ومن فارس والروم  
ما أدخلوه على المسلمين

٢٩١ ، ٢٩٢ ج ١٧ ، ٢١٥ ج ١٦ ليس  
النبي عن مضاربة فارس والروم يدل على  
ان مضاربة اليونانيين والهند المشركين أعظم  
وهم الذين ابتلي المسلمون بعلومهم (× ×)

٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٣ ، ٣٧٨ ج ١٣ ، ٣٨٦ -  
٣٩٩ ج ١١ العلماء ثلاثة : عالم بالله ليس  
علما بأمر الله وعالم بأمر الله ليس علما بالله ،  
وعالم بالله وبأمر الله

٣٣٣ ج ٣ العلم الذي يوجب خشية الله ،  
والعلماء الذين يخشونه (× × ×)  
١٣ - ١٥ ج ٢٨ من آداب العالم والمتعلم

(×) وانظر ص ٦٨

(× ×) ويأتي ما اذا ذكروا في كتبهم  
مالا يتعلق بالدين

(× × ×) وانظر ص ٣١٩ ج ١ الفهارس  
العامة

## الحجب (١)

١٤٢ ، ١٩٣ - ١٩٨ ج ٢٥ ، ٥٨٧ ،  
٦٦٥ ، ٥٦٦ ج ٦ ، ١٥٠ ، ٤٦٩ ج ٥  
الأفلاك مستديرة الشكل لا مسطحة ، الجهة  
العليا هي جهة المحيط - وهو المحجب -  
الجهة السفلى هي المركز ، وليس للأفلاك  
الا جهتان (١)

٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ١٧ الفلاسفة أصابوا في  
استدارة الأفلاك وأخطأ من خالفهم ممن  
التكلمين

١٩٦ - ١٩٨ ج ٢٥ استدارة الأفلاك لا تنافي  
علو الله ولا أن العرش سقف الجنة

١٩٨ ج ٢٥ المتوقف في عظيم القبول  
بإستدارتها قبل البيان فعل الواجب ،  
وكذلك من لم يزل يستفيد ذلك من جهة  
لا يثق بها

٥٥٧ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ج ٦ ، ٥٣ ، ١٣٤ ،  
١٣٥ ج ١٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ ج ٦ ، ٥٩٢ -  
٥٩٤ ج ٦ الأفلاك هل هي السموات أو غيرها  
٥٨٦ - ٥٨٩ ج ٦ ، ١٥٠ ج ٥ السموات  
مستديرة عند علماء المسلمين لا مربعة  
ولا مسدسة ، أدلة ذلك

٢٣٠ ج ١٦ السماء والأرض أعظم من الشمس  
والقمر والليل والنهار

٢٤٨ - ٢٥٧ ج ١٢ ، ٢٦٢ ج ٢٤ ، ١٠٦ -  
١١١ ج ١٦ السماء اسم جنس للعالي فإذا  
قيد بشيء قيد به : قد يختص بما فوق  
العرش تارة ، وبالأفلاك تارة ، وبالسحاب  
تارة ، وبسقف البيت تارة ٠٠٠

(١) انظر أيضا في الفلك والأفلاك  
ص ٢٨ - ٣٠ ج ١ الفهارس العامة

٥٩٥ ج ٦ تحت العرش بحر  
١٣٩ ج ١٦ ، ٢٤٥ ج ١ الكتاب المكنون  
عنده تحت العرش ، اللوح المحفوظ

١٣٩ ج ١٦ ، ٢٤٥ ج ١ ، ٢١٣ - ٢١٥  
ج ١٨ القلم ، عظمته كقدر ما بين السماء  
والأرض / خلق قبيل السموات والأرض

٥٥٦ ، ٥٨٤ ج ٦ ، ١٥٠ ج ٥ الكرسي ،  
فوق الأفلاك  
١٥٠ ج ٥ نسبة الكرسي للعرش

٤٤٣ ج ٢٨/٥٢ ج ٣ الجنة / ليست  
داخل السموات

١٩٤ ج ٢٥/٥٥٤ ج ٦ ، ١٥١ ج ٥  
الفردوس أوسط الجنة ، وأعلى الجنة ،  
ومنه تفجر أنهار الجنة ، وسقفها عرش  
الرحمن

٥٥٥ ج ٦ « ان في الجنة مائة درجة كل  
درجتين بينهما كما بين السماء والأرض »  
« انها جنات ٠٠ »

٢١٢ ج ٤ ، ٤٩٤ ج ٢ بإذا يعرف الزمن  
في الجنة وليس فيها شمس ولا قمر  
٣٠٧ ج ١٨ الجنة لا تنفى (٢)

١٨١ ج ٣٥ ، ١٣٦ ج ٩ معرفة أقسار  
الأفلاك والكواكب وصفاتها ومقادير حركاتها  
وما يتبع ذلك علم صحيح لكن جمهور  
التدقيق فيه كثير التعصب لقليل الفائدة كالعالم  
- مثلا - بمقادير الدقائق والثواني والثوالت  
في حركات السبعة المتحركة ٠٠٠

(١) انظر ص ٨٩ ج ١ فهارس عامة  
(٢) وانظر ص ٤٨ ج ١ الفهارس العامة

في المنازل / تجرى في فلك مستدير لا مربع  
٣٨٧ ج ٦ الشمس تار ونور ، اشراق  
احراق

٥٩٢ - ٥٩٦ ج ٦ ، ٥٢ ج ٣ الشمس هل  
هي في السماء ( السقف ) وهل حركتها  
بحركة الفلك

٥٩٥ ج ٦ الشمس في الفلك لا تنتقل من  
سما الى سماه

٤٦٩ ، ٤٧٠ ج ٥ ينسبط نور الشمس  
على مائة وثمانين درجة

كسوفها ليس من علم الغيب ، التخريف  
بذلك موجود وان علم بالحساب (١)

٥٩ ، ٦٠ ج ١٥ لم يذكر انتقال الشمس في  
البروج

١٣٤ ج ٦ القمر سواء الله  
٥٩٧ ، ٢٣٠ ج ٦ القمر مخلوق مع السموات  
والارض

٥٩٢ - ٥٩٦ ج ٦ ، ٥٢ ج ٣ هل هو في  
السماء ، وهل حركته بحركة الفلك

٥٩٥ ج ٦ القمر في الفلك لا ينتقل من  
سما الى سماه

٣٨٧ ج ٦ القمر نور محض ، اشراق  
بلا احراق

٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ج ١٧ القمر  
هو الخاسق ، ماله من التأثير في الأرض

لا سيما في حال كسوفه (٢)

١٧٠ ج ٣٥ ليس العبد مأمورا ان يتكلف  
معرفة ما يخفى من اسباب الخير والشر

الكونية

سر الأمر بالتفكر في المخلوقات ودون الخالق (٣)

(١) انظر ص ٩٠ ، ٩١

(٢) انظر الخسوف ص ٩٠ ، ٩١

(٣) انظر ص ٣٩ ، ٤٠ ج ٤

٥٦٤ ج ٥ ، ٥٩٩ ج ٦ ، ٢١٤ ، ٢٣٥ ، ٢١٥

ج ١٨ / ٢٣٥ ، ٢٢٣ ، ٢٦٥ ج ١٧

السموات خلقت من بخار الماء - وهو  
الدخان / الذي كان العرش عليه (١)

٥٩٣ - ٥٩٦ ج ٦ السموات هي التي نراها ،  
وليست متصلة بالأرض لا على جبل ( قاف )

ولا غيره

١٣٤ ، ١٣٥ ج ١٩ السموات سواها الله  
كما سوى الشمس والقمر وغير ذلك فعدل

بين أجزائها ، ولو كان أحد جانبي السماء  
داخلا أو خارجا لكان فيه فروج

٥٩٤ ج ٦ السماء الدنيا

١٥٠ ج ٥ سما الدنيا محيطة بالأرض

١٩٥ ج ٢٥ قول ابن المنادي ان السماء  
تدور بجميع ما فيها من الكواكب كدورة

الكرة على قطبين ثابتين غير متحركين أحدهما  
في ناحية الشمال والآخر في ناحية الجنوب ،

ودليله

٥٩٧ ج ٦ الشمس مخلوقة مع السموات  
والارض

١٣٥ ، ٢٣٠ ج ١٦ ، ١٦٧ ج ٣٥ الشمس  
سواها الله

١٤٦ ج ٢٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٠ ج ١٦ ، ١٦٧

ج ٣٥ الشمس أعظم ما يرى في عالم  
الشهادة ، وأعمه نفا وتأثيرا ، من منافعا

٥٨ - ٦٠ ج ١٥ / ٥٨٩ ج ٦ سير الشمس

(١) الرد على من قال يقدمها ص ٢٨ -

٣٠ ج ١. الفهارس العامة

عامة الرياح وما كان الرسول يخشاه من  
هبوبها (١)

٤٩١ ج ٢ ، ٢٦٤ ج ٢٤ الملك يزجي  
السحاب كما يزجي السائق المطي  
٥٥٩ ج ٦ الحركات اما « قسرية » وهي  
تابعة للفاصر ، او « طبيعية » وانما تكون  
اذا خرج المطبوع عن مركزه فيطلب عوده  
اليه ، او « ارادية » وهي الاصل . فجميع  
الحركات تابعة للحركة الارادية التي تصدر  
عن ملائكة الله تعالى ( المدبرات امرا )  
( المقسمات امرا )

٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٢٤ البرق

٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ٢٤ الرعد

٢٦٢ ج ٢٤ ، ١٦ ج ١٦ ، ٤٩١ ج ٢ ،  
٣٨٩ ج ٨ المطر يخلق في السماء من  
السحاب ، ومن السحاب ينزل ، المادة التي  
يخلق منها هي الهواء الذي في الجو وما يتصاعد  
من ابخرة الارض

قد يتبع الماء من بطون الجبال ويكون فيها  
ابخرة يخلق منها الماء ج ١٦ ص ١٦  
٥٥٨ ج ٦ ما الموجب لان يكون هذا الهواء  
او البخار منعقدا سمحاً مقدر يقدر بخصوص  
في وقت مخصوص على مكان مختص به ،  
وينزل على قوم عند حاجتهم اليه فيسقيهم  
بقدر الحاجة لا يزيد فيهلكوا ولا ينقص  
فيعوزوا ، وما الموجب ان يساق الى الارض  
الجزر

٥٥٨ ج ٦ « المتفلسفة واتباعهم » غايتهم  
ان يستدلوا بما شاهدوه من الحسيات  
ولا يعلمون ما وراء ذلك

(١) ٩١

٥٨٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ج ٦ الليل والنهار  
وسائر احوال الزمان تابعة للحركة

٥٩٧ - ٥٩٩ ، ٣٨٤ ج ٦ الليل والنهار  
الحاصل بالشمس تبع للسماوات والارض ،  
لم يخلقا قبل السماوات والارض ، وليس  
جسما قائما بنفسه ولكنه صفة وعرض  
قائم بغيره ، الظلمة والليل قيل هي كذلك ،  
وقيل ..

٥٣٤ ج ١٧ الظلمة جنس الشر ، في الليل  
يقع من الشرور النفسانية ما يقع في النهار  
٥٣٤ ج ١٧ النور جنس الخير

١٦٦ - ١٦٨ ج ٣٥ النجوم ، ومناقها

٥٩٤ ج ٦ النجوم اخبر الله انها زينة  
للسماء الدنيا

١٦٨ ج ٣٥ النجوم التي ترجم بها  
الشياطين نوع آخر غير النجوم الثابتة في  
السماء التي يهتدى بها ، ولهذه حقيقة  
مخالفة لتلك

٣٥٤ ج ١٧ الثريا

١٣٨ ج ٣٥ ويتوا المراقص يرصدون فيها  
الكواكب يعبدونها ويسبحونها

٥٨٩ ج ٦ ، ٢١٢ ج ٢٢ دوران الكواكب  
حول القطب ، ودوران المتوسط في السماء  
على مدار واسع ..

٢١٢ ج ٢٢ القطب ليس هو الجدي ،  
الكواكب تدور والجدي لا يدور

٥٩٦ ج ٦ الهواء يحيط بالماء والارض  
٢٦١ ج ١٧ الهواء طبيعته الصعود  
لا الهبوط

٢٣٠ ج ١٦ السماء والأرض اعظم من الشمس والقمر والليل والنهار

٢٢٣ ج ١٧ ، ٥٦٤ ج ٥ الأرض خلقت من زبد الماء الذي كان العرش عليه  
٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠٧ ج ٢٧ ابتداء الخلق والأمر من مكة

١٥٠ ج ٥ ، ٤٠ ج ٢٤ ، ٥٩٦ ج ٦ الأرض كرية الشكل الماء يحيط بأكثرها ، مقبب من كل جانب ، بيئة وبين السماء كما بين الأرض والسماء ، اليابس السدس وزيادة بقليل

٥٩٦ ج ٦ وأرساها بالجبال للثلا تميد  
١٩٥ ج ٢٥ قول ابن المنادي : ان الأرض بجميع أجزائها من البر والبحر مثل الكرة  
١٩٥ ج ٢٥ وأنها مثبتة في وسط كسرة السماء كالنقطة في الدائرة ، ودليله

٥٦٥ ، ٥٦٦ ج ٦ وجه الأرض هو الذي عليه الناس والبهائم والشجر والنبات والجبال والأنهار

٥٦٦ - ٥٦٨ ج ٦ لا يكون من في جهة من سطح الأرض تحت من في الجهة الأخرى

٥٩٥ ج ٦ خلق الله سبع أرضين بعضهم فوق بعض

١٥٠ ج ٥ ليس تحت وجه الأرض الا وسطها ونهاية التحت المركز

١٩٦ ج ٢٥ قمر الأرض هو سجين ، وهو أسفل سافلين ، حديث الادلاء

١٩٠ ج ١٩ جهنم طبقات ٠٠٠  
١٦٧ ج ٣٥ من منافع الشمس ما يجعله بها من الحر والبرد

٤١٩ ج ٢٨ سيب شدة الحر والبرد  
٣٦٤ ج ٢٤ الزلزال وأصنعه

### امساك المخلوقات

٥٥٠ ج ٦ قيام أي فلك من لأفلاك بقدرة الله وان قدر أن لبعضها ملائكة تحملها لحكمها حكم نظائرها

٥٩٦ ج ٦ المخلوقات العلوية والسفلية يمسكها الله بقدرته ، وما جعل فيها من الطبايع والقوى فهو كإن بقدرته ومشينته  
٥١ ، ٥٢ ج ٣ السماء والأرض والهواء والسحاب ليس شيء منها محتاجا في حمله الى الشيء الآخر

١٥١ ج ٥ العالم العلوي والسفلي بالنسبة الى الله في غاية الصغر ، وليس محتاجا الى العرش ولا غيره (١)

الحكم المحدودة في خلق المخلوقات ، وهل خلقها من أجل بني آدم اوله فيها حكم أخرى (٢)

### تقويم

٢١٥ ، ٢٣٥ ج ١٨ خلق السموات والأرض في ستة ايام ، هل هي بقدر ايام الدنيا ، تلك الايام غير هذه الايام ، وغير الزمان الذي هو مقدار حركة هذه الأفلاك ، لم يذكر في القرآن خلق شيء من غير مادة

(١) وانظر ص ٨٣ ، ٨٧ ج ١ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ١٤٩ ، ١٥٠ ج ١ الفهارس العامة

٤٩١ ، ٤٩٢ ج ٢ الزمان هو الليل والنهار ،  
الزمان مقدار الحركة ، والحركة مقدارها  
من باب الأعراس والصفات القائمة بغيرها  
١٣٧ - ١٤٢ ج ٢٥ ، ٥٨ - ٦٠ ج ١٥ ،  
١٣٨ ج ٢٧ انقسام عادة الأمم في الشهر  
والحول واليوم والأسبوع الى أربعة أقسام :  
عديدين ، طبيعيين ، الشهر طبيعياً والسنة  
عديدية ، بالعكس ، السنة القمرية ،  
والسنة الشمسية

١٣٨ - ١٤٢ ج ٢ ، ٥٨ - ٦٠ ج ١٥  
ما جاءت به شريعتنا - من كون الشهر  
طبيعياً - هلالياً - ولسنة عديدية - بالأهلة -  
هو أكمل الأمور وأسهلها وأبعدها عن  
الاضطراب والحرج ، وحفظاً للدين عن  
ادخال المسددين إيضاحه

٩٣ ج ٢٢ معرفة المآزل بالكواكب ، بعضها  
قريب من المنزل بعضها بعيد من ذلك  
٥٩ ، ٦٠ ج ١٥ ، ١٣٨ ج ٢٥ البروج  
اثنا عشر فمعي تكرر الهلال اثنا عشر فقد  
انتقل فيها فصار سنة كاملة

١٤١ ، ١٤٢ ج ١٥ واليوم طبيعي من طلوع  
الشمس الى غروبها - والأسبوع عددي من  
أجل الأقسام التي خلقت فيها السموات  
والأرض

٢٣٥ ج ١٨ أيام الأسبوع لا يعرفها  
الا المقرون بالنبوات  
٤٧٠ ، ٤٧١ ج ٥ الليل والنهار في كلام  
الشارح

وقت الفجر ، وأنه لا يعلم بالحساب (١)

(١) انظر ص ٥٠ ، ٥١

وقت العشاء (١)

١٣٤ ، ١٣٥ ج ٢٥ جعل الله الأهلة مواقيت  
في الأحكام الثابتة بالشرع والشرط ،  
الشرائع قبلنا انما علقت الأحكام بها  
وانما بدل من بدل من اتباعهم (٢)

٦٠ ج ١٥ انقضاء الشتاء ودخول الصيف  
أمر ظاهر بخلاف محاذات الشمس لجزء من  
أجزاء الفلك يسمى برج كذا أو محاذاتها  
لاحدى النقطتين ...

٤٦٨ ج ٥ يقال بين ابتداء 'صارة' من  
المشرق ومنتهاها من المغرب مقدار مائة  
وثمانين درجة فلكية ، وكل خمس عشرة فهي  
ساعة معتدلة ، والساعة المعتدلة هي ساعة  
من اثنتي عشرة ساعة بالليل والنهار - اذا  
كانا متساويين - وكل واحد اثنتا عشرة  
ساعة

٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ج ٥ وان حركة الفلك  
على خط الاستواء دوائية ... وعند القطبين  
رحاوية ... وفي المعمور من الأرض  
محاذية ...

٤٦٩ ج ٥ المعمور من الأرض من الناحية  
الشمالية التي هي شمال خط الاستواء يقال  
انه بضع وستون درجة

## علم الأجيال

(اثنولوجيا)

خلق الله الناس على أربعة أصناف  
٢٣٠ ج ١٦ آدم آخر المخلوقات ، خلق يوم  
الجمعة ، خلقه الله بيديه (٣)

(١) انظر ص ٥٠

(٢) وانظر الصوم والفطر والحج بالهلال

(٣) انظر ص ٨٣ ج ١ الفهارس العامة



٢٩٤ ، ٢٩٥ ج ١٧ ، ٨٢ ، ٨٣ ج ٢  
المتفلسفة لا يقولون بأن للبشر ابتداء أولهم  
آدم مع انكارهم لمسيئة الله وقدرته

٢٤٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٢٣ ج ١٧ ، ٩٥ ،  
٩٧ ج ١١ خلق آدم من الطين - التراب  
والماء - فقلبت حقيقة الطين عظما ولحما  
وغير ذلك من أجزاء البدن والريح ابيسته  
حتى صار صلصلا

٢٦٠ ، ٢٦٢ ج ١٦ انكرت طائفة من الكفار  
خلق آدم من طين

٢٦٦ ، ٢٦٧ ج ١٧ حواء خلقها الله من  
مادة اخذت من آدم

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ١٧ المسيح  
خلق من اصلين : من مريم ونفخ جبريل  
للحمل - لا للروح - ثم نفخت فيه روح الحياة  
كسائر الادميين

٢٧٨ ، ٢٧٩ ج ١٦ ذكر خلق الانسان  
مفصلا

٢٤٨ ج ١٧ المني الذي في الرحم يقلبه الله  
علقة ثم مضغة

٢٤٨ ج ١٧ وكذلك المضغة يقلبها الله عظاما  
وغير عظام

٥٨٥ ج ٦ لا موجب لأن يكون المني المتشابه  
الأجزاء تخلق منه هذه الأعضاء والمنافع  
المختلفة على هذا الترتيب المحكم المتقن الذي  
فيه من الحكمة والرحمة ما يبهير الأبواب الا

٤٧٠ ، ٤٧١ ج ١٦ ، ٢٤٨ ج ١٧ النطفة  
حادثه بعد ان لم تكن مستحيلة عن دم  
الانسان ، وهي مستحيلة الى المضغة ، يخلق

الله هذا الجوهر الثاني من المادة الاولى  
بالاستحالة ويصدم المادة الاولى لا ييسى  
جوهرها (١)

٢٥٦ ج ١٧ استحالة الطعام في بطن الانسان  
٣٦٨ - ٣٧٣ ج ١١ ظن طائفة كابن حود  
وابن سميعين والتفري والتلمساني أن الشيء  
المتأخر ينبغي ان يكون أفضل من المتقدم  
لاعتقادهم ان العالم متنقل من الابتداء الى  
الانتهاء كالصبي الذي يكبر بعد صفوه  
وانبات الذي ينمو بعد ضعفه ويبشرون على  
ذلك ان المسيح أفضل من موسى ويبشرون  
ذلك الى ان يجعلوا بعد محمد واحدا من  
البشر اكمل منه ..

### الروح والحياة

٢٣٢ ، ٢٣٣ ج ٤ الانسان عبارة عن البدن  
والروح

٣٠١ ج ٩ الروح المدبر ليسن الانسان  
هي من باب ما يقوم بنفسه - التي تسمى  
جوهرها وعينا قائمة بنفسها - ليست من  
باب الأعراض - التي هي صفات قائمة  
بغيرها - التعبير عنها بلفظ الجسم والجوهر  
فيه نزاع بضمه اصطلاحى وبعضه معنوي .  
الصواب أنها ليست مركبة من الجواهر  
المفردة ولا من المادة والصورة ، وليست  
من جنس الأجسام المتحيزات المشهودات  
٣٢ ج ١٩ السمع تسميه الأطباء الروح  
الحيواني

(١) وانظر بطلان القول بقدم مادة بدن  
الانسان أو الأعيان التي في بدنه  
ص ٢٩ ، ٣٠ ج ١ الفهارس العامة

## علم النبات

٣٨١ ج ٢٩ خلق الله الأشياء اجناسا  
وأصنافا وأنواعا تشترك في شيء ويمتاز  
بعضها عن بعض بشيء

٣٨١ ج ٢٩ النباتات تشترك مع الدواب  
في انها تنمي وتفتني ولكن ليس لها حس  
ولا ارادة تتحرك بها

٣٨٩ ج ٨ خلق النباتات بالماء ، جميع  
المسببات والمخلوقات بوسائل واسباب

٢٤٨ ج ١٧ الثمر يخلق بقلب المادة التي يخرجها  
من الشجرة من الرطوبة مع الهواء والماء الذي  
نزل عليها وغير ذلك من المواد التي يخلقها  
ثمرة بمشيئته وقدرته

٢٤٨ ج ١٧ وكذلك الحبة يخلقها وتغلب  
المواد التي يخلقها منها سنبلة وشجرة وغير  
ذلك

٣٦٢ ج ١٧ النباتات انما تتولد من اصلين  
ايضا

٣٩٠ ج ١٧ ابقاء طعام الذي مر على قربة

### المعادن

٣٨١ ج ٢٩ المعادن مشاركون للنباتات في بعض  
ذلك

١٦٧ ج ٣٥ من منافع الشمس الظاهرة  
ما يجعلها بها من نضاج الثمار وخلق الحيوان  
والنبات والمعادن

٢٢١ - ٢٥٥ ج ١٢ الحديد يخلق في المعادن ،  
المعادن انما تكون في الجبال

٢٠٢ ج ٩ لا اختصاص للروح بشيء من  
البدن بل هي سارية فيه كما تسري الحياة  
الى هي عرض في جميع الجسد ، الحياة  
شروطة بالروح (١)

٢٢٣ ج ٧ ، ٩٥ ج ١١ الملائكة خلقت  
من نور الحجاب (٢)

٢٤٣ ج ١٧ ، ٩٥ ج ١١ وابليس خلق من  
لهب النار

٣٤٦ ج ٤ الشيطان من الملائكة باعتبار  
صورته وليس منهم باعتبار اصله (٣)

٧ ج ١٥ ، ١٣٥ ج ٤ ، ٣٤ ج ١٩ ، ٧  
ج ٣٥ الشياطين مردة الجن والانس ، جميع  
الجن ولد ابليس

## علم الحيوان

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٦ ج ١٧ التولد في الحيوان  
لا يكون الا من اصلين سواء كان الاصلان  
من جنس الولد - وهو الحيوان المتوالد -  
او من غير جنس - وهو المتولد - وكذلك غير  
الحيوان كالنار ولا بد من انفصال جزء من  
الاصل

٢٦٦ ج ١٧ الاجسام انما تخلق من مواد  
تنقلب اجساما كما تنقلب الى نوع آخر

(١) انظر الروح والجسم والاجسام  
وم ركبت ص ٤٦ ، ١١١ ، ١١٢  
ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر ص ٤٣

(٣) وانظر ص ٤٩ ج ١ الفهارس العامة

٢٥١ ج ١٢ ما ذكر عن ابن عباس « أن آدم نزل من الجنة ومعه خمسة أشباه من حديد : السندان والكليتان والمثقمة والمطرقة والابرة » كتب

٣٨٢ ج ٢٩ يخلق الله الذهب في المعادن بحرارة ورطوبة كما يخلق الجنين والأشجار والزرروع ، تلك الحرارة لا تقوم مقامها حرارة النار التي نصنعها نحن

٣٨٢ ، ٣٨٣ ج ٢٩ خلق الفضة ، ليس أصل الذهب أصل الفضة ، ولا أصل الفضة أصل الذهب ، وإن قدر أن معدن أحدهما يكون فيه الآخر ، كما يكون في معدن الفضة نحاس

٢٤٣ - ٢٤٥ ، ٢٤٨ ج ١٧ ، ٢٦٩ - ٢٧٢ ج ١٦ تنازع الناس فيما يخلقه الله من الحيوان والنبات والمعدن والمطر والنار وغير ذلك هل تحدث أعيان هذه الأجسام فيقلب هذا الجنس الى جنس آخر أو لا تحدث الا الاعراض واما الاعيان التي هي الجواهر فهي باقية يغير صفاتها بما يحدث فيها من الاكوان الأربعة

٢٩٨ ، ٢٩٩ ج ٩ المقلاء متنازعون في الأجسام هل هي مركبة من الجواهر المفردة أو من المادة والصورة ، أو ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا وهو أصحها (١)  
٢٤٤ ج ١٧ / ٢٩٩ ج ٩ جمهور الأمة حتى من طوائف أهل الكلام ينكرون الجواهر

(١) وانظر ص ١١٢، ١١١ ج ١ الفهارس العامة

الفرد ، وتركب الأجسام من الجواهر / الجواهر الفرد

٢٤٤ ، ٢٤٥ ج ١٧ من قال بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة فالمشهور عندهم أنها متماثلة

٢٤٦ ، ٢٢٧ ، ٢٤٩ ج ١٧ هؤلاء لما كان أصلهم في ابتداء الخلق هو القول بانيات الجواهر الفرد صار أصلهم في المعاد مبعيا عليه : منهم من يقول تعدد الجواهر ثم لماد ، ومنهم من قال تتفرق الأجزاء ثم تجتمع

### خلق الاعراض

٢٦٨ ج ١٧ تولد الاعراض - كالشمع والعلم عن الفكر والشبع عن الأكل وتولد الحرارة عن الحركة ونحو ذلك ليس من تولد الاعيان - لا يحتاج الى مادة تنقلب عرضا مع انه لا بد له من محل ، ولا بد له من أصلين

٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦١ - ٢٦٦ ج ١٧ وكذلك النار يخلقها الله بقلب بعض أجزاء الزناد نارا وليس نفس الهواء ، بعد أن تنقلب المادة الخارجة نارا قد ينقلب معها نارا : اما دخانا واما لهيبا

٣٨٧ ج ٦ النار والنور تنقسم الى ثلاثة أقسام

قولهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد (١)  
٣٦٨-٣٩١ ج ٢٩ المخلوق لا يكون مصنوعا ، والمصنوع لا يكون مخلوقا ، والأنواع المضلة بخواصها لا يمكن أن ينتقل منها نوع الى نوع آخر

(١) انظر بطلانه ص ٢٩ ، ٣٠ ج ١ الفهارس العامة

٣٦٩ ج ٢٩ أقدر الله الخلق على أن يصنعوا طعاماً مطبوخاً ولباساً منسوجاً وبيوتاً مبنية ولم يخلق لهم مثلاً

٣٦٩ ج ٢٩ وما خلقه الله من أنواع الحيوان والنبات والمعدن كالإنسان والفرس والحمار والأنعام والطير والحيتان ، وكذلك الحنطة والشعير والبقاقل واللوبياء والعنبر والعنبر والرطب وأنواع الحبوب والثمار والذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص ، وإنما يشبهونه ببعض هذه الثمار ، كما قد يصنعون ما يشبه الحيوان

#### خراب العالم

٨١ ، ٨٢ ج ٤ عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية كابن عربي وابن سبعين الذين حددوا بقاء هذه الأمة

٢٧٧ ج ١٦ إحالة العالم من حال إلى حال ١٠١ ج ١٩٠ يخرب العالم وتقوم القيامة إذا انصحت آثار الرسل من الأرض

١٨٨ ج ٢ كفر من قال بقدم العالم وانتكار نبطار السنوات والأرض وانشقاقها (١) ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠٧ ج ٢٧ انتهاء الخلق والأمر في بيت المقدس

٥٦٤ ج ٥ إذا شقق الله هذه السموات وأقام القيامة وأدخل أهل الجنة الجنة ..... ٣٠٧ ج ١٨ ، ٢٧٧ ج ١٦ من المخلوقات مالا يعلم ولا يفنى بالكلية كالجنة وأهلها والنار والعرش وغير ذلك ، لم يقل بقاءه

(١) وانظر ص ٤٦ ج ١ الفهارس العامة

جميع المخلوقات الا طائفة من أهل الكلام المبتدعين كالجهنم ومن وافقه من المعتزلة الكيمياء

٣٦٨ - ٣٩١ ج ٢٩ الكيمياء هو المشبه بالمخلوقات

٣٦٨ ج ٢٩ ما يصنعه بنو آدم من الذهب والفضة وغيرهما من أنواع الجواهر والطيب وغير ذلك ليس مثل ما يخلقه الله من ذلك ، مشابه له من بعض الوجوه

٣٧١ - ٣٧٣ ، ٣٩٠ ج ٢٩ الكيمياء من أعظم الفس (x) وأهلها من أعظم الناس غشاً

٣٧٣ ، ٣٩١ ج ٢٩ الكيمياء على مراتب ٣٧٣ ج ٢٩ محمد بن زكريا أعلم الأطباء بها ، قصته

٣٧٣ ج ٢٩ يعقوب الكندي وغيره ابطلوا الكيمياء وبنوا فسادها والحيل الكيماوية

٣٧٤ ج ٢٩ أقدم من يحكى عنه شيء في الكيمياء خالد بن يزيد بن معاوية

٣٧٤ ج ٢٩ جابر بن حيان صاحب المصنفات المشهورة عند الكيماوية مجهول لا يعرف ...

٣٧٧ ج ٢٩ وقارون لم يكن يعمل الكيمياء ٣٧٨ ، ٣٨٩ ، ٣٨٣ ج ٢٩ الكيمياء

إنما يفعلها شيخ ضال مبطل : مثل ابن سبعين وأمثاله ، أو مثل بني عبيد ، أو ملك حاكم ، أو رجل فاجر

٣٧٨ ج ٢٩ أمر المؤلف بإحراق كتبها وتعليقه

٣٨٣ - ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ج ٢٩ فضلاء أهل الكيمياء يضمون إليها « السيميائية » وهي سحر

(x) وانظر بيع المشغوش

٣٨٦ ج ٢٩ من طلب المال بالكيمياء أفلس  
٣٨٩ ج ٢٩ « الكيمياء هي الفضة الخدماء  
من اسفاهما اكل الحلال »

٣٧٣ - ٣٧٩ ج ٢٩ لم يكن في أهل الكيمياء  
أحد من الأنبياء ولا من علماء الدين  
ولا مشايخ المسلمين ولم يكتسبوا بها  
ولم كانت حلالا حقا لدخلوا فيها

٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ج ٢٩ من  
اعظم حجج الكيمائية استدلالهم بالزجاج  
٣٨٨ ج ٢٩ الزجاج من قسم المصنوعات  
لا من قسم المخلوقات

### الطب

١٨١ ج ٣٥ أصل الطب قيل انه مأخوذ  
عن بعض الأنبياء

٨٤ ج ٢ مما عرّب في زمن المأمون كتب  
الطب

١١٤ ، ١١٥ ج ٤ أخذ الطب من كتب  
المشركين وأهل الكتاب كالاستدلال بالكائن  
على الطريق واستطبابه

١١٤ ج ٤ وكتب من أخذ عنهم مثل محمد  
ابن زكريا الرازي وابن سينا ونحوهم من  
الزنادقة الأطباء جائز

٨٧ ج ٢ الطبيب ينظر في بدن الحيوان  
وأخلاقه وأعضائه ليحفظ صحته ان كانت  
موجودة ويعيدها اليه ان كانت مفقودة  
الصحة تحفظ بالمثل ، والمرض يدفع  
بالضد (١)

(١) انظر ص ١٩٢ ج ١ الفهارس العامة

لا يحصل المرض الا لنقص اسباب الصحة (١)  
٩١-٩٣ ج ١٠ المرض الم يحصل في البدن :  
اما بحسب فساد الكمية ، أو الكيفية . اما  
نقص المادة فيحتاج الى غذاء ، واما بسبب  
زيادتها فيحتاج الى استفراغ والثاني كقوة  
في الحرارة والبرودة خارج عن الاعتدال  
فيداوى

٤١٨ ج ٢٠ ما يختار في الحر وفي البارد  
العارة وفي البلاد الباردة من المأكولات

٤٨٧ ج ١٧ ، ٤١٨ ج ٢٠ سبب سرعة  
الهضم في الشتاء وبرودة الماء في باطن الأرض  
في الصيف

١٤٣ ، ٩١ ج ١٠ مرض الجسم بخروج  
الشهوة والنفرة الطبيعية عن الاعتدال :  
اما شهوة مالا يحصل ، أو يفقد الشهوة  
النافعة وينفر به عما يصلح ، أو يفقد النفرة  
عما يضر ، ويكون يصف قسوة الادراك  
والحركة

١٣ ج ١٨ ، ٢٧٥ ج ٢٤ التحقيق ان من  
المتلاوى ما هو محرم ، ومنه ما هو مكروه ،  
ومنه ما هو مباح ، ومنه ما هو مستحب ،  
ومنه ما هو واجب - وهو ما يعلم أنه  
يحصل به بقاء النفس لا بغيره ، ليس  
التداوى بضرورة بخلاف أكل الميتة  
للمضطر (٢)

الطبيات التي أباحها الله هي المطاعم النافعة  
للمعول والأخلاق أو غيرها

(١) انظر ص ٩٣

(٢) انظر ص ٣٩٨ - ٤٠٠

التداوي بالدم والحباث المحرمة من الحيوانات  
وغيرها (١)

السموم يحرم أكلها (٢)

٢٠٤ ج ٣٤ البنج ونحوه يفتى العقل من  
غير سكر فيه التعزير

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ٢٤ النهي عن التداوي  
بالضفدع

١٣ ج ١٩ التداوي بالرقى ، ما يجوز منها  
وما لا يجوز (١)

٢٨٨ ج ٢٤ « اذن في الرقى ما لم تكن شركا »

« من استطاع منكم ان ينفع اخاه فليفعل »  
عامة ما بأيدي الناس من العزائم والطلاسم  
والرقى التي لا تفقه بالعربية فيها ما هو  
شرك بالجن (١)

يجوز ان يكتب للصاب وغيره من المرضى  
شئ من كتاب الله وذكره بالمداد المباح  
ويفسل ويسقى ، ما يكتب للمرأة عند تعسر  
الولادة (١)

وجود الجن ودخولهم في بدن المصروع  
ثابت (١)

أقسام الناس بالنسبة الى التصديق بالصرع  
ورقيته (١)

أسباب صرع الجن وعلاجها (١)  
معالجة المصروع بالرقى والتعوذات على  
وجهين (١)

تستحب وقد تجب رقية المصروع بالأدعية  
والأذكار وأمر الجن ونهيهِ ، وقد يجوز

(١) انظر ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠

(٢) انظر ص ٩٢ ، ٩٣ ، ٣٩٨

ما أبيع للحاجة جاز التداوى به كليس  
الحرير (١)

١٩٤ ج ٣ « شفاء أمتى في ثلاث ٠٠٠ »

٤٨٦ ، ٤٨٧ ج ١٧ ، ١٩٤ ج ٣٠ احتجام  
التبي وامره بالصجامة في البلاد الحارة ،  
البلاد الباردة يحتاجون فيها الى الفصاد  
التداوي بأبوال الأبل والبانها ، وليس من  
الخبائث (٢)

التداوى بمرارة المذبوح الذي يباح أكله  
جائز (٢)

التداوي بالتلطنج بشحم الخنزير ثم يفسله  
ميتي على جواز مباشرة النجاسة في غير  
الصلاة (٢)

التداوي بأكل شحمه لا يجوز (٢)

التداوي بالخمر حرام ، ليس مثل أكل  
الميتة (٢)

٢٧١ ، ٢٧٠ ج ٢٤ ما أبيع للضرورة كالمطاعم  
لا يجوز التداوي بها

التداوي بالمحرمات النجسة محرم (٢)  
٥٩٨ - ٦٠٠ ج ٢١ ليس المم قبل بروزه  
نجسا

إذا قال له الأطباء مالك دواء غير لحم الكلب  
والخنزير لم يحل له (٢)

قول الأطباء انه لا يبرأ من هذا المرض  
الا بهذا الدواء جهل (٢)

من استشفى بالأدوية الخبيثة كان دليلا على  
مرض في قلبه (٢)

(١) انظر ص ٣٩٨ - ٤٠٠

(٢) انظر ص ٩٣ وانظر أنواع الخمر

ص ٣٦٤ - ٣٧٠

زجره ولمنه وضربه اذا لم يندفع الا بذلك  
الضرب اما يقع على الجن (١)

الذين يعالجون المصروع بالأحوال الشيطانية  
هم شر الخلق ٠٠

١٦٠ ج ٣٤ استقاط الحمل حرام بأجماع  
المسلمين

٢٧ ج ١٠ عزل الماء لا يمنع انعقاد الولد  
اذا شاء الله

١٠٨ ج ٣٢ حرمة طائفة من العلماء ، مذهب  
الأربعة جوازه بأذن المرأة

٢٧١ ، ٢٧٢ ج ٣٢ تضع دواء عند المجامعة  
يمنع نفوذ المنى في مجاري الحبل : في جوازه  
نزاع ، الأحوط ان لا يفعل

### صناعات ومهن

١٩٤ ج ٢٩ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ،  
٨٧ ، ٨٨ ، ج ٢٨ الصناعات : كالفلاحة  
والنساجة أو الخياطة أو البنائة أو آلات  
الحرب فرض كفاية عند الحاجة اليها -  
اذا لم يجلبوه أو يجلب اليهم - ، اذا احتاج  
الناس اليها أجبر أصحابها

١٩٥ ج ٢٩ وكذلك التجار فيما يحتاج  
اليه في الجهاد عليهم بيع ذلك واذا احتاج  
العسكر الى قوم تجار فيه لبيع مالا يمكن  
العسكر حمله من طعام أو لباس أو سلاح  
وتحو ذلك

٧٩ ، ٨٠ ج ٢٨ ، ١١٤ ج ٤ كانت الثياب  
تجلب الى الحجاز على عهد الرسول من اليمن  
ومصر والشام وأهلها كفار وكانوا يلبسونه  
ولا يفلسونه

(١) انظر ص ٩٢ ، ٩٣ ، ٣٩٨

١١٤ ج ٤ الانتفاع بآثار الكفار والمنافقين  
في أمور الدنيا جائز كالكسبي في ديارهم  
وليس ثيابهم وسلاحهم ، كما تجوز معاملتهم  
على الأرض واستئجارهم ٠٠

٢٥٣ ج ١٢ أول من خاط

٢٧٥ ج ٣٢ ليس على المرأة بعد حق الله  
ورسوله أوجب من حق الزوج ، ليس عليها  
ان تعمل ما يختص بالرجال

١٤٠ ، ١٤١ ج ٢٢ صنعة آية الذهب  
والفضة وآلات الملاهي وتصوير الحيوان  
والأوثان والصلبان وصنعة الخمر وامكنة  
الملاهي لا تجوز

١١٧ ، ١١٨ ج ٢٨ التصوير ، تغيير  
الصورة للمجسمة وغير المجسمة اذا لم تكن  
موطوءة (١)

١١٣ - ١١٦ ج ٢٨ اتلاف المفشوشات من  
الصناعات (٢)

١١٧ - ١١٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ج ٢٨ ما كان  
من العين أو التأليف المحرم فإزالته وتغييره  
متفق عليها - مثل اراقه خمر المسلم وتغيير  
آلات الملاهي وتغيير الصور المجسمة ، النزاع  
في اتلاف محلها تبعا للحال ، والصواب  
جوازه (٣)

(١) وانظر ص ١٤ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر بيع المفشوش على العالم بقدر  
غشيه والجاهل به ٠٠ ص ١٩٧

(٣) وانظر ص ١٥٩

## الرياضة

### الرماية ، والفروسية ، وصناعة القتال (١)

١٣٨ ، ١٣٩ ج ٩ ما ينبغي ان يظهر به المرء ، ويتحدث به

١٢٩ ج ٩ قول عمر اذا لهوتم فاهو بالرمي  
١٠ ج ٢٨ كان لتبسي السيف والقوس والرمح

جواز السباق بالاقدام والمصارعة وغير ذلك  
اذا كان بغير عوض ولم يكن فيه مضرة  
راجحة (٢)

ان اشتملت الرماية والمسابقة على ترك  
واجب كتأخير الصلاة عن وقتها ٠٠٠ أو فعل  
محرم ٠٠٠٠٠ حرمت (٣)

اذا اخرج ولي الأمر من بيت المال للمسابقين  
بالرمي والخيل والابل ونحو ذلك جاز ،  
ولو تبرع به مسلم أو اخرجاً جميعاً  
العوض ٠٠٠

اللمب بالشطرنج ، والثرود ، أو الجوز ،  
أو الكماب أو البيض ٠٠٠ (٤)

اللمب بالحمام (٥)

٢٥٣ ج ٣٢ النكار بين الديوك والنطاح بين  
الكباش

المغالبات على الازجال في وصف المردان (٦)

(١) انظر ص ١٦٦ - ١٦٣ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧

(٢) انظر ص ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٣) انظر ص ٢٣٧

(٤) انظر ص ٢٣٧ ، ٢٣٨

(٥) انظر ص ٢٣٦

(٦) انظر ص ٢٣٨

## المغالبات ثلاثة أنواع (١)

التشبيه بالبهائم في أصواتها وأفعالها (٢)  
٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ٣٢ التشبيه بالآدميين الذين  
جنسهم ناقص كالاعراب والاعاجم وأهل  
الكتاب في أمور من خصائصهم ، علة ذلك  
٢٥٧ ج ٣٢ من أكثر من عشرة بعض  
الدواب اكتسب من أخلاقها كالكلابسين  
والجمالين

٣٣٢ - ٣٣٥ ج ١٥ التشبيه بمن يفعل  
الفاحشة منهى عنه مثل الأمر بها

٢٥٦ ، ٥٢٩ ج ٣٢ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ج ٣٤  
تشبيه المرأة بالرجال والرجال بالنساء (٣)

ستر الرجال عن الرجال والنساء عن النساء  
في العورة الخاصة (٤)

يحرم كشف العورة في الحمام وغيره (٥)

النظر الى الأمر والأجنبية (٦)

الترخيص للصغار في اللعب في الأعياد ،

لعب عائشة / زمارة الراعي (٦)

(١) انظر ص ٢٣٨

(٢) انظر ص ٢٣٨

(٣) وانظر ص ٥٤

(٤) انظر ص ٥٢ تشديد الأنفراج

(٥) انظر ص ٥٢

(٦) انظر ص ٢٧٨

ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، وأخذ الأجرة على

ذلك ص ٢٢٩



## السياحة ، والنزهة

٦٤٣ ، ٦٤٤ ج ١٠ ، ٤٩٦ ج ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٣٩ ج ٢٨ السياحة في البلاد لغير مقصود مشروع كما يعاينه بعض النساك منهي عنها ٤٩٦ ج ٢٧ اذا قصد التفرج على من يصل عند القبر ويدعو به ويتمسح به ويقبله ونحو ذلك وروية أهل المعاصي من غير انكار فهم عصاة في هذا السفر ٢٨ ج ٢٨ واذا كان له عيال وكان سفره يضر بهم ٠٠٠٠ لم يسافر ٠٠٠٠

٢٨ ج ٢٨ اذا كان انما يسافر قلقا وتزجية للوقت فبقامه يمهد الله في بيته خير له بكل حال ..

٢٣٩ ج ٢٨ ليس للانسان ان يحضر الاماكن التي يشهد فيها المنكرات ولا يمكنه الانكار الا لموجب شرعي

٢٣٩ ج ٢٨ حضوره لمجرد الفرجة واحضار امرأته تشاهد ذلك مما يقدر في عدالته ومروءته اذا اصر على ذلك

٤١٦ ج ١٥ النظر الى المنافقين الذين تعجب الناظر اجسامهم لما فيهم من البهائم والرواء والزينة الظاهرة ٠٠٠

٤١٧ ج ١٥ قد ينظر الى الانسان لما فيه من الايمان والتقوى وهنا الاعتبار بقلبه وعمله لا بصورته ، وقد ينظر اليه لما فيه من الصورة الدالة على المصود

٤١٧ ج ١٥ وقد ينظر اليه من جهة استحسان خلقه ، كما ينظر الى الخيل والبهائم » وكما ينظر الى الاشجار والأزهار . هذا ان كان على وجه استحسان الدنيا والرئاسة والمال فهو مذموم

٤١٧ ج ١٥ وان كان على وجه لا ينقص الدين وانما فيه راحة النفس فقط - كالنظر الى الازهار - فهذا من الباطل الذي يستعان به على الحق

٤١٧ ج ١٥ وهذا بخلاف النظر الى النسوان والمردان

الخلوة والعزلة والانفراد والخلطة المشروعة (١)

## الرياضيات

١٢٥ - ١٢٧ ج ٩ تقسيمهم العلوم الى الطبيعي والرياضي والالهي وجعلهم الرياضي اشرف من الطبيعي مما قبلوا فيه الحقائق

٢٢٧ ج ٩ أما الرياضي المجرد في الذهن فهو الحكم بمقادير ذهنية لا وجود لها في الخارج

١١٤ ج ٤ اذا ذكروا في كتبهم مالا يتعلق بالدين كالحساب المحض جازاخذ ذلك عنهم ١٢٦ ، ١٢٧ ج ٩ علم الحساب الذي هو علم

بالكم المنفصل علم يقيني : مثل جمع الأعداد وقسمتها وضربها ونسبة بعضها الى بعض ٠٠٠٠٠ وما من أحد الا يعرف منه شيئا

٢١٤ ، ٢١٥ ج ٩ حساب المجهول الملقب بحساب الجبر والمقابلة علم قديم ، ازل من عرف أنه ادخله في الوصايا والدور ونحو ذلك الخوارزمي ، وبعض الناس يذكر عن علي أنه تكلم فيه وتعلمه من يهودي وهو كتب ٢١٤ ج ٩ لفظ الدور على ثلاثة أنواع

(١) انظر ص ١٩٥ ج ١ الفهارس العامة

## تجويد

١١٠ ج ١٢ وتقسم الحروف الى حلقية وشفوية ....

٢٢١ - ٢٢٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ج ١٦ سر توزيع الحروف على مخارجها ...

٢٤٨ ، ٤٤٩ ، ١١٠ ج ١٢ ليس في القرآن من حروف الهجاء - التي هي أسماء الحروف الا نصفها وهي نصف اجناس الحروف نصف للجوهرة ، والمهوسسة ، والمستعلية ، والمطبعة ، والشديدة ، والرخوة ، وغير ذلك من اجناس الحروف وهي اشرف النصفين والنصف الآخر لا يوجد في القرآن الا في ضمن الاسماء او الافعال او حروف المعاني ٥٠ ج ١٦ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ج ١٣ حجب كثير من الناس عن فهم مراد الرب بكلامه : اما بالمهوسسة في خروج حروفه ، وترقيتها ، وتفخيها ، وامالتها ، والنطق بالمدة الطويل ، والقصير ، والمتوسط ، وغير ذلك ..

٥٠ ج ١٦ وكذلك شغل النطق بـ ( انذرتهم ) وضم الميم في ( عليهم ) ووصلها بالواو ، وكسر الهاء ، او ضمها ، ونحو ذلك ، وكذلك مراعات النغم ، وتحسين الصوت

## البلاغة

اعجاز القرآن (١)

امثال القرآن (٢)

٦٤ ج ١٤ الذين يتكلمون في علم البيان واعجاز القرآن يتكلمون في انواع الامثال اللغوية في القرآن فقط

(١) انظر ص ٢٣٤ ج ١ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٢٣٧

٢١٥ ، ٢١٦ ج ٩ شريعة الاسلام ومعرفتها ليست موقوفة على شيء يتعلم من غير المسلمين اصلا وان كان طريقا صحيحا كالجبر والمقابلة

٢١٥ ج ٩ فيه تطويل يفنى الله عنه بغيره

٢١٥ ج ٩ وكلظ بعضهم انه لا يمكن العلم بجهة القبلة الا بمعرفة اطوال البلاد وعروضها وكروية الهلال

١٢٦ ج ٩ علم الهندسة هو العلم بالكم المتصل

١٢٦ ج ٩ انما جعلوا علم الهندسة مبدءا تعلم الهيئة ليستعينوا به على براهن الهيئة او ليتفهموا به في عبارة الدنيا

١٢٦ - ١٢٩ ج ٩ كون الانسان لا يتصور الا شكلا مدورا او مثلثا او مريعا - ولو تصور كل ما في القليفس - اولا يتصور الا اعدادا مجردة ليس فيه علم بوجود في الخارج ، وليس ذلك كمالا للنفس ، ولا تنجو به من عذاب الله ولا تنال به سعادة المثبل الافلاطونية ،

١٢٨ ج ٩ لكن قد تلتذ النفس بذلك كما قد تلتذ بانواع من الافعال التي هي من جنس اللهو واللعب

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٩ وفي الايمان علم معرفة ذلك تمتد النفس الطلم الصحيح والقضايا الصحيحة الصادقة والقياس المستقيم

١٢٨ ، ١٢٩ ج ٩ ولهذا يقال انه كان اوائل الفلاسفة اول ما يعلمون اولادهم الطلم الرياضي وكثير من شيوخهم في آخر عمره يشتغل بذلك ، السبب

٦١ - ٦٤ ج ١٤ زعم بعض البيانيين والمنطقيين ان الطريقة البرهانية قليلة في القرآن او ليس فيه برهان تام الحقيقة والتجاذ (١)

قولهم دلالة لفظ الايمان على الاعمال مجاز (٢)

لا مجاز في القرآن (٣)

اسماء الله وصفاته حقيقة (٤)

٢ ج ٣ تقسيم الكلام الى خبر وانشاء ٥١٩ ، ٥٢٠ ج ١٧ الخبر والانشاء

## الشعر

٤٢ - ٤٤ ، ٥١ - ٥٣ ، ١٣٥ - ١٣٧ ج ٢ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ج ٢٨ الشعر مستفاد من الشعور : يفيد اشعار النفس بما يحركها وان لم يكن صدقا : يورث محبة ، او نفرة ، او رغبة ، او رغبة ، لما فيه من التخيل والتمثيل - وهذه خاصة الشعر ٤٣ ج ٢ ولهذا غلب على متعرفة المتصوفة الاعتياض بسماع القصائد والاشعار عن سماع القرآن والذكر .....

١٨ ، ١٩ ج ١٢ الشعراء اما يحركون النفوس الى احوالها ( ليتبينهم القارون ) الذين يتبعون الاحواء ، وشهوات الغي ،

(١) انظر ص ١٣ - ١٦

(٢) انظر ص ١٣٢ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٢٣٦ ج ١ الفهارس العامة

(٤) انظر ص ١٠٢ - ١٠٧ ج ١ الفهارس العامة

الفاوي ، بين ما يجتمع فيه شياطين الانس والجن

١٦٣ ج ٢٨ جرت عادة الشعراء ان يشعروا مع الطبع ( ألم تر انهم ٠٠ )

١٦٣ ج ٢٨ عامة الاشعار التي تنشد لتحريك النفوس هي : التشبيب ، اشعار الخشب والحمة - وهي الحماسة والهجاء - واشعار المصائب كالمراثي ، واشعار النعم والقرح - وهي المدائح

١٨ ، ١٩ ج ١٢ ، ٥١ - ٥٣ ، ١٣٥ - ١٣٧ ج ٢ الشعر يكون من الشيطان تارة ، ويكون من النفس أخرى ، كما انه اذا كان حقا يكون من روح القدس

٢٥٤ ج ٣٢ نظم الأزجال في الغزل او غير الغزل

٤٦٥ ج ٤ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ج ١٥ كره احد وغيره انشاء الاشعار في الغزل الرقيق لانه يحرك النفوس الى الفواحش (١)

١٠ ، ١١ ج ٢٦ / ٢٤٥ - ٢٥٥ ج ٨ / ٣٥٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ج ٣١ / ٢١٤ ج ٢٤ اشعار للمؤلف في الحج / والقدر / والحمل ، ولغز فيه / لغز آخر

٦٣ ج ١٢ أهل العروض يراهن الوزن من غير اعتبار بالأصلي والزائد

## انساب

١٣ ج ١٩ العرب ٠٠ من اولاد سمام ، والهند ٠٠ من اولاد حمام ، الكنعانيون واليونانيون من اولاد يافث

(١) انظر ص ٢٩٧ ، ٢٩٨

١١٠ ، ١١١ ج ٤ المعبرية تقارب العربية ،  
كما تتقارب الأسماء في الاشتقاق الأكبر

٣٢٥ ج ٢٥ ، ٢٥٥ ج ٣٢ كره السلف  
التكلم بغير العربية الا لحاجة ، قول مالك :  
من تكلم في مسجدنا بغير العربية أخرج منه  
١٢ ج ٢٩ ، ١٢ ج ٣ تكره العقود بغير  
العربية الا لحاجة ، الحاجة

٣٠٦ ج ٣ ويقرأ المسلم ما يحتاج اليه من  
كتب الأسمم وكلامهم بلغتهم ، ويترجمها  
بالعربية

١٠٩ - ١١٥ ج ٤ مناظرة ومجادلة أهل  
الكتاب بترجمة ما في كتبهم

١٠٩ ، ١١٠ ج ٤ اذا حصل من مسلمة  
أهل الكتاب الذين علموا ما عندهم بلغتهم  
وتزوجوا لنا بالعربية انتفع بذلك في مناظرتهم  
ومخاطبتهم ، ويكون حجة عليهم من وجه ،  
وحجة على غيرهم من وجه آخر ، فاذا أراد  
المجادل منهم أن يظن في القرآن ينقل  
أو عقل .....

١١١ ج ٤ والمكاتبة بخطهم والمخاطبة  
بلغتهم من جنس واحد ، وإن كانا قد يجتمعان  
وقد يفرد أحدهما عن الآخر

١١٣ - ١١٥ ج ٤ وهكذا تكون مناظرة  
الصائفة الفلاسفة والمشرّكين ونحوهم

١١٧ - ١٤٠ ج ٤ عجز الفلاسفة عن ترجمة  
الفاظ مقالاتهم أو معناها

١١٥ - ١١٧ ج ٤ الترجمة ثلاث طبقات :  
اللفظ ، المعنى ، بيان صحة ذلك وتحقيقه  
بالدليل والقياس

٢٩ ، ٣٠ ج ١٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ج ٢٧ ،  
٦٠٢ ج ١٦ العرب جنسهم خير من غيرهم ،  
وجنس قريش خير من غيرهم ، وجنس بني  
هاشم خير من غيرهم ، ولا يلزم ذلك في  
كل فرد

٤٧٢ ج ٢٧ الرسول أفضل بني هاشم  
١٩١ ج ١٦ الأنصار ، وهل هم من ذرية  
هود ؟

٢٢٦ ج ٣٥ ، ٣٨٠ ج ٣١ يهود المدينة ،  
ونصارى نجران كثير منهم عرب ، ويهود  
اليمن كان فيهم العرب وبنا اسرائيل  
٢٥٥ ج ١٥ بنوا الحارث بن كعب أهل  
نجران

٣٣١ ، ٣٣٢ ج ١٥ ، ٤٧٢ ج ٢٧ ، ٣٠  
ج ١٩ العرب أفضل بني آدم ، أن الله  
اصطفى من ولد ابراهيم ..

٣٣١ ، ٣٣٢ ج ١٥ الفرس أفضل الأسمم  
بعد العرب

٣٣١ ، ٣٣٢ ج ١٥ الروم أفضل الأسمم  
بعد الفرس

٣٣١ ج ١٥ السودان ، الترك ونحوهم  
٦٠٢ ، ٦٠٣ ج ١٦ الأنساب لا عبرة بها  
عند الله ، صاحب الشرف يكون ذمه على  
تخلفه عن الواجب أعظم

٢٣٠ ج ٣٥ تعليق الشرف في الدين بسجود  
النسب من أحكام الجاهلية

## الترجمة

٢٥٥ ج ٣٢ ، ١٢ ج ٢٩ التكلم بالعربية  
حفظ لشعائر الاسلام ، أنزل الكتاب باللسان  
العربي ، ويحث به نبية العربي ، وجعل  
الامة العربية خير الامم

١١٠ . ١١١ ج ٤ ما يشترط في المترجم  
٥٤٢ ج ٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ج ٢١ ترجمة  
القرآن ( لفظه ) بغير العربية لا تجوز  
عند عامة أهل العلم لأن لفظه مقصود ،  
القول المروي عن أبي حنيفة قيل أنه رجع  
عنه (١)

٣٠٦ ج ٣ يترجم القرآن والحديث (معناه)  
لمن يحتاج الى تفهيمه اياه بالترجمة  
٢١،٢٠ ج ٤ لما كان في انصار الدولة العباسية  
من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين  
(١) وانظر الترجمة والتفسير ثلاث  
طبقات ج ١ الفهارس العامة ص ٢٣٥

نعتهم النبي بـ « الفتنة من ههنا » ظهر  
حينئذ كثير من البدع وعربت اذ ذاك طائفة  
من كتب الأعاجم : من المجوس ، والفرس ،  
والصابئين الروم ، والمشركن الهند  
٣٥ ج ١٠ وحدث الترجمة الذي هو نفس  
الصفات وبأزائه التمثيل

٨٤ ج ٢ ثم طلبت كتبهم في دولة المأمون  
من بلاد الروم فعربت ودرسها الناس ،  
وظهر بسبب ذلك من البدع ما ظهر ، وكان  
أكثر ما ظهر من علومهم الرياضية -  
كالجساب والهيئة ، أو الطبيعة كالطب ،  
أو المنطقية ، وأما الالهية فكلامهم فيها نزر ،  
ومع نزارته ليس غالبه يقينيا عندهم

## اللغة العربية

### نحو

وفعل وحرف جاء لمعنى ج ١٢ ص ١٠٨  
سر قول مسيبويه « ليس باسم ولا فعل »  
وما أراد بذلك ، غلط الجزولي وغيره  
على الزجاج وسيبويه ٠٠٠٠ ج ١٢  
ص ١٠٨ ، ١٠٩  
ما يراد بحروف المعاني وخلانها ج ١٢  
ص ١٠٩

تقسيمات آخر لحروف المعاني ، ما في أوائل  
الصور أشرف نصف الحروف ج ١٢  
ص ١٠٩ ، ١١٠  
سر توزيع الحروف على مخارجها

### العرب والمبني

#### والمعرفة

أقوى الحركات الضمة ، وأضعفها الفتحة ،  
والكسرة متوسطة بينهما فجاءت العربية  
على ذلك من الألفاظ العربية والمبنية الميم لها  
الجمع والإحاطة ، وهي ضمير لجمع المخاطبين  
في الأنواع الخمسة ضميري الرفع والنصب  
المتصلين والمنفصلين ، وضمير الخفض ،  
وضمير لجمع الغائبين في الأنواع الخمسة أيضاً  
والضمير أيا كان ٠٠٠ ، وأما الجمع المقتر  
بائنين فزيادة علم التثنية ٠٠٠ ج ١٦  
ص ٢٢٣ ج ٢٠ ص ٤٢١ ، ٤٢٢ ج ٦  
ص ٥٣٧ ، ٥٣٨

تعلم العربية وتعليمها فرض كفاية ، السلف  
يؤدبون أولادهم على اللحن ج ٣٢ ص ٢٥٢  
العربية إنما احتاج المسلمون إليها لأجل  
خطاب الرسول بها ، فإذا أعرض عن الأصل  
كان أهل العربية بمنزلة شعراء الجاهلية  
- أصحاب المملكات السبع ونحوهم - من  
حطب النار ج ١٣ ص ٢٠٧ ج ٣٢ ص ٢٥٢

#### الكلام وما يتألف منه

الكلام في لغة العرب ج ٧ ص ١٠٠ - ١٠٢  
الكلمة في الكتاب والسنة وكلام العرب هي  
الجملة التامة : اسمية أو فعلية ج ١٢ ص ١٠٤  
- ١١١ ج ١٢ ص ٤٥٩ - ٤٦١

كثير من النجاة أو أكثرهم لا يعرفون ذلك  
بل يظنون أن اصطلاحهم في معنى الكلمة  
ينقسم إلى اسم وفعل وحرف ، الفاضل منهم  
يقول « وكلمة ٠٠ » من غلط

#### على النحاة (١)

اشتقاق الاسم ج ٢٠ ص ٤١٨ ، ٤١٩ ج ٦  
ص ٢٠٧ - ٢٠٩

الحرف أصله في اللغة الحد والطرف ج ١٢  
ص ١١٠ ، ١١١

لفظ الحرف في اللغة يتناول الأسماء والحروف  
والأفعال وحروف الهجاء ج ١٢ ص ١١٠ ،  
١٠٦ ، ١٠٧

النحاة اصطلاحوا على تقسيم الكلام إلى اسم

(١) وانظر ص ١٦

### تعلى الفعل

العرب تفسن الفعل معنى الفعل وتعديسه  
تعديته ، أمثلة ج ١٣ ص ٣٤٢ ، ٣٩٢

### التنازع

سيبويه وأصحابه يجعلون لكل عامل معمولاً  
ويقولون حلف معمول أحدهما لدلالة الآخر  
عليه ، وقول الكوفيين أرجح ج ١٤ ص ١٧٥

### المصدر

ما يراد بلفظ الاشتقاق ج ٢٠ ص ٤٢٠  
ج ٦ ص ٢٠٧ ، ٤١٨ ج ١٧ ص ٢٢٦ -  
٢٣٣  
إذا قيل : الفعل مشتق من المصدر والمصدر  
مشتق من الفعل فكلا القولين صحيح باعتبار  
وباعتبار قول البصريين أرجح ، توضيحه  
ج ٢٠ ص ٤٢٠  
وقد يتكلمون بأفعال لا مصادر لها أو بمصادر  
لا أفعال لها ، وقد يغلب عليهم استعمال  
فعل ومصدر فعل آخر ج ٢٠ ص ٤٢٠

### الاستثناء (١)

الاستثناء تكلم بما عدى المستثنى ج ٣١  
ص ١١٦  
الاستثناء المنقطع ما يكون فيما كان  
نظير المذكور شبيهاً له من بعض الوجوه ،  
لا يصلح المنقطع حيث يصلح الاستثناء  
المفرغ أمثلة ج ٤٤١ ج ١٧ ص ١٦ ص ٥٧٣  
هل يعود الاستثناء المنقطع جلاً إلى جميعها ،  
أو إلى أقربها ، أو إلى متأخر لفظاً متقدم رتبة

(١) وانظر ص ١٩

والواو لها جموع الضمائر الغائبة - فقالوا  
- وأما المنفصلة - كاياكم وهم - فعلى اللغتين  
ج ١٦ ص ٢٢٣

الواو علم لجميع المذكر ، وهي أحق أن تكون  
فيه من الألف ج ١٦ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤  
والهاء تمام المؤنث : صارت للمؤنث في جميع  
أحواله ، والمفرد مذكروه ومؤنثه قبل المثني  
والمجموع ج ١٦ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤

الألف صارت علم للتثنية مطلقاً في المظهر  
والمضمر تعليل ذلك ج ١٦ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤  
وجعل الياء علمي النصب والجر في المظهر  
من المثني والمجموع ج ١٦ ص ٢٢٤  
السواو علم لجميع المذكر الصحيح كما أن  
الألف علم للتثنية ، تعليل ذلك ، لكن في  
حال النصب والخفض قلبتا يائناً لأجل  
الفرق ج ١٦ ص ٢٢٤

وجاءت الميم في مثل « اللهم » إشعاراً بجميع  
الاسماء ج ١٦ ص ٢٢٤  
ولما كانت التثنية قريبة من الغيبة جعلت لجميع  
المؤنث لأنه دون جمع المذكر ج ١٦ ص ٢٢٤

المرفوعات والمنصوبات والمخفوفات من الأسماء  
٠٠٠ فما كان من المعربات عمدة في الكلام  
لا بد له منه كان له المرفوع - كالمبتدأ  
والخبر والفاعل والمفعول القاسم مقامه -  
وما كان فضلة كان له النصب - كالمفعول  
والحال والمبني - وما كان متوسطاً بينهما -  
لكونه يضاف إليه الصدة تارة - كان له  
الجر وهو المضاف إليه ج ١٦ ص ٢٢٣

مثال الحال من الفاعل أو من المفعول ج ١٦  
ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ج ١٦ الحال اللازمة

ج ١٦ ص ٥٧٥  
المميز عند الكوفيين قد يكون معرفة كما يكون  
نكرة ، شواهد ج ١٤ ص ٤٤١ ، ٤٤٢  
ج ١٦ ص ٥٦٩ - ٥٧٢

### حروف الجر

لا يذكر في القرآن لفظ زائد إلا لمعنى زائد  
وإن كان في ضمن ذلك التوكيد ، وما يجيء  
مسن زيادة اللفظ في مثل ( فيما رحمة )  
ج ١٦ ص ٥٣٧

الباء والفاء هما الحرفان السببيان ، الباء  
أبدا تفيد الاتصال والسبب ، والفاء تفيد  
التعقيب والسبب ج ١٦ ص ٢٢٢ ، ٢٢٣  
العطف يكون لتغاير الأسماء والصفات وإن  
كان المسمى واحدا ، عطف الخاص على العام ،  
المعطف بين اخبار المبتدأ ج ١٦ ص ١٢٧ ،  
١٢٨ ج ٧ ص ٦٤٧ ، ٦٤٨

الواو والفاء عاطفان ، والفاء رابطة جملة بجملة  
ج ١٦ ص ٢٢٤  
الواو مفهوما التشريك المطلق بين المعطوف  
والمعطوف عليه ، أما الترتيب فلا تنفيه  
ولا تثبته ج ١٦ ص ٧٧

( أو ) للتقسيم المطلق ، هو ثبوت أحده  
الأمرين مطلقا ، وذلك أهم من أن يثبت على  
سبيل التخيير بينه وبين الآخر أو على سبيل  
الترتيب أو على سبيل التوزيع - إذا كانت  
في مادة ..... ج ١٦ ص ٥٣٧ (١٩)

(١) وانظر ص ٢٣٤ ج ١ الفهارس  
العامة

البدل في نية تكرار العامل ج ١٦ ص ٥٧٤  
( قتال فيه ) ج ١٤ ص ٨٨

النكرة تبدل من المعرفة ج ١٦ ص ٥٧٤  
من فائدة العلول عن الظاهر الى المضمّر  
أو بالعكس ج ١٤ ص ٨٨ - ٩٠

### تصريف

#### مبدأ اللغات

لغة العرب أوسع اللغات ج ٤ ص ١١٧  
مبدأ اللغات هل هو توقيفي ؟ أو اصطلاحى ؟  
أو بعضها توقيفي وبعضها اصطلاحى ؟  
أو التوقف ؟ من قال إنها كلها اصطلاحية .  
الذين قالوا إنها توقيفية تنازعوا : هل  
التوقيف بالخطاب ؟ أو بتعريف ضروري ؟  
أو كليهما ؟ ينبنى على ذلك ج ١٢ ص ٤٤٦ ،  
٤٤٧ ، ٥٨ (١)

هل علم الله آدم ومن حمل في السفينة جميع  
اللغات التي يتكلم بها الناس الى يوم القيامة  
ج ٧ ص ٩٢ - ٩٥

آدم علم الأسماء كلها وانطق بالكلام المنظوم ،  
الأحرف التي أنزلت عليه لم تكن مكتوبة  
ج ١٢ ص ٥٧

ما نقل من نزول حروف الهجاء عليه  
لا يثبت ج ١٢ ص ٥٨

وهو من جنس ما يروون عن النبي من تفسير  
( ا ، ب ، ت ، ث ) وتفسير ( ابجد ، هوز  
حطي ) هل هي أسماء قوم ، أو أسماء الأيام  
الستة ، الصواب ..... ج ١٢  
ص ٥٨ - ٦٢

(١) وانظر ص ١٣



ما يروى عن المسيح أنه قال لعمله في الكتاب  
ج ١٢ ص ٦٢

النخط العربي قد قيل ان مبداءه كان من  
الأنبار ومنها انتقل الى مكة وغيرها ج ١٢  
ص ٧٠

الحط العربي تختلف صورته : العربي القديم  
فيه تكوف ، وقد اختلف المتأخرون على  
تغيير بعض صوره ، وأهل المغرب لهم  
اصطلاح ثالث في لفظ الحروف وترتيبها  
ج ١٢ ص ٧٠

### الاشتقاق

الاشتقاق الأصغر اتفاق القولين في الحروف  
وترتيبها ، والأوسط اتفاقهما في الحروف  
لا في الترتيب ، والأكبر اتفاقهما في أعيان  
بعض الحروف وفي الجنس لا في الباقي ،  
أمثلة ج ٢٠ ص ٤١٨ - ٤٢٠ ج ٢٠ ج ٦  
ص ١٠٧ ص ٢٢٦ - ٢٣٣ ج ٧

قوة اللفظ لقوة المعنى وتقدم ص ٤٨٠  
وتقسم الأسماء والأفعال الى مفرد وثنائي  
وثلاثي ورباعي وغير ذلك ج ١٢ ص ١١٠  
أهل التصريف جعلوا لفظ ( فعل ) يقابل  
الحروف الأصلية ، والزائدة ينطقون بها ،  
وزن ( تكتب ) عندهم ج ١٢ ص ٦٢ ، ٦٣

### طريقة العرب في النفي والاثبات

العرب ينفون الشيء في صيغ الحصر وغيرها :  
تارة لانتفاء ذاته ، وتارة لانتفاء فائدته  
ومقصوده ج ٢٥ ص ١٥٥ - ١٦٠  
ويحصرون الشيء في غيره تارة لانحصار  
جميع الجنس فيه ، وتارة لانحصار المفيد  
أو الكامل فيه ج ٢٥ ص ١٥٥

ثم انهم تارة يعيدون النفي الى المسمى ، وتارة  
يعيدون النفي الى الاسم وإن كان ثابتا في  
اللفظة اذا كان المقصود الحقيقي بالاسم  
منتقيا عنه ثابتا لغيره أمثلة ج ٢٥ ص ١٥٥  
باب تضمين فعل معنى فعل آخر حتى يتعدى  
بتعديته ج ٢١ ص ١٢٣ ، ١٢٤ ج ١٣  
ص ٣٤٢

الألفاظ المشتركة ، والمتواطئة تشبه  
« النظائر » و « الوجوه » ، وإن كان بينهما  
فرق (١)

الترادف في اللفظة قليل ج ١٣ ص ٣٤١  
قد يعبر في اللفظة بضرب المثل أو بالمثل  
المضروب على نوع من الألفاظ ليستفاد منه  
التصوير لكن لا يستفاد منه الدليل على الحكم  
ج ١٤ ص ٤٣ - ٦٥

### تاريخ

#### غزوات الرسول

شرح الجهاد للنبي إباحة له أولا ثم  
إيجابا (×)  
غزى النبي بنفسه مدة إقامته بدار الهجرة  
بضعا وعشرين غزاة ، وكان القتال منها في  
تسع ج ٢٨ ص ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٤٠-٤٦٧  
غزوة بدر ج ٢٨ ص ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ،  
٤٣٢ أول غزوات القتال بدر ونزل فيها  
الأنفال وآخرها حنين والطائف ج ٢١  
ص ٤٢٩

(١) انظر ص ١٤ ج ١ الفهارس  
العامه ص ٢٤١  
(×) انظر متى أمر بالغزو ، وحكمته  
وأصناف من يقاتل ٠٠٠ ص ١٦٣ ، ١٦٤

غزوة أحد ج ٢٨ ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، ٤١١  
٤١٢  
غزوة الأحزاب ج ٢٨ ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،  
٤٦٧ ، ٤٣٢  
غزوة الفتح ج ١٧ ص ٤٩١ ، ٤٩٥  
غزوة حنين ج ٢٨ ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٩١  
- ٤٩٦ ج ١٧  
غزوة الطائف ، محاصرتة للطائف ،  
لم يقاتله أهل الطائف زحفا وصفوفا ،  
قاتلوه من وراء جدار ج ١٨ ص ٣٦٠ ج ٢٨  
ص ٤٣٠  
قتال النبي لأهل الكتاب : الآن نغزوهم  
ولا يفترون ، ج ٢٨ ص ٤٦٢ (١)  
غزوة تبوك آخر غزواته وانزل فيها (براة)  
ج ٢٨ ص ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ -  
٤٤٠ ، ٣٥٥ - ٣٧٢  
تاريخ الخلفاء الراشدين ، وترتيبهم في  
الفضل والخلافة (٢)  
قتال الردة (٣)

الصحابة ، ما وقع بين هذه الأمة من  
الخلاف والافتتال لا يدل على نقصهم ، هم  
أفضل الأمم ... ج ١٤ ص ١٥٠ ، ١٥١  
الامساك عما شجر بين بعضهم (٤)  
قتال الجمل وصفين (٥)

الفاطيون ( العبيديون ) (٨)  
(١) ص ١٧٤ - ١٧٦ ج ١ ص ٥٥ - ٥٨  
(٢) انظر ج ١ الفهارس العامة ص ٥٢  
٥٣ ، ٥٩  
(٣) انظر ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ وانظر  
ج ١ الفهارس العامة ص ٥٦ - ٥٩  
(٤) انظر ج ١ الفهارس العامة ص  
٥٨ ، ٥٩  
(٥) انظر ص ٥٦ ، ٥٧ ج ١ الفهارس  
العامة  
(٦) ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢  
(٧) انظر ص ٣٩٤ - ٣٩٦ ، ١٧٢  
(٨) انظر ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٨٢ ، ١٧٢

(١) انظر ص ١٧٠  
(٢) انظر ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ و  
ج ١ الفهارس العامة ص ٥٠ ، ٥٢  
(٣) انظر ص ١٧٦  
(٤) انظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة  
(٥) انظر ص ٣٣٨ - ٣٨٥ وج ١  
ص ٥٣ - ٥٨

## علم النفس

### تعريف النفس

النفس - آدم - اشرف الحيوان المخلوق ،  
ختم به الخلق يوم الجمعة ج ١٦ ص ٢٣٠  
يراد بنفس الشيء ذاته وعينه ، وقد يراد  
بها الدم الذي يكون في الحيوان ، ويراد بها  
- عند كثير من المتأخرين - صفاته المنمومة  
ج ٩ ص ٢٩٢ - ٢٩٤

ويقال النفوس ثلاثة أنواع « أماره » بالسوء  
« لؤامة » تذهب وتثوب ، تتردد « مطمئنة »  
تحب الخير وتريده وتبغض الشر وتكرهه ،  
وقد صار لها ذلك خلقا وعادة وملكة ج ٩  
ص ٢٩٤ ج ٢٨ ص ١٤٨

قول طائفة من المتفلسفة الأطباء : النفوس  
ثلاثة « نباتية » محلها الكبد و « حيوانية »  
محلها القلب و « ناطقية » محلها الدماغ .  
ان أرادوا به انها ثلاث قوى تتعلق بها  
لمسلم ، وان أرادوا انها ثلاثة أعيان قائمة  
بأنفسها فهو غلط بين ج ١٥ ص ٤٢٩ ج ٩  
ص ٢٩٤ (١)

يقال القوى أربع : ملكية وبهيمية ، وسبعية  
، وناطقية . فالملكية فيها العلم النافع  
والعمل الصالح ، والبهيمية فيها الشهوات  
كالأكل والشرب ، والسبعية فيها الغضب  
وهو دفع المؤذي . أما الشيطانية فشر محض  
ليس فيها جلب منفعة ولا دفع مضرة ج ١٣  
ص ٨٣

الفلاسفة ونحوهم ممن لا يصرف الجن  
والشياطين لا يعرفون هذه وإنما يعرفون

(١) انظر ما يراد بالروح ص ٤٦ ج ١  
الفهارس العامة

الشهوة والغضب ج ١٣ ص ٨٣ (١)  
قوى الانسان ثلاث : قوة العقل ، وقوة  
الغضب ، وقوة الشهوة ، أعلاها ، انقسام  
الفضائل وانقسام الأمم الثلاث باعتبار هذه  
القوى ، الغضب ج ١٥ ص ٤٢٨

### ارادتها وحركتها

لا بد لكل حي من ارادة وحركة « أصدق  
الأسماء حارث وهمام » ج ١ ص ٣٤ ج ٨  
ص ٢١١ (٢)

الحركات ثلاث قسرية وطوعية وإرادية وهي  
الأصل ج ٦ ص ٥٥٩

### العقل ، والجهل

العقل في الكتاب والسنة وكلام السلف  
والأئمة والجهل والجاهلية ج ٩ ص ٢٧١ ،  
٢٨٦ ج ٩ ص ٥٣٩ ج ١٠ ص ٥٣٩ ، ٥٤٠  
ج ٧ ص ٤٢٨ - ٤٣١ ج ١٥  
العقل إنما يسمى به العلم الذي يعمل به  
ج ٩ ص ٢٨٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩  
وقد يراد بالمعقل نفس القريرة ج ٩  
ص ٢٨٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩

متى يسمى الشخص عقلا ج ٧ ص ٢٤ ،  
٢٥ ج ١٤ ص ٢٢ ، ٤٤

العقل عند الفلاسفة والفرق عندهم بين  
العقل والنفس ج ٩ ص ٢٧١-٢٧٣ ، ٢٧٦  
قول السائل هل هو جوهر أو عرض ينبغي  
على المراد بلفظ الجوهر ج ٩ ص ٢٩٩-٣٠٠

(١) انظر انكارهم للشياطين والجن  
والملائكة ص ٤٩٠، ٤٩٣ ج ١ الفهارس  
العامة

(٢) وانظر ج ١ الفهارس العامة  
ص ٣٨٧



١٤٨ ج ٢٨ معهم نفوس وشياطين كما مع غيرهم ، فمع وجود ذلك من نظرائهم يقوى المقتضى عندهم فيقوى الداعي الذي في نفس الانسان والشياطين منهم وشياطينهم الناس كاسراب القطا مجبولون على تشبه بعضهم ببعض ١٥٠ ج ٢٨ فاذا كانوا يحبون من يوافقهم ويبغضون من لا يوافقهم

تأثر المولود بحال أبويه وبلده

### من اخلاق النفوس وصفاتها وما يمدح منها وما يلم

الشجاعة ، الكرم ، السخاء ، الحياة ، التواضع ٠٠٠ ص ١٥٤ - ١٦٥ ج ٢٨ (١) ويلزم منها الكبر والعجب والفجور والخيلاء والجبن ٠٠ (٢)

الفرح ، الفضب ، الحزن الحركة والسكون والطمانية التي توصف بها النفس ، الريب ، اليقين ص ٥٧٠ ج ٥

اللذة أمر يحصل عقب ادراك الملائم الذي هو المحبوب أو المشتته ، من قال انها ادراك الملائم فقد غلط وكذلك الألم ٠٠٠ ج ١٠ ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ١٠٥

طمانية النفس ، كل نفس لا بد لها من شيء تطمئن اليه وتنتهي اليه - وهو الهها - ولا بد لها من شيء تثق به وتعتمد عليه في نيل مطلوبها هو مستعانا ج ٥ ص ٥٧٠

ج ١ ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٤ فطر الله القلوب على انه ليس في محبوباتها ومراداتها ما تطمئن اليه وتنتهي اليه الا الله ، والا فكل ما أحبه المحب يجد من نفسه

ان قلبه يطلب سواء ٠٠٠ ج ٤ ص ٢٤٩ لا يطمئن العبد الى نفسه فان الشر لا يجيء الا منها ، ولا يشتغل بلام الناس وذمهم سعادة النفس أن تحيا الحياة النافعة فتعبد الله ، ومتى لم تحيى هذه الحياة كانت ميتة وكان مالها من الحياة الطبيعية موجب لعذابها ج ٨ ص ٢٠٦

قوة الذكاء والفتنة والزهد والأخلاق لا توجب السعادة والنجاة من العذاب وحدها ج ١٨ ص ٥٨ - ٦٠

كمال النفس ، لا تكمل بمجرد العلم ، النفس لها قوتان : علمية نظرية ، وارادية عملية . ج ٩ ص ١٣٦

كمال النفس الحقيقي ان تعبد الله علما وعلا ج ٢ ص ٩٥ - ٩٧

طائفة من الفلاسفة ونحوهم يظنون ان كمال النفس في مجرد العلم - الذي يعرفونه هم بما بعد الطبيعة ، ويجعلون العبادات رياضة لأخلاق النفس حتى تسعد . للعلم لتفسير النفس عالما معتزلا موازيا للعالم الموجود ... الكمال عند طائفة أخرى ، وثالثة ج ٢ ص ٩٤ - ٩٧

بعض الفلاسفة ورغب في الفناء ( الموسيقى ) وزعم ان النفوس تزكوا وترتاض به وتهلج به الأخلاق وتصلح به النفوس . ما فيه من الضرر والفساد اعظم ج ١١ ص ٥٧١ - ٥٧٨ ، ٥٩٤ (١)

(١) انظر حياة القلوب وصحتها ونموها ولذتها ج ١ الفهارس العامة ص ١٩١ ، ١٩٢

(١) انظر ج ١ الفهارس العامة ص ١٩٣

(٢) انظر ج ١ الفهارس العامة ص ١٨٣

الرؤيا ج ١١ ص ٦٣٦ - ٦٤٠ ج ١٧ ص ٥٢٢ ج ١٢ ص ٢٥ ج ٥ ص ٤٥٥ - ٤٥٨ الرؤيا ثلاثة أقسام ، الوسوسة ، رؤيا الأنبياء ج ١٧ ص ٥٢٢ ، ٥٣٢ ج ١٠ ص ٦١٢ ، ٦١٣ ج ١٢ ص ٢٧٨ سبب صدق الرؤيا وكذبها ، وسبب النسيان ج ٥ ص ٤٥٣ - ٤٥٨ مدار تصوير الرؤيا على القياس والاعتبار ج ٢٠ ص ٨٢ اعتقادات القلوب (١)

#### أمراض النفس

ج ٣٤ ج ١٩ اذا سفلت نفس الانسان ومزاجه اشتهى ما يضره والتد به ، قد يعشق ذلك عشقا يفسد عقله ودينه وخلقه وبدنه وماله

٥٩٩، ٦٠٠ ج ١٠ طالب الرئاسة ولو بالباطل ترضيه الكلمة التي فيها تعظيمه وان كانت

(١) انظر الفهارس العامة ص ١٨٣

باطلا وتفضيه الكلمة التي فيها ذمه وان كانت حقا ، وكذلك طالب المال ٦٠٠ ج ١٠ والمؤمن ترضيه كلمة الحق له وعليه ، وتفضيه كلمة الباطل له وعليه ٠٠٠ (١)

أمراض القلوب العشق ، الألم من ظلم الغاليم ، الشك ، الجهل ، الظلم اشرك الذنوب ، الحسد البغضاء البخل الفجور الكبر الشح البغي اتباع الشهوات الانحراف • علاج هذه الأمراض (٢)

لا تصبر النفوس على المر الا بنوع من الحلول ، طريقة عمر بن عبد العزيز ج ٢٨ ص ١٥٤ - ١٥٨

(١) ص ١٩٢، ١٩٣ ج ١ الفهارس العامة

(٢) وانظر ضرر المسكرات على العقول والأخلاق ص ٣٦٤

## فهرس الأعلام

### ( باب الهمة )

- آدم ج ٢٠ ص ١٠٦ ج ٣٥ ص ٤٢ ، ٤٣  
ج ١٢ ص ٥٧ ، ٥٨ ، ٢٥١ - ٢٥٥ (١)  
الأجري ج ٦ ص ٥٢ ، ٥٣  
أمنة ( أم النبي ) (٢)  
ابراهيم ( الخليل ) ج ١٦ ص ١٩٧ ، ٢٠٣ -  
٢٠٩ ج ١٠ ص ٢١٧ ، ٢١٨  
ابراهيم الخواص ج ٣ ص ٢٣٩  
ابراهيم النخعي ج ٢٩ ص ٢٧  
ابليس (٣)  
ابن أبي دؤاد ج ١٧ ص ٢٩٩ ، ٣٠٠  
ابن أبي زمنين ج ٥ ص ٥٤ - ٥٨  
ابن أبي ليلى ج ٢٠ ص ٣٢٩  
ابن أبي يزيد ج ٥ ص ١٨١ - ١٨٣  
ابن أكيمة ج ٢٣ ص ٢٧٤  
ابن اسحاق ج ٢٨ ص ٤٦٤ ج ١٣ ص ٣٤٦  
ابن بطة ج ٦ ص ٥٢ ، ٥٣  
ابن التومرت ( محمد المقلب : المهدي )  
ج ٣٠ ص ١٤٢ ج ١١ ص ٤٧٦ - ٤٧٨  
ج ١٠ ص ٤٥٨ - ٤٨٧

- (١) وانظر ص ٢٥٧، ٢٨٣ ج ١ الفهارس العامة  
(٢) انظر ص ٢٧٣ ج الفهارس العامة  
(٣) انظر ص ٢٨٣ ، ١٣٤ ج الفهارس العامة

### ابن جريج ج ١٠ ص ٣٦٢

- ابن الجوزي ( أبو الفرج ) ج ٥ ص ٤٠٠ ،  
٤٠١ ج ٤ ص ١٦٥ - ١٩٠  
ابن جني ج ٢٠ ص ٤٨٦ - ٤٨٨  
ابن حامد ج ٤ ص ١٦٦  
ابن حبيب ج ٤ ص ١٨  
ابن حزم ( أبو محمد ) ج ٤ ص ١٨ - ٢٠ ،  
٥٤ ، ٨٨ ج ٩ ص ٢٥٩ ج ١٢ ص ٣٤٥  
ج ١٣ ص ١٤ ، ١٥  
ابن الحسين ج ٤ ص ٥٠٦ ، ٥٠٢ ج ٣٥  
ص ٧٩  
ابن خزيمة ج ٢٠ ص ٤٠  
ابن الخطيب (٢)  
ابن حمدان ج ٢٠ ص ٢٢٠  
ابن دحية ج ٢٧ ص ٤٨٦  
ابن الرواندي ج ١١ ص ٥٧٠ ، ٥٧٢  
ابن رشد ( الحفيد ) ج ١٧ ص ٣٥٧، ٢٩٥  
ج ١٢ ص ٢٠٥  
ابن الزاغوني ج ٤ ص ١٦٦ ج ١٢ ص ٣٦٨  
ابن الزبير ج ٢٧ ص ٤٨٢

- (١) انظر ص ٣٧٢ ، ١٢٣ ج الفهارس العامة  
(٢) انظر الرازي

ابن عينة ج ٢٣ ص ٣٩٨ ج ٤ ، ١٧٨  
 ابن الفارض ج ٤ ص ٧٣ - ٧٥ (١)  
 ابن فورك ج ١٦ ص ٨٩ - ٩٧ ج ٦ ص ٥٢  
 ابن القاسم ج ٢ ص ٣٢٨  
 ابن قتيبة ج ٥ ص ٤٠٣ - ٤٠٩  
 ابن القشيري ج ٤ ص ١٧  
 ابن كرام ( محمد ) ج ١٣ ص ١٥٤ ج ٥  
 ص ٢٩٤ ، ٢٩٥  
 ابن كلاب ج ١٢ ص ٢٠٢ ، ٣٦٦ - ٣٦٨  
 ج ٥ ص ٢٩٤ ، ٥٥٥ - ٥٥٨ (٢)  
 ابن الماجشون ج ٥ ص ٤٢ - ٥٧  
 ابن ماجة ج ٢٠ ص ٣٩ - ٤٠  
 ابن المبارك ج ٢٣ ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ٤  
 ص ١٧٨ ج ١٠ ص ٣٦٢  
 ابن مخلوف ج ٣ ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ،  
 ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٧٦ ، ٢٦٨ - ٢٧٠  
 ابن مسعود ج ٢٠ ص ٣١٢ ، ٣١٣ ج ١٣  
 ص ٣٩٧ ج ٤ ص ٥٣٠  
 ابن مندة ج ٥ ص ٣٨٠ - ٣٨٦ (٣)  
 ابن النويختي ج ٩ ص ٢٣١ - ٢٣٣  
 ابن واصل ج ٤ ص ٢٨  
 ابن الوكيل ج ٣ ص ١٧٢ - ١٧٤  
 ابن هبيرة ج ٤ ص ٢٢ ، ٢٣

- (١) وانظر ص ٣٢ ، ٣٨ ، ٢١٠ ج ١  
 الفهارس العامة  
 (٢) وانظر ص ١٢٢ - ١٢٤ ، ٢٢١ ،  
 ٧٦ ج ١ الفهارس العامة  
 (٣) وانظر ص ٣٧٢ ج ١ الفهارس العامة

ابن سالم ( أبو الحسن ) ج ١٢ ص ٣٦٧ ،  
 ٣٦٨ ج ١٦ ص ٢١٢ ج ١٠ ص ٣٦١ (١)  
 ابن سبطين (٢)  
 ابن سحنون ج ٤ ص ١٨  
 ابن سريج ( أبو العباس ) ج ٣٣ ص ٢٤٤  
 ابن السكران ج ١٣ ص ٢١٧  
 ابن سينا وأهل بيته ج ١٣ ص ١٧٧ ج ١١  
 ص ٥٧١ ج ١٢ ص ٢٢ ، ٨٦ ج ٣٥  
 ص ١٣٥ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ج ١٨ ص ٦١ ، ٦٠  
 ج ٤ ص ١٦٢ ، ٥١ ، ٩٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ،  
 ١٠٣ ، ١١٤ ج ٩ ص ١٣٣ - ١٣٥ (٣)  
 ابن الصباح ج ٣٥ ص ١٣٧  
 ابن إصلاح ج ٩ ص ٦  
 ابن صياد ج ١١ ص ٢٨٣  
 ابن عباس ج ٤ ص ٤١٢ ، ٩٤ ج ١٠ ص ١١٦  
 ابن عربي ( الطائي ) ج ٤ ص ١٣١ (٤)  
 ابن العربي ( أبو بكر المالكي ) ج ٤ ص ١٦ ،  
 ١٨ ج ٢ ص ٣٦٨ ج ١٢ ص ٣٦٨  
 ابن عقيل ج ٤ ص ١٦٤ ج ١٦ ص ٩١  
 ج ١٧ ص ٣٥٧ ، ٣٦٠ ج ٥ ص ٤٠٠ ،  
 ٤٠١ ج ٣ ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ج ١٢ ص ٣٦٨ ،  
 ٨٣ - ١١٧ ج ٦ ص ٥٤ ، ٥٥ ج ٢٠  
 ص ٤٧٤

- (١) وانظر ص ٢٢٣ ج ١ الفهارس العامة  
 (٢) انظر ص ٣٢ ج ١ الفهارس العامة  
 (٣) وانظر ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ج ١  
 الفهارس العامة  
 (٤) وانظر ص ٣٢ ، ٢١٠ ، ٢٨



أبو اسماعيل الأنصاري ج ٦ ص ١٦٩، ٥٦ - ١٧٧

أبو بكر ( الباقلاني ) (١)

أبو بكر ( الصديق ) ج ٤ ص ٤٦٢ ، ٣٩٨

ج ١٣ ص ٣٦٤ ، ٣٦٦ ج ١٧ ص ٤٠٢ (٢)

أبو البركات ج ١٢ ص ٢٠٥

أبو البيان ج ١١ ص ٦٠٤

أبو جعفر ( المنصور ) ج ٢٠ ص ٣٠٨، ٣٠٧

أبو جهل ج ١٣ ص ١٧٢

أبو حاتم (٣)

أبو حيان التوحيد ج ٦ ص ٥٤

أبو حامد (٤)

أبو الحسن (٥)

أبو الحسين البصري ج ٤ ص ٥١ ج ١٦

ص ٢٣٦ ، ٢٣٧

أبو حنيفة ج ٢٠ ص ٤٠ ، ٣٢٠ ، ٤١ ،

٣٢٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ج ٤ ص ١١ ص ٤٧

ج ١ ص ٣٦٢

أبو داود ( السجستاني ) ج ٢ ص ٤٠

أبو ذر ج ٢٨ ص ٢٥٦ ج ١٠ ص ٣٦٢

(١) انظر الباقلاني

(٢) وانظر ص ٤٩ - ٥٢ ج ١ الفهارس

العامة

العامة وص ٣٧٧ - ٣٧٩ من هذا

المجلد الثاني الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٣٧٢ ج ١ الفهارس العامة

(٤) انظر الغزالي

(٥) انظر الأشعري

أبو سعيد ( الأعرابي ) ج ١٠ ص ٣٦١

أبو سفيان ج ٣٥ ص ٦٤ - ٦٦ (١)

أبو سليمان الداراني ج ١ ص ٦٨٧-٦٨٦

٨٠

أبو الشمشاء (٢)

أبو طالب ( عم النبي ) ج ٧ ص ١٩٢ ،

١٩٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥

أبو طالب ( المكسي ) ج ١٠ ص ٣١ ج ٥

ص ٤٨٢ - ٥٠٣ ج ١٢ ص ١٦٨ ، ١٦٩ ،

٢٨١ ، ٤٠٩ ج ٥ ص ٢٥١ ج ٢ ص ٣٨١ -

٣٨٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥

أبو العاليه ج ١٣ ص ٣٦٨

أبو عبد الرحمن السلمي ج ١١ ص ٥٧٨ ،

٤٢ ، ٤٣ ج ٣٥ ج ١٨٤

أبو عبد الله ابن مجاهد ج ٥ ص ٢٥٩

أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدس

( صاحب المختارة ) ج ١٠ ص ٢٥٤ ج ٢٢

ص ٤٣٦

أبو علي ابن الهيثم ج ٣٥ ص ١٣٥

أبو عمرو بن مرزوق ج ٨ ص ٤٢١

أبو عبيد ج ٣٠ ص ٤٠

أبو عبيدة ج ٣٥ ص ٦٤ ج ٢٨ ص ٢٢٥ -

٢٢٧

أبو الفرج ( المقدسي ) ج ٤ ص ١٤٥

أبو الفضل الفلكي ج ١٣ ص ٢٥٧

أبو محمد ( الموفق ) ج ٦ ص ٥٢ ، ٥٣

أبو محمد بن عبد السلام ( الفقيه ) ج ٤

ص ١٥ - ١٧ ، ٦٥

(١) وانظر ص ٥٧ ج ١ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة

أبو مدين ج ١١ ص ٦٠٤

أبو مسلم الخولاني (١)

أبو المعلى (٢)

أبو موسى الأشعري ج ٣٥ ص ٦٦٠، ٥٨ (٣)

أبو نعيم ج ١٨ ص ٧١

أبو الوليد الباجي ج ٤ ص ١٨ ج ص ٣٦٨

أبو هريرة ج ٤ ص ٤١٢ ، ٩٤ ، ٥٣٢ - ٥٣٥

أبو الهذيل (العلاف) ج ٤ ص ١٣٦ ج ١٥

ص ٢٩٤ (٤)

أبو يزيد البسطامي ج ١٣ ص ٢٥٧ ج ٢

ص ٤٦١ ، ٣١٣

أبو يعلى ج ٢٠ ص ٤٠

أبو يوسف ج ٢٠ ص ٣٣٢ ج ٤ ص ٤٧

ج ص ٣٠٤ ، ٢٠٨

أحمد بن تيمية ( المؤلف ) ج ٢ ص ٣٤٦

ج ٤ ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٢٢ ج ٢٧ ص ١٩٢ -

٢١٨ ج ٣ ، ١٦٣ ، ١٨٧ ، ٢٢١ - ٢٧١

ج ٢٨ ص ٣٠ ، ٣١ ج ١١ ص ٤٥٩

أحمد بن حنبل ج ٢٠ ج ٤٠ ، ٣٧٨ ج ٦

ص ٢١٣ ج ١٠ ص ٣٦٢ ج ٣ ص ٣٥٨ ،

١٦٩ ، ١٧٠ ج ١٧ ص ٨٤ ج ١٢ ص ٢٨١ ،

٣٦٣ ، ٢٠٧-٢٠٩ ، ٢٢٨ ، ٢٥٩ - ٢٦٦ ،

١٦٨ ، ٨٣ ج ٥ ص ٥٥٣ - ٥٥٥ ج ١١

ص ٤٨١ ج ١٧ ص ١٦٥ ، ١٥٩ ج ٤

(١) انظر ج ١ ص ٢١٣ الفهارس العامة

(٢) انظر الجويني

(٣) وانظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة

(٤) وانظر ص ١١٧ ج ١ الفهارس العامة

ص ١١ ، ١٧٠ ج ٧ ص ٧٩ ج ٢٥ ص ٢٣٢

أحمد على الهجيمي ج ١٠ ص ٣٥٨ ج ١١

ج ١ ص ١٥١ ج ١٠ ص ٣٦٣

ص ١٦ ج ٣٥٣ ص ٤١

أحمد الدنق ج ١٨ ص ٣٥١

أحمد المارديني ج ١٤ ص ١٦٥

أدريس ( عليه السلام ) ج ١٢ ص ٢٥٣

أرسطو ج ٩ ص ٢٦٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٦ ،

٣٧ ، ٤٥ ، ٢٦٥ ، ١٩٣ ، ١٣٤ ، ١٢٩

ج ١٧ ص ٣٣٠ - ٣٣٢ ج ٤ ص ١٣٤ ،

١٣٦ ، ١٦١ ، ١٦٠ ج ٣٥ ص ١٨٢

أسماء بن زيد ج ٣٥ ص ٧٠ ، ٧١

إسحاق بن إبراهيم ج ١٠ ص ٣٦٢

إسحاق بن راهويه ج ٢٥ ص ٢٣٢ ج ٢٠

ص ٤٠ ج ٤ ص ١١ ج ٢٣ ص ٣٩٨

ج ٤ ، ١٧٨ ج ٣٤ ص ١١٣

إسحاق بن يعقوب ( النبي ) ج ٤ ص ٣٣١ -

٣٣٧

الإسكندر ج ١٧ ص ٣٣٢

إسماعيل ( الذبيح ) ج ١٧ ص ٤٨٣ ج ٤

ص ٣٣١ - ٣٣٧

الأشعري ( أبو الحسن ) ج ٣ ص ٢٢٨ ،

٢٢٩ ج ٤ ص ٢٧ ، ٧١ ، ١٩ ، ٧٢ ،

٨٧ ، ١٦٧ ج ١٢ ص ٢٠٤ - ٢٠٦ ج ١٦

ص ٤٧١ ج ٨ ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ج ٥

ص ٢٩٤ ، ٥٥٥ - ٥٥٧ (١)

أصبغ (٢)

(١) وانظر ص ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٣٥

ج ١ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة

( حرف التاء )

التلمساني ج ٤ ص ١٠٣ (١)

الترمذي ج ٢٠ ص ٣٩ - ٤٠ (٢)

( حرف اللام )

التطليبي ج ١٣ ص ٣٥٤

الثوري ( سفيان ) ج ٢٠ ص ٣٢٩ ، ٤٠ ،

٤١ ج ٤ ص ١١ ، ١٧٨ ج ٢٣ ص ٣٩٨

ج ١٠ ص ٣٦٢

( حرف الميم )

الجاحظ ج ٥ ص ٢٩٤ ج ٣ ص ٣٠٠

الجبائي ( أبو علي ) ج ٥ ص ٢٩٤

الجبائي ( أبو هاشم ) ج ٥ ص ٢٩٤

الجمد بن درهم ج ١٢ ص ٣٠١ ، ٤٢٠ ،

٥٠٤ ( ٣ )

جعفر بن حرب ج ٥ ص ٢٩٤

جعفر بن مبشر ج ٥ ص ٢٩٤

جعفر ( الصادق ) ج ١١ ص ٥٨١ ، ٥٨٢

ج ٣٥ ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٨٢ ج ٤

ص ٧٨ ، ٧٩

جنگز خان ج ٢٨ ص ٥٢١ - ٥٢٣

الجندي ج ١٣ ص ٢٣٩ ج ١٠ ص ٦٩٠،٦٩١

٦٩١ ، ٦٩٩ ، ٤٧٠ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٥١٧ ،

٤٩٧ ، ٦٦٨ ، ٦٨٦ ج ١١ ص ٦٦٨ ، ٦٦٩

ج ٨ ص ٣٣٦ ( ٤ )

( ١ ) انظر ج ١ ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٨ من

الفهارس العامة

( ٢ ) انظر ص ٣٧٢ ج ١ الفهارس العامة

العامة

( ٣ ) وانظر ص ١٢٠ ، ٧٧ ج ١ الفهارس

( ٤ ) وانظر ص ٣٦ ج ١ الفهارس العامة

افلاطون ج ٤ ص ١٣٤ ج ٣٥ ص ١٨٢

ج ١٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ج ١٧

ص ٣٥١

الأمدي ج ٥ ص ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٢٩٤ ج ٦

ص ٢٩٢ ج ٩ ص ٦ - ١٠ ج ٧ ص ٩٦ -

١٠٩

امراة العزيز (١)

الأوحد الكرمانى ج ٢ ص ٥٨ ، ٥٩

الأوزاعي ج ٤ ص ١١ ، ١٧٨ ج ٢٣

ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ج ١٠ ص ٣٦٢

( حرف الباء )

الباقلائي ( أبو بكر ) ج ٥ ص ٥٨ ج ٤

ص ١٧ ج ٦ ص ٥٢

البخاري ج ٢ ص ٤٠ ج ١٠ ص ٣٦٢

ج ١٢ ص ٣٠٥ ج ٤ ص ١١ (١)

بدر الدين ج ٣ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧

برغوث ( أبو عيسى محمد بن عيسى ) ج ١٧

ص ٢٩٩ ، ٢٠٠ ج ٥ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥

بشر المريسي ج ٥ ص ٣٤٩ ، ٣٥٢،٣٢٢،٣٢٣

البزار ج ٢٠ ص ٤٠

البساسيري ج ٢٥ ص ١٣٧

بطليموس ج ٩ ص ٢١٦

بقراط ج ٣٥ ص ١٨٢

بولص ج ٣٥ ص ١٨٢ ، ١٨٤

البیهقي ج ٣٢ ص ٢٤٠ ج ٦ ص ٥٢ ج

٢٠ ص ٤١ ج ٢٤ ص ١٥٤ ج ١ ص ٢٦١

( ١ ) انظر ص ٢٩٢

حفص بن غياث ج ٢٠ ص ٤٠  
 حفص الفرد ج ٥ ص ٢٩٥ ج ١٧ ص ٣٩٩  
 حفصة ج ١٥ ص ٢٥١ ج ١٣ ص ٣٩٦  
 الحكيم الترمذي ج ١١ ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ ،  
 ٢٢٣ ، ٤٤٤

#### (الحلاج)

حماد بن أبي سليمان ج ٢٣ ص ٣٩٨ ،  
 ٣٩٩ ج ٤ ص ١٨٧

حماد بن زيد ج ١٢ ص ٣٢٦ ج ١٢ ص ٣٢٧  
 ج ١٠ ص ٣٦٢

حماد بن سلمة ج ١٠ ص ٣٦٢

#### (حرف الخاء)

خالد بن الوليد ج ٣٥ ص ٦٤ ج ٢٨  
 ص ٢٢٥ - ٢٢٧ ج ٤ ص ٤٥٣

خالد بن يزيد بن معاوية ج ٢٩ ص ٣٧٤  
 الخرقى ج ٤ ص ٤٥٠ - ٤٥٢

خديجة ج ٤ ص ٤٦٢ (٢)

الخضر ج ٢٧ ص ١٠٠ - ١٠٢ ج ١١  
 ج ٤٣٠ ج ١٠ ص ٤٣٤ ج ١٣ ص ٢٦٦

ج ٤ ص ٣٢٧ - ٣٤١

الخطار ج ١٨ ص ٣٥٩

الخلال ج ٣٤ ص ١١١ ، ١١٢

#### (حرف الهمزة)

الدارقطني ج ٢٠ ص ٤١ (٣)

الدارمي ج ٢٠ ص ٣٩ - ٤٢

دانيال ج ١٥ ص ١٥٤

داود الجواربي ج ٣٣ ص ١٧٥

(١) انظر ص ٣٩٣ ج ١ الفهارس

العامة ص ٣٨

(٢) انظر ص ٥٢ ، ٥٣ ج ١ الفهارس  
 العامة

(٣) انظر ص ٣٧٢ ج ١ الفهارس العامة

الجويني (أبو المعالي) ج ٤ ص ٦١ ، ٧١ ،

٧٣ ، ٧٨ ، ٨٨ ، ١٧ ، ١٨ ج ٥ ص ١٨٣ ،

١٠٠ ، ١٠١ ج ١٦ ص ٩١ ج ٣٦٠ ص

ج ١٢ ص ٣٦٨ ج ٦ ص ٥٢

جهم ج ١٣ ص ١٨٢ - ١٨٤ ، ٢٩٧ ،

٥٥٣ ج ١٧ (١)

#### (حرف الحاء)

الحارث بن هشام ج ٣٥ ص ٦٤ ج ٤٥٣،٤

الحارث المحاسبى ج ١٢ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨

ج ١٠ ص ٣٦١ ج ٦ ص ٥٥١ ، ٥٢٢ ،

١٨١ - ١٨٣ ج ٥ ص ٥٥٧ ، ٦٦ ، ٦٥

حاطب ج ٣٥ ص ٦٧ ، ٦٨

الحاكم (المحدث) (٢)

الحاكم (بامر الله) ج ٣٥ ص ١٣٥

الحجاج ج ٢٧ ص ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٣

ج ٣٥ ص ٧٩ ج ٤ ص ٥٠٤

الحسن البصري ج ١٣ ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ،

٣٦٨ ، ٣٦٩

الحسن بن صالح ج ٢٠ ص ٣٢٩ ج ٢٩

ص ٢٧

الحسن بن علي (٣)

الحسين بن علي ج ٢٥ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ج ٤

ص ٥١١ ج ٢٧ ص ٤٦٨

ص ٥١١ ج ٢٧ ص ٤٦٨ ، ٤٨٠ (٣)

حسين الكرابيسي ج ١٢ ص ٥٧٣

حسين بن النجار ج ٥ ص ٢٩٤

(١) انظر ص ١٢٠ ج ١ الفهارس العامة

(٢) ج ١ ٣٧٢ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ج ١

الفهارس العامة

( حرف الازاي )

الزئبق المصري ج ١٨ ص ٣٥١  
الزبير بن بكار ج ٢٧ ص ٤٦٨  
الزبير بن العوام (١)  
زفر ج ٤ ص ٤٧ ج ٣٤ ص ١٢٤ ، ١٢٥  
الزمنشري ج ١٣ ص ٣٧٧  
الزهري ج ٢٨ ص ٤٦٤ ج ١٦ ص ٢٥٩  
ج ٢١ ص ٤٩٤ ج ١٣ ص ٣٤٦  
زيد بن أسلم (٢)  
زيد بن حارثة ج ٤ ص ٤٦٢ ج ١٥ ص ٢٥١

( حرف السين )

سرجوان ج ٢٨ ص ٦١٥ - ٦١٧ ، ٦٢٤  
السري السقطي ج ١٠ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨  
ج ١٢ ص ٨٣  
سعد ( بن أبي وقاص ) ج ٣٥ ص ٦٤  
ج ٤ ص ٤٥٣  
سعيد بن جبير (٣)  
سعيد بن المسيب ج ٢٩ ص ٢٧ ج ١٣ ص ٣٦٨  
سعيد بن يحيى الأموي ج ٢٨ ص ٤٦٤  
سفيان ج ٢٣ ص ٣٩٨  
الشعبي ج ١٣ ص ٣٤٦  
سقراط ج ٤ ص ١٣٦ ج ١٢ ص ١٤٣ ،  
١٤٤ ، ١٤٨ ج ١٧ ص ٣٥١  
سليمان بن داود الهاشمي ج ١٧ ص ٨٤  
ج ٣٠ ص ٤٠٤ -  
سمنون ج ١٠ ص ٦٩٠ - ٦٩٢

- (١) انظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة  
(٢) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة  
(٣) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة

داود بن علي الأصفهاني ( الظاهري ) ج ٦

ص ١٦٠ ، ١٦١ ج ٥ ص ٥٣٢ ج ١٢  
ص ٥٧٣ ، ٥٧١ ج ١٣ ص ٣٩٠ ج ١٠  
ص ٣٦١

داود ( النبي ) ج ٣٥ ص ٤٢ ، ٤٣  
الذجال ج ٣ ص ٣٩٢

دلهمة ج ١٨ ص ٣٥١ ، ٣٥٢

( حرف الدال )

ذي القرنين ( الاسكندر ) ج ١٧ ص ٣٣٢ ،  
٣٢

( حرف الراء )

رابعة العلوية ج ٤ ص ٣١٠  
الرازي ( محمد بن عمر ) ( ابن الخطيب )  
ج ٤ ص ٧١ - ٧٣ ، ٧٨ ، ٩٩ ، ٦٢ ، ٥٥  
ج ٣ ص ١٢٨ ، ١٢٩ ج ١٦ ص ٢١٣ ،  
٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٦ ، ٤٥٢ ، ٩٢ ،  
٢٨٩ ، ٢٩٢ ج ١٧ ص ٢٤٧ ج ٥ ص ٥٦١ -  
٥٦٣ ، ٢٩٤ ج ١٣ ص ١٨٠ ، ١٨١ ج ٨  
ص ٣٠٧ ج ٢ ص ٨٦ ج ٧ ص ٥١١ -  
٥١٣ ج ٦ ص ٥٥  
الربيع ج ١٣ ص ٣٦٨  
ربيعة بن هرمز ج ٢٠ ص ٣١٨ ج ١٠  
ص ٣٥٧

رجال الفيب ج ١ ص ١٨  
رزق الله التميمي ج ٤ ص ١٦٦

الرشيد ج ٤ ص ٢٠  
الرفاعي ج ١١ ص ٤٩٤ ، ٤٩٥  
روح القدس ج ١ ص ٢٦٦  
رويم « المقرئ » ج ١٠ ص ٦٩١

سوفسطا ج ١٩ ص ١٣٥ - ١٣٨

السهر وردي (المقتول) ج ٩ ص ١٨ ، ١٩  
ج ٢ ص ٥٧ ج ٧ ص ٥٩٤

سهيل بن عبد الله التستري ج ١٣ ص ٢٣٩  
ج ١٠ ص ٧١٩

سهيل بن عمرو ج ٣٥ ص ٦٤

### (حرف الشين)

الشاذلي وحزبه ج ٨ ص ٢٣٢، ٢٣١ ج ١٤  
ص ٣٥٨ ، ٣٥٩

الشافعي (محمد بن ادريس) ج ٢٠  
ص ٣٢٠ ، ٣٣٠ - ٣٣٣ ، ٤٠ ج ٣٤

ص ١١٣ ج ١٠ ص ٣٦٢ ج ٤ ص ١١  
ج ٧ ص ١٢٠ ، ١٢١ (١)

الشبلي ج ١٠ ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٦٨٦

شريك ج ٢٠ ص ٣٢٩

شعيب ج ١٥ ص ٢٩ - ٣١

الشهرستاني ج ٥ ص ٢٩٤

الشیطان ج ١٣ ص ٨٣ ج ١٤ ص ٢٨٩ ،  
٣٣١

### (حرف الصاد)

الصلبر الرومي ج ٢ ص ١٤٣ ، ١٦١ ،  
١٦٩ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٤٧١ ، ٢٩٥ ،

١٧٠ ، ١٥٦ ج ١٣ ص ١٥٢

صفوان بن أمية ج ٣٥ ص ٦٤ ج ٤ ص ٤٥٣  
صلاح الدين وأهل بيته ج ٢٨ ص ٦٣٧ -

٦٣٩ ج ٣٥ ص ١٣٨ ، ١٥١

الصليب ج ٢٧ ص ٣٧٤

الصورى ج ١ ص ٢٢٦ ج ١٢ ص ٢٨٨ ،  
٢٨٩

(١) وانظر ص ٣٠

### (حرف الضاد)

الضحاك ج ١٣ ص ٣٦٨

ضرار بن عمرو الكوفي ج ٥ ص ٢٩٤

### (حرف الطاء)

طاووس (١)

الطحاوي ج ٢٤ ص ١٥٤

طلحة (٢)

الظلمني (أبو عمرو) ج ٣ ص ٢٦٠

الطوسي ج ٣٥ ص ١٥١ ، ١٥٢ ج ١٣

ص ٢٠٧ ج ٤ ص ٥١٧ ج ٢ ص ٩٢ ، ٩٣  
ج ٤ ص ٥١٧

الطيالسي ج ٢٠ ص ٣٩ - ٤٢

الطبرسي ج ٣ ص ٢٥٨ - ٢٧٨

### (حرف العين)

عائشة (٣)

عبد الجبار بن أحمد ج ٣٥ ص ١٢٩

عبد الرحمن الداخل ج ١٣ ص ١٧٧

عبد الرحمن بن مهدي ج ٢٠ ص ٤٠

عبد القادر الجيلاني ج ١١ ص ٦٠٤ ج ٥

ص ٨٥ ج ١٠ ص ٥٢٨ - ٥٤٨ ، ٤٥٥ (٤)

عبد الله بن ادريس ج ٢٠ ص ٤٠

عبد الله بن تيمية ج ٣ ص ٢٠٢ - ٢١١

عبد الله بن سبأ ج ٤ ص ٣٢٨ ، ٤٢٤

ج ٣ ص ٢٥٣ ج ١٣ ص ٣١ ، ٣٥٣

(١) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة

(٤) وانظر ص ١٨١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨

الفهارس العامة

عمارة (١)

عمر بن الخطاب ج ١٣ ص ٣٦٤ ، ٣٦٦  
ج ١٧ ص ٤١ ، ٤٠٢

عمر بن عبد العزيز ج ٤ ص ٥٢٧

عمرو بن العاص ج ٣٥ ص ٦٢ - ٦٦ (٢)

عمرو بن عبيد ج ١٠ ص ٣٥٨ - ٣٦١

العمري ( الزاهد ) ج ٢٠ ص ٣٢٤

المنبري ج ١٩ ص ١٣٨

المنسي ( الأسود ) ج ١١ ص ٢٨٤

عيسى ( بن مريم ) ج ٢ ص ٢٧٠ - ٢٨

ص ٢٧٣ - ٢٨٦ ج ٣ ص ٣٧٠ - ٣٧٣ (٣)

( حرف القين )

الفزالي ( أبو حامد ) ج ٢ ص ٥٤ - ٥٧

ج ٦ ص ٥٤ ج ٤ ص ١٦٤ ، ٧٢ ، ٧١ ،

٦٣ - ٦٦ ، ٩٩ ، ٨٤ ، ٥٤ ج ٦ ص ١٨٠ ،

٢٦٢

٢٩٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ج ٣٥ ص ١٧٦ ، ١٣٧

ج ٩ ص ٢٥٩ ، ١٨٥ ، ٢٣١ ج ١٠

ص ٦٩٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣

ج ١٦ ص ٥٤

(٢) وانظر ص ٢١٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ،

٣٠٠ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ج ١ الفهارس

العامة

(٢) انظر ص ٥٣ ، ٥٥ ج ١ الفهارس

العامة

(٣) انظر ص ٥٣ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٥٣ ، ٥٤ ج ١ الفهارس

العامة

عبد الله بن سلام ج ١٩ ص ٢١٩

عبد الله بن ادود ج ٢٠ ج ٤٠

عبد الله ( والد النبي ) (١)

عبد الله بن لزيير ج ٢٧ ص ٤٨٣

عبد الله بن معاوية ج ٣٥ ص ١٨٣

عبد الله بن وهب (٢)

عبد الله بن زياد ج ٤ ص ٥٠٦

عثمان بن عفان ج ١٣ ص ٣٦٤ ، ٣٦٦

ج ١٧ ص ٤٠٢ ج ٣٥ ص ٧٣ ، ٧٤

عثمان بن مرزوق

عثمان البستي ج ٢٠ ص ٣١٨ ج ١٠

ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٧ ص ٦٨٠

عبد الواحد بن زيد ج ١٠ ص ٣٥٨ - ٣٦٠

ج ١١ ص ١٦ ج ٣٠ ص ٤١

علي بن مسافر ج ٣ ص ٣٧٦ - ٣٧٨

ج ١١ ص ١٠٣ ، ٦٠٤

عروة بن الزبير ج ٢٨ ص ٤٦٤ ج ١٣

ص ٣٤٦

عطاء ج ٢٩ ص ٢٧ ج ١٣ ص ٣٤٧ ،

٣٦٨ ج ١٥ ص ٦٧ ، ٢٠١

عكرمة ( بن أبي جهل ) ج ٣٥ ص ٦٤

ج ٤ ص ٤٥٣

عكرمة ( مولى ابن عباس ) ج ١٣

ص ٣٤٧ ، ٣٩٨ ج ١٥ ص ٦٧ ، ٢٠١

علي ( بن أبي طالب ) ج ٤ ص ٤١٢ ج ١٣

ص ٢٤٣ - ٢٤٥ ج ٢٠ ص ٣١٣ ، ٣١٤

ج ٤ ص ٤٦٢ ج ١٨ ص ٣٥٩ - ٣٦٢

ج ١٨ ج ١٥ ص ٦٥ (٣)

(١) وانظر ص ٢١٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ،

٢٦٦ ، ٢٦٩ ج ١ الفهارس العامة

(٢) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة

(٣) انظر ص ٢٨٧ ج ١ الفهارس العامة

ج ١٧ ص ٣٥٧ ، ٣٦٢ ج ١٣ ص ٢٣٨ ،  
١٣ ، ١٧، ١٤ ج ١٦ ص ٩٢ ج ٨ ص ٥٢٤  
- ٥٤٠ ج ص ٢٢ ، ٢٣ (١)

#### ( حرف الفاء )

الفارابي ج ٢ ص ٨٦ ج ٣٥ ص ١٨٢  
ج ١٢ ص ٣٥٠ ، ٣٥٣ ج ٤ ص ٩٩ ج ١١  
ص ٥٧٠ ، ٥٧٢

#### فاطمة (٢)

الفراء ج ١٦ ص ١٥٥

الفضيل بن عياض ج ١٠ ص ٤٧ ، ٦٩١ ،  
٦٨٦ ج ١١ ص ٦٠٠

فرعون ج ٢٨ ص ٣٩٢ ج ٧ ص ١٩٢ ،  
١٩٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ (٣)

فيثاغورس ج ٤ ص ١٣٦ ج ٩ ص ١٢٧  
ج ١٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ج ١٧ ص ٣٥١

#### ( حرف القاف )

القادر ( الخليفة ) ج ٤ ص ٢٢ ، ١٥

قارون ج ٢٨ ص ٣٩٢ ج ٢٠ ص ١٤٣

القاضي ( أبو بكر ) ج ٤ ص ١٥

القاضي ( أبو يعلى ) ج ١٢ ص ٨٢ - ١١٧

٣٦٨ ج ٤ ص ١٦٦ ج ١٣ ص ١٣٩

قتادة ج ١٣ ص ٣٦٨

قسطنطين واتباعه ج ١٧ ص ٣٣١

القشيري ج ١٠ ص ٦٩٨ ، ٦٧٨ ج ٦  
ص ٥٢ - ٥٤

القطب الفوت ج ٢٧ ص ٩٦ - ١٠٥

قطرب ج ١٢ ص ٢٥٣ ، ٢٥٤

قلندر ج ٣٥ ص ١٦٣

القلانسي ( أبو المياني ) ج ٥ ص ٥٥٧ ،  
٢٩٥

القنوي ج ٩ ، ٩٢ ، ٩٣ (١)

#### ( حرف الكاف )

الكرجي ج ٤ ص ١٧٥

الكعبي ج ١٣ ص ٣٠٠ ج ١٠ ص ٤٦٠ ،  
٥٣٠

الكلبي ج ١٨ ص ٢٦ ، ٢٧

الليث بن سعد ج ٢٣ ص ٣٩٨ ج ٤ ص ١٧٨

#### ( حرف الميم )

مالك بن أنس ج ٢٠ ص ٣٢٠ ، ٤٠ ،  
٤١ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ - ٣٢٥

ج ٤ ص ١١ ج ١٣ ص ٤٢٠ ج ١٠  
ص ٣٦٢

المامون ج ٤ ص ٢١ ج ٥ ص ٣٢ ، ٣٣

مبشر بن فاتك ج ٣٥ ص ١٣٥

الموكل ج ٤ ص ٢١ ، ٢٢ ج ١١ ص ٤٧٩  
مجاهد (٢)

المحاسبي ( الحارث ) ج ٥ ص ٥٥٧ ، ٥٣٣

محمد بن اسماعيل بن جعفر ج ١٣٦

محمد بن الحسن الشيباني ج ٤ ص ٤٧ ،

٤٥١ ج ٢٠ ص ٣٣٢ ج ٥ ص ٥٠ ، ٥١

محمد بن زكريا الرازي ج ٤ ص ١١٤

محمد بن سعد ج ٢٧ ص ٤٦٨

محمد بن طاهر ج ١١ ص ٥٧٨

محمد بن عائذ ج ٢٨ ص ٤٦٤

محمد ( عليه الصلاة والسلام ) ج ٤ ص ١٠٠

ج ١٥ ص ١٣٥ - ١٣٧ ج ١١ ص ٩٤

ج ١٦ ص ٥٢٧ ، ٢٦٦ ج ١٠ ص ٧٢٨

ج ٢٨ ص ٤١١ ج ١٣ ص ٨ - ١٠ (٣)

(١) وانظر ص ٣٢

(٢) انظر ص ٢٤٥ ج ١ الفهارس العامة

(٣) وانظر ص ٢١٣ ، ٢٩٣ ، ٣٤٢

ج ١ الفهارس العامة

(١) وانظر ص ١٥٧ ج ١ الفهارس

(٢) انظر ص ٥٢ ، ٥٣ ج ١ الفهارس

العامة

(٣) وانظر ص ٣١ ، ٣٧ ، ٢٩١



المفيد ( محمد بن النعمان ) ج ٤ ص ٥١٧  
مقاتل بن سليمان الحراساني ج ٣٣ ص ١٧٥  
المقتدر ( الخليفة ) ج ١٣ ص ١٧٧ ، ١٧٨  
منتظر الرافضة ج ٢٧ ص ٤٥١ - ٤٥٥  
موسى ( عليه السلام ) ج ١٦ ص ١٩٧-٢٠٩  
ج ١٠ ص ٦٨٧ ج ٨ ص ٣١٩-٣٣٢ (١)

موسى بن عقبة ج ١٣ ص ٣٤٦  
المهدي ( ابن التومرت ) ج ٣٥ ص ١٤٢ (٢)  
المهدي ( الخليفة ) ج ٤ ص ٢٠ ، ٢٢  
المهدي ( ابن التومرت ) ج ٣٥ ص ١٤٢

### ( حرف التون )

النسائي ج ٢٠ ص ٤٠  
نسطور ( النصراني ) ج ٢ ص ٨٥  
نصر المنيجي ج ٢ ص ٤٥٢ - ٤٥٦  
النصر ابادي ج ١٠ ص ٦٦١ ، ٦٨٦  
النصير الطوسي ج ٣٥ ص ١٥١ ، ١٥٢  
نظام الملك ( الوزير ) ج ٤ ص ١٨  
النظام ( أبو اسحاق ) ج ٥ ص ٢٩٤  
التويختي ( الحسن بن يحيى ) ج ٥ ص ٢٩٤  
نوح ( عليه السلام ) (٣)  
نور الدين محمود ج ٣٢ ص ٦٠ ج ٤ ص ٢٢

(١) وانظر ص ٢٨٤ ، ٢٩٣ ج ١ الفهارس

العامة

(٢) انظر ابن التومرت  
(٣) انظر ص ٦ ، ٢٩٣ ج ١ الفهارس  
العامة

محمد بن نصر المروزي ج ٧ ص ٦٥٨ -  
٦٦٢ ج ٨ ص ٤٢١ ج ١٢ ص ٣٦٤ ،  
٥٧٢ ج ١٦ ص ٣٩١ ، ٣٢٥  
محمود بن سبكتكين ج ٤ ص ٢٢ ، ١٥  
مروان بن الحكم ج ٣٥ ص ٣٤٣  
المريسي ( بشر ) ج ٥ ص ٣٤٩ ، ٣٥٢ ،  
٢٣ ، ٢٢

مريم (١)

المزني ج ٤ ص ٤٥١  
مسروق ج ١٣ ص ٣٦٨ ، ٣٦٩  
مسلم بن الحجاج ج ٢٠ ص ٣٩ - ٤٠  
ج ١٠ ص ٣٦٢ (٢)  
مسلم بن عقيل ج ٢٧ ص ٤٠٧ - ٤٧٤  
مسلم بن يسار ج ١٥ ص ١٤٤ ، ١٤٥ ،  
١٤٩

المسيح ( عليه السلام ) (٣)  
مسيلة ج ١١ ص ٢٨٥  
معاذ بن جبل ج ١٠ ص ٦٥٤  
معاذ بن معاذ ج ٢٠ ص ٤٠  
معاوية بن أبي سفيان ج ١٧ ص ٢٢٦ -  
٢٢٧ (٤)

معاوية بن يزيد ج ٤ ص ٥٠٢  
المعتضد ج ٤ ص ٢٢  
المعتمر بن سليمان ج ١٢ ص ٣٢٧  
معروف الكرجي ج ١٠ ص ٣٦٧  
المعري ج ٨ ص ٢٦٠  
المعز بن باديس ج ٣٥ ص ١٣٩  
مصر ج ٢١ ص ٤٩٤ ، ٤٩٥

(١) انظر ج ١ ص ٢٧٩ الفهارس العامة  
(٢) انظر ص ٣٧٢ ج ١ الفهارس العامة  
(٣) انظر عيسى  
(٤) وانظر ص ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٣ ، ٥٤  
ج ١ الفهارس العامة

( حرف الواو )

الواحدى ج ١٣ ص ٣٨٦ ، ٣٥٤  
واصل بن عطاء ج ١٠ ص ٣٥٨ - ٣٦١  
الواقدي ج ٢٨ ص ٤٦٤ ج ٢٧ ص ٤٦٩  
ج ١٣ ص ٧٦

الوليد بن مسلم ج ١٣ ص ٣٤٦  
الوليد بن المغيرة ج ١٢ ص ٢٠ ، ٢١

( حرف الهاء )

هاجر ج ١٧ ص ٤٨٣  
الهروي ( أبو ذر ) ج ٨ ص ٣١٧ ، ٣٣٩ ،  
٣٤٠ ج ٥ ص ٢٣٠ ج ١٤ ص ٣٥٤ -  
٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ج ١٣ ص ٢٢٩ ج ١١  
ص ٢٢٩

هشام بن الحكم ج ٣ ص ١٣٨ ج ٤  
ص ١٣٦ ج ٣٣ ص ١٧٥ ج ٥ ص ٢٩٤  
ج ١٧ ص ٣٠١ ج ٤ ص ١٣٦ ، ١٣٧  
هشام الجواليقي ج ٥ ص ٢٩٤  
هشتكين ج ٣٥ ص ١٣٥

الهمداني ( عين القضاة ) ج ٤ ص ٦٣ ، ٦٢  
هولاكو ج ١٣ ص ٢٠٧ ، ١٨٠ ج ١٤ ص ١٦٦

( حرف الياء )

يحيى بن أبي كثير ج ١٦ ص ٢٥٩  
يحيى بن سعيد القطان ج ١٢ ص ٣٢٧  
ج ٢٠ ص ٤٠ ، ٤١

يحيى بن زكريا ج ١٤ ص ٤٦١ ج ١٥ ص ٤٠٣  
يحيى بن سعيد ج ١٣ ص ٣٤٦

يحيى بن عدي النصراني ج ٢ ص ٨٥  
يزيد بن أبي سفيان ج ٣ ص ٤١٤ ج ٤  
ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ج ٣٥ ص ٦٤ ج ٢٧  
ص ٤٧٥

يزيد بن معاوية (١)

يزيد بن هارون ج ٢٠ ص ٤٠  
يعقوب بن اسحق الكندي ج ٣٥ ص ١٨٩  
يوسف بن اسباط ج ١٠ ص ٨٠  
يوسف ( الصديقي ) ج ١٥ ص ١٣٠ -  
١٣٤ ، ١٢١ ، ١٤١

يونس القتات ج ٢ ص ٩٨ ، ٩٩

(١) وانظر ص ٥٨ ج ١ النهار من العامة

## فهرس الأهم، والفرق والطوائف، والطرقية والمذاهب والقبائل

مرتب على حروف الهجاء ( مجلدات المجموع في الحاشية

( حرف الهمزة )	أهل البصرة ج ١	أهل الوحيدة ج ٢
الإباحية ص ٣٥ ، ٣٨	ص ٣٧٣	ص ٣٩-٣٢ ج ١ ص ٢٨٧
ج ١ ص ٥ ، ٢٠٥، ٣٨	أهل البيت ج ١ ص ٥٢ ، ٥٩ (١)	أهل الكهف ج ١ ص ٢٨٧
اتباع الأئمة الأربعة	أهل التناويل ج ١ ص ١٠٤	( حرف الياء )
ج ١ ص ١٢٣	أهل التجميل ج ١	الباطنية ج ١ ص ١٢٢ ،
الاتحادية ج ٢ ص ٣٢ -	أهل التخيل ج ١	٢٩٣، ٣٠٠ ج ٢ ص ٢٩٣
٣٩ ج ١ ص ٢٦٩، ٣١٣	ص ١٠٨	باطنية الصوفية ج ١
الأحمدية ج ١ ص ١٠٥ ،	أهل الأثبات ج ١ ص ٣١٤	ص ٢٤٣
٢٠٨	أهل جيلان ج ١ ص ١٢٣	باطنية الفلاسفة ج ١
أزواج النبي ج ١ ص ٥٢،	أهل الجمل ج ١ ص ٥٣	ص ٢٤٣
٥٣	أهل الحديث ج ١ ص ٦٣-	البراهمة (١)
الاسماعيلية ج ١ ص ٥٦	٦٧ ، ٧٨ ج ٢ ص ٢٦	البطائنية ج ١ ص ٢٠٨
ج ٢ ص ٣٩٤	أهل الحلول ج ٢	بنات النبي ج ١
أصحاب مالك (١)	ص ٣٩-٣٢ ج ١ ص ٢٧٠	ص ٥٢ ، ٥٣
أمة محمد (٢)	أهل السنة ج ١ ص ١٢٥،	بنوا اسرائيل ج ١
الأنبياء ج ١ ص ٢٧٠ ،	٧٨ ، ٦٢-٦٧ ، ١٣٨ ،	ص ٢٦٥ ، ٢٧٧ (٢)
٢١٠	١٣٧ ، ٧٦ ، ٥٩	بنوا أمية ج ١ ص ٥٥
الأولياء ج ١ ص ٢١٠ ،	أهل الشام ج ١ ص ٣٧٣	بنوا بويه ج ١ ص ١٢٢
٥٣	أهل صفين ج ١ ص ٥٣	ج ٢ ، ٣٨٢
أهل البدع ج ١ ص ٦٥ ،	أهل الكلام ج ١	بنوا العباس ج ٢ ص ٣٨٢
٦٠ ، ٦١	ص ٢٨١ ، ١٥٧	بنوا حمدان (٣)
(١) انظر ج ٢٠	ص ٢٨١ ، ١٥٧-١٧١	(١) انظر ص ٦٠٨
ص ٣١٤	أهل المدينة ج ١	ج ٢٨ ج ١٠
(٢) انظر ج ٢٨	ص ٣٧٣ ، ٣٧٤	ص ٥١٠
ص ٤١١	(١) وانظر ص ٤٨١	(٢) وانظر اليهود
	ج ٢٧	(٣) انظر ج ١٣
	(٢) وانظر المتكلمة	ص ١٧٧
	والمتكلمون	

الصفوفية ج ١ ص ١٧٦  
بنوا العود (١)

التتار ج ٢ ص ١٧٣ (٢)  
اللائى عشيرية ج ١  
ص ٥٥ (٣)

التتار ج ٢ ص ١٧٣ (٣)  
التميمون (من الحنابلة)  
ج ١ ص ١٢٢

الترك ج ٢ ص ١٧٣ (٣)  
الجبرية ج ١ ص ١٥٣، ١٥١  
١٥١

الجنس ج ١ ص ٤٩ ،  
٣٤٣ ، ٣٨٣

الجمية ج ١ ص ١١٩ ،  
١٢٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،  
٢٩٤ ، ١٣٧ ، ١٤٩ ،  
٣٢ ، ٢٤٣ ، ٢١٩ ،  
١٢٥ ، ٧٧

#### ( حرف النعا )

الحروية ج ١ ص ١٣٧  
الحريية ج ١ ص ٢٠٥  
حشوية ج ١ ص ٦٣ ،  
٦٦ ، ٦٧  
حنابلة ج ١ ص ٦٧ ،  
١٢٢ ، ١٢٣ ج ٢ ص ٣٦  
حنيفية ج ١ ص ١١٩ ،  
١٢٢ ، ١٢٣  
حواريون ج ١ ص ٢٧٠ ،  
٢٨٠

(١) انظر ج ٢٨  
ص ٤٠٢

#### ( حرف النفا )

خرمية ج ١ ص ٥٦ ،  
١٢٢ ج ٢ ص ٣٩٥  
الخوارج ج ١ ص ٥٥ ،  
٥٦ ، ٥٩ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ،  
٢٤٣ ، ١٣٦ ، ٢٧٨

#### ( حرف النبال )

الدروز ج ١ ص ٥٦  
ج ٢ ص ١٧٢ ، ٣٩٥  
الدهرية ج ١ ص ٣١ ،  
٣٦

#### ( حرف النراء )

الرافضة ( الروافض )  
ج ١ ص ٥٥ ، ٥٦ ،  
٥٩ ، ٢٤٣ ، ٣٧٤ ،  
٢٨٧ ، ٢٩٤ ج ٢ ص ٢٨  
الرسل ج ١ ص ٤٤  
الرفاعية ج ١ ص ٢٠٨

#### ( الروم )

#### ( حرف الزاى )

الزيدية ج ١ ص ٥٥ ،  
٥٦ ، ٦٥ ، ٥٩ ، ١٣٤ (٢)  
الزنادقة ج ٢ ص ٣٩٢

#### ( حرف السين )

السالية ج ١ ص ٧٧ ،  
١٢٣ ، ٢٢٢

(١) انظر ج ١٤  
ص ٣٦١

(٢) وانظر الشيعة  
والرافضة

(٣) وانظر السلاجقة ،  
والترك

السامرة ج ٤ ص ١٢١  
السلاجقة (١)

السلف ج ١ ص ٦٣ -  
٦٧ ، ٧٢

السمنية ج ١ ص ١٢٠  
الوفاطانية (٢)

#### ( حرف الشين )

الشافعية ج ١ ص ١١٩  
الشميون (٣)

الشمراء ج ١ ص ٣١١ (٤)  
الاشاعرة ( الاشعرية )  
ج ١ ص ١١٩ ، ١٢٢ ،  
١٣٧ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ،  
١٧ ، ٧٧ ، ١٣

الشيطنين ج ١ ص ٤٩ ،  
٢٨٣ ، ٣١١

(١) انظر ص ١٣٨ ،

(٢) انظر ج ١٤

ص ١٣٥ ج ٢  
ص ٩٨

١٥١ ج ٣ ص ٤  
ص ١٥ ، ١٨

( x x ) انظر ج ١٤  
٣٦١

(٤) وانظر الشعر  
والشمراء (الفن)

(٣) انظر ج ١٩  
ص ١٣٥ ، ٩٨

ج ٢  
(٣) انظر ص ٥٣٩ -

٣٦٢ ج ١٠

الشيعة ج ١ ص ٥٥ ،  
٥٦ ، ١٢١ ، ٣٧٣ (١)

#### ( حرف الصاد )

انصابت ج ١ ص ٦٥ ،  
٧٧ ، ١٢٠ ، ٢٩٧  
الصحاب ج ١ ص ٤٩ -  
٥٩ ، ١٠٨  
الصغابية ج ١ ص ١١٩  
الصوفية ج ١ ص ١٧٦ ،  
٢٤٣

#### ( حرف الضاد )

الضرارية ج ١ ص ١٢٢  
الطلاق ج ١ ص ٥٦ ، ٥٧  
الظاهرة ج ٢ ص ١٦ ، ٢٠  
العباسيون (٢)  
المعبددين ج ٢ ص ٣٩٣  
العتقاء (٣)  
العديوية ج ١ ص ٢٠٩  
العرب (٤)  
علماء الحديث ج ١ ص ٣٧٤  
المبارين (٥)  
الفقهاء ج ١ ص ٣١٠

- (١) وانظر الراضة
- (٢) انظر بنو العباس
- (٣) انظر ج ١٧  
ص ٤٩٣
- (٤) انظر الأنساب  
في العلوم
- (٥) انظر ج ١٨  
ص ٣٥١

#### ( حرف الفاء )

الفاطميون ج ٢ ص ٣٩٣  
الفرس (١)  
الفقهاء ج ١ ص ٣١٠  
الفلاسفة ( الالهيون )  
( المتأون ) ج ١ ص ٢٦ ،  
٢٧ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ،  
٨١ ، ١٠٤ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،  
١٥٧ - ١٧١ ، ٢٨٧ ،  
٢٨٤ ، ٢٤٣

#### ( حرف القاف )

القدرية ج ١ ص ١٣٩ ،  
١٤٤ ، ١٥٣ ، ٣٧٣  
القدرية الابليسية ج ١  
ص ١٥٣  
القدرية المشركية ج ١  
ص ١٥٢  
القدرية النافيسة ج ١  
ص ١٤٥  
القدرية المجبرة ج ١  
ص ١٤٧  
القراء ج ١ ص ١٧٦  
القراطة ج ١ ص ٥٦ ،  
١١٩ ، ٢٤٣ ، ج ٢ ص ١٧٢ ،  
٣٩٤  
القلندرية ج ٢ ص ٣٩٥

- (١) انظر ج ١٤  
ص ٣٦١ ج ١٥  
ص ٤٣١

#### ( حرف الكاف )

الأكراد ج ١ ص ١٢٣  
الكرامية ج ١ ص ٧٨ ،  
١١٩ ، ١٢٣ ، ١٣٥  
الكلابية ج ١ ص ٧٧ ،  
١١٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ،  
١٢٣ ، ١٢٣ ، ١٣٧ ،  
٢٢١ ، ٢٢٢  
الكلهان ج ١ ص ٣١١

#### ( حرف اللام )

اللفظية المثبتة ج ١  
ص ٢٢٧  
اللفظية النافية ج ١  
ص ٢٢٧

#### ( حرف الميم )

الامامية ج ٢ ص ٢٦ (١)  
المالكية ج ١ ص ١٢٣  
المتصوفة (٢)  
المتفلسفة ج ١ ص ٦٤-٦٦  
٧٧ ، ٨٩ ، ١٢٠ ، ١٥٧ ،  
٢٠١ ، ٢١٩ ، ٣٠٠ ج ٢  
ص ٣٩٤  
٢١٩ ، ٣٠٠ ج ٢ ص ٣٩٤  
المتكلمون ( المتكلمة )

- (١) وانظر الراضة  
والشيعة
- (٢) انظر التصوف

الموحسون ( متصوفة )  
ج ١ ص ٢٠٩  
المولدون (٢)

### ( حرف النون )

الناس ( افضل من  
الملائكة ) ج ١ ص ٥٣  
الأنبياء ج ١ ص ٤٤  
النجارية ج ١ ص ١٢٢ ،  
٢١٩

النسطورية ( نصارى )  
ج ١ ص ٣٢

النصارى (١) ج ١

(١) انظر ج ٢٠  
ص ٣١٨

(٢) والرد عليهم :  
بيان تناقضهم وحيرتهم :  
في قولهم بالاقانيم والحلول  
والاتحاد ، وتركهم المحكم  
واتباعهم ما اشتبه عليهم  
( انا ) ( نحن ) ،  
ومخالفتهم لجميع الأنبياء  
وللعقل الصريح ،  
تكذيبهم لمحمد ، وتبديلهم  
دين المسيح ، وتصديقهم  
بصليبه ، تجويزهم التشريع  
للمحاربين ولاكارهم ان  
يشرعوا ما شاؤا ، بيسان  
شركهم وعبادتهم الصور ،  
وأهم هم أهل التقليد ،  
توبيخهم للمسيح ، أو  
لبعض القديسين ، وغير  
ذلك ، كفرهم ، وقتالهم  
وعقد النمة لهم .....  
١٠

مشايخ الاسلام (١)  
المشبهة ج ١ ص ١٢٤ ،  
١٢٥

المشركون ج ١ ص ٧٠٦  
المعتزلة ج ١ ص ١١٩ -  
١٢١ ، ١٣٤ - ١٣٧ ،  
١٣٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ،  
٢١٩ ، ٢٤٣ ، ٢٧٨ ،  
٧٦ ، ٧٧ ج ٢ ص ١٣ ،  
١٧

الملائكة ج ١ ص ٤٣ ،  
٥٣ ، ٢٦٩ ، ١١٣  
الملاحدة ( x )

ملاحدة الفلاسفة ج ١  
ص ٢٤٣ ، ٢١٩

الملامية ، والملاميات (٢)  
ملكبة النصارى ج ١  
ص ٣٣

ملوك المسلمين ج ٥٨٦  
ص ٥٨ ج ٢ ص ٣٩٢  
المثلة ج ١ ص ١٢٥

(١) انظر ج ٢ ص ٤٧٤  
من مجموع  
الفتاوى

( x ) انظر ص ٢٩١  
ج ١٧

(٢) انظر ص ١٦٤ ،  
١٦٥ ج ١٠١ ، ٣٥  
ج ١٠

ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٦٣ -  
٦٧ ، ٧٧ ، ١٥٩ ، ٣١٣  
(١)

المتنبشون ج ١ ص ٣١١  
المجبرة ج ١ ص ١٥١ (٢)  
المجوس ج ٢ ص ١٧١ (٤)  
المدنيون (٣)

الأمراء ج ٢ ص ٢٨  
المرازقة ج ١ ص ١٣٧  
المرتدون ج ٢ ص ٣٩٣  
المرجئة ج ١ ص ١٣٢ ،  
١٣٨ ، ٢٩٢ ج ٢ ص ١٨  
المروانيون (٥)

المزدكية ج ١ ص ٥٦  
المسلمون (٦)

(١) وانظر أصل

الكلام

(٢) وانظر الجبرية ،  
والقدرية

(٣) انظر ج ١ ص ٣٦٠

(٤) وانظر ص ٤٩٠ ،

٤٦١ ج ٤ ص ٢٦١

ج ٨ ص ٢٧١

(٥) انظر ج ٢٧  
ص ٤٧١

(٦) انظر ج ١ ص ٤٣٣  
ج ١٨ ص ٥٢

٢٥٩، ١٣٤، ١٢٥، ٦٥  
٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٠  
٢٧٩، ٢٨٧، ٣١٠ ج ٢  
ص ١٧١، ١٧٢، ١٨٣-  
١٨٥

ج ١ ص ٣٢، ٣٣  
اليونانية ج ١ ص ٢٠٥  
اليونان (١)  
اليهود (٢) ج ١ ص ٤٤،

ص ٢٧٠، ٢٨٧، ٣١٠  
١٥٩، ٢٦٦، ٢٦٩  
٣٢، ٢٧٩، ٢٥٩  
٤٤، ٢٥٨، ٦٥ ج ٢  
ص ١٧١، ١٧٢، ١٧٣  
١٨٣ - ١٨٥

(١) انظر ج ١٧ ص ٣٣١

(٢) والرد عليهم في تكذيب من بعد موسى الى المسيح،  
ثم في تكذيب محمد، هم أشد عداوة من النصارى  
من مقالاتهم في الله، اتخاذهم آثار انبيائهم مساجد،  
سبب تصميمهم على باطلهم، هم أهل التقليد،  
تمثيلهم الخالق بالمخلوق، توبيخ الله لليهود  
أعظم، اختلافهم ووقعتهم في الرسل، الرد عليهم  
في قولهم العزيز بن الله، ضربت عليهم الذلة منذ  
قتلوا يحيى وغيره من الأنبياء، كانوا مغلوبين  
مع العرب تحريفهم، كفرهم وقتالهم، وعقد  
الذمة لهم

النصيرية ج ١ ص ٥٦  
ج ٢ ص ١٧٢، ٣٩٤  
النفاة ج ١ ص ٣١٤  
نواصب ج ١ ص ٥٩،  
٥٥، ٥٦  
الوعاظ ج ١ ص ٢٤٣  
الوعيديه ج ١ ص ١٣٨  
الولاية ج ١ ص ٣٣  
المهادية ج ٢ ص ٣٩٥  
الهشامية ج ١ ص ٧٨  
اليقويية (نصارى)

## فهرس الكتب

التي امتدحها المؤلف ، وناقشها ، أو بين نسبتها ، أو حذر منها  
( أرقام مجلدتي الفهارس في الحاشية )

( حرف الهزة )	( الانتصار ) ( لأبي الخطاب )	تفسير ابن المنذر (١)
آراء المدينية الفاضلة	ج ٢٠ ص ٢٢٧	تفسير ابن أبي حاتم (٢)
( للفارابي ) ج ٢ ص ٨٦	الإنجيل ج ١٦ ص ٤٤	تفسير اسحاق (٣)
ابطال التأويل ( للقاضي )	ج ١٩ ص ١١٣ ج ١٣	تفسير يقي بن مخلد (٤)
ج ٦ ص ٤٣٣	١٠٦ - ١٠٢	تفسير البيهقي (١)
( حروف الباء )	( حروف الباء )	تفسير الثعلبي (٢)
احياء علوم الدين	بداية الهداية ( للفرزاني )	تفسير دحيم (٣)
( للفرزاني ) ج ١٦ ص ٥٤	ج ٤ ص ٦٥	تفسير الزمخشري (٤)
٥٥ ص ٤٤١ ج ١٠	البطاقة ( نسبة ابن الحلبي )	(١) انظر ج ١ من
ص ٥٥١ ، ٥٥٢ ج ٤	الى جعفر ( ج ٣٥ ص ١٨٢ )	الفهارس العامة
ص ٩٩ ج ١٧ ص ٣٦٢	ج ٤ ص ٧٩	ص ٢٤٤
اختلاف علي وعبد الله	( حروف التاء )	(٢) انظر ج ١ من
للشافعي ج ٢٠ ص ٣١٤	بيان تلبيس الجهمية في	الفهارس العامة
ج ٣٥ ص ١٢٤	تأسيس بدعهم الكلامية	ص ٢٤٤
الأربعين ( للرازي )	( للمؤلف ) (١)	(٣) انظر ج ١ من
ج ١٢ ص ٢٢٩ - ٢٣٤	تأسيس التقدس ( للرازي )	الفهارس العامة
الأربعين ( احاديث رواها	ج ٦ ص ٢٨٩	ص ٢٤٤
المؤلف بالسند ) ج ١٨	التعليق لأبي الحسن	(١) انظر ج ١ من
ص ٧٦ - ١٢٢	ابن الزاغوني ج ٢٠	الفهارس العامة
الاسرار الخفية في العلوم	ص ٢٢٧	ص ٢٤٤
العقلية ج ٩ ص ١٣٣	التعليق للقاضي ابن يعلى	(٢) انظر ج ١ من
اعتقاد أحمد ( لعبد الواحد	ج ٢٠ ص ٢٢٧	الفهارس العامة
بن أحمد التميمي ) ج ٤	تعليق القاضي يعقوب	ص ٢٤٤
ص ١٦٧ ، ١٦٨	البرزني ج ٢٠ ص ٢٢٧	(٣) انظر ج ١ من
الجامع العوام عن علم	(١) انظر نقص	الفهارس العامة
الكلام ( للفرزاني ) ج ٤	التأسيس	ص ٢٤٤
ص ٧٢		
الانواع ج ٩ ص ١٨		



تفسير سفيان (٥)

تفسير سنيد (٦)

تفسير عبد بن حميد (١)

تفسير عبد الرزاق (٢)

تفسير القرطبي (٣)

تفسير الامام احمد (٤)

تفسير المعراج (للرازي)

ج ٤ ص ٦٢ ، ٦٣

تفسير وكيع (٥)

تفسير ابن جرير (٥)

تفسير ابن ماجه (٥)

تفسير ابن مردويه (٥)

تكافؤ الأدلة (للأشعري)

ج ٤ ص ٢٨

(٥) انظر ج ١

الفهارس العامة

ص ٢٤٤

(٦) انظر ج ١

الفهارس العامة

ص ٢٤٤

(١) انظر ج ١

الفهارس العامة

٢٤٤

(٢) انظر ج ١

الفهارس العامة

ص ٢٤٤

(٣) انظر ج ١

الفهارس العامة

٢٤٤

(٤) انظر ج ١

الفهارس العامة

٢٤٤

(٥) انظر ج ١

الفهارس العامة

٢٤٤

التلويحات للسهروردي

المقتول ج ٩ ص ١٨

التمهيد ( لابن عبد البر )

ج ٣ ص ٢٢٠

تنقلاات الأنوار ( المنسوب

لأحمد الكبرى ) ج ١٨

ص ٥٥١ - ٣٥٤ ، ٣٥٨

التوراة ج ١٣ ص ١٠٣

١٠٤ ج ١٦ ص ٤٤ (١)

( حرف النجم )

الجامع العوام ( للزالي )

ج ١٦ ص ٤٤١ ج ١٧

ص ٣٥٧

الجدول ( منسوب الى

جعفر ) ج ٤ ص ٧٩

ج ٣٥ ص ١٨٢

الجفسر ( منسوب الى

جعفر ) ج ٤ ص ٧٩، ٧٨

ج ٣٥ ص ١٨٢

الجمع بين الصحيحين

( للحميدي ) ج ١٨ ص ٧٤

الجمع بين الصحيحين

( للثبيلي ) ج ١٨ ص ٧٤

الجواب الصحيح

( للمؤلف ) ج ١٩ ص ١٨٩

جواهر القرآن ( للزالي )

ج ١٧ ص ١١٤ - ١٢٢

(١) وانظر ج ١

الفهارس العامة

ص ٢٧٨

( حرف الحاء )

الحج الى زيارة المشاهد

( لمحمد بن النعمان ) الملقب

بالشيخ الفريد ج ٤

ص ٥١٧

حقائق التفسير ( لأبي

عبد الرحمن السلمي )

ج ١١ ص ٥٨١ ج ١٣

ص ٢٤٢ ، ٢٤٣

حكايات هارون الرشيد

وجعفر البرمكي ج ١٨

ص ٣٥١

حكمة الاشراق

( للسهروردي المقتول )

ج ٩ ص ١٨ ، ١٣٣

العلية ( لأبي نعيم )

ج ١٨ ص ٧١ ، ٧٢

الخلاصة ج ٢٠ ص ٢٢٧

دقائق الحقائق ج ٩

ص ١٣٣

دراوين الاسلام (١)

الرسالة العلانية في

الاختيارات المساوية

( للرازي ) ج ١٣ ص ١٨٠

رؤوس المسائل ( لأبي

الخطاب ) ج ٢٠ ص ٢٢٨

رؤوس المسائل ( للقاضي

أبي الحسين ) ج ٢٠

ص ٢٢٨

رسائل اخوان الصفاء

( وضعها جماعة من

(١) انظر ج ١

الفهارس العامة

ص ٣٧٨

الصائبة المتفلسفة

المتحنفة ( ج ٣٥ ص ١٣٣

- ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٨٣

ج ١٢ ص ٢٣ ج ٤ ص ٧٩

رسالة أحمد الى مسند

ج ٥ ص ٣٨٠ - ٣٨٦

رسالة القشيري ج ١٨

ص ٧٢ ج ١٠ ، ٦٧٨

الرعاية ج ٢٠ ص ٢٢٧

رموز الكنوز ج ٩ ص ١٣٣

### ( حرف الزاي )

الزهد والرقائق ج ١١

ص ٥٨٠

الزهد ( لابن المبارك )

ج ١٨ ص ٧٢

الزهد ( لأحمد ) ج ١٨

ص ٧٢

### ( حرف السين )

السر المكتوم في عبادة

الكواكب والنجوم

( للرازي ) ج ١٣ ص ١٨٠

، ١٨١

السعادة ( كتاب للزالي )

ج ٢٩ ص ٣٧٩

السنن ( كتب السنن )

ج ١٨ ص ٧٤

السنة ( للخلال ) ج ٧

ص ٣٩٠

سيرة البطال ج ١٨

ص ٣٥١ ، ٣٥٢

سيرة عتتر ج ١٨ ص ٣٥١

### ( حرف الشين )

شرح الهداية ( لجباعة )

ج ٢٠ ص ٢٢٨

الشفاء ( لابن سينا )

ج ١٣ ص ٢٣٨ ج ١٠ ،

٥٥٢

صحيح البخاري ج ١٨

ص ٧٣ ، ٧٤

صحيح مسلم ج ١٨

ص ٧٣ ، ٧٤

صفوة الصفوة ج ١٨

ص ٧٢

### ( حرف العين )

العلم ( كتاب للخلال )

ج ٧ ص ٣٩٠

علل المقامات ج ١٠ ص ٣٥

عمدة الأدلة ( لابن عقيل )

ج ٢٠ ص ٢٢٧

عقلاء مغرب ( لابن عربي

الطائي ) ج ٤ ص ٨١

### ( حرف الفاء )

فتوح الغيب ( للجيلاني )

ج ١٠ ص ٤٥٥

الفتوحات المكية ( لابن

عربي ) ج ١١ ص ٢٣٩

فصوص الحكم ( لابن

عربي الطائي ) ( ١ )

الفصول في الأصول

( للكرجي ) ج ٤ ص ١٧٥

- ١٨٦

الفقه الأكبر ( لأبي حنيفة )

ج ٥ ص ٤٦ - ٤٩

### ( حرف القاف )

القرآن العظيم ج ٢٨

ص ٤١١

قوت القلوب ( لأبي طالب

المكي ) ج ١٠ ص ٥٥١

### ( حرف الكاف )

الكافي ج ٢٠ ص ٢٢٧

كتاب دانيال ج ١٧

ص ٤١

كتب أهل الفلسفة ج ١١

ص ٦٩٧

كتب الرأي ج ١٨ ص ٧٤

كتب الرقائق والتصوف

ج ١٠ ص ٦٧٩

كتب الفقه ج ١٨ ص ٧٤

كشف الحقائق ( لأبي

معشر البلخي ) ج ٩

ص ١٣٣

( ١ ) ج ١ الفهارس

العامة ص ٣٦٠٣٤

( حرف الميم )

- مؤلفات ج ١٦ ص ٤٣٣  
٤٣٥ ج ١١ ص ٥٧٩ - ٥٨٠  
مؤلفات ( الرازي ) ج ١٦  
ص ٢١٣  
المباحث المشرقية ج ٩  
ص ١٣٣  
المتنوي ج ٤ ص ١١٢  
محاسن المجالس ج ١٠  
ص ٣٥  
المحرر ( لأبي البركات )  
ج ٢٠ ص ٢٢٧ ، ٢٢٨  
المختارة ج ١٠ ص ٢٥٤ -  
٢٥٦ ج ٢٢ ص ٤٢٦  
المحصل ج ١٧ ص ٣٥١  
مدونة ( ابن القاسم )  
ج ٢٠ ص ٣٢٧  
المرشد ( لابن التومرت )  
ج ١١ ص ٤٧٦  
مسائل اسماعيل بن  
سميد عن أحمد ج ٣٠  
ص ٤٠٤  
مسند أحمد ج ١٨  
ص ٧٢ ، ٧٤  
مسند الشافعي ج ١٨  
ص ٧٤

مشكاة الأنوار ( للزالي )

- ج ١٣ ص ٢٢٨  
مصنف القمر ( لأبي  
مشر البليخي ) ج ١٧  
ص ٥٣٥ ، ٥٠٧  
مصنفات أبي عبد الرحمن  
السلمي ج ١٨ ص ٧٢  
مصنفات أحمد ج ١٨  
ص ٧٢  
المطالب العالية ( للرازي )  
ج ٦ ص ٦  
المظنون به على غير أهله  
( للزالي ) ج ٤ ص ٦٣ ،  
٦٤ ج ١ ص ٢٤٥ ، ١٦٧  
المعلقات السبع ج ١٣  
ص ٢٠٧  
المفتي ج ٢٠ ص ٢٢٨  
( لابن قدامة ) ج ٢٠  
ص ٢٢٨  
المفردات ( مفردات أحمد )  
ج ٢٠ ص ٢٢٩  
المقنع ج ٢٠ ص ٢٢٧  
الملاحم والفتن ج ١٣  
ص ٢٥٥  
ملاحم بن غضب ج ٤  
ص ٧٩  
منازل السائرين للهروي  
ج ١٣ ص ٢٢٩  
مناقب الإبرار ج ١٨  
ص ٧٢

منهاج العابدين ( للزالي )

- ج ٨ ص ٥٢٤ - ٥٤٠  
ج ٤ ص ٨٤  
الموطأ ج ٢٠ ص ٣١٢  
ج ١٨ ص ٧٤  
( حرف النون )  
الناموس الأكبر والبلاغ  
الأعظم ( للباطنية ) ج ٣٥  
ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٥٣ ،  
١٥٤  
( النبوات التي بأيدي اليهود  
والنصارى ) ج ١١ ص ٣١٦  
ج ٤ ص ١١٢  
الانجيل والأناجيل ج ١٢  
ص ١٠٣ ، ١٠٤ ج ٢٨  
س ٤١١ ( ١ )  
نظم السلوك ج ٤ ص ٧٣  
، ٧٤  
نقض التأسيس وهو بيان  
تلبيس الجهمية ٠٠  
( للمؤلف ) ج ١٧  
ص ٤٥٠  
النور من أخبار طيفور  
( جمعه أبو الفضل  
الفلكي من كلام أبي يزيد )  
ج ١٣ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨  
( حرف الهاء )  
الهداية ج ٢٠ ص ٢٢٧ -  
٢٢٨  
اللفت ( تنسب إلى جعفر )  
ج ٤ ص ٧٩ ج ٣٥ ص ١٨٢

## فهرس الأمكنة والبلدان وأفضلها

والبقاع وما يصح منها ويعظم

( أرقام مجلدات المجموع )

الجامع الأموى ( خ )

الحجاز ( الحرمان ) جـ ٢٠

ص ٣٠١ ( ١ )

حجرة الغليل جـ ٢٧

ص ١١١ ( ٢ )

حجرة النبي ( ٣ )

العديبية جـ ٢٦ ص ١٠٣

حرم المدينة جـ ٢٦

ص ١١٧ ، ١١٨

الحصون جـ ٣٥ ص ٤٠

جين جـ ١٨ ص ٤٢٩ ،

٤٣٠

الحوض ( المورود ) ( ٤ )

خراسان جـ ٢٠ ص ٣٠١

الخنق جـ ٢٨ ص ٤٤٤

الخضراء لبني أمية

جـ ٣٥ ص ٤٠

دمشق ( ١ )

( دورة الصوفية أول

دار لهم ( ٢ )

( خ ) انظر ص ١٤٤

( ١ ) وانظر ص ٣٧٥

جـ ١ الفهارس

العامة

( ٢ ) وانظر ١٤٣، ١٤٤

جـ ١ الفهارس

العامة

( ١ ) انظر ص ١١٤

( ٢ ) انظر ص ١٧٦

جـ ١ الفهارس

العامة

البيت ( الحرم ) جـ ١٧

ص ٤٦٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ،

٣٤٣ جـ ١٨ ص ٣٨٠

جـ ١٤ ص ٢٠٢، ٢٠١ ( ١ )

بيت لحم جـ ٢٧ ص ١٤

البيع والصلاة فيها جـ ٢٢

ص ١٦٢

بيعة العقبة جـ ١٧ ص ٤٧٨

التنعيم ومساجد عائشة

جـ ٢٦ ص ٤٣ ، ٤٤

النفور ( ٢ )

جمرة العقبة جـ ٢٦

ص ١٣٥

جبل لبنان ( ٣ )

جبل النور ( ٤ )

حج المشاهد ( ٥ )

( ١ ) انظر جـ ١

الفهارس العامة

ص ١٥٩ ، ٧٧٠

( ٢ ) وانظر المراقبة

فيها

( ٣ ) انظر ص ١٤٤

( ٤ ) انظر غار حراء

جـ ١١ ص ١٠١

الفهارس

العامة

( ٣ ) انظر ص ١٢ جـ ١

الفهارس العامة

( ٤ ) انظر جـ ١

الفهارس العامة

ص ٤٧

( باب الهزمة )

آثار الصالحين والأنبياء

( والفلق فيها وأنواعه )

( ١ )

الأخدود قصة أصحابها

جـ ٢٨ ص ٥٤٠

الإقامة بالشام ( ٢ )

الأمصار التي خرج منها

العلم والإيمان جـ ٢٠

ص ٣٠١ - ٣٠٣

( حرف الباء )

البصرة ( : المحدثون منها )

جـ ٢٠ ص ٣٠١

الأوطان ( أفضلها في حق

كل انسان ( ٣ )

بدر جـ ٢٨ ص ٤٢٩ ،

٤٣٠

بيت المقدس ( ٤ )

( ١ ) انظر ص ١٣٦ ،

١٤٦ - ١٥٠ وجـ ١

الفهارس العامة

ص ١٠ - ١١

( ٢ ) ص ١٤٥

( ٣ ) انظر ص ١١٤ ،

( ٤ ) انظر ص ١٤٣

رأس يحيى بن زكريا  
ص ١٢٨ ج ٢٧  
زمزم (١)

الأضر ج ٣٥ ص ١٣٤  
السد ج ١٧ ص ٣٣٢  
السلسلة ليس تعظيمها  
مشروعا ج ٢٧ ص ١٣  
سلج ج ٢٨ ص ٤٤٤

السور الذي يضرب بين  
الجنة والنار ج ٢٧ ص ١٣  
الشام ج ٢٠ ص ٣٠١ (٤)  
الصخرة ج ١٧ ص ٤٧٦  
ج ١٥ ص ١٥٤، ١٥٣ (١)  
الصراف ليس في القدس  
ج ٢٧ ص ١٣

صهيون ج ٢٧ ص ١٣  
المراق ج ٢٠ ص ٣٠١ (٣)  
عرفة ، عرفات ج ٢٦ ،  
١٣١ ، ١٣٤

عرفة ج ٢٤ ص ١١٧  
عسقلان (٢)

(١) وانظر ص ٣٣  
و ج ١ ص ١  
الفهارس العامة  
ص ٢٨٤

(٤) وانظر ص ١٤٥

(١) انظر ص ١٤٣ و  
ج ١ الفهارس  
العامة ص ١٣، ١٢

(٣) وانظر ج ١  
الفهارس العامة  
ص ٣٧٤

(٢) وانظر ص ١٤٥

عين الزقاء (٤)

عيون حمزة ج ٢٦ ص ١٥٤  
غار ثور ج ١٧ ص ٤٧١ ،  
٤٧٥

غار حراء ج ٢٧ ص ٢٥١  
ج ١٠ ص ٣٩٣ ، ٣٩٤  
ج ١٨ ص ١٠ ، ١١

القاهرة ج ٣٥ ص ١٣٤  
قباء (١)

القبة التي فوق جبل  
عرفات (٢)

قبر أم النبي (أمينة)  
ج ٤ ص ٣٢٦

قبر الخليل (عليه  
السلام) ج ٢٧ ص ١٤٠ ،

١٤١ ج ١٥ ص ١٥٤ (١)  
قبر والد النبي (عبدالله)

ج ٤ ص ٣٢٦  
قبر النبي الرسول (عليه

الصلاة) ج ٢٧ ص ١٤٠ ،  
١٤١ (٢)

قبر يوسف (الصديق)  
لم يكن يعرف ج ٢٧

ص ٣٣٦  
قبور أهل البيت

ص ١٤٧

(٤) انظر ص ١٤٢

(١) انظر ص ١٤٢

(٢) ص ١٤٣

(١) وانظر ص ١٤٣ ،

١٤٤

(٢) وانظر ص ١٣٨

القبور المكتوبة (٣)

- قدم النبي ليس في  
القدس (X)

قمتعان ج ١٧ ص ٤٨١  
القلاع ج ٣٥ ص ٤٠

القمامة ج ٢٧ ص ١٤ (٤)  
الكبش (قرناه) ج ٤

ص ٣٣٥

الكعبة (المشرفة)  
ج ٢٦ ج ٦٨ ، ٦٩ ج ٧

ص ٢٧٩

الكنائس ج ٢٢ ص ١٦٢  
ج ٢٧ ص ١٤

الكوفة ج ٢٠ ص ٣٠١ (١)  
لبنان (٢)

محسر (بطنه) ج ٢٦  
ص ١٣٤

(٣) انظر ص ١٤٦ -

١٤٨ و ج ١

الفهارس العامة

ص ١٠ ، ١١

(٤) وانظر ص ١٤٣

(١) وانظر ج ١

الفهارس العامة

ص ٣٧٤

(٢) انظر ص ١٤٤

المقاصد ج ٣٥ ص ٤٠  
مقام الخليل ج ١٧  
ص ٤٥٦  
مقام عيسى ج ١٧ ص ٤٦٥  
المقامات (٢)  
المقدس ج ٢٧ ص ١١  
مكة ( أم القرى ) ج ١٧  
ص ٥١ ج ٢٧ ص ٥٠٧  
منبى ج ٢٦ ص ١٣٤  
ج ٤ ص ٣٣٥  
مهد عيسى ج ٢٧ ص ١٣  
الميزان ليس في القسم  
ج ٢٧ ص ١٣  
التقيع ج ١٥ ص ٣٠٩  
نمرة ج ٢٤ ص ١١٧  
ج ٢٦ ص ١٦١  
( وج ) ج ٢٧ ص ١٥١٤  
الوطن (١)  

---

(٢) انظر ص ١٢٨  
(١) انظر الأوطان

مزدلفة ج ٢٦ ص ١٣٤  
المشاهد الكنوية (٢)  
مشهد النجف (٣)  
المشعر الحرام ج ١٦  
ص ١٣٥  
مشهد الحين (٣)  
مصر (١)  
مقارة الخليل ج ١٧  
ص ٤٦٤ ، ٤٦٥  
مقارة النمل ج ١٧ ص ٤٦٥  
المغرب ج ٢٧ ص ٤١ ،  

---

(١) انظر ج ١  
الفهارس العامة  
ص ٢٨٤  
(٢) ص ١٤٦ ، ١٤٨  
ج ١ الفهارس  
العامة ص ١٠  
(٣) انظر ج ١  
الفهارس العامة  
ص ١٠  
(٣) انظر ج ١  
الفهارس العامة

المجصب ج ٢٦ ص ١٤١  
المدينة ج ٢٠ ص ٣٠١  
مزدلفة ج ٢٦ ص ١٣٤  
المساجد ج ٣٥ ص ٣٩  
المساجد الثلاثة وأفضلها  
(٢)  
المسجد الحرام ج ٢٧  
ص ٣٥٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٣  
مسجد الخليل ج ١٧  
ص ٤٦٤ ، ٤٦٥  
المسجد الأقصى ج ٢٧  
ص ٣٥٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٣  
١١ - ١٣ ( × )  
مسجد قباء (١)  
مسجد المدينة ( المسجد  
النبي ) ج ٢٧ ص ٣٥٨ ،  
٣٥١ ، ٣٥٣ (٢)  

---

(٢) انظر ص ١١٤  
( × ) وانظر ص ١٤٢ ،  
(١) انظر ص ١٤٢ و  
انظر ص ٢٨٩ ج ١  
الفهارس العامة  
(٢) انظر ص ١٤٦ -  
١٤٨ و ج ١  
الفهارس العامة  
ص ١٠

## شكر وتقدير

بحمد الله وعونه تم الجزء السابع والثلاثون من مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيمية رحمه الله . وبذلك حصل الفراغ من طباعة هذا الكتاب الجليل في مطبعة الحكومة بكة المكرمة في ١٣/٦/١٣٨٩ هـ .

ولا يفوتني وأنا انهي هذا العمل الضخم أن أشيد بما لجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ووفقه من يد يبذل في تنمية هذا الكتاب فقد وقفنا في طباعته عند نهاية الجزء المتمم للثلاثين ولكن جلالتة أبت عليه غيرته الدينية ونزغته العلمية إلا أن يخرج هذا الكتاب الى الوجود كاملاً وفي أحسن حال من حيث الطباعة والورق فاصدر امره الى وزارة المالية الموقرة بأن تتم هذا الكتاب وأن تطبعه في مطابع الحكومة .

ولقد كان لسمو الأمير مساعد بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود وزير المالية والاقتصاد الوطني اليد الطولى في إنجاز هذا العمل وتحقيق رغبة جلالة الملك فيصل أيده الله فلقد اقترح على جلالة الملك المعظم التمام هذا الكتاب بعد أن توقف طبعه حيث لاقى ذلك رغبة من جلالتة وتأييداً ، وكان لا يخل علينا بما يلزم من جهد أو مال أو ارشاد وكان يعمل جاهداً على تذليل ما يظهر في طريقنا من العقبات .

ومن حفظ الأمانة أن أنوه بما لسماحة الشيخ محمد بن ابراهيم مفتي الديار السعودية ورئيس القضاة والكلديات والمعاهد العلمية غفر الله له ورحمه من جهود جلية ساعدت على المضي حتى التمام في هذا الكتاب واعانت على اخراجه في الصورة التي يرضى عنها المحبون للعلم وبخاصة آثار شيخ الاسلام رحمه الله .

فالحمد لله على توفيقه والشكر له أولاً ثم لجلالة الملك فيصل المعظم وسمو الأمير مساعد على ما بذلاه من جهود جزأها عند الله ، وصل الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

محمد بن عبد الرحمن بن قاسم











